

حَلْيُ كَبِير



هذا غنية المتلى في شرح منية المصلى المشتهر بشرح الكبير للشيخ
ابراهيم الحلبي في فقه الحنفى نفع الله بها
جميع المسلمين
أمين



طابع وناشرى - ومحل فروختى
حكاكار چارشوسنده (۶) نومرولى سلاسترهلى حافظ شوق افندى
دكانيدر



معارف نظارت جلیله سنك ۲۰ و ۲۴۷۰ نومرو وفى ۷ ربیع الاول سنه
۳۲۵ وفى ۷ نيسان سنه ۳۲۳ تاريخا و رخصتنامه سنى حازدر



دار افندى

عارف افندى مطبعه سنده سنى افندى

۱۳۲۵

حَلَاءِ كِبَر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله جاعل الصلاة عماد الدين وعتاد المتقين وسراج اليقين ومنهاج المهتدين
 وافضل اعمال المؤمنين وازكى خصال الموحدين نحمده على ان جعلنا من اهلها
 وبصرنا في احكام فرضها ونفلها ونصلي على نبيه سيدنا محمد الذي جعلت
 قرة عينه في الصلوة وعلى اله واصحابه وكل من تابعه وولاه (وبعد) فان
 العبادات اولى ما صرفت فيه نفائس الاوقات وبذلت فيه جواهر الانفاس
 والحركات والسكنات فان الله سبحانه لها خلق خلقه واياها جعل عليهم حتمه فهي
 سر الوجود والاصل الذي هو بالذات مقصود ولما كانت الصلوة ذروة سننهم وعود
 قيامها اذهى علم الايمان في الدنيا واول ما يسأل عنه العبد في العقبي وكان الكتاب
 المسمى بمنية المصلي وغنية المبتدى من احسن ما عصف في بيانها وانفع ما رصف
 في جمع شروطها واركانها احببت ان اصنع له شرحا يكسر فوائده ويفرز عوائده
 بتوضيح مسائله ومعانيه وتنقيح دلائله ومبانيه والحاق ما خلا عنه مما يعول
 عليه وتمس الضرورة في الغالب اليه وسميته غنية المتلى في شرح منية المصلي
 والله سبحانه اسئل ان ينفعني به والمستفيدين وان يجعله خالص الوجه وزخرا لي
 يوم الدين انه خير مسؤل واكرم مأمول وهو حسبي ونعم الوكيل افتتح
 كتابه بقوله (بسم الله الرحمن الرحيم) لان ذلك سنة الله في كتابه المبين وسنة
 انبيائه وسائر عباد الصالحين والافتداء بهم اصل الدين وكذلك الاراد ان يقول
 (الحمد لله رب العالمين) افتداء بكتاب الله تعالى واتباعا لعباده المؤمنين وايضا جمع
 بينهما في الابتداء بهما ونال كتابه عن عدم البركة والخير المستفاد من قوله صلى الله

(عليه)

عليه وسلم كل امرئ بالى بدأفيه بالحمد لله فهو اقطع وفي رواية اجزم وهو كناية عن
عدم البركة رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه وفي رواية لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن
الرحيم رواها ابن حبان وكلاهما مبدؤه فان الابتداء يعتبر في العرف ممتدا من حين
الاخذ في التصنيف الى الشروع في المقصود فقارنه التسمية والتحميد ونحوهما
والحمد الثناء بالجميل تعظيما للثني عليه والشكر مقابلة النعمة بالطاعة والله علم
لذات الحق سبحانه والرب المالك والعالمون اسم لذوى العقل من الخلق وهم
الملائكة والانس والجن وكونه تعالى ربهم يستلزم كونه رب جميع الخلق لان
سائر الاشياء تبع للعلاء ومخلوقة لاجلهم فربهم ربها اذما للبدلولاء ثم اتبع ذكره
تعالى بذكر رسوله صلى الله عليه وسلم فقال (والصلوة) وهى من الله الرحمة
ومن الخلق الدعاء بها (على رسوله محمد) عطف بيان لرسوله علا بقوله تعالى
ورفعنا لك ذكرك اذ المراد به جعل ذكره عليه الصلوة والسلام مقارنا لذكره
تعالى على ما في التفسير قال في الكشف ورفع ذكره عليه الصلوة والسلام ان
قرن بذكر الله تعالى في كلمة الشهادة والاذان والاقامة والتشهد والخطب وفي
غير موضع من القرآن والله ورسوله احق ان يرضوه ومن يطع الله ورسوله واطيعوا الله
واطيعوا الرسول (و) في تسميته رسول الله ونبى الله ثم اتبع الصلوة عليه عليه الصلوة
والسلام بالصلوة على (آله) اى اهله والمراد من آمن منهم (اجمعين)
تأكيد للشمول ورعاية للجميع والصلوة عليهم تبعاله عليه السلام مشروعة بل
مندوبة واما استغلا لا فتكره الاعلى الانبياء والملائكة على ذلك اجماع السلف
خلاف الروافض ووجه ذلك ان الصلوة وان كانت الدعاء بالرحمة وهو جائز لكل
مسلم لكن صارت مخصوصة في لسان السلف بالانبياء والملائكة كما ان لفظ
عز وجل ونحوه مخصوص بالله تعالى فكما لا يقال محمد عز وجل وان كان عزيزا
جليلا لا يقال ابوبكر أو على صلى الله عليه وسلم وان كان معناه صحبها وكذلك
عليه السلام لم يبعد في لسان الشرع الاتعاف لا يقال فلان عليه السلام فالواجب
الاتباع واجتناب الابتداع واما قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على ابي
اوفى ونحوه فذلك امر قد خص به عليه السلام بقوله تعالى وصل عليهم ان
صلوتك سكن لهم اى شئ يسكنون اليه وتطمئن قلوبهم بان الله تعالى قد
تاب عليهم كذا في الكشف وهذا المعنى لا يوجد في غيره صلى الله عليه وسلم
فيقاس عليه ثم شرع في المقصود فقال (اعلموا) خطاب عام لطالبي الاستفادة
(وفقكم الله) دعاء لهم بالتوفيق وهو تيسير اسباب الطاعة وجعلها موافقة

للعبد مطاوعة له لينتفعوا بما يلقى اليهم وعطف نفسه عليهم بقوله (وايانا)
دفعاً لتوهم انه يدعى حصول التوفيق والاستغناء عن الدعاء به لنفسه اذ ذاك الادعاء
هو عين عدم التوفيق واطلق التوفيق ولم يقيد به ليم كل ما يطلب التوفيق له من
مصالح الدنيا والآخرة (ان انواع العلوم كثيرة) وبعضها اهم من بعض
لشدة الحاجة اليه بالنسبة الى غيره من حيث الدنيا او الدين كالطب والفقه
(و) ان (اهم الانواع بالحصيل) متعلق باهم (مسائل الصلوة) اللام فيها
للحقيقة المعهودة في الشرع واعلم ان العلم جنس والفقه ونحوه نوع ومسائل
الصلوة ونحوها صنف واذا كان كذلك فقله انواع العلوم الاضافة فيه من
قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اى العلوم التى هى انواع وذلك لان الجنس
لا يجمع الا باعتبار انواعه وكان ينبغى ان يقول واهم الانواع علم الفقه واهم علم
الفقه مسائل الصلوة لان مسائل الصلوة صنف من نوع لانوع لكن لما كانت
اهم النقص الذى هو اهم الانواع كانت اهم الانواع ضرورة فيجبوز في العبادة
لذلك والدليل على كونها اهم قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون
اذ يفهم منه ان العبادة هى المقصود الاصلى وماعداها من المعاملات وغيرها
وسائل للتمكن منها والمقصود اهم من الوسيلة ثم الصلوة اهم من سائر العبادات
لشمول وجوبها وكثرة تكررها وكونها حسنة لعينها ثم هى مستلزمة للايمان
اذ لا صحة لها بدونه وهو التصديق اجمالاً بكل ما ثبت بالقطع اخبار النبي عليه
الصلوة والسلام به مما يتعلق بذات الله تعالى وامر المبدأ والمعاد وسائر الاحكام
والاخبارات عما مضى وما يأتى والكفرانكار شئ من ذلك وح لا يرد ان مسائل
علم الكلام اهم من مسائل الصلوة لان ما ذكر لا يتوقف على مسائل علم الكلام
(فلما رأيت رغبة المقتبس) للعلم جمع مقتبس اسم فاعل من اقتبس اى اخذ
القبس وهو شعلة نار تؤخذ من معظمها شبه العلم بالنور العظيم وطالبه بالمقتبس
من ذلك النور (فى تحصيلها) اى مسائل الصلوة والمجورور يتعلق برغبة
(التفتت) جواب لما اى انتفتت (ما كثرو وقوعه للمصلين) واحتاجوا اليه
فى كثير من احوال الصلوة (وما لا بد لهم) اى للمقتسبين (منه) دون ما يمكن
ان يقع ولكنه فى غاية الندرة وهذا بحسب ما دى اليه نظره والا فقد ذكر
بعض ما يندرو ترك بعض ما يكثر وقوعه على ما يعلم باستقراءه (من مصنفات
المقدمين) متعلق بالتفتت (و) من (مختارات المتأخرين) فى تأليفهم وهى
(نحو الهداية) لبرهان الدين على المرغينانى (والمحيط) لبرهان الدين

(الكرمانى)

الكرمانى (وشرح) مختصر الطحاوى لشيخ الاسلام على بن محمد (الاسبجاني)
بكر الهمزة واسكان السين المهملة وكسر الباء الموحدة بعدها ياء مشاة تحتانية
نجيم بعدها الف ثم باء موحدة قبل ياء النسبة (و) فتاوى (الغنية) بالغين المضمومة
في اكثر النسخ وهى غنية الفقهاء وفي بعضها بالقافى المكسورة وهى فنية
الفتاوى للزاهدى (والملتقط) للسيد الامام ابى شجاع (والذخيرة) للشيخ الامام
برهان الدين (وفتاوى) الامام فخر الدين (قائىخان وجامعيه) الكبير والصغير
وانما اتى بكلمة نحو للاشارة الى انه نقل من غير هذه الكتب المشهورة ايضا
(وسميته) الضمير يرجع الى ما فى ما كثر اذ هو عبارة عن الملتقط اى وسميت هذا
الملتقط (منية المصلى) اى مراد المصلى الذى يتناه لشدة حاجته اليه لوجود
اكثر المسائل التى تتعلق بالصلاة ويفتقر الى معرفتها فيه (وغنية المبتدى)
اى ما يستغنى به المبتدى الذى لم يمارس الكتب المبسطة ويكتفى به فى امر
الصلاة عنها ثم فى بعض النسخ (واسأل الله) بالواو وهى واوالحال والمبتدأ
بعدها مقدر اى وانا اسأل الله وصاحب الحال الضمير فى التلقت اوسميت وفى
بعضها اسأل الله بدون الواو وح يجوز ان يكون حالا من غير احتياج الى تقدير
مبتداء وان يكون استينافا وقطعا ابتداء بعد تمام الدباجة فقال اسأل الله
(ان يجعل ما اعتمدته) اى قصده من الافادة (خالصا لوجهه) اى لذاته طلبا
لرضاه ونفع عباده غير مشوب بامر آخر من طلب مال اوجاه او محمدة اورياه
وسمعة مما هو شرك خفى مبطل لثواب العمل وموجب للخرى والنكال فى الآخرة
على ما فى صحيح مسلم عن ابى هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول ان اول الناس يقضى يوم القيمة عليه رجل استشهد فأتى به فعرفه
نعمه فعرفها قال فما علمت فيها قال قائلت فيك حتى استشهدت قال كذبت
ولكنك قائلت لان يقال جرى فقد قيل ثم امر به فيسحب على وجهه حتى
القي فى النار ورجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن فأتى به فعرفه نعمه فعرفها قال
فما علمت فيها قال تعلمت العلم وعلمته وقرأت فيك القرآن قال كذبت ولكنك
تعلمت العلم ليقل عالم وقرأت القرآن ليقل هذا قارى فقد قيل ثم امر به فيسحب
على وجهه حتى القى فى النار ورجل وسع الله عليه واعطاه من اصنافى المال كله
فأتى به فعرفه نعمه فعرفها قال فما علمت فيها قال ما تركت من سبيل تحب ان يتفق
فيها الا انفقت فيها لك قال كذبت ولكنك فعلت ليقل هو جواد فقد قيل
ثم امر به فيسحب على وجهه ثم القى فى النار ومعنى قوله فيك اى فى رضاك

وقوله فقد قيل اى فقد حصل لك الثواب الذى اردته بعملك وهو المدح من الناس فى الدنيا فلم يبق لك ثواب لاجل اليوم (و) ان يجعل ما اعتمدته (مكتبرا لذنوبى) اى سببا لتكفير ذنوبى وسترها بعدم المؤاخذه بها (يفضله) اى يحض فضله ورحمته لاي عمل اذ الثواب والعفو والمغفرة ليس الافضالا منه سبحانه لا تستحق بعمل وان جعل بعض الاعمال سببا فذلك الجعل ايضا فضل منه وكرم اذ هو خالق ذلك العمل ومقدره فالكل منه وله لاشريك له (و) اسأله سبحانه (ان يغفر لي) ذنوبى (و) ان يغفر (لوالدى ولاستاذى) بتشديد الباء مفتوحة جمع استاذ اغيف الى باء المتكلم فادغمت ياؤه فيها اى ولمن علمنى العلم والخير (وهو) الله لا غيره (الموفق) خالق التوفيق (للسداد) بفتح السين اى للصواب وعدم الخطاء (ومنه) سبحانه وحده لا من غيره (الهداية) اى خلق الاهتداء (والرشاد) الاستقامة على طريق الحق (اعلم) ايها الطالب لمعرفة احكام الصلوة وكان فى افراد مخاطب هنا بعد جمعه فيما تقدم اشارة ان قاصدى التعلم كثير والموفق له منهم فرد بعد فرد (بان الصلوة) وهى فى اللغة مطلق الدعاء بالخير وفى الشريعة عبادة ذات قراءة وركوع وسجود ولم يذكر المص تفسيرها لانه ليس من ضروريات الفرض وهو معرفتها للعمل بها والمراد بها ههنا الصلوة المعهودة التى هى احد اركان الاسلام فاللام فيها للعهد الذهنى ولهذا صح الحكم بقوله (فريضة) اى مفروضة مقطوع بالحكم بها ولو اريد الجنس لماصح الحكم والفرض المطلق الكامل فى الشرع ما ثبت لزومه بدليل قطعى اى موجب للعلم الضرورى وحكمه ان يكفر جاحده ويفسق تاركه من غير عذر وماليس كذلك فهو فرض مقيد لامطابق ففيه قصور فى الفريضة فلا يكفر جاحده كالقرائن الثابتة بالاجتهاد دون الاجماع وينقسم الفرض الى فرض عين وهو ما يلزم كل احد ممن فرض عليه اقامته وفرض كفاية وهو ما يلزم اقامته جملة الفروض عليهم فاذا فعله بعض سقط عن الباقيين والصلوة من القسم الاول فانها فريضة (ثابتة) يجوز ان يكون صفة لفريضة اى ثبتت تلك الفريضة (بالكتاب) اى القرآن فان الكتاب علمه عند الفقهاء بظلية الاستعمال ويجوز ان يكون خبرا ثانيا لان وهو الراجح لما سأتى عند الاستدلال بالسنة (و) ثابتة (بالسنة) والمراد بها ههنا ما نقل عنه عليه الصلوة والسلام من غير القرآن قولوا وفعلا يعنى ان دليل ثبوتها كتاب الله وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (اما الكتاب) ابتداء لقوته ولثبوتها بالتواتر (فقوله تعالى اقيموا الصلوة)

فانه امر خال عن الفرائض وحكمه الوجوب على الصحيح والمراد باقامتها اداؤها
عبر عنه بالاقامة لان القيام بعض اركانها كذا في الكشف وفيه اشكال لان القيام
الذي هو ركن صفة المصلي الذي هو التماثل لصفة الصلوة التي هي المفعول
والقيام الا لازم من الاقامة يجب ان يكون صفة المفعول كما نقول اقتت زيدا اي
جعلته قائما فالقيام صفة لاصفتك وقيل معنى اقامتها تعديل اركانها
وحفظها من ان يقع زيغ في فرائضها وسننها وآدابها من اقام العود اذا
قومه او الدوام عليها والمحافظة من قامت السوق اذا نفقت واقامها لانها
اذا حوفظ عليها كانت كالشيء التافق الذي تتوجه اليه الرغبات واذا ضيعت
كانت كالشيء الكاسد الذي لا يرغب فيه كذا في الكشف ايضا (و) قوله تعالى
(وقوموا لله) اي في الصلوة المذكورة اول الآية (قائتين) حان اي ذاكرين الله
في قيامكم والقنوت ان تذكر الله قائما كذا في الكشف او خاشعين او مطيعين
القيام وقيل معنى قوموا لله اي صلوا لله ذكر القيام واريد الصلوة مجازا من ذكر
الجزء وارادة الكل كالركعة للقيام والقراءة والركوع والسجود ومنه قوله تعالى لا تقم
فيه ابدا اي لا تنصل وقوله عليه السلام من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم
من ذنبه أي من صلى وقائتين أي قائمين وهو مجاز ايضا من ذكر الكل وارادة الجزء
لما سبق ان القنوت ان تذكر الله قائما فالقيام جزء من القنوت كما في قوله تعالى جعلوا
اصابعهم في آذانهم اي انما لهم وكقولهم قطعت السارق اي يده واختار المعص
هذا لكونه ادل على مراده وهو الامر بالصلوة وعلى القول الاول يكون الامر بالقيام
في الصلوة وهو لا يستلزم الامر بها لكن قد يقال الامر بها قد تقدم اول الآية (و) هو
قوله تعالى (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) اي داوموا عليها في اوقاتها
فيكون المراد من وقوموا حقيقة القيام ليدل على فرضية القيام فيها والحقيقة
اولى من المجاز والتأسيس اولى من التأكيد سيما ولا دليل من الكتاب على فرضية
القيام الا هذه الآية والمص قصد ان يجعل في الآية دليلين على وجوب الصلوة
نصا لكن الاول اولي لما ذكرنا والادلة فيها غنية عن ذلك ثم معنى الوسطى
الوسطى بين الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وانما عطفت
على الصلوات لانفرادها بالفضل والاصح الذي عليه الجمهور انها صلوة العصر
لما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق شغلونا عن الصلوة الوسطى
صلوة العصر ملائكة قبورهم وبيوتهم نارا وفي رواية ملائكة الله اجوافهم
وقبورهم نارا وفي رواية حشا الله اجوافهم وقبورهم نارا وعن عمر بن رافع

انه قال كنت اكتب مصحفاً لخدمة ام المؤمنين فقالت اذا بلغت هذه الآية
 فاذني حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين فلما بلغت
 آذنتها فاملت على حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلوة العصر
 ذكره مالك في الموطأ وذكر نحوه عن عايشة ايضاً وقيل الفجر وهو قول مالك
 لتوسطها بين الليلتين ونهاريتين وقيل الظاهر لكونها وسط النهار رواه
 القدوري عن ابني حنيفة رح وهو قول زفر والشافعي في قوله الاخير وقيل
 المغرب لتوسطها بين الرابعة والثانية وقيل العشاء لكونها بين جهريتين وقيل هي
 الظاهر والعصر وقيل الظاهر والمغرب وقيل العشاء والصبح وقيل واحدة غير معينة
 اخذت للحث على الكمال كافي اخفاء ليلة القدر وساعة الاجابة ليجتهد في كل
 رمضان وفي كل ساعة من يوم الجمعة وقيل هي صلوة الجمعة وقيل صلوة الجماعة
 وقيل صلوة الضحى وقيل صلوة الاضحى وقيل صلوة الخوف وقيل
 هي العمرة ذكر هذه الاقوال كلها السروجي في شرح الهداية والاربعة
 الاخرة بعيدة وآخرها اشدها بعدا (و) من ادلة الكتاب قوله تعالى (فسبحان الله

حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشياً وحين
 تظهرون) اى سبحوا الله في هذه الاوقات اقامة للمصدر مقام الفعل على قول
 من قال ان المراد من التسبيح الصلوة لاشتغالها عليه ومنه ما في البخاري من قول
 عائشة مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح سجدة اى صلاة الضحى
 واني لاسبحها فيكون امراً بالصلوة في هذه الاوقات وقيل لابن عباس رضى الله
 عنهما هل يجزئ ذكر الصلوات الخمس في القرآن قال نعم وتلا هذه الآية تمسون
 صلوة المغرب والعشاء وتصبحون صلوة الفجر وعشياً صلوة العصر وحين
 تظهرون صلوة الظاهر وقوله وعشياً متصل بقوله حين تمسون وله الحمد
 في السموات والارض اعترض بينهما ومعناه ان على المميزين كلام
 من اهل السموات والارض ان يحمده كذا في الكشف (و) من ادلة الكتاب قوله
 (ان الصلوة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً) والمراد من الكتاب هنا
 الفرض كافي قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها كتب عليكم القتلى كتب
 عليكم الصيام ونحوها فلذا قال (اى فرضاً موقوتاً) اى محدوداً باوقات لا يجوز
 اخراجها عنها وهو ظاهر الدلالة على المراد ثم شرع في ذكر الادلة من الحديث
 فقال (واما السنة فاروى عن النبي عليه السلام في الصحيحين) من رواية ابن عمر
 رضى الله عنهما (انه قال بنى الاسلام) اى الايمان وقدم تعريفه في شرح الخطبة لان

الاسلام والايمان واحد في الشرع عند اهل السنة خلافا للحنابلة والظاهرية
 لقوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه
 وهو في اللغة الانقياد والاطاعة وعليه ورد مثل قوله تعالى قل لم تؤمنوا ولكن
 قولوا اسلمنا (على خمس) اى على خمس خصال او خمس عبادات (شهادة
 ان لا اله الا الله) بجر شهادة بدلا من خمس ورفضها خبر مبتدأ محذوف وكذا
 ما عطف عليها وان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف ولا نافية
 للجنس واله اسمها وخبرها محذوف اى موجود والاحرف استثناء والله مرفوع
 بدلا من محل اسم لا ويجوز ان يكون بدلا من الضمير المستتر في الخبر ولا يجوز ان
 يكون هو الخبر والاستثناء مفرغ ولا ان يكون بدلا من الخبر لان المراد نفي الوجود
 عن اله سواء تعالى لانفي مغايرته سبحانه لكل اله وعلى التقديرين الاولين يلزم
 الاول وعلى التقديرين الاخيرين يلزم الاخير فليتأمل والجملة خبران (وان محمدا
 رسول الله) عطف على ان لا اله الا الله وهذه الشهادة احدى الخصال الخمس
 وهى اقواها لانها شرط لصحة الايمان عند التمكن بل قيل انها ركن منه لكن
 في الحديث اشارة الى رجحان الاول اذ مفهومه ان هذه الخصال الخمس خارجة
 عن حقيقة الايمان لان المبني غير المبني عليه وهو مذهب المحققين ان الايمان
 هو التصديق وان الاعمال خارجة عن حقيقته (واقام الصلوة) اى اقامتها
 وقد تقدم المراد بها وقدمت على ما بعدها لمزيتها واهميتها كما تقدم في الخطبة
 ولانها اولى الاربعة افتراضا (وايتاء الزكاة) هى في اللغة النماء والطهارة
 وفي الشريعة تمليك جزء مال عينه الشرع او قيمته في نصاب لتقير مسلم
 غير هاشمي ولا مولاه مع قطع المنفعة عن المالك من كل وجه لله تعالى فالتمليك
 اخرج الاباحة وبناء المسجد ونحوه مما ليس فيه تمليك وعينه الشارع اخرج
 التطوع والنذر او قيمته يدخل اعطاء القيمة كما هو مذهبنا وفي نصاب اخرج الكفارة
 ولتقير احتراز عن الغنى ومسلم احتراز عن الكافر وغير هاشمي ولا مولاه احتراز
 عنهما ومع قطع المنفعة الى اخره احتراز عن قرابة الولادة والزوجة وما يعود اليه
 نفعه والله احتراز عن غير المنوى به الزكاة وتطلق ايضا في الشرع على عين ذلك
 الجزء المؤدى او قيمته وهو المراد هنا وفي كل موضع ورد فيه الايتاء والاخذ
 ونحوهما لامتناع ايتاء التملك اللهم الا ان يراد بالايتاء الفعل اذ فعل التملك
 ممكن ثم تمام هذا المتن على ما في الصحيحين والحج وصوم رمضان وروى بالناظ
 اخر فيهما ليس في شيء منها من استطاع اليه سبيلا والذي ذكره المص بعدياء الزكاة

(وصوم شهر رمضان) والصوم في اللغة الامساك وفي الشرع امساك مسلم عاقل طاهر من
حيض ونفاس عن الاكل والشرب والجماع من الصبح الصادق الى الغروب بنية القربة
فالمسلم يخرج الكافر والناقل يخرج المجنون والصبي غير المميز ومن الصبح الى آخره
يخرج الامساك ليلا وبنية القربة يخرج الامساك للحمية وغيرها مما ليس بقربة
ورمضان كان اسمه ناتقا فلما نقلوا اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بالازمنة
التي وقعت فيها فوافق زمن الحر والمرض فسمى رمضان او اشتق من رمض
الصائم اذا اشتد حر جوفه اولانه يحرق الذنوب كذا في القاموس (وحج البيت) الحج
في اللغة مطلق القصد قال الشاعر * يحجون سب الزرقان المزعفرا * اي يقصدونه
والسب بكسر السين المهملة العمامة والزرقان لقب الحصين بن بدر الصحابي
وهو في الاصل من اسماء القبر وفي الشرع قصد المسلم العاقل البيت محرما لعبادة
مركبة من طواف بالبيت في وقته ووقوف بعرفة في وقته والبيت علم للكعبة
المشرقة بغلبة الاستعمال والاضافة هنا من اضافة المصدر الى المفعول من استطاع
اليه سبيلا محله الرفع فاعل المصدر والاستطاعة عند الجمهور القدرة على الزاد
والراحلة فاضلين عن الجوايج الاصلية والاوزام الشرعية لما روى الحاكم
عن انس رضي الله عنه في قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
قيل يا رسول الله ما السبيل قال الزاد والراحلة قال الحاكم صحيح على شرط الشيخين
ولم يخرجاه وعند مالك القدرة على المشي وكسب القوت واعلم ان هذا الحديث
بمفرده لا يدل على الفرضية لانه خبر واحد وانما يدل على ثبوت الصلوة في الجملة
وكذا بقية الاحاديث لعدم التواتر فيناسب كون ثابتة في قوله فريضة ثابتة خبرا
ثانيا لان لاصفة لفريضة فليتأمل (و) من ادلة السنة (قوله عليه الصلوة والسلام
لكل شيء علم) اي علامة دالة على تحققه (وعلم الايمان) الدال عليه (الصلوة)
والعلامة في الشرع ما يعرف به الوجود من غير ان يتعلق به وجوب ولا وجود فاذا
كانت الصلوة علامة الايمان فوجودها يعرف به وجوده من غير ان يكون وجوده
بها فلا يلزم من وجوده وجودها فلا يدل عدمها على عدمه اذ لا تلازم بينهما
ولذلك قلنا انها اذا وجدت من الكافر على سبيل الكمال بان كانت بالجماعة يحكم
باسلامه بخلاف ما اذا صلى منفردا للقصور لانها ليست من خصائص شرعنا
ولم يحكم بكفر تاركها ما لم يحدد وجوبها والجواب عن الحديث الاتي هناك
(و) من ادلة السنة (قوله عليه السلام الصلوة عاد الدين) فيه استعارة بالكناية
وهو تشبيه الدين بالحكمة مع ذكر المشبه وارادة المشبه به ادعاء واثبات العماد الذي

هو من لوازم المشبه به استعارة تخييلية والجامع بين الدين والخيمة ما في كل منهما من الاحراز والحفظ لمن هو فيه وفيه تشبيه الصلوة بالعماد الذي ادعى ثبوته للدين وهو تشبيه محسوس بمعقول اى موهوم وهذا على مذهب السكاكي كما عرف في موضعه ووجه التشبيه بين الصلوة والعماد فهم من قوله (فمن اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين) اى الاقامة بالاقامة والهدم بالترك كما ان الخيمة تقام باقامة عمودها وتهدم بترك اقامته وكان هذا هو السر في عدم مجيء الامر بالصلوة غالبا بالابلفظ الاقامة في الكتاب والسنة بخلاف غيره من الاوامر على ما لا يخفى (والدين) في اللغة الجزاء وفي الشرع وضع النهى سائق لذوى العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات فوضع كالجنس فيشمل التخصيصات الالهية وغيرها وألهمى اخرج غيره كالاولضاع الصناعية وغيرها مما كان يشرع للكفار شياطينهم وسائق اخرج الاولضاع الالهية غير السائقة كتخصيصاتة تعالى انبات الارض والاشجار في بعض الاماكن بالاحايين المعينة ولذوى العقول احتراز عن التخصيصات السائقة المجردة فانها عقول لاذووها عند من يقول به اذ لا يقال لما كلفوا به انها اديانهم الا ان يصطلىح على ذلك احد والاصوب ان يجعل سائق لذوى العقول قيد او احدا احتزبه عما ذكر وعن افعال الحيوانات المختصة بالاحيان الاختيار واختيارهم اشارة الى انه تعالى اعطاهم والاحيان في الآيات بالمشروعات وتركها ليكون عبادة او عصيانا ويمكن ان يحتزبه عن السائق لبالاختيار كالوجودان فانه وضع الهى سائق من هو فيه لبالاختيار والمحمود صفة مادحة تشير الى ان التكليف حسن كما هو المذهب الصحيح ويمكن ان يكون احترازا عن الكفر فانه وضع الهى عند من يقول بخلق افعال العباد المكلفين وارادة غير الحسن سائق لذوى العقول باختيارهم غير المحمود وبالذات يجوز ان يتعلق بسائق اى ان ذلك الوضع الالهى بذاته سائق اذ لم يوضع الا لذلک ويجوز ان يتعلق بالخير يعنى ان ذلك الخير بذاته خير والخير حصول الشيء لما من شأنه ان يكون حاصله اى يناسبه ويليق به كذا في شرح المشارق لاكمل الدين (و) من ادلة السنة (قوله عليه السلام) فيما رواه ابوداود وغيره عن عبادة بن الصامت (خمس صلوات) مبتدأ (افترضهن الله على العباد) خبره (من احسن وضوءهن) باسباغهن والياتان بسننه وآدابه (وصلاحهن لوقتهن) اى صلى كل واحدة في وقتها ولم يخرجها عنه بلاعذر (واتم ركوعهن) بالطمأنينة فيه (وخشوعهن) باحضار القلب وجمع الهمة

وصرف الشواغل الدنيوية عن الفكر (كان له على الله عهد) أى وعد موثق مؤكداً عليه سبحانه فنلا منه وكرما (أن يغفر له) أى بأن يغفر له ذنوبه فتكون أن وما بعدها فى محل نصب بنزع الخافض ويجوز أن يكون محلها الرفع بـ بأننا لعهد بل هو الأولى وتمام الحديث . ومن لم يفعل فليس له على الله عهد أن شاء غفر له وإن شاء عذبه * أى من لم يصاهن بالصغنة المذكورة فليس له من الله وعد المغفرة بل هو فى المشبهة كسائر العصاة وأما لفظ وسجودهن بعد ركوعهن فقير ثابت وكأنه عليه السلام اكتفى بذكر الركوع عن ذكره لكونه قرينة كما فى قوله تعالى تقيدكم الحر (و) من أدلة السنة (قوله عليه السلام) فما رواه مسلم عن جابر (الفرق بين العبد وبين الكافر) أى بين العبد وبين أن يصل إلى الكافر (ترك الصلوة) أى أن يترك الصلوة وهذا كما يقال بينك وبين مرادك الاجتهاد أى بينك وبين بلوغ مرادك أن تجتهد فإذا اجتهدت بلغت وأما لفظ الفرق فليس من لفظ الحديث وهو غير صحيح من حيث المعنى فإن ترك الصلوة ليس فرقا بين العبد وبين الكافر بل وصل كما تقدم ثم المراد بهذا الحديث وأمثاله كقوله صلى الله عليه وسلم فما رواه الترمذى عن ربيعة وصححه * العهد الذى بيننا وبينهم الصلوة فمن تركها فقد كفر عند الجمهور الترك اعتقادا وهو انكار وجوبها وأعلم أن الأدلة على وجوب الصلاة والحث عليها كثيرة جدا وهى من المعلوم بالضرورة فى الدين فلهذا اقتصر المصنف على هذا القدر ثم شرع فى المقصود فقال (ثم أعلم) أى بعد ما علمت ثبوت فرضية الصلوة (بأن للصلوة شرائط) جمع شريطة بمعنى الشرط وهو فى اللغة العلامة اللازمة وفى الشرع ما يتعلق به الوجود دون الوجوب والثبوت أى يتوقف عليه وجود الشيء ولا يثبت به وقوله (قبلها) صفة موضحة . ويأتى للواقع إذ شرط الشيء لا يكون فيه ولا بعده وإنما يكون قبله وقيل احترازه عن ما ليس قبلها كالقعدة فإنها شرط الخروج وترتيب ما لم يشرع مكررا فى ركعة كترتيب الركوع على القراءة والسجود على الركوع فإنه شرط البقاء ورد بأنهما ليسا بشرطين للصلوة بل للخروج منها ولبقاءها (و) أعلم أن للصلوة (فرائض) جمع فريضة بمعنى الفرض وفرض الصلوة ملاصحة لها بدونه اعم من أن يكون قبلها أو فيها أو غيره ولعل مراده ما لم يطلق عليه اسم الشرط ولا الركن منها نحو ما تقدم من ترتيب ما شرع غير مكرر فى ركعة كترتيب القراءة على القيام والركوع على القراءة والسجود على الركوع والقعدة على السجود والسلام على القعدة فإن هذه الترتيب كلها

فروض ليست بركان ولا بشرط (و) اعلم ان للصلوة (اركاناً) جمع ركن وهو في اللغة الجانب الاقوى وفي الاصطلاح الجزء الذاتي الذي تتركب الماهية منه ومن غيره وقد تقدم انها داخلة في الفرائض (و) اعلم ان للصلوة (واجبات) جمع واجب وهو في اللغة من الوجوب وهو السقوط سمي به لانه ساقط عنا عمله وعلينا عمله او من الوجوب وهو الاضطراب سمي به لتردده واضطرابه في الثبوت وفي الشرع مألزم بدليل فيه شبهة وحكمه انه يفسق تاركه غير مؤل ولا يكفر باحده وتركه في الصلوة لا يفسدها بل يجب به سجود السهو ان سهوا وتجب اعادتها ان عمدا والالزم الاثم والفسق (و) اعلم ان للصلوة (سنناً) جمع سنة وهي في اللغة الطريقة والسيرة يقال سنة فلان كذا اي طريقته وسيرته حسنة كانت او سيئة بدليل من سن سنة حسنة ومن سن سنة سيئة وفي الشرع الطريقة المرضية والسلوك في الدين من غير الزام على سبيل المواظبة فمن غير الزام احتراز عن الفرض والواجب وعلى سبيل المواظبة عن النفل كذا قاله السراج الهندي والظاهر انه لا احتياج الى هذا القيد لدخوله في الطريقة فانها لا تسمى طريقة بدون المواظبة وحكمها ان يطالب المكلف باقامتها من غير افتراض ولا وجوب وتركها في الصلوة يوجب كراهة تنزيه ولو سهوا فلا ولا يوجب سجود السهو (و) اعلم ان للصلوة (آداباً) جمع ادب وهو في اللغة الظرف وحسن التناول كذا في القاموس والمراد به هنا ما فيه زيادة احترام للصلوة ولا بأس بتركه ولا كراهة وكما ان السنة مكسمة للفرض فالادب مكمل للسنة وفي الخلاصة والسنة مواظب رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه عليه والواجب اكمال الفرائض والسنن اكمال الواجب والادب اكمال السنن انتهى (و) اعلم ان للصلوة (كراهية) بتخفيف الياء مصدر كره يكره كراهة وكراهية والمراد بها ما يتضمن ترك سنة وهو كراهة تنزيه او ترك واجب وهو كراهة التحريم (و) اعلم ان للصلوة (مناهي) جمع منهى وهو محل النهي والمراد بها ما يفسد الصلوة (اما الشرائط) المجمع عليها (فستة) ادخل التاء مع ان الشرائط جمع شريطة نظرا الى معناها وهو الشرط فانه يجوز ان يراعى في مثله اللفظ او المعنى الاول (الطهارة من الحدث) الطهارة في اللغة مطلق النظافة وفي الشرع نظافة شرعية عن جنس نجاسة منع الشرع جواز الصلوة معها الا لعذر وقيد الشرعية ليشتمل التيمم وقيد الجنس ليشتمل غسل قدر الدرهم فادونه فانه يسمى طهارة شرعا وان لم يكن فرضا فانه واجب او سنة والحدث في اللغة الايذاء اعنى التغوط

وفي الشرع ما يوجب الغسل او الوضوء (والثاني الطهارة من النجاسة) الحقيقية (و) الثالث (ستر العورة) وهي في اللغة كل خلال ينبغي ازالته وفي الشرع كل موضع من البدن منع الشرع جواز الصلوة مع كشفه بلا ضرورة (و) الرابع (استقبال القبلة) التي امر الشرع بالتوجه اليها (و) الخامس دخول (الوقت) المعبود لكل صلوة (و) السادس (النية) وهي في اللغة مطلق القصد وفي الشرع قصد النعل لله تعالى (اما الطهارة من الحدث) قدمها لكونها اهم الشروط و أكدها حتى انها لا تسقط بحال ولا يجوز الصلوة بدونها اصلا بخلاف غيرها من الشروط كذا قيل ويرد الوقت ويحجب بانه ليس من الشروط التكليفية ويرد استقبال القبلة والنية ولا يقال الاستقبال يسقط كالحائض والمشتبه عليه لانا نقول جهة قدرته وتحريره هي قبلته فلم يسقط كطهارة العذور ولكن تقديم الطهارة على الاستقبال لمعنى اخر وهو تقدمها عليه عادة لكون الاستقبال لاجل الصلوة لا ليكون الا عند ارادة الشروع فيها لا قبلها فيقتضى تقديم الطهارة عليه والنية عند الاستقبال او بعده فالمقدم عليه مقدم عاينها (فالاغتسال) ويسمى الطهارة الكبرى وشروط وجوبه الحدث الاكبر (والوضوء) ويسمى الطهارة الصغرى وشروط وجوبه الحدث الاصغر والوضوء بالضم مصدر وبالفتح ما يتوضأ به وهو مأخوذ من الوضاء وهي الحسن وفي الشرع الغسل والمسح في اعضاء مخصوصة وفيه المعنى اللغوي فانه يحسن الاعضاء التي يقع فيها في الدنيا بالتنظيف وفي الآخرة بالتججيل فالاغتسال والوضوء كل منهما هو الطهارة الواجبة (عند وجود الماء والقدرة) اي مع القدرة (عليه) اي على استعماله للاغتسال او الوضوء وسبب وجوب كل منهما وجوب ما لا يحل الا به للمعريف من ان ايجاب الشيء يتضمن ايجاب شرطه وقيل ارادة فعل ما لا يحل الا به ليعم النفل ايضا (واما عند عدمهما) اي عدم الوجود والقدرة او عدم احدهما (ف) الطهارة الواجبة هي (التيمم ولكل منهما) اي من الاغتسال والوضوء (فرائض وسنن واداب ومناه) وليس للغسل ولا للوضوء واجب فلذا لم يذكره قيل لانه لو كان لساوى التبع الاصل اي الوضوء او الغسل الصلوة واعترض عليه بعدم لزوم المساواة لثبوت التفاوت بوجه آخر وهو انه لا يلزم بالنذر بخلاف الصلاة (اما فرائض الوضوء) قدمه لانه كالجزء بالنظر الى الغسل ولكثرة الاحتياج اليه وهو ثلاثة انواع فرض وهو وضوء المحدث عند ارادة الصلوة ولو جنازة او سجدة التلاوة او مس المصحف وواجب وهو

الوضوء للطواف (ومندوب) وهو الوضوء للنوم اذا اراده يستحب له ان يتوضأ
والوضوء على الوضوء والمحافظة على الوضوء بان يتوضأ كلما حدث ليكون على
الوضوء في الاوقات كلها والوضوء بعد الغيبة والكذب وبعد انشاد الشعر
وبعد التهنئة في غير الصلوة والوضوء لغسل الميت كذا في فتاوى قاضي خان
والخلاصة (فاربعة) كما فهم مما (قال الله تعالى) في كتابه العزيز (يا ايها الذين آمنوا)
قبل فيه التفات والافعال آمنتم وليس بصحيح لان الالتفات التعبير عن معنى بطريق
من التكلم او الغيبة او الخطاب بعد التعبير عنه باخر منها والغيبة والخطاب هنا
كل منهما في موضعه والعدول عنه خروج عن سنن العربية لان ضمير الموصول
يجب ان يكون غائباً في الاستعمال لعوده الى اسم ظاهر ولا يعود اليه الا ضمير الغائب
ولذا نسب الى مخالفة القياس قول على رضي الله عنه انا الذي ستمنى ابي حيدره
(اذا قمم) اي اردتم القيام (الى الصلوة) كقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ اي
اذا اردت ان تقرأ فاستعذ فعبّر عن ارادة الفعل بالفعل لانه مسبب عنها فاقم
المسبب مقام السبب للملازمة بينهما طلباً للايجاز وتقديره وانتم محدثون كذا
عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما او اذا قمم من النوم لانه دليل الحدث
(فاغسلوا وجوهكم) الغسل الاسالة وحدها عندها ان يتقاطر الماء ولو قطرة
وعند ابى يوسف يجزئ اذا سال على العضو ولو لم يقطر كذا في شرح
المهذبة لابن الهمام وحد الوجه تقريبا ما بين قصاص الشعر واسفل
الذقن وشحمتي الاذنين وتحتهما ما بين ملتقى عظمي الجبهة والقحف وملتقى
الحنين وشحمتي الاذنين لان الانسان قد يكون اغم شعره نازل على جبهته
فيجب غسل الشعر الى حد القحف وقد يكون اصلع فلا يجب عليه تبليغ الماء
الى حد الشعر لان ما جاوز حد الجبهة فن الرأس (وايديكم) فان قيل مقابلة الجمع
بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد كقولهم ركب القوم دوابهم وتقلدوا
سيوفهم فيفيد وجوب غسل يد واحدة من كل مكلف قلنا جاز ان يكون
وجوب غسل اليد الاخرى بدلالة النص لتساوي اليدين او بفعل الرسول
صلى الله عليه وسلم المتواتر او اجماع الامة (الى المرافق) جمع مرفق بكسر
الميم وقبح الناء وبالعكس وهو موصل الذراع في العضد (واسمحووا برؤسكم)
المسح في اللغة امرار الشيء على الشيء بطريق المماس وفي الشرع اصابة اليد
المتينة ما امر بمسحه هذا في الوضوء واما في التيمم فاريد المعنى اللغوي (وارجلكم
الى الكعبين) قرئ في السبعة بالنصب والجر والمشهور ان النصب بالعطف على

وجوهكم والجبر على الجوار والصحيح ان الارجل معطوفة على الرأس في الفرائض
ونصبها على المحل وجرها على اللفظ وذلك لامتناع العطف على المنصوب للفصل
بين العاطف والمعطوف عليه بحمالة اجنبية والاصل ان لا يفصل بينهما بمفرد
فضلا عن الجملة ولم يسمع في الفصيح نحو ضربت زيدا ومررت بعمرو وبكرا
بعطف بكرا على زيدا واما الجبر على الجوار فانما يكون على قلة في النعت كقول
بعضهم هذا حمير ضب خرب ببحر خرب اوفي التوكيد كقول الشاعر * يا صاح
بلغ ذوى الزوجات كلهم * ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب * بجركلهم على
ما حكاه الفراء واما في عطف النسق فلا يكون لان العاطف يمنع المجاورة قال
في الكشاف والارجل من بين الاعضاء الثلاثة المفسولة تفصل بصب الماء عليها
فكانت مظنة للاسراف المذموم المنهى عنه فعطفت على المسح لالتصاح
ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها وقيل الى الكعبين فجئ
بالقاية امطة لظن ظان يحسبها ممسوحة لان المسح لم تضرب له غاية في الشريعة
انتهى وقد ثبت في الصحيحين من رواية عبد الله بن عمر وابي هريرة رضي الله تعالى
عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى قوما توضعوا واعقابهم تلوح
لم يمسه الماء فقال * ويل للعقاب من النار* وفي رواية لابي هريرة رضي الله تعالى
عنه * ويل للعراقيب من النار* وفي صحيح مسلم عن جابر قال اخبرني عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه ان رجلا توضعاً فترك موضع ظفر على قدمه فابصره النبي
صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فاحسن وضوءك وعن عائشة رضي الله عنها
لان تقطعا احب الى من ان امسح على القدمين من غير خفين وعن عطاء ما علمت
ان احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على القدمين فهذا
اجماع من الصحابة على وجوب الفصل وهو يؤيد الاحاديث الصحيحة فلا عبرة
بمن جوز المسح على القدمين من الشيعة ومن شذ وقرأ الحسن وارجلكم بالرفع
معنى وارجلكم مفسولة * فان قيل هذه الآية مدنية بالاجماع والصلوة فرضت
بمكة فيلزم كون الصلوة بلا وضوء الى وقت نزولها * قلنا لا يلزم لجواز ان يثبت
قبلها بالوحى الغير المتلو او الاخذ من الشرائع السابقة كما يدل عليه قوله عليه
الصلوة والسلام حين توضعاً ثلثاً * هذا وضوئي ووضوء الانبياء من قبلي * فان قيل
اذا ثبت بهذه الطريقة فافائدة نزول الآية قلنا لعلها تقرير امر الوضوء وتثبيتته
فانه لما يكن عبادة مستقلة بل تابعا للصلوة احتمل ان لا يهتم الامة بشأه
ويتساهلوا في مراعاة شرائطه واركانه بطول العهد عن زمن الوحى وانتفاص

الناقلين يوما فيوما بخلاف ما اذا ثبت بالنص المتواتر الباقي في كل زمان على
 كل لسان (والمرقان والكعبان) وهما العظمان الناشان في جانبي القدمين
 هو الصحيح وما ذكر هشام عن محمد ان الكعب هو المفصل الذي في وسط القدم
 عند معقد الشراك سهو من هشام فان محمدا لم يرد به تفسير الكعب في الطهارة
 وانما اراد في المحرم اذا لم يجد نعلين يقطع خفيه اسقل من الكعبين فاما في الطهارة
 فهو العظم الناقئ كما فسره في الزيادات كذا في الكافي (يدخلان في فرض الغسل)
 خلافا لزفر رحمه الله بناء على ان الغاية لا تدخل في المغيا قلنا الغاية اذا كانت
 لد الحكم بان كان صدر الكلام لا يتناولها لا تدخل في المغيا كما في ثم اتعوا الصيام
 الى الليل وان كانت لاسقاط ما ورأها بان كان صدر الكلام يتناولها وما بعدها
 تدخل والآية من هذا القبيل اذ اليد تشمل من رؤس الاصابع الى الابط لفهم
 الصحابة ذلك في آية التيمم في الابتداء وهم اهل اللسان والاقتصار على الكوع
 في السرقة عرف بقول الرسول صلى الله عليه وسلم وضرب من المعقول وهو ان
 التعدي حصل من هذا القدر وفي الكشف الى تفيد معنى الغاية مطلقا فاما
 دخولها في الحكم وخروجها فامر يدور مع الدليل فما فيه دليل على الخروج
 قوله تعالى فظنرة الى ميسرة لان الاعسار علة الانظار وبوجود الميسرة تزول
 العلة ولودخلت الميسرة فيها لكان منظرا في الحالين معسرا او موسرا وكذلك
 اتعوا الصيام الى الليل لودخل الليل لوجب الوصال وما فيه دليل على
 الدخول قولك حفظت القرآن من اوله الى آخره لان الكلام مسوق لحفظ
 القرآن كله ومنه قوله تعالى * من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى * لوقوع
 العلم انه لا يسرى به الى بيت المقدس من غير ان يدخله وقوله تعالى الى المرافق
 والى الكعبين لا دليل فيه على احدا الامر بن فاخذ كافة العلماء بالاحتياط فحكموا
 بدخولها في الغسل واخذ زفر وداود بالتيقن فلم يدخلها وعن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه كان يدير الماء على مرفقيه انتهى ثم ذكر لفظ المرافق في الآية بالجمع والكعبين
 بلفظ التثنية لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد ولكل
 يد مرفق واحد فصحت المقابلة ولو قيل الى الكعبان فهم منه ان الواجب
 بازاء كل رجل كعب واحد فذكر الكعبين ليتناول كليهما من كل رجل وقيل لان
 المرفق طرف العظم الذي يرتفع به اى يتكأ عليه وهى في كل يد ثلاثة طرف عظم
 الساعد وطرف عظم العضد بخلاف الكعبين فانهما العظمان الناشان قاله
 الاصمعي وعليه عامة الفقهاء كذا في الكفاية (وكذا ما بين العذارين) تثنية

عذار وهو ماسل على الخد من اللحية مأخوذ من عذار الفرس (والأذن يجب غسله) لما ذكرنا من دخوله في حد الوجه خلافاً لابي يوسف فانه يقول سقط غسل ماتحت العذار فيسقط ماوراءه لانه ابعد من الوجه منه قلنا سقط ذلك للحائل ولا حائل هنا فيبقى على ما كان قبل النبات واما اللحية فعن ابي حنيفة رحمه الله بفرض مسح ربعها قياساً على مسح الرأس وهي رواية الحسن وعنه يفتر مسح ما يلاق بشرة الوجه واختاره قاضي خان وصححه وقال هو أشهر الروايات لانه لما سقط غسل ماتحتة انتقلت الوظيفة اليه مسحاً كما في الحنف وأظهر الروايات عنه غسل ما يلاق البشرة واختاره في المحيط والبدائع قال في معراج الدراية وهو الاصح وفي الفتاوى الظهيرية وبه يفتي قال في البدائع عن ابن شجاع انهم رجعوا عما سوى هذا ووجهه انه لما سقط غسل ماتحتة انتقل فرض الفسل اليه كالشارب والحاجب حيث ينتقل فرضية غسل ماتحتها اليهما واما ما استرسل منها فلا يجب غسله ولا مسحه لكونه ليس من الوجه وعن ابي يوسف يفرض استيعابها بالمسح وعنه سقوطه اصلاً وهو ايضاً رواية عن ابي حنيفة ولو امر الماء على شعر الذقن او الرأس او الشارب والحاجب ثم حلقه لا يجب غسل ماتحتة وفي الباقي لوقص الشارب لا يجب تحليه وان طال يجب تحليه وكان وجهه ان قطعه مسنون فلا يعتبر قياسه في سقوط غسل ماتحتة بخلاف اللحية فان اعفاهها هو المسنون بخلاف ما لونبت جلدة لا يجب قشرها وايصال الماء الى ماتحتها بل لو اسال عاينها اجزأ لانه مخير في قشرها اذ لم تنقل فيه سنة والاصل العلم فلم يعتبر قيامها مانعاً من الفسل كذا في شرح الهداية لابن القيم (والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس) عندنا وقال مالك واحمد مسح الكل فرض لان الباء صاة كما في التيم وقال الشافعي الفرض مسح اذن جزء ولو بعض شعرة وتحرير المحل وقوف او لا على ان القرآن نزل بلغة العرب فالعمل فيه بموضوع لغاتهم افراداً وتركيباً واجب ما لم يثبت تخصيص عرفي او شرعي وثانياً على ان المسح ما هو في لغتهم وعلى ان الاصل في استعمال الباء معه ما هو في لغتهم فنقول لاشك ان المسح في اللغة امرار شيء على شيء بطريقتي المماسه هذا الذي يفهم منه متبادراً كل عربي وقول من قال انه في الشرع الاصابة معناه اصابة الماء دون تسيله لانهم انما يذكرونه في مقابلة الفسل الذي هو تسيل الماء والا فلا يده من دليل ولا دليل عليه اصلاً لا من كتاب ولا سنة ولا اجماع فلا يسمع واما الباء فاكثر استعمالها معه في لغتهم هو معنى الالتصاق وهو المعنى المشهور للباء مطلقاً وقد تستعمل معه زائدة عند القرينة كما في آية التيم فان كون المسح فيه

خلنا عن الفسل المستوعب قرينة مع تواتر النقل بالاستيعاب والاجماع عليه
والمصطفى في الآية وان كان مطلقا لكونه غير مذكور لكنه يتقيد باليد التي هي آلة
التطهير بالقرينة الحالية لا بالاصبع ونحوها لعدم الدليل واما معنى التبعض فع
قلته وعدم وروده الا في بعض الاشعار حتى ان المحققين من أئمة العربية ينقونه
اصلا فلم يستعمل مع المسح في لغة العرب قطعا قال ابو البقاء العكبري وقال من
لا خبره بالعربية الباء في مثل هذا للتبعض وليس بشيء يعرفه اهل العلم انتهى
وذلك ان المعاني المختلفة للحروف لا يلزم جواز ان يستعمل كل منها مع كل واحد
من الافعال فلو قال قائل ان معنى من في نحو خرجت من البصرة للتبعض او البيان
لكذبه كل احد من اهل اللسان فالمعتبر في ذلك استعمال العرب ليس غير وليس
لاحد ان يقول ان هذا الحرف قد استعمل لهذا المعنى في الجملة فانا اعيناه في هذا
الموضع من غير دليل من استعمال اهل اللغة او العرف او الشرع لذلك الحرف بذلك
المعنى في ذلك الموضع وهذا كاف في رد قول الشافعي سيما وقد انضم اليه ان اصابة
شعرة او ثلاث شعرات لا يسمى مسحاً في اللغة ولا في العرف ولا في الشرع ايضا
قطعا واما رد قول مالك واحمد فلو لم يكن الا عدم قرينة كون الباء زائدة والزيادة
خلاف الاصل لكنني كيف وقد انضم اليه انه لو كان الاستيعاب فرضا لما تركه
النبي صلى الله عليه وسلم في وقت ما وقد صح تركه له (لما روى المغيرة بن شعبه

رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سباطة قوم فبال وتوضأ ومسح على
ناصيته وخفيه) وهذا الحديث تمام متين احدهما رواه مسلم عن المغيرة انه
عليه الصلوة والسلام توضأ ومسح بناصيته وعلى الخفين والاخر مارواه
ابن ماجه عنه انه عليه الصلوة والسلام اتى سباطة قوم فبال قائما فجمع القدوري
في مختصره بين مروى المغيرة وتبعه المصنف وغيره والسباطة الكناسة تطرح
بافنية البيوت وروى ابوداود عن انس رضي الله عنه رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يتوضأ وعليه عمامة قطرية فادخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه
وسكت عليه ابوداود وماسكت عليه فهو حسن عنده والقطرية بكسر القاف
واسكان الطاء ضرب من البرود وروى البيهقي عن عطاء انه عليه الصلوة والسلام
توضأ فحسرا العمامة ومسح مقدم رأسه اوقال ناصيته وهو حجة وان كان
مرسلا سيما وقد اعتضد بالمتصل واذ قد بطل القولان بقي الشان في اثبات ما اخترناه
وما نرناه من معنى المسح والباء يقتضي ثبوته وذلك لانه لما كان معنى الهاء
الاصاق ومعنى المسح امر ارشئ على شيء الى آخره ولا شك ان المراد بالشيء

الاول ههنا هو اليد لانها آلة التطهير واليد تقارب ربيع الراس في المقدار فاذا امرت ادنى امرار بحيث يسمى مسحاً حصل الريع فكان مسح الريع ادنى ما يطلق عليه اسم المسح المراد من الآية وظهر بهذا عدم صحة الرواية التي صححها بعض اصحابنا من التقدير بثلاث اصابع نظرا الى ان الواجب الصاق اليد والاصابع اقلها والثلاث اكثرها وللاكثر حكم الكل كما ذكر في الاصول ويدل على انها غير المنصورة قول صاحب الهداية وفي بعض الروايات وذكر ابن رستم في نوادره انه اذا وضع ثلث اصابع ولم يعدها جاز في قول محمد ولم يجز في قول ابي حنيفة وابي يوسف حتى يدها فتصيب البالة ربيع الرأس وقولهم ان للاكثر حكم الكل في حيز المنع لان هذا من المقدرات الشرعية وفيها يعتبر عين ما قدر هذا ما يسهره الله تعالى بكرمه في هذا المقام مما اخذ من كلام التحول وعثر عليه الحافظ المولود ورحم الله من نظر بالانصاف وجانب الاعتساف (واما سنه) اى سنن الوضوء (ففسل اليدين قبل ادخالهما الاناء الى الرسغ ثلثا) لما في الصحيحين من حديث عبدالله بن زيد بن عاصم انه عليه السلام غسل كفيه ثلثا يعنى في اول الوضوء وفيهما من حديث ابي هريرة انه عليه الصلوة والسلام قال اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدري اين بأت يده وفي مسند البزار فلا يغمس يده في طهوره بنون التوكيد وليست في رواية الصحيحين فالول الحديث وهو انتهى سيما المؤكد يقتضى وجوب الغسل وآخره وهو فانه لا يدري اين بأت يده يقتضى استحباب الغسل لانه يشير الى توهم انها باتت على نجاسة ومن توهم نجاسة يستحب له غسلها فقلنا يأمر وسط بين الوجوب والاستحباب وهو السنة ثم غسلها وان كان فرضا لكن تقديم غسلها الى الرسغ سنة ينوب عن الفرض كالفاتحة تنوب عن الواجب بخير التعيين وعن النرض بالنص وذكر الاناء في الحديث بناء على عادتهم فلم ياتوا على ابواب المساجد يتوضؤون منها والشرط في الحديث خرج مخرج العادة فلا يعمل بمنهومة اجماعا فليس غسل اليدين اول الوضوء مطلقا لانها آلة التطهير وكيفية الغسل ان يأخذ الاناء اذا كان صغيرا بشماله ويصب على يمينه ثلثا ثم يأخذ بيمينه ويصب على يساره كذلك وكذا ان كان الاناء كبيرا ومعه اناء صغير ولا يدخل اصابع يده اليسرى مضمومة في الاناء يصب على كفه اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض حتى تطهر ثم يدخل اليمنى في الاناء بالغ ما بالغ ويفسل اليسرى وهذا اذا لم يكن في يده نجاسة فالتى محمول على الاناء الصغير فلا يدخل يده اصلا

وفي الكبير على ادخال الكف لمكان الضرورة كذا في الكافي وغيره ووجهه ما نقل تاج الشريعة في شرح الهداية انه ان نقل البلة في الوضوء من احدى اليدين او الرجلين الى الاخرى لم يجز واجاز في الغسل لان اعضاء الوضوء مختلفة حقيقة وعرفا اما حقيقة فظاهر واما عرفا فلانها لا تنفصل بمرة واحدة وعضو واحد حكما نظرا الى الدخول تحت خطاب واحد فيعارض الاختلاف الحقيقي مع الاتحاد الحكمي فيترجع الاختلاف الحقيقي بالعرف ولا كذلك الغسل فان جميع الاعضاء متحدة حكما وعرفا فترجع الاتحاد الحكمي بالعرف وبه ظهر فساد ما قيل لاحاجة الى الصب على كل واحدة من كفيه على حدة لانه يمكن غسل الكفين بالماء الذي صب على الكف اليمنى كما هو العادة فان فيه ترجيحا لعادة العوام على عرف الشرع كذا في الدرر شرح الفرر للمولى خسرو (وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء) لقوله عليه الصلوة والسلام لاصلوة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه رواه ابو داود وضعف بالانقطاع وهو غير ضار عندنا بعد عدالة الرواة وثقتهم كالارسال ورواه ابن ماجة من حديث كثير بن زيد عن ربيع بن عبد الرحمن ابن ابي سعيد عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه واعل بان ربيحا ليس بمعروف ونوزع في ذلك فعن ابي زرعة ربيع شيخ وقال ابن عمارثة وقال البزار روى عنه فليح بن سليمان وعبد العزيز الدروردي وكثير بن زيد وغيرهم قال الاسرم سألت احمد بن حنبل عن التسمية فقال أحسن ما فيها حديث كثير بن زيد ولا علم فيها حديثا ثابتا وارجو ان يجزيه الوضوء لانه ليس فيه حديث احكم به انتهى ثم المراد بالنفي في هذا الحديث نفي الكمال كافي قوله عليه الصلوة والسلام لاصلوة لجار المسجد الا في المسجد لقوله عليه الصلاة والسلام اذا تطهر احدكم فذكر اسم الله عليه فانه يطهر جسده كله فان لم يذكر اسم الله على طهوره لم يطهر الامام عليه الماء وهذا وان كان ضعيفا بانه انما يرويه عن الاعمش يحيى بن هشام وهو متروك لكن يؤيده اجماع الائمة على عدم الوجوب ولهذا قال في البداية الاصح انها مستحبة ولنظا المنقول عن السلف وقيل عن النبي عليه السلام بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وقيل الافضل * بسم الله الرحمن الرحيم * بعد التعوذ في المجتبي يجمع بينهما في المحيط لو قال لا اله الا الله والحمد لله واشهد ان لا اله الا الله يصير مقيا للسنة كذا في شرح الهداية لابن الهمام (والاصح انه يسمى الله مرتين مرة قبل كشف العورة) للاستنجاء (ومرة بعد سترها عند ابتداء غسل سائر الاعضاء) احتياطا للخلاف الواقع فيها قال

بعضهم يسمى قبل الاستنجاء فقط و قال بعضهم يسمى بعده فحسب لان قبل الاستنجاء حال كشف العورة وذكره تعالى حال كشفها غير مستحب قال قاضي خان والاصح ان يسمى مرتين وفي البداية ويسمى قبل الاستنجاء وبعده وهو الصحيح والاختلاف في وقت التسمية كالاختلاف في وقت غسل اليدين قال بعضهم قبل الاستنجاء و قال بعضهم بعده والاصح انه يغسلها مرتين قبله وبعده ولونسي التسمية فذكرها في خلال الوضوء فسمى لا تحصل السنة بخلاف الاكل كذا في العناية معلل بان الوضوء عمل واحد بخلاف الاكل وهو يستلزم في الاكل تحصيل السنة في الباقي لاستدراك ما فات قاله ابن الهمام والاولى انه استدراك لما فات بالحديث وهو قوله عليه السلام اذا اكل احدكم فني ان يذكر اسم الله على طعامه فليقل بسم الله اوله وآخره رواه ابو داود والترمذي ولا حديث في الوضوء (والمضمضة والاستنشاق) لانه عليه السلام فعلهما على المواظبة كما روى في الصحيحين وغيرهما والمواظبة من غير امر ولا وعيد على الترك دليل السنة لا الوجوب (بماءين جديدين) لما روى الستة من حديث عبدالله بن زيد حكاية عن وضوئه عليه السلام وفيه فمضمض واستنشق واستنثر ثلثا بثلت غرفات ومعلوم ان الاستنثار لا يؤخذ له غرفة والمراد بثلت غرفات مثل المراد بقوله ثلثا فكما ان المراد ان كلاما من المضمضة والاستنشاق فعله ثلثا لان مجموعهما فعله ثلثا فكذا اكل منهما فعله بثلت غرفات لانه فعل مجموعهما بثلت غرفات وقد جاء مصرحا في حديث الطبراني حدثنا الحسين بن اسحق النسري حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا ابو سلمة الكندي حدثنا ليث بن ابي سليم حدثني طلحة ابن مصرف عن ابيه عن جده كعب بن عمرو الجعفي ان النبي صلى الله عليه وسلم توشأ فمضمض ثلثا واستنشق ثلثا يأخذ لكل واحدة ماء جديدا ورواه ابو داود وفيه دخالت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتوشأ والماء يسيل من وجهه ولحيته على صدره فرأيتني يفصل بين المضمضة والاستنشاق وسكت عليه ابو داود وكذا المنذرى وما نقل عن ابن معين انه سئل الكعب حجة فقل المحدثون يقولون انه رآه عليه الصلوة والسلام واهل بيت طلحة يقولون ليس له حجة غير قاذح فاذا اعترف اهل الشأن بان له حجة تم الوجه وما في الحديث على انها بماء واحد لا يعارض الصحيح من حديث ابن زيد وكعب وما في حديث ابن عباس فاخذ غرفة من ماء الى آخره يجب صرفه الى ان المراد تجديد الماء بقربة قوله بعد ذلك ثم اخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى ثم اخذ غرفة من ماء

ففسل بإيده اليسرى ومعلوم ان لكل من اليدين ثلث غرفات لاغرفة واحدة فكان المراد اخذ ماء لليمنى ثم ماء لليسى ولو كان لكان المراد ان ذلك ادنى ما يمكن اقامة المضمضة به كما انه ادنى ما يقام فرض اليده لان المحكى انما هو وضوء الذى كان عليه ليتبعه المحكى لزم وما روى بكف واحد فلتفى كونه بكفين معا او على التعاقب كما ذهب اليه بعضهم ان المضمضة باليمنى والاستنشاق باليسرى كذا قاله الشيخ كمال الدين بن الهمام (وايصال الماء الى ماتحت الشارب والحاجبين) سنة ايضا تكبيلا للفرض لان غسلهما فرض كما تقدم فكان كتحليل اللحية والاصابع وعده في التجنيس من الآداب (ومسح ما استرسل من اللحية) لاتصاله بما غسله فرض وهو ما يلاقى البشرة كما تقدم تصحيحه فيكون تكبيلا للفرض (وتخليها) اى اللحية لما روى الترمذى وابن ماجه عن عثمان رضى الله عنه انه عليه الصلوة والسلام كان يخلل لحيته وقال الترمذى توشأ وخلل لحيته وقال حسن صحيح وصححه ابن خبان والحاكم وفي سنن ابى داود عن انس كان عليه الصلوة والسلام اذا توشأ اخذ كفا من ماء تحت حنكه فخلل به لحيته وقال بهذا امرنى ربي وهذا اعنى كون تحليل اللحية سنة قول ابى يوسف واما عندهما فمستحب وروى جاز والادلة ترجح قول ابى يوسف وقد رجحه فى المبسوط وهو الصحيح (واستيعاب جميع الرأس فى المسح) لمواظبته عليه الصلوة والسلام عليه على ما روى فى احاديث وضوئه فى الصحيحين وغيرهما مع الترك فى بعض الاوقات تعليما للجواز على مامر (بماء واحد) لما روى اصحاب السنن الاربعة عن على رضى الله عنه فى حكاية وضوءه عليه الصلوة والسلام انه مسح مرة واحدة واحديث عثمان الصحاح تدل على ذلك فانهم ذكروا الوضوء ثلثا ثلثا وقالوا ومسح برأسه ولم يذكروا عددا وروى ابو داود عن ابن عباس انه رآه عليه الصلوة والسلام يتوشأ ثلثا ثلثا ومسح برأسه واذنيه مسحة واحدة وروى الطبرانى فى الاوسط عن راشد ابى محمد الجعفى قال رأيت انسبا بالزاوية فقلت اخبرنى عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه بلغنى انك كنت توشئه فساق الحديث الى ان قال ثم مسح برأسه مرة واحدة غير انه امرهما على اذنيه فمسح عليهما وروى ابو داود والطبرانى عن على رضى الله عنه فى حكاية المسح ثلثا قال البيهقى وقد روى من اوجه غريبة عن عثمان تكرر المسح الا انه مع خلاف الحفاظ ليس بحجة عند اهل العلم ويحمل على انه بماء واحد مدهما من المقدم الى المؤخر ثم

الى المقدم ثم الى المؤخر وقد روى عن ابى حنيفة رحمه الله ثلاث مرات بماء واحد في المجرد فلذا قال المصنف بماء واحد ولم يقيد بالمرة وفي فتاوى قاضي خان ثم يمسح برأسه فرضا وسنة بماء واحد مرة واحدة وقال الشافعي رحمه الله يمسح ثلاث مرات بثلاثة مياه وعندنا لو فعل ذلك لا يكره ولا يكون سنة ولا ادبا انتهى وفي الخلاصة التثليث بمياه بدعة وقال البعض لا بأس به انتهى والوجه انه يكره قال في الكافي التثليث يعني بمياه يقربه من الفصل ولو بداه به كره فكذا اذا قربه منه (وكيفية الاستيعاب ان يأخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يلصق الاصابع) اى يضمها (ويضع على مقدم رأسه من كل يد ثلث اصابع) الخنصر والبنصر والوسطى (ويمسك ابهاميه وسبابتيه) مرفوعات (ويجافي بطن كفيه عن رأسه ويمدحها) اى يديه (الى القفا ثم يضع كفيه على جانبي الرأس (ويمسحهما) اى جانبي الرأس (ويمسح ظاهر اذنيه بباطن ابهاميه وباطن اذنيه بباطن مسحطيه) وهما المراد بالسبابتين فيما تقدم يقال للاصبع التي تلى الابهام مسحطة بكسر الباء لانها يشار بها الى التوحيد عند التشهد ويقال لها السبابة لانهم كانوا يشيرون بها الى السب في المخاصمة ونحوها (ومسح الاذنين) ايضا سنة لما يأتي عن قريب ان شاء الله تعالى (كذا ذكره) المسح بهذه الكيفية (في المحيط) وغيره تحرزا عن الاستعمال قال الزيلعي وهذا لا يفيد اذ لابد من الوضع والمدا فان كان مستعملا بالوضع الاول فكذا بالثاني فلا يفيد تأخيرها انتهى وايضا قد اتفقوا ان الماء مادام في العضو لم يكن مستعملا فالاولى ان يضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه ويمدحها الى قفاه على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء مستعملا لان الاستيعاب بماء واحد لا يكون الا بهذا الطريق قال في فتاوى قاضي خان وصورة ذلك ان يضع اصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه على فؤديه ويمدحها الى قفاه و اشار بعضهم الى طريق آخر احترازا عن الماء المستعمل الا ان ذلك لا يمكن الا بكلفة ومشقة فيجوز الاول ولا يصير الماء مستعملا ضرورة اقامة السنة انتهى وما ذكرنا من مسح الاذنين مع الرأس بمائه اذا لم يمس العمامة بان كانت موضوعة واما ان مسحها فلا بد ان يأخذ لها ماء جديد الذهب بآه اصبعيه مسحها وعند الشافعي رحمه الله لابد من ماء جديد الاذنين ولا يمسحان بماء الرأس والحجة عليه ما مر من حديث ابن عباس في ابى داود حيث قال ومسح برأسه واذنيه مسحة واحدة وكذا حديث انس في الطبراني حيث

مطلب
في كيفية استيعاب
مسح الرأس

قال ثم مسح برأسه مرة واحدة غير أنه امرهما على اذنيه فمسح عليهما
واخرج ابن خزيمة وابن حبان والحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما الا خبركم
بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره وفيه ثم غرف ثم غرقة فمسح بها
رأسه واذنيه وبوب عليه النسائي باب مسح الاذنين مع الرأس ومارواه ابوداود
والترمذي وابن ماجه عن ابى امامة الباهلي انه عليه الصلاة والسلام قال عند
مسح رأسه الاذان من الرأس وكذا رواه ابن ماجه ايضا عن عبد الله بن زيد ورواه
الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما كلاهما عنه عليه الصلاة والسلام انه قال
الاذنان من الرأس والمراد بيان الحكم لبيان الحلقة لانه صلى الله عليه وسلم
انما بعث لبيان الاحكام وماروى انه عليه الصلاة والسلام اخذ لاذنيه ماء
جديدا يحمل على فناء البالة قبل الاستيعاب توفيقا (ومسح الرقبة بظهور
الاصابع الثلاث) المتقدم ذكرها لبقاء البالة على ظهورها غير مستعملة وحينئذ
فلا احتياج الى قوله (بماء جديد) ولما فهم من عطائه على السنن انه سنة كما قال
به البعض لما روى انه عليه الصلاة والسلام مسح الرقبة مع الرأس ذكر في اخر
حديث كعب بن عمرو البامي الذي مر في المضمضة والاستنشاق اشار الى الخلاف
بقوله (وقال بعضهم هو) اى مسح الرقبة (ادب) وقال فتاوى قاضي خان واما
مسح الرقبة فليس بادب ولا سنة (وقال بعضهم هو سنة) وعند اختلاف الاقوال
كان فعله اولى من تركه انتهى وفي الاختيار قيل هو سنة وقيل مستحب واقتصر
في الكافي على انه مستحب وهو الاصح لرواية فعله صلى الله عليه وسلم في بعض
الاحاديث دون غالبها فاذا عدم المواظبة وهو دليل الاستحباب ومسح الحلقوم
بدعة (وتحليل الاصابع) سنة ايضا في اليدين والرجلين لما في السنن الاربعة
من حديث لقيط بن صبرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأت فامسح
الوضوء واخلل بين الاصابع قال الترمذي وحديث حسن صحيح وروى هو وابن ماجه
عن ابن عباس قال قال عليه الصلاة والسلام اذا توضأت فاخلل اصابع يديك
ورجليك وقال حسن غريب وعنه عليه الصلاة والسلام انه قال خللوا اصابعكم
لا يخلها الله بالنار يوم القيامة رواه الدارقطني وهو ضعيف وفي الطبراني من
لم يخلل اصابعه بلاء خلاها الله بالنار يوم القيمة والامر والوعيد في هذه الاحاديث
محمول على اقبال الماء الى ما بين يديه فانه لا يجوز ترك ما خفي مما هو بين يديه كما يجوز
في داخل اللحية المكشوفة قال الشيخ كمال الدين بن المهنا والتحليل بعد هذا
مستحب لعدم المواظبة مع كونه اكمالا في المحل انتهى وقد تقدم ان اكمال الفرض

سنة (وتكرار الفصل الى الثالث) سنة ايضاً لمواظبته عليه الصلاة والسلام عليه على ما في الاحاديث الصحيحة مع الترك في بعض الاحيان على ما روى انه عليه الصلاة والسلام توخأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به وانه توخأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يضاعف الله له الاجر مرتين وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رجلاً اتاه عليه الصلوة والسلام فقال يا رسول الله كيف الطهور فدعا بماء في اناء غسل كفيه ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل ذراعيه ثلاثاً ثم مسح برأسه ثم ادخل اصبعيه السابحتين في اذنيه ومسح بهما يديه على ظاهر اذنيه وبالسابحتين باطن اذنيه ثم غسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا او نقص فقد اساء وظلم وفي لفظ لابن ماجه تعدى وظلم وللنساء اساء وتعدى وظلم وهو حديث صحيح رواه ثقات الى عمرو بن شعيب والمحققون على صحة حديث عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده وان المراد بجده عند الاطلاق جده ابوايه وهو عبدالله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما والمراد بالزيادة الزيادة على الثالث معتقداً سنيتها قامة لوزاد لطمأنينة القلب عند الشك او بنية وضوء آخر فلا بأس به لانه عليه الصلوة والسلام امر بترك ما يريه الى ما لا يريه كذا في الكافي وغيره قال في الخلاصة وان غسل مواضع الوضوء اربع مرات يكره قال النقيبه ابو جعفر لا يكره الا اذا رأى السنة فيما وراء الثالث وهذا اذا لم يفرغ من الوضوء فان فرغ ثم استأنف الوضوء لا يكره بالاتفاق انتهى وهو يفيد ان تجديد الوضوء على اثر الوضوء من غير ان يؤدي بالاول عبادة غير مكروه وفيه اشكال لأطباهم على ان الوضوء عبادة غير مقصودة لذاتها فاذا لم يؤدبه عمل مما هو المقصود من شرعيته كالصلوة وسجدة التلاوة ومس المصحف ينبغي ان لا يشرع تكراره قربة لكونه غير مقصود لذاته فيكون اسرافاً محضاً وقد قالوا في السجدة لما لم تكن مقصودة لم يشرع التقرب بها مستقلة وكانت مكروهة فهذا اولى وكذا المراد النقصان عن الثالث مع اعتقاد السنية ومعنى فقد تعدى الى آخره اي جاوز حد السنة في الزيادة وظلم السنة حقها في النقصان ثم المرة الاولى فرض والثانية سنة والثالثة دونها في الضمية وقيل الثانية سنة والثالثة اكمل السنة كذا في الاختيار والاولى ان تكون الثانية والثالثة كلتاهما سنة لان الثلاث الذي هو السنة انما يحصل بهما (والنية) سنة في الوضوء وليست بفرض خلافاً للثالثة على ما استثنائي في الفصل ان شاء الله تعالى فينبوي رفع الحدث

واستباحة ما لا يحل الا برفعه (والترتيب) المذكور في انظر آية الوضوء سنة وليس
 بفرض بخلاف الثلاثة لان العطف فيها بالواو واجماع اهل اللغة انها لمطابق
 الجمع لا تعرض فيها للترتيب وليس المعقب على القيام هو غسل الوجه بل
 الايمان بمجموع هذه الجملة من الغسل والمسح كما يقال للعبد اذا دخلت السوق
 فاشتر خبزاً ولحماً وزيتاً ولبناً فلو اشترى اللبن ثم الزيت وهكذا لا بعد مخالفاً لانه
 امر بشراء هذه الجملة عقيب دخوله السوق وقد فعل ما امر به واستدل بعضهم
 على افتراض الترتيب بادخال المسح بين المغسولات فاولم يكن الترتيب
 مقصوداً لما ذكر مسح الرأس قبل الارجل مع انها معطوفة على الوجه واليدين
 وهذه غفلة عن النكتة التي ذكرها جارا لله العلامة وغيره من المحققين من
 ان الارجل قصد عطائها على المسح ليقصد في صب الماء عليها على ما امر
 في تفسير الآية ودقائق التنزيل اوسع من ان تنحصر فيما يلحظه بعض العقول ولذا
 لم يجعل مفهوم الشرط والوصف حجة ولولم تدرك فادتتهما اصلاً اتهاماً
 لقولنا القاصرة عن ادراك كنه كلام الله والرسول صلى الله عليه وسلم
 فضلاً عن مناسبة لفظية اجمع المجتهدون على انها لا يثبت بمثلها حكم شرعي
 واحاديث فعلى الله صلى الله عليه وسلم لادليل فيها على الافتراض لان فعله عليه
 الصلوة والسلام محتمل المخصوص وغيره بل تدل على السنية وقد قلنا بها وقد
 روى ابوداود في سنته ان النبي صلى الله عليه وسلم تيم فبدأ بذراعيه قبل وجهه
 والخلاف فيهما واحد وروى انه عليه السلام نسي مسح رأسه في وضوئه فذكر
 بعد فراغه فمسحه ببلل كفه واخرج قطني عن يشر بن سعيد قال اتى عثمان
 المقاعد فدعا بوضوء فمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ثلثاً ويديه ثلثاً ورجليه
 ثلثاً ثم مسح برأسه ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ هكذا
 ياهؤلاء اكدلك قالوا نعم لفر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك
 الترتيب بين المضمضة والاستنشاق سنة ايضاً وكذلك بين الاستنشاق وغسل
 الوجه قاله في الخلاصة (والدلك) ايضاً سنة لانه اكمل للفرض في محله وليس
 بفرض خلافاً للمالك واحمد رحمة الله عليهما لان حقيقة الغسل لا توقف عليه
 لقول العرب غسل المطر الارض وليس في ذلك الا الاسالة واعترض عليه
 الشيخ كمال الدين بن الصمام بان وقع من عا وخصوصاً مع الشدة والتكرار
 اى ذلك وهم لا يقولونه الا اذا نظفت الارض وبانه غير مناسب للمعنى المعقول
 من شرعية الغسل وهو تحسين هيئة الاعضاء الظاهرة للقيام بين يدي الرب

تعالى تخفيفا والافالقياس الكل والناس بين حضري وقروى خشن الاطراف ولايزيل ما استحكم في خشونها الا الدالك فالاسالة لا تحصل مقصود شرعيتها انتهى والجواب لانسلم ان الوقع مع الشدة والتكرريسمى دالكا وهو محل النزاع لا التحسين حتى لودلك ولم يحصل به تحسين يجوز اتفاقا ولووقف في المطر الشديد زمنا طويلا حتى ابتل بدنه وانفصل ولم يدلكه لم يجز عندهما فمحل النزاع عين الدالك والخشونة ان منعت ايصال الماء فلا بد من الدالك عندنا ايضا والا فلا نسلم ان ازالة ما استحكم في الخشونة فرض عند احد فان ازالة الدرن المتولد من البدن ليس بفرض اتفاقا حتى لودلك ولم تزل جاز عندهما ايضا (والموالاة) وهوان يغسل كل عضو على اثر الذى قبله ولا يفصل بينهما بحيث يحف السابق عند اعتدال الهواء سنة ايضا لمواظبة عليه السلام عليها كما تدل عليه الاحاديث وليست بفرض خلافا للمالك لان الواوالاتدل على المعية ولا الموالاة لصدق جاء زيد وعمر وبعده بيوم او شهر ونحو ذلك والزيادة على الكتاب بخبر الواحد او بالقياس لا تجوز عندنا لانها نسخ فلذا لم نزد على ما فهم من مطلق الآية فرضا (واما آدابه) اى آداب الوضوء (فهو) ذكر الضمير باعتبار الخبر وهو (ان يتأهب) وما بعده اى التأهب (للاصلاة) بالوضوء قبل دخول الوقت اذا لم يكن صاحب عذر في وقت غير مهمل لان فيه انتظار الصلاة ومتنظر الصلاة كمن هو فيها بالحديث الصحيح وقطع طمع الشيطان عن تهيئه عنها (وان يجلس للاستنجاء) هو ازالة النجوه وهو ما يخرج من البطن من النجاسة اى ومن الاداب ان يجلس للاستنجاء متوجها (الى يمين القبلة او الى يسارها) كيلا يستقبل القبلة او يستدبرها حال كشف العورة فاستقبالها او استدبارها حالة الاستنجاء ترك ادب ومكروه كراهة تنزيه كما في مد الرجل اليها واماحالة البول او التغوط فكروه كراهة تحريم على ماسياتى ان شاء الله تعالى في المنهى ثم اذا جلس للاستنجاء فلا ادب ان يجلس (متفرجا) افرج ما يكون اى موسعا بين رجليه ويرخى مقعده ما يمكنه مبالغة في الاتقاء والتنظيف (الا ان يكون صائما) فلا يترج ولا يرخى كيلا تنفذ البلة الى الداخل فيفسد الصوم حتى قالوا ينبغي ان لا يتنفس حالة الاستنجاء لذلك وارى ان عدم التنفس مع ما فيه من الحرج لا فائدة فيه فانه لا يصل بالتنفس الى الداخل شىء اصلا على انهم قالوا انما يفسد الصوم اذا وصل الماء موضع المحقنة وقلنا يكون ذكره في الخلاصة (و) من الآداب (ان يغسل مخرج النجاسة) بعد الاجار او دونها بل ماء مبالغة في النظافة ولما روى ابن ماجه عن طلحة بن نافع

مطلب
في آداب الوضوء

(قال)

قال اخبرني ابو ايوب وجابر بن عبدالله وانس بن مالك لما نزلت فيه رجال يحبون ان يتطهروا قال عليه السلام يامعشر الانصار ان الله قد اثني عليكم بالطهور فاطهروكم قالوا نتوضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستنجي بالماء قال هو ذلكم فعليكموه وسنده حسن والغسل بالماء في هذه الحالة وان كان ادبالكته قد اديت به سنة فان الاستنجاء مطلقا سنة لاعلى سبيل التعمين من كونه بالحجر او بالماء وكونه بالماء ادب مع كونه سنة ومثل هذا كثير في الشرع كالتسحاة والسورة واجبة مع كونها تقع فرضا ونحو ذلك وكون الغسل ادبا انما هو (اذا لم يتجاوز) النجاسة (مخرجها اما اذا جاوزت مخرجها و) الحال انها (لم تكن قدر الدرهم) وزنا في الكشيف ومساحة كعرض الكف في المائع (فغسله سنة وان كان قدر الدرهم فغسله واجب) وذلك لان القليل من النجاسة عفو دفعا للحرج لان ماعت بليته هانت قضيته والتحرز عن القليل فيه حرج وقدر الدرهم لان محل الاستنجاء مقدربه وقد اجمع على ان الاستنجاء بالماء ليس بفرض والحجر لا يستأصل النجاسة ولذا لو جلس في ماء قليل نجسه واعتبر ذلك فيما وراء موضع الاستنجاء لان الذي في موضع المخرج ساقط العبرة فكان طاهرا حكما لكن غسله ادب لما تقدم من ثنائه تعالى على الانصار بسببه فبقى ما وراءه فان كان اقل من قدر الدرهم فهو عفو خلافا لزفر والشافعي فيسن غسله للخروج من الخلاف مع ندب الشرع الى التحرز عن النجاسة مطلقا وعدم الوجوب لدفع الحرج ولا حرج في سنته وروى عن انس رضى الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء فاحمل انا و غلام نحوى اداة من ماء وعزة فيستنجي بالماء متفق عليه فيفيد المواظبة وهى تفيد السنية وان كان قدر الدرهم فقد قل الحرج وقرب الى ما يفرض غسله بحيث لو زيد عليه ادنى جزء يفرض غسله فقرب حكمه الى حكمه فيكون غسله واجبا وهذا عندهما واما عند محمد فيجب الغسل وان كان اقل من قدر الدرهم لانه يزيد على قدره بالنظر الى المخرج قال في الاختيار وهو الاحوط (واما ان زدات) النجاسة المتجاوزة عن المخرج (على قدر الدرهم فغسله) اى النجس او المخرج (فرض) اجماعا (والادب) في الغسل المذكور (ان يغسله) اى يخرج النجاسة (حتى يتقيه) وينظفه لان المقصود هو الانقاء (وليس فيه) اى في الغسل (عدد مسنون) من ثلث او سبع او غير ذلك ومنهم من شرط الثالث ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط العشر ومنهم من وقت في الاحليل ثلثا وفي المقعد خمسا والصحيح انه

مفوض اليه فيفصل حتى يقع في قلبه انه قد طهر الا ان يكون موسوسا فيقدر في حقه بالثلث كفاي كل نجاسة غير مرئية وقيل بسبع لانه اقصى ما قدر به في الحديث في غسل النجاسة كفاي ولو غ الكلب ويفصل بطن اصبع او اصبعين او ثلث كذا في الخلاصة قال في الاختيار ولا يستعمل في الاستنجاء اكثر من ثلث اصابع ولا يستنجى برؤس الاصابع احترازا عن الاستمتاع والمرأة كالرجل في ذلك (وكذا في الاستنجاء بالاجار) ليس فيه عدد مسنون عندنا بل يمسحه حتى ينقيه وعند الشافعي رحمه الله لا بد في اقامة السنة من ثلث مسحات وان حصل الانقاء بدونيا وان لم يحصل الانقاء الا بالاربع يستحب الخامس ليكون تروا لاطلاق ما روى البيهقي من حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما انا لكم مثل الوالد اذا ذهب احدكم الى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بغائط ولا بول ويستنجى بثلث اجار ونهى عن الروث والرمة وان يستنجى الرجل بيمينه ورواه ابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه كاهم بلفظ وكان يأمر بثلث اجار ولنا ما روى ابو داود وابن حبان في صحيحه من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اكتمل فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج ومن استجمر فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج الحديث وهو حديث حسن وقد اجمعنا على ان عين ما ذكر في ذلك الحديث من تعدد الاجار غير مراد حتى لو استنجى بمجره ثلثة احرف جاز وكذا لو مسح بمجر ثم غساه ونشفه ثم مسح به ثم غساه ونشفه ثم مسح به جاز في الصحيح من مذهب الشافعي فيحمل على الغالب اذا الغالب ان الانقاء بالثالث يحصل والمقصود هو الانقاء ثم قال في فتاوى قاضي خان وغيره في كيفية الاستنجاء بالاجار يدبر بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث ان كان في الصيف وفي الشتاء يقبل الرجل بالحجر الاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث لان في الصيف خصيته مدليتان فلو اقبل بالاول يملطخان ولا كذلك في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الاوقات كلها قال في الخلاصة وهذا ليس بشرط بل يفعل على وجه يحصل به المقصود يعني الانقاء وكذا قال الشيخ كمال الدين بن الهمام عند قول صاحب الهداية لان المقصود هو الانقاء قال فييدانه لاحاجة الى التقيد بكيفية المذكور في الكتب نحو اقباه بالحجر الاول في الشتاء وادبار به في الصيف وفي المجنب المقصود الانقاء فيختار ما هو الابلغ والاسلم عن زيادة التلوين وينبغي ان يستنجى بعد ما خطا خطوات وهو الذي يسمى استبراء ويبالغ في الاستنجاء

في الشتاء فوق ما يبلغ في الصيف كذا في فتاوى قاضي خان وفيها وان استنجى في الشتاء بماء مسخن كان منزلة من استنجى في الصيف يعني في المبالغة قال الا ان ثوابه لا يبلغ ثواب المستنجى بالماء البارد (و) من الآداب (ان يمسح موضع الاستنجاء بالخرقة بعد الفسل قبل ان يقوم) ليزول اثر الماء المستعمل بالكلية (وان لم يكن معه خرقة يحنقه) اى موضع الاستنجاء (بيده) مرة بعد اخرى تقليل الماء المستعمل بحسب الامكان (و) من الآداب (ان يستر عورته حين فرغ) اى من الاستنجاء والتجفيف لان الكشف كان لضرورة وقد زالت وكشف العورة في الخلوة لغبر ضرورة لا يستحب لغواه عليه الصلوة والسلام الله احق ان يستحي منه (و) من الآداب (ان يتولى) اى يباشر (امر الوضوء بنفسه) من غير ان يستعين باحد (ولا يأمر غيره) بان يمسح له وضوءه او يصب عليه لما روى انه عليه السلام قال * اننا لاستعين في وضوئى باحد * وعن الوبرى لا بأس بصب الخادم كان عليه الصلوة والسلام يصب الخادم عليه الماء كذا قاله ابن الهمام ولا منافاة بين كون الادب عدم الاستعانة به بين انه لا بأس بصب الخادم لان الادب مالا بأس بتركه كما تقدم سيما اذا كان بطيب قلب ومحبة من العين من غير تكليف من المتوضىء كما في حق عليه الصلوة والسلام على انه عليه السلام لم تظهر منه استعانة بل الظاهر انه كان يصب عليه من غير طلب منه صلى الله عليه وسلم (و) من الآداب (ان يجلس المتوضىء مستقبلاً القبلة عند غسل سائر الاعضاء) اى باقى الاعضاء سوى موضع الاستنجاء لانه عبادة او مقدمة لها فيختار لها خير المجالس وهو ما استقبل به القبلة (و) من الآداب (ان يكون جلوسه على مكان مرتفع) وان يفسل عروة الابريق ثلثا وان يضعه على يساره وان كان اثناء يغترف عنه فعن يمينه وان يضع يده حالة الفسل على عروته لارأسه كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام (و) من الآداب (ان لا يتكلم في اثناء الوضوء بكلام الدنيا) بل الدعوات الماثورة كما سيأتى ان شاء الله تعالى ليخلص عمل الوضوء من شوائب الدنيا اذ هو مقدمة العبادة (و) من الآداب (ان يتشهد) اى يأتي بالشهادتين (عند غسل كل عضو) قال في فتاوى قاضي خان يسمى عند كل عضو ويقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله (وان يدعو) عند غسل كل عضو (بما جاء في الآثار عن) السلف الصالحين فيقول بعد التسمية الحمد لله الذى جعل الماء طهورا وعند المضمضة اللهم اسقني من حوض نبيك كأسا لا اظلم بعده ابدا وقيل اللهم

مطلب

في ادعية اعضاء
الوضوء

اعني على ذكرك وشكرك وتلاوة كتابك وعند الاستنشاق اللهم لا تحرمني رائحة
نفيمك وجنانك وقيل اللهم ارحني رائحة الجنة وارزقني من نعيمها ولا ترحني
رائحة النار * وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود
وجوه وقيل اللهم بيض وجهي بنورك يوم تبيض وجوه اوليائك ولا تسود
وجهي بذنوبي يوم تسود وجوه اعدائك * وعند غسل اليد اليمنى اللهم اعطني
كتابي يميني وحاسبي حسابا يسيرا وعند غسل اليد اليسرى اللهم لاتعطني
كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري * وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري
على النار واظلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وقيل اللهم غشني
برحمتك وازل علي من بركاتك * وعند مسح الاذنين اللهم اجعلني من الذين
يسمعون القول فيتبعون احسنه * وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على
الصراط يوم تزل فيه الاقدام وقيل هذا عند غسل الرجل اليمنى واما في اليسرى
فيقول * اللهم اجعل لي سعيًا مشكورًا وذنبًا مغفورًا وعملًا مقبولًا وتجارة لن تبور
(و) من الآداب (ان يمضمض) مضمض وتمعضم بمعنى وهو تحريك الماء في الفم
والمراد هنا ان يدخل الماء فيه للمضمضة (ويستنشق) اي يصعد الماء في انفه
(بيده اليمنى) لانها من جملة الطهور (ويتمشط ويستنشر بيده اليسرى)
لانه من ازالة الاذى قالت عائشة رضي الله عنها كانت يد رسول الله صلى الله
عليه وسلم اليمنى لطهوره وطعامه وكانت يد اليسرى لحلائه وما كان من اذى
رواه ابو داود وفي بعض النسخ وينبغي ان يأخذ لكل واحد منهما ماء جديدا
ولا حاجة اليه لانه قد تقدم قوله بمائتين جديدين عند ذكر السنن فلا وجه لعه
في الآداب (و) من الآداب (ان يستاك) اي يدلك استانه (بالسواك) بالكسر
وهو العود الذي يستاك به كالمسواك وقد عده القدوري من السنن وقال
صاحب الهداية الاصح انه مستحب واستدل الشيخ كمال الدين بن الهمام على
كونه مستحبا لاسنة بانه لم يرد حديث بصرح بمواظبته عليه السلام عليه عند
الوضوء بل الوارد في الصحيحين * لولا ان اشق على امتي لامرهم بالسواك مع كل
صلوة او عند كل صلوة * وفي رواية للنسائي عند كل وضوء ورواها ابن خزيمة
في صحيحه وصحها الحاكم وذكرها البخاري تعليقا قال ولا سنة دون المواظبة
فالحق انه من مستحبات الوضوء * اقول لم لا تكون الاشارة الى ان المانع من الايجاب
هو ان فيه مشقة اشارة الى انه سنة على ان رواية مسلم عن عائشة رضي الله عنها
كنا نعد لرسول الله صلى الله عليه وسلم سواكه وطهوره فيبعثه الله ما يشاء

مطلب
في بيان فضيلة المسواك

ان يبعثه فيتسوك ويتوضأ ويصلى دليل على ان ذلك عادته عليه السلام
الا ان يقال كان ذلك عادته عند القيام من النوم لا عند كل وضوء وعلى كل
تقدير فقد المصنف له من الآداب لا يخلو من تسامح الا ان الظاهر انه اراد
بالآداب ما يعم المستحب * ثم المستحب ان يكون السواك من شجرة مرة لزيادة ازالة
تغير الفم قالوا ويستاك بكل عود الا الرمان والقصب * وافضله الاراك ثم الزيتون
وان يكون طول شبر في غلط الخنصر ومن فوائده ما ورد في الحديث انه عليه
السلام قال السواك مطهرة للفم مرضاة لاله رواء ابن حزيمة في صحيحه
ومنها ما روى في بعض الاحاديث انه مطردة للشيطان مفرحة للملائكة
ويكثر الخطيئة ويزيد في الحسنات ومنها انه يذهب البخر والبلغم ويشد
الاسنان ويقوى المعدة ويطيب ذكته الفم ويحلو البصر قال الشيخ
كل الدين ويستحب في خمسة مواضع اصفرار السن وتغير الرائحة والقيام من
النوم والقيام الى الصلوة وعند الوضوء قال في الكفاية واما وقته يعنى عند الوضوء
فذكر في كفاية البيهقي والوسيلة والشفاء ان السواك قبل الوضوء وفي تحفة
الفقيه وذاذ النقاء انه سنة حالة المضضة تكميلا للانقاء وذكر في مبسوط
شيخ الاسلام ومن السنة حالة المضضة ان يستاك انتهى وهذا (ان كان له
مسواك والا) اى وان لم يكن له مسواك (فبالاصبع) اى يعالج بالاصبع قال في
المحيط قال على رضى الله عنه التشويش بالمسحجة والابهام سواك وروى
البيهقي وغيره من حديث انس رفعه يجزئ من السواك الاصابع وتكلم فيه وعن
عائشة رضى الله عنها قلت يا رسول الله الرجل يذهب فوه ويستاك قال نعم قلت
كيف يصنع قال يدخل اصبعه في فيه رواء الطبراني وقولها يذهب فوه اى
اسنانه او لحمها ولا تقوم الاصبع مقام العود عند وجوده وتجوز بعض الشافعية
اصبع الفيردون اصبع نفسه تحكم بلا دليل ويستاك عرضا لا طولا اى مع
عرض الاسنان الذى هو طول الفم لا العكس خشية الحاق الضرر بالثة وبدء
بالجانب الايمن من العليا ثم بالايسر منها ثم بالايمن من السفلى ثم بالايسر منها
ويدلك ظاهرا الاسنان وباطنها واطرافها وبيل المسواك ان كان بابسا ويفسله
عند الاستيائك وعند النزاع منه (و) من الآداب (ان يبالغ في المضضة
والاستنشاق) وقال في الكفاية والمبالغة فيها سنة لكن الظاهر انها مستحبة
والمصنف قد اطلق الادب على كثير من المستحبات (الا ان يكون صائما)
فلا يبالغ فيها خشية الحاق الفساد بالصوم والدليل على المبالغة في الاستنشاق

مطلب
في طب النبي عليه
السلام وفي نسخة
الحفر

حديث ابي طيب بن صبرة قال قلت يا رسول الله اخبرني عن الوضوء قال اسبغ الوضوء
 وخلل بين الاصابع وبالغ في الاستنشاق الا ان تكون صائماً رواه الترمذي وقال
 حديث حسن صحيح وقبست المضمضة عليه (والمبالغة في المضمضة قال بعضهم)
 وهو شيخ الاسلام خواهرزاده (هي الفرغرة) وهي ترديد الماء في الحلق
 وقال شمس الائمة الحلواني المبالغة في المضمضة اخراج الماء من جانب الى جانب
 (وقال صدر الشهيد هي تكثير الماء) حتى يلاءم الظم والاول اشهر وقال في
 الخلاصة حد المضمضة استيعاب جميع الفم والمبالغة فيها ان يصل الماء الى رأس
 حلقه (و) المبالغة (في الاستنشاق جذب الماء) بالنفس (حتى يصعد الى منخره)
 بفتح الميم والخاء وبكسرهما وبضمهما وكجلس قال في القاموس هو الانف
 والمراد به هنا الخيشوم وقال في الخلاصة وحد الاستنشاق ان يصل الماء الى المارن
 والمبالغة فيه ان يجاوز المارن (و) من الاداب (ان يدخل اصبعيه الخنصرين
 في صماخ اذنيه) اي ثقبهما (عند المسح) قال في فتاوى قاضي خان لم يقل
 عن اصحابنا ادخال الاصبع في صماخ الاذنين وعن ابي يوسف انه كان يفعل
 ذلك انتهى وهو المأخوذ لحديث الربيع بنت معوذ بن عفراء انها رأت النبي
 صلى الله عليه وسلم يتوضأ قالت ومسح رأسه ما قبل منه وما ادبر وصدغيه
 واذنيه مرة واحدة وادخل اصبعيه في جري اذنيه رواه ابو داود والخنصر ابلغ
 في الدخول لصغرها (و) من الاداب (ان يخلل اصابعه) اي اصابع رجليه
 (بخنصر يد اليسرى) ويبدأ من خنصر رجلاه اليمنى الى ايمانها ومن ايمان
 رجلاه اليسرى الى خنصرها على الترتيب لانه المبتدأ باليمنى وخنصر اليمنى
 ايمن الاصابع في اليدين والرجلين وازالة الاذى والشعث باليسرى وخنصر
 اليسرى ايسر الاصابع في اليدين والرجلين وقال المستور بن شداد رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا توضأ يلك اصابع رجليه بخنصره رواه ابن ماجه (و)
 من الاداب (ان يحرك خاتمه ان كان واسعا) مبالغة في الاسباغ (وان كان ضيقا)
 لا يدخل الماء تحته بلا كلفة (ففي ظاهر الرواية) عن اصحابنا الثلاثة (لا بد من تحريكه
 او تزعمه) ليحصل الاستيعاب وبلوغ الماء الى كل جزء من اليدين يمين (هكذا
 ذكر في المحيط) واحترز بظاهر الرواية عن ما روى الحسن عن ابي حنيفة وابو
 سليمان عن ابي يوسف ومحمد انه يجوز ان لم يحركه (و) من الاداب (ان لا
 يسرف في الماء) كما ينبغي ان يعده في المناهي لان ترك الادب لا بأس به والاسراف
 مكروه بل حرام (وان كان) اي ولو كان التوضؤ (على شط) اي جانب

مطلب
 حد المضمضة
 والاستنشاق

(نهر) جار لقوله تعالى ولا تبذر تبذيرا (ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل اوفى الوضوء سرف) الهزمة للاستفهام والواو للعطف على مقدر اى اتقول هكذا وفي الوضوء سرف عن عبدالله بن عمرو قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسعد رضى الله عنه وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف يا سعد قال اوفى الوضوء سرف (قال نعم ولو كنت على ضفة نهر جار) وضفة النهر بالضاد المعجمة مفتوحة ومسكورة وبالفاء جانبه (و) من الاداب (ان لا يقتز في الماء) بان يقرب الى حد الدهن ويكون التقاطر غير ظاهر بل ينبغي ان يكون التقاطر ظاهرا ليكون غسلين في كل مرة من الثلث (و) من الاداب (ان يملأ اناءه) بعد الوضوء (ثانيا) تيمنا للعبادة فانه اذا هيأ في ذلك الوقت الذي هو وقت نشاطه يسهل عليه الوضوء اذا اراده بخلاف ما اذا زال نشاطه ولم يكن هيأ فربما يستثقله النفس عند ارادته فيثبطه الشيطان بسبب ذلك فيكون تيمنه قطعاً لطمع الشيطان عن تثبيطه وعونه على العبادة بل عبادة متصلة (و) من الاداب (ان يقول عند تمامه) اى تمام الوضوء (اوفى خلاه) اى في اثناءه (اللهم اجعلنى من التوابين) اى الكثير التوبة والرجوع عن الذنب اذا صدر منى (واجعلنى من المتطهرين) اى المتزهين عن قاذورات الذنوب والمعاصي واوساخها وفيه ترق من الرفع الى الدفع (واجعلنى من عبادك الصالحين) الذين خصصتهم بالاضافة الى ذاتك الكريمة وجعلتهم صالحين لكرامتك لاثنين لمشاهدتك في حظيرة قدسك مع الذين انعمت عليهم وفيه ترق من التحلية الى التحلية (واجعلنى من الذين لا خوف عليهم) اذا خاف الناس (ولا هم يحزنون) اذا حزن الناس وهم الذين آمنوا وكانوا يتقون الذين هم اولياء الله تعالى (وان يقول بعد فراغه) من الوضوء (سبحانك اللهم وبحمدك) سبحانك في الاصل مصدر ثم صار علما للتسبيح وهو التنزيه وهو منصوب دائما بفعل لازم الاضمار وبحمدك في موضع الحال اى نسبح حامدين لك لانه لولا انعامك بالتوفيق لم نتمكن من تسبيحك وعبادتك (اشهد ان لا اله الا انت وحدك) حال مؤكدة بما قبلها وكذلك جملة (لا شريك لك استغفرك) اطلب منك ان تغفرلى ذنوبى (واتوب اليك) اى ارجع الى طاعتك عن معصيتك هكذا رواه النسائي في عمل اليوم واليلة (واشهد ان محمدا عبدا ورسولك) وفيه معنى ماروا مسلم عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ فقال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله

فتحت له ابواب الجنة الثمانية يدخل من ايها شاء ورواه الترمذي وزاد فيه اللهم اجعلني
 من التوابين واجعلني من المتطهرين وقدرى النسائي وابن السنن في كتابيهما عمل
 اليوم واليلة باسناد صحيح عن ابي موسى الاشعري قال آتيت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بوضوء فتوضأ فسمعت يدعوي يقول اللهم اغفر لي ذنبي ووسع له في داري وبارك لي في
 رزقي فقلت يا نبي الله سمعتك تدعوك كذا وكذا قال وهل تركن من شيء ترجم ابن السنن لهذا
 الحديث (باب ما يقول بين هـ ظهراني وضوئه) واما النسائي فادخله في باب ما يقوله بعد
 فراغه من وضوئه وكلاهما محتمل كذا في الاذكار (و) من الاداب (ان يقرأ بعد التراغ)
 من الوضوء (سورة انا انزلناه مرة او مرتين او ثلاثا) كذا تورث عن السلف وروى
 في ذلك اثار لا بأس بها في الفضائل منها ان من قرأها في اثر الوضوء غفر الله له
 ذنوب خمسين سنة (و) من الاداب (ان يشرب فضل وضوئه) او بعضه (قائما)
 او قاعدا مستقبل القبلة كذا في الخلاصة وفي السنن من حديث ابي حنيفة قال رأيت
 عليا توضأ ففصل كفيه الى ان قال ثم قام فاخذ فضل طهوره فشربه وهو قائم
 ثم قال احببت ان اريكم كيف كان طهور رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول
 عقيب شربه (اللهم اشفني بشفائك وداوني بدوائك واعصمني) اي احفظني
 (من الوهل) يفتح الواو والهاء مصدر وهل بكسر الهاء اذا ضعف (والامراض)
 عطف خاص على عام (والاوجاع) كذلك لان كل مرض ضعف وكل وجع
 مرض ولا عكس فيهما (ويكره الشرب قائما الا هذا) اي شرب فضل الوضوء
 (وشرب ماء زمزم) لما في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سقيت
 النبي صلى الله عليه وسلم من ماء زمزم فشرب وهو قائم واما كراهته قائما فيماعد
 هذين فلما روى مسلم عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الشرب
 قائما قال قتادة قلنا لانس فالاكل فقال ذلك اشر واخبث وروى مسلم ايضا
 عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشربن احدكم قائما من نسي
 فليستقي واجمع العلماء على ان هذه الكراهة تنزيهة لانها لا مرطبي لا لمرديني
 وفي الفتاوى التنبيه ولا بأس بالشرب قائما ولا يشرب ماشيا ورخص للمسافر
 انتهى وقد صح عنه عليه السلام الشرب قائما في غير ما تقدم ايضا وكذا الاكل
 عن ام ثابت كبشة بنت ثابت اخت حسان ابن ثابت قالت دخل على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فشرب من في قربة معلقة قائما فقامت الى فيها فقطعت رواء
 الترمذي وقال حديث حسن صحيح وانما قطعت فم القربة لتحفظه وتترك به لكونه
 موضع فيه عليه السلام وعن الزال بن سبرة قال اتى على رضي الله عنه باب الرحمة

هـ الظاهر ضد البطن
 ويقال هو نازل بين
 ظهرهم وظهر انهم
 يفتح النون كذا في
 مختار الصحاح

مطلب
 نهى عن الشرب قائما

فتشرب قائماً وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا أيتوني فقلت رواه البخارى وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال كنا نأكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح وعن عمار بن شعيب عن ابيه عن جده قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب قائماً وقاعدا رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح (و) من الاداب (ان يصلى) اى الوضوء (بسمحة) بضم السين (اى نافلة) اى يصلى عقبه نافلة ولوركتين لما فى الصحيحين من حديث عثمان رضى الله عنه انه دعا بوضوء فتوضأ ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ نحو وضوئى هذا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ نحو وضوئى هذا ثم قام فركع ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر الله له ما تقدم من ذنبه وعن عقبه بن عامر رضى الله عنه قال كانت علينا رعاية الابل فجاءت نوبتى فروحتها بعشى فادركت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً يحدث الناس فادركت من قوله ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلى ركعتين مقبلا عليهما بقلبه ووجهه الا وجبت له الجنة رواه مسلم وعن ابى هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال يا بلال حدثنى بارحى عمل عملته فى الاسلام فانى سمعت دف نعليك بين يدي فى الجنة قال ما علمت عملا ارجى عندى من انى لم انتظر طهورا فى ساعة من ليل او نهار الا وصليت بذلك الطهور ما كتب لى ان اصلى رواه البخارى والدف بالفاء صوت حركة النعل على الارض (الا) ان يكون الوضوء فى (وقت مكروه) فانه لا يصلى لان ترك المكروه اولى من فعل المندوب (و) من الاداب (ان يتوضأ على الوضوء) لمواظبته عليه السلام على الوضوء لكل صلاة ولذا حين صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد قال له عمر رضى الله عنه لقد صنعت اليوم شيئا لم تكن تصنعه وانما فعله تعليما للجواز ولذا قال عمدا صنعته يا عمر رواه مسلم الا ان مواظبته عليه السلام عليه لما كانت له بمنزلة الافعال العادية كالتيب من ونحوه ولم يعدوه سنة فكان مستحبا وقد تقدم ان المصنف اطلق الادب على كثير من المستحبات (و) من الاداب ايضا (استصحاب النية) الى آخر الوضوء وتعاهد ما فى العين وتجاوز حدود الوجه واليدين والرجلين ليستيقن غسلها وبطيل الغرة وحفظ ثيابه من التقاط ذكره ابن الهمام فى شرح الهداية (واما) بيان (الناهى) مما يحرم او يكره وقوله (فهو) راجع الى بيان اذ لا بد من تقديره ليصح قوله (ان لا يستقبل القبلة) وما عطف عليه اذ عدم استقبال القبلة (وقت الاستنجاء)

ليس هو المنهى وانما هو بيان المنهى الذى هو الاستقبال القبلة وقت الاستنجاء وكذا ما بعده فليتأمل ثم هكذا وقع في النسخ وقت الاستنجاء والصواب وقت قضاء الحاجة لانه قد تقد ان ترك استقبال القبلة وقت الاستنجاء ادب وانما المنهى استقبالها وقت البول او التخلي فانه مكروه كراهة تحريم سواء كان في الصحراء او في البناء لاطلاق النهى في قوله عليه الصلاة والسلام اذا اتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا او غربوا رواه الستة من حديث ابى ايوب الانصارى وقوله عليه السلام في حديث ابى هريرة اذا جلس احدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها رواه مسلم وعن سلمان بنانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نستقبل القبلة لغائط ولابول رواه مسلم وعن ابى حنيفة رحمه الله عنه يحل الاستدبار لحديث ابن عمر قال رقيت يوما على ما بيت حفصة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة متفق عليه والصحيح هو الاول لانه اذا تعارض قوله عليه السلام وفعله رجح القول لان الفعل يحتمل الخصوص والعذر وغير ذلك وكذلك اذا تعارض المحرم والمبيح رجح المحرم فبطل قول من قال يحل في البنين لحديث ابن عمر لان التوفيق والحمل على الحلال انما يعدل اليه عند تساوى الدليلين ولا مساواة بين القول والفعل ولا بين المحرم والمبيح ولذا قال ابو ايوب فقد منا الشام فوجدنا امر احض قد بنيت قبل القبلة فتخرف عنها ونستغفر الله تعالى فاتبع الانحراف عنها في البنين بالاستغفار ولونسى فجلس مستقبلا يستحب له ان يتخرف بقدر ما يمكنه اخرج الطبراني في تهذيب الآثار عن عمرو بن جميع عن عبد الله بن الحسين عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس يبول قبالة القبلة فذكر تخرف عنها اجلالا لها لم يقم من مجلسه حتى يغفر له وكأنه انما لم يجب لانه وقع معفو عنه وهو فعل واحد كما يكره للبالغ ذلك يكرهه ان يمك الصغير نحوها وقالوا يكره ان يمد رجله في النوم وغيره الى القبلة او المصحف او كتب الفقه الا ان يكون على مكان مرتفع عن المحاذاة وكذا يكره ان يستقبل بالبول او الفائط الشمس او القمر لكونهما آيتين عظيمتين من آيات الله تعالى وان يستقبل الريح بالبول لثلاث يرجع عليه الرشاش (ولا يكشف عورته عند احد) فان كشفها حرام (والاستنجاء بالماء افضل ان امكته) الاستنجاء به (من غير كشف) عند احد (فان لم يمكنه) الاستنجاء بالماء من غير كشف (يكفى الاستنجاء بالاجار) اى يجب عليه ان يكتفى بالاجار في الاستنجاء (ولا يكشف عورته)

مطلب
استقبال القبلة عند
الاستنجاء مكروه
كراهة تحريم

عند احدوا التقيد بقوله (اذالم تكن النجاسة اكثر من قدر الدرهم) لا ينبغي ان يعمل
 بمفهومه وهوانها ان كانت اكثر من قدر الدرهم يجوز الكشف بل لا يجوز
 الكشف عند احد اصلا لانه حرام يعذر به في ترك طهارة النجاسة اذالم يمكنه
 ازالها من غير كشف قال البزازی ومن لا يجد ستره تركه يعني الاستنجاء ولو على
 شط نهر لان النهى راجح على الامر حتى استوعب النهى الا زمان ولم يقتض
 الامر التكرار وقال قاضي خان قالوا من كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا
 (وان لا يستنجى بيده اليمنى) لقوله عليه السلام اذا شرب احدكم فلا يتنفس
 في الاناء واذا اتى الخلاء فلا يمس ذكره بيمنه ولا يمسح بيمنه روياه في الصحيحين
 من حديث ابي قتادة (ولا) يستنجى (بطعام ولا بروت ولا بعظم) لقوله عليه السلام
 لا تستنجوا بالروت ولا باعظام فانها زاد اخوانكم من الجن رواه الترمذى من حديث
 ابن مسعود رضى الله عنه واذا نهى عن الاستنجاء بزاد الجن فزاد الانس اولى
 بالنهى (ولا بلف الدواب) قياسا على زاد الجن (ولا بحق الغير) كثر به ومائه
 وحجره لان التعرض له بغير رضاء حرام (ولا بفحم) لانه ملوث وزاد في خزانة
 الفقه الحذف والاجر لانه ربما جرح كالزجاج فانه يكره الاستنجاء به لذلك
 وفي جامع الجوامع ولا يستنجى بالقصب لانه يورث الباسور وفي الظهيرية ولا باوراق
 الاشجار ثم لو استنجى بهذه الاشياء يكره ولكن يحزبه لان المعبر الانقاء
 وقد حصل خلافا للشافعى ولا يقال الروث نجس فلا يزيل النجاسة لان الفرض
 انه جاف وقد قلع النجاسة الرطبة ولم يخلفها غيرها ويستنجى بالجحر والمدر
 والزاب والرمل والرماد والخشب والحرة والقطن والبد وفي الصيرفة يكره
 بالخشب وفي نظم الزند ويستى لا يستنجى بالحرقرة والقطن ونحوهما لانه روى
 انه يورث الفقر (وان لا يتنخم) اى لا يلقى التخمات وهى ما يدفعه من انفه
 او صدره الى حلقه وكذلك البزاق (ولا يتمخط) اى لا يلقى المخاط (في الماء)
 لان التخمات والمخاط يستقذر فيؤدى الى منع الانتفاع بالماء الذى اتى فيه وربما
 يكون سببا للصب واللعن كالنغوط في الاماكن التى ينتفع الناس بها نحو الطريق
 وتحت الشجر والجدران التى يجلس في ظلها الحديث مسلم عن ابي هريرة رضى الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقوا اللاعنين قالوا وما اللاعنين
 يا رسول الله قال الذى يتخلى في طريق الناس او في ظلمهم (وان لا يتعدى) اى لا يتجاوز
 الحد المسنون (في الزيادة) عليه (والنقصان) منه (في المرات) الثلث بان يجعلها
 اربعا او ثنتين لغير ضرورة (وفي المواضع) بان يغسل اليد الى الابط والرجل

مطلب
في طهارة الكبرى

الى الركبة او يقصر عن المرفق والكعب فالاول مكروه اذا لم يكن مقدار حصول الطمأنينة اونية اطالة الغرة والثاني غير جائز (وان لا يمسح اعضاءه) اي اعضاء وضوئه (بالخرفة التي يمسح بها موضع الاستنجاء) تشريفا لمواضع الوضوء (وان لا يضرب وجهه بالماء عند الغسل) بل يرسل الماء من اعلى جبهته ارسالا (وان لا ينفخ في الماء) عند غسل وجهه فان كل ذلك مكروه من فعل العوام (وان لا يغمض فاه ولا عينيه تغميضا شديدا) بان تنكتم حمرة الشفتين ومحاجر العينين اي اطراف الاجنال ومنابت المهدب (حتى لو بقيت على شفتيه او على جفنيه لمعة) اي بقية ولو قدر موضع رأس الابرة (لا يجوز وضوءه) لوجوب استيعاب الوجه وهي منه ويكره ايضا الامتخاط باليمين وتثليث المسح بماء جديد * فروع * وفي فوائد ابى حنص الكبير لو شلت يده اليسرى فلا يقدر ان يستجى بها ان لم يجد من يصب عليه الماء لا يستجى بالماء الا ان يقدر على الماء الجارى وان شلت كلتا اليدين يمسح ذراعيه على الارض ووجهه على الحائط ولا يدع الصلوة وكذا المريض اذا كان له ابن او اخ وليس له امرأة او جارية وعجز عن الوضوء يوضئه الابن او الاخ الا انه لا يمس فرجه الا من يحل له وطئها ويسقط عنه الاستنجاء وكذا المريضة اذا لم يكن لها زوج ولها ابنة او اخت توضئها ويسقط عنها الاستنجاء مقطوع الرجل ان يقي منها شيئا وان اقل من ثلث اصابع غسله وان قطعت الرجلان والبدان اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تسقط الصلوة وفي مجموع النوازل ان لم يمكنه الوضوء والتيمم لا يصلى عندهما وعند ابى يوسف يصلى بالايما كما في المحبوس والمتوضئ اذا استنجى ان كان على وجه السنة بان ارخى مقعده انتمض وضوءه (هذه) الطهارة التي ذكرت (هي الطهارة الصغرى) المخصوصة ببعض الاعضاء (واما الطهارة الكبرى) الشاملة لجميع الاعضاء (فهي الاغتسال وسببه) اي سبب وجوبه والمراد بالسبب هنا الشرط والا فالسبب لوجوبه هو ارادة فعل ما لا يحل الابيه على ما قيل فشرط وجوب الغسل عند ارادة فعل ما لا يحل الابيه احد اشياء منها (خروج المتى) من الذكر او الفرج الداخل حال كون المتى حاصلا بشهوة فانه يجب الغسل حينئذ (بالاجماع) بلا خلاف بين اثنتا (اما انفصاله عن موضعه) من الذكر او الفرج (بشهوة فمختلف فيه) واعلم ان الغسل انما يجب بالمتى اجماعا بقيدتين احدهما ان يكون قد انبعث عن شهوة فلو سال من ضرب او حمل شيئا ثقل او سقط من علو لا يجب الغسل

(عندنا)

عندنا خلافا للشافعي بناء على ان اطلاق الجنبية في اللغة مخصوص بحال انبعائه
 عن الشهوة والثاني ان يخرج عن العضو الى خارج البدن او ماله حكمه كالفرج
 الخارج والقفلة على قول فادام في قصة الذكر والفرج الداخل لا يجب الغسل
 عندنا خلافا لمالك واما اشتراط وجود الشهوة عند الانفصال من الذكر ايضا
 فختلف فيه قال ابو يوسف وجودها عنده شرط وقال ليس بشرط (حتى
 ان المحتلم اذا اخذ ذكره) اى امسكه حتى سكنت شهوته (وخرج المني بعد
 سكون الشهوة يجب عليه الغسل عندهما خلافا لابي يوسف) وكذا لو استمنى
 بالكف او مس او نظر فانزل فلما انفصل المني عن مكانه بشهوة امسك ذكره
 حتى سكنت وكذا لو اغتسل قبل ان يسول او ينام ثم سال منه بقية المني يجب
 اعادة الغسل عندهما خلافا له ولوبال او نام ثم اغتسل فخرج منه منى لا يجب
 اجماعا واذا عرفت هذا ظهر لك فائدة ما قدرناه من الفيود في عبارة المص فتأمل
 (و) كذا يوجب الاغتسال (الايلاج) اى ادخال ذكر من يجامع مثله (في احد
 السيلين) القبل والسدر (من الرجل) اى الذكر المشتمى (والرأة) اى
 المشتمة ومن بيانه لاحد السيلين (اذا توارت) اى غابت (الحشفة) اى
 المكبرة او مقدارها ان كانت مقطوعة في احدهما سواء (انزل) الموج او الموج
 فيه (او لم ينزل) واحد منهما (وجب الغسل على الفاعل والمفعول به)
 المكلفين لما في الصحيحين من حديث ابي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين شعبا الاربع ثم جهدها فقد وجب الغسل
 انزل او لم ينزل وفي مسلم من حديث عائشة اذا جلس بين شعبا الاربع ومس
 الختان الختان فقد وجب الغسل * ولترمذى من حديثها اذا جاوز الختان
 الختان وجب الغسل وهو المراد بما قبله من جهدها ومن مس الختان الختان
 وهذا على عادتهم من اختتان النساء وهومندوب واما قوله عليه السلام انما
 الماء من الماء فمفسوخ بالاجماع واطلاق الوجوب في الحديث يشمل الرجل
 والمرأة واما وجوبه على المفعول به في الدبر فبا لتمام احتياط وانما لم يقسه
 ابو حنيفة على الوطى في القبل في ايجاب الحد احتياطا واما الحد وهنا
 الاحتياط في ايجاب الغسل فاخذ بالاحتياط في الموضعين (اما لو اوج في البهية
 والمبينة والصغيرة التي لا يجامع مثلها) وهى بنت ست مطلقا او بنت سبع او ثمان
 اذا لم تكن عبلة (فلا يجب عليه الغسل ما لم ينزل) لقصور الشهوة (وذكر
 الاسبيجاني ان) بالايلاج (في الصغيرة) التي لا يجامع مثلها (يجب الغسل)

مطالب
 الغسل انما يجب
 الشيتين

مطلب
 يجب الغسل على
 المنعول به في الدبر

ولعل مراده اذا كانت بنت سبع او ثمان وكانت عابة ضخمة لان المشتهة
التي يجمع مثلها هي بنت التسع في الصحيح ومادونها غير مشتهة الا انها ان
كانت بنت سبع او ثمان وهي عابة قربت الى حد الشهوة فالاختياط في جوب
الفعل وهو الاصح اما فيما دونها فالاصح عدم الوجوب لانه بمنزلة التبطين
والتفخيز ومعالجة اليد (وكذا) يوجب الاغتسال (الحيض) وهو دم يخرج من
رحم بالغة سليمة والمراد انقطاع الحيض فهو شرط وجوب الفعل عند ارادة
مالا يحل الابه لادور الدم وقيل درور الدم بشرط الانقطاع والاول اصح حتى
قالوا لو اسلمت وهي حائض ثم طهرت يجب عليها الفعل ولو انقطع ثم اسلمت
لا يجب لان الانقطاع ليس صفة باقية فلم يوجد شرط الوجوب حال التكليف
بخلاف ما اذا حدث او اجنب ثم اسلم حيث يجب عليه الوضوء والفعل لان
الحدث والجنابة صفتان باقيتان وقت التكليف بعد الاسلام فلم يتعرضوا للفرق
بين الحيض وبين الحدث والجنابة بل بين الانقطاع وبينهما (و) كذا يوجب
الاغتسال (النفاس) وهو دم يخرج من الرحم عقب الولادة وهذا يفيد
انها لو ولدت ولم تر دم لا تكون نفساء ولا يجب عليها الفعل وهو قول ابي يوسف
لانه تعلق بالنفاس ولم يوجد الا ان عند ابي حنيفة يجب احتياط لان الولادة
لا تخلو غالبا عن دم ولو قليلا وفي مثله يقام السبب مقام المسبب ثم وجوب الفعل
للصلوة ونحوها عند انقطاع الحيض والنفاس ثابت بالاجماع وبشارة النص
على قراءة يطهرن بالتشديد في الحيض ودلالته في النفاس (ومن استيقظ) من
منامه (فوجد على فراشه او ثوبه او فخذة بللا وهو) اي والحال انه (يتذكر
الاحتلام) فان المسئلة على ستة اوجه لانه اما ان يتذكر الاحتلام او لا وعلى
كل من التقديرين اما ان يتيقن كونه منيا او كونه مذبا او يشك فان تذكر
الاحتلام (ان يتيقن انه مني او انه مذى او شك فيه) فلم يتيقن انه هل هو
منى او مذى (فعليه الفعل) في الحالات الثلاث اجماعا لان الاحتلام سبب خروج
المنى فيحمل عليه وان يتيقن انه مذى لان المنى يرق بالهواء وبحرارة البدن
فيصير كالمذى (اما اذا لم يتذكر الاحتلام و يتيقن انه منى او شك) هل هو
منى او مذى (فكذلك) يجب عليه الفعل في هاتين الحالتين ايضا اجماعا
للاحتياط (وان يتيقن انه مذى فلا غسل عليه) في هذه الحالة عند ابي يوسف
(اذا لم يتذكر الاحتلام) وبه اخذ خلف بن ايوب وابو الليث وهو اقيس
وعندهما يجب وهو احوط لما تقدم من الاحتمال والثوب سبب الاحتلام وكـ

من رؤيا لا تذكرها الراى فلا يبعد أنه احتلم ونسيه فيجب الغسل والمص مثنى على قول ابى يوسف ولم ينبه عليه فيوهم انه مجمع عليه على ان الفتوى على قولهما (وان استيقظ فوجد في احليله بللا) لا يدري امنى هو ام مذى (ولم تذكر حملا ينظر ان كان ذكره منتشرا قبل النوم فلا غسل عليه) لان الانتشار سبب لخروج المذى فيحمل عليه (وان كان) ذكره قبل النوم (ساكنا فعليه الغسل) للاحتياط المذكور في الحلافة (هذا) الذى ذكرنا من عدم وجوب الغسل فيما اذا كان الذكر منتشرا انما هو (اذا نام قائما او قاعدا) لعدم الاستغراق فى النوم عادة فام يعارض سببية الانتشار سبب اخر فحمل على انه هو السبب وانما يتسبب عنه المذى للمنى (اما اذا نام مضطجعا) والاضطجاع سبب الاسترخاء والاستغراق فى النوم الذى هو سبب الاحتلام (او يقن انه) اى البلل الموجود (منى فعليه الغسل) ايضا اما فى يقن المنى فظاهر واما فى الاضطجاع فلانه عارض الانتشار فى السببية فيحكم بسببيته للاحتلام وان البلل منى رقيق احتياطا (وهذا) التوصل (المذكور فى المحيط والخيرة قال شمس الأئمة الحلواني هذه المسئلة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون) وهى تؤيد قولهما فى وجوب الغسل اذا يقن انه مذى ولم يذكر الاحتلام لان النوم حال ذهول وغفلة شديدة يقع فيه اشياء فلا يشعر بها فتقن كون البلل مذيا لا يكاد يمكن الا باعتبار صورته ورقته وتلك الصورة كثيرا ما تكون للمنى لسبب بعض الاغذية ونحوها مما يوجب غلبة الرطوبة ورقة الاخلاط والفضلات وبسبب فعل الحرارة والهواء فوجوب الغسل هو الوجه وقد اوجبوه بالاجماع على المفعول به فى الدبر مع انه ليس غالبا فى كونه سببا لانزاله لاجل الاحتياط لكن بقى شئ وهو ان المنى اذا خرج عن شهوة سواء كان فى نوم او يقظة فانه لابد من دقته وتجاوزه عن رأس الذكر ايضا فكون البلل ليس الا فى رأس الذكر دليل ظاهر انه ليس بمنى سيما والنوم محل الانتشار بسبب هضم الغذاء وانبعث الريح فايجاب الغسل فى الصورة المذكورة مشكل بخلاف وجود البلل على الفخذ ونحوه لان الغالب انه منى خرج بدفق وان لم يشعر به على ما قررناه (وان احتلم ولم يخرج منه شئ) اى تذكر الاحتلام ولم يربللا (لا غسل عليه) اجماعا وفى مسند ابى داود الترمذى من حديث عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد البلل ولا يذكر احتلاما قال يغتسل وعن الرجل يرى انه

فداحتلم ولا يجذب بل لا قال لا غسل عليه قالت ام سليم هل على المرأة ترى ذلك
 غسل قال نعم ان النساء شقائق الرجال فلذا قال (وكذا المرأة) اى احتلمت
 ولم يخرج منها شئ فلا غسل عليها ولما في الصحيحين من حديث انس ان ام
 سليم قالت يا رسول الله ان الله لا يستحيى من الحق فهل على المرأة من غسل اذا
 احتلمت قال نعم اذا رأت الماء وفي فتاوى قاضى خان المرأة اذا احتلمت ولم يخرج
 منها المنى حكى عن النقيض ابى جعفر انه ما لم يخرج المنى من الفرج الداخل
 لا يلزمها الغسل في الاحوال كلها وبه اخذ شمس الائمة الحلواني واليه اشار
 الحاكم الشهيد في المختصر فانه قال والمرأة في الاحتلام كالرجل وفي احتلام الرجل
 لا بد من خروج المنى فكذلك في احتلام المرأة الا ان الفرج الخارج منها بمنزلة
 الالبتين فيعتبر الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج انتهى (وقال محمد
 عليها الغسل احتياطاً) قال في التجنيس لان ماءها لا يكون دافقاً كالرجل وانما ينزل
 من صدرها (وبه يفتى بعض المشايخ) كصاحب التجنيس وهو برهان الدين
 المرغيناني صاحب الهداية كما تقدم عنه في التجنيس قال شيخ كل الدين ابن الهمام
 بعد نقله كلام التجنيس فهذا التعليل يفيد ان المراد بعدم الخروج في قوله ولم يخرج
 انها لم تره خرج فعلى هذا الوجه وجوب الغسل والمراد من رأت في حديث
 ام سليم رؤية العلم لا رؤية البصر فانها لورأت الانزال واستيقظت من فورها
 واحست بيدها البلل ثم نامت فما استيقظت حتى جف فلم تربعنها شيئاً لا يسمع
 القول بان لا غسل عليها مع انه لا رؤية بصري بل رؤية علم انتهى اقول هذا
 لا يفيد كون الوجة وجوب الغسل في المسئلة المختلف فيها وهى ماذا احتلمت
 ووجدت لذة الانزال ولم تربللاً ولم يخرج منها المنى فان ظاهر الرواية انها لا يجب
 عليها الغسل وبه اخذ الحلواني وقال في الخلاصة وهو الصحيح لحديث ام سليم
 سواء كانت الرؤية بمعنى البصر او بمعنى العلم فانها لم تر الماء بعينها ولا علمت
 خروجه اللهم الا ان ادعى ان المراد برأت رؤيا بالحلم ولكن لا دليل له على ذلك فلا
 يقبل منه وذكر المصنف عن محمد انها يجب عليها الغسل وبه اخذ صاحب
 التجنيس معللاً بما تقدم وهو ليس بقوى اذ لا اثر في زول ماؤها من صدرها غير دافق
 في وجوب الغسل فان وجوب الغسل في الاحتلام متعلق بخروج المنى من الفرج
 الداخل كما تعلق في حق الرجل بخروجه من رأس الذكر فكما ان الرجل لو انفصل
 منه عن الصلب بالدفق والشموة لا يجب عليه الغسل ما لم يخرج الى ما يلحقه حكم
 التطهر كذلك المرأة اذا انفصل منها عن صدرها فاما لم يخرج الى ما يلحقه

حكم التطهير لا يجب عليها الغسل على ان في مسئلتنا لم يعلم انفصال منها
عن صدرها وانما حصل ذلك في النوم واكثر ما يرى في النوم لا تحتلقه فكيف
يجب عليها الغسل نعم قال بعضهم لو كانت مستلقية وقت الاحتلام يجب عليها
الغسل لاحتمال الخروج ثم العود فيجب الغسل احتياطاً وهو غير بعيد الا من حيث
ان ماءها اذا لم ينزل دفقا بل سيلانا يلزم اما عدم الخروج ان لم يكن الفرج في صيب
او عدم العود ان كان في صيب فليتأمل (ولو جامع او احتلم واغتسل قبل ان يبول)
او ينام (ثم خرج) منه (بقية المنى وجب عليه الغسل ثانياً عند ابى حنيفة
ومحمد رحمهما الله خلافاً لابي يوسف) وقد قدمناه (ولو افاق السكران فوجد
منياً فعليه الغسل) كما في النائم (وان وجد منياً) فلا غسل عليه بالاتفاق (وكذا
المغمى عليه) والفرق على قولهما بين النائم وبين السكران والمغمى عليه ان المنى
والمنذى لا بد لهما من سبب وقد ظهر سبب المنى في النوم وهو الاحتلام تذكر
اولاً لان النوم مظنة الاحتلام فيحال عليه بخلاف السكر والاغماء (وان استيقظ
الرجل والمرأة فوجدا منياً على الفراش) (و) الحال ان (كل واحد منهما ينكر
الاحتلام) اى لا يذكره قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل (وجب عليهما
الغسل احتياطاً) لاحتمال وجوده من كل منهما (وقال بعضهم ان كان المنى
طويلاً فعلى الرجل) لان منيه يدفق فيقع طويلاً (وان كان مدوراً فعلى المرأة)
لان منها يسيل فيقع في بقعة واحدة لكن يقال يحتمل ان يكون الرجل وقت
الانزال عدل منكبا اورأس الذكر منكسا فيقع منه في بقعة واحدة وان يمتد
منى المرأة بسبب مرور عضو ونحوه عليه في القلب (وقال بعضهم ان كان ابيض
غليظاً (فن الرجل وان كان اصفر) رقيقاً (فن المرأة) ويقال عليه ان ذلك
يختلف باختلاف المزاج والاغذية ولا عبرة به والاحتياط هو الاولى وان كان
الحديث قد صرح بالفرق المذكور بينهما وهو قوله عليه السلام في حديث
ام سليم ان ماء الرجل غليظ ابيض وماء المرأة رقيق اصفر متفق عليه فذلك
باعتبار الغالب وعدم العارض * فروع * قالت معى جنى يأتيني في النوم
مراراً واجد لذة الواقع اتفقوا على انه لا غسل عليها ولا يخفى انه مقيد بما اذا لم تزل
فان انزلت وجب الغسل لانه كالاحتلام ولو جمعت فيما دون الفرج ووصل
المنى الى رحمها لا غسل عليها انقذ الایلاج والاززال فان حبلت منه وجب الغسل
لانه دليل الاززال وتظهر فائدته في اعادة ماصلت بعد ذلك الجماع الى ان اغتسلت
بسبب آخر كذا قالوا ولا شك انه مبنى على وجوب الغسل عليها بمجرد انفصال

فروع جامع جنى
امراة

منها الى رحمتها وهو خلاف الاصح الذي هو ظاهر الرواية قال في التاتار خانية
وفي ظاهر الرواية يشترط الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج لوجوب
الفسل حتى لو انفصل منها عن مكانه ولم يخرج عن الفرج الداخل الى الفرج
الخارج لا غسل عليها وفي النصاب وهو الاصح انتهى اغتسلت ثم خرج
منها منى الزوج لا يلزمها اعادة الفسل لانه بمنزلة حمل تحملت به فخرج احتلم
او عالج كفه فلما انفصل المنى عن الصلب شد ذكره وصلى من غير غسل صححت
لتعلق وجوب الفسل بالخروج ايضا كما تقدم * صبي * ابن عشر جامع امرأته
البالغة عليها الفسل لوجود موارد الحشفة بعد توجه الخطاب ولا غسل
على الغلام لانعدام الخطاب الا انه يؤمر به تحلقا كما يؤمر بالوضوء والصلوة
ولو كان الزوج بالغا والزوجة صغيرة تشتهى بالجواب على العكس وذكر صبي
لا يشتهى بمنزلة الاصبع وفي وجوب الفسل بادخال الاصبع في القبل او الدبر
خلاف والاولى ان يوجب في القبل اذا قصد الاستمتاع لقلبة الشهوة لان الشهوة
فيهن غالبية فيقام السبب مقام المسبب وهو الانزال دون الدبر لعدمها وعلى هذا
ذكر غير الادبى وذكر الميت وما يصنع من خشب او غيره * بال * فخرج منه منى
ان كان ذكره منتشرا فعليه الفسل لوجود الشهوة والا فلا لنقصها * رأى * في نومه
انه يجامع فانتبه ولم ير بل لا ثم بعد ساعة خرج منه منى لا يجب الفسل وان خرج
منى وجب * احتام * الصبي والصبية الاحتلام الذي به البلوغ وانزلا على وجه
الدفق والشهوة لا يجب الفسل لان الخطاب انما توجه عقيب الانزال فهو سابق
على الخطاب * وكذا اذا حاضت الحيض الذي به البلوغ وقال بعضهم يجب في الحيض
قال قاضي خان والاحوط وجوب الفسل في الفصول كلها والله سبحانه اعلم
(واما فرائض الفسل فالمضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن) اى باقيه
فان محل المضمضة والاستنشاق من جملة البدن وليس السائر بمعنى الجميع كما توهمه
كثير من الناس وعند مالك والشافعي المضمضة والاستنشاق سنة فيه كما في الوضوء
لنا قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا فانه امر بتطهير جميع البدن الا ان ما عذر
ايصال الماء اليه حقيقة او حكما للخرج خارج بخلاف الوضوء لان المأمور به فيه
غسل الوجه والمواجهة فيهما منعدمة وعدهما من الفطرة في الحديث لا ينقضي
الوجوب لان الفطرة تستعمل بمعنى الدين وعدهما مع ما هو سنة اتفاقا لا بعين
سنتهم لان القرآن في النظم لا يوجب القرآن في الحكم على ان من جملة ذلك الاستنجاء
بالماء وقد يكون واجبا اتفاقا وفي بعض الروايات الحتان وهو واجب عند الشافعي

فلا معارضة في الحديث لدليلنا فلم (وايصال الماء الى منابت الشعر فرض وان كُثف) اى ولو كان الشعر كثيفا بالاجماع (وكذا) يفرض ايصال الماء (الى اثناء الحية واثناء الشعر) من الرأس والبدن حتى لو كان الشعر متبدا ولم يصل الماء الى اثنائه لا يجوز الغسل لما في الآية من صيغة المباعدة والتكلف (والمرأة في الاغتسال كالرجل) في وجوب تعميم جميع الشعر والبشرة (ولكن الشعر المسترسل) اى النازل (من ذوائبها) جمع ذؤابة وهى الخصلة من الشعر غسله (موضوع) اى ساقط عنها (في الغسل اذا بلغ الماء اصول شعرها) لما في مسلم وغيره من حديث ام سلمة قالت قلت يا رسول الله انى امرأة اشد ضعيف رأسى افاقتضه في غسل الجنبه فقال لا انما يكفيك ان تحشى على رأسك ثلث خثيات ثم تقيضين عليك الماء فتطهرين وفي رواية افاقتضه للحبيضة والجنبه قال لا الى آخره وفي مسلم انه بلغ عائشة ان عبد الله بن عمرو بن العاص كان يأمر النساء اذا اغتسلن ان ينقضن رؤسهن فقالت يا عجبا لابن عمرو يأمر النساء اذا اغتسلن ان ينقضن رؤسهن افلا يأمرهن ان يحلقن رؤسهن لقد كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من انا واحد وما زيد ان افرغ على رأسى ثلث افرغات ولا يقال ان هذا معارض للكتاب لانا نقول مؤدى الكتاب غسل البدن والشعر ليس منه بل متصل به نظرا الى اصوله فعملنا بمقتضى الاتصال في حق الرجال وبمقتضى الانفصال في حق النساء دفعا للخرج اذ لا يمكنهن حلقه ولان مواضع الضرورة قد خست من الآية كداخل العينين فيختص بالحديث ايضا للخرج ولا يجب بل ذوائبها وفي صلاة البقالي الصحيح انه يجب غسل الذوائب وان جاوزت القدمين وفي مبسوط بكر في وجوب ايصال الماء الى شعب عقائصها اختلاف المشايخ وفي الهداية وليس عليها بل ذوائبها هو الصحيح وكذا صححه غيره وهو الوجه للحصر المذكور في الحديث وللخرج وهذا اذا كانت مضفورة وان كانت منقوضة يفرض عليها ايصال الماء الى اثنائها اتفاقا لعدم الخرج ثم سقوط غسل المسترسل اذا بلغ الماء اصول الشعر انما هو في حق المرأة (بخلاف الرجل) لانه لا ضرورة في حقه لا مكان الحلقى (كذا ذكره) اى هذا الحكم وهو الفرق بين المرأة والرجل في وجوب نقض الضفيرة وعدمه (في غنية الفقهاء وذكر في المحيط ان الرجل اذا ضم شعره كما يفعله العلويون) اى المنتسبون الى على ابن ابي طالب رضى الله عنه وبعضهم ينخصهم بمن كان من غير فاطمة رضى الله عنها (والا تراك) جمع ترك بضم التاء اسم جنس كالعرب وزنا (هل يجب ايصال الماء الى اثناء الشعر) اى هل يجب عليه ايصال الماء الى خلال

شعره ام لا (عن ابي حنيفة رحمه الله روايتان) نظرا الى العادة والى عدم
الضرورة (وذكر صدر الشهيدانه) اى الشأن (يجب اىصال الماء الى اثناء
الشعر فى حقه) لعدم الضرورة والاحتياط قال فى الخلاصة وفى شعر الرجل
يفترض اىصال الماء الى المسترسل ولم يذكر غير ذلك فكان هو الصحيح عملا
بمقتضى المباعدة فى الاية مع عدم الضرورة المخصص فى حقه وبؤيده ما فى
السنن عن على رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك موضع شعره
من الجنابة لم يغسله. فعلم به كذا وكذا من النار قال على فن ثم عادت رأسى اى
شعر رأسى فلا اتركه بل احلقه مخافة ان لا يصيبه الماء (امرأة اغتسلت هل
تتكلف فى اىصال الماء الى ثقب القرط ام لا) والقرط بضم القاف واسكان
الراء ما يعلق فى شحمة الاذن (قال) اى محمد فى الاصل وهذا داب صاحب
المحيط يذكر لفظ قال ومراده ذلك (تتكلف فيه) اى فى اىصال الماء الى ثقب
القرط (كما تتكلف فى تحريك الخاتم ان كان غيبقا) والمعتبر فيه غلبة الظن بالوصول
ان غلب على ظنها ان الماء لا يدخله الا بتكلف تتكلف وان غلب انه وصله لا تتكلف
سواء كان القرط فيه ام لا وان انضم الثقب بعد نزع القرط وصار بحال ان
امر عليه الماء بدخله وان غفل لا فلا بد من امراره ولا تتكلف لغير الامرار
من ادخال عود ونحوه فان الحرج مدفوع وانما وضع المسئلة فى المرأة باعتبار
الغالب والافلا فرق بينها وبين الرجل وكذا فى قوله (امرأة اغتسلت وقد
كان) الشأن (بقى فى اظفارها عجينة قد جف لم يجز غسلها وكذا الوضوء)
لا فرق بين المرأة والرجل لان فى العجين لزوجة وصلابة تمنع نفوذ الماء وقال
بعضهم يجوز الغسل لانه لا يمنع والاول اظهر (ولو بقى الدرن) اى الوسخ
(فى الاظفار جاز الغسل) والوضوء لتولده من البدن (يستوى فيه) اى فى الحكم
المذكور (المدنى) اى ساكن المدينة (والقروى) اى ساكن القرية لما قلنا
(وقال بعضهم يجوز) الغسل (للقروى) لان درنه من التراب والطين فينفذه
الماء (ولا يجوز للمدنى) لانه من الودك فلا ينفذه الماء والاول هو الصحيح قاله
الدبوسى وقال الصغار يجب الاىصال الى ما تحتها ان طال الظفر وهو حسن
(والاقلف) الذى لم يفتح (اذا اغتسل ولم يدخل الماء داخل الجلد) قال بعضهم
يجوز غسله (قال قاضى خان لانه خلقى) وقال بعضهم لا يجوز وهو الاصح (
لان له حكم الظاهر حتى ان البول اذا نزل اليه انتقض الوضوء والنبي اذا خرج
اليه وجب الغسل بالاجماع وكذا صححه الزيلعى فى شرح الكنز وقال فى النوازل

لا يجوز تركه اى ترك ادخال الماء داخل القلفة قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
 الاصح الاول للخرج لالكونه خلفة اقول الحرج غير مسلم وكونه خلفة لا اثر له
 فالثانى هو الاصح الامر بالتطهير (وان خرج بوله حتى صار فى قلفته فعليه
 الوضوء بالاجماع وان لم) اى ولولم (يظهر) الى خارج القلفة كذا فى الخلاصة
 وقتاوى قاضيخان وغيرهما (رجل اغتسل وبقي بين اسنانه طعام) من
 خبز او غيره (قال بعضهم ان كان زائدا على قدر المحصة لا يجوز غسله) وان
 كان قدر المحصة او اقل يجوز بناء على فساد الصوم بالاول فكان للفقهاء بالنظر
 اليه حكم الظاهر دون الثانى على ما ذكره فى خزائن الاكل ان المفسد للصوم
 ما يزيد على مقدار المحصة وقدر المحصة عفو فكان له بالنظر اليه حكم الباطن
 قال فى الخلاصة ان كان كثيرا يستبين للناسظر كما فى سقوط السن يجب ايصال
 الماء وان كان قليلا كان عفوا فان كان فى طواحنه ثقب وفيها شيء يجب ايصال
 الماء اليه وفى الفتاوى فى باب النون ان كان بين اسنانه طعام ولم يصل الماء تحته
 فى الغسل من الجنابة جاز لان الماء شيء لطيف يصل تحته غالبا قال صاحب
 الخلاصة وبه يفتى (وقال بعضهم ان كان صلبا محضوفا) مضفا (متأكدا)
 بحيث تداخلت اجزائه وصار له لزوجة وعلاكة كالعجين (لا يجوز) غسله
 قل اوكثر وهو الاصح لامتناع نفوذ الماء مع عدم الضرورة والخرج بخلاف
 الصوم فان فى التحرز عن بقائه فى الاسنان وسبقه الى الحلق مع الريق حرجا
 ولا حرج فى ازالته فى الغسل فافترقا على ان الاكثرين على ان قدر المحصة
 منسد للصوم والعفو مادونه (وذكر فى المحيط اذا كان على ظاهر بدنه جلد
 سمك او خبز محضوفا قد جف و اغتسل او توضأ ولم يصل الماء الى ماتحته
 لم يجز) وكذا الدرن اليابس فى الانف لوجوب تعميم الغسل للبدن جميعه وهذه
 الاشياء تمنع لصلابتها (وقال فى الذخيرة فى مسئلة الحناء) بان خلطته
 او اختضبت به وبقي من جرمه على بدنها (والطين والدرن) اذا بقيا على
 البدن (يجزئ وضوءهم للضرورة) ولان الماء ينزله لتخليخله وعدم لزوجه
 وصلابته (وعليه الفتوى) اذ المعتبر فى جميع ذلك نفوذ الماء ووصوله الى البدن
 (واذا كان برجله شقاق فجعل فيه الشحم) او المرهم (ان كان لا يضره ايصال الماء
 لا يجوز غسله ووضوئه وان كان يضره يجوز) اذا امر الماء على ظاهر ذلك
 (وايصال الماء الى داخل السرة فرض) للآية (وكذا الاستنجاء بالماء) عند الغسل
 فرض لان موضعه من جملة البدن (وان لم) اى ولولم (يكن عليه) اى على

موضع الاستنجاء (نجاسة) حقيقة لان فيه نجاسة حكيمية وهى الجنبية (وكذا
تخليل الاصابع) من اليدين والرجلين (فى الاغتسال والوضوء فرض
ان كانت الاصابع منضمة) لا يدخلها الماء بالتخليل (غير مفتوحة) بحيث يدخلها
الماء بلا كلفة (وان كانت) الاصابع (مفتوحة فهو) اى التخليل (سنة) وقد تقدم
(وكذا اتقاء البشرة) اى غسلها باسالة الماء عليها والبشرة ظاهر الجلد (وبل
الشعر فرض) ايضا لصيغة التكلف فى الآية ولقوله عليه السلام الا قبلوا
الشعر وانقوا البشرة ولقوله عليه السلام ان تحت كل شعرة جنبية والمجموع
حديث واحد اورده ابوداود من رواية ابى هريرة ان لكنه ضعيف والآية كافية
فى الاستدلال (ولبقى شئ من بدنه لم يصبه الماء لم يخرج من الجنبية وان قل)
اى ولو كان ذلك الشئ قليلا بقدر رأس ابرة لوجب استيعاب جميع البدن
(وشرب الماء يقوم مقام المضمضة) اذا كان لاعلى وجه السنة (اذا بلغ الماء الفم
كله والا فلا) وفى واقعات الناطقى لا يخرج عن الجنبية بالشرب سواء شرب
على وجه السنة او على غير وجه السنة ما لم يمتح به قال فى الخلاصة وهذا احوط
(ولو تركها) اى ترك المضمضة او الاستنشاق او لمعة من اى موضع كان من البدن (ناسيا
فصلى ثم تذكر) ذلك (يتضمن) او يستنشق او يغسل اللعة (ويعيد ماصلى)
ان كان فرضا لعدم صحته وان كان نفلا فلا لعدم صحته (وسنة الغسل
ان يقدم الوضوء عليه) كوضوء الصلوة من غير استثناء مسح الرأس هو الصحيح
وظاهر الرواية لا كروى الحسن انه لا يمسح رأسه (الاغسل الرجلين) فانه
يؤخره اذا كان قائما فى مستقع الماء او على تراب بحيث يحتاج الى غسلهما بعد
ذلك اما لو قام على حجر او لوح بحيث لا يحتاج الى غسلهما مرة اخرى فلا يؤخر
غسلهما كذا فى الهداية وغيرها (وان يزيل النجاسة) الحقيقية كالمني ونحوه
(عن بدنه ان كانت) اى ان وجدت على بدنه نجاسة (ثم يصب الماء على رأسه وسائر
جسده ثلاثا) لما فى الصحيحين من حديث ابن عباس قال قالت ميمونة وضعت للنبي
صلى الله عليه وسلم غسلا فسترته بثوب فصب على يديه فغسلهما ثم ادخل
يمينه فى الاناء فافرغ بها على فرجه ثم غسله بشماله ثم ضرب بشماله الارض
فدلكهما دلكا شديدا ثم غسلها فمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم افرغ
على رأسه ثلاث حثيات ملاء كفيه ثم غسل سائر جسده ثم تحنى فغسل قدميه
فناولته ثوبا فلم يؤخذه فانطلق وهو يقض يديه ثم كيفية الصب قال شمس الائمة
الحلوانى يفيض على منكبه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا ثم على رأسه وسائر جسده

(وقيل)

وقيل يبدأ باليمن ثم بالرأس ثم باليسر وقيل يبدأ بالرأس ثم باليمن ثم باليسر وهو ظاهر المتن والهداية وغيرها وظاهر الحديث فينبغي التعويل عليه ولو انقسم في ماء جاران مكث قدر الوضوء والغسل فقد اكمل السنة والا فلا (ثم يتحصى عن ذلك المكان) الذي اغتسل فيه (فيغسل رجله) ان كان قيامه في مستنقع الماء كما تقدم والحديث محمول عليه (و) من سنة الغسل (ان لا يسرف في الماء وان لا يقتصر) لما تقدم في الوضوء (و) ان (لا يستقبل القبلة وقت الغسل) ان كانت عورته مكشوفة وان كان مستورة فلا بأس به (وان يدلك كل اعضائه) مبالغة في التطهر (في المرة الاولى) ليم الماء البدن في المرتين الاخرين فالدلك في الغسل سنة وليس بواجب الا في رواية عن ابي يوسف لخصوص صبغة اطهروا فيه بخلاف الوضوء فانه بلفظ الغسل (وان يغتسل في موضع لا يراه احد) لاحتمال بدو العورة حال الاغتسال او اللبس والحديث يعلى بن امية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حيي ستر يحب الحياء والتستر فاذا اغتسل احدكم فليستتر رواء ابوداود وفي القنية رجل عليه الغسل وهناك رجال لا يدعه وان رأوه ويختار ما هو اسر والمرأة تؤخره يعني ان كانت بين الرجال والمرأة بين النساء كالرجل بين الرجال وذكره ابن وهبان في نظمه بقوله * وغسل على شخص وماءه مسترة * فيأتي به في القوم لا يتأخر * وليس كالاستنجاء والفرق ظاهر * وفي امرأة بين الرجال تؤخر * انتهى فان اريد بقوله وان رأوه ويقول الآخر وماءه مسترة رؤية ماسوى العورة فلا كلام وان اريد العورة كقَالَ البزازی كشف ازاره في الحمام لغسله وعصره لا يأتى لعدم امكان تطهيره بدونه والاثم على الناظر فقير مسلم لان ترك المنهى مقدم على فعل المأمور كما تقدم والغسل خلف وهو التيمم ولا يجوز كشف العورة عند من لا يجوز نظره اليها لاجله ولذا نقل البزازی عقيب تلك المسئلة عن الرستغني انه قال لا خفاء انه اراد الكشف في الموضع المعد لذلك لامطلقا قال البزازی وهو الحق بل ذكر في جواز الكشف في الخلوة في القنية اختلافا فقال تجرد في بيت الحمام الصغير لعصر ازاره او لحلق العانة يأتى وقيل يجوز في مدة الليسرة وقيل لا بأس به وقيل يجوز ان تجرد للغسل وتجرد زوجته للجماع ايضا اذا كان البيت صغيرا مقدار خمسة ازرع او عشرة وبالجملة فلا ضرورة في كشف العورة للغسل عند من لا يجوز نظره اليها لانه خلفا بخلاف الختان ونحوه (و) يستحب (ان لا يتكلم بكلام قط) من كلام الناس او غيره اما كلام الناس فلما تقدم في الوضوء واما غيره من الذكر والدعاء فلانه

في مصب الماء المستعمل ومحل الاوضار اى الاوساخ والاقذار (ويستحب ان يمسح بدنه بمنديل بعد الغسل) لما روت عائشة رضى الله عنها قالت كان للنبي صلى الله عليه وسلم خرقة يتنشف بها بعد الوضوء رواه الترمذى وهو ضعيف ولكن يجوز العمل بالضعيف في الفضائل (وان يغسل رجله بعد اللبس) لاقبله مسارعة الى التستر (وان يصله بسجدة) لما تقدم في الوضوء لان فيه الوضوء وزيادة (واما النية فليست بشرط في الوضوء والغتسال) عندنا (حتى ان الجنب اذا انغمس في الماء الجارى او في الحوض الكبير للتبرد) قيد بالكبير لان الصغير يأتى فيه الخلاف الذى في مسألة البر على ما يأتى ان شاء الله تعالى (اوقام في المطر الشديد وتمضمض واستنشق يخرج من الجنابة) عندنا خلافا للأئمة الثلاثة استدلووا بقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات الحديث متفق عليه وهو حديث مشهور وتقديره انما صحة الاعمال فيفيد ان مالا نية فيه من الاعمال لاصحة له واصحابنا رحمهم الله اجابوا بان تقديره حكم الاعمال والحكم متنوع الى دنيوى وهو الصحة واخرى وهو الثواب وقالوا الثواب مراد بالاجماع فلا تبقى الصحة مرادة بناء على ان الحكم من قبيل المشترك ولا عموم للمشارك او مقتضى ولا عموم له ايضا فاورد عليهم منع كون الحكم مشتركا او مقتضى بل هو من المتواطىء المسمى بالمطلق فيشمل ما تحته دنيويا واخرى فاحتاجوا الى التكلف في التفصي عنه وايضا اورد ان هذا هو الدليل على اشتراط النية في كل العبادات وقد وافقتم على اشتراطها فيها وانما لاصحة لها بدون النية فقد قدرت الصحة فيها فقالوا ان المقدر هو الثواب الا ان ما كان المقصود منه هو الثواب فقط كالعبادات المحضة اذ افات الثواب فيه فلا صحته لنقد ما هو المقصود بخلاف الوضوء فان له جهتين كونه عبادة ومن هذه الحيثية لا بد له من النية وجهته كونه شرطا للصلاة كطهارة الثوب ونحوها ومن هذه الحيثية لا يفتقر الى النية لان كونه شرطا لا يشترط فيه كونه عبادة اذ الصلاة موقوفة على وجوده لا على كونه عبادة فالحق ان النزاع في طريق الاستدلال بالحديث لفظى فانه يدل على عدم صحة العبادات بدون النية بالاتفاق ولا يدل على عدم صحة غيرها بدونها بالاتفاق وذلك انه لا يجوز ان يراد من الاعمال جميعها شرعية او غير شرعية لوجود اكثر الاعمال غير الشرعية بدون النية ولان تراد الاعمال الشرعية جميعها عبادات او معاملات لعدم توقف صحة المعاملات على النية بالاتفاق فتعين ان يراد العبادات او متعلقى الثواب والعقاب وحينئذ فانما النزاع الحقيقي في ان الطهارة الحكمية هل هي عبادة ليس غير او هي من جملة الافعال

مطلب

انما الاعمال بالنيات

العادية الطبيعية التي تحقق حسا فان وجد فيها نية القربة كانت عبادة يثاب عليها والافلامع تحققها كفى سائر الحركات والسكنات والافعال والتزوك التي لها تحقق في الوجود حسا فان نوى بها قربة ائيب عليها او معصية استحق العقاب عليها والافلا ثواب ولا استحقاق عقاب فقالوا هي عبادة ليس غير لانها انما وجبت بحكم الشرع لله تعالى غير معقولة المعنى لان المحل المفسول طاهر حقيقة ليس عليه شيء يقتضى العقل او العادة غسله فكان ايجاب غسله استعبادا محضا وقلنا بل نفس غسل البدن او بعضه في ذاته من الافعال التي تقتضيها الطبيعة عادة فانه نظافة وتحسين كلبس الثوب ونحوه وايجابه في بعض الاحوال لا يخرج عن هذه الحقيقة كما يوجب اخذ الزينة وهو ستر العورة في بعض الاحوال فكما ان لبس الثوب وستر العورة اذا نوى به القربة يكون عبادة وان لم ينو به القربة فالصلوة به صحيحة لوجوده حقيقة والشروط توابع انما يرد وجودها لوجودها قصدا فكذا الوضوء والغسل لا يقال ستر العورة امر يقتضيه العقل بخلاف الوضوء لان العقل والعادة يستقبح كشف العورة ولا يستقبح ترك غسل موضع نظيف لانا نقول لو كان منفردا في بيت مظلم في ليلة مظلمة او في مكان خال آمننا من هجوم احد فالعقل والعادة لا يستقبح الكشف مع ان الستر في الصلوة لازم بالاتفاق في هذه الحالة مع ان النية ليست شرطا اذ ذاك ايضا بالاجماع فان قيل في آية الوضوء ما يدل على اشتراط النية وهو كون الامر بالغسل خرج مخرج الجزاء في تنقيده فكماله قيل اغسلوا هذه الاعضاء لاجل القيام الى الصلوة وكان نظيره قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة الآية حيث يشترط التحرير بنية هذه الكفارة فكذا هنا قلنا هذا مسلم فيما كان حكما مستقلا غير شرطى راعى تابع لان الشرط وجوده مطلقا لوجوده قصدا كما في قوله تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الآية لا يشترط في السعي ان يكون بنية الجمعة اجماعا فكذا هذا وكان كما اذا قيل اذا دخلت على الامير فتزين فانه لو تزين لامر آخر ودخل عليه متزينا لا يلام لكون المقصود الدخول عليه بالزينة وقد حصل وليس المقصود ان يكون التزين لاجل الدخول ليس غير فالحاصل ان لادليل لهم على ان شرط الصلوة غسل هو عبادة وادلة النية من الحديث والآيات كقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين انما تدل على اشتراط النية في العبادة ولا نزاع فيه لاحد وبما ذكرنا ظهر الفرق بين طهارة الماء وبين التيمم لانه ليس نظافة في ذاته بل ضدها في الغالب فشرطت النية على ما قالوا ويرد عليه انه ليس في الآية

الا لامر بـمـسـح الـوجـوه والـايـدي من الصـعيد وهو فعل حـسـي وقد وجد فـصـار
 كما لو قال الملك من دخل على فتبذل فتبذل شخص لامر آخر ثم دخل عليه
 بتلك الحال فانه يكون ممثلاً لان الشروط يراعى وجوده لا قصده كما تقدم
 بعينه فمحتاج على رفر الى دليل كون الشرط فيه مسحا هو عبادة وكونه
 غير نظافة لا يدل على ان الشرط مسح هو عبادة فلا بد من الدليل كما لا بد
 للائمة الثلاثة من دليل كون الشرط غسل هو عبادة والله سبحانه اعلم بالصواب
 ثم قال في الخلاصة ويجزى الوضوء والغسل بغير النية الا ان الكرخي اشار
 الى ان الوضوء بغير النية ليس هو الوضوء الذي امر به الشرع واذا لم يتوقف
 اساء واخطأ وخالف السنة وهكذا قال المتقدمون من اصحابنا انه لا يثبت ولا يصير
 مقبياً للوضوء المأمور به (والاغتسل على احد عشر وجهاً) بالاستقراء
 (خمس منها فريضة) لثبوتها بالكتاب والاجماع القطعيين (الاغتسل من
 الحيض و) (الاعتسال من النفاس و) (الاعتسال من الثناء الختائين) اذا كان
 مع غيبوبة الحشفة وغيبوتها في الدبر ملحق به (و) (الاعتسال من خروج
 المنى على وجه الدفق والشهوة و) (الاعتسال من الاحتلام اذا خرج منه)
 اي من الاحتلام ومن سببية او من المحتلم ومن ابتدائية (المنى) بالاتفاق (او)
 اذا خرج منه (المنى) عندهما خلافا لابي يوسف وقد تقدم الكلام على ذلك
 كله (واربعة منها سنة) احدها (غسل يوم الجمعة) وعند مالك هو
 واجب لقوله عليه السلام من اتى منكم الجمعة فليغتسل متفق عليه امر وهو
 للوجوب قلنا كان ذلك في الابتداء ثم نسخ على ما جاء روى عن ابن عباس ان
 الناس كانوا مجهودين يلبسون الصوف ويعملون على ظهورهم الى ان قال
 ثم جاء الله بالخير ولبسوا غير الصوف وكفوا العمل ووسع مسجدهم وذهب بعض
 الذي كان يؤذى ببعضهم بعضاً من العرق او ان الامر للندب ويدل عليه ما
 في الصحيحين من حديث ابي هريرة قال بينما امر يخطب الناس يوم الجمعة
 اذ دخل عثمان بن عفان فعرض به عمر رضى الله عنه فقال ما بال رجال يتأخرون
 بعد النداء فقال عثمان رضى الله عنه يا امير المؤمنين ما زدت حين سمعت النداء
 ان توضحاً ثم اقبلت فقال عمر رضى الله عنه والوضوء ايضا لم تسعوا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول اذا جاء احدكم الى الجمعة فليغتسل فلو كان الامر
 للوجوب لما اكتفى عثمان رضى الله عنه بالوضوء ولما سكت عمر والصحابة عن
 الزامه بالغسل ولو وقع لنقل وقوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فيها

مطلب
 الفصل في خمسة
 مواضع فرض

مطلب
 الفصل في اربعة سنة

ونعمت ومن اغتسل فالغسل افضل رواه الترمذى وصححه ولذا صحح صاحب الهداية وغيره ان هذه الاربعة مستحبة لاسنة لان الوجوب اما غير مراد من الامر كما تقدم في قصة عثمان اوانه كان ثم نسخ كما ذكر ابن عباس رضى الله عنه فان كان الامر للندب فلا كلام وان كان للوجوب فاذا نسخ الوجوب لا يبقى الندب ايضا الا انه قد دل الدليل على الاستحباب وهو قوله عليه السلام ومن اغتسل فهو افضل ثم غسل الجمعة للصلوة عند ابى يوسف وهو الاصح واليوم عند الحسن بن زياد حتى لو لم يصل به ينال ثواب الغسل اذا وجد في اليوم عند الحسن لا عند ابى يوسف ومن لا الجمعة عليه يتدب له الغسل عند الحسن لا عند ابى يوسف (و) الثانى غسل (العدين) والاصح انه مستحب قياسا على الجمعة لانه يوم اجتماع مثلها وقد تقدم ان الاصح ان غسلها مستحب (و) كذا الثالث وهو غسل (عرفة) مستحب ايضا قياسا على الجمعة للاجتماع وما روى انه عليه السلام كان يغتسل يوم العدين وانه كان يغتسل يوم عرفة فضعيف قاله النووى (و) كذلك الرابع وهو الغسل (عند الاحرام) مستحب ايضا واما ما روى الترمذى وحسنه انه عليه السلام تجرد لاهلاله واغتسل فواقعة حال لا تستلزم المواظبة فاللازم الاستحباب قاله الشيخ كمال الدين بن الهمام ومن الاغتسال المندوبة الغسل لدخول مكة ووقوف مزدلفة ودخول المدينة ومن غسل الميت وللحجامة لشبهة الخلاف وليلة القدر اذا رآها وللمجنون اذا افاق والصبي اذا بلغ بالسن والكافر اذا اسلم ولم يكن جنبا ويكفى غسل واحد للعيد والجمعة اذا اجتمعا كما يكفى لفرضى جماع وحيض (وواحد منها) اى من الاحد عشر (واجب) عن الكفاية (وهو غسل الميت) هكذا ذكره كلهم وهو كالاجنبي من المبحث لانه غسل خارج عن ذات من كلف به فكان كغسل الثوب ونحوه بخلاف غيره من الاغتسال فان احكامها بالنظر الى نفس المغتسل ودليل وجوبه الاجماع وقوله عليه السلام الذى سقط عن بعيره اغسلوه بالماء والسدر رواه فى الصحيحين من حديث ابن عباس والامر للوجوب ثم المفهوم من التقسيم ان المراد بالواجب الاصطلاحى الذى هو دون الفرض عندنا والظاهر من الادلة انه فرض وقد صرح به ابن الهمام والسروجى وغيرهما وهو فرض كفاية اذا اقام به البعض سقط عن الباقين لان المقصود وهو قضاء حق المسلم وقد وجد وان ترك اثم كل من علم به قادرا عليه كفى سائر فروض الكفاية ثم قيل سببه حدث حل بالموت لاسترخائه فوق النوم والاغناء

وقال الجرجاني وغيره نجاسة حلت بالموت كافي سائر الحيوانات وطهارته بالغسل خاصة لكرامته ولذا يتجنب البئر بموته فيها ولو وقع فيها بعد الغسل لا يتنجس ولو حمل ميتا قبل غسله وصلى به لأنصح صلاته بخلاف المحدث قال السروجي في شرح الهداية وقول الجرجاني هو قول العامة وهو الاظهر (وواحد منها) اي من الاغتسال (مستحب وهو غسل الكافر) وقد تقدم (هكذا ذكره) مطلقا غير مقيد بما اذا كان جنبا او لم يكن (شمس الأئمة السرخسي في شرحه) للبسوط (وذكر في المحيط ان الكافر اذا اجنب ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الغسل) لان الجنابة صفة باقية بعد اسلامه كبقاء صفة الحدث بخلاف الحيض على ما تقدم لكن قال قاضيان الاحوط وجوب الغسل في الفصول كلها * فروع * ان اجنب المرأة ثم ادركها الحيض فان شاءت اغتسلت وان شاءت اخرت * حتى تطهر * وكذا الحائض اذا احتلت او جومت فبهي بالخيار * والجنب اذا اخر الاغتسال الى وقت الصلوة لا يائثم * ولا بأس للجنب ان ينام ويعاود اهله قبل ان يغتسل او يتوضأ قال انس رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يطوف على نسائه بغسل واحد متفق عليه ولكن يستحب الوضوء ان اراد المعاودة لانه انشط عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى احدكم اهله ثم اراد ان يعود فليتوضأ بينهما وضوءا متفق عليه ولا بأس ان يغتسل الرجل والمرأة من اثناء واحد عن معاذة قالت قالت عائشة كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اثناء واحد بيني وبينه فيبادرنى فاقول دع لي دع لي قالت وهما جنبان رواه مسلم ويكره للجنب الاكل والشرب مالم يغسل يديه وفاه وقال قاضيان يستحب ان يغسل يديه وفاه اذا اراد ان يأكل او يشرب وان تركه فلا بأس به وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان جنبا فاراد ان يأكل او ينام توضأ وضوءه للصلوة متفق عليه (ولا يجوز للجنب والحائض والنفساء قراءة القرآن) لقوله عليه السلام لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن رواه الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنهما وفي سنن الاربعة عن علي رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحجبه او قال لا يحجزه عن القراءة شيء ليس الجنابة قال الترمذي حديث حسن صحيح وقال الطحاوي يجوز قراءة مادون الآية وذكر الزاهدي انه رواية ابن سماعة عن ابي حنيفة رحمه الله وان عليه الاكثر فلذا قال المصنف (يعني) لا يجوز ان يقرأ (آية تامة) واما على قول الكرخي فلا يجوز

قراءة مادون الآية ايضاً وهو الذي اختاره صاحب الهداية وصاحب الكافي
وجماعة لعموم قوله عليه السلام لا تقرأ الحائض ولا جنب شيئاً من القرآن
والمصنف اختار قول الطحاوي فلذا قال (وان قرأ مادون الآية) بقصد
القرآن (او قرأ الفاتحة) لا بقصد القرآن بل (على قصد الدعاء) او قرأ الايات
التي تشبه الدعاء مثل ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب
النار (ونحوها على نية الدعاء) وكذا لو سمع خبراً ساراً فقال الحمد لله او خبر سوء
فقال ان الله وانا اليه راجعون وكذا قراءة بسم الله الرحمن الرحيم على وجه الثناء
لا على قصد القرآن (بحوز) امامادون الآية فلانه لا يعد بقراءته قارئاً قال تعالى
فاقرأ ما تبسر من القرآن كما قال عليه السلام لا يقرأ الجنب القرآن فكما لا يعد
قارئاً بمادون الآية في حق جواز الصلوة حتى لا تصح به الصلوة كذا لا يعد به قارئاً
في حق الحرمة على الجنب والحائض كذا قاله الشيخ كالدين بن الهمام وعلى
هذا تكون من في قوله شيئاً من القرآن بانية لا تبعضية وينبغي ان تفيد الآية
بالقصيرة التي ليس مادونها مقدار ثلث آيات قصار فانه اذا قرأ مقدار سورة
الكوثر يعد قارئاً وان كان دون آية حتى جازت به الصلوة واما ما على وجه الدعاء
والثناء فلانه ليس بقرآن لان الاعمال بالنيات والالفاظ محتملة فتعتبر النية ولذا
لو قرأ ذلك في الصلوة بنية الدعاء والثناء لا تصح به الصلوة (ثم قيل يكره) قراءة
مادون الآية ولو على وجه الدعاء والثناء (وقيل لا يكره) وهو الصحيح قاله
في الخلاصة (واما قراءة) هؤلاء (دعاء القنوت فلا يكره في ظاهر مذهب اصحابنا)
لانه ليس بقرآن على انه تقدم ان القرآن لا يكره على قصد الدعاء والثناء فغيره
اولى (وعن محمد) رواية شاذة (انه يكره) لما روى عن ابي بن كعب رضي الله
عنه انه كتب اللهم انا نستعينك الى آخره واللهم اهدني فيمن هديت الى آخره
في مصحفه سورتين ذكره في القنية واهل العراق يسمونهما السورتين وقال عبد الله
ابن داود من لم يفت بالسورتين لانصلي خلفه ذكره السروجي في شرح الهداية
والصحيح الاول للاجماع على انهما ليستا من القرآن (ولا يكره التهجى) للجنب
والحائض والنفساء (بالقرآن) لانه لا يعد به قارئاً ولذا لا تجوز به الصلوة وان كانت
لا تقسده على ما يأتي ان شاء الله تعالى (وكذا) لا يكره (التعائم) من هؤلاء
(للصبيان) وغيرهم (حرفاً حرفاً) اي كلمة كلمة مع القطع بين كل كلمتين وعلى قول
الطحاوي لا يكره اذا علم نصف آية نصف آية مع القطع بينهما والمصنف اختار
قوله في الاول وهنا مشي على قول الكرخي ولا يظهر له وجه (وكذا) اي وكذا

لا يجوز للجنب والحائض والنفساء قراءة القرآن (لا يجوز) لهم (كتابة القرآن) لأن فيه مسهم له وهو حرام وكان ينبغي أن يذكر هذه المسئلة بعد ذكر حرمة المس (وذكر في الجامع الصغير المنسوب إلى قاضي خان لا بأس للجنب أن يكتب القرآن والصحيفة أو اللوح على الأرض أو الوسادة عند أبي يوسف) خلافاً لمحمد لأنه ليس فيه مس القرآن ولذا قيل المكروه مس المكتوب لأمواضع البياض ذكره الإمام الترمذي وينبغي أن يفصل فإن كان لا يمس الصحيفة بان وضع عليها ما يحول بينها وبين يده يؤخذ بقول أبي يوسف لأنه لم يمس المكتوب ولا الكتاب والافقون لمحمد لأنه ان لم يمس المكتوب فقد مس الكتاب (ولا يجوز لهم) أي للجنب والحائض والنفساء (مس المصحف الإبغلافه) وكذا كل ما فيه آية تامة من لوح أو درهم ونحو ذلك لقوله تعالى لا يمسه إلا المطهرون وهذه الآية وإن قيل أن المراد لا يمس اللوح المحفوظ إلا الملائكة لكن ظاهره منع غير الطاهر من مس القرآن لأنه سبق لمدهج القرآن بأنه معظم مصان عن غير المطهرين فيهم منه وجوب تعظيمه وصيانيته عن مس من ليس بمطهر وهذا على تقدير عود الضمير إلى الكتاب كما هو الظاهر أما على تقدير عوده إلى القرآن فلا إشكال ويكون خبره أريد به النهي ولا يصح أن يكون نهياً لأن الجملة وقعت صفة والجملة الواقعة صفة لا تكون طليبة وفي الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم أن لا يمس القرآن الطاهر رواه أبو داود والترمذي عن عمار بن ياسر (ولا يجوز) لهم أيضاً (أخذ درهم فيه سورة من القرآن) هذا بناء على عادتهم فأنهم كانوا يكتبون على دراهمهم سورة الإخلاص والأفالحكم كذلك إذا كان عليه آية تامة فلا يتناولها (الابصرته وكذلك) لا يجوز مس المصحف الإبغلافه والدرهم الابصرته (للمحدث) أيضاً لما تقدم من الدليل لأنه غير طاهر (هذا) يعني جواز الأخذ بالغلاف (إذا كان الغلاف غير مشرز) أي غير محبوك مشدود بعضه إلى بعض مشتق من الشرازة وهي العجمة (وإن كان الغلاف مشرزاً) لا يجوز الأخذ به ولا يمسه قال في الهداية هو الصحيح يعني أن الغلاف ما يكون متجافياً لا ما يكون متصلاً به لأنه صارت تبعاً للمصحف وفي المحيط والغلاف هو الجلد الذي عليه في أصح القولين فقد تعارض التصحيح والذي أخذناه عن المشايخ أنه إذا تعارض إمامان معتبران في التصحيح فقال أحدهما الصحيح كذا وقال الآخر الأصح كذا فالأخذ بقول من قال الصحيح أولى من الأخذ بقول من قال الأصح لأن الصحيح مقابله الفاسد والأصح مقابله الصحيح فقد وافق من قال الأصح قائل الصحيح على أنه صحيح وإمامان قالوا الصحيح فعنده ذلك الحكم

مطلب

في أصح القولين

الآخر فاسد فالأخذ بما اتفقا على أنه صحيح أولى من الأخذ بما هو عند أحدهما فاسد فعلى هذا الأخذ بقول صاحب الهداية وهو ما ذكره المصنف من أن الغلاف الذي يجوز مسه والأخذ به هو الجلد المنفصل غير المشرز أولى من الأخذ بقول صاحب المحيط أنه هو المشرز لانه أحوط (والخريطة أحق من الغلاف) في أنه لا يكره أخذ المصحف بهما لوجود حائلين (فإن أخذ المصحف بكمه فلا بأس به) أي بالأخذ (عند محمد) في رواية لوجود الحائل وفي المحيط قال بعض مشايخنا يكره للمحاض مس المصحف بالكم وعامتهم على أنه لا يكره انتهى وهذا يناسب ما اختاره من الجواز مع الحائل وإن كان متصلا كفي في الجلد المشرز (وكرهه بعض مشايخنا) قال صاحب الهداية ويكره مسه بالكم هو الصحيح وهو يناسب ما اختاره من عدم الجواز مع الحائل المتصل كالجلد المشرز (لأن الثوب تبع له) أي للباس ولذا لو بسط كفه على نجاسة وسجد عليه لا يجوز ولو حلف لا يجلس على الأرض فجلس على ثيابه وهو لا بساها يحنث ولكن يظهر بين مس الجلد المشرز وبين المس بالكم فرق وهو أن الممنوع المس والأخذ بالكم لا يسمى مساعرفا ولا لفة بخلاف الأخذ بالجلد المشرز فانه يسمى مس للقرآن لشدة اتصاله به وبخلاف الجلوس على الأرض فإن العرف يسمى من جلس على ثيابه من غير حصر ونحوه جالسا على الأرض (وذكر في الجامع الصغير لا بأس بدفع المصحف والوح إلى الصبيان) لانهم لا يخاطبون بالطهارة وإن امرؤا بها تحلقا واعتيادا قال في الهداية لأن في المنع تضييع حفظ القرآن وفي الأمر بالتطهير حرج بهم هذا هو الصحيح انتهى واحترز بالصحيح عن ما ذكره فخر الإسلام في الجامع الصغير من مشايخنا من كره تعليم الصبي بأن يدفع إليه مصحف أو لوح عليه كلام الله تعالى وقول المص (والأحوط أن يأخذه بكمه ويدفعه) لاتعلق له بما قبله لأن كلام الجامع الصغير في المدفوع إليه وهو الصبي أنه لا يكره دفع البالغ المصحف أو اللوح إليه لافي مس الدافع وعدمه فإن المس بالكم قد تقدم حكمه سواء كان لأجل الدفع إلى الصبي أو لغيره (ويكره) أيضا للحدث ونحوه (مس تفسير القرآن وكتب الفقه) وكذا كتب السنن لانها لا تخلو عن آيات وهذا التعليل يمنع من شروح النحو أيضا وفي الخلاصة وكذا كتب الأحاديث والفقه عندهما والأصح أنه لا يكره عند أبي حنيفة انتهى ووجه قول أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يسمى ماسا للقرآن لأن ما فيه منه بمنزلة التابع فكان كما لو توسد خرجا فيه مصحف أو ركب فوقه في السفر (وإن أخذه) أي التفسير وكتب الفقه (بكمه لا بأس به) لأن فيه ضرورة (لتنكر الحاجة إلى أخذه) زيادة على الحاجة إلى أخذ المصحف لأن القرآن يقرأ

حفظا في الغالب بخلاف التفسير والفقه وهذا الفرق انما يحتاج اليه على قول من كره من القرآن بالكم (ولا تكرر قراءة القرآن لامحدث ظاهرا) اى على ظهر لسانه حفظا بالاجماع وروى اصحاب السنن عن علي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج من الخلاء فيقرأ القرآن ويأكل كل معنى اللحم وكان لا يحجبه اولا يحجزه عن قراءة القرآن شيء ليس الجنبية (اما الجنب اذا غسل يده ووجهه) فروى عن ابي حنيفة انه لا بأس ان يمس القرآن او يقرأه قال نجم الدين الزاهدى ورأيت جواب استاذي نجم الأئمة البخارى في الفتوى انه لا بأس به انتهى والصحيح انه (لا يجوز له المس والقراءة لبقاء الجنبية) لانها لا تنجز ثبوتا ولا زوالا كالحديث اجماعا (وتكره قراءة التوراة والانجيل للجنب) قال في الفتاوى ولا ينبغي للمحاض والجنب ان يقرأ التوراة والانجيل والزبور لان السكك كلام الله تعالى قال في الخلاصة كذا روى عن محمد والطحاوى لا يسلم هذه الرواية قال صاحب الخلاصة وبه يفتى فقوله وبه يفتى يظهر منه انه يفتى بقول الطحاوى المشير الى عدم الكراهة لكن الصحيح الكراهة لان ما بدل منه بعض غير معين وما لم يبدل غالب وهو واجب التعظيم والصون واذا اجتمع المحرم والمباح غلب المحرم وقال عليه السلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك وبهذا ظهر فساد قول من قال يجوز الاستنجاء بما في ايديهم من التوراة والانجيل من الشافعية فانه مجازفة عظيمة لان الله تعالى لم يخبرنا بانهم بدلوها عن آخرها وكونه منسوخا لا يخرج منه عن كونه كلام الله تعالى كالايات المنسوخة من القرآن (واذا اراد الجنب الاكل والشرب ينبغي له ان يغسل يده ووجهه ثم يأكل ويشرب) ويكره من غير غسل لان سؤره مستعمل وكذا ما اصاب يده وشرب الماء المستعمل مكروه لازالة النجاسة الحكيمة به وحمل المأكول على المشروب وقال قاضى خان يستحب له ولا بأس بتركه والاول اولى وقد قيل انه يورث الفقر وهذا بخلاف الحائض لان سؤرها لا يصير مستعملا ما لم تخاطب بالاغتسال (ويكره كتابة القرآن واسماء الله تعالى على المصلى اى السجادة وكذا على المحارب والجدران وما يفرش لانه تعريض للامتنان (ويكره دخول الخرج) اى الخلاء (وفي اصبعه خاتم فيه شيء من القرآن) او من اسمائه تعالى (لما فيه من ترك التعظيم) وقيل لا يكره ان جعل فصه الى باطن الكف ولو كان ما فيه شيء من القرآن او من اسمائه تعالى في جيبه لا بأس به وكذا لو كان ملفوفا في شيء والتحرز اولى (وكذا) اى وكما لا يجوز للجنب والحائض والنفساء قراءة القرآن ولا مسه (لا يجوز لهم دخول المسجد) لغير ضرورة (سواء دخلوا للجلوس) فيه (او للعبور) اى المرور لقوله

عليه السلام حين كانت بيوت الصحابة شائعة في المسجد وجہوا هذه البيوت
عن المسجد فاني لاحل المسجد لحائض ولاجنب رواه ابوداود من حديث جسرہ
وابن ماجہ والبخاری في تاريخه الكبير قال الخطابي ضعفوا هذا الحديث وقالوا
افلت مجهول قال المنذرى فيما حكاہ نظر فان افلت ابن خليفہ ويقال فليت
ابن خليفہ العامري ويقال الذهلي كنيته ابو حسان حديثه في الكوفيين روى
عنه سفيان الثوري وعبد الواحد وقال ابن حنبل ما رى به بأس وحكى البخاری
انه سمع من جسرہ وقال الدارقطني صالح وقال العجلي في جسرہ تابعة ثقة
وهي جسرہ بنت دجانه بكسر الدال (وقال الشافعي يجوز لهم الدخول للعبور)
والجعة عليه مارويته ولايجزله في قوله تعالى ولاجنبنا الا عابري سبيل على معنى
لا تقربوا مواضع الصلوة واتم سكارى ولا حال كونكم جنباً الا عابري سبيل لان تقدير
المواضع مجاز لا دليل عليه وهو خلاف الاصل ومنه فهم المخالفة في الا عابري
سبيل لا يصلح دليلاً لانه مختلف فيه فعندنا ليس بحجة كيف وسبب الزول ينافي
ارادة المجاز وهو ما روى ان عبدالرحمن بن عوف صنع طعاماً وشراباً ودعاهم
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كانت الخمر مباحة فاكلوا
وشربوا فلما ثملوا وجاء وقت صلوة المغرب قدموا احداهم ليصلي بهم فقرأ اعبد
ما تعبدون وانتم عابدون ما عبد فزلت الآية فعلم ان السبب نفس الصلوة
لاموضعها حتى ينهى عنه والمعنى لا تقربوا الصلوة حال كونكم جنباً غير
مغتسلين في حال من الاحوال حتى تغتسلوا الاحال كونكم عابري سبيل اى مسافرين
فاستثنى من النهى عن الصلوة بلاغتسال حال السفر ثم بين حكم السفر بقوله
وان كنتم مرضى او على سفر الآية فوجب التيمم وابعاح الصلوة به بلاغتسال
اذا لم يجدوا ماء وبالجملة فلا استدلال بالآية محتمل فكانت مشتركة الدلالة والحديث
نص في المنع على سبيل العموم فوجب العمل بعمومه (واذا احتلم في المسجد
يتيم للخروج اذا لم يخف) من لص او غيره لعدم الضرورة (وان خاف يجلس
مع التيمم) للضرورة فان الضرورات تبيح المحظورات (و) لكن (لا يصلى ولا يقرأ)
لعدم الضرورة في ذلك * فروع * تكره قراءة القرآن والذكر والدعاء
في المخرج والمغتسل والحمام وعند محمد لا تكره في الحمام لان الماء المستعمل طاهر
عنده وفي الخلاصة ولا يقرأ في المخرج والمغتسل والحمام الا حرفاً حرفاً وفي
الحمام انما تكره اذا قرأ جهرًا فان قرأ في نفسه لا بأس به هو المختار وكذا
التحميد والتسبيح وكذا لا يقرأ اذا كانت عورته مكشوفة او امرأة هناك
تغتسل مكشوفة او في الحمام احد مكشوف فان لم يكن فلا بأس به وفي

فناوى قاضيخان ان لم يكن فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا لا بأس
بان يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه ولا يرفع صوته لا بأس به
ولا بأس بالتسبيح والتهليل وان رفع صوته بذلك وسيأتى بقية هذا البحث عند
الكلام على القراءة ان شاء الله تعالى

﴿ فصل في التيمم ﴾

ذكره لمناسبة ما تقدم من مسألة الاحتلام في المسجد والتيمم له وان كان الاولى
ان يقدم بحث المياه عليه لانها آلة الوضوء والغسل وهو في اللغة القصد
وفي الشرع القصد الى الصعيد والتطهير به على وجه مخصوص والاصل فيه
قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتميموا صعيدا طيبا الآية وما روى عن ابي ذرانه كان
يعزب في ابل له وتصيبه الجنابة فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له الصعيد
الطيب وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجد فليمسه بشرته رواه
ابوداود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وفي رواية للترمذي ظهور المسلم
والباقي بحاله ويعزب اى يبعد (وللتيمم ركن وشرط لابد من معرفتها) لتوقف
الايان به كاملا كما امر الشرع بيقين عليهما (اما ركنه فضربتان ضربة
لوجه وضربة للذراعين) ولما احتمل لفظ الذراعين عدم تناول الكفين قال
(يعنى اليدين الى المرافق) لقوله عليه السلام التيمم ضربة للوجه وضربة
للذراعين الى المرفقين رواه الحاكم والدارقطني من حديث عثمان بن محمد الانماطى
الى جابر بن عبدالله عنه عليه السلام وقال الحاكم صحيح الاسناد ولم يخرجاه وقال
الدارقطني رجاله كلهم ثقة وقول ابن الجوزى عثمان متكلم فيه مردود وما
ورد في حديث عمار بن ياسر انه عليه السلام قاله انما يكفيك ان تقول بديك
هكذا ثم ضرب بديه الارض ضربة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه
ووجهه محمول على ان المراد بالكفين الذراعان اطلاقا لاسم الجزء على الكل
او المراد ظاهرهما مع الباقي وذلك لان اكثر عمل الامة على ما قلنا خلافا لمن زعم
ان الفرض المسح الى الكوعين فقط ولمن زعم ان ضربة واحدة تكفى للوجه
والكفين ولمن زعم انه ثلث ضربات (وصورته) اى صفة التيمم على الوجه
المستنون (ان يضرب يديه على الارض او على ما هو من جنس الارض) كما
سيأتى ان شاء الله تعالى (فينفضهما) بان يضرب جانبي يديه مما يلي الابهام
احدهما بالآخر (مرة او مرتين) وقبل الاول عن محمد والثاني عن ابي يوسف

(والمقصود)

والمقصود الضرب حتى يتناثر الزراب (ويُمسح بهما وجهه) مستوعبا (ثم يضرب ضربة أخرى فينفضهما ويمسح اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى من رؤس الاصابع الى المرفقين) بأن يمسح باطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يمسح باطن كفه اليسرى باطن ذراعه اليمنى الى الرسغ ويمر باطن ابهامه اليسرى على ظاهر ابهام يده اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك كذا في الكفاية ناقلًا عن زاد الفقهاء انه الاحوط قال حافظ الدين البرزازی لو مسح بكل الكف والاصابع يجوز لكن الاحوط ما ذكر في المطولات اراد ما ذكرنا من الصفة ولو مسح باصبع او اصبعين لا يجوز كما لا يجوز في مسح الخف والرأس واقل ما يجزئ ثلث اصابع ثم الضربة من جملة التيمم حتى لو ضرب يده قبل ان يمسح بهما وجهه احدث لا يجوز كذا ذكره السيد الامام ابو الشجاع لظاهر الحديث التيمم ضربة للوجه الى آخره فقد اتى بعض التيمم ثم احدث فينفضه كما ينفض السكك وصار كما لو حصل الحدث في خلال الوضوء ينفضه كما ينفض السكك والامام الاستيعابي على انه يجوز كمن ملاء كفيه ماء للوضوء ثم احدث ثم استعمله فانه يجوز وعليه مثنى قاغيخان في فتاويه والاول احوط (واستيعاب العضوين بالمسح واجب) اى فرض (عند الكرخي في ظاهر الرواية) اى الرواية الظاهرة (عن اصحابنا حتى لو ترك شيئًا قليلًا) لم يمسسه يده (من مواضع التيمم لا يجزيه) التيمم كفى للوضوء (وروى الحسن) بن زياد (عن اصحابنا) المذكور في عامة الكتب ان رواية الحسن عن ابي حنيفة فقط (ان الاستيعاب ليس بواجب حتى لو ترك اقل من الربع) من الوجه او من اليدين بلا مسح (يجزيه) التيمم لان الاستيعاب في الممسوحات ليس بشرط كما في الرأس والخف وفي نظم الزندوستي قدر الدرهم عفووان زاد لم يجز (وعلى هذه الرواية فنزع الخاتم والسوار وتحليل الاصابع لا يجب وعلى تلك الرواية الاولى) (يجب) نزع الخاتم وسوار المرأة وتحليل الاصابع (وبنفي) اى يجب (ان يحتاط) بان يؤخذ بالرواية الاولى فيستوعب استيعابًا تاما فانها هي الصحيحة فانه وان كان مسحًا لكنه قام مقام الغسل عند تعذره والاستيعاب واجب فيه وما قام مقام غيره يراعى فيه صفة ذلك الغير وشروطه لاصفة نفسه وشروطها بخلاف مسح الخف لانه لم يقم مقام الغسل بل سقط به الغسل مع عدم الضرورة رخصة ابتدائية وقال في الكفاية ومسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عنه غافلون وفي الخلاصة لم يمسح تحت الحاجبين فوق العينين لا يجوز

فناوى قاضيه خان ان لم يكن فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا لا بأس
بان يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه ولا يرفع صوته لا بأس به
ولا بأس بالتسبيح والتهليل وان رفع صوته بذلك وسيأتى بقية هذا البحث عند
الكلام على القراءة ان شاء الله تعالى

فصل في التيمم

ذكره لمناسبة ما تقدم من مسألة الاحتلام في المسجد والتيمم له وان كان الاولى
ان يقدم بحث المياه عليه لانها آلة الوضوء والغسل وهوى اللغة القصد
وفي الشرع القصد الى الصعيد والتطهير به على وجه مخصوص والاصل فيه
قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا الآية وما روى عن ابي ذرانه كان
يعزب في ابل له وتصييد الجنباة فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له الصعيد
الطيب وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجد فليمس به بشرته رواه
ابوداود والترمذى وقال حديث حسن صحيح وفي رواية للترمذى ظهور المسلم
والباقي بحاله ويعزب اى يبعد (وللتيمم ركن وشرط لابد من معرفتها) لتوقف
الاتيان به كاملا كما امر الشرع بيقين عليهما (اما ركنه فضربتان ضربة
لوجه وضربة للذراعين) ولما احتمل لفظ الذراعين عدم تناول الكفين قال
(يعنى اليدين الى المرافقين) لقوله عليه السلام التيمم ضربة للوجه وضربة
للذراعين الى المرافقين رواه الحاكم والدارقطنى من حديث عثمان بن محمد الانماطى
الى جابر بن عبد الله عنه عليه السلام وقال الحاكم صحيح الاسناد ولم يخرجاه وقال
الدارقطنى رجاله كلهم ثقة وقول ابن الجوزى عثمان متكلم فيه مردود وما
ورد في حديث عمار بن ياسر انه عليه السلام قال له انما يكفيك ان تقول بديك
هكذا ثم ضرب بديه الارض ضربة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه
ووجهه محمول على ان المراد بالكفين الذراعان اطلاقا لاسم الجزء على الكل
او المراد ظاهرهما مع الباقي وذلك لان اكثر عمل الامة على ما قلنا خلافا لمن زعم
ان الفرض المسح الى الكوعين فقط ولمن زعم ان ضربة واحدة تكفى للوجه
والكفين ولمن زعم انه ثلث ضربات (وصورته) اى صفة التيمم على الوجه
المسنون (ان يضرب يديه على الارض او على ما هو من جنس الارض) كما
سيأتى ان شاء الله تعالى (فينفضهما) بان يضرب جانبي يديه مما يلي الابهام
احدهما بالآخر (مرة او مرتين) وقيل الاول عن محمد والثاني عن ابي يوسف

والمقصود الضرب حتى يتناثر الزباب (وَيَمَسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ) مستوعبا (ثم يضرب ضربة أخرى فينفذهما ويمسح اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى من رؤس الأصابع إلى المرفقين) بأن يمسح بباطن أربع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الأصابع إلى المرفق ثم يمسح بباطن كفه اليسرى بباطن ذراعه اليمنى إلى الرسغ ويمر بباطن إبهامه اليسرى على ظاهر إبهام يده اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك كذا في الكفاية ناقلًا عن زاد الفقهاء أنه الاحوط قال حافظ الدين البزازی لو مسح بكل الكف والأصابع يجوز لكن الاحوط ما ذكر في المطولات أراد ما ذكرنا من الصفة ولو مسح بأصبع أو أصبعين لا يجوز كما لا يجوز في مسح الخف والرأس وأقل ما يجزئ ثلث أصابع ثم الضربة من جملة التيمم حتى لو ضرب يديه قبل أن يمسح بهما وجهه أحدث لا يجوز كذا ذكره السيد الامام أبو الشجاع لظاهر الحديث التيمم ضربة للوجه إلى آخره فقد اتى ببعض التيمم ثم أحدث فينقضه كما ينقض الكل وصار كما لو حصل الحدث في خلال الوضوء ينقضه كما ينقض الكل والامام الاستيعابى على أنه يجوز كمن ملاء كفيه ماء للوضوء ثم أحدث ثم استعمله فإنه يجوز وعليه مشى قاضيخان في فتاويه والاول احوط (واستيعاب العضوين بالمسح واجب) اى فرض (عند الكرخى في ظاهر الرواية) اى الرواية الظاهرة (عن اصحابنا حتى لو ترك شيئًا قليلًا) لم يمسسه يده (من مواضع التيمم لا يجزيه) التيمم كفى الوضوء (وروى الحسن) بن زياد (عن اصحابنا) المذكور في عامة الكتب ان رواية الحسن عن ابي حنيفة فقط (ان الاستيعاب ليس بواجب حتى لو ترك اقل من الربع) من الوجه او من اليدين بلامسح (يجزيه) التيمم لان الاستيعاب في الممسوحات ليس بشرط كما في الرأس والخف وفي نظم الزندوستى قدر الدرهم عفو وان زاد لم يجز (وعلى هذه الرواية) فزرع الحاتم والسوار وتحليل الاصابع لا يجب وعلى تلك الرواية الاولى (يجب) زرع الحاتم وسوار المرأة وتحليل الاصابع (وبنفي) اى يجب (ان يحنط) بان يؤخذ بالرواية الاولى فيستوعب استيعابًا تامًا فإنها هي الصحيحة فإنه وان كان مسحًا لكنه قام مقام الغسل عند تعذره والاستيعاب واجب فيه ومقام مقام غيره راعى فيه صفة ذلك الغير وشروطه لاصفة نفسه وشروطها بخلاف مسح الخف لانه لم يقم مقام الغسل بل سقط به الغسل مع عدم الضرورة رخصة ابتدائية وقال في الكفاية ومسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عنه غافلون وفي الخلاصة لو لم يمسح تحت الحاجبين فوق العينين لا يجوز

(وروى عن محمد لوترك ظهر كفيه بلامسح لايجزيه) يحتمل انه بناء على اشتراط الاستيعاب وهو الظاهر من مراد المص وان يكون بناء على ما ذكره الزندوستي (ومن) هو (مقطوع اليدين من المرفقين) اذا تيم (يتمح موضع القطع) وهو طرف عظم العضد لانه من المرفق اذا لمرق نهاية كل من عظمي الساعد والعضد وفي الوضوء يجب غسله (واما شرطه) اى شرط التيم (فالنبة لايحوز بدونها) عندنا خلافا لفر رحمه الله وهو يقول انه خلف عن الوضوء فلا يخالفه في وصفه ونحن فرقنا بان في التيم دلالة على النية من حيث المعنى فانه ينبئ عن القصد والاصل ان يعتبر في الاسماء الشرعية ما ينبئ عنه من المعاني فيجب ان يعتبر في التيم ما ينبئ عنه من معنى القصد وذلك هو النية وبان التراب ليس كالماء من حيث انه خلق للتطهير فلا يصير للتطهير الا بالقصد فلو اصاب التراب وجهه ويديه اوقصد تعليم الغير لا يكون متيما ما لم ينو التطهير مطلقا او لقربة مقصودة تصح منه حالا ولا تصح الا بالطهارة ولا يشترط تعيين كونه للحدث او للنجاسة ونحوها في الصحيح خلافا لما قاله ابو بكر الرازي انه يشترط ذلك لان التيم للكل بصفة واحدة فلا يميز الا بالتعيين وجه الصحيح ما تقدم ان المقصود وقوعه طهارة لقربة مقصودة الى آخره وقد وجد في الكل فلا يقتقر الى التعيين (وكذا طلب الماء) شرط (اذا غلب على ظنه) اى ظن من احتاج الى الطهارة (ان هناك) في المكان الذي هو فيه (ماء) لقوله تعالى فلم يجدوا ماء عطف عدم الوجدان على الشرط والفالب كالمحقق فن غلب على ظنه وجود الماء فهو كالواجده فلا يجوز له التيم حتى تزول غلبة ظن الوجود بعدم الوجود بعد الطلب فيشترط الطلب اذا غلب على ظنه ان هناك ماء (او كان في العمر اناث) لان وجود الماء غالب فيها وان لم يغلب على ظنه هو (او اخبر به) اى بالماء انه موجود فتي حصل شيء من هذه الامور الثلاثة (وجب الطلب) للماء (بالاجماع) فيطلبه يمينا ويسارا قدر غلوة وهي ثلثائة خطوة الى اربعمائة وقيل قدر رمية سهم ولا يلزمه ان يطلبه مقدار ميل من كل جانب للزوم الضرر امامه خاصة ان سارت رفقته او بهم جميعا ان انتظروه ويشترط في الخبر ان يكون مكلفا عدلا والا فلا بد معه من غلبة الظن حتى يلزم الطلب لانه من الديانات (وانما الخلاف) في وجوب الطلب وعدمه (فما اذا لم يغلب على ظنه) ان هناك ماء (ولم يخبر به) ممن خبره ملزم (او كان في الفلوات) لافي العمرانات هكذا وقع في النسخ باو والواجب الواو اذا لكون في الفلوات ليس قسم عدم

غلبة الظن بل لابد من اجتماعه معه فليتأمل (و) حينئذ (عندنا لا يجب الطلب خلافا للشافعي) فانه يقول يجب الطلب ولا يجوز التيمم قبله وان لم يحصل دليل غلبة الظن بوجود الماء لقوله تعالى فلم يجدوا ماء ولا يقال ما وجد الا بعد الطلب ونحن لانسلم هذه القضية الاخيرة لان لفظ وجد وما وجد قد اطلقا على الله سبحانه قال الله تعالى انا وجدناه صابرا وما وجدنا لاكثرهم من عهد مع استحالة معنى الطلب في حقه عز وجل (ولو اخبر انسان) عدل (بعدم الماء) عند غلبة الظن ونحوها (جاز التيمم بخلاف) لان خبر الواحد العدل حجة في الديانات لشمول الالتزام له ايضا بخلاف الشهادة (وكذا من شرطه عجزه عن استعمال الماء) فالحاصل ان شروط التيمم خمسة النية والمسح والصعيد وكونه طاهرا والعذر وهو العجز عن استعمال الماء حقيقة او حكما وزاد بعضهم الاسلام والنية تجزئ عنه لان المراد منها ما تقدم وهو نية القرية المقصودة حالا وهي لا تصور من غير المسلم والدليل على كون العجز شرطا عبارة الآية ودلالاتها فان قوله تعالى وان كنتم مرضى يدل بعبارة على ان المرض شرط وبدلته على بقية الاعذار فانها ايمانه اوفوقه في الحرج المدفوع على سبيل التأكيد بقوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج (حتى ان المريض اذا خاف زيادة المرض) بسبب الوضوء او بالحرك او باستعمال الماء (او) خاف (ابطاء البرء) من المرض بسبب ذلك (جازله التيمم) ويعرف ذلك اما بغلبة الظن عن اشارة او تجربة او باخبار طيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدلته شرط وقال الشافعي لا يباح له التيمم بمجرد خوف الازدياد والابطاء ما لم يخف تلف نفس او عضو ويرده ظاهر النص حيث اطلق المرض ولولا ان سياق الآية اخرج ما ليس فيه حرج لكان مجرد المرض مباحا ولو يلزم منه ضرر ما لا ان قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج دل على ان المراد من المرض ما فيه حرج وذلك يصدق بما قلنا فبقى ما ليس كذلك غير مراد (و) لذلك (ذكر الاسيحاوي) في شرحه فقال (جنب على جميع جسده جراحة او على اكثره) اي اكثر جسده جراحة (او به جذري) بضم الجيم وفتحها مع فتح الدال (فانه يتيمم) والاصل فيه ان عندنا لا يجمع بين الغسل والتيمم بل يعتبر الاكثر فان كان الاكثر مجروحا او مقروحا او يضره الماء بوجه من الوجوه يتيمم (ولا يجب غسل الموضع الذي لاجراحة به) وان كان لا يتضرر باستعمال الماء مع التيمم لاجل الجريح كاهو مذهب الشافعي لئلا يجتمع الاصل والخلف لان الطهارة لا تجزئ فهي لاحدهما ولا فائدة

في الآخر (وكذلك اذا كان على اعضاء الوضوء كلها او على اكثرها جراحة يتيم) ولا يجب غسل الصحيح والتيم لاجل الجريح (وان كان على اقله) اى اقل بدنه او اعضاء وضوئه جراحة (واكثره) اى اكثر البدن او اعضاء الوضوء (صحيح فانه يغسل) الموضع (الصحيح ويمسح على الجروح ان لم يضره) اى الجروح (المسح) وان كان يضره المسح على نفس الجراحة يشدها بعصابة ويمسح فوق العصابة على ما باتى ان شاء الله ثم الكثرة في اعضاء الوضوء قيل تعتبر من حيث العدد حتى لو كانت الجراحة في رأسه ووجهه ويديه ولم تكن في رجليه يباح له التيم سواء كان الاكثر من الاعضاء الجريحة صحيحا او جريحا وعلى عكسه لا يباح وقيل تعتبر الكثرة في الاعضاء حتى لا يباح التيم ما لم يكن الاكثر من كل عضو جريحا ولو كان الصحيح والجريح من البدن او اعضاء الوضوء متساويين فالاحوط وجوب غسل الصحيح والمسح على الجريح كذا في الفتاوى (والجنب الصحيح في المصرا اذا خاف) بغلبة ظنه عن التجربة الصحيحة (ان اغتسل ان يقتله البرد او يمرضه يتيم عند ابي حنيفة رحمه الله) خلافا لهما فانهما يقولان ان تحقق هذه الحالة في المصرا نادر فلا تعتبر لان تيسر الماء الحار في المصرا غالب وله ان العجز قد ثبت في حقه حقيقة فيعتبر كما اذا عدم الماء في المصرا حقيقة حيث يجوز التيم ولم يعتبر كون وجود الماء فيه هو الغالب لان الغالب لا يعارض الحقيقة وكذا الجواب عن تيسر الماء الحار في المصرا غالبا لان الكلام في تحقق تعسره عليه بعدم قدرته عليه وعلى ثمنه وفي الفتاوى قال مشايخنا لا يباح للقيم ان يتيم في عرف ديارنا لان اجر الحمام يعطى بعد الخروج فيمكنه ان يدخل ويتقل بعد الخروج بالعسرة اقول فيه اتلاف مال الغيروهو انما يباح بشرط الضمان عند ضرورة لاندفع الابه ولم توجد وفيه تعريض العرض للطعن بالسان الذي هو اشد من طعن السنان سيما في الزمان الذي غلب فيه الشح وعدم الرغبة في الخير وسوء الظن بالصادق لكثرة الكاذبين في موضع قدم من الله الجواد الكريم سبحانه على عباده بانه ما يريد ليجعل عليهم من حرج فله در الامام الاعظم ما اذق نظره وما اسد فكره ولا امر ما جعل العلماء الفتوى على قوله في العبادات مطلقا وهو الواقع بالاستقراء ما لم يكن عنده رواية كقول المخالف كما في طهارة الماء المستعمل والتيم فقط عند عدم غير نبيذ التمر (وان كان) الجنب الصحيح الخائف من المرض بالبرد (خارج المصرا) ظرف في موضع الخبر ليس نفسه الخبر اذ

(لا يقال)

لا يقال خارج مصر (يتيم بالاتفاق) لعدم تيسر الماء الحار غالبا (وان خرج)
من مصر ونحوه (مسافرا او محتطبا) اى غير مرید للسفر (او خرج من قرية)
يريد الذهاب (الى قرية) اخرى (يجوز له التيم) لكن لا مطلقا بل (ان كان
بينه وبين الماء نحو الميل) في المسافة وانما قال نحو ولم يقل ميل لان الميل مما يعرف
بغلبة الظن لا بالتحقق فيناسب ان يؤتى معه بما يدل على التقريب ولاجل هذا
قال (او اكثر) من ميل تأكيدا وتقريرا لان يكون الميل متيقنا فكانه قال
ان كان في ظنه ان بينه وبين الماء نحو ميل او اقل لا يتيم وانما يجوز له التيم اذا كان
ظنه ان بينه وبين الماء نحو ميل او اكثر كذا في الكفاية والتقدير بالليل هو المختار
في حق المسافر قال الفقيه ابو جعفر اجمع اصحابنا على انه يجوز للمسافر ان يتيم
اذا كان بينه وبين الماء ميل وان كان اقل من ذلك لا يجوز وان خاف خروج
الوقت ولا يجوز للمقيم ان يتيم اذا كان بينه وبين الماء ميل ولا شئ في الزيادة عن
ابى حنيفة وابى يوسف وعن محمد انه يجوز اذا كان الماء على قدر ميلين وهو
اختيار الفقيه محمد بن الفضل وعن الكرخي اذا خرج المقيم من مصر او السواد
للاحتطاب او الاحتشاش ان كان في موضع يسمع صوته اهل الماء فهو قريب
وان كان لا يسمع فهو بعيد وبه اخذ اكثر المشايخ واذا كان هذا في المقيم
فما ظنك في المسافر كذا في فتاوى قاضيان وقال الحسن بن زياد ان كان الماء
امامه يعتبر ميلان وان كان يمنية او يسرة او خلفا فيل (والميل اربعة آلاف
خطوة) وفسره ابن شجاع بثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع الى اربعة آلاف ثم
الذراع اربع وعشرون اصبعاً معترضات والاصبع ست شعيرات معتدلات
معترضات وقيل في تفسيره غير ذلك وعن ابى يوسف لو كان بحيث لو ذهب الى الماء
وتوضأ تذهب النفاة وتغيب عن بصره فهو بعيد يجوز له التيم وهو حسن
جدا كذا في الذخيرة (وهو) اى الميل (ثلث الفرسخ) على جميع الاقوال ولا فرق
بين المحدث والجنب (سواء خرج من مصر او القرية جنبا بعد الخروج) لان السبب
هو ارادة ما لا يحل الا بالطهارة على ما تقدم ولا فرق في ذلك بين تقدم الحدث
او تأخره حتى لو كان قادرا على استعمال الماء فلم يستعمله حتى زالت قدرته جازله
التيم كما لو كان الحائض قادرا وقت الحائض على احدا لاشياء الثلاثة فلم يكفر حتى عجز
جازله التكفير بالصوم وكما قدر على القيام لو لم يصل حتى عجز جازت صلاته بالعود
وان عجز عن القعود يصل بالاياء ان لم يقدر على الركوع والسجود وامثال ذلك
كثيرة (وان كان معه) اى المسافر (ماء في رحله) اى في اثائه وامتنعه (ففسيه

وتيمم وصلى ثم تذكر (ان معه ماء (في الوقت) اى في وقت تلك الصلوة التى صلاحها
 لم يعد) اى لا يلزمه اعادة تلك الصلوة (عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف)
 فانه يقول يلزمه اعادتها لانه واجد للماء ومقصر فان متاع المسافر مظنة للماء
 غالبا فكان عليه ان يطلبه فصار كما لو كان في رحله ثوب فنتسبه وصلى عريانا
 او في ملك المكفر رقبة فنتسبها وكفر بالصوم حيث لا يجوز ولهما انه لا تكليف
 بالقدرة بالاعلم ولا علم مع النسيان ولا نسلم غلبة كون الرحل مظنة لماء يمنع التيمم
 بل الغالب انما هو حمل ماء لضرورة الشرب وهو مفقود في حق غير الشرب
 بخلاف الثوب فان رحله معد لوضعه مع سائر الامتعة على انه قد قيل ان
 مسئلة الثوب على الخلاف ايضا وكذا مسئلة التكفير قيل انها على الخلاف
 والفرق على تقدير الاتفاق ان المراد من الوجود في الكفارة الملك حتى لو عرض
 عليه رقبة كان له ان لا يقبل ويكفر بالصوم والمراد بالوجود هنا القدرة حتى
 لو عرض عليه الماء لم يجزله التيمم والنسيان زالت القدرة فافترقا والخلاف فيما
 اذا وضع الماء بنفسه او وضعه غيره بامر فلو وضعه غيره بغير امره وهو لا يعلم جاز
 تيممه اتفاقا وعن محمد في غير رواية الاصول انه على الخلاف ايضا ولو كان الماء
 في اناء على ظهره او معلقا على عنقه او موضوعا بين يديه او مقدم اكف مركوبه
 او مؤخره وهو سائق لم يجز تيممه اجماعا بخلاف ما لو كان في مقدمه وهو سائق
 او في مؤخره وهو راكب او في احدهما وهو قائد فانه على الخلاف ولو ظن ان الماء
 قد فنى لم يجز تيممه بالاجماع كذا في الخلاصة (وان تذكر) الناسى للماء في رحله
 وقد تيمم وصلى ان معه ماء (بعد خروج الوقت لم يعد في قولهم جميعا) هذا مخالف
 لما ذكر في الهداية وغيرها ان تذكره في الوقت وبعده سواء (واذا تيمم)
 المسافر (وصلى والماء قريب منه وهو لا يعلم) ولا يظن ان هناك ماء (اجزاء)
 ما فعل وكذا لو كان على شط نهر او جنب بئر ولم يعلم به وعن ابي يوسف في هذين
 روايتان (وان كان مع رفيقه ماء لا يجوز له التيمم قبل ان يسأل) رفيقه الماء
 (اذا كان غالب ظنه انه) اذا سأل (يعطيه وان تيمم قبل ان يسأل فصلي ثم سأل
 فاعطى يلزمه الاعادة) وهذا على وجوه اما ان يغلب على ظنه الاعطاء
 او المنع او استويا وعلى كل تقدير اما ان يسأل او تيمم ويصلى من غير
 سؤال واذا سأل فاما ان يعطى او يمنع واذا منع قبل الصلوة فاما ان يسأل
 بعدها او لا وعلى كلا التقديرين فاما ان يعطى او لا واذا تيمم وصلى فاما ان يسأل
 بعد الصلوة او لا وعلى كلا التقديرين فاما ان يعطى او لا (فالاقسام) سبعة

(وعشرون)

وعشرون اما ان يتم وصلى بلا سؤال ثم سأل فاعطى او اعطى بلا سؤال فانه يلزمه الاعادة على كل تقدير اما في ظن الاعطاء فظاهر واما في غيره فلزوال الشك وظهور خطاء الظن وان سأل فمنع جازت صلوته سواء كان السؤال قبلها وبعدها لانه قد تحقق العجز من الابتداء ولا فائدة في العطاء بعدها بعد المنع قبلها واما اذا يتم وصلى من غير سؤال ولم يسأل بعد ليتبين له الحال فعلى قول ابي حنيفة صلوته صحيحة في الوجوه كلها قال في الهداية لانه لا يلزمه الطلب من ملك الغير وقال لا يجزيه لان الماء مبذول عادة انتهى والوجه هو التفصيل كما قال ابو نصر الصغار انه انما يجب السؤال في غير موضع عزة الماء فانه حينئذ يتحقق ما قاله من انه مبذول عادة والا فكونه مبذولا عادة في كل موضع ظاهر المنع على ما يشهد به كل من عانى الاسفار فينبغي ان يجب الطلب ولا تصح الصلوة بدونه فيما اذا ظن الاعطاء لظهور دليلهما دون ما اذا ظن عدمه لكونه في موضع عزة الماء اما اذا شك في موضع عزة الماء او ظن المنع في غيره فالاحتياط في قولهما والتوسعة في قوله لان في السؤال ذل او قول من قال لاذل في سؤال ما يحتاج اليه ممنوع واستدلاله بانه صلى الله عليه وسلم قد سأل بعض حوايجهم من غيرهم مستدرك لانه صلى الله عليه وسلم كان اولى بالؤمنين من انفسهم فلا يقاس غيره عليه لانه اذا سأل افترض على المسؤول البذل ولا كذلك غيره لكن عدم وجوب الطلب من الرفيق نسيه صاحب الهداية وصاحب الايضاح الى ابي حنيفة كما تقدم واما شمس الائمة في المبسوط فانه نسيه الى الحسن بن زياد فقال وان كان مع رفيقه ماء فعليه ان يسأله الاعلى قول الحسن بن زياد فانه يقول السؤال ذل وفيه بعض الحرج وربما يوفق بان الحسن رواه عن ابي حنيفة في غير ظاهر الرواية واخذ هو به فاعتمد في المبسوط ظاهر الرواية واعتبر صاحب الهداية والايضاح رواية الحسن لكونها انصب بمذهب ابي حنيفة في عدم اعتبار القدرة بالغير وفي اعتبار العجز للحال والله سبحانه اعلم (وان كان لا يعطيه) رفيقه الماء (الا بالثمن) فلا يخلو اما ان يكون قادرا على الثمن اولا (وان لم يكن له ثمن يتم بالاجماع) لعدم القدرة (وان كان معه مال زيادة) بالنصب على الحال او بالرفع على النعت اى زائد (على ما يحتاج اليه في الزاد) ونحوه لنفسه ومن تلزمه نفقته ديانة ولو كلبا فحينئذ ينظر (ان باعه) الماء (بمثل القيمة) في ذلك الموضع قاله في الخلاصة والاولى ما قاله قاضي خان انه تعتبر قيمة الماء في اقرب المواضع من الموضع الذي يعز فيه وجود الماء وذلك لان اعتبار القيمة هناك عسير وفيه حرج وهو مدفوع (او) باعه

(بغبن يسير لا يجوز له التيمم) لانه قادر (وان باعه بغبن فاحش يتيم) للخرج لان تلف المال كتلف النفس لانه شقيقها (والغبن الفاحش مالا يدخل تحت تقويم المقومين) وقدره في العروض بالزيادة على نصف درهم في العشرة والنصف يسير والماء من جملة العروض (وقال بعضهم) وعزاء قاضي خان الى ابى حنيفة الغبن الفاحش (تضعيف الثمن) بان يبيع مايساوى درهما بدرهمين وقيل الغبن الفاحش بان يبيع مايساوى درهما بدرهم ونصف في الوضوء وبدرهمين في الجنابة والاول اوفق لدفع الحرج (وعن ابى نصر الصفار ان المسافر اذا كان في موضع غزاة الماء فالأفضل له ان يسأل من فيقه الماء لازالة الشبهة (وان لم يسأل وتيمم وصلى اجزأه) ذلك لان الغالب المنع (وان كان في موضع لا يعز الماء فيه) ولا يشح به غالبا (لا يجزيه) ذلك (قبل الطلب كفى العمر انات) لانه مبذول عادة وهذا ماقدما انه المختار (رجل معه ماء زمزم) في رقعة بضم القافين (و) الحال انه (قدر صص رأس الاناء وهو يحمله للعطية) اى لاجل الاهدى (اولا استشفاء) اى لطلب الشفاة لما روى انه عليه الصلوة والسلام قال ماء زمزم شفاء لما شرب له رواه الدار قطني والحاكم (لا يجوز له التيمم) للقدرة على استعمال الماء المطهر (ولو وهبه لا خرو سلمه اليه لا يجوز له التيمم عندنا) خلافا للشافعي رحمه الله فيما اذا وهب لغير ابنه (لثبوت القدرة) على استعماله (بواسطة الرجوع) عندنا خلافا له على ما بين دليله في كتاب الهبة (كذا ذكره في المحيط) وقال قاضي خان بعدما ذكر قولهم ان الحياة في ذلك ان يهبه من غيره ويسلم الا ان هذا ليس بصحيح عندي فانه لو رأى مع غيره ماء يبيعه بمثل الثمن او بغبن يسير يلزمه الشراء ولا يجوز له التيمم فاذا تمكن من الرجوع كيف يجوز له التيمم انتهى وهو الفقه بعينه لكن الحيلة الصحيحة ان يخلط به ماء ورد ونحوه حتى يصير مغلوبا ويخرج عن كونه مطهرا او يهبه على وجه ينقطع به الرجوع (وان لم يكن معه دلو) ونحوه مما يمكن اخراج الماء به ولومند يلا (اورشاء) بكسر الراء مع المد اى جبل (هل يجب عليه ان يسأل رفيقه) ذلك ام لا ثم اجاب بانه لا يجب السؤال وهكذا اطلق في الخلاصة وينبغي ان يكون قول ابى حنيفة خاصة قالوا لانه لا تثبت القدرة في المملوك بالبدل والاباحة بخلاف الماء حيث تثبت القدرة فيه بالاباحة لانها الغالب فيه (و) مع هذا (لو سأل فقال) له صاحب الدلو والرشاء (انظر) حتى استقى او حتى اصلى وادفع اليك ونحو ذلك من الوعد (فعند ابى حنيفة ينتظر) استحبابا (الى آخر الوقت فان خاف فوت الوقت تيمم

وصلى) لما تقدم انه لا تثبت به القدرة ولو صلى ولم ينتظر صح ايضا عنده لكون
الانتظار مستحبا (وعند ابى يوسف ومحمد ينتظر) وجوبا (وان خاف فوت
الوقت) لان عندهما تثبت القدرة بالاباحة في غير الماء ايضا (وكذا) الخلاف
(في العارى) اذا اراد الصلوة (ومع رفيقه ثوب) فقال له انتظر حتى
اصلى وادفعه اليك ونحو ذلك فعنده ينتظر استحبابا ما لم يخرج الوقت وعندهما
وجوبا مطلقا (واجمعوا على انه في الماء ينتظر) اى لو قاله انتظرنى حتى اتوضأ ونحوه
ثم ادفع اليك الماء يجب عليه ان ينتظر اجماعا (وان فات) اى ولو فات (الوقت)
لان القدرة تثبت بالاباحة في الماء اجماعا (ومن لم يجد ماء الاسور الحمار او البغل)
الذى أمد اتان (يتوضأه ويقيم) لتعارض الادلة في نجاسته وطهارته فلا تزول
طهارته الثابتة قبل ذلك بيقين ولا يزال الحدث الثابت بيقين فيضم اليه التيمم
ازالة للحدث بيقين على ما عرف في الاصول (وايهما قدم جاز خلافا فالزفر) فان عنده
لا بد ان يقدم الوضوء لئلا يلزم التيمم عند وجود ماء واجب الاستعمال قلنا ان كان
مطهرا فالتيمم لفوق تقدم او تأخر والا فالتيمم معتبر في الحالين ولو تيمم فصلى ثم توضأ
بالمشكوك واعاد تلك الصلوة صحت وكذا لو عكس للخروج عن العهدة بيقين
باحدهما (ومن لم يجد الاسور الفرس) او البغل الذى امد رمكة (فعن ابى
حنيفة) في حكمه (روايان) بل اربع روايات نقله في الكفاية عن المحيط
(في رواية) عنه هو (مشكوك) فيجب ضم التيمم اليه لتعارض الادلة في حله
وحرمة (وفي رواية) وهى رواية الحسن عنه هو (مكروه) بمثابة لحمه فان لحمه
مكروه عنده وفي رواية قال احب الى ان يتوضأ بغيره وهى رواية البخى عنه
وفي رواية كتاب الصلوة وهى الصحيحة عنه وهو قولهما انه طاهر مطهر
من غير كراهة اما عندهما فلا نه مأكل اللحم واما عنده فلا نحرمة لحمه ليست
لنجاسته بل لكرامته لكونه آلة الجهاد فلا تؤثر في سؤره خبثا كفى الآدمى والعجب
من المص كونه لم يذكر هذه الرواية مع انها هى المشهورة في الكتب المعتمدة
(ومن لم يجد الانبيذ النمر) وهو ماء التي فيه تمر فظهرت حلاوته ولونه فيه ولم تزل
رقته ولم يشتد (فعند ابى حنيفة يتوضأ به ولا تيمم) وكذا يغتسل في الاصح
لحديث ابى فزارة عن ابى زيد عن عبدالله بن مسعود انه صلى الله عليه وسلم
قال له ليلة الجن ما فى ادواتك قال نبيذ تمر قال تمر طيبة وماء طهور اخرجه ابوداود
والترمذى وابن ماجة وفي رواية الترمذى فتوضأ منه ورواه ابن ابى شبة مطولا
وفيه هل معك من وضوء قلت لا قال فافى ادواتك قلت نبيذ تمر قال تمر حلوة وماء

طيب ثم توضأ وأقام الصلوة لا يقال أبو زيد مجهول وأبوفزارة قيل هو راشد بن
كيسان وقيل آخر مجهول لا نأقوله أما أبو زيد فذكر القاضي أبو بكر بن العربي
في شرح الترمذي أنه مولى عمرو بن حريث روى عنه راشد بن كيسان العيسى
الكوفي وأبوروبق وهذا يخرج عن الجهالة وأما أبوفزارة فقال الشيخ تقي الدين
ابن دقيق العيد في تهذيبه نظر فانه روى هذا الحديث عن أبي فزارة جماعة
من أهل العلم مثل سفيان وشريك والجراح بن مليح وإسرائيل وقيس
ابن الربيع وقال ابن عدى أبوفزارة راوى هذا الحديث واسم راشد بن كيسان
وكذا قال الدارقطني وماروى عن ابن مسعود أنه سئل عن ليلة الجن فقال ما شهدا
منا أحد معارض بمافي ابن أبي شيبة أنه كان معه وروى أبو حفص بن شاهين عنه
أنه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم والاثبات مقدم على النفي (وعند أبي
يوسف يتييم) ولا يتوضأ به وهي الرواية المرجوح اليها عن أبي حنيفة رحمه الله
وعليها الفتوى لأن الحديث وإن صح لكن آية التيميم ناسخه أذهى مدينة
ووفد نصيبين كان قبل الهجرة بثلاث سنين ومفهوم آية التيميم نقل الحكم
عند عدم وجود الماء المطلق من الوضوء إلى التيميم ونبذ التيميم ليس ماء مطلقا
فلا يعتبر وجوده مانعا من التيميم إلا أن صاحب آكام المرجان في أحكام الجنان ذكر
أن ظاهر الأحاديث الواردة في وفاة الجن كانت ست مرات وذكر منها مرة
في بقيع الفرق قد حضرها ابن مسعود مع مرتين بمكة ومرة رابعة خارج المدينة
حضرها الزبير بن العوام (وعند محمد يجمع بينهما) لما ذكرنا آنفا أن ليلة
الجن كانت بالمدينة أيضا فلا يقطع بالنسخ فوجب الاحتياط (ومن لم يجد
الأعصر العنب لا يتوضأ به بالإجماع) وكذا سائر الأشربة سوى نبذ التيميم
في عدم جواز التوضي به خلاف أن الوضوء بنبذ التمر ورد على خلاف القياس
فلا يقاس عليه غيره (جنب وجد الماء في المسجد) ولم يجده في غيره (وليس
معه أحد يأتيه به يتييم) لأجل الدخول (ويدخل فإن لم يصل الماء) بأن
لم يجد آلة الاستسقاء أو ممانع آخر (يتيمم للصلوة) ثانيا أن إداد الصلوة لأن نية
الصلوة شرط لصحة التيميم للصلوة ولم ينوه لها ولو كان قد نواه لها في هذه
الصورة لم يصح أيضا لعدم تحقق العجز عن الماء وقت التيميم بالنظر إلى الصلوة
وأنما صح لدخول المسجد ضرورة أنه لا ماء إلا فيه ولا يجوز دخوله جنبا فهو عاجز
بالنظر إلى الدخول (وكذا لو تيمم) المحدث ونحوه (لمس المصحف) أو تيمم الجنب
ومن بمنه (لقراءة القرآن عند عدم الماء) أصلا حتمية أو حكما (لا يجوز الصلوة

بهو انما قال عند عدم الماء لئلا يتوهم التيم عند كون الماء في المسجد ليس غير فانه حينئذ لا يجوز التيم لمس المصحف والافتراء القرآن لما قلنا في عدم جوازه للصلاة والحاصل ان الصلاة لا تجوز الا بتيم نوى لها او القربة مقصودة يعقل فيها معنى العبادة ولا تصح بدون الطهارة فخرج بقربة مقصودة التيم لمس المصحف اول دخول المسجد او الخروج منه اول زيارة القبر اول الاذان اول الاقامة لانها قرب ليست مقصودة بل وسائل وخرج بقولنا يعقل فيها معنى العبادة تيم الجنب ونحوه لقراءة القرآن فانها قربة مقصودة لكن لا يعقل فيها معنى العبادة وخرج بقيد لا تصح بدون الطهارة تيم المحدث لقراءة القرآن وتيم الكافر للاسلام فانه لا تجوز الصلاة به خلافا لابي يوسف (بخلاف سجدة التلاوة وصلاة الجنابة وصلاة النافاة) اذا تيم لاجلها (فانه يصلى بذلك التيم المكتوبات ايضا) لانها قرب مقصودة الى آخره اما في صلاة النافاة فظاهر واما في سجدة التلاوة وصلاة الجنابة فلان المراد بالقربة المقصودة ما شرع ابتداء تقربا الى الله تعالى من غير ان يكون تعالى امر آخر وهما كذلك وما ذكر في الاصول ان سجدة التلاوة ليست قربة مقصودة المراد به انها ليست مقصودة لذاتها عند التلاوة بل لاشتمالها على التواضع المحقق لموافقة اهل الايمان ومخالفة اهل الطغيان وهو غير مختص بهيئة السجود بل يحصل بالركوع ايضا فينوب منابه فان قيل يصح التيم بنية الطهارة وهى ليست بعبادة مقصودة قلنا الطهارة شرعت للصلاة وشرطت لباحتها فكانت نيتها نية اباحة الصلاة (ولو تيم للصلاة الجنابة اجزأه ان يصلى به المكتوبة) وقد قدمناه ولو تيم لتعليم الغير لا يجوز به الصلاة وذكر الفقيه ابو جعفر رواية عن ابي حنيفة انه تجوز والمعتبر هو الاول لما تقدم وفي النوادر لو مسح وجهه وذراعيه يريد به التيم تجوز الصلاة به ووجهه انه بمنزلة نية الطهارة (رجل في رحله ماء وهو لا يعلم به فقيم وصلى ان كان وضع الماء) في الرحل (بنفسه او وضعه غيره بامر نفسه فهو على الخلاف الذى ذكرناه وان كان قد وضع الماء غيره بغير امره لا بعيد بالاتفاق) وقد تقدم (واما) مسألة (العارى اذا نسي ثوبا في المتاع فمن المشايخ من قال هو على الخلاف المذكور) انه تصح صلواته عندهما لا عند ابي يوسف (ومنهم من قال لا يجوز بالاتفاق) وهو الصحيح لما قدمناه من الثرق (وعن محمد انه قال لا يجوز ولو تيم وهو على شطنور وهو لا يعلم بالماء فهو على الاختلاف الذى ذكرناه) فعندهما يجوز وعند ابي يوسف لا يجوز في رواية لزيادة تقصيره وغفلة عنه

مطلب
مسئلة العارى

رواية اخرى انه يجوز لكونه لم يتقدم له به علم بخلاف الذي في رحله (ولو كفر عن اليمين بالصوم وفي ملكه رقبة) فصلح للعتق (او ثياب) لكسوة عشرة مساكين (او طعام) لا طعامهم (فنيه) اى نسي المذكور من الرقبة والثياب والطعام (فالصحيح انه لا يجوز) لما قدمنا من الفرق وهذه المسائل محلها هناك (ويستحب ان يؤخر الصلوة الى آخر الوقت اذا كان يرجو وجود الماء فيه) ليؤديها باكل الطهارتين ولو لم يفعل وتيمم وصلى جاز لانه اذاها بحسب قدرته الموجودة عند انقضاء سببها وهو ما اتصل به الاداء (ثم) ينبغي له (ان لا يفرط في التأخر حتى لا تقع الصلوة في وقت مكروه) فيكون في ادائها خلل ونقصان والصلوة بالتيمم عند عدم الماء لا خلل فيها ولا نقصان (ولو تيمم قبل دخول الوقت جاز عندنا) خلافا للشافعي رحمه الله بناء على ان التيمم طهارة ضرورية عنده مطلقة عندنا لنا ان التراب طهور حال عدم الماء بالحديث الصحيح وهو قوله عليه السلام الصعيد الطيب طهور المسلم وفي رواية وضوء المسلم وقوله عليه السلام وجعلت لي الارض مسجدا وطهورا واذا كان طهورا تبقى طهارته الى وجود ما يزيلها كطهارة الماء ولا شك ان كل خلف يعمل على الاصل عند عدمه كالتكثير بالصوم عند عدم الرقبة واخوبها وقد استدل بعض الشافعية بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الآية فان ظاهرها المنع من الوضوء والتيمم الا عند القيام الى الصلوة والقيام اليها يكون بعد دخول الوقت فتخرج جواز الوضوء قبل الوقت بدليل وبقي التيمم وهذا بناء على مذهبهم من الاستدلال بمفهوم الشرط وهو فاسد عندنا على ما عرف في الاصول على انه لو كان حجة لعجزوا عن دليل يعارضه في جواز تقديم الوضوء وكذا الخلاف بيننا وبينه في جوازه لاكثر من فرض عندنا يجوز كالوضوء وعنده لا يجوز لانه ضروري (ولو كان معه ماء) يكفي للوضوء او الغسل (ولكن يخاف على نفسه اودابته) ولو كلبا (العطش) ان استعماله (يجوز له التيمم) لانه مشغول بحاجته والمشغول بها كالمعدوم بالنظر الى الطهارة لان الحرج مدفوع (المحبوس في السجن) اذا منع عن الطهارة بالماء يصلى بالتيمم ويعيد وقال ابو يوسف لا يعيد قيد السجن اما باعتبار الغالب او للاشارة الى كونه في المصر فان محل الخلاف ما اذا كان محبوسا في المصر اما لو كان محبوسا في موضع في الصحراء فانه لا يعيد بالاتفاق كذا في المبسوط أما اذا حبس في موضع في المصر فعند ابي يوسف لا يعيد لانه عاجز عن استعمال الماء فصار كالحائض من عدو ونحوه وهما يقولان

المنع فيه ليس من قبل صاحب الحق وهو ليس بغالب في المصر فيعيد بخلاف الصحراء لان الجبر والاعتداء اى الظلم غالب فيها فالامر بالاعادة يؤدى الى الحرج وبخلاف الخوف فانه من قبل صاحب الحق اذا المنع فيه ليس من العدو ونحوه هكذا ذكر في المنظومة وغيرها وقال في الخلاصة المحبوس في السجن اذا كان في موضع نظيف ولا يجد الماء ان كان خارج المصر قال ابو حنيفة رحمه الله يصلى بالتيمم وان كان في المصر لا يصلى ثم رجع وقال يصلى ثم يعيد وهو قولهما وهذا يفيد وفاق ابى يوسف على الاعادة (والاسير في دار الحرب اذا منع من الوضوء والصلوة يتيمم ويصلى بالاياء ثم يعيد) اذا قدر هكذا في الخلاصة وفتاوى قاضيان وهو يفيد الاتفاق ويشكل عليه عدم الاعادة على المحبوس في الصحراء حيث كان السبب غلبة الاعتداء فان غلبة الاعتداء على الاسير في ايدى الكفار اظهر وزوم الحرج اشد ولو منع المحبوس من التيمم ايضا عند ابى حنيفة يؤخر الصلوة ولا يصلى بلاظهار لانها معصية لم تنج بحال وقالا يصلى ثم يعيد اذا قدر (واجمعوا على ان الماشى لا يصلى وهو يمشى وكذا السابج) لا يصلى (وهو يسبح) وكذا لا يصلى وهو يقاتل لان العمل الكثير مناف للصلوة فلا تصح معه بخلاف الماشى للوضوء بعد سبق الحدث لانه متحرم لا مصلى حتى لو ادى شيئا من الاركان وهو يمشى فسدت فالتشى اذا كان لمصلحة الصلوة ينافى الاداء لا التحريم وعن ابى يوسف الجواز حال المشى بالاياء عند الخوف وهو قول الائمة الثلاثة لقوله تعالى فرجالا او ركبان اى مشاة قلنا الرجال ضد الركبان فكانوا اعم من المشاة والقيام واريد بهم القيام بقول ابن عمر صلوا رجالا قياما على اقدامهم فالآية لا باحة صلوة الراكب فقط كذا ذكره ولا يخلو عن نظر لان الرجال اذا كانوا اعم من المشاة والقيام فالعام عندنا لا يجوز تخصيصه بخبر الواحد فكيف يخص بمثل قول ابن عمر (بخلاف المنهزم وهو) اى حال كونه (يصلى راكبا باياء واقفا) اى حال كونه واقفا بالدابة اى دابته واقفة وهو راكبها يدل على هذا وقوع واقفا حالا من الضمير في راكبا او من الضمير في يصلى ولا يصح ان يراد واقفا على رجله لامتناع كونه راكبا واقفا على رجله في حال واحد وكذلك يدل عليه عطف قوله (او سير دابته او تعدوا) عليه فانه يدل على كون الوقوف للدابة لا لشرائط التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه ويقال للراكب اذا اوقف دابته انه واقف لان وقوفها مضاف اليه ولا يقال المراد واقفا على ظهر الدابة حال السير او العدو لان هذه

الحال في غاية العسر مع منافاة العطف له وانما قيد بالمتزيم للإشارة الى ما ذكر
 في المحيط والتحفة انه يصلى وهو سائر اذا كان مطلوبا وان كان طالبا لا يجوز
 لعدم الضرورة (ولو صلى بالإيماء لحوف عدو اوسبع او مرض) عطف على
 خوف اى اول مرض (او طين لا يعيد بالاجماع) لان هذه العوارض سماوية
 ولا إعادة فيها لانها من صاحب الحق من غير اختيار من الخلق (والمقيد اذا
 صلى قاعدا) لعدم قدرته على القيام بسبب التمدد (يعيد) اذا زال ذلك السبب
 (عند ابى حنيفة ومحمد) وعند ابى يوسف لا يعيد لما تقدم في المحبوس (ويجوز
 التيمم عند ابى حنيفة ومحمد بكل ما كان من جنس الارض كالتراب والرمل والجر) بجميع
انواعه حتى العقيق والزبرجد ونحوهما (والزرنج) بكل اصنافه الاصف
والاحمر والاسود (والكحل) اى الائم (والمرد سنج) هو حجر معروف
مغرب مردسك (والنورة) اى الكلس (والمفرة) بفتح الميم مع سكون القين
وقمحا (وما شبهها) من انواع الاتربة كالطين المختوم والارمنى ونحو ذلك وعند
 ابى يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل خاصة وعند الشافعى واحمد لا يجوز بغير
 التراب وعند مالك رحمه الله يجوز حتى بالعشب والتلج (ولا يجوز عندنا باليس
 من جنس الارض) وهو ما يلين بالنار او يترمد (كالذهب والفضة والحديد
 والرصاص) والصفير والنحاس ونحوها مما ينطبع ويلين بالنار (وكالحنطة
 وسائر الحبوب والاطعمة) من الفواكه وغيرها وانواع النباتات مما يترمد بالنار
 اذا لم يكن عليها غبار (وان كان على هذه الاشياء المذكورة غبار يجوز
 التيمم بغبارها عند ابى حنيفة وفي احدى الروايتين عن محمد) وفي رواية وهى
 المشهورة عنه لا يجوز بالغبار لانه ليس بصعيد والجواب انه صعيد لانه تراب
 رقيق واما عند ابى يوسف فيجوز حال الضرورة لاحال الاختيار (ثم عندهما)
 اى عند ابى حنيفة ومحمد (الشرط) في صحة التيمم (مجرد المس) اى النوضع
 (على الارض لوعلى جنس الارض) ولا يشترطان علوق شئ منها باليد وهذا
 على احدى الروايتين عن محمد (حتى انه لو وضع يده على صخرة) ملساء
 لا غبار عليها او على ارض ندية لا يتصل منها غبار (ولم يعلق بيده شئ) جاز
 عند ابى حنيفة وفي احدى الروايتين عن محمد) خلافا لابي يوسف على ما تقدم
 والاصل فيه قوله تعالى قيميوا صعيدا طيبا فقال من شرط التراب والرمل
 او التراب خاصة المراد بالصعيد التراب او الرمل وبالطيب المنبت نقلا عن

ابن عباس وقتنا الصعيد وجه الارض ترابا كان او غيره قال الزجاج لا اعلم اختلافا
بين اهل اللغة فيه واما الطيب فلفظ مشترك يستعمل بمعنى التيب وبمعنى الحلال
وبمعنى الطاهر وقد اريد به الطاهر اجماعا فلا يراد غيره لان المشترك لا عموم له
ولان التيم شرع لدفع الحرج كما يفيد سباق الآية وهو فيما قلنا فان قيل ذكر
من في آية المائدة وهى للتبعيض ينافي ما قلتم من جواز التيم بالضرب على الحجر
الاملس قلنا لان سلم ان من للتبعيض بل هى لابتداء الغاية فان قلت قدرده صاحب
الكشاف بانه قول متعسف ولا يفهم احد من العرب من قول القائل مسحت
رأسى من الدهن ومن الماء ومن التراب الامعنى التبعيض قلت رده مردود والجواب
عما قاله ان عدم الفهم انما نشأ من اقتران من بالدهن ونحوه مما هو سهل التبعيض
ولو قرنت بما ليس كذلك لانعكس الحكم فيقال لا يفهم احد من العرب من
قول القائل مسحت يدي من الحجر او الحائط معنى التبعيض اصلا وانما يفهم منها
معنى الابتداء ومدخولها ههنا هو الصعيد وهو مشتمل على ما يتبعض بسهولة وغيره
ومعناها الحقيقي المجمع عليه وهو الابتداء صالح لهما والمعنى الذى ادعيتموه
مع انه قد انكره جماعة من افاضل اهل العربية كالبرد والخنش الصغير وابن
السراج والسهيلي وغيرهم حيث انكروا دلالة من على غير الابتداء وقالوا سائر
المعاني راجعة اليه لا يشمل جميع اجزاء الصعيد بل يخص بعضها بل غالبها
بالاخراج من غير دليل فكان ما اخترناه اولى سيما في موضع الامتنان بالتوسعة
ونفى الحرج ومعلوم قطعا ان ليس مقصود الشارع من شرعيته عين التغير
ولا يعقل في استعمال جزء من التراب معنى الطهارة وانما شرعه سبحانه بدلا
عن استعمال الماء عند العجز عنه تعبدا محضا فلا يبعد كونه بمجرد المسح المبتدأ
من الصعيد ولا ضرورة الى اخراج انظ الصعيد عن حقيقته باخراج بعضه
ولادليل فلا يسمع (اما الفرق بين الصخرة وبين الفضة والذهب) حيث جاز التيم
على الصخرة وان لم يعلق باليدش ولم يجز عليهما (وهما) اى والحال ان كلا المذكورين
من الصخرة ومن الفضة والذهب باعتبار ان الذهب والفضة شئ واحد لاتحاد هذا
الحكم فيهما وهو عدم جواز التيم (خلقا في الارض) اى الصخرة خلقت في الارض
والذهب والفضة كذلك (فالفرق) هو (ان الذهب والفضة يدوبان في النار)
فلم يكونا كالتراب (بخلاف الصخرة فانها لا تدوب) فكانت (كالتراب) وهذا
الفرق لا يفيد الا ان لو كان التراب هو الاصل في التيم والصخرة ممتس عليه وليس
كذلك بل الصخرة اصل ايضا لشمول الآية لها فان الكل داخل تحت مفهوم

الصعيد على ما مر والفرق الصحيح ان الذهب والنضة ونحوهما لا يتناول لفظ
الصعيد وان خلق في الارض لانه وجه الارض كما تقدم ولا يطلق عليهما لفظ
الارض حتى لو حلف لا يجلس على الارض فجلس على صخرة يحنث ولو جلس
على فضة او نحوها لا يحنث (واما التيمم بالاجر فعند ابي حنيفة رحمه الله يجوز
مطلقا) دق اولاً لانه من اجزاء الارض وان شوى وتصلب بمنزلة التورة
(وعند محمد يجوز التيمم به ان كان مدقوقا) والافلا وهذا على الرواية المشهورة
عنه في عدم جواز التيمم بالججر الذي لا غبار عليه فان الآجر بالشئ صار كالججر
فاعطى حكمه فان كان مدقوقا (او كان عليه غبار) يجوز والافلا (ولو تيمم بغبار
ثوبه او غيره) اى بغبار غير ثوبه (من الاغبار الطاهرة) كالخصر والبساط
والبلد ونحوها (اوهبت الريح فثار الغبار فاصاب وجهه وذراعيه فمسحه)
اى العضو الذى اصابه الغبار من الوجه والذراعين او مسح الغبار الذى اصاب
الوجه والذراعين (بنية التيمم جاز) تيممه (عند ابي حنيفة ومحمد) سواء وجد
ترابا آخر او لم يجد (وعند ابي يوسف لا يجوز ان وجد ترابا آخر) لان الغبار ليس
ترابا من كل وجه فجاز عند العجز لاعند القدرة ولهما انه تراب رقيق فيجازه
مطلقا كفى الحشن (ولو تيمم بالملح) نظر (ان كان مائيا) اى كان ماء فحمد (لا يجوز)
لانه ليس من اجزاء الارض (وان كان جبليا) اى معدنيا وهوما استحالة لمحا
من اجزاء الارض (يجوز به) التيمم لانه من جنس الارض (وقال شمس الائمة)
السرخسى (الصحيح عندي انه لا يجوز) كان وجهه انه لما استحال التحق بالمائى
لتبدل طبعه الى طبعه حتى انه يذوب في الماء وينحل بالبرد ويشتد بالحر كالمائى فخرج
من كونه من اجزاء الارض (كذا ذكره في المحيط) وقال في الخلاصة والاصح
هو الجواز وقال شمس الائمة الحلوانى في المنتقى الاصح انه لا يجوز انتهى وقال
قاضى خان واختلفوا في الجبلى والصحيح هو الجواز (والسجدة) بفتح السين مع
فتح الباء وسكونها وهى ارض ذات نزول ملح كذا في القاموس (بمنزلة الملح)
فان غلب عليها النز لا يجوز التيمم بها كالمالح المائى وان غلب عليها التراب جاز
كالمالح الجبلى وقال في الخلاصة ولو تيمم بارض سجة ان كانت منعقدة من التراب
يجوز عندهما خلافا لابي يوسف (وذكر الاسيحي في شرحه يجوز التيمم بالسجدة)
بناء على الغالب وهو عدم الفرق بالز (مسافر اصابه مطر فابتل ثوبه وسرجه
ولم يجد ترابا) جافا تيمم به (ولا جرا ولا ماء) يتوضأ به (فانه يلطخ ثوبه) او بدنه
او غير ذلك (بالطين ويحذفه ويفركه) بعد الجفاف (وتيمم به) وقد كان بعض

المحتاطين يستصحب معه التراب الطاهر في صرة اذا خرج الى السفر (ولا يجوز
 التيمم بالطين) لان فيه تشويه الوجه وقيل لان الغالب عليه الماء (قال ثمامس
 الاثمة) الحلواني (لا تيمم بالطين) اى لا ينبغي ان يفعل (وان فعل يجوز) وهو
 الظاهر لحصول المقصود وفي الولوالجية وان ذهب الوقت قبل ان يحف لا تيمم
 بالطين مالم يحف لكن مشايخنا قالوا هذا قول ابى يوسف فان عنده لا تيمم
 الا بالتراب والرمل فاما عند ابى حنيفة ان خاف ذهاب الوقت تيمم بالطين والا فلا
 (وكذا) اى كجاز التيمم بالجرو ونحوه (يجوز التيمم بالحص والكيزان والحباب
 والقضارة) وهو الطين اللابز الحر الاخضر كذا في القاموس والمراد به
 ما يعمل منه من السكراج ونحوهما وهذا اذا لم يطل بالآت (والحيطان من المدر)
 والبن (سواء كان عليه) اى كل من المذكورات (غبار او لم يكن) عند
 ابى حنيفة وفي احدى الروايتين عن محمد كذا في الجرو والآجر (ولا يجوز التيمم بالقضارة
 المطلى بالآت) بمد الهمة وضم النون وهو الرصاص المذاب لوقوعه على غير
 جنس الارض (ثم بطن القضارة وظهرها على السواء) فان ابهما كان مطليا
 بالآت لم يحز التيمم به ومالم يكن مطليا به منهما جازبه التيمم حتى لو كان بطنها
 مطليا وظهرها غير مطلى جاز التيمم على ظهرها كذا في فتاوى قاضى خان
 (الا اذا كان عليها) اى على القضارة المطلى بالآت (غبار) فانه يجوز كذا في الحنطة
 ونحوها على الخلاف المتقدم (ولو تيمم بالخزف) اى الفخار (ان كن متخذاً
 من التراب الخالص ولم يجعل فيه شئ من الادوية) كالنجم والشعر وغيرها
 مما يجعل في الطين الذى تتخذ منه البواشق (جاز) التيمم به وان لم يكن عليه غبار
 وان كان فيه شئ من الادوية ظاهراً لا يجوز الا ان يكون عليه غبار لما تقدم
 في المطلى بالآت وكان ينبغي ان تعتبر الغلبة لكن لم يعتبروها لانه بخط الدواء
 مع الطبخ خرج عن كونه من جنس الارض من كل وجه (وان تيمم بالرماد لا يجوز
 وان اختلط الرماد بالتراب) نظر (ان كان التراب غالباً يجوز وان كان الرماد غالباً
 لا يجوز) لان الحكم في مثله للغالب والفرق بينه وبين الخزف المخلوط تقدم
 آنفاً (وان اصابته الارض نجاسة) سواء كانت رقيقة او كثيفة (فجفت
 بالشمس) التقييد بالشمس خرج مخرج الغالب وليس بشرط حتى لو جفت في الظل
 بالريج او بالنار فالحكم واحد (وذهب اثرها) من اللون والرائحة (جازت
 الصلوة عليها) للحكم بطهارتها لما روى ابن ابى شبة عن ابى قلابه انه قال
 ذكوة الارض يسبها وروى عبد الرزق عنه جفوف الارض ظهورها ورفع

الاول صاحب الهداية وغيره وذكر في المبسوط ايما ارض جنت فقد ذكت
 حديثا والله اعلم بذلك وفي سنن ابي داود باب طهور الارض اذا بليت وساق
 بسنده عن ابن عمر قال كنت ابيت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وكنت شابا عزبا وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد ولم يكونوا
 يرشون شيئا من ذلك انتهى فلو لا اعتبار انها تطهر بالجاف كان ذلك
 تبقية لها بوصف النجاسة مع العلم بانهم يقومون عايبا في الصلوة البتة
 اذ لا بد منه مع صغر المسجد وعدم من يتخلف عن الجماعة وكون ذلك في غير بقعة
 لقوله كانت تقبل وتدبر وتبول فان هذا التركيب يفيد التكرار والتجدد ولانها
 لو بقيت نجسه بعد الجاف لم يتركها الامر بتطهير المساجد (و) لكن (لا يجوز
 التيمم منها في ظاهر الرواية) قيل لان اشتراط طهارة الصعيد ثبتت بنص
 الكتاب فلا تنأى بما ثبت بخبر الواحد قيل عليه طهارة المكان في الصلوة
 ثبتت بدلالة الكتاب وهي تعمل عمل العبادة واجيب بان طهارة المكان ثبتت
 بدلالة نص خص منه القليل الذي لا يمكن الاحتراز عنه بالاجماع وهو مادون
 الدرهم عندنا فجاز بعد ذلك تخصيصه بخبر الواحد بخلاف نص طهارة
 الصعيد فانه قطعي واستشكله صاحب الكافي بان انظر الطيب مشترك قداوله
 ابو يوسف والشافعي بالنبت واولناه بالطاهر والمأول من الحجج المجوزة كالعام
 المخصوص واجاب عنه صاحب الكفاية بأن الشافعي وابا يوسف وافقا
 على اشتراط الطهارة ولم يخالف فيها احد فيكون قطعي اقول موافقتهما
 على اشتراط الطهارة لا يلزم ان يكون بهذا النص بعد ما قال المراد به النبت سيما
 عند ابي يوسف فانه من القائلين بان المشترك لا عموم له بل يجوز كونها شرطها
 بدليل آخر من الحديث او القياس على اشتراطها في الماء ومثل هذه الموافقة
 موجودة في اشتراط طهارة المكان ايضا فالاولى في الفرق ان يقال التيمم مقتصر
 الى طهارة الصعيد وطهوريته والصلوة مفتقرة الى الطهارة فحسب وبالحديث
 ثبتت طهارته لا طهوريته (وروى) رواية نادرة رواها ابن كاس (عن اصحابنا
 انه) اي التيمم (يجوز ايضا) على الارض التي ظهرت بالجفاف ذكره في المستصفي
 (واذا تيمم الرجل من موضع فتيمم آخر من ذلك الموضع) اي ضرب يديه
 على موضع ضرب يدي الاول (ايضا جاز) لانه لم يصرمستعملا انما المستعمل
 ما ينقل عن العضو بعد المسح قياسا على الماء وهذا على قول من لم يجعل
 الضربة من التيمم ظاهرا وما على قول من جعلها منه فقيه اشكال (والتيمم

في الجنابة والحدث سواء) اى صفة التيمم لمن عليه الغسل ولمن عليه الوضوء
واحدة وهى الضربتان لمسح العضوين لما فى الصحيحين من حديث عمار بن
ياسر قال بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حاجة فاجنبت فلم اجد الماء
فتمرغت فى الصعيد كما تتمرغ الدابة ثم اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت
ذلك له فقال انما كان يكفيك ان تفعل بيدك هكذا ثم ضرب بيديه الارض
ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه وعلى هذا
الحكم انعقد الاجماع (ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء فى الوقت لا يعيد) لما تقدم
انه ادى الصلوة بالقدرة الموجودة له وقت انعقاد سببها فسقطت عنه اصلا
لا تيانه بما كلف به كمن كفر بالصوم افقره ثم ايسروا مثال ذلك (و) الرجل (الصحيح
فى المصر تيمم لصلوة الجنابة اذا خاف الفوت) وعند الشافعى لا يجوز لانه
تيمم مع عدم شرطه قلنا مخاطب بالصلوة عاجز عن الوضوء فيجوز تيممه اما الاولى
فلان تعلق فرض الكفاية على العموم غير انه يسقط بفعل البعض واما الثانية
فهى فرض المسئلة وقد حدث الدارقطنى بسنده عن عمر انه اتى بجنابة وهو
على غير وضوء فقيم ثم صلى عليها وذكره مشايخنا عن ابن عباس كذا فى شرح
الهداية للشيخ كمال الدين بن الهمام ولكن لا يخلو الاستدلال بهذا الاثر
عن نظر (الاولى) فانه لا يجوز له التيمم لانه ينتظر فلا يخاف الفوت وعلى هذا
فلا حاجة الى استثنائه بعد تقييده بخوف الفوت وهذه رواية الحسن عن ابن حنيفة
رحمه الله انه لا يجوز للولى الى التيمم وفى ظاهر الرواية يجوز وفى الذخيرة فان كان
امام او كان حق الصلوة له جاز التيمم له ايضا وعن ابى حنيفة برواية الحسن انه
لا يجوز له التيمم قال شمس الاثمة الصحيح هذا وكذا صححه فى الهداية معللا
بان للولى حق الاعادة فلا فوات فى حقه فعلى هذا ينبغى ان يراد من الولى من له
ولاية الصلوة ليشمل السلطان والقاضى وغيرهما ممن له حق التقدم لا ما يتبادر
الى الذهن ان المراد منه قريب الميت الا ان تعليل صاحب الهداية لما صححه
لا يخلو من اشكال على كلا التقديرين اما على تقدير ان يراد من له حق التقدم فلان
قوله للولى حق الاعادة لا يصدق فى حق السلطان والقاضى ونحوهما اذا صلى
قريب الميت على ما ذكره فى المنافع من انه ليس لاحد بعده الاعادة سلطانا كان
او غيره واما على تقدير ان يراد منه قريب الميت فكذلك لانه لو صلى من له حق
التقدم كالسلطان ونحوه لا يكون له حق الاعادة فقد تحققت الفوات فى حقه ايضا
اللهم الا ان يقال نختار التقدير الاول ولا نسلم ما ذكره صاحب المنافع من انه ليس

للسلطان ونحوه حق الاعادة بعد صلوة الولى القريب فقد قال نجم الدين الزاهدى في قوله القدورى فان صلى الولى لم يجز لاحد ان يصلى عليه بعده هذا اذا كان حق الصلوة له بان لم يحضر السلطان اما اذا حضر وصلى عليه الولى يعيد السلطان فالحاصل ان المجوز للتيم خوف الفوت ولا فرق في ذلك بين الولى الذى هو قريب الميت وبين غيره وما صححوه من انه لا يجوز لاولى يجب ان يراد بالولى فيه من له حق التقدم لانه الذى لا يخاف فوتها وكذا يجوز التيم لمن خاف فوت صلوة العيد لو توسأ في الابتداء الاتفاق من اصحابنا (وكذا اذا احدث المتوضئ) اى من شرع بالوضوء (في صلوة العيد تيم وبني في قول ابي حنيفة) وقالا لا يجوز له التيم لانه امن الفوات لان اللاحق خلف الامام حكما وان فرغ الامام وله ان الخوف باق لانه يوم زحمة فيغلب اعتراء عارض يفسد عليه صلوته وانما فرض المسئلة في المتوضئ لان من شرع بالتيم اذا احدث يبني بالتيم اتفاقا لانا لو اوجبنا عليه الوضوء بناء على انه يكون واجدا للماء في صلوته ففسد كذا في الهداية ومعناه ان الحكم بوجود الوضوء عليه بناء على انه لاحق فلا فوت عليه فرع الحكم بوجود الماء وهو يوجب فساد الصلوة بالتيم بناء على ان الحكم بوجود الماء بعد الحدث يستلزم الحكم بوجوده في الصلوة اذلا فضلا بين زمانه وما قبله اصلا وقيل عليه ان الحكم بالعدم قبل الحدث كان بناء على خوف الفوت وقد زال بسبق الحدث فيجب ان يتغير الاعتبار الشرعى فيعد قبل الحدث عادما وبعده واجدا ولا يقال لو اوجبنا الوضوء حينئذ فسدت صلوته بالقدرة على الوضوء فيقع الفوت لانا نقول الانتقاض حينئذ لا يتحقق لان انتقاض التيم قد وجد قبل سبق الحدث ويؤيده ما قال قاضى خان في فصل المسح من فتاويه ماسح الخلف اذا احدث في صلوته فانصرف ليتوضأ ثم انقضت مدة مسحه قبل ان يتوضأ كان له ان يتوضأ ويفسل رجله ويبني كالمصلى بالتيم اذا احدث في صلوته فانصرف ثم وجد ماء كان له ان يتوضأ ويبني على صلوته انتهى فعلم ان صلوته لا تبطل بالقدرة على الوضوء في هذه الحالة والفرق بين هذا وبين ما اذا وجد الماء في خلال صلوته هو ان التيم انما ينتقض ثم عند رؤية الماء بصفة الاستناد لانه يصير محدثا بالحدث السابق اذا اصابه الماء ليست بحدث وان القدرة على الاصل حال قيام الخلف قبل حصول المقصود بالخلف يبطل حكم الخلف بخلاف مسئلتنا لان انتقاض التيم بالحدث الطارى قبل ذلك فلم ينتقض بصفة الاستناد ولم توجد القدرة على الاصل حال قيام الخلف ذكره في الكفاية واعلم ان الخلاف في مسئلة الكتاب فيما اذا خاف

أى شك في الإدراك وعدمه حتى لو كان يرجو ويغلب على ظنه عدم عروض
المفسد لا يتيم اجماعاً (وكذا ان خاف خروج الوقت) لو توضأ بعد ما شرع
متوضأ تيم وبني بلا خلاف لانها تبطل بخروج الوقت كالجعة فيتحقق
الثبوت لانها لا تقضى بعده (ولو خاف خروج الوقت) لو اشتغل بالوضوء
(في سائر الصلوات) ما عدا صلوة الجنائزة والعبد (لا يتيم) عندنا (بل يتوضأ
ويقضى) الصلوة ان خرج الوقت وقال زفر يتيم ولا يتوضأ لان التيم انما شرع
لتحصيل الصلوة في وقتها فلم يلزمه قولهم ان الفوات الى خلف كلا فوات
ولم يتوجه سوى ان التقصير جاء من قبله فلا يوجب الترخيص عليه وهو انما يتيم
اذا اخر لالعذر كذا قاله المحقق الشيخ كالدين بن الهمام ونقل نجم الدين
الزاهدي عن الحلواني المسافر اذا لم يجد مكاناً طاهراً بان كان على الارض نجاسات
اوابتلت بالمطر واختلطت فان قدر على ان يسرع المشي حتى يجده مكاناً طاهراً قبل
خروج الوقت فعل والا بصلى بالاياء ولا يعيد قال ثم الحلواني اعتبر هنا خروج
الوقت لجواز الاياء ولم يعتبره لجواز التيم وزفر سوى بينهما وقد قال مشايخنا
في التيم انه يعتبر الوقت ايضاً والرواية في هذا رواية ثمة اذ لافرق بينهما
والرواية في فصل التيم رواية ههنا فاذا في المسئلتين جميعاً روايتان انتهى
وحينئذ فلا احتياط ان يصلى بالتيم في الوقت ثم يتوضأ ويعيد لخرج عن العهدين
يقين (وكذا لو خاف فوت الجمعة) مع الامام لو توضأ فانه لا يتيم (بل يتوضأ
وبصلى الظهر) اذا فاتته لان فرض الوقت هو الظهر عندنا وقد أمر باسقاطها
بالجعة ولادليل على سقوطها بها مع التيم حال القدرة على الاصل بالوضوء
وقد قالوا الاصل ان ما يفوت لا الى خلف يجوز ان يتيم خوف فواته كالجنائزة
والعبد وما يفوت الى خلف لا يجوز التيم لحوف فوته بل يتوضأ فان فات يأتي
بخلفه وقد يقال هذا غير مسلم اذا كان في الخلف خلل كالقضاء ولا بد من الدليل
عل ان القضاء اولى من الاداء بالتيم ولم يأتوا عليه بدليل فالاحتياط ما قلنا آنفاً
(ولو تيم لمس المصحف او لدخول المسجد عند وجود الماء والقدرة) على استعماله
(فذلك التيم ليس بشيء) معتبر في الشرع بل هو عدم لان التيم انما يجوز
ويعتبر في الشرع عند عدم الماء حقيقة او حكماً ولم يوجد واحد منهما فلا يجوز
والتيم لصلوة الجنائزة عند خوف الثبوت عادم حكماً بالنظر اليها لانه لا يمكنه
فعلها بالوضوء بخلاف مس المصحف ودخول المسجد لانه ليس بعبادة تفوت
* فرع * تيم الجنائزة وصلى ثم حضرت اخرى قبل ان يقدر على الوضوء وهو

مطلب
قال زفر يتيم

مطلب
فالا احتياط ان يصلى
بالتيم في الوقت

يخاف فوتها لو توضع لا يلزمه إعادة التيمم عندهما خلافاً لمحمد رحمه الله له
 أن الضرورة الأولى تمت وهذه ضرورة أخرى فيجدد لها التيمم ولهما أن التيمم
 الأول انما صح لكونه عاجزاً عن استعمال الماء حكماً وهذا المعنى باقٍ بالنظر إلى الجائز
 الأخرى (المسافر يسطاً جاريته) اوزوجته يعني يجوز له أن يسطاً (وإن علم) أي
 ولو علم (بعدم الماء بجوزله التيمم) لأنه طهور المسلم عند عدم الماء فكما يجوز له أن يباشر
 بسبب الحدث من النوم وغيره فكذا سبب الجنابة اذ هما سواء في منع جواز الصلوة
 وارتقاعهما بالتيمم عند عدم الماء (وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء)
 لأنه خلف الوضوء فما ينقض الأصل ينقض الحلف بطريق الأولى وسيأتي
 بيان ذلك إن شاء الله تعالى (وينقضه) أي التيمم أيضاً (رؤية الماء) الكافي
 لطهارته (أن قدر على استعماله) عند الرؤية لأن القدرة هي المراد بالوجدان
 الذي جعل غايةً لظهورية الصعيد في قوله عليه السلام الصعيد الطيب طهور
 المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجده فليمس به بشرته وإنما قيدنا بالكافي
 لطهارته لأن من عليه الغسل إذا تيمم ثم وجد ماء لا يكفي لغسله أو المحدث إذا تيمم
 ثم وجد ماء غير كافٍ لوضوئه لا ينتقض تيممه ولو كان معه ذلك قبل التيمم جازله
 التيمم بدون استعماله خلافاً للشافعي وأحمد رحمهما الله فإن عندهما لا يجوز له التيمم
 حتى يستعمل ذلك الماء بقدر ما يكفي ثم يتيمم لقوله تعالى فلم تجدوا ماءً فإنها نكرة
 في موضع النفي فيم كل ماء كافياً أو غيره قلنا المراد الكافي لأنه لا يمكن إجراؤه
 على عمومته إذ وجود ماء نجس أو محتاج إليه لعطش ونحوه غير مراد إجماعاً
 فيراد به أخص الخصوص والكافي مراد بالاجتماع فسقط غيره والباقي معتبر
 بالابتداء (وإن رآه في خلال الصلوة فسدت) لانتقاض طهارته بمقتضى إطلاق
 الأمر بامسأس الماء البشرية عند وجدانه في الحديث المتقدم وهو حجة على الأئمة
 الثلاثة في قولهم بعدم الانتقاض إذا وجده في خلال الصلوة (وإن رأى) المصلي
 (سؤراً الحمار أو نبذ التمر) وقدر على استعماله (فسدت صلوته عند أبي حنيفة)
 هذه الرواية في سؤر الحمار غير موجودة اللهم إلا أن يراد من الفساد وجوب إعادة
 فإن المذكور في كتب الفتاوى المصلي بالتيمم إذا رأى سؤراً حماراً فإنه يمضي على صلوته
 ولا يقطع ثم يعيد بسؤر الحمار وزاد في الخلاصة عن أبي يوسف يمضي على
 صلوته ولا يعيد وذلك لما تقدم أن الواجب الجمع بين التيمم والوضوء بسؤر
 الحمار وليس المراد الجميع بينهما معاً في آن واحد بل المراد أن يؤدي الصلوة
 بهما أما معاً وأما على التعاقب بأن صلى أولاً بالتيمم ثم بالوضوء بسؤر الحمار

مطلب
 إذا تيمم ثم وجد الماء
 لا يكفي

او عكسها واما في نبيذ التمر فمسلمة وهى رواية المرجوع عنها ان الوضوء بنبيذ التمر لازم اذا لم يجد غيره واما على الرواية المرجوع اليها وهى قول ابى يوسف انه يتيم ولا يتوضأ به فلا تنفس صلوته ولا يعيدها وعلى قول محمد رحمه الله يمضى عليها ويعدها كفى سور الحمار (وان رأى) المصلى بالتيمم (سرابا فظن انه ماء فشى نحوه فاذا هو سراب فسدت صلوته) سواء جاوز موضع صلوته او لا لانه قصد القطع قصدا مقرونا بفعل لكن يحل له القطع اذا غلب على ظنه انه ماء (وان شك انه ماء او سراب فاستوى الظن) اى طرفا التردد (فانه) حينئذ (يمضى على صلوته) ولا يحل له ان يقطعها بالشك فاذا فرغ منها نظر (فان كان) الذى رآه (ماء يتوضأ به ويستقبل الصلوة) اى يعيدها والا فلا وكذا تجب الاعادة لو ظن ان المرئى سراب ثم تبين انه ماء والاصل ان اليقين لا يزول بالشك وانه لا يعتبر بالظن المتيقن خطاؤه (المسافر اذا مر بماء موضوع في الجب) اى الزبر (لا ينتقض تيممه) لانه لم يوضع للوضوء ظاهرا (الا اذا كان الماء كثيرا فيستدل) حينئذ (بكثرته على انه وضع للوضوء والشرب) جميعا والاولى الاعتبار بالعرف لا بالكثرة حتى لو تعورف وضع القليل لمطلق الاخذ شربا او غيره ينتقض وان تعورف تخصيص الكثير بالشرب لا وان اشتبه فحينئذ يستدل بالكثرة وذكر الفاضى الامام ابو على النسفى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل ان الماء الموضوع للشرب يجوز منه الوضوء والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب فعلى هذا ينتقض الوضوء مطلقا والاول اصح (ولو ان التيمم مر بالماء وهو لا يعلم به او كان نائما حال المرور لا ينتقض تيممه) فى الحالين اتفاقا فى رواية لكونه غير واجد للماء وغير قادر على استعماله وفى رواية عن ابى حنيفة وهى التى مشى عليها صاحب الهداية وكثيرون ان النائم ينتقض تيممه لان المانع فيه جاء من قيل العباد فلا يعتبر فكان قادرا تقديرا والاول اولى (وكذا) لا ينتقض تيممه (لو علم) بالماء (و) لكن (لم يقدر على النزول) للوضوء ولا على الوضوء من غير نزول (اما لخوف عدو) او لخوف (سبع) او نحو ذلك مما لا يمكنه معه الوضوء الا بلزوم ضرر كما اذا كانت دابته جموحا لا يقدر ان يركبها او كان شيخا ضعيفا لا يقدر على الركوب وليس عنده من يعينه وبالجملة فاذا كان بحال يجوز له التيمم ابتداء لا ينتقض تيممه والا ينتقض (جنب اغتسل وبقيت على بدنه لمعة) بضم اللام وسكون الميم اى بقعة لم يصبها الماء (وليس معه ماء) يغسلها به (يتيم للمعة) لان الجنب باقية لعدم التجزى وليس عنده ماء فيتيمم (وان وجد ماء)

بعدما تيمم (و) بعدما (أحدث بغسل اللبسة وتيمم للحدث إذا كان الماء يكفي) لللبسة (ولا يكفي للوضوء) لانه كالمعدوم بالنظر الى الحدث لان وجود الماء غير الكافي كلا وجودا لا يرتفع به حدث لعدم التجزى (وان كان الماء يكفي للوضوء ولا يكفي لللبسة يتوضأ به) ولا ينتقض تيمم الجنابة لان الماء في حق اللبسة كالمعدوم لعدم كفايته لها (وان كان الماء يكفي لاحدهما) اما للوضوء واما لللبسة (على سبيل (الانفراد) ولا يكفي لهما معا) فانه بغسل اللبسة (لأنها اغلظ الحدثين واغلظ الحدثين اهم) (وتيمم) لاجل الحدث (و) يجب (عليه ان يبدأ بغسل اللبسة) لبصير عادم الماء في حق الحدث ولا يجوز تيمم للحدث قبله عند محمد رحمه الله لان صرف ذلك الماء الى اللبسة دون الحدث ليس بواجب عنده بل على سبيل الاولوية فوجوده يمنع التيمم للحدث وعند ابي يوسف صرفه الى اللبسة واجب فهو كالمعدوم بالنسبة الى الحدث فيجوز التيمم له قبل غسل اللبسة ولو كان تيمم بعدما أحدث لاجل الحدث في هذه المسئلة ثم وجد هذا الماء الذي يكفي لاحدهما فقط ينتقض وتيمم للحدث عند محمد فيعيد بعد غسل اللبسة ولا ينتقض عند ابي يوسف بناء على ما تقدم (ولو كان معه) اى مع الذى بقيت عليه لبسة او مع الذى وجبت عليه الطهارة الحكيمة مطلقا (ثوب نجس) وهو مضطر الى تطهيره والماء يكفي لاحد الطهارتين فقط فانه (يفسل الثوب) بذلك الماء (وتيمم) لما عليه من الحدث لان التيمم خلف الطهارة بالماء فاذا غسل الثوب وتيمم يكون قد ادى بالطهارتين الحكيمة والحقيقية ولو ازال بذلك الماء الحدث وبقي الثوب نجسا لكان قد ترك الطهارة الحقيقية مع قدرته عليها بغير عذر فيكون آثما لكن تصح صلواته لثبوت العجز بعد نفاذ الماء باستعماله في الحكيمة (متيمم ام قوما متوضئين يجوز) فعليه (عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله) والاصل في مثل هذا ان بناء القوي على الضعيف لا يجوز فمحمد يقول ان التيمم طهارة ضرورية يصار اليها عند العجز والطهارة بالماء اصلية فكانت اقوى فيلزم بناء القوي على الضعيف ولهما ان التيمم طهارة مطلقة لا ضرورية حتى لا يتقدر بوقت الصلوة ولو كانت ضرورية لتقدر به كطهارة المستحاضة ثم محمد جعل طهارة التيمم ضرورية هنا ومطلقة في الحكم بطهارة من انقطع دمها دون العشرة حتى لو تيممت وكان ذلك في الحيمضة الثالثة بعد الطلاق الرجعي تنقطع رجعتها بدون ان تصلى كالواغتسات وهما عكسا وذلك لان محمدا احتاط في الموضعين فلم يجوز امامته للمتوضئين احتياطا ليخرجوا عن

عهدة الصلوة بيقين وقطع الرجعة احتياطا وترجيحا لجانب الحرمة وهما اختارا
 انه طهارة مطلقة في حق الصلوة لان الشارع اعطى له حكم الطهارة المطلقة
 في حقها قال تعالى ولكن يريد ليطهركم ولكنه في الحقيقة تلويث وليس
 بطهارة فعلا بحقيقته فيما سواها حتى لم يكن طهارة في حق انقطاع الرجعة
 ما لم يتأيد بمؤيد وهو الصلوة به كالبيع الفاسد لا يزول به الملك ما لم ينضم اليه
 القبض (وكذلك) على هذا الخلاف (القاعد اذا ام قوما قائمين) عندهما
 يجوز وعند محمد لا بناء على ان صلوة القائم اقوى وبناء القوى على الضعيف
 غير جائز وهو القياس ولكنهما تركاه بالاستحسان وهو ما ثبت في الصحيحين
 عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال دخلت على عائشة فقلت الا
 تحديثني عن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت بلى الحديث الى
 ان قالت فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابي بكر ان يصلي بالناس
 الى ان قالت ثم وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة فخرج يهادي
 بين رجلين احدهما العباس لصلوة الظهر وابو بكر يصلي بالناس فلما رآه
 ابوبكر ذهب ليتأخر فاولما اليه ان لا تأخروا قال لهما اجلساني الى جنبه فاجلساه
 الى جنب ابي بكر فكان ابوبكر يصلي وهو قائم بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم
 والناس يصلون بصلوة ابي بكر والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد وما روى انه
 صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه الذي توفي فيه خلف ابي بكر وان صح
 لا يقوى قوة حديث الصحيحين على ان البيهقي قال لا تعارض فالصلوة
 التي كان فيها اماما صلوة الظهر يوم السبت او الاحد والتي كان فيها اماما وصح
 يوم الاثنين ولا يخالف هذا ما عن الزهري عن انس في صلواتهم يوم الاثنين
 وكشف الستر ثم ارخائه فان ذلك كان في الركعة الاولى ثم انه عليه السلام وجد
 من نفسه خفة فخرج فادرك معه الثانية (واما الماسح على الخف او على
 الجيرة فانه يؤم الفاسلين بالاتفاق) اما الماسح على الخف فلا جماع على انه
 طهارة غير ضرورية فلم يكن بينه وبين غسل الرجل فرق وكذلك مسح الجيرة
 فانه بمنزلة الغسل لما احتجنا على ما قالوا وليس كطهارة المستحاضة ولا يستغنى
 محمد عن الفرق بينه وبين التيمم فكما ان التيمم شرع لضرورة عدم قدرة استعمال
 الماء كذلك هذا شرع لضرورة عدم قدرة الغسل وكلاهما مغيا بوجود القدرة
 وزوال العجز (وذكر في الحصر) هو شرح المنظومة (وفي شرح الاسبيجاني)
 وفي غيرهما (لا نصح امامة صاحب الجرح) السائل ومن بمعناه (للاصحاء

وكذا) لا تصح (امامة الامي) وهو الذي لا يحسن مقدار ما تجوز به الصلوة من القرآن (للقارى) الذى يحسن ذلك لفوات فرض القراءة او الطهارة من غير عذر بالنظر الى المقتدى (ولو اما) اى صاحب الجرح والامى (من هو بمثل حالهما جاز) لوجود العجز من الجميع وانما ذكر هذه المسائل استطراد او محلها مباحث الاقتداء وتأتى ان شاء الله تعالى

﴿ فصل فى بيان احكام المياه ﴾

تقدم ان تقديم التيم انما وقع لمناسبة وان الاصل ارداف بيان الوضوء والغسل ببيان آلتها فعوده الى ذلك الاصل قبل ذكر المسح على الخفين ظاهر التوجيه واذ قد ذكر التيم وذكر ما تجوز به ناسب ان يعطف عليه ما يجوز به الوضوء والغسل فقال (وتجوز الطهارة) الحكمية (بماء مطلق) وهو ما يسمى فى العرف ماء من غير احتياج الى تقييد فى تعريف ذاته فاضافته الى محله كماء البئر او الى صفته كماء المدا او الى مجاوره كماء الزعفران ليست بقيد ولذا يسمى المنجس ماء مطلنا فاحتاج الى الاحتراز عنه بقوله (طاهر) ولو كانت المجاورة تكسبه تقييد الماء احتيج بعد ذكر الاطلاق الى ذكر الطاهر (كماء السماء) اى المطر (و) ماء (الاودية) اى الانهار (و) ماء (العيون) اى الينابيع (و) ماء (الابار) بمد الهمزة وفتح الباء بعدها الف وبقصرها واسكان الباء بعدها همزة ممدودة ثم الف جمع بئر (و) ماء (البحار وتزول بها) اى بالمياه المذكورة (النجاسة) مطلقا (حكيمية كانت) وهى المعنى الذى حكم الشرع بوجوب الوضوء والغسل او خلفهما عند ارادة الصلوة لاجله سميت حكمية لاختصاص تحققها بالحكم (او حقيقية) وهى العين التى حكم الشرع بوجوب ازالتهما من البدن ان كانت فيه عند ارادة الصلوة مع القدرة سميت بذلك لتحقيقها حقيقة بعد الحكم بانها نجسة والاصل فى ذلك قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به دل بعبارة على كون ماء المطر مطهرا وبدلانه على كون سائر المياه المطلقة مثله مطهرة مالم يعرض لها عارض يزيل ذلك الحكم عنها (ولا تجوز) الطهارة الحكمية (بماء المقيد) وهو ما احتيج فى تعريف ذاته الى قيد زائد على لفظ الماء (كماء الاشجار) كالرياس ونحوه (و) ماء (الثمار) مثل التفاح وشبهه (و) ماء (البطيخ) والخيار والقثاء ونحو ذلك (و) ماء (الباقلاء) بالقصر مع تشديد اللام وبالمد مع تخفيفها وهو الماء الذى طبخ فيه على ماسيناقى قريبا ان شاء الله

(ومثل)

(و) مثل (المرق) اى ينطبخ فيه اللحم ونحوه (وماء الزدج) وهو ما يخرج من العصفر المنقوع فيطرح ولا يصبغ به وهذا اذا كان ثخيناً اما اذا كان دقيقاً على اصل سيلانه فقبوز الطهارة به كماء المد ونحوه (وماء الزعفران) والمراد ايضا ما خثر به وخرج عن الرقة او ما يستخرج منها رطباً كما يستخرج من الورد (وكذا) لا يجوز الطهارة (بماء الورد) وسائر الازهار (و) كذا (الحل والعصير) اى ماء العنب (ونحو ذلك) كالاشربة (وتجوز اذالة النجاسة الحقيقية) عن الثوب والبدن (بالماء المقيد وبكل مائع طاهر يمكن ازالته به) وهو ما ينعصر بالعصر حتى تزول جميع اجزائه به بالجفاف واحتربه عن نحو العسل والسمن فانه لا يمكن ازالته به لان تدبغه ودسومته لا تزول بالعصر والجفاف وقوله (كالبن) فيه نظر فانه لا يزيل النجاسة قال في الكفاية قوله مما اذا عصر انعصر احتربه عن مثل الدهن والبن لان ما فيه من الدسومة لا ينعصر عن الثوب وكذا قال في الكافي بخلاف البن لان ما فيه من الدسومة لا ينعصر وما نقله في الخلاصة عن نظم الزندوستى ان الرب والرى والبن والدهن والسمن على هذا الخلاف مخالف لسائر الكتب والروايات ولا يلتفت اليه (والحل) فانه اقلع من الماء للنجاسة (والعصير وبما ذكرنا آنفاً من الماء المقيد) بشرط ان ينعصر بالعصر كماء الاشجار والثمار والازهار بخلاف ما فيه دسومة من المرق وما فيه خثورة (وان غسل النجاسة) الحقيقية (بالعسل او الدبس) ونحوه من الربوب (او بالسمن او بالدهن) كالزيت والشيرج ونحوهما من الادهان (لا يزيلها) ذلك الغسل النجاسة (لانها) اى الاشياء المذكورة (لا تنعصر بالعصر) فلا تزل اجزاؤها فلا تزول اجزاء النجاسة الحقيقية تبعالها ثم ازالة النجاسة الحقيقية بغير الماء فيه خلاف محمد وزفر والثلاثة بناء على ان زوالها بالماء على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره وذلك لانه كالأقوال نجس نجس فالتنجس لا يفيد الطهارة الا ان هذا القياس ترك في الماء بالحديث وبالاجماع وبالضرورة لا مكان التطهير الذى كلفناه فبقى ما عدها على اصل القياس ولهما انا لانسلم ان ازالة النجاسة بالماء على خلاف القياس بل هو امر معقول لان الماء لا ينجس حال الاستعمال لان النجاسة لا تحل محلين في آن واحد ففي حال المعالجة لم تزايل العين وحين انتقاها الى الماء لا تبقى فيها ولهذا يتلون الماء بلون النجاسة التى لها لون ويتلاشى ذلك اللون في المحل شيئاً فشيئاً حتى يزول بالكلية زوالاً محسوساً لا شك فيه فنبت ان زوالها بالماء امر معقول والمائع مثله في الازالة والقلع فيتعدى الحكم اليه

بخلاف الحكمة اذ ليس في المحل نجاسة تزول بالمائع بل معنى حكى خص رفعه
 بالماء بالنص فلا يتعدى الى غيره ولا فرق في الحقيقة بين الثوب والبدن وعن
 ابي يوسف التخصيص في البدن بالماء لازما عليه نظير الحدث والصحيح ظاهر الرواية
 لشمول المعنى المذكور لهما (وتجوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر) سواء
 كان مخالفا للماء في جميع اوصافه او في بعضها (فغير احد اوصافه) من اللون
 او الطعم او الريح (كماء المد) اى السيل الذى تغير لونه بالتراب (والماء الذى يختلط
 به الاشنان او الصابون او الزعفران بشرط ان تكون الغلبة للماء من حيث الاجزاء)
 بان تكون اجزاء الماء اكثر من اجزاء المخالط هذا (اذا لم يزل عنه اسم الماء) بحيث
 لوراءه الرأى يطلق عليه اسم الماء (و) بشرط (ان يكون رقيقا بعد) واشترط
 عدم زوال اسم الماء يعنى عن اشتراط الرقة فان الغليظ قد زال عنه اسم الماء
 اذ لا يطلق عليه انه ماء بل زوال الرقة يصلح ان يكون تفسيراً لزوال اسم الماء
 وهو الضابط عند مخالطة الاشياء الجامدة للماء من غير طبخ فانه مادام رقيقا
 يسيل سريعا كسيالانه عند عدم المخالطة فحكمه (حكم الماء المطلق) يجوز
 الوضوء به والافلا ولا عبرة بزوال اللون ولا الطعم ولا الريح وفيه خلاف الاثمة
 الثلاثة فيما اذا كان المخالط مما يستغنى عنه الماء بخلاف ماء المد فان التراب الذى
 يجرى عليه الماء غير مستغنى عنه واما الاشنان ونحوه فيستغنى عنه فلا يبق الماء
 مطلقا عند مخالطته حيث يقال ماء الاشنان وماء الصابون ونحو ذلك ونحن
 نقول ان هذه الاضافة لتعريف المجاور لتعريف الذات فلا تنقيد التقييد كالبئر
 ونحوه وقد ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بغسل الذى
 وقضته ناقته بماء وسدر (وذكر في اجناس الناطق التوضؤ بماء السيل اذا
 لم تكن رقة الماء غالبية لا يجوز) وضابطه ما تقدم من بقاء سرعة السيلان كاهو
 طبع الماء قبل المخالطة (وذكر في المنتقط اذا القى الزاج في الماء حتى اسود ولكن
 لم يذهب رفته جاز الوضوء به) مع تغير لونه وطعمه وريحه (وكذا العفص) اذا
 طرح في الماء فاسود يجوز الوضوء به مادامت رفته باقية (وكذا الحمص والبقلاء)
 ونحوهما (اذا انقع في الماء ولم تزل رفته) يجوز الوضوء به (وان تغير) اى ولو تغير (لونه
 او طعمه او ريعه) لان المعبر في مثله بقاء الرقة (وذكر في الجامع الصغير) لقاضحان
 (لو طبخ الحمص او الباقلاء ان كان الماء بحال لو برد لا ينخن ولا تزول عنه رقة الماء
 جاز الوضوء به والافلا) لان الاصل ان التقييد يحصل للماء باحد شيئين اما بغلبة
 الممزج وهى بكثرة اجزاء المخالط او بكمال الامتزاج وكال الامتزاج اما بشرب

النبات الماء حتى يبلغ مبلغا يمنع خروج الماء الابلعلاج واما بالطبخ بان يطبخ في الماء شيء من الاشياء الطاهرة حتى ينضج فحينئذ يخرج الماء عن طبعه وهو سرعة السيلان ولا شك انه اذ ذلك اذا برديت نخل غالبا فكانت القاعدة في المخالطة بالطبخ ان ينضج المطبوخ في الماء وفي المخالطة بدونه ان تزول رفته اللهم الا ان يكون المطبوخ في الماء مقصودا به التنظيف كالاشنان والسدر والصابون فان المعتبر حينئذ الرقة وعدمها دون النضج (و) كذا (ذكر في المحيط لوطوا بماء اغلى بالاشنان او بآس) اي مرسين (او بشيء مما يتعالج) اي يتداوى (الناس به جاز الوضوء به ما لم يغلب) ذلك الشيء (عليه) اي على الماء بان اخرجه عن رفته (وكذا لو بل الخبز في الماء ان بقيت رفته) كما كانت (جاز) الوضوء به (وان صار) الماء (نحينا) بالخبز (لا يجوز) الوضوء به (وفي شرح القدوري) لابي نصر الاقطع (اذا اختلط الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنه) ولم يتجدد له اسم آخر بان سمى شرابا او نبيذا او نحو ذلك (فهو طاهر وطهور) اي مطهر (سواء تغير لونه او لم يتغير ولم يذكر) عن اصحابنا (خلافا وعلى هذا) الاطلاق الذي ذكره في شرح القدوري (اذا تغير لون الماء او طعمه او ريحه) بل لو تغير الاوصاف الثلاثة (بطول المكث او بوقوع الاوراق فيه يجوز الوضوء به الا اذا غلب عليه لون الاوراق فيصير) الماء بسبب ذلك (مقيدا) هذا الاستثناء موافق لما ذكر في التتمة انه سئل الفقيه احمد بن ابراهيم الميداني عن الماء الذي يتغير لونه بكثرة الاوراق الواقعة فيه حتى يظهر لون الاوراق في الكف اذا رفع الماء هل يجوز الوضوء به قال لا لكن ذكر في النهاية ان المنقول عن الاساذة ان اوراق الاشجار وقت الخريف تقع في الحياض فيتغير ماؤها من حيث اللون والطعم والرائحة ثم انهم يتوضؤون منها من غير تكبر فالحاصل ان المعتبر في صيرورة الماء مقيدا بمخالطة الجامد زوال رفته واما في مخالطة المانع فان كان مخالفا للماء في وصف واحد كماء البطيخ الذي يخالته في الطعم وماء الورد يخالته في الرائحة فالمعتبر غلبة ذلك الوصف وان خالف الماء في وصفين كاللبن يخالته في اللون والطعم فالمعتبر ظهور غلبة احد الوصفين وان كان يخالته في الاوصاف كلها كالخل فالمعتبر غلبة اكثرها وان كان لا يخالته في شيء من الاوصاف الثلاثة كالماء المستعمل على ما عليه الفتوى انه طاهر غير مطهر وكاء الورد المنقطع الرائحة فالمعتبر كون اجزائه اكثر من اجزاء الماء وكذا ان كانت مساوية احتياطا حتى يضم اليه التيم عند المساواة اذ لم يحد غيره واما الماء الذي يقطر من الكرم ففي

المحيط لا يتوضأ به لكمال الامتزاج وقيل يجوز لانه خرج من غير علاج والاول
اختيار شمس الأئمة الحلواني وهو الاحوط (وكذا اذا يتقن بطهوريته) اى
بكون الماء مطهرا (او غلب على ظنه) انه مطهر (جازت) له (به الطهارة) اما
في التيقن فظاهر وكذا في غلبة الظن لان غالب الظن بمنزلة اليقين في العلويات
(حتى لو وجد ماء قليلا ولم يتقن بوقوع النجاسة فيه) وهو شامل بغلبة الظن
وترجح جانب الطهارة والشك وهو تساوى طر في الوقوع وعدمه فانه
(يتوضأ به) اى بذلك الماء القليل (ويغتسل ولا يتم) لان الاصل الطهارة
وكان متيقنا فلا يزول بالشك وكذا اذا دخل الحمام وفي حوض الحمام ماء قليل
ولم يتقن بوقوع النجاسة فيه فانه يتوضأ به ويغتسل ولا ينتظر الماء الجارى
ولا يترك ذلك الماء لتوهم وقوع نجاسة فيه لان الاصل هو تيقن الطهارة في الماء مالم
يغلب فانه خلق طهورا فلا يزول ذلك اليقين الا بيقين مثله ولا ينبغي التفحص والسؤال
مالم يغلب على الظن عروض نجاسة له بقرينة ظاهرة لما في الموطأ عن عمر بن الخطاب
وعمر بن العاص رضى الله عنهما انهما مررا برجل على حوض يستقي فقال عمر بن
العاص يا صاحب الحوض اترد حوضك السباع فقال عمر بن الخطاب يا صاحب
الحوض لا تجربنا (وكذا اذا القى في الماء الجارى) الذى يذهب ببنية (شئ نجس كالخبيثة
والخمر) والبول والعذرة (لا يتنجس) الماء (ما لم يتغير لونه او ريحه او طعمه)
لان ما يمتلئ من اجزائها يذهب مع الماء ولا يلبث وعدم ظهور الاثر تحتق ذلك
(و) روى (عن محمد) انه قال (اذا صب جب) اى دن (من الخمر في الثرات
ورجل اسفل منه) اى من مكان الصب (يتوضأ جاز) وضوءه (اذا لم يتغير احد
اوصافه) لان عدم ظهور الوصف دليل على عدم اتصال النجاسة بالحلل الذى
يتوضأ منه وان احتمل ان يتصل به اجزاء غير مدركة فهو توهم لا يزول به
اليقين (و) كذا (اذا جلس الناس صفوا على شط نهر يتوضئون جاز) وضوءهم
وان احتمل اتصال غسالة بعضهم بما يتوضأ به البعض لكن لا يزول به طهورية
الماء المتيقنة (و) هذا (هو الصحيح) خلافا لمن زعم انه لا يجوز (وذكر
الناطقي ساقية صغيرة فيها كلب ميت قد سد عرضها فجرى الماء عليه
لابأس بالوضوء اسفل منه اذا لم يتغير) لونه او طعمه او ريحه (وهو) اى هذا
الحكم (مروى عن ابي يوسف) لما تقدم ان الاصل الطهارة ولا تزول
بالشك (وذكر في النوازل انه اذا كان الماء الذى يلاقى الخبيثة دون الذى
لا يلاقى الخبيثة) يعنى اذا كانت الغلبة للماء الذى لا يلاقى الخبيثة بان جرى الماء

عليها وغرها بحيث لا ترى من تحته (جاز) الوضوء (والا) بان كانت الحيفة تستبين تحت الماء الذي يجري عليها ولا يجري في جانبها ماله قوة (فلا) يجوز الوضوء اسفل منها لكون الماء نجسا للاقاة كثرة النجاسة وتنجسه وتنجسه الباقي لغلبته عليه وبهذا اول ابو جعفر الهندواني المروى عن ابي يوسف وهو اختياره (وعلى هذا ماء المطر اذا جرى في ميزاب السطح وكان على السطح عذرات) او غيرها من النجاسات وكان اكثر الماء لا يجري عليها ولم تكن عند الميزاب (فالما طاهر) اذا لم يظهر فيه اثر النجاسة اعتبارا للغالب (اما اذا كانت العذرة عند الميزاب او كان الماء كله او نصفه او اكثره) وهذا زائد بعد قوله او نصفه (يلاقى العذرة فهو) اي الماء الذي يجري من الميزاب (نجس) ولو لم يتغير احد اوصافه (والا) اي وان لم يكن كذلك كما تقدم (فهو طاهر) قال الشيخ كمال الدين بن الهمام معترضا على صور الحكم بالنجاسة وان لم يتغير بانه يحتاج الى مخصص لحديث الماء طهور بعد جماله على الجارى اذ مقتضاه انه يجوز الوضوء من اسفله وان اخذت الحيفة اكثر الماء ولم يتغير والجواب ان الصحيح من الرواية الماء طهور لا ينجسه شيء من غير استثناء على ماسيناتي ان شاء الله تعالى وحينئذ قد خص بالاجماع ما اذا تغير بالنجاسة فيجوز تخصيصه بعد ذلك بالقياس على نجس الماء الراكد يجمع انه عين الماء الذي قد خالط النجاسة واتصل بها بخلاف ما اذا كان الاكثر غير المخالط فانه لا يتقن مع الجريان باستعمال المخالط بخلاف الراكد القليل لان الغالب السريان فيه ولا سريان في الجارى لان الجرية تمنع السريان وقيس عليه الراكد الكثير فليتأمل (وان سال المطر من السقف او من الثقب ان كان المطر دائما) اي مستمرا لم ينقطع بعد (فهو طاهر) سواء عت النجاسة اكثر السطح او لا لعدم تحقق مخالطته للنجاسة لاحتمال انه من النازل قبل ان يصيب السطح (وان انقطع المطر) بعد ذلك (سال) من الثقب (ان كانت على جميع السطح او على اكثره نجاسة فهو) اي ذلك السائل من الثقب (نجس) لعلم بانه نزل بعد اصابته السطح وجريانه عليه والفرض ان غالبه نجس والحكم للغالب والنصف له حكم الاكثر في التجسس للاحتياط كما تقدم (واذا كان الماء الجارى يجري) جريا (ضعيفا ينبغي ان يتوضأ) المتوضى (على الوقار) بالتأني (حتى يمر عنه الماء المستعمل قال بعضهم يجعل المتوضى يمينه الى اعلى الماء يعنى مورد الماء) اي الجهة التي يأتي منها ليكون اخذه من فوق سقوط الماء المستعمل (واذا سد الماء الجارى من فوق وبقي جريه)

اسفل ذلك المكان الذي سد منه (كان جاريا) كما كان (يجوز التوضؤ به)
وان وقع فيه الماء المستعمل او النجاسة ولم يظهر اثرها (امالحد في جريان الماء)
اي في كونه جاريا في الحكم (فقال بعضهم ان ذهب به تبين او ورق فهو جار)
وقيل ما يعبده الناس جاريا (وقال بعضهم ان كان) بحيث (ان رفع ينحسر ماتحته
وينقطع الجريان فليس بجار) حكما (وان كان بخلافه فهو جار) والاول اشهر
والثاني اظهر وحكمه عدم التنجس بالنجاسة ما لم يظهر اثرها فيه من لون
او طعم او ريح الا ان باشرها كالتصل بالحيفة كالتقدم (وفي المنتقى اذا كان بطن
النهر نجسا وجرى الماء عليه ان كان الماء كثيرا بحيث لا يرى ماتحته
لا يتنجس وان كان) ولو كان (جميع البطن نجسا) واعلم انهم قد اعتبروا
رؤية ماتحت الماء وعدمها اذا جرى على النجاسة في كونه قليلا ان رؤى او كثيرا
ان لم ير وهو ليس بضابط فان بعض المياه صاف يرى ماتحته وان كان غرا
او بعضها راكد ولا يرى ماتحته وان كان ضحضا فالاولى فيه الاحالة على العرف
او التفويض الى رأى المشتكى كما هو قاعدة الامام (ولو كان في النهر ماء راكد
فتنجس) ذلك الماء الراكد (ووزل من اعلاه ماء طاهر واجراه) اي اجرى الماء النازل
من اعلى النهر ذلك الماء الراكد (وسيله فانه) اي الماء الراكد (يطهر) بغلبة الماء الجارى
عليه (ولو توضأ) انسان منه (جاز اذا لم ير لها) اي اذا لم يدرك للنجاسة التي كان قد
تنجس بها الماء الراكد (اثر) من الاوصاف الثلاثة لان ذلك هو حكم الماء الجارى كالتقدم

(فصل في احكام الحياض)

والماء الراكد الاصل عندنا ان الماء القليل ما لم يكن عشرا في عشر يتنجس بوقوع
النجاسة فيه وان لم يظهر فيه اثرها من لون ونحوه سواء كان قلتين او اكثر وعند الشافعي
واحد اذا كان قلتين وهي خمسمائة رطل بالبغدادى لا يتنجس ما لم يظهر اثر النجاسة
فيه وعند مالك لا يتنجس ما لم يظهر اثرها فيه مطلقا استدلالا بمالك بما روى
البيهقي عن عطية بن بقة بن الوليد عن ابيه عن ثور بن زيد عن راشد بن سعد
عن ابي امامة عنه عليه السلام ان الماء طاهر الا ان يغير ريحه او طعمه اولونه
بنجاسة تحدث فيه وروى البيهقي ايضا عن حفص بن عمر حدثنا ثوربه الماء
لا يتنجس الا ما غير طعمه او ريحه قلنا هذا الحديث على هذا الوجه مع ذكر
الاستثناء فيه ضعيف براسد بن سعد وقد قال البيهقي والحديث غير قوى
فلا يصح الاستدلال به وانما صحح بدون الاستثناء رواه ابوداود والترمذي
من حديث ابي سعيد الخدري رضى الله عنه قيل يا رسول الله اتوضأ من بر

بضاعة وهي بر ياقى فيها الحيض ولحوم الكلام والنتن فقال عليه السلام
الماء طهور لا ينجسه شيء وحسنه الترمذى وقال الامام احمد رحمه الله هو حديث
صحيح وحينئذ فظاهره غير مراد اجماعا لانه اذا تغير بالنجاسة تنجس بالاجماع
فعلم ان المراد به مورد النص وهو بر بضاعة خاصة بناء على ان ماءها لم يتغير
بما طرح فيه لغزارته وكونه جاريا كما رواه الطحاوى عن ابن ابي عمران عن
ابى عبد الله محمد بن شجاع التلجى بالثلثة عن الواقدى قال كانت بر
بضاعة طريقا للماء الى البساتين والصحيح فى الواقدى التوثيق قال الشيخ تقي
الدين بن دقيق العيد فى الامام جمع شيخنا ابو الفتح الحافظ فى اول كتابه المغازى
والسير من ضعفه ومن وثقه ورجح توثيقه وذكر الاجوبة عما قيل فيه ولا يقال
العبرة لعموم اللفظ لخصوص السبب لانا نقول لانسلم عموم اللفظ وانما يكون
لو كانت اللام للجنس او للاستغراق وهو ممنوع ولادليل عليه بل هى للعهد
فان الاصل انه اذا امكن جعل اللام للعهد لا يجعل لغيره وقدامكن ههنا بل ذكره
فى السؤال فان قول السائل اتوخأ من بر بضاعة المراد به من مائها قطعا
ودعوى كونه صلى الله عليه وسلم استأنف جوابا عاما يشمل المسؤل عنه وغيره
لا بد لها من دليل ولادليل عليها بل الدليل قد ثبت قطعا على بطلانها وهو
الاجماع على تنجس ما تغير بالنجاسة وقوله صلى الله عليه وسلم طهور انا احدكم
اذا ولغ الكلب فيه الحديث فانه يقتضى نجاسة الماء مع العلم بانه لا يتغير احدا وصافه
بالولوغ على انه لو سلم عمومهم لجاز تخصيصه بالقياس لكونه مخصوصا بالاجماع
واستدل الشافعى واحمد بما روى اصحاب السنن الاربعة عن ابن عمر أنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسئل عن الماء الذى يكون فى الفلاة وما يتوهم
من السباع والدواب فقال اذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث واخرجه ابن خزيمة
والحاكم فى صحيحهما قلنا هو ضعيف بالاضطراب سندنا ومتنا اما الاول
فقد اختلف عن ابى اسامة مرة يقول عن الوليد بن ~~ص~~ كثير عن محمد بن عباد
ابن جعفر ومرة عنه عن محمد بن جعفر بن الزبير وان دفع بان الوليد رواه عن كل
من المحدثين فحدث مرة عن احدهما ومرة عن الآخر لكن الثانى وهو الاضطراب
فى المتن غير مدفوع فى رواية الوليد عن محمد بن جعفر بن الزبير لم ينجسه شيء
ورواية محمد بن اسحق بسنده سئل عليه السلام عن الماء يكون فى الفلاة ترده
السباع والكلاب فذكر الاول قال البيهقى وهو غريب وقال اسمعيل بن غياث
عن محمد بن اسحق الكلاب والدواب ورواه يزيد بن هرون عن حماد بن سلمة

فقال ابن الصباح عنه عن حماد عن عاصم هو ابن المنذر قال دخلت مع
عبيد الله بن عبد الله بن عمر بستانا فيه مقرءاء فيه جلد بعير ميت فتوضأ منه فقلت له
انوضأ منه وفيه جلد بعير ميت فحدثني عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال اذا بلغ الماء قلتين او ثلثا لم ينجسه شيء ورواه ابو مسعود الرازي عن يزيد فلم يقل
او ثلثا وروى الدار قطنى وابن عدى والعقيلي فمكتابه عن القسم ابن عبد الله
العمري عن محمد بن المنكدر عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء
اربعين قلته فانه لا يحمل الخبث وضعفه الدارقطنى بالقسم وذكر ان الثوري ومعمرو
ابن راشد وروح بن القسم رووه عن ابن المنكدر عن ابن عمر موقوفاهم روى باسناد صحيح
من جهة روح ابن القسم عن ابن عمر قال اذا بلغ الماء اربعين قلته لم ينجس
واخرج رواية سنيان من جهة وكيع وابن نعيم عنه اذا بلغ الماء اربعين قلته
لم ينجسه شيء واخرج رواية معمرو من جهة عبد الرزاق عن غير واحد عنه
واخرج عن ابى هريرة من جهته بشر بن اليسرى عن ابن لهيعة قال اذا
كان الماء قدر اربعين قلته لا يحمل خبثا قال الدارقطنى كذا قال وخالفه غير
واحد رووه عن ابى هريرة فقالوا اربعين غربا ومنهم من قال اربعين دلوا
وهذا الاضطراب يوجب الضعف وان وثقت الرجال على ان القلة اسم مشترك
يطلق على الجرة والقربة ورأس الجبل وقول الشافعي في مسنده اخبرني مسلم
ابن خالد الزنجي عن ابن جريح باسناد لا يحضرني من انه عليه السلام قال اذا
كان الماء قلتين من قلال هجر لا يحمل خبثا وقال في الحديث بقلال هجر منقطع للجهالة
وقد وجد رفع هذه الكلمة في سند ذكره ابن عدى من حديث مغيرة بن سقلاب
عن محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر عنه عليه السلام اذا كان الماء قلتين
من قلال هجر لم ينجسه شيء ويذكر انهما فرقان قال ابن عدى قوله في منته
من قلال هجر غير محفوظ لا يذكر الا في هذا الحديث من رواية مغيرة بن سقلاب
يكفى ابابشر منكر الحديث ثم اسند من كلام غيره فيه ما هو اقطع من هذا
وقد رواه الدارقطنى بسند فيه ابن جريح ولم يذكر هذه الكلمة وفيه قال محمد
قلت ليحني ابن عقيل اى قلال قال قلال هجر وهذا لو كان رفعاً للكلمة كان ارسالاً
فكيف وليس به وهذا تلخيص ما ذكره الشيخ تقي الدين في الامام وبه ترجح
ضعف الحديث عنده ولذا لم يذكره في الامام مع شدة حاجته اليه ومن وضعفه
الحافظ ابن عبد البر والقاضي اسمعيل بن اسحق وابوبكر بن العربي المالكيون
وفي البدائع عن ابن المديني لا يثبت حديث الثنتين فبطل الاستدلال به على المراد

ولنا قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيحين لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه وفي رواية لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنب ولا فصل فيه بين دائم ودائم فهو على العموم ما لم يصرف في حكم الجاري بعدم الخلوص الى غير محل النجاسة او في حكم البحر في عدم تحرك احد طرفيه بحركة الطرف الآخر ولا يقال يحمل النهى على التنزية لاننا نقول مطلقه يوجب التحريم اذا عرى عن التأكيد فكيف وقد اكد والقياس يقتضى تنجس الكثير ايضا لان الجزء الملاق للنجاسة يتنجس بملاقاتها ثم يتنجس الجزء الذي يجاوره ثم وثم لكن تركنا القياس في الكثير للضرورة ولقوله عليه السلام في البحر هو الطهور ماؤه فبق ما عده على اصل القياس ثم الحد الفاصل بين القليل والكثير التحقيق انه مفوض الى رأى المبتلى غير مقدر بشئ ان غلب على ظنه وصو النجاسة الى جانب لا يجوز الوضوء منه والاجاز وهو الاصح عند جماعة منهم الكرخي وصاحب الغاية والنابيع وغيرهم وهو الالقي باصل الامام من عدم التحكم بتقدير فيما لم يرد فيه تقدير شرعي والتفويض الى رأى المبتلى قال شمس الأئمة المذهب الظاهر التحري والتفويض الى رأى المبتلى من غير حكم بالتقدير فان غلب على الظن وصولها يتنجس وان غلب عدم وصولها لم يتنجس وهذا هو الاصح انتهى وهذا لعدم المدرك الشرعي فقول الخصم حينئذ بل فيه مدرك شرعي يدفع بما تقدم وكثير من المشايخ جعل الحد الفاصل عدم تحرك احد الطرفين بحركة الطرف الآخر اى ان حرك احد الطرفين بحركة الاستعمال لا يتحرك الآخر من ساعته ولو تحرك بعد المكث لا يضر لان الماء بطبعه سيال يخلص بعضه الى بعض بالاضطراب الذى يقع فيه والتحريك يعتبر بالاغتسال في رواية عن ابى حنيفة وهو قول ابى يوسف اذ الحاجة الى الغسل في الحياض اكثر من الحاجة الى الوضوء وعنه وهو قول محمد رحمه الله بالتحريك بالوضوء لانه اخف ومبنى الماء في حكم النجاسة على الخفة دفعا للحرج وعن ابى يوسف يعتبر التحريك باليد وعامة المتأخرين سهلوا الامر واختاروا ما اختاره ابوسليمان الجوز جاني وهو ما ذكره المص بقوله (الحوض اذا كان عشرا في عشر) اى طوله عشرة اذرع وعرضه كذلك فيكون وجه الماء مائة ذراع وجوانبه اربعين ذراعا ان كان مربعا اما ان كان مدورا فلا كثرون اعتبروا جوانبه ثمانية واربعين وقال ابن الهمام والمختار ستة واربعون وفي الملتقط يعتبر ستة وثلاثين وهو الاصح لان قطرها عشرة اذرع قطعاً وانما نقص باعتبار كل رواية ذراع من الجانبين من كل جانب نصف ذراع فيبقى ستة وثلاثون ذراعا كذا قيل واما العمق فالمختار

ما لا تحسّر ارضه بالغرف رواه ابو يوسف عن ابي حنيفة وقيل ان لا تصيب يد المغترف
 الارض وقيل قدر اربع اصابع مفتوحة والمعتبر في الذراع ذراع الكرباس وهو سبع
 قبضات فقط وهو اختيار الامام اسحق بن ابي بكر الوالو الجي في فتاويه لانه اقصر
 فيكون ايسر واختار قاضي خان في فتاويه ذراع المساحة وهو سبع قبضات باصبع قائمة
 في القبضة الاخيرة وقيل في كل قبضة قال قاضي خان لانه يعنى القدير المقدر من الممسوحات
 فكان ذراع المساحة فيه البق وفي المحيط والاصح ان يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم
 وتبعه صاحب الكافي وغيره وهذا عجيب وبعيد جدا فان المقصود من هذا التقدير حصول
 غلبة الظن بعدم خلوص النجاسة والحق ما هو هذا القدر بالماء الجاري ونحوه وهذا امر
 لا يختلف باختلاف الازمنة ولا الامكنة بان يقال ان النجاسة لا تخلص من جانب الى جانب
 في ماء قدر عشرة اذرع كل ذراع سبع قبضات في الزمان او المكان الفلاني لكون ذراعهم
 كذلك وتخلص في الزمان او المكان الفلاني لكون ثمان قبضات او اكثر فليتأمل ثم
 الذراع لما كان في الاصل اسما للساعد وهو يذكر ويؤنث انثوه في قولهم عشرين
 عشر بخذف التاء ايشارة للتخفيف واذا كان الحوض عشرا في عشر (فهو كبير
 لا يتنجس بوقوع النجاسة) مطلقا لا موضع الوقوع ولا غيره (اذا لم يزلها اثر اذا
 كانت النجاسة مرئية) هكذا وقع في النسخ والصواب ان لفظة غير سقطت من قلم
 الكاتب وانما هو اذا كانت النجاسة غير مرئية قال في الخلاصة في المرتبة يتنجس
 موضع وقوع النجاسة بالاجماع ويترك من موضع النجاسة قدر الحوض الصغير
 واما في المرتبة فعند مشايخ العراق كذلك وعند مشايخ بلخ وبخارى يجوز التوضوء
 من موضع وقوع النجاسة انتهى والموافق لهذا ان يراد بالعض في قوله (وبعضهم)
 اى مشايخ العراق (قالوا) في غير المرتبة ايضا (يتنجس ما حول النجاسة مقدار حوض
 صغير) كافي المرتبة اذ لافرق بينهما الا في اللون وهو من حيث هو لون غير مؤثر في السريان
 ولا عدمه في عدمه والحوض الصغير خمس في خمس فادونها (وبعض مشايخ
 بخارى) وبلخ (جعلوه كالجاري وتوسعوا فيه لعموم البلوى) وفرقوا بان المرتبة
 بقاؤها متيقن برؤية عينها وغير المرتبة لا يتيقن ببقائها لاحتمال انتقالها (وبيتني
 على هذا) اى على تأثير الواقع في الحوض في موضع الوقوع او عدمه (اذا غسل)
 المتوضى (وجهه في حوض كبير) وهو العشر في العشر فصاعدا (فسقط من
 غسلته في الماء فرفع) الماء ثانيا (من موضع الوقوع قبل التحريك) هل يجوز ام لا
 قالوا على قول ابي يوسف لا يجوز لان عنده التحريك شرط ليصير الماء المستعمل
 شايعا في الماء فيصير مغلوبا (ومشايخ بخارى قالوا يجوز لعموم البلوى) لكثرة وقوع

مثله وايضا هو مغلوب باول الملاقات والحكم للغالب وليس كالنجاسة اذ لم تعتبر فيها الغلبة بل قطرة تبجس دنا ولا كذلك المستعمل (وعلى هذا) الحكم (القياس) اى يقاس (ما اذا كان الرجال صفوا يتوضؤون من حوض كبير جاز) على قول مشايخ بخارى وعليه العمل (و) قال (في اجتناس الناطقى ان من اغتسل في حوض كبير فلا يخر ان يتوضأ في ذلك المكان) بناء على ان الحوض الكبير بمنزلة الماء الجارى في استهلاك الماء المستعمل فيه بمجرد الاختلاط (وليس للرجل ان يتوضأ او يغتسل في الحوض الكبير بناحية الجيفة والاصل فيه) اى في الجواز وعدمه من قرب مكان النجاسة (ما تقدم) انها ان كانت مرئية لا يجوز ان يتوضأ الا بعيدا عنها مقدار حوض صغير (واذا لم تكن النجاسة مرئية يجوز مطلقا) على اختيار علماء بخارى وبلغ البلوى خلافا لمشايخ العراق وتقدم ما فيه (و) روى (عن الفقيه ابى جعفر) الهندوانى (لوتوضأ الرجل (في اجمة القصب) اى في المقصبة وكانت في الماء (فان كان) الماء (لا يخلص بعضه الى بعض) لاشتباك اصول القصب (لم يجز) وضوءه لاستعمال الماء المستعمل (وان خلص) بعض الماء الى بعض (جاز) الوضوء لاستهلاك المستعمل في الكثير (وانصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء) وانما يمنع انتساج القراى بعضها ببعض (وكذا) الحكم (لوتوضأ في ماء فيه زرع) ان خلص بعضه الى بعض جازوا لا فلا (وكذا) الحكم ايضا (لوتوضأ في غدير وعلى جميع وجه الماء جف زوارة) بجيم مضمومة فعين معجمة ساكنة ثم زاء مضمومة بعدها واو فالف و آخره راء مفتوحة والهاء التى تكتب بعدها اماره فتحها وهى كلمة فارسية معناها خرف الضفدع وهو بالعربية الطخبل (فقد قيل ان كان) ذلك الطخبل (بحال يتحرك بتحريك الماء يجوز) الوضوء لان الماء يخلص بعضه الى بعض من تحته وان كان لا يتحرك فهو راسب في الارض فيكون مانعا خلوص بعض الماء الى بعض فلا يجوز الوضوء لما تقدم (وكذا) الحكم ايضا (اذا توضأ من حوض قد انجمد ماؤه والجمد) على وجه الماء (رقيق ينكسر بالتحريك) يجوز الوضوء (اما اذا كان الجمد كثيرا قطعاً قطعاً لا يتحرك بالتحريك) اى بتحريك الماء (لا يجوز) الوضوء لانه حائل يمنع اتصال الماء بمنزلة الصخر ونحوه (وان كان قليلا يتحرك بتحريك الماء يجوز والحوض اذا انجمد ماؤه فنقب في موضع منه) وبقى الماء تحت الجمد متصلا به والنقب كخميرة في اسفلها ماء (فوقعت فيه) اى في النقب (نجاسة او وُلغ فيه الكلب او توضأ به) اى بالماء الذى في اسفل النقب (انسان) قال نصير بن يحيى وابوبكر الاسكافى (يتجس الماء) لكونه متصلا بالجمد

فلا يخلص بعضه الى بعض فيكون وقوع النجاسة او الماء المستعمل في ماء قليل فيفسده (وقال عبدالله بن المبارك وابو حفص الكبير البخاري لا يتنجس اذا كان الماء تحت الجمد عشرة في عشر وان كان) اى ولو كان (الماء متصلا بالجمد) لكونه عشرة في عشر (والفتوى على قول نصير وابى بكر) لما قلنا (واما اذا كان) الماء تحت الجمد (منفصلا) عنه (فيحوز) الوضوء ولا يفسد الماء لان الغرض انه عشرة في عشر ولم تفصل بقعة منه عن سائرته كافي الصورة الاولى (فيحوز) بلا خلاف بين المشايخ المذكورين آنفا وقد تقدم التفصيل في جواز التوضوء من موضع وقوع النجاسة والخلاف فيما اذا كانت غير ممرئية وعلى هذا التفصيل اذا كان الحوض مسقفا وفي السقف كوة فان كان الماء متصلا بالسقف والكوة دون عشرة في عشر يفسد الماء بوقوع المفسد وان كان منفصلا لا يفسد ولذا قال (وهو) اى الحوض المنجمد (كالخوض المسقف) في الخلاف والحكم والتفصيل (وان ثقب الجمد) ثقباً دون عشرة في عشر (فعلا الماء) لا يخلو امان يعلو على وجه الجمد او يعلو في الثقب كالماء في القدر فان علا في الثقب فكان كالماء في القدر (فولغ) فيه (الكلب) او اصابته نجاسة اخرى (يتنجس عند عامة العلماء) ولم يعتبر الماء الذي تحت الجمد فكان مافي الثقب كغيره من الماء القليل خلافا لما قال البعض ان مافي الثقب يعتبر متصلا بما تحته وهو كثير فلا يتنجس واذا تنجس (فلم تزل) اى فلا تزول (نجاسة) وكثير من المصنفين يستعملون المضارع بعد لم بمعنى الاستقبال وهو خطأ صريح (مالم يخرج مافي الثقب) اى ما كان في الثقب وقت التنجس من الماء كاسيأتي ان شاء الله تعالى في حوض الحمام ونحوه (ولو توضأ) انسان (من ثقب الجمد) المذكور (ولم تقع غسالته في الماء جاز) وضوءه (على كل حال) كبيراً كان الثقب او صغيراً وان وقعت غسالته فيه وهو صغير دون عشرة في عشر لا يحوز الوضوء (ولو وقع في الثقب) المذكور (شاة او غيرها فماتت ان كان الماء تحت الجمد عشرة في عشر لا يتنجس) لكثرة مافي الثقب ايضا لان الموت يحصل غالباً بعد التسفل منه اللهم الا ان علم ان الموت حصل في الثقب قبل التسفل منه او كان الحيوان الواقع متنجساً فان الذي في الثقب يتنجس (وكذا ان كان) الماء تحت الجمد (اقل من عشرة في عشر نجس) جميع الماء واما ان علا الماء من ثقب الجمد وان بسط على وجه الجمد وكان عشرة في عشر فان كان بحيث لو عرف منه لا ينحصر ماتحته من الجمد لم يفسد بوقوع المفسد وان كان ينحسر او كان دون عشرة في عشر يفسد به (ولو ان ماء الحوض كان عشرة في عشر فتسفل) اى تزل (فصار سبعة في سبع)

(او نحوه)

او نحو ذلك مما هو دون العشر في العشر (فوَقَعَتِ الْبَجَاسَةُ فِيهِ تَجَسُّسٌ) لان
 المعتبر وقت الوقوع (فان امتلاً) بعد ذلك (صار نجساً ايضاً) كما كان لما قلنا
 (وقيل لا يصير نجساً) والاول اصح (حوض كبير) جاف (فيه نجاسات فامتلاً قيل
 هو نجس) لتنجس الماء شيئاً فشيئاً (وقيل ليس بنجس) لكونه كبيراً فصار كما
 لو كان ممثلاً فوَقَعَتِ فِيهِ النجاسات (وبه) بعدم التجسس (اخذ مشايخ بخارى
 ذكره في الذخيرة) والذي اختاره في الخلاصة وقاضى خان ان الماء ان دخل من مكان
 نجس او اتصل بالنجاسة شيئاً فشيئاً فهو نجس وان دخل من مكان طاهر واجتمع
 قبل اتصاله بالنجاسة حتى صار عشرين في عشر ثم انفصل بالنجاسة لا يتنجس فالحاصل
 ان الماء اذا تنجس حال قلته لا يعود طاهراً بالكثرة وان كان كثيراً قبل اتصاله
 بالنجاسة لا يتنجس بها ولو نقص بعد سقوطها فيه حتى صار قليلاً فالمعتبر قلته
 وكثرته وقت اتصاله بالنجاسة سواء وردت عليه او ورد عليها هذا هو المختار (فان
 دخل الماء من جانب) حوض صغير كان قد تنجس ماؤه (وخرج من جانب قال
 ابو بكر) بن سعيد (الاعمش لا يطهر ما لم يخرج مثل ما كان فيه ثلث مرات) فيكون
 ذلك غسله (كالتقصعة) حيث تغسل اذا تجست ثلث مرات (وقال غيره لا يطهر ما لم
 يخرج مثل ما) كان (فيه) مرة واحدة (وقال ابو جعفر) الهندي (اني) (يطهر) بمجرد
 الدخول من جانب والخروج من جانب (وان لم يخرج مثل ما) كان (في الحوض وهو)
 اي قول ابي جعفر (اختير الصدر الشهيد) حسام الدين لانه حينئذ يصير جارياً
 والجاري لا يتنجس ما لم يتغير بالنجاسة والكلام في غير المتغير (حوض صغير يدخل
 فيه الماء من جانب ويخرج من جانب) هل يجوز الوضوء فيه ام لا (ان كان
 الحوض اربعاً في اربع فادونه يجوز لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر
 في مثله بل يدور حوله ثم يخرج) فيكون كالجاري (وان كان) الحوض (اكثر من
 ذلك) اي من اربع في اربع (لا يجوز لان الماء المستعمل يستقر فيه فلا يكون كالجاري)
 فيتكرر استعماله (الا ان توضع في موضع الدخول او في موضع الخروج) لانه جار (وكذا
 عين الماء اذا كان) وسعها (خمسا في خمس وكان الماء يخرج منها) اي من ينبوعها
 (ان كان يتحرك الماء) حركة ظاهرة (من جانب) اي من جانب ينبوعه فذكر
 العين باعتباره (وهو) اي الماء (يستعين بالحركة) على الخروج من منفذ العين
 (يجوز) الوضوء فيها لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر لشدة اندفاع الماء
 في خروجه من ينبوعه وان لم يكن الماء بهذه الحال لا يجوز الوضوء فيها (وقال
 القاضى الامام فخر الدين) قاضى خان في هذه الصورة والتي قبلها الاصح (ان هذا

التقدير غير لازم) وانما الاعتماد على المعنى فينظر فيه (ان خرج الماء المستعمل) اى علم خروجه (من ساعته لكثرة) اى لكثرة الماء (وقوته يحوز) الوضوء في الحوض والعين (والا) اى وان لم يعلم خروج الماء المستعمل (فلا) يحوز حتى يعلم خروجه بلبث او غيره (التوضوء بالثلج اذا كان ذائبا بحيث يتقاطر) على العضو (يحوز) لانه ماء مطلقى (ولا ينيم) اذا قدر على استعماله كذلك (والا) اى وان لم يكن ذائبا ولم يتقاطر على العضو عند ذلك (ينيم) اى لا يحزئه امراره على العضو من غير تقاطر لانه ليس بماء وحكم البرد والمجدحككم الثلج (حوض صغير كرى) اى حفر (رجل منه نهرا واجرى الماء) من الحوض فيه (فتوضأ) ذلك الرجل او غيره (من) ذلك (النهر جاز) وضوءه لانه توضأ من ماء جار (وان اجتمع) ذلك (الماء) الذى اجرى (في موضع وكرى رجل منه) اى من ذلك الموضع (نهرا فاجرى الماء) فيه (فتوضأ) منه ثم وثم (جاز وضوء الكل اذا كان بين المكانين مسافة وان قلت) اى ولو كانت المسافة قليلة ذكره في المحيط وحد ذلك ان لا يسقط الماء المستعمل من الاعضاء الا في موضع جريان الماء فيكون تابعا للماء الجارى خارجا من حكم الاستعمال قال قاضى خان لانه اذا كان بين المكانين مسافة فالماء الذى استعماله الاول يرد عليه ماء جار قبل اجتماعه في المكان الثانى فلا يظهر حكم الاستعمال اما اذا لم تكن بينهما مسافة فالماء الذى استعماله الاول قبل ان يرد عليه ماء جار يجتمع في المكان الثانى ويصير مستعملا فلا يظهر بعد ذلك انتمى وقوله فلا يظهر بعد ذلك بناء على نجاسة الماء المستعمل وسيأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى (وفي نوادر المعلى عن ابى يوسف ماء الحمام بمنزلة الماء الجارى) في عدم نجاسته بالنجاسة ما لم يظهر اثرها حتى (اذا ادخل رجل يده فيه وفي يده قدر لم يتنجس واختلف المتأخرون في بيان هذا القول قال بعضهم مراده) اى مراد ابى يوسف بهذا القول (حالة مخصوصة وهو) اى تلك الحالة وانما ذكر باعتبار المعنى اى الحال (ما اذا كان الماء يجري من الانبوب الى حوض الحمام والناس يغترفون منه غرقا متداركا) بكسر الراء اى متلاحقا بلحق بعضه بعضا وهذا القول هو مختار قاضى خان في فتاويه قال فيها فان ادخل يده في الحوض وعليها نجاسة ان كان الماء ساكنا لا يدخل فيه شئ من انبوه ولا يغترف انسان بالقصعة يتنجس ماء الحوض وان كان الناس يغترفون من الحوض بقصاعهم ولا يدخل من الانبوب ماء او على العكس اختلفوا فيه واكثرهم على انه يتنجس ماء الحوض وان كان

الناس يغتفون بقصاعهم ويدخل الماء من الانبوب اختلوا فيه واكثرهم على انه لا يتنجس انتهى فهذا هو الذي ينبغي ان يعتمد عليه (ومنه) اى من المتأخرين (من قال هو) اى ماء الحمام (عنده) اى عند ابى يوسف (بمنزلة الماء الجارى على كل حال) تدارك الاغتراف مع دخول الماء من الانبوب اولا (لاجل الضرورة) الا يرى ان الحوض الكبير الحق بالماء الجارى على كل حال لاجل الضرورة (ولفائل ان يمنع الضرورة في حوض الحمام اذا لم يكن الغرف متداركا لعدم الحرج في التحرز وامكان غسله من غير مشقة بخلاف الحوض الكبير (ولو ادخل الجنب) او المحدث (يده في حوض الحمام لطلب القصة) اى بلانية رفع الحدث (وليس على يده نجاسة حقيقية يتنجس ماء الحوض عند ابى حنيفة) رحمه الله بناء على رواية كون الماء المستعمل نجسا لان ماء الحوض صار مستعملا بزول الحدث عن يده (وعندهما الماء طاهر) ومطهر لانه لم يصير مستعملا اما عند ابى يوسف فلان الحدث لم يسقط به لعدم الصب وهو شرط عنده في طهارة العضو واما عند محمد فلان الحدث وان زال لكن بزوال الحدث لا يصير مستعملا ما لم يكن فيه نية القربة على ماسأى ان شاء الله تعالى هذا والمذكور في الفتاوى ان ادخال الجنب او المحدث يده في الاناء للاغتراف او لرفع الكوز لا يصير مستعملا للضرورة ولم يذكروا اختلافا وهو الاصح (ولو ادخل الكفار او الصبيان ايديهم لا يتنجس اذا لم يكن على ايديهم نجاسة حقيقة) هذا في الصبيان مسلم لانهم ليس عليهم حدث فيزول ولم ينووا الوضوء واما في الكفار فغير مسلم على قياس المسئلة التي قبلها عند ابى حنيفة لانهم يزول عنهم الحدث حتى لو اغتسل الكافر او توضأ ثم اسلم لم يلزمه اعادة ذلك ونيتة وعدمها سواء فلا فرق بينه وبين المسلم في هذا الحكم ويمكن ان تكون المسئلة معطوفة على قوله وعندهما الماء طاهر اى وعندهما لو ادخل الى آخره وحينئذ فالحكم مسلم في الكفار ايضا واما عند ابى حنيفة فلا فرق بين الكافر والمسلم فيه (ولو ادخل الصبي يده في الاناء) ان علم انها طاهرة بان كان معه من يراقبه جاز التوضي بذلك الماء وان علم ان فيها نجاسة لم يجز وان حصل الشك (لا يتوضأ به استحسانا) اى لاجل التنزه والاحتياط (ولو توضأ به جاز) لانه لا يتنجس بالشك لكن المستحب التوضوء بغيره لاحتمال كافي سؤر الجلالة (حوض الحمام اذا تنجس يطهر اذا خرج مثل ما كان فيه مرة) واحدة وتقدم الكلام في مثله وهو الحوض الصغير وما اختاره ابو جعفر الهند واني والصدر الشهيد من انه يطهر بمجرد ما يدخل الماء

من الانبوب ويفيض من الحوض هو المختار لعدم يتقن بقاء النجاسة فيه وصيرورته جاريا (ولو ادخل المتوضى رأسه في الاناء بنية المسح او) ادخل (خفيه) فيه بنيته (يجوز المسح بالاتفاق) والمشهور عن محمد انه لا يجوز (ولكن لا يصير الماء مستعملا عند ابي يوسف) لانه انما يصير مستعملا بالاسالة والمسح حصل بالاصابة لانه انما يأخذ حكم الاستعمال اذا زایل العضو والمصاب لا يزال العضو ووجهوا قول محمد ان المسح غير جائز ويصير الماء مستعملا بان الماء بمجردنية القرية عند الملاقات قبل حصول المسح صار مستعملا فلم يجزه تمام المسح وهو غير ظاهر والفتوى على قول ابي يوسف وتأني بقية احكام الماء المستعمل في فصل النجاسة ان شاء الله تعالى

﴿ فصل في المسح على الخفين ﴾

كان المناسب تقديمه على مباحث المياه حيث اخرها عن ذكر الوضوء لانه جزء من الوضوء الا انه لما كان رخصة ثبت بالحديث لدفع الحرج صار كانه من العوارض لا من اصل الوضوء فلم يوصل بالوضوء وقد ثبت المسح بالاخبار المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلاً رواه قولاً عمر وعلي وصفوان بن غسال وخزيمة بن ثابت وعوف بن مالك وعائشة وفعلاً ابو بكر وعمر والعبادة الثلاثة والمغيرة بن شعبة وصفوان بن خزيمة وسعد بن ابي وقاص وجريير بن عبدالله وسليمان بن بريدة وابو هريرة والبراء بن عازب وجابر وعمر بن حزام وابو موسى الاشعري وثوبان وعمر بن امية الضميرى وبلال وعمر بن العاص وابو امامة وسهل بن سعد وابو سعيد وعبدالله بن الحرث بن جزء وعبادة بن الصامت ويعلى بن مرة واسامة بن زيد وسليمان وابو ايوب وحذيفة وعائشة وام سعد الانصارية وعن الحسن البصري حدثني سبعون رجلاً من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه مسح على الخفين وقال ابو يوسف خبر المسح يجوز نسخ الكتاب به لشهرته وقال الكرخي اخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لان الآثار جاءت فيه في حيز التواتر وقال احمد بن حنبل ليس في قلبي من المسح شيء فيه اربعون حديثاً عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مارفعوا وماوقفوا وقال شيخ الاسلام والدليل على ان من لم ير المسح على الخفين كان ضالاً ماروى عن ابي حنيفة انه سئل عن مذهب اهل السنة والجماعة فقال هو ان تفضل الشيخين يعني ابا بكر وعمر على سائر الصحابة وان تحب الخنتين يعني عثمان وعلياً وان ترى المسح على الخفين وهو اخذه من قول انس بن مالك ان

من السنة ان تفضل الشيخين وتحب الحنتين وترى المسح على الحفين لكن قالوا من رآه ثم لم يسمح اخذا بالعزيمة كان مأجورا واعترض عليه بانها رخصة اسقاط على مقرر في الاصول فينبغي ان لا تبقى العزيمة مشروعة ولا يثاب عليها كافي قصر الصلوة واجيب بان العزيمة لم تبق مشروعة مادام متخففا واما اذا نزع والنزع حقه ومشروع زالت الرخصة وتقررت العزيمة كنية الإقامة في حق المسافر والاقتداء بالمقيم فيثاب على العزيمة واعترضه الزيلعي شارح الكنز بان الغسل مشروع وان لم ينزع خفيه بدليل انه يبطل مسحه اذا خاض الماء ودخل في الخف حتى انغسل اكثر رجله ولولا ان الغسل مشروع لما بطل ولذا منع كونه رخصة اسقاط وخطأ اهل الاصول في تمثيلهم به لها واجاب عنه المولى خسرو في درره بان المراد بالمشروعية الجواز في نظر الشارع بحيث يترتب عليه الثواب لا ان يترتب عليه حكم من الاحكام الشرعية يدل عليه تنظيره من قصر الصلوة فان العامل بالعزيمة آثم بان صلى اربعا وقعد على الركعتين يأثم مع ان فرضه يتم اقول ما قاله من ان المراد بالمشروعية هو الجواز بحيث يترتب عليه الثواب غير مسلم فان ائمتنا انما يريدون بـمشروعية الفعل الجواز بحيث يترتب عليه احكامه غير ان الثواب من جملة احكام الفعل الذي يقصده العبادة فغسل الرجل حال التخفف لو لم يكن مشروعا لما ترتب عليه حكمه من جواز الصلوة وغيرها مما تشترطه الطهارة واستدلالة بنظيره من قصر الصلوة غير صحيح فان المسافر اذا صلى اربعا وقعد على رأس الركعتين لا يكون آثيا بالعزيمة وليس في وسعه ذلك لان فرضه ركعتان لا يطبق الزيادة عليهما فرضا كما لا يطبق المقيم الزيادة على الاربع فرضا وانما تم فرضه ركعتين فحسب واثم لبناء النقل وهو الركعتان الاخرتان على تحريمه الفرض لانه اتى بالعزيمة مع عدم جوازها وابطاحتهاله بخلاف المتخفف الذي انغسل اكثر رجله حيث اعتبر الغسل شرعا وترتب عليه حكم من الاحكام الشرعية وهو بطلان المسح ولزوم نزع الحف لاتمام الغسل ولو قدر انه غسل كلتا الرجلين متخففا لترتب عليه انه لا ينتقض بتمام المدة ولا ينزع الحف مع جواز الافعال التي تشترط لها الطهارة به فتثبت مشروعية الغسل حال التخفف بمعنى تصور وجوده شرعا وتحققه بخلاف الاتمام واعتراض الزيلعي على اهل الاصول مقرر وهذا كله على تقدير صحة الفرع الذي ذكره من دخول الماء في الحف الى آخره وهو منقول في الفتاوى الظهيرية وغيرها لكن قال الشيخ كالدين بن الهمام في صحته نظر فان كلهم متفقة على

ان الخُف اعتبر شرعا مانعا سراية الحدث الى القدم فبقى القدم على طهارتها ويحل الحدث بالخُف فيزال بالمسح وبنوا عليه منع المسح للعتيم والمعدورين بعد الوقت وغير ذلك وهذا يقتضى ان غسل الرجل وعدمه سواء اذا لم يبتل معه ظاهر الخُف في انه لم يزل به الحدث لانه في غير محله فلا يجوز الصلوة به لانه صلى مع حدث واجب الرفع اذ لو لم يجب والحال انه لا يجب غسل الرجل جازت الصلوة بلا غسل ولا مسح فصار كالموترك ذراعيه وغسل محلا غير واجب الغسل كالفتخذ ووزانه في الظهيرية لو ادخل يده تحت الجرموقين فمسح على الخفين انه لم يحز وليس الا لانه في غير محل الحدث قال والاوجه في ذلك الفرع كون الاجزاء اذا خاض النهر لا بتلال الخُف يعنى فيكان مسحاً ثم اذا انقضت المدة انما لم يتقيد بها لحصول الغسل بالخوض والتزع انما وجب للغسل وقد حصل اقول اولاً منع صحة الفرع فيه بعد فانه ذكر في الظهيرية وفي فتاوى قاضى خان حيث قال مسح الخُف اذا دخل الماء خفه وابتل من رجله قدر ثلاثة اصابع او اقل لا يبطل مسحه لان هذا اذ لقدر لا يحزى عن غسل الرجل فلا يبطل به حكم المسح وان ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل المسح مروى ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله انتهى وثانياً قوله لانه في غير محله غير مسلم قوله اذ لو لم يجب الى آخره قلنا عدم وجوب غسل الرجل عينا لا يستلزم وجوب المسح عينا لجواز كون الواجب احدهما لاعلى التعيين كسائر الواجبات المخيرة وتشبيهه بترك الذراعين وغسل الفتخذ غير صحيح على ما لا يخفى وثالثاً توجيه الفرع المذكور بقوله والاوجه الى آخره انما يتأتى على تقدير انفصال الرجلين كتنبيههما على التمام مع ابتلال قدر الفرض من ظاهر الخُف مع عدم بطلان المسح والمذكور في ذلك الفرع انفصال اكثر الرجل وبطلان المسح ووجوب زرع الخُف وغسل الرجلين وفي فتاوى قاضى خان انفصال احد الرجلين وبطلان المسح كذلك وهذا كله يناقى ما قاله ورابعاً انافرق بين غسل الرجلين مع بقاء التخفف ومسح الخُف مع بقاء الجرموق حيث اعتبر الغسل فى الاول وبطل مسح الخُف به ولم يعتبر المسح فى الثانى بان مسح الخُف بدل عن الغسل ولا بقاء للبدل مع وجود الاصل ومسح الجرموق ليس بدلاً عن مسح الخُف بل هو بدل عن الغسل ايضا فعند تقرير الوظيفة لا يعتبر البدل الا آخر فليتأمل وحينئذ فلا يكون وزان الاول وزان الثانى واما الجواب عن قوله ان كلهم متفقة الى آخره فهو ان الخُف انما اعتبر مانعا سراية الحدث ترخيصا لدفع الحرج اللازم بايجاب الغسل عينا فاذا حصل الغسل زال الترخيص

لزوان سببه المختص هو به فقد حلول الحدث قبيل الغسل فحل الغسل في محله
فلينأمل فلا يحصى حينئذ عن اعتراض الزيلعي على اهل الاصول واما اعتراضه
على الفرع المذكور فانما يتم على تقدير صحة تمثيلهم وعدم صحة اعتراضه عليهم
فلينأمل والله سبحانه الموفق وله الحمد ثم حيث ثبت المسح بالطريق المذكور قال
المصنف تبعا للقدوري وغيره (المسح عليهما جائز بالسنة) اى بالاثار الواردة عن
النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلاً لا بالقرآن خلافا لما قاله البعض انه ثابت بالكتاب
ايضا وهى قراءة الجبر لان قراءة الجبر قد تقدم ان المراد منها الغسل وانما عطف
على المسح للاقتصاد في الغسل وترك الاسراف في الصب عليهما (من كل حدث
موجب للوضوء) احتراز من الحدث الموجب للغسل كما سيأتى وقوله (اذالبسهما)
شرط حذف جوابه لتقدم ما يدل عليه اى اذالبسهما (على طهارة كاملة)
فالمسح جائز بالسنة الى آخره فتكون اذالمحض الشرط ولا يجوز ان تكون للظرف
الا ان جعل جائز بمعنى المستقبل اى يجوز فيحينئذ يتعلق بجائز وقوله على طهارة كاملة
يتعلق بمحذوف حال من حدث لا يلبسهما لان اللبس على طهارة كاملة ليس بشرط
وانما الشرط ان يكون الحدث حاصلًا على طهارة كاملة وتقدير الكلام جائز بالسنة
من كل حدث موجب للوضوء على طهارة كاملة اى كائنا ذلك الحدث على طهارة
كاملة اذالبسهما هكذا قدره الشيخ كالدين في عبارة القدوري وهو التحقيق
(فان كان) الماسح (مقيما) مسح بوماولية وان كان مسافرا) مسح بثلاثة ايام ولياليها
لما في صحيح مسلم من حديث على رضى الله عنه جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثلاثة ايام ولياليهن للمسافر ويوما ولباة للمقيم وهو حجة على مالك في عدم توقيته
بوقت (وابتداؤها) اى اول المدة المذكورة للمقيم والمسافر (عقب الحدث) لانه
قبل ذلك كان متطهرا بطهارة الغسل و(لا) يعتبر لا ابتداء المدة (وقت الطهارة ولا وقت
اللبس) حتى لو تطهر لصلوة الصبح ولم يلبس خفيه الا وقت الظهر ثم لم يحدث الا وقت
العصر فابتداء المدة من وقت العصر لا من وقت الصبح ولا من وقت الظهر فيجوز
له المسح ان كان مقيما الى وقت العصر من اليوم الثانى وان كان مسافرا الى وقت العصر
من اليوم الرابع (ولو غسل رجله ولبس خفيه) قبل اكل الوضوء (ثم اكل الطهارة
قبل ان يحدث جاز) له (المسح عليهما) اذا احدث (عندنا) لما تقدم ان الشرط
كون الطهارة كاملة وقت الحدث لا وقت اللبس (خلافا للشافعى) فان الشرط
عنده كون الطهارة كاملة وقت اللبس لكن خلافا في الصورة المذكورة بناء على
هذا لا يتصور لان الوضوء فيها عنده لم يصح بالكلية لعدم الترتيب وهو فرض عنده

كأتقدم وانما يظهر خلافه المبني على اشتراط كل الطهارة وقت اللبس فيما اذا توضأ مرتباً فلما غسل احدى رجليه ادخلها في الخف قبل غسل الاخرى ثم غسل الاخرى وادخلها في الخف ثم احدث فانه لا يجوز له المسح عنده ويجوز عندنا (لان عندنا يكفيه ان يكون) الخف (ملبوسا على طهارة كاملة عندا لحدث) بخلاف ما اذا كان ملبوسا على طهارة ناقصة عندا لحدث فانه لا يجوز المسح حينئذ عندنا خلافا لـ (والطهارة الناقصة هي طهارة صاحب العذر) وكذا طهارة التيمم (حتى ان المستحاضة) وهي المرأة التي ترى الدم من قبلها دون ثلاثة ايام اوفوق عشرة ايام في الحيض اوفوق اربعين في النفاس او وهي حامل (ومن في معناها) كصاحب سلس البول او انفلات الرياح او استطلاق البطن او الرعاف الدائم او الجرح الذي لا يرقأ (اذا توضأت ولبست الخف قبل ان يظهر منها شيء) من دم الاستحاضة (تسمح كالاصحاء) لكونها لبست على طهارة كاملة (ولو لبست بطهارة العذر) اى بعد ما ظهر منها شيء (تسمح في الوقت) فقط ان احدثت بعد اللبس حدثا غير عذرها عندنا (وعند زفر تسمح تمام المدة) لان طهارتها لما لم تنقض بالحدث الذي ابتليت به شرعا كانت اقوى من طهارة الاصحاء في حكم الشرع وجوابه ان الانتقال حاصل الا انه لم يظهر حكمه في الوقت لاجل الضرورة فاذا خرج الوقت ظهر حكمه مستندا الا ان الاستناد لا يظهر في الاحكام المنقضية بل في الاحكام القائمة وجواز المسح منها فظهر الاستناد في حقه وان اللبس حصل بعد الحدث في حقه وكذا لو تيممت ولبست الخفين ثم وجدت ماء يكفي للوضوء لا يجوز لها المسح لان يتمها بطل بوجود الماء مستندا الى اول الاستعمال فبين انما لبستهما بلا طهارة (ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل) كالووضأ ولبس خفيه ثم اجنب فانه لا يجوز له ان يغسل سائر بدنه ويمسح على خفيه لما روى الترمذى والنسائى عن صفوان بن غسان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا اذا كنا سفرا ان لا ننزع خفافنا ثلاثة ايام ولياليهن الا عن جنابة ولكن من غائط وبول ونوم وقال الترمذى حديث صحيح ثم صورة المسئلة هي ما ذكرنا ونحوها ما ذكر محمد في الاصل ان المسافر اذا توضأ ولبس خفيه ثم اجنب وعنده ماء يكفي للوضوء يتم وصلى فان احدث وعنده ذلك الماء توضأ وغسل رجليه ولا يجوز له المسح لان الجنابة حلت القدم واما ما ذكره بعضهم من انه في هذه الصورة لو مر بعد ذلك على ماء يكفي للاغتسال فلم يغتسل ثم احدث ومعه ماء يكفي للوضوء فانه يتوضأ ويغسل رجليه ولا يجوز له المسح فليس بسديد لان الرجل بعد غسلها اذ ذاك

لا تعود جنباتها برؤية الماء ولا يلزم غسلها مرة أخرى لاجل تلك الجنبابة
 كما لو غسلها أولاً ثم لبس الحنف ثم كمل الغسل وانما حل بها بعد الغسل حدث والمسح
 لاجل الحدث جائز وصرح في الخلاصة ان الجنب اذا اغتسل وبقي على جسده لمعة
 فلبس الحنف ثم غسل اللمعة ثم احدث بمسح انتهى ولا فرق بين بقاء لمعة او اكثر
 في بقاء الجنبابة وقد لبس الحنف وهى باقية بقاء اللمعة يجوز له المسح فكذا
 يجوز في الصورة المذكورة فليتأمل (والرجل والمرأة فيه) اى في مسح الحنف
 (سواء) لان الادلة لم تخص والنساء تابعت للرجال في الاحكام ما لم يدل دليل على
 التخصيص (والمسح) انما هو (على ظاهرهما) اى اعلاهما (دون باطنهما) اى
 اسفلهما ما روى عن علي انه قال لو كان الدين بالرأى لكان مسح باطن الحنف اولى من
 ظاهره ولكنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه دون باطنهما
 وفي رواية عنه لكان اسفل الحنف اولى بالمسح من اعلاه وهذا يدل على ان المراد
 بباطنه اسفله لا ما يلي البشرة لان مسحه غير ممكن فكيف يقتضى الرأى اولوية
 مسحه بل الرأى يقتضى مسح ما يلي الارض لكونه محل اصابة الاوساخ والاقذار
 حيث سقط غسل الرجل لعدم سرية الحدث اليها فلا يلتفت الى مقاله الامام
 ابن الهمام في هذا المقام من عكس هذا المرام (ويستحب ان يكون المسح خطوطاً
 بالاصابع) لما في اوسط الطبراني من طريق جرير بن يزيد عن محمد بن المنكدر عن جابر
 قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ فغسل خفيه فقنسه برجله
 وقال ليس هكذا السنة امرنا بالمسح هكذا ثم اراه بيده من مقدم الخفين الى اصل
 الساق مرة وفرج بين اصابعه قال الطبراني لا يروى عن جابر الا بهذا الاسناد
 وفي الامام روى ابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه مسح على خفيه
 حتى رؤى آثار اصابعه على خفيه خطوطاً ورؤى آثار اصابع قيس بن سعد على
 الحنف ولو وضع الكف ومدها او وضع الاصابع مع الكف ومدها فكلاهما حسن
 والا حسن ان يمسح بجميع اليد كذا في الخلاصة وغيرها (و) يستحب (ان يبدأ
 من قبل الاصابع ويمد الى الساق اعتباراً بالغسل) فان المستحب فيه ذلك ولما
 تقدم في حديث الطبراني وكذا يستحب ان يكون مرة واحدة لما فيه ايضاً (وفرض
 ذلك) المسح (مقدار ثلث اصابع) طولا وعرضا (من اصابع اليد) كقوله ابو بكر
 الرازى هو المختار خلافاً لما قاله الكرخى ان المعتبر اصابع الرجل كفى الخرق لانها
 محل المسح وجه الاول ان الآلة وهى اليد احق بالاعتبار كفى مسح الرأس فلو مسح
 باصبعين لا يجوز (ولو وضع يديه من قبل الساق ومدهما الى رؤس الاصابع جاز)

لحصول الفرض (و) كذا (لو مسح عليهما عرضا جاز) ايضا (و) كذا (لو مسح بثلاثة اصابع موضوعة) وضعا (غير ممدودة يجوز) ايضا لما قلنا (ولكنه يكون مخالفا للسنة في جميع ذلك وكيفية المسح) المسنون (ان يضع يديه) المراد اصابع يديه فيضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن واصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر (ويجافى كفيه ويمدهما الى الساق او يضع كفيه مع الاصابع ويمدهما جامة) وهو حسن والاول السنة كما فهم مما تقدم من الخلاصة (ولو مسح برؤس الاصابع وجافى اصول الاصابع والكف لا يجوز المسح الا ان يكون الماء متقاطرا) لان البالة تصبح مستعملة بمجرد الاصابة فاذا لم يكن متقاطرا صارت البالة المستعملة او لا مستعملة ثانيا في الفرض بخلاف ما اذا كان متقاطرا فان البالة التي مسح بها ثانيا حينئذ غير التي استعملت او لا وبخلاف اقامة السنة فيما اذا وضع الاصابع ثم مدها ولم يكن الماء متقاطرا لان النفل يغتفر فيه ما لا يغتفر في الفرض وهو تابع له فيؤدى بماء استعمل فيه تبعا ضرورة عدم شرعية التكرار على ان وقوع فعله صلى الله عليه وسلم على هذه الصفة كاف في جواز النفل ولا يقاس عليه الفرض لانه اقوى منه مع ان المسح على خلاف القياس (والمستحب ان يمسح بباطن الكف) لانه المتوارث (ولو مسح بظاهر كفيه يجوز) لحصول المقصود ولكن خالف السنة (ولو مسح على باطن خفيه او من قبل العقبين او من جوانبهما) اى جوانب الرجلين (لا يجوز) مسحه لان الاحاديث المشهورة التي ثبت بها المسح على خلاف القياس انما وردت بالمسح على اعلاه فلا يجوز على ما سواه لانه خلاف المحل الذي ورد به النص واما مخالفة الكيفية كالابتداء من جهة الساق الى الاصابع فلا تنضر لان الكيفية غير مقصودة بالذات بخلاف المحل الا انه قديقال كميته ايضا مقصودة بالذات اى المقدار فينبغى ان لا يجوز الاقتصار على قدر ثلث اصابع بالقياس من غير نص والله اعلم (وذكر في المحيط لو توضأ ومسح بآلة) بالكسر بمعنى بلل (بقيت على كفيه بعد الغسل يجوز) مسحه لان البالة الباقية بعد الغسل غير مستعملة اذا المستعملة فيه ماسال على العضو وانفصل عنه (ولو مسح رأسه ثم مسح خفيه بآلة بقيت بعد المسح لا يجوز) مسحه على الخف لان البالة الباقية بعد المسح مستعملة لان المستعمل فيه ما اصاب الممسوح وقد اصابته (ولو) توضأ (لم يمسح خفيه) لكن (خاص في الماء لآنية المسح) ولم تنفصل احدى رجله او اكثرها (او مشى في الحشيش المبتل بالماء) المتناض عليه للسقي (او بالمطر يحزبه) ذلك الخوض او الشى عن المسح قصدا لحصول المسح ضمنا وعدم اشتراط النية ولو كان الحشيش مبتلا بالطل فقيل

لا ينوب عن المسح لانه من نفس دابة والاصح انه ينوب لانه مطر خفيف (وكذا اذا اصابه) اى اصاب خفه (المطر ينوب) ذلك الامر وهو الاصابة (عن المسح) وان لم ينو (خلافا للشافعي) رحمه الله في ذلك كله لان النية عنده شرط في الوضوء والمسح جزء منه (وفي بعض الروايات) النادرة (لا يجزئه) ذلك بلانية عندنا ايضا (لانه) اى لان المسح (خلف) عن الغسل فاحتاج الى النية (كالتيمم) وهذا غير صحيح لان التيمم لم يحتاج الى النية لكونه خلفا بل لمعنى آخر وهو ما مر في التيمم (ومن ابتدأ المسح) اى مدة المسح لانفسه (وهو) والحال لانه (مقيم فسافر قبل تمام يوم وليلة مسح تمام ثلاثة ايام ولياليها) عندنا خلافا للشافعي واحمد لانه حكم متعلق بوقت وكل حكم متعلق بوقت فالعبرة فيه آخر الوقت وآخر الوقت هو مسافر (ومن ابتدأ المسح وهو مسافر ثم قام) ينظر (ان كان) قد (مسح يوما وليلة او اكثر) لزم زعمهما (وغسل رجله) لانه صار مقيما فسقط ترخصه بالابلاغ الى ثلاثة ايام (وان كان) قد (مسح اقل من يوم وليلة اتم مسح يوم وليلة) لانها مدة المقيم (ومن لبس الجرموق فوق الحنف مسح عليه) الجرموق ما يلبس فوق الحنف وقاية له وقد يكون من الجلد ومن الكرياس ومن غيرهما فان كان من الكرياس لا يجوز المسح عليه بالاتفاق الا ان علم ان البالة نفذت الى الحنف مقدار الفرض او كان مجلدا جلدا يستر الاصابع وظهر القدم فحينئذ يجوز المسح عليه سواء لبس وحده او فوق الحنف كالذى من الاديم او الصرم وكذا الحنف فوق الحنف وهذا عندنا وقال مالك والشافعي لا يجوز المسح على الجرموق لان الحنف بدل عن الرجل والبذل لا يكون له بدل ولان الابدال لا تنصب بالرأى قلنا هو بدل عن الرجل لا عن الحنف وان كان تحتدخف لان الوغايفة كانت بالرجل ولم تكن بالحنف وظيفه ليصير من اعضاء الوضوء فيكون الجرموق بدلا عنه مانعا سراية الحدث اليه بل يمنع السراية الى الرجل وسار كحنف ذي طاقين ولم تنصب البذل بالرأى وانما نصبناه اما بطريق الدلالة وهو لزوم الحرج في التزعم المتكرر في اوقات الصلوات واما بالحديث وهو ما في مسند الامام احمد عن بلال قد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الجرموقين والخمار ولاي داود كان يخرج فيقضى حاجته قتيه بناء فيمسح على عمامته وجرموقه لا يعل كيف استندتم بهذا وانتم لا تجوزون المسح على العمامة والخمار لانا نقول دلالة على جواز مسح على الجرموق تأييد بدلالة احاديث المسح على خفين خاصة في حد شهرة قُتبت به واما دلالة على لا يخرج من فقد درجت شين تخفى من غير وضوء في حد شهرة ولا تدب فيه قد ثبت ثم تعالينا

بان الجرموق بدل عن الرجل الى آخره يعلم منه جواز المسح على خف لبس فوق مخبط من كرباس او جوخ او نحوهما مما لا يجوز عليه المسح لان الجرموق اذا كان بدلا عن الرجل وجعل الخف مع جواز المسح عليه في حكم العدم فلان يكون الخف بدلا عن الرجل ويجعل ما لا يجوز المسح عليه في حكم العدم اولى كافي للفاقة ويؤيده ان الامام الغزالي في الوجيز والرافعي في شرحه له مع التزامهما ذكر خلاف الامام. ابي حنيفة في المسائل اوردا هذه المسئلة في صورة الاتفاق وكان مشايخنا اعلم يصرحوا به فيما اشتهر من كتبهم اكتفاء بما قالوا في مسئلة الجرموق من كونه خلفا عن الرجل كذا افاده المولى خسرو في الدرر شرح الفرر ولا يلتفت الى ما نقل في شرح المجمع عن فتاوى الشاذلي انه لا يجوز الا ان يقطع ذلك اللبوس تحت الخف لانه نقل عن رجل مجهول وهو بعيد عن الفقه خارج عن الاصول لان قطعه ان كان ليصير كالخف المخروق في عدم جواز المسح عليه فهو بمنزلة بدون خرق لانه لا يجوز المسح عليه وان كان لاجل ان يتصل جزء من الرجل بالخف فهو ليس بشرط والاملاجاز المسح على الجرموق ونحوه مع حيولة الخف فانه اشد منعا للاتصال بالرجل وبهذا ظهر فساد قول من ايده من الجهال بان جواز مسح الخف على خلاف القياس فلا يقاس عليه ما لم يرد به نص فان هذا كما ترى بطريق الدلالة الراجحة لا بطريق القياس والاملاجاز المسح على المكعب واللبود التركبة ونحوها لانها غير منصوص عليها ثم يقال بل قطع ذلك المخيط قصدا حرام لانه اضاعة المال من غير فائدة وهي منهي عنها ثم المسح على الجرموق انما يجوز اذا لبسهما قبل ان يحدث بعد لبس الخفين (فان احدث) بعد لبس الخفين قبل لبسهما مسح على الخفين ولم يمسح (ثم لبس الجرموقين لا يمسح على الجرموقين) لان البدلية تقررت للخف بالحدث قبل لبسهما فلا تنتقل عنه اليهما ولا يكونان بدلا عنه لما تقدم ان البدل لا يكون له بدل (ولو نزع احدا الجرموقين) بعد المسح عليهما او خرج بلا قصد (فله ان ينزع الآخر ويمسح على خفيه) وان شاء اعاد المسح على الآخر ومسح الخف الذي نزع جرموقه وفي روايات الاصل ينزع الجرموق الباقي ويمسح على الخفين وفي التجريد انتقض المسح فيهما يعني ينزع احدهما كذا في الخلاصة ولا يجوز ان يقتصر على مسح المزروع من غير اعادة المسح على غير المزروع وقال زفر يجوز ولا يبطل مسح غير المزروع لانه لو مسح في الابتداء على احد الجرموقين وعلى احد الخفين يجوز اتفاقا فكذا في البقاء ولنا ان الانتقاض في الوظيفة الواحدة لا يتجزى والجرموقان كالخفين ولو نزع احد الخفين بطل مسحه

على الآخر ولا يفهم حكم المسئلة كاهو من عبارة المصنف (ولا يجوز المسح على
الجرموق المنحرق وان كان) اى ولو كان (خفاء غير منخرقين) قياسا على الخنثين
(وكذا لا يجوز المسح على خف فيه خرق كبير) لخروجه عن المقصود بالخف من
قطع المسافة بمتابعة المشى والخرق الكبير المانع عندنا (ما بين منه مقدار ثلث
اصابع) وعند مالك ما بين هذه اكثر الرجل ثم الصحيح عندنا كون الاصابع المذكورة
(من اصابع الرجل) وهو ظاهر الروايات وفي رواية الحسن يعتبر ثلث اصابع من
اصابع اليد والمعتبر اصغر الاصابع اذا لم يكن الخرق عند الاصابع وان كان
عندها يعتبر ظهور الثلث التي عند الخرق (فان كان) الخرق في الخنف (اقل من ذلك
جاز) المسح عليه وقال زفر والشافعي واحمد لا يجوز وان قل لانه لما وجب غسل
البادى وجب غسل الباقي لعدم التجزئ قلنا لان سلم وجوب غسل البادى لكونه بمنزلة
العدم لقلته ولزوم الحرج في اعتباره اذ غالب الخفاف لا تخلو عنه عادة والشرع علق
المسح بمسمى الخف وهو السار الذي تقطع به المسافة والاسم مطلقا يطلق عليه
بخلاف المشتمل على الكبير فانه ليس بخف مطلق بل مقيد بالخرق ولانه لا تقطع
المسافة به والخف مطلقا ما تقطع به (وان كان الخرق في خف واحد قدر اصبعين
في موضع) منه (او) في (موضعين وفي) الخف (الاخر قدر اصبع) واصبعين كذلك
(جاز المسح) لان المانع كون قدر ثلث اصابع في خف واحد فلا يجمع لو كان
في الخنثين بخلاف ما لو كان قدر نصف درهم نجاسة في احدى الرجلين وفوق النصف
في الاخرى حيث يجمع ويمنع جواز الصلوة وكذا لو انكشف ثمن كل من عضوين
كل منهما عورة حيث يجمع ايضا ويمنع لان المنع في الخرق باعتبار عدم امكان
قطع المسافة بالخف على الوجه المعتاد والخرق في احدهما لا يمنعه في الآخر فلم
يكن المانع موجودا بخلاف النجاسة والانكشاف فان المنع فيها باعتبار حمل النجاسة
وكشف ربع العورة وهو موجود والقطع في اذن الاضحية اختلف فيه واعلام
الثوب يجمع كذا في الخلاصة (وان كان الخرق) قدر اصبع مع الخرق قدر
اصبعين (في خف واحد يجمع) في الحكم بالمانعية (فلا يجوز) المسح لوجود المانع
وهو قدر ثلث اصابع في خف واحد (ويشترط) في المنع (ظهور الاصابع بكمالها)
في الصحيح خلافا لما مال اليه السرخسي من ان ظهور الانامل وحدها مانع
(ولو ظهر الابهام وهي مقدار ثلث اصابع من غيرها) اى من غير الابهام (جاز) المسح
لما قدمنا ان الخرق اذا كان عند الاصابع يعتبر ظهور عين تلك الاصابع ولا يعتبر
اصغر الاصابع (ولو كان طول الخرق اكثر من قدر ثلث اصابع وانفتاحه) اى مقدار

ما يفتح منه (أقل من ذلك) القدر (لا يمنع جواز المسح) لأن غير المنفتح ليس له حكم الحرق لعدم ظهور شيء منه لأن المانع انكشاف ما يجب غسله إذا كان قدر ثلث أصابع ولم يوجد (وكذا) الحكم (لوانفتح خرزه) أي خرز الحنف (إلا أنه) أي الشأن (لا يرى شيء من قدمه) يجوز المسح لما قلنا (ولو كان) الشيء من قدمه والمراد به المقدار المقدر بحيث (يبدو) أي يظهر (حالة المشي) أي حالة رفع القدم (و) لكن (لا يبدو حالة الوضع يمنع) جواز المسح لأن المعتبر حال المشي كذا ذكره في المحيط ولو كان الأمر بالعكس لا يمنع (و) كذا (الحرق) الكبير (إذا كان فوق الكعب لا يمنع) لأن ستر الحنف لما فوق الكعب ليس بشرط لجواز المسح ولذا جاز المسح على المكعب وقال في فتاوى قاضي خان وما يقاله بالفارسية چاروقان كان بستر القدم لا يرى من العقب ولا من ظهر القدم الا قدر اصبع او اصبعين جاز المسح عليه في قولهم وكذا على الحنف الذي يقاله بالفارسية پدش بند وهو ان يكون مشقوقا مشدودا وفيها اذا لبس مكعبا لا يرى من كعبه او قدميه الا قدر اصبع او اصبعين جاز المسح وهو بمنزلة الحنف الذي لاساق له (واذا اراد) المسح على الحنف (ان يخلع خفيه فنزع القدم) من موضعه (من الحنف غير ان القدم في الساق بعد انتقض مسحه) اجماعا (وان نزع بعض القدم عن مكانه) فقد اختلف في مقدار ما ينقض المسح حينئذ روى (عن أبي حنيفة) أنه (اذا خرج أكثر العقب عن عقب الحنف انتقض) المسح ذكره في مبسوط شيخ الاسلام لما قيل لأن العقب مقدار ربع القدم فزواله زال ربع القدم عن محل المسح وأكثره يقوم مقام الكل لكنه لا يخلو عن شيء وقيل لأنه حينئذ لا يمكنه متابعة المشي لأن بقاء العقب في الساق يعنى عن مداومة المشي بخلاف ما إذا كان يخرج ثم يعود على ما يأتي قريبا ان شاء الله تعالى (وفي بعض الروايات) عن أبي حنيفة أيضا (إذا صار) النزع (بحال تعذر المشي المعتاد معه انتقض) المسح والافلا فان المعتبر امكان متابعة المشي كما تقدم وفي رواية عنه وهو قول الحسن بن زياد ان خرج أكثر القدم الى ساق الحنف انتقض المسح والافلا قال في الهداية وغيرها هو الصحيح لأن لا أكثر حكم الكل وقيل ينتقض بخروج نصف القدم (وفي بعض الروايات أيضا ان بقي في موضع قرار القدم مقدار ثلث أصابع) من ظهر القدم سوى أصابعها (لا ينتقض) المسح أيضا (وهو) أي هذا القول (رواية عن محمود بن عبد الله عن المشايخ) بل قال في الكافي وعليه أكثر المشايخ ووجهه ان مقدار فرض المسح باق في محل المسح فلا ينتقض والتقييد بما سوى الأصابع في فتاوى قاضي خان قال رجله خف

(واسع)

واسع الساق ان بقي من قدمه خارج الساق في الحنف مقدار ثلث اصابع سوى اصابع الرجل جاز مسحه وان بقي مقدار ثلث اصابع بعضها من القدم وبعضها من الاصابع لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلث اصابع كله من القدم ولا اعتبار بالاصابع انتهى على ان كلمة الكل مطبقة على التعبير يظهر القدم والمفهوم منه ما عدا الاصابع (وفي كتاب الصلوة لابي عبدالله الزعفراني رجل مسح على خفيه ثم دخل الماء) بنصب الماء اى خاض فيه ويرفعه اى دخل الماء خفه (ان ابتل جميع احدى القدمين) يعنى ابتلا لا هو غسل (ينتقض مسحه) وكذا الحكم في ابتلال الاكثر على ما تقدم في اول الفصل في البحث مع الزيلعي من النقل عن الظهيرية ونقله اكثر الفتاوى كالحلاصة وغيرها وقال في الذخيرة وهو الاصح فلا بد من قبوله وليس له وجه الا وقوع الغسل صحيحا وعدم جواز الجمع بين المسح والغسل وكون الاكثر له حكم الكل ويلزم منه ان لا يكون المسح رخصة اسقاط كما اورده الزيلعي وتقدم (رجل اخرج عقبه من عقب الحنف الا ان مقدم قدمه في قدم الحنف) اى في موضع المسح له ان يمسح ما لم يخرج صدور قدميه عن الحنف) اى عن موضع القدم منه (الى الساق) اى الى اول حد الساق وهذا موافق لقول محمد لان صدر القدم مقدار ثلث اصابع فادام في قدم الحنف فحمل فرض المسح باق وان كانت عبارة المصنف لا تخلو عن تسامح (و ذكر في بعض المواضع) من الفتاوى (ان كان صدر القدم في موضعه) ولكن (العقب يخرج) من عقب الحنف (ويدخل لا ينتقض مسحه) وهو ظاهر وما تقدم عن ابي حنيفة من الانتقاض عند خروج اكثر العقب الى عقب الحنف فانما هو فيما اذا نزع لافيا اذا خرج بنفسه ثم عاد ذكره في النهاية وغيرها (و) كذا (لو كان الحنف واسعا اذا رفع القدم يرتفع العقب حتى يخرج) الى ساق الحنف (واذا وضع) القدم (عاد العقب الى موضعها لا ينتقض) المسح وكذا لو كان اعرج يمشى على صدور قدمين وقد ارتفع العقب عن موضعه المسح (و) روى (عن محمد) انه قال (خف فيه فتق مفتوح وبطانة الحنف من خرقة) او من غيرها (غير منفتق) ذلك الشيء الذي هو بطانة حال كونه (مخروزا في الحنف) فمخروزا حال من الضمير المستتر في منفتق او من الضمير من الخبر وهو من خرقة ويجوز في راء غير الحركات الثلاث وكذا في بعض النسخ مخروز بغير الف بعد الزاى يجوز فيه الرفع والحفض (جاز المسح) عليه حيث لم ينكشف محل المسح مقدار ثلث اصابع (كذا ذكره في الذخيرة ولا يجوز المسح على العمامة والتلنؤة) بدل الرأس (و) لاعلى (البرقع) بدل غسل الوجه وهو

بضم اوله وثالثه الشيء الذي يجعله المرأة على وجهها مخروقا ما يحازى عينها منه
(و) لعل (القفازين) بدل غسل اليدين والمقفاز بضم القاف وتشديد الفاء ما
يلبس في اليد لاجل البرد او الطير او غير ذلك وانما لم يجز المسح على هذه الاشياء
لان الكتاب دل على فرضية الغسل والمسح ولم يرد في هذه الاشياء كلورد
في مسح الخلف من الشجرة ليجوز به مسح الكتاب في نقل حكم الغسل والمسح
اليها كافي الخلف وليست كالحرف في الحرج فتلحق به بطريق الدلالة (ويجوز
المسح على الجبائر) ونحوها كخرقة القرحة والجبائر جمع جبيرة وهي ما يشد على
العظم المنكسر من العيذان (وان شدها) اي ولوشدها (على غير وضوء) لما روى
الدارقطني عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الجبائر
وضعه ابي عمارة محمد بن احمد بن مهدي قال ولا يصح هذا قال المنذري وصح عن
ابن عمر المسح على العصا موقوفا عليه وساق بسنده ان ابن عمر توضأ وكفه
معصوبة فمسح عليها وعلى العصائب وغسل سوى ذلك قال الحافظ ابو بكر
احمد بن الحسين هو عن ابن عمر صحيح والموقوف في هذا كالمرفوع لان
الابدال لا تنصب بالرأى وروى ابن ماجة عن زيد بن علي عن ابيه عن جده
الحسين بن علي بن ابي طالب قال انكسرت احدى زندي فسأت النبي
صلى الله عليه وسلم فامرني ان امسح على الجبائر وفي اسناده عمر بن خالد
الواسطي متروك لكن الحكم يجمع عليه لكان الحرج ولزوم الضرر في الغسل بلا فرق
بين شدها بوضوء او بدونه فلا يضر ضعف الحديث بالنسبة اليها بعدما جمع عليه
الاثمة المجتهدون رحمة الله عليهم بالدليل الواضح وهو قوله تعالى ما يريد الله ليجعل
عليكم من حرج (فان سقطت) بعد المسح (من غير برء لم يبطل) المسح لبقاء سبب
شرعيته (وان سقطت عن برء بطل) المسح لتبين ان غسل ماتحتها كان واجبا
حتى لو كان السقوط في الصلوة لزم الاستئناف ولا يجوز البناء لانه تبين ان الغسل
كان واجبا بالحدث السابق كافي التيمم (والمسح على الجبائر انما يجوز اذا لم يقدر)
على الغسل ولا (على المسح على القرحة) نفسها (بان كان) الماء (يضرها) من الغسل
ومن المسح (اما اذا كان) لا يقدر على الغسل (و) لكن (يقدر على المسح على) نفس
(القرحة فلا يجوز له) المسح على الجبيرة ونحوها لعدم الضرورة والحرج (قال
برهان الدين) صاحب المحيط بعد ما ذكر هذا القيد عن ابي الحسين بن الحضر
النسفي (ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون) اي يظنون انه اذا اضرها
الغسل يجوز المسح على الجبيرة او الخرقه ولو لم يضر المسح على نفس القرحة وهو

غير جائز لانه لا يعدل الى الابدع مع امكن الاقرب والمسح على نفس البشرة اقرب الى الغسل من مسح الجبيرة ونحوها والتكليف بحسب القدرة والامكان (وان ترك المسح على الجبيرة) والحال ان (المسح) عليها (لا يضره جاز) له الترك (عند ابي حنيفة خلافا لهما) فانهما قالا لا يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم امر عليا بذلك والامر بالوجوب وله ان الفرضية لا تثبت بخبر الواحد وقد سقط الغسل بالاجماع لا يقال كما سقط الغسل بالاجماع فقد وجب المسح بالاجماع لاننا نقول لانسلم الاجماع على وجوب المسح مع مخالفة الامام الاعظم لانه ليس فيه اجماع من تقدمه والصحيح من مذهبه انه ليس بفرض ذكره في تجريد القدرى وقوله في الخلاصة ان ابا حنيفة رجع الى قولهما لم يشتهر عنه شهرة نقيضة ولعل ذلك معنى ما قيل ان عنه روايتين وفي التجنيس الاعتماد على ما ذكر في شرح الطحاوى وشرح الزيادات انه ليس بفرض عنده (واما الاستيعاب) في مسح الجبيرة (فشرط عند البعض) قال قاضى خان وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة (وبعضهم) كشيخ الاسلام خواهر زاده وغيره (قالوا اذا مسح على اكثرها جاز) واليه مال صاحب الهداية وقال ذكره الحسن وصححه في الكافي قال لثلايودى الى فساد الجراحة يعنى لو شرط الاستيعاب لاحتيج الى الاستقصاء فى ابصال البلل الى جميع اجزاء الحرقنة ونحوها فيؤدى الى نفوذ البلة الى الجراحة والغرض ان البلة تضرها ولذا جاز المسح على العصابة فيفضى الى افساد الجراحة فكان الصحيح الاكتفاء بالاكثر لثلايولم ذلك الاستقصاء للخرج ثم كلالا روايتين من لزوم الاستيعاب وعدمه منسوب الى الحسن قال شيخ الاسلام فى مبسوطه لم يذكر هذا فى ظاهر الرواية وقد ذكر فى املاء الحسن بن زياد ان مسح على اكثرها اجزاه وان مسح على النصف او اقل لا يجوز وقد تقدم نسبة قاضى خان رواية الاستيعاب اليه (ويكتفى) فى مسح الجبيرة (بالمسح مرة واحدة) كمسح الرأس ومسح الخف (هو الصحيح) لان المسح لم يشرع تكراره وقوله هو الصحيح اشارة الى نفي قول البعض يشترط التكرار الا ان تكون الجراحة فى الرأس لانه حينئذ بمنزلة الغسل قلنا مسح الرأس ايضا بمنزلة الغسل مع انه يكره فيه التكرار (ولو كانت الجراحة فى موضع الغسل وليس تحت جميع الجبيرة) ونحوها (جراحة) ويعسر عليه جعل الجبيرة مقدارا للجراحة فحسب (جاز له المسح على كل الجبيرة) ماتحت جراحة وما ليس تحتها (تبعاً لوضع الجراحة) لان الجبيرة والعصابة لا توضع على وجه تأتى على موضع الجراحة فحسب بل تكون على ماحول الجراحة ايضا فتحقت الضرورة الى جواز المسح على الزائد على الجراحة ايضا اذا كان يضره حلها للغسل غير موضع

الجراحة وان كان لا يضره ذلك مسح على ما فوق الجراحة وغسل ما حولها لان المسح للضرورة فيتقدر بقدرها ولا فرق في جميع ما تقدم بين الجيرة وعصابة النضادة والقروح والجراحات ثم المسح على الجيرة ونحوها بمنزلة الغسل فيجوز ان يجمع مع الغسل ولا يجوز ان يجمع مع المسح ولا يتوقت بوقت فلو كان باحدى رجله قرحة فشدّها ومسح عليها وغسل الصحيحة جاز لانه ليس جمعاً بين الغسل والمسح فلو لبس الخنف على الصحيحة ثم احدث لا يجوز له ان يمسح على الخنف لانه يكون جمعاً بين الغسل والمسح فان لبس الخنف عليهما جاز للمسح على الخنفتين لانه لبس الخنف عليهما بعد الغسل (ولو كان مقطوع احدى الرجلين من الكعب او دونها) اى دون الكعب لجواز تكبيره وتأنيذه (فان غسل موضع القطع) فرض فلو غسل موضع القطع والرجل الصحيحة (وليس خفيه) ثم احدث (ينظر ان كان بقى من ظهر القدم) المقطوعة (مقدار ثلث اصابع او اكثر يمسح) على الخنفتين (والا) اى وان لم يكن بقى من ظهر القدم المقطوعة قدر ثلث اصابع (يفسلهما) اى كلتا الرجلين (لانه) اى الثانى (وجب غسل) الموضع (المقطوع) ولا يجوز المسح عليه على الخنف لتقصاته عن المقدار المفروض واذا وجب غسل المقطوع وجب غسل الرجل الصحيحة ولا يجوز المسح عليها على الخنف لثلاث يلزم الجمع بين الغسل والمسح (وان كان مقطوع الاصابع) من احدى الرجلين او كليهما (وبعض خفه خال عن القدم) فمسح على الخنف نظر (فان وقع المسح) على الخنف (على الغسل) اى ما بقى من القدم اى ان وقع المسح على المقدار الذى فيه القدم من الخنف حال كون المسح عليه (مقدار ثلث اصابع جاز) المسح لوجود مسح المقدار المفروض (والا) اى ان لم يقع المسح مقدار ثلث اصابع على الوضع الذى فيه القدم من الخنف (فلا) يجوز المسح وعلى هذا فلو وقع المسح مقدار ثلث اصابع ابتداء لكون ما بقى من القدم اذ ذاك عند رأس الخنف ثم زال عن ذلك المكان وصار فى موضع بحيث يكون مسح ما عليه من الخنف دون قدر ثلث اصابع انتقض المسح ولزم اعادته على المحل الذى فيه القدم مقدار ثلث اصابع (وكذلك الحكم على هذا التفصيل اذا كان الخنف واسعا وبعضه خال عن القدم) والحاصل ان مقدار الفرض يعتبر من القدم لا من الخنف فان وقع بتمامه على القدم جاز وان وقع اقل منه على القدم لا يجوز ولو كان تماماً وازاداً على الخنف لفضله عن القدم (رجل توضأ ومسح على الجيرة ولبس خفيه) ثم احدث قبل ما برئت فتوضأ يمسح على الجيرة والخنفتين لان طهارته كاملة ما لم تبرأ حتى جازله امامة الاصحاء (فان احدث بعد ما برئت لا يمسح لانه

لبس الخنثين على طهارة ناقصة ذكره في شرح الاستيعابي) وذلك لانه عند البرء تبين انه كان محدثا عند اللبس والتبين يؤثر فيما انقضى كما يؤثر في الباقي وتحقيقه ان الحكم الثابت بطريق التبين هو ما يكون ثبوته في الحال ثبوته في الزمن السابق حكما والفرق بينه وبين الثابت بطريق الاستناد ان الثابت بالتبين يمكن الاطلاع عليه دون الثابت بالاستناد والتبين يظهر اثره في الحال وفيما مضى والاستناد يظهر اثره في الحال دون ماضى مثاله الماسح على الخنث لو سبقه الحدث وهو في الصلوة فذهب للوضوء فتمت مدة مسحه في اثناء ذلك جازله ان يتم وضوءه ويبنى لان حدثه بسبب تمام المدة ثبت بطريق الاستناد الى الحدث السابق على المسح فلم يظهر تأثيره في مقدار ماضى من الصلوة وفي الحال لم يصادف اداء جزء من الصلوة حتى يفسدها فيبنى وكذا المتيمم سبقه الحدث فانصرف ليتيمم فوجد الماء وقدر على الوضوء فانه يتوضأ ويبنى لثبوت عمل الحدث السابق بطريق استناد بخلاف ماسح الجيرة لو سبقه الحدث فذهب للوضوء فسقطت جبرته عن برء حيث لا يجوز له البناء لثبوت عمل الحدث السابق بطريق التبين فاثّر فيما مضى من الصلوة كذا ذكر هذا الفرق الشيخ حافظ الدين في المستصفى عن استاذة حميد الدين الضرير رحمة الله عليهما الا ان في جعل الانتقاض بسقوط الجيرة عن برء من قبيل التبين اشكالا لبس هذا موضع ذكره وينبغي ان يقيد تأثيره هنا في المنقضى بالمنقضى من وجهه كافي صورة الفرق دون المنقضى من كل وجه كما اذا سقطت الجيرة عن برء بعد تمام الصلوة فان التبين حينئذ لا يؤثر فيها فلا تبطل كما يشير اليه تخصيصهم ذكر الاستثناء بسقوطها عن برء في اثناء الصلوة (واذا كان الشقاق في رجلاه) اوفى يده (فجعل فيه الدواء) كالمرهم ونحوه (او الشحم يمر الماء فوق الدواء) وجوبا ان لم يكن يضره (ولا يكفيه المسح) لعدم الضرورة (وان كان الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء) بنفسه (يستعين بغيره حتى يوضئه) استحبابا عند ابي حنيفة ووجوبا عندهما (فان لم يستعن وتيمم) وصلى (جازت صلاته عند ابي حنيفة) خلافا لهما وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يقدر على الاستقبال او على التحول عن النجاسة ووجد من بوجهه ويحوله يجب عليه الاستعانة عندهما لا عنده والاصل ان المكلف لا يعتبر قادرا بقدرة غيره عنده لان الانسان انما يعد قادرا اذا اختص بحالة يتهيأ له الفعل متى اراد وهذا لا يتحقق بقدرة غيره ولهذا اذا بذل الابن لابه المال والطاعة لا يلزمه الحج ومن وجبت عليه كفارة وهو

معسر فبذل له انسان المال لا يجب عايه قبوله وعندهما تثبت له القدرة بآلة
الغير لان آله صارت كآله بالاعانة كذا في شرح الهداية للشيخ كمال الدين
ابن الهمام (فان لم يجد من يوضئه) بان لم يكن عنده احد او كان فاستعان به
فابي (جازت صلوته بلا خلاف) لتحقيق العجز من كل وجه (اما المسح
على الجوارب) جمع جورب وهو ما يلبس في الرجل لدفع البرد ونحوه مما
يسمى خفا وفي القاموس هو لفافة الرجل فكأنه تفسيره باعتبار اللفظة لكن
العرف خص اللفافة بما ليس بمخيط والجورب بالمخيط ونحوه الذي يلبس
كالبس الحنف (فلا يجوز عند ابي حنيفة الا ان يكونا مجلدين) اى استوعب
الجلد ما يستر القدم الى الكعب (او منعلين) اى جعل الجلد على ما يلى الارض منهما
خاصة كالنعل للرجل (وقال لا يجوز) المسح عليهما (اذا كانا ثخينين لا يشفان) قال
في المغرب شف الثوب اذا راق حتى رأيت ما وراءه من باب ضرب ومنه اذا كانا ثخينين
لا يشفان ونفى الشفوف تأكيد للثخانة واما ينشفان فمخطأ انتهى قيل اى خطأ
في هذا الموضع وليس بمخطأ مطلقا فانه يقال نشف الماء بالثوب ينشفه من باب ضرب
اى جففه لكن في فتاوى قاضى خان ذكر كلا اللفظين يشف وينشف ثم قال معنى
قوله لا يشفان اى لا يجاوز الماء الى القدم ومعنى قوله لا ينشفان اى لا ينشف الجورب
الماء الى نفسه كالاديم والصرم انتهى فجعل معنى الشف نفوذ الماء الى
القدم ومعنى النشف جذب الجورب الماء الى نفسه فحينئذ كلا المعنيين صحيح
قريب من الآخر فان الجورب اذا كان بحيث لا يجاوز الماء منه الى القدم فهو
بمنزلة الاديم والصرم في عدم جذب الماء الى نفسه الا بعدلث اودلك بخلاف
الريق فانه يجذب الماء وينفذه الى الرجل في الحال وجه قول الامام ان المسح
على الحنف على خلاف القياس فلا يصلح الحاق غيره به الا بطريق الدلالة وهو
ان يكون في معنى الحنف ومعناه الساتر لحمل الفرض الذى هو بصدد متابعة المشي فيه
في السفر وغيره للقطع بان تعليق المسح للخف ليس لصورته الخاصة بل لمعناه لزوم
الخرج في النزاع المتكرر في اوقات الصلوة فوقع عنده ان هذا المعنى لا يتحقق الا
في المنعل فليكن يحمل الحديث وهو ما روى الترمذى وصححه من حديث المغيرة انه عليه
السلام مسح على الجوربين والتعلين هذا ان سلم تصحيح الترمذى والافقدنقل
تضعيفه عن الامام احمد وابن مهدي وسلم قال النووى كل منهما لو انفرد قدم على
الترمذى مع ان الجرح مقدم على التعديل لكنهما يقولان قد تحقق ذلك المعنى
في الثخينين مع ان فرض المسئلة فيما اذا تحقق فتخصيص الجواز بوجود النعل

حينئذ قصر الدليل من الحديث والدلالة عن مقتضاه بغير سبب فلذا قال المصنف
تبعاً لصاحب الهداية وغيره (وعليه) اى على قول ابى يوسف ومحمد (الفتوى) قال
(في الذخيرة وقيل رجع ابو حنيفة الى قولهما في آخر عمره) على ما روى انه لما مرض
سمح على الجوربين من غير نعل وقال لعواده فعلت ما كنت منعت عنه فاستدلوا على
رجوعه (و) حدا الجورب (الثخينين ان يستمسك) اى يثبت ولا ينسد (على الساق
من غير ان يشد بشئ) هكذا فسر وه كلهم وينبغي ان يقيد بما اذا لم يكن ضيقاً فاننا شاهد
ما يكون فيه ضيق يستمسك على الساق من غير شد ولو كان من الكرباس والحدب عدم
جذب الماء كفى الاديم على ما فهم من كلام قاضى خان اقرب وبما تضمنه وجه الدليل
وهو ما يمكن فيه متابعة المثنى اصوب قال نجم الدين الزاهدى فان كان ثخيناً يمشى
معه فرسخاً فصاعداً كجوارب اهل مرو فعلى الخلاف انتهى وفي الخلاصة ان كان
الجورب من الشعر فالصحيح انه لو كان صلباً مستمسكاً يمشى معه فرسخاً او فراسخاً
على هذا الخلاف انتهى فهذا هو الذى ينبغي ان يعول عليه ولذا قال (ويجوز
المسح على الخفاف المتخذة من البود التركية لا مكان قطع المسافة بها) حتى قالوا
لو شاهد ابو حنيفة صلابتها لافتي بالجواز لشدة دلالتها وتداخل اجزائها بذلك
حتى صارت كالجلد الغليظ واجمعوا على جواز المسح عليها بطريق الدلالة كما تقدم
هذا وقد ذكر نجم الدين الزاهدى عن شمس الائمة الحلوانى ان الجوارب خمسة
انواع من المرغزى والغزل والشعر والجلد الرقيق والكرباس قال وذكر التفاصيل
في الاربعة من الثخين والرقيق والمنعل وغير المنعل والمبطن وغير المبطن واما الخامس
فلا يجوز المسح عليه كيف ما كان انتهى ونحوه في التاتار خانية عنه والمراد من
التفصيل في الاربعة ان ما كان رقيقاً منها لا يجوز المسح عليه اتفاقاً الا ان يكون مجلداً
او منعلاً او مبطناً وما كان ثخيناً منها فان لم يكن مجلداً او منعلاً او مبطناً فختلف فيه
وما كان فلا خلاف فيه فعلم من هذا ان ما يعمل من الجوخ اذا جلد او نعل او بطن
يجوز المسح عليه لانه احد الاربعة وليس من الكرباس لان الكرباس بالكسر اسم
للثوب من القطن الابيض قاله في القاموس قال وهو معرب فارسية بالفتح ولكن يلحق
به كل ما كان من نوع الخيط كالكتان والابرشم ونحوهما بخلاف ما هو من الصوف
ونحوه والجوخ من الصوف والمرغزى قطعاً فهو داخل فيما يجوز المسح عليه لو كان
ثخيناً بحيث يمكن ان يمشى معه فرسخاً من غير تجليد ولا تنغيل وان كان رقيقاً فمع التجليد
او التنغيل ولو كان كلبزعم بعض الناس لا يجوز المسح عليه ما لم يستوعب الجلد جميع
ما يستر القدم الى الساق لما كان بينه وبين الكرباس فرق لا يقال بل الكرباس لا يجوز

المسح عليه ولو مجلدا لما تقدم من قول الحلواني واما الخماس فلا يجوز المسح عليه كيف ما كان لانا نقول قوله كيف ما كان عائدا الى قوله المنعل وغير المنعل والمبطن وغير المبطن واما المجلد فلم يذكره وقد صرح في الخلاصة بجواز المسح على المجلد من الكرباس حيث قال ويمسح على الجرموق فوق الخنف فان لبسهما وحده لا يسمح عليهما ولا يجوز المسح عليه حتى يكون الاديم على اصابع الرجل وظاهر القدمين ثم قال وقوله لا يسمح اذا كان اسفله من الكرباس فان كان من الصرم او الجلد يجوز فتحصل من كلامه ان الجرموق اذا لبس وحده من غير خف فان كان اسفله من الكرباس لا يجوز المسح عليه حتى يستوعب الاديم اصابع الرجل وظاهر القدمين وان كان من الجلد جاز ولا فرق بين الجرموق من الكرباس المدبوس بدون خف وبين الجوب منه في الحكم فعلم ان ما لبس في الرجل وليس تحته خف اذا كان كرباسا قد استوعب الاديم ما يستر القدم منه يجوز المسح عليه جوبا كان او جرموقا والجوح غير الكرباس الا انه من المرغزى او الغزل وهما معدودان في الاربعة التي ذكرها الحلواني وذكر فيها التفصيل المذكور وقال في الخلاصة الجوب من مرغزى وصوف لا يجوز المسح عليه عندهم يعني الثلاثة ثم قال فان كان الجوب من غزل وهو رقيق لا يجوز المسح عليه يعني عندهم ايضا ثم قال وان كان ثمينا مستسكا ويسترك الكعبين ستر لا يبدو للنظر فعلى هذا الخلاف يعني بين الامام وبينهما ثم قال واجمعوا انه لو كان منعلا او مبطنا يجوز المسح عليه ولو كان من الكرباس لا يجوز المسح عليه فانظر كيف ذكر المنعل والمبطن بعد ذكر الجميع قبل ذكر الكرباس ليشمل الحكم ما تقدم جميعه دون الكرباس لانه ذكره بعد ذلك ولم يذكر المجلد لانه يفهم من المنعل بالاولوية ولثلايفهم من ذكر نفى الجواز عن الكرباس بعد ذلك انه لا يجوز عليه وان كان مجلدا فيكون مناقضا في المعنى لما ذكره بعد ذلك في الجرموق على ما قدمناه فثبت بهذا كله جواز المسح على الجوب من الجوح اذا كان منعلا او مبطنا بحيث يمكن ان يمشى معه فرسخ ثبوته لا شبهة فيه وليت شعري من منعه ماذا يقول فيما يعمل على اليد من الغزل المشهور باسم الجوب اذا فعل ان قال لا يجوز المسح عليه ايضا فاي جوب الذي يجوز المسح عليه منعلا ام ذكروا هذا الحكم سدى وليس له في الخارج وجود وان قال يجوز فقد خرج عن قضية الفقه حيث جوزه على ما يمكن ان ينفذ فيه الاصبع من السخافة ولم يحز على ما لا ينفذ فيه الماء الا بعد حين من الصفاقة فان قال ذلك منصوص عليه لانه هو الجوب المتعارف قلنا بعد التسليم فاین غرب عنك طريق الدلالة على ان لنا ان لانسلم لما صر من نقل

العلماء من عدم اختصاصه به وان قال لا اعلم ما مرادهم بالجورب الذي يمسح عليه منعلا يقال له ينبغي ان لا تعلم ما مرادهم بالخف ايضا والجرموق وبالمكعب بل بكثير من الموضوعات القوية والاصطلاحية وهذا تشكك ناشئ من الوسوسة وما ذكر في التاتار خانية بعلامة المحيط من قوله ثم بين المشايخ اختلاف في مقدار النعل الذي يكفي لجواز المسح قال بعضهم اذا كان في باطن الكف اديم وهو ما يلي باطن كف القدم جازا للمسح وقال بعضهم لا يجوز المسح حتى يكون الاديم الى الساق ليكون ظاهرا قدميه وكعباه مستورين فلا يخفى ان هذا القول الاخير مخالف لسائر الكتب المعتمدة في تفسير المنعل ومخالف لجميع الروايات في اشتراطه اما التجليد او التنعيل فانه يفيد ان التنعيل غير التجليد وعلى هذا القول لافرق بينهما فلا يعتبر ولا يعول عليه ثم ذكر في التاتار خانية قال شمس الائمة الحلواني سألت الشيخ الامام الاستاد عن تفسير الجورب المنعل عند ابى حنيفة اراد به الجلد الرقيق الذي اعتاد الناس خزره على جواربهم او اراد به الصرم الغليظ نظير الصرم الذي يكون على جوارب اهل مرو فقال ان كان الجورب المنعل كجوارب الصبيان التي يمشون عليها في رقة الجورب وغلط النعل جازا للمسح انتهى وهو يؤيد ما ذكرنا فان المراد بالنعل الغليظ هو السخنيان فانه المتعاد في جوارب الصبيان التي يمشون عليها ثم بعد هذا كله فلو احتاط ولم يمسح الا على ما يستوعب تجليده ظاهر القدم الى الساق كان اولى ولكن هذا حكم التقوى وهو لا يمنع الجواز الذي هو حكم الفتوى والله الموفق

﴿ فروع ﴾

واذا تمت مدة المسح لزم نزع الحفين وغسل الرجلين لان منع الخف سراية الحدث الى الرجل مغيا في الحديث المتقدم ذكره فاذا انتهت الغاية زال المنع فعمل الحدث السابق عليه وليس عليه غسل بقية الاعضاء ان كان متوضئا لانها قد غسلت ولم يطرأ عليها حدث وكذا الحكم اذا نزع قبل تمام المدة وفي فتاوى قاضي خان لو تمت المدة وهو في الصلوة ولم يجد ماء يمضي على صلوته اذا فائدة في قطعها اذ لو قطعها وهو عاجز عن غسل الرجلين فانه يتيم ولا حظ للرجلين من التيم ومن المشايخ من قال بتفسد صلوته والا اول اصح انتهى قال الشيخ كمال الدين بن الهمام الذي يظهر صحة القول بالفساد لان الشرع قد منع الخف بمدة فيسرى الحدث بعدها اذ لا بقاء للطهارة مع الحدث فكما يقطع عند وجود الماء يغسل رجله يقطع عند عدمه

لتيتم لالارجلين فقط ليلزم رفع الاصل بالخلف بل للسكل لان الحدث لا يتجزى
 فيصير محدثا بمحدث القدمين وان كان بحيث لو اقتصر على غسلهما ارتفع كمن
 غسل ابتداء الاعضاء الارجلية وفي الماء فانه يتيمم لالارجين فقط والالكان جمع
 الخلف والاصل ثابتا في كثير من الصور بل للحدث القايم به فانه على حاله مالم
 يتم السكل وهذا لان التيمم ان لم يصب الرجل حسا لکنه يصيبها حكم الطهارة
 عنده وهو المقصود ثم قال وعلى هذا ما ذكر في جوامع الفقه والمحيط من انه انما ينزع
 اذا تمت المدة اذا لم يخف ذهابهما من البرد فان خافه فله ان يسمح مطلقا فيه نظر فان
 خوف البرد لا اثر له في منع السراية كما ان عدم الماء لا يمنعها غاية الامر انه لا ينزع لكن
 لا يسمح بل يتيمم لخوف البرد انتهى وهو التحقيق الحقيق والتدقيق الذي ليس
 للعدول عنه طريق والله درالقائل كم ترك الاول للآخر والله الموفق

﴿ فصل في نواقض الوضوء ﴾

لما ذكر الطهارة الحكمية اصلا وخلفا وآلة شرع بذكر ما يعرض عليها فيزيلها
 والنواقض جمع ناقضة والمراد بها العلة الناقضة والنقض متى اضيف الى الصور
 يراد به ابطال تأليفها ومتى اضيف الى غيرها يراد به اخراجه عما هو المطلوب منه
 (المعاني الناقضة للوضوء كل ما خرج من السبيلين) والمراد من المعاني العلل والمراد
 بما خرج خروج لاعينه لان عينه ليس بمعنى ولا يكون علة الانتقاض لان العلة
 عبارة عن معنى يحل بالحل لاعن اختيار فيغير به حال المحل قاله الشيخ حافظ الدين
 النسفي قال الشيخ كمال الدين بن الهمام الظاهر ان الناقض هو النجس الخارج
 لا خروجه المخرج للنجس عن كونه مؤثرا للنقض مع ان الضد هو المؤثر في رفع ضده
 وصفة النجاسة الرافعة للطهارة انما هي قائمة بالخارج وغاية الخروج ان يكون علة
 تحقق صفة شرعية اعنى صفة النجاسة فانها شرعية وذلك لا يضر اذ بعد تحققها
 عن علتها هي المؤثرة للنقض ثم هو ظاهر الحديث ما للحدث قال ما يخرج من السبيلين
 ولم يوجد ما يوجب صرفه عن ظاهره فالناقض الخارج للنجس والخروج شرط
 عمل العلة وعلة لهانفسها لانه علة تحقق الوصف الذي هو النجاسة والالم يحصل
 لاحد طهارة فاضافة النقض الى الخروج اضافة الى علة العلة انتهى وقد حاول
 رحمه الله التحقيق الا انه في كلام الشيخ حافظ الدين وهو ان العين لا تصلح ان
 تكون علة ولذا اجمعوا على ان قولنا لولا زيد لا كرمك معناه لولا وجود زيد ولان
 حمل الذوات على المعاني غير صحيح وايضا صفة النجاسة التي تحققت في العين بالخروج

غير مؤثرة في ازالة الطهارة الحكمية بوجه اذ تحتملها لا يتقدم على زوال الطهارة ذاتا ولو كانت مؤثرة في ازالتها لما تحتملت مع بقائها في المحل بل الخروج علة لوجود صفة النجاسة في العين الخارج وعلة لزوال الطهارة الحكمية عن البدن الذي حصل الخروج فيه وبهذا ظهران قوله ان الخروج مخرج للنجس عن كونه مؤثرا غير صحيح لانه لم يكن نجسا قبل الخروج على انه كالمناقض لقوله انه تحقق النجاسة وقوله مع ان الضده هو الموثر الى آخره قلنا ان سلم فالضده هو النجاسة الحكمية وهو خروج تلك العين لاعتينها فانها قبله غير نجسة ومعه هي نجاسة حقيقية لاحكمية وكلامنا في الحكمية على انه في حيز المنع بل وجود الضد في المحل مؤثر في رفع ضده عنه لا ان عين الضد مؤثرة في رفع الضد وقوله لم يوجد ما يوجب صرف الحديث عن ظاهره ممنوع بعد القطع بان تلك العين لا تصلح للعلية والمجاز الظاهر غير عزيز في كلام الشارع سيما في موضع لا لبس ولا اشتباه ثم لما كان المراد من السيلين القبل والدبر وكلمة عامامة وقد دخلت عليها كل فاقضت شمول كل فرد مما يخرج من السيلين والمعلوم قطعا ان المراد من كل واحد منهما لا منها معادخل في ذلك العموم الريح من القبل فلذا خصصه بقوله (وان خرج من قبل الرجل والمرأة ريح منتنة الصحيح انه) اي الوضوء (لا ينتقض ذكره في المحيط) لاختلاف في الخارجة من الذكر ولا في الخارجة من القبل اذ لم تكن منتنة اما المنتنة فقليل تنقض والصحيح انها لا تنقض هذا هو المفهوم من المتن ومن كلام البعض كصاحب الخلاصة والذي عول عليه قاضي خان وغيره ان الخلاف انما هو في الخارجة من قبل المفضاة ولا خلاف في عدم النقض في غيرها لانها غير منبعثة عن محل النجاسة كذا في الهداية وهو يشير الى ان الريح نفسها ليست بنجسة وانما تنجس لمرورها على محل النجاسة (وان خرج) الريح (من المفضاة) وهي التي انقطع الجلباب بين قبلها ودبرها فانصل المسلكان فعن محمد (يجب عليها الوضوء) وبه اخذ ابو حفص البخاري للاحتياط (وذكر في جامع قاضي خان) وكذا في الهداية وغيرها وهو قول الكرخي انه (يستحب لها ان يتوضأ) للاحتمال مع ان طهارتها ثابتة بيقين فلا تزول بالشك لكن قيل كون الريح من الدبر هو الغالب يرجح انها من الدبر وقيل ان كان مسموعا او منتنا فنقض والا فلا وفي الخلاصة ولو خرج من الدبر ريح يعلم انه لم يكن من الاعلى فهو اختلاج لا وضوء عليه (وكذا الدود والحصاة اذا خرج من احدهذين الموضعين) اي الدبر والقبل (فعليه الوضوء) لاستنباع الرطوبة وهي حدث في السيلين

وان قلت بخلاف الريح (وان خرج الدود من الفم او الاذن او من الجراحة لا ينقض) اما من الجراحة فلان الدودة طاهرة وكذا ما عليها من البلة لانها ليست حدثا لقتها وعدم قوة السيلان فيها وكذا ما يخرج من الاذن فانه لا يكون الا من جراحة واما ما خرج من الفم فكذلك هو من الجراحة ان لم يكن من الجوف واما ان كان من الجوف فانه وان لم يكن من جراحة لكن ما عليها قليل لا يملأ الفم فلا يكون حدثا بخلاف ما يخرج من السيلان لان ما يستتبعه حدث وان قل ولم يكن في قوة السيلان لعدم اشتراط ذلك في ناقضية الخارج منهما (وان ادخل الحقنة) دبره (ثم اخرجها ان لم يكن عليها بلة لا ينقض) ادخالها الوضوء لان الناقض ما يخرج لا ما يدخل وكذا كل شيء يدخله وطرفه خارج غير الذكر (و) لكن (الاحوط ان يتوضأ) لاحتمال خروج شيء خفي فان التلوث غالب وعدمه في غاية الندرة بل لا يكاد يوجد وكل شيء غيبه ثم خرج ينقض وان لم يكن عليه بلة لانه التحق بما في البطن ولذا يفسد الصوم بخلاف ما اذا كان طرفه خارجا (وان اقطر الدهن في احليله فعاد فلا وضوء عليه عند ابي حنيفة خلافا لهما) ذكره في الاجناس ولم يذكر هذا الخلاف قاضي خان في الفتاوى بل اطلق انه لا وضوء عليه وذلك لانه لم يستتبع شيئا من النجاسة اذ ليس في قسبة الذكر نجاسة يحتمل ان يخرج مع الدهن وهي ليست بنجاسة وذكر الشيخ كمال الدين بن الهمام انه لا ينقض خلافا لابي يوسف وهو الموافق لخلافه في فساد الصوم فان الصوم لا يفسد بالاقطار في الاحليل عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف وقول محمد مضطرب هناك فيحتمل انه مضطرب هنا ايضا ولا خلاف ان الاقطار في الفرج الداخل يفسد الصوم وخروجه ينقض الوضوء وان صب الدهن في اذنه ثم عاد بعد يوم من انفه او اذنه لا وضوء عليه وكذا الماء وان عاد من فمه نقض لانه لا يخرج من الفم الا بعد الوصول الى الجوف وهو موضع النجاسة وفي الاول ينزل من الدماغ وهو ليس موضع النجاسة وكذا السعوط اذا عاد من الانف بعد ايام لا ينقض كذا في فتاوى قاضي خان وقوله لا يخرج من الفم الا بعد الوصول الى الجوف لا يخلو عن نظر فان كثيرا من البلغم وغيره ينزل من الدماغ الى الحلقى من دون وصول الى الجوف (وان احتشى) الرجل (احليله بقطنه خوفا من خروج البول) والحال انه (لولا) ذلك (القطن) الذي احتشى به (لكان يخرج منه البول فلا بأس به) ولا كراهة بل يستحب ان كان يريه الشيطان ويجب ان كان لا ينقطع مدار ما يتوضأ ويصلى الابه وكذا الحكم لو احتشى دبره (ولا ينقض

وضوءه مالم يظهر البول على (ظاهر) القطنه (لعدم الخروج) وان غابت القطنه ثم اخرجها او خرجت (هى بنفسها حال كونها (رطبة انتقض) وضوءه لخروج النجاسة وان قلت وان لم تكن رطبة لا ينتقض كالدهن بخلاف ما يغيب في الدبر فان خروجه ينقض وان لم تكن عليه رطوبة لانه التحق بما في الامعاء وهى محل القذر بخلاف قصبة الذكر وكذا لو خرج الدهن من الدبر بعدما احتقن به ينقض بلا خلاف كما يفسد الاحتقان فيه الصوم بلا خلاف (وان ابتل الطرف الداخل) من القطنه (ولم ينفذ) البلل الى الطرف الخارج منها (لم ينتقض) وضوءه لما تقدم (وان سقطت) بعد ادخال طرفها (ان كانت رطبة انتقض) وضوءه (وان كانت يابسة لم ينتقض) وكذا الحكم في كرسف النساء (وهو القطنه التى تحتشى بها المرأة فرجها وهو في الاصل اسم للقطن مطلقا) اذا سقطت (ان كانت رطبة انتقض) وان كانت يابسة فلا (سواء كان الكرسف في الداخل او في الخارج وان كانت احتشت في الفرج الخارج فابتل داخل الحشو انتقض) وضوءها سواء (نفذ) البلل الى خارج الحشو (او لم ينفذ) للتيقن بالخروج من الفرج الداخل وهو المعتبر في الانتقاض لان الفرج الخارج بمنزلة القلفة فكما ينتقض بما يخرج من قصبة الذكر الى القلفة وان لم يخرج من القلفة كذلك بما يخرج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج وان لم يخرج من الخارج (واما اذا احتشت في الفرج الداخل) فحينئذ (ان نفذ البلل الى خارجه) اى خارج الحشو (انتقض) الوضوء (والا) اى وان لم ينفذ الى خارجه (فلا) ينتقض كافي حشو الاحليل هذا الذى مضى كان في الخارج من احد السيلين (اما) النجس (الخارج) من غير السيلين فيوجب انتقاض الطهارة (ايضا) عندنا على التفصيل (الذى سيذكر) خلافا للشافعي) ومالك وذلك (كالقيء والدم ونحوهما) من القيح والصدید لما روى الدارقطني من طريق ضعيف انه عليه السلام قال الوضوء من كل دم سائل ورواه ابن عدى في الكامل من طريق اخرى وقال لانه لامن حديث احمد بن فروخ وهو ممن لا يحتج بحديثه ولكنه يكتب انتهى لكن قال ابن ابي حاتم في كتاب العلل قد كتبنا عنه ومحل عندنا الصدق وقد تأيد بحديث البخاري عن عايشة جاءت فاطمة بنت ابي حبيش الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله انى امرأة استحاض فلا طهر افادع الصلوة قال لا انما ذلك عرق وليست بالحيضة فاذا اقبلت الحيضة فدعى الصلوة فاذا ادبرت فاغسل عنك الدم

قال هشام بن عروة قال ابي ثم توضى لكل صلوة حتى يجي ذلك الوقت ففي قوله عليه السلام انما ذلك عرق وفي بعض الروايات دم عرق مع امره لها بالتوضى لكل صلوة اشارة الى ان لخروج دم العرق تأثيرا في نقض الطهارة واعتراض بان لفظ توضى من كلام عروة ودفع بان المخاطب لها هو النبي صلى الله عليه وسلم لا عروة حتى يكون من كلامه وانما هو ناقل لكلامه عليه السلام لها وقد رواه الترمذي كذلك ولم يحمله على ذلك ولنظنه وتوضى لكل صلوة حتى يجي ذلك الوقت وصححه وروى ابن ماجة عن اسمعيل بن عياش عن ابن جريح عن ابن ابي مليكة عن عائشة قال عليه السلام من اصابه قئ او رعاف او قلس او مذي فلينصرف فليتوضأ ثم يلين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم وفي رواية الدارقطني ثم يلين على صلوته ما لم يتكلم واختلف في ابن عياش والحاصل فيه انه يحتج بحديثه من طريق الشاميين لا الحجازيين واخرجه البيهقي من جهة الدارقطني عن ابن جريح عن ابيه عنه عليه السلام مرسل وقال هذا هو الصحيح ثم نقل عن الشافعي انه بتقدير الصحة يحمل على غسل الدم لا وضوء الصلوة ودفع بانه غير صحيح والا لبطلت الصلوة فلم يحز البناء وابن عياش قد وثقه ابن معين وزاد في الاسناد عن عائشة والزيادة من الثقة مقبولة والمرسل عندنا وعند جمهور العلماء حجة وقد اخرج ابو داود والترمذي والنسائي عن حسين المعلم بسنده الى معدان بن ابي طلحة عن ابي الدرداء انه عليه السلام قاء فتوضأ قال فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت ذلك له فقال صدق وانما صبيت عليه وضوءه قال الترمذي وهو اصح شيء في الباب واعله الخصم بالاضطراب فان معمر راواه عن يحيى بن ابي كثير عن يعيش عن خالد بن معدان عن ابي الدرداء ولم يذكر فيه الاوزاعي واجيب بان اضطراب بعض الرواة لا يؤثر في ضبط غيره قال ابن الجوزي قال الاثرم قلت لاسحق بن عمار اضطراب بعض هذا الحديث فقال قد جوده حسين المعلم وقد قال الحاكم هو على شرطهما واذا قد ثبت هذا عنه عليه الصلوة والسلام فلا يعارضه المضي على الصلوة من الصحابي الذي جرح في الصلوة وما رواه الدارقطني من انه عليه السلام احتجم وصلى ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجمه ضعيف وروى البيهقي في الخلافيات عنه عليه السلام يعاد الوضوء من سبع من اقطار البول والدم السائل والقئ ومن دسعة تملأ الفم ونوم المضطجع وقهقهة الرجل في الصلوة وخروج الدم ولكن فيه سهل ابن عفان والجارود بن يزيد وهما ضعيفان فالحاصل حجية حديث فاطمة بنت ابي حبيش وحديث ابن عياش وحديث ابي الدرداء لا يعارضها غيرها ولو فرض

التعارض ترجع الى القياس على الخارج من السيلين ووجهه ان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا القدر في الاصل وهو الخارج من السيلين معقول لانه يعقل فيه ان زوال الطهارة فيه انما هو بسبب انه نجس خارج من البدن اذ يظهر لكونه من خصوص السيلين تأثير وقد وجد في الخارج من غيرها فيتعدى الحكم وهو زوال الطهارة اليه فالاصل هو الخارج من السيلين وحكمه زوال الطهارة وموجبها الوضوء وعلمته خروج النجاسة من البدن وخصوص المحل ملغى والفرع الخارج النجس من غيرهما وفيه المناط فيتعدى زوال الطهارة التي موجبها الوضوء فثبت ان موجب هذا القياس زوال طهارة الوضوء فعند ارادة الصلوة يتوجه الخطاب بالوضوء وهو تطهير الاعضاء الاربعة فلا حاجة الى اثبات تعدي الاقتصار ضمنا في الهداية وشروحها كذا افاده العلامة كمال الدين ابن الهام والله اعلم (اما القى) فانه (اذا كان ملائمة) بان كان لا يمكن معه التكلم وقيل ان لا يمكن امساكه الا بتكلف فانه (ينقض) الوضوء (سواء كان) ذلك (طعاما او ماء او مرة) صفراء او سوداء وفي المجتبى عن الحسن لو تناول طعاما او ماء ثم قاء من ساعته لا ينقض لانه طاهر حيث لم يستحل وانما اتصل به قليل القى فلا يكون حدثا وكذا الصبي اذا ارتضع وقاء من ساعته قيل وهو المختار والصحيح ظاهر الرواية انه نجس لمخالطته النجاسة وتداخلها فيه بخلاف البلغم وبخلاف ما ذكر في القنية انه لو قاء دودا كثيرا اوحية ملأت فاه لا ينقض وذلك لانه طاهر في نفسه ولم تداخله النجاسة وما يستتبعه قليل لا يبلغ ملائمة الفم (فان كان) القى (بلغم لا ينقض) الوضوء (عند ابى حنيفة ومحمد وسواء نزل من الرأس او صعد من الجوف) وقال ابو يوسف ان صعد من الجوف ينقض لانه نجس بالمجاورة ولهما انه لزج لا يتخلله النجاسة وما يتصل به قليل وهو غير ناقض والطحاوى مال الى قول ابى يوسف حتى قال انه يكره ان يأخذ البلغم بطرف كفه ويصلي معه كذا في الخلاصة اقول لا يفهم من هذا الميل الى قول ابى يوسف لان الكراهة يمكن ان تكون على قولهما ايضا لانهما يسلطان انها تستتبع قليل نجاسة والصلوة مع قليل النجاسة مكروهة فان كان البلغم مختلطا بالطعام ونحوه ان كان بحال لو انفرد الطعام ملائمة نقض والا فعلى الخلاف وقد خالف زفر في اشتراط ملئ الفم في القى وقال ينقض مطلقا لاطلاق ماورد انه عليه الصلوة والسلام قاء فتوضأ فانه يبعد انه عليه السلام بقى ملائمة لانه يكون غالبا عن كثرة الامتلاء من الطعام وليس ذلك من شيمه عليه الصلوة والسلام وكذلك قوله في حديث ابن عباس او قلس مطلق فيجرى على اطلاقه واجابوا عنه بما روى

عن علي أنه قال أودسعة تملأ النعم وهو لو صح لم يعارض الحديث الصحيح المرفوع سيما
ومنهم من الصفه ليس بمحجة كيف ولم يعرف حديثا ومثله ما وقع في حديث يعاد
الوضوء من سبع فانه لا يعارض القياس لكن قيل ان القلس هو ما يملأ النعم ذكره
في المغرب ولا يخلو عن نظر والله اعلم (وان قاء دما) فاما ان يكون من الرأس او من
الجوف سائلا او علقا ان كان سائلا (نزل من الرأس ينقض) اتفاقا ان ساوى البزاق
لكن في تسميته قيا تسامح (وان كان علقا) اي منجمدا (لا ينقض) اتفاقا اما الاول
فلانه كالرعاف فيعتبر فيه السيالان وكونه غالبا على البزاق دليل قوة السيالان فيه
وكذا ان كان مساويا احتياطا وهو ان يكون اصغر نارنجيا فان كان اقل صفرة من
ذلك فهو مغلوب فلا ينقض وكذا الحكم ان خرج من اسنانه واما الثاني فلانه
خرج عن كونه دما (وان صعد) الدم (من الجوف ان كان علقا لا ينقض) اتفاقا (الا
ان يملأ النعم) لانه سوداء محترقة فاعتبر بسائر انواع القيء (وان كان سائلا فعلى قول
ابي حنيفة ينقض وان لم) اي ولو لم (يكن ملاء النعم) كسائر الدماء السائلة لانه من
جراحة في الجوف اذ المعدة ليست محل للدم (وعند محمد لا ينقض ما لم يكن ملاء النعم)
اعتبارا له بالقيء لانه من الجوف (وان قاء طعاما) التقييد بالطعام لئلا يذهب الوهم الى
الدم لتقدم ذكره لالتخصيص بل اي شيء قاء من انواعه طعاما او ماء او مرة او علقا
(قليلا قليلا) متفرقا وكان بحيث لو جمع يملأ النعم ينظر (ان اتحاد المجلس) بان قاء
الجميع في مجلس واحد حقيقة او حكما كافي سجدة الثلاث (يجمع عند ابي يوسف)
ويحكم بالنقض لان للمجلس اثرا في جمع المتفرقات كافي تكرار السجدة (وقال محمد
ان اتحاد السبب) وهو الغثيان (يجمع) ويحكم بالنقض والافلا وهو الاصح لان
الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها وانما ترك في بعض المواضع للضرورة كافي
السجدة وغيرها فلا يقاس عليه (وتفسير اتحاد السبب) اي بيانه (انه) اي الاتحاد
(اذا) اي كائن وموجودا (قاء) القائي (ثانيا قبل سكون النفس عن الغثيان) والهجبان
اي الاضطراب والحركة لدفع المعدة ما لا تطيق حمله وهضمه وكذا ثالثا ورابعا
فهذا هو تفسير اتحاد السبب (اما الدم ونحوه اذا خرج من البدن) فاما ان يسيل
اولا (ان سال) بنسبه نقض والافلا خلافا لفرقه انه اطلاق ماورد في الاحاديث كما تقدم
واجابوا بما روى الدار قطني انه عليه السلام قال ليس في القطرة والقطرتين من
الدم وضوء الا ان يكون سائلا ولا ينظ قطرة وقطرتين كناية عن القلة وعدم السيالان
بدليل الا ان يكون سائلا فيه يعلم ان ليس المراد حقيقة القطرة والالكان النفي
والاثبات متواردين على شيء واحد فان حقيقة القطرة فيها السيالان لكن في احد

طرف الحديث محمد بن الفضل بن عطية وفي الاخرى حجاج بن نصير وقد ضعفنا
 الا ان الاحاديث المتقدمة ليست صريحة في مراده فان في بعضها من دم سائل
 وفي بعضها ذكر الرعاف وهو لا يكون الاسائلا وايضا رطوبات البدن واخلاطه
 لا يعطى لها حكم النجاسة بالانتقال والامصاصت صلوته قط والانتقال في السيلين
 يعلم بمجرد الظهور لان المحل ليس مقر ما ظهر فظهوره دليل انتقاله بخلاف غيرها
 فان تحت كل بشرة رطوبة فاذا زالت البشرة كانت الرطوبة باية لامتقاة
 ولا تكون متقاة الا بالتجاوز والسيلان ولذا حكموا بطهارة الباقي في عروق المذكاة
 بعد الذبح ويؤيده قوله تعالى او دما مسفوحا فان غير المسفوح ليس بداخل تحت
 الحرمة فلا بد لحرمته ونجاسته من دليل وقد تقرر ان ما تقدم ليس بدليل والله سبحانه
 اعلم (وعلى هذا) الاصل وهو اعتبار السيلان في نقض الدم ونحوه (مسائل)
 عديدة (منها نطفة) بكسر النون وقحها وهي الجدرى والبثرة (قشرت فسال)
 منها ماء) خالص اجتذب من الخارج والتأمت عليه (اودم او صديد) اى ماء اصفر
 رقيق عن الدم او القمح (ان سال عن رأس الجرح نقض) الوضوء (وان لم يسال)
 عن رأس الجرح (لا) ينقضه وهذا يشتمل ما اذا خرج بنفسه فسال او خرج بالعصر
 فسال وفي الهداية هذا اذا قشرها فخرج بنفسه اما اذا عصرها فخرج بعصره
 لا ينقض لانه مخرج وليس بخارج وذكر في المحيط عصرت القرحة فخرج منها شئ
 كثير وكانت بحال لو لم تعصر لا يخرج شئ ينقض الوضوء وكذا ذكر في الغياثة
 والذخيرة لكن قال في الذخيرة فيه نظر وفي الفتاوى الظهيرية مثل ما في الهداية
 وما في المحيط اوجه قال الشيخ كمال الدين بن الهمام لا يظهر تأثير الاخراج وعدمه
 في هذا الحكم لكونه خارجا نجسا وذلك يتحقق مع الاخراج كجمع عدمه فصار
 كالنقص وقشر النفط فلذا اختار السرخسي في جامعه النقض وكيف وجميع الادلة
 الموردة من السنة والقياس تفيد تعليق النقض بالخارج النجس وهو ثابت في المخرج
 انتهى (وتفسير السيلان) الناقض (ان ينحدر) ذلك الشئ (عن رأس الجرح)
 اى ينزل بنفسه من غير تبعية غيره (واما اذا علا على رأس الجرح) او البثرة ونحوها
 (ولم ينحدر لا يكون سائلا وقال بعضهم) انما يكون سائلا ناقضا (اذا خرج وتجاوز)
 مكان خروجه (الى موضع يلحقه) اى يلحق ذلك الموضع (حكم التطهير) اى يجب
 تطهيره في الجملة في الوضوء او في الغسل او في ازالة النجاسة الحقيقية وهذا الاخير
 احتراز عن ان يرتكب في نحو عبارتهم هذه خلاف الظاهر الذي ارتكبه صدر
 الشريعة في تصحيحها من ان الى يجب ان تعلق بخارج لا يتجاوز ونحو لانه اذا فسد

وخرج منه دم كثير ولم يطلع رأس الجرح فانه ينقض مع انه لم يسئل الى موضع
 يجب تطهيره بل خرج الى موضع يجب تطهيره وسال فاذا اريد بالتطهير مايم
 التطهير الحكمي والحقيقي في الجملة جاز تعلق الى بما يجاورها من نحو جاوز وسال
 ولم يرد نحو المثال الذي ذكره على تقدير وقوعه لان المكان ايضا يجب تطهيره في الجملة
 في حال ارادة الصلوة عليه كما ان البدن يجب تطهيره عند ارادة الصلوة والاحتراز
 بالقيد المذكور وهو التجاوز الى ما يلحقه حكم التطهير عما لا يلحقه حكم التطهير
 كداخل العين ونحوه مما له حكم داخل البدن من كل وجه حتى لو قشرت نقطة
 داخل العين وسال ما فيها فيها ولم يخرج منها لم ينقض ولذا قال المصنف (يعني)
 ذلك البعض الذي فسر السيلا ن بهذا (اذا خرج الدم من الرأس الى انفه او الى
 اذنه ان سال) ذلك الدم (الى موضع يجب تطهيره عند الاغتسال) وهو ما جاوز
 قسبة الانف وصماخ الاذن الى خارج (نقض) الوضوء وان سال الى قسبة الانف
 وداخل الصماخ ولم يتجاوز لا ينقضه (وان مسح الدم عن رأس الجرح بقطنية)
 او غيرها (ثم خرج) ايضا (فمسح ثم وثم والقي التراب) او وضع القطن ونحوه (عليه)
 فخرج وسرى فيه (ينظر) فيه (ان كان بحال لو تركه) ولم يمسحه ولم يضع عليه
 شيئا (لسال نقض والا) اى وان لم يكن بحال لو تركه لسال (فلا) ينقض لان المعبر
 خروج ما من شأنه ان يسيل بنفسه لولا المانع (و) من المسائل (لو برق وفي زاقه دم)
 فانه ينظر (ان كان البزاق غالبا) بان كان الى البياض اقرب (فلا وضوء عليه) لان
 العبرة للغالب والمغلوب في حكم التابع فلم يكن سائلا بنفسه (وان كان
 الدم غالبا) بان كان الى الحمرة اقرب (فعليه الوضوء) لان غلبته تدل
 على سيلانه بنفسه (وان استويا) بان كان فيه صفرة شديدة نار نجية
 ينقض وضوءه (ويتوضأ احتياطاً) والقياس عدم النقض للشك في زوال
 الطهارة الا انه ترك للاحتياط في العبادة فان مساواته للبزاق تغلب
 ظن سيلانه بنفسه (و) منها (لو عض شيئا فرأى اثر الدم عليه فلا وضوء عليه) وكذا
 لو رأى الدم على الحلال لانه ليس بسائل قاله قاضي خان (وقال بعض المشايخ
 ينبغي ان يضع كفه او اصبعه في ذلك الموضع) فينظر (ان وجد الدم فيه) اى في
 الذي وضعه من الكم او الاصبع (نقض) الوضوء (والافلا) وهذا هو الاحوط
 لانه اذا رأى اثر يجب عليه ان يتعرف هل ذلك عن شيء سائل بنفسه ام لا
 فاذا ظهر ثانيا على كفه او اصبعه غلب على الظن كونه سائلا والا فلا وفي
 الحاوى سئل ابراهيم عن الدم اذا خرج من بين الاسنان فقال ان كان موضعه

معلوما وسال نقض وهو نجس وان لم يعلم وخرج مع البزاق فانه ينظر الى الغالب انتهى (و) منها ما (روى عن محمد) انه قال (الشيخ اذا كان في عينيه رمد ويسيل الدموع منها) اى من عينه على سبيل البدل (أمره) فعل مضارع من مقول محمد (بالوضوء لوقت كل صلاة) اى كسائر اصحاب الاعذار (لانى اخاف ان يكون ما يسيل منه صديدا فيكون صاحب عذر) وتقييده بالشيخ اتفاق ولا فرق في ذلك بينه وبين الشاب ولا بين الرمد وغيره من الاوجاع ولا بين مامن العين او غير هابل كل ما يخرج من علة من اى موضع كان كالاذن والثدى والسرة ونحوها فانه ناقض على الاصح لانه صديد وانما ذكر الشيخ لان امتداد ذلك فيه غالب (وفي التناوى الغرب في العين) وهو يفتح العين المعجمة وسكون الراء جراح يخرج في ماقها (بمنزلة الجرح الذى لا يرقا) اى لا يحف ولا يسكن وهذا اذا انفجر لانه من جملة القروح قال في التجنيس ان الخارج منه ليس بدمع وقال فيه ولو خرج من سرته ماء اصفر وسال نقض لانه دم قد نضج فاصفر وصار رقيقا (واما صاحب الجرح الذى لا يرقا) بالهمزة من رقا الدمع والدم يرقا يفتح العين فيهما اى سكن اى صاحب الجرح الذى لا يسكن دمه عن النزف (ومن به سلس البول) اى عدم استسكاكه (والمستحاضة) وقد تقدم تفسيرها وكذا من به الرعاى الدائم وانفلات الريح او استطلاق البطن (يتوضئون لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ماشاؤا من الفرائض والنوافل) عندنا وقال مالك يجب عليهم الوضوء لكل صلاة فرض ولكل نفل ولا يجوز لهم صلاة النفل بوضوء الفرض وقال الشافعى يتوضئون لكل صلاة الفرض ويصلون به النفل تبعا لحديث فاطمة بنت ابي حبيش انه عليه السلام قال لها توضى لكل صلاة ولناماى شرح مختصر الطحاوى روى ابو حنيفة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت ابي حبيش وتوضى لكل صلاة ذكره محمد في الاصل مفصلا وقال ابن قدامة في المغنى وروى في بعض الفاظ حديث فاطمة بنت ابي حبيش وتوضى لوقت كل صلاة ولا شك ان هذا مفسر وكل صلاة نص محتمل فان لفظ الصلاة شاع استعماله شرعا وعرفا في وقتها كقوله عليه السلام ان للصلاة اولا وآخرا الحديث وقوله عليه السلام ايمارجل ادركته الصلاة فابصل وكقولهم آتيت للصلاة الظهر اى لوقتها وهو مما لا يحصى كثرة فوجب حمل المحتمل على غير المحتمل توفيقا (فاذا خرج الوقت بطل وضوءهم) وفي بعض النسخ (وكان عليهم استيناف الوضوء لصلاة اخرى) وهو انظا القدورى وفيه دفع توهم ان يبطل وضوءهم

بالنظر الى صلوة ولا يبطل بالنظر الى صلوة اخرى كما قال الشافعي انهم اذا صلوا
 الفرض بطل وضوءهم في حقها وبقي في حق النفل وكقول ابي يوسف فيمن
 تيمم لاجل جنازة فصلاها ثم حضرت اخرى ان تيممه باق في حقها فلما لم يلزم
 من البطلان البطلان مطلقا قال وكان عليهم استيناف الوضوء لصلوة اخرى
 (وان توضأت المستحاضة حين تطلع الشمس تبقى طهارتها حتى يذهب وقت
 الظهر) عند ابي حنيفة ومحمد (خلافا لابي يوسف وزفر) بناء على ان وضوءهم
 ينتقض بالخروج فقط عند ابي حنيفة ومحمد وبالدخول فقط عند زفر وبهما عند
 ابي يوسف وتظهر ثمرة الخلاف في الصورة المذكورة فان وضوءهم ينتقض
 عند ابي يوسف وزفر بدخول وقت الظهر لوجود دخول الوقت وعند ابي حنيفة
 ومحمد لا ينتقض لعدم الخروج وفيما اذا توضأ قبل طلوع الشمس ثم طلعت يبطل
 وضوءهم عند ابي حنيفة ومحمد للخروج وكذا عند ابي يوسف واما عند
 زفر فلا يبطل لعدم الدخول هذا هو المشهور ورأى فخر الاسلام
 ان زفر لم يرد ذلك ولا ابو يوسف بل الكل متفقون على انتقاضه عند الخروج
 وانما لا ينتقض عند زفر بطلوع الشمس لان قيام الوقت جعل عذرا
 وقد بقيت شبهته فصلحت لبقاء حكم العذر تخفيفا وانما تلزم الطهارة
 بدخول وقت الظهر عند ابي يوسف اذا توضأ قبل الزوال لانها ضرورة ولا
 ضرورة في تقديمها على الوقت فلا تقع صحيحة لا انها صحت وانتقضت بدخوله
 وهذا يفيد ان لا تجوز الصلوة قبل ذلك ايضا لكن ذكر في النهاية انها معتبرة في حق
 النفل وقضاء النوائت وعدم اعتبارها انما هو باعتبار عدم الحاجة المتعلقة باداء
 الوقتية لانها غير معتبرة اعلا وقول صاحب الهداية لزفر ان اعتبار الطهارة
 مع المنافي للحاجة الى الاداة ولا حاجة قبل الوقت ولا يبي يوسف ان الحاجة مقصورة
 على الوقت فلا تعتبر قبله ولا بعده صريح في موافقة كلام فخر الاسلام وحينئذ
 فالخلاف فيمن توضأ قبل الزوال او قبل طلوع الشمس ابتدأ في نفس صحة
 الوضوء وعدهم بالنسبة الى الوقتية لا مبنى على مناط النقص كذا قاله الشيخ
 كمال الدين بن الهام فعلى هذا ينبغي ان يجوز النفل وقضاء النوائت بعد دخول
 الوقت في الصورة المذكورة عند ابي يوسف ايضا وعلى المشهور الذي هو البناء
 على مناط النقص لا يجوز وهو المفهوم من كلام المشايخ والله سبحانه اعلم
 (وينبغي) وجوبا (للمجروح ان يربط جرحه) اي يشده (تقليلا للنجاسة)
 وان لم يكن منعكليا فان الطهارة واجبة بحسب الامكان (وان اعصاب الثوب

من ذلك الدم أكثر من قدر الدرهم لزمه غسله) لان نجاسته غليظة والزائد فيها على قدر الدرهم مانع على ماسيأتي ان شاء الله تعالى هذا (اذا علم انه اذا غسله لا يتنجس ثانيا) قبل اداء الصلوة فيكون الغسل مفيدا (ولو كان) المحل الذي اصابه ذلك الدم (بحال) لو غسله (يتنجس قبل الفراغ من الصلوة ثانيا جازله ان لا يغسل) هذا (هو المختار) للفتوى خلافا لما قال محمد بن مقاتل انه حينئذ يفترض عليه غسله في وقت كل صلوة مرة وذلك انه اذا كان لا يمكنه الصلوة بدون النجاسة فلا فائدة في الغسل بل يكون فيه اضاعه المال ولا يقاس على الطهارة الحكمية لورودها على خلاف القياس (وصاحب العذر اذا منع الدم) ونحوه (عن الخروج بعلاج يخرج من ان يكون صاحب عذر) لانه يمكنه الصلوة مع الطهارة الكاملة لعدم المنافي (ولهذا المعنى المنتصد لا يكون صاحب عذر بخلاف الحائض اذا احتثت) ومنعت الدم عن الخروج حيث (لا يخرج من ان تكون حائضا) لان صفة الحيض اذا تقررت لا يتوقف بقاؤها على حقيقة خروج الدم بخلاف العذر فانه متعلق بحقيقة الخروج الناقض ولم توجد (رجل به جذري خرج منها ماء) صديد (هو سائل) وقد صار بسببه صاحب عذر (فتوضأ منه ثم سال) الترحمة (التي لم تكن سائلة نقض) ذلك وضؤه (لان الجذري قروح) متعددة لا قرحه واحدة يكون كلها عذرا واحدا فصار كصاحب العذر بسبب الجرح اذا توضأ ثم بال اوسلس البول اذا توضأ ثم سال جرحه او احدث حدثا آخر فصار بمنزلة جرحين في موضعين من البدن احدهما لا يرقأ لو توضأ لاجله ثم سال الآخر (وعلى هذا مسألة المخربين) اذا كان الدم يخرج من احدهما وصار به صاحب عذر فتوضأ ثم سال الذي لم يكن يسيل ينتقض وضؤه لما قلنا (وصاحب الحدث) الدائم ليس من يتصل به خروج الحدث من غير انقطاع اصلا بل هو (من لا يمضي عليه وقت صلوة كامل الا والحدث الذي ابتلي به يوجد منه فيه) قوله كامل بالرفع صفة لوقت ويجوز جرحه بالجوار وهذا الذي ذكره تعريف صاحب العذر في البقاء يعني بعد تقرر كونه صاحب عذر فادام لا يمضي عليه وقت صلوة الا وعذره يوجد فيه فهو باق على كونه صاحب عذر لكن تقرر ابتداء انما يكون بما اذا مضى عليه وقت صلوة ولم يمكنه ان يتوضأ ويصلي خاليا من ذلك الحدث فيه فيشترط في الثبوت استيعاب الوقت بالحدث على هذه الصفة كما يشترط في الزوال استيعاب الوقت بالطهارة منه بان يمضي الوقت ولا يوجد ذلك الحدث فيه وفيما بين ذلك يكفي البقاء وجود الحدث في كل وقت مرة وقال الصفار

لابد للبقاء من سيلانه في الوقت مرتين او ثلثا والاول هو المختار قياسا على الثبوت كما تقدم (واذا توضع صاحب العذر لحدث) آخر غير الذي ابتلى به (والدم) ونحوه من الحدث الذي ابتلى به (منقطع ثم سال فعليه الوضوء ذكره في احكام الفقه) لان الوضوء لم يقع لذلك العذر حتى لا ينتقض به بل وقع لغيره وانما لا ينتقض به في الوقت ما وقع له (واذا انقطع الدم) ونحوه من الاعذار (وقتا كاملا يخرج من ان يكون صاحب عذر) بالنظر الى العذر المنقطع فان كان قد توضع وصلى على الانقطاع ودام الانقطاع لا يعيد لانه صحيح صلى بطهارة الاصحاء وكذا لو كانا على السيلان وتم الانقطاع لانه معذور صلى بطهارة المعذورين وكذا لو توضع على الانقطاع وصلى على السيلان لان العذر انما اعتبر للاداء وهو قائم وقت الاداء وان توضع على السيلان وصلى على الانقطاع وتم الانقطاع يعنى باستيعاب الوقت الثاني اعاد لانه صلى صلوة ذوى الاعذار والعذر منقطع كذا في الكافي (رجل انتثر) اى استخرج ما في انفه بالنفس (فسقطت من انفه كتلة دم) الكتلة بالضم من التمر والطين ونحوه ما جمع والمراد قطعة مجمعة من الدم الجامد (لم ينتقص وضوءه) لما تقدم ان العلق وهو الدم المتجمد بحرارة الطبيعة خرج عن كونه دما باحتراقه وانجماده والدم النجس هو الدم المسفوح اى السائل (وان قطرت) اى الدم فانه يذكر ويؤنث (انتقض) وضوءه للسيلان وهو ظاهر (القراد) وهو الكبار من الجنان (اذا مضم) العضو (وامتلاذ ما ان كان كبيرا) بان كان مامصه يمكن ان يسيل بنفسه لو خرج من العضو (انتقض) به الوضوء (وان كان صغيرا) بان كان مامصه دون ذلك لا ينتقض بمنزلة الذباب ونحوه (اما العلق اذا مصت) الواحدة منه العضو (حتى امتلاذت) دما وكانت (بحيث لو سقطت) وشقت (لسال) منها (الدم انتقض) الوضوء وان مصت قليلا بحيث لو سقطت لم يسال لا ينتقض وهو ظاهر (واما الذباب او البعوض) او البراغيث ونحوها (فانه اذا مضم وامتلاذ) دما (لا ينتقض) لانه غير سائل (اما الدم القليل) الذى ليس له قوة السيلان (او القى القليل) الذى لا يملأ النهم فلما لم يكن كل واحد منهما (حدثا) ولم يحكم الشرع بانه ناقض للوضوء (لم يكن نجسا) عند ابي يوسف (فاذا اسباب الثوب لا يمنع جواز الصلوة به وان) اى ولو (فحش) فزاد على ربع الثوب وكذا اذا وقع في الماء القليل لا ينجسه وهو الصحيح خلافا لمحمد لانه لو كان نجسا لنقض الطهارة (وكذا النوم ناقض للوضوء اذا كان) النائم (مضطجعا) اى واضعا جنبه بالارض

(او متكثرا) اى معتددا على مرفقه (او مستندا الى شىء) بحيث (لوازيل) ذلك الشىء (لسقط) النائم اى صار من الاسترخاء بحال لولا ذلك الشىء لسقط وذلك لحديث على رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال العينان وكاء الله فن نام فليتوضأ رواه ابوداود والمراد غير المتكئ على ماسياتى ان شاء الله تعالى وفي الذخيرة النوم مضطجعا انما يكون حدثا اذا كان الاضطجاع على غيره اما اذا كان الاضطجاع على نفسه لا يكون حدثا حتى ان من نام واضعا يتيه على عقبيه وصار شبه المنكب على وجهه واضعا بطنه على فخذه لا يتنقض وضوءه كذا في الكفاية وفيها لو نام قاعدا ووضع يتيه على عقبيه وصار شبه المنكب على وجهه قال ابو يوسف عليه الوضوء كذا في المبسوطين انتهى وفي الكافي لو نام مستندا الى شىء لوازيل لسقط لا يتنقض في ظاهر المذهب وعن الطحاوى انه ينقض لانه اذا كان بهذه الصفة وجد زوال التماسك من كل وجه لانه لم يتعبد بقوة نفسه وانما قد بقوة الاسطوانة مثلا وقال ابن الهمام الانتقاض مختار الطحاوى واختاره المصنف يعنى صاحب الهداية والقدرى لان مناط النقص الحدث لا عين النوم فلما خفي بالنوم ادير الحكم على ما ينتهض مظنة له والمظنة ما يتحقق معه الاسترخاء على الكمال وقد وجد في هذا النوع من الاستناد اذ لا يمسكه الا بالسند وتمكن المقعدة مع غاية الاسترخاء لا يمنع الخروج اذ قد يكون الدافع قويا خصوصا في زماننا لكثرة الاكل فلا يمنع المسكة البقطة انتهى وعلى هذا فالنقض في الصورة التي ذكرها صاحب الذخيرة بالطريق الاولى فانه اذا انكب على وجهه وجعل يتيه على عقبيه وبطنه على فخذه ارتفع جانب الخلف من المقعدة وزال التمكن وذكر ابن الهمام عن صاحب الذخيرة انه لو نام متربعا ورأسه على فخذه نقض مع انه اشد تمكنا من ذلك فالوجه الصحيح هو النقض في تلك الصورة كما تقدم انه في المبسوطين عن ابى يوسف والله اعلم نعم الذى ذكره قاضى خان هو انه لو نام قاعدا واضعا يتيه على عقبيه كما يفعله الكلب لا وضوء عليه في قول ابى يوسف وقيل هو قول ابى حنيفة انتهى فهذه الصورة ليس فيها وضع البطن على الفخذين فالمقعدة فيها متمكنة على العقبين فعدم النقض فيها ظاهر ولو نام جالسا يتمايل ربما يزول مقعده عن الارض وربما اقال الحلوانى ظاهر المذهب انه ليس يحدث وقال الحلوانى لا ذكر للنعاس مضطجعا والظاهر انه ليس يحدث لانه نوم قليل وقال الدقاق ان كان لا يفهم عامة ما قيل حواه كان حدثا وان كان بسهو عن حرف او حرفين فلا (وان نام في الصلوة) قائما او راكعا او (قاعدا او ساجدا فلا وضوء عليه) لما روى البيهقي عنه عليه السلام لا يجب الوضوء على من نام جالسا او قائما او ساجدا

حتى يضع جنبه فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله وقال تفرد به يزيد بن عبد الرحمن الدالاني وروى ابو داود والترمذي من حديث ابي خالد يزيد الدالاني هذا عن قتادة عن ابي العالية عن ابن عباس انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم نام وهو ساجد حتى غطى او نفخ ثم قام يصلي فقلت يا رسول الله انك نمت قال ان الوضوء لا يجب الا على من نام مضطجعا فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله وقال ابو داود قوله ان الوضوء الى آخره منكر لم يروه الا يزيد الدالاني وروى اوله جماعة عن ابن عباس ولم يذكر واشيئا من هذا انتهى وقد اختلف في الدالاني قال ابن حبان كثير الخطأ وقال غيره صدوق لكنه يتهم في الشيء وقال ابن عدى لين الحديث ومع لينة يكتب حديثه وقد تابعه على روايته مهدي بن هلال ثم اسيد عن مهدي حدثنا يعقوب بن عطاء بن ابي رباح عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على من نام قائما او قاعدا وضوء حتى يضطجع جنبه الى الارض واخرج ايضا عن بحر بن كثير السقاعن ميمون الحياط عن ابن عباس عن حذيفة بن اليمان قال كنت جالسا في مسجد المدينة اخفق فاحضنتني رجل من خلقي فالتفت فاذا انا بالنبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله وجب على وضوء قال لا حتى تضع جنبك على الارض قال البيهقي تفرد به بحرو وهو ضعيف قال الشيخ كالدين بن الهمام وانت اذا تأملت فيما اورده لم ينزل عندك الحديث عن درجة الحسن اقول لما تقرر ان ضعف الراوى اذا كان بسبب الغفلة دون الفسق يزول بالتابعة ويعلم بها ان ذلك الحديث مما اجاد فيه ولم يتهم فيكون حسنا فيكون حجة على الشافعي في قوله بالنقض في غير القاعد على مالك في قوله بالنقض في النوم الطويل (وان كان) الرجل (خارج الصلوة فنام على هيئة الساجد ففيه اختلاف) بين المشايخ قال ابن شجاع انما لا يكون حدثا في هذه الاحوال في الصلوة اما خارج الصلوة فيكون حدثا واليه مال المصن حتى قال (وظاهر المذهب انه يكون حدثا) وهو موافق لما في فتاوى قاضي خان اذا نام خارج الصلوة على هيئة الركوع والسجود قال شمس الائمة يكون حدثا في ظاهر الرواية لكنه يخالف لما في الخلاصة حيث قال في ظاهر المذهب لا فرق بين الصلوة وخارج الصلوة وكذا في الكفاية وقال في الهداية هو الصحيح يعني عدم الفرق وعن علي بن موسى القميرانه قال لا اعرف في هذه المسئلة رواية منصوصة عن اصحابنا المتقدمين ولكن على قياس مذهبهم ينبغي ان يقال اذا نام ساجدا على الصفة التي هي سنة السجود بان كان رافعا بطئه عن الارض مجافيا لمرفقيه عن جنبه لا يكون حدثا انتهى وهذا هو مراد من صحيح

هذا القول اما لو كان على غير الهيئة السنونة فلا شك في النقض لوجود نهاية استرخاء المفاصل المذكور في الحديث قال في الكافي لم يرد به اصل الاسترخاء بل نهايته اذاصل الاسترخاء موجود في الركوع والسجود لانه نتيجة النوم والنوم موجود في كل الاحوال فلو جمل آخر الحديث على اصل الاسترخاء لناقض الاول الآخر ولصار كما انه قال لا وضوء على من استرخت مفاصله انما الوضوء على من استرخت مفاصله ومتى حملناه على نهايته صار كما انه قال اذا وجد استرخاء المفاصل على النهاية بان زال التماسك من كل وجه وجب الوضوء ونهايته فقدت في القيام والركوع والسجود لان بعض التماسك باق والاسقط انتهى فجميع كلام الشيخ حافظ الدين يفيد ان المراد بالسجود الذي لا ينتقض الوضوء بالنوم فيه السجود الذي هو مثل الركوع والقيام في عدم نهاية الاسترخاء وبقاء بعض التماسك وعدم السقوط واذا لم يكن السجود على الهيئة السنونة فقد حصل نهاية الاسترخاء ولم يبق بعض التماسك ووجد السقوط فالحاصل ان القاعدة الكلية المعتمد عليها في النقض بالنوم وجود كمال الاسترخاء مع عدم تمكن المقدمة فبهذا ينبغي ان يؤخذ عند الاختلاف واشتباه الحال الا انهم اخرجوا عن هذه القاعدة نوم الساجد على غير الهيئة السنونة في الصلوة قال في الخلاصة نام في سجدة التلاوة لا يكون حدثا عندهم جميعا كافي الصلوة وفي سجدة الشكر كذلك محمد وهكذا روى عن ابي يوسف وسواء سجد على وجه السنة او على غير وجه السنة نحو ان يفتش ذراعيه ويلصق بطنه على فخذه وعند ابي حنيفة يكون حدثا وفي سجود السهو لا يكون حدثا انتهى فتخصيص اختلافهم بسجدة الشكر فحسب وهي غير مسنونة عند ابي حنيفة مع التصريح بكونه على وجه السنة اول دليل على عدم النقض اجماعا في غير هاسواء كان على وجه السنة اول او كان وجهه اطلاق لفظ ساجدا في الحديث فيترك به القياس فيما هو سجود شرعا فيتناول سجود الصلوة والسهو والتلاوة وكذا الشكر عندهما ويبقى ما عداه على القياس فينقض ان لم يكن على وجه السنة التمام الاسترخاء مع عدم تمكن المقدمة ولا ينتقض ان كان على هيئة السنة لعدم نهاية الاسترخاء لانه سجود داخل تحت اطلاق الحديث والله الموفق (وان نام قاعدا) مترعا او غير مترع من هيئات القعود (او واضعا اليته على عقبيه) حال كونه مستويا في الحالتين (او واضعا بطنه على فخذه لا ينتقض) وضوءه (ذكره محمد في صلوة الاثر) وقد قدما ان الصحيح قول ابي يوسف فيما اذا كان اليته على عقبيه وبطنه على فخذه لكمال الاسترخاء وزوال تمكن المقدمة بل هذه الهيئة ايسر لخروج الريح

من سائر هيئات النوم (وإو نام محتيا) بأن جلس على البتية ونصب ركبتيه وشد
ساقيه الى نفسه بيديه أو بشئ يحيط من ظهره عليهما (لا وضوء عليه)
لشدة تمكن المقعدة وعدم تمام استرخاء (وكذا لو وضع) في هذه الحالة
(رأسه على ركبتيه) لما قلنا ولا اعتبار لما ذكر في غاية البيان من تفسير
الاتكاء بهذه الهيئة والحكم بالنقض فان هذه الهيئة لا تعرف في اللغة
اتكاء قطعا وإنما تسمى احتباء وانما سها الاتقاني في ذلك التفسير وتبعه فيه
من لا خبرة له ولا فقه عنده وفي الخلاصة وإن نام متربعا لا ينقض
الوضوء وكذا لو نام متوركا وهو أن يخرج قدميه من جانب ويلصق البتية
بالارض (وإن سقط النائم) نوما لا ينقض ينظر (إن انتبه بعدما سقط على
الارض فعليه الوضوء) وعن أبي حنيفة إن انتبه عند اصابة الارض بالافضل
لم ينتقض وضوءه وعن أبي يوسف أنه ينتقض (وإن انتبه قبل السقوط فلا
وضوء عليه) وعن محمد أنه إن زایل مقعده الارض قبل أن ينتبه انتقض وضوءه
وإن انتبه قبل أن يزایل مقعده الارض لم ينتقض كذا ذكره في الخلاصة قال والفتوى
على رواية أبي حنيفة ثم قال شمس الأئمة الحلواني ظاهر المذهب عن أبي حنيفة
رحمه الله كروى عن محمد قيل وهو المعتمد سواء سقط أولا انتهى وما اتى به
هو الاولى اذ لم يتم الاسترخاء بعد من ايلة المقعد حيث انتبه بمجرد السقوط
فورا (وإن نام على دابة عربية) ينظر (إن كان) نومه عليها (حالة الصعود أو)
حالة (الاستواء لا ينتقض) وضوءه لتمكنه مقعده (وإن كان) ذلك (حالة
الهبوط ينتقض) لعدم تمكنها وهذه المسئلة تؤيد النقض في صورة واضع بطنه
على فخذه كما اخترناه من قول أبي يوسف فيما تقدم آنفا (ولو كان راكبا في الاكاف
أو في السرج لا ينتقض) وضوءه (في الحالين) أي حالي الهبوط وضده من الصعود
والاستواء للتمكن في كل الاحوال (وكذا الانغماء والجنون) كل منهما (ناقض)
للوضوء (وإن) أي ولو (قل) لكونهما فوق النوم لأن النائم إذا نه انتبه
بخلافهما والانغماء قال الاكل هو مرض يضعف القوى ولا يزِيل الجلى أي
العقل وسببه امتلاء بطون الدماغ من بلغم غليظ انتهى وفي الطب هو
تعطل القوى واجتماع الروح فالحاصل أنه نوع مرض وليس كالجنون في ازالة
العقل فلذا صح على الانبياء دون الجنون (وكذا السكر) ناقض ايضا وهو
سرور يغلب على العقل فيمنعه عن العمل بموجبه والاولى أنه حالة تعرض للانسان
من امتلاء دماغه بالابخرة المتصاعدة اليه فيتعطل معها عقله المميز بين الحسن

والقبيح عن تمييزه المعتاد (وحد السكر) أى علامته (ان لا يعرف) السكر ان
 (الرجل من المرأة) هذا حده عند ابى حنيفة في ايجاب الحد لافي نقض الوضوء
 (و) الصحيح في حده في النقض ما قال (في المحيط) انه (اذا دخل في مشيته) بكسر
 الميم (تحرك) أى غير اختياري (فهو سكران) بالاتفاق يحكم بنقض وضوئه
 لزوال المسكة به وانما اختار ابو حنيفة ذلك التعريف هناك احتياطا لدرء الحد
 وكذا عندهما هناك حده ان يهذى في كلامه والهديان هو الاختلاط في الكلام
 والاحتياط هنا في النقض اختاروا كلهم ادنى درجاته وهو اختيار
 الشافعي هناك ايضا (وكذا الفقهية في كل صلوة ذات ركوع وسجود) الفقهاء
 لا يناقشون في الاتيان بلفظه كل في مثل هذا الموضع اذ علم المراد ولم يشتهه فالفقهية
 في الصلوة ذات الركوع والسجود (تنقض الوضوء والصلوة جميعا سواء
 كان) الفقهية (عامدا) أى علما بانه في الصلوة (اوناسيا) ذلك وقال مالك
 والشافعي واحمد الفقهية لاتنقض الوضوء وهو القياس لكننا تركناه بما روى
 مرسلنا ومسندا انه عليه الصلوة والسلام قال من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء
 والصلوة جميعا قال الشيخ كل الدين بن الهمام واعترف اهل الحديث بصحته مرسلنا
 ومداره على ابى العالية وان رواه غيره كالحسن وابراهيم النخعي وغيرهما فقد
 اخرج ابن مهدي عن حماد بن زيد عن حفص بن سليمان قال انا حدثت به
 الحسن عن ابى العالية وعن شريك عن ابى هاشم قال انا حدثت به ابراهيم
 عن ابى العالية والحسن يرويه عن ابى العالية وقد رواه ابو حنيفة عن منصور بن
 زاذ ان الواسطي عن الحسن عن معبد بن ابى معبد الخزاعي عنه عليه السلام
 قال بينهما هو في الصلوة اذا قبل اعى يريد الصلوة فوقع في ركية فاستضحك
 القوم فقهموها فلما انصرف عليه الصلوة والسلام قال من كان منكم ضحك
 قهقهة فليعد الوضوء والصلوة قيل معبد لاصحبه له فهو مرسل ايضا قلنا
 الذى لاصحبه له هو معبد البصرى الجهني الذى كان يقول الحسن فيه اياكم ومعبدنا
 فانه ضال مضل ومعبد هذا انما هو الخزاعي كما صرح به في مسند ابى حنيفة ولا شك
 في صحبه ذكره ابن منذر وابو نعيم في الصحابة وروايه حديث جابر لما هاجر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وابوبكر مرابجاء ام معبد وكان صغيرا فقال ادع هذه الشاة
 الحديث ولو سلم فاذا صح المرسل وهو حجة عندنا فلا بد من العمل به وابو العالية
 اسم رفيع من ثقات التابعين وروى مسندا عن عدة من الصحابة ابى موسى الاشعري
 وابى هريرة و ابن عمر و انس وجابر وعمران بن الحصين واسلمها حديث ابن عمر

رواه ابن عدى فى الكامل من حديث عطية بن بقية ثنا ابى ثنا عمرو بن قيس
عن عطاء عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحك فى الصلوة
فهقه فليعد الوضوء والصلوة وما طعن به من ان بقية مدلس مدفوع بان
المدلس الثقة اذا صرح بالتحديث زالت فهقه التسديس عن حديثه وبقية
من هذا التميل وما يطعن به بعض المتفقهين من انه لم يكن بمسجده عليه السلام
ركبة ومن انه كيف تقع الفهقهة من الصحابة وهم خلف النبي صلى الله عليه
وسلم فى الصلوة فى غاية الوها بعد ثبوت الحديث على انه لا يلزم انه كان يصلى
فى المسجد فى تلك الواقعة ولان الفهقهة وقعت من الصحابة المعبرين فقد كان
يصلى خلفه عليه السلام المنافقون ونحوهم من الاعراب والاحداث ومن هو
قليل التمالك فاطعن فى مثله مردود على الطاعن (وان فهقه فى صلوة الجنابة
او سجدة التلاوة لا ينتقض) وضوءه لان الحديث ورد فى صلوة مطلقة ما فى واقعة
الحال فظاهر واما فى مثل حديث ابن عمر فلان الصلوة مذكرة مطلقة وهى
تنصرف الى ذات الركوع والسجود عند الاطلاق لانها المهدودة عنده وما كان
خارجا عن القياس لا يقاس عليه وفى اكثر النسخ ذكر بعد سجدة التلاوة
سجدة السهو وهو سهو لان الفهقهة فى سجود السهو ناقضة قطعاً لانه فى حرمة
الصلوة ذات الركوع والسجود فان سلام من عليه السهو لا يخرج به عن الصلوة
عن محمد وعندهما وان اخرجه لكن اذا سجد للسهو عاد اليها (وان نام فى صلوته ثم
فهقه فسدت صلوته ولا ينتقض وضوءه ذكره فى الاصل) كذا فى عامة التناوى وقال
فى الخلاصة هو المختار اما فساد الصلوة فلانها كالكلام وكلام النائم تفسد به
الصلوة على ما اختاره قاضى خان وصاحب الخلاصة وآخرون واما عدم النقض
فلكون النقض بها على خلاف القياس ولانه باعتبار معنى الجنابة وقد زال بالنوم (وقال
فى المحيط فسدت صلوته وضوءه وبه اخذ عامة المتأخرين) اما الصلوة فلما تقدم
واما الوضوء فلانها حدث فى الصلوة ولا فرق فى الاحداث بين النوم واليقظة فانه لو
احتمل بحب الغسل كالوازل بشهوة فى اليقظة وكالوخرج منه نجاسة وفيه نظر لا يخفى
وعن ابى حنيفة تكون حدثاً ولا تفسد الصلوة فيتوضأ اذا انتبه ويبنى على صلوته
اما كونها حدثاً فلما تقدم فى الوجه قبله واما عدم فساد الصلوة فبناء على ان كلام
النائم لا يفسدها على ما اختاره فخر الاسلام لانه ليس بكلام لصدوره ممن لا اختيار له
ولذا الورق انما لا يحزى عن القراءة فى المختار وكذا سائر الاركان ما فعل منها حال النوم
لا يحتسب ولا يقع طلاقه ولا عتاقه والذى اختاره فخر الاسلام فى الاصول وصححه

من بعده من الاصولين انها لا تفسد الصلوة ولا الوضوء اما الصلوة فلما في القول الثالث واما الوضوء فلما في القول الاول (وان فقهه الصبي في صلاته لا ينتقض وضوءه) لانعدام معنى الجناية فهذا الذي تقدم حكم الفقهية (واما التبسم فلا ينتقض الوضوء) بالاجماع وكذا لا ينتقض الصلوة اما الوضوء فلانه دون الفقهية فلا يلحق بها واما الصلوة فلانه ليس بكلام لكونه غير مسموع (وحد الفقهية قال بعضهم ما يظهر فيه التاف والهاء) مكررتين قال في القاموس فقهه رجع في ضحكه او اشتد ضحكه اوقال في ضحكه قد فاذا كرهه قبل فقهه انتهى لكن هذه الصفة لم تسمعها قط وقوله (ويكون مسموعا ولجيرانه) اى لمن عنده كاف في حدها وسواء بدت نواجزه ام لا رواه الحسن عن ابي حنيفة وهو المشهور حدا ووقوعا (وقال بعضهم) وهو شمس الائمة الحلواني حد الفقهية موجود (اذا بدت نواجزه ومنعه) الضحك (عن القراءة) والنواجز بالذال المعجمة وهى الاضراس وقيل اقصاها وهو بعيد وقيل الانياب وهى جمع ناجذ (وحد التبسم ما لا يكون مسموعا) اصلا لا (لهو) لا (لجيرانه وذكر في) الفتاوى (الحاقانية) وكذا في غيرها (التبسم لا يبطل الوضوء والصلوة) لما تقدم (والضحك يفسد الصلوة) لانه كلام لكونه مسموعا (لا) يفسد (الوضوء) لكونه دون الفقهية فلا يلحق بها (وحد الضحك ان يكون مسموعا دون جيرانه وكذا المباشرة الفاحشة ناقضة) للوضوء من الرجل والمرأة وان لم يخرج مذى (عند ابي حنيفة وابي يوسف) خلافا لمحمد وهى ان يمس بطنه بطنها او ظهرها وفرجه منترا فرجها من غير حائل من جهة الثبل او الدبر ولمحمد ان الثيقن بعدم الخروج حائل فلا ينتقض ولهما ان هذه المباشرة سبب غالب لخروج المذى فيقام مقام المسبب والثيقن بعدم الخروج غير مسلم لانها حالة ذهول وربما خرج قليلا وانسمح فلا احتياط في ايجاب الوضوء وفي الفنية وكذا المباشرة بين الرجل والامرء وبين الرجلين وبين المراتين تنقض عندهما (واما من الذكر او كل شيء مما مسته النار) مباشرة كالشواء او بمحائل كغيره فانه (لا ينتقض الوضوء عندها خلافا لشافعي) اما النقض مما مسته النار فلم يقل به الشافعي ولا غيره من الائمة وامامس الذكر فينقض عنده اذا كان باطن الكف وكذا عند مالك واحمد واقوى ما استدلوا به حديث بسرة بنت صفوان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مس ذكره فليتوضأ رواه مالك في الموطأ وابوداود والترمذى والنسائى وقال الترمذى حسن صحيح واما حديث عائشة انه عليه الصلوة والسلام

قال ويل للذين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضؤون الحديث فضيف ولنا
 ماروى ابود اود والترمذى والنسائى عن ملازم بن عمرو عن عبدالله بن بدر عن
 قيس بن طلق بن علي عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن
 الرجل يمس ذكره في الصلوة فقال هل هو الابضة منك قال الترمذى هذا
 الحديث احسن شيء يروى في هذا الباب ورواه ابن حبان في صحيحه والطحاوى
 وقال هذا حديث مستقيم الاسناد غير مضطرب في اسناده ومنه واسند الى ابن
 المدينى انه قال حديث ملازم بن عمرو احسن من حديث بسرة وعن عمرو بن
 علي القلاس انه قال حديث طلق عندنا اثبت من حديث بسرة بنت صفوان
 انتهى وقولهم حديث بسرة ناسخ لان طلقا قدم في اول سنى الهجرة ومتن
 حديث بسرة رواه ابو هريرة وهو متأخر الاسلام انما يصح ان لو اثبتوا انه لم يعمده
 بعد ذلك قط وليسوا بقادرين على ذلك كيف وهم قدروا عنه حديثا ضعيفا
 من مس ذكره فليتوضأ وقالوا اسمع منه عليه السلام الناسخ والمنسوخ على ان حديث
 ابى هريرة مضعف ايضا لان في سنده يزيد بن عبد الملك ثم حديث طلق مرجح
 بما تقدم عن ابن المدينى وغيره وبان حديث الرجال اقوى لانهم احتفظ واضبط ولذا
 جعلت شهادة امرأتين بشهادة رجل وبان امر النواقض مما يحتاج اليه
 الخاص والعام وقد ثبت عن علي وعمار بن ياسر وعبدالله بن مسعود وابن عباس
 وحذيفة ابن اليمان وعمران ابن حصين وابى الدرداء وسعد بن ابى وقاص انهم
 لا يرون النقص منه فخفاؤه عن هؤلاء مع احتياجهم اليه وظهوره لامرأة غير
 محتاجة اليه في غاية البعد مع ما فيه من مخالفة القياس ففيه الانقطاع الباطن من
 وجوه ولوقدر انهما تعارضا وجب الرجوع الى القياس وكذا من المرأة لا ينقض
 الموضوع عندنا سواء كان بشهوة او بدونها وقال الشافعى ينقض سواء كان بشهوة
 او بدونها وقال مالك واحمد ينقض ان كان بشهوة واستدلوا بقوله تعالى ولا تمس
 النساء قلنا ذهب جماعة من الصحابة ان المراد به الجماع وجماعة منهم ان المراد به
 حقيقته ورجح مذهب الاولين بالمعنى وهو انه سبحانه افاض في بيان حكم الحديثين
 الاصغر والاكبر عند القدرة على الماء بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الى قوله وان كنتم
 جنبا فاطهروا فتبين انه الغسل ثم شرع في بيان الحال عند عدم القدرة على الماء
 بقوله وان كنتم مرضى الى آخره وانفط لا تمس مستعمل في الجماع فيجب حمله عليه
 ليكون بيانا لحكم الحديثين عند عدم الماء كباين حكمهما عند وجوده ويدل عليه
 من السنة ما في مسام من مس عائشة قدمه عليه السلام حين طلبته لما فقدته ليلا وهما

منصوبتان في السجود ولم يقطع صلوته لذلك والجواب بانه كان مستورا القدمين في تلك الحالة في غاية البعد وعن عائشة انه عليه السلام كان يقبل بعض نسائه فلا يتوضأ رواه الزاري في مسنده باسناد حسن (ولو حلق الشعر) اي رأسه او لحيته او شاربه (او قلم الاظفار بعدما توضأ لا يجب عليه اعادة الوضوء) ولا اعادة غسل ماتحت الشعر او الظفر ولا مسح لان الغسل والمسح في محله وقع طهارة حكمية للبدن كله من الحدث لا يختص بذلك المحل فلا يزول حكمه بزواله وعلى هذا لو كان في بعض اعضائه بثرة قد انتثر جلدها فوق الغسل او المسح عليها ثم قشرت او قشر بعض جلد رجله او غيرها من الاعضاء بعد الوضوء والغسل لا تبطل طهارة ماتحت ذلك لما قلنا (ومن يتقن في الوضوء) اي يتقن به (وشك في الحدث) وكأنه عدى التيقن بنفي مشاكاة للشك (فلا وضوء عليه) الاصل في هذا ان اليقين لا يزول بالشك وان القرينة ترجح احد طرفي الشك فعليه يبتنى مثل هذه المسائل فاذا يتقن انه متوضئ وشك هل انتقض وضؤه ام لافهو على وضوئه (ومن شك في الوضوء وتيقن في الحدث) اي يتقن انه احدث وشك هل توضأ بعد ذلك لافهو محدث (فعليه الوضوء ومن شك في خلال الوضوء) في غسل بعض اعضائه هل غسله ام لا فعدم غسله كان متيقنا فلا يزول بالشك (فعليه غسل ما شك فيه وان شك) في ذلك (بعد تمام الوضوء فلا يلتفت) الى الشك ولا يلزم غسل ما شك فيه (مالم يتيقن) بعدم غسله لان التمام قرينة ترجح غسله وكذا من علم انه قد للوضوء وشك هل توضأ ام لافهو على وضوء لان قعوده له قرينة ترجح احدثا في الشك ومن علم انه جلس لقضاء الحاجة وشك هل قضاها ام لافعله الوضوء لما قلنا وليقس على ذلك ولو تيقن انه لم يغسل عضوا من اعضاء الوضوء ونسى اي عضو هو ذكر في مجموع النوازل انه يغسل الرجل اليسرى ومن رأى بللا بعد الوضوء لا يعلم هل هو ماء او بول ان كان اول ما عرض له اعادة الوضوء وان كان الشيطان يريه كثيرا لا يلتفت اليه لتيقنه بالطهارة وشكه في الحدث وينبغي ان ينضج فرجه وسراويله بالماء اذا توضأ قطعا لو سوسته قال في الخلاصة لكن هذه الحيلة انما تنفع اذا كان قريب العهد بالوضوء اما اذا بعد وجف العضو فلا انتهى والذي يتبع بكل حال حشوا لظن والله اعلم

﴿ فصل في الانجاس ﴾

لما فرغ من بيان النجاسة الحكمية وبيان تطهيرها اصلا وخلفا شرع في بيان

النجاسة الحقيقية وقدم الحكمية لكثرة وقوعها واهميتها حيث لا يعنى عن شئ
 منها (النجاسة) هى فى الاصل مصدر نجس ينجس بضم عينهما وبكسرهما فى
 الماضى وقمهما فى المضارع فهى اسم معنى وتطلق على الجسم النجس فهى
 اسم عين وهى (على ضربين) اى على نوعين (نجاسة غليظة) اى شديدة فى منع
 جواز الصلوة (ونجاسة خفيفة) التأثير بالنسبة الى الغليظة (اما النجاسة الغليظة)
 اكتفى بالتبيل فى بيان النجاستين عن التعريف للاختلاف فيه بين ابى حنيفة
 وصاحبيه مع عدم سلامته عن النقص فى كلا المذهبين فعلى قول ابى حنيفة
 الغليظة هو النجس الذى لم يعارض نصان فى كونه نجسا والخفيفة بخلافه
 وعندهما الغليظة هو النجس الذى لم يختلف فى كونه نجسا والخفيفة بخلافه ويرد
 على تعريفه سؤر الحمار حيث حصل التعارض فى كونه نجسا ولم يحكم بنجاسته وعلى
 تعريفهما المنى حيث اختلف فيه وهو مغلط فالنجاسة المغلظة (كالعذرة) وهى
 رجيع الانسان (والبول) اى بول ما لا يؤكل لحمه غير الثرس واطلقه اعتمادا على
 ما ذكره من بعد فى مثال الخنيفة (والدم) المسفوح (ونجس الكلب) اى رجيعه وكذا
 سائر سباع البهائم (ولحم الخنزير وسائر اجزائه) هذه الاشياء نجاستها معلومة
 فى الدين بالضرورة لا خلاف فيها لاشعر الخنزير لما يبيح الانتفاع به للحزب ضرورة
 قال محمد انه لو وقع فى الماء لا ينجسه (و) كذا (لحوم ما) اى حيوان (لا يؤكل لحمه اذا
 لم يكن) ذلك الحيوان مذكى اى (مذبوحا بالتسمية) حقيقة او حكما والذابح
 مسلم او كتابى فان تلك اللحوم اذا ذك نجاسة نجاسة غليظة (اما اذا ذبح) ذلك الحيوان
 الذى لا يؤكل لحمه (بالتسمية) حقيقة او حكما كالنمى وكان الذابح مسلما او كتابيا
 (وصلى) احد (مع لحمه او جلده قبل الدباغة فيجوز) ما على ما بعد الدباغة فلا خلاف
 فيه عندنا وهذا الذى ذكره هو اختيار صاحب الهداية وطائفة والصحيح ان
 اللحم لا يطهر بالذكوة قال فى الاسرار جلود السباع تطهر بالذكوة عندنا خلافا
 للشافعى ثم قال فان قيل الجلد يكون متصلا باللحم واللحم نجس ولا يطهر بالذكوة
 فكيف يكون الجلد طاهرا قلنا من مشايخنا من يقول اللحم طاهر وان لم يحل الاكل
 ومنهم من يقول نجس وهو الصحيح عندنا لما مر ان الحرمة تدل على النجاسة
 ولكننا نقول بين الجلد واللحم جلدة رقيقة تمنع مماسة اللحم للجلد فلا ينجس وذكر
 الناطقى اذا صلى ومعه من لحم السباع كالثعلب ونحوه اكثر من قدر الدرهم لا تجوز
 صلوته وان كان مذبوحا وعن النخعيه ابى جعفر اذا صلى ومعه لحم سباع الوحش
 قد ذبح لا تجوز صلوته ولو وقع فى الماء افسده وكذا قال فى الكافى ولحمها نجس

في الصحيح واعتز الشيوخ كل الدين على قولهم بين اللحم والجلد جلدة رقيقة
 الى آخره بانه اذا كان كذلك فلا يظهر على الذكوة في ازالة الرطوبات عن الجلد
 لتوقف طهارته عليه يعني فينبغي ان يطهر جلدها وان لم تذك لكن الجواب بان
 توقف طهارته على الذكوة او الدبغ بقوله عليه السلام لا تنتفعوا من الميتة باهاب
 فانه يفيد توقف اطلاق الانتفاع على عدم كونها ميتة وان كانت ميتة فعلى الدباغ
 لان الاهداب اسم للميدبغ من الجلود فالحاصل ان في طهارة جلد ما لا يؤكل بالذكوة
 اختلافا والاصح الطهارة وفي طهارة لحمها اختلافا والصحيح النجاسة لان سوره
 نجس وقد علو انجاسته حتى صاحب الهداية بانه متولد من لحم نجس وايضا
 القاعدة ان الحرمة لا للكرامة مع الصلاحية للغذاء آية النجاسة فاللحم نجس
 حال الحيوة فكذا بعد الذكوة والجلد طاهر حال الحيوة لعدم اتصاله باللحم فكذا بعد
 الذكوة اما اذا لم يذبح فيحرم الانتفاع به قبل الدباغ كافي مأكول اللحم بالحديث وهي
 دليل النجاسة وقوله (الاختيزار) استثناء من قوله فيجوز اي تجوز الصلوة مع لحم ما لا
 يؤكل لحمه او جلده اذا ذبح بالتسمية الاختيزار فانه (اذا ذبح بالتسمية) كما تقدم
 لا يطهر لحمه ولا جلده) لانه نجس العين لقوله تعالى * فانه رجس والضمير يعود الى
 الاختيزار لقربه لا الى اللحم لا يقال المقصود في الكلام هو المضاف فينبغي ان يصرف
 اليه نحو لقيت ابن زيد وكله لانا نقول ليس ذلك في كل موضع بل هو دار مع القرينة
 فقد جوز في قوله تعالى * من بعدهم ثاقه العود الى كل من العهد ونظ الجلالة وجزم
 في قوله * واشكروا نعمة الله ان كنتم اياه تعبدون * يعود الى المضاف اليه لعدم
 صلاحية عوده الى المضاف وفي قولك لقيت ابن زيد وكلته يعود الى المضاف لانه
 هو الملاقى فيكون هو المكلم وما نحن فيه مثل قوله تعالى * من بعدهم ثاقه في صلاحية
 العود الى كل منهما لكن الموضع موضع احتياط فوجب الاعادة على ما فيه
 الاحتياط وهو المضاف اليه لشموله (و) اما (لودبغ جلده) اي جلد الاختيزار (ففي
 ظاهر الرواية عن اصحابنا انه لا يطهر وعليه عامة المشايخ) لما تقدم انه نجس العين
 ولان جلده لا يقبل الدباغ فانه طبقات كجلد الآدمي فلا يطهر لعدم احتمال المطهر
 (وروى عن ابي يوسف) في غير ظاهر الرواية (انه) اي جلد الاختيزار ايضا (يطهر)
 بالدباغ (ويجوز بيعه) والانتفاع به والصلوة فيه وعليه لعموم قوله عليه السلام
 اما اهاب دبغ فقد طهر رواه الترمذي من حديث ابن عباس وصححه ورواه مسلم بلفظ
 آخر والجواب عن الدليل الاول ان المراد غير نجس العين مما كان طاهرا ونجس
 بالموت فالنجاسة العارضة بالموت في الجلد حكم الشرع بزوالها بالدباغ كما حكم

بزوال نجاسة ميتة الانسان المسلم بالغسل وعن الثاني ان المراد مايقبل الدباغ
 بخلاف ما لا يقبله كجلد الحية والنسار فكذا الخنزير لانه لا يقبل الدباغ (اما
 الارواث) جمع روث وهو رجيع ذى الحافر (والاختاء) جمع خثى وهو رجيع نوع
 البقر والغنم (فكلها نجس نجاسة غليظة عند ابى حنيفة) لما فى البخارى
 من حديث ابن مسعود انى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط فامرنى ان آتية بثلاثة
 اجار فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم اجد فاخذت روثه فاتت به فاحذ
 الحجرين والتى الروث وقال هذا ركس فهذا نص على نجاسة الروث لم يعارضه دليل
 على طهارته فيكون مغلظا على ما تقدم من اصله فى تعريف النجاسة الغليظة
 والحقيقة * فان قيل قد عارضه ما فى البخارى ايضا من حديث ابى هريرة قال له
 عليه السلام ابغى اجارا استنفض بها ولا تأتني بعظم ولا بروثة قلت ما بال
 العظم والروثة قال هما من طعام الجن ونحوه فى الترمذى لا تستنجوا بالروث ولا
 بالعظام فانه زاد اخوانكم من الجن فانه يدل على طهارة الارواث لكونها
 طعام المؤمنين من الجن ولذا قال مالك بطهارتها فحصل التعارض فينبغى
 ان تكون خفيفة عنده * قلنا لانسلم المعارضة لانها انما تكون مع التساوى لا تساوى
 لان ذلك دال على النجاسة بعبارة وهذا يدل على الطهارة باشارته والاشارة
 لا تعارض العبارة على ان لنا ان لانسلم ان فيه اشارة تدل على طهارته وانما يكون
 كذلك لو كان طعامهم وهو روث على حاله لم لا يجوز ان يخلق تعالى خلقا آخر
 ويعمله حبا خالصا وحينئذ فطهارته لخروجه عن تلك الحقيقة كالموت منه
 حب فانه طاهر قطعاً (وعندهما) نجاسة الارواث والاختاء سوى خثى الغنم
 (خفيفة) لوقوع الاختلاف فى نجاستها فعند مالك هى طاهرة وبهذا يثبت
 التخفيف عندهما على ما تقدم من اصلهما فى تعريف الغليظة والحقيقة (و) ذكر
 (فى غنية النقاء) وكذا فى غيرها (بول الحمار وخرء الدجاج والبط) وكذا خروء
 الازور والحبارى وما شبه ذلك مما يستحيل الى نتن وفساد (نجس نجاسة غليظة)
 اجماعاً (واما النجاسة الخفيفة) فبى (كبول ما يؤكل لحمه) من البهائم وهذا عند
 ابى حنيفة وابى يوسف واما عند محمد فبول ما يؤكل طاهر لحديث العرينين حيث
 امر عليه السلام بشره ولما قوله عليه السلام استزهوا عن البول فان عامة عذاب
 القبر منه اخرجهم الحاكم وقال على شرطهما ولا عرف له علة والمحرم مقدم على
 المبيح (وخرء ما لا يؤكل لحمه من الطيور) والخرء مخصوص فى العرف برجيع
 الطير فلذا لم يذكر قوله من الطيور فى كثير من النسخ وكون خروء ما لا يؤكل

لحم نجاسته خفيفة انما هو (في رواية) الفقيه ابى جعفر (الهندواني) عن ابى حنيفة وروى عنهما ان نجاسته غليظة كذا في المنظومة وروى الكرخي ان نجاسته غليظة عند محمد وعندهما هو طاهر وصححها شمس الائمة السرخسي في مبسوطه وفي الجامع الصغير لقاضي خان انه مخنفة عندهما مغلظة عند محمد وصححه صاحب الهداية فقال وقد قيل الاختلاف في النجاسة وقد قيل في المقدار وهو الاصح هو يقول التخفيف للضرورة ولا ضرورة لعدم المخالطة فلا تخفيف ولهما انها تدرق في الهواء والتحامي متعذر فتحققت الضرورة انتهى وقوله اعدم المخالطة قال في الكافي مخالطة الناس مع الصقر والبازي والشاهين اكثر من مخالطتهم مع الحمام والعصفور ولو وقع في الاواني قيل يفسدها وقيل لا وهو ظاهر الرواية قاله قاضي خان لتعذر صون الاناء عنه ووجه رواية طهارته انه لا فرق بين مأكل كقول اللحم وغيره في الخبز فكما ان خبز المأكول طاهر فكذا غيره هذا واما قول المص (وقال محمد كلاهما طاهر) يعني بول مأكل اللحم وخرء مالا يؤكل فسلم في بول مابؤ كل دون خبزء مالا يؤكل كل على ما قدمناه (واما بول الهرة ففي ظاهر المذهب) هو (نجس نجاسة) غليظة لدخوله تحت قوله عليه السلام استزهاوا عن البول مع عدم المعارض والمخالف وروى عن محمد بن الذي يعتاد البول ان بوله طاهر للضرورة وعموم البلوى لتعذر الاحتراز قال الشيخ كالدين بن الميمان ولا يخفى صحة هذه الرواية وقول صاحب التجنيس ولو بالسنور في البئر تنزح كله لان بوله نجس باتفاق الروايات وكذا لو اصاب الثوب افسده يحمل على الروايات الظاهرة او على الذي لا يعتاد البول والافقد حكي هو في موضع آخر من التجنيس اختلاف المشايخ فيما اذا بال على الثوب وقال الفقيه ابو جعفر نجس الاناء دون الثوب قال الشيخ كالدين وهو حسن لعادة تخمير الاواني (واما خبزء مابؤ كل لحم من الطيور سوى الدجاجة والبط والاوز) ونحوها (فطاهر) عندنا خلافا للشافعي وذلك (كالحمية والعصفور ونحوهما) وجه قول الشافعي انه يستحيل الى نتن وفساد كخرء الدجاج والبط ولنا انا اجمعنا على اقتناء الحمامات وتركها في المساجد مع الامر بتطهيرها فغن عائشة رضی الله عنها قالت امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور وان تنظف وتطيب رواه ابن حبان في صحيحه واحمد وابو داود وعن سمرة انه كتب الى بنيه اما بعد فان النبي صلى الله عليه وسلم امرنا ان نصنع المساجد في دورنا ونصلح صنعتها ونطهرها رواه ابو داود وسكت عليه فدل ذلك على طهارة خبزها وهو وجه

الاستحسان (ولو وقع في الماء لا يفسده) لكونه طاهرا (وكذا بحر الفأرة اذا وقع في الدهن لا يفسده اذا كان قليلا) بحيث لا يظهر طعمه ولا يريحه فيه (لعموم البلوى) لقائل ان يمنع عموم البلوى في الدهن لان الغالب فيه التخثير والحفظ وفي فتاوى قاضي خان بول الهرة والفأرة نجس في اظهر الروايات يفسد الماء والثوب انتهى واذا افسد الماء والثوب فافساده الدهن اولى لوجود الضرورة فهما دونه بخلاف ما لو وقع بحر الفأرة في الخنطة فطحنت حيث لا ينجس مالم يظهر اثره في الدقيق اذ الضرورة هناك اشد حتى ان كثيرا ما يفرح فيها والاحتراز عنه متعذر وبخلاف السنور الذكر على ما مر لعموم البلوى وفي الاختيار وكذا بول الفأرة وخرها يعني انه نجس ثم قال والاحتراز عنه ممكن في الماء غير ممكن في الطعام والثياب فيعني عنه فهما وهذا موافق لما ذكره هنا فان الدهن من جملة الطعام اللهم الا ان يحمل الطعام على الخنطة ونحوها والاحتياط اولى (البيضة اذا وقعت من الدجاجة في الماء او في المرقة لا تفسده وكذا السمكة) اذا وقعت من امها رطبة في الماء لا تفسده كذا في كتب الفتاوى وهذا لان الرطوبة التي عليها ليست بنجسة لكونها في محلها (وكذا الانفحة) بكسر الهمزة وفتح الناء وقد تكسر وهي ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عند ابي حنيفة لا تفسد الماء ولا غيره (اذا خرجت من شاة ميتة) سواء كانت جامدة او مائعة وعندها المائعة نجسة والجامدة متنجسة تطهر بالغسل فيفسد ان الماء وغيره الا اذا غسلت الجامدة اما لو خرجت من مذكاة فلا خلاف في طهارتها لهما ان المحل نجس بالموت فتنجس ما فيه الا ان نجاسة الجامدة بالمجاورة وغسلها ممكن فتطهر بالغسل وله ان الموت ليس منجسا لذاته بل المنجس هي الدماء والرطوبات وهي بمعزل عنها ولا تنجس بنجاسة الوعاء لانها في معدنها والخلاف في لبن الميتة على هذا (اما الماء المستعمل فتنجس بنجاسة غلبظة عند ابي حنيفة) في رواية الحسن بن زياد عنه لقوله عليه السلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة نهى عن الاغتسال في الماء الدائم كنهيه عن البول فيه ولانه ماء ازيلت به نجاسة حكيمية فيعتبر بما ازيل به الحقيقية بل اولى اذ القليل من المتقية عفو ومن الحكيمية لا (وعند ابي يوسف) هو نجس (بنجاسة خفيفة) وهي روايته عن ابي حنيفة ايضا للاختلاف في نجاسته ولضرورة تعذر صون الشاب عنه فنحن حكمه (وعند محمد) وهي رواية عن ابي حنيفة ايضا هو (طاهر غير طهور) اي غير مطهر (وبه اخذا اكثر المشايخ) وهو ظاهر

الرواية وعليه الفتوى لان الماء اذا استعمل في محل فاقصى احواله ان يطى له حكم ذلك المحل واعضاء المحدث طاهرة حتى لو جملة انسان وعلى به جازت صلوته لكن لا يحل اداء الصلوة ببدن محدث فالماء المستعمل يصير بهذه الصفة فاذا اصاب الثوب جازت صلوته فيه ولو توضأ به لم تجز صلوته ولانه لما دبت به قربة تغيرت صفة كمال اديت به ذكوة بصير وسخا وحرم تناوله لغنى وهاشمي وايح للفقر ضرورة كالحلت الميتة لها فكذا الماء لم يبق مطهرا كذا في الكافي لكن هذا التشبيه غير ظاهر لان مال الزكوة حرم على الغنى والهاشمي قبل ان تؤدى الزكوة مرة لانها لا تكون مؤداة لالعقب الدفع والماء ليس كذلك فانه لا يخرج عن المطهريّة قبل ان يستعمل ويميدل على عدم نجاسة الماء المستعمل انه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة التحرز عنه مع احتياطهم في الطهارة وتحترزهم عن قليل النجاسة وان خفت فدل على طهارته وكونهم لم يرو عنهم حفظه ولا جملة في الاسفار سيما في الاماكن العديمة المياه ولم يرو عن احد منهم انه اخذ الماء الذي سال من وضوء غيره او غسله في اناء فتوضأ به دليل ظاهر على انه غير مطهر ومن تتبع اخبارهم حصل له بذلك علم ضروري ولا فرق في هذا بين ان يكون مستعملا محدثا او غير محدث بان توضأ على الوضوء وقال زفر ان كان غير محدث فالماء الذي استعمله طاهر مطهر لان حكم البدن كان كذلك تجوز الصلوة به قلنا لما نوى القربة وقد ازداد به طهارة على طهارة ونورا على نور على ما جاءت به الآثار ولن يكون طهارة جديدة حكما ابازالة النجاسة حكما وهي نجاسة الآثام فصارت الطهارة على الطهارة وعلى الحدث سواء حكما فلا يبقى مطهرا (والماء المستعمل) هو (كل ما ازيل به حدث) اصغر او اكبر (او استعمل في البدن على وجه القربة) هذا احد الماء المستعمل على قول ابى حنيفة وابى يوسف فانه عندهما يصير مستعملا باحد شيئين اما بازالة الحدث او باستعماله في البدن على وجه القربة وبينهما عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل ما اذا توضأ المحدث بالنية وينفرد الاول في مثل ما اذا توضأ المحدث بالنية والثاني في مثل ما اذا توضأ المتوضي بالنية وعند محمد لا يصير الماء مستعملا بمجرد رفع الحدث بل بالاستعمال على وجه القربة في البدن سواء رفع الحدث ام لا لان ثبوت حكم الاستعمال انما هو بسبب انتقال نجاسة الآثام اليه على ما في الحديث عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأ العبد المسلم او المؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر اليها بعينه مع الماء او مع آخر قطر الماء فاذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة بطشتها

يداه مع الماء او مع آخر قطر الماء فاذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه
مع الماء او مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقيان الذنوب رواه مسلم وذلك لا يمكن الابنية
التقرب اجماعا وقالا اسقاط الفرض مؤثر ايضا لانه لما غسل الاعضاء وقد حل فيها
ما يمنع الصلوة تحول ذلك المانع الى الماء وصار نظير تحول الآثام ثم انما يصير
مستعملا اذا زال عن البدن في الغسل او عن العضو الذي استعمل فيه في الوضوء
لضرورة التطهير والاستقرار في مكان ليس بشرط قال في الهداية الصحيح انه كزایل
العضو صار مستعملا لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة
بعده انتهى وكذا في المحيط ان الاجتماع في مكان ليس بشرط وهذا هو مذهب
اصحابنا قال وما ذكر في شرح الطحاوي ان الماء انما يأخذ حكم الاستعمال اذا استقر
في مكان فذاك قول سفيان الثوري وابراهيم النخعي وبعض مشايخ بلخ وهو اختيار
الطحاوي وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني امام مذهب اصحابنا فاذا كرنا عن هذا
قلنا من نسي مسح رأسه فاخذ ماء من لحيته ومسح به رأسه لا يجوز انتهى
وفي الفتاوى الظهيرية اتفق علماؤنا ان الماء الذي تأدت به القرية مادام مترددا
في العضو لا يعطى له حكم الاستعمال فاذا زایل العضو ولم يصل الى الارض ولا الى
موضع يستقر فيه بل هو في الهواء اذا نزل على عضو انسان وجري فيه لم يصير
متوضئا انتهى هكذا في الكفاية وفي الخلاصة والمختار ما ذكرنا انه لا يصير مستعملا
ما لم يستقر في مكان ويسكن عن التحرك انتهى وقوله اذا استعمل في البدن احتراز
عما اذا استعمل في غيره من الثوب ونحوه بنية القرية فانه لا يصير مستعملا ويدخل
فيه ما لو غسل يديه قبل الطعام او بعده بنية اقامة السنة حيث يصير مستعملا
ويتفرع على ما ذكرنا (امرأة غسلت القدر او القصاع او) غسلت (يدها من الوسخ
او العجين لا يصير) ذلك (الماء مستعملا) هذا ان لم يكن على يدها حدث بالاتفاق لعدم
وجود شيء من الامرين والافعل قول محمد خاصة لعدم الاستعمال على وجود القرية
وفي فتاوى قاضي خان المحدث او الجنب اذا ادخل يده في الاناء للاغتراف وليس
عليها نجاسة لا يفسد الماء يعني لا ينجس ولا يصير مستعملا وكذا لو ادخل يده في الجب
الى المرفق لاخراج الكوز لا يصير مستعملا وكذا الجنب اذا ادخل رجلاه في البئر
في طلب الدلو لا يصير مستعملا لمكان الضرورة بخلاف ما لو ادخل يده او رجلاه
للتبرد فانه يصير مستعملا لانعدام الضرورة ولو اخذ الجنب الماء بثم لا يريد المضمضة
لا يصير مستعملا عند محمد وقال ابو يوسف لا يبقى طهورا قال قاضي خان هو الصحيح
اما لانه صار مستعملا بسقوط الفرض اولانه خالطه البزاق فلا يكون طهورا

وان ادخل الجنب والمحدث يده في الاناء يريد الغسل ان ادخل الاصابع دون الكف لا يصير مستعملا وان ادخل الكف يصير مستعملا كذا في الخلاصة وفيها الطاهر اذا اغتسل في البئر بنية القرية افسده وان انغمس لطلب دلو وليس على يده نجاسة ولم يدلك فيه جسده لم يفسده عندهم جميعا اقول وكذا لو دلك جسده لازالة الوسخ ينبغي ان لا يفسده لان الفرض انه طاهر ولم ينو القرية ولو غسل المحدث غير اعضاء الوضوء فالاصح انه لا يصير مستعملا ويجوز الوضوء به وكذا اذا غسل ثوبا او اناء طاهرا وان ادخل الصبي يده في الماء وعلم ان ليس بها نجس يجوز التوضؤ به وان شك في طهارتها يستحب ان لا يتوضأ به وان توضأ جاز هذا اذا لم يتوضأ الصبي به فان توضأ به ناويا اختلف فيه المتأخرون والمختار انه يصير مستعملا اذا كان عاقلا لانه نوى قرية معتبرة وان انتضخ من غسالة الجنب في الاناء لا يفسد الماء اما ان سال فيه سيلانا فانه يفسده وعلى هذا حوض الحمام وعلى قول محمد وهو المختار لا يفسده ما لم يغلب عليه على ما تقدم في فصل المياه ويكره شرب الماء المستعمل ويجوز الانتفاع به وبالماء النجس في تحويل الطين وسقي الدواب (وكل اهاب دبغ فقد طهر) لحديث ابن عباس المتقدم في اوائل الفصل وفي الصحيحين عنه ايضا قال تصدق على مولاة لميونة بشاة فماتت فمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هلا اخذتم اهابها فدبغتموه فانتفعتم به فقالوا انها ميتة قال انما حرم اكلها واما ما رواه اصحاب السنن عن عبد الرحمن بن ابى ليلي عن عبد الله بن عكيم عنه عليه السلام انه كتب الى جهينة قبل موته بشهر ان لا تنفعوا من الميتة باهاب ولا عصب حسنه الترمذى وعند احمد بشهر او شهرين فليس في قوة حديث ابن عباس حتى يعارضه وينسخه مع ما في متنه وسنده من الاضطراب ففي سنده في رواية ابى داود من جهة خالد الحذاء عن الحكم بن عتيبة بالفوقانية عن عبد الرحمن انه انطلق هو واناس الى عبد الله بن عكيم قال فدخلوا ووقفت على الباب فخرجوا الى فاجبروني اما عبد الله بن عكيم اخبرهم الحديث ففي هذا انه سمع من الداخلين وفيما قبله انه سمع من ابن عكيم وفي متنه في رواية قبل موته بشهر وفي اخرى باربعين يوما وفي اخرى بثلاثة ايام على انه قد اختلف في صحة ابن عكيم وعلى تقدير التسليم فاهاب اسم للم دبغ وما رواه الطبراني في الاوسط من انظر هذا الحديث كنت رخصت لكم في جلود الميتة فلا تنفعوا من الميتة بجلد ولا عصب في سنده فضالة بن مفضل مضعف واذا طهر الاهاب بالدبغ (جازت الصلوة معه) ملبوسا او مفروشا او محمولا (الاجلد الخنزير) لنجاسة عينه (والآدمي) لكرامته (وذكر في الشرح)

كذا في أكثر النسخ والمراد به شرح الاسدي مجاب وفي بعضها وفي شرح الاسدي مجاب مصرحاً
 به (كل حيوان اذا ذبح التسمية طهر جلده ولحمه وشحمه وجميع اجزائه سوى الخنزير
 سواء كان مأكول اللحم او غير مأكول اللحم) وقد تقدم الكلام في هذا ستوفي في اول الفصل
 (وجلد الا دمي اذا وقع) منه (مقدار طفر في الماء يفسد الماء) لانه نجس (وفي الخاقانية كل
 ما كان سؤره نجساً لا يطهر لحمه وجلده بالذكوة) وقد قدمنا انه مذهب بعض المشايخ وان
 الاصح طهارة جلده دون لحمه (وعن محمد جلد الكلب والذئب يطهر بالذبح وعصب
 الميتة وعظمها وقرنها وريشها وشعرها وصوفها وظلفها) وكذا حافرها ومخلبها
 وكل ما لاتحمله الحياة منها (طاهر اذا لم يكن عليها دسومة) لما تقدم من حديث شاة
 مولاة ميمونة من قوله عليه السلام انما حرم اكلها واخرج الدارقطني عن عبيد الله
 ابن عبد الله بن عباس انما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة لحماً فاما الجلد
 والشعر والصوف فلا بأس به واعله بتضعيف عبد الجبار بن مسلم وهو ممنوع فقد ذكره
 ابن حبان في الثقات فلا ينزل حديثه عن الحسن ثم اخرج من حديث ابي بكر البجلي
 عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قل لا جد
 فيما اوحى الى محرماً على طاعم يطعمه الا كل شيء من الميتة حلال الا ما كل منها فاما الجلد
 والقرن والشعر والصوف والسن والعظم فكله حلال لانه لا يذكي واعله بان ابا بكر
 هذا متروك واخرج ايضا عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عنه عليه السلام
 لا بأس بمسك الميتة اذا دبغ ولا بأس بصوفها وشعرها وقرنها اذا غسل
 وضعفه بان يوسف بن ابي السفر بفتح السين الممثلة وسكون الناء متروك واخرج
 البيهقي عن بقية عن عمر بن خالد عن قتادة عن انس انه عليه السلام كان يمتشط
 بمشط من عاج قال ورواية بقية عن شيوخه المجولين ضعيفة انتهى وقد اوهم ان
 الواسطي مجهول وليس كذلك ولا يلتفت الى قول الاصمعي ان العاج هو الدليل بل
 هو عظم الفيل على ما في الصحيح وغيره فهذه عدة احاديث لو كانت ضعيفة
 حسن المتن فكيف ومنها ما لا ينزل عن الحسن وله الشاهد من الصحيحين حديث
 شاة مولاة ميمونة فهي مؤيدة لقولهم ان ما لاتحمله الحياة لا ينجس بالموت وهذه
 الاشياء لاتحلبها الحياة لانها لاتألم بالقطع الا بطريق المجاورة والتحول لا يدل على الحياة
 الحقيقية كنبو النبات والمراد باحياء العظام في النص ردها الى ما كانت غضة
 رطبة في بدن حي حساس او احياء اصحابها (واما جلد الفيل فيطهر
 بالدباغة) كسائر السباع (وعظمه طاهر يجوز بيعه) والانتفاع به (الا عند محمد)
 فانه يقول الفيل نجس العين كالخنزير فلا يجوز الانتفاع منه بشيء ويرده حديث

البيهقي المذكور آنفا (وروى عن محمد امرأة صلت وفي عنقها قلادة عليها سن
اسد او ثعلب او كلب جازت صلواتها) لما تقدم من طهارة العظم والعصب
وكون الرواية عن محمد لا ينافي كونها اتفاقية في الفتاوى ذكرها مطلقا والدليل
يدل عليه وفي بعض النسخ (بخلاف الآدمي والخنزير) اما الخنزير فظاهر واما الآدمي
فان كان سن نفسه تجوز صلواته معه وان زاد على قدر الدرهم عند ابي يوسف او قال
محمد لا تجوز اذا زاد على قدر الدرهم وان كان سن غيره وزاد على الدرهم لا تجوز
بالاتفاق لكن هذا كله على القول بنجاسة السن على تقدير انه طرف عصب وفي
نجاسة العصب روايتان قاله في الكفاية قال فيها وعلى ظاهر المذهب وهو الصحيح
لا خلاف في السن بين علمائنا انه طاهر والخلاف بين ابي يوسف ومحمد على الرواية
التي جاءت ان عظم الانسان نجس انتهى ومثله في الكافي قال فيه فان قيل اليس
ان عظم الانسان طاهر فاني يتصور الخلاف قلنا على ظاهر المذهب وهو الصحيح
لا يتصور الخلاف وهذا الخلاف على الرواية التي جاءت ان عظم الانسان نجس
وفي فتاوى قاضي خان عظم الانسان اذا وقع في الماء لا يفسد لانه طاهر بجميع اجزائه
انتهى الا ان قوله بجميع اجزائه ينافي قوله قبل ذلك جلد الآدمي والجمه اذا وقع
في الماء ان كان قدر الظفر يفسده وان كان دونه لا يفسده فيجب ان يحمل على ان
المراد جميع اجزائه التي لا تحلها الحيوة (وذكر الشيخ الامام الاسبانكتي) بكسر
الهمزة واسكان السين المهمة بعدها باء موحدة مفتوحة فالف فنون ساكنة ثم
كاف مفتوحة بعدها مثناة فوقانية ثم ياء النسبة الى اسبانكتة قرية من قرى اسبجباب
(في شرحه السنجاب) اي فروه (اذا خرج من دار الحرب وعلم انه مدبوغ بودك
الهيئة لا تجوز الصلوة به مالم يغسل) لانه طهر بالدباغة ونجس بودك الهيئة فيطهر
بالغسل ثلثا والعصر كسائر الاشياء المتنجسة (وان علم انه مدبوغ بشيء طاهر جازت
الصلوة به وان لم يغسل وان شك) انه مدبوغ بشيء نجس او شيء طاهر (فالافضل
ان يغسل) ليزول الشك باليقين ولو لم يغسل جاز بناء على ان الاصل الطهارة
(والدباغة) وهي ما يمنع النتن والفساد عن الجلد (على ضربين حقيقة وحكمة
فالحقيقة ان يدبغ بشيء طاهر) من الادوية المعدة للدبغ (كالعص والسحنة)
والشب والملح والقرظ ونحوها (واما الحكمة فان يخرج) الجلد (عن حكم الفساد)
ويزول النتن عنه من غير استعمال شيء من الادوية بل اما ان يخرج عن حكم الفساد
(بالتريب) اي بالقاء التراب عليه او القاءه في التراب فيمتص رطوباته (او بالشميش)
اي بالقائه في الشمس (او بالقائه في الريح) فيزيلان رطوباته فهذه الدباغة معتبرة

ايضا عندنا خلافا للشافعي لان المقصود من الدباغة ازالة الرطوبات ومنع الفساد وقد حصل بالشمس او الريح او التراب فيطهر (و) لكن (لو اصابه بعد الدباغة الحكيمة ماء فعن ابي حنيفة) في عوده نجسا روايتان (في رواية يعود نجسا) ليعود الرطوبة (وفي رواية لا يعود نجسا) وهو الاقيس لان هذه الرطوبة ليست تلك التي كانت بقية النضلات النجسة لان تلك تلاشت وصارت هواء وذهبت معه بل رطوبة تجددت من ماء طاهر وسرت في اجزاء حكم بطهارتها وملاقة الطاهر الطاهر لا توجب تنجيسه (وكذا) حكم (الثوب اذا اصابه منى فترك) ثم اصابه الماء في رواية يعود نجسا وفي رواية لا قال قاضي خان الصحيح انه يعود نجسا انتهى وذلك لان اجزاء النجاسة باقية فيه وانما حكم بطهارته يابس بالنص على خلاف القياس فاذا اصابه الماء زال مورد النص وهو حال اليبس بخلاف الجلد والارض والبر فإن الحكم بطهارتها مطلق وموافق للقياس لزوال اثر النجاسة (و) كذا (الارض اذا) اصابها نجس (وجفت) وحكم بطهارتها ثم اصابها الماء في رواية تعود نجسة وفي رواية لا والمختار الثاني لما قلنا وكذا قال قاضي خان الصحيح انها لا تعود نجسة (وكذا البر اذا تنجست ففارت ثم عاد ماؤها) في رواية تعود نجسة وفي رواية لا (و) ذكر (في فتاوى قاضي خان ان الاظهر في البر ان يعود نجسا) المذكور فيها في فصل البر الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة النزح (وذكر في المحيط الاظهر ان لا يعود نجسا) لان الزائل لا يعود بلا سبب جديد والماء العائد غير معاوم انه عين الاول بل الغالب انه غيره فلا يكون نجسا

﴿ فصل في البر ﴾

ذكره لادنى مناسبة وهي ذكر المسئلة المتقدمة عليه ومساائل من جملة بيان النجاسة الحقيقية (اذا وقع في البر نجاسة نزحت) اى البر والمراد ماؤها فان النزح للماء لكن توسعوا باسنادهم الى البر مثل جرى النهر وكان نزح ما فيها من الماء طهارة لها اعلم ان مسائل الآبار مبنية على اتباع الآثار اذ القياس فيها اماما قاله بشر المريسي من العلم بالكلية لانه وان نزح ما فيها يبقى الطين والحجارة نجسا فيتنجس الماء الجديد وامامات نقل عن محمد انه قال اجتمع رأيي ورأي ابي يوسف ان ماء البر في حكم الماء الجاري لانه ينبع من اسفله ويؤخذ من اعلاه فهو كحوض الحمام يصب من جانب ويؤخذ من جانب فلا يتنجس ثم قلنا وما علينا لو امرنا بنزع بعض الدلاء ولا نخالف السلف وعند مالك والشافعي واحمد لا يتنجس بناء على ما تقدم ان عند مالك لا يتنجس

القليل ما لم يتغير وعند الشافعي واحد لا ينحس الثلثان ما لم يتغير اذا عرف هذا
فقله اذا وقع في البئر نجاسة الى آخره مبنى على ما روى عن ابن عباس وابن الزبير
من الامر ينزح بئر زمزم حين وقع فيها الزنجي على ما يأتي قريبا ان شاء الله
تعالى (وان وقعت فيها فارة او عصفورة او) ماهو (نحوهما) في المقدار (ينزح منها
عشرون دلوا الى الثلثين) لما روى عن انس انه قال في فارة ماتت في البئر فاخرجت
من ساعتها ينزح منها عشرون دلوا والعصفورة ونحوها ملحقة بها دلالة لاقبسا
فلا نقض لما ذكرنا ان لا مدخل للقياس في التقديرات ثم العشرون بطريق الايجاب
لورود الآثار بها والزايد الى الثلثين بطريق الاستحباب لاحتمال زيادة الدلو المذكور
في الاثر على ما قدر من الوسط فانه المعتبر وهو ما يوسع صاعا من الحب المعتدل (وان
ماتت فيها حمامة او دجاجة او سنور) السنور بالكسر وفتح النون او ما قاربها
في الجثة (نزح منها اربعون دلوا او خمسون) هكذا في الجامع الصغير قال
في الهداية وهو الاظهر يعني اظهر من قول القدوري (الى ستين) لحديث ابى
سعيد الخدري انه قال في الدجاجة اذا ماتت في البئر ينزح منها اربعون دلوا وهذا
ليان الايجاب والخمسون بطريق الاستحباب انتهى قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
ما ذكره عن انس والخدري ذكره مشايخنا غير ان قصور نظرنا اخناه عنا قال
وقال الشيخ علاء الدين ان الطحاوي رواها فيمكن كونه رواها في غير شرح
الآثار وانما اخرج في شرح الآثار بسنده عن علي قال في بئر وقعت فيه فارة فماتت
ينزح ماؤها وبسنده اليه ايضا اذا سقطت الفارة او الدابة في البئر فانزحها حتى
يغلبك الماء وبسنده الى ابراهيم النخعي في البئر يقع فيها الجراد او السنور فيموت قال
تدلو اربعين دلوا وبسنده في فارة وقعت في بئر ينزح منها قدر اربعين دلوا
وبسنده عن حماد بن ابى سليمان قال في دجاجة وقعت في البئر قال ينزح قدر اربعين
او خمسين ثم يتوضأ منها وبسنده عن عبدالله بن سبرة عن الشعبي قال سأله
عن الدجاجة في البئر تموت قال ينزح منها سبعون دلوا وبسنده عنه في الطير
والسنور ونحوهما يقع في البئر قال ينزح منها اربعون دلوا وسنده صحيح
انتهى (وان ماتت فيها شاة او كلب او آدمي نزح جميع الماء) لما روى الدار قطني
عن ابن سيرين ان زنجيا وقع في زمزم يعني مات فامر به ابن عباس فاخرج وامر بها
ان تنزح قال فغلبتهم عين جاءت من الركن قال فامر بها فدست بالتباطي والمطارف
حتى نزحوها فلما نزحوها انفجرت عليهم وهو مرسل فان ابن سيرين لم ير ابن
عباس ورواه ابن ابى شيبة عن هشيم عن منصور عن عطاء وهو سند صحيح وروى

الطحاوي عن صالح بن عبد الرحمن ثنا سعيد بن منصور ثنا هشيم ثنا منصور
عن عطا ان حبشيا وقع في زمزم فمات فامر عبدالله بن الزبير فنزع ماؤها فجعل
الماء لا ينقطع فنظر فاذا عين تجري من قبل الحجر الاسود فقال ابن الزبير حسبكم
وهذا ايضا صحيح باعتراف الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في الامام وماتل
عن ابن عيينة ان امكة منذ سبعين سنة لم ارضغيرا ولا كبيرا يعرف حديث الزنجي
الذي قالوا انه وقع في زمزم وقول الشافعي لا يعرف هذا عن ابن عباس وكيف
يروى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم الماء لا ينجمه شيء ويتركه وان كان
قد فعل فلنجاسة ظهرت على وجه الماء اول التنظيم مدفوع بان عدم علمهما
لا يصلح دليلا في دين الله تعالى ولا ينفي علم غيرهما ويقال للشافعي رواية ابن عباس
ذلك الحديث كمالك انت به فكما تركته فيما دون القلتين لدليل آخر لا تستبعد مثله
من ابن عباس ثم الظاهر من السوق واللفظ القائل مات فامر بنزحها ان سبب
النزع الموت لاشيء آخر كافي سها عليه السلام فسجد وزنى ما عفر جم ثم ان بينهما
وبين ذلك الحديث قريبا من مائة وخمسين سنة فكان اخبار من ادرك الواقعة
واثبتها بالطريق الصحيح اولي من عدم علمهما وقول النووي كيف يصل هذا
الخبر الى اهل الكوفة ويجعله اهل مكة استبعاد بعد وضوح الطريق ومعارض
بقول الشافعي لاحد انتم اعلم بالاخبار الصحيحة منا فاذا كان خبر صحيح فاعلموني حتى
اذهب اليه كوفيا كان او بصريا او شاميا فها قال كيف يصل هذا الى اولئك ويجعله
اهل الحرمين على ان الاخبار المختص برواتها الشاميون والعراقيون دون الحجازيين
اكثر من ان تحصى وهو غير جاهل بها لكن للتعصب وهالة وذهول وذلك لان
الصحابة انتشرت في البلاد خصوصا العراق قال العجلي في تاريخه نزل الكوفة الف
 وخمسمائة من الصحابة ونزل قرقر ستمائة (وكذا) ينزع جميع الماء
(ان استخرج الكلب والخنزير حيا وان لم) اي ولولم (يصب فيه الماء) اما الخنزير
فظاهر لنجاسة عينه واما الكلب ففرقه عن سائر ما يكون سؤره نجسا مبني على كونه
ايضا نجس العين قال قاضي خان في تعليقه هذه المسئلة المذكورة اما الخنزير فلان
عينه نجس والكلب كذلك وبني عليه في فتاواه جملة من مسائل فانه قال الكلب
اذا خرج من الماء وانتفض فاصاب ثوب انسان افسده وكذا قال اذا مشى في طين
او ردغة يتنجس الطين والردغة واذا مشى على ثلج فوضع انسان رجلاه على ذلك
الموضع ان كان رطبا بحيث لو وضع عليه شيء يبتل بصير الثلج نجسا فايصيبه يكون
نجسا ونحوها من المسائل واختلفت روايات المبسوط ففي باب الحدث الانتفاع به

مباح في حال الاختيار فلو كان نفسه نجسا لما ابيح الانتفاع به ثم ذكر في اوائل
الوضوء والصحيح من المذهب عندنا ان عين الكلب نجس وذكر في كتاب
الصيد منه في تعليل بيع الكلب وبهذا تبين انه ليس بنجس العين وفي مبسوط شيخ
الاسلام واما جلد الكلب فعن اصحابنا فيه روايتان في رواية يطهر بالدباغ وفي
رواية لا يطهر وهو الظاهر من المذهب وفي المحيط الكلب اذا وقع في الماء فاخرج
حيا ان اصاب فيه الماء يجب زرع جميع الماء وان لم يصب فيه الماء فعلى قولهما يجب
زرع جميع الماء وعن ابي حنيفة لا بأس به وقال وهذا اشارة الى ان عين الكلب ليس
بنجس وقال في الهداية والكلب ليس بنجس العين الا يرى انه يتنفع به حراسة
واصطيادا بخلاف الخنزير وفي الفتنه اختلف في نجاسة الكلب والذي صح عندي
من الروايات في النوادر والامالي انه نجس العين عندهما وعند ابي حنيفة ليس بنجس
العين انتهى وهو موافق لما في المحيط هذا ما فيه من الرواية والذي تقتضيه الدراية
عدم نجاسة عينه لما قال صاحب الهداية ولعدم الدليل على نجاسة العين والاصل
عدمها والدليل الدال على نجاسة سؤره لا يقتضي نجاسة عينه والله اعلم (وكل
حيوان) سوى الخنزير والكلب على ما ذكره (اذا اخرج حيا) من البر بعد
الوقوع (و) الحال انه (قد اصاب) الماء (فه) فانه ينظر (ان كان سؤره طاهرا) ولم يعلم
ان عليه نجاسة لا بنجس الماء ولكن (لا يتوضأ) منه (احتياطاً) لاحتمال انه كان
عليه نجاسة او انه احدث عند الوقوع (و) مع هذا (ان توضأ جاز) لان الاصل عدم
ذلك الا ما كان غالباً كما قالوا في الفارة اذا هربت من الهرة فسقطت في البر بنجستها
لغلبة البول منها عند الخوف من الهرة (وان كان سؤره نجسا ينزح كاه)
لتنجسه بسؤره ويفهم من قيد اصابة الماء فيه انه اذا لم يصب فيه لا بنجس وان كان
سؤره نجسا وان ثمة فرقا بين الخنزير والكلب وبين سائر السباع في ذلك والذي
يجب ان يتنجس على كل حال وصرح به قاضي خان فقال او وقع فيه كلب او خنزير
ومات او لم يمت اصاب فيه الماء او لم يصب اما الخنزير فلان عينه نجس والكلب
كذلك اولان مأواه في النجاسات وسائر السباع بمنزلة الكلب انتهى وايضا
مخارجها نجسة ولا تزول نجاستها بلحسها لان سؤرها نجس واحتمال كونه دخل
في ماء قبل ذلك بحيث انفصل مخرجه في غاية الندرة فلا يعتبر بخلاف ماسؤره مكروه
كالهرة فان نجاسة مخرجه تزول بلحسه فليعلم ذلك (وان كان سؤره مكروها)
يستحب ان (ينزح) منها (عشرة دلاء ونحوها) كذا في الخلاصة ذكر انه يستحب
وكانه لما كان يجب بموتها المقتضى للنجاسة زرع عشرين فيما يقتضي الكراهة

يشطر في المقدار فيجعل عشرا ونحوها وفي الحكم فيجعل مستحبا فان النذب
بعض الوجوب كما ان الكراهة بعض الحرمة التي هي موجب النجاسة وانما فعل
ذلك (احتياطاً) لجواز ان يكون القياس هذا الذي قلناه والا فلادمخل القياس
في نصب المتادير ولا في اثبات الاحكام من النذب وغيره من غير تقدم اصل يقاس
عليه فليتأمل (وان كان سؤره مشكوكا ينزح كله ايضا) كازح كله فيما سؤره
نجس لا شراك المشكوك والنجس في عدم الطهورية وان افرقا من حيث الطهارة
فاذا لم ينزح ربما يتطهر به احد والصلوة به وحده غير مجزية فزح كله (كذا روى
عن ابي يوسف في الفتاوى) ولم يذكر عن غيره خلافة (وان انتفخ فيها الحيوان)
الواقع (او تفسخ نزع جميع ما فيها) من الماء سواء (صغر) ذلك (الحيوان او كبر)
بعد ان يكون مما يفسد الماء وكذا لو وقع فيها ذنب الفارة او نحوه لا ينتشر النجاسة
في جميع الماء وعليه يحمل ما روى عن علي رضي الله عنه من الامر بنزع الماء كله
على ما قدمناه من رواية الطحاوي (وان وجدوا فيها فارة ميتة و) الحال انهم
(لا يدرون انها متى وقعت ولم تنتفخ اعادوا صلاة يوم ولية اذا كانوا توضؤا
منها) منذ يوم ولية فازادوا لافالذي صلوه بوضؤهم منها منذ يوم ولية
(وغسلوا كل شيء اصابه ماؤها) في الزمان المذكور (وان كانت انتفخت او تسخت
اعادوا صلاة ثلاثة ايام وليالها) او ما دوه بوضؤهم منها فيها وغسلوا كل ما اصابه
ماؤها فيها وهذا كله (عند ابي حنيفة وقال ليس عليهم اعادة شيء) مما صلوه بالوضوء
منها ولا غسل شيء مما اصابه ماؤها (حتى يتحققوا متى وقعت) حملا على انها وقعت
تلك الساعة فانت او كانت ميتة فوقعت بريح او غيره وذلك لان الحوادث تضاف
الى اقرب الاوقات عند الامكان واليقين لا يزول بالشك والطهارة كانت متيقنة
ووقع الشك في زوالها قبل الاطلاع وصار كمن رأى في ثوبه نجاسة لا يدري متى
اصابته ولا بي حنيفة ان الاحكام تضاف الى اسبابها الظاهرة والوقوع وهو
السبب الظاهر للموت وغيره موهوم والموهوم لا يعتبر في مقابلة الظاهر فيحال
الموت على السبب الظاهر كمن جرح انسانا واستمرذا فراش حتى مات بضاف
موته الى الجرح وان احتمل كونه بغيره غير ان الموت لا يكون عقيب الوقوع من غير
تراخ في الغالب فلا بد من التقدير بمدة فقدرت عند عدم الانفاخ بيوم ولية لان
مادون ذلك ساعات لا يمكن التقدير بها لتفاوتها وعند الانتفاخ بثلاثة ايام لانه
دليل تقادم العهد وامامنا استوضحنا به من مسئلة الثوب فقال الملعى هي على الخلاف
ايضا فعنده ان كانت النجاسة يابسة يعيد ما صلى به منذ ثلاثة ايام وليالها وان كانت

رطوبة فذيوم ولبلة فلا يصح الاستبضاح ولو سلم انها اتفاقية فالفرق ظاهر
 اذ الثوب يمرأى منه كل ساعة فلو كان فيه نجاسة فيما مضى لرآها والبرء غائب
 عن بصره والموضع موضع احتياط لكن هذا لما تأتى في الرطوبة اما اليابسة فينبغي
 ان يتحرى وقت اصابتها عنده وكذا عندهما اذ لا يتأذى ان يقال يحتمل انها اصابته
 تلك الساعة بعد يلبسها الا ان يكون الزمان محتملا لبسها بعد الاصابة (واذا وقعت
 بكرة او بعرتان في البئر من بعر الابل او الغنم لم يتنجس البئر) استحسانا والقياس
 ان يتنجس لوقوع النجاسة في الماء القليل وجه الاستحسان ان آبار الفلوات ليس لها
 رؤس حاجزة وتبعر المواشى حولها فتلقى الريح بعض ذلك فيها فجعل القليل
 عفوا للضرورة ولا ضرورة في الكثير كذا في الهداية وفيه اشارة الى ان حكم آبار
 الامصار خلاف ذلك قال شيخ الاسلام في المبسوط فاما اذا كان في الامصار فاختلف
 مشايخنا فيه قال بعضهم يتنجس اذا وقع فيها بكرة او بعرتان لانها لا تخلو
 عن حال وقال بعضهم لا لان البعر شئ صلب على ظاهره رطوبة الامعاء فلا
 تتداخله النجاسة وقال الامام الترمذى الاصح التسوية اى بين آبار الفلوات والبيوت
 (وان وقعت) اى البكرة والبعرتان (في اللبن وقت الحلب فاخرجت حين وقعت)
 ولم يبق لها لون (لم يتنجس اللبن ايضا) اى كالم يتنجس البئر وهو مروى عن علي
 رضى الله عنه للضرورة اذ من عاداتها ان تبعر وقت الحلب والضرورة مقيدة
 بان يرمى من ساعته ولم يبق لها لون ذكره شيخ الاسلام في المبسوط وان وقع في غير
 وقت الحلب فهو بمنزلة وقوعه في سائر الآوانى قيل يعنى فيه البكرة والبعرتان
 كالبئر والاصح انه يتنجس لعدم الضرورة وامكان الاحتراز (و) روى (عن ابى
 حنيفة البكرة اذا كانت يابسة لم تفسد الماء) اى ماء البئر (ما لم يستكثره الناس
 لعموم البلوى) ففي هذه الرواية اشارة الى ان حكم الرطوبة ليس كذلك وبيان
 حد الكثير وهو ما يستكثره الناظر قال في الكافي هو الصحيح وفي فتاوى قاضى خان
 النماش ما يستكثره الناس واليسير ما يستقله وقيل ان كان لا يسلم كل دلو عن بكرة
 او بعرتين فهو فاحش وعن محمد ان اخذ ربع الماء فهو كثير انتهى قال في الهداية
 وهو ما يستكثره الناظر في المروى عن ابى حنيفة وعليه الاعتماد انتهى (وفي
 الرطوبة والمنكسرة) اليابسة (اختلاف بين المشايخ بعضهم اففى) فيهما
 (بالتنجس) لشيوع النجاسة في الماء للرطوبة والارخاوة في المنكسر بخلاف الصحيح
 اليابس (وبعضهم سوى) اى بين الرطب واليابس والمنكسر والصحيح واختاره
 في الهداية وفي الكافي قال لا يفرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والروث

يشطر في المقدار فيجعل عشرا ونحوها وفي الحكم فيجعل مستحبا فان الذنب
بعض الوجوب كما ان الكراهة بعض الحرمة التي هي موجب النجاسة وانما قل
ذلك (احتياطا) لجواز ان يكون القياس هذا الذي قلناه والا فلا مدخل القياس
في نصب المقادير ولا في اثبات الاحكام من الذنب وغيره من غير تقدم اصل يقاس
عليه فليتأمل (وان كان سؤره مشكوكا ينزح كله ايضا) كما نزح كله فيما سؤره
نجس لا شراك المشكوك والنجس في عدم الطهورية وان افرقا من حيث الطهارة
فاذا لم ينزح ربما ينظربه احد والصلوة به وحده غير مجزية فنزح كله (كذا روى
عن ابي يوسف في الفتاوى) ولم يذكر عن غيره خلافة (وان انتفخ فيها الحيوان)
الواقع (او تنفسخ نزح جميع ما فيها) من الماء سواء (صغر) ذلك (الحيوان او كبر)
بعد ان يكون مما يفسد الماء وكذا لو وقع فيها ذنب الفارة او نحوه لانتشار النجاسة
في جميع الماء وعليه يحمل ما روى عن علي رضي الله عنه من الامر بنزح الماء كله
على ما قدمناه من رواية الطحاوي (وان وجدوا فيها فارة ميتة و) الحال انهم
(لا يدرون انها متى وقعت ولم تنتفخ اعادوا صلاة يوم ولية اذا كانوا توضعوا
منها) منذ يوم ولية فما زادوا الا الذي صلوه بوضوئهم منها منذ يوم ولية
(وغسلوا كل شيء اصابه ماؤها) في الزمان المذكور (وان كانت انتفخت او تنفسخت
اعادوا صلاة ثلاثة ايام ولياها) او مادوه بوضوئهم منها فيها وغسلوا كل ما اصابه
ماؤها فيها وهذا كله (عند ابي حنيفة وقال ليس عليهم اعادة شيء) مما صلوه بالوضوء
منها ولا غسل شيء مما اصابه ماؤها (حتى يتحققوا متى وقعت) جملا على انها وقعت
تلك الساعة فانت او كانت ميتة فوقعت بريح او غيره وذلك لان الحوادث تضاف
الى اقرب الاوقات عند الامكان واليقين لا يزول بالشك والطهارة كانت متينة
ووقع الشك في زوالها قبل الاطلاع وصار كمن رأى في ثوبه نجاسة لا يدري متى
اصابته ولا بي حنيفة ان الاحكام تضاف الى اسبابها الظاهرة والوقوع وهو
السبب الظاهر للموت وغيره موهوم والموهوم لا يعتبر في مقابلة الظاهر في حال
الموت على السبب الظاهر كمن جرح انسانا واستردا فراش حتى مات يضاف
موته الى الجرح وان احتمل كونه بغيره غير ان الموت لا يكون عقيب الوقوع من غير
تراخ في الغالب فلا بد من التقدير بمدة فقدرت عند عدم الانفاخ بيوم ولية لان
مادون ذلك ساعات لا يمكن التقدير بها لتفاوتها وعند الانتفاخ ثلاثة ايام لانه
دليل تقادم العهد وامامنا استوضحنا به من مسئلة الثوب فقال المعلى هي على الخلاف
ايضا فعنده ان كانت النجاسة يابسة يعيد ما صلى به منذ ثلاثة ايام ولياها وان كانت

رطوبة فذيوم ولياة فلا يصح الاستيضاح ولو سلم انها اتفاقية فالفرق ظاهر
 اذا ثوب بمراى منه كل ساعة فلو كان فيه نجاسة فيما مضى لرآها والبئر غائب
 عن بصره والموضع موضع احتياط لكن هذا انما تأتى في الرطوبة اما اليابسة فينبغى
 ان يخرى وقت اصابتها عنده وكذا عندهما اذا لا تأتى ان يقال يحتمل انها اصابتها
 تلك الساعة بعد يسها الا ان يكون الزمان محتملا ليسها بعد الاصابة (واذا وقعت
 بكرة او بعرتان في البئر من بعر الابل او الغنم لم يتنجس البئر) استحسانا والتمياس
 ان يتنجس لوقوع النجاسة في الماء القليل وجاء الاستحسان ان آبار الثلوات ليس لها
 رؤس حاجزة وتبعر المواشى حولها فتلقى الريح بعض ذلك فيها فجعل القليل
 عفو للضرورة ولا ضرورة في الكثير كذا في الهداية وفيه اشارة الى ان حكم آبار
 الامصار خلاف ذلك قال شيخ الاسلام في المبسوط فاما اذا كان في الامصار فاختلف
 مشايخنا فيه قال بعضهم يتنجس اذا وقع فيها بكرة او بعرتان لانها لا تخلو
 عن حال وقال بعضهم لالان البعر شئ صلب على ظاهره رطوبة الامعاء فلا
 تتداخله النجاسة وقال الامام الترمذى الاصح التسوية اى بين آبار الثلوات والبيوت
 (وان وقعت) اى البكرة والبعرتان (في اللبن وقت الحلب فاخرجت حين وقعت)
 ولم يبق لها لون (لم يتنجس اللبن ايضا) اى كما لم يتنجس البئر وهو مروى عن علي
 رضى الله عنه للضرورة اذ من عاداتها ان تبعر وقت الحلب والضرورة مقيدة
 بان يرمى من ساعته ولم يبق لها لون ذكره شيخ الاسلام في المبسوط وان وقع في غير
 وقت الحلب فهو بمنزلة وقوعه في سائر الآوانى قيل يعنى فيه البكرة والبعرتان
 كالبر والاصح انه يتنجس لعدم الضرورة وامكان الاحتراز (و) روى (عن ابى
 حنيفة البكرة اذا كانت يابسة لم تفسد الماء) اى ماء البئر (ما لم يستكثره الناس
 لعموم البلوى) ففي هذه الرواية اشارة الى ان حكم الرطوبة ليس كذلك وبيان
 حد الكثير وهو ما يستكثره الناظر قال في الكافي هو الصحيح وفي فتاوى قاضى خان
 الفاحش ما يستكثره الناس واليسير ما يستقله وقيل ان كان لا يسلم كل دلوعن بكرة
 او بعرتين فهو فاحش وعن محمد ان اخذ ربع الماء فهو كثير انتهى قال في الهداية
 وهو ما يستكثره الناظر في المروى عن ابى حنيفة وعليه الاعتماد انتهى (وفى
 الرطوبة والمنكسرة) اليابسة (اختلاف بين المشايخ بعضهم افق) فيهما
 (بالتنجس) لشموع النجاسة في الماء للرطوبة والرخاوة في المنكسر بخلاف الصحيح
 اليابس (وبعضهم سوى) اى بين الرطب واليابس والمنكسر والصحيح واختاره
 في الهداية وفي الكافي قال لا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والروث

والخثى والبحر لان الضرورة تشمل الكل انتهى (والارواث بمنزلة المنكسرة) لتخللها ورخاوتها وكذا الاخشاء (واكثر المشايخ على انه) لاتطلق التسوية في كل موضع بل (تعتبر فيه الضرورة العامة والبلوى ان كان فيه ضرورة) يتعذر الاحتراز عنه ووقوع الحرج في الحكم بالنجاسة كأبار القلوات الغير المحفوظة الكثيرة الطارق والاستعمال (لايحكم بالنجاسة) للضرورة وان كان الاحتراز غير متعذر كأبار البيوت والاماكن المحفوظة القليلة الطارق والاستعمال فهي بمنزلة الاناء لايعنى فيه القليل وهذا الذى ينبغى ان يعتمد عليه فان الجميع يستدلون بالضرورة فينظر الى ماهى فيه (والروث اذا كان صلبا فهو بمنزلة البعرة) في الحكم وتقدم انه لافرق (وان وقع خمر الحما أو العصفور) في البئر (لم يفسد) مأواها لانه طاهر (وهذا مذهبننا) خلافا للشافعى كما تقدم (وان وقع خمر الدجاج افسده) لانه نجس وليس فيه ضرورة لامكان الاحتراز (وكذا خمر البط والاوز) الاهلى بخلاف البرى الطيار فان فيه ضرورة لانه يذرق من الهواء (و) كذا (خمر الخفاش وبوله لا يفسده) للضرورة (وكذا ذرق مالا يؤكل لحمه من الطيور فانه طاهر عندهما) في رواية (خلافا لمحمد) وهو يناقض قوله فيما تقدم وقال محمد كلاهما طاهر يعنى بول مائى كل وخرى مالا يؤكل من الطيور لكن الذى هنا هو الصحيح (وقال بعضهم روى عن ابى حنيفة وابى يوسف ان ذرق سباع الطير نجس) نجاسة مخنفة (لا يفسد الثوب الا اذا فحش ويفسد الماء وان قل) كسائر النجاسات الخفيفة فان حكمها يخالف الغليظة في الثياب دون الماء (ولا يفسد الماء الكثير) مالم يغيره كسائر النجاسات (ويفسد الاوانى وان قل) لامكان صونها عنه (ولا يفسد ماء البئر) لتعذر صونها عنه (وان بالت شاة او بقرة) او غيرها مما يؤكل لحمه في البئر نجس لان خفة النجاسة لاتظهر في الماء كما تقدم ويمكن صون البئر عن بول مثل هذه الحيوانات بخلاف الطيور لرميها بنجسها من الهواء (الا عند محمد) فانها لاتنجس عنده لان بول مائى كل لحمه طاهر عنده على ما مر (وان قطرت دم او حرج) في البئر ولو قطرة واحدة (ينزع ماء البئر كله) لان ماء البئر في حكم القليل ولو كان كثيرا مالم يكن عشرا في عشر وقد تقدم ان القليل ينجس بوقوع النجاسة وان لم يظهر اثرها فيه (وفي الذخيرة جنب نزع) من البئر (دلوا فصب على رأسه ثم استقى) دلوا آخر (فتقاطر من جسده في البئر لا ينجس) البئر اى على تقدير نجاسة الماء المستعمل ايضا (للضرورة) لان التحرز عن مثله متعذر

او متعسر (وان وقع جنب) او محدث في البئر (او دخل فيها لطلب الدلو) يعني ولم ينوال الفسل او الوضوء (قال ابو حنيفة) في رواية (الرجل جنب والماء نجس) قالوا لانه باول ملاقة الماء صار مستعملا والمستعمل نجس فلا يبقى بقية الاعضاء وهو نجس فلم يزل عنها الحدث فيبقى على جنبته (و) قال (في رواية) اخرى (يخرج من الجنابة اذا تمضمض واستنشق ثم) انه (يتنجس) بنجاسة الماء المستعمل (فعلى هذه الرواية) الثانية (يجوز له ان يقرأ القرآن لخروجه عن الجنابة) قال في الهداية وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل انفصال للضرورة وهو اوفق الروايات عنه انتهى وهو الاصح (وقال ابو يوسف الرجل جنب والماء طاهر) وهو مبنى على ان ابا يوسف رحمه الله يشترط الصب او ما يقوم مقامه في طهارة العضو فلم يوجد الصب او ما يقوم مقامه من الجريان لا يجوز الوضوء ولا الفسل عنده فلم يخرج من الجنابة بدخوله في الماء الراكد فلم يصير الماء مستعملا لعدم ازالة الحدث وعدم الغربة وفي الخلاصة ان قول ابي حنيفة كقول ابي يوسف ايضا ولم يذكره في غير الخلاصة وهو مشكل على اصله لانه لا يشترط الصب (وقال محمد كلاهما طاهر) الرجل لخروجه من الحدث اذا الصب والنية ليسا بشرط في ذلك والماء لانه لا يصير مستعملا عنده الا باقامة القرية وهو بالنية والغرض ان لانية (هذا) كله (اذا لم يكن على بدنه او ثوبه) عند الوقوع والدخول (بنجاسة حقيقية وان كانت) على بدنه او ثوبه بنجاسة حقيقية او كان مستنجيا بنحو حجر دون ماء (تنجس الماء بالاجماع) لما تقدم ولو وقعت الحائض ان كان بعد انقطاع الحيض فهي كالجنب وان كان قبل الانقطاع فكما الطاهر وتقدم حكمه في بحث الماء المستعمل (ولو وقعت) في البئر (اكثر من فارة) فقد (روى عن ابي يوسف انه قال الى اربع تلزم عشرون دلو او ثلثون) فحكم الاربع كحكم الواحدة (وان كانت) الفارات الواقعة (خمس ينزح اربعون) دلو (او خمسون الى تسع) فحكم الزائد على الاربع الى التسع كحكم الدجاجة (فاذا كانت) الغيران (عشرا ينزح ماء البئر كله) بمنزلة الشاة وعن محمد الفارثان اذا كانتا كهيمة الدجاجة ينزح اربعون وفي الهريتين ينزح كل الماء كذا في التجنيس وهذا اقيس من قول ابي يوسف فانهم مجمعون ان الاربعين في الدجاجة وما قاربها والظاهر ان ابا يوسف انما اعتبر ذلك ايضا ومراعاة الصغار التي تكون الخمس منها قدر الدجاجة ونحوها فلا خلاف حينئذ في الحقيقة (وان كانت البئر معينا لا يمكن نزحها) لا بعسر وخرج عظيم (اخرجوا مقدار ما كان فيهما من الماء) وقت ابتداء النزح (ثم) ان المشايخ (اختلفوا كيف بقدر) ما كان فيها اذذاك (قال بعضهم نحفر حفيرة مثل عمق الماء) وطوله (وعرضه) وتخصص

(فينزح) الماء (حتى تملأ الحفيرة) وقال بعضهم يرسل فيها قصبه ويجعل لمبلغ الماء علامة ثم ينزح منها عشر دلاء مثلا ثم تعاد القصبه فينظر كم نقص فينزع لكل قدر منها عشر دلاء وهذان القولان مرويان عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة ينزح حتى يغلبهم الماء (وقال بعضهم) وهو عن ابي حنيفة ايضا (بحكم ذوا عدل) من اهل البصرة بالماء (فينزح) منها (بحكمهما) فان قالوا ان ما فيها ذلك الوقت الف دلو مثلا نزح ذلك قال صاحب الهداية وهذا اى الاخذ بقول العدلين اشبه بالفقه قال في الكافي انه الاصح اذ الرجوع الى اهل البصرة اصل في كثير من الصور كافي الحكمين والشاهدين وتقويم المتلف قال الله تعالى * فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون * وقولنا يعتبر ما كان فيها وقت ابتداء النزح ذكره في الكافي ايضا وفي فتاوى قاضى خان برنجس مأؤه فارادوا نزح الماء بعد زمان اختلفوا فيه منهم من قال يعتبر الماء عند وقوع النجاسة حتى لو نزحوا ذلك القدر وبقي مقدار ذراع او ذراعين بصير الماء طاهرا وطهورا وثمرة ذلك تظهر في الرجل اذا اخذ في النزح ففجاء من الغد فوجد الماء اكثر مما ترك منهم من قال ينزح كل الماء ومنهم من قال تنزح مقدار الماء الذى بقى عند الترك وهو صحيح انتهى وهذه الثمرة انما هى بناء على ان المعتبر مقدار الماء وقت ابتداء النزح او لا على ان المعتبر مقداره وقت وقوع النجاسة او لا ثم قد علم منها ان الصحيح ما قاله في الكافي ان المعتبر وقت ابتداء النزح (و) روى (عن محمد) انه قال (ينزح منها ما تادلوا الى ثلثمائة دلو) وانما اجاب بذلك بناء على كثرة الماء في آبار بغداد كذا في المبسوط والروى عن ابي حنيفة انه اذا نزح منها مائة دلو يكفى وهو بناء على آبار الكوفة لثقل الماء فيها كذا في الكفاية فعلى هذا لا ينبغي التفتوى بالماثين ونحوها مطلقا بل ينظر الى غالب آبار البلد وهو الايسر على الناس والاول وهو اعتبار مقدار الماء في كل بر على حدة احوط (واذا نزح بوقوع الفارة عشرون) دلو (او ثلثون طهر الدلو والرشاء) بالكسر والمد وهو الحبل وكذا تطهر البكرة ونواحها ويد المستقى تبعا لطهارة البئر وكذا في كل موضع نزح مقدار ما وجب روى ذلك عن ابي يوسف وفي وجوب نزح الكل اذا وصل الى حد لا يملأ نصف الدلو كان نزحا للكل وبحكم بطهارة البئر وتوابعها ذكره البزازی وقد تقدم آنفا عن فتاوى قاضى خان انه اذا بقى مقدار ذراع او ذراعين بصير الماء طاهرا وطهورا وهو اوسع وهذا احوط وذكر البزازی ايضا انهم لو نزحوا بدلوه فخرق فان كان يخرج فيه اكثر من نصفه فهو بمنزلة الصحيح (وموت ما ليس له دم سائل لا يجس الماء ولا غيره) اذا وقع فيه فمات او مات ثم وقع فيه وذلك (كالبقي) اى البعوض (والذباب

والزناير) بجميع انواعها (والعقارب) والحنافس والعلق وما شابه ذلك من التراش
وصغار الحشرات وقال الشافعي ينجسه لان التحريم لا بطريق الكرامة آية
التجاسة ولنا قوله صلى الله عليه وسلم لسلان يا سلان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة
ليس لها دم فماتت فيه فهو حلال اكله وشربه ووضؤه رواه الدارقطني لكن قال
لم يرفعها لابقية عن سعيد بن ابى سعيد الزبدي وهو ضعيف انتهى واعله ابن عدى
ايضا بجهالة سعيد ودفعنا بان بقية هذا هو ابن الوليد روى عنه الأئمة كالحمايين
وابن المبارك ويزيد بن هرون وابن عينة ووكيع والاوزاعي واسحق بن راهويه
وشعبة وناهيك بشعبة واحتياطه وقد اخرج له الجماعة الا البخارى واماسعد بن ابى
سعيد فذكره الخطيب وقال اسم ابيه عبد الجبار كان ثقة فانتفت الجهالة ولم ينزل
الحديث عن درجة الحسن والحرمة لانستلزم التجاسة كالزناير (وكذا موت
ما يعيش الماء اذ امات في الماء) او وقع ميتا فيه لا ينجسه وذلك (كالمسك والضمعد)
البحرى (والسرطان) والحية المائية (وان مات في غير الماء) من الاطعمة والاشربة
ففيه تفصيل (اما المسك فانه لا ينجسه بالاخلاف) للنص وهو قوله صلى الله عليه
وسلم احلت لنا ميتتان ودمان الحديث فانه يقتضى طهارة السمك الميت ووقوع الطاهر
لا يؤثر في الطهارة (واما الضمعد اذا مات في العصور) ونحوه مما عدا الماء (فقد
اختلف المتأخرون) في كونه يفسده او لا قال المصنف (واكثرهم على انه ينجس)
قال في الهداية لانعدام المعدن قال في الكافي انه تعديل بالعدم وهو غير صحيح وتأويله
ان الموجب للنجس وهو الدم موجود اذا اللون لون الدم والرائحة رائحته والمانع
وهو المعدن مفقود وانما يفسد الماء لان المانع موجود فلم يعمل الموجب انتهى ثم
قال في الهداية وفي الكافي وقيل لا يفسده وهو الاصح اى لا يفسد ما عدا السمك
ما يعيش في الماء غير الماء ايضا اذ امات فيه في الاصح لانه لادم فيه لان الدموى
لا يدبش في الماء والذي يظن انه دم فيه ليس بدم حقيقة لانه اذا شمس يبيض والدم
الحقيقى اذا شمس يهود قال في الهداية والضمعد البحرى والبرى سواء وقيل البرى
يفسد لوجود الدم وعدم المعدن قال فيها وما يعيش في الماء ما يكون تولده ومثواه
في الماء ومائى المعاش دون مائى المولد مفسد يعنى كطير الماء في الجامع الصغير للفاضى
الامام طير الماء اذ امات في الماء يفسده في الصحيح من الرواية عن ابى حنيفة او مات
في غير الماء يفسد باتفاق الرواة وبه يفتى كذا في الخلاصة وذكر فيها طير الماء اذا وقع
في الماء القليل فعن ابى حنيفة روايتان وعن محمد انه لا ينجس وعن ابى يوسف انه
ينجس انتهى فعلم ان الصحيح من روايتى ابى حنيفة كقول ابى يوسف

والاخرى كقول محمد والفرق بينه وبين الضفدع ونحوه مما يعيش خارج الماء ايضا ان الطير لا يعيش داخل الماء فهو دموى بخلاف الضفدع ونحوه (وذكر الاستيعجابى في شرحه ما يعيش في الماء مما لا يؤكل لحمه اذ امانات في الماء وتقت فانه يكره شرب الماء) وهو مروى عن محمد لاختلاط الاجزاء المحرم كلها بالماء فربما تبلعت بشربه مع انها حرام وما يحتمل فيه تناول الحرام يكره تناوله ويجب التحرز عنه لانه رعى حول الحلى (اما الحية البرية) التي لا تعيش في الماء (اذ امانات في الماء) فانها (تفسده) وهذا على القول بان الضفدع البرى يفسد والظاهر انه مختار صاحب الهداية حيث اخبره وأخر دليله وما آخر دليله فهو المختار عنده وقال هو في التجنيس لو كان للضفدع دم سائل يفسد ايضا ومثله لو امانت حية برية لادم فيها في اثناء لا ينجس وان كان فيها دم ينجس انتهى وقول المصنف (وكذا الحية المائية اذا كانت كبيرة لهادم سائل) مبنى على غير الاصح الذي ذكره في الهداية واما على الاصح فلا ينجس لان الدموى لا يعيش داخل الماء والدم الذي فيها غير حقيقى على ما مر وقوله (وكذا الوزغة اذا كانت كبيرة) اى بحيث يكون لهادم فانها تفسد الماء لما تقدم في الضفدع البرى والحية البرية ثم الضفدع المائى هو الذى يكون بين اصابعه ستره والبرى بخلافه كذا في الفتاوى الظهيرية والذي تحصل ان الاصح ان ما يعيش بالسكنى في الماء لا يفسد موته الماء ولا غيره ولو كان فيه دم لان ذلك ليس بدم حقيقة وان ما لا يعيش فيه ان كان فيه دم يفسده والا فلا وعرف في الخلاصة المائى بما لو استخرج من الماء بموت من ساعته وان كان يعيش فهو مائى وبرى فجعل بين المائى والبرى قسما آخر وهو ما يكون مائيا وبريا لكن لم يذكر له حكما على حدة والصحيح انه ملحق بالمائى لعدم الدموية على ما علم والله سبحانه اعلم

﴿ فصل في الاسار ﴾

هى جمع سور بالهمزة وهو مطلق البقية من الشئ لغة وبقية الشراب الذى يبقية الشارب عرفا وقد يطلق على بقية الطعام في العرف ايضا وانواع الاسار خمسة متفق على طهارته ومتفق على نجاسته ومكروه ومشكوك ومختلف فيه (سور الاذى طاهر) بالاتفاق (سوا كان مسلما او كافرا او جنبا) او حائضا او محدثا (او طاهرا) من جميع الاحداث لان السور يأخذ حكم اللعب لاختلاطه به ولعاب الانسان طاهر لتولده من لحم طاهر اذ حرمت لكرامته لالنجاسته وقوله تعالى * انما المشركون نجس * المراد انهم ذو نجاسة معنوية وهو الشرك وانهم متلبسون

(بالنجاسة)

بالنجاسة لعدم تطهرهم من الجنابة ونحوها فجعلهم كأنهم عين النجاسة مبالغة
 في تلبسهم بها وليس المراد حقيقة نجاسة ذواتهم بالاجماع حتى لو حمل كافرا غير
 ملوث بنجاسة وصلى به جازت صلاته كالوحدل جنبا او حائضا الملوثة بثوبه بنجاسة
 من خمر او ميتة او غيرهما فشرب الماء ونحوه من فوره فان سؤره يتنجس اما لو شرب
 بعد تردد الريق في فمه وذهب الاثر فلا يتنجس سؤره عند ابي حنيفة وابي يوسف
 خلافا لمحمد بناء على زوال النجاسة الحقيقية بغير الماء (و) كذا (سؤر ما يؤكل لحمه)
 من الحيوان (طاهر) بالاتفاق (كالا بل والبقر والغنم) لتولد اللعاب من لحم طاهر
 (واما سؤر النرس فمن ابي حنيفة فيه اربع روايات) ذكرها في المحيط الانا قال
 المصنف انه (في رواية نجس) ليس منها ولم اره لغير المصنف بل في المحيط على
 ما ذكره في الكفاية في رواية قال احب الى ان يتوضأ بغيره وهي رواية الثلجي عنه
 (وفي رواية) هو سؤر الحمار (مشكوك وفي رواية) وهي رواية الحسن عنه انه
 كالحمة (مكروه) وتحمل هذه الرواية على كراهة التحريم كما صححه صاحب الهداية
 في لعمه ورواية الثلجي على كراهة التنزيه كما صححه البعض في لعمه (وفي رواية) وهي
 رواية كتاب الصلوة انه (طاهر) بلا كراهة وهو الصحيح من مذهبه لان كراهة
 لعمه لكرامته وشرفه بكونه آلة الجهاد وكتب اعداء الله لالكراهة فيه فيكون لعابه
 متولدا من لحم طاهر كاللعاب الا دمي فكذا سؤره (واما عندهما) فهو (طاهر بلا شك)
 رواية واحدة لانه ما كؤل اللحم عندهما (وبه) اي بكونه طاهرا (اخذ بعض
 المشايخ) بل كل المتأخرين لما تقدم (وسؤر الكلب والخنزير و) سائر (سباع البهائم
 نجس) باتفاق علما خلافا لما لا في الكل والشافعي واجد في اعداء الكلب والخنزير
 اما بنجاسة سؤر الكلب فللاحاديث الصحيحة في الامر بغسل الاناء بعد اراقة ما فيه
 لولوغه واما سؤر الخنزير فلنجاسة عينه على ما تقدم فلعبابه متولد من لحم نجس
 فتنجس ما خالطه واما سائر سباع البهائم فلنجاسة لحمها ايضا على ما هو الصحيح
 ومن الوجوه الالزامية على الشافعي حديث الثقلين حيث سئل عليه الصلوة والسلام
 عن ماء يكون في القلاة برده السباع والدواب فقال اذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث
 فان الجواب لا بد ان يطابق السؤال او يزيد عليه فيندرج فيه المسئول عنه وغيره وقد
 قال بمفهوم شرطه فنجس ما دون الثقلين وان لم يتغير وحقيقة مفهوم شرطه
 انه اذا لم يبلغهما يتنجس من ورود السباع وما رواه جابر من انه عليه السلام سئل
 اتوضأ بما فضلت الحمر قال نعم وبما فضلت السباع كلها اخرجه الدار قطني وكذا
 حديث انه عليه السلام سئل عن الحياض التي تكون بين مكة والمدينة فقيل ان

الكلاب والسباع ترد عليها فقال لها ما أخذت في بطونها وما بقي شراب وظهر
 أخرجه ابن ماجة فحمل على الماء الكثير او على ما قبل تحريم السباع على ان الاول
 فيه داود بن الحصين ضعفه ابن حبان والثاني معلول بعبد الرحمن بن زيد بن اسلم
 (وسؤرباع الطير) كالصقروالبازي والشاهين ونحوها (وسؤربايسكن في البيوت
 من الحشرات وغيرها (مثل الحية والعقرب والوزغة والثارة والدجاجة المخلاة)
 اى المطلقة غير المحبوسة (والهرة مكروه) اى يكره التوضؤ به عند وجود غيره
 وكذا شربه كراهة تنزيه وهذا استحسان والقياس في غير الدجاجة لمخلاة ان يكون
 نجسا لتولد اللعاب من لحم نجس وجه الاستحسان في سباع الطير ان لعابها لا تصيب
 ما تشربه لانها تشرب بمنقارها وهو عظم طاهر والكراهة انما هي لاحتمال كونها
 اصابت نجاسة قبل ذلك وبقي اثرها الى وقت شرب كما في الدجاجة المخلاة
 فان الكراهة لمجرد توهم ان منقارها متنجس عند الشرب ولذا لو كانت محبوسة
 بحيث لا يصل منقارها الى ماتحت رجلها لا يكره سؤرها كذا حكى عن الامام
 الحاكم عبد الرحمن انه قال ليس المراد بكونها محبوسة ان تكون محبوسة في بيتها
 لانها حينئذ لا يؤمن ان يكون على منقارها نجاسة من جولانها في عذرات نفسها
 بل المراد ان تجلس لليمن في بيت يكون رأسها وعلفها وماؤها خارجة لا يمكنها
 ان تجول في عذرات نفسها وقال شيخ الاسلام في المبسوط انها ان كانت محبوسة
 لا تجدد عذرات غيرها حتى تجول فيها وهي لا تجول في عذرات نفسها فلا يكره سؤرها
 اذذاك انتهى وعلى هذا سائر سباع الطير ايضا اذا علم انه لم يكن على منقارها نجاسة ينبغي
 ان لا يكره التوضؤ بسؤرها ووجه الاستحسان في سواكن البيوت حديث كبشة
 بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن ابي قتادة ان اباقتادة دخل عليها فسكرت له
 وضوء فجاءت هرة تشرب منه فاصغى لها الاناء حتى شربت قالت كبشة فرآى
 انظر اليه فقال اعجبين يا اباقتادة نعم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال انها ليست بنجاسة انها من الطوافين عليكم والطوافات رواء اصحاب السنن
 الاربعة وقال الترمذي حسن صحيح فقد علل صلى الله عليه وسلم عدم نجاستها
 بكونها من الطوافين فافاد نفي النجاسة عن الطوافين والطوافات اجمع وايضا
 يتعدرا الاحتراز من هذه الاشياء فكان فيه ضرورة وعن ابي يوسف ان سؤر الهرة
 غير مكروه لحديث كبشة المتقدم ولما روى انه عليه السلام كان يصغى لها الاناء
 فتشرب منه ثم توضأ به رواء الدارقطني من طريقين في احدهما ابو يوسف القاضي
 وضعفها بعبدربه ابن سعيد المقرئ وضعف الثانية بالواقدي لكن قال في الامام جمع

شيخنا أبو الفتح الحافظ في أول كتابه المغازي والسير من ضعفه ومن وثقه ورجح توثيقه وذكر الاجوبة عما قيل فيه وروى الدارقطني وابن ماجه من حديث حارثة عن عمرة عن عائشة قالت كنت اتوضأ أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد قد اصاب منه الهرة قبل ذلك قال الدارقطني وحارثة لا بأس به والجواب انه قد عارضه مارواه الحاكم وصححه عن أبي هريرة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السنور سبع والمراد بيان الحكم دون الخلقة والصورة لكن سقطت النجاسة لعلة الطواف فبقيت الكراهة لان المتعلق بالسباع حكمان حكم السور وحكم اللحم فثبت في الهرة حكم اللحم وهو الجريمة لعدم المعارض وعدم الضرورة وحكم السنور شيثان النجاسة كسباع البهائم والكراهة كسباع الطير فاذا انتفى ارادة النجاسة لما قلنا تعين ارادة الكراهة (وان اكلت الهرة الفارة ثم شربت الماء على النور) من غير ان تمكث وتلحس فيها (يتنجس) الماء لاتصال اثر النجاسة من لسانها اليه (وان مكثت ساعة ولحست فيها فمكروه) وليس ينجس عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا للمحمد بناء على التطهير بغير الماء فان فيها قد انفسل وهو طاهر على مامر فإزالة النجاسة به جائزة عندهما فيقع شربها بضم طاهر خلافا للمحمد وأبي يوسف وان كان يشترط الصب في طهارة العضو فقد اسقطه في مثل هذا الموضع لمكان الضرورة كذا في الكفاية ويجوز ان يقال ان امرار الريق باللسان بمنزلة الصب (وسؤر الحمار والبغل) الذي امه اتان (مشكوك) فيه قيل الشك في طهارته لانه لو كان طاهرا لكان طهورا مالم يغلب اللعاب على الماء وقيل في طهوريته لانه لو وجد الماء المطلق لم يجب عليه غسل رأسه فهو طاهر بلا شك وهو الاصح وقد نص محمد عليه في النواذر حيث قال اربع لو غس فيها الثوب لم ينجس سؤر الحمار والماء المستعمل ولبن الاتان وبول مايؤكل لحمه كذا في المبسوط وجه الشك في الطهورية تعارض الادلة فحديث خبير في اكفاء القدور وفي بعض رواياته انه عليه السلام امر مناديا ينادى باكفائها فانها رجس رواه الطحاوي وغيره يفيد النجاسة وحديث غالب بن بحر حيث قال له عليه السلام هل لك من مال فقال ليس لي مال الا حبيرات لي فقال عليه السلام كل من سمين مالك يفيد الطهارة والصحابة اختلفوا في طهارته ونجاسته والاقيسة تعارضت فيه فليس كالكلب في المباحة وعدم المخالطة فيلحق به وليس كالهرة في شدة المخالطة ودخول المضائق فيلحق بها فوجب تقرير الاصول وابقاء ما كان على ما كان فلا يقال بانه ينجس ما هو طاهر بيقين ولا بانه يطرأ ما هو نجس بيقين الا النجاسة الحقيقية عند أبي حنيفة وأبي يوسف لقلعه

اياها حقيقة كافي الخلل بخلاف الحكمة وقد تقدم حكم المشكوك في فصل التيمم
وتقييد البغل بكون امه انا ناذكره غير واحد منهم السروجي في شرح البداية قال
اذا نزل الحمار على الرمكة لا يكره لحم البغل المتولد بينهما فعلى هذا لا يصير سؤره
مشكوكا فيه انتهى والمراد لا يكره عند الامامين الحاقه بالفرس وعند ابي حنيفة
يكره كالفرس الا ان سؤره لا يكون مشكوكا اتفاقا كما هو الصحيح في سؤر الفرس
وكذا البغل الذي امه بقرة يحل لحمه اتفاقا ولا يكون سؤره مشكوكا لكن ينافي
هذا قول صاحب الهداية والبغل من نسل الحمار فيكون بمنزلة فانه يفيد اعتبار
الاب الا ان الاصل في الحيوانات اللاحق بالام كما صرحوا به في غير موضع (وعرق
كل شيء معتبر بسؤره) فما كان سؤره طاهرا فعرقه طاهر وماسؤره نجس فعرقه
نجس وماسؤره مكروه فعرقه مكروه أى يكره ان يصلى وبدنه او ثوبه ملوث به
(الا ان عرق الحمار) وكذا البغل (طاهر) وهذا الاستثناء انما يصلح على القول بان
الشك في الطهارة فاذا قيل ان سؤره مشكوك في طهارته ونجاسته وعرق كل شيء
معتبر بسؤره صح ان يقال الا ان عرق الحمار طاهر اى من غير شك وقوله (عند ابي
حنيفة في الرواية المشهورة) انما هو لاجل ان الروايات عنه مختلفة الا ان المشهورة
هى رواية الطهارة لان الامامين يخالفانه (كذا ذكره القدوري) اى ذكر ان عرقه
طاهر في الرواية المشهورة وكذا ذكره صاحب الهداية وغيره ايضا وجهه ان النبي
صلى الله عليه وسلم ركب الحمار معروريا في حرا الحجاز والغالب انه يعرق ولم يروا نه
عليه السلام غسل بدنه او ثوبه منه (وقال شمس الائمة) الحلواني عرق الحمار
(نجس) الا انه جعل عفوا في الثوب والبدن للضرورة وهو رواية عن ابي حنيفة ايضا
فانه روى عنه فيه ثلث روايات انه نجس نجاسة غليظة وانه نجس نجاسة خفيفة
والرواية المشهورة الصحيحة انه طاهر كما ان الصحيح ان سؤره طاهر وانما الشك
في طهوريته ولا يتأتى ذلك في العرق فان جميع انواعه غير طهور (ولبن الاتان)
اى الحمارة (نجس في ظاهر الرواية) عن اصحابنا الثلاثة (و) روى (عن محمد)
في النوادر (انه طاهر ولكن لا يؤكل وهو الصحيح) لم ارتصحيده لغير المصنف بل
في الهداية وكذا لبنه وعرقه لا يمنع جواز الصلوة وان فحش قال في الكفاية هذا
في العرق بحكم الروايات الظاهرة صحيح وامافي اللبن فغير صحيح لان المذكور في الكتب
نجاسة لبن الحمار او الروايتان فيه ذكر شمس الائمة السرخسي في المبسوط في تعليل
سؤر الحمار فقال وكذلك اعتبار سؤره بعرقه يدل على طهارته واعتباره بلبنه يدل
على نجاسته وذكر في المحيط ولبن الاتان نجس في ظاهر الرواية وروى عن محمد

انه طاهر ولا يؤكل وذكر الامام الترمذى عن البرزوى يعتبر فيه الكثير الفاحش هو الصحيح وعن عيينة الائمة الصحيح انه نجس نجاسة غليظة لانه حرام بالاجماع وفي فتاوى قاضى خان فى طهارة لبن الاتان روايتان انتهى والذي تقتضيه الدراية هو ما ذكره عيينة الائمة لان الحرمة للكرامة مع صلاحية الاغتذاء آية النجاسة وليس فيه ضرورة كفى السور فيكون نجسا نجاسة مغلظة كبوله (وان اصاب الثوب) او البدن (شئ من السور المكروه لا يمنع) جواز الصلوة (وان فحش) اى ولو كان بحيث يعد كثيرا فاحشا لانه طاهر الا انه تكره الصلوة معه كيكراه الوضوء بالسور المكروه كله وشربه وان يدع الهرة تلحس بدنه او ثوبه ثم يصلى به من غير غسل والاصح انها كراهة تنزيه على ما اختاره الكرخى وقيل كراهة تحريم على ما اختاره الطحاوى وما تقدم من الاحاديث يرجح الاول (وان اصاب الثوب) او البدن (شئ من السور المشكوك لا يمنع) جواز الصلوة (ايضا) وان فحش (وروى عن ابى يوسف انه قال يمنع اذا فحش) بناء على انه نجس نجاسة خفيفة كما تقدم انه احدى الروايات عن ابى حنيفة فى العرق والسور مثله فى الحكم (والصحيح ان الشك فى طهوريته لا فى طهارته) بل هو طاهر قطعاً وقد تقدم (وان اصاب الثوب) او البدن (شئ من السور النجس يمنع) جواز الصلوة (اذا زاد على قدر الدرهم) لان نجاسته غليظة (والاصل فيه) اى فى ما يمنع جواز الصلوة (ان النجاسة الغليظة اذا كانت قدر الدرهم او دونه فهي عفو لا يمنع) جواز الصلوة (عندنا وعند زفر والشافعى) وكذا عند مالك واجم (تمنع) النجاسة (جواز الصلوة وان قلت) اى ولو كانت قليلة لان النص الموجب للتطهير لم يفصل بين القليل والكثير وكفى النجاسة الحكمية ولنا ان القليل عفا جماعاً اذا استنجأ بالخرق كاف بالاجماع وهو لا يستأصل النجاسة ولان التحرز عن القدر القليل متعذر والتقدير بالدرهم مروى عن عمرو بن مسعود وهو ما لا يعرف بالرأى فيحمل على السماع واما النجاسة الحكمية فانه لا تجزى فيعفى عن مقدار معلوم منها ولا حرج فى ازالتهما بخلاف الحقيقة فافترقا (و) لكن (ينبغي ان يغسل وان كانت) اى ولو كانت النجاسة (اقل من قدر الدرهم) على ما تقدم فى الآداب انها اذا كانت اقل من قدر الدرهم يستحب غسلها وان كانت قدر الدرهم يجب وان زادت بفرض (حتى ان الثوب) او البدن (اذا اصابته من النجاسة الغليظة اقل من قدر الدرهم ولم يغسل ثم اصابه) منها (مقدار ما لوجعت تلك النجاسة) التى اصابته اولا (يصير) جواب لولاى مقدار ما لوجع بالنجاسة الاولى لصار ذلك المقدار معها اولصار المجموع

(اكثر من قدر الدرهم منعت) تلك النجاسة حينئذ (جواز الصلوة بالاجماع)
 لان المانع حمله النجاسة الزائدة على قدر الدرهم في الصلوة وهو موجود ولو حصلت
 الاصابة في زمانين او في مكانين (وقد روى عن ابي حنيفة انه غسل ثوبه من قطرة دم
 اصابته) وكيف لا وقد كان رحمه الله في غاية الورع والمحافظة على آداب الشريعة
 ولا يلزم من قوله ان يغسله ليس يفرض ان لا يغسله فانه ان انعدم فيه دليل الفرض
 لم ينعدم فيه دليل السنية او الاستحباب والمتى لا يترك سنة ولا مستحبا لغير ضرورة
 فكيف من هو من اعيان المتقين (ثم الدرهم) المقدربه هو (الدرهم) الكبير
 (الشهليل) منسوب الى الشهليل بكسر اوله اسم موضع ذكره في المستصفى
 عن الهادي وهو (مثل عرض الكف) اى مقعر الكف وهو داخل اصول
 الاصابع واخذ التقدير به من موضع الاستنجاء قال النخعي استنجوا ذكر المقاعد
 في مجالسهم فكنا عنه بالدرهم الا ان التقدير به من حيث المساحة ليس مطلقا
 بل الصحيح ما (قال) الفقيه (ابو جعفر) الهندواني (يقدر بالوزن) اى بالدرهم الوزنى
 وهو ما يبلغ وزنه مثقالا (في النجاسة المستحسنة) ذات الجرم (كالعذرة) ولحم
 الميتة ونحوهما (و) يقدر (بالسطح والعرض) المذكور (في النجاسة الرقيقة) التى
 لا جرم لها (كالبول والخمر) والدم المائع ونحوها وذلك لان محمدا رحمه الله ذكر الدرهم
 الكبير في النوادر واعتبره من حيث العرض فقال الدرهم ما يكون مثل عرض الكف
 وذكره في كتاب الصلوة واعتبره من حيث الوزن فوفق الفقيه ابو جعفر بين
 كلاميه بما ذكره ووافقه على ذلك من بعده وقالوا هو الصحيح (وان اصابه) اى الثوب
 (دهن نجس) هو (اقل من قدر الدرهم) عند الاصابة (ثم انبسط) بعد ذلك
 حتى صار اكثر من قدر الدرهم (قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة) وحينئذ (فلا يمنع)
 جواز الصلوة بعدما صار اكثر من قدر الدرهم وهو اختيار المرغيناني وجماعة (وقال
 بعضهم) يعتبر وقت الصلوة وحينئذ (يمنع) الصلوة (وبه) اى بالقول الثانى
 (يؤخذ) لان مساحة النجاسة وقت الصلوة اكثر من قدر الدرهم والمعضو انما هو
 قدر الدرهم منها وما صلى به قبل الانبساط جائز لعدم القدر المانع اذ ذاك وتحقيقه
 ان المعتبر في المقدار من النجاسة الرقيقة ليس جوهر النجاسة بل جوهر المنتجس
 عكس الكثيفة فليتأمل (وان اصاب) الدهن النجس (الجلد وتثرب) اى
 سرى الدهن في الجلد (او ادخل) الرجل (يده في السمن النجس) او غيره من
 الادهان النجسة (او المرأة اختضبت بالحناء النجس) او غيره من الخضابات النجسة
 (او الثوب اذا صبغ بالصبغ) بالكسر (النجس ثم غسل) كل من الاشياء المذكورة

(ثلاث مرات طهر الجلد) من النجس المتشرب فيه (والثوب) من الصبغ النجس (واليد) من الدهن النجس والخضاب النجس (وان يبق) اى ولوى (اثر الدهن) من الدسومة فى اليد والجلد (و) اثر (الصبغ) فى الثوب واثر الخضاب فى اليد لان الاثر الذى يشق زواله لا يضر بقاؤه (وما تشرب الجلد) من الدهن (فهو عفو) لذلك بل اولى اذ قد يتعذر زواله (وذكر فى المحيط بطهر الثوب) اى المصبوغ بشئ نجس (بشرط ان يغسل حتى يصنو الماء ويسيل منه الماء الايض) اى الخالص من لون الصبغ وكذا قال قاضى خان فى خضاب اليد ينبغى ان لا يكون طاهرا مادام يخرج منه الماء الملون بلون الحناء وذلك لان المشقة انما توجد اذا كانت العين لا تزول بالماء ومادام اللون يوجد فى الماء فهى تزول به فلم توجد المشقة الموجبة للعفو عن النجاسة مع بقاء اثرها ولا يشترط فى ازالة الاثر شئ آخر غير الماء بل (وان غسل) اى ولوغسل الثوب او الخضاب او نحوه بالماء (بغير خرض) ولا صابون ونحوهما حتى لم يبق فى الماء لون يطهر (الا يرى الى ما روى عن ابى يوسف فى تطهير (الدهن النجس) اى المتنجس) انه اذا جعل الدهن فى اناء فصبت عليه الماء فيعملو الدهن على وجه الماء (فيرفع بشئ) ويراق الماء ثم يفعل (هكذا) حتى (اذا فعل) كذلك (ثلاث مرات يحكم بطهارة الدهن) وعند محمد لا يطهر الدهن بوجه وقوله احوط وقول ابى يوسف اوسع وهذه الصورة من صور تطهير ما لا ينصرف وقد ذكرنا ان الفتوى فيه على قول ابى يوسف مطلقا (و) ذكر (فى الذخيرة رجل دهن رجله ثم توشأ وغسل رجله فلم تقبل الرجل الماء جاز وضوءه) لان الفرض الغسل وهو اسالة الماء على العضو لاثباته عليه وقد حصل (ثوب) مبطن (اصابه) فى طهارته (نجاسة اقل من قدر الدرهم فنفذت الى بطائه فصار) النجس باعتبار القدر الذى فى البطانة مع القدر الذى فى الطهارة (اكثر من قدر الدرهم يمنع) ذلك النجس (جواز الصلوة) عند محمد لان البطانة فى حكم ثوب آخر فصار كالوكان فى جيبه اقل من درهم وفى قميصه كذلك ولو جمعا زادا على الدرهم وعند ابى يوسف لا يمنع لان البطانة مع الطهارة فى حكم ثوب واحد فصار كالأصاب النجس وجه الثوب وهو اقل من الدرهم فنفذ الى وجهه الآخر بحيث لو اعتبر الوجهان زادا على قدر الدرهم فانه لا يمنع على ما اختاره قاضى خان فكذا هذا وقيل ان كان الثوب مضربا لا يمنع بالاتفاق قال قاضى خان وقول ابى يوسف اوسع وقول محمد احوط انتهى والاوجه ان يفصل فى غير المضرب يؤخذ بقول محمد وفى المضرب يقول ابى يوسف لان التضريب يجعله ثوبا واحدا بالاتصال التام بخلاف ذير المضرب فان الاتصال

فيه غير تام (واذا الف الثوب المبلول النجس في ثوب طاهر يابس فظهرت نداوته)
 اي نداوة الثوب المبلول (على الطاهر ولكن لا يصير رطبا) يسيل منه شيء بالعصر
 بل كان (بحيث لو عصر لا يسيل) منه شيء (ولا يتقاطر) اختلف المتأخرون فيه (والاصح
 انه لا يصير نجسا) كذا في الخلاصة وكثير ذكره من غير اشارة الى خلاف وكان
 وجهه القياس على ما سبق من الرطوبة بعد العصر في المرأة الثالثة بحيث لا يتقاطر
 بعد لو عصر لكن يردان قياسها على النداءة الباقية بعد العصر في المرة الاولى اولي
 لوجود النجاسة بكما لها في الثوب الذي سرت منه الرطوبة كافي الذي عصر اول
 مرة ويحجب بان النجاسة اذا كانت ثابتة فزال بالفعل والعصر شيئا فشيئا الى حد النهاية
 وهي الرطوبة الباقية بعد عصر الثالثة يعني عنها حينئذ واذا لم تكن ثابتة فابتدأت
 بالثوب كافي مسئلتنا فما دامت البداية مثل تلك النهاية في عدم التقاطر بالعصر
 يعني عنها كما عفي هناك بخلاف ما بعد عصر الاولى والثانية فانه ليس بنهاية فالحاصل
 قياس ابتداء النجاسة في ما هو طاهر على انتهائها في ما كان نجسا فليتأمل واذا فهم
 هذا يجب ان يعلم ان وضع المسئلة انما هو في الثوب المبلول بالماء بخلاف المبلول بعين
 النجاسة كالبول ونحوه لان النداءة حينئذ عين النجاسة وان لم تقطر بالعصر كالمو عصر
 الثوب المبلول بالبول ونحوه حتى انقطع التقاطر منه فانه لا يطهر وكما بعد العصر
 في المرة الاولى او الثانية وكذا ينبغي ان تقيد المسئلة ايضا بما اذا لم يظهر في الثوب
 الطاهر اثر النجاسة من لون او ريح حتى لو كان المبلول متلونا بلون او متكيفا بريح
 فظهر ذلك في الطاهر يجب ان يكون نجسا كالمو غسل ذلك النجس ولم يزل اثره
 ولم يبلغ حد المشقة حيث لا يحكم بطهارته فكذا هذا الحاقا لبداية بالنهاية على ما مر
 هذا وقال الشيخ كالدين بن الهمام لا يخفى انه قد يحصل بل الثوب وعصره
 نبع رؤس صغار ليس لها قوة السيالان ليتصل بعضها ببعض فتقطر بل تفر في
 مواضع نبعها ثم ترجع اذا حل الثوب ويعد في مثله الحكم بطهارة الثوب مع وجود
 حقيقة المخاط فالاولى اناطة عدم النجاسة بعدم نبع شيء عند العصر ليكون مجرد
 نداوة لا بعدم التقاطر انتهى (وكذا) حكم (الثوب اليابس) ايضا (اذا بسط على
 ارض نجسة رطبة) بالماء فظهرت رطوبتها فيه لكن لا يقطر لو عصر فانه لا ينتجس
 لما قلنا وكذا لو نشر الثوب المبلول الطاهر على مكان يابس نجس فابتل منه لكن
 لم يظهر عين النجاسة في الثوب (و) كذا (ان نام على فراش نجس فغرق وابتل
 الفراش من عرقه) فانه (ان لم يصب بلل الفراش) بعد ابتلاله بالعرق (جسده
 لا ينتجس) (وكذا اذا غسل رجله ومشي على لبد نجس) فابتل اللبد لا ينتجس

رجله (وكذا ان مثنى على ارض نجسة) بعد ما غسل رجله (فابتلت الارض من بلل رجله واسود وجه الارض) اى بالنسبة الى لونه الاول (لكن لم يظهر اثر البلل) المتصل بالارض (فى رجله) لم تنجس رجله (وجازت صلوته) بدون اعادة غسلها لعدم ظهور عين النجاسة فى جميع ذلك والطاهر يقين لا يصير نجسا الا يقين مثله (و) اما (ان صارت) الارض (طينا رطبا) من بلل رجله (فاصاب) ذلك الطين (رجله) فحينئذ تنجس رجله (ولا تجوز) صلاته ما لم يغسلها ان كان قدرا مانعا وقس عليها ما قبلها من المسائل بان صار من بلل الثوب طين وثلوث به واصاب الجسد بلل الفراش او الرجل بلل اللبد بعد ان صار بحيث لو عصر لسال حيث يحكم بالتنجس فى ذلك كله (و) قال (فى الذخيرة فى رجل رمدت عينه فرمست) بكسر الميم (فاجتمع رمصها) بفتحها وهو وسخ ابيض يجتمع فى الموق اى (فى جانب العين) مما يلى الانف قال (يجب ان يتكلف فى اىصال الماء) يعنى الى تحت الرمص (ان لم يضره) اىصاله (كما يجب ان يتكلف اىصال الماء الى الماق) فى حال الصحة ايضا وهذه المسئلة محلها مباحث الوضوء والغسل (اذا غصب الرجل دهنه فى اذنه فكث فى دماغه يومئذ يخرج من اذنه فلا وضوء عليه) لانه لم يصل الى جوفه والدماغ ليس محل النجاسة (و) كذلك (ان خرج من انفه فلا وضوء عليه) لما قلنا (وان خرج من الفم فعليه الوضوء) قال قاضى خان لان ما يخرج من الفم لا يخرج الا بعد الوصول الى الجوف وانه موضع النجاسة اقول قد ينزل من الدماغ الى الحلق من غير ان يصل الى الجوف كفى البلغم فينبغى انه اذا علم ذلك لا ينقض (وان دخل ماء فى اذنه عند الاغتسال ثم خرج من انفه فلا وضوء عليه) وكذا ان عاد من اذنه وهذه المسائل وان كان محلها نواقض الوضوء لكن لما كان كل ما خرج من البدن مما هو ناقض فهو نجس ومالا فلا ناسب بيانها فى مباحث النجاسة نعم ما بعدها ليس الا محض استطراد وهو قوله (القرحة اذا برئت وارتفع قشرها) وهو الجلد الذى كان تحته المادة (و) لكن (اطراف القرحة موصولة بالجلد) المرتفع (الا الطرف الذى كان يخرج منه القبح) فانه منفص غير متصل باللحم (فتوضأ) صاحب القرحة فوق ذلك الجلد المرتفع (جاز وضوءه وان لم) اى ولولم (يسل الماء) حال الوضوء (الى ما تحته) اى الى ما تحت ذلك الجلد لانه لم يخرج عن كونه ظاهرا بدنه وما تحته من كونه باطنه (ولو توضأ) الرجل (ثم حلق رأسه او لحيته او قلم ظفره لم يجب امرار الماء على تلك الاعضاء) وقد تقدم ذلك فى محله (الماء الذى يسيل من فم النائم فهو طاهر) ادخل الفا. فى الخبر تضمن المبتدأ معنى الشرط كانه قال اى ماء سال

من فم النائم فهو طاهر كيفما كان سواء كان متحلا من النعم او مرتقيا من الجوف
ولذا قاله بالتنصيل في قوله (وذكر في المحيط) انه (ان جف وبقي له) اى بعد
الجفاف (اثر) اى ربح اولون بان كان متناوا صفر (فهو نجس) وجه الاول ان الغالب
كونه من البلغم وهو طاهر مطلقا عندهما خلافا لابي يوسف ووجه الثاني ان ما كان
متغيرا فالظاهر كونه من المعدة وما خرج منها نجس واستثناؤهما البلغم للزوجته وهذا
ليس كذلك على انه يكون من قرحة ونحوها ايضا (و) قال (في الملتقط هو طاهر
الاذا علم انه من الجوف) وهو غير مخالف لما في المحيط فان تغير الرائحة واللون دليل
انه من الجوف واما اذا علم انه من قرحة ونحوها فلا خفا في نجاسته والكلام فيما
اذا لم يعلم ذلك (واما النجاسة الخفيفة) وهى (كبول ما يؤكل لحمه) ونحوه مما تقدم
(فانها مقدرة) فى المنع من جواز الصلوة معها (بالكثير الفاحش) اى الذى
يستفحشه الطباع السليمة او طبيعة المتبلى به وهذا هو الاصل المروى عن ابي حنيفة
على ما هو دأبه من التفويض الى رأى المتبلى به حتى روى انه كره تقديره وقال الفاحش
يختلف باختلاف طباع الناس كذا قاله ابن الهمام فى شرح الهداية (وروى
عن ابي حنيفة) هكذا فى جميع النسخ والصواب على ما ذكره فى الهداية وشروحه
وسائر الكتب ان الرواية (انه مقدر بشرب في شرب) انما هى عن ابي يوسف وفى رواية
عنه ايضا انه مقدر بذراع فى ذراع (وروى عن محمد) وهو مروى عن ابي حنيفة ايضا
ان القدر المانع (يعتبر بالربع) قال فى الهداية وهو الاصح وفى الكافي وهو الصحيح
لان الربع اقيم مقام السكك فى كثير من الاحكام كالثوب النجس اذا كان ربعة طاهرا
وكل خلق ربع الرأس فى الاحرام وكشف ربع العورة (ثم اختلف المشايخ فى كيفية
اعتبار الربع) اى بى نسبة يعتبر (فقال بعضهم) يعتبر (ربع جميع الثوب)
المصاب (وقال بعضهم) يعتبر ربع الموضع الذى اصابه (ان كان) ذلك (ذبيلا
فرربع الذيل) هو المعتبر فى المنع وان كان دخريصا او كافر ربع الدخريص او الكرم
وكان البعض القائلين بهذا (ارادوا به ربع ثلث الثوب) الشامل للبدن كله وقدر
بعضهم ربع ادنى ثوب تجوز به الصلوة وهو ما يستر العورة من السرة الى الركبة
ووفق الشيخ كالدين بن الهمام بين هذا وبين القول الاول بان الثوب ان كان
شاملا للبدن اعتبر ربعة وان كان ادنى ما تجوز فيه الصلوة اعتبر ربعة لانه الكثير
بالنسبة الى الثوب المصاب اى لان ربع الثوب الشامل كثير بالنسبة اليه وربع ادنى ما
تجوز فيه الصلوة كثير بالنسبة اليه وان كان قليلا بالنسبة الى الشامل وهذا هو
المختار والله اعلم (اما الشرط الثانى فهو الطهارة من الانجاس) لما بين الشرط الاول

وهو الطهارة من الاحداث شرع ان يبين الشرط الثاني وهو الطهارة من
الانجاس وانما بين بعض احكام الانجاس في طهارة الاحداث استطرادا باعتبار
ما يصيب الماء منها والانجاس جمع نجس بفتح الجيم وبكسرها فالاول
اسم ولا تلحقه اثناء والثاني صفة وتلحقه والاول استعماله مخصوص بالنجاسة
الذاتية لا يستعمل في ما تعرض له النجاسة الامبالغة كقوله تعالى * انما
المشركون نجس * والثاني يستعمل في الذاتية والعرضية فهو اعم
مطلقا فيقال في نحو العذرة نجس بالفتح ونجسة بالكسر والتحذير نجس
بالفتح وبالكسر ولا يقال في الثوب الذي اصابته النجاسة نجس بالفتح وانما
يقال بالكسر (يجب) اى يفرض (على المصلى) اى من يريد ان يصلى قبل الشروع
في الصلوة (ان يزيل النجاسة) المانعة (عن بدنه وثوبه والمكان الذى يصلى فيه)
اى عليه كما فى قوله تعالى * لاصلبنكم فى جذوع النخل * او المراد المكان الذى
يقع فعل الصلوة فيه وفرضية طهارة الثوب بقوله تعالى * وثيابك فطهر *
على ان المراد به حقيقة التطهير ويراد ايضا حال ارادة الصلوة ليكون الامر
على حقيقته ايضا وما قيل ان المراد فقصر ففيه عدول عن الحقيقة من غير
ضرورة واذا وجب تطهير الثوب وجب تطهير البدن والمكان بالاولوية
لانهما الزم للصلوة منه اذ لا تنفك عنهما وقد تنفك عن الثوب اذا لم يوجد
وعلى ذلك انعقد اجماع الامة من غير مخالف (وكما تجوز ازالتهما) اى النجاسة
الحقيقية (بالماء المطلق فكذا تجوز) ازالتهما (بالماء المقيد) كماء الورد وماء البطيخ
والخيار (وبكل ما يعطى طاهر يمكن ازالته به كالخل) ونحوه وقد تقدم الكلام على
ذلك مستوفى فى فصل المياه (وكذا تجوز ازالتهما بالنار او بالتراب) لان المقصود
قلع اثرها فاذا حصل بالنار او بالتراب اجزأ وحصول ذلك (فى مواضع منها
اذا تلطخ السكين) ونحوه (بالدم او) تلتطخ (رأس الشاة) مثالبه (ثم ادخل)
ذلك المتلطح (النار فاحترق الدم) وزال اثره (طهر الرأس والسكين) ونحوهما
بالنار لحصول المقصود (وكذا اذا اصاب السكين دم فمسح بالتراب يطهر) لما
قلنا (و) روى (عن محمد) انه (اذا اصاب المسافر نجاسة قال) محمد (يمسحها بالتراب)
وتخصيص المسافر لان الغالب عليه عدم ما يزيل به النجاسة من المايعات فيقلها
بالتراب وليس المراد انها تطهر بحيث يجوز ذلك مع وجود المايع او انه لا يجب
غسلها بعد ذلك اذا وجد فان اباحنيفة وابايوسف انما جوزا ذلك فى الحنف ونحوه
بالحديث ومحمد لم يوافقهما على ذلك فكيف يجوز ههنا فيحمل على ما قلنا من التقليل

لضرورة عدم المزيل كذا قاله الشيخ كالدين بن الهمام (وكذا اذا اصاب الخف)
وانحوه من النعل والجرموق وغيرهما (نجاسة لها جرم) كالعذرة والروث ونحوهما
(عن ابي يوسف انه قال اذا مسح بالتراب او بالرمل على سبيل المبالغة يظهر وعليه)
اي على قول ابي يوسف المذكور (فتوى مشايخنا ذكره في المحيط) وعند ابي حنيفة
ايضا يظهر بالدلك لكن اذا جفت النجاسة لا اذا كانت رطبة وعند محمد لا يظهر
الا بغسل قياسا على سائر النجاسات ولهما ما روى ابو داود من حديث ابي سعيد
الخدري رضى الله عنه انه عليه السلام قال اذا جاء احدكم الى المسجد فلي نظر فان رأى
في نعله اذى او قدرا فليمسحه وليصل فيهما وروى ابن خزيمة من حديث ابي هريرة
انه عليه السلام قال اذا وطئ احدكم الاذى بنعله او خفيه فطهورهما التراب ولكن
عدل ابو حنيفة عن اطلاقه في الرطوبة لبقاء اجزاء النجاسة وهي الرطوبة حقيقة
بخلاف ما اذا جفت فانها حينئذ تجذب تلك الاجزاء الى نفسها وعمل ابو يوسف
باطلاقه لان التراب اذا بولغ في المسح به تجذب تلك الاجزاء ايضا لانه استثنى الرقيق
في رواية كقال المصنف (وان لم يكن لها) اي للنجاسة التي اصاب الخف (جرم
كالبول والخر) ونحوهما (فلا بد من الغسل) بالاتفاق (رطبا كان او يابسا) قال في
الكفاية وغيرها خرجت النجاسة الرقيقة يعني من اطلاق الحديث بالتعليل وهو
ان قوله عليه السلام فطهورهما التراب اي من بل نجاستهما ونحن نعلم يقينا ان الخف
اذا تشرب البول او الخمر لا يزيله المسح ولا تخرجه عن اجزاء الجلد فكان اطلاق
الحديث مصروفا الى ما يقبل الازالة بالمسح (وكان القاضي الامام ابو علي النسفي
يحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه قال) فيمن اصاب نعله النجاسة
الرقيقة (اذا مشى على التراب او الرمل ولزق بعض التراب) او الرمل بالنعل (وجف
ومسحه بالارض يظهر) ايضا (عند ابي حنيفة وهكذا) اي كروى ابن الفضل
عن ابي حنيفة (روى الفقيه ابو جعفر) الهندواني (عنه) قال شمس الأئمة السرخسي
وهو الصحيح (وعن ابي يوسف) ايضا (مثل ذلك) الذي رواه عن ابي حنيفة (الا انه)
اي ابا يوسف (لا يشترط الخفاف) فيه كما شرطه ابو حنيفة بل بمجرد ما استجسد بالتراب
او الرمل لو مسح يظهر كما هو اصله في ذات الجرم قال الشيخ كالدين بن الهمام
في توجيهه ان المختار قول ابي يوسف في ذات الجرم لعموم البلوى ونعلم ان الحديث
يفيد طهارتها بالدلك مع الرطوبة اذ ما بين المسجد والمزل ليس مسافة يحف في مدة
قطعها ما اصاب الخف قطعاً فاطلاق ما يروى مساعد بالمعنى ثم قال بعد ما ذكر معنى
المذكور في الكفاية من توجيه استثناء الرقيقة ولا يخفى ما فيه اذ معنى ظهور يظهر

واعتبر ذلك شرعا بالمسح المصريح به في الحديث الآخر يعني رواية ابي سعيد قال وكما
 لا يزيل مائثره من الرقيق كذلك لا يزيل مائثره من الكثيف حال الرطوبة
 على ما هو المختار للفتوى والحاصل فيه بعد ازالة الجرم كالحاصل قبل ذلك في الرقيق
 فانه لا يتشرب الا ما في استعداده قبوله وقد يصيبه من الكثيفة الرطوبة مقدار كثير
 يشرب من رطوبته مقدار ما يتشربه من بعض الرقيق انتهى فالحاصل ان المختار
 للفتوى عملا باطلاق الحديث الطهارة بذلك في الحنف ونحوه سواء كانت النجاسة
 ذات جرم من نفسها او صارت ذات جرم بغيرها كالرقبة المستجسدة بالتراب ونحوه
 رطوبة كانت او يابسة (وكذا يجوز ازالتهما) اي ازالة النجاسة في الجملة (بالحك)
 بالظفر (والحت) بنحو عود او حجر (والفرك) اي ذلك بعضه بعضا اما الحك والحت
 فانه (في الحنف) ونحوه حتى (اذا اصابته نجاسة لها جرم فيست يطهر بالحك
 والحت عند ابي حنيفة وابي يوسف) خلافا لمحمد استدلالا بما تقدم من الحديث
 فانه يفيد ان زوال الجرم مطهر للنعل والحك والحت يزيلان له والرواية ذكرها
 في الجامع الصغير ولا خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف في اشتراط الجفاف هنالان
 القلع بالحك والحت لا يتأتى في الرطب وهذا كله اذا لم يبق اثر النجاسة من اللون
 او الريح وان بقي ولم يزل الا بالغسل فلا بد من الغسل (وذكر في المحيط ان محمدا رجع
 الى قولهما) في طهارة الحنف ونحوه بذلك والحك والحت (بالرى لما رأى عوم
 البلوى) والخرج في التحرز من اصابة الارواث ونحوها الحنف والنعل وفي الزام
 الغسل ولعموم البلوى اثر في التخفيف والتيسير (وان انتضح البول) على البدن
 او الثوب او المكان حال كونه (مثل رؤس الابر) بحيث لا يدركه الطرف (فذلك)
 الانتضاح في الحكم (ليس بشيء) معتبر بل هو كالاتضاح وقد سئل ابن عباس عن
 عن ذلك فقال ان ارجو من عفو الله تعالى اوسع من هذا لان الذباب يقع على النجاسة
 ثم يقع على ثياب المصلي ولا بد على رجلها شيء من النجاسة واحد لا يستطيع الاحتراز
 عنه وقوله مثل رؤس الابر اشارة الى انه لو كان مثل رؤس المسال منع وقال الهندواني
 يدل على انه لو كان مثل الجانب الآخر اعتبر وغيره من المشايخ لا يعتبر الجانبين دفعا
 لالخرج واذا لم يعتبر لا يجمع مع غيره اما اذا وقع ذلك الثوب ونحوه في الماء القليل فقيل
 لا ينبجسه لان اعتبار هذه النجاسة لما سقط عم الثوب والماء وقيل ينبجسه وهو الاصح
 لان سقوط اعتبارها كان لدفع الحرج ولا حرج في الماء كذا في الكفاية والتقييد
 بعدم ادراك الطرف ذكره المولى في النوادر عن ابي يوسف قال اذا انتضح من
 البول شيء يرى اثره لا بد من غسله وان لم يغسل حتى صلى وهو بحال لو جمع كان اكثر

من قدر الدرهم اعادة الصلوة انتهى واذا صرح بعض الائمة بقيد لم يرو عن غيره منهم
تصریح بخلافه يجب ان يعتبر سيما والموضع موضع احتياط ولا حرج في التحرز
عن مثله بخلاف ما لا يرى كفاي اثر ارجل الذباب فان في التحرز عنه حرجا ظاهرا
وانتضاح الغسالة في الماء والانهاء ان كان قليلا بان لا يظهر مواقع القطر في الماء لا يفسده
وان استبانت مواقعه فهو كثير يفسده وغسالة الميت من الماء الاول والثاني والثالث
فاسد وما يصيب ثوب الغاسل من ذلك قدر ما لا يمكن الاحتراز عنه يكون عفوا
كذا في قاضي خان (واما الفرق) فيزيل النجاسة (في المني فيطهر الثوب) من المني (به)
اي بالفرق (اذا يبس) المني على الثوب وهذا بناء على ان المني نجس نجاسة مغلظة
عندنا وبه قال مالك واحمد في رواية وقال الشافعي واحمد في رواية طاهر لما استدللنا
نحن به على الطهارة بالفرق والحك وهو مافي صحيح مسلم عن عائشة رضی الله عنها
لقد رأيتني وانا احكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يابساً بظفري
وما في صحيح ابى عوانة عنها كنت افرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا كان يابساً وامسحه او اغسله شك المجدي اذا كان رطبا ولو كان نجسا لم يكتف
بفركه ولما عن ابن عباس عنه عليه السلام انه سئل عن المني يصيب الثوب فقال
انما هو بمنزلة الخساط او البزاق وقال انما يكفيك ان تمسحه بخرقه او باذخرة
قال دار قطنى لم يرفعه غير اسحق الازرق عن شريك القاضى ورواه البيهقي من
طريق الشافعي موقوفا على ابن عباس وقال هذا هو الصحيح وقدروى شريك
عن ابن ابى ليلى عن عطاء مرفوعا ولا يثبت انتهى لكن قال ابن الجوزى في التحقيق
اسحق الازرق مخرجه في الصحيحين ورفعه زيادة وهى من الثقة مقبولة انتهى
ولانه مبدأ خلق الانسان وهو مكرم فلا يكون اصله نجسا ولنا اطباق الاحاديث
الصحيحة عن عائشة على انها كانت تغسله رطبا فان ما تقدم في حديث ابى عوانة رواه
الدار قطنى واغسله من غير شك وبعد ان يكون غسلها له من غير علمه عليه السلام
خصوصا اذا تكرر منها سيما مافي الصحيحين عن سليمان بن يسار قال سألت عائشة عن
المني يصيب الثوب فقالت كنت اغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيخرج الى الصلوة واثر الغسل في ثوبه اذ بعد ان لا يحس بلبل ثوبه مع التفاته عليه
السلام الى حال ثوبه والفحص عنه وعند ذلك يبدوله السبب وقد اقرها عليه
فلو كان طاهرا لمنعها من اتلاف الماء من غير حاجة فانه سرف على ان في مسلم عنها
انه عليه السلام كان يغسل المني ثم يخرج الى الصلوة في ذلك الثوب وانا انظر الى اثر
الغسل فيه فان حمل على حقيقة فظاهر او على مجازه وهو امره بذلك فهو فرع علمه

لكن لقائل ان يقول ولئن سلم ان فعله عليه السلام فهو عند الاطلاق
 لا يقتضى الوجوب كما علم في الاصول فالاولى الاستدلال بما روى الدار قطنى عن
 عمار بن ياسر قال اتى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا على برء ادلوماء
 في ركوة قال يا عمار ما تصنع قلت يا رسول الله بابى وامى اغسل ثوبى من نجاسة
 اصابته قال يا عمار انما يغسل الثوب من خمس من الغائط والبول والقيء والدم
 والمنى يا عمار ما تخامتك ودموع عينيك والماء الذى في ركوتك الاسواء وقول
 الدار قطنى لم يروه عن علي بن زيد غير ثابت بن حماد وهو ضعيف مدفوع بانه
 وجداه متابعا عند الطبراني في الكبير وهو حماد بن سلمة وسنده ثنا الحسين بن اسحق
 التستري ثنا علي بن بحر ثنا ابراهيم بن ذكريا العجلي ثنا حماد بن سلمة عن ابن زيد
 الى آخر ما ذكره الدار قطنى سندنا ومتنا وعلى بن بحر روى له مسلم مقرونا بغيره وعلى
 ابن زيد روى له الحاكم في المستدرک وقال الترمذى صدوق و ابراهيم بن زكريا وثقه
 البزار فلا ينزل الحديث عن درجة الحسن فيقدم على حديث ابن عباس لانه مانع
 وذلك مبيح وقوله انه مبدأ خلق الانسان وهو مكرم فلا يكون اصله نجسا ممنوع فان
 تكريمه يحصل بعد تطويره الاطوار المعلوملة نطفة ثم علقة ثم مضغة الى آخره قال
 الشيخ كالدين بن الهمام الا يرى ان العلقة نجسة وان نفس المنى اصله دم
 فيصدق ان اصل الانسان دم وهو نجس انتهى قال النقيير اما العلقة فان الاصح
 عندهم انها طاهرة فلا ينقض بها عليهم واما الدم فقد كان يتخالف النقض به
 عليهم في خاطري كثيرا ثم ظهري عدم ذلك فان المنى انما يحصل عنه وهو في محله
 ولا يحكم عليه بالنجاسة اذ ذاك فلم يبق الا منع استلزام كونه مكرما بطهارة اصله بل
 تخليفه في الاصل من شئ نجس ثم تشريفه بانواع الكرامات ابلغ في المنفعة والى الاشارة
 في قوله تعالى * من ماء مهين * انا خلقناهم مما يعلمون * وفي ايجاب الطهارة الكبرى
 بخروجه كافي دم الحيض بخلاف البول والمذى والودى اى اشارة لمن تدبر حكمة
 الحكيم سبحانه وتعالى على انالو خصصنا الخلاف بما لم يتخلق منه الانسان لم يضرنا
 ونخلص من قبح التلغظ بان اصل خلقة الانبياء من شئ نجس والله سبحانه الحمد
 والمنة ثم قبل انما يطهر بالفرق اذا لم يسبقه مذى وعن هذا قال شمس الائمة مسئله
 المنى مشكلة لان كل فيحل يمدى ثم يمتنى الا ان يقال انه مغلوب بالمنى مستهلك فيه
 فيجعل تبعا انتهى وهذا ظاهر فانه اذا كان الواقع انه لا يمتنى حتى يمدى وقد
 طهره الشرع بالفرق باسماع عدم خنء ذلك عليه لزم انه اعتبر كون المذى
 تبعا ولوبال ولم يستنج بالماء قبل لا يطهر المنى الخارج بعده بالفرق قاله ابو اسحق

الحافظ وهكذا روى الحسن عن اصحابنا وقيل ان لم ينتشر البول على رأس الذكر ولم يجاوز الثقب يطهر به وكذا ان انتشر ولكن خرج المني دفقا لانه لم يوجد مروره على البول الخارج ولا اثر لمروره عليه في الداخل لعدم الحكم بنجاسته (وكذا) يطهر (العضو) من المني اذا اصابه (بالخت والفرك) بطريق الدلالة لان الضرورة فيه اشد منها في البدن على ما قيل وقد روى عن ابو حنيفة ان البدن لا يطهر بالفرك وذكر مثله في الاصل لان حرارة البدن جازية رطوبة المني الى البدن فيرق وتزول لزوجه ولا يتحقق بفركه استخراج ما تشربه واستحكم في مسامه بخلاف الثوب فان المني يتخلله ورطوبته فيه لم تنفصل عنه فاذا يدس يدس وفيه رطوبته لم تتداخل الثوب فاذا فرك زالت او قلت بخلاف سائر النجاسات فانها ليست بلزجة فرطوبتها تنفصل عنها وتستقر في الثوب ايضا ثم الظاهر من كلام صاحب الهداية ترجيح هذه الرواية حيث اخرها مع دليلها ولم يتعقبها وعادته تأخير ما هو الراجح وهو الوجه لان الطهارة بالفرك في المني وردت على خلاف القياس ولذا ذهب مالك الى انه لا يطهر به وطريق الدلالة ممنوع للفرق المذكور على ان الاحاديث في الثوب ايضا حكايات افعال في منيه صلى الله عليه وسلم وهي محتملة لكون المني قليلا ولكونه مخصوصا به عليه السلام على ما قيل ان فضلاته عليه الصلوة والسلام طاهرة فكيف تقوم الحجة لنا على طهارته بالفرك مطلقا في القليل والكثير في حق غيره ام كيف تقوم الحجة للشافعي بها على طهارته من كل احد والمرجح من مذهبه اختصاصه عليه السلام بطهارة الفضلات حتى الدم والبول على ما صححه القاضي حسين وغيره (وان كان) اي ولو كان (الثوب) الذي اصابه المني (ذا طافين) اي مبطنا فنفذ المني الى البطانة (فانه يطهر بالفرك وهو الصحيح) كقوله الترمذي لان ما نفذ الى البطانة من اجزاء المني خلافا لمن قال لا يطهر ما سرى الى البطانة من رطوبة المني بالفرك لرقته كقال الفضلي في مني المرأة انه لا يطهر بالفرك لانه رقيق (وكذا) يجوز ازالة النجاسة في الجملة (بالحسن) كما اذا اصاب الخمر يده فحسده ثلاث مرات تطهر يده (بريقه كما يطهر فمه بريقه) خلافا لمحمد على ما مر (واما اذا اصاب الثوب نجاسة) هذا شروع في كيفية تطهير النجاسة بالغسل فان النجاسة اما ان تكون مرئية او غير مرئية (فان كانت مرئية فطهارتها زوال عينها) اما يشق بان يحتاج في زواله الى غير الماء كالصابون ونحوه فانه لا يلزم استعمال ذلك ولا يضر بقاء ما لا يزول بالماء الخالص وقال بعض المشايخ يغسل بعد زوال العين ثلاثا الحاقا بغير المرئية وعن النفيهي ابي جعفر يغسل مرتين كغير مرئية غسلت مرة قال في الخلاصة هذا خلاف

(ظاهر)

ظاهر الرواية وقال بعضهم اذا ذهب العين والاثر بمرة واحدة طهر قال الشيخ
 كمال الدين بن الهمام وهو الاقرب لان نجاسة المحل لمجاورة العين وقد زالت
 وحديث المستيقظ في غير المرتبة ضرورة انه مأمور به لتوهم النجاسة ولذا كان
 مندوبا ولو كانت مرتبة كانت محققة وكان حكمه الوجوب انتهى فهذا هو المعتمد
 واليه يشير كلام الخلاصة انه ظاهر الرواية حيث تعقب قول ابى جعفر بانه خلاف
 ظاهر الرواية بعد ما قرر انه لو زالت النجاسة بمرة واحدة تثبت صفة الطهارة
 (وان لم تكن النجاسة مرتبة) اى ان لم يكن لها لون يخالف اللون الثوب (يفسدها حتى
 يغلب على ظنه انه قد طهر) وهذا اذا لم يكن لها ريح ايضا فان كان يجب الغسل
 الى زواله الا ما يشق وهكذا الطم (وقيل اذا غسل) الثوب من غير المرتبة (مرة وعصر
 بالمبالغة يطهر) كما هو قول الشافعي واحمد في رواية لان النجاسة تتخلل في الماء وتخرج
 معه بالعصر والجواب منع تحقق ذلك بالمرّة (وقيل انه لا يظهر ما لم يغسل ثلاث
 مرات ويعصر في كل مرة) جعل المصنف هذا القول مغايرا للقول الاول وهو
 اعتبار غلبة الظن ومقابله حيث عطنه عليه بقليل وقال (والفتوى على الاول)
 والظاهر انه فهم من الاول عدم اشتراط العصر والتحقيق انه ليس مغايرا له
 بل هو سببه اقيم مقامه تيسيرا قال في الهداية وما ليس بمرئي فطهارته ان يغسل
 حتى يغلب على ظن الغسل انه قد طهر لان التكرار لا بد منه للاستخراج ولا يقطع
 بزواله فاعتبر غالب الظن كافي في امر القبله وانما قدروا بالثلث لان غالب الظن يحصل
 عنده فاقم السبب الظاهر مقامه تيسيرا ويتأيد ذلك بحديث المستيقظ من منامه
 انتهى فلم بهذا ان المذهب هو اعتبار غلبة الظن وانها مقدرة بالثلث لحصولها
 بها في الغالب وقطعا للوسوسة وانه من اقامة السبب الظاهر مقام المسبب الذي
 في الاطلاع على حقيقته عسر كالسفر مقام المشقة وامثال ذلك والتأيد بالحديث هو
 كونه عليه السلام جعل الغسل ثلثا هو الرافع لتوهم النجاسة حيث جعله غاية
 للنهي عن غمس اليد في الاناء ثم لم يشترط الزيادة عليها فكذا عند تحقق النجاسة
 يكون الغسل ثلثا هو الرافع لها من غير اشتراط زيادة اذ لو لم تكف الثلث لازالها
 لم تكن رافعة لتوهم ثم اشتراط العصر في كل مرة هو ظاهر الرواية عن اصحابنا
 وعن محمد في غير رواية الاصول انه يكفي بالعصر في المرة الاخيرة وعن ابى يوسف
 ان العصر ليس بشرط (و) يخرج (على هذا) الاختلاف من اشتراط غلبة
 الظن من غير عصر او التثليث مع العصر كل مرة (مسائل) ذكرت في المحيط
 والجامع الصغير للإمام الترمذى (منها ما روى عن ابى يوسف ان الجنب اذا اتر

في الحمام وصب الماء على جسده من حيث) اى من جهة (الظهر والبطن حتى خرج من الجنابة ثم صب الماء على الازار يحكم بطهارة الازاروان) اى ولو (لم يعصره وقال) اى ابويوسف (في موضع آخر) اى في رواية اخرى (ان صب الماء على الازاروا امر الماء يكفيه فوق الازار فهو احسن) واحوط وان لم يفعل يجزئه وعلى هذا ذكر شمس الأئمة الحلواني ان النجاسة لو كانت بولا او ماء نجسا وصب الماء عليه كفاه ويحكم بطهارة الثوب قال الشيخ كل الدين بن الهمام لكن لا يخفى ان ذلك اى المروى عن ابى يوسف في الازار لضرورة ستر العورة فلا يلحق به غيره ولا تترك الروايات الظاهرة فيه (وفي المنتقى شرط العصر على قول ابى يوسف) ايضا وتقدم انه ظاهر الرواية عن الكل وفي المنتقى ايضا (ولو اصاب البول ثوبه فغمسه مرة) واحدة (في نهر جار وعصره يطهر وهذا قول ابى يوسف ايضا) في غير ظاهر الرواية (وذكر في الاصل) وهو ظاهر الرواية (وقال ابويوسف) ايضا (يغسله) ثلاث مرات ويعصر في كل مرة وعن محمد في غير ظاهر الرواية ايضا (انه يغسلها) اى النجاسة غير المرئية (ثلاث مرات ويعصر في المرة الثالثة) فقط فان الثوب (يطهر) وقد تقدم ان ذلك غير رواية الاصول (ثم في كل موضع شرط العصر ينبغي) اى يجب (ان يبالغ في العصر حتى يصير الثوب بحال لو عصر بعد ذلك لا يسيل منه الماء) ولا يقطر (و) لكن (يعتبر في كل شخص قوته وطاقته) حتى لو عصره صاحبه حتى بلغ قوته وصار لا يقطر لو عصره هو الا انه بحيث لو عصره من هو اقوى منه لقطر يطهر بالنسبة الى صاحبه ولا يطهر بالنسبة الى الشخص الاقوى لان كل احد مكلف بقدر وسعه ولا يكلف احد ان يطلب من هو اقوى منه ليعصر ثوبه عند غسله ثم شرع في ذكر مسائل قد حكم بطهارتها من غير عصر اما لعصر عصرها او لتعذره فتعال (وفي فتاوى ابى الليث خف بطانة ساقه) ذكر الساق اتفاقا اى بطانته (من الكرباس فدخل في جوفه) هكذا وقع في جميع نسخ هذا الكتاب في جوفه اى في باطنه والذي في نسخ الفتاوى وغيرهما من الكتب في خروقه وهو الصحيح اذ المراد ان النجاسة اصابت الخُف ونفذت الى بطانته من خروقه وهذه العبارة توهم انها دخلت في باطنه ولم تصب ظاهره فهمي غير صحيحة بل الظاهر انها تصحيف (ماء نجس) حتى تنجس الكرباس ايضا (فغسل الخُف ودلكه باليد ثم ملاً الماء) الخُف ثلثا (واهراقه) الا انه لم يتهيأ له عصر الكرباس فقد طهر الخُف اى بمجرد جريان الماء ظاهرا وباطنا ولم يشترط فيه عصر الخُف ولا الكرباس لتعصره قياسا على مسألة البساط على ماسياتي قريبا ان شاء الله تعالى (وروى عن ابى القاسم

الصفار) انه قال (في رجل يستنجي ويجري ماء استنجائه تحت رجله) من غير ان
 يستنقع تحتهما وهو متخفف فيصيب ذلك الماء خنقه (و) الحال انه (ليس بخفيه
 خرق) يعني فلم ينفذ ذلك الماء الى بطانة الخفين (له ان يصل مع ذلك الخنف) لانه
 طاهر (لان) الشان (بالماء الاخير) من ماء الاستنجاء (يطهر الخنف) تبعا كما يطهر
 موضع الاستنجاء استحسانا للضرورة وعموم البلوى ولما كان في قوله وليس بخفيه
 خرق اشارة الى انه لو كان خرق لم يكن الحكم كذلك قال (وفي الملتقط ان كان
 خنقه) اي خف المستنجي (متخرقا واصاب الماء) اي ماء الاستنجاء (رجله وانافته
 رجوت سعة الامر فيه) بان الحكم ان الرجل والفاقة يطهر ايضا تبعا لموضع
 الاستنجاء لان الماء جار منه اليهما فاذا اصابهما مأؤه نجس تنجسا ثم كازول نجاسته
 حتى يطهر ويطهر مأؤه الاخير فيكون ذلك هما حكمهما حكم ما اصابهما من الماء شيئا
 فشيئا الى الماء الاخير الطاهر (الايري) الى ما صرح به في الفتاوى وغيرها (ان البساط
 النجس اذا جعل في نهر وترك فيه يوما وليلة) هكذا في نسخ هذا الكتاب وفي بعض
 الكتب والذي في فتاوى قاضي خان والخالصة وعامة الكتب وترك فيه يوما وليلة وهو
 الصحيح ولعل الاف سقطت في تلك العبارة والاصل يوما وليلة بالواو فاذا ترك يوما
 اوليلة في النهر (حتى جرى الماء عليه يطهر) من غير عصر ولا تخفيف لتحلل النجاسة
 في الماء وزوالها بجريانه ظنا غالبا قريبا من اليقين وهذا كله اذا لم يدرك النجاسة اثر
 من لون او ريح او طعم والا فلا يطهر ما لم يصل الى حد المشقة كاتقدم ثم الاستيضاح
 على المسئلة المتقدمة بمسئلة البساط ممنوع اذ ليست مثلها والافاين جريان ما غر كله
 طاهر في مدة طويلة من اصابة قليل ماء طاهر من غير تكرار في زمن يسير جدا عقيب
 تكرار مياه نجسة بل الوجه في ذلك ما ذكرنا مع الضرورة والبلوى الغالبة وامر
 الاحتياط بعد ذاك غير خفي (ولو كان على يده نجاسة رطبة واخذ) تلك اليد (عروة
 القمصة) اي الابريق من النحاس وكذا غيره (كما صاب الماء) على يده (فاذا غسل يده)
 التي اخذ بها العروة (ثلاثا طهرت اليد) وطهرت (العروة) تبعا لليد والتقييد
 بالرطبة ليس احترازا لانها لو كانت يابسة فترطت بالغسل فالحكم واحد وهو انه
 متى حكم بطهارة اليد يحكم بطهارة العروة والكل مقيد بما اذا لم يبق اثر غير شاق
 والافلو زالت الريح من اليد مثلا ولم تزل من العروة لا يحكم بطهارتها لطهارة
 اليد (الحصير من القصب اذا اصابته نجاسة فجفت يدك) حتى تحت النجاسة
 (ثم يغسل ثلاثا) متواليا من غير احتياج الى تخفيف لانه صلب لا يتشرب النجاسة
 بل لو قدر ان النجاسة اصابته وجهه والقصب ولم تتجاوز الى ظهره ولا تحلته يطهر

بالسح لصقالته كفى السكين ذكره ابن الهمام في شرح الهداية (وان كانت)
 النجاسة (رطبة يغسل ثلاثا) ولا يحتاج الى شيء آخر من ذلك ونحوه هذا اذا كان
 الحصى من قصب وما شبهه في الصلابة كالحصى المسمى بالسامان (وان كان
 الحصى من بردى وما شبه ذلك) في التخلخل والرخاوة بحيث يتشرب النجاسة كما
 يتشربها الثوب (يغسل ثلاثا ويحفف في كل مرة) بان يترك حتى ينقطع التقاطر منه
 (فانه يطهر عند ابى يوسف) بناء على امكان تطهير ما لا ينصرف عنده وعليه الفتوى
 (خلافا لمحمد) فانه تقول المستخرج للنجاسة انما هو العصر فلما ينصرف لا يخرج منه جميع
 اجزاء النجاسة فلا يطهر قلنا بل التحفيف ايضا مؤثر في استخراجها فانها تخرج مع
 قطرات الماء بعد ما تخللت وامتزجت به وما يبق من انداوة بعد التقاطر معفو كما مر
 غير ان التقاطر ينقطع بالعصر فيما ينصرف وبمرور الزمان في غيره فاستويا ولا بد من زوال
 الاثر كما مر غير مرة (و) على هذا قال (في النوازل اذا اصاب الحزف او الآخر) اي غير
 المفروش (نجاسة ان كان) ذلك الحزف او الآخر (قديما) اي مستعملا (يطهر بالغسل
 ثلاثا) سواء (جفف او لم يحفف) لان النجاسة على ظاهره فكان كالبدن في الاكتفاء
 بتكرار الغسل مع زوال الاثر من غير اشتراط عصر او ما يقوم مقامه وان كان حديثا
 غير مستعمل بحيث يتشرب النجاسة فلا بد ان يحفف كل مرة حتى ينقطع التقاطر قال
 الشيخ كالدين بن الهمام ينبغي تقييد القديم بما اذا تنجس وهو رطب ام لو ترك بعد
 الاستعمال حتى جف فهو كالجديد لانه يشاهد اجتذابه اي الرطوبة حتى تطهر
 من ظاهره (وذكر في المحيط يغسله) اي الحزف والآخر المستعمل (مقدار ما يقع اكبر
 رأي قد تطهر) وقد تقدم اي الثلث قائمة مقام اكبر الرأي (واشترط) صاحب
 المحيط (مع ذلك ان لا يوجد منه طعم النجاسة ولا لونها ولا رايحتها) واشترط هذا مع
 اشتراط حقيقة اكبر الرأي لافائدة فيه لانه لا يوجد مع وجود احدهم مالم يبلغ حد
 المشقة وانما يفيد مع ما يقوم مقام اكبر الرأي وهو الثلث كما قدمنا فالخاصل ان زوال
 الاثر شرط في كل موضع مالم يشق كيف ما كان التطهير وبأى شيء كان فليحفظ
 ذلك وقد اكررنا من تكراره لذلك (وان وجد احدهم الاشياء) المذكورة من اللون
 والطعم والرائحة (لا يحكم بطهارته) اي الحزف والآخر المذكور الالم الا ان يشق
 زواله كما تقدم مرارا (وعليه اكثر المشايخ) بل لا ينبغي ان يكون فيه خلاف لاحد
 (ولو موه الحديد) اي ما يعمل من الحديد من الآلات كالسكين ونحوها (بالما تنجس
 بموه الماء الطاهر ثلث مرات فيطهر) عند ابى يوسف خلافا لمحمد فان عنده لا يطهر
 ابدا بناء على ما تقدم وانما يظهر ثمرة ذلك في الحمل في الصلوة اما في حق الاستعمال

وغيره فانه لو غسل بعد التيمم بالنجس ثلثا ولو لاء ثم قطع به بطيح او غيره لا يتنجس
المتطوع وكذا لو وقع في ماء قليل او غيره لا ينجسه كافي الخضاب ونحوه على ما مر اما
لوصلي معه فان كان قبل التيمم ثلثا بالطاهر لا تجوز صلوته بالاتفاق وان كان بعده
جازت عند ابو يوسف رحمه الله فالفصل يطهر ظاهره اجماعا والتيمم يطهر باطنه
ايضا عند ابى يوسف وعليه الفتوى بل لو قيل يكفى التيمم مرة لكان له وجه
لان النار تزيل اجزاء النجاسة بالكيفية ثم يخلفها الماء الطاهر ولكن التكرار يزيل
الشبهة عن اصل (و) ذكر (في المحيط عن شمس الأئمة السرخسي الارض اذا جفت)
اي بعد اصابة النجاسة (ولم يبين اثر النجاسة) فيها (تطهر سواء وقع عليها
الشمس او لم تقع) وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى في التيمم ولو اريد تطهيرها
عاجلا فطريقه ان يصب عليها الماء ثلث مرات وتجفف كل مرة بخرق طاهرة
وكذا لو صب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر اثر النجاسة وان كبسها بتراب القاء عليها
فلم يوجد ريح النجاسة جازت الصلوة عليها ايضا (و) كذا (الحصى اذا انجست
لجفت) النجاسة (وذهب اثرها تطهر ايضا اذا كان متداخلا في الارض) غير منفصل
عنها لانه اذذاك ملحق بها في اطلاق اسم الارض فيعطى حكمها والحصى اسم
جنس يجوز تكثيره وتأنيثه (وكذا الثيل) بكثرة المثلة بعدها مشاة تحت ساكنة
وبفتح المثلة وكسر المشاة مشددة وهو النجيل (والحشيش) وهو الكلاء اليابس
(و) كذا (سائر ما ينبت في الارض مادام) هذا المذكور (قائما على الارض) لم يختل
فانه (يطهر بالجفاف مطابقا) سواء جف بالشمس او بدونها اذا ذهب اثر النجاسة
(ذكره الزندوينسي) وغيره لان ما اتصل بالارض كان تبعالها في حكم الطهارة
بالجفاف وذهب الاثر بدلالة النص الوارد في الارض على ما تقدم (و) ذكر (عن)
ابى بكر (محمد بن الفضل) انه قال (الحمار اذا بان في المشاة) اي المكان الذي فيه
الثيل (ووقع عليها) على المشاة (الطل) اي الندى (ثلث مرات ووقع) عليها
(الشمس) فجفتها (ثلث مرات فقد طهر) الثيل الذي فيها وهذا بخلاف ما قبله
من الاطلاق حيث شرطه فيه وقوع الندى ثم الجفاف ثلث مرات والاكثر على
الاول وعليه الفتوى (وكذا الحجر والآخر اذا كان منروشا) اي مركزا ثابتا في الارض
(يطهر بالجفاف) للعاقه بالارض ولذا يقال في العرف للجالس عليه جالس على الارض
فاعطى حكمها (و) اما (ان كانت الحجر) او الآجرة (موضوعة) على الارض
وضعا غير مثبتة فيها بحيث (تنقل وتحول) من مكان الى مكان فحينئذ (لا بد) في طهارتها
(من الفصل) ولا تطهر بالجفاف فان الطهارة بالجفاف انما وردت في الارض ومثل

قول ابي يوسف واكثر المشايخ اختاروا قول محمد وعليه الفتوى لان الشرع رتب وصف النجاسة على تلك الحقيقة وقد زالت بالكلية فان الملح غير العظم واللحم فاذا صارت الحقيقة ملحا ترتب عليه حكم الملح وكذا الرماد (حتى لو اكل الملح وصل على ذلك الرماد جاز) ونظيره النطفة نجسة وتصير علقة وهي نجسة وتصير مضغة فتطهر وكذا الخمر تصير خلا فعلم ان استحالة العين تستتبع زوال الوصف المرتب عليها وعلى قول محمد فرعوا طهارة صابون صنع من دهن نجس وعليه يتفرع ما لو وقع انسان او كلب في قدر الصابون فصار صابونا يكون طاهرا لتبديل الحقيقة (و) لكن قال المصنف (لو وقع ذلك الرماد في الماء الصحيح انه يتنجس) و هو ليس بصحيح الا على قول ابي يوسف قال في التجنيس خشبة اصابها بول فاحترقت ووقع رمادها في بر يفسد الماء وكذلك رماد العذرة وكذلك الحمار اذا مات في المملحة لا يؤكل الملح وهذا كله قول ابي يوسف خلافا لمحمد انتهى فعلم ان الحكم عند محمد عدم فساد البر بوقوع ذلك الرماد وجواز اكل الملح (وكذا الآجر) المنفصل عن الارض اذا تنجس (يطهر بالغسل ثلاثا والجفاف) كل مرة لكن انما يطهر (ظاهره) لابطنه (حتى لو وقعت قطعة منه) بعد ذلك (في الماء يتنجس) ذلك الماء (كذا ذكره في المحيط) لانه ذو سمك يتشرب النجاسة الى باطنه فاذا زالت نجاسة ظاهره بالغسل بقي ما في باطنه فيحكم بطهارة ظاهره حتى لو قام عليه المصلي جازت صلواته واما ما تشربه فباق في باطنه فاذا وقع في الماء تحال ما كان في باطنه من اجزاء النجاسة في الماء فيتنجس وعلى هذا لو حمله المصلي لا تجوز صلواته لكونه حاملا للنجاسة وبما قررنا ظهر الفرق بين الآجر وبين رماد العذرة عند محمد فان ذلك قد صار حقيقة طاهرة عنده لا يشوبها شيء من اجزاء النجاسة وباطنه كظاهره فلا يتنجس الماء ولا غيره اذا وقع فيه (حمار بال في الماء) فخرج منه رشاش (فاصاب من ذلك الرش ثوب انسان لا يمنع) ذلك الرش (جواز الصلوة) بذلك الثوب وان كثرت (حتى يستيقن انه) اى ذلك الرش (بول) وكذا لو رميت العذرة في الماء فخرج منها رشاش فاصاب ثوبا ان ظهر اثرها فيه تنجس والا فلا هذا هو المختار (وبه اخذ الفقيه ابو الليث) سواء كان الماء جاريا او راكدا لان الغالب ان الرشاش المتصاعد من صدم شيء للماء انما هو من اجزاء الماء لا من اجزاء الشيء الصادم فيحكم بالغالب ما لم يظهر خلافه (وفي فتاوى قاضي خان) فرق بين الجاري وغيره في بول الحمار بعدما اطلق في رمي العذرة فذكر في بول الحمار في الماء الجاري الحكم المذكور وذكر انه (اذا بال في ماء راكد فاصاب الرش اكثر من قدر الدرهم) انه يفسد الثوب و (يمنع) جواز الصلوة به (و) ذكر (عن)

ابى بكر (محمد بن الفضل) عكس اختيار الفقيه في الجارى والراكذ وهو انه اذا كان في رجل الفرس نجاسة نحو السرفين (اي الروث) (فشي) ذلك الفرس (في الماء) فخرج منه رشاش (فاصاب ثوب الراكب صار الثوب) اى موضع الاصابة من الثوب (نجسا سواء كان) ذلك الماء راكدا او جاريا وان لم يكن في رجله نجاسة فلا يضره) والاصح هو الاول لما قلنا وللقاعدة المطردة ان اليقين لا يزول بالشك (و) قد (سئل ابو نصر الدباس عن من يغسل الدابة فيصيبه من ذلك الماء) الذى يسيل منها شيء (او) يصبه (من عرقها) شيء (قال لا يضره قبل له وان كانت) اى ولو كانت (قد تمزغت في بولها وروثها قال اذا جف وتناثر) وذهب عينه لا يضره ايضا وهذا يناسب ما اختاره الفقيه ابو الليث (و) ذكر (في الذخيرة اذا القى الحجر المتلطخ بالعدرة في الماء الجارى فارتفعت منه قطرات فاصاب ثوب انسانا اكثر من قدر الدرهم قال ابو بكر) يعنى الرازى (لا يجب غسله الا ان يظهر فيه) اى في الثوب (لون النجاسة وقال نصير) يعنى ابن يحيى يجب (عليه غسله) والاصح قول ابى بكر لما تقدم آتفا وتقدم ايضا ان قاضى خان ذكر في الرشاش المتصاعد من رعى العذرة نفسها لا يفسد مطلقا ما لم يظهر اثرها وكذا ذكره في الخلاصة وغيرها فكيف بالحجر المتلوث (ولو صلى) احد (ومعه شعر انسان) حال كونه (اكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة) لانه طاهر في ظاهر الرواية وهو الصحيح (وبه اخذ الفقيه ابو جعفر) الهندوانى (وابو القاسم الصفار) وغيرهما من المشايخ (و) روى (عن ابى حنيفة) رواية شاذة (انه لا تجوز) الصلوة به لانه نجس (وبه اخذ نصير) بن يحيى وليس بصحيح فان شعر الميتة اذا لم يكن نجسا فكيف يكون شعر الانسان المكرم نجسا وكذا العظم وقد تقدم (جرة البعير كسر قيئه) لاتصالها بمحل النجاسة كالقيء والجرة بكسر الجيم وقد تنسخ ما يعبد البعير بعد الابتلاع فيا كذا ثانيا والسرفين والسرجين بكسر او الهمال الزبل كائنا ما كان وهو معرب وكذا حكم كل حيوان يجتر كالبقرة والغنم والظبي (مرارة كل حيوان كبوله) للاستحالة الى فساد بعد اتصاله بمحل النجاسة كالدم والسوداء ونحوهما من الفضلات سوى البلغم لما تقدم (اذا وقع جلد انسان في الماء ان كان مقدار الظفر افسده) اى نجس ذلك الماء وان كان دون الظفر لا ينجسه والقياس ان ينجس مطلقا لان جلد الانسان المنفصل منه نجس لان ما أبين من الحى فهو كميته ولا فرق في الماء بين قليل النجاسة وكثيرها الا انهم استحسنوا فيما دون الظفر للضرورة فان التحرز عن وقوع القليل متعسرا ومتعذر دون الكثير فنصلوا بقدر الظفر لانه اقل قدر مستقل بنفسه واسمه يشبه الجلد في الانبساط والجمع ففعلوا مقدار كثر لانه لا استقلاله

بكونه عضوا تاما ومادونه قليلا لعدم ذلك (وفي اسنان الآدمي اختلاف المشايخ)
 بناء على اختلاف الرواية لكن الصحيح الذي هو ظاهر الرواية انها طاهرة لانها
 عظم او غضب وهما طاهران من سائر الميتات سوى الخنزير فمن الانسان المكرم
 اولى وانما نقل الخلاف بين ابي يوسف ومحمد وصحة صلوة من اعادسنة وكان
 اكثر من قدر الدرهم بناء على غير ظاهر الرواية واما على ظاهر الرواية فلا خلاف
 وهو الصحيح وقد تقدم (وذكر في فتاوى البقالى قطعة (جلد الكلب) اى غير مدبوغ
 ولا مذكى (التزق بجراحة في الرأس) اى جعل لزقة فوق الجراحة (يعيد ما على
 به) اى بذلك الجلد اذا كان اكثر من قدر الدرهم وحده او بانضمام نجاسة اخرى
 وهذا ظاهر (وان صلى ومعه سنورا وحية) او نحوهما مما ليس سؤره نجسا (يجوز)
 صلوته مطلقا ان جلس بنفسه واذا لم يكن على ظاهره نجاسة مانعة ان جملة اما
 ان كان عليه نجاسة مانعة اذ ذاك فلا يجوز صلوته كما لو حمل صبيلا لا يستمسك
 بنفسه وفي ثيابه او بدنه نجاسة مانعة لانه حينئذ هو الحامل للنجاسة بخلاف
 المستمسك فان المصلى ليس حاملا للنجاسة التي عليه (بخلاف جرو الكلب) ونحوه
 مما سؤره نجس اذا جملة المصلى حيث لا تجوز صلوته لانه حامل للنجاسة التي هي
 لعبه وما اتصل به لا يقال النجاسة التي في محلها غير معتبرة ولا يعطى لها حكم النجاسة
 ولذا جازت الصلوة مع حمل الصبي والهرة ونحوهما مع ما فيهما من النجاسات
 المستقرة في مكانها لا نأقول سلنا ولكن اللعاب قد انتقل عن محله الذي تولد فيه
 واتصل بالثم الذي له حكم الظاهر بالنظر الى ما يخرج من الباطن فاعتبر نجاسة
 وقد تنجس بها لسانه وسائر فمه فكان مانعا هذا اذا جملة لانه بمنزلة الهرة المتنجس
 ظاهرها بمانع اذا جملةا واما اذا جلس عليه بنفسه فعلى رواية انه نجس العين
 كذلك لانه حامله وهو نجاسة واما على الرواية الصحيحة فينبغي ان تجوز صلوته
 لانه غير حامل للنجاسة كما في الهرة ونحوها على ما سبق (واذا لحست الهرة كف رجل)
 او موضعا آخر من بدنه (يكروه ان يدعها تفعل ذلك) الفعل وهو الاخص (لان ريقها
 مكروه) والثلوث بالذكروه ومكروه (وكذا يكروه ان يأكل او يشرب ما بقى منها) مما اصابه
 لعبها من الاكل والماء وسائر الاشربة لانه سؤرها وسؤرها مكروه عند الاختيار
 (وذكر في موضع آخر انها ان لحست عضو انسان فضلى قبل ان يغسل) ذلك
 العضو (جاز) فعلة للصلوة (والاولى ان يغسله) وهذا لا يخالف ما قبله لان الكراهة
 لاتنافى الجواز والمكروه يستحب ازالته وفعل المستحب اولى من تركه (وذكر في)
 الذخيرة اذا كانت النجاسة في موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستنجم اى

استنجى (بثلاثة اجار وانقاه) اى موضع الاستنجاء (ولم يفصله بماء قال الفقيه ابواليث في فتاويه يجزئه) يعنى من غير كراهة وان كان الغسل افضل قال صاحب الذخيرة (وبه) اى بما قال ابواليث (نأخذ) وفي هذا اشارة الى ان البعض يخالف في ذلك ولا اعلم فيه مخالفا وقد تقدم ان المقصود الانقاء عندنا دون العدد وقد تقدم ما يقوم مقام الحجر ايضا وهذا اذا كانت تلك النجاسة ماخرج من الحدث المعتاد ولم يصبه من الخارج اما لو كانت غير المعتاد كالدمل ونحوه او اصابته من خارج كما لو تلوث به بعد الخروج والانفصال فلا يجزئ فيه الحجر ولا بد من غسله اجماعا لان الاكتفاء بالاجار لضرورة التكرار بمقتضى الطبيعة فلا يلحق به ما ليس بمتكرر كذلك (الرجل اذا استنجى بالماء وخرج منه) بعد ذلك (ريح قبل ان يبس) موضع الاستنجاء (هل يتنجس من البتة موضع الذى تمر به الريح) ام لا يتنجس اختلف فيه المشايخ بناء على ان عين الريح نجسة ام طاهرة ولكنها تنجس بالمرور على النجاسة فلذا تنقض الوضوء والاصح انها طاهرة وتنجسها بالمرور اذ لو كانت نجسة العين لنقض الحشاء اذ لافرق في النجس بين خروجه من اسفل او من فوق كالقئ ولهذا كان (الاصح انه) اى الموضع الذى تمر به الريح (لا يتنجس) واختار شمس الائمة الحلواني انه يتنجس وكذا لو مرت الريح على نجاسة واصابت ثوبا مبلولا يتنجس عنده والاصح انه لا يتنجس وكذا بن الهمام في شرح الهداية مرت الريح بالعدرات واصاب الثوب ان وجدت رايحتها نجس وما يصيب الثوب من بخارات النجاسة قيل ينجسه وقيل لا وهو الصحيح انتهى وهذا بناء على طهارة بخار النجاسة كما هو الاستحسان على ما يأتى قريبا ان شاء الله تعالى (وذكر في موضع آخر ان عليه ان يعيد الاستنجاء) لكن لان عين الريح نجسة فنجست ذلك الموضع (بل لانه لما خرج منه الريح) بعد الاستنجاء (يخرج) معها (الماء الذى دخل وقت الاستنجاء) فانه نجس لكونه اتصل الى الداخل ثم خرج ولكن هذا ان تحقق فلا كلام فيه والا فيكون حكما بمجرد الوهم لان ذلك ليس بغالب الوقوع فلا يجوز ولا يحكم مالم يتحقق او يغلب على الظن انه قد خرج مع الريح ذلك (وكذا) الحال (اذا كان قد لبس سراويله) حال كونها (مبتاة) فخرج منه ريح حيث لا يتنجس السراويل على الاصح و تنجس على غير الاصح كفى موضع الاستنجاء واختار الحلواني التنجس كما تقدم (واذا ارتفع بخار الكنيف) اى الخلاء (او) بخار (المربط) اى المكان الذى تربط فيه الدواب وتروث كالا صطبل (فاستجمد) ذلك البخار اى جمده (في الكوة) التى في السقف او الجدار (او) استجمد (في الباب) ثم ذاب الجمد وقطر على احد

(فاصاب ثوبه) لو بدنه (فانه يتنجس) لان ذلك الحمد اجتمع من اجزاء النجاسة لكن يحتاج على قول محمد في رماد النجاسة الى الفرق بين اجزاء النجاسة الترابية وبين اجزائها المائية عند التحلل والاستحالة وتبدل الحقيقة والاسم وذلك ان الاجزاء المائية اصل في النجاسة والترابية تبع لها فيها بدليل انه لا يوجد من الترابية الصرفة ما هو نجس العين بخلاف المائية الصرفة كالبول وكذا لم يوجد لليوسة تأثير في التنجيس في موضع ما وانما وجد تأثيرها في التطهير بخلاف الرطوبة والاجزاء النارية بمنزلة الترابية بل اولى لشدة مخالفتها لطبع المائية فلذا كان دخان النجاسة طاهرا وامالهوائية فقد اختلف فيها على مامر ومنشأ الخلاف مشاركتها للمائية في الصفة المؤثرة للنجاسة وهي الرطوبة وان كان الاصح طهارتها لما مر من الدليل ولشدة لطافتها واضمحلالها فليتأمل فانه بديع وهذا كله على القول بالتنجيس كما ذكره المصنف لكن المذكور في فتاوى قاضي خان والخلاصة وغيرهما ان ذلك قياس والاستحسان ان لا يتنجس الثوب به قال قاضي خان اذا احترقت العذرة في بيت فاصاب ماء الطابق ثوب انسان لا يفسده استحسانا مالم يظهر اثر النجاسة فيه وكذا الاصطبل اذا كان حارا وعلى كونه طابق او بيت البالوعة اذا كان عليه طابق وتقاطر منه وكذا الحمام اذا امرق فيه النجاسات فمرق حيطانها وكوتها وتقاطر انتهى والظاهر ان وجه الاستحسان فيه الضرورة لتعذر التحرز او تمسره اذ لانص ولا اجماع في ذلك ووجوه الاستحسان منحصرة في هذه الثلاثة وعلى هذا فلو استقطرت النجاسة فمأيتها نجسة بخلاف سائر اجزائها لانقضاء الضرورة بقي القياس فيها بلا معارض وبه يعلم ان الذي يستقطر من دردى الحمر وهو المسمى بالعرق في ولاية الروم نجس حرام كسائر اصناف الحمر (كلب اذا مشى على طين) رطب (فوضع رجل قدمه على ذلك الطين) في موضع رجل الكلب (يتنجس) قدمه لتنجس ذلك الموضع باقصال رجل الكلب به (وكذا) الحكم (اذا مشى) الكلب (على الثلج و) الحال ان (الثلج رطب) فوضع قدمه موضع مشيه يتنجس وهذا كله بناء على ان الكلب نجس العين وقد تقدم ان الاصح خلافه ذكره الشيخ كالدين بن الهمام (وان كان الثلج) الذي مشى عليه الكلب (جامدا) ليس فيه رطوبة (فهو طاهر) لان اتصال النجس الجاف بطاهر جاف لا يتنجس (الكلب اذا اخذ عضوا انسان او ثوبه لا يتنجس مالم يظهر فيه اثر البلل) لان الطاهر لا يتنجس بالشك (سواء كان) ذلك الكلب (راضيا) في حال التلاعب (او) كان (غضبان) ذكره في الملتقط وقال في الصيرفية هو المختار بخلاف ما ذكر في الفتاوى انه

ان كان في حال الرضى تنجس لسيلان لعابه اذ ذاك وفي حال الغضب لا لجفافه لا يقال
الظاهر رجحان ما في الفتاوى لان الغالب كالتحقق لانا نقول ذلك عند عسر
الاطلاع على الحقيقة وهنا الاطلاع غير عسير حتى لو تعمس الاطلاع عليه -الة
العض بان كان في ظلام او قصر فلم يتأمله في تلك الحالة يجب الحكم بالغالب احتياطاً
(الكلب اذا اكل بعض عنقود الغضب يغسل ما اصاب فيه ثلاثاً) لتنجسه
بلعابه كما يغسل الاناء من ولوغه ثلاثاً (وكذا يفعل بعد ما يبس العنقود) وهذا عندنا
واما عند الثلاثة فانه يغسل من ولوغ الكلب وما اصابه لعابه سبعا احياناً بالتراب
لكن استحباباً عند مالك ووجوباً عند الشافعي واحمد لحديث الصحيحين طه ورأى
احدكم اذا ولغ فيه لكلب ان يغسل سبع مرات احياناً بالتراب وهذا افظ
مسلم ولنا ما روى الدار قطني عن الاعرج عن ابي هريرة عنه عليه السلام في الكلب
يلغ في الاناء يغسل ثلاثاً او خمساً او سبعا لكن قال تفرد به عبد الوهاب عن اسمعيل
وهو متروك وغيره يرويه عن اسمعيل فاغسلوه سبعا ثم رواه بسند صحيح عن عطاء
موقوفا على ابي هريرة انه كان اذا ولغ الكلب في الاناء امرأته ثم غسله ثلاث مرات
وروى ابن عدى في الكامل بسند فيه الحسين بن علي الكرايسي ولفظه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ الكلب في اناء احدكم فليهرقه وليغسله ثلاث
مرات وقال لم يرفعه غير الكرايسي والكرايسي لم اجده حديثاً منكراً غير هذا وقال
لم اربه بأساً في الحديث انتهى فلنا ان نقول الحكم بالصحة وضدها اعماه في الظاهر
اما في نفس الامر فيجوز صحة ما حكم بضعفه ظاهر او ثبوت كون مذهب ابي هريرة
ذلك قرينة تفيد ان هذا مما اجاده الراوى المضعف فيعارض حديث السبع ويقدم
عليه لما في حديث السبع من قرينة انه كان في اول الامر والتشديد في امر الكلاب
حتى امر بقتلها فان التشديد في شؤونها يناسب كونه اذ ذاك وقد ثبت نسخ ذلك
فاذا عارض قرينة معارض قدم على ان في عمل ابي هريرة على خلاف حديث
السبع وهو رواية كفاية لاستحالة ان يترك القطعي لرأيه ما لم يعلم نسخه اذ ظنية
خبر الواحد انما هي بالنسبة الى غير راويه اما بالنسبة الى راويه الذي سمعه من
في الرسول صلى الله عليه وسلم فدلالته قطعية فلزم انه لا يترك الا لقطعه بالناسخ
اذ لا يترك القطعي الا لقطعي فبطل تجويزهم تركه بناء على ثبوت ناسخ في اجتهاده
المحتمل للخطأ فلزم كون حديث السبع منسوخاً بالضرورة وعلى هذا لو اكل من
العنقود خنزير او غيره من السباع المحكوم بنجاسة سؤرها (ولو عصر) رجل الغضب
فادى (رجله) اى خرج منها الدم (وسال) ذلك (الدم على العصير و) الحال ان

(العصير يسيل و) انه (لا يظهر اثر الدم فيه لا يتنجس وهذا) القول (قول ابى حنيفة
وابى يوسف كما في الماء الجارى ذره في المحيط) وفهم منه انه لو لم يكن العصير سائلا
اذ ذاك اظهر اثر الدم فيه يكون نجسا ولا يمكن تطهيره حتى لو صار خمرًا ثم تخلل
فالمختار انه لا يطهر قال في الخلاصة ان وقعت لفارة في دن خمر فصارت خلا تطهر
اذا رمى بالفارة قبل التخلل وان تفسخت الفارة لا يباح ولو وقعت الفارة في العصير
ثم تخمر ثم تخلل لا يكون بمنزلة ما لو وقعت في الخمر هو المختار وكذا لو ولغ الكلب
في العصير ثم تخمر ثم تخلل في الخلافات لعلاء العالم انه لا يطهر انتهى فالحاصل
ان العصير اذا تنجس ثم صار خمرًا ثم تخلل لا يطهر (وان توضأ) الرجل (بالماء المشكوك
او بالماء المكروه ثم وجد ماء خالصا) من الشك والكراهة فحينئذ (ليس عليه غسل
ما اصابه) ذلك الماء المشكوك او المكروه لان المشكوك والمكروه طاهر ان اياه يستحب
ازالة الكراهة كما تقدم فما اذا لحست الهرة عضو انسان انه يستحب ان يفسله
(ما لزق من الدم السائل باللحم فهو نجس وما بقى في اللحم) والعروق من الدم الغير
السائل (فليس بنجس) والاصل ان النجس من الدم ما كان مسفوحا لقوله تعالى
اودما مسفوحا فليس بمسفوح لا يكون حراما فلا يكون نجسا لان الاصل في الاشياء
الحل والطهارة الا ما حكم الشرع بحرمته او بنجاسته هكذا ذكرنا واولى فيه اشكال
وهو ان الآية المذكورة مكية لان سورة الانعام مكية باجماع الاثلاث آيات وهى قوله
تعالى قل تعالوا اتل ما حرم ربكم الى قوله تعالى وان هذا صراطي مستقيما الآية
وسورة البقرة والمائدة مدينتان باجماع وذكر حرمة الدم فيهما مطلق عن قيد
المسفوح فلم لا يكون تقييد منسوخا بالاطلاق مع ان المطلق ينسخ المقيّد والعام
ينسخ الخاص عندنا وفي القنية عن ابى بكر العياضى الدماء كلها نجسة مسفوحة
او غير مسفوحة ودم قلب الشاة نجس وقال عبد الله القلاس الدم الذى ليس بمسفوح
طاهر وفي الايضاح الدم الباقي في العروق واللحم طاهر وعن ابى يوسف يعنى في الاكل
دون الثياب وفيها ايضا صلى ومعه عنق شاة غير مغسول جاز لان الدم المسفوح
ماسا منه وما بقى لا بأس به لما روى ان عائشة رضى الله عنها كان يرى في برمتها
صفرة لحم العنق وغيره وفيها ايضا لو اصابه دم القلب تنجس لان الطاهر ما بقى
في العروق او متلطحا باللحم فاما السائل فلا انتهى فالحاصل ان في كون غير المسفوح
نجسا اختلافا بين المشايخ والذى مشى عليه قاضى خان وكثير انه طاهر وليس فيه
رواية صريحة عن الائمة الثلاثة بل قد يؤخذ ذلك من عدم نقض الوضوء بالدم غير
السائل وان ما ليس بمحدث فليس بنجس وامر الاحتياط بعد ذلك غير خفى والله اعلم

(وذكر في المحيط) صاحبه قال (ورأيت في بعض الكتب الطحال او القلب اذا شق وخرج منه دم ليس بسائل فليس بشئ) اى ليس بشئ يضر او ينجس ما اصابه وفي الخلاصة الدم الذى يخرج من الكبد ان لم يكن من غيره متمكنا فيه فهو طاهر وكذا اللحم المهزول اذا قطع فالذى فيه من الدم ليس بنجس وكذا مطلق اللحم انتهى (و) قال (في الملتقط ولو صلى وهو) اى والحال انه (حامل رجل شهيد وعليه) اى على الشهيد (دماؤه تجوز صلوته) وذلك لان دم الشهيد طاهر حكما مادام متصلا به ولذا لم يجب غسله عنه اما اذا انفصل عنه فهو نجس كسائر الدماء لان طهارته حال الاتصال عرفت نصا على خلاف القياس ضرورة الامر بترك الغسل بقوله عليه الصلوة والسلام زملوهم بكلومهم ودمائهم الحديث فاذا انفصل عاد الى القياس على سائر الدماء لزوال تلك الضرورة (وقال) صاحب الملتقط (في موضع آخر امرأة صلت وهى حاملة صبي وثوب الصبي نجس جازت صلوتها) وقد قدمنا ان هذا فيما اذا كان الصبي يستمسك بنفسه لانه حينئذ هو الحامل للنجاسة لاهى بخلاف ما اذا لم يكن يستمسك بنفسه حيث لا تجوز صلوتها اذا حملته قدر ركن لانها حينئذ هى الحاملة للنجاسة فان غير المستمسك بمنزلة الجماد فكانها حملت امتعة بعضها نجس (اذا اصلح مصارين شاة ميتة) بان ازال عنها النتن والفساد بعلاج (فصلى بها) اى معها (جازت صلوته) لانها صارت كالجلد المدبوغ قال قاضى خان وكذا لو اصلح المئانة ودبغها وجعل فيها اللبن او السمن وكذا الكرش انتهى (ولو صلى ومعه قارة مسك يعنى النافجة جازت صلوته) اذا كانت نافجة حيوان مذبوح لطهارتها اما ان كانت من ميتة فان كانت يابسة فكذلك لانها حينئذ مدبوعة لزوال الرطوبة والفساد وان كانت رطبة لا تجوز الصلوة معها لانها نجسة قال قاضى خان والمسك حلال على كل حال يؤكل فى الطعام ويجعل فى الادوية ولا يقال ان المسك دم لانها وان كانت دما فقد تغيرت فيصير طاهرا انتهى قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام وذا كرت بعض الاخوان من المغاربة فى الزيادة فقلت يقال انه عرق حيوان محرم الاكل فقال ما يحيله الطبع الى صلاح كالظبية يخرج عن النجاسة كالمسك انتهى (امراة صلت ومعها صبي ميت فان كان لم يستهل عند ولادته) اى لم يصوت والمراد انه لم تعلم حياته عند الولادة (فصلاتها فاسدة) سواء (غسل او لم يغسل) لانه نجس على كل حال ولذا لا يصلى عليه وذلك لكونه نفسا من وجهه وجزأ من وجهه فعمل بالشبه الاول فى حق الغسل والثانى فى الحكم بنجاسته وعدم جواز الصلوة معه وعليه اخذا بالاحتياط فى الموضعين (وكذلك) تكون صلاتها فاسدة

ايضا (ان استهل) بان علمت حياته بصوت او حركة (و) لكن (لم يفسل) لانه نجس فان الصحيح ان الانسان نجس بالملوث كسائر الحيوان الا ان المسلم اذا غسل يحكم بطهارته كرامة له بخلاف سائر الميئات (و) اما (ان كان) الصبي (قد استهل وغسل فصلاتها) حينئذ (تامة) للحكم بطهارته (ذكره في العيون) وغيره وهذا في المسلم كما ذكرنا اما ان حمل المصلي كافرا ميتا فلا تجوز صلوته سواء كان قبل الغسل او بعده لانه لا يطهر بالغسل كسائر الميئات (وذكر في نوادر ابي الوفاء قال يعقوب) يعني ابا يوسف (لوصلى في جلد خنزير مدبوغ جازو قداساء) بناء على انه يطهر بالدباغ عنده في غير ظاهر الرواية وقد تقدم (وقال ابو حنيفة ومحمد لا تجوز صلوته فيه ولا يطهر) بالدباغة وقدم ان هذا هو ظاهر الرواية عن ابي يوسف ايضا (ولو صلى ومعه بيضة قد صار محمها) بالحال المهمة اى صفارها (دما تجوز صلاته) لان النجاسة مادامت في معدنها لا يعطى لها حكم النجاسة (ولو صلى ومعه قارورة فيها بول لا تجوز) صلاته لانها نجاسة في غير معدنها فتعتبر (رجل صلى في ثوب محشوف فلما اخرج حشوه وجد فيه فارة ميتة يابسة) فالحكم انه (ان كان) في ذلك (الثوب ثقب او خرق يعيد صلاته ثلثة ايام ولياليها) هذا عند ابي حنيفة واما عندها فانه لا يعيد شيئا مالم يتحقق متى ماتت في الثوب كما في البر (والآ) اى وان لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق او كان ولكنها في موضع آخر ليس بينها وبينه منفذ (يعيد جميع ما صلى بذلك الثوب) من الصلوات اتفاقا لظهور انها فيه من قبل ان يحاط الموضع الذى هي فيه (ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة) او ما يقللها من مائع مزيل طاهر (صلى معها) لان التكليف بقدر الوسع (ولم يعد) وهذا بخلاف ما اذا لم يجد ماء يتوضأ به ولا ما يقيم به حيث لا يصلى عند ابي حنيفة وعندها يصلى تشبها بالمصلين ثم يعيد اذا وجد ما ينظف به لان الصلوة لم تشرع مع النجاسة الحكمية اصلا لغلظتها زيادة على النجاسة الحقيقية ودليل الفرق غير ظاهر (يعنى) بهذه المسئلة المذكورة ان الرجل (اذ كان على جسده نجاسة وهو مسافر) قيد به باعتبار الغالب والا فلا فرق بين المسافر وغيره (وليس معه ماء) او مائع مزيل (او كان معه ماء وهو يخاف العطش) حالا او مالا على نفسه او من تلزمه مؤنته فانه لا يلزمه ازالة تلك النجاسة (ويجوز) له ان يصلى بها (وان كانت النجاسة) في الحالة المذكورة (بالثوب) وليس له ما يستر عورته غيره فانه ينظر (ان كان اقل من ربع الثوب طاهرا فهو بالخيار) عند ابي حنيفة وابي يوسف (ان شاء صلى به وان شاء صلى عريانا) لانه متردد بين محظورين كشف العورة والصلوة مع النجاسة فيختار احدهما (وان كان ربعه طاهرا وثلاثة ارباعه

نجسا لم تجز الصلوة عربانا) لان الربيع يقوم مقام الكل كما في خلق رأس المحرم بل (يصلى به بلا خلاف وعند محمد) وزفر والثلاثة (يصلى به في الوجهين) ولا يجوز له ان يصلى عربانا ولو كان جميع الثوب نجسا لان في الصلوة فيه ترك فرض واحد وهو طهارة الثوب وفي الصلوة عربانا ترك فروض وهي ستر العورة والقيام والركوع والسجود على تقدير ان يفعل ما هو الافضل من الصلوة قاعدا بايماء ولهما ان النجاسة وكشف العورة قد استويا في حكم المنع حالة الاختيار واستويا في المقدار اذ قليل كل منهما عفو دون كثيره فيستويان في حكم الصلوة وترك القيام ونحوه ترك الى خلف وهو القعود والاياء والفوات الى خلف كلا فوات وان كان في الخلف نوع قصور لكن مع التخلص من حمل النجاسة كما ان في الجانب الآخر قصورا بحملها مع احراز فضيلة الاصاله فاستويا لكن الصلوة فيه افضل عندهما ايضا لان فرض السترة لا يختص بالصلوة وفرض الطهارة يختص بها وقال في الاسرار من طرق محمد ان خطاب التطهير ساقط لعدم الماء فصار هذا كثوب طاهر ولان ربه لو كان طاهرا لا تجوز الصلوة الا فيه فكذلك هنا لان نجاسة ثلثة ارباعه في فساد الصلوة كنجاسة كله حالة الاختيار قلنا خطاب السترة للصلوة ساقط للنجاسة ايضا فصار العراء كالستر واذا كان الربيع طاهرا توجه الخطاب بقدره وسقط بقدر النجس فرجنا الوجوب احتياطا قال وقول محمد احسن قال الشيخ كالدين بن الهمام وفيه نظر اى في قوله ان قوله محمد احسن اذ عورض بسقوط خطاب السترة وتقريره ان المعلوم انما هو توجه خطاب السترة للصلوة بالطاهر حالة القدرة على التطهر فاذا لم تكن فالمعلوم حينئذ انتفاء خطاب السترة للصلوة بالطاهر ولا يقدر على اثبات تعلقه بالنجس حينئذ لا ينقل خطاب مخصوص فيه ولا نقل فيبقى على النفي الاصلى لان نفي المدرك الشرعى يكفي لنفي الحكم الشرعى واما اذا كان الربيع طاهرا فلا نه كالكل في كثير من الاحكام فامكن الحكم بتعلق الخطاب بالستر به انتهى وهذا انما يتم ان لو كان الدليل الموجب للستر في الصلوة دليلا مقيدا بالساتر الطاهر وليس كذلك بل الذى استدلوا به على وجوب السترة وهو قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد مطلق عن قيد الطهارة وانما وجبت طهارة الساتر بنص آخر وهو قوله تعالى وثيابك فطهر وعدم القدرة على العمل بنص اوجب حكما لا يستلزم سقوط حكم وجب بنص آخر مطلق فالتكليف على حسب القدرة والسقوط على قدر المعجز اللهم الا ان يقال في لفظ الزينة اشارة الى قيد الطهارة فان غير الطاهر ليس زين بل هو شين فيثبت ان الدليل الموجب للستر في الصلوة مقيد بالساتر الطاهر بطريق

الاشارة (وان صلى عربانا) لمدم الثوب اولنجاسته فانه (يصلى قاعدا يومى بالركوع والسجود) ايماء برأسه ويجعل سجوده اخفض من ركوعه كفى المريض العاجز عن الركوع والسجود لما روى عن ابن عباس وابن عمر انهما قالوا العارى يصلى قاعدا بالايماء وعن عطاء وعكرمة وقتادة مثله وعن انس ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ركبوا فى السفينة فانكسرت بهم فخرجوا من البحر عراة فصلوا قعودا بالايماء قال سبط ابن الجوزى رواه الحلال وفى المجتبى يصلى العراة وحدانا متباعدين فان صلوا بجماعة يتوسطهم الامام ثم اذا صلى العارى كذلك (فكيف يقعد قال) بعضهم (يقعد كما يقعد فى الصلوة) قياسا على قعود المريض اذا امكنه (وقال فى الذخيرة يقعد ويمد رجله الى القبلة ويضع يديه على عورته الغليظة) اى على ما يرى من ذكره وهذه الكيفية اولى لزيادة الستر فيها على كيفية القعود فى الصلوة وهى المذكورة فى شروح الهداية وغيرها (سواء صلى نهارا او فى ليلة مظلمة او فى البيت) الخالى (او فى الصحراء) وحده (هو الصحيح) خلافا لمن قال القعود والايماء انما هو فى النهار اما فى الظلمة فيصلى ركوع وسجود وذلك لانه لا اعتبار بستره الظلمة (وان صلى) العارى (قائما اجزأه) سواء ركع وسجد او اوامأ بهما وكذا لو ركع وسجد القاعد يجوز لان فى كل فعل مزية وخللا من وجه فيتخير (والاول) وهو الايماء قاعدا (افضل) لان الستر وجب لحق الصلوة وحق الناس والركوع والسجود لم يجبا الا للصلوة فكان الاول اقوى ولان ترك الاركان الى خلف وهو الايماء وترك الستر الى خلف فكان ماله خلف اولى بالترك مما ليس له خلف عند التعارض (ولو قام على شئ نجس وصلى لايجوز) لان طهارة المكان شرط فاذا فات لايجوز الصلوة لفقد الشرط والمراد اذا كان النجس قدرا مانعا (ولو صلى على شئ مبطن فى باطنه قدر) اى فى بطائه نجاسة مائة ينظر (ان كان) ذلك المبطن (مخيطا) اى مضربا (لايجوز) صلاته اذا كانت النجاسة تحت موضع قيامه لان البطانة حينئذ مع الظهارة فى حكم ثوب واحد فكان كما لو كانت النجاسة فى الظهارة وهو قائم عليها (وان لم يكن) ذلك المبطن مخيطا (جاز) صلاته لانه فى حكم ثوبين بسط الطاهر منهما على النجس فكان بمنزلة مالو بسط الثوب الطاهر على ارض نجسة وحينئذ يشترط ان تكون الطهارة بحيث لا يظهر منهما لون النجاسة ولا ريجها كفى البسط على الارض النجسة قيل هذا كله قول محمد وعن ابى يوسف انه لايجوز وقيل جواب محمد فيما اذا لم يكن مضربا وجواب ابى يوسف فى المضرب فلا خلاف حينئذ كما ذكرنا (ولو سجد على شئ نجس) نجاسة مائة

(تفسد صلاته) سواء اعاد سجوده على شيء طاهر او لم يعمده عند ابي حنيفة ومحمد لانه ادى ركنا مع النجاسة ففسدت الصلوة فسادا باتا كما لو اداه مع كشف العورة او نجاسة الثوب او البدن حيث تفسد اجماعا (وقال ابو يوسف ان اعاد) سجوده (حين علم) انه سجد على النجس (على شيء طاهر لا يفسد) صلاته لان سجوده على النجاسة كعدمه فاذا سجد على الطاهر صار كأنه انما سجدا الآن وهذا بناء على ان بالسجود على النجس تفسد السجدة لا الصلوة عنده وعندهما تفسد الصلوة لفساد جزئها وكونها لا تنجزى (وان كان موضع قدميه وركبتيه طاهرا وموضع جبهته وانفه نجسا) فقد روى (عن ابي حنيفة) انه قال (يسجد على انفه) لان الاقتصار على الانف من غير عذر بالجهة في السجود جائز عنده (وتجاوز صلاته) لان موضع الانف اقل من الدرهم (خلا فالهما) فان عندهما الاقتصار على الانف في السجود بلا عذر في الجهة لا يجوز وفي رواية عن ابي حنيفة ايضا انه لا يجوز لان السجود لم يقع الا على النجاسة فلا يجوز وان كانت اقل من قدر الدرهم وهذه الرواية اصح لان عفو قدر الدرهم انما يعتبر فيما اذا تآدى السجود بجزء آخر غير المتصل بالنجاسة اما اذا لم يتأد فلا لان السجود على النجاسة كلا سجود وان كان غير مفسد فالخاضل ان موضع الانف لما كان اقل من قدر الدرهم فنجاسته لا تفسد الصلاة اذا اتصل الانقب به الا ان الاقتصار على الانف انما يجوز عنده اذا كان سجودا ووقوع العضو المسجود به على النجاسة لا يكون سجودا وانما يكون سجودا لو وقع على الطاهر وبعضه على النجس كما لو كان في موضع الجهة اقل من قدر الدرهم حيث يجوز بالاتفاق او كان موضعها كله نجسا وموضع الانف طاهرا حيث يجوز عنده خلافا لهما (وان كان موضع انفه نجسا وسائر المواضع) اى باقى المواضع (طاهرا جاز) فعله وصلاته (بلا خلاف) لان الاقتصار على الجهة في السجود جائز بالاتفاق فكانه اقتصر عليها ولم يسجد على الانف وموضع الانف اقل من قدر الدرهم فلم يضر اتصاله به (وذكر شمس الائمة السرخسي) انه (ان كانت النجاسة في موضع الكفين والركبتين جازت صلاته) لان وضع اليدين والركبتين في السجود ليس بفرض بل هو سنة عندنا فلا يشترط طهارة موضعها وكان وضعها على النجاسة كعدمه وهو غير مفسد (وقال في العمود هذه) يعنى رواية جواز الصلوة مع نجاسة موضع الكفين والركبتين (رواية شاذة) قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ولعلم ان عدم اشتراط طهارة مكان الركبتين او اليدين لم يثبت الفقيه ابو الليث وعليه بنى وجوب وضع الركبتين في السجود قال وفي التحنيس اذا لم يضع ركبتيه عند السجود لا يجوز له الا ان امرنا

بالسجود على سبعة اعضاء هذا اختيار الفقيه ابى الليث وقتوى مشايخنا على انه يجوز لانه لو كان موضع الركبتين نجسا جاز قال يعنى صاحب التجنيس والفقيه ابواليث ينكر هذه الرواية انه اذا كان موضع الركبتين نجسا يجوز انتهى نقل الشيخ كالدين قال المصنف (والصحيح ان يقال ان كان) يعنى النجس (فى موضع ركبتيه لا تجوز صلاته) وسكت عما اذا كان فى موضع يديه وفى فتاوى قاضى خان واذا كانت النجاسة تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم فانها تجمع وتمنع الصلاة وكذا لو كانت النجاسة فى موضع السجود او فى موضع الركبتين او فى موضع اليدين ولا يجعل كانه لم يضع العضو انتهى فلم انه لا فرق بين الركبتين واليدين وبين موضع السجود والقدمين فى ان النجاسة المانعة فى مواضعها مفسدة للصلاة وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة حملها وان كان وضع ذلك العضو ليس بفرض (وان كان موضع احدى قدميه نجسا لا تجوز) صلاته (اذا كان) قد (وضعها) اما اذا لم يضعها فانه تجوز صلاته لان الفرض وضع احدى القدمين فى السجود او فى القيام حتى لو رفع احدىهما جازت صلاته ولكن مع الكراهة (وان كان تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم فلو جمع يصير اكثر من قدر الدرهم يمنع) وقد تقدم نقل قاضى خان وهو ظاهر (كما يمنع) النجس (اذا كان فى ثوب ذى طاقين) فى كل طاق اقل من قدر الدرهم ولو جمع زاد على الدرهم هذا اذا كان الثوب ملبوسا او محولا اما لو كان مفروشا تحت قدميه فان كان مضربا فكذلك والا فلا لان الطاق الاسفل حينئذ غير معتبر للحائل فبقى ما فى الطاق الاعلى وهو اقل من الدرهم (وان افتتح الصلاة فى مكان طاهر ثم نقل قدميه) فجعلهما (على شئ نجس وقام) اى مكث عليه (ان لم يمكث مقدار ما يؤدى ركنا) اى مقدار اداء ركن (جازت) صلاته اتفاقا ولم تقسد لان المكث اليسير على النجس الكثير معفو كما مكث الكثير مع النجس اليسير (والا) اى وان لم يكن لم يمكث بل مكث مقدار ما يؤدى ركنا لان نفى النفي اثبات (فلا) اى فلا تجوز صلاته وهذا عند ابى يوسف وقال محمد تجوز ما لم يؤد ركنا على ذلك الحال لانه لم يؤد جزءا من الصلاة مع المانع فلا تقسد ولا بى يوسف ان المعفو هو المقدار القليل من الزمان والذي يمكن فيه اداء الركن كثير فلا يعنى سواء ادى الركن او لم يؤد (وكذا ان رفع نعليه وعليهما قدر مانع ان ادى معهما ركنا فسدت) صلاته اتفاقا وان لم يؤد معهما ركنا فان لم يمكث مقدار ما يؤدى ركن لا تقسد اتفاقا وان مكث قدر ما يؤدى ركن تقسد عند ابى يوسف وان لم يؤد خلافا لمحمد واختار قول ابى يوسف

في الجميع لانه احوط وقال (في فتاوى اهل سمرقند) لو كان المصلي بحيث (اذا سجد يقع ثيابه على شيء نجس) اى من غير ان يكون النجس في موضع شيء من اعضاء سجوده (جازت صلاته اذا كانت) تلك النجاسة (يابسة) بحيث لم تتلوث ثيابه منها بقدر مانع لان ما عدا مكانه لا تشترط طهارته ومكانه ما يقتضيه في اداء صلاته ليس غير وفيه خلاف الشافعى فان عنده لا تجوز صلاته في الحالة المذكورة لان ثيابه مما يتحرك بحركته تبع له وقد اتصل بالنجاسة قلنا لادليل على فرضية طهارة مكان كل ما يتصل بالمصلى ولا يثبت حكم بلا دليل (وفي اختلاف زفر) اى قال في الكتاب المسمى باختلاف زفر ويعقوب (اذا كانت النجاسة على باطن اللبنة او الالة) وهو على ظاهرهما قائم يصلى لم تفسد) صلاته لان النجاسة غير متصلة بمكان قيامه وكذا الحجر (وبمثله) ايضا اى مثل الحكم المذكور وهو عدم الفساد (اذا حلت للنجاسة بحسبة فقلها) وصلى على الوجه الطاهر فانه (ان كان غلظا خشبة) بحيث (تقبل القطع) اى يمكن ان ينشر نصفين فيما بين الوجه الذى فيه النجاسة والوجه الآخر (تجوز الصلوة) عليها حينئذ والا فلا لانها بمنزلة اللبنة في الوجه الاول وبمنزلة الثوب في الوجه الثانى (واذا اصاب الارض نجاسة) سواء كانت رطبة او يابسة (ففرشها بطين او جص فصلى عليه جاز) صلاته لانه حائل صلب كاللوح ونحوه وليس هذا كالثوب اذا فرش على النجاسة فان حكم فرش الثوب على النجاسة انه ان كانت رطبة لا تجوز الصلوة عليه وان كانت يابسة فحكمه حينئذ حكم التراب (ولو فرشها بالتراب ولم يطين) فوقها فانه (ان كان التراب قليلا) اى رقيقا (بحيث لو شمه يجحد) المصلى عليه (رايحة النجاسة لا تجوز) الصلوة عليه (والا) اى وان لم يكن قليلا بل كان كثيرا حجمه كثيف بحيث لا يجحد المصلى عليه رايحة النجاسة (تجوز) صلوته عليه وكذا الثوب اذا فرش على النجاسة اليابسة فان كان رقيقا يشف ماتحته او توجد منه رايحة النجاسة على تقدير ان لها رايحة لا تجوز الصلوة عليه وان كان غليظا بحيث لا يكون كذلك جازت بل ان كان غلظه بحيث يمكن ان يحمل من عرضه ثوبان كالنالى فهو بمنزلة اللبد الغليظ (ولو كان على اللبد) بكسر اللام وسكون الموحدة (نجاسة فقلب) المصلى الوجه الذى فيه النجاسة الى اسفل (وصلى على الوجه الثانى) الذى ليس عليه نجاسة (تجوز) صلاته هذا اذا كان غليظا يمكن ان يقسم جرمه نصفين لانه بمنزلة اللبنة (وقال ابو يوسف لا تجوز) صلاته وان كان اللبد او الثوب غليظين (وبه اخذ بعض المشايخ) ومنهم شمس الائمة الحلوانى فانه قال لا تجوز الا ان يثنيه فيجعل الطرف الطاهر فوق الطرف النجس ليصير بمنزلة ثوبين

(وهذا) المذكور في اللبد وكذا في الثوب (كله مذهب محمد) وهو (مذكور في المحيط) وهو يفيد ان الخلاف بين ابي يوسف ومحمد ثابت في الثوب ذي الطاقين وان كان مضربا فان الثوب واللبد الغليظين بمنزلة ثوب ذي طاقين متصلين وحينئذ فالتحتم ههنا ايضا قول ابي يوسف كما في المضرب (ولوبسط المصلي) اي السجادة (على شيء نجس رطب او جلس على ارض نجسة رطبة اولف الثوب اليابس) الطاهر (في ثوب نجس رطب فاثرت الرطوبة) النجسة (في ثوبه) في الصورتين الاخيرين (او) اثرت (في مصلاه) في الصورة الاولى (ينظر ان كان) تأثير الرطوبة (بحال لو عصر الثوب او المصلي يتقاطر منه شيء يتنجس) الثوب والمصلي (والا) اي وان لم يكن التأثير بذلك الحال (فلا) يتنجس وقد قدمنا في فصل الآسار في مثله ان هذا اذا كانت الرطوبة من الماء النجس لاعتين النجاسة كالبول مثلا وايضا يشترط ان لا يوجد اثر النجاسة من لون او ريح على ماحققناه ثمة (وقال شمس الأئمة) عبدالعزيز ابن احمد (الحلواني) بالنون وبالهزمة نسبة الى الحلوة كذا في القاموس (لو كان) تأثير الرطوبة (بحال لو وضع) الانسان (يده) عليه (بتل) يده (يصير) الثوب والمصلي (نجسا) والافلا (وهذا) الذي قاله شمس الأئمة (قريب) في المعنى (من) القول (الاول) لانه اذا كان بحيث لو عصر يقطر بتل اليد عند الوضع عليه والافلا

﴿ فروع شيء ﴾

من تعلق النجاسات لم يذكرها المصنف في التجنيس غسل ثوبا ثم قطر منه على شيء ان عصره في الثالثة حتى صار بحال لو عصره لا يسيل منه شيء فاليد طاهرة والبلل طاهر وان كان بحال يسيل فنجسة قال الشيخ كالدين بن الهمام ففي هذا ان بلة اليد طاهرة مع انها بعض الثالث انتهى ولا فرق بين تطهير الثوب النجس وبين تطهير العضو النجس في عدم اشتراط الصب او الجريان حتى لو غسل كل منهما في ثلث اجانات طاهرات او ثلاثا في اجانة يطهر وقال ابو يوسف بذلك في الثوب خاصة اما العضو النجس فانه اذا غمس في ثلاث اجانات نجس الجميع ولا يطهر ما لم يغسل في ماء جار او يصب عليه لان القياس يأبى حصول الطهارة لهما بالغسل في الاواني لكن سقط في الثياب للضرورة وبقي في العضو لعدمها قال الشيخ كالدين وهذا يقتضي انه لو كان المتنجس من الثوب قدر درهم ففرض لا يحيزه ابو يوسف في الاجانة انتهى وفيه نظر لان الضرورة ماسة لاقامة الواجب بل والسنة ايضا غسل نجاسة الدم مثلا بالبول حتى زال اثر الدم هل يحكم بزوالها اختلف فيه ومن ذهب اليه

التمر تاشى حتى لو غسلها ببول ما يؤكل لحمه لا يمنع ما لم يفحش وقال السر حسى الاصح ان التطهير بالبول لا يكون قال الشيخ كمال الدين وهو احسن لما علم ان سقوط التنجس حال كون المستعمل في المحل ضرورة التطهير وليس البول مطهرا لتضاد بين الوصفين فيتنجس بنجاسة الدم فما اذا داد الثوب بهذا الا شرا اذ يصير جميع المكان المصاب بالبول متنجسا بنجاسة الدم وان لم يبق قال في الكتاب يعنى الهداية اشارة الى ما اخترناه حيث قال وبكل مائع طاهر حيث اخرج المائع النجس انتهى تنجس طرف من الثوب ففسه فغسل طرفا منه بتمر او بلا تمر طهر لان يغسل بمضه مع ان الاصل طهارة الثوب وقمع الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون المفصول محلها فلا يقضى بالنجاسة بالشك كذا اورده الاسي جاني في شرح الجامع الكبير قال وسمعت الشيخ الامام تاج الدين احمد بن عبدالعزيز يقوله ويقبسه على مسئلة في السير الكبير هي اذا فتحنا حصنا وفيهم ذمى لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع بيقين فلو قتل البعض او اخرج حل قتل الباقي للشك في قيام المحرم كذا هنا وفي الخلاصة بعد ذكر الثوب فلو صلى معه صلوات ثم ظهرت النجاسة في طرف آخر يجب اعادة ماصلى انتهى وفي الظهيرية الثوب فيه نجاسة لا يدري مكانها يغسل كله قال الشيخ كمال الدين وهو الاحتياط وذلك التعليل مشكل عندي فان غسل طرف يوجب الشك في طهارة الثوب بمد اليقين بنجاسته قبل وحاصله انك شك في الازالة بعدتيقن قيام النجاسة والشك لا يرفع المتيقن قبله قال والحق ان ثبوت الشك في كون الطرف المفصول والرجل المخرج هو مكان النجاسة والمعصوم الذمى يوجب البتة الشك في طهر الباقي واباحة دم الباقي ومن ضرورة صيرورته مشكوكا فيه ارفق اليقين عن تنجسه ومعصوميته واذا صار مشكوكا في نجاسته جازت الصلاة معه قال الا ان هذا ان صح لم يبق لكلمتهم المجمع عليها اعنى قولهم اليقين لا يرفع بالشك معنى فانه حينئذ لا يتصور ان يثبت شك في محل ثبوت اليقين ليتصور ثبوت شك فيه لا يرفع به ذلك اليقين انتهى والجواب انه قد تصور فيما اذا ثبت حكم محل معلوم ثم شك في زواله عنه باحتمال وجود دليل الزوال وعدمه على السواء كما اذا شك في الحدث بعدتيقن الطهارة او عكس ونحو هذا من الاحكام كالطلاق والعتاق بخلاف مثل مسئلة الثوب والذمى فان النجاسة وحرمة القتل لم تثبت يقينا لمحل معلوم بل ثبتت لمحل مجهول مع ان ضدها وهى الطهارة وحل القتل كان ثابتا بيقين لمحل معلوم الا انه امتنع العمل به لثبوت ذلك المجهول

فيه يقينا فاذا زال اليقين ووقع الشك في بقاء ذلك المجهول وعدمه لا يتمتع العمل بما كان ثابتا بيقين لان اليقين لا يزول بالشك فالاصل فيه ان الشك قسمان شك طار على اليقين اى حاصل بامر خارج عنه وشك طار باليقين اى بمعارضة دليل مع دليل آخر فالاول لا يزول اليقين والثاني يخرج عن كونه يقينا بيان ذلك ان الشك انما ينشأ عن عدم الدليل او عن تقابل دليلين متساويين متحدين زمانا ومحلا حتى لو اختلف زمانهما يكون الاخير ناسخا للاول اذا كان دليل الوجود دون البقاء وان اختلف محلهما فلا تقابل وان جهل حصل الشك لعدم الدليل على الزوال عن المحل الآخر والبقاء فيه فاذا ثبت حكم يقينا لمحل معلوم فالشك في ثبوت ضد ذلك الحكم لذلك المحل انما يتأتى من عدم دليل او من تقابل دليلين متساويين يقتضى احدهما بقاء الحكم الاول والآخر عدمه وحينئذ يتساقطان ويبقى الحكم الاول بدليله فهذا معنى قولهم اليقين لا يرتفع بالشك وهذا هو القسم الاول من قسمي الشك ولا يمكن ان يتأتى الشك حينئذ من دليل معارض لدليل الاول مساوله بل يكون نسخا ان كان الاول دليل الوجود دون البقاء والا فهو من القسم الثاني من قسمي الشك اما اذا ثبت حكم يقينا لمحل مجهول فيمكن ان يتأتى الشك من دليل معارض لدليله مساوله يثبت ضد ذلك الحكم لان المحل لما لم يكن معلوما لم يتعين كون الدليل الآخر ناسخا بل احتمل ان يثبت ضد الحكم في المحل الاول فيكون ناسخا وان يثبت في محل آخر فلا يكون ناسخا احتمالا على السواء فحصل الشك ضرورة في بقاء الحكم الاول في المحل المجهول وعدمه وهو ايضا من القسم الثاني من قسمي الشك وهو ناشئ من اليقين الاول مع معارضه وليس بشك خارج عنه ورد عليه كما في القسم الاول وهو يقتضى الرجوع الى يقين آخر غير اليقين المعارض فتأمل وامع النظر فان الامام الرباني محمد بن الحسن رحمه الله عليه لم يضع تلك المسئلة في السير الكبير عن غير تحقيق خصوصا وهي في امر القتل الذي هو عظيم الخطر يدراً بالشبهات والله سبحانه هو الموفق ولو بالاحمر على الخطئة حال الدوس فذهب بعض الخطئة فالباقي طاهر وكذا الذاهب ايضا لما ذكر في المسئلة المتقدمة بئر بالوعة جعلت بئر ماء ان حفرت قدر ما وصل اليه النجاسة طهر ماؤها لاجوانبها فان وسعت فوق ذلك طهر الكل كذا اطلقوه وينبى ان يقيد بما اذا زادوا في عمقها في الصورة الاولى وبما اذا لم يظهر اثر النجاسة في الماء في كلا الصورتين والبعدين بئر بالوعة وبئر الماء ينبى ان يكون خمسة

ازرع في رواية ابي سليمان وسبعة في رواية ابي حفص وقال الحلواني المعتبر
الطم او اللون او الريح وان لم يتغير جاز والا لا ولو كان عشرة اذرع وهو المختار
توضأ ومشى على الواح مشرعة بعد مشى من برجله قدر لا يحكم
بنجاسة رجله ما لم يعلم انه وضع رجله على موضعه للضرورة ومثله المشى في ماء
الحمام لا ينجس ما لم يعلم انه غسالة نجس جلد الحية يمنع الصلوة اذا زاد على
الدرهم وان زكيت لانه لا يحتمل الدباغة انتقام الذكوة مقام الدباغة والاصح
ان قيصها طاهر اذا وجد الشعر في بئر الابل او الغنم يغسل ويؤكل لا الذي
يوجد في خفي البقر لانه لا صلاية فيه قال الفقير هذا التعليل يفيد انه اذا وجد
في الروث فان كان صلبا يغسل ويؤكل والا فلا وفي التجنيس مشى في الطين
او اصابه ولم يغسله وصلى يحجزه ما لم يكن فيه اثر النجاسة لانها المانع ولم يوجد
وفي الخلاصة طين بخاري طاهر لا يمنع جواز الصلاة وان كان الثوب مملو منه
وان كان مختلطا بالعدرات قال شمس الائمة الحلواني لا يقبل هذا وذكر صاحب
القنية يمشى في السوق فتبتل رجله عمارش في السوق فصلى لم يحجزه لان النجاسة
غالبة في اسواقنا ثم ذكر عن ابي نصر الدبوسي طين الشوارع ومواطي الكلاب
فيه طاهر وكذا الطين المسرقن وردغة طريق فيه نجاسات طاهر الا اذا
رأى عين النجاسة قال يعني صاحب القنية وهو صحيح من حيث الرواية
وقريب من حيث المنصوص عن اصحابنا ثم ذكر وقع بول في ماء قبل به الطين
او وقع روث في طين تعتبر الغلبة فان غلبت النجاسة لم يحجز وان غلبت الطين
فطاهر قال فصيح به جواب ابي منصور وكان الاحتراز عن هذه الرواية بقوله
الغالب في اسواقنا النجاسة وانه حسن عند المنصف دون المعاند انتهى فاذا
تأملت ما ذكره فينبغي ان يحمل قول ابي نصر الدبوسي على الضرورة فيما اذا
اصابه من غير قصده مع عسر الاحتراز وقول من اعتبر الغلبة على غير ذلك
توفيقا بين كلامي صاحب القنية حيث ايد قول ابي نصر بقوله وصحيح من حيث
الرواية الى آخره والقول الآخر بقوله وهو حسن الى آخره ولان المعلوم من قواعد
اثمتنا التسهيل في مواضع الضرورة والبلوى العامة كما في مسئلة آبار الفلوات
ونحوها فارة ماتت في دهن ان كان جامدا قور ماحولها ويؤكل ماسواه وان
كان ذائبا تنجس كله والدهن النجس يجوز ان يستصبح به في غير المساجد
ويدبغ به الجلود وتقدمت صفة تطهيره قال بعض المشايخ تكره الصلوة
في ثياب الفسقة لانهم لا يتقون الحر وقال صاحب الهداية في التجنيس الاصح

انها لا تكره لانه لم يكره من ثياب اهل الذمة الا السراويل مع استحلالهم
الحمر فهذا اولى ولا تجوز الصلاة في الديباج الذي ينسجه اهل فارس لانه بلغنا
انهم يستعملون فيه البول ويزعمون انه يزيد في برقه الكل في شرح الهداية
لابن الهمام وذكر في القنية عن صلوة الاثر عن الحسن البصري زعفران ذر في اناء
للصبغ فبال فيه صبي يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلاثا فيطهر قال هشام وهو قول
اصحابنا انتهى وتقدم ما يوافقه في اوائل فصل الاسار وانه ينبغي ان يغسل حتى
يصفوا الماء فعلى هذا لو كان الديباج المذكور ونحوه لا ينقض ولا يتلون به الماء
فهو طاهر وفي القنية الكيمخت المدبوغ بدهن الخنزير اذا غسل يطهر
ولا يضر بقاء الاثر وفيها الجلود التي يدبغ في بلدنا ولا يغسل مذبجها ولا تتوقى
النجاسات في دبرها ويلقونها على الارض النجسة ولا يغسلونها بعد تمام الدبغ
فهي طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف والمكعب وغلاف الكتب والمشط والقرباب
والدلاء منها رطبا ويابس انتهى اللحم وقع في مرقه نجاسة حال الغليان يغلى
ثلاثا في مياه فيطهر وقيل لا يطهر وفي غير حالة الغليان يغسل ثلاثا كذا
في الظهيرية والمرقة لاخير فيها الا ان تكون تلك النجاسة خمرافه اذا صب
فيها حل حتى صارت كالحل حامضة طهرت وفي التنجيس طبخت الحنطة
في الحمر قال ابو يوسف تطبخ ثلاثا بالماء وتحفف كل مرة وكذا اللحم وقال
ابو حنيفة اذا طبخت في الحمر لا تطهر ابدا وبه يفتى والكل عند محمد لا يطهر ابدا
ولو القيت دجاجة حال الغليان في الماء قبل ان يشق بطنها لتف الريش او كرش
قبل القتل لا يطهر ابدا لكن على قول ابى يوسف يجب ان يطهر على قانون
ما تقدم في اللحم قال الشيخ كالدين بن الهمام قلت والله سبحانه اعلم هو
معامل بتشريها النجاسة المتحالة في اللحم بواسطة الغليان وعلى هذا اشتهر
ان اللحم السميطة بمصر نجس لا يطهر لكن العلة المذكورة لا تثبت حتى يصل الماء
الى حد الغليان ويمكث فيه اللحم بعد ذلك زمانا يقع فيه التشرب والدخول
في باطن اللحم وكل من الامر بن غير متحقق في السميطة الواقع حيث لا يصل الماء الى حد
الغليان ولا يترك فيه الامقدار ما اتصل الحرارة الى سطح الجلد فتحل مسام السطح عن
الصوف بل ذلك التراكب يمنع وجوده من اقلاع الشعر فالاولى في السميطة ان يطهر بالغسل
ثلاثا لتنجس سطح الجلد بذلك الماء فانهم لا يحتسبون فيه عن التنجيس وقد قال
شرف الائمة بهذا في الدجاجة والكروش والسמיד مثلهما انتهى جب فيه ماء

اوزيت استخرج منه وجعل في اناه ثم اخذ من آخر وجعل في هذا الاناء ايضا ثم وجد فيه فارة ان غابت عنه فالتجاسة للاناء خاصة وان لم تقب ولم يعلم من اى الجبين فمى للاخير اذا تحرى فلم يقع تحريه على شئ وان وقع عمله به وهذا اذا كانا لواحد فان كانا لاثنين كل واحد منهما ينكر كونها من جبه فكلها طاهر لانه في الاول يتقن ان احد جبيه نجس وفي الثانية لم يتقن واحد منهما بنجاسة جبه وقد كان طاهرا بيقين تلمطخ ضرع شاة بسرقتها فحلبها بيد رطبة ففي نجاسة اللبن روايتان وفي القنية حيوان البحر طاهر وان لم يؤكل حتى خنزير البحر ولو كان ميتة قال واختلف الناس وهم اهل زماننا في الدهن الزكلاى الذى يجلب من البحر البلغارى ولكن ما ذكره في التجريد وشرح القدورى وصلاة الجلانى نص على طهارته وفيها عن الحسن في بكرة وقعت في وقر خنطة فطبخت لم تؤكل وقال ابن مقاتل تؤكل ما لم يتغير طعمها وكذا الدهن واللبن انتهى صلى على طرف ثوب او بساط ونحوه وطرفه الاخر نجس جازت سواء تحرك احد الطرفين بحركة الآخر او لا هو الصحيح لان مكان صلاته طاهر وليس هو حاملا للنجاسة بخلاف ما اذا كانت النجاسة في طرف ثوب هو لابس او حامله فالتى ذلك الطرف على الارض فصلى فانه ان تحرك بحركته لايجوز ولايجوز لان بتلك الحركة ينسب للحمل النجاسة بخلافها في المفروش ولو صلى على الدابة وفي سرجها او ركابها نجاسة مانعة فجماعة على انه لايجوز قال في المبسوط واكثر مشايخنا جوزوه لان الاركان تترك عليها وهى اقوى من الشرائط ولو قام على النجاسة وفي رجله خفاء او جورباه او نعلاه لايجوز الا ان يخلعها ويقوم عليها وكذا لو ستر النجاسة بكمه وسجد عليه لانه تابع اما بعد الزرع فقد زالت التبعية ولو كان اسفل فعليه فحسب نجسا وصلى بهما لايجوز وان نزعهما وقام على ظهرها جاز وجد ثوب ديباج وثوبا نجسا بنجاسة مانعة صلى في الديباج لفوات الشرط بالنجس دونه (اما الشرط الثالث فهو ستر العورة) وهى تطلق في اللغة على الحلل ونقص وعلى ما يبنى ستره وعلى ما يستحي منه وفي الشرع على ما يفترض ستره في الصلوة والاصل في فرضية ستر العورة في الصلوة قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد فان المراد من الزينة المحل الذى يحصل به الزينة وهى الثياب والمراد من المسجد الصلوة التى محلها المسجد فالاول ذكر الحال وارادة المحل والثانى عكسه كذا قالوا واعترض عليه بانها نزلت في الطواف والستر فيه واجب فان اقتضت الفرضية يبنى ان يقتضيها ايضا في الطواف والا فينبى ان يكون الستر في الصلوة

ايضا واجبا لا فرضا والحق ان الفرضية تعينت بالاجماع اذ لم يخالف فيها احد من الائمة على ما نقله غير واحد من ائمة النقلة الى ان حدث بعض المالكية كالقاضي اسنمىل فخالف وخلافه بعد تقرر الاجماع غير معتبر ولو سلم انه من المجتهدين وح فالآية يصح كونها مسندا لاجماع لان العبرة لمعوم اللفظ لخصوص السبب وكذا الحديث عن عايشة ترفعه لا يقبل الله صلوة حائض الانجمار رواه ابو داود والترمذى وحسنه والحاكم وصححه ابن خزيمة في صحيحه المراد بالحائض البالغة لان الحائض حقيقة لاصلا لها اصلا (العورة من الرجل ماتحت السر) منه (الى الركبة) وعلم بهذا ان السريرة ليست بعورة ولكن الركبة غاية ودخولها محتمل فلذا قال (والركبة عورة ايضا) قطعا للاحتمال وفيه خلاف الشافعى واحمد في رواية ان الركبة ليست بعورة لحديث ابى ايوب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما فوق الركبتين وما اسفل من السريرة من العورة وما رواه الدار قطنى ولنا حديث على رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركبة من العورة فتعارض المحرم والمسيح في الركبة فيقدم المحرم وكذا ما روى الدار قطنى في حديث طويل عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان ماتحت السريرة الى الركبة من العورة فان فيه جعل الركبة غاية وهى ملتقى عظمى الفخذ والساق وقد احتمل دخولها وعدمه والاحتياط في الدخول قد خل وعن احمد في رواية السوائى ان فقط عورة وكذا عن مالك وعنه ان السريرة والركبة داخلتان وعنه انها غير داخلتين كقول الشافعى ذكره العيني في شرح البخارى لكن العورة المذكورة انما هى عورة (من غيره لامن نفسه) هذا (هو المختار) قد (روى) محمد (بن شعاع) عن ابى ح و ابى يوسف (نضا) اى تصريحاً بالقول لاختذا بطريق الاستدلال من مسألة اخرى بل روى عنهما انهما (قالوا اذا كان) اى المصلى (محلول الحبيب فنظر) يعنى المصلى نفسه (الى عورته) اى عورة نفسه (لا تفسد صلوته) وهذا هو الذى مشى عليه قاضى خان فى الفتاوى (وبعض المشايخ جعل ستر العورة من نفسه) ايضا (شرطا) وهى رواية هشام عن محمد (حتى قالوا) اى ذلك البعض (ان كان) المصلى حلول الحبيب (كشف اللحية) بحيث تستوعب لحيته حبيبه بالستر (تجوز) صلوته (وان كان خفيف اللحية) لا تغطى حبيبه (حتى لو فرض انه نظر) فى حبيبه (ورأى عورته فصلاته فاسدة وبه) او بقول هذا البعض (يفتى بعض المشايخ) قال فى الخلاصة فان صلى فى قميص واحد محلول الحبيب ان كان بحال يقع بصره على عورته حالة

(تفسد صلاته) سواء اعاد سجوده على شئ طاهر او لم يعده عند ابي حنيفة ومحمد لانه ادى ركنا مع النجاسة ففسدت الصلوة فسادا باتا كما لو اداه مع كشف العورة او نجاسة الثوب او البدن حيث تفسد اجماعا (وقال ابو يوسف ان اعاد) سجوده (حين علم) انه سجد على النجس (على شئ طاهر لا تفسد) صلاته لان سجوده على النجاسة كعدمه فاذا سجد على الطاهر صار كأنه انما سجد الآن وهذا بناء على ان بالسجود على النجس تفسد السجدة لا الصلوة عنده وعندنا تفسد الصلوة لفساد جزئها وكونها لا تجزئ (وان كان موضع قدميه وركبتيه طاهرا وموضع جبهته واقفه نجسا) فقد روى (عن ابي حنيفة) انه قال (يسجد على انفه) لان الاقتصار على الانف من غير عذر بالجبهة في السجود جائز عنده (وتجوز صلاته) لان موضع الانف اقل من الدرهم (خلافا لهما) فان عندهما الاقتصار على الانف في السجود بلا عذر في الجبهة لا يجوز وفي رواية عن ابي حنيفة ايضا انه لا يجوز لان السجود لم يقع الا على النجاسة فلا يجوز وان كانت اقل من قدر الدرهم وهذه الرواية اصح لان عفو قدر الدرهم انما يعتبر فيما اذا تأدى السجود بجزء آخر غير المتصل بالنجاسة اما اذا لم يتأد فلا لان السجود على النجاسة كلا سجود وان كان غير مفسد فالخاضلان موضع الانف لما كان اقل من قدر الدرهم فنجاسته لا تفسد الصلاة اذا اتصل الانف به الا ان الاقتصار على الانف انما يجوز عنده اذا كان سجودا ووقوع العضو المسجود به على النجاسة لا يكون سجودا وانما يكون سجودا لو وقع على الطاهر وبعضه على النجس كما لو كان في موضع الجبهة اقل من قدر الدرهم حيث يجوز بالاتفاق او كان موضعها كله نجسا وموضع الانف طاهرا حيث يجوز عنده خلافا لهما (وان كان موضع انفه نجسا وسائر المواضع) اى باقى المواضع (طاهرا جاز) فله وصلاته (بلا خلاف) لان الاقتصار على الجبهة في السجود جائز بالاتفاق فكانه اقتصر عليها ولم يسجد على الانف وموضع الانف اقل من قدر الدرهم فلم يضر اتصاله به (وذكر شمس الأئمة السرخسي) انه (ان كانت النجاسة في موضع الكفين والركبتين جازت صلاته) لان وضع اليدين والركبتين في السجود ليس بفرض بل هو سنة عندنا فلا يشترط طهارة موضعها وكان وضعها على النجاسة كعدمه وهو غير مفسد (وقال في العيوض هذه) يعنى رواية جواز الصلوة مع نجاسة موضع الكفين والركبتين (رواية شاذة) قال الشيخ كالدين بن الهمام وليعلم ان عدم اشتراط طهارة مكان الركبتين او اليدين لم يثبتها الفقيه ابو الليث وعليه بنى وجوب وضع الركبتين في السجود قال وفي التحنيس اذا لم يضع ركبتيه عند السجود لا يجزئ لانا امرنا

بالسجود على سبعة اعضاء هذا اختيار الفقيه ابى الليث وفتوى مشايخنا على انه يجوز لانه لو كان موضع الركبتين نجسا جزا قن يعنى صاحب التجنيس والفقيه ابواليث ينكر هذه الرواية انه اذا كان موضع الركبتين نجسا يجوز انتهى نقل الشيخ كمال الدين قال المصنف (والصحيح ان يقال ان كان) يعنى النجس (فى موضع ركبته لا تجوز صلاته) وسكت عما اذا كان فى موضع يديه وفى فتاوى قاضى خان واذا كانت النجاسة تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم فانها تجمع وتمنع الصلاة وكذا لو كانت النجاسة فى موضع السجود او فى موضع الركبتين او فى موضع اليدين ولا يجعل كانه لم يضع العضو انتهى فعمله لانه لا فرق بين الركبتين واليدين وبين موضع السجود والقدمين فى ان النجاسة المانعة فى مواضعها مفسدة للصلاة وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة حملها وان كان وضع ذلك العضو ليس بفرض (وان كان موضع احدى قدميه نجسا لا تجوز) صلاته (اذا كان) قد (وضعها) اما اذا لم يضعها فانه تجوز صلاته لان الفرض وضع احدى القدمين فى السجود او فى القيام حتى لو رفع احدىهما جازت صلاته ولكن مع الكراهة (وان كان تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم فلو جمع يصير اكثر من قدر الدرهم يمنع) وقد تقدم نقل قاضى خان وهو ظاهر (كما يمنع) النجس (اذا كان فى ثوب ذى طاقين) فى كل طاق اقل من قدر الدرهم ولو جمع زاد على الدرهم هذا اذا كان الثوب ملبوسا او محمولا اما لو كان مفروشا تحت قدميه فان كان مضربا فكذلك والا فلا لان الطاق الاسفل حينئذ غير معتبر للحائل فبقى ما فى الطاق الاعلى وهو اقل من الدرهم (وان افتتح الصلاة فى مكان طاهر ثم نقل قدميه) فجعلهما (على شئ نجس وقام) اى مكث عليه (ان لم يمكث مقدار ما يؤدى ركنا) اى مقدار اداء ركن (جازت) صلاته اتفاقا ولم تقصد لان المكث اليسير على النجس الكثير معفو كالمكث الكثير مع النجس اليسير (والا) اى وان لم يكن لم يمكث بل مكث مقدار ما يؤدى ركنا لان نفي النفي اثبات (فلا) اى فلا تجوز صلاته وهذا عند ابى يوسف وقال محمد تجوز ما لم يؤد ركنا على ذلك الحال لانه لم يؤد جزءا من الصلاة مع المانع فلا تقصد ولا بى يوسف ان المعفو هو المقدار القليل من الزمان والذى يمكن فيه اداء الركن كثير فلا يعنى سواء ادى الركن او لم يؤد (وكذا ان رفع نعليه وعليهما قدر مانع ان ادى معهما ركنا فسدت) صلاته اتفاقا وان لم يؤد معهما ركنا فان لم يمكث مقدار ما يؤدى ركن لا تقصد اتفاقا وان مكث قدر ما يؤدى ركن تقصد عند ابى يوسف وان لم يؤد خلافا لمحمد واختار قول ابى يوسف

في الجميع لانه احوط وقال (في فتاوى اهل سمرقند) لو كان المصلي بحيث (اذا سجد يقع ثيابه على شيء نجس) اى من غير ان يكون النجس في موضع شيء من اعضاء سجوده (جازت صلاته اذا كانت) تلك النجاسة (يابسة) بحيث لم تتلوث ثيابه منها بقدر مانع لان ما عدا مكانه لا تشترط طهارته ومكانه ما يقتصر اليه في اداء صلاته ليس غير وفيه خلاف الشافعى فان عنده لا تجوز صلاته في الحالة المذكورة لان ثيابه مما يتحرك بحركته تبع له وقد اتصل بالنجاسة قلنا لادليل على فرضية طهارة مكان كل ما يتصل بالمصلى ولا يثبت حكم بلا دليل (وفي اختلاف زفر) اى قال في الكتاب المسمى باختلاف زفر ويعقوب (اذا كانت النجاسة على باطن اللبنة او الالة) وهو على ظاهرهما قائم يصلى لم تفسد) صلاته لان النجاسة غير متصلة بمكان قيامه وكذا الحجر (وبمثله) ايضا اى مثل الحكم المذكور وهو عدم الفساد (اذا حلت للنجاسة بحشبة فقلها) وصلى على الوجه الطاهر فانه (ان كان غلظ الحشبة) بحيث (تقبل القطع) اى يمكن ان ينشر نصفين فيما بين الوجه الذى فيه النجاسة والوجه الآخر (تجوز الصلوة) عليها حينئذ والا فلا لانها بمنزلة اللبنة في الوجه الاول وبمنزلة الثوب في الوجه الثانى (واذا اصاب الارض نجاسة) سواء كانت رطبة او يابسة (ففرشها بطين او جص فصلى عليه جاز) صلاته لانه حائل صلب كاللوح ونحوه وليس هذا كالثوب اذا فرش على النجاسة فان حكم فرش الثوب على النجاسة انه ان كانت رطبة لا تجوز الصلوة عليه وان كانت يابسة فحكمه حينئذ حكم التراب (ولو فرشها بالتراب ولم يطين) فوقها فانه (ان كان التراب قليلا) اى رقيقا (بحيث لو شمه يجحد) المصلى عليه (رايحة النجاسة لا تجوز) الصلوة عليه (والا) اى وان لم يكن قليلا بل كان كثيرا حجمه كثيف بحيث لا يجحد المصلى عليه رايحة النجاسة (تجوز) صلوته عليه وكذا الثوب اذا فرش على النجاسة اليابسة فان كان رقيقا يشف ما تحته او توجد منه رايحة النجاسة على تقدير ان لها رايحة لا تجوز الصلوة عليه وان كان غليظا بحيث لا يكون كذلك جازت بل ان كان غلظه بحيث يمكن ان يحمل من عرضه ثوبان كالنالى فهو بمنزلة اللبد الغليظ (ولو كان على اللبد) بكسر اللام وسكون الموحدة (نجاسة فقلب) المصلى الوجه الذى فيه النجاسة الى اسفل (وصلى على الوجه الثانى) الذى ليس عليه نجاسة (تجوز) صلاته هذا اذا كان غليظا يمكن ان يقسم جرمه نصفين لانه بمنزلة اللبنة (وقال ابو يوسف لا تجوز) صلاته وان كان اللبد او الثوب غليظين (وبه اخذ بعض المشايخ) ومنهم شمس الائمة الحلوانى فانه قال لا تجوز الا ان يثنيه فيجعل الطرف الطاهر فوق الطرف النجس ليصير بمنزلة ثوبين

(وهذا) المذكور في اللبد وكذا في الثوب (كله مذهب محمد) وهو (مذكور في المحيط) وهو يفيد ان الخلاف بين ابي يوسف ومحمد ثابت في الثوب ذي الطاقين وان كان مضربا فان الثوب واللبد الغليظين بمنزلة ثوب ذي طاقين متصلين وحيث ان المختار ههنا ايضا قول ابي يوسف كما في المضرب (ولوبسط المصلى) اى السجادة (على شئ نجس رطب او جلس على ارض نجسة رطبة اولف الثوب اليابس) الطاهر (في ثوب نجس رطب فاثرت الرطوبة) النجسة (في ثوبه) في الصورتين الاخيرين (او) اثرت (في مصلاه) في الصورة الاولى (ينظر ان كان) تأثير الرطوبة (بحال لو عصر الثوب او المصلى يتقاطر منه شئ يتنجس) الثوب والمصلى (والا) اى وان لم يكن التأثير بذلك الحال (فلا) يتنجس وقد قدمنا في فصل الآسار في مثله ان هذا اذا كانت الرطوبة من الماء النجس لاعتين النجاسة كالبول مثلا وايضا يشترط ان لا يوجد اثر النجاسة من لون او ريح على ما حققناه ثمة (وقال شمس الأئمة) عبدالعزيز ابن احمد (الحلواني) بالنون وبالهزمة نسبة الى الخلاوة كذا في القاموس (لو كان) تأثير الرطوبة (بحال لو وضع) الانسان (يده) عليه (تبتل) يده (يصير) الثوب والمصلى (نجسا) والافلا (وهذا) الذى قاله شمس الأئمة (قريب) فى المعنى (من) القول (الاول) لانه اذا كان بحيث لو عصر يقطر تبتل اليد عند الوضع عليه والافلا

﴿ فروع شئ ﴾

من تعلق النجاسات لم يذكرها المصنف في التجنيس غسل ثوبا ثم قطر منه على شئ ان عصره في الثالثة حتى صار بحال لو عصره لا يسيل منه شئ فاليد طاهرة والبلل طاهر وان كان بحال يسيل فنجسة قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ففى هذا ان بلة اليد طاهرة مع انها بعض الثالث انتهى ولا فرق بين تطهير الثوب النجس وبين تطهير العضو النجس فى عدم اشتراط الصب او الجريان حتى لو غسل كل منهما فى ثلث اجانات طاهرات او ثلاثا فى اجانة يطهر وقال ابو يوسف بذلك فى الثوب خاصة اما العضو النجس فانه اذا غمس فى ثلاث اجانات نجس الجميع ولا يطهر ما لم يغسل فى ماء جار او يصب عليه لان القياس يأبى حصول الطهارة لهما بالغسل فى الاوانى لكن سقط فى الثياب للضرورة وبقي فى العضو لعدمها قال الشيخ كمال الدين وهذا يقتضى انه لو كان المتنجس من الثوب قدر درهم ففرض لا يحيزه ابو يوسف فى الاجانة انتهى وفيه نظر لان الضرورة ماسة لاقامة الواجب بل والسنة ايضا غسل نجاسة الدم مثلا بالبول حتى زال اثر الدم هل يحكم بزوالها اختلف فيه ومن ذهب اليه

التمر تاشى حتى لو غسلها ببول ما يؤكل لحمه لا يمنع ما لم يفحش وقال السرخسى الاصح ان التطهير بالبول لا يكون قال الشيخ كالدين وهو احسن لما علم ان سقوط التنجس حال كون المستعمل في المحل ضرورة التطهير وليس البول مطهرا لتضاد بين الوصفين فيتنجس بنجاسة الدم فما اذا داد الثوب بهذا الا سرا اذ يصير جميع المكان المصاب بالبول متنجسا بنجاسة الدم وان لم يبق قال في الكتاب يعنى الهداية اشارة الى ما اخترناه حيث قال وبكل مائع طاهر حيث اخرج المائع النجس انتهى تنجس طرف من الثوب فنتسبه فغسل طرفا منه بتمر او بلا تمر طهر لان يغسل بعمه مع ان الاصل طهارة الثوب وقمع الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون المفسول محلها فلا يقضى بالنجاسة بالشك كذا اورده الاسييجانى في شرح الجامع الكبير قال وسمعت الشيخ الامام تاج الدين احمد بن عبدالعزيز يقوله ويقبسه على مسألة في السير الكبير هي اذا فتحنا حصنا وفيهم ذمى لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع بيقين فلو قتل البعض او اخرج حل قتل الباقي للشك في قيام المحرم كذا هنا وفي الخلاصة بعد ذكر الثوب فلو صلى معه صلوات ثم ظهرت النجاسة في طرف آخر يجب اعادة ماصلى انتهى وفي الظهيرية الثوب فيه نجاسة لا يدري مكانها يغسل كله قال الشيخ كالدين وهو الاحتياط وذلك التعليل مشكل عندي فان غسل طرف يوجب الشك في طهارة الثوب بمد اليقين بنجاسته قبل وحاصله انك شك في الازالة بعدتيقن قيام النجاسة والشك لا يرفع المتيقن قبله قال والحق ان ثبوت الشك في كون الطرف المفسول والرجل المخرج هو مكان النجاسة والمعصوم الذمى يوجب البتة الشك في طهر الباقي واباحة دم الباقي ومن ضرورة صيرورته مشكوكا فيه ارتفاع اليقين عن تنجسه ومعصوميته واذا صار مشكوكا في نجاسته جازت الصلاة معه قال الا ان هذا ان صح لم يبق لكلمتهم المجمع عليها اعنى قولهم اليقين لا يرفع بالشك معنى فانه حينئذ لا يتصور ان يثبت شك في محل ثبوت اليقين ليتصور ثبوت شك فيه لا يرتفع به ذلك اليقين انتهى والجواب انه قد تصور فيما اذا ثبت حكم محل معلوم ثم شك في زواله عنه باحتمال وجود دليل الزوال وعدمه على السواء كما اذا شك في الحدث بعد تيقن الطهارة او عكس ونحو هذا من الاحكام كالطلاق والعتاق بخلاف مثل مسألة الثوب والذمى فان النجاسة وحرمة القتل لم تثبت يقينا لمحل معلوم بل ثبتت لمحل مجهول مع ان ضدها وهى الطهارة وحل القتل كان ثابتا بيقين لمحل معلوم الا انه امتنع العمل به لثبوت ذلك المجهول

فيه يقينا فاذا زال اليقين ووقع الشك في بقاء ذلك المجهول وعدمه لا يتمتع العمل بما كان ثابتا بيقين لان اليقين لا يزول بالشك فالاصل فيه ان الشك قسمان شك طار على اليقين اى حاصل بامر خارج عنه وشك طار باليقين اى بمعارضة دليل مع دليل آخر فالاول لا يزول اليقين والثانى يخرج عنه كونه يقينا بيان ذلك ان الشك انما ينشأ عن عدم الدليل او عن تقابل دليلين متساويين متحدين زمانا ومحلا حتى لو اختلف زمانهما يكون الاخير ناسخا للاول اذا كان دليل الوجود دون البقاء وان اختلف محلهما فلا تقابل وان جهل حصل الشك لعدم الدليل على الزوال عن المحل الآخر والبقاء فيه فاذا ثبت حكم يقينا لمحل معلوم فالشك في ثبوت ضد ذلك الحكم لذلك المحل انما يتأتى من عدم دليل او من تقابل دليلين متساويين يقتضى احدهما بقاء الحكم الاول والاخر عدمه وحينئذ يتساقطان ويبقى الحكم الاول بدليله فهذا معنى قولهم اليقين لا يرتفع بالشك وهذا هو القسم الاول من قسمي الشك ولا يمكن ان يتأتى الشك حينئذ من دليل معارض لدليل الاول مساوله بل يكون نسخا ان كان الاول دليل الوجود دون البقاء والا فهو من القسم الثانى من قسمي الشك اما اذا ثبت حكم يقينا لمحل مجهول فيمكن ان يتأتى الشك من دليل معارض لدليله مساوله ثبت ضد ذلك الحكم لان المحل لما لم يكن معلوما لم يتعين كون الدليل الآخر ناسخا بل احتمال ان يثبت ضد الحكم في المحل الاول فيكون ناسخا وان يثبت في محل آخر فلا يكون ناسخا احتمالا على السواء فحصل الشك ضرورة في بقاء الحكم الاول في المحل المجهول وعدمه وهو ايضا من القسم الثانى من قسمي الشك وهو ناشئ من اليقين الاول مع معارضه وليس بشك خارج عنه ورد عليه كما في القسم الاول وهو يقتضى الرجوع الى يقين آخر غير اليقين المعارض فتأمل وامع النظر فان الامام الربانى محمد بن الحسن رحمه الله عليه لم يضع تلك المسئلة في السير الكبير عن غير تحقيق خصوصا وهى في امر القتل الذى هو عظيم الخطر يدراً بالشبهات والله سبحانه هو الموفق ولو بالحر على الخطئة حال الدوس فذهب بعض الخطئة فالباقى طاهر وكذا الذاهب ايضا لما ذكر في المسئلة المتقدمة بثر بالوعة جعلت بثر ماء ان حفرت قدر ما وصل اليه النجاسة طهر ماؤها لاجوانبها فان وسعت فوق ذلك طهر الكل كذا اطلقوه وينبى ان يقيد بما اذا زادوا في عمقها في الصورة الاولى وبما اذا لم يظهر اثر النجاسة في الماء في كلا صورتين والحمد بين بثر بالوعة وبثر الماء ينبى ان يكون خمسة

ازرع في رواية ابي سليمان وسبعة في رواية ابي حفص وقال الحلواني المقبر
الطمع او اللون او الريح وأن لم يتغير جاز والا لا ولو كان عشرة اذرع وهو المختار
توضأ ومشى على الواح مشرعة بعد مشى من برجله قدر لا يحكم
نجاسة رجله ما لم يعلم انه وضع رجله على موضعه للضرورة ومثله المشى في ماء
الحمام لا ينجس ما لم يعلم انه غسله نجس جلد الحية يمنع الصلوة اذا زاد على
الدرهم وان زكيت لانه لا يحتمل الدباغة انتقام الذكوة مقام الدباغة والاصح
ان قيصها طاهر اذا وجد الشعر في ابر الابل او الغنم يغسل ويؤكل لا الذي
يوجد في خنثى البقر لانه لا صلاية فيه قال الفقير هذا التعليل يفيد انه اذا وجد
في الروث فان كان صلبا يغسل ويؤكل والا فلا وفي التجنيس مشى في الطين
او اصابه ولم يغسله وصلى يحزئه ما لم يكن فيه اثر النجاسة لانها المانع ولم يوجد
وفي الخلاصة طين بخاري طاهر لا يمنع جواز الصلاة وان كان الثوب مملو منه
وان كان مختلطاً بالعدرات قال شمس الائمة الحلواني لا يقبل هذا وذكر صاحب
الفتية يمشى في السوق فتبتل رجله ممارش في السوق فصلى لم يحزئه لان النجاسة
غالبة في اسواقنا ثم ذكر عن ابي نصر الدبوسي طين الشارع ومواطيء الكلاب
فيه طاهر وكذا الطين المسرقة وردغة طريق فيه نجاسات طاهر الا اذا
رأى عين النجاسة قال يعنى صاحب الفتية وهو صحيح من حيث الرواية
وقريب من حيث المنصوص عن اصحابنا ثم ذكر وقع بول في ماء قبل به الطين
او وقع روث في طين تعتبر الغلبة فان غلبت النجاسة لم يحز وان غلبت الطين
فطاهر قال فصح به جواب ابي منصور وكان الاحتراز عن هذه الرواية بقوله
الغالب في اسواقنا النجاسة وانه حسن عند المنصف دون المعاند انتهى فاذا
تأملت ما ذكره فينبغي ان يحمل قول ابي نصر الدبوسي على الضرورة فيما اذا
اصابه من غير قصده مع عسر الاحتراز وقول من اعتبر الغلبة على غير ذلك
توفيقا بين كلامي صاحب الفتية حيث ايد قول ابي نصر بقوله وصحيح من حيث
الرواية الى آخره والقول الآخر بقوله وهو حسن الى آخره ولان المعلوم من قواعد
اثمتنا التسهيل في مواضع الضرورة والبلوى العامة كما في مسئلة آبار الفلوات
ونحوها فارة ماتت في دهن ان كان جامدا قور ماحولها ويؤكل ماسواه وان
كان ذائبا تنجس كله والدهن النجس يجوز ان يستصبح به في غير المساجد
ويدبغ به الجلد وتقدمت صفة تطهيره قال بعض المشايخ تكره الصلوة
في ثياب الفسقة لانهم لا يتقون الحر وقال صاحب الهداية في التجنيس الاصح

انها لا تتركه لانه لم يكره من ثياب اهل الذمة الا السراويل مع استحلالهم
 الحمر فهذا اولى ولا تجوز الصلاة في لديداج الذي ينسجه اهل فارس لانه بلغنا
 انهم يستعملون فيه البول ويزعمون انه يزيد في برقه الكل في شرح الهداية
 لابن الهمام وذكر في القنية عن صلوة الاثر عن الحسن البصري زعفران ذر في اناء
 للصبغ فبال فيه صبي يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلاثا فيطهر قال هشام وهو قول
 اصحابنا انتهى وتقدم ما يوافقه في اوائل فصل الاسار وانه ينبغي ان يغسل حتى
 يصفوا الماء فعلى هذا لو كان الديداج المذكور ونحوه لا ينفض ولا يتلون به الماء
 فهو طاهر وفي القنية الكيمخت المذبوغ بدهن الخنزير اذا غسل يطهر
 ولا يضر بقاء الاثر وفيها الجلود التي يدبغ في بلدنا ولا يغسل مذبوحها ولا تتوقى
 النجاسات في دهنها ويلقونها على الارض النجسة ولا يغسلونها بعد تمام الدبغ
 فهي طاهرة يجوز اتخاذ الحفاف والمكعب وغلاف الكتب والمشط والقرباب
 والدلاء منها رطبا ويابس انتهى اللحم وقع في مرقه نجاسة حال الغليان يغلى
 ثلاثا في مياه فيطهر وقيل لا يطهر وفي غير حالة الغليان يغسل ثلاثا كذا
 في الظهيرية والمرقة لا خير فيها الا ان تكون تلك النجاسة خمرافه اذا صب
 فيها حل حتى صارت كالحل حامضة طهرت وفي التجنيس طبخت الحنطة
 في الحمر قال ابو يوسف تطبخ ثلاثا بالماء وتحفف كل مرة وكذا اللحم وقال
 ابو حنيفة اذا طبخت في الحمر لا تطهر ابدا وبه فتى والكل عند محمد لا يطهر ابدا
 ولو القيت دجاجة حال غليان في الماء قبل ان يشق بطنها لتف الريش او كرش
 قبل التمس لا يطهر ابدا لكن على قول ابى يوسف يجب ان يطهر على قانون
 ما تقدم في اللحم قال الشيخ كالدين بن الهمام قلت والله سبحانه اعلم هو
 معال بتشريها النجاسة المتحالة في اللحم بواسطة الغليان وعلى هذا اشتهر
 ان اللحم السميطة بمصر نجس لا يطهر لكن العلة المذكورة لا تثبت حتى يصل الماء
 الى حد الغليان ويمكث فيه اللحم بعد ذلك زمانا يقع فيه التشرب والدخول
 في باطن اللحم وكل من الامرين غير متحقق في السميطة الواقع حيث لا يصل الماء الى حد
 الغليان ولا يترك فيه الامقدار ما اتصل الحرارة الى سطح الجلد فتحلل مسام السطح عن
 الصوف بل ذلك الترك يمنع وجوده من اقلع الشعر فالاولى في السميطة ان يطهر بالغسل
 ثلاثا لتنجس سطح الجلد بذلك الماء فانهم لا يحتسبون فيه عن المتنجس وقد قال
 شرف الاثمة بهذا في الدجاجة والكرش والسמיד مثلهما انتهى جب فيه ماء

اورزيت استخرج منه وجعل في اناء ثم اخذ من آخر وجعل في هذا الاناء ايضا ثم وجد فيه فارة ان غابت عنه فالنجاسة للاناء خاصة وان لم تقب ولم يعلم من اى الجبين فهمى للاخير اذا تحرى فلم يقع تحربه على شئ وان وقع عمله وهذا اذا كانا لواحد فان كانا لاثنتين كل واحد منهما ينكر كونها من جبه فكلها طاهر لانه في الاول يتقن ان احد جبيه نجس وفي الثانية لم يتقن واحد منهما بنجاسة جبه وقد كان طاهرا بيقين تلمطخ ضرع شاة بسرقيتها فحلبها بيد رطبة ففي نجاسة اللبن روايتان وفي القنية حيوان البحر طاهر وان لم يؤكل حتى خنزير البحر ولو كان ميتة قال واختلف الناس وهم اهل زماننا في الدهن الزكلا بى الذى يجلب من البحر البلغارى ولكن ما ذكره في التجريد وشرح القدورى وصلاة الجللابى نص على طهارته وفيها عن الحسن في بكرة وقعت في وقر خنطة فطبخت لم تؤكل وقال ابن مقاتل تؤكل ما لم يتغير طعمها وكذا الدهن واللبن انتهى صلى على طرف ثوب او بساط ونحوه وطرفه الاخر نجس جازت سواء تحرك احد الطرفين بحركة الآخر او لا هو الصحيح لان مكان صلاته طاهر وليس هو حاملا للنجاسة بخلاف ما اذا كانت النجاسة في طرف ثوب هو لابس اوحامله فالق ذلك الطرف على الارض فصلى فانه ان تحرك بحركته لايجوز والايجوز لان بتلك الحركة ينسب حمل النجاسة بخلافها في المفروش ولو صلى على الدابة وفي سرجها او ركابها نجاسة مانعة فجماعة على انه لايجوز قال في المبسوط واكثر مشايخنا جوزوه لان الاركان تترك عليها وهى اقوى من الشرائط ولو قام على النجاسة وفي رجله خفاء او جورباه او نعلاه لايجوز الا ان يخلعها ويقوم عليها وكذا لو ستر النجاسة بكمه وسجد عليه لانه تابع اما بعد الزرع فقد زالت التبعية ولو كان اسفل فعليه فحسب نجسا وصلى بهما لايجوز وان نزعهما وقام على ظهرها جاز وجد ثوب ديباج وثوبا نجسا بنجاسة مانعة صلى في الديباج لفوات الشرط بالنجس دونه (اما الشرط الثالث فهو ستر العورة) وهى تطلق في اللغة على الحلال ونقص وعلى ما يبنى ستره وعلى ما يستحي منه وفي الشرع على ما يفترض ستره في الصلوة والاصل في فرضية ستر العورة في الصلوة قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد فان المراد من الزينة المحل الذى يحصل به الزينة وهى الثياب والمراد من المسجد الصلوة التى محلها المسجد فالاول ذكر الحال وارادة المحل والثانى عكسه كذا قالوا واعترض عليه بانها نزلت في الطواف والستر فيه واجب فان اقتضت الفرضية يبنى ان يقتضيها ايضا في الطواف والا فيبنى ان يكون الستر في الصلوة

ايضا واجبا لا فرضا والحق ان الفرضية تعينت بالاجماع اذ لم يخالف فيها احد من الائمة على ما نقله غير واحد من ائمة النقلة الى ان حدث بعض المالكية كالقاضي اسنمىل فخالف وخلافه بعد تقرر الاجماع غير معتبر ولو سلم انه من المجتهدين وح فلا آية يصح كونها مسندا لاجماع لان العبرة لعموم اللفظ لخصوص السبب وكذا الحديث عن عابشة ترفعه لا يقبل الله صلوة حائض الانخمار رواه ابو داود والترمذى وحسنه والحاكم وصححه ابن خزيمة في صحيحه المراد بالحائض البالغة لان الحائض حقيقة لاصلا لها اصلا (العورة من الرجل ماتحت السرة) منه (الى الركبة) وعلم بهذا ان السرة ليست بعورة ولكن الركبة غاية ودخولها محتمل فلذا قال (والركبة عورة ايضا) قطعاً للاحتمال وفيه خلاف الشافعى واحد في رواية ان الركبة ليست بعورة لحديث ابى ايوب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما فوق الركبتين وما اسفل من السرة من العورة وما رواه الدار قطنى ولنا حديث على رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركبة من العورة فتعارض المحرم والمسيح في الركبة فيقدم المحرم وكذا ما روى الدار قطنى في حديث طويل عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان ماتحت السرة الى الركبة من العورة فان فيه جعل الركبة غاية وهى ملتقى عظمى الفخذ والساق وقد احتمل دخولها وعدمه والاحتياط في الدخول فقد خل وعن احمد في رواية السواتان فقط عورة وكذا عن مالك وعنه ان السرة والركبة داخلتان وعنه انها غير داخلتين كقول الشافعى ذكره العيني في شرح البخارى لكن العورة المذكورة انما هى عورة (من غيره لامن نفسه) هذا (هو المختار) قد (روى) محمد (بن شجاع عن ابى ح و ابى يوسف نصا) اى تصريحاً بالقول لا اخذاً بطريق الاستدلال من مسألة اخرى بل روى عنهما انهما (قالوا اذا كان) اى المصلى (محلول الحبيب فنظر) يعنى المصلى نفسه (الى عورته) اى عورة نفسه (لا تفسد صلوته) وهذا هو الذى مشى عليه قاضى خان فى الفتاوى (وبعض المشايخ جعل ستر العورة من نفسه) ايضا (شرطاً) وهى رواية هشام عن محمد (حتى قالوا) اى ذلك البعض (ان كان) المصلى محلول الحبيب (كشف اللحية) بحيث تستوعب لحيته جيبه بالستر (تجوز) صلوته (وان كان خفيف اللحية) لا تغطي جيبه (حتى لو فرض انه نظر) فى جيبه (ورأى عورته فصلاته فاسدة وبه) او بقول هذا البعض (يفتى بعض المشايخ) قال فى الخلاصة فان صلى فى قبض واحد محلول الحبيب ان كان بحال يقع بصره على عورته حالة

الركوع لا تجوز صلاته وكذا لو كان بحال يقع بصر غيره عليه من غير تكلف كذا ذكره هشام عن محمد وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أن عورته ليست بعورة في حقه فلا تقصد صلاته انتهى وهذا الترتيب يفيد اختياره لما قدمه والدليل يساعده وهو أن الستر وجب شرطا للصلاة ذاتها لا لخوف رؤية العورة فيها وإذا كان بحال لو نظر لأرى من غير تكلف لم يوجد الشرط وهو الستر (وكذا الوصل) الإنسان (عربا نافي بيت في ليلة مظلمة وله ثوب طاهر وهو قادر على اللبس لا تجوز صلواته بالاجماع) ولو كان وجوب الستر لخوف رؤية العورة في الصلاة لجازت الصلاة في هذه الصورة ونحوها فلم انه وجب للصلاة نفسها تعظيما للمناجى فيها المقام بين يديه سبحانه وذلك لأن الآية المتقدم ذكرها مطلقة لا مقيدة فتم جميع الصلوات في أى مكان أو زمان كانت لكن قد يقال أن الآية ظنية الدلالة ولذا كان الستر الثابت بها في الطواف واجبا لا فرضا كما تقدم وإنما فرض في الصلاة بالاجماع والاجماع فيما إذا كان المصلى هو الذى بحيث لو نظر بلاك تكلف لأرى عورة نفسه للمروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف فالذى ينبغى أن يكون الحكم في الصورة المذكورة الكراهة دون الفساد لتترك الواجب دون الفرض وقول أبي حنيفة وأبي يوسف في الرواية المذكورة لا تقصد صلواته لا ينافى الكراهة فكان هذا هو المختار والله أعلم (وبدن المرأة الحرة كلها عورة) لما أخرج الترمذى في الرضاع عن ابن مسعود عنه ع م أنه قال المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان وقال حسن صحيح غريب والاجماع منقاد على ذلك وقوله كلها تأكيد للبدن وإن لا كتباه التأنيث بالإضافة إلى المرأة كقوله كما شرقت صدر القناة من الدم وهو كثير (الأوجهها وكفها) فاتها ليسا بعورة بالاجماع لا في حق الصلاة ولا في حق نظر الاجنبى حتى أنه يباح نظره إلى وجه المرأة الاجنبية وكفها إذا كان بعير شهوة (و) الا (قدمها) ايضا فانهما ليسا بعورة (ولكن في القدمين اختلاف المشايخ) والاصل في هذا قوله تعالى ولا يبدين زيتن الا ما ظهر والمراد بالزينة عملها فان ابداء الزينة من غير محل لا حرج فيه واجمع المفسرون على أن المراد بما ظهر الوجه الذى هو محل الكحل والكف الذى هو محل الخاتم وأما القدم فهو محل الزينة الباطنة وهو الخال بدليل قوله تعالى ولا يضرن بارجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن فهذا دليل من رجع كونهما عورة (وذكر في المحيطان الاصح انهما ليسا بعورة) قال في الكافي استثناء هذه الاعضاء للإبتلاء بأبدائها فاتها لا تجب بدا من مزاوله الاشياء بيديها ومن الحاجة إلى كشف وجهها خصوصا في الشهادة والمحاسبة والنكاح وتضطر إلى المشى في الطرقات وظهور قدميها خصوصا

الفقيرات منهم وهذا معنى قوله تعالى الاماظهر منها اى الاماجرت العادة والحيلة
 على ظهوره انتهى فسلك في التعليل مسلك الضرورة وهو ظاهر والآية لانتافيه
 لان محل الخلخال ليس القدم بل الساق لانه لا يكون الا فوق الكمين والكلام
 في القدم وانما ينافيه ما روى ابوداود مرسل عنه ع م ان الجارية اذا حاضت لم يصالح
 ان يرى منها الا وجهها ويديها الى المفصل الا انه ليس قطعا ليدل على الفرضية فيحمل
 على كراهة النظر لاعلى فرضية الستر في الصلوة (و) قال (في الحاقانية الصحيح ان
 انكشاف ربيع القدم يمنع) اى جواز الصلوة كسائر الاعضاء التى هى عورة
 وفي الاختيار قال الصحيح انها ليس بعورة في الصلوة وعورة خارج الصلوة انتهى
 ومختار صاحب الهداية والكافي ما في المحيط وقد تقدم الدليل عليه واماظهر الكف
 فقال الشيخ كمال الدين بن الهمام قوله الاوجهها وكفيها تنصيص على ان ظهر
 الكف عورة بناء على دفع ما قيل ان الكف يتناول ظاهره لكن الحق ان المتبادر
 عدم دخول الظاهر ومن تأمل قول القائل الكف يتناول ظاهره اغناه عن توجيه
 الدفع اذ اضافة الظاهر الى مسمى الكف يقتضى انه ليس داخل فيه انتهى وهذه
 مغلطة لان اضافة الشئ اليه لا يقتضى عدم دخوله فيه والالاقتضاض اضافة
 الرأس الى زيد عدم دخول الرأس فى مسمى زيد وكما يقال ظاهر الكف كذلك
 يقال باطن الكف فدفعه مدفوع والدليل المتقدم من الكافي يدل على ان ظهره
 ايضا ليس بعورة لان الضرورة فى ابدائه اشد وكذلك الآية لان المراد من الزينة
 بالنظر الى اليد هو الحاتم وهو غير مختص بباطن الكف بل زينه فى الظاهر اظهر لانه
 موضع الفص والنقش وكذلك حديث ابى داود المذكور يدل على ذلك حيث
 ذكر ايدى الى المفصل فكان هذا هو الاصح وان كان غير ظاهر الرواية على ما ذكر
 فى مختلفات قاضى خان حيث قال ظاهر الكف وباطنه ليسا بعورتين الى الرسغ
 وفى ظاهر الرواية ظاهره عورة انتهى وهذه العبارة من قاضى خان تدل ايضا
 على اختيار انهما ليسا بعورة لمن تأمل (وذراعاها عورة كبطنها فى ظاهر الرواية)
 عن اصحابنا الثلاثة (وروى) فى غير ظاهر الرواية (عن ابى يوسف) انه روى (عن
 ابى ح ان ذراعيها ليسا بعورة) وفى الاختيار قال لو انكشف ذراعاها جازت
 صلاتها لانها من الزينة الظاهرة وهو السوار وتحتاج الى كشفه للخدمة وستره افضل
 انتهى وصحح بعضهم انه عورة فى الصلوة لاجراجها (و) لكن (القول الاول)
 وهو ظاهر الرواية (هو الصحيح) اذ لا ضرورة فى ابدائه وكون السوار من الزينة
 الظاهرة محل النزاع بل هو للبد كالخلخال للرجل وقد تقدم انه من الباطنة بالآية

والاحتياج الى كشفها للخدمة انما هو في بيتها بين اهلها غالبا لا بين الاجانب بخلاف
 الأعضاء الثلاثة فان الضرورة في ابدائها للاجانب غالبية على مامرو (اما الشعر
 المسترسل) اى النازل عن رأسها (فقد قال الفقيه ابو الليث ان انكشف ربع
 المسترسل فسدت صلاتها) لانه عورة كذا ذكره في اكثر كتب الفتاوى وصححه
 صاحب الهداية وغيره (وقال في) الفتاوى (الحاقانية المعبر في افساد الصلوة
 انكشف ما فوق الاذنين) من الشعر لا ما نزل عنهما فجعل الشعر المسترسل غير
 عورة في حق الصلوة وهو اختيار الصدر الشهيد قال صاحب الحاقانية هو الصحيح
 ووجهه انه لا يوازي الرأس فلا يعطى حكمه واما النظر اليه من الاجنبى فلا يحل
 بالاتفاق قال في الكفاية لانه عورة يعنى على هذا القول بل لان النظر الى
 شعورهن فتنة كأنظر الى وجه المرأة الشابة والى شعور الاماء عن شهوة انتهى
 والصحيح انه عورة لانه من اجزاء الرأس وانما لم يجب غسله في الجنابة للخرج
 بخلاف شعر الرجال فانه يجب غسله اجماعا اذا خرج في غسله كذا في الكافي
 يعنى لو لم يكن الشعر من البدن لما وجب غسله في حق الرجال اجماعا واذا ثبت
 انه من البدن ثبت انه عورة في حقهن لانه لا ضرورة في ابدائه وليس من الزينة
 المظاهرة فلم يكن مستثنى (اما الحصىتان مع الذكر) فقد اختلف في ان المجموع
 عضو واحد فيعتبر القدر المانع منهما معا او كل واحد عضو على حدة فيعتبر القدر
 المانع منه منفردا (قال بعضهم كلاهما عضو واحد) لان منفعتهما واحدة وهى
 الايلاد (وقال بعضهم يعتبر كل واحد منهما عضوا على حدة وهو الصحيح)
 ولذا اعتبر كل واحد عضوا على حدة في وجوب الدية وكونهما آلة الايلاد
 لا يلزم منه كونهما عضوا واحدا فقد يشترك اكثر من عضو في منفعة واحدة
 على ان كل واحد عضو على حدة كاشتراك الاعضاء الرئية في بقاء الشخص
 واشتراكهما مع الاثنين في بقاء النوع وكون الذكر مشاركالهما في ذلك غير مسلم
 (وكذا اختلفوا) ايضا (في الركبة مع الفخذ) هل كل منهما عضو على حدة
 او هما عضو واحد (فقال بعضهم كل منهما عضو على حدة) وعلى هذا لو انكشف
 القدر المانع كالربع من الركبة وحدها لا تجوز الصلوة ووجهه انها متمايزان حدا
 وحقيقة فيكونان غيرين (وقال بعضهم الركبة مع الفخذ) كلاهما (عضو واحد)
 وفي الخلاصة هو المختار وفي شرح الهداية لابن الهمام والاصح ان الركبة تبع للفخذ
 لانها ملتقى العظمين لا عضو مستقل انتهى (و) على هذا (لو صلى) الرجل

(وركتاه مكشوفتان والفخذ مغطى جازت صلاته) لان الركبتين لا يبلغان قدر ربع الفخذ من الركبة قال ابن الهمام وكعب المرأة ينبغي ان يكون كذلك يعنى تبعاً لساقها لاعضوا مستقلاً لانه ملتحق عظمى الساق والقدم فملى هذا لوصلت وكعبها مكشوفة تجوز صلاتها لان الكعب لا تبلغ ربع الساق مع الكمين فافهم (امرأة صلت وربع ساقها مكشوف نعيد صلاتها) عند ابى ح ومحمد ان استمر ذلك قدر اداء ركن لقيام الربع مقام الكل فى كثير من الاحكام ولان من رأى احد جوانب وجه انسان صح ان يخبر به رأى وجهه (وان كان) المنكشف من ساقها (اقل من ذلك) اى من الربع (لانعيد) اتفاقاً لان القليل عفو لاعتباره عدماً باستقراء قواعد الشرع بخلاف الكثير وقدر الكثير بالربع لما تقدم فيكون مادونه قليلاً (وقال ابو يوسف انكشف مادون النصف لا يمنع) جواز الصلوة (وعنه فى) انكشف (النصف روايتان) فى رواية لا يمنع جواز الصلوة وفى رواية يمنع وذلك لان القليل عفو كما تقدم والقلة والكثرة من الاسماء الاضافية فادون النصف مقابله كثير فيكون قليلاً فيكون عفواً واما النصف فبالنظر الى ان مقابله ليس بكثير لا يكون هو قليلاً فيمنع وهو وجه احدى الروايتين واما وجه الرواية الاخرى فهو ان المانع هو الكثير والنصف ليس بكثير لان ما يقابله ليس بقليل فلا يمنع كذا فى الكافى ويجوز ان يكون وجه رواية المنع الاحتياط ووجه الاخرى الشك فى افساد الصلوة فلا تنفسد والجواب لهما منع كون القلة والكثرة من الاضافيات وسنده قوله تعالى يضل به كثيراً ويهدى به كثيراً فانه قد يكون الشيء كثيراً فى ذاته وان كان ما يقابله اكثر وهو ظاهر (والحكم فى الشعر) المسترسل من المرأة الحرة والرأس منها (والبطن والظهر) من المرأة مطلقاً (والفخذ) من المرأة والرجل (كالحكم فى الساق) فإى عضو من هذه الاعضاء انكشف ربه قدر اداء ركن لا تجوز الصلوة عندها خلافاً لابى يوسف (واما حكم) العورة الغليظة (وهى القبل والدبر فهو على هذا الخلاف) المذكور فى الساق (يعنى اذا انكشف من احدها ربه) وان كان اقل من قدر الدرهم (يمنع) جواز الصلوة (عندها خلافاً لابى يوسف) فانه لا يمنع عنده ما لم يكن نصفاً او اكثر وهذا الخلاف المذكور فى الزيادات وكذا فى غيرها وذكر الكرخى ان القدر المانع من العورة الغليظة ما زاد على قدر الدرهم بخلاف الخفيفة فان المعتبر فيها الربع كفى التجاسة قال فى الكافى وهذا ليس بقوى لانه قصد به التغليظ فى العورة الغليظة وهو فى الحقيقة تخفيف لانه اعتبر فى الدبر قدر الدرهم والدبر

لا يكون أكثر من قدر الدرهم فهذا يقتضى جواز الصلوة وإن كان كل الدبر مكشوفاً وهو تناقض انتهى قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد يقال انه قد قيل ان الغليظ القبل والدبر مع ماحولهما فيجوز كونه اعتبر ذلك فلا يلزم ما ذكر انتهى وفي القنية واختلف في الدبر مع الاليتين فقيل الكل عورة فيعتبر ربه وقيل كل الية عورة والدبر ثالثها انتهى (اما ندى المرأة فإن كانت مراقة) أى لم ينكسر نديها وهذا هو المتبردون المراهقة فربما تكون مراقة وقد انكسر نديها لكنه كانه حكم على الغالب (فهو) أى الندى (تبع للصدر) فلا يمنع انكشاف ربه منفردا بل انكشاف ربع الصدر منضماليه (وإن كانت كبيرة) قد انكسر نديها (فالتدى) ح (اصل بنفسه) حتى لو انكشف ربه منفردا كان مانعا وهو ظاهر (وفي شرح شمس الأئمة السرخسى اذا كان الثوب رقيقا) بحيث (يصف ماتحته) أى لون البشرة (لا يحصل به ستر العورة) اذ لا ستر مع رؤية لون البشرة اما لو كان غليظا لا يرى منه لون البشرة الا انه التصق بالعضو وتشكل بشكله فصار شكل العضو مرئيا فينبغى ان لا يمنع جواز الصلوة لحصول الستر وفي القنية لو ستر عورته بزجاج يصف ماتحته ينبغى ان لا يجوز (ومن صلى بقميص ليس عليه غيره) وهذا قيد اتفاق والمعتبر انه لو كان بحال ترى عورته عند التكلف (فلو) قدر انه (نظر انسان من تحته رأى عورته فهذا) الحال (ليس بشئ) معتبر في منع جواز الصلوة لان الشرط الستر وقد حصل لان من رآه اطاق عليه انه مستور العورة ومنع الرؤية عند التكلف ليس بشرط والالكان ليس السراويل او ما يقوم مقامه فرضا في الصلوة ولم يقل به احد (وذكر في الزيادات لو ان امرأة صلت وهى تقدر على الثوب الجديد) هو قيد اتفاق والمراد الثوب الصحيح الذى لا يبدومنه شئ من العورة (فلبست ثوبا خلقا فانكشف من شعرها شئ ومن فخذها شئ ومن ساقها شئ) وكان (المنكشف بحيث لو جمع جميعه) يبلغ ربع الساق لا تجوز صلاتها فكانه بنا على ان الساق اصفرها وهو اختيار البعض ان جمع المتفرق يعتبر با صغر الاعضاء المنكشفة حتى لو كشف من الاذن تسهما ومن الفخذ تسهما يمنع لان المكشوف قدر ربع الاذن واكثر واختار شارح الكنز ان يلى قول من قال المتبر الجلع بالاجزاء حتى لو كان المنكشف من الاذن ثمنها ومن الفخذ ثمنها او من الاذن ثلث ربهما ومن الفخذ ثلثي ربهما ونحو ذلك يمنع وان كان المنكشف من كل تسهما لا يمنع لان التسعين اقل من الربع وعلم من هذا ان كل اذن عضو

على حدة في حكم العورة ليست تبعا للرأس وكذلك ما بين السرة والعانة عضو على حدة يعتبر ربه متفردا وكذلك بطن قدم المرأة يعتبر ربه في رواية الأصل وفي رواية الكرخي ليس بعورة واما الجنب فهو تبع للبطن لعضو مستقل كذا في القنية (اما العورة من الامة فما هي عورة من الرجل) اى من تحت السرة الى تحت الركبة (وبطنها وظهرها عورة ايضا) لان النظر اليهما سبب الفتنة ولا ضرورة في ابدائهما وفي رواية عن مالك وكذا عن احمد ان السواتين منها عورة ليس غير واما ما عدا ذلك من اعضائها وهو من اعلى البطن فما فوق ومن اسفل الركبة فما تحت فليس بعورة بالاجماع لانها محل الخدمة والامتنان داخل البيت وخارجه تضطر الى ابداء ذلك غالبا ويلزمها الحرج في وجوب ستره وقد روى البيهقي عن نافع ان صفية بنت ابي عميد حدثته قالت خرجت امة متخمرة متجلية فقال عمر رضى الله عنه من هذه فقيل له جارية لفلان رجل من بيته فارسل الى حفصة فقال ما حملك على ان تخمرى هذه الامة وتجلديها وتشبهيها بالمحصات حتى هممت ان اقع بها لا احسبها الا من المحصات لا تشبهوا الاماء بالمحصات قال البيهقي الآثار عن عمر بذلك صحيحة (والمدبرة وام الولد والمكاتبة بمنزلة الامة) في الحكم المذكور ابقاء الرق في الجميع ولو ناقصا اذ هوينا في الحرية فلا يزول حكم الامة ولا يثبت حكم الحرية بلا تحقق الحرية والمولدة بين الحر وبين واحدة منهن بمنزلتها لان الولد يتبع الام في الرق وتوابعه ولو اعتقت وهى في الصلوة مكشوفة الرأس او نحوه فسترته بعمل قليل قبل اداء ركن جازت لأكثير او بعد ركن ذكره ابن الهمام وفي رواية عن مالك ورواية عن احمد ان ام الولد والمكاتبة كالحرّة (وان انكشف عضو) هو عورة في الصلوة (فستر من غير لبث لا يضره) ذلك الانكشاف ولا يفسد صلوته لان الانكشاف الكثير في الزمان القليل عفو كالانكشاف القليل في الزمن الكثير (وان ادى معه) اى مع الانكشاف (ركن) كالقيام ان كان فيه او الركون او غيرها (يفسد) ذلك الانكشاف صلوته (وان لم يؤد) مع الانكشاف ركن (ولكن مكث مقدار ما) اى زمن (يؤدى فيه ركن بسنته) وذلك مقدار ثلاث تسبيحات (فلم يستر) ذلك العضو (فسدت صلوته عند ابي يوسف خلافا لمحمد وكذا اذا وقع الرجل) المصلى (للمزاحمة في صف النساء او وقع امام) اى قدام الامام (او رفع نجاسة ثم التى) اى تلك النجاسة (فعلى هذا الخلاف) المذكور ان مكث قدر ركن من غير ان يؤديه تفسد عند ابي يوسف خلافا لمحمد وقد تقدم الدليل من الجانبين في بحث النجاسة وان المختار قول ابي يوسف في الجميع الاحتياط

وهذا كله اذا كان بغير صنعه كما ذكر اما اذا حصل شيء من ذلك بصنعه فان الصلوة
تفسد في الحال قال في القنية انكشف عورته في الصلوة بفعله تفسد في الحال
عندهم (ومن لم يجد ما يستر به العورة صلى قاعدا باياء كما ذكرنا) في بحث النجاسة
لان التكليف بقدر الوسع وقد تقدم الكلام عليه مستوفى هناك ولو وجد ما يستر
بعض العورة وجب استعماله قليلا لئلا ينكشف فانه يجزى كالنجاسة الحقيقية بخلاف
الحكمية ويقدم في الستر ما هو اغلظ كالسواطين وبعدها الفخذ ثم الركبة وفي المرأة بعد
الفخذ البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي على السواء ولو وجد ثوب حرير لا يصلح عريانا
عندنا لان الصلوة فيه صحيحة وان كان حراما كالصلوة في الارض المفصولة
خلافًا لاحد فان عنده يصلح عريانا لان الصلوة في الحرير لا تجوز للرجل
كالصلوة في الارض المفصولة عنده ولو وجد ما يستر به من الحشيش ونحوه وجب
الستر به في القنية عريان قدر على طين يلطخه بعورته ان علم انه يبقى عليه
يعني الى تمام الصلوة لم يجز الا ذلك كما لو قدر ان يخصف عليه ورق الشجر

﴿ فروع ﴾

من بحث الستر في القنية عن محمد مع صاحبه ثوب وعده ان يعطيه اذا فرغ
من صلوته ينتظر وان خاف فوت الوقت وعن ابي ح انه ينتظر ما لم يخف فوت
الوقت وقول ابي يوسف مع قول ابي ح ايضا انتهى لكن قول محمد اشبه باتفاقهم
على عدم جواز التيمم وان خاف فوت الوقت اذا قدر على استعمال الماء مع ان
هناك للوضوء بدلا وهنا ليس للستر بدل وقد يفرق بان هناك الوضوء متحقق
وهنا الاعطاء غير متحقق وفيها وان كان يرجو وجود الثوب يؤخر ما لم يخف
فوت الوقت كطهارة المكان وفيها صية صلت مكشوفة الرأس لا تؤمر
بالاعادة ولو صلت مكشوفة العورة يعني الفخذ ونحوه تؤمر بالاعادة وكذا
بغير وضوء انتهى وفي الخلاصة والمستحب ان يصل الرجل في ثلاثة اثواب قيص
وازار وعمامة اما لو صلى في ثوب واحد متوشحاه جميع بدنه كازار الميت تجوز
صلاته من غير كراهة وتفسيره ما فعله القصار في المقصرة فان صلى في ازار
واحد يكره انتهى اما الاولى فلما روى عن عمر بن ابي سلمة قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصل في ثوب واحد مشتملا به في بيت ام سلمة واضما طرفيه
على عاتقيه متفق عليه واما الثانية فلقوله عم لا يصلين احداكم في الثوب الواحد
ليس على عاتقه منه شيء متفق عليه ايضا وكذا يكره الصلوة في السراويل
وحده في الخلاصة امرأة خرجت من البحر عريانة ومعه ثوب لو صلت فيه

قائمة ينكشف الشيء من فخذها او من ساقها ما يمنع جواز الصلوة ولو صلت قاعدة لا ينكشف فانها تصلى قاعدة ولو كان الثوب يغطي جسدها او ريع رأسها فتركت تغطية الرأس لا تجوز صلاتها ولو كان يغطي اقل من الريع لا يضرها ترك التغطية صوت المرأة قال الشيخ كمال الدين بن الهمام صرح في النوازل بان نعمة المرأة عورة وبنى عليه ان تعلمها القرآن من المرأة احب قال لان نعمتها عورة ولهذا قال عليه السلام التسييح للرجل والتصفيق للنساء فلا يحسن ان يسمعها الرجل انتهى كلامه يعنى كلام صاحب النوازل قال وعلى هذا لو قيل اذا جهرت بالقرآن في الصلوة فسدت كان متجهاولذا منعها عليه السلام عن التسييح بالصوت لاعلام الامام بسهوه الى التصفيق انتهى والله اعلم واما (الشرط الرابع وهو استقبال القبلة) كان الانسب ان يؤخر عن الوقت لاتصاله بالنية غالبا بخلاف الوقت الا انه قدمه عليه لزيادة اهتمامه باحتياج كل صلوة اليه فرضا كانت او غيره بخلاف الوقت فانه مختص بالفرائض والاصل في فرضية الاستقبال قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره اى جهته ونحوه وهو مما علم من الدين بالضرورة ويكفر بتركه عمدا لغير عذر على قول ابى ح لكن للزوم الاستهزاء بالحجرات الترك اذ لا يكفر بترك الفرض بل بمجده وكذا الصلوة بغير طهارة او في الثوب النجس واختاره القاضي ابو على السعدى في ترك الطهارة لافى الاخيرين للجواز فيهما حالة العذر وبغير طهارة لا تجوز بحال وبه اخذ الصدر الشهيد كذا في شرح الهداية لابن الهمام قال ولا فرق اذ لا اثر لعدم الجواز في شيء من الاحوال بل الموجب للاكفار هو الاستهانة وهو ثابت في الكل انتهى وذكر الحلواني انه لا يكفر في الصلوة بلا طهارة ايضا وهى رواية المبسوط والا كفار رواية النوادر كذا في فتاوى البزائى وفيها لو ابتلى به الانسان بان كان مع جماعة وقاموا ليصلوا واستحي ان لا يصلى فقام وصلى بلا طهارة او كان هاربا فصلى بدونها قيل لا يكفر لعدم الاستهزاء وينبى لمن اضطر اليه ان لا يقصد بالقيام والركوع والسجود قيام الصلوة وركوعها وسجودها انتهى ثم المصلى لا يخلو اما ان يكون حاضر الكعبة بان كان بمكة لو كان غائبا عنها (فن كان بحضرة الكعبة) ادخل الفاء في فن لان امام مقدرة في كلامه كما اشرنا اليه (يجب عليه) اى يفرض وهم يطلقون الوجوب على الافتراض حيث لا اشتباه في الفرضية (اصابة عينها) اى ان يكون وجهه مقابلا لعين الكعبة حتى لو صلى بمكة في بيته ينبى ان يكون بحيث لو ازيلت الجدران ونحوها يقع استقباله على جزء من الكعبة كذا في الكافى وفي الدراية من كان بينه وبين الكعبة

حائل الاصح انه كالفائب (ومن كان غائبا عنها ففرضه جهة الكعبة) حتى لو ازيلت
الموانع لا يشترط ان يقع استقباله على عين الكعبة لاحالة وهذا قول الشيخ ابي
الحسن الكرخي والشيخ ابي بكر الرازي قال في الهداية وهو الصحيح وكذا في الكافي
قال لانه ليس في وسعه الا هذا والتكليف بحسب الوسع وقال الجرجاني فرض الغائب
ايضا اصابة عينها لان المأمور به ذلك ولا فصل في النص (وثمرة هذا) الخلاف
(تظهر في) اشتراط (النية) للغائب وعدمه (وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
حامد لا يشترط) على الغائب (نية الكعبة مع الاستقبال للقبلة) بناء على اختيار قول
الكرخي والرازي (وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يشترط ذلك)
بناء على اختيار قول الجرجاني قال صاحب الهداية في التجنيس نية الكعبة ليست
بشرط في الصحيح من الجواب لان استقبال القبلة شرط فلا يشترط فيه النية
كلو سوء انتهى وهذا لان الشروط يراعى وجودها لا وجودها قصدا لانها
وسائل وليست بمقصودة بالذات (وبعض المشايخ يقول ان كان) المصلي
(يصلي الى المحراب فكما قال الحامدي) اي ابن حامد لان المحاريب وضعت
غالبا بالتحري واجتماع الآراء فكانت كافية عن النية (وان كان يصلي في الصحراء
فكما قال الفضلي) اي ابن الفضل لتعذر اجتماع الآراء فيها غالبا (وقبلة
اهل المشرق) هي (جهة المغرب عندنا) من غير احتياج انحراف اهل بلدان
بعض المشرق وفيه اشارة الى الخلاف فان عند الشافعي لا بد من انحراف من
يظن انه ليس بمسامت لها منهم لان الفرض عنده للبعد اصابة عينها ظنا فيلزم
منه الانحراف للبعض وينبئ ان يكون قول الجرجاني ايضا ثم ما قال المص مطلق
شامل لجميع جهة المشرق والمغرب على اختلاف المشارق والمغارب فلا يخالف
قوله (وذكر في امالي الفتاوى حداث القبلة في بلادنا) يعنى بها (سمرقند ما بين المغربين
مغرب الشتاء ومغرب الصيف) فان سمرقند لما كانت معتدلة بين مشرق الشتاء والصيف
كانت قبلتها بين مغربيهما (فان صلى) المصلي بها (الى جهة خرجت) تلك (من)
حد (المغربين فسدت صلواته) ولو كانت البلدة مائلة الى مشرق الصيف تكون
قبلتها مائلة الى مغرب الشتاء وبالعكس والكل يصدق عليه ان قبلة اهل المشرق
والمغرب وذكر صاحب الدراية عن شيخه ما حاصله ان استقبال الجهة يقع بان يبقى
شئ من سطح الوجه مسامتا للكعبة اولهوائها لان المقابلة اذا وقعت في مسافة بعيدة
لا تزول بما تزول به من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة ويتفاوت ذلك بحسب
تفاوت البعد وتبقى المسامطة مع انتقال مناسب لذلك البعد فلو فرض خط من تلقاء

وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب يمين المستقبل أو شماله لا تزول تلك المقابلة والتوجه بالانتقال الى اليمن والشمال على ذلك الخط بفراسخ كثيرة ولذا وضع العلماء قبة بلدو بلدين وثلاث على سمت واحد فجعلوا قبة بخارى وسمرقند ونسف وترمز وبلغ ومرو وسرخس موضع الغروب اذا كانت الشمس في آخر الميزان واول المقرب كما اقتضت الدلائل الموضوعية لمعرفة القبة ولم يخرجوا اكل بلدة سمتا على حدة لبقاء المقابلة والتوجه في ذلك القدر من المسافة (وان كان) المصلى (مريضاً) مرضاً (لا يقدر) معه (على التوجه) الى القبة (وليس معه احد) يوجهه اليها (او كان صحيحاً) يقدر على التوجه الا انه (يخاف) ان توجه (من عدو او سبع) يأتيه من جهة اخرى فيضره في ماله او بدنه وكذا لو كان على خشبة في البحر يخاف الفرق ان توجه لايئزمه التوجه الى القبة (بل يصلى الى اى جهة قدر) على التوجه اليها من غير حصول ضرر عليه لان التكليف بقدر الوسع والخرج مرفوع (وكذا اذا صلى الفريضة بالمعذر على الدابة) بان كان لا يقدر على النزول وان نزل لا يقدر على الركوب لجموح الدابة او غيره وليس عنده من يعينه او كان يخاف من عدو او سبع لو نزل او وقف فانه يتوجه الى حيث قدر ويصلى بالايماء ولو كان يخاف النزول للطين والردغة يستقبل قال في الظهيرية وعندى هذا اذا كانت واقعة فان كانت سائرة يصلى حيث شاء قال الشيخ كالدين بن الهمام ولقائل ان يفصل بين كونه لو وقفها للصلاة خاف الانقطاع عن الرفقة او لا يخاف فلا يجوز في الثاني الا ان يوقفها ويستقبل كما عن ابي يوسف في التيمم ان كان بحيث لومضى الى الماء تذهب القافلة وينقطع جاز والا ذهب الى الماء واستحسنوها يعنى هذه الرواية عن ابي يوسف في التيمم قال الفقير وهذا ينبغي ان يراعى في جميع ما ذكرنا من الاعذار حتى لو عجز عن النزول بمعذر غير الطين ايضا ولكنه يقدر على ايقافها من غير حصول ضرر عليه لزمه ان يستقبل لان الضرورة تنقدر بقدرها وما لاضرورة الى سقوطه لا يسقط وصرح في الخلاصة عن محمد بما اختاره في الظهيرية فقال وعن محمد اذا كان الرجل في السفر وامطرت السماء فلم يجد مكانا يابسا ينزله للصلاة فانه يقف على دابته مستقبلاً القبة ويصلى بالايماء اذا امكنه ايقاف الدابة فان لم يمكنه يصلى مستقبلاً القبة قال صاحب الخلاصة وهذا اذا كان الطين بحيث يغيب وجهه فان لم يكن بهذه المثابة لكن الارض مبتلة صلى هناك وعزاه الى التوازل (او النافلة) معطوفة على الفريضة اى اذا كان يصلى

النافلة على الدابة (بغير عذر) ايضا (فله ان يصلى الى اى جهة توجه)
وهذا اذا كان خارج المصر لما اخرج مسلم وابوداود والنسائي عن ابن عمر ان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى على حمارة وهو متوجه الى خيبر واخرج الدار قطنى
في غرائب مالك عن انس رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو متوجه الى خيبر
على حمارة يصلى يومى ايماء وسكت عليه واما في المصر فلا تجوز عند ابى ح
وتجوز عند محمد وتكره وعند ابى يوسف لا تكره لما عن ابن عمر ان النبي صلى الله
عليه وسلم ركب الحمار في المدينة يمود سعد بن عباد وكان يصلى وهو راكب
ومحمد تمسك بهذا ايضا وانما كرهه لكثرة اللفظ في المصر والجواب لابي ح
ان هذا شاذ فيما تعم به البلوى فلا يكون حجة فيما هو على خلاف القياس اذ القياس
يا بى جواز ذلك لما فيه من تقوية بعض الاركان والشرائط والنص المشهور
ورد خارج المصر والمصر ليس في معناه اذ سيره في المصر لا يمتد غالبا فلا يلحق به
دلالة واختلف في مقدار الخروج فقليل قدر فرسخين لامادونه وقيل قدر ميل
والاول ظاهر لفظ الاصل وقيل الاصح في موضع يجوز فيه القصر كذا ذكره
ابن الهمام وفي الخلاصة ولو افتتحها خارج المصر ثم دخل المصر يتم على
الدابة وقال الاكثر من اصحابنا ينزل ويتم على الارض انتهى وهل يشترط
التوجه الى القبلة عند ابتداء الصلوة ذكر في المحيط ومن الناس من يقول انما
يجوز التطوع على الدابة اذا توجه الى القبلة عند افتتاح الصلوة ثم تركها
وانحرف عنها واما اذا افتتح الصلوة الى غير القبلة فلا يجوز لانه لا ضرورة
في حالة الابتداء وانما الضرورة في حالة البقاء الا ان اصحابنا لم يأخذوا به لانه
لا فصل في النص وفي الايضاح واستقبال القبلة عند الابتداء ليس بواجب وقال
الشافعى هو واجب (وان اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرته) من اهل ذلك
المكان (من يسأله عنها اجتهد) اى بذل جهده وطاقته في طلبها بما يلعب
على ظنه من الامارات والدلائل (ونحوه) اى طلب ما هو الاخرى والاليق
من الدليل والامارة عليها (وصلى) الى الجهة التى اداء اجتهاده وتحريره الى
انها هى القبلة لما روى عن عامر بن ربيعة قال كنا في سفر مع النبي صلى الله
عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم ندر اين القبلة فصلى كل رجل منا حياله فلما اصبحنا
ذكرناه للنبي صلى الله عليه وسلم فنزلت فايما تولوا اقم وجه الله وبعن جابر كنا
في مسير فاصابنا غيم فتحررنا في القبلة فصلى كل رجل منا على حدة وجعل احدنا
يخط بين يديه فلما اصبحنا فاذا نحن قد صلينا لغير القبلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم

قد اجيزت صلاتكم وهذا الحديثان وان كانا ضعيفين قد ضعف الاول الترمذى مع جماعة وضعف الثانى الدار قطنى فقد تأيد بالاجماع على ان الحكم عند الاشتباه هو التحرى وفي قوله ليس بحضوره اشارة الى انه ليس عليه طلب من يسأله وفي الخلاصة هذا في المفازة فان كان في المسجد ولا محراب للمسجد وقبلته مشكلة وفيه قوم من اهله لا يجوز له التحرى اما اذا لم يكن فيه قوم والمسجد في مصر في ليلة مظلمة قال الامام النسفى في فتواه جاز انتهى وفي الكافى ولا يستخرجهم من منازلهم وقال ابن الهمام والاوجه انه اذا علم ان المسجد قوما من اهله مقيمين غير انهم ليسوا حاضرين فيه وقت دخوله وهم حوله في القرية وجب طلبهم ليسألهم قبل التحرى لان التحرى معلق بالمعجز عن تعرف القبلة بغيره انتهى ولا منافاة بين هذا وبين ما قبله من كلام الخلاصة والكافى لان المراد به اذا لم يكونوا داخل المنازل ولم يلزم الخرج من طلبهم بتسفس الظلمة والمطر ونحوه (فان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا اعادة عليه) لما ذكرنا من حديث جابر ولانه اتى بما فى وسعه وهو الفرض فى حقه وفيه خلاف الشافعى اذا الاصح عنده انه يعيد اذا تيقن الخطأ بعدها قياسا على ما لو اجتهد فى الوقت وصلى ثم تيقن انه صلى قبله والفرق لنا ان الاستقبال شرط قابل للسقوط وقد سقط بالاشتباه بخلاف الوقت فانه سبب لاجود للشيء قبل وجود سببه (وان علم ذلك) الخطأ (وهو فى الصلوة استدراك الى القبلة وبني عليها) ما بقى منها لما روى عن عمر رضى الله عنه بينما الناس بقيا فى صلوة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ازل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستدركوا الى الكعبة متفق عليه وفى رواية لمسلم فمر رجل من بني سلمة وهم ركوع فى صلوة الفجر وقد صلوا ركعة فنادى الا ان القبلة قد حولت فمالوا اركانهم نحو الكعبة وعلى هذا انقعد الاجماع الا فى قول عن الشافعى انه اذا تيقن الخطأ فى الصلوة يستأنف لكن الاصح عندهم انه يستدير ويبني (وسواء اشتبهت) القبلة (فى المفازة او فى المصر وسواء كان ذلك فى ليلة مظلمة او فى نهار) فان حكم التحرى لا يختلف لان الدليل لم يفصل (وان تحرى) ووقع تحريه على جهة فتركها (وصلى الى غير جهة التحرى يعيدها وان اصاب) اى ولو علم انه اصاب فى صلوته الى غير جهة التحرى (القبلة) عند ابى ح ومحمد وعن ابى ح انه يخشى عليه الكفر كذا فى الخلاصة (وقال ابو يوسف ان اصاب) جهة القبلة (لا يعيدها) اذ لو

اعادها فانما يعيدها الى هذه الجهة فلا فائدة في الاعداد واهما ان فرضه عند تحريره
 هي جهة التحرى وقد تركها فوقت صلاته فاسدة وكون الجهة التي صلى
 اليها هي القبلة التي هي الفرض انما حدث بعد ذلك فصار كما لو صلى الى الكعبة
 قبل الامر بالتوجه اليها ثم امر بالتوجه اليها فانه يلزمه اعادة تلك الصلوة
 لوقوعها فاسدة بترك ما هو الفرض اذ ذاك وهو التوجه الى بيت المقدس
 (ولو اشتبهت) عليه القبلة (ولم يحترق شرع) في الصلاة (وصلى) بلا تحرى
 (لا يجوز) صلاته لان التحرى فرض عليه وقد تركه (وان علم) في خلال الصلوة
 (انه اصاب) القبلة (استقبل الصلوة) عند ابي ح ومحمد وقال ابو يوسف
 يبنى لما تقدم له من الدليل ولهما ان حاله بمدا علم اقوى منها قبله وبناء القوى
 على الضعيف لا يجوز وان علم بالاصابة بعد الفراغ فلا اعادة عليه بالاتفاق
 والفرق لهما بين هذه المسئلة وبين ما اذا تحرى وخالف جهة تحريره ان ما فرض
 لغيره يشترط حصوله فحسب لاحصولة قصدا كالسعى الى الجمعة لكن مع عدم اعتقاد
 الفساد وعدم الدليل عليه وهو موجود في صورة عدم التحرى بخلاف
 تلك الصورة فان مخالفة جهة تحريره اقتضت اعتقاد فساد صلواته فيها فصار
 كما لو صلى في ثوب وعنده انه نجس ثم ظهر انه طاهر او صلى وعنده انه محدث
 فظهر انه متوضئ او صلى الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان
 قد دخل لا يجزيه في ذلك كله لان عنده ان ما فعله غير جائز بخلاف صورة عدم
 التحرى فانه لم يمتد الفساد بل هو شاك في الجواز وعدمه على السواء فاذا اظهر
 اصابته بعد تمام الفعل زال احدا الاحتمالين وتقرر الآخر وانما لم يحجز البناء اذا علم
 الاصابة قبل التمام لما قلنا من لزوم بناء القوى على الضعيف ولا كذلك بعد التمام
 وفي فتاوى الغتاني تحرى فلم يقع تحريره على شيء قيل يؤخر وقيل يصلى الى اربع
 جهات يعنى اربع مرات وقيل يحجر ان شاء احرى ان شاء صلى الصلوة اربع
 مرات الى اربع جهات ولكن هذا هو الاحوط (ولو اشتبهت) عليه القبلة
 (وان كان محضرته من يسأله عنها) من اهل ذلك المكان (فلم يسأله فتحرى وصلى
 فان اصاب القبلة جازت) صلواته لحصول ما هو المقصود من السؤال (والا)
 اى وان لم يصب القبلة (فلا) تجوز صلواته لترك العمل باقوى الدليلين الموصل
 الى المقصود ظاهرا الى اضعفهما الذى لم يحصل به المقصود (وكذا الاعمى)
 اذا توجه الى جهة وعنده من يسأله فلم يسأله ان اصاب القبلة جازت صلاته
 (والا فلا) ولو كان من محضرته ليس من اهل ذلك المكان لا يأخذ بقوله ان لم يوافق

تحريمه لانه مجتهد مثله ولا يجوز لمجتهد تقليد مجتهد آخر حتى لو تحرى ووقع تحريمه على جهة واخبر رجلا ن ليسا من اهل المكان بان القبلة في جهة اخرى لا يعمل بقولهما لما قلنا (ولو سأل) من بحضرته من اهل المكان عن القبلة (فلم يجزه) بها (حتى تحرى وصلى ثم اخبره) ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها (لا يعيد ماصلي) لان صلاته صحيحة لانه أتى بما في وسعه ولم يقصر (ولو شك) في القبلة فتحرى وصلى ركعة الى جهة وقع عليهما تحريمه (ثم شك) وهو في الصلوة (وتحرى ووقع تحريمه على جهة) اخرى فصلى اليها ركعة اخرى ثم وثم (حتى انه اذا صلى كذلك اربع ركعات الى اربع جهات بالتحرى) ووقع تحريمه في كل ركعة على جهة غير ماصلي اليها الركعة التي قبلها (جاز كذا في) الفتاوى (الحاقانية) لان الاجتهاد المتجدد لا ينسخ حكم ما قبله في حق ماضى انما ينسخه فيما يستقبل واختلف المتأخرون فيما اذا تحول رأيه في الثالثة او الرابعة الى الجهة الاخرى منهم من قال يتم الصلوة ومنهم من قال يستقبل كذا في الخلاصة والاول اوجه وهذا كله اذا اشبهت عليه القبلة وشك فيها اما لو شرع في الصحراء من غير ان يشك ولا تحرى ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم فساده بيقين فيعيد وان علم في الصلوة انه اصاب اختلف المشايخ قال الفضلي يستقبل قال قاضي خان والصحيح انه يتم صلوته لان صلوته كانت جائزة مالم يظهر الخطأ فاذا تبين انه اصاب القبلة لا يتغير حاله ولو بقي مشككا في الصلوة لم يحكم بشئ حتى يفرغ فاذا فرغ فان تبين انه اصاب او كان اكبر رأيه او لم يظهر من حاله شئ فصلاته جائزة وان تبين انه اخطأ او كان اكبر رأيه فعليه الاعادة (وذكر في امالى الفتاوى ان علم المصلي (ان قبلته الكعبة ولم ينوها) وقت الشروع (جاز) لما تقدم ان نية الكعبة ليست بشرط (وذكر في الحاقانية ان نوى المصلي) يعنى وقت الشروع (ان قبلته محراب مسجده لا تجوز صلوته لانه علامة) على جهة القبلة (وليس بقبلة) فيكون معرضا عن القبلة بنيته وان كان متوجها اليها كمن توجه الى الركن اليماني ناويا الصلوة الى بيت المقدس فان نية القبلة وان لم يشترط الا ان عدم نية الاعراض عنها شرط (ولو حول صدره عن القبلة بغير عذر فسدت صلاته) قيل هذا قولهما اما عند ابى ح فينبى ان لا تفسد بناء على ان الاستدبار اذا لم يكن على قصد الرفض لا يفسد مادام في المسجد عنده خلافا لهما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ولقائل ان يفرق بينهما بعذر هناك وتمرده هنا قال الفقير وهذا هو الصواب (ولو حول وجهه) عنها كان (عليه) واجبا (ان يستقبل القبلة من ساعته ولا

تفسد (صلوته بذلك التحويل (ولكن يكره) اشد الكراهة لما روى البخارى عن عائشة رضى الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلوة فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلوة العبد وقال عليه السلام لا يزال الله مقبلا على العبد وهو في الصلوة ما لم يلتفت فاذا التفت اعرض عنه رواه ابو داود والنسائي وعن انس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بني اياك والالتفات في الصلوة فان الالتفات في الصلوة هلكة فان كان لابد ففي التطوع لافي الفريضة رواه الترمذى وصححه وقوله عليه السلام ان يستقبل القبلة من ساعته بيان لوجوب ذلك لانه ان لم يستقبل القبلة من ساعته تفسد اذ لا تفسد الصلوة بمجرد الالتفات بالوجه وان طال (ولوطن) المصلى (انه احدث فتحويل عن القبلة) للوضوء (ثم علم انه لم يحدث قبل ان يخرج من المسجد لم تفسد صلوته) عند ابى حرحمه الله لان الاستدبار لم يكن للرفض بل لقصد الاصلاح (وان علم) انه لم يحدث (بعد الخروج) من المسجد (فسدت) صلاته بالاتفاق لان اختلاف المكان مبطل الا بعذر والمسجد مع تباين اكنافه وتنائى اطرافه كمكان واحد ولذا اتحد السجدة وان تكررت التلاوة في زواياه فامكن جعل اختلاف المكان حقيقة كلا اختلاف للضرورة ولا كذلك اذا خرج من المسجد وهذا اذا لم يكن اماما واستخلف مكانه فان كان اماما واستخلف ثم علم انه لم يحدث فسدت صلوته سواء خرج من المسجد او لا لان الاستخلاف في غير موضعه مناف كالخروج من المسجد وانما يجوز عند العذر ولم يوجد وكذا لوطن انه افتتح بلا وضوء فانصرف ثم علم انه كان متوضئا تفسد صلاته وان لم يخرج من المسجد لكون انصرافه على سبيل الرفض حتى لو تحقق ما ظنه لزمه الاستئناف بخلاف ظن سبق الحدث فانه لو تحقق ما ظنه لايلزمه الاستئناف بل يجوز له البناء فالاصل الذي يخرج عليه جنس هذه المسائل هو هذا ومن المسائل ما لو كان متيمما فرأى سرا بافظنه ماء فانصرف ثم علم انه سراب تفسد صلاته وان لم يخرج من المسجد او كان ماسح خف فظن ان مدته تمت فانصرف لفسل قدميه فظهر انها لم تتم تفسد وان لم يخرج لان انصرافه على قصد الرفض اذ لو تحقق ما ظنه لايحوز له البناء وان صلى في الصحراء فان كان بجماعة فكان الصفوف له حكم المسجد حتى لو علم قبل مجاوزتها في مشئة ظن سبق الحدث لم تفسد وان بعد مجاوزتها تفسد هذا ان ذهب الى خلفه وان توجه قدامه فالاعتبار بمجاوزة سترة الامام وعدمها ان كان له سترة والا فمقدار ما لو تأخر لجاوز الصفوف او لم يجوزها هو الاعتبار وان كان منفردا اعتبر بمجاوزة قدر موضع سجوده وعدمها من اى مكان ذهب كل ذلك من الكافي

﴿ فروع في شرح الطحاوى ﴾

الكعبة اسم للعروة فان الحيطان لو وضعت في موضع آخر فصلى اليها لايحوز ولو صلى في جوف الكعبة او على سطحها جاز ولو صلى الى الحطيم وحده لايحوز ومن صلى في السفينة فلا بدله من الاستقبال اذا كان قادرا كما في خارجها ولا يحوز ان يصلى حيث توجهت ويلزمه ان يستدير الى القبلة اذا دارت لان التكليف بقدر الامكان ولو صلى جماعة بالتحري متخالفين في الجهات ان صلوا منفردين جازت صلو الكل وان صلوا بجماعة لم تجز صلو من خالف امامه علما بها حال الصلو لان اعتقاده ان صلواته الى غير القبلة وجازت صلو غيره ان لم يعلم ان امامه خلفه قوم صلوا متحررين بجماعة وفيهم مسبوق ولاحق فلما سلم الامام قاما لل قضاء فظهر لهما ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها الامام امكن المسبوق اصلاح صلاته بان يستدير لانه منفرد فيما يقضيه بخلاف اللاحق فانه مقتد فيما يقضيه والمقتدى اذا ظهر له وهو وراء الامام ان القبلة غير الجهة التي يصلى اليها الامام لا يمكنه اصلاح صلاته لانه استدار خالف امامه في الجهة قصدا وهو مفسد والا كان مباحا صلاته الى غير ما هو القبلة عنده وهو مفسد ايضا فكذلك اللاحق رجل تحرى في موضعه فاقتنى به رجل بلاثمحران اصاب الامام جازت صلاتهما والاجازت صلو الامام فقط لان الصلو عند الاشتباه من غير تحرانا تجوز عند نظهور الاصابة كما تقدم ولو صلى الاعمى ركعة الى غير القبلة فجاء رجل فسواه الى القبلة واقتدى به ان وجد الاعمى وقت الشروع من يسأله فلم يسأل لم تجز صلاتهما والاجازت صلو الاعمى دون المقتدى لان عنده ان امامه بان صلاته على الفاسد وهي الركعة الاولى والله سبحانه اعلم (والشرط الخامس) من الشروط الستة (هو الوقت) قدمه على النية مع زيادة اهتمامها لكونها شرطا لكل صلو كالاستقبال والوقت مختص بالفرائض كما تقدم لشدة اتصال النية بالاركان فاخرها ليتصل بحثها ببحثها فيوافق الترتيب الوضع ثم ان دخول الوقت شرط لصحة اداء الصلو لاجوده جميعه والا يلزم اداء الصلو بعد الوقت والاصل في اشتراط الوقت قوله تعالى ان الصلو كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ونحوها من الآيات على ما تقدم الكلام عليه في اوائل الكتاب والاصل في بيانه ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم آمنى جبرئيل عند الليث مرتين فصلى بي الظهر في الاولى منهما حين كان النقى مثل الشراك ثم صلى العصر حين صار ظل كل شئ مثل ظله ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وافتطر الصائم ثم

تفسد (تفسد) صلوته بذلك التحويل (ولكن يكره) اشد الكراهة لما روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلوة فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلوة العبد وقال عليه السلام لا يزال الله مقبلاً على العبد وهو في الصلوة ما لم يلتفت فإذا التفت اعرض عنه رواه ابو داود والنسائي وعن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يابني اياك والالتفات في الصلوة فان الالتفات في الصلوة هلكة فان كان لا يد في التطوع لافي الفريضة رواه الترمذي وصححه وقوله عليه السلام ان يستقبل القبلة من ساعته بيان لوجوب ذلك لانه ان لم يستقبل القبلة من ساعته تفسد اذ لا تفسد الصلوة بمجرد الالتفات بالوجه وان طال (ولو ظن) المصلي (انه احدث فتحويل عن القبلة) للوضوء (ثم علم انه لم يحدث قبل ان يخرج من المسجد لم تفسد صلوته) عند ابن حزم رحمه الله لان الاستدبار لم يكن للرفض بل لقصد الاصلاح (وان علم) انه لم يحدث (بعد الخروج) من المسجد (فسدت) صلاته بالاتفاق لان اختلاف المكان يبطل الا بعذر والمسجد مع تباين اكنافه وتنائي اطرافه كمكان واحد ولذا اتحد السجدة وان تكررت التلاوة في زواياه فامكن جعل اختلاف المكان حقيقة كلا اختلاف للضرورة ولا كذلك اذا خرج من المسجد وهذا اذا لم يكن اماماً واستخلف مكانه فان كان اماماً واستخلف ثم علم انه لم يحدث فسدت صلوته سواء خرج من المسجد او لا لان الاستخلاف في غير موضعه منافي للخروج من المسجد وانما يجوز عند العذر ولم يوجد وكذا لو ظن انه اقتبح بلا وضوء فانصرف ثم علم انه كان متوضئاً تفسد صلاته وان لم يخرج من المسجد لكون انصرافه على سبيل الرفض حتى لو تحقق ما ظنه لزمه الاستثناء بخلاف ظن سبق الحدث فانه لو تحقق ما ظنه لايلزمه الاستيناف بل يجوز له البناء فالاصل الذي يخرج عليه جنس هذه المسائل هو هذا ومن المسائل ما لو كان متيمماً فرأى سراباً فظنه ماء فانصرف ثم علم انه سراب تفسد صلاته وان لم يخرج من المسجد او كان ماسحاً خف فظن ان مدته تمت فانصرف لفعل قدميه فظهر انها لم تتم تفسد وان لم يخرج لان انصرافه على قصد الرفض اذ لو تحقق ما ظنه لايحوز له البناء وان صلى في الصحراء فان كان بمجاعة فكان الصفوف له حكم المسجد حتى لو علم قبل مجاوزتها في مشئة ظن سبق الحدث لم تفسد وان بعد مجاوزتها تفسد هذا ان ذهب الى خلفه وان توجه قدامه فالمعتبر مجاوزة سترة الامام وعدمها ان كان له سترة والافتقار ما لو تأخر لجاوز الصفوف او لم يجوزها هو المعتبر وان كان منفرداً اعتبر مجاوزة قدر موضع سجوده وعدمها من اي مكان ذهب كل ذلك من الكافي

﴿ فروع في شرح الطحاوى ﴾

الكعبة اسم للعرصة فان الحيطان لو وضعت في موضع آخر فصلى اليها لا يجوز ولو صلى في جوف الكعبة او على سطحها جاز ولو صلى الى الحطيم وحده لا يجوز ومن صلى في السفينة فلا بدله من الاستقبال اذا كان قادرا كفى خارجها ولا يجوز ان يصلى حيث توجهت ويلزمه ان يستدير الى القبلة اذا دارت لان التكليف بقدر الامكان ولو صلى جماعة بالتحرى متخالفين في الجهات ان صلوا منفردين جازت صلاة الكل وان صلوا بجماعة لم تجز صلاة من خالف امامه عالمها حال الصلوة لان اعتقاده ان صلواته الى غير القبلة وجازت صلاة غيره ان لم يعلم ان امامه خلفه قوم صلوا متحررين بجماعة وفيهم مسبوق ولاحق فلما سلم الامام قاما للقضاء فظهر لهما ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها الامام امكن المسبوق اصلاح صلاته بان يستدير لانه منفرد فيما يقضيه بخلاف اللاحق فانه مقتد فيما يقضيه والمقتدى اذا ظهر له وهو وراء الامام ان القبلة غير الجهة التي يصلى اليها الامام لا يمكنه اصلاح صلاته لانه استدار خالف امامه في الجهة قصدا وهو مفسد والا كان ممنا صلاته الى غير ما هو القبلة عنده وهو مفسد ايضا فكذلك اللاحق رجل تحرى في موضعه فاقتدى به رجل بلاثم ان اصاب الامام جازت صلاتهما والاجازت صلاة الامام فقط لان الصلوة عند الاشتباه من غير تحرر انما تجوز عند ظهور الاصابة كما تقدم ولو صلى الاعمى ركعة الى غير القبلة جاء رجل فسواء الى القبلة واقتدى به ان وجد الاعمى وقت الشروع من يسأله فلم يسأل لم تجز صلاتهما والاجازت صلاة الاعمى دون المقتدى لان عنده ان امامه بان صلاته على الفاسد وهي الركعة الاولى والله سبحانه اعلم (والشروط الخمس) من الشروط الستة (هو الوقت) قدمه على النية مع زيادة اهتمامها لكونها شرطا لكل صلاة كالاستقبال والوقت مختص بالفرائض كما تقدم لشدة اتصال النية بالاركان فآخرها ليتصل بحتمها بحيثها فيوافق الترتيب الوضع ثم ان دخول الوقت شرط لصحة اداء الصلوة لوجوده جميعه والا يلزم اداء الصلوة بعد الوقت والاصل في اشتراط الوقت قوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ونحوها من الآيات على ما تقدم الكلام عليه في اوائل الكتاب والاصل في بيانه ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم آمنى جبرئيل عند البيت مرتين فصلى بنى الظهر في الاولى منهما حين كان النوى مثل الشراك ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثل ظله ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وافتطر الصائم ثم

صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين بزق وحرّم الطعام على الصائم وصلى المرة الثانية الظهر حين صار ظل كل شيء مثله كوقت العصر بالامس ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه ثم صلى المغرب لوقته الاول ثم العشاء الاخيرة حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين اسفرت الارض ثم التفت جبرئيل فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين رواه ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح الاسناد انتهى لكن فيه عبدالرحمن بن الحرث ضعفه احمد ولينه النسائي وابن معين وابو حاتم ووثقه ابن سعد وابن حبان وقد اخرج عبد الرزاق عن عبدالرحمن هذا باسناده واخرجه ايضا عن العمري عن عمر بن نافع عن عبدالله بن جبير بن مطعم عن ابيه عن ابن عباس فكانه اكد تلك الرواية بمتابعة ابن ابي سبرة عن عبدالرحمن ومتابعة العمري عن ابن نافع الخ وهي متبعة حسنة كذا في الامام وزق بالزاي اي بزغ وهو اول طلوعه وقد روى حديث امامة جبرئيل من حديث عدة من الصحابة منها حديث جابر بمعناه وفيه ثم جاءه للصبح حين اسفر جدا يعني في اليوم الثاني فقال قم يا محمد فصل فقام فصلى الصبح فقال ما بين هذين وقت كله قال الترمذي قال محمد يعني البخاري حديث جابر اصح شيء في المواقيت انتهى وقوله هذا وقت الانبياء قبلك ظاهره الاشارة الى الوقت في اليوم الثاني وقوله والوقت فيما بين هذين اي الوقت لك ولانك والمراد به الوقت المختار المستحب لا الوقت المعتبر الذي لا يكون الاداء الاقيه للاجماع على جواز اداء العصر بعد صيرورة الظل مثليه وعلى اداء العشاء بعد ثلث الليل ثم ابتداء المص تباليغره من مشايخنا بيان وقت الفجر وان كان المبدوء به في الحديث وقت الظهر لانها اول صلاة يحاطب المكلف بها عند قيامه من النوم الذي هو اخو الموت والقائم منه كالمنشأ خلقا جديدا ولانه يجمع على وقتها اولوا وآخر افعال (اول وقت الفجر) اي صلاة الفجر (اذا طلع الفجر الثاني وهو) اي الفجر الثاني (البياض) اي النور (المستطير) اي المنتشر (في الافق) اي في نواحي السماء (فبطلوع الفجر الاول) (المسي بالفجر) (الكاذب وهو البياض المستطيل) اي الذي يبدو طولا امتدا الى جهة الفوق غير آخذ في عرض الافق ثم تعقبه الظلمة (لا يخرج وقت العشاء ولا يدخل وقت) صلاة (الفجر) لانه من حكم الليل حتى لا يحرم الاكل على الصائم فيه لحديث سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنعكم من سحوركم اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الافق رواه مسلم وابو داود والترمذي والنسائي (و) قال (في المحيط) اما الفجر الكاذب وهو ان يرتفع البياض

الكاذب في ناحية واحدة ثم يتلاشى) فلا يخرج به وقت العشاء ولا يحرم الاكل على الصائم وهذا امر مجمع عليه (و آخر وقتها قيل طلوع الشمس) اى الجزء الكائن قبيل طلوع الشمس من الزمان وهذا ايضا لا خلاف فيه لاحد من الائمة (واول وقت صلوة (الظهر زوال للشمس) اى الجزء الكائن بعيد زوال الشمس عن خط الاستواء من الزمان وهذا ايضا بالاجماع (و آخر وقتها عند ابى ح اذا صار ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال) اى سوى النى لذى يكون للاشياء عند الزوال (وقالا) اى ابو يوسف ومحمد وهو قول الائمة الثلاثة آخر وقتها (اذا صار ظل كل شئ مثله) سوى في الزوال (وعن ابى ح من رواية اسد بن عمرو اذا صار ظل كل شئ مثله سوى النى خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر الى المثلين) قال المشايخ ينبى ان لا يصلى العصر حتى يبلغ المثلين ولا يؤخر الظهر الى ان يبلغ المثل ليخرج من الخلاف فيها لهما امامة جبرئيل عليه السلام فى اليوم الاول حيث صلى العصر حين صار ظل كل شئ مثله وله حديث ابى هريرة عنه عليه السلام اذا اشتد الحر فابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم رواه الستة وعن ابى ذر قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فى سفر فاراد المؤذن ان يؤذن فقال له ابرد ثم اراد ان يؤذن فقال له ابرد ثم اراد ان يؤذن فقال له ابرد حتى ساوى الظل التلول فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان شدة الحر من فيح جهنم رواه البخارى فى باب الاذان للمسافرين وجه الاستدلال بالحديث الاول ان شدة الحر فى ديارهم اذا كان ظل الشئ مثله وبالثنائى بانه صرح بان الظل قد ساوى التلول ولا قدر يدرك لنى الزوال ذلك الزمان فى ديارهم فثبت انه عليه السلام صلى الظهر حين صار ظل الشئ مثله ولا يظن به انه صلاها فى وقت العصر فكان حجة على ابى يوسف ومحمد وان لم يكن حجة على من يجوز الجمع فى السفر على ان امامة جبرئيل فى اليوم الثانى حجة على الكل حيث صلى فيه الظهر حين صار الظل مثله بقى ان يقال هذا انما يفيد عدم خروج وقت الظهر ودخول وقت العصر بصيرورة الظل مثلا ولا يقتضى ما بين المثل والمثلين وقت للظهر دون العصر وهو المدعى والجواب انه قد ثبت بقاء وقت الظهر عند صيرورة الظل مثلا نسخا لامامة جبرئيل فيه فى العصر اذ كل حديث روى مخالفا لحديث امامة جبرئيل ناسخ لما خلفه فيه لتحقق تقدمه على كل حديث روى فى الاوقات لانه اول ما علمه اياها وامامته فى اليوم الثانى فى العصر عند صيرورته مثليه تفيد انه وقته ولم ينسخ فيستمر ما علم ثبوته من بقاء وقت الظهر الى ان يدخل هذا المعلوم كونه وقتا للعصر وطريق معرفة وقت الزوال وفيه ان ترسم دائرة فى الارض مستوية وينصب فى قطبها قائمة طولها

مثل ربع قطر الدائرة فرأس ظل القائمة اول النهار لاشك انه خارج الدائرة ثم ينقص الى ان يدخل فيها فلتوضع علامة على مدخله من محيطها ثم ان ظل ذلك ينقص الى حد ما ثم يأخذ في الزيادة الى ان يبلغ محيط الدائرة ويخرج منها فلتوضع على مخرجه ايضا علامة ثم ينصف ما بين مدخله ومخرجه ويرسم من نقطة النصف الى مركز القائمة خط مستقيم وهو خط نصف النهار فاذا كان ظل القائمة على هذا الخط فهو نصف النهار من طلوع الشمس فاذا زال عنه فهو وقت الزوال واول وقت الظهر والظل الذي للقائمة حينئذ هو في الزوال فيعتبر صيرورة ظل القائمة مثلها ومثلها ما عدا ذلك النى (واول وقت) صلاة (العصر اذا خرج وقت الظهر على القولين) فعلى قوله اذا صار ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال وعلى قولهما اذا صار مثله سواء (و آخر وقتها ما لم تغرب الشمس) اى الجزء الكائن قبيل غروب الشمس من الزمان وهذا بالاجماع (واول وقت) صلاة (المغرب اذا غربت الشمس) بالاجماع ايضا (و آخر وقتها ما لم يغيب الشفق) اى الجزء الكائن قبيل غيوبة الشفق من الزمان (وهو) اى المراد بالشفق هو (البياض الذى فى الافق) الكائن (بعد الحمرة) التى تكون فى الافق عند ابى حنيفة (وقالوا) اى ابو يوسف ومحمد وهو قول الاثمة الثلاثة ورواية اسد بن عمرو عن ابى حنيفة ايضا المراد بالشفق (هو الحمرة) نفسها لا البياض الذى بعدها ولهما ما روى الدار قطنى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفق الحمرة فاذا غاب وجبت الصلوة قال البيهقى والنووى الصحيح انه موقوف على ابن عمر وله ما روى الترمذى من حديث محمد بن فضيل عن الاعمش عن ابى صالح عن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان للصلوة اولاً و آخراً وان اول وقت الظهر حين تزول الشمس و آخر وقتها حين يدخل وقت العصر وان اول وقت العصر حين يدخل وقتها وان آخر وقتها حين تغرب الشمس وان اول وقت المغرب حين يغيب الشمس وان آخر وقتها حين يغيب الافق وان اول وقت الفجر حين يطلع الفجر وان آخر وقتها حين تطلع الشمس فقد جعل آخر وقت المغرب واول وقت العشاء حين يغيب الافق وغيوبة الافق بسقوط البياض الذى بعد الحمرة والا كان بادياً لكن قد خطأ البخارى والدار قطنى محمد بن فضيل فى رفع هذا الحديث فان غيره من اصحاب الاعمش يروونه عن مجاهد عنه من قوله ورفع ابن الجوزى وابن القطان تجويزان يكون الاعمش سمعه من مجاهد موقوفاً ومن ابى صالح مرفوعاً فيكون له عنده طريقان موقوف ومرفوع والذى رفعه يعنى ابن فضيل صدوق من اهل

العلم وقته ابن معين فتقبل زيادته وهي الرفع ثم من المشايخ من افق
 برواية اسد بن عمرو الموافقة لقولهما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
 ولا تساعده رواية ولا دراية اما الاول فلانه خلاف الرواية الظاهرة واما الثاني
 فلما مر آتفا من دليله ولانه حيث تمارضت الاخبار لم يتقض الوقت القاسم
 بالشك وقد نقل مذهبه عن ابي بكر الصديق ومعاذ بن جبل وعائشة وابن عباس
 في رواية وابي هريرة رضى الله عنهم وبه قال عمر بن عبدالعزيز والاوزاعي والمزني
 وابن المنذر والخطابي واختاره المبرد وثلث ولا ينكر اطلاقه على الحمرة يقال
 ثوب كالشفق كاطلاقه على البياض الرقيق ومنه شفقة القلب لرقته غير ان النظر
 افاد ترجيح البياض هنا اذ حيث تردد انه في الحمرة او البياض فالاحتياط في ابقاء
 الوقت الموجود للشك في انقضائه ودخول ما بعده ولا وقت مهمل بينهما فخرج
 وقت المغرب يدخل وقت العشاء اتفاقا (واول وقت) صلاة (العشاء
 اذا غاب الشفق على القولين) لما مر (وآخره ما لم يطلع الفجر) اى الجزء الذى
 قبيل طلوع الفجر من الزمان لما ذكر الطحاوى انه يظهر من مجموع الاحاديث
 ان آخر وقتها حين يطلع الفجر وذلك ان ابن عباس واباموسى والحدرى رووا انه
 عليه السلام اخرها الى ثلث الليل وروى ابو هريرة وانس انه عليه السلام اخرها حتى
 انتصف الليل وابن عمر روى انه عليه السلام اخرها حتى ذهب ثلث الليل وروت عائشة
 انه عليه السلام اعتم بها حتى ذهب عامة الليل وكلها في الصحيح فثبت ان الليل كله وقت
 لها ثم ساق بسنده الى نافع بن جبير قال كتب عمر الى ابي موسى الاشعري وصل العشاء
 اى الليل شئت ولا تنفلها وسلم في قصة التعريس عن ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال ليس في النوم تفريط انما التفريط ان تؤخر صلاة حتى يدخل وقت الاخرى
 فدل على بقاء وقت كل صلاة الى ان يدخل وقت الاخرى ودخول وقت صلاة
 الفجر يطلع الفجر (ووقت) صلاة (الترمي) اى الوقت الذى (هو وقت
 العشاء) هذا عند ابي ح وعندها وقتها بعد صلاة العشاء وهذا الخلاف
 بناء على ان الوتر واجب عنده والوقت متى جمع بين ملوتين واجبتين فهو وقت
 لهما وان لم تقم احديهما على الاخرى كالفائنة والوقتية عندها هو سنة
 شرعت بعد العشاء فكان وقته بعدها كسنتها ولذا قال المصنف (الا انه) اى المصلى
 (مأمور بتقديم العشاء) عليه لوجوب الترتيب بما روى ابو داود والترمذى وابن ماجه
 من حديث خارجة بن حذافة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال ان الله تعالى امدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها

لكم بين العشاء الى طلوع الفجر وفي بعض طرقه فياين صلوة العشاء الى طلوع الفجر
فعلى هذا لو صلى الوتر قبل العشاء قصد الاتصاح كما لو صلى الوقتية قبل الفاتحة
ذاكرا وهو صاحب ترتيب اما لو وقع ذلك بلا قصد صح عنده (حتى ان الرجل
اذا صلى العشاء بثوب) ثم نزع (وصلى الوتر بثوب آخر ثم تبين) له بعد ذلك
(ان الثوب الذي صلى العشاء به كان نجسا) وان العشاء فاسدة فانه (يبعد العشاء
دون الوتر عندنا) رحمه الله خلافا لهما (لما قلنا . فائدة . اعلم ان الوقت كما هو
شرط لاداء الصلوة فهو سبب لوجوبها فلا تجب بدونه ومن جملة ما بنوا
على هذا مسألة وردت فتوى في زمن الصدر برهان الاثمة انا لا نجد وقت العشاء
في بلدتنا هل علينا صلاته فكتب ليس عليكم صلوة العشاء به افق ظهير الدين
المرغيناني ووردت هذه الفتوى ايضا من بلد بلغار فان الفجر يطالع فيها قبل
غيوبة الشفق في اقصر ليالي السنة على شمس الاثمة الحلواني فافق بقضاء
العشاء ثم وردت بخوارزم على الشيخ الكبير سيف السنة البقالى فافق بعدم
الوجوب فبلغ جوابه الحلواني فارسل من يسأله في عامة بجامع خوارزم ما تقول
فيمن اسقط من الصلوات الخمس واحدة هل يكفر فسأل واحس الشيخ فقال
ما تقول فيمن قطع يده مع المرفقين او رجلاه مع الكعبين كم فرائض وضوئه
فقال تلك لفوات محل الرابع قال فكذلك الصلوة الخامسة فبلغ الحلواني جوابه
فاستحسنه ووافقه فيه كذا ذكره نجم الدين الزاهدي في شرح القدوري وهو
الذي اختاره الشيخ حافظ الدين النسفي واعترض الشيخ كال الدين بن الهمام
بانه لا يرتاب متأمل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين سببه الجملي
الذي جعل علامة في الوجوب الحق الثابت في نفس الامر وجواز تعدد المعارف
للشيء فانتفاء الوقت انتفاء المعرف وانتفاء الدليل للشيء لا يستلزم انتفاء لجواز
دليل آخر وقد وجد وهو ما تواطأت اخبار الاسراء من فرض الله تعالى الصلوة
خمساً بعدما امر اولاً بخمسين ثم استقر الامر على الخمس شرعا عاما لاهل
الافاق لانفصيل بين اهل قطر وقطر وما روى انه لما ذكر الدجال رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال الراوى قلنا فالبث في الارض قال اربعون يوما يوم
كسنة ويوم كشهري ويوم كجمعة وسأرايانه كما يكم فقليل يا رسول الله فذلك
اليوم الذي كسنة اتكفينا فيه صلوة يوم قال لا قدر والاه رواء مسلم فقد اوجب
اكثر من ثلثمائة عصر قبل صيرورة الظل مثلاً او مثلين وقس عليه فاستندما
ان الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير ان توزيعها على تلك الاوقات

عند وجودها ولا يسقط بعدمها الوجوب وكذا قال عليه السلام خمس صلوات كتبهن الله على العباد انتهى والجواب ان يقال كما استقر الامر على ان الصلوات خمس فكذا استقر الامر على ان للوجوب اسبابا وشروطا لا يوجد بدونها وكقولك شرعا عاما الخ ان اردت انه عام على كل من وجد في حقه شروط الوجوب واسبابه سلمناه ولا يفيدك لعدم بعض ذلك في حق من ذكر وان اردت انه عام على كل فرد من افراد المكلفين في كل فرد من افراد الايام مطلقا فهو ظاهر البطلان فان الحائض لو طهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم الا اربع صلوات او بعد خروج وقت الظهر لم يجب عليها في ذلك اليوم الا ثلاث صلوات وهكذا ولم يقل احداه اذا طهرت في بعض اليوم او في اكثره مثلا يجب عليها تمام صلوات اليوم واليلة لاجل ان الصلوات فرضت خمسا على كل مكلف فان قلت تختلف الوجوب في حقها لفقد شرطه وهو الطهارة من الحيض قلنا كذلك تختلف الوجوب في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو الوقت واظهر من ذلك الكافر اذا اسلم بعد فوات وقت او اكثر من يوم مع ان عدم الشرط وهو الاسلام في حقه مضاف الى تقصيره بخلاف هؤلاء ولم يقل احد يجب عليه تمام صلوات ذلك اليوم لافتراض الصلوة خمسا على كل مكلف في كل يوم و ليلة والقياس على ما في حديث الدجال غير صحيح لانه لا مدخل للقياس في وضع الاسباب ولئن سلم فانما هو فيما لا يكون على خلاف القياس والحديث ورد على خلاف القياس فقد نقل الاكمل في شرح المشارق عن القاضي عياض انه قال هذا حكم مخصوص بذلك الزمان شرعه لنا صاحب الشرع ولو وكلنا فيه لاجتهادنا لكانت الصلوة فيه عند الاوقات المعروفة واكتفينا بالصلوات الخمس انتهى ولئن سلم القياس فلا بد من المساواة فلا مساواة فان ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر للعشاء فيه وقت خاص بها والمفاد من الحديث انه يقدر لكل صلوة وقت خاص بها ليس هو وقتا لصلوة اخرى بل لا يدخل وقت ما بعدها قبل مضي وقتها المقدر لها واذا مضى صارت قضاء كافي سائر الايام فكان الزوال وصيرورة الظل مثلا او مثلين وغروب الشمس وغيبوبة الشفق وطلوع الفجر موجودة في اجزاء ذلك الزمان تقديرا بحكم الشرع ولا كذلك هنا اذ الزمان الموجود اما وقت للمغرب في حقهم او وقت للفجر بالاجماع فكيف يصح القياس وعلم بما ذكرنا عدم الفرق بين من قطعت يده او رجلاه من المرفقين والكعبيين وبين هذه المسئلة كاذ كره الامام البقالى ولذا سلمه الامام الحلواني ورجع اليه مع انه

الحصم المتنازع فيه انصافاً منه وذلك لان الغسل سقط ثم لعدم شرطه لان المحال شروط فكذا هنا سقطت الصلوة لعدم شرطها بل وسببها ايضاً وكالم يقيم هناك دليل بجعل ما وراء المرفق الى الابط وما فوق الكعب بمقدار القدم خلفا عنه في وجوب الغسل كذلك لم يرد دليل بجعل جزء من وقت المغرب او من وقت الفجر او منهما خلفاً عن وقت العشاء وكان الصلوات خمس بالاجماع على المكلفين كذلك فرائض الوضوء على المكلفين لا تنقص عن اربع بالاجماع لكن لا بد من وجود جميع اسباب الوجوب وشرائطه في جميع ذلك فليتأمل النصف والله سبحانه الموفق (ويستحب في) صلوة (الفجر الاسفار) بها بان تصلى في وقت ظهور النور وانكشف الظلمة والغسل بحيث يرى الراعى موقع نبه (عندنا) خلافاً للثالثة لقوله عليه السلام اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر رواه الترمذى وقال حديث حسن وفي رواية الطحاوى اسفروا بالفجر فكلما اسفرتم فهو اعظم للاجر او قال لاجوركم وروى الطحاوى ثنا محمد بن خزيمة ثنا القفنى ثنا عيسى بن يونس عن الاعمش عن ابراهيم قال ما اجتمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء مثل ما اجتمعوا على التثوير بالفجر وهذا اسناد صحيح ولا يمكن اجتماعهم على خلاف ما فارقه عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث ابن مسعود في الصحيحين ظاهر في ذلك وهو قوله ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الا لمقاتها الاصلتين صلوة المغرب والعشاء بجمع اى مزدلفة وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها مع انه كان بعد الفجر كما يفيد لفظ البخارى وصلى الفجر حين بزغ الفجر فعلم ان المراد قبل ميقاتها الذى اعتاد الاداء فيه لانه غلس يومئذ ليمتد وقت الوقوف وفي لفظ المسلم قبل ميقاتها بغلس فافاد ان المعتاد كان غير الغلس واما حديث عائشة كان عليه السلام يصلى الصبح بغلس فيشهد معه الصلوة نساء متلفعات بمروطهن ثم يرجعن الى بيوتهن ما يعرفهن احد من الغلس فمحمول على غلس داخل المسجد لان حجرتها كانت فيه وكان سقفه عريشاً متقارباً ونحن نشاهد الآن انه يظن وجود الغلس داخل المسجد وقد انتشر في صحته الضوء وانما وجب هذا الحمل للماعلم من ترجيح رواية الرجال خصوصاً مثل ابن مسعود في صلوة الجماعة فان الحال اكشف لهم ثم الافضل البداءة وقت الاسفار لا كما قال الطحاوى ان الافضل البداءة غلساً والتم في الاسفار فان الاسفار بالفجر مفهومة ايقاعها فيه بمجموعها وهو لفظ الحديث وقد قالوا في حد الاسفار ايضاً ان يبدأ

في وقت يمكنه ان يصلها فيه على وجه السنة ويبقى من الوقت بعد سلامه
 مالم يظهر انه كان على غير طهارة يمكنه ان يتوضأ ويعيدها على وجه السنة قبل
 خروجه ثم استجاب الاسفار عندنا عام (في الازمنة كلها الا في) صلوة الفجر
 (يوم النحر) بمزدلفة فان المستحب فيها التغايس اجماعا توسيعا لوقت الوقوف
 على ما مر من حديث ابن مسعود وكان ينبغي للمص ان يقيد بمزدلفة لئلا يظن
 ان الاستثناء عام في يوم النحر بكل مكان وليس كذلك (و) يستحب ايضا عندنا
 (الابرار بالظهر في الصيف) لما تقدم من الحديث اذا اشتد الحر فاردوا بالصلوة
 الح وفي البخاري من حديث خالد بن دينار صلى بنا اميرنا الجمعة ثم قال لانس
 كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا اشتد البرد بكر بالصلوة واذا اشتد الحر ابرد بالصلوة
 وهو عام في جميع البلاد بجميع الناس لاطلاق الحديث خلافا لما يقوله الشافعي
 واحمد من التخصيص بقطر حار لجماعة يقصدونه من بعد (و) يستحب (تقديمها
 في الشتاء) لما مر من حديث ابن دينار (و) يستحب ايضا عندنا (تاخير
 العصر) في كل الازمنة الا يوم الغيم (مالم تتغير الشمس) وذلك ليتوسع وقت
 النوافل اذا التفتل بعد ادائها مكروه ويكره ان يؤخرها الى ان يتغير قرص الشمس
 بل يصلي والشمس بيضاء كما ورد عنه عليه السلام في حديث بريدة انه صلى العصر
 والشمس مرتفعة بيضاء نقية وفي الصحيحين انه عليه السلام كان يصلي العصر
 والشمس حية فالعبرة لتغير القرص عند ابى حنيفة وابى يوسف لا لتغير الضوء كما قال
 النخعي والحاكم الشهيد لان ذلك يحصل بعد الزوال فحق صار القرص بحيث
 لا تحار فيه العين فقد تغيرت والا فلا كذا في الكافي واول وقت العصر عند
 ابى حنيفة صيرورة الظل مثلين سوى في الزوال ومنه الى التغير قليل وقد روى
 الحسن عنه في الفصل بين اذان العصر والصلوة ان يصلي بينهما ركعتين
 في كل ركعة بعشر آيات يعني غير الفاتحة او اربعا كل ركعة بخمس آيات وما في الصحيح
 انه عليه السلام يصلي العصر والشمس مرتفعة حية فيذهب الذهاب الى العوالي
 فيأتيهم والشمس مرتفعة وبعض العوالي على اربعة اميال لا يخالف ما قلنا
 لانه واذا ما على طريق الظن والتخمين او الوقوع في بعض الازمان ويحتمل
 كون ذلك زمن الصيف فان الوقت فيه متسع وان الذهاب قصد الاسراع
 اذ لا يمكن حمله على ظاهره انه في كل زمان ولكل ذهاب ففي بعض الازمنة لا يمكن
 ذلك ولو صليت عند اول وقتها خصوصا لكثير من آحاد الناس فيجب حمله

على واقعة حال او على النهي عن المبالغة في التأخير وكذا ما ذكره البخارى في تاريخه
 عن رافع بن خديج كئنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العصر ثم ينجر
 الجزور فيقسم عشر قسم ثم يطبخ فناكل لحما فضيحا قبل ان تغيب الشمس محمول
 على الوقوع في بعض الازمان فانه يمكن اذا صليت قبل التغير ان يوجد في الباقي
 من الزمان مثل ذلك العمل ومن شاهد مهرة الطباخين في الاسفار وغيرهامع
 الرؤساء لم يستبعد ذلك (و) يستحب ايضا (تعجيل المغرب) في كل الازمنة
 الا يوم الغيم لما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج كئنا نصلى المغرب مع النبي
 صلى الله عليه وسلم فينصرف احدا وانه ليصير مواقع نبه وروى ابو داود
 عن مرثد بن عبد الله وفي سنده محمد بن اسحق قال قدم علينا ابو ايوب غازيا
 وعقبه بن عامر يومئذ على مصر فاخر المغرب فقام اليه ابو ايوب فقال ماهذه
 الصلوة يا عقبه فقال شغلنا فقال اما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 لانزال امتي بخير اوقال على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب الى ان تشتبك النجوم والحق
 في ابن اسحق هو التوثيق وما نقل عن مالك فيه لم يثبت ولو صح فلم يقبله اهل العلم
 كيف وقد قال شعبة فيه هو امير المؤمنين في الحديث وروى عنه مثل الثوري
 وابن ادريس وحماد بن زيد ويزيد بن زريع وابن علية وعبد الوارث وابن المبارك
 واحتمله احمد وابن معين وقد اطال البخارى في توثيقه في كتاب القراءة خلف
 الامام وذكره ابن حبان في الثقة وان مالكا رجح عن الكلام فيه واصطاح منه
 وبمث اليه هدية وذكر عن ابن عمر انه اخر المغرب حتى بدى نجم فاعتق رقبة
 وهو يقتضى كراهة تأخيرها الى ظهور النجم وفي القنية يكره تأخير المغرب
 عند محمد في روايته عن ابى حنيفة ولا يكره في رواية الحسن عنه ما لم يغيب الشفق
 والاصح انه يكره الامن عذر كالسفر والكون على الاكل ونحوها او يكون التأخير
 قليلا وفي التأخير بتطويل القراءة خلاف انتهى والذي اقتضته الاخبار كراهة
 التأخير الى ظهور النجوم وما قبله مسكوت عنه فهو على الاباحة وان كان المستحب
 التعجيل (وتأخير) صلاة (العشاء الى ما قبل ثلث الليل مستحب) لما في البخارى
 من حديث عائشة رضي الله عنها كانوا يصلون العشاء فيما بين ان يغيب الشفق الى ثلث
 الليل الاول وروى الترمذى عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا ان
 اشق على امتي لامرهم ان يؤخروا العشاء الى ثلث الليل او نصفه وقال حسن
 صحيح (و) تأخيرها (الى ما بعده) اي بعد ثلث الليل (الى نصف الليل مباح) لانه
 من حيث كونه يفضى الى تقليل الجماعة تكون مكروها ومن حيث كونه ينقطع به

السمر المنهى عنه على ما روى الستة في كتبهم انه عليه السلام كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وهو المراد بالسمر يكون مندوبا وذلك لان السمر ينقطع بمضى نصف الليل غالبا فتعارض دليلا النذب والكراهة فتساقطا فبقيت الاباحة هذا ولكن اجاز العلماء السمر بعدها في الخير استدلالا بما في الصحيحين عن عمر رضي الله عنه صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة صلاة العشاء في آخر حياته فلما سلم قال ارايتكم ليلتكم هذه فان على رأس مائة سنة لا يبق ممن هو على ظهر الارض احد وروى الترمذي في الصلوة والنسائي في المناقب عن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمر عند ابى بكر الليلة في الامر من امور المسلمين واتامعه وقال حديث حسن وروى الامام احمد عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سمر بعد الصلوة يعنى العشاء الآخرة الا لاحد رجلين مصل او مسافرو في رواية او عروس (و) تأخيرها (الى ما بعده) اي بعد نصف الليل (الى طلوع الفجر مكروه اذا كان بغير عذر) لان دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة يعارضه دليل النذب لان السمر ينقطع قبله بمضى نصف الليل فبقيت الكراهة اما اذا كان بعد فبالضرورات تيسر المحظورات (واما) التأخير (في الوتر) فلا يصل فيه ان الافضل انه (ان كان لا يثق بالانتباه او تر قبل النوم) اخذا بالاحتياط (وان كان يثق بالانتباه فتأخيره الى آخر الليل افضل) لما روى الحمسة الا البخارى من حديث جابر انه عليه السلام قال من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر اوله ومن طمع انه يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلوة آخر الليل مشهودة وذلك افضل (واذا كان) اليوم (يوم غيم) فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها يعنى (بالتأخير) (عدم التعجيل) في اول الوقت لان التأخير الشديد الذي يشك بسببه في بقاء الوقت وذلك لان التعجيل في الفجر يؤدي الى تقليل الجماعة بسبب الظلمة وربما تقع قبل الوقت وكذا في الظهر والمغرب لا يؤمن بالتعجيل من وقوعها قبل الزوال والغروب قال في المحيط المراد من تأخير المغرب قدر ما يحصل التيقن بالغروب (و) المستحب يوم الغيم (في) كل من (المصر والعشاء تعجيلها) المراد بتعجيل العصر قدر ما يقع عنده انها لا تقع حال تغير الشمس وبتعجيل العشاء التعجيل قليلا على الوقت المعتاد كذا في المحيط لثلاثاقل الجماعة باعتبار المطر لان عند الغيم ينتظر المطر ساعة فساعة وروى الحسن عن ابى ح التأخير في الجميع يوم الغيم لانه اقرب الى الاحتياط فداء الصلوة في وقتها وبمده يجوز لاقبله (اما الاوقات التي تكره فيها الصلوة فخمسة) يجوز ان يراى

بالكراهة هنا المعنى اللغوى فيشمل عدم الجواز وغيره مما هو مطلوب العدم وان يراد المعنى العرفى والمراد كراهة التحريم اذ انتهى الظنى الثبوت مالم يصرف عن ظاهره يقتضى كراهة التحريم والقطعى الثبوت يقتضى التحريم فالتحريم مقابل للفرض وكراهة التحريم مقابل للواجب والتزيهية مقابلة للمندوب والنهى الوارد هنا من قيل الاول وكراهة التحريم فى الصلوة ان كانت لنقصان فى الوقت منعت الصحة فيما سببه كامل لعدم تأدى ماوجب كاملا بالنقصان والا افادت الصحة مع الاسائة فلذا قال (ثلاثة) اى ثلثة اوقات من تلك الخمسة (يكراه فيها الفرض والتطوع) فالكراهة فى الفرض كالفوات تمنع الصحة لوجوبها بسبب كامل وكذا الواجبات الفائتة كسجدة تلاوة وجبت بتلاوة فى وقت غير مكروه وجنازة حضرت فيه والوتر لانهما وجبت كاملة فلا تؤدى ناقصة بالنقصان القوى وهو النقصان الذى هو من صفات الوقت لشدة اتصال الفعل بالوقت لدخول الوقت فى ماهيته بخلاف النقصان الذى ليس كذلك كالنقصان بسبب الاخلال ببعض الواجبات او بسبب المكان كالصلوة فى الارض المغصوبة او بسبب شئ آخر من المجاورات كالصلوة فى الثوب الحرير فان ذلك لا يمنع الصحة لعدم شدة اتصال الصلوة بهذه الاشياء كاتصالها بالوقت لكون اتصال هذه الاشياء بالصلوة من حيث المجاورة لا من حيث السببية والشرطية بخلاف الوقت اما لو وجب الفرض او غيره بسبب ناقص وادى فيه صح كحصر يومه عند الاصفرار وكالتلا آية السجدة فى الوقت المكروه او حضرت الجنازة فيه فانها يصحان فيه ايضا مع الكراهة لاداء ذلك كواجب ولذا محت جميع النوافل فيه مع الكراهة لان وجوبها بالشروع فيها فاذا شرع فيها فيه وجبت ناقصة فاذا اداها فيه اداها كواجبت وههنا نقوض واجوبة موضعها الاصول وسيا تى بمضها ان شاء الله تعالى (وذلك) المذكور وهو كراهة الفرض والتطوع ثابت وكائن (عند طلوع الشمس وعند غروبها الا عصر يومه ووقت الزوال) لما روى مسلم وغيره من حديث عقبة بن عامر ثلث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا ان نصلى فيهن او نقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تضيف للغروب حتى تغرب والمراد بقوله او نقبر الصلوة لان الدفن غير مراد به بالاجماع لما رواه ابن شاهين فى كتاب الجنائز من حديث خارجة عن مصعب عن ليث بن سعد عن موسى بن على عن ابيه عن عقبة ابن عامر قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصلى على موتانا عند

تلك عند طلوع الشمس الحديث ولقوله عليه السلام أن الشمس تطلع بين قرني
 الشيطان فإذا ارتفعت فارقها ثم إذا استوت قارنها فإذا زالت فارقها وإذا دنت
 للغروب قارنها فإذا غربت فارقها ونهى عن الصلوة في تلك الساعات
 رواه مالك في الموطأ والنسائي وهذا يفيد أن المنع بسبب ما اتصل بالوقت
 من استلزام فعل الأركان فيه التشبه بعبادة الكفار وهو المعنى بتقصان
 الوقت والأفالوقت من حيث هو لا نقصان فيه كسائر الأوقات إنما النقص
 في الأركان المستلزمة للتشبه بعبادة الكفار وقد أفهم الحديث أن تلك الأركان
 هي الأركان الواقعة في هذه الأوقات (وروى عن أبي يوسف) وهي الرواية
 المشهورة عنه (أنه جواز التطوع وقت الزوال يوم الجمعة) أي من غير كراهة
 والأفطلق جواز التطوع مجمع عليه في جميع الأوقات كما تقدم له ما في مسند الشافعي
 عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة
 نصف النهار حتى تزول الشمس اليوم الجمعة وفي سنن أبي داود عن أبي قتادة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كره الصلوة نصف النهار إلا يوم الجمعة وقال
 إن جهنم تسجر إلا يوم الجمعة ولهما إطلاق النهي والمحرم مقدم على المباح
 عند التعارض وبهذا يحجب عن استدلال الشافعي على جواز القضاء وإباحة
 النفل بمكة في هذه الأوقات بقوله عليه السلام من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها
 إذا ذكرها متفق عليه وبحديث جبير بن مطعم مرفوعاً يابن عبد مناف لا تمنعوا
 أحداً طاف بهذا البيت وصلى آية ساعة شاء من ليل أو نهار وبحديث أبي ذر
 في مناه رواه الدار قطن والبيهقي مع أنه معلوم بالانقطاع فيما بين مجاهد
 وأبي ذر وبضعف ابن المؤمل وحيد مولى عفراء وباضطراب سند (ولا يصلى
 فيها) أي في الأوقات المذكورة (صلاة جنازة ولا يسجد للتلاوة) إذا كانت
 تليت في وقت غير مكروه لما تقدم (ولا) يسجد أيضاً (للسهو) لأنه من أجزاء
 الصلوة (ولو قضى فيها فرضاً) أي صلاة مفروضة (يبيدها) أي يلزمه
 أعادتها لعدم صحتها لما قدمناه من أنها وجبت بسبب كامل فلا تتأدى بالسبب
 الناقص (وإذا تلافها) أي أن تلافي وقت من الأوقات الثلاثة (آية سجدة
 فالأفضل أن لا يسجد بها) فيه ولا في غيره من الأوقات الثلاثة لأنها وإن صحت
 لوجوبها بالسبب الذي أدبت به إلا أن الكراهة موجودة لحصول الفعل
 الشبيه بعبادة الكفار مع أن تأخيرها لا يؤدي إلى فواتها وصيرورتها قضاءً لأن
 ما ليس مقيداً بوقت لا يتأتى فيه القضاء بل متى فعل فهو أداء وسجدة التلاوة

من هذا القيل (فان سجدها) في ذلك الوقت (لا يعيدها) لصحة اداؤها واجزاؤها عن التلاوة وان سجد في وقت آخر غيره من الاوقات الثلاثة تصح ايضا عندنا ولا يلزم اعادتها خلافا لغير لانها وجبت بالسبب الناقص واديت كما وجبت وسيأتي نظيره في الشروع في النفل قريبا ان شاء الله تعالى واما الجنازة اذا حضرت في وقت من هذه الاوقات فصلى عليها فيه فكذلك تصح ولا تعادلان حضورها سبب وجوبها وقد وجد في وقت ناقص فوجبت مع النقصان واديت به كما وجبت ولكن هل الافضل تأخيرها كسجدة التلاوة ام لا قال في التحفة الافضل ان يصلى عليها ولا تؤخر انتهى والفرق ظاهر لان التعجيل فيها مطلوب مطلقا الا مانع وحضورها في وقت مباح مانع من الصلوة عليها في وقت مكروه بخلاف حضورها في الوقت المكروه وبخلاف سجدة التلاوة لان التعجيل لا يستحب فيها مطلقا (واما الوقتان) الاخران من الخمسة (فانه يكره فيهما التطوع) فقط (ولا يكره فيهما الفرض) اى اللزوم عملا فيشمل الواجب ايضا ولذا قال (يعنى القوائت وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة) لكن بما وجب لعينه وهو ما لم يتعلق وجوبه بعارض بعدان كان نفلا كالنذور اللزوم بالشروع وركعتي الطواف فانها تكره وان كانت واجبات لان اصلها النفل اما اللزوم بالشروع فظاهر واما الملتزم بالنذر فلان النذر سبب موضوع لالتزام النفل كالشروع بخلاف سجدة التلاوة لانها ليست بنفل لان التنفل بسجدة غير مشروع فتكون واجبة بإيجاب الله تعالى لابلتزام العبد وهذا لان وجوب النذر بسبب من جهة العبد وهو صيغة النذر الموضوعه للإيجاب وانه ثبت من العبد فقيا يرجع الى حق صاحب الشرع كانه لا وجوب بخلاف سجدة التلاوة فانها وجبت بإيجاب الشرع وان كانت التلاوة فعلة كان جمع المال فعلة ووجوب الزكوة بإيجاب الشرع كذا في الكافي وهو غير ظاهر الفرق مع انه يرد عليه ركعتا الطواف فانهما واجبتان بإيجاب الشرع وان كان الطواف فعلة لكن فرق بينهما وبين سجدة التلاوة بانهما لم يجبا لعينهما بل لغيرهما وهو ختم الطواف وصيانة المؤدى اى جبران ما قد يقع فيه من الحلل بلا علم وقال ابن الهمام وقد يقال وجوب السجدة في التحقيق متعلق بالسمع لا بالاستماع ولا بالتلاوة وذلك ليس فعلى من المكلف بل وصف خلقه فيه بخلاف النذر والطواف والشروع فانها فعلة ولولاه لكانت الصلوة نفلا انتهى لكن الصحيح ان سبب الوجوب في حق التالى التلاوة دون السماع والالزم عدم الوجوب على الاصم بتلاوته (وهما) اى الوقتان المذكوران (ما بعد طلوع الفجر الى ترتفع الشمس) فانه يكره في هذا الوقت النوافل كلها (الاستنـ

الفجر) لما روى مسلم عن حفصة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلع الفجر لا يصلي الا ركعتين خفيفتين وفي ابى داود والترمذى واللفظ له عن ابن عمر عنه عليه السلام لا صلوة بعد الفجر الا -جديتين (وما بعد صلوة العصر الى غروب الشمس) الحديث ابن عباس رض شهد عن -دى رجال مرضيون وارضاهم عندي عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب متفق عليه وهو مرجح على حديث عائشة في الصحيحين ركعتان لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعهما سرا وعلانية ركعتان قبل صلوة الصبح وركعتان بعد العصر وفي لفظ ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي في يوم بعد العصر الاصلى ركعتين ونحوه بوجهين احدهما ان المحرم مقدم على المييع عند التمارض والثاني ان القول مقدم على الفعل لان الفعل يحتمل الاختصاص كيف وقد ثبت ما يصرح بالاختصاص وما يدل عليه اما الاول فما اخرج ابوداود من جهة ابن اسحق عن محمد بن عمر بن عطا عن ذكوان مولى عائشة رض انها حدثته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر ركعتين وينهى عنهما ويواصل وينهى عن الوصال فهذا صريح في انهما من خصايصه كالمو صال واما الثاني فما في الصحيحين عن كريب مولى ابن عباس ان عبد الله بن عباس وعبد الله بن ازهر ومسور بن مخرمة ارسلوه الى عائشة فقالوا اقرأ عليها السلام منا جميعا وسلمها عن الركعتين بعد العصر وقل لها بلغنا انك تصليهما وان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنهما قال كريب فدخلت على عائشة فاخبرتها فقالت سل ام سلمة فرجعت اليهم فاخبرتهم فردوني الى ام سلمة فقالت ام سلمة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنهما ثم رأيتهم يصليهما فقيل له في ذلك فقال انه اتانى ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر وهما هاتان وما في مسلم عن ابى سلمة انه سأل عائشة عن السجديتين اللتين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما بعد العصر فقالت كان يصليهما قبل العصر ثم انه به شغل عنهما او نسيهما فصلاهما بعد العصر ثم اثبتهما وكان اذا صلى صلوة اثبتهما يعنى داوم عليها فهذا يدل على انهما من خصائصه ويؤيده ما في مسلم عن انس انه سئل عن التطوع بعد العصر فقال كان عمر يضرب الايدي على صلوة بعد العصر الحديث ولا شك في وفور الصحابة في زمن عمر وفي ائهم لا يسكتون على باطل فكان اجماعا

منهم على ان المتقرر بعده عليه السلام كراهة النفل بعدها مطلقا فبطل الاستدلال به على عدم كراهة النفل الذي له سبب كتحية المسجد وركعتي الطواف لكن بقي ان يقال النهي ورد عن الصلوة وهي نعم الواجب لعينه ايضا فن ان تخصيص النفل والذي ذكره من ان الكراهة لحق الفرض لصيرورة الوقت كالمشغول به لمعنى في الوقت كافي الاوقات الثلاثة فلم تظهر في حق الفرائض وفيما وجب لعينه فيه تخصيص النص العام بالمعنى وهو غير جائز نعم يمكن اخراج صلوة الجنائزة وسجدة التلاوة بانهما ليسا بصلوة مطلقة ويكفي في اخراج القضاء من الفساد العلم بان النهي ليس للمعنى في الوقت وذلك هو الموجب للفساد في الاوقات الثلاثة واما اخراجه من الكراهة فمشكل (وما بعد غروب الشمس) قبل صلوة المغرب ايضا التطوع فيه (مكروه) للمعنى في الوقت (بل لتأخير المغرب) بسببه مع استحباب تعجيلها ويؤيده ما تقدم عن ابن عمر انه اعتق رقة لتأخير المغرب حتى بدى نجم وقال الشافعي يستحب ركعتان قبل المغرب تمسكا بما في البخاري انه عم قال صلوا قبل المغرب صلوا قبل المغرب قال في الثالثة لمن شاء كراهة ان يتخذها الناس سنة وبما في الصحيحين عن انس كان المؤذن اذا اذن لصلوة المغرب قام ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتبدرون السواري فيركعون ركعتين حتى ان الرجل المغرب ليدخل في المسجد فيحسب ان الصلاة قد صليت من كثرة من يصلها والجواب المعارضة بما في ابى داود عن طاوس قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال ما رايت احدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلهما ورخص في الركعتين بعد العصر سكت عليه ابو داود والمنذرى في مختصره وما زاده ابن حبان على ما في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها لا يعارض ما رسله. التحنى من انه عليه السلام لم يصلهما لاحتمال كون ما صلاه قضاء عن شيء فانه وهو الثابت وروى الطبراني في مسند الشاميين عن جابر قال سألنا نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الركعتين قبل المغرب فقالن لا غير ام سلمة قالت صلاها عندي مرة فسألته ما هذه الصلوة فقال نسيت الركعتين قبل العصر فصليتهما الآن ففي سؤالها وسؤال الصحابة نساء ما يفيد انهما غير معهودتين من سنته عليه السلام وكذا سؤالهم لابن عمر والذي يظهر ان مثير السؤال هو ظهور الرواية بصلاتهما مع عدم معهوديتهما في ذلك الصدر ولا يقال المثبت اولى من النافي لانا نقول ذلك اذا كان النفي مما لا يعرف بدليله وما نحن فيه مما يعرف

بدليله اذ لو كان الحال على ما في حديث انس لما خفي على ابن عمر ولا على احد
 ممن يواظب الفرائض خلفه عليه السلام وحيث خفي عليهم حتى سألوها نساءه واخبرن
 بالنفي ايضا كان ذلك طعنا باطنا في حديث انس في رجح النفي عليه (وكذلك يكره
 التطوع اذا خرج الامام) اى صعد على المنبر (للخطبة يوم الجمعة) لما اخرج
 ابن ابي شيبة عن علي وابن عباس وابن عمر انهم كانوا يكرهون الصلوة والكلام
 بعد خروج الامام وذكر ابو عمر وابن عبد البر في شرح الموطأ والقاضي عياض
 في الاكمال عن ابي بكر وعمر وعثمان انهم كانوا يمنعون من الصلوة عند الخطبة
 ومذهب الصحابي حجة يجب تقليده عندنا اذا لم ينقه شئ آخر من السنة واخرج
 هو ايضا عن عروة قال اذا قعد الامام على المنبر فلا صلوة على ان مارواه السنة
 عن ابي هريرة عنه عليه السلام قال اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والامام
 يخطب فقد لغوت يفيد بدلالته منع صلوة السنة وتحية المسجد لان المنع من الامر
 بالمعروف وهو اعلى من السنة وتحية المسجد منع منهما بالطريق الاولى فان قيل
 العبارة مقدمة على الدلالة عند المعارضة وقدروى مسلم عن جابر انه عليه السلام قال
 وهو يخطب اذا جاء احدكم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين وليتجاوز فيهما
 قلنا المعارضة غير ثابتة لجواز كون المراد منه اذا سكنت الامام عن الخطبة
 الى ان يتم صلواته كما ثبت في السنة وهو مارواه الدار قطنى من حديث عبيد بن محمد
 العبدى حدثنا معمر عن ابيه عن قتادة عن انس قال دخل رجل المسجد ورسول الله
 صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قم فاركع ركعتين
 وامسك عن الخطبة حتى فرغ من صلاته ثم قال اسند عبيد بن محمد العبدى ورواهم
 فيه ثم اخرجه عن احمد بن حنبل ثنا معمر عن ابيه قال جاء رجل الحديث وفيه
 ثم انتظره حتى صلى قال وهذا المرسل هو الصواب انتهى ونحن نقول المرسل
 حجة ثم رفعه زيادة اذا لم تمارض ما قبلها فان غيره ساكت عن الامساك عن الخطبة
 وعدمه وزيادة الثقة مقبولة ولا يجوز الحكم بوجهه بمجرد زيادة والا لم تقبل
 زيادة قط واذا احتمل ما قلناه انتفت المعارضة اذ هي خلاف الاصل فلا يحكم بها
 الا عند عدم امكان التوفيق فسلمت الدلالة كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم
 لرجل جاء يتخطى رقاب الناس اجلس فقد آذيت ذكره الحافظ ابو جعفر
 الطحاوى وقد منعه الخلفاء الراشدون ولا يمكن ان يخالفوا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في ذلك وانما لم نستدل بما استدله في الهداية وغيرها وهو اذا اخرج الامام
 فلا صلوة ولا كلام لان رفعه غريب والمعروف كونه من كلام الزهرى رواه

مالك في الموطأ (و) كذا يكره التطوع (عند الاقامة) اي يوم الجمعة كذا هو مقيد في قاضي خان والحلاصة وغيرها واما في غير الجمعة فلا يكره بمجرد الاخذ في الاقامة مالم يشرع الامام في الصلوة وبعد شروعه ايضا لا يكره سنة لفجر اذا علم انه يدرك الركعة الثانية او التشهد على ما فيه من الخلاف وسيأتى ان شاء الله تعالى وكذا لا يكره بقية السنن اذا علم انه يدركه قبل الركوع في الركعة الاولى ذكره السروجي وعزاه الى التحفة لكن يكره في جميع ذلك ان يصلى مخالطاً للصف او خلف الصف من غير حائل بل يصلى في المسجد الصفيى ان كان الامام في الشتوى او في الشتوى ان كان في الصفيى او خلف اسطوانة والظاهر ان هذا هو السبب في الكراهة عند الاقامة للجمعة لانه يوم اجتماع وازدحام فلا يمكن غالباً ان يخلو من مخالطة الصف ولا يرد على ما ذكرنا من صلوة سنة الفجر وغيرها بعد شروع الامام في الفرض ما رواه البخارى من حديث عبدالله بن مجينة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً من الازد يصلى ركعتين وقد اقيمت الصلوة فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم لاث به الناس فقال له عليه السلام الصبح اربعا الصبح اربعا لان ذلك املان الرجل صلاها في المسجد بلا حائل فشوش على المصلين اولانه عليه السلام ظن انه صلى الفرض ولذا انكر عليه بقوله الصبح اربعا الخ اي اتصل الصبح اربعا وقيل كره وصله اياها بالفريضة في مكارم واحد دون ان يفصل بينهما بشئ واما قوله عليه السلام اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المفروضة فقد وافقه ابن عيينة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة على ابى هريرة رضى الله عنه وقد روى الطحاوى وغيره عن ابن مسعود انه دخل المسجد وقد اقيمت الصلاة فصلى ركعتي الفجر في المسجد الى اسطوانة وذلك بحضور حذيفة وابى موسى وروى مثله عن عمر بن الخطاب وابى الدرداء وابى عباس ذكره ابن بطال في شرح البخارى عن الطحاوى وعن محمد بن كعب قال خرج عبدالله بن عمر من بيته فاقيمت صلوة الصبح فركع ركعتين قبل ان يدخل المسجد ثم دخل فصلى مع الناس وذلك مع علمه باقامة الصلوة ذكره الحافظ ابو جعفر الطحاوى ومثله عن الحسن ومسروق والشعبي (فان) كان قد (شرع) في صلوة التطوع قبل خروج الامام للخطبة (ثم خرج) الامام (لا يقطعها) بل يتما ركعتين ان كانت تحية المسجد او نفلاً مطلقاً وان كانت سنة الجمعة قيل يقطع على رأس الركعتين وقيل يتما اربعا قال المرغيناني هو الصحيح وهو اختيار حسام الدين الشهيد وقال في الواقات لفظ محمد اذا خرج الامام يذنب لمن كان في الصلوة ان يفرغ

منها فحمل بعضهم لفظ الفراغ على القطع وبعضهم على الاتمام وقال قاضي خان
 وحكي عن القاضي الامام ابى على الذنبي انه قال كنت افقي زمانا انه يتمها
 اربعا اذا الاربع قبل الظهر بمنزلة صلوٰة واحدة ولذا لا يصلى في التشهد الاول
 ولا يفتتح اذا قام الى الثالثة وذكر محمد بن سماعة في النوادر انه اذا خيرا امراته وهي
 في الشفع الاول منها فلا تفتتح ثالثة او اخبرت بشفعة لها فيها قامت اربعا لا يبطل
 خيارها ولا شفعتها وتمنع صحة الخلوة بخلاف سائر التطوعات حتى وجدت الرواية عن
 ابى ح في النوادر اذا شرع في الاربعة التي هي سنة الجمعة ثم خرج الامام للخطبة
 قال يسلم على رأس الركعتين وان كان قام الى الثالثة وقيدها بالسجدة اضاف
 اليها الرابعة وسلم وخفف في القراءة قال فرجعت الى هذا انتهى واليه مال
 السر خسي والبقالي وقال الشيخ كمال الدين بن الهمام انه الاوجه لانه يتمكن
 من قضائها بعد الفرض ولا يبطال في التسليم على رأس الركعتين فلا يفوت
 فرض الاستماع والاداء على الوجه الاكمل انتهى قال قاضي خان ولم يذكر
 في النوادر اذا لم يقيد الثالثة بالسجدة كيف يصنع واختلف المشايخ فيه قيل يتمها
 اربعا ويخفف القراءة وقيل يعود الى القعدة ويسلم وهذا شبه ولهذا لو لم يقعد
 على رأس الثانية في هذه الحالة يعود الى القعدة احترازا عن قول محمد وزفر
 بخلاف الفريضة انتهى اقول الاوجه ان يتمها لانها ان كانت صلوٰة واحدة
 فظاهر وان كانت بمنزلة غيرها من النوافل كل شفع صلوٰة على حدة فالقيام الى
 الثالثة بمنزلة تحريمة مبتدأة ولو كان اول ما تحرم يتم شفعا فكذا هنا ثم اذا سلم
 على رأس الركعتين فعلى قياس ما روى عن ابى يوسف انه يقضى اربعا في كل
 تطوع نواه اربعا يقضى ههنا ايضا اربعا واختلفوا على قول ابى ح ومحمد
 قيل لا يلزمه شيء وقيل يصلى ركعتين وكان الشيخ الامام ابوبكر محمد بن
 الفضل يقول يقضى اربعا من قطعها في اى حال قطعها لانها بمنزلة صلوٰة
 واحدة كما ذكرنا من الاحكام انتهى ذكره السروجي في شرح الهداية
 (و) كذا يكره التطوع ايضا (قبل صلوٰة العيدين وعند خطبتهما) وكذا بعد
 خطبتهما في المصلى على الاصح لما روى الستة من حديث ابن عباس
 ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج فصلى بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها
 وهذا النفي بعدها محمول عليه في المصلى لما روى ابن ماجة من حديث ابى
 سعيد الخدري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلى قبل العيد شيئا
 فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين ووجه الاستدلال ما ذكره في كراهة التنفل

بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتيه من انه عليه السلام كان حريصا على التوافل فعدم فعله يدل على الكراهة اذ لو لاها لفعله مرة بيانا للإباحة وقيل لا يكره بعد الخطبة في المصلى ايضا (و) كذا يكره التطوع (عند خطبة الكسوف و) عند خطبة (الاستسقاء) للاخلال بالاستماع والانصات كسائر الخطب والحاصل انهم ذكروا في الفتاوى ان اوقات الكراهة اثنا عشر منها ثلاثة لا تجوز فيها الفوائت عند طلوع الشمس واستوائها وغروبها وتسعة تجوز فيها الفوائت وسجدة التلاوة وصلوة الجنازة بلا كراهة وماعداها مع الكراهة بعد طلوع الفجر قبل فرضه وبعد فرضه قبل الطلوع وبعد صلوة العصر قبل التغير و بعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء ولكن يستدرك عليهم بعد خروج الامام للخطبة قبل ان يخطب وقبل صلوة العيد كما ذكر المص وكذا بعد صلوة العيد في المصلى على ما هو الاصح وكذا ينبغي ان يكره ايضا عند خطب الحج الثالث كسائر الخطب فعلى هذا تكون اوقات الكراهة خمسة عشر سوى الثلاثة الاولى ومعها ثمانية عشر (ولو شرع في) صلوة (التطوع في الاوقات الثلاثة فالأفضل ان يقطعها ثم يقضيها) في وقت غير مكروه تخلصا عن الكراهة والنقصان الى الكمال وليس هذا ابطالا للعمل لان القطع للاكمال لا يكون ابطالا كمن شرع في الفرض منفردا ثم اقيمت الجماعة فان الأفضل ان يقطع ويقتدى لاحراز فضيلة الجماعة وكان كهدم المسجد لتجديده ونحو ذلك (و) لكن مع هذا (لو لم يقطع) بل تم شفعا (فقد ساء) المخالفة للنهي الواجب الامتثال ويكون آثما كتنارك الواجب بالامر (و) مع هذا (لا شيء عليه) اي ليس عليه قضاء تلك الصلوة لانه قد اتى بها كما وجبت عليه (ولو شرع في النافلة في الوقتين) اي بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس وبعد صلوة العصر الى تغيرها (ثم افسدها يلزمه القضاء) ولا فائدة في افراد هذا بالذكر اذ قد فهم بالطريق الاولى مما قبله لانه اذا كان بالشروع في الاوقات الثلاثة مع شدة الكراهة فيها قد امره بالقضاء اذا قطعها فقيام سواها بالطريق الاولى اللهم الا ان يقال اراد ان يصرح باللزوم اذ قوله ثم يقضيها يحتمل القضاء استحبابا او اثلا يتوهم ان القضاء هناك لاجل القطع العمدي المفهوم من قوله فالأفضل ان يقطعها وانه لا يجب اذا فسدت بغير قصده لكن ح لوجه لتخصيص الوقتين بل الاوقات الثلاثة وغيرها سواء في انه اذا شرع فيها في نفل قصدا ثم افسده او فسد بوجه من الوجوه يلزمه قضاءه على ما يأتي في فصل التوافل ان شاء الله تعالى (ولو افتتح النافلة في وقت مستحب ثم

افسدها) اوفسدت هي بقدرة متيم على استعمال الماء او مضى مدة ماسح ونحو ذلك (لا يقضيها) فيما (بعد العصر قبل الغروب) او بعد طلوع الفجر قبل ارتفاع الشمس اى يكره ان يقضيها وان كان قضاء الفوائت من الفرائض لا يكره قبل التغير والطلوع لانها لم تجب لعينها بل لصيانة الجزء المؤدى عن البطلان فبقيت نفلا بذاتها فيكره فعلها في الوقتين بخلاف ماوجب لعينه على ما تقدم ولو قضاها فيهما تسقط عنه وتصح مع الكراهة لما ذكرنا من قبل ان الكراهة في الوقتين ليست لمعنى في ذات الوقت وكذا سائر اوقات الكراهة سوى الثلاثة لو قضى فيها ما لزم بالشروع في وقت مستحب يصح مع الكراهة بخلاف ما لو قضاها في احد الاوقات الثلاثة لا يصح لوجوبه كاملا وادائه ناقصا كما في الفرض (ولو افسد سنة الفجر لا يقضيها بعد ما صلى الفجر) لما مر آتفا من كراهة ما لزم بالشروع في الوقتين وبهذا رد ما نقل عن الفقيه اسمعيل الزاهدى من ان من خشي ان صلى ركعتي الفجر ان لا يدرك الامام انه يشرع فيهما ثم يقطعهما فيجب القضاء فيتمكن من القضاء بعد الصلوة فان الامام السرخسى رده بان ما وجب بالشروع ليس اقوى مما وجب بالنذر ونص محمد ان المنذور لا يؤدى بعد الفجر قبل الطلوع وبانه شروع في العبادة بقصد الافساد فلا يجوز وان كان نيته الاداء مرة اخرى فان ابطال العمل قصدا منهي الا لاجل مصلحة التكميل ولا تكميل هنا وما ذكر في المحيط عن بعض المشايخ ان الاحسن ان يشرع في السنة ويكبرلها ثم يكبر اخرى للفريضة فيخرج بهذه التكمية من السنة ويصير شارعا في الفريضة ولا يصير مفسدا بل يصير مجاوزا من عمل الى عمل غير مفيد ايضا لانه وان سلم انه لا يصير مفسدا لكن كراهة قضاء ما لزم بالشروع بعد الفجر مقررة اللهم الا ان يفعل ذلك لاجل القضاء بمدار ارتفاع الشمس وعلى كل حال فهو غير آت بالسنة كما سئلت فلا فائدة في هذا التكليف (وقيل يقضيها) بعد صلوة الفجر وكأنه اشارة الى قول اسمعيل الزاهد وقدمر تزييفه فلا يعتبر (ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع الفجر فلما صلى ركعتين) منها (طلع الفجر ثم قام) بعد طلوعه (وصلى ركعتين) من غير ان يسلم (تنوب) صلوة هاتين الركعتين (عن ركعتي الفجر عندهما) اى عند ابى يوسف ومحمد (وهو) اى قولهما (احدى الروايتين عن ابى حنيفة) وهى ظاهر الرواية بناء على ان السنة تؤدى بمطلق نية الصلوة من غير احتياج الى تعيين كونها سنة وهو الصحيح وروى الحسن عن ابى حنيفة انها لا تنوب بناء على ان السنة تحتاج الى النية او على الرواية

التي ذكرها المرغيناني عن أبي حنيفة أن سنة الفجر واجبة والاول هو الصحيح
 أي أنها تنوب وإن التعيين ليس بشرط (وذكر في الذخيرة ولو صلى ركعتين
 على ظن أنه) أي الشان (لم يطلع الفجر وقد تبين) أي بعد ذلك (أنه)
 أي الشان كان قد (طلع) الفجر (فمن المتأخرين تجزيه) تلك الركعتان (عن ركعتي
 الفجر) وهذا أيضاً كما تقدم هو ظاهر الرواية عن الكل خلافاً لرواية الحسن
 وتقدم الوجه فيه (ولو شك) عند صلوة تلك الركعتين في طلوع الفجر واستمر شكه
 (لأنجزه عن ركعتي الفجر بالاتفاق) وهو ظاهر (وإذا طلعت الشمس حتى
 ارتفعت قدر رحين أو قدر ربح تباح الصلوة) بما كانت حراماً عند الطلوع
 وهذا الذي ذكره هو المذکور في الأصل لما روى أنه عليه السلام كان يصلي
 العيد حين ترتفع الشمس قدر ربح أو رحين قال سبط بن الجوزي متفق عليه
 وقال أبو بكر محمد بن الفضل مادام الإنسان يقدر على النظر إلى قرص الشمس
 فهي في الطلوع لا تباح الصلوة فإذا عجز عن النظر إليه تباح وقال الفقيه أبو
 جعفر السفكردي يوضع طست في أرض مستوية فادامت الشمس تقع
 في حيطانه فهي في الطلوع لا تحل الصلوة فإذا وقعت في وسطه فقد طلعت
 فتحل وكان علامة خوارزم يقول يدلى ذقنه على صدره وينظر فإن لم ير القرص
 فقد تم الطلوع وتباح وبعبكسه عند الغروب وكل هذه الأقوال متقاربة وبكل
 منها يحصل ابضاض الشمس واشراقها والقول الأخير نقله البرزقي وهو
 أيسرها وأضبطها (ولو طلعت الشمس) والمصلي (في خلال) أي في أثناء صلوة
 (الفجر تفسد صلوة الفجر) لعروض النقصان على ما وجب بالسبب الكامل
 (ولو غربت الشمس) وهو (في خلال) صلوة (العصر لا تفسد) لعروض
 الكمال على ما وجب بالسبب الناقص وذلك لما ذكر في الأصول أن الوقت هو
 السبب لوجوب الصلوة ولا يمكن أن يكون كله سبباً لأنه يؤدي إلى عدم جواز
 الأداء قبل تمامه فيلزم أن لا تجوز الصلوة إلا بعده وهو خلاف الشرع فلزم
 أن يكون جزء منه هو السبب وح فالجزء الاول هو الاولى لسبقه فإن اتصل به
 الشروع التام تقرر له السببية والانتقلت إلى ما يليه ثم وثم فأي جزء اتصل به
 الشروع التام أي الذي لم يطرأ عليه الفساد تقرر له السببية هكذا إلى آخر
 الوقت فإن خرج الوقت ولم يصل يضاف الوجوب إلى جميع الوقت لزوال الضرورة
 التي لأجلها لم يضاف إلى الجميع ولعدم اولوية بعض الأجزاء لأنها كانت بانصال
 الشروع ولم يتصل الشروع بشيء منها إذا علم هذا فالجزء الذي اتصل به

الشروع في الفجر كان كاملا فبعروض النقصان وهو طلوع الشمس يقع الفساد
 والجزء الذي اتصل به الشروع في العصر كان ناقصا لكونه وقت الاصفرار
 والتضييف للغروب وان كان كاملا باز شرع قبل ذلك او من اول الوقت فعروض
 الغروب لانقص فيه بل به يخرج وقت الكراهة الا انه قديقال فيذنبى انه لو شرع
 فيها اول الوقت قبل الاصفرار ثم اصفرت وهو في خلالها ان تفسد لعروض
 النقصان على ما وجب بالسبب الكامل والجواب ان الشرع لما جعل للمكلف شغل
 كل الوقت بالعبادة وهو العزيمة فقد اغتفر في حقه ما لا يمكن ذلك الا به لكونه
 من جملة اجزاء الوقت بخلاف الفجر فان الوقت الناقص خارج عن وقتها فان قيل
 ما ذكرتم تفقه عقلى لا يجوز ان يعارض به الثقلى وهو ما رواه الجماعة من حديث
 ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من الصبح قبل
 ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب
 الشمس فقد ادرك العصر قلنا قد عارضه حديث التمهى عن الصلوة في هذه
 الاوقات فان العام عندنا كالخاص ولا يرجح الخاص عليه فرجعنا الى ما ذكرناه
 من المعنى قال الشيخ كالدين بن الهمام وعلى هذا فيبعد ما روى عن ابي يوسف
 انه يمسك عن الافعال اى فى اى ركن وقع الطلوع فيه الى ان ترتفع الشمس ثم يتم
 صلوته لانه اذا كان طلوعها يوجب الفساد لا يفيد الامساك معه (الشرط
 السادس النية) هى فى اللغة مطلق القصد وفى الشريعة قصد كون الفعل
 لما شرع له والعبادات انما شرع له والعبادات انما شرعت لنيل رضا الله تعالى
 ولا يكون ذلك الا باخلاصه له فالنية فى العبادات قصد كون الفعل لله تعالى ليس
 غير قال الله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين والآيات والاحاديث
 فى ذلك كثيرة جدا اذا علم هذا فنقول (المصلى اذا كان متفلا) سواء كان
 ذلك النفل سنة مؤكدة او غيرها (يكفيه مطلق نية الصلوة) ولا يشترط
 تعيين ذلك النفل بانه سنة الفجر مثلا او تراويح او غير ذلك (و) لكن فى التراويح
 اختلف اى خالف (بعض) المشايخ (المتقدمين) فانهم (قالوا الاصح انه)
 اى فعل التراويح (لا يجوز بمطابق النية) بل لا بد من تعيينها والمذكور فى فتاوى
 قاضى خان ان الاختلاف فى التراويح وفى السنن فانه قال فى فصل نية التراويح
 وان نوى الصلوة او صلوة التطوع اختلف المشايخ فيه حسب اختلافهم
 فى سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز اداء السنن بنية الصلوة وبنية التطوع
 وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلوة مخصوصة فيجب مراعاة الصفة

للخروج عن المهددة وذلك بان ينوى السنة او ينوى متابعة النبي صلى الله عليه وسلم كما في المكتوبة وروى الحسن عن ابي حنيفة في سنة الفجر انها لا تؤدى بنية التطوع وانما تتأدى اذا نوى السنة او نوى الصلوة متابعا للنبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا اذا صلى التراويح مقتديا بمن يصلى المكتوبة او بمن يصلى نافلة غير التراويح اختلفوا والصحيح انه لا يجوز انتهى فقد جعل الخلاف في السنن وفي التراويح واحدا (وذكر المتأخرون ان التراويح وسائر السنن تتأدى بمطلق النية) وهو اختيار صاحب الهداية ومن تابعه قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام وتحقيق الوجه فيه ان معنى السنة كون النافلة مواظبا عليها من النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفريضة المعينة وقبلها فاذا اوقع المصلي النافلة في ذلك المحل صدق عليه انه فعل النفل المسمى سنة فالحاصل ان نفس السنة تحصل بنفس الفعل على الوجه الذي فعله عليه السلام وهو انما كان يفعل على ما سمعت فانه عليه السلام لم يكن ينوى السنة بل الصلوة لله تعالى فعلم ان وصف السنة ثبت بعد فعله على ذلك الوجه تسمية من الفعل المخصوص لانه وصف يتوقف حصوله على نية انتهى وهذا في السنة الثابتة بفعله وكذا في السنة الثابتة بقوله كقوله عليه السلام ما من عبد مسلم يصلى لله تعالى في كل يوم ثنتي عشرة ركعة من غير الفريضة الا بنى الله بيتا في الجنة ونحوه من الاحاديث فانه رتب الوعد على مطلق فعل الصلوة وعلى هذا التراويح فانها اما ثابتة بفعله عليه السلام حيث فعلها وبين العذر في تركها او بقوله من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه اذ قيام رمضان حاصل بمطلق الصلوة في ليله ولا يمكن ان تكون الصلوة في ليله ليست قياما له الا ان تتعين لشيء آخر من فرض او واجب اداء او قضاء ثم قال المص تبعا لقاضي خان والمتقدمين (والاصح انه) اي التراويح (لا يجوز بمطلق النية) ونحن قد بينا الدليل من الطرفين (والاحتياط في) نية (التراويح ان ينوى التراويح) نفسها (او) ينوى (سنة الوقت) فانها هي السنة في ذلك الوقت (او) ينوى (قيام الليل) ليكون خارجا من الخلاف هكذا قالوا ولا شك ان قيام الليل اعم من التراويح فتأديتها بنية كتأديتها بنية مطلق الصلوة فان مطلقها في الليل ليس الا قيام الليل فكونه يخرج من الخلاف بنية ولا يخرج بنية مطلق الصلوة لا يخلو عن تحكم (و) الاحتياط للخروج من الخلاف

(في السنة ان ينوى السنة) نفسها او ينوى الصلوة متابعة للنبي عليه السلام
(ولو نوى) في صلوة الوتر (او) في صلوة (الجمعة او) في صلوة (العيد)
فانه (ينوى) صلوة (الوتر) ويعنيها (و) كذا ينوى صلوة (الجمعة و صلوة العيد)
اي يشترط فيها التعيين ولا يكفي مطلق نية الصلوة وكذا جميع الفرائض والواجبات
من المنذور وقضاء ما لزم بالشروع لان مطلق الصلوة يحتمل النفل وغيره والنفل
مشروع في الاوقات التي يصح فيها غيره فلا بد من صرفه عن النفل الى غيره
وذلك الغير متعدد متنوع فلا يتعين البعض ولا يتيقن ب فراغ الذمة منه الا بالتعيين
القاطع لاحتمال ما عداه (وفي صلوة الجنائزة ينوى الصلوة لله تعالى والدعاء
للميت) اذ بهذا تتميز عن غيرها من الصلوات (والمفترض المفرد لا يكفي نية)
مطلق (الفرض) لانه يشمل افرادا كثيرة متفقة ومختلفة فلا يجوز (ما لم يقل)
في نية (الظهر او العصر) مثلا لتمييز ما شرع فيه عن غيره ولا فرق في ذلك بين
المفرد وغيره من الامام والمقتدى فالقيد اتفاق (فان نوى فرض الوقت
ولم يعين) انه ظهر او غيره ولم يكن الوقت (قد خرج اجزاء) ذلك ولو كان عليه
فائنة لان الفائنة لاتزام الوقتية في هذه التسمية (الا في الجمعة) فانه لو نوى فرض
الوقت لاتصح الجمعة لان فرض الوقت عندنا الظهر لا الجمعة ولكن قد اصر بالجمعة
لاسقاط الظهر ولذا لو صلى الظهر قبل ان تفوته الجمعة صححت عندنا خلافا لزمفر
والاثمة الثلاثة وان حرم عليه الاقتصار عليها على ما ذكره ان شاء الله تعالى
وفي فتاوى قاضي خان لو كان عنده فرض الوقت الجمعة جاز وذلك لتعيينها
حينئذ نظرا الى اعتقاده (ولا يشترط نية اعداد الركعات) اجماعا لعدم الاحتياج
اليها لكون العدد متعينا بتعيين الصلوة (ولو نوى الفرض والتطوع) معا
(جاز) ما صلاه بتلك النية (عن الفرض عند ابي يوسف) لقوة الفرض
فلا يزاحمه الضعيف (خلافا لمحمد) حيث لا يجوز عن الفرض عنده ولا عن
التطوع بل تبطل نيته بالكلية فلا تصح صلاته لان الصلوة الواحدة لا يمكن
ان تتصف بالوصفين لتنافيهما ولا باحدهما لعدم تعينه فيبطل اصل الصلوة
(ولو افتتح المكتوبة) اي نواها (ثم ظن انها تطوع فصلى على نية التطوع)
مصمما (حتى فرغ) من صلاته (فهي) اي صلاته (هي تلك المكتوبة) التي
شرع ناويها وهذا بناء على ان النية انما تشترط في الابتداء لافي البقاء استصحابا
للزوم الحرج في ذلك وهو منفي (ولو كبر ينوى التطوع ثم كبر ينوى الفرض
يصير شارعا في الفرض) وتبطل نية التطوع لان النية من الافعال يصح تبديلها

إذا قارنتها كما يصح تبديلها في التروك مجردة وحاصلة صحتها إذا قارنت النوى فعلا أو تركا سواء تقدمها مماثل أو مقارير أو لم يتقدمها شيء فتتبع المفاير وتقرر المماثل وهي هذا أصل ينبغي عليه جميع الفروع المتعلقة بالنية فاعلمه (ولو صلى ركعة من الظهر ثم افتح) ناويا (العصر أو التطوع بشكيرة) متعلق بافتتح (فقد نقض الظهر وصح شروعه فيما كبر) ناويا له من العصر أو التطوع بناء على الأصل المذكور (وكذا إذا شرع في المكتوبة) أي مكتوبة كانت (ثم كبر ينوي الشروع في النافلة) أي نافلة كانت يصير ناقضا للمكتوبة ويصح شروعه في النافلة للأصل المذكور وهذا من ذكر المصام بعد الخاص (أو كان) من شرع في المكتوبة منفردا فكبر ينوي الاقتداء بالامام (فانه) (يصير شارعا فيما كبر) ناويا له من الصلوة بالاقتداء رافضا لما كان فيه من الصلوة منفردا لما ذكرنا من الأصل وذلك لأن الصلوة بالاقتداء غيرها مع الأفراد حكما لما فيها من التزام المتابعة والزيادة بسبع وعشرين درجة (وأن صلى ركعة من الظهر ثم كبر ينوي الظهر فهي) (لما ذكرنا لانه نوى عين ماهو فيه فيكون مقرراله وهذا نوى بقلبه اما اذا قال بلسانه نويت ان اصلي الظهر بطلت تلك الركعة كذا في الخلاصة (ويجوزي) أي يكتبي (بتلك الركعة) لعدم بطلانها ويكمل عليها باقي الظهر (حتى انه لو كان مقبلا وصلى اربعا) اخرى (بعد ذلك) التكبير (على ظن ان) الركعة (الاولى قد انتقضت ولم يقعد على رأس) الركعة (الرابعة) من صلاته التي هي ثالثة بعد التكبير (فسدت) صلاته لتركة فرضا وهو القعدة الاخيرة بحيث لا يمكنه تداركه بسجوده للركعة الخامسة ولكن فسدت فرضية الصلوة وتحولت نقلا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأصلها عند محمد وينبغي ان يضم ركعة اخرى ليصير منتقلا بست عندها وبركعتين عنده (ولو نوى مكتوبتين) معا احدهما دخل وقتها والاخرى لم يدخل وقتها بان نوى في وقت الظهر ظهر هذا اليوم وعصره معا (فهى) أي النية (لتي) أي للمكتوبة التي (دخل وقتها) كالظهر في الصورة المذكورة لان التي لم يدخل وقتها لاتزاحها (ولو نوى فائتين) معا (فهى) أي النية (الاولى منهما) لترجحها بالسبق وان لم يكن صاحب ترتيب (ولو نوى فائتة ووقية) معا بان فاتته الظهر فنوى في وقت العصر الظهر والمصر معا (فهى) أي النية (للفائتة) اذا كان في الوقت سعة كذا ذكره في الخلاصة عن المنتقى وذكر في الجامع الكبير انه لا يصير شارعا في واحدة منهما والمص اختار ما في المنتقى ولذا قال (الا ان

تكون في آخر وقت الوقتية) فح تكون النية للوقتية لترجحها وكل هذا يشير الى كون المصلي صاحب ترتيب فعلى هذا يمكن ان يحمل ما في الجامع الكبير على ما اذا لم يكن صاحب ترتيب لكن هذا الحمل انما يتأتى فيما اذا كان في الوقت سعة فانه حينئذ لا ترجيح للفائتة على الوقتية لعدم الترتيب فتعارضنا فتبطلان اما اذا ضاق الوقت فان الوقتية مرجحة مع ان جواب الجامع مطلق والمسئلة السابقة وهى ما اذا نوى فائتين تؤيد ما في المتن حيث لم يذكرها فيها خلافاً للنية للاولى فلذا اختاره المص (ولا يحتاج الامام) في صحة الاقتداء به (الى نية الامامة) حتى لو شرع على نية الانفراد فاقتدى به يجوز (الا في حق) جواز اقتداء (النساء) به فان اقتدأن به لا يجوز ما لم ينو ان يكون اماما لهن اول من تبعه عموماً وعند زفر لا يشترط نية امامتهن لصحة اقتدائهن قياساً على الرجال ولنا الفرق بان المرأة يحتمل ان يوجد منها فساد صلوة الامام بسبب المحاذاة وهو ضرر عليه فلا يلزمه بدون التزامه بخلاف الرجل (واما المقتدى في نوى الاقتداء) ايضاً (ولا يكفيه) في صحة الاقتداء (نية الفرض والتعين) اى تعيين الفرض بل يحتاج في صحته الى نيتين نية الصلوة مطلقة ان تطوعا ومعينة ان غيره ونية المتابعة للامام وذلك لانه يلزم من فساد صلوة الامام فساد صلوة المقتدى فلا بد من التزامه وهو بالنية (وان نوى الاقتداء بالامام ولم يعين الصلوة فيجزيه ذلك) الفعل وهو نية الاقتداء عن تعيين الصلوة وفي فتاوى قاضى خان لا يجوز لان الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في النفل وقال بعضهم يجوز انتهى فظهر ان ما اختاره المص قول بعضهم وعدم الجواز هو المختار (و كذا الحكم) اذا قال نويت ان اصلى مع الامام (قال بعضهم يجوز واختاره المص ولكن المختار عدم الجواز لما ذكر قاضى خان من الدليل (وان نوى) ان يصلى (صلوة) الامام ولم ينو الاقتداء به لا يجزيه (لشرطية نية الاقتداء في صحته ومنهم من قال اذا انتظر تكبير الامام ثم كبر بعده يصح شروعه في صلوة الامام كذا في الفتاوى يعنى لو وجد منه الانتظار فقط من غير ان تحضره نية الاقتداء عند التكبير يصح الاقتداء ويقوم الانتظار مقام النية وهو حسن (وان نوى الشروع في صلوة الامام فقد اختلف المشايخ فيه) قال بعضهم لا يجزيه ذلك في صحة الاقتداء (والاصح) انه يجزيه (قال قاضى خان لانه لما نوى الشروع في صلوة الامام صار كانه فرض الامام مقتدياً به وفي الخلاصة قال الامام خواهر زاده عن استاذة اذا اراد المقتدى ان يسهل الامر على نفسه يقول شرعت في صلوة الامام قال صاحب

الخلاصة واستاذنا ظهير الدين يقول ينبغي ان يزيد على هذا ويقول واقتديت به انتهى فما قاله شيخ الاسلام هو ما اختاره قاضي خان وغيره كما تقدم وما قاله ظهير الدين احتياط للخروج عن خلاف ذلك البعض ولو نوى صلوة الامام والاقتداء به وهو لا يعلم الامام في اى صلوة هو في الظهر ام الجمعة اجزأ ايتهما كانت قال قاضي خان لانه نوى الدخول في صلوة الامام مقتديا به فيصير شارعا في صلوته ولو نوى الاقتداء بالامام ولم ينو صلوته لكن نوى الظهر ظانا انها صلوة الامام فاذا الامام في الجمعة او بالعكس لا تجوز لان اختلاف الفرضين يمنع الاقتداء (وان نوى) ان يصلي صلوة (الجمعة ولم ينو الاقتداء) بالامام (جاز عند البعض) وهو المختار لان الجمعة لا تكون الا مع الامام فنيته مستلزمة للاقتداء (وان نوى الاقتداء بالامام و) لكن (لم يخطر بباله من هو) ازيد ام عمرو (صح) الاقتداء للاطلاق وعدم التقييد (و) كذا (ان نوى الاقتداء بالامام وهو يظن انه) اى الامام (زيد فاذا هو عمرو صح) الاقتداء ايضا اذ ليس في نيته تقييد وانما هو في ظنه ولا عبرة به مع حقيقة الاطلاق اللهم (الاذا قيد) نيته (وقال اقتديت بزيد او نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عمرو) فانه حينئذ لا يصح اقتداءه لكون نيته مقيدة بشخص ليس هو الامام في الواقع فلم يكن مقتديا بمن هو متصف بالامامة والحاصل ان الوصف معتبر عند عدم تعيين الذات فاما عند تعيينها فلا حتى لو قال اقتديت بهذا الامام الذي هو عبدالله فاذا هو جعفر جاز سواء كان يرى شخص الامام اولا لان الاشارة تفيد تعريف الذات والموصول يدل على الصفة (والافضل ان ينوى الاقتداء بعد ما قال الامام الله اكبر ليصير مقتديا بمصل كذا ذكره في المحيط) وهو ظاهر لكنه انما يصح على قولهما لا على قول ابي حنيفة لان الافضل عنده مقارنة تكبيره المقتدى لتكبير الامام ولا شك ان مقارنة النية التكبير هو الافضل فيلزم على قوله افضلية مقارنة النية لتكبير الامام (ولو نوى الاقتداء حين وقف الامام موقف الامامة جاز) عند اكثر المشايخ وان لم تحضره النية عند الشروع على ماسياتي فيمن نوى عند الوضوء انه يصلي العصر مثلا ولم يشتغل بغير عمل الصلوة (ولو نوى الشروع في صلوة الامام وكبر على ظن انه) اى الامام (قد شرع) قبل شروعه (وهو) اى والحال ان الامام (لم يشرع بعد) اختلفوا فيه قال بعضهم (لم يجز شروعه) في صلوة الامام لانه قصد الشروع في الحال في صلوة من ليس بمصل بخلاف ما اذا علم في هذه الصورة ان الامام لم يشرع حيث يصير شارعا عند شروع الامام اذا شرع لانه لم يقصد الشروع في صلاة الامام بل في الحال قصد الشروع فيها اذا شرع الامام كذا ذكره قاضي خان (ومن صلى

سنين ولم يعرف النافلة من الفريضة) وإنما يفعل كما يفعله الناس فإنه ينظر الى ظنه
(أن ظن ان الكل) اى كل شئ يصاحبه (فريضة جاز) فعله وسقط عنه الفرض
لحصول شرائطه كلها (وان لم يعلم) ان فيها فريضة او علم ان منها فريضة
ومنها سنة ولم يميز ولم ينو الفريضة (لايجوز) وعليه قضاء صلوات تلك السنين
الا ما اقتدى فيه ناويا صلوة الامام ثم فيما اذا ظن ان الكل فريضة لو اقتدى به
احد ان اقتدى به في صلوة ليس قبلها سنة مثلها كالمغرب صحت صلوة المقتدى ايضا
وان في صلوة قبلها سنة مثلها كالظهر والفجر لا تصح صلوة المقتدى فان الامام
قد سقط فرضه بما صلى اولاً ما هو سنة وهو يظنه فرضاً فباصليه بعد ذلك يقع
نفلاً فيكون اقتداء المفترض بالمتنفل (وان كان الرجل شاكاً في بقاء) وقت (الظهر)
مثلاً (فنوى ظهر الوقت فاذا الوقت كان قد خرج يحجز) الظهر (بناء على ان)
فعل (القضاء بنية الاداء) فعل (الاداء بنية القضاء) كما اذا قال وهو في الوقت نويت
ان اقضى ظهر اليوم (يحجز وهذا هو المختار كذا ذكره في المحيط) اما جواز القضاء
بنية الاداء وعكسه فجمع عليه عندنا واما نية ظهر الوقت بعد خروج الوقت
فالصحيح انها لا تجوز و ليس من القضاء بنية الاداء قال الشيخ كمال الدين بن
الهمام في شرح الهداية قوله كالظهر مثلاً اى اذا قرن باليوم وان خرج الوقت لان
غايته انه قضاء بنية الاداء وبالوقت اى اذا قرن الظهر بالوقت وان لم يكن خرج الوقت
وان خرج ونسيه لا يجزيه في الصحيح انتهى وكذا في فتاوى قاضى خان والخلاصة
وغيرهما ولو نوى ظهر الوقت او عصر الوقت يحجز هذا اذا كان يصلى في الوقت
فان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظهر لا يجوز وذلك لانه
لا يتعين بضم الوقت حينئذ وانما يتعين بضم اليوم لانه لا يخرج عن كونه ظهر
اليوم بخروج الوقت ويخرج عن كونه ظهر الوقت بخروجه لصحة تسميته ظهر
اليوم لا ظهر الوقت لان الوقت ليس له اذا الام للعهد للجنس فلا يضاف اليه فعلم
من هذا ان ما اختاره في المحيط على ما ذكره المص غير المختار (ولو نوى فرض اليوم
يجوز بلا خلاف وان لم يعلم بخروج الوقت) هكذا في نسخ المتن وهو ايضا سهو لان
فرض اليوم بعد خروج الوقت محتمل للوقتيّة والفائتة فلم يحصل به تعيين
والصواب لو نوى ظهر اليوم فإنه هو الذى يجوز بلا خلاف لقطع احتمال الغير
بالكلية (ومن صلى الظهر) اى الظهر اليوم الذى هو فيه (ونوى ان هذا من ظهر
يوم الثلاثاء) اى ظن ان ذلك اليوم يوم الثلاثاء وان الظهر منه فتبين (ان ذلك)
الظهر (من يوم الاربعاء) اى تبين ان ذلك اليوم يوم الاربعاء وان الظهر منه (جاز)

ظهره والغايط) أما هو (في تعيين الوقت) وذلك (لا يضر) إذا حصل تعيين وقت
 الفرض بأن لم يكن عليه غيره من نوعه أما إذا كان عليه ظهران مثلاً ونوى الظهر
 ولم يعين أحدها أنه ظهر أي يوم فإنه لا يجوز (ولو شرع في صلاة ما) أي صلاة
 من الصلوات هي عليه (يظن أنها سبتية) أي من صلوات يوم السبت (فإذا هي)
 أي ظهران تلك الصلاة التي شرع فيها إنما هي (أحدية) أي من صلوات يوم
 الأحد بأن كان عليه ظهر مثلاً فظنه ظهر يوم السبت فصلاه بتلك النية فظهر أنه
 لم يكن عليه الاظهر يوم الأحد (لأنه لا تصح) تلك الصلاة ولا تجزئ به عن ظهر يوم الأحد
 التي هي عليه لأنه صلاها قبل وقتها بنيتها حيث نواها أي نوى إضافتها إلى يوم قبل
 وجوبها والصلاة قبل وقتها لا تجوز (ولو كان بالعكس بأن (شرع في صلاة) عليه
 (على ظن أنها أحدية فإذا هي سبتية تصح) وتسقط عنه لأنه إضافتها إلى وقت بعد
 وقت وجوبها والصلاة بعد وقتها جائزة (والمستحب في النية أن ينوي) ويقصد
 (بالقلب ويتكلم باللسان) بأن يقول أصلي صلاة كذا قال في الهداية ويحسن
 ذلك أي التكلم باللسان وذلك لاجتماع عزيمته يعني أن الإنسان قد يغلب عليه تفرق
 الخاطر فإذا ذكر بلسانه كان عوناً على تجميعه قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد
 يفهم من قول المص لاجتماع عزيمته أنه لا يحسن لغير هذا القصد قال ثم رأيت
 في التجنيس قال والنية بالقلب لأنه عمله والتكلم لا معتبر به ومن اختاره اختاره لتجتمع عزيمته
 ونقل ابن الهمام عن بعض الحفاظ أنه قال لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بطريق صحيح ولا ضعيف أنه كان يقول عند الافتتاح أصلي كذا ولا عن أحد
 من الصحابة والتابعين بل المنقول أنه كان صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة
 كبر وهذه بدعة انتهى لكن عدم النقل وكونه بدعة لا ينافي في كونه حسناً لقصد
 اجتماع العزيمة على ما أشار إليه في الهداية وصرح به في التجنيس (وهذا
 هو المختار و) ذلك لاختلاف الزمان وكثرة الشواغل على القلوب في ما
 بعد زمن الصحابة والتابعين حتى ذكر نجم الدين الزهedy في القنية
 وفي شرح القدوري من عجز عن إحضار القلب في النية بكيفية اللسان لأن التكليف
 بقدر الوسع لا يكلف الله نفساً إلا وسعها (ولو نوى بالقلب ولم يتكلم) باللسان
 (جاز) بلا خلاف بين الأئمة لأن النية عمل القلب لا عمل اللسان واستحباب ضمه
 إليه لما ذكرنا في الكفاية من شرح الطحاوي الأفضل أن يشغل قلبه بالنية ولسانه
 بالذكر يعني التكبير ويده بالرفع انتهى وإنما كان هذا الأفضل لأنه سيرة السلف
 على ما مر من قول بعض الحفاظ ولأنه مشق وأفضل الأعمال أحزها أي أشقها

فالحاصل ان حضور النية بالقلب من غير احتياج الى اللسان افضل واحسن وحضورها بالتكلم باللسان اذا تعمس بدونه حسن والاكتفاء بمجرد التكلم من غير حضورها رخصة عند الضرورة وعدم القدرة على استحضارها (والاحوط) في النية من حيث الزمان (ان ينوي) حال كونه (مقارنا للتكبير وخطا له) اي ان تكون النية موجودة زمن التكبير (كما هو مذهب الشافعي) فان وجود النية زمن التكبير شرط عنده وانما كان هذا هو الاحوط عندنا للخروج من الخلاف ولانه اشق فيكون افضل (وذكّر) الناطق (في الاجناس ان من خرج من منزله يريد الفرض بالجماعة فلما انتهى) الى الامام (كبر ولم تحضره النية) في تلك الساعة (ان كان بحال لوقبله اي صلوة تصلى امكنه ان يجيب من غير تأمل تجوز صلواته والافلا) اي وان لم يكن بحال يمكنه ان يجيب من غير تأمل لا تجوز صلاته وهذا هو المروى عن محمد بن سلمة وفي الفتاوى عن محمد بن لونه عن محمد بن لونه انه يصلي الظهر او العصر مع الامام ولم يشغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة يعني سوى المشي الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم تحضره النية جازت صلواته بتلك النية وهكذا روى عن ابى حنيفة وابى يوسف فالحاصل جواز الصلوة عندنا بنية متقدمة اذا لم يفصل بينها وبين التكبير عمل ليس للصلوة قال في التجنيس لان النية المتقدمة تبقيها الى وقت الشروع حكما كما في الصوم اذا لم يبدلها بغيرها انتهى (وان تأخرت النية ونوى بعد التكبير لا تصح) الصلوة بتلك النية المتأخرة في ظاهر الرواية خلافا للكرخي واختلفوا على قوله انه الى متى يجوز التأخير قيل الى الثناء وقيل الى التعوذ وقيل الى الركوع وقيل الى الرفع منه قال في الكافي وجه الظاهر ان الصلوة عبادة لا تتجزى ومالم ينو منها لم يقع عبادة وفي الصوم جواز للخرج لانه لا يمكن من وصل النية به الا بالسهر الكثير ولا خرج في الصلوة انتهى قال الفقير فعلى هذا لا يصح قياس الصلوة على الصوم في استيفاء النية المتقدمة لان الاصل مقارنة النية للعبادة والتخاف في الصوم للخرج ولا خرج في الصلوة فكان ينبغي ان لا تجوز بالمتقدمة والمروى جوازها بها ويمكن ان يحجب بان النية قد قارنت العبادة من وجه حيث قارنت شرطها ولم يفصل بينها وبين العبادة فاصل غير ماهو موصل اليها كالشيء على انه ليس بمناف للصلوة مطلقا لجوازه عند الضرورة كما في سبق الحدث والاتصال من وجه مع عدم تخلل المنافي كاف في نية الزكوة عند عزل مقدار الواجب ولم تقس على الصوم من كل وجه فان الصوم يجوز التقديم فيه مع المنافي

من الاكل والشرب والجماع ولا كذلك الصلوة والله سبحانه اعلم (واما فرائض الصلوة) اى اركانها التى توجد ماهيتها بمجموعها (فثمان) فرائض (منهاست) فرائض (على الوفاق) بين ائمتنا (ومنها ثنتان) فريضتان لكن (على الخلاف) بينهم (وهى) اى الفرائض الست المتفق عليها (تكبيرة الافتتاح) وهى وان عدت مع الاركان فى جميع الكتب فانما ذلك لشدة اتصالها بها لا لانها ركن بل هى شرط باجماع ائمتنا خلافا للثلاثة استدلوا بانه ذكر مفروض القيام فكان ركننا كالقراءة ولذا شرطها ما شرط لسائر الاركان من ستر العورة واستقبال القبلة والطهارة ولنا قوله تعالى وذكر اسم ربه فصلى عطف وهو للمغفارة فان قيل هو عطف الكل على الجزء فيجوز كما فى عطف العام على الخاص قلنا جوازه انما يكون لنكتة بلاغية وهى منعمدة هنا فلمز ان لا يكون منه فكان للمغفارة التى هى الاصل فى العطف واما اشتراط ما يشترط لسائر الاركان فلشدة اتصالها بالاركان كما مر لالذاتها حتى لو كان حاملا لنجاسة عند ابتداء التكبير او مكشوف المودة او منحرفا او قبل دخول الوقت فالغايها واستبرع عمل يسير واستقبل ودخل الوقت مع انتهائه جاز وصح شروعه ذكره ابن الهمام فى شرح الهداية وذكر فى الكافي انها عند بعض اصحابنا ركن قال وهو ظاهر كلام الطحاوى فيجب على قول هؤلاء ان لاتصح هذه الفروع انتهى والمعتبر من المذهب انها شرط كما ذكرنا وبنوا على الخلاف جواز النفل بتحريمه الفرض او النفل قال الشيخ كالدين بن الهمام ومقتضى كون هذا ثمرة الخلاف فى كونها شرطا ان يجوز ايضا بناء الفرض على الفرض وعلى النفل وقد روى اجازة ذلك عن ابي اليسر والجمهور على منعه ومنع الملازمة بين كونها شرطا وجواز ما ذكر اصله الثانية شرط ولا تجوز صلاتان بنية نعم بقى ان يقال ان شرطت لكل صلوة يعنى كالنية لاتصح لبناء النفل على الفرض والاى وان لم تشرط لكل صلوة كالوضوء صح بناء الفرض على الفرض وعلى النفل ولا جواب بالاختيار الاول وصحة النفل تبعا انتهى قوله باختيار الاول اى الشق الاول من التردد وهو الاشتراط لكل صلوة كالنية وقد علم بما ذكرنا دليل كون التحريمه فرضا (و) الفرائض الباقية من الست (هى القيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار) قراءة (التشهد) لقوله تعالى وقوموا لله قانتين فاقروا ما يتسر من القرآن واركعوا واسجدوا فانها او امر ومقتضاها الافتراض واما القعدة الاخيرة فلان الصلوة بحملة بينها النبي صلى الله عليه وسلم بفعله وقوله وهو لم يفعلها قط بدون القعدة الاخيرة والمواظبة من دون ترك مرة

دليل الوجوب فاذا وقعت بيانا للفرض المجمل كان متعلقها فرضا بالضرورة ولولم
يقم الدليل في غيرها من الاعمال على عدم الافتراض لكان فرضا ولولم يلزم تقييد
مطلق الكتاب بخبر الفاتحة والطمانيئة وهو نسخ للقطعي بالظني لكانا فرضين
ولولانه عليه السلام لم يعد الى القعدة الاولى لما تركها ساهيا ثم تذكر لكانت فرضا
فقد علمت ان بعض الصلوة عرف بتلك النصوص ولا اجمال فيها وانه لا ينفى الاجمال
من وجه آخر وهو كيفية ترتيبها وهل هي ما ذكر في النصوص فقط او مع امور اخرى وعلم
عما ذكرنا ان تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود فرض لان قضيته
كقضية القعدة الاخيرة (اما الخروج من الصلوة بصنعه) اى بالفعل الناشئ
من المصلي (ففرض عندنا حنيفة خلافا لهما) اعلم ان كون الخروج بصنعه فرضا
لم يرو عن ابي حنيفة وانما الزمه بعض علماء المذهب به استدلالا من جوابه في المسئلة
الاثني عشرية وهي الفساد برؤية المتييم الماء بعد القعود قدر التشهد على ما يحجى
تفصيله فقالوا انما فسدت الصلوة عنده في هذه المسئلة لان الخروج من الصلاة بفعل
المصلي فرض عنده واستدلوا به على فرضيته بانه لا يتوصل الى فرض آخر الا به ومالا
يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضا لان الطلب انما يتعلق بفعل المكلف بناء على
اختياره لا بلا اختياره قال الشيخ كمال الدين وقد يقال اقتضاء الحكم بناء على الاختيار
انما هو في المقاصد لا الوسائل ولذا لو حمل معنى عليه الى المسجد فافاق فتوضأ فيه
اجزاء عن السعى ولولم يحمل وجب عليه السعى فكذا اذا تحقق القاطع في هذه
الحالة بلا اختيار حصل المقصود من القدرة على صلوة اخرى ولولم يتحقق وجب
عليه فعل هو قرينة قاطع فلو فعل مختارا قاطعا محرما اثم لمخالفة الواجب ثم نقل عن
الكرخي انه قال لا خلاف بينهم في ان الخروج بفعله ليس بفرض ولم يرو عن ابي حنيفة
بل هو حمل من ابي سعيد يعني البردعي لما رأى خلافة في المسائل المذكورة وهو غلط لانه
لو كان فرضا لاختص بفعل هو قرينة انتهى وسند ذكر بقية هذا البحث عند تلك
المسائل ان شاء الله تعالى (وتعديل الاركان) وهو الطمانينة وزوال الاضطراب
عن جميع الاعضاء واقله قدر تسريحة فرض عند ابي يوسف والائمة الثلاثة (لحديث
ابن مسعود) المروى في السنن الاربعة (انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تجزئ صلوة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود) قال الترمذي
حديث حسن صحيح ووقع في نسخ المتن وغيره صلبه مكان ظهره وهو من باب الرواية
بالمعنى والجواب ماسر انه خبر واحد ظني لا يجوز اثبات الزيادة على الكتاب
القطعي به لانها نسخ فان المفهوم من الكتاب افتراض ما يسمى ركوعا وهو مطلق

الانحناء وما يسمى سجوداً وهو وضع الجبهة على الأرض وإن ذلك مجزئ فلو قلنا بأن التعديل فرض لكان ذلك غير مجزئ فيكون نسخاً وكذا الكلام في حديث الأعرابي الذي رده النبي صلى الله عليه وسلم ثلث مرات بقوله أرجع فصل فانك لم تصل لكونه لم يتم الركوع والسجود خبر واحد لا يصلح ناسخاً للقطعي فيحمل جميع ذلك على الوجوب فالمراد لا تجزئ أي اجزاء كاملاً ولم تصل أي صلاة كاملة وتركه حتى اتهمها يؤيد ذلك اذ لو كانت الطمانينة فرضاً لفسدت بتركها في أول ركوع وسجود ويكون فعله بعد ذلك عبثاً وهو عليه السلام لا يقر أحداً على فعل هو عبث بل قصد عليه السلام أن يعلمه اكمال الصلوة على كل وجه ولذا جاء في رواية أبي داود عن أبي هريرة والترمذي عن رفاع بن رافع لهذا الحديث فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك وإن انتقصت منه شيئاً انتقصت من صلاتك قال الترمذي حديث حسن فإنه عليه السلام سماها صلاة ناقصة والباطلة لا تسمى صلاة ولا يقال لها ناقصة بل هي معدومة وعندها التعديل واجب وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى ولما ذكر الفرائض إجمالاً شرع في تفصيلها فبدأ مرتباً فقال (ولادخول في الصلوة بالابتكيرة الافتتاح) لاجتماع الأمة على ذلك في كل زمان فانهم قد اجمعوا على أن لا دخول في الصلوة بالابتكيرة الافتتاح (وهي قوله) أي قول العبد (الله أكبر) ولا خلاف فيه (أو الله الأكبر) وخالف فيه مالك وأحمد (أو الله الكبير أو الله الكبير) وخالف فيهما الشافعي أيضاً قال أبو يوسف إن كان يحسن التكبير لا يجوز بغير هذه الأربعة من اللفاظ لمالك وأحمد النقل المتوارث من لدن النبي صلى الله عليه وسلم وهي قضية متلقاة من الشرع فنتهي فيها إلى ما أنهنا إليه الشرع وكذلك قال الشافعي إلا أنه يقول أكبر بالغ في الثناء لأن تعريف الخبر يقتضي حصره في المبتدأ فكان مشتملاً على المنقول وزيادة فيأحق به دلالة ولا يابى يوسف أن النص ورد بلفظ التكبير قال الله تعالى وربك فكبر وقال صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلوة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم رواه أبو داود وحسنه النووي في أحكامه وفي العبادات البدنية إنما يعتبر بالنصوص ولا يشتغل بالتعليل ولذا لم يعم الخد والذقن مقام الجبهة في السجود والأذان لا يتأدى بغير لفظ التكبير فتحريم الصلوة أولى وأما جاز بالكبير لأن أفعلاً وفعلين في صفاته تعالى سواء إذ لا يراد بالكبر إثبات الزيادة في صفته تعالى بعد المشاركة لأنه لا يشاركه أحد في أصل الكبرياء فكان أفعلاً بمعنى فعل (و) قال أبو حنيفة ومحمد (إن قال بدلاً عن التكبير الله أجل أو أعظم أو الرحمن أكبر أو لا إله إلا الله أو تبارك الله

اوغيره) اى غير المذكور (من اسماء الله تعالى) وصفاته التى لا يشارك فيها
 كالرحمن والخالق والرازق وعالم الغيب والشهادة وعالم الخفيات والقادر على كل
 شئ والرحيم لعباده (اجزاء ذلك عن التكبير) وذلك لان التكبير المذكور
 فى قوله تعالى وربك فكبر وقوله عليه الصلوة والسلام وتحريمها التكبير وحجبها
 ذكر من النصوص معناه التعظيم فكان المطلوب بالنص التعظيم ويؤيده قوله
 تعالى وذكرك اسم ربه فصلى وهو اعم من لفظة الله اكبر وغيره ولا اجمال فيه
 فالثابت بالفعل المتوارث حينئذ يفيد الوجوب لا الفرضية وبه نقول حتى يكره
 لمن يحسنه تركه قلنا فى القرآن مع الفاتحة وفى الركوع والسجود مع التعديل
 والمقصود من الاذان الاعلام ولا يحصل بلفظ آخر لان الناس لا يعرفون انه
 اذان كذا فى الكافى ثم يشترط ان يكون الذكر كلاما تاما (عند محمد) كالامثلة
 المذكورة (و) عند (ابى حنيفة) يكفى الاسم المفرد لاطلاق قوله تعالى وذكرك اسم ربه
 كذا فى الكفاية (ولو افتتح) الصلوة (بالهم) اى بقوله اللهم من غير زيادة
 (اوقال يالله يصح) افتتاحه لان المقصود بنداؤه سبحانه تعالى التعظيم لانه
 تضرع محض من العبد غير مشوب بحاجته وخالف الكوفيون فى اللهم لان معناه
 عندهم يالله آمنا بخير فكان سؤالا مثل اللهم اغفرلى والصحيح مذهب البصريين
 ان معناه يالله فقط ليس غير والميم المشددة عوض عن حرف النداء فكان مثل يالله
 (ولو قال) بدل التكبير (اللهم اغفرلى او اللهم ارزقنى او قال استغفر الله او اعوذ بالله
 او لاحول ولا قوة الا بالله او ماشاء الله لا يصح) شروعه فى الصلوة لان المقصود
 بهذه الاذكار ليس محض التعظيم لما يشوبه من السؤال تصريحاً او تعريضاً
 وهو غير الذكر قال عليه السلام فيما يؤثر عن ربه عز وجل من شغله ذكرى
 عن مسئلتى اعطيته افضل ما اعطى السائلين وكذا لو قال بسم الله لا يصح شروعه
 وكذا لو ذكر اسما يوصف به غيره كالرحيم والحكيم والكريم الا ان ينوبه ذاته
 تعالى خاصة وفى الكفاية الاظهر الاصح ان الشروع يحصل بكل اسم من اسمائه
 تعالى كذا ذكره الكرخى وافق به المرغينانى انتهى (ولو قال الله) من غير زيادة
 شئ (يصير شارعا عند ابى حنيفة) فقط فى رواية الحسن عنه (وفى ظاهر
 الرواية لا يصير شارعا) ذكره فى الخلاصة عن التجريد وذكره فيه خلاف محمد
 قال وفى نسخة الامام خوامر زاده يصير شارعا بذكر الله فحسب وفى الكافى
 وان قال الله صار شارعا عندها لانه تعظيم خالص انتهى (وان قال الله اكبار)
 بادخال الف بين الباء والراء (لا يصير شارعا وان قال) ذلك (فى خلال الصلوة

تفسد صلوته) قيل (لانه اسم) من اسماء (الشيطان) وقيل لانه جمع كبر بالتحريك وهو
الطليل وقيل يصير شارعا ولا تفسد صلاته لانه اشباع والاول اصح (ولو قال الله
اكبر بالكاف) اى الرخوة كما تنطق بها البدوى (اختلف فيه البصريون
والكوفيون والاصح انه يصير به شارعا) اعلم ان المذكور في المحيط هكذا ولو قال الله
اكبر بالكاف اى الرخوة يصير شارعا لان العرب تبدل الكاف بالكاف ولو قال اللهم
فقد اختلف اهل النحو قال البصريون يصير شارعا وقال الكوفيون لا يصير شارعا
والاول اصح انتهى وقد تقدم مع دليله فعلى هذا يكون ما ذكره هنا فيه سقط
وشاعت به النسخ واصله ولو قال الله اكبر بالكاف يصير شارعا ولو قال اللهم
اختلف فيه البصريون والكوفيون والافهم لم يختلفوا في الكاف والكاف
لان ذلك شئ لم يذكره احد من اهل الفقه ولا من اهل اللغة والنحو فكان سهوا
والله سبحانه اعلم (ولو ادخل المد في الف) لفظة (الله كما) يدخل (في قوله تعالى
الله اذن لكم) وشبهه (تفسد) صلوته ان حصل في اثناها (عند اكثر المشايخ
ولا يصير شارعا به في ابتدائها ويكفر لو تعمده لانه استفهام ومقتضاء الشك
في كبريائه تعالى) (وقال محمد بن مقاتل ان كان لا يميز بينهما) اى بين المد وعدمه
(لا تفسد) صلوته والاستفهام يحتمل ان يكون للتقرير لكن الاول اصح لان مثل
هذا الجهل لا يصلح عذرا والانسان لا يصلح ان يقرر نفسه وان قرر غيره لزم
الفساد ايضا لانه خطاب وعلى هذا لو مد همزة اكبر الاصح انها تفسد ايضا
واشباع حركة الهاء خطأ من حيث اللغة ولا تفسد وكذا تسكينها وامامد اللام
فصواب (ولو افتح) اى كبر (مع الامام وفرغ من قوله الله قبل فراغ الامام
من قوله الله لا يصير شارعا) في الصلوة في اظهارا روايات كذا في الفتاوى
ولو وقع قوله اكبر بعد قول الامام اكبر لانه لما فرغ من قوله الله قيل الامام
لم يعتبر فكان شارعا بلفظ اكبر وحده ولا يصح الشروع به وحده (ولو قال الله مع
قول الامام الله اوبعده) لكن (فرغ من قوله اكبر قبل فراغ الامام من) قوله
(اكبر) فالاصح انه (لا يجوز) شروعه (ايضالا) انما (يصير شارعا بالكل
اى بمجموع الله اكبر لا بقوله الله فقط (فيقع الكل فرضا) واذا كان كذلك يكون
قد اوقع فرض التكبير قبل الامام وكل فرض اوقعه قبل الامام فهو غير معتبر
ولامعتد به فكان كانه لم يكبر فلا يصح شروعه وكذا لو ادرك الامام راكعا فقال الله
في حال القيام ولم يفرغ من قوله اكبر الا وهو في الركوع لا يصح شروعه لان الشرط
وقوع التحريمة في محض القيام (ولو كبر قبل الامام) حال كونه (مقتديا به لا يصير
شارعا في صلوة الامام) اتفاقا كما مر (و) كذا لا يصير شارعا (في صلوة نفسه)

ايضا في رواية النوادر حتى لو فقهه لا ينتقض وضوئه (وقيل يصير شارعا في صلاة نفسه) واليه اشار في الاصل قبل ما ذكر في الاصل قول ابي يوسف وما ذكر في النوادر قول محمد فانه يجعل الاقتداء بمن ليس في الصلوة بمنزل الاقتداء بالحائض او الحمار وثمة لا يصير شارعا وابو يوسف يقول الحائض والحمار لا يصلح اماماه اصلًا بخلاف الرجل كذا في فتاوى قاضي خان (ولوانه) اي الذي كبر قبل الامام (كبر بعدما كبر الامام يعني كبر ثانيا ونوى) بهذا التكبير (الشروع) في صلاة الامام (والاقتداء) به (يصير شارعا) في صلاة الامام (وقاطعًا لما كان فيه) على تقدير انه صح شروعه في صلاة نفسه لمغايرة ما شرع فيه ثانيا لما شرع فيه او لاعلى ما تقدم (والافضل ان تكون تكبيرة المقتدى مع تكبيرة الامام) لا بعدها (عند ابي حنيفة) لان فيه مسارعة الى العبادة وفيه مشقة فكان افضل (وقال يكبر) اي الافضل ان يكبر المقتدى (بعد تكبيرة الامام) ليزول الاشتباه بالكلية ويكون ابتداء التكبير وانتهاءه اقتداء بمن هو في الصلوة ولا خلاف في صحة كل من الامرين من غير كراهة الا في رواية عن ابي يوسف انه لا يصح شروعه اذا كبر مقارنا واذا لم يكبر مع الامام ثم كبر قبل فراغه من الفاتحة اخرز ثواب تكبيرة الافتتاح (واذا شك المقتدى انه هل كبر مع الامام او بعده يحكم با كبر رايه) اي بغالب ظنه فان العمل بغالب الظن في مثله لازم (فان استوى الظنان) اي الامر ان اللذان وقع الشك فيهما وهما المعية والبعدية ولم يترجح احدهما فانه اي التكبير او الشروع الذي وقع الشك فيه (يجزيه حملا لامره على الصواب) والاحوط ان يكبر ثانيا ليقطع الشك باليقين وهذه المسئلة على ظاهرها انما تنأى على الرواية التي عن ابي يوسف من عدم صحة الشروع مع المقارنة كما لا يخفى اللهم الا ان يحمل قوله مع الامام على معنى قبل الامام وفيه بعد والله سبحانه اعلم (والثانية) من الفرائض (القيام ولو صلى الفريضة قاعدا مع القدرة على القيام لا تجوز) صلواته بخلاف النافلة على ما يأتي ان شاء الله تعالى (وان عجز المريض عن القيام) عجزا حقيقا او حكما كما اذا قدر حقيقة لكن يخاف بسببه زيادة مرض او بطؤ به او يجرد لما شديدا (يصلي قاعدا يركع ويسجد) لحديث عمران بن حصين اخرجه الجماعة الاسلاميا قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلوة فقال صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فستلقيا لا يكلف الله نفسا الا وسعها اما اذا كان يقدر على القيام لكن يلحقه نوع مشقة من غير الم شديد ولا خوف ازدياد مرض او بطؤ به فلا يجوز له ترك القيام ولو قدر عليه متكئا

على عصا او خادم قال الحلواني الصحيح انه يلزمه القيام متكثرا ولو قدر على بعض القيام لاكله لزمه ذلك القدر حتى لو كان لا يقدر الاعلى قدر التحريم لزمه ان يحرم قائما ثم يقعد (فان لم يستطع الركوع والسجود) قاعدا ايضا (او مى برأسه) لهما ايماء (وجعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه) من وسادة او غيرها (لقوله عاياه الصلوة والسلام لمريض) عادة فرأه يصلى على وسادة فاخذها فرمى بها فاخذ عودا يصلى عليه فاخذها فرمى به وقال صل على الارض ان استطعت والافاوم ايماء واجعل سجودك اخفض من ركوعك رواه البزار فى مسنده والبيهقى فى المعرفة عن ابى بكر الحنفى ثنائقيان الثورى ثنا ابى الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم عاد مريضا الى آخره قال البزار لانعلم احدا رواه عن الثورى الا ابابكر الحنفى وقد تابعه عبد الوهاب وعطا عن الثورى انتهى وابوبكر الحنفى ثقة ورواية المص وقعت بالمعنى وهى انه عليه السلام قال للمريض (اذا قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا قاوم برأسك) ولورفع الى وجهه شيئا فسجد عليه فان كان يخفض رأسه صح ويكون صلوة بالايماء بالاركوع والسجود (ولو كانت الوسادة على الارض فسجد عليها جاز) ايضا ولكن ان كان يجد قوة الارض تكون صلوته بالركوع والسجود والافهى بالايماء ايضا وفائدته تظهر فيما اذا قدر فى انائها على الركوع والسجود بلا وسادة فانه يلزم استيناف الصلوة ولا يجوز له البناء ان لم يكن يجد قوة الارض (وفى الذخيرة فان لم يستطع القعود استلقى على ظهره وجعل رجله الى القبلة قاومى بهما) اى بالركوع والسجود يعنى اذا لم يقدر على القعود اصلا لابنفسه ولا مستندا فانه ان قدر عليه مستندا لزمه ذلك على وزان ما تقدم فى القيام ويستلقى مرتبعا على وسادة تحت كتفيه مادا رجله لىتمكن من الايماء والافحقيقة الاستلقاء تمنع الصحيح من الايماء فكيف المريض (وان استلقى على جنبه الايمن ووجهه متوجه الى القبلة واومى جاز) ايضا لما مر فى حديث عمران بن حصين وهذه رواية عن ابى حنيفة ذكرها فى الينا بيع وغيره الا ان الاستلقاء اولى عندنا خلافا للشافعى وهذا عند امكان كل منهما والا فاماكن هو المتعين اجماعا له ان المضطجع جميع بدنه الى القبلة والمستلقى رجلاه فقط اليها قلنا بل المستلقى جميع بدنه اليها على ما قررناه ان رأسه يكون مرفوعا وتحت كتفيه وسادة فح هو متوجه اليها فى جميع صلاته بخلاف المضطجع فانه ان توجه اليها حال القراءة لكن ايماءه بالركوع والسجود يقع الى جهة اخرى فان قيل

هذا التعليل يخالف حديث عمران بن حصين فإنه قدم فيه الجنب على الاستلقاء قلنا لا يفيد العموم لأنها واقعة حاله وهو كون مرضه البواسير والاستلقاء فيها مفض إلى خروج الحدث فيجوز أنه آخر لذلك فيرجع حينئذ إلى المعنى (فإن لم يستطع الأيماء برأسه) لأقاعدا ولا مستلقيا ولا مضطجعا (آخرت) الصلوة (عنه) في رواية ولم تسقط إذا كان يعقل (وفي رواية سقطت) الصلوة (عنه) بالكلية وإن كان يعقل إذا زاد عجزه على يوم وليلة (ولا يومى بعينه ولا بقلبه ولا بحاجبيه) هذا هو ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه يومى بعينه وبحاجبيه لا بقلبه وقال محمد لا أشك أن الأيماء بالرأس يجوز ولا أشك أن الأيماء بالقلب لا يجوز وأشك في العنين وعن زفر يومى بعينه وبحاجبيه وبقلبه وقال الشافعي أن عجز عن الأيماء برأسه أومى بطرفه فإن عجز أجرى أفعال الصلوة على قلبه وكذا القراءة والأذكار قلنا النص إنما وارد بالإيماء وهو إنما يكون بالرأس . وأما بالعين والحاجب فأشارة ورمز على أن الرأس منصوص عليه صريحاً في حديث ابن عمر رواه البيهقي عنه إذا لم يستطع المريض السجود أومى برأسه إيماء ولا يرفع إلى جبهته شيئاً وكذا حديث جابر المتقدم يفيدان المراد بالإيماء الأيماء بالرأس حيث قال واجعل سجودك أخفض من ركوعك فإن زيادة الخفض لا تحقق حقيقة في غير الرأس وليس لهم فيما قالوه نص يعول عليه ونصب الإبدال في العبادات بالرأى غير جائز فبطل (ثم إذا برأى) أي زال عجزه عن الأيماء بالرأس وصار قادراً عليه (نظر أن كان يعقل الصلوة حالة المرض والمعجز عن الأيماء) بالرأس (فإنه يلزمه القضاء على الرواية الأولى) وهي قوله آخرت عنه ولا تسقط (والا) أي وإن لم يكن يعقل الصلوة (فلا) يلزمه القضاء وصار (كالغنى عليه) فإنه (أن كان) الأغماء (أقل من يوم وليلة) قضى ما فات من الأغماء (وإن كان) الأغماء (أكثر من يوم وليلة سقطت عنه) الصلوة بالكلية ولم يلزمه قضاء شيء فكذا المريض العاجز عن الأيماء بالرأس إن كان لا يعقل الصلوة أكثر من يوم وليلة سقطت عنه الصلاة وإن كان يعقل لا تسقط عنه وإن كثرت بل تؤخر إلى زمن القدرة قال صاحب الهداية هو الصحيح وكذا قاله في المنافع لأنه يفهم الخطاب بخلاف الغنى عليه وعلى الرواية الثانية وهي أنها تسقط عنه إذا زاد عجزه على يوم وليلة ولو كان يعقل الصلوة لا يلزمه القضاء إذا برأ فجعل كالغنى عليه بجامع المعجز ولزوم الحرج بالقضاء عند الزيادة على يوم وليلة وبمجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب بلا قدرة وهو الذي صححه قاضي خان وصاحب المحيط

واختاره شيخ الاسلام وفخر الاسلام واستشهد قاضى خان بما عن محمد بن قسطل
يداء من المرفقين ورجلاه من الساقين لاصلوة عليه ودفع بان ذلك في المعجز
التيقن امتداده الى الموت وكلامنا فيها اذا صح المريض بعد ذلك لافيا اذا مات
قبل القدرة على القضاء فانه حينئذ لا خلاف في انه لا يجب عليه القضاء ولا الايصاء به
كالمرضى والمسافر في رمضان اذا ما تقبل الاقامة والصحة والاجماع على الفرق
في الصوم بين العاجز الذي يعقل العبادة وبين العاجز الذي لا يعقلها كما في المريض
والجنون المستوعب جنونه الشهر فان المريض يجب عليه القضاء اذا قدر
ولو بقي مرضه سنين والجنون لا يجب عليه القضاء اذا استوعب الشهر وقولهم
بمجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب بلا قدرة قلنا ذلك لو طوبى به في الحال
اما اذا طوبى به عند وجود القدرة فيكون كما في المريض في الصوم لا يقال لافرق
بين المريض والمغنى عليه في الصوم انهما يلزمهم القضاء فينبى قياسه عليه
في الصلوة في عدم اللزوم لانا نقول عدم الفرق في الصوم ليس بجامع بينهما
ليلزم منه عدم الفرق في الصلوة بل لزوم القضاء مع الاغماء في الصوم لكون
استيعابه الشهر نادرا بخلاف الجنون ولا كذلك لزوم القضاء مع المرض
فان استيعابه الشهر غير نادر كالجنون لكن بقي ان يدعى ان القياس سقوط
القضاء في الصوم اذا استوعب المرض كالجنون المستوعب وكذا في الصلوة
اذا زاد على يوم وليلة كما في الاغماء والجنون لوجود الجامع وهو وجود المعجز
عن الاداء ولزوم الحرج في القضاء الا ان النص منع القياس في الصوم وهو اطلاق
قوله تعالى فعدة من ايام اخر فيبقى في الصلوة لعدم النص المانع منه قال الشيخ
كمال الدين بن الهمام ومن تأمل تعليل الاصحاب في الاصول للمجنون اذا كان
يفيق في اثناء الشهر ولو ساعة يلزمه قضاء الشهر وكذا الذي جن او اغمى
عليه اكثر من صلوة يوم وليلة لا يقضى وفيما دونهما يقضى انقح في ذهنه
ايحباب القضاء على هذا المريض الى يوم وليلة حتى يلزمه الايصاء به ان قدر عليه
بطريق وسقوطه ان زاد انتهى وملخص تعليلهم في الجنون الذي افاق ساعة
من الشهر ان لزوم القضاء غير مؤد الى الحرج مع وجود اهلية الخطاب لله وفي المغنى
عليه والجنون في الصلوة لزوم الحرج في الزائد على اليوم والليلة وعدم لزومه
فيما دونه فكذا هذا المريض الا في عدم سقوط الصوم مع استيعابه لاطلاق
النص هذا وقد يمنع كون الجنون مع افاقة ساعة من يوم غير مؤد الى الحرج
اذ لافرق بينه وبين عدم الافاقة اصلا في الحرج وحينئذ تمحض اماطة الحكم

بوجود اهلية الخطاب وهو موجودة في هذا المريض بل اولى فتم ما صححه صاحب الهداية ومن وافقه فليتأمل ثم القياس في المعنى عليه ان لا قضاء عليه اذا استوعب وقت صلوة وبه قال الشافعي ومالك واستدلوا بما روى الدار قطني عن عائشة انها سألته عليه السلام عن رجل يغنى عليه فيترك الصلوة فقال ليس لشيء من ذلك قضاء الا ان يغنى عليه في وقت صلوة فيفوق فيه فانه يصلها وهذا ضعيف جدا ففيه الحكم بن عبدالله بن سعد الايلي قال احمد احاديثه موضوعة وقال ابن معين ليس بثقة ولا مأمون وكذبه ابو حاتم وغيره وقال البخاري تركوه وكذا بقية اسناده الى الحكم مظلّم كله وقالت الخبابة يقضى ما فاتة ولو اكثر من الف صلوة لانه مرض وقولنا هو الوسط ثم اعتبار الزيادة على يوم وليلة من حيث الساعات عند ابي حنيفة فاذا زاد على الدورة ساعة سقط القضاء وعند محمد من حيث الاوقات فاذا زادت الصلوة على خمس سقط لدخوله في حد التكرار والا فلا وصحح في المبسوط قول محمد وكذا في الذخيرة بعد ذكر الخلاف بينه وبين ابي يوسف ايضا قال الشيخ كمال الدين بن الهمام قول محمد اصح تخريجا على قضاء الفوائت الا انهما يجيبان هناك بالتمسك بالاثار من رواية محمد بن الحسن عن ابي حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن ابن عمر انه قال في الذي يغنى عليه يوما وليس له قال يقضى وروى ابراهيم الحربي في آخر كتابه غريب الحديث ثنا احمد بن يونس ثنا زائدة عن عبيد الله عن نافع قال اغنى على عبدالله بن عمر يوما وليلة فافاق فلم يقض ما فاتة واستقبل وفي كتب الفقه انه اغنى عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقض فقد رأيت ما هنا عن ابن عمر وشيء منه لا يدل على ان المعتبر في الزيادة الساعات الا ما يتخايل من قوله اكثر من يوم وليلة وحمله على كون الاكثرية بالساعة ليس باولى من كونها وقتا انتهى ولا شك ان قول محمد احوط وثمرة الخلاف فيها واغنى عليه عند الزوال فاستمر الى بعد الزوال من الغد يسقط عنه القضاء عندهما وعند محمد لا يسقط ما لم يخرج وقت الظهر وهذا اذا لم يبق في المدة فان كان يفوق ولا فاقته وقت معلوم كان يخف مرضه عند الصبح فيفوق قليلا ثم يعود الاغماء فهو افاقة معتبرة تبطل ما قبلها من حكم الاغماء وان لم يكن لها وقت معلوم لكنه يفوق بغنة ثم يغنى عليه بغنة فلا اعتبار لهذه الافاقة كذا في شرح الهداية للسروجي ولو زال عقله بالبنج اكثر من يوم وليلة يلزمه القضاء عند ابي حنيفة لان الاثر في السماوى وعند محمد يسقط كالمرض فان اغنى عليه لفزع من سبع او آدمى لا يلزمه القضاء اتفاقا لان الخوف بسبب ضعف قلبه وهو مرض

والجنون كالانغماء في جميع ذلك (وان قدر) المريض (على القيام دون الركوع
والسجود) اى كان بحيث لو قام لا يقدر ان يركع ويسجد (لم يلزمه القيام عندنا)
بل يجوز ان يومى قاعدا وهو افضل خلافا لفرق والثلاثة فان عندهم يلزمه ان يومى
قائما لان القيام ركن فلا يترك مع القدرة عليه ولنا ان القيام وسيلة الى السجود
للخروج والسجود اصل بدليل ان السجود شرع عبادة بدون القيام كما في سجدة
التسلاوة والقيام لم يشرع عبادة وحده وذلك لان السجود غاية الخضوع
حتى لو سجد لغير الله يكفر بخلاف القيام واذا كان كذلك فاذا عجز عن الاصل سقطت
الوسيلة كالوضوء مع الصلوة والسعى مع الجمعة قال الشيخ كالدين بن الهمام
قد منع ان شرعية القيام لهذا على وجه الحصر بل له ولما فيه نفسه من التعظيم
كما يشاهد في المشاهد من اعتباره حتى يحبه اهل التجبر لذلك فاذا فات احد التعظيمين
صار مطلوبا بما فيه نفسه ويدل على نفي هذه الدعوى ان من قدر على القعود
والركوع لا القيام وجب عليه القعود مع انه ليس في السجود عقبيه تلك النهاية
لعدم مسبوقيه بالقيام انتهى والجواب ان عدم شرعية القيام عبادة بمفرده معلوم
مسلم لا نزاع فيه واعتبار المتجرين له لا يدل على كونه مطلوبا للشارع معتبرا في التعظيم
عندهم فكم من شيء معتبر عندهم وهو عند الشارع حقير ويمكن انهم انما اعتبروه لثلا
يساويهم الاذنون عندهم في راحتهم من الجلوس والتمكن ونحو ذلك
من مقاصدهم الفاسدة فالحاصل ان العبادة لا تعلم الا بالتوقيف لا يتعارف
اهل التجبر ولزوم القعود عند المعجز عن القيام لا يدل على نفي كون السجود
خرورا عن القيام ازيد في التعظيم بل سقطت عنه الزيادة للمعجز عنها وبقي عليه
قدر ما في وسعه من التعظيم وهم لم يدعوا ان السجود ليس فيه تعظيم مالم يكن
عن القيام حتى يدل قولهم بوجوب القعود في الصورة المذكورة على نفي دعواهم
والله الموفق (وذكر في الذخيرة) انه (اذا قدر على القيام والركوع دون السجود)
يعنى يقدر ان يقوم واذا قام يقدر ان يركع ولكن لا يقدر ان يسجد (لم يلزمه
القيام وعليه ان يصلى قاعدا بالايماء) فقله لم يلزمه القيام يفهم منه انه يجوز له
الايماء في كل من القيام والقعود وقوله وعليه ان يصلى قاعدا يفهم منه ان القعود
لازم وانه لا يجوز الايماء قائما (و) لكن (اكثر المشايخ على انه) لا يجب عليه الايماء
قاعدا بل (بخير ان شاء صلى قائما بالايماء وان شاء صلى قاعدا بالايماء) لكن
الايماء قاعدا افضل لقربه من السجود قال الفقير لوقيل ان الايماء قائما افضل
للخروج من الخلاف لكان موجها ولكن لم ازم ذكره وذكر الزاهدي انه يومى

للكوع قائماً وللسجود جالسا ولو عكس لا يصح (رجل في حلقه جراحة تسيل
اذا صلى بالركوع والسجود) لا يصلي بهما بل (يصلي قاعدا بالاياء) وهو
الافضل او قائماً كما مر آنفاً والاصل في هذا ما قاله قاضي خان وغيره من ابتلى بين ان
يؤدى بعض الاركان مع الحدث او بدون القراءة وبين ان يصلي بالاياء تعين
عليه الصلوة بالاياء لان الصلوة بالاياء اهون من الصلوة مع الحدث او بدون
القراءة لان الاول يجوز حالة الاختيار وهو الصلوة على الدابة تطوعاً والصلوة
مع الحدث او بدون القراءة لا تجوز الا بعدد والمبتلى باحد الشرين يتعين عليه اختيار
ايسرهما (شيخ كبير اذا قام) في الصلوة (سلس) اى نزل بوله او كان به جراحة تسيل
(وان جلس) اى لو صلى جالساً يركع ويسجد (لا تسيل) الجراحة ولا يسلس البول (فانه
يصلى جالساً) يركع ويسجد ولا يجزبه غير ذلك للاصل المذكور (و) كذلك لو كان
بحيث (لو سجد سال بوله او انفلت ريحه) فانه (يصلى قاعداً بالاياء) ويترك
الركوع والسجود لما قلنا (و) اما (لو كان بحال لو صلى قاعداً يسيل) بوله
او جرحه او ينفلت ريحه (ولو صلى مستلقياً لا يسيل) شئ فانه (يصلى قائماً
بركوع وسجود) لان الصلوة مع الحدث كما لا تجوز بلا عذر فمع الاستلقاء ايضاً
لا تجوز بلا عذر فاستوبى في ترجيح الاداء مع الحدث لما فيه من احراز الاركان
وعن محمد في النوادر انه يصلي مضطجماً يومى ايماء كذا في فتاوى قاضي خان وبدو
المودة بمنزلة الحدث في جميع ما ذكر من التفصيل (ولو كان بحال لو صلى قائماً
ضعف عن القراءة) ولو صلى قاعداً قدر عليها (يصلى قاعداً بقراءة) ويترك
القيام سواء كان بركوع وسجود او بایاء لما مر من الاصل (يعنى) بالذى يضعف
عن القراءة على تقدير القيام (الشيخ) الفانى (الذى لا يقدر على القراءة) بالقيام
(اصلاً) اما الذى يقدر على بعض القراءة لوقام فانه يلزمه ان يقوم ويقرأ مقدار
قدرته قائماً والباقي قاعداً كذا في شرح الهداية للسروجي والتقييد بالشيخ
اتفاقاً اذا لفرق في ذلك بين الشيخ وغيره من اصحاب الضعف (ولو كان بحال
لو صلى منفرداً يقدر على القيام ولو صلى مع الامام لا يقدر) عليه (يشرع قائماً
ثم يقعد فاذا ان) اى قرب (وقت الركوع يقوم ويركع) هذا ان قدر على ذلك
اما ان كان تحصل له المشقة بالذهاب الى الجماعة بحيث لا يستطيع ان يفعل ما ذكر
ولو صلى في مكانه منفرداً يقدر على الصلوة قائماً فانه يصلى وحده قائماً عندنا
لان القيام فرض والجماعة سنة وبه قال مالك والشافعي خلافاً لاحد بناء على
ان الجماعة فرض عنده وقيل يصلى مع الامام قاعداً عندنا لانه عاجز اذا ذكره

في المحيط وصححه الزاهدي قال لان الفرض بقدر حاله عند الاقتداء ولا اعادة في جميع ما تقدم بالاجماع (ثم المريض يقعد في الصلوة من اولها الى آخرها كما يقعد في التشهد) ان استطاع ذكر السروجي ان هذا قول زفر (و) نقل عن ابي الليث انه (عليه الفتوى) لانه القعود الممهور في الصلوة وقال قاضي خان يقعد كيف شاء في رواية محمد عن ابي حنيفة وفي الذخيرة يقعد في التشهد كسائر الصلوات اجماعا اما في حالة القراءة فمن ابي حنيفة انه ان شاء قعد كذلك وان شاء تربيع وان شاء قعد محتيا لانه لما اسقط عنه الركن للتخفيف فالتخفيف في هيئة القعود اولى ونقل السروجي عن المفيد والتحفة والقنية انه يعنى التخيير هو الصحيح وعن ابي يوسف انه يحتج وعنه يتربع فاذا ركع افترش رجله اليسرى وهي رواية الحسن عن ابي حنيفة ايضا وعن محمد انه يتربع والظاهر ما فقه به ابواليث كما ذكره المص عند عدم حصول المشقة به والتخيير عند حصولها به والله اعلم (وفي الذخيرة امرأة خرج رأس ولدها وخافت فوت الوقت توضأت ان قدرت والايتمت وجعلت رأس ولدها في قدر او حفيرة وصلت قاعدة ركوع وسجد فان لم تستطعهما تومي ايماء) اي تصلي بحسب طاقتها ولا تقوت الصلوة عن وقتها لانها لم تصر نفسها بخروج بعض الولد ما لم تراه الدم بعد خروج كله والدم الذي تراه في حالة الولادة قبل خروج الولد استحاضة لا تمنع الصلوة فكانت مكلفة بقدر وسعها فلا يجوز لها تقويت الصلوة عن وقتها الا ان عجزت بالكلية كما في سائر المرضى (رجل شلت) اي يبست (يذاهو) الحال انه (ليس معه احد يوضئه او يتييمه فانه يمسح وجهه وذراعيه على الحائط) بنية التيمم (ويصلي) ولا يجوز له ان يترك الصلوة ولا ان يؤخرها عن وقتها ان كان قادرا على مسح وجهه وذراعيه على الحائط ونحوه مما يصح ان يكون تيمما وكذا اذا قدر على غمس اعضاء وضوءه في ماء جار او ما في حكمه يلزمه ذلك ولا يجوز له التيمم بالحاصل انه لا فسحة في ترك الصلوة مع الامكان باى وجه كان (فانظر) ايها العاقل وتأمل (في هذه المسائل) التي بينها الائمة رحمهم الله واستنبطوها من الادلة الشرعية (هل تجزئ فيها) عذرا (غير المعجز التام) لتأخير الصلوة (عن وقتها فضلا عن تركها بالكلية) (واويلاه) هي كلمة تفجع وقيل معناها الفضيحة استعمالها على طريق التذبة وقوله (لتاركها) اي لتارك الصلوة اتفجع او ادعوا الفضيحة فاللام يتعلق بمعنى الكلام وبمحذوف على انه خبر لمبتدأ محذوف دل عليه واويلاه اي لتارك الصلوة هذا التفجع والدعاء بالويل لما يلزمه بسبب تركها من الائم العظيم الموجب للعذاب الاليم

قال الله تعالى فخلف من بعدهم خلف اضعوا الصلوة قيل لم يمتقوا وجوبها وقيل تركوها ولم يحافظوا عليها وعن جماعة اخروها عن مواقيتها واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا قيل اى ضلالا وقال الحسن عذابا طويلا وقال ابن عباس شرا وقيل هو واد في النار اشدها حرا وابمدها قمرا فيه بثر يقال له الهيب وقيل ابار في جهنم يسيل اليها الصديد والقيح كذا في باب التفسير للكرمانى وتقدم الحديث عن جابر بين الرجل وبين الكفر ترك صلوة رواه مسلم واحمد ومسلم عن بريدة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول العهد الذى بيننا وبينهم الصلوة فمن تركها فقد كفر رواه احمد وابوداود والنسائى والترمذى وقال حديث صحيح وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح لا تعرف له علة وعن عبد الله بن شقيق العقيلي قال كان اصحاب محمد لا يرون شيئا تركه كفر غير الصلوة رواه الترمذى وعن ابن عباس قال لما قام بصرى قيل نداويك وتدع الصلوة اياما قال لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك الصلوة لقي الله وهو عليه غضبان رواه البزار والطبرانى في الكبير واسناده حسن يقال قامت العين اذا ذهب بصرها والخدقة صحيحة وعن ابى الدرداء قال اوصانى خليلى صلى الله عليه وسلم ان لا تشرك بالله شيئا وان قطعت وان حرقت ولا تترك صلوة مكتوبة متعمدا فمن تركها متعمدا فقد برئت منه الذمة وعن بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بكروا بالصلوة في يوم الغيم فانه من ترك الصلوة فقد كفر رواه ابن حبان في صحيحه وعن عبد الله ابن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الصلوة يوما فقال من حافظ عليها كانت له نورا وبرهانا ونجاة وكان يوم القيمة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا برهان ولا نجاة وكان يوم القيمة مع قارون وفرعون وهامان وابى بن خلف رواه احمد باسناد جيد والطبرانى في الكبير والابوسط وابن حبان في صحيحه والاحاديث في ذلك كثيرة جدا يضيق هذا الكتاب عن استيعابها وفي ما ذكر كفاية ومن لم يجعل الله له نورا فماله من نور (وان صلى الصحيح بعض صلاته قائما فحدث به) في انائها (مرض) يبيح له القعود او عذر من عدو او غيره (اتمها قاعدا يركع ويسجد) ان قدر على الركوع والسجود (او يوحى) قاعدا ان لم يستطعهما (او مستلقيا) او على جنبه (ان لم يستطع القعود) فالخصل ان الحكم في اتمام الصلوة اذا ابتدأها صحيحا على قدر الاستطاعة كالحكم فيها اذا كان المعجز في ابتدائها (وان كان) المصلى (قد صلى اول صلاته قاعدا) يركع ويسجد (لمرض) ثم صح من ذلك المرض في انائها و قدر على القيام (بنى على صلوته) و آتمها (قائما عندهما)

اى عند ابى حنيفة وابى يوسف (وقال محمد يستقبل) الصلوة من اولها ولا يجوز له
 ان يبنى ما يصلية قائما على ماصلاه قاعدا وهذا الخلاف بناء على جواز اقتداء
 القائم بالقاعد عندها خلافا له وسند كرمه ان شاء الله تعالى فى بحث الامامة
 من الملاحقات (وان صلى بمض صلوته بايماء ثم قدر على الركوع والسجود) قاعدا
 او قائما (يستأنف) الصلوة ولا يجوز له ان يبنى على ماصلى (بالاتفاق) بناء على عدم
 جواز اقتداء من يركع ويسجد بمن يصلى بالايماء اتفاقا لكونه بناء القوى على
 الضعيف وهو غير جائز (ويجوز التطوع) اى ان يصلى التطوع وسائر النوافل
 (قاعدا بغير عذر) لما اخرج الجماعة الامسلما عن عمران بن حصين قال سالت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلوة الرجل قاعدا فقال من صلى قائما فهو
 افضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم ومن صلى نائما فله نصف اجر
 القاعد قال النووى قال العلماء هذا فى النافلة اما الفريضة فلا يجوز القعود فان عجز
 لم ينقص من اجره انتهى واستدلوا لعدم نقص اجر العاجز بحديث البخارى فى
 الجهاد اذا مرض العبد او سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقيما صحيحا ثم هو عليه
 السلام مخصوص من هذا لما فى حديث مسلم عن ابن عمر حدث انه صلى الله عليه
 وسلم قال صلوة الرجل قاعدا نصف صلوة القائم فانيته فوجدته يصلى جالسا قلت
 حدثت يا رسول الله انك قلت صلوة الرجل قاعدا على النصف من صلوة القائم وانت
 تصلى قاعدا قال اجل ولكنى لست كاحد منكم قال الشيخ كمال الدين بن الهمام هذا
 وفى الحديث صلوة النائم على النصف من صلوة القاعد ولا نعلم الصلوة نائما تسوغ
 الا فى الفرض حال العجز عن القعود وهذا حينئذ يعكس على حملهم الحديث على
 النفل وعلى تقدير كونه فى الفرض لا ينقص من اجر القائم شئ والحديث الذى
 استدلوا به على خلاف ذلك انما يفيد كتابة مثل ما كان يعمل مقيما صحيحا وانما
 عاقبه المرض عن ان يعمل شيئا اصلا وذلك لا يستلزم احتساب ماصلى قاعدا بالصلوة
 قائما لجواز احتسابه نصف قائم يكمل له كل عمله من ذلك او غيره فضلا والا فالمرضاة
 قائمة لاتزول الا بتجوز الصلوة نائما ولا اعلمه فى فقهنا انتهى والذى قال ابو حنيفة موجه
 فان حديث عمران بن حصين انما هو فى المرض حيثما ذكره ابو عيسى الترمذى وقال
 هو الصحيح والاولى حينئذ الاستدلال على جواز القعود فى النوافل من غير عذر
 بالاجماع وبفعله عليه السلام وبما رواه ابن ابى شيبه عن المسيب بن رافع الكاهلى
 انه قال صلوة القاعد على النصف من صلوة القائم الا من عذر ثم قوله
 يجوز التطوع الى آخره يستثنى منه سنة الفجر فانها لاتصح قاعدا بلا

عذر وبعضهم استثنى التراويح ايضا لتأكيدها كسنة الفجر وفرق البعض بين التراويح وسنة الفجر فجوزوا التراويح مع القعود دون سنة الفجر قال قاضي خان وهو الصحيح قال وجه الفرق ان سنة الفجر مؤكدة لاخلاف فيها والتراويح في التأكيدها دونها فلا تجوز التسوية بينهما والكلام في صفة القعود كما مر في المريض (وان افتتح التطوع قائما ثم اعني) اي كل وتعب (فلا بأس له ان يتوكل) اي يعتمد (على عصا او) على (حائط) او نحو ذلك (او يقعد) لانه عذر فيجوز ولا يكره اتفاقا اما لو اتكأ بغير عذر فانه يكره اتفاقا لما فيه من اساءة الادب اما القعود بغير عذر بعد الافتتاح قائما فيجوز عندنا بحقيقة لكن مع الكراهة على ما اختاره صاحب الهداية وبلا كراهة على ما اختاره فخر الاسلام وهو الاصح والفرق بينه وبين الاتكأ انه يخير ابتداء بين ان يفتح التطوع قائما وبين ان يفتحه قاعدا فبقى هذا الاختيار في الانتهاء فجاز بلا كراهة وليس بمخير في الابتداء بين الاتكأ وعدمه بلا عذر بل هو مكروه ابتداء لما فيه من سوء الادب واظهار التجبر فكذا في الانتهاء واما عندنا فلا يجوز اتكأها مع القعود بلا عذر بعد الافتتاح قائما اصل الان الشروع معتبر بالنذر ومن نذر صلوة ركعتين قائما لا يجوز له ان يصليهما قاعدا من غير عذر فكذا اذا شرع فيهما ولا في حنيفة ان اللزوم بالشروع لضرورة صيانة المؤدى عن البطلان وصيانته عنه ليست موقوفة على القيام لصحته بدونه والضرورة تنقذر بقدرها وحاصله منع كون الشروع موجبا له في الكل لان الشروع لا يوجب الاصل ما شرع فيه ومنع الحاق الشروع بالنذر مطلقا بل في الجواب اصل الفعل لانه لصيانة المؤدى عن البطلان وهو يحصل بوجوب اصل ما شرع فيه دون خصوص صفة ان لم تكن هي نفسها من واجبات اصل ما شرع فيه بخلاف النذر لانه بنفسه عامل ولذا اتفقوا على انه لو نذر الحج ماشيا لزمه بصفة المشي ولو شرع فيه ماشيا لا يلزمه كذلك ثم لا فرق بين ان يقعد في الركعة الاولى او الثانية لاطلاق ما ذكره واما لو قعد في الشفع الثاني فينبغي ان يجوز على قولهما ايضا في غير سنة الظهر والجمعة لان كل ركعتين من النفل صلوة على حدة وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى واما لو افتتحها قاعدا ثم قام في اول ركعة او فيها بعدها وانما قائما فلا خلاف في جوازه لما صح عنه عليه السلام انه كان يفتح التطوع قاعدا فيقرأ ورده حتى اذا بقى عشر آيات ونحوها قام وهكذا يفعل في الركعة الثانية ومحمد وان لم يجعل التحريم المنعقدة للقعود منعقدة للقيام حتى لو لم يجوز صلوة المريض قائما اذا صح

على صلوة قاعد الكنه لم يخالف هنالان تحريم التطوع لم تنفقد للعود البتة بل للقيام
لانه اصل هو قادر عليه ثم جازله تركه شرعا بخلاف المريض لانه لم يقدر على القيام
فلم تنفقد تحريمه الا للمقدور والحديث السابق يدل على هذا الاعتبار وعلى
هذا جازاقتداء القائم بالقاعد في النوافل كالتراويح وغيرها عنده ايضا على ما هو
الصحيح (وتجوز صلوة التطوع على الدابة) ايلاء (للمسافر بالاتفاق وللمقيم
عند ابى حنيفة) صلوة التطوع على الدابة بالايضاء الى اى جهة توجهت
جائزة (لمن كان في مصر) ليس بين ابنته سواء كان مسافرا او غير
مسافر عند جمهور العلماء غير مالك فانه شرط كونه مسافرا وذكره في الذخيرة
عن محمد وليس مشهورا عنه وعن ابى يوسف انها تجوز في المصر ايضا بلا كراهة
وعن محمد تجوز معها ولا تجوز عند ابى حنيفة في المصر ايضا اصلا فاذا ذكره
المص غير سديد سواء اريد بالمسافر حقيقة وبالمقيم من هو خارج المصر دون
مسافة السفر او اريد بالمسافر من هو خارج المصر اعم من قاصد مسافة السفر
وغيره وبالمقيم من هو في المصر ثم الدليل على جواز ذلك خارج المصر حديث
ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو متوجه الى
خير رواء مسلم وابوداود والنسائي واحمد وعن انس انه رأى رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي على حمار وهو راكب الى خير والقبلة خلفه رواه النسائي
وعن عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو على راحلته
يسبح يومى برأسه قبل اى وجهة توجه ولم يكن يصنع ذلك في المكتوبة متفق
عليه وعن جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فجثت وهو يصلي
على راحلته نحو المشرق والسجود اخفض من الركوع رواه ابوداود والترمذي
وصححه واستحب احمد وابو ثور ان يفتتحها متوجها الى القبلة ثم لا يبالي حيث
توجهت وعند الشافعية ان كان على دابة منفردة وهى سهلة يلزمه ان يتوجه عند
الاحرام الى القبلة في اصح الوجهين وفي القطار والدابة الصعبة لا يلزمه واستدلوا
بحديث انس كان عليه السلام اذا اراد ان يصلي على راحلته تطوعا استقبل
القبلة فكبر ثم خلى عن راحلته فصلى حينما توجهت به رواه ابوداود واحمد من
حديث الجارود بن ابى سبرة ولنا اطلاق ما تقدم من الادحاث الصحيحة وعدم
الفرق بين التحريم وباقي الصلوة فكما جاز باقيها الى غير القبلة فكذا
افتتاحها وهو قول على وابن الزبير وابى ذر وابن عمر وانس وطاوس وعطاء
والاوزاعي والثوري ومالك والليث والجمهور ودليل ابى يوسف على الجواز

في المصر ما ذكره هو لابي حنيفة حين قال بعدم الجواز فقال ابو يوسف
حدثني فلان وسماه عن سالم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
ركب الحمار في المدينة يعود سعد بن عباد وكان يصلي وهو راكب وبه استدلال محمد
ايضا لكن كرهه مخافة الغلط لما في المصر من كثرة الغلط قيل لما ذكر ابو يوسف
هذا الحديث لابي حنيفة لم يرفع ابو حنيفة رأسه فتقبل ذلك رجوع منه وقيل بل لانه شاذ فيما
يعم به البلوى فلا يحتج به وهو الظاهر ولو افتتحه خارج عن المصير ثم دخله قبل الفراغ
ذكر في غير رواية الاصول انه يتمها فقيل يتمها بالايماء على الدابة يؤنيل يتمها بالنزول
على الارض وعليه الاكثر ولو نزل بعدما افتتحها راكبا قبل الفراغ يفي ويتمها
بركوع وسجود ولو صلى بعضها نازلا ثم ركب لا يفي قيل لان النزول عمل يسير
والركوب عمل كثير وقيل لان احرام الراكب انما يقدر على الركوع والسجود لقدرته
على النزول فاذا اوى صح وان نزل وركع وسجد صح ايضا واحرام النازل
انما يقدر موجب الركوع والسجود لا يجوز ان يقدر على ترك ما وجب عليه بلا عذر
وعن ابي يوسف يستقبل فيهما لانه ان يفي بعد النزول كان بناء القوي على
الضعيف وكذا عن محمد وعن زفر يفي فيهما لانه لما جازله الافتتاح للتطوع على
الدابة بالايماء مع قدرته على النزول فالانعام اولى وفي ظاهر الرواية فرق بان
هنا ليس له ان يفتح بالايماء لقدرته على الركوع والسجود فكذا في خلال الصلوة
(اما الفرائض) اي صلوة الفرائض على الدابة (فتجوز ايضا) لكن (بالاعذار
التي ذكرنا في فصل التيمم) من خوف السبع او العدو او المرض او الطين فاذا خاف
على نفسه او دابته من سبع اولص او كان في طين يغيب الوجه فيه ولا يجد مكانا
جافا او كان مريضا يحصل له بالنزول والركوب زيادة مرض او بطوره جازله
الايماء بالفرض على الدابة واقفة مستقبل القبلة ان امكنه ذلك والافق قد
الامكان (وكذا شيخ ركب دابة ولم يقدر على النزول) او كان بحيث لو نزل لا يقدر
على الركوب (او امرأة ليس معها محرم) ولا تستطيع النزول والركوب بلا
معين فانهما (يصليان عليها) اي على الدابة وكذا اذا كانت الدابة جموحا لو نزل
لا يمكنه ركوبها الا ببناء ولا يلزمه الاعادة عند زوال العذر في جميع ذلك (والمصلي
على الدابة يومى بالركوع والسجود ويجعل السجود اخفض من الركوع
كالريض المصلي قاعدا بالايماء) لما ذكر في الاحاديث المتقدمة (ولو سجد
على شيء وضع عنده) على ظهر الدابة (او سجد على سرجه لا يجوز) ذلك
السجود والمراد انه لا يباح له ان يفعل ذلك (لان الصلوة على الدابة انما شرعت

بالإيماء) على مامر فتكون الزيادة عليه عبثا حلوها عن الفائدة وهو مكروه وليس المراد فساد الصلوة به لانه إيماء وزيادة اللهم الا ان يكون ذلك الشيء نجسا فتفسد لاتصال النجاسة بالمصلى كالحامل لها (ولو كانت على سرجه نجاسة) كثيرة اوفى ركابه فانها (لاتمنع) جواز الصلوة على قول الاكثر سواء كان ذلك عرق الحمار او امابه او دما ونحوه من النجاسات (وقيل تمنع) والاول هو ظاهر الرواية لان جواز الصلوة على الدابة اما للضرورة عذر كافي للفرائض او للضرورة رخصة لتكثير الخيرات كافي للنوافل وقد سقط فيها الاركان من الركوع والسجود لذلك وهي اعظم من الشروط فسقوط الشرط اولى

﴿ فروع ﴾

راكب الدابة المتوجهة الى القبلة انحرفت دابته عنها وهو في الصلوة لا تجوز صلاته ذكره الحلواني وينبغي ان يقيد بان يكون الانحراف مقدار ركن او ما يؤدى فيه ركن على ما تقدم من الخلاف ولو صلى في شق محمل والدابة واقفة جازان ركز تحته خشبة كالصلوة على المجلة الموضوعة على الارض واقفة فيكون سجوده حينئذ على المحمل او المجلة كسجوده على سرير موضوع على الارض وان لم يكن تحت المحمل خشبة او كانت الدابة تسير فهي صلوة على الدابة كما اذا كانت المجلة سائرة او لم يكن طرفا على الارض فالصلوة عليها صلوة على الدابة تجوز في النقل مطلقا وفي الفرض لعذر والواجبات من الترتيب والمنذور وما لازم بالشروع وصلوة الجنائز وسجدة التلاوة التي تليت حال النزول كلها بمنزلة الفرض اما السنن الرواتب فكسائر النوافل وعن ابى حنيفة انه ينزل لسنة الفجر ولا تصلى على الدابة بلا عذر لتأكدها كما تقدم انها لا تصلى قاعدا بلا عذر (ولو صلى) الفرض (في السفينة قاعدا من غير عذر تجوز عند ابى حنيفة وقال لا تجوز الا من عذر) كان يحصل له دوران الرأس بالقيام او غيره من الاعذار لان القيام ركن فلا يترك الا بعذره وان دوران الرأس فيها غالب والغالب كالحقق فاقم مقامه كالسفر اقيم مقام المشقة والنوم مقام الحدث والقيام عنده افضل خروجا عن الشبهة الناشئة عن الخلاف وان استطاع الخروج والصلوة على الارض فالخروج افضل لانه اسكن للقلب واجمع للفكر والخلاف في السائرة اما المربوطة فان كانت في اللجة والريح تحركها تحريكا شديدا فهي كالسائرة وان لم يكن الاضطراب شديدا او كانت مربوطة بالشط فقيل هو ايضا على الخلاف

والصحيح عدم الجواز قاعدا اتفاقا قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ثم ظاهر الكتاب والنهاية والاختيار جواز الصلوة يعني قائما في المربوطة بالشط مطلقا وفي الايضاح وان كانت موقوفة في الشط وهي على قرار الارض فصلي جاز لانها اذا استقرت على الارض فحكمها حكم الارض وان لم تكن على قرار الارض فان كانت مربوطة ويمكنه الخروج لم تجز صلاته فيها لانها اذا لم تستقر فهي كالدابة انتهى بخلاف ما اذا استقرت فانها كالسرير وعلى هذا ينبغي ان لا تجوز الصلوة فيها اذا كانت سائرة مع امكان الخروج الى البر وهذه المسئلة الناس عنها غافلون ثم المصلي في السفينة يلزمه استقبال القبلة عند افتتاح الصلوة وكما دارت السفينة لانها في حقه كالبيت حتى لا يتطوع فيها موميا مع القدرة على الركوع والسجود بخلاف ركب الدابة كذا في الكافي (والثالثة) من الفرائض (القراءة) وهو تصحيح الحروف بلسانه بحيث يسمع نفسه (فان صحح الحروف من غير ان يسمع نفسه لا يكون ذلك قراءة في اختيار الهندواني والفضلي لان مجرد حركة اللسان لا يسمى قراءة بلا صوت لان الكلام اسم لمسموع مفهوم (وقيل اذا صحح الحروف يحوز وان لم يسمع نفسه) وهو اختيار الكرخي لان القراءة فعل اللسان وذلك باقامة الحروف دون الصماخ لان السماع فعل السامع لا القارئ وفي المحيط الاصح قول الشيخين وفي الكافي قال شمس الاثمة الحلواني الاصح ان لا يحز به ما لم تسمع اذناه ويسمع من يقربه قال الشيخ كمال الدين بن الهمام واعلم ان القراءة وان كانت فعل اللسان لكن فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف والحروف كيفية تعرض للصوت للنفس فمجرد تصحيحها بلا صوت ايماء الى الحروف ببعضلات الخارج لاحروف فلا كلام بقي ان هذا لا يقتضي ان يلزم في مفهوم القراءة ان يصل الى السمع بل كونه بحيث يسمع وهو قول بشر المريسي ولعله المراد بقول الهندواني بناء على ان الظاهر سماعه بعد وجود الصوت اذا لم يكن مانع انتهى وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعقاق والاستثناء والتسمية على الذبيحة والايلاء والبيع ووجوب السجدة بتلاوته حتى لو استثنى ولم يسمع نفسه لا يصح عند الشيخين خلافا للكرخي وكذا ان قال ان دخلت الدار بعد قوله فانت طالق جهرها ان اسمع نفسه صح التعليق ولا يقع الطلاق اجماعا والافعل الخلاف وقيل الصحيح ان في بعض التصرفات يكفي بسماعه وفي بعضها شرط سماع غيره كافي البيع ولو سمع البائع بنفسه ولم يسمع المشتري لا يكفي (والقراءة فرض في جميع ركعات النفل) لمساواة الركعة الثانية

للكمة الاولى في القراءة على ماسياتي وكل ركعتين من النفل صلوة على حدة (وكذا) في جميع ركعات (الوتر) لانه شبهها بالسنة وشبهها بالفرض فمن حيث شبهه بالفرض تفرض القراءة في الركعتين فقط ومن حيث شبهه بالسنة تفرض في الجميع فتفرض احتياطاً ولان اداء ماليس عليه اولى من ترك ما عليه (و) كذا تفرض القراءة (في) كل (الفرض في ذوات الركعتين) كما في الفجر والجمعة وظهر المسافر وعصره وعشائه (اما في ذوات الاربع) كظهر المقيم وعصره وعشائه وكذا في ذوات الثلث كالمغرب (ففرض القراءة) انما هو (في الركعتين) من كل منها حال كون الركعتين (بغير عينهما) اى سواء كانت في الاولين او الآخرين او الاولى والثالثة او الاولى والرابعة او الثانية والثالثة او الثانية والرابعة وهذا عندنا وعند الشافعي القراءة فرض في جميع ركعات الفرض ايضاً وعند مالك في الأكثر وقال زفر والحسن البصري في واحدة وقال ابى بكر الاصم واسماعيل بن علي والحسن ابن صالح وسفيان بن عيينة ليست القراءة بفرض في الصلوة بل هي مستحبة لما روى ابوسلمة ومحمد بن علي عن عمر بن الخطاب انه صلى المغرب فلم يقرأ فيهما فقبل له فقال كيف كان الركوع والسجود قالوا احسنا قال فلا بأس اذا رواه الشافعي وغيره وعن زيد بن ثابت قال القراءة سنة رواه البيهقي ودليل زفر ان الامر في الآية وكذا قوله عليه السلام لصلوة الا بقراءة او الا بفاتحة الكتاب ونحو ذلك من الاحاديث لا تقتضي التكرار فالقراءة في ركعة قراءة في الصلوة يحصل بها امتثال الامر على ما عرف في الاصول ودليل مالك ان الاكثر يقوم مقام الكل ودليل الشافعي ما تقدم آتفاً من الاحاديث وكذا فعله عليه السلام فانه لم يرو عنه ترك القراءة في ركعة من الفرائض وكذا قوله للاعرابي المسئ صلوته بعد ما قال فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن وفي آخر الحديث ثم افعل ذلك في صلاتك كلها ولنا ما استدنبه زفر والحسن البصري من عدم اقتضاء التكرار الا ان الثانية الحقت بالاولى بطريق الدلالة لمشابهتها بها في صفة القراءة وعدم السقوط سفراً واعتراض بان هذا بناء على ان الدلالة لا يشترط فيها اولوية المسكوت بالحكم وفيه نظر بان الثابت بالدلالة ما يفهمه من النص كل من يفهم اللغة وليس هنا ذلك واجيب بانه لاشك ان يعتبر في كونه دلالة كونه يفهم عند فهم موضوع اللفظ سواء كان اولى اولاً فلا عبرة بذلك النظر ثم لاشك ان من فهم اللغة وعلم تسوية الشارع بين الركعة الاولى والثانية من كل الوجوه ثم سمعه يقول اقرأ في الصلوة يتبادر اليه القراءة في كلا الركعتين بملاحظة تلك المقدمة

المقررة في نفسه واما الاحاديث فما لا يثبت بها الفرض على مامر في اول بحث
 الفرائض ان الاجمال في مسمى الصلوة لا ينفي عدم الاجمال فيما يضاف اليها
 من الاركان شرعا فلا يكون خبر الواحد بيانه اذا كان دليله بما لا يحتاج الى البيان
 وقوله تعالى فاقروا غير محتاج الى البيان بقي ان يقال فلم لم يثبت الوجوب في الاخرين
 كما هو محصل رواية الحسن عن ابي حنيفة انه اذا لم يقرأ يكره ان عمدا ويسجد
 للسهو ان سهوا والجواب بان قول الصحابة على خلافه صارف له عن الوجوب
 اذ قد روى ابن ابي شيبة عن شريك عن ابي اسحق السبيعي عن علي وابن مسعود
 قالا اقرأ في الاولين وسبح في الاخرين وفي موطأ محمد بن الحسن ثنا محمد بن ابان
 القرشي عن حماد عن ابراهيم عن عقمه بن قيس ان عبد الله بن مسعود كان
 لا يقرأ خلف الامام فيما يجهر فيه وما يخاف فيه من الاولين ولا في الاخرين
 واذا صلى وحده قرأ في الاولين بقائحة وسورة ولم يقرأ في الاخرين بشيء
 فهو مع ما في الحديث الاول من الانقطاع انما يتم اذا لم يكن عن غيرهما من الصحابة
 خلافه والافتخلافهم في الوجوب لا يصرف دليله عنه فالاحوط رواية الحسن
 هذا ما خص ما اختاره الشيخ كالدين بن الهمام في الاستدلال ولقائل ان يقول
 لانسلم تبادل القراءة في كلا الركعتين عند سماع قول الشارع اقرأ في الصلوة
 وان علمت التسوية من كل الوجوه لان القراءة في ركعة من الصلوة قراءة في الصلوة
 من غير ريب وايضا المدعى فرضية القراءة في ركعتين غير عين والدليل يقتضي
 تخصيص الاولين حيث قالوا الثانية اشبهت الاولى في عدم السقوط سفرا
 وفي صفة القراءة فلا يطابق المدعى وربما يجاب عن هذا بان المراد بالاولى
 اول ركعة قرأ فيها وبالثانية ركعة اخرى تضم اليها وهو مع ما فيه من البعد
 والتعسف يقتضي انه اذا جهر في الاولى من العشاء واخلى الثانية من القراءة
 ان يجهر في الركعة الثالثة ان قرأ فيها والاف في الرابعة ولم يقل به احد والله سبحانه
 اعلم (والافضل ان يقرأ في الاولين) هكذا ذكر القندوري في شرح مختصر
 الكرخي وهو يفيد انه لو لم يقرأ فيهما لا يكره له ذلك لان ترك الافضل ليس بمكروه
 والصحيح انه يكره ان كان ذلك عمدا يجب به سجود السهو ان سهوا لان تعيين القراءة
 في الاولين واجب (و) اذا قرأ في الاولين فهو (في الاخرين مخير ان شاء
 قرأ وان شاء سبح) ثلث تسبيحات (وان شاء سكنت) مقدار تسبيحة على ما في النهاية
 وذكر الزبلي في شرح الكثر قدر ثلث تسبيحات وكذا ذكره السروجي عن مختصر
 البحر ودليل التسبيح ما تقدم عن علي وابن مسعود وقال ابن المنذر وقدر ويناعن على

انه قال اقرأ في الاولين وسبح في الاخرين ودليل السكوت ما تقدم عن ابن مسعود في موطأ محمد بن الحسن وهذا التحذير انما يرجع الى نفي تعيين القراءة فرضاً في الاخرين وليس المراد التسوية بين الثلاثة فان القراءة افضل بلاشك وكذا التسبيح افضل من السكوت بلاشك في المحيط وغيره قراءة الفاتحة وحدها في الاخرين سنة وفي المرغيناني انها افضل وفي الواقعات هي احب وفي المبسوط وشرح مختصر الكرخي روى الحسن عن ابي حنيفة ان قراءة الفاتحة واجبة في الاخرين وتجب سجدة السهو بتركها ساهياً وتقدم ترجيح الشيخ كمال الدين له من حيث الدليل الا انه خلاف ظاهر الرواية وعلى هذا اختلف في الاقتصار على السكوت قيل لا يكره وقيل يكره وهو الظاهر وفي المحيط لو سبّح فيهما ولم يقرأ لم يكن مسيئاً ومثله في المرغيناني قال السروجي لان القراءة شرعت فيهما على وجه الثناء والذكر ولذا تعينت الفاتحة لكونها شئاً انتهى ولاخفاء على ظاهر الرواية ان الاساءة منتفية في الاقتصار على التسبيح لانها انما ثبتت بترك الواجب والقراءة غير واجبة فيهما في ظاهر الرواية ولكن على قول من جعل القراءة فيهما سنة وهو الظاهر لمواظبته عليه السلام عليها ينبغي ان يكره الاقتصار على التسبيح ايضاً ثم ما مر كان في بيان مقدار الفرض من محل القراءة (واما التقدير) اي بيان ماهو فرض من مقدار القراءة نفسها (فالفرض قراءة آية واحدة في كل ركعة فرضت فيها القراءة (وان) اي ولو (كانت) تلك الآية قصيرة نحو قوله تعالى ثم نظر) وهذا (عند ابي حنيفة) في احدى الروايات عنه وهي المشهورة وفي رواية ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشبه خطاب احد ونحوه فعلى هذه الرواية لا يحزى عنده نحو ثم نظر (و) اما (عندها) وهي رواية عنه ايضاً فالفرض اما قراءة (ثلاث آيات قصار) نحو ثم نظر ثم عبس وبسر ثم ادبر واستكبر (او) قراءة (آية طويلة) مقدار ثلاث آيات قصار لانه لا يسمى قارئاً بدون ذلك عرفاً وله قوله تعالى فاقرأوا ما نيسر من القرآن من غير فصل فكان مقتضاه الجواز بدون الآية وبه جزم القدوري فقال الصحيح من مذهب ابي حنيفة ان ما يتاوله اسم القرآن يجوز وهو قول ابن عباس فانه قال اقرأ ما تيسر معك من القرآن وليس شئ من القرآن بقليل لكن قال صاحب الهداية مادون الآية خارج منه اي من النص اذ المطلق ينصرف الى الكامل في الماهية ولا يحزم بكونه قارئاً بما دون الآية اذ لم يحزم بكونه من افراد القرآن فلم تبرأ به الذمة خصوصاً والموضع موضع احتياط بخلاف الآية اذ يطلق عليه قارئاً بها

فالحاصل ان بالآية يعد قارئاً عنده وان قصرت لا يمدونها وعندها لا يعد قارئاً الا بمقدار اقصر سورة وهي ثلث آيات قصار اذ به وقع التحدى وبه يتميز القرآن من غيره وفي الاسرار ما قلناه احتياط فان قوله لم يلد ثم نظر لا يتعارف قرآنا وهو قرآن حقيقة فمن حيث الحقيقة حرم على الخائض والجنب قراءته ومن حيث العرف لم تجز الصلوة به احتياطاً فيهما انتهى وتمثله بلم يلد انما يتأتى على قول من يقول ان سورة الاخلاص خمس آيات وان لم يلد آية وهم المكي والشامي واما على قول من قال انها اربع وهم الباقر فلا وهذا الخلاف فيها اذ كانت الآية كلمتين او اكثر (واما اذا قرأ آية هي كلمة واحدة نحو قوله تعالى مداهم اثنان او حرف) واحد (نحو ق و ص و نون) فانها آيات عند بعض القراء (فقد اختلف المشايخ فيه) اى فى جوازه اى فى كون ذلك المقدار مجزياً عن فرض القراءة عنده والاصح انه لا يجوز لانه لا يسمى قارئاً وعد نحو ص حرفاً غلط بل الحرف مسمى ذلك وليس هو المقروء انما المقروء الاسم وهو كلمة لا حرف واحد (وان قرأ آية طويلة نحو آية الكرسي وآية المدائنة) يعنى قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا تدابرتهم بدين الى آخرها (و) لكن (لم يتم) تلك الآية فى ركعة واحدة (بل قرأ البعض) اى نصفاً منها (فى ركعة والبعض) الآخر (فى) الركعة (الاخرى) فقد اختلفوا فيه ايضا) قال بعضهم لا يجوز لانه دون آية (والاصح انه يجوز على قول ابى حنيفة) بل وعلى قولهما ايضا لانه يزيد على ثلث آيات قصار وتعين الآية او الثلث ليصير قارئاً حقيقة او عرفاً وهو هنا كذلك وهذا كله بيان مقدار الفرض المتعلق بجواز الصلوة به اما مقدار الواجب الذى يخرج به من الكراهة وبيان السنة فيأتى ان شاء الله تعالى فى بيان صفة الصلوة فالاعتصار على هذا المقدار مكروه لترك الواجب (والذى لا يحسن) ان يقرأ (الا آية) واحدة (لا يلزمه التكرار) اى تكرار تلك الآية (عنده) اى عند ابى حنيفة (وعندهما يلزمه) التكرار ثلث مرات بناء على ما تقدم واما القادر على قراءة آية لو كرر نصف آية مرتين او كرر كلمة مراراً حتى بلغ قدر آية فلا يجوز عنده وكذا القادر على ثلث آيات لو كرر آية ثلث مرات لا يجوز عنده لان التكرار لا يؤدى معنى المجموع من القرآنية فلا يجزى عنه عند القدرة (والرابعة) من الفرائض (الركوع و هو) اى الركوع المفروض (طائفة الرأس) اى خفضه لكن مع انحناء الظهر لانه هو المفهوم من موضوع اللغة فيصدق عليه قوله تعالى اركعوا واما كماله فبانحناء الصلب حتى يستوى الرأس

بالمعجز محاذة وهو حد الاعتدال فيه فلذا قال (وان طأطأ رأسه قليلا) اى قدرا قليلا من الطأطأة (ولم يعتدل) اى لم يصل الى حد الاعتدال منه (ان كان الى الركوع) اى الكامل (اقرب) منه الى القيام (جاز) ركوعه لانه يعدرا كما لغة وعرفا. اذ ما قرب من شئ اعطى حكمه (وان كان الى القيام اقرب بان لم يحن ظهره بل طأطأ رأسه مع ميلان منكبيه (لا يجوز) ركوعه لانه لا يعد راكعا بل قائما اذ قد يكون قيام بعض الناس كذلك (رجل انتهى الى الامام وهو راكع فكبر) ذلك الرجل ووقع تكبيره (وهو) اى والحال انه (الى الركوع اقرب) منه الى القيام (فصلاته فاسدة) لعدم صحة شروعه لما تقدم ان الشرط وقوع التحريمة فى محض القيام ولم يوجد (رجل احبب بلغت حدودته الركوع ينخفض رأسه فى الركوع) تحقيقا للانتقال من القيام الى الركوع وليس عليه غير ذلك كذا قالوا لكن فيه الاخلال بالسنة وهى تسوية الرأس بالمعجز وعدم تنكيسه وكان ينبى ان يكتفى بمجرد النية مع التكبير كالصلى قاعدا اذا انتقل الى الركعة الثالثة وكما هناك وجود مخالفة الوضع بكون يديه تكونان مبسوطتين على فخذه حال التشهد ثم يقبضهما عند الانتقال الى الثالثة كذلك هنا تكون يدها مقبوضتين حال القيام ثم يعتمد بهما على ركبتيه فى الركوع (وذكر فى عيون الفتاوى اذا ادرك الرجل الامام) واقتدى به فى ركعة (بعدما سجد الامام) لتلك الركعة سجدة (فر كم) المقتدى (وسجد سجدتين) سجدة وحده وسجدة مع الامام (تفسد صلاته) لانه انفرد بصلوة ركعة كاملة فى موضع فرض عليه فيه الاقتداء (ولو) انه ادرك الامام بعد ما ركع وهو (بعد فى السجدة) الاولى (فر كم) وحده (وسجد) السجدتين مع الامام (لا تفسد) صلوته وان كانت لا تحسب له تلك الركعة وانما لم تفسد (لان زيادة مادون الركعة غير مفسد) للصلوة لان مادون الركعة لا يسمى صلوة ولذا وحلف لا يصلى لا يحث بمادون الركعة والركعة انما تتم بالسجدة لوجود جميع الاركان المقصودة لذاتها فيها وانما ذكر لفظ مفسد مع عود ضميره الى زيادة اعتبارا لمعنى المصدر (واذا ركع المقتدى) قبل ركوع الامام فرفع رأسه (قبل ان يركع الامام لم يحز) ذلك (الركوع) ولم يحسبه حتى لو اعتدبه ولم يعد الركوع مع الامام عند ركوعه بل سجد معه فسدت صلاته لافتراده بشئ فرضت عليه المتابعة فيه (وان ادركه الامام) اى ركع المقتدى قبل الامام فادركه الامام (وهو فى الركوع) بعد (اجزأه) اى المقتدى ذلك الركوع عندنا خلافا لفرقائه لا يجزئيه عنده لان ما أتى به قبل الامام غير معتد به لانه منهي

عنه فكذا ما بينه عليه فان المبنى على الفاسد فاسد ولنا ان القدر الذى اشتركا فيه يسمى ركوعا غير مفتقر الى ما قبله والشرط المشاركة في جزء واحد كالمركب الامام اولا وشاركة المقتدى في آخر جزء منه اوركع على اثر امامه ثم رفع قبله حيث يجوز اتفاقا وان كان كل ذلك مكروها للنهي عنه قال عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فاذا كبر فكبروا واذ اركع فاركعوا الحديث متفق عليه وقال عليه السلام لا تبادروا الامام اذا كبر فكبروا و اذا قال ولا الضالين فقولوا آمين واذا ركع فاركعوا و اذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد متفق عليه وقال عليه الصلوة والسلام اما يخشى الذى يرفع رأسه قبل الامام ان يحول الله رأسه رأس حمار متفق عليه (وان انتهى الى الامام وهو) اى والحال ان الامام (راكع فكبر) المؤتم تكبيرة الافتتاح (ووقف حتى رفع الامام رأسه من الركوع) اولم يقف بل كبر ركوع مع رفع الامام رأسه الى حد هو الى القيام اقرب (لا يصير) المقتدى (مدركا لتلك الركعة) بل يكون مسبوقا بها وعند زفر يصير مدركا لها حتى كان لاحقا عنده فيأتى بها قبل فراغ الامام اذا لوجب قضاء ما فاته فيها قبله ولكنه لو صلاه بعده جاز وعندنا لما كان مسبوقا فيها لا يأتى بها الا بعد فراغ الامام له انه ادرك الامام فياله حكم القيام وهو الركوع فصار كما لو ادركه في محض القيام ولم يركع معه حتى رفع فانه يكون مدركا لها اتفاقا حتى كان له ان يركعها ثم يتابعه فكذا هذا ولنا ان الاقتداء متابعة وشركة لما تقدم من الحديث آفا ولم يتحقق من هذا مشاركة لافى حقيقة القيام ولا فى الركوع فلم يدرك معه الركعة اذ لم يتحقق منه مسمى الاقتداء بعد بخلاف من شارك فى القيام ثم تخلف عن الركوع لتحقق مسمى الاقتداء منه بتحقيق جزئى مفهومه فلا ينتقض بعد ذلك بالتخلف لتحقق مسمى اللاحق فى الشروع اتفاقا هذا ومدرك الامام فى الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلافا لبعضهم ولو نوى بتلك التكبيرة الواحدة الركوع لا الافتتاح جاز ولت نيته كذا ذكره الشيخ كالدين بن الهمام ولا تغفل عما سبق انه لا بد من وقوع تلك التكبيرة فى حال القيام والا يصح الشروع (وركنية الركوع متعلقة بادنى ما يطلق عليه اسم الركوع) لغة (عند ابى حنيفة ومحمد) خلافا لمن شرط الطمانينة على ما بيناه وسيأتى ان شاء الله تعالى (وذكر فى الشرح) اى شرح الاسييجانى انه (ان لم يقل ثلثا تسبيحات او لم يمكث مقدار ذلك لا يجوز ركوعه) وهذا قول شاذ كقول ابى مطيع البلخى تلميذ ابى حنيفة رحمه الله بفرضية التسبيحات الثلث فى الركوع والسجود حتى لو نقص واحدة

لا يجوز ركوعه ولا سجوده لان كلا منهما ركن مشروع فوجب ان يجعله ذكر مفروض كالقيام قلنا يلزم الزيادة على قوله تعالى اركعوا واسجدوا بالقياس وهو لا يجوز وكذا مارواه ابوداود والترمذي عن عقبه بن عامر قال لما نزلت فبسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم ولما نزلت سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم لا يجوز الزيادة به على الكتاب وان كان امرا لكونه خبر واحد لكن بقي ان يقال ينبغي ان يفيد الوجوب كما في نظائره ولم تقولوا به بل بالسنية فالجواب عنه في المستصفي بانه دل الدليل على عدم الوجوب ايضا لانه عليه الصلوة والسلام لما علم الاعرابي الصلوة لم يذكر له في الركوع والسجود شيئا ولقائل ان يقول انما يلزم ذلك ان لو لم يكن في الصلوة واجب خارج عما علمه الاعرابي وليس كذلك بل تعيين الفاتحة وضم السورة وثلاث آيات ليس مما علمه الاعرابي بل ثبت بدليل آخر فلم لا يجوز ان يكن هذا كذلك (وكذلك ركنية السجود) متعلقة بادنى ما ينطلق عليه اسم السجود وهو وضع الجبهة على الارض والكلام فيه كالكلام في الركوع (وذكر في زاد الفقهاء) وغيره ايضا (ان ادنى تسبيحات الركوع والسجود الثلاث) ان (الاولى خمس مرات والاكمل سبع مرات) لما خرج ابوداود والترمذي وابن ماجة من حديث ابن مسعود عنه عليه الصلوة والسلام انه قال اذا ركع احدكم فليقل ثلث مرات سبحان ربك العظيم وذلك ادناه واذا سجد فليقل سبحان ربك الاعلى ثلث مرات وذلك ادناه والمراد ادنى ما يتم به تحقق السنة فلذا روى عن محمد كراهة النقص عن الثلث ثم اذا كان الثلث ادنى وقد استحبوا الايتار لقوله عليه الصلوة والسلام ان الله وتر يحب الوتر ناسب ان يكون الخمس اوسط والسبع كالا والحاصل انه يستحب الزيادة على الثلث ماشاء وترا لكن الامام لا يزيد ما ينقل على القوم حتى لو كان الخمس ينقل عليهم اقتصر على الثلث (والخامسة) من الفرائض (السجدة) وهي فريضة تتأدى بوضع الجبهة على الارض او ما يتصل بها بشرط الانخفاض الزائد على نهاية الركوع مع الخروج عن حد القيام لانه لا يعد ساجدا لغة وعرفا بما دونه ويعدبه واما تأديه على وجه الكمال فهو (بوضع الجبهة والاثف والقدمين واليدين والركبتين) لما في الصحيحين من قوله عليه الصلوة والسلام امرت ان اسجد على سبعة اعظم على الجبهة واليدين والركبتين واطراف القدمين والاثف داخل في الجبهة لان عظمهما واحد وهذه الصفة المذكورة هي الكمال (وان وضع جبهته دون اتفهجاز) سجوده (بالاجماع) ولكن (ان كان ذلك من غير عذر)

يلزم منه الحرج في موضع الاتف (يكره) على ما ذكر في المزيد والمفيد وذكر في التحفة والبدايع انه لا يكره والاول اظهر لما فيه من مخالفة مواظبته عليه الصلوة والسلام روى ابوداود والنسائي انه عليه السلام كان اذا سجد مكن انفه وجهته ونحى يديه عن جنبه ورواه الترمذي ايضا وروى ابويعلى والطبراني كان عليه الصلوة والسلام يضع انفه على الارض مع جبهته وفي البخاري من حديث ابى حميد ثم سجد يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وامكن انفه وجهته من الارض (وان وضع انفه) دون جبهته (فكذلك) يجوز سجوده ولكن يكره ان كان بغير عذر (عند ابى حنيفة) رضى الله عنه فالحجواز لما مر من انها عظم واحد ولا نأجمعنا على جواز السجود عليه حالة العذر ولو لم يكن محلا للسجود لم يحجز السجود عليه للعذر لان ما ليس محلا لا يصير محلا بالعذر كالحذو والذقن بل تنتقل الفرضية حينئذ الى الائمة وان كان محلا جازان يقتصر عليه من غير عذر ايضا لكن مع الكراهة لمخالفة المواظبة منه عليه الصلوة والسلام (وقالوا لا يجوز) السجود (بالاتف) وحده (الا اذا كان بجبهته عذر) وهو رواية اسد بن عمرو عن ابى حنيفة اقلوه عليه الصلوة والسلام امرت ان اسجد على سبعة اعظم الحديث قال الشيخ كالدين بن الهمام والحق ان مقتضاه يعنى هذا الحديث ومقتضى المواظبة المذكورة الوجوب ولا يبعد ان يقول به ابو حنيفة ويحمل الكراهة المروية عنه على كراهة التحريم وعلى هذا فجعل بعض المتأخرين الفتوى على الرواية الاخرى الموافقة لقولهما لم توافقه دراية ولا القوى من الرواية هذا ولو حمل قولهما لا يجوز الاقتصار الامن عذر على وجوب الجمع كان احسن اذ يرتفع الخلاف بناء على حملنا الكراهة المروية عنه عليه من كراهة التحريم ولم يخرجنا عن الاصول اذ يلزمهما الزيادة بخبر الواحد وهما يمنعانها انتهى وفي الزاهدى ذكر الاتف وهو اسم لما صلب دليل على انه لا يجوز السجود على الارنية وان عليه ان يمكن ما صلب منه قال وفي كفاية المجالس عن ابى حنيفة رضى الله عنه ان وضع ارنبة انفه لا يجوز وانما يجوز اذا وضع عظم انفه انتهى (ولو وضع خذه) في السجود (او ذقنه) وهو ملتقى للحيين من الحنك (لا يجوز) سجوده بالاجماع لانه لا يسمى سجود (وان) اى ولو (كان) ذلك (من عذر) مانع من لزوم السجود على الجهة او الاتف اذ لم يرد نص في اقامة السجود على الحدو والذقن مقام السجود على الجهة والابدال لا تنصب بالرأى سيما مع عدم صحة اطلاق السجود عليه لغة بخلاف الاتف على ما تقدم (بل) اذا عرض العذر المانع من لزوم السجود على الجهة

او على الالف (يومى) المصلى حينئذ بالسجود ايماء ولا يسجد على خده ولا ذقنه
 لسقوط فرضية السجود عنه وانتقالها الى الایماء لعدم القدرة اولزوم الحرج
 على مامر (ووضع اليدين والركبتين) فى السجود (ليس بواجب) اى بفرض
 بل هوسنة (عندنا خلافا لفر والشافعى) فان ذلك فرض عندها حتى لو سجد
 رافعا يديه او ركبته لا يجوز سجوده عندها وكذا عند الامام احمد لما تقدم
 من حديث امرت ان اسجد على سبعة اعظم ولنا ان السجود وضع الجبهة على
 ما تقدم وتحققه لا يتوقف على وضع اليدين او الركبتين ولا يجوز الحاقه فرضا
 بالحديث الذى هو خبر واحد لانه لا يجوز الزيادة به على الكتاب وهو مطلق واختار
 الشيخ كمال الدين بن الهمام كون الوضع المذكور واجبا كفى تعديل الاركان ونحوه
 من الواجبات لان الحديث المذكور ان كان لا يجوز ثبوت الفرضية به للمانع المذكور
 وهو لزوم الزيادة على الكتاب فلا مانع من ثبوت الوجوب به كفى التعديل ونحوه وكذلك
 مواظبته عليه السلام على الوضع المذكور من غير ترك تقضى الوجوب لكن
 لقائل ان يمنع ان قوله عليه الصلوة والسلام امرت يفيد الوجوب علينا بدون
 ان يأمرنا به صريحا او بالاعادة لتركه كما امر الاعرابى باعادة الصلوة لترك
 التمديل وكذا مواظبته عليه السلام على مثله من الافعال الطبيعية غير القصدية
 لا تقضى الوجوب ولا شك ان وضع اليدين والركبتين فى السجود من الافعال
 التى تقضىها الطبيعة وان تركه لا يحصل الابتكاف فيكون سنة للاقتداء به عليه
 السلام فيما امر به ولم يافيه من الخشوع وزيادة تمكن السجود فان تركه مغل
 بذلك على ما لا يخفى (ولو سجد ولم يضع قدميه) او احديهما (على الارض)
 فى سجوده (لا يجوز) سجوده (ولو وضع احديهما جاز) كما لو قام على قدم
 واحدة وفى الكفاية قال العلامة الزاهدى وظاهر ما ذكر فى مختصر الكرخى
 والمحيط والقدرى يقتضى انه اذا وضع احدى القدمين دون الاخرى
 ان لا يجوز وقد رأيت فى بعض النسخ ان فيه روايتين انتهى وانما لا يجوز مع
 رفعهما لعدم تحقق السجود الذى هو وضع الجبهة على الارض معه وما
 لا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضا ولقائل ان يقول يتحقق السجود مع
 رفعهما اذا وضع الركبتان او احديهما فكان ينبغي ان يفرض وضع احدى
 هذه الاربع لاعلى التعين حيث كان المقصود اتما هو التوصل الى الفرض الذى
 هو وضع الجبهة فجعل وضع الركبتين سنة ووضع القدمين او احديهما
 فرضا لم يتضح له دليل واما قول الاكمل فى شرح الهداية وذكر التمراتى

ان اليدين والقدمين سواء في عدم الفرضية وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الاسلام في مبسوطه وهو الحق فبعيد عن الحق وبضده احق اذ لا رواية تساعد والدراية تنفيه على ما مر من ان ما لا يتوصل الى الفرض الا به فهو فرض وحيث تواطأت الروايات وتضافرت عن ائمتنا ان وضع الركبتين سنة ولم ترد رواية قط بانه فرض وكذا وضع اليدين تعيين وضع القدمين واحديهما للفرضية ضرورة ولو لم ترد به عنهم رواية فكيف والروايات فيه متوافرة ايضا على ما لا يخفى على المتتبع والله الموفق ثم المراد من وضع القدم وضع اصابعها قال الزاهدي ووضع رؤس القدمين حالة السجود فرض وفي مختصر الكرخي سجد ورفع اصابع رجله عن الارض لا تجوز وكذا في الخلاصة والازاري وضع القدم بوضع اصابعه وان وضع اصبع واحد او وضع ظهر القدم بلا اصابع ان وضع مع ذلك احدى قدميه صح والافلاو فهم من هذا ان المراد بوضع الاصابع توجيهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والا فهو وضع ظهر القدم وقد جعله غير معتبر وهذا مما يجب انتذيره فان اكثر الناس عنه غافلون (ولو سجد بسبب الازدحام على فخذه جاز) وكذا لو كان به عذر آخر منعه عن السجود على غير الفخذ يجوز سجوده على الفخذ على المختار ويجوز بغير عذر على المختار كذا في الخلاصة ولو وضع كفه بالارض وسجد عليها يجوز على الصحيح ولو بالاعذر والوجه في ذلك ان السجود لا يشترط ان يكون على الارض بلا حائل ولا ان لا يكون موضع السجود ارفع من موضع القدمين وحينئذ كان السجود على الكف بمنزلة السجود على فاضل الثوب فيجوز مطلقا والسجود على الفخذ بمنزلة السجود على الوسادة لكن لما كانت ذلك بمضا منه ولم يتعارف السجود عليها لم يحز بلا عذر بخلاف الكف فان الساجد عليها يعد ساجدا عرفا وفي الفنية بسط يديه وسجد عليهما يحز به ويكره انتهى فالجواز لما قلنا والكراهة لما فيه من مخالفة المأثور من مواظبته عليه السلام ومن بعده ولهذا قال الشيخ كالدين بن الهمام والذي ينبغي ترجيح الفساد على الكف والفخذ انتهى وما في الفنية هو الوسط قال المص (وهو) اي جواز السجود على الفخذ حال العذر (قول ابي حنيفة) والظاهر انه روى عنه ولم يرو عن الامامين فيه شيء فلذا خصه بالذكر (وان سجد على ركبتيه لا يجوز) سجوده قال في الخلاصة بمذر او بغير عذر قال الشيخ كالدين بن الهمام لا يجوز في الوجهين ولم نعلم فيه خلافا لكن

ان كان بعذر كفى باعتبار ما في ضمنه من الايماء وكان عدم الخلاف فيه لكون السجود يقع على حرف الركبة وهو لا يأخذ قدر الواجب من الجهة وفي التجنيس لو سجد على حجر صغيران كانا كثر الجهة على الارض جازوا الا فلا انتهى كلام الشيخ كمال الدين بن الهمام وفي الزاهدي عن الحسن الاصم انه اذا سجد على فخذه او ركبته بعذر جازوا الا فلا انتهى (وان سجد على ظهر رجل وهو) اى والحال ان ذلك الرجل المسجود على ظهره (في الصلوة يجوز) سجوده (وان سجد على ظهر رجل ليس في الصلوة لا يجوز) سجوده والمراد من الصلوة صلوة الساجد حتى لو كان في صلوة اخرى لا يجوز ايضا لان الضرورة قد تدعو الى ذلك للزحمة وانما يتحقق عند الاشتراك في الصلوة لاعند عدمه على ان جوازه حينئذ مخصوص بعذر الازدحام ولا يجوز بدونه (ولو كان موضع السجود ارفع) اى اعلى (من موضع القدمين) ان كان ارتفاعه (مقدار) ارتفاع (لبنتين منصوبتين جاز) السجود عليه (والا) اى وان لم يكن ارتفاعه مقدار لبنتين بل كان ازيد (فلا) يجوز السجود (واراد بالبنة) في قوله مقدار لبنتين (لبنة بخارى وهى ربع ذراع) عرض ست اصابع فمقدار ارتفاع اللبنتين المنصوبتين نصف ذراع طول اثنتى عشرة اصبعاً وذكر في الخلاصة قال مشايخنا ان سجد على لبنة جاز وعلى لبنتين لا يجوز ان كانت احدهما فوق الاخرى وان كانتا آجرتين يجوز لان الارتفاع قليل انتهى وهو لا ينافى ما هنا لان لبنة بخارى على مقدار الآجرة على مقررناه وذكر الزاهدي لو سجد يعنى المريض على دكان دون صدره يجوز كالصحيح انتهى والا قرب ما ذكر المص لما قدمناه في اول بحث السجدة من حد ادنى السجود المجزى فانه صادق فيما اذا كان الارتفاع هنا المقدار لافى الازيد فليتأمل (ولو سجد على كور عمامته) وهو دورها يقال كور العمامة وكورها اذا ادارها ولفها وهذه العمامة عشرة اكوار اى ادوار (او) سجد على (فاضل ثوبه) الذى هو لابسها حال وضع كور العمامة (او) فاضل الثوب (على شئ طاهر) جاز سجوده (عندنا خلافا للشافعى) واحد فان عندها لا يجوز لما روى البيهقى من حديث خباب بن الارت قال شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حرار مضافى جباهنا واكفنا فلم يشكنا اى فلم يزل شكوانا ولم يأذن لنا فى اتقانها ولنا ما روى ابو نعيم في الحلية في ترجمة ابراهيم بن ادهم ثنا ابو يعلى الحسين بن محمد الزيرى ثنا ابو الحسن عبدالله بن موسى الحافظ الصوفى البغدادى ثنا لاحق ثنا الحسن بن على

الدمشقي ثنا محمد بن فيروز المصري ثنا بقيقه الوليد ثنا ابراهيم بن ادهم عن ابيه
 ادهم بن منصور العجلي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يسجد على كور عمامته ورواه الطبراني في الاوسط بسنده عن عبدالله
 ابن ابي اوفى قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على كور عمامته ورواه
 الحافظ ابو القاسم تمام بن محمد الرازي في فوائده ثنا محمد بن ابراهيم بن
 عبدالرحمن اخبرنا ابو بكر احد بن عبدالرحمن بن ابي حصين الانطرسوسي
 ثنا كثير بن عبدالله ثنا سويد بن عبدالعزیز بن عمر عن نافع بن عمر ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يسجد على كور عمامته واخرجه البيهقي في سننه عن هشام عن الحسن
 قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون وايديهم في ثيابهم ويسجد
 الرجل منهم على كور عمامته وذكر البخاري في صحيحه تعليقا فقال وقال الحسن
 كان القوم يسجدون على العمامة والقنسوة ويسجد الرجل منهم ويدها في كاه ورؤي
 ابن ابي شيبة ثنا شريك عن حصين بن عبدالله عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي
 صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد يتقى بفضوله حر الارض وبردها ورواه
 احمد واسحق بن راهوية وابو يعلى والطبراني وابن عدى في الكامل واخرج
 الستة عن انس كنا فصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فاذا لم يستطع احدنا
 ان يمكن وجهه من الارض بسط ثوبه فسجد عليه والحديث الذي استند لوابه
 متروك الظاهر بالاجماع على ان الحائل المنفصل ليس بمانع من السجود ولادليل
 لهم على ان الاتصال مانع كيف وفيه ماسمعت من النقول وتأويل فضول الثياب
 بما لا يتحرك بحر كتهم في غاية البعد فلا يلتفت اليه ثم يشترط في صحة السجود على
 العمامة كون ماسجد عليه منها متصلا بالجبهة فلو سجد على ما اتصل بما فوق
 الجبهة لا يجوز وان يجد في سجوده حجم الارض ايضا كافي للسجود على القطن
 ونحوه على ما يأتي ان شاء الله تعالى ومع هذا يكره السجود على كور العمامة قال
 في التجنيس لما فيه من تركا لتعظيم ولم يرد به اصل التعظيم والالم يصح بل نهايته
 وهذا ان الركن فعل وضع للتعظيم ولان المشاهد من وضع الرجل الجبهة في العمامة
 على الارض ناكسا لغيره عده تعظيما كذا قاله الشيخ كالدين بن الهمام والذي
 ينبغي ان يكره اذا كان بلا عذر والا فلا لما تقدم من الاحاديث لانها حكايات تحتل
 وجود العذر وهو دفع الحر او غيره يؤيده ما ذكر الحافظ الدمياطي في مختصر
 السيرة عن صالح بن خيران ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد رفع العمامة
 عن جبهته فلا بد من التوفيق وهو ما ذكرنا (ولو بسط كاه اذيله على شيء نجس

فسجد) عليه (لايجوز) سجوده في الاصح (وقيل في رواية يجوز) وصححه
المرغيناني وليس بشيء كذا قاله الشيخ كالدين بن الهمام ولعل ما قاله من
حيث الرواية والافن حيث الدارية لم يظهر الفرق بين هذه الصورة وبين
التي قبلها حيث جمل المتصل كالمفصل هناك ولم يجعل مثله هنا ولا يقال هو كون
ثوبه متصلا بالنجاسة هنا لانهناك لاناقول مجرد اتصال الثوب بالنجاسة غير مانع
من السجود ولا هو مفسد للصلوة حتى لو سجد على مكان طاهر واتصل ببعض
اجزاء ثوبه بالنجاسة صح بلا خلاف عندنا ولم تفسد ولذا لو اعد سجوده على مكان
طاهر في هذه الصورة او على منفصل بسط على النجاسة صح صلاته باتفاق
اثبتنا بخلاف ما لو سجد على نفس النجاسة حيث تفسد صلوته ولا تقيده اعادته
على مكان طاهر عندهما خلافا لابي يوسف فعلم ان مجرد اتصال ما هو لابس به
بالنجاسة لا يفسد صلوته فلا يصلح ذلك للفرق (ولو وضع كفيه او بسط خرقة
على شيء طاهر للحر او للبرد او للتراب وسجد على ذلك جاز والكلام انما هو في
الكراهة) اما السجود على الكفين فقد قدمنا الكلام عليه واما على الخرقة
ونحوها فللصحيح عدم الكراهة في الحديث الصحيح انه عليه الصلاة والسلام
كان تحمل له الحمرة فيسجد عليها وهي حصير صغيرة من الخوص وحكي عن
الامام انه صلى في المسجد الحرام على الخرقة فنهاه رجل فقال له الامام من اين
انت فقال من خوارزم فقال الامام جاء التكبير من وراي اى تعلمون منائم تعلموننا
هل تصلون على البردى في بلادكم قال نعم فقال تجوزوا الصلوة على الحشيش
ولا تجوزوها على الخرقة والحاصل انه لا كراهة في السجود على شيء مما فرش على
الارض مما لا يتحرك بحركة المصلي بالاجماع الا ان ما لكا كرهه على ما يكون من
غير جنس الارض كالجلد والمسح وكذا خرقة القطن والكتان متمسكا بحديث
الحمرة ولا دليل له فيه كيف وقد تقدم ما فيه المقنع من السجود على فاضل ثيابهم
وانما هي من الصوف او القطن او الكتان والتقيد بالبسط على شيء طاهر احترازي
في الكف لافي غيره فانه لو بسطه على نجس بحيث يمنع وصول اثر النجاسة من الريح
واللون يجوز ايضا على ما مر في فصل النجاسة ثم ان البسط لدفع الحراوا ابرد
لا كراهة فيه لانه يحصل به الحضور ووالاضطراب واما لدفع التراب وان كان
لدفعه عن جبهته ووجهه يكره لان فيه نوع ترفع وهو غير لائق بالمصلي وان كان
لدفعه عن عمامته وثوبه لا يكره لانه صيانة للمال وتحريز عن اضاعته وفي الخلاصة
واذا اراد ان يصلي على القبا يحمل الكتف تحت رجله ويسجد على الذيل

نقله عن الحلواني قال البرازي لان الذيل في مساقط الزيل وطهارة موضع القدمين شرط في القيام وفاقا وموضع السجدة مختلف لانها تتأدى بالانف وهو اقل من قدر الدرهم ولان السجود على الذيل اقرب الى التواضع انتهى (وان سجد على الثلج) فانه (ان لم يلبده) بان يكبسه حتى يتداخل ويلزق بعض اجزائه ببعض (وكان) الثلج بحيث (يغيب وجهه) اي وجه الساجد فيه (ولا يجد حجمه) اي صلابته جرمه (لم يجز) سجوده عليه لعدم استقرار جبهته على الارض او ما يتصل بها (وان لبدته) حتى صار بحيث يجد صلابته ولا يغيب وجهه فيه وضابطه ان لا يتسفل بالتسفل فجئنا (جاز) سجوده عليه (وعلى هذا اذا التقي الحشيش) الرطب او اليابس فسجد عليه ان لبدته حتى لا يتسفل بالتسفل جازوا فلا (وكذا) الحكم (اذا سجد على التبن او) القطن (المحلوج) او الصوف ونحوه (ان لم يستقر جبهته) بتمام التسفل (لا يجوز) سجوده وكذا كل محشوكا لفرش والوسائد وكذا كور العمامة ما لم يكبسه حتى ينتهي تسفله ويجد الصلابة لا يجوز سجوده (ولو سجد على الارز او على الجاورس) وهو نوع من الدخن (او) على (الذرة لا يجوز) سجوده لان هذه الحبوب للاستهاولزاتها لا يستقر بعضها على بعض فلا يمكن انتهاء التسفل فيها واستقرار الجبهة عليها (ولو سجد على الحنطة او الشعير يجوز) لان جانبها يستقر بعضها على بعض لحشونة ورخاوة في اجسامها (اما الارز) ونحوه من الحبوب او المحلوج وشبهه من المنفوش (اذا كان) شيء منها (في جوالق جاز) السجود عليه اذا كان غير متداخل في الجوالق لا مكان استقرار الجبهة عليه ووجود الصلابة لتماسك اجزائه بسبب الجوالق ولا تنس اشتراط عدم التسفل (وسئل نصير بن يحيى عمن يضع جبهته على حجر صغير هل يجوز) سجوده (ام لا قال ان وضع اكثر الجبهة على الارض) اي مع ذلك الحجر لانه من جملة الارض (يجوز والا فلا) كذا في المحيط وتقدم عن التجنيس ايضا ولا بد من معرفة مقدار الجبهة ليعلم اكثرها واقلها وهي من الصدغ الى الصدغ طولها ومن الحاجبين الى حرف القحف عرضها ومن هذا علم فساد ما قيل انه لا يشترط طهارة موضع السجود لان فرضه يتأدى بمقدار الدرهم اذا لاشك اذا كان اكثر الجبهة زائد على قدر الدرهم كايشاء (وان لم يضع ركبتيه في السجود على الارض يجوز) سجوده (و) هذا (هو المختار) لما تقدم ان وضعهما في السجود سنة ليس بفرض خلافا لما قاله الفقيه ابو الليث على ما تقدم (والسادسة) من الفرائض (القعدة الاخيرة) التي تكون في آخر الصلوة سواء تقدمها قعدة او لا كافي الثمانية

(وقدر الفرض) في القعدة هو القعود (مقدار) أدنى (قراءة التشهد) وهو أسرع ما يكون مع تصحيح الالفاظ لقوله عليه الصلوة والسلام اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلواتك علق التمام باحد الشيتين اما قوله التحيات الى عبده ورسوله واما القعود مقدار ذلك القول واذ اقرأ بسرعة صدق انه قال لكن يشترط تصحيح الالفاظ ليكون ناطقا بالكلمات الموضوعه للمعاني فان القول لا يصدق على ما دون ذلك من التصويت بالفاظ لا يفهم لها معاني والمراد من التشهد التحيات الى عبده ورسوله هو الصحيح لا ما زعم البعض انه لفظ الشهادتين فقط (وتظهر فرضيتها) اى ثمره فرضية القعدة (في هذه المسائل) الا تى ذكرها (الاولى رجل صلى الظهر) ونحوها (خسا) بان قيد الخامسة بالسجدة (ولم يقعد على رأس الرابعة بطلت فرضيته) اى فرضية صلواته لتركة الفرض على وجه لا يمكن تداركه لزيادة ركعة تامة بالسجود للخامسة (ونحو صلواته نفلا) عند ابى حنيفة وابى يوسف اما عند محمد فيبطل اصل صلواته وتخرج من كونها صلوة وهى قاعدة ان كل صلوة بطل وصف من اوصافها بطلت اصلا عنده لا عندها لان بطلان الوصف يستلزم بطلان التحريم عند لانها انما انعدت للصفة فاذا بطلت الصفة بطل ما انعقد لها وهما يقولان بطلان الوصف لا يستلزم بطلان الاصل والتحريم انعدت للاصل لان الوصف تابع فالشروط والاركان لا يكون له قصدا وعلى هذا لم يقعد في ثالثة المغرب وسجد للرابعة او على ثانية الفجر ونحوه وسجد للثالثة (والثانية) من المسائل (المسافر اذا اقتدى بالمقيم في) صلوة (فائنة) رباعية (لا يصح) اقتداؤه به (لان القعدة الاولى فرض في حق المسافر) دون المقيم (فيكون) اقتداؤه به حينئذ (اقتداء المفترض بالمتفل) وهو غير جائز عندنا على ما بينه قيد بالفائنة لانه لو اقتدى به في الوقتية تصح لان الصلوة قبل خروج الوقت قابلة للتغير فيتغير بالاقتداء بالمقيم وتصير اربعا كما تتغير بنية الإقامة بخلاف الفائنة فانها استقرت على الصفة التى خرج الوقت وهو متصف بها من سفر وإقامة ولم تنبى قابلة للتغير بطريان إقامة او سفر او اقتداء (والثالثة) من المسائل (اذا تذكر المصلى بمد تمام الصلوة) والقعود قدر التشهد ان عليه (سجدة التلاوة فعاد اليها) اى الى سجدة التلاوة بان سجدها (ارتفعت) اى زالت (القعدة) وارتفعت بموده الى شئ محله قبلها فان محل السجود سواء كان للصلوة او لتلاوتها قبل القعود الاخير اما سجود الصلوة فظاهرا واما سجود

التلاوة فلانه من احكام القراءة فيلحق بها بخلاف سجود السهو فان محله آخر الصلوة فلا ترتفع به القعدة (حتى انه لو لم يقعد) قدر التشهد بعدما سجد للتلاوة (فسدت صلواته) بخلاف ما لو سجد للسهو ولم يقعد بعده قدر التشهد حيث لا تفسد صلواته لما قلنا (والرابعة) من المسائل (اذ انام) المصلي (في القعدة الاخيرة كلها فلما انتبه) اى فحين انتبه (يفرض عليه ان يقعد قدر التشهد وان لم يقعد فسدت صلواته) وذلك (لان الافعال في الصلوة حالة النوم لا تحتسب) ولا تعتبر لصدورها لاعتبار اختيار فكان وجودها كعدمها (كما اذا قرأ في الصلوة نائما او قام او ركع) او سجد (نائما) وهذا في القيام والقراءة والركوع والسجود مقرر واما القعدة فلانص فيها فليل انها تعد من النائم لانها ليست كسائر الاركان لان مبناها على الاستراحة فيلائمها النوم بخلاف سائر الاركان لان مبناها على المشقة فلا تتأدى بالنوم فالاصح ما ذكرنا لانها من اجزاء العبادة فلا تتأدى بلاختيار ولا اختيار للنائم وفي النوازل رجل افتتح فنام فقرأ وهو نائم يجوز عن القراءة لان الشرع جعل النائم كالمتنبه تعظيما لامر المصلي بالحديث وبه فارق الطلاق الا يرى ان المجنون والصبي اذا صليا كانت صلواتهما جائزة ولو طلقا لم يحجز وقال صاحب الهداية في التجنيس والختار انه لا يجوز لان الاختيار شرط اداء العبادة ولم يوجد قال ابن الهمام والاوجه اختيار الفقيه يعنى اباليت صاحب النوازل لان الاختيار المشروط قد وجد في ابتداء الصلوة وهو كاف الا يرى انه لو ركع وسجد ذاهلا عن فعله كل الذهول يحجزه انتهى والجواب انما يمنع كون الاختيار في الابتداء كافيا ولا نسلم ان الذاهل غير مختار وكذا المجنون والصبي بخلاف النائم (وهذه المسئلة) وهى وقوع بعض الافعال في الصلوة حالة النوم (يكثر وقوعها لاسيما في التراخي) خصوصا في ليالى الصيف والناس عن هذه المسئلة غافلون (والسابعة) من الفرائض لما فرغ من بيان الفرائض الست المتفق عليها شرع في بيان الفريضتين المختلف فيهما احدهما هى السابعة (وهى الخروج من الصلوة بفعل المصلي) فانه فرض (عند ابي حنيفة خلافا لهما) على ما ذكره ابو سعيد البردعي كما تقدم (حتى ان المصلي اذا احدث عمدا بعد ما قعد قدر التشهد او تكلم او عمل عملا ينافي الصلوة) كالاكل والشرب وغير ذلك (تمت صلواته بالاتفاق) لتمام جميع فرائضها عندها وكذا عنده لوجود الخروج بضمه ايضا (وان سبقه الحدث) من غير عمدته (في هذه الحالة فكذلك) تمت صلواته (عندها)

(وقدر الفرض) في القعدة هو القعود (مقدار) ادنى (قراءة التشهد) وهو اسرع ما يكون مع تصحيح الالفاظ لقوله عليه الصلوة والسلام اذا قلت هذا او فقلت هذا فقد تمت صلواتك علق التمام باحد الشيتين اما قوله التحيات الى عبده ورسوله واما القعود مقدار ذلك القول واذا قرأ بسرعة صدق انه قال لكن يشترط تصحيح الالفاظ ليكون ناطقا بالكلمات الموضوعية للمعاني فان القول لا يصدق على ما دون ذلك من التصويت بالفاظ لا يفهم لها معاني والمراد من التشهد التحيات الى عبده ورسوله هو الصحيح لا ما زعم البعض انه لفظ الشهادتين فقط (وتظهر فرضيتها) اى ثمرة فرضية القعدة (في هذه المسائل) الا تى ذكرها (الاولى رجل صلى الظهر) ونحوها (خمس) بان قيد الخامسة بالسجدة (ولم يقعد على رأس الرابعة بطلت فرضيتها) اى فرضية صلوته لتركة الفرض على وجه لا يمكن تداركه لزيادة ركعة تامة بالسجود للخامسة (ونحو صلواته نفلا) عند ابى حنيفة وابى يوسف اما عند محمد فيبطل اصل صلواته وتخرج من كونها صلوة وهى قاعدة ان كل صلوة بطل وصف من اوصافها بطلت اصلا عنده لا عندها لان بطلان الوصف يستلزم بطلان التحريم عنده لانها انما انمقدت للصفة فاذا بطلت الصفة بطل ما انعقد لها وهما يقولان بطلان الوصف لا يستلزم بطلان الاصل والتحريم انمقدت للاصل لان الوصف تابع فالشروط والاركان لا يكون له قصدا وعلى هذا لم يقعد في ثالثة المغرب وسجد للرابعة او على ثانية الفجر ونحوه وسجد للثالثة (والثانية) من المسائل (المسافر اذا اقتدى بالمقيم في) صلوة (فائنة) رباعية (لا يصح) اقتداؤه به (لان القعدة الاولى فرض في حق المسافر) دون المقيم (فيكون) اقتداؤه به حينئذ (اقتداء المفترض بالمتفل) وهو غير جائز عندنا على ما بينه قيد بالفائنة لانه لو اقتدى به في الوقتية تصح لان الصلوة قبل خروج الوقت قابلة للتغير فيتغير بالاقتداء بالمقيم وتصير اربعا كما تتغير بنية الاقامة بخلاف الفائنة فانها استقرت على الصفة التى خرج الوقت وهو متصف بها من سفر واقامة ولم تبقى قابلة للتغير بطريان اقامة او سفر واقداء (والثالثة) من المسائل (اذا تذكر المصلى بعد تمام الصلوة) والقعود قدر التشهد ان عليه (سجدة التلاوة فعاد اليها) اى الى سجدة التلاوة بان سجدتها (ارتفعت) اى زالت (القعدة) وارتفعت بعوده الى شئ محله قبلها فان محل السجود سواء كان للصلوة او لتلاوتها قبل القعود الاخير اما سجدود الصلوة فظاهرا واما سجدود

التلاوة فلانه من احكام القراءة فيلحق بها بخلاف سجود السهو فان محله آخر
 الصلوة فلا ترتفع به القعدة (حتى انه لو لم يقعد) قدر التشهد بعدما سجد
 للتلاوة (فسدت صلواته) بخلاف ما لو سجد للسهو ولم يقعد بعده قدر التشهد
 حيث لا تفسد صلواته لما قلنا (والرابعة) من المسائل (اذ انما) المصلي
 (في القعدة الاخيرة كلها فلما انتبه) اى فحين انتبه (يفرض عليه ان يقعد قدر
 التشهد وان لم يقعد فسدت صلواته) وذلك (لان الافعال في الصلوة حالة
 النوم لا تحتسب) ولا تعتبر لصدورها لاعتبار اختيار فكان وجودها كعدمها
 (كما اذا قرأ في الصلوة نائما او قام او ركع) او سجد (نائما) وهذا في القيام والقراءة
 والركوع والسجود مقرر واما القعدة فلا نص فيها فقليل انما تعد من النائم
 لانها ليست كسائر الاركان لان مبناها على الاستراحة فيلائمها النوم بخلاف
 سائر الاركان لان مبناها على المشقة فلا تتأدى بالنوم فالاصح ما ذكرنا لانها
 من اجزاء العبادة فلا تتأدى بالاختيار ولا اختيار للنائم وفي النوازل رجل افتتح
 فنام فقرأ وهو نائم يجوز عن القراءة لان الشرع جعل النائم كالمتنبه تعظيما لامر
 المصلي بالحديث وبه فارق الطلاق الا يرى ان المجنون والصبي اذا صليا كانت
 صلاتهما جائزة ولو طلقا لم يحجز وقال صاحب الهداية في التجنيس والمختار
 انه لا يجوز لان الاختيار شرط اداء العبادة ولم يوجد قال ابن الهمام والوجه
 اختيار الفقيه يعنى اباليت صاحب النوازل لان الاختيار المشروط قد وجد
 في ابتداء الصلوة وهو كاف الا يرى انه لو ركع وسجد ذاهلا عن فعله كل الذهول
 يحجزه انتهى والجواب انما يمنع كون الاختيار في الابتداء كافيا ولا نسلم ان الذاهل
 غير مختار وكذا المجنون والصبي بخلاف النائم (وهذه المسئلة) وهى وقوع
 بعض الافعال في الصلوة حالة النوم (يكثر وقوعها لاسيما في التراخي)
 خصوصا في ليالى الصيف والناس عن هذه المسئلة غافلون (والسابعة)
 من الفرائض لما فرغ من بيان الفرائض الست المتفق عليها شرع في بيان
 الفريضتين المختلف فيهما احدهما هى السابعة (وهى الخروج من الصلوة
 بفعل المصلي) فانه فرض (عند ابي حنيفة خلافا لهما) على ما ذكره ابو سعيد
 البردعي كما تقدم (حتى ان المصلي اذا احدث عمدا بعد ما قعد قدر التشهد او تكلم
 او عمل عملا ينافي الصلوة) كالاكل والشرب وغير ذلك (تمت صلاته بالاتفاق)
 لتمام جميع فرائضها عندها وكذا عنده لوجود الخروج بصنعه ايضا (وان سبقه
 الحدث) من غير عمدته (في هذه الحالة فكذلك) تمت صلاته (عندها)

(وقدر الفرض) في القعدة هو القعود (مقدار) ادنى (قراءة التشهد) وهو اسرع ما يكون مع تصحيح الالفاظ لقوله عليه الصلوة والسلام اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلواتك علق التمام باحد الشئين اما قوله التحيات الى عبده ورسوله واما القعود مقدار ذلك القول واذا قرأ بسرعة صدق انه قال لكن يشترط تصحيح الالفاظ ليكون ناطقاً بالكلمات الموضوعة للمعاني فان القول لا يصدق على ما دون ذلك من التصويت بالفاظ لا يفهم لها معاني والمراد من التشهد التحيات الى عبده ورسوله هو الصحيح لا ما زعم البعض انه لفظ الشهادتين فقط (وتظهر فرضيتها) اى ثمرة فرضية القعدة (في هذه المسائل) الآتى ذكرها (الاولى رجل صلى الظهر) ونحوها (خمسا) بان قيد الخامسة بالسجدة (ولم يقعد على رأس الرابعة بطلت فرضيته) اى فرضية صلواته لتركه الفرض على وجه لا يمكن تداركه لزيادة ركعة تامة بالسجود للخامسة (ونحو صلواته نفلا) عند ابى حنيفة وابى يوسف اما عند محمد فيبطل اصل صلاته وتخرج من كونها صلوة وهى قاعدة ان كل صلوة بطل وصف من اوصافها بطلت اصلاً عنده لا عندها لان بطلان الوصف يستلزم بطلان التحريم عنده لانها انما انعقدت للصفة فاذا بطلت الصفة بطل ما انعقد لها وهما يقولان بطلان الوصف لا يستلزم بطلان الاصل والتحريم انعقدت للاصل لان الوصف تابع فالشروط والاركان لا يكون له قصدا وعلى هذا لم يقعد في ثالثة المغرب وسجد للرابعة او على ثانية الفجر ونحوه وسجد للثالثة (والثانية) من المسائل (المسافر اذا اقتدى بالمقيم في) صلوة (فائنة) رباعية (لا يصح) اقتداؤه به (لان القعدة الاولى فرض في حق المسافر) دون المقيم (فيكون) اقتداؤه به حينئذ (اقتداء المفترض بالمتفعل) وهو غير جائز عندنا على ما بينه قيد بالفائنة لانه لو اقتدى به في الوقتية تصح لان الصلوة قبل خروج الوقت قابلة للتغير فيتغير بالاعتداء بالمقيم وتصير اربعا كما تتغير بنية الاقامة بخلاف الفائنة فانها استقرت على الصفة التى خرج الوقت وهو متصرف بها من سفر واقامة ولم يتبق قابلة للتغير بطريقتين اقامة او سفر او اقتداء (والثالثة) من المسائل (اذا تذكر المصلى بعد تمام الصلوة) والقعود قدر التشهد ان عليه (سجدة التلاوة فعاد اليها) اى الى سجدة التلاوة بان سجدتها (ارتفعت) اى زالت (القعدة) وارتفعت بعوده الى شئ محله قبلها فان محل السجود سواء كان للصلوة او للتلاوتها قبل القعود الاخير اما سجود الصلوة فظاهر واما سجود

(التلاوة)

التلاوة فلانه من احكام القراءة فيلحق بها بخلاف سجود السهو فان محله آخر
 الصلوة فلا ترتفع به القعدة (حتى انه لو لم يقعد) قدر التشهد بعدما سجد
 للتلاوة (فسدت صلوته) بخلاف ما لو سجد للسهو ولم يقعد بعده قدر التشهد
 حيث لا تقسد صلوته لما قلنا (والرابعة) من المسائل (اذ انام) المصلي
 (في القعدة الاخيرة كلها فلما انتبه) اى فحين انتبه (يفرض عليه ان يقعد قدر
 التشهد وان لم يقعد فسدت صلاته) وذلك (لان الافعال في الصلوة حالة
 النوم لا تختص) ولا تعتبر لصدورها لاعتبار اختيار فكان وجودها كعدمها
 (كما اذا قرأ في الصلوة نائما او قام او ركع) او سجد (نائما) وهذا في القيام والقراءة
 والركوع والسجود مقرر واما القعدة فلانص فيها ف قيل انها تعد من النائم
 لانها ليست كسائر الاركان لان مبناها على الاستراحة فيلائمها النوم بخلاف
 سائر الاركان لان مبناها على المشقة فلا تتأدى بالنوم فالاصح ما ذكرنا لانها
 من اجزاء العبادة فلا تتأدى بالاختيار ولا اختيار للنائم وفي النوازل رجل افتتح
 فقام فقرأ وهو نائم يجوز عن القراءة لان الشرع جعل النائم كالمتنبه تعظيما لامر
 المصلي بالحديث وبه فارق الطلاق الا يرى ان المجنون والصبي اذا صليا كانت
 صلاتهما جائزة ولو طلقا لم يحز وقال صاحب الهداية في التجنيس والمختار
 انه لا يجوز لان الاختيار شرط اداء العبادة ولم يوجد قال ابن الهمام والاوجه
 اختيار الفقيه يعنى ابا الليث صاحب النوازل لان الاختيار المشروط قد وجد
 في ابتداء الصلوة وهو كاف الا يرى انه لو ركع وسجد ذاهلا عن فعله كل الذهول
 يحزبه انتهى والجواب انما يمنع كون الاختيار في الابتداء كافيا ولا نسلم ان الذاهل
 غير مختار وكذا المجنون والصبي بخلاف النائم (وهذه المسئلة) وهى وقوع
 بعض الافعال في الصلوة حالة النوم (يكثر وقوعها لاسيما في التراخي)
 خصوصا في ليالى الصيف والناس عن هذه المسئلة غافلون (والسابعة)
 من الفرائض لما فرغ من بيان الفرائض الست المتفق عليها شرع في بيان
 الفريضتين المختلف فيهما احدهما هى السابعة (وهى الخروج من الصلوة
 بفعل المصلي) فانه فرض (عند ابي حنيفة خلافا لهما) على ما ذكره ابو سعيد
 البردعي كما تقدم (حتى ان المصلي اذا احدث عمدا بعد ما قعد قدر التشهد او تكلم
 او عمل عملا ينافي الصلوة) كالاكل والشرب وغير ذلك (تمت صلاته بالاتفاق)
 لتمام جميع فرائضها عندها وكذا عنده لوجود الخروج بصنعه ايضا (وان سبقه
 الحدث) من غير عمد منه (في هذه الحالة فكذلك) تمت صلاته (عندهما)

ولم يبق عليه الاثنى واجب وهو السلام واما الفرائض فتقدمت جميعا (وقال ابو حنيفة يتوضأ ويخرج عن الصلوة) بفعله قصدا لكونه فرضا قد بقي عليه من فرائضها حتى لو لم يتوضأ ولم يخرج بصنعه بل عمل عملا ينسأ في الصلوة من غير متعلقات الوضوء تبطل صلواته لفعله فرضا من فرائضها وهو الخروج منها بغير طهارة (ويتنق على هذا) الاصل وهو كون الخروج من الصلوة بفعل المصلي فرضا عنده لا عندهما (مسائل) تلقب بالاثني عشرية (وهي المتيمم اذا رأى الماء) وقدر على استعماله (بعد ما قعد قدر التشهد) وكذا المقتدى بالتيمم اذا رأى الماء في هذه الحالة وعنده ان امامه قادر على استعماله (او كان) المصلي (ماسحا على الخف فانقضت مدة مسحه) بعد ما قعد قدر التشهد (او خلع خفيه) او احدهما حقيقة او حكما (بعمل يسير) بحيث ان من رآه لا يظنه خارج الصلوة بسبب ذلك وقيد به لانه لو خاله بعمل كثير لا يتأتى الخلاف لوجود الخروج بصنعه (او كان) المصلي (اميا فتعلم سورة) بعد القعود قدر التشهد بان تذكرها او آها مكتوبة ففهمها من غير تكلف حتى لو تعلمها من غيره او درسها لا يتأتى الخلاف لخروجه بصنعه لان مثل هذا الفعل منافي للصلوة وقذفه قصدا بخلاف التذكر فانه ليس بمناف فلم يخرج به (او كان) المصلي (عاريا فوجد ثوبا) بعد ما قعد قدر التشهد بان قدر على لبس الثوب او القى عليه الثوب ولم يتكاف في لبسه (او كان) المصلي (موميا) غير قادر على الركوع والسجود (فقد ركع على الركوع والسجود) بعد القعود قدر التشهد (او تذكر) المصلي في هذه الحالة (ان عليه صلوة قبل هذه الصلوة) وهو صاحب ترتيب (او احدث الامام القارى) في هذه الحالة (فاستخلف اميا او طلعت عليه) اى على المصلي (الشمس) وهو في صلوة الفجر في هذه الحالة (او دخل وقت العصر وهو في صلوة الجمعة) في هذه الحالة (او كان) المصلي (ماسحا على الجيرة فسقطت عن براء) في هذه الحالة (او كان صاحب عذر فانقطع عذره) في هذه الحالة واستمر الانقطاع حتى استوعب وقت صلوة بان اقطع وهو في هذه الحالة من صلوة الظهر واستمر الانقطاع حتى خرج وقت العصر (ففي هذه المسائل) الاثنى عشرة (فسدت صلواته عند ابى حنيفة) لخروجه من الصلوة بامر آخر غير منعه مع ان الخروج بصنعه فرض فقد ترك فرضا من الصلوة لا يمكن تداركه فتفسد (وقالوا تمت صلواته) لان الخروج بصنعه ليس بفرض لقوله عليه الصلوة والسلام لابن مسعود اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت

صلاتك هكذا وقع في رواية الدار قطنى باو وفي رواية ابى داود بالواو لكن قال
 النووى اتفق الحفاظ على انها مدرجة من كلام ابن مسعود يعنى قوله ان قلت
 هذا الخ ولذا لم نستدل به على افتراض القعدة كما استدله في الهداية وغيرها على
 ما قدمناه اول بيان الفرائض تبعا للشيخ كالدين لكن قال الشيخ كالدين والحق
 ان غاية الادراج هنا ان تصير موقوفة والموقوف في مثله له حكم الرفع وجواب ابى حنيفة
 ان معنى فقد تمت قاربت التمام لان الشئ يسمى باسم ما قرب اليه قال تعالى
 انى ارانى اعصر خرا وقال عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلنا وقال عليه الصلوة
 والسلام لقنوا موتاكم وقال عليه السلام من وقف بعرفة فقد تم حجه وقد بقي
 عليه طواف الزيارة وهو فرض هذا كله على تقدير كون الخروج بصنع المصلى
 فرضا عنده وقد تقدم انه غير منصوص عنه وانما الزمه ابو سعيد البردعى ومن تبعه
 من جوابه في هذه المسائل بالفساد ولا وجه له الا كون الخروج بصنعه فرضا وقيل
 ان الفساد في هذه المسائل ليس لكون الخروج بصنعه فرضا بل باعتبار ان التحريم
 باقية بعد فراغه من التشهد فاعتراض هذه الاشياء في هذه الحالة كاعتراضها
 في خلال الصلوة وفيه نظر اذ لو كان كذلك لم يفرق بين تعمد ما ينافي
 الصلوة وبين هذه المسائل كما في خلال الصلوة وقد اجمعوا انه لو تعمد الحدث
 او غيره من المنافيات في هذه الحالة تم صلوته ولا كذلك في خلال الصلوة وقيل
 الفساد في المسائل المذكورة ليس لعدم الخروج بصنعه بل للاداء مع الحدث
 اذ بالرؤية وانقضاء المدة وانقطاع العذر يظهر عمل الحدث السابق فيستند
 النقص فيظهر في هذه المسائل لقيام جزء من الصلوة بخلاف عروض
 هذه العوارض بعد انقضاء الصلوة وفيه نظر لانه لا يطرد في بقية المسائل وميل
 الشيخ حافظ الدين في الكافي الى ان الخروج بصنعه فرض وعمله بما تقدم من
 انه لا يمكنه اداء فرض آخر الا بالخروج من هذه الصلوة وقد تقدم ما فيه وعمله
 ايضا باننا اجمعنا على بقاء التحريم في هذه الحالة حتى لو نوى المسافر الإقامة في هذه
 الحالة يتغير فرضه كما لو نواها في خلال الصلوة والتحريم لا يرد بها ذاتها وانما
 يرد بها افعال الصلوة ولم يبق فعل آخر سوى الخروج فكان فرضا ضرورة
 انتهى والظاهر ان هذا هو التحقيق فان قيل الخروج منها قد يكون بمصية
 كالكذب والمصية لا تنصف بالوجوب وكذا قد يكون بالحدث العمد وكون الحدث
 فريضة من فرائض الصلوة وجزء منها في غاية القبح قلنا الفرض انما هو
 الخروج الذى هو مسبب عن الفعل لا الفعل الذى هو سبب ولا يزم من قبح

السبب قبح المسبب كالحذود والقصاص وضمان العدوان ولئن سلم ان القطي هو الفرض فانما هو فرض من حيث انه سبب الخروج من الصلوة لامن حيث انه كذب او حدث او نحوه وهذا كوقوع فعل الجماع سببا لحرمة المصاهرة من حيث هو سبب للولد لامن حيث هو زنى وككون السفر سببا للترخص من حيث انه خروج مديد لامن حيث انه اخافة السبيل او تمرد على المولى ولا يلزم من كونه فرضا لها كونه جزء منها كافي الشرائط وكذا السلام ليس بجزء منها كيف وهو مناف لها اجماعا حتى تفسد بوجوده في خلالها وهذا لان اتمامها بانهاؤها وانهاؤها بتحصيل ما يصادها اذ الشيء انما ينتهى بما ينافيه كالليل ينتهى بالنهار والسواد بالياض هذا وقد زيد على هذه المسائل ما لوصلى بالنجاسة لفقد ما يربها ثم بعد ما قدم قدر التشهد قدر على ازايتها وما اذا دخل وقت من الثالثة في قضاء فائتة في هذه الحالة وما اذا اعتقت وهى تصلى بغير قناع في هذه الحالة فلم تستر على الفور (والثامنة) من الفرائض وهى الثانية من المختلف فيها (تعديل الاركان) فانه (عند ابى يوسف فرض لما ذكرنا من الحديث) اى حديث ابن مسعود المتقدم في اول ذكر الفرائض (وعندها) تعديل الاركان (من الواجبات) لامن الفرائض وقد تقدم الدليل هناك ومثل محمد عن ترك الاعتدال في الركوع والسجود فقال انى اخاف ان لا تجوز صلوته وكذا عن ابى حنيفة رضى الله عنه وعن السرخسى من ترك الاعتدال يلزمه الاعتدال اى يلزمه ان يعيد الصلوة بالاعتدالات ومن المشايخ من قال يلزمه ان يعيد ويكون الفرض هو الثانى واختار ان الفرض هو الاول والثانى جبر للخلل الواقع فيه بترك الواجب قال الشيخ كمال الدين بن الهمام لا اشكال في وجوب الاعادة اذ هو الحكم في كل صلوة اديت مع كراهة التحريم ويكون جابرا للاول لان الفرض لا يتكرر وجعله الثانى يقتضى عدم سقوطه بالاول وهو لازم ترك الفرض لا الوجوب انتهى وكذا القومة من الركوع والجلسة بين السجدين والطمأنينة فيهما كلهما فرائض عند ابى يوسف للحديث المذكور وعندها هي سنن على ما ذكر في الهداية وغيرها قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وينبى ان تكون القومة والجلسة واجبتين للمواظبة ولما روى اصحاب السنن الاربعة والدارقطنى والبيهقى من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تجزى صلوة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والجلود وقال الترمذى حديث حسن صحيح ولعله كذلك عندهما يدل عليه ايجاب سجود السهو فيه مما ذكر في فتاوى قاضى خان في فصل ما يوجب السهو قال المصلى اذا ركع ولم يرفع رأسه من الركوع

حتى خر ساجدا ساهيا تجوز صلواته عند أبي حنيفة ومحمد وعليه السهو انتهى وقال
 صدر الشريعة وكذا الاطمئنان بين الركوع والسجود وبين السجدين يعني انه
 فرض عند أبي يوسف وواجب عندهما فانه شبه باختلافهم في الاطمئنان في الركوع
 والسجود ثم مختار الجرجاني ان التعديل في الركوع والسجود ايضا سنة عندهما
 وكونه واجبا عندهما انما هو اختيار الكرخي فانه فصل بين الطمانينة في الركوع
 والسجود وبين القومة والجلسة بان الاولى مكسلة للركن المقصود لذاته وهو
 الركوع والسجود والاخيرتين مكملتان للركن المقصود لغيره وهو الانتقال فكانا
 سنتين اظهرا للتفاوت بين المكملتين وانت علمت ان مقتضى الدليل في كل
 من الطمانينة والقومة والجلسة الوجوب كذا قاله الشيخ كالدين بن الهمام
 ولا ينبغي ان يعدل عن الدارية اذا وافقتها رواية على ما تقدم عن فتاوى
 قاضي خان ومثله ما ذكر في القنية من قوله وقد شدد القاضي الصدر في شرحه
 في تعديل الأركان جميعها تشديدا بليغا فقال واكمل كل ركن واجب عند
 أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف والشافعي فريضة فيمكن في الركوع والسجود
 وفي القومة بينهما حتى يطمئن كل عضو منه هذا هو الواجب عند أبي حنيفة
 ومحمد حتى لو تركها اوشبها منها ساهيا يلزمه السهو ولو تركها عامدا يكره اشد
 الكراهة ويلزمه ان يعيد الصلوة وتكون معتبرة في حق سقوط الترتيب
 ونحوه كمن طاف جنبا يلزمه الاعادة والمعتبر هو الاول وكذا هذا انتهى ثم لما فرغ
 المصنف من ذكر الفرائض اتبعها ذكر الواجبات بحسن المناسبة فقال (ومساواة)
 أي ما عدا تعديل الأركان (من الواجبات) جملة أشياء (منها تعيين) قراءة
 (الفاتحة) فان قراءتها واجبة عندنا خلافا للثلاثة فانها فرض عندهم لما
 في الصحيحين من قوله عليه الصلوة والسلام لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ولنا انه
 ظني لا يصلح للزيادة على القطعي اذ هي نسخ فيثبت به الوجوب فيأثم بترك الفاتحة
 من غير فساد (و) منها (تعيين القراءة) المفروضة في الصلوة (في) الركعتين
 (الاوليين) منها لمواظبته عليه الصلوة والسلام على ذلك من غير ترك (و) منها
 (الاقتصار فيهما) أي في الركعتين الاوليين (على مرة) واحدة في كل واحدة
 فانه واجب حتى لو كررها في كل ركعة كره ان عمد او وجب سجود السهو لو سهوا
 لانه مخالفة للمتوارث من مواظبته عليه الصلوة والسلام ولانه يلزم منه تأخير
 واجب وهو السورة وقيد بالاوليين لان الاقتصار على مرة واحدة في كل ركعة
 مما بعدهما ليس بواجب حتى لو كررها سهوا لا يجب سجود السهو لان ما بعد
 الاولين لا يتعين فيه القراءة بل ان شاء قرأ وان شاء سجد وان شاء سكت فتكرار

الفاتحة حينئذ ملحق بالتسبيح والثناء فلا يوجب سجود السهو على ما صرحوا به
ويلزم منه انه لو تعمّد لا يكره ما لم يؤد الى امر آخر مكروه كسطويل الامام
على الجماعة او اطالة الركعة على ما قبلها (و) من الواجبات (تقديمها) اى تقديم
الفاتحة (على السورة) لمواظبته عليها ايضا (و) منها (ضم السورة)
او ما يقوم مقامها من الآيات التى تعدل سورة (اليها) اى الى الفاتحة للمواظبة
ايضا ولما روى الترمذى عن ابى سعيد انه عليه الصلوة والسلام قال مفتاح
الصلوة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ولا صلوة لمن لم يقرأ بالحمد
وسورة ولكن فى سنده ابوسفیان طريف بن شهاب السعدى وعنه رواه
ابو حنيفة فى مسنده نقل عن ابن معين ولسانى تضعيفه ولينه ابن عدى وقال
روى عنه الثقة وانما انكر عليه انه يأتى فى المتون بأشياء لا يأتى بها غيره واسانيد
مستقيمة انتهى وما ذكر فى الهداية وغيرها ان ضم السورة فرض عند مالك
لم يرجد فى شئ من كتب مذهبه بل هو سنة عند الأئمة الثلاثة (و) من الواجبات
(الجهر) بالقراءة (فيما يجهر) فيه بها كالفجر والجمعة والعيدى واولى المغرب
والعشاء وكالتراويح والوتر فان الجهر فى جميع ذلك واجب على الامام (و)
منها (المخافة) بالقراءة (فيما يخاف) فيه بها كغير ما ذكر فان الجهر والمخافة
فى محله واجب للمواظبة منه عليه الصلوة والسلام على ذلك (و) منها (قراءة
القنوت فى الوتر) منها قراءة (التشهد) فانها واجبة (فى القعدتين) الاولى
والاخيرة الى هذا مال صاحب الهداية فى باب سجود السهو فواجب السجود بترك
التشهد فى القعدة الاولى كفى القعدة الاخيرة وهو ظاهر الرواية (وفى رواية)
هى واجبة (فى القعدة الاخيرة) فقط اما فى الاولى فهى سنة واليه مال
صاحب الهداية فى باب صفة الصلوة حيث قال فى بيان الواجبات (و) قراءة التشهد
فى القعدة الاخيرة وظاهر الرواية اظهر للمواظبة فى جميع ذلك من غير ترك مرة
(و) من الواجبات (القعدة الاولى) لما مر مرارا (و) منها (سجدة التلاوة)
فانها مع كونها واجبة فى نفسها فهى من واجبات الصلوة ايضا اذا تليت فيها
حق لواخرها عن محلها سهوا يجب عليه سجود السهو لانها من مكملات
الركن وهى القراءة ومكمل الفرض واجب (و) منها (سجدة السهو) لان سجود السهو
جبر لما وقع من الخلل فى الصلوة بسبب ترك الواجب واكمل لها ورفع الخلل من الصلاة
واكملها واجب (و) منها (تكبيرات العيدين) للمواظبة عليها من غير ترك والمراد
التكبيرات الزوائد لاجمع ما يقع فيهما من التكبيرات فان تكبيرة الاحرام فرض

وتكبيرات السجود سنة لكن تكبير ركوع الركعة الثانية التحق فيهما بالزوائد لانصالة بها حتى يجب سجود السهو بتركها وان كان سنة في غيرها (و) منها (الانتقال من الفرض) الذي هو فيه (الى الفرض) الذي بعده فان ذلك واجب حتى لو اخل به كما اذ ركع ركوعين يجب عليه سجود السهو لانه لم ينتقل من الفرض وهو الركوع الاول الى الفرض الذي بعده وهو السجود بل ادخل بينهما فعلا اجنبيا وهو الركوع الثاني فقد انتقل من الفرض الى غير الفرض وكذا اذا سجدت ثلاث سجودات او قعدت عن النهوض الى الثانية او الرابعة ثم قام ونحو ذلك مما يتخال فيه بين الفرضين شيء ليس بفرض وبقي على المص واجبان آخران لم يدكرهما رعاية الترتيب فيها شرع مكررا من الافعال في كل الصلوة اوفى كل ركعة والخروج بلفظ السلام اما بيان الاول فاعلم ان المشروع فرضا في الصلوة اربعة انواع ما يتحد في كل صلوة كالقعدة اوفى كل ركعة كالقيام والركوع وما يتعدد في كلها كالركعات اوفى كل ركعة كالسجود فالترتيب شرط بين ما يتحد في كل الصلوة وبين جميع ما سواه من الثلاثة الاخرى حتى لو تذكر بعد القعدة قبل السلام او بعده قبل ان يأتي بمناف ركعة او سجدة صليية او سجدة تلاوة فعلها واعاد القعدة وسجد للسهو وكذا لو تذكر ركوعا قضاء وقضى ما بعده من السجود اوقياما او قراءة صلى ركعة تامة واعاد القعدة وكذا يشترط الترتيب بين ما يتحد في كل ركعة كالقيام والركوع وبين ما بعده ولذا قلنا آتينا في ترك القيام وحده يصلى ركعة تامة واما الترتيب بين ما يتكرر في كل الصلوة كالركعات فواجب الا لضرورة الاقتداء حيث يسقط به الترتيب فان المسبوق يصلى بعض ما تأخر من الركعات قبل ما قبله وكذا الترتيب بين ما يتكرر في كل ركعة كالسجود وبين ما بعده واجب حتى لو ترك سجدة من ركعة ثم تذكرها فيما بعدها من قيام او ركوع او سجود فانه يقضيها ولا يقضى ما قبله قبل قضاها مما هو بعد ركعتها من قيام او ركوع او سجود بل يلزمه سجود السهو فحسب لكن اختلف في لزوم قضاء ما تذكر فقضاها فيه كالتذكر وهو راكع او ساجد انه لم يسجد في الركعة التي قبلها فانه يسجدها وهل يعيد الركوع او السجود المتذكر فيه ففي الهداية انه لا يجب اعادته بل تستحب معللا بان الترتيب ليس بفرض بين ما يتكرر من الافعال وفي فتاوى قاضى خان انه يعيده ولو لم يعده فسدت صلاته معللا بانه ارتفع بالعود الى ما قبله من الاركان لانه قبل الرفع منه يقبل الرفض بخلاف ما لو تذكر السجدة بعد ما رفع من الركوع لانه بعد

ماتم بالرفع لا يقبل الرفض واما الخروج بلفظ السلام فهو واجب عندنا لمواظبته عليه الصلوة والسلام عليه وعند الأئمة الثلاثة هو فرض فلو تركه فسدت صلوته عندهم لا عندنا على ما تقدم انه لو احدث عمدا بعد القعود قدر التشهد او تكلم او عمل عملا منافيا للصلوة تمت صلوته لكن مع كراهة التحريم لتركه الواجب ولا يقال ما ذكرتم في افتراض القعدة الاخيرة من ان المواظبة وقعت بيانا للمجمل يقتضى افتراض السلام لانا نقول ذلك فيما هو داخل في الصلوة لاما هو خارج عنها والسلام خارج لمنافاته اياها وفسادها به اذا وقع في خلالها قصدا بالاجماع هذا (واما) بيان (صفة الصلوة) من ابتدائها الى انتهائها على الترتيب المتوارث فهو (انه اذا اراد الرجل ان يدخل في الصلوة نوى) وهى شرط كاسر (واخرج يديه من كيه) عند التكبير وهو ادب وليس بفرض فى شئ من الصلوة ولا اعتبار لما قاله بعض من شراح الكنز من المتراكمة انه انما قيد بقوله عند التكبير لان اخراجهما بعد ذلك فى الصلوة فرض تفسد الصلوة بتركه ثم استدل على ذلك بحديث موضوع انه عليه الصلوة والسلام قال اخرجوا ايديكم من اكمامكم من لم يخرج يديه من كيه فالجنة عليه حرام ولعمري ان هذا لجهل عظيم بالحكم والاستدلال اما الحكم فانه لم يوجد بنقل صحيح ولا ضعيف ولا يصح ان يوجد واما الاستدلال فانه لو فرض ان هذا الحديث له اصل لم يقد غير الكراهة ولم يكن زائدا على خبر تعديل الاركان وخبر الفاتحة وغير ذلك مما لم يثبت بها سوى الوجوب مع صحتها وقوتها فى الدلالة على ما يريد بها فكيف بحديث محتلق كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ناب عن الفاظه الفصيحة بركا كته وبرودته ولولا النصيحة خوف الاغترار بمن لا نمارسه له بالفقه لكان الاولى التحرز عن ذكره عن اصل وصيانة الكتاب عنه (ثم) اذ انوى (كبر) تكبيرة الاحرام (ورفع يديه) وهوسنة والافضل كون الرفع (مع التكبير) بان يكون ابتداءه عند ابتداء التكبير وانتهائه عند انتهائه (وذكر فى الهداية انه يرفع يديه اول اثم يكبر) فانه قال فيها ويرفع يديه مع التكبير وهوسنة لان النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليه وهذا اللفظ يعنى لفظ المعية يشير الى اشتراط المقارنة وهو المروى عن ابى يوسف والمحكى عن الطحاوى والاصح انه يرفع اول اثم يكبر لان فعله نفى الكبرياء عن غير الله تعالى والنفي مقدم على الاثبات انتهى والمعية مختار شيخ الاسلام وصاحب التحفة وقاضى خان وآخرون وذكر الزاهدى عن البقالى انه قال هذا قول اصحابنا جميعا وقوله لان النبي صلى الله

عليه وسلم واظب الخ استدلال بالمواظبة على السنة وهي من غير ترك وان كانت
تفيد الوجوب لكن اذا لم يوجد ما يصرف الوجوب وقد وجد وهو تعليمه للاعرابي
من غير ذكره وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز على انه حكى في الخلاصة
الخلاف انه يأنم في تركه اولا قال والمختار ان اعتاده ثم لان كافي احبانا انتهى
وقوله لان فعله نفى الكبرياء الخ يعني ان حكمة شرعية هذا الرفع الاشارة الى نفى الكبرياء
عن غيره تعالى ليحصل من النفي الفعلي واثبت القولي حصر الكبرياء عليه سبحانه
والمعهود في الدلالة على هذا المقصود اذا كانت باللفظ وجوب تقديم مفيد النفي
فاذا دل عليه بغيره كان المناسب ان يسلك به سبيل المعهود استحسانا لازما حتى
يرد ان ذلك انما هو في اللفظ فلا يلزم في غيره اذ ليس الكلام الا في الاولوية وقيل
يكبر اولا ثم يرفع وقد ورد في بعض الاحاديث ما يدل عليه ايضا فهذه ثلاثة
اقوال وفي معنى كل قول قد ورد حديث عنه عليه الصلوة والسلام فيونس بانه
عليه السلام قد فعل كل ذلك ورجح في الهداية احد افعاله عليه السلام
بالمعنى الذى ذكره ومقدار السنة في رفع اليدين ان يرفع الرجل (حتى يحاذي)
اي يقابل (بابهاميه شحمتى اذنيه) وفي فتاوى قاضى خان يمس طرف ابهاميه
شحمتى اذنيه واصابعه فوق اذنيه وعند الائمة الثلاثة السنة ان يرفع يديه الى
منكبيه لما روى البخارى عن ابى حميد انه قال كنت احفظكم لصلوة رسول الله
صلى الله عليه وسلم رأيت اذا كبر رفع يديه حذاء منكبيه الحديث ولنا ما فى صحيح
مسلم من رواية وائل بن حجر انه رآه صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة كبر ثم
رفع يديه حين دخل فى الصلوة كبر ووضعهما حيال اذنيه وما فى سنن البيهقي الكبرى
عن انس كان صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي
بابهامى اذنيه قال ابو الفرج رجال اسنده كلهم ثقة ولا معارضة فان محاذاة
الشحمتين بالابهامين تسوغ حكاية محاذاة اليدين بالمنكبين والاذنين لان اطراف
الكف مع الرسغ نحاذى المنكب او تقاربه والكف نفسه يحاذى الاذن واليد تطلق
على الكف الى اعلاها فالذى نص على محاذاة الابهامين بالشحمتين وفق
في التحقيق بين الروایتين فوجب اعتباره ثم رأينا رواية ابى داود عن وائل
صريحة فيه قال انه ابصر النبي صلى الله عليه وسلم حين قام الى الصلوة
ورفع يديه حتى كانتا بحيال منكبيه وحاذى بابهامى اذنيه انتهى وعلما لنا
في كتبهم نصبوا الخلاف في هذا مع الشافعى ولا خلاف في الحقيقة بيننا وبينه
فان قوله يرفع يديه حذو منكبيه المراد الكفان لانه صرح في كتبهم انه يحاذي

اطراف اصابعه اعلى اذنيه واهاميه شحمتى اذنيه فتح مذهبه كذهبنا من غير فرق (و يفرج اصابعه) حال الرفع لكن (لا) يفرج (كل التفريج) ولا يضم كل الضم بل يتركها على العادة (ويوجه) حالة الرفع (بطن كفيه نحو القبلة) اكثالا للاقبال عليها وفي الحاوى وقال بعضهم يحمل بطن كل كف الى الكف الاخرى (و) اما (المرأة) فانها (ترفع) يديها عند التكبير (حذاء ثديها) بحيث تكون رؤس اصابعها حذاء منكبيها لان ذلك استرلها وامر هاميني على الستر وفي القنية قبل هذا السنة في الحرارة اما في الامة فكالرجل لان كفها ليست بعورة انتهى ويرد عليه ان كف الحرة ايضا ليس بعورة وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة ان المرأة كالرجل والاول اصح لما ذكرنا (والمقتدى يكبر تكبيرا مقارنا بتكبير الامام عند ابي حنيفة وعندهما يكبر بعد تكبير الامام والخلاف) انما هو (في الافضلية) لافي الجواز وقد تقدمت المسئلة بدليلها في بحث التكبير (ولا يترك رفع اليدين) عند التكبير لانه سنة مؤكدة (ولو اعتاد) تركه (يأتى) لانفس الترك بل لانه استخفاف وعدم مبالاة بسنة واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم مدة عمره اما لو تركه بعض الاحيان من غير اعتياد فلا يأتى وهذا مطرد في جميع السنن المؤكدة (ثم يضع يمينه على يساره) بعد التكبير ولا يرسلهما عندنا خلافا لمالك لما روى البخارى عن سهل بن سعد كان الناس يؤمرون ان يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلوة وعن وائل بن حجر انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلوة وكبر ثم التحف بشوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى رواه مسلم وعن قبيصة بن هلب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه رواه الترمذى وقال حديث حسن (ويقبض بيده اليمنى رسخ يده اليسرى) اى السنة ان يجمع بين الوضع والقبض جمعا بين ما ورد في الاحاديث المذكورة اذ في بعضها ذكر الاخذ وفي بعضها ذكر وضع اليد على اليد وفي البعض ذكر اليد على الذراع فكيفية الجمع ان يضع كف اليمنى على كف اليسرى ويخلق الابهام والخنصر على الرسغ ويسطر الاصابع الثلاثة على الذراع فيصدق انه وضع اليد على اليد وعلى الذراع وانه اخذ شماله بيمينه (ويضعهما) الرجل (تحت السرة) وعند الشافعى على الصدر وهو رواية عن مالك واحمد قال الشيخ كمال الدين بن الهمام كون الوضع تحت السرة او الصدر لم يثبت فيه حديث يوجب العمل فيحال على المهود من وضعهما حال قصد التعظيم في القيام والمهود في شاهد منه تحت السرة

وذكر عن علي من السنة في الصلوة وضع الاكف على الاكف تحت
السرة راواه ابو داود و احمد واللفظ له قال النووي اتفقوا على تضعيفه
لانه من رواية عبدالرحمن بن اسحق الواسطي مجمع على ضعفه (و) اما
(المرأة) فانها (تضعهما تحت ثدييها) بالاتفاق لانه استر لها ثم
الوضع سنة لكل قيام فيه ذكر مسنون عند ابى حنيفة و ابى يوسف وعند محمد
سنة لكل قيام فيه قراءة فيضع في حال الثناء والقنوت وصلاة الجنازة عندها
خلافا له (ويرسل) في القومة بين الركوع والسجود وبين تكبيرات العيدين
اتفاقهم (يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ) اى وتبارك اسمك وتعالى جدك
ولا اله غيرك فقد روى البيهقي عن انس وعائشة و ابى سعيد الخدرى وجابر وعمر
وابن مسعود الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك الخ مرفوعا الا عمر وابن مسعود
لم يرفعا والدارقطنى رفعه عن عمر ثم قال والمحفوظ عن عمر من قوله وفي صحيح
مسلم عن عبيدة وهو ابن ابى لبابة ان عمر بن الخطاب كان يجهر بهؤلاء الكلمات
ورواه ابو داود والترمذى عن عائشة وضعفاء الدار قطنى عن عثمان من
قوله و رواه سعيد بن منصور عن ابى بكر الصديق رضى الله عنه من قوله
وفي ابى داود عن ابى سعيد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام
من الليل كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ ثم يقول لا اله الا الله ثلاثا ثم يقول الله
اكبر كبيرا اثنا اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه
ثم يقرأ و اخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه قال الترمذى وحديث ابى سعيد
اشهر حديث في هذا الباب وقال ايضا وقد تكلم في اسناد حديث ابى سعيد كان
يحيى بن سعيد يستكمل في علي بن علي وقال احمد لا يصح هذا الحديث انتهى وعلى بن
علي بن مجاهد بن رفاعه وثقه وكيع وابن معين وابو زرعة وكفى بهم ولما ثبت من فعل
الصحابة كعمر وغيره الافتتاح بعده عليه الصلوة السلام بسبحانك اللهم مع
الجهرية لقصد تعليم الناس ليقنطروا كان دليلا على انه الذى كان عليه السلام
عليه آخر الامر وانه كان الاكثر من فعله وان كان غيره اقوى على طريق الحديثين
الآثرى انه روى في الصحيحين من حديث ابى هريرة انه عليه السلام كان يسكت هنيهة
قبل القراءة بعد التكبير فقلت يا بنى انت و احمى يا رسول الله رأيت سكوتك بين التكبير والقراءة
عما تقول قال اقول اللهم باعدينى وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق والمغرب ونقى
كأيتى الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلنى من خطاياى بالماء والبرد
وهو اصح من الكل لانه متفق عليه ومع ذلك لم يقل بسنته عينا احد من الائمة الاربعة

والحاصل ان غير المرفوع او المرفوع المرجوح في الثبوت عن مرفوع آخر قد يقدم على
عديله اذا اقترن بقرائن تفيدانه صحيح عنه عليه الصلوة والسلام (وان زاد)
في دعاء الاستفتاح بعده قوله وتعالى جدك لفظ وجل ثناؤك لا يمنع من زيادته (وان
سكت عنه لا يؤمر به) لانه لم يذكر في الاحاديث المشهورة وقد روى عن ابن
عباس من قوله في حديث ذكره ابن ابي شيبة وابن مردويه في كتاب الدعاء
ورواه الحافظ ابن شجاع في كتاب الفردوس عن ابن مسعود ان من احب الكلام
الى الله عز وجل ان يقول العبد سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى
جدك وجل ثناؤك ولا اله غيرك وابقض الكلام الى الله تعالى ان يقول الرجل
لرجل اتق الله فيقول عليك نفسك (ويقول) ايضا بعد التناء او قبله (انا
وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خفيما وما انا من المشركين الخ
عند ابي يوسف) ولادليل لابي يوسف على الضم الاماروى البيهقي من حديث
جابر انه عليه الصلوة والسلام كان اذا استفتح الصلوة قال سبحانك اللهم وبحمدك
وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وجهت وجهي للذي فطر السموات
والارض خفيما وما انا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين
واما افراد التوجيه كما قال به الشافعي ففيه احاديث منها ما في صحيح مسلم وغيره
من حديث علي انه عليه الصلوة والسلام كان اذا قام الى الصلوة قال وجهت
وجهي للذي فطر السموات والارض خفيما وما انا من المشركين ان صلاتي
ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لاشريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين
اللهم انت الملك لا اله الا انت ربى وانا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي
ذنوبي جميعها لا ينفرد الذنوب الا انت واهدني لاحسن الاخلاق لا يهدي لاحسنها
الا انت واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها الا انت ليك وسعديك والخير كله
في يدك والشري ليس اليك انا بك واليك تباركت وتعاليت استغفرك واتوب اليك واذا ركع
قال اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك اسلمت خشع لك سمعي وبصري ومغبي
وعقلي وعظمي وعصبي واذا رفع قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات والارض
وما بينهما وملء ما شئت من شئ بعد واذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك آمنت
ولك اسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله
احسن الخالقين ثم يكون آخر ما يقول بين التشهد والتسليم اللهم اغفر لي
ما قدمت وما اخرت وما اسررت وما اعلنت وما اسرفت وما انت اعلم به مني
انت المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت وعند ابي حنيفة ومحمد ذلك كله

محمول على التطوع والتهجد فان الامر فيه واسع ويؤيده ما ثبت في صحيح
 ابى عوانة وسنن النسائي انه عليه الصلوة والسلام كان اذا قام يصلى تطوعا قال
 الله اكبر وجهت الخ فيكون مفسرا لما في غيره بخلاف سبحانك اللهم وبحمدك فان
 ما ذكرناه يبين انه الامر المستقر عليه في الفرائض ثم اذا قرأ وجهت وجهي بقول
 فيه وانا من المسلمين ولا يقول وانا اول المسلمين تحريزا عن الكذب ولو قاله قيل تفسد
 صلاته وقيل لا وهو الاصح لانه قال وحاك لا يخبر هكذا قالوا فلي هذا لو قصد به
 الاخبار تفسد صلاته قطعا (ثم في رواية) عن ابى يوسف يقول التوجه (قبل التكبير)
 والنية (وفي رواية بعد التكبير وعندها) يقول التوجه ان شاء (قبل الافتتاح)
 ولما كان ظاهر اللفظ يفيد انه يأتي به قبل التكبير عندها ايضا لانه المتبادر من
 الافتتاح قال (يعني قبل النية ولا يقول) ذلك (بعد النية) قبل التكبير (بالاجماع)
 وهو الصحيح لثلا يكون فاصلا بين النية والتكبير اذا الاولى فيها اقترانها به
 وعلم بقيد الاجماع ان مراده في قوله قبل التكبير والنية ايضا كما قيدها به
 وان كان ظاهره الشمول وقيدنا بالصحيح تبعا لصاحب الهداية احترازا عما قيل
 عندهما يأتي به قبل التكبير عملا بالاخبار ولانه ابلغ في النية قلنا الاخبار محمولة
 على التطوع كما مر وحينئذ فمحله بعد التكبير ولا نسلم انه ابلغ في النية لانه
 لا يستلزمها (ثم) بعد الاستفتاح (يتعوذ) لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن الآية
 اذا اردت قراءة القرآن وهو سنة عند عامة العلماء وعن الثوري وعطاء جوبه نظرا
 الى حقيقة الامر وعدم صلاحية كونه لدفع الوسوسة صارفا عنه اذ يصح شرعا
 الوجوب معه واجيب بانه خلاف الاجماع ويبعد منهما ان يتدعا قولا لا خارقا
 للاجماع قاله اعلم بالصارف على قول الجمهور ثم المختار في لفظه عند صاحب
 الهداية استعذ بالله الخ وهو اختيار الفقيه ابى جعفر لموافقة لفظ القرآن
 وعند غيره اعوذ بالله لان معنى استعذ اطلب العوذ فاعوذ مطابق لموجبه وكذا
 المنقول من استعاذته عليه الصلوة والسلام اعوذ على ما في حديث ابى سعيد المتقدم
 والتعوذ انما هو عند افتتاح الصلوة فلونسيه حتى قرأ الفاتحة لا يتعوذ بعد ذلك
 كذا في الخلاصة ويفهم منه انه لو تذكر قبل اكملها يتعوذ وحينئذ ينبغي ان يستأنفها
 (اما التعوذ) من حيث المحل (فتباعد للنساء) لاللقراءة عند ابى يوسف فكل
 من يأتي بالثناء يأتي به سواء كان يقرأ او لا لانه لدفع الوسوسة والكل محتاجون اليه
 (حتى انه يأتي به المقتدى) كما يأتي به الامام والمنفرد (وفي الصدين) يأتي به قبل
 التكبيرات (بعد النساء) لانه تبع له ولا يؤخره عن التكبيرات وعند ابى حنيفة

ومحمد التعوذ تبع للقراءة فكل من قرأ يأتي به لان شرعيته لها قال تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله الآية فلا يأتي به المقتدى لانه لا يقرأ بخلاف الامام والمنفرد ويؤخر عن تكبيرات العيدين لان محل القراءة بعدها (واما المسبوق فلا يأتي به عندهما الا بعد مفارقة الامام) لانه محل قراءته وعنده يأتي به عند الشروع تبعا للثناء ثم اذا قام الى قضاء مسبق به يأتي به عنده ايضا على ما ذكر في الخلاصة بناء على انه يثنى مرتين على ما نقل المص حيث قال (والمسبوق يأتي بالثناء اذا ادرك الامام حالة المخافة ثم اذا قام الى قضاء مسبق به يأتي به ايضا كذا ذكره في المنتقط) ووجهه ان القيام الى قضاء مسبق كتحريمه اخرى للخروج به من حكم الاقتداء الى حكم الانفراد والمذكور في غير الخلاصة ان المسبوق يتعوذ على قول ابى يوسف عند الشروع لا عند القيام الى القضاء ثم الخلاف في التعوذ على ما ذكرناه مذكور في الهداية وكثير من الكتب وفي بعض الكتب كالمنظومة والجمع ذكر الخلاف بين ابى يوسف ومحمد ذكر في الخلاصة ان قول ابى يوسف اصح فكان هذا هو السبب في اقتصار المص على قوله من غير تعرض للخلاف لكن مختار قاضي خان والهداية وشروحها والكافي والاختيار واكثر الكتب هو قولهما انه تبع للقراءة وبه تأخذ (واذا ادرك) الشارع في الصلوة عند شروعه (الامام وهو) اى والحال ان الامام (يجهر) بالقراءة (لا يأتي بالثناء بل يستمع وينصت) للآية (وقال بعضهم يأتي بالثناء عند سكنت الامام) حال كون انشاء (كلمة كلمة) او كلمتين كلمتين بحسب ما يمكنه لانه يمكنه الاتيان بالسنة مع مراعات مقتضى الامر (و) روى (عن الفقيه ابى جعفر الهندواي) انه قال (اذا ادرك الامام في الفاتحة يثنى بالاتفاق) وان ادركه في السورة يثنى عند ابى يوسف لا عند محمد ذكره في الذخيرة وهو بعيد اذ لا فصل في قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له الآية بين الفاتحة وغيره ابل الاصح هو القول الاول انه لا يأتي به مطلقا لاطلاق النص (اما في الجمعة والعيدين) التقييد بهما بناء على الغالب لان البعد عن الامام يقع فيهما في الغالب والا فغيرهما ايضا كذلك (اذا كان) المقتدى حال الجهر بالقراءة (بعيدا عن الامام) بحيث لا يسمع صوته (فقد اختلف المتأخرون فيه) كما اختلفوا في وجوب الانصات على البعيد والخطيب يخطب قال بعضهم تجوز القراءة والذكر وقال بعضهم يجب الانصات قال في المفيد الثاني اصح فكذا ينبغي ان يكون هنا لانه ان لم يمكنه الاستماع فالانصات ممكن فيجب ما هو ممكن ولا يسقط لسقوط

غير الممكن لعدم الملازمة وجودا وعدما (وان ادرك) الامام (في الركوع) فانه (يتحرى)
 في الاتيان بالثناء (ان كان اكبر رايه) يجوز ضبط اكبر الباء الموحدة وبالثناء
 المثناة اى غالب رايه (انه لو اتى به) اى بالثناء (يدرك الامام فى شئ من الركوع
 يأتى به قائما) ثم يركع . لا يمكن احراز الفضيلتين معا فلا يفوت احديهما ومحل
 الثناء هو القيام فيفعله فيه (والا) اى وان لم يكن غالب ظنه انه لو اتى بالثناء
 يدرك الامام فى شئ من الركوع بل غلب على ظنه انه ان اشتغل به لا يدرك شيئا
 من الركوع مع الامام او شك فى ذلك (يركع ويتابع الامام) ويترك الثناء لان احراز
 فضيلة الجماعة فى تلك الركعة اولى من احراز فضيلة الثناء لان سنية الجماعة
 اكدر واقوى من سنته حتى ذهب الى وجوبها كثير من العلماء (وكذا) الحكم اذا
 ادرك) الامام (فى السجدة الاولى) ان غلب على ظنه انه لو اتى يدركه فى شئ منها
 يثنى والا يترك الثناء ويسجد لاحراز فضيلة الجماعة فى السجدين وقيد بالسجدة
 الاولى لانه لو ادركه فى الثانية فالاولى ان لا يثنى على ماسياتى فيما لو ادركه
 فى القعدة لانه لم يبق الاسجدة فالاولى المشاركة فيها لقلتها بخلاف ادراكه
 فى الاولى فانه يدرك اثنتى بكمالها فادنى المشاركة فى الاولى مع احراز فضيلة
 الثناء ايضا حينئذ اولى (ولا يأتى بالركوع) فيما اذا ادرك الامام بعد الركوع
 لان الواجب على المسبوق متابعة الامام فيما ادركه فيه ولا يجوز له ان يفرد عنه
 قبل ان يتم صلاته على انه لا فائدة فيه لانه لا يحتسب له (ولا يكون مدركا لتلك الركعة
 ما لم يشارك الامام فى الركوع كله او فى مقدار تسيحة منه) لقوله عليه الصلوة
 والسلام اذا جئتم الى الصلوة ونحن سجدوا فاسجدوا ولا تعدوها شيئا ومن ادرك
 ركعة فقد ادرك الصلوة رواه ابو داود عن عمر انه قال اذا ادركت الامام
 راكعا فركعت قبل ان يرفع رأسه فقد ادركت الركعة وان رفع قبل ان
 يركع فقد فاتت تلك الركعة وهذا نص فى المسئلة (وفى الذخيرة) قال (وان شوى
 ظهره فى الركوع) يعنى حال كون الامام راكعا (صار مدركا) اى لتلك الركعة (قدر
 على التسييح او لم يقدر) اى لا يشترط المشاركة قدر التسيحة وهذا هو
 الاصح لان الشرط المشاركة فى جزء من الركن وان قل فالحاصل انه ان وصل
 الى حد الركوع قبل ان يخرج الامام من حد الركوع الى حد القيام ادرك تلك
 الركعة والا فلا على ما افاده اثر عمر رضى الله عنه (وان ادرك) الامام (وهو فى القعدة)
 الاولى او الاخيرة (قال بعضهم يكبر ويقعد) من غير ثناء (وقال بعضهم يأتى بالثناء
 ثم يقعد) والاول اولى لتحصيل فضيلة زيادة المشاركة فى القعود (ولا يتعوذ الا بعد

(الثناء) لانه المتوارث سواء قلنا انه لاجل الصلوة او لاجل القراءة وذكر الفقيه ابو جعفر في النوادر ان كبروتعوذ ونسي الثناء لا يعيدو كذا ان كبرو بدأ بالقراءة ونسي الثناء والتعوذ والتسمية لفوات محلها ولا سهو عليه ذكره الزاهدي وكونه لاسهوه عليه بترك التسمية بناء على انها غير واجبة ايضا كالثناء والتعوذ وسياتي الكلام عليها قريبا ان شاء الله تعالى (ثم) بعد التعوذ (يسمى) اى يقرأ باسم الله الرحمن الرحيم (فيأتي بها) اى بالتسمية (في اول كل ركعة) يقرأ فيها الكلام هنا في مواضع الاول هل هي سنة ام واجب والثاني هل هي آية من كل سورة ام لا والثالث في محلها والرابع في صفة قراءتها اما الاول فيل الشيخ حافظ الدين النسفي في كتبه وقاضى خان وصاحب الخلاصة وكثير الى انها سنة وكذا ما تقدم عن النوادر يفيد ذلك وذكر الزيلعي في شرح الكثران الاصح انها واجبة وكذا ذكر الزاهدي عن الحسن ان الصحيح انها واجبة في كل ركعة ومراده كل ركعة تجب فيها القراءة وقال ابن وهبان في منظومته ولولم يبسمل ساهيا في كل ركعة فيسجد اذا يجابها قال الاكثر اى يسجد للسهو اذا تركها ساهيا اول كل ركعة تجب فيها القراءة لان اكثر العلماء قالوا بوجوبها وهذا هو الاحوط فان الاحاديث الصحيحة تدل على مواظبته عليه الصلوة والسلام عليها وما ورد فيها من الافتتاح بالحمد لله فليس بنص على تركها فكان الايجاب هو الاحوط واما الموضع الثاني فان مذهبا ومذهب الجمهور على انها ليست آية من الفاتحة ولا من كل سورة وعند الشافعي هي آية من الفاتحة قولاً واحداً ومن كل سورة في قول لانها اثبتت في المصحف باجماع الصحابة مع الامر بتجزيده عماليس بقرآن ولما روى عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأتم الحمد لله فاقروا . بسم الله الرحمن الرحيم . فانها ام القرآن وام الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم احدى آياتها رواه الدارقطني وقال رجال اسناده ثقة كاهم وروى موقوفا ولنا ما في صحيح مسلم وغيره من حديث ابي هريرة رضى الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تعالى قسمت الصلوة بينى وبين عبدى نصفين وامبدي ماسأل فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدنى عبدى واذا قال الرحمن الرحيم قال الله اننى على عبدى واذا قال مالك يوم الدين قال الله مجدنى عبدى واذا قال اياك نعبد واياك نستعين قال الله هذا بينى وبين عبدى وامبدي ماسأل فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال هذا لعبدى ولعبدى ماسأل

ولاشك ان المراد بالصلوة هنا الفاتحة لان المقسوم بها فسر فهو كقوله تعالى ولا تجهر بصلواتك اى بقراءتك فى الصلوة فالبدء بالحمد لله دليل على ان التسمية ليست من الفاتحة وانها سبع آيات بدونها حيث جعل الوسطى وهى اياك نعبد واياك نستعين بينه سبحانه وبين عبده والثالث قبلها له تعالى خاصة والثالث بعدها لبعده فقط واذا لم تكن آية من الفاتحة لم تكن آية من غيرها لعدم القائل به ولا شك ان هذا الحديث اصح من رواية الدار قطنى كيف وكون رجال اسناده ثقة لا يدل على صحته لجواز ان يكون فيهم متصف بالفقطة مع كونه ثقة مع انه روى موقوفا ولو سلم صحته فغايتة التعارض المورث للشبهة ولو سلم عدم التعارض فخير الواحد غير قاطع للشبهة والقرآن لا يثبت مع الشبهة لان طريقه طريق اليقين لانه اصل الدين وبه ثبتت الرسالة وقامت الحجة على الضلالة فلا يثبت كونها آية من كل سورة من السور بلا دليل قطعى كفى سائر الآيات واجماع الصحابة على اثباتها فى المصحف لا يلزم منه انها آية من كل سورة بل يلزم منه مع الامر بالتجريد عن غير القرآن انها من القرآن وبه نقول انها آية منه نزلت للفصل بين السور وكتابتها بقلم على حدة يؤيد ذلك كفى تراجم السور وعدد الآيات واما الموضوع الثالث فى رواية عن ابى حنيفة ان محلها اول الصلوة والصحيح ان محلها اول كل ركعة (احتياط لان اكثر المشايخ على هذا) نقل فى الكفاية عن الحسن انه قال الاحسن ان يسمى اول كل ركعة عند اصحابنا جميعا لاختلاف فيه ومن زعم انه يسمى مرة فى الاولى فحسب فقد غلط على اصحابنا غلطا فاحشا عرفه من تأمل كتب اصحابنا والروايات عنهم لكن الخلاف فى الوجوب فمنهما ورواية المعلى عن ابى حنيفة انه تجب التسمية فى الثانية كوجوبها فى الاولى وفى روايتهما ورواية الحسن عن ابى حنيفة لا تجب الا عند الافتتاح وان قرأها فى غيره فحسن ثم قال الحسن والصحيح انه تجب التسمية فى كل ركعة انتهى واستدلوا على الاحتياط باختلاف العلماء فى انها آية من الفاتحة او لا فكان الاحتياط بهما للخروج من الخلاف واعترض الشيخ كمال الدين ابن الهمام بان مقتضى هذا ان يؤتى بهما مع السورة لثبوت الخلاف فى كونها من كل سورة كفى الفاتحة والجواب ان الخلاف فى انها آية من السورة ليس فى القوة كالخلاف فى انها آية من الفاتحة على ما مر فلا يؤثر فى ثبوت الاحتياط كتأثيره واما الموضوع الرابع فانه يخفى عندنا وعند احمد فى اصح الروايتين خلافا للشافعى فان السنة عنده فيها الجهر لما روى عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية جهر قال الحاكم صحيح بإسناد صحيح
الدارقطني وهذا مثل حديث صرح فيه بالجهر قال بعض الحفاظ ليس
حديث صريح في الجهر الا في اسناده مقال عند اهل الحديث ولذا اعرض ارباب
المسانيد المشهورة واحمد فلم يخرجوا منها شيئاً مع اشتغال كتبهم على كثير
من الضعيف قال ابن تيمية وروينا عن الدارقطني انه قال لم يصح عن النبي صلى الله
عليه وسلم في الجهر حديث وعن الدارقطني انه صنف بمصر كتاباً في الجهر
بالسمة فاقسم عليه بعض المالكية ليعرفه الصحيح منها فقال لم يصح في الجهر
حديث وقال الحازمي احاديث الجهر وان كانت مأثورة عن نفر من الصحابة غير
ان اكثرها لم تسلم من شوائب وقد روى الطحاوي وابو عمر بن عبد البر عن ابن
عباس الجهر قراءة الاعراب وعن ابن عباس لم يجهر النبي صلى الله عليه وسلم
بالسمة حتى مات فقد تعارض ما روى عن ابن عباس ثم ان تم فهو محمول على وقوعه
احياناً ليعلمهم انها تقرأ فيها اوجب هذا الحمل صريح رواية مسلم عن انس
صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احداً منهم
يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم لم يرد في القراءة بل السماع للاخفاء بدليل ما صرح به
عنه فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم رواه احمد والنسائي باسناد
على شرط الصحيح وعنه صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر
فكلهم يخفون بسم الله الرحمن الرحيم وفي لفظ ان رسوا الله صلى الله عليه وسلم
كان يسر بسم الله الرحمن الرحيم وابابكر وعمر وروى الطبراني ثنا محمد بن ابي
السري ثنا معتمر بن سليمان عن ابيه عن الحسن عن انس ان رسوا الله صلى الله عليه
وسلم كان يسر بسم الله الرحمن الرحيم وابابكر وعمر وعثمان وعلياً انتهى وهو مذهب
الثوري وابن المبارك وقال ابن عبد البر وابن المنذر هو قول ابن مسعود وابن الزبير
وعمار بن ياسر وعبد الله بن المغفل والحاكم والحسن بن ابي الحسن والشعبي
والنخعي والاوزاعي وعبد الله بن المبارك وقتادة وعمر بن عبد العزيز والاعمش
والزهري ومجاهد وحامد وابن عبيد واحمد واسحق رحمهم الله فقول المص
(اما الامام اذا جهر فلا يأتي بها) معناه لا يأتي بها جهراً واما سراً فيأتي بها
(واذا خافت يأتي بها) اي مخافة والتقيد بالامام لا يفيد احترازاً فان المنفرد كذلك
والمقتدى لا يقرأ (واما التسمية عند ابتداء السورة) بعد الفاتحة (فانه عند
اني حنيفة لا يأتي بها) لاني حالة الجهر ولا في حالة المخافة وكذا عند ابي يوسف
لما تقدم انها ليست بآية من اول السورة والاثنيان بها في اول كل ركعة لما تقدم من
الاحاديث الدالة على انه عليه السلام كان يأتي بها سرّاً وكذا الخلفاء
الراشدون ولم يرد شيء في الاثنيان بها في اول السورة (وعند محمد يأتي بها) في اول السورة

(إذا خافت) بالقراءة لا اذا جهر لان المشروع فيها الاخفاء كما تقدم فلواتى بها حال الجهر مخافة يلزمه وجود سكتة في اثناء القراءة ولم تؤثر ولا يلزم مثله في المخافة (ثم) بعد التسمية (يقرأ الفاتحة) واذا قال الامام في آخرها ولا الضالين يقول (اى الامام) (آمين والمؤمن) ايضا (يقولها) والتأمين سنة لقوله عليه الصلوة والسلام اذا امن الامام فامنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه متفق عليه وبه ثبت تأمين الامام بطريق الاشارة لانه لم يسق له الكلام وروى فامنوا فان الامام يقولها في سنن النسائي وصحيح ابن حبان فكان حجة على مالك في تخصيص المؤمن بالتأمين دون الامام (ويحذفونها) اى ويحذف الامام والمقتدون آمين لقول ابن مسعود اربع يحذفهن الامام التعوذ والتسمية وآمين وربنا لك الحمد وهذه الاربعة رواها ابن ابى شعبة عن ابراهيم النخعي وقد روى احمد وابويلى والطبرانى والدارقطنى والحاكم فى المستدرک من حديث شعبة عن سلمة بن كهيل عن حجر بن العنيس عن عقلمة ابن وائل عن ابيه انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما بلغ غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال آمين واخفى بها صوته وقال الشافعى واحمد يحجر الامام والمأموم بآمين لما روى ابن ماجة كان عليه الصلوة والسلام واذا تلا غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال آمين حتى يسمع من في صف الاول فيرتج المسجد قلنا تعارض روايتا الجهر والاخفاء في فعله فيرجع الاخفاء باشارة قوله فان الامام يقولها وبانه الاصل في الدعاء وآمين دعاء فان معناه استجب ثم يحوز فى آمين المد وهو الاكثر ويجوز القصر واما تشديد الميم فخطأ وفى التجنيس انه يفسد وقيل لا وعليه الفتوى وقال الحلوانى له وجه لان معناه ندعوك قاصدين اجابتك (ثم يضم) الى الفاتحة (سورة او ثلث آيات) قصار قدر اقصر سورة وتقدم ان ذلك واجب كالفاتحة (فان قرأ) مع الفاتحة (آية) قصيرة (او آيتين) قصيرتين (لم يخرج عن حد الكراهة) اى كراهة التحريم لا بخلافه بالواجب (وان قرأ ثلث آيات قصار) او كانت الآية او الآيتان تعدل ثلث آيات قصار (خرج عن حد الكراهة) المذكورة (و) لكن (لم يدخل فى حد الاستحباب) وحينئذ ينبغى ان يكون فيه كراهة تنزيه لان ترك المستحب يكره تنزيها كما ان ترك الواجب يكره تحريرا على ان المراد من الاستحباب هنا السنية على ما صرح به فى اكثر الكتب وذلك الذى ذكر من عدم الخروج من الكراهة فيما اذا قرأ دون الثلث لعدم الدخول فى الاستحباب اذا قرأها (لان الواجب هو

يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية جهر قال الحاكم صحيح بإسناد صحيح
الدارقطني وهذا مثل حديث صرح فيه بالجهر قال بعض الحفاظ ليس
حديث صريح في الجهر الا في اسناده مقال عند اهل الحديث ولذا اعرض ارباب
المسانيد المشهورة واحمد فلم يخرجوا منها شيئاً مع اشتغال كتبهم على كثير
من الضعيف قال ابن يمية وروينا عن الدارقطني انه قال لم يصح عن النبي صلى الله
عليه وسلم في الجهر حديث وعن الدارقطني انه صنف بمصر كتاباً في الجهر
بالسلسلة فاقسم عليه بعض المالكية ليعرفه الصحيح منها فقال لم يصح في الجهر
حديث وقال الحازمي احاديث الجهر وان كانت مأثورة عن نفر من الصحابة غير
ان اكثرها لم تسلم من شوائب وقد روى الطحاوي وابو عمر بن عبد البر عن ابن
عباس الجهر قراءة الاعراب وعن ابن عباس لم يجهر النبي صلى الله عليه وسلم
بالسلسلة حتى مات فقد تعارض ما روى عن ابن عباس ثم ان تم فهو محمول على وقوعه
احياناً يعلمهم انها تقرأ فيها اوجب هذا الحل صريح رواية مسلم عن انس
صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احداً منهم
يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم لم يرد نفى القراءة بل السماع للاخفاء بدليل ما صرح به
عنه فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم رواه احمد والنسائي باسناد
على شرط الصحيح وعنه صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر
فكلهم يخفون بسم الله الرحمن الرحيم وفي لفظ ان رسوا الله صلى الله عليه وسلم
كان يسر بسم الله الرحمن الرحيم وابابكر وعمر وروى الطبراني ثنا محمد بن ابي
السري ثنا معتمر بن سليمان عن ابيه عن الحسن عن انس ان رسوا الله صلى الله عليه
وسلم كان يسر بسم الله الرحمن الرحيم وابابكر وعمر وعثمان وعلياً انتهى وهو مذهب
الثوري وابن المبارك وقال ابن عبد البر وابن المنذر هو قول ابن مسعود وابن الزبير
وعمار بن ياسر وعبد الله بن المغفل والحاكم والحسن بن ابي الحسن والشعبي
والنخعي والاوزاعي وعبد الله بن المبارك وقتادة وعمر بن عبد العزيز والاعمش
والزهري ومجاهد وحماد وابن عبيد واحمد واسحق رحمهم الله فقول المص
(اما الامام اذا جهر فلا يأتى بها) معناه لا يأتى بها جهراً وامسرافياً تى بها
(واذا خافت يأتى بها) اى مخافة والتقييد بالامام لا يفيد احترازاً فان المنفرد كذلك
والمتدنى لا يقرأ (واما التسمية عند ابتداء السورة) بعد الفاتحة (فانه عند
ابن حنيفة لا يأتى بها) لافى حالة الجهر ولا فى حالة الخفاة وكذا عند ابى يوسف
لما تقدم انها ليست بآية من اول السورة والاثنيان بها فى اول كل ركعة لما تقدم من
الاحاديث الدالة على انه عليه السلام كان يأتى بها سرّاً وكذا الخلفاء
الراشدون ولم يردشئ فى الاثنيان بها فى اول السورة (وعند محمد يأتى بها فى اول السورة

(اذا خافت) بالقراءة لا اذا جهر لان المشروع فيها الاخفاء كما تقدم فلو آتى بها حال الجهر مخافة يلزمه وجود سكتة في اثناء القراءة ولم تؤثر ولا يلزم مثله في المخافة (ثم) بعد التسمية (يقرأ الفاتحة) واذا قال الامام في آخرها ولا الضالين يقول (اى الامام) آمين والمؤمن (ايضا) يقولها (والتأمين سنة لقوله عليه الصلوة والسلام اذا امن الامام فامنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه متفق عليه وبه ثبت تأمين الامام بطريق الاشارة لانه لم يسق له الكلام وروى فامنوا فان الامام يقولها في سنن النسائي وصحيح ابن حبان فكان حجة على مالك في تخصيص المؤمن بالتأمين دون الامام (ويحذفونها) اى ويحذف الامام والمقتدون آمين لقول ابن مسعود اربع يحذفهن الامام التعوذ والتسمية وآمين وربنا لك الحمد وهذه الاربعة رواها ابن ابي شيبة عن ابراهيم النخعي وقد روى احمد وابويلى والطبرانى والدارقطنى والحاكم في المستدرک من حديث شعبة عن سلمة بن كهيل عن حجر ابن العنيس عن عقلمة ابن وائل عن ابيه انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما بلغ غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال آمين واخفى بها صوته وقال الشافعى واحمد يجهر الامام والمأموم بآمين لما روى ابن ماجة كان عليه الصلوة والسلام واذا تلا غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال آمين حتى يسمع من في صف الاول فيرتج المسجد قلنا تعارض روايتا الجهر والاخفاء في فعله فيرجح الاخفاء باشارة قوله فان الامام يقولها وبانه الاصل في الدعاء وآمين دعاء فان معناه استجب ثم يجوز في آمين المد وهو الاكثر ويجوز القصر واما تشديد الميم فخطأ وفي التجنيس انه يفسد وقيل لا وعليه الفتوى وقال الحلوانى له وجه لان معناه ندعوك قاصدين اجابتك (ثم يضم) الى الفاتحة (سورة او ثلث آيات) قصار قدر اقصر سورة وتقدم ان ذلك واجب كالفاتحة (فان قرأ) مع الفاتحة (آية) قصيرة (او آيتين) قصيرتين (لم يخرج عن حد الكراهة) اى كراهة التحريم لاخلاله بالواجب (وان قرأ ثلث آيات قصار) او كانت الآية او الآيتان تعدل ثلث آيات قصار (خرج عن حد الكراهة) المذكورة (و) لكن (لم يدخل في حد الاستحباب) وحينئذ ينبغي ان يكون فيه كراهة تنزيه لان ترك المستحب يكره تنزيها كما ان ترك الواجب يكره تحريرا على ان المراد من الاستحباب هنا السنية على ما صرح به في اكثر الكتب وذلك الذى ذكر من عدم الخروج من الكراهة فيما اذا قرأ دون الثلث لعدم الدخول في الاستحباب اذا قرأها (لان الواجب هو

ضم السورة او الآيات اليها) اى الى الفاتحة في الاولين (والمستحب) على ثلثة اوجه احدها (ان يقرأ في السفر حالة الضرورة) من خوف او عجلة لمهم ونحو ذلك (بفاتحة الكتاب و اى سورة شاء) او مقدار اقصر سورة من اى محل تيسر لما روى ابوداود والنسائي عن عقبه بن عامر قال كنت اقود برسول الله صلى الله عليه وسلم ناقته في السفر فقال لى يا عقبه الا اعلمك خير سورتين قرأتنا فعلمنى قل اعوذ برب الفلق وقل اعوذ برب الناس قال فلم يرنى سررت بهما جدا فلما نزل لصلاة الصبح صلى بهما صلاة الصبح للناس وفيه القاسم مولى معاوية ابو عبدالرحمن القرشى الاموى مولاهم تكلم فيه غير واحد ووثقه ابن معين وغيره وروى الحاكم في مستدركه عنه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المعوذتين امن القران ها فآمنا بهما في صلاة الفجر وصححه والحق انه حسن (و) الوجه الثانى ان يكون (في السفر حالة الاختيار) من الامن وعدم العجلة فح (يقرأ) في صلاة (الفجر مع) الفاتحة (سورة البروج) ومثلها او قريباً منها في المقدار ليجمع بين مراعاة سنة القراءة وبين التخفيف لان السفر مظنة المشقة فلا بد ان يكون قراءته اخف مما يقرأ في الحضر فيكون الاوسط في الحضر طويلاً في السفر (و) يقرأ (في الظهر كذلك و) يقرأ (في العصر والعشاء دون ذلك) نحو سورة الطارق والشمس وضحيها (و) في (المغرب) يقرأ (بالقصار جدا) كالعصر والكوثر والاخلاص لانه لما قرأ في محل الطول بالوسط فلا بد ان يكون ما محله التوسط دون ذلك ثم ما محله القصر دونه (و) الوجه الثالث ان يكون (في الحضر) وحينئذ (اذا خاف فوت الوقت يقرأ قدر ما لا تفوته الصلوة) كافي السفر حالة الضرورة للاشتراك فيهما (وان لم يخف فوت الوقت) فالسنة في حقه انه (يقرأ في صلاة الفجر) في الركعتين (باربعين) آية وسطا وهو الادنى (او خمسين او ستين آية) وهو الاوسط والاعلى الزيادة على الستين الى المائة ففي صحيح مسلم من حديث جابر انه عليه الصلوة والسلام كان يقرأ في الفجر بقاف ونحوها وفي الصحيحين عن ابى بريدة كان عليه الصلوة والسلام يقرأ في الفجر ما بين الستين الى المائة وفي ابن حبان عنه بالستين الى المائة وفيه ايضا عن ابن عمر ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليؤمننا في الفجر بالصفات و في الصحيحين عن ابى هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة الم تنزل الكتاب في الركعة الاولى وفي الثانية هل اتى على الانسان وفي مسلم

عن عبد الله بن السائب قال صلى بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنين حتى جاء ذكر موسى وهرون اودكر عيسى اخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعله فركع فالحاصل ان المقادير المذكورة التي اقلها اربعون واكثرها المائة هي الغالب في فعله عليه الصلوة والسلام وما ورد هو مما اقل من اربعين في الفجر فمحمول على ضرورة دعت الى ذلك ثم اختلاف افعاله عليه الصلوة والسلام حال الاختيار للتشريع لامته ليجعل قاعدة لهم في سائر الأزمنة ويعلم منه انه لا ينقص في الحضر حالة الاختيار عن الاربعين ولو كانوا كسالى لان الكسالى محملها حيث قال في الهداية وغيرها في وجه التوفيق بين ماورد ان يقرأ بالاربعين مائة وبالكسالى اربعين وبالاوساط ما بين خمسين الى ستين وقيل ان كان اليسالى قصاراً فاربعين وان طوا الافائة وما بينهما ما بينهما وقيل ينظر الى طول الآي وقصرها وتوسطها (و) يقرأ (في الظهر مثله) اي مثل ما يقرأ في الفجر لما في مسلم عن ابي سعيد الخدري كنا نحرز قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فحرزنا قيامه في الركعتين الاوليين من الظهر قدر قراءة المتزيل السجدة وفي رواية في كل ركعة قدر ثلاثين آية الحديث وقوله في الرواية الاولى قدر قراءة الماي في كل ركعة لتوافق الرواية الثانية معنى اذا حمل على المخالفة لفظاً فقط اولى من الحمل عليها في المعنى ايضا عند الامكان (أو) يقرأ في الظهر (دونه) اي دون ما يقرأ في الفجر هكذا ذكر في الاصل لان وقت الظهر الاشتغال بالكسب فالتطويل فيه مؤدالى السامة بخلاف وقت الفجر وفي مسلم عن جابر بن سمرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر بالليل اذا غشي ويروى سبح اسم ربك الاعلى وفي عصر نحو ذلك وفي الصبح اطول من ذلك فالحديث الاول اطول قراءة وردت فيها وهذا قصرها فلم ان اطولها دون اطول الفجر واقصرها دون اقصرها فهذا يؤيد رواية الاصل فينبى ان يكون العمل عليها سيما في زماننا وفي الاختيار يقرأ في الظهر ثلاثين آية يعنى في الركعتين وفي العصر عشرين آية انتهى (و) يقرأ (في العصر والعشاء) كذلك اي دون ما يقرأ في الفجر رواية واحدة لما تقدم آنفاً من حديث جابر في العصر وفي الصحيحين من حديث البراء سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء والتين والزيتون وما سمعت احدا احسن صوتاً منه وفيهما في حديث معاذ حين صلى العشاء بالبصرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا معاذ اقتان انت ثلثا اقرأ والشمس وضحيها وسبح اسم ربك الاعلى ونحوها ولان العصر وقت شدة

الاشتغال بالمعاش والعشاء وقت النوم فسا سبهما التخييف بالنسبة الى الفجر (وقال القدورى يقرأ فى الفجر) اى فى كل ركعة (بطوال المفضل) اى بسورة من طوال المفضل (وفى الظهر والعصر والعشاء باواسط المفضل) وهذا من القدورى اختيار لرواية الاصل فى الظهر حيث جمعها مع العصر والعشاء لامع الفجر (و) يقرأ (فى المغرب بقصار المفضل) والاصل فيه كتاب عمر على ماروى عبد الرزاق فى مصنفه اخبرنا سفيان الثورى عن على بن زيد بن جذعان عن الحسن وغيره قال كتب عمر الى ابى موسى الاشعري ان اقرأ فى المغرب بقصار المفضل وفى العشاء بوسط المفضل وفى الصبح بطوال المفضل وهو موافق لما تقدم قبله من الحكم والدلة (اما الطوال) اى طوال المفضل (فمن سورة الحجرات الى سورة البروج واما الاوساط فمن سورة البروج الى سورة لم يكن واما القصار فمن سورة لم يكن الى آخر القرآن) هذا هو الذى عليه الجمهور فى تفسير طواله واوساطه وقصاره وقيل طواله من قاف وقيل من الفتح وقيل من سورة محمد وقيل من الجاثية وهو غريب وقيل هى من الحجرات الى عبس والاوساط منها الى الضحى والباقي الى آخر القصار والمنفرد كالامام فى جميع ذلك (ويطيل الامام فى) صلو (الفجر الركعة الاولى على الركعة الثانية) وهذه الاطالة مسنونة اجماعا اعانة على ادراك الركعة الاولى لان وقتها وقت نوم وغفلة وقد رالاطالة ان يقرأ ثلثي ماسن فيهما فى الركعة الاولى وثلثه فى الثانية وهو معتبر من حيث الآى ان تساوت اوتقاربت طولا وقصرا فان تفاوتت اعتبر من حيث الكلمات والحروف وكذا فى الكافى وفى شرح الطحاوى يقرأ فى الاولى ثلثين وفى الثانية عشرا او عشرين هذا بيان الاولوية واما بيان الحكم فلو قرأ فى الاولى اربعين آية وفى الثانية ثلث آيات لابس به كذا فى الكفاية (وركعتا الظهر ومساوها) اى سوى الظهر من بقية الصلوات وفى بعض النسخ ومساوها اى وركعتا مساوى الفجر والظهر من العصر والمغرب والعشاء (سواء) فى قدر القراءة من حيث السنة فلا يسن اطالة الاولى على الثانية فى مساوى الفجر عند ابى حنيفة وابى يوسف بل يكره ذكره فى الاختيار (وقال محمد احب الى ان يطيل الاولى على الثانية فى الصلوات كلها) اعانة على ادراك الركعة الاولى كما فى الفجر فان الوقت فيها سواها وقت اشتغال ايضا بالكسب كما ان الاشتغال فى الفجر بالنوم ولهما ان الثانية كالأولى فى استحقاق القراءة ولذا استويا فى ضم السورة وفى صفة الجهر فتستويان فى المقدار وانما ترك القياس فى الفجر لانه وقت نوم وغفلة وغيره وقت علم وبقظة واشتغالهم

بالكسب مضاف الى تقصيرهم واختيارهم حتى يعاقب عليه اذا فوت واجبا بخلاف النوم ولذا لا يعاقب عليه فشرع التفصيل هناك لا يكون شرعاً هنا هذا ولكن يؤيد قول محمد ما روى البخارى من حديث ابى قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الركعتين الاوليين بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الاخيرين بفاتحة الكتاب ويسمعا الآية احياناً ويطول في الركعة الاولى ما لا يطول في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح واجيب بانه محمول على الاطالة من حيث الشاء والتعوذ وبما دون ثلث آيات وعلى هذا فيحمل قول الراوى وهكذا على التشبيه في اصل الاطالة لافي قدرها لكنه غير المتبادر ولذا قال في الخلاصة في قول محمد انه احب كذا قاله ابن الهمام لكن عبارة الخلاصة هكذا وقال محمد يطيل الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها وهذا احب كما في الفجر انتهى وهذا لا يفيد ان لفظ هذا احب من كلام صاحب الخلاصة بل يحتمل انه من تمة قول محمد كما صرح به المص والتشبيه المذكور وان كان غير المتبادر لكن دعت اليه ضرورة التوفيق بين حديث البخارى هذا وبين حديث مسلم الذى تقدم عن ابى سعيد الخدرى حيث قال فحرزنا قيامه في الظهر في كل ركعة قدر ثنتين آية فانه افاد التسوية بين الركعتين وقد علم من التقييد بالامام ومن التعليل بالاعانة على ادراك الجماعة ان المفرد يسوى بين الركعتين في الجميع اتفاقاً (واما اطالة الركعة الثانية على) الركعة (الاولى فمكروه بالاجماع) لكن لا بمطلق الاطالة بل (ان كانت) الاطالة بثلث آيات (او) بما (فوقها) تكروه (وان كانت) تلك الاطالة (آية او آيتين لا تكروه) لما تقدم من حديث عقبة انه عليه الصلوة والسلام صلى الصبح بالمعوذتين وثانيتها اطول من الاولى بآية ولكن يرد على هذا ما في صحيح مسلم عن النعمان بن بشير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في العيدين وفي الجمعة بسبح اسم ربك الاعلى وهل اتيتك حديث الغاشية والاولى تسع عشرة آية واثانية ست وعشرون آية لكن ذكر في القنية فيما اذا قرأ في الاولى والعصر وفي الثانية المزمزة يكره لان الاولى ثلث آيات والثانية تسع وتكره الزيادة الكثيرة واما ما روى انه عليه الصلوة والسلام قرأ في الاولى من الجمعة سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل اتيتك حديث الغاشية فزاد الثانية على الاولى لسبع لكن السبع في السور الطوال يسردون القصار لان الست ههنا ضعف الاصل والسبع ثمة اقل من نصفه انتهى وعلم منه ان الثلث آيات انما تكروه في السور القصار لظهور الطول فيها بذلك القدر ظهوراً بيناً

وهو حسن الا انه ربما يتوهم منه انه متى كانت الزيادة بما دون النصف لا تتركه وليس كذلك بل الذي ينبغي ان الزيادة اذا كانت ظاهرة ظهورا تاما تتركه والا فلا للزوم الخرج في التحرز عن الحفية ولورود مثل هذا الحديث ولا تغفل عما تقدم ان التقدير بالآيات انما يعتبر عند تقاربها واما عند تفاوتها فالمعتبر التقدير بالكلمات او الحروف والا فالم تشرح ثمان آيات ولم يكن ثمان آيات ولا شك انه لو قرأ الاولى في الاولى والثانية في الثانية انه يكره لما قلنا من ظهور الزيادة والطول وان لم يكن من حيث الاى لكنه من حيث الكلم والحروف وقس على هذا هذا وذكر ابن فرشته في شرح المجمع عازيا الى نظم الامام البرزوى ان خلاف محمد في اطالة الاولى على الثانية انما هو في باقى الصلوات الخمس واما في الجمعة والعيد فيسوى القراءة بين الركعتين اتفاقا ووجه انتفاء العلة المقتضية لاطالة الاولى وهى الاعانة على ادراك الركعة الاولى فيهما لان الغالب فيهما كون الناس حاضرين مجتمعين ويؤيده الحديث المتقدم آفا وكذا ما في مسلم وغيره من حديث ابن مريرة انه صلى الجمعة فقرأ في الاولى سورة الجمعة وفي الثانية اذا جاءك المنافقون وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها يوم الجمعة (اما في السنن) وفي سائر النوافل (فيسوى بين الركعتين) ولا يطيل احديهما على الاخرى اطالة بينة الظهور لعدم الترجيح (الا اذا كان) ما يقرأ في السنن والنوافل (مرويا) عن النبي صلى الله عليه وسلم (او مأثورا) عن الصحابة رضي الله عنهم (فانه) حينئذ (يصلى كما جاء) في الرواية او الاثر وسنذكر تمامه في فصل ما يكره ان شاء الله تعالى ثم اذا اتم القراءة (فلما) اى فحين (فرغ من القراءة) يخرج راكعا) وهذا يفيد انه يصلى خاتمة القراءة بالركوع من غير تراخ وعن ابن يوسف انه قال ربما وصلت وربما تركت وقال ابو جعفر الهندي وانى يصلحها اى القراءة بالركوع وصلا وانما ترك ابو يوسف الافضل تعليما للرخصة كذا في الكفاية ولا يخلو عن نظر وانما اتى باقظ الخرور وهو المسقوط اقتداء بالقرآن ولما فيه من الدلالة على المبالغة في الانحطاط مسارعة الى الخضوع وكذا انتصاب راكعا حالا من يخرج يدل على تلك المبالغة ايضا حتى كانه من سرعة خروجه قارن ركوعه خروجه ووقع ظرفا له قوله (يكبر تكبيرا) جملة حالية من ضمير يخرج اورا كما هو يفيد مقارنة التكبير الركوع ثم صرح به فقال (وينبى ان يكون ابتداء تكبيره عند اول الخرور والفراغ) منه (عند الاستواء) راكعا وقال بعض المشايخ يكبر قائما ثم يركع وكذا ذكر في المحيط مستدلا بقول محمد اذا اراد ان يركع يكبر

(و بمضهم) اى بعض المشايخ (قالوا اذا اتم القراءة حالة الخرو لابس به بعد ان يكون مابق من القراءة حرفا) واحدا (او كلمة) واحدة لا اكثر من ذلك اثلا يكون قارئى الركوع وهذا يستلزم تأخير التكبير الى ان يصل الى الركوع وليس بشئ (و) القول (الاول) وهو المقارنة (اصح) الاقوال كذا قال الطحاوى وهو مفاد عبارة الجامع الصغير والمروى عنه عليه الصلوة والسلام قال ابو هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا لك الحمد ثم يكبر حين يهوى ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك فى الصلوة كلها حتى يقضيها ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس متفق عليه فاضافة ظروف الازكار الى الافعال تقتضى مقارنتها كمقارنة سائر المظروفات لظروفها ولان فى المقارنة عدم اخلاء شئ من اجزاء الصلوة عن ذكر فكانت اولى (ويضع يديه) فى الركوع (على ركبته) متعمدا بهما (و يفرج اصابعه) ولا يندب الى التفريج الا فى هذه الحالة ليكون امكن من الاخذ بالركبة والاعتماد ولا الى الضم الا فى حال السجود لتكون رؤس الاصابع متوجهة الى القبلة وفيما سواها وهو حال الرفع عند التكبير والوضع فى التشهد بترك على ما عليه العادة من غير تكلف ضم ولا تفريج لعدم ما يقتضى احدهما دون الآخر (ويبسط ظهره) ويسوى رأسه بعجزه (ولا يرفع رأسه ولا ينكسه) لما روى البخارى وغيره فى حديث ابى حميد الساعدى حيث قال فى نفر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انا احفظكم لصلوة النبي صلى الله عليه وسلم رأيت اذ اكبر جعل يديه حذاء منكبيه واذا ركع امكن يديه من ركبته ثم هصر ظهره الحديث وروى ابن ماجه عن وابصة بن معبد قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى فكان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقر وروى الطبرانى عن ابن عباس وابى بردة الاسلمى مثله وروى ابوالعباس محمد بن اسحق السراج فى مسنده عن البراء كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا ركع بسط ظهره واذا سجد وجهه اصابعه قبل القبلة وروى الترمذى فى حديث ابى حميد المتقدم وصححه انه عليه الصلوة والسلام كان اذا ركع لا يصبو رأسه ولا يقنعه وكذا رواه ابن حبان واخرج مسلم عن عائشة فى حديث طويل فكان اذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصبوه والسنة ايضا فى الركوع الصاق الكمين واستقبال الاصابع القبلة وهذا كله فى حق الرجال فاما المرأة فتتحفى فى الركوع

قايلا ولا تعتمد ولا تفرج اصابعها بل تضمها وتضع يديها على ركبتيها وضعا
ولا تحنى ركبتيها ولا تحافى عضديها لان ذلك استرلها كذا ذكره الزاهدي
في شرح القدوري (ويقول في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلثا وذلك ادناه)
لما خرج ابو داود والترمذى وابن ماجة انه عليه الصلوة والسلام قل اذا ركع احدكم
فليقل ثلث مرات سبحان ربى العظيم وذلك ادناه واذا سجد فليقل سبحان
ربى الاعلى ثلث مرات وذلك ادناه لفظ أبى داود وابن ماجة وهو منقطع فان عونا
لم يلقه عبدالله بن مسعود رضى الله عنه واخرج ابو داود والترمذى عن عقبه
ابن عامر قال لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها
في ركوعكم فلما نزلت سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم وقد تقدم
الكلام عليه مستوفى في آخر الفريضة الرابعة التى هى الركوع (وان زاد) على
الثلاث (فهو) اى الفعل الذى هو الزيادة (افضل) من تركه لقوله عليه الصلوة
والسلام وذلك ادناه اى ادنى كمال سنة التسييح ولا شك ان الزيادة
على الادنى افضل (و) لكن اذا زاد فالسنة (انه يحتم على وتر) لان الله وتر يحب
الوتر (وان اقتصر) فى التسييح (على مرة) واحدة (او ترك) التسييح (بالكلية
جازت صلوته) لعدم ركبته (و) لكن (يكره) ذلك وهو الترك والاقصرار على
مرة وكذا الاقتصار على مرتين للاخلال بالسنة (وروى عن ابى مطيع البلخى
ان تسييح الركوع والسجود ركن لو تركه لا تجوز صلوته) وقد تقدم الكلام عليه
فى الفريضة الرابعة (ولا ينبغي للامام ان يطيل التسييح) او غيره (على وجه يمل به
القوم) اذا اتى بقدر السنة (لانه) اى التطويل المذكور (سبب التنفير) عن
الجماعة (وانه) اى التنفير عن الجماعة (مكروه) لانه مؤدى الى حرمان المسلمين
الثواب الموعود على الصلوة بالجماعة وفى الصحيحين وغيرهما عن قيس بن ابى حازم
قال اخبرنى ابو مسعود ان رجلا قال والله يارسول الله انى لا تأخر عن صلوة
الغداة من اجل فلان فلان مما يطيل بنا فلما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى موعظة
اشد غضبا منه يومئذ ثم قال يا ايها الناس ان منكم منفرين فايكم ماصلى بالناس
فليتجوز فان فيه الضعيف والكبير وذا الحاجة وفى رواية اذا صلى احدكم بالناس
فليخفف فان فيه الضعيف والسقيم والكبير واذا صلى لنفسه فليطول ماشاء وفى
لفظ لمسلم الصغير والكبير والضعيف وذا الحاجة وفيهما عن انس ماصليت وراء
امام قط اخف صلوة ولا اتم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان ليسمع بكاء الصبي
فيخفف مخافة ان تفتن امه واعلم ان التطويل المكروه وهو الزيادة على قدر ادنى

السنة عند ملل القوم حتى ان رضوا بالزيادة لا يكره وكذا اذا ملوا من قدرادنى السنة لا يكره ولا يكونون معذورين في الملل والتخلف بسبب ذلك فانه صلى الله عليه وسلم نهى عن التفسير بالتطويل وقد كانت قراءته وسائر افعاله على وجه السنة فلا بد من كون مانهى عنه غير ما كان دأبه في غير الضرورة واما حال الضرورة فهو مستثنى كافي تخفيفه عليه الصلوة والسلام لبكاء الصبي وليس المراد بالتخفيف الاخلال بالواجب او السنة لغير ضرورة كما يفعله الكثير من أئمة زماننا محتجين بلفظ هذا الحديث مع الغفلة عن معناه كما قررناه وعن قول انس اخف ولا تم حيث وصف صلاته عليه الصلوة والسلام بالاتمية مع التخفيف وهل توصف بالاتمية صلوة ترك فيها شيء من الواجبات او السنن ومن لم يجعل الله له نورا فانه من نور (ولو اطال) الامام (الركوع لادراك الجائى) الركوع (لا تقربا) اى لم يطل الركوع لاجل التقرب (به الله تعالى فهو) اى فعله ذلك (مكروه) كراهة تحريم حتى قال ابو يوسف سألت ابا حنيفة عن هذا فقال اكرهه ذلك واخشى عليه امر اعظما وكذا روى هشام عن محمد ولقب قاضى خان هذه المسئلة بمسئلة الزيادة وذلك لانه قصد غير الله سبحانه بما من شأنه ان يتقرب به اليه (و) لكن مع هذا (لا يكفر) بسبب هذا الفعل لانه وان لم ينوبه التقرب الى الله تعالى لكنه لم ينوبه كونه عبادة لغير الله تعالى حتى يكون كفرا فصار كسائر افعال الرياء واكثر العلماء حملوا الكراهة وكذا المروى على ما اذا كان الامام يعرف الجائى بعينه اما اذا كان لا يعرفه فقد قالوا لا بأس به لانه اعانة على الطاعة لكن يطول مقدار ما لا ينقل على القوم بان يزيد تسبيحة او تسبيحتين على المعتاد لان الزيادة على ذلك سبب للتفسير كما تقدم وعلى هذا لو طول القراءة في الركعة الاولى ليدرك الناس تلك الركعة لا بأس به اذا كان مقدار ما لا ينقل واعلم ان لفظ لا بأس يفيد في الغالب ان تركه افضل وينبى ان يكون هنا كذلك فان فعل العبادة لامر فيه شبهة عدم اخلاصها لله تعالى لاشك ان تركه افضل لقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك الى ما لا يريبك ولانه وان كان اعانة على ادراك الركعة ففيه اعانة على التسكسل وترك المبادرة والتهى للصلوة قبل حضور وقتها فالاولى تركه (و) اما (لو اطال) الركوع عند مجئ الجائى (تقربا لله تعالى) خاصة من غير ان يتخالج قلبه بشيء سوى التقرب حتى ولا الاعانة على ادراك الركعة (فلا بأس) حينئذ (به) اى بفعله للاطالة وعلى ما قلنا يكون لفظ لا بأس بمعنى انه الافضل لاجل الغالب لكنه في غاية العزة والندرة ويمكن ان يراد بالاطالة تقربا ان ينوى بها الاعانة على ادراك الركعة لما فيها من اعانة عبادة الله على طاعته

وحيث ذكرنا فلفظ لأبأس على معناه الغالب لما في ذلك من الشائبة التي ذكرناها
والريبة فالأولى أن لا يفعل (وقال بعضهم) إذا احسن بالجائي (يطيل التسبيحات)
بالتأني في التلفظ بهما من غير أن يزيد في عددها ولا يفرق بينه وبين الزيادة
العدد فيما تقدم من التفصيل المذكور لانه إطالة للركوع أيضا وفيها الكلام
لأن نفس التسبيحات حتى لو مكث ساكننا فالحكم كذلك (ثم) بعد اتمام الركوع
(يرفع رأسه) حتى يستوي قائما (ويقول) الامام حال الرفع (سمع الله من حمده) أي قبله
يقال سمع الامير كلام زيد أي قبله فهو دعاء بقبول الحمد (وان كان المصلي مقتديا) فانه
(يأتي بالتحميد) بأن يقول اللهم ربنا ولك الحمد والاهم ربنا ولك الحمد اوربنا ولك الحمد اور
ربنا ولك الحمد وافضليتها على ترتيبها كذا في الكافي (ولايأتي) المقتدى (بالتسميع)
عندنا خلافا للشافعي لقوله عليه الصلوة والسلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا
الله ربنا ولك الحمد فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه متفق
عليه من حديث أبي هريرة ولان الامام يحث من خلفه على التحميد
فلامعنى لمقابلة القوم له بالحث بل ينبغي ان يشتغلوا بالتحميد وفي شرح الاقطع
عن أبي حنيفة انه يجمع بينهما وهي رواية شاذة (وان كان) المصلي (منفردا ياتي
بهما) قال في الهداية والمنفرد يجمع بينهما في الاصح وقال في الكافي روى
عن أبي حنيفة ان المنفرد يجمع بينهما كما هو مذهبهما وروى ابو يوسف عن
ابي حنيفة انه يأتي بالتسميع لا غير والصحيح من مذهبه انه يأتي بالتحميد لا غير
ذكره في المحيط لان التسميع حث لمن خلفه على التحميد وليس معه احد ليحثه
عليه فلا يأتي بالتسميع انتهى ويؤيد ما في الهداية ما في صحيح مسلم وغيره من
حديث عبد الله بن ابي او في وابي سعيد الخدري انه عليه الصلوة والسلام كان
اذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا ولك الحمد ملء
السموات وملء الارض وملء ما شئت من شئ بعد واذا ثبت انه عليه الصلوة
والسلام جمع بينهما فلا بد من سنية الجمع في حالة من الحالات الثلاث وقد خرج
المقتدى لما ذكرنا ولانها حالة نادرة في حقه عليه الصلوة والسلام وخرج
الامام على قول أبي حنيفة لما سيأتي فتعين حال الافراد (اما الامام فيأتي) بعد
التسميع (بالتحميد ايضا على قولهما) وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة ذكرها
في شرح المختار لما مر آنفا من الحديث مع ان غالب احواله عليه الصلوة
والسلام الامامة وفي ظاهر الرواية عنه انه يأتي بالتسميع لا بالتحميد لما مر من قوله
عليه الصلوة والسلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد

فانه قسم والقسمة تنافي الشركة ولا يرد انه عليه الصلوة والسلام قسم في قوله
واذا قال ولا الضالين قولوا آمين مع ان الامام يقولها لانه ورد في بعض رواياته
فان الامام يقولها ولم يرد ههنا مثله على ان ههنا ما نعاليس هناك وهوان المسنون
في هذه الاذكار ابتداءها عند ابتداء انتقالات وانتهائها عند انتهائه ومقتضاه
انتهاء تسميع الامام عند انتهاء الرفع وكذا انتهاء تحميد المقتدى فلو وحد الامام
بعد ذلك لوقع تحميده بعد تحميد المقتدى وهو خلاف موضع الامامة لان ما يشترك
فيه الامام والمقتدى اما ان يأتي به معا او يأتي به الامام اولا فاما ان يأتي به المقتدى
اولا فلا والحديث الذي استدلال به محمول على حالة الانفراد في التحميد على ما مر
ولذا روى فيه زيادات لم تشرع في حق الامام بالاتفاق منهما ايضا لان الامر في
الانفراد والتنفل واسع وفي المحيط قال شمس الائمة الحلواني كان شيخنا القاضي
الامام يحكي عن استاذة انه كان يميل الى قولهما وكان يجمع بين التسميع
والتحميد حين كان اماما والطحاوي كان يختار قولهما ايضا وهكذا نقل
عن جماعة من المتأخرين انهم اختاروا قولهما وهو قول اهل المدينة انتهى
وشيخ الحلواني القاضي الامام ابو علي النسفي واستاذة ابوبكر محمد بن الفضل
البيخاري رحمهم الله تعالى وعزوه الى اهل المدينة فيه نظربل هو قول الشافعي
واحد واما قول المص (وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد على هذا)
فانه يوهمن المشروع في حق الامام ذلك في رواية عنهما وهو غير صحيح اذ ليس
في شيء من الروايات لاعتنهما ولا عن ابي حنيفة ان الامام يكتفي بالتحميد وكانه
تقديم وتأخير وقع من الكتاب وموضعه قبل قوله اما الامام الخ فيكون الضمير
عائدا الى المنفرد اي ان كان المصلي منفردا يأتي بهما في رواية وفي رواية يقول
اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد كما قدمناه عن الكافي والله سبحانه اعلم وفي شرح
الزاهدي فان قلت روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يكبر عند كل خفض
ورفع فلم ترك التكبير عند رفع الرأس من الركوع قلت عد في المحيط قبيل مسائل
الاذان التكبير عند رفع الرأس من الركوع من جملة السنن وفي روضة الناطق
ويكبر في حالة الانتقال في كل خفض ورفع وفي شرح الآثار للطحاوي
ان النبي صلى الله عليه وسلم وابابكر وعمر وعلي وابهريرة كانوا يكبرون عند كل
خفض ورفع ثم قال الطحاوي فكانت هذه الاقوال المروية في التكبير في كل
خفض ورفع قد تواتر العمل بها من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا
لا ينكره منكر ولا بدفعه دافع قال استاذنا رحمه الله ترك العمل بها منصوص ايضا

فقد ذكر في خزنة الفقه والنظم ان تكبيرات فرائض يوم وليلة اربع وتسعون
ولن يكن كذلك الا اذا لم يكن عند الرفع تكبير والجواب الثاني انه يجوز
ان يكون المراد بالتكبير الذي فيه تعظيم الله تعالى سواء كان فيه لفظ
التكبير او لم يكن جمعا بين الروايات والاختصار والآثار انتهى ويجوز ان يكون
باعتبار الغالب والظاهر ان هذا هو مراد الطحاوي والافتواثر العمل بالتكبير
عند الرفع من الركوع منعه اظهر من الشمس ازلوا كان لبق له اثر ولما اجتمعت الامة
على تركه في جميع بلاد الاسلام من جميع المذاهب ولما تركوا ذكره في كتبهم رأسا
فان ذلك كالمستحيل من هذه الامة والله سبحانه الموفق (ويرسل اليدين في القومة)
بعد الرفع من الركوع باتفاق ائمتنا (كذا قال الصدر الشهيد) حسام الدين
(في واقعاته) اما على قول محمد فظاهر لانه قيام لا قراءة فيه واما على قولهما
فانه وان كان فيه ذكر مسنون في حق المنفرد في رواية وفي حق الامام على قول لكنه
غير متمد بل هو قوله ربنا لك الحمد ونحوه وهو شيء قليل لا يزيد زمانه على زمان
القبض والتخلية فلا فائدة في القبض (و ذكر السيد الامام) ابو شجاع
(في الملتقط انه يأخذ اليد اليسرى باليمين في تلك القومة على قولهما) خلافا لمحمد
بناء على وجود الذكر المسنون وان قل وقول صاحب الواقعات اوجه
(وفي صلاة الجنازة) من اولها الى آخرها (ووقت) قراءة (الشاء في) سائر
الصلوات فرضها ونقلها ووقت قراءة (القنوت) في الوتر (يأخذ) اليد
باليد (على قول اكثر المشايخ) اختيارا منهم لقول ابي حنيفة وابي يوسف فان الاخذ
عندهما سنة قيام فيه ذكر مسنون خلافا لما قاله ابو حفص الفضلي ان السنة
في هذه المواضع الارسال اختيارا منه لقول محمد فان الاخذ عنده سنة قيام فيه
قراءة هو يقول ان شرعية الاخذ خوف اجتماع الدم في رؤس الاصابع
بسبب الارسال وذلك حالة القراءة لطولها كذا قيل وفيه نظر لان قراءة الفاتحة
المشروعة في الآخرين وحدها لا تزيد على قراءة القنوت ولا على قيام صلوة
الجنازة ولهما ان شرعية الاخذ زيادة الخضوع والتعظيم فيناسب كل قيام
حدبذ كريمة تدبه (وفي تكبيرات العيدين) اي بين تكبيراتهما (يرسل) يديه اتفاقا
لعدم الذكر المسنون بينهما عندنا (فاذا اطمان) بعد رفع رأسه من الركوع
حال كونه قائما وسكن اضطراب اعضائه الحاصل من الرفع (كبر) حال
كونه ملتبسا اي تكبير ملتبسا (بالحرور) او الباء بمعنى مع وذلك بان يكون
ابتداء التكبير عند ابتداء الحرور او انتهاء عند انتهائه كما تقدم غير مرة

وسجدوا) قوله (يضع ركبتيه اولاً ثم وجهه بين كفيه على الارض) وقع في بعض النسخ بغير واو فتكون جملة مفسرة لسجد وفي بعض النسخ بالواو فيكون عطف تفسير له اي سجد بهذه الهيئة من الترتيب في وضع هذه الاعضاء لما في السنن عن وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذانها رفع يديه قبل ركبتيه واماماً في السنن ايضا عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سجد احدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه فقال البغوي ان حديث وائل اثبت منه وقيل انه منسوخ يعني بحديث مصعب بن سعد بن ابي وقاص كنا نضع اليدين قبل الركبتين فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نضع الركبتين قبل اليدين واما كون وضع الوجه بين الكفين فلما في مسلم من حديث وائل ايضا انه عليه الصلوة والسلام سجد ووضع وجهه بين كفيه وهذا مقدم على ما في البخاري من حديث ابي حميد انه عليه الصلوة والسلام لما سجد وضع كفيه حذو منكبيه لان فليح بن سليمان الواقع في سند البخاري وان كان الراجح تنبيته لكن قد تكلم فيه فضغه النسائي وابن معين وابو حاتم وابوداود ويحيى القطان والساجي وقدروي اسحق بن راهويه في مسنده انبأنا الثوري عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل بن حجر قال رمقت النبي صلى الله عليه وسلم فلما سجد وضع يديه حذاء اذنيه وروى عبدالرزاق في مصنفه انبأنا الثوري به ولفظه كانت يده حذاء اذنيه ولا شك انه اذا كان وجهه بين كفيه تكون يده حذاء اذنيه واخرج الطحاوي عن حفص بن غياث عن الحجاج عن ابي اسحق قال سألت البراء بن عازب اين كان النبي صلى الله عليه وسلم يضع جبهته اذا صلى قال بين كفيه وربما يقال ان السنة ان يفعل ايهما تيسر جمعا بين المرويات بناء على انه عليه الصلوة والسلام فعل هذا احيانا وهذا احيانا لان بين الكفين افضل لان فيه زيادة المجافاة للمسنونة كذا قاله ابن الهمام (ويبدي) في سجوده اي يظهر (ضبعيه) اي عضديه لما في مسلم عن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك (ويحافي) اي يبعد (بطنه) عن فخذه) لما في مسلم ايضا عن ميمونة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد جافي بين يديه حتى لو ان بهيمة ارادت ان تمر بين يديه لمرت وفي مسلم وغيره عن عبدالله بن بحينة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد فرج بين يديه حتى يبدو بياض ابطيه وهذه المبالغة المذكورة في هذين

الحديثين لا تتأتى مع الصادق البطن بالفخذين فلزم مساعدته عنهما وهذه
 كيفية السجود المسونة في حق الرجل (و) اما (المرأة) فانها (تسجدة) اي تتطامن
 وتسفل في السجود (وتلزم بطنها بفخذها) وتضم ضبعيها وهذا تفسير الانخفاض
 وذلك لان مبنى امرها على الستر فكان السنة في حقها ما كان استر من الهياكل (ويقول
 في سجوده سبحانه ربى الاعلى ثلثا وذلك ادناه وان زاد فهو افضل ويترك) اي يختم (على
 وتر) لما تقدم في الركوع (ثم يرفع رأسه) من السجدة الاولى مكبرا (ويقعد) مستويا
 (ويضع يديه على فخذيه) كافي للشهد (فاذا اطمأن) حال كونه (قاعدا) وسكن
 اضطراب اعضائه كبر وسجد ثانيا) وقد تقدم الكلام على هذا في تعديل الاركان
 وتكلموا في تكرار السجود فقل هو تعبد لا يطلب فيه المعنى كاعداد الركعات وقيل
 ان الشيطان امر بسجدة واحدة فلم يفعل فسجدنا مرتين ترغيبا له وقيل الاولى
 اشارة الى انا خلقنا من الارض والثانية الى انا نعاد اليها كذا في الكافي والاول
 هو الاولى ومعنى التكبير عند الانتقالات انه سبحانه اكبر من ان يؤدي حقه بهذا
 القدر بل حقه اعلى كما قالت الملائكة ما عبدناك حق عبادتك ودليله ما تقدم عند
 تكبير الركوع من حديث ابى هريرة المتفق عليه ويوجه اصابع رجله في السجود
 نحو القبلة وقد تقدم الكلام عليه (وان رفع رأسه) عن الارض من السجدة
 الاولى رفعاً (قليلًا) ولم يستو قاعدا (ثم سجد) السجدة الثانية (نظر
 ان كان الى) حال (السجود اقرب) منه (الى) حال (العود لا يجزيه) ذلك الرفع
 ولذلك السجود الثاني (وذكر في الملتقط انه يجزيه) قال في الهداية والاصح
 ان الرأس اذا كان الى السجود اقرب لا يجوز لانه يعد ساجدا وان كان الى الجلوس
 اقرب جاز لانه يعد جالسا فيتحقق الثانية انتهى وصحح في المحيط ما صححه في الهداية
 وهي رواية ابى يوسف عن ابى حنيفة وفي الكافي وقيل اذا زايلت جبهته الارض
 بحيث يجري الريح وبين جبهته وبين الارض ثم اعادها جاز عن السجدين
 وهو القياس اذ الركنية في سائر الاركان متعلقة بادنئ ما ينطلق الاسم فكذا
 ههنا تتعلق الركنية في رفع الرأس بادنئ ما ينطلق عليه اسم الرفع انتهى وقال
 في الكفاية وفي القدوري انه يكتفى بادنئ ما ينطلق عليه اسم الرفع وجعل شيخ
 الاسلام القول الاخير وهو المذكور في القدوري اصح قال لان الواجب هو الرفع
 فاذا وجد ادنى ما يتساواه اسم الرفع بان رفع جبهته كان مؤديا لهذا الركن
 كافي السجود حيث يعتبر فيه ادنى ما يتساواه الاسم بان وضع جبهته بخلاف
 الركوع لان الركوع هو الميلان وانحناء الظهر واذا وجد بعض الانحناء ولم يوجد

البعض يرجح الاكثر منهما ان كان الى الركوع اقرب فقد وجد الركوع وان كان الى القيام اقرب فقد عدم الاكثر فصار كانه لم يركع اما السجود فانه يحصل بوضع جبهته على الارض مرتين وقد وجد حين رفع رأسه ادنى ما يكون من الرفع انتهى قال ابن الهمام ثم اعتقادي انه اذا لم يستوصل به في الجلسة والقومة فهو آثم لما تقدم وهذا منه اختيار لصحة السجود مع ادنى الرفع لكن مع كراهة التحريم وهو الموافق لما قد مناه في تعديل الاركان ان القومة والجلسة فرض عند ابى يوسف واجب عندهما لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليهما من غير ترك فيكون آثما بالترك مع صحة السجود كما صححه شيخ الاسلام وهو القياس لما ذكر في الكافي ولا وجه للعدول عنه ليكون استحسانا فليعتمد عليه (فاذا فرغ من السجدة) الثانية (ينهض) قائما على صدور قدميه (ولا يقعد ولا يعتمد بيديه على الارض) عند النهوض (الامن عذر) بل يعتمد على ركبتيه وعند الشافعي واحدا تنسجس جلسة الاستراحة لما روى في البخاري عن مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدا ولنا ما في الترمذي عن خالد بن اباس عن صالح مولى التؤمة عن ابى هريرة رضى الله عنها قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهض في الصلوة على صدور قدميه قال الترمذي حديث ابى هريرة عليه العمل عند اهل العلم وخالد بن اباس ويقال ابن الياس ضعيف عند اهل الحديث واعله ابن عدى به قال وهو معضعه يكتب حديثه قال ابن القطان والذي اعل به خالد موجود في صالح وهو الاختلاط فلا معنى للتخصيص انتهى بالمعنى وقول الترمذي العمل عليه عند اهل العلم يقتضى قوة اصله وان ضعف خصوص هذا الطريق وهو كذلك اخرج ابن ابى شيبة عن ابن مسعود انه كان ينهض في الصلوة على صدور قدميه ولم يجلس واخرج نحوه عن علي وكذا عن ابن عمرو وابن الزبير وكذا عن عمرو واخرج عن الشعبي قال كان عمرو على واحباب النبي صلى الله عليه وسلم ينهضون في الصلوة على صدور اقدامهم واخرج عن الثعمان بن ابى عياش ادرست غير واحد من احباب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا رفع احداهم رأسه من السجدة الثانية في الركعة الاولى والثالثة نهض كما هو ولم يجلس واخرجه عبد الرزاق عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر واخرجه البيهقي عن عبد الرحمن بن زيد انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وابن مسعود فذكر معناه فقد اتفق اكابر الصحابة الذين كانوا اقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واشد اقتفاء لآثاره والزم لصحبته من مالك بن

الحديث على خلاف ما قال فوجب تقديمه وعن ابن عمر انه عليه الصلوة والسلام
نهى ان يعتمد الرجل على يديه اذا نهض رواه ابو داود فيحمل مارواه البخاري
على حالة الكبر لان التوفيق اولى ولذا روى انه عليه الصلوة والسلام قال لا تبادروني
في ركوع ولا سجود فاني منهما اسبقكم به اذا ركعت تدركوني اذا سجدت
اني قد بدت اخبره ابو داود وقوله بدت من بدن تبدينا اذا اسن وضعف
(و يفعل في الركعة الثانية) من صلاته (مثل ما فعل في الركعة الاولى) من الاقوال
و الافعال (الا انه لا يستفتح فيها) اي لا يقرأ دعاء الاستفتاح لاختصاصه بالاستفتاح
الصلوة اجماعا (ولا يتعوذ) لان محله اول الصلوة اول القراءة فان قيل عدم تكرار
التعوذ في الثانية يناسب ما اختاره المصنوع وصاحب الخلاصة من قول ابى يوسف
لانه تبع للشاء ولا شاء وانه لدفع الوسوسة في الصلوة وهي واحدة ولا يناسب
ما اختاره قاضيخان وصاحب الهداية وغيرهما من قولهما لانه تبع للقراءة وقد تكررت
في الثانية فينبغي ان يتكرر قلنا اذا استعاذ للقراءة مرة ولم يدخل في اثنائها فعلا اجنبيا عنها
لا يسن له تكرار الاستعاذة وسائر افعال الصلوة ليست اجنبية من قراتها لا اتحاد
الكل بالنظر الى الصلوة فلم يدخل في اثناء قرائته فعلا اجنبيا منها فلا يسن له
تكرار الاستعاذة على قولهما ايضا (ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى) عندنا
وعند الشافعي ورواية عن مالك واحمد يرفع عند الركوع وعند الرفع منه لما اخرج
الستة عن الزهري عن سالم عن ابيه عبد الله بن عمر قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا قام الى الصلوة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم كبر فاذا اراد
ان يركع فعل مثل ذلك واذا رفع من الركوع فعل مثل ذلك ولا يفعله حين يرفع
رأسه من السجود ولنا ما في ابى داود والترمذي عن وكيع عن سفيان الثوري
عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة قال قال عبد الله
ابن مسعود الا صلى بكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ولم يرفع
يديه الا في اول مرة وفي لفظة فكان يرفع يديه في اول مرة ثم لا يعود قال الترمذي
حديث حسن واخرجه النسائي عن ابن المبارك عن سفيان الخو ما نقل عن ابن المبارك
انه قال لم يثبت عندي حديث ابن مسعود غير ضائر بعدما ثبت بالطريق الذي
ذكرنا والقدرح في عاصم بن كليب غير مقبول فقد وثقه ابن معين واخرج له مسام
والقدرح في عبد الرحمن بانه لم يسمع من علقمة باطل فقد ذكر ابن حبان في كتاب الثقة
انه مات سنة تسع وتسعين وسنه سن ابراهيم النخعي وما المانع حينئذ من سماعه
من علقمة والاتفاق على سماع النخعي منه وصرح الخطيب في كتاب المفرق والمتفق

في ترجمة عبدالرحمن هذا بانه سمع اياه وعلقمة وما قيل ان الحديث صحيح والمنكر انما هي زيادة ثم لا يعود ونسبة البعض كالدارقطني ومحمد بن نصر المروزي وابن القطان الوهم الى وكيع والبعض كالبخاري في كتابه رفع اليدين وابي حاتم الى سفيان فانما هو ظن ظنوه لما رأوا انه قد روى بدون هذه الزيادة ظنوها خطأ واختلفوا في الفاظ وغاية الامر ان الاصل رواه مرة بتمامه ومرة بعضه بحسب تعلق الغرض والمقرر ان زيادة العدل الضابط مقبولة وناهيك بوكيع وسفيان مع المتابعة عليها كما تقدم من متابعة ابن المبارك في رواية النسائي واخرج الدارقطني وابن عدي عن محمد بن جابر عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر فلم يرفعوا ايديهم الا عند افتتاح الصلوة واعتراف الدارقطني بتصويب ارسال ابراهيم اياه عن ابن مسعود وتضعيف ابن جابر وقول الحاكم فيه احسن ما قيل فيه انه يسرق الحديث من كل من يذاكره ممنوع قال الشيخ تقي الدين في الامام العلم بهذه الكلية متعذر واحسن من ذلك قول ابن عدي كان اسحق ابن اسرائيل يفضل محمد بن جابر على جماعة هم افضل منه واوثق وقد روى عنه من الكبار ايوب وابن عوف وهشام بن حسان والثوري وشعبة وابن عيينة وغيرهم ولولا انه في المحل الرفيع لم يرو عنه هؤلاء ويؤيد صحة هذه الزيادة رواية ابي حنيفة من غير الطريق المذكور وذلك انه اجتمع مع الاوزاعي بمكة في دار الخساطين كما حكى ابن عيينة فقال الاوزاعي ما بالكم لا ترفعون عند الركوع والرفع منه فقال لاجل انه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء فقال الاوزاعي كيف لم يصح وقد حدثني الزهري عن سالم عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة وعند الركوع وعند الرفع منه فقال ابو حنيفة ثنا حماد عن ابراهيم عن علقمة الاسود عن عبدالله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه الا عند افتتاح الصلوة ثم لا يعود لشيء من ذلك فقال الاوزاعي احديثك عن الزهري عن سالم عن ابيه وتقول حدثني حماد عن ابراهيم عن علقمة فقال ابو حنيفة كان حماد افقه من الزهري وكان ابراهيم افقه من سالم وعلقمة ليس بدون ابن عمر في الفقه وان كان لابن عمر صحة وله فضل صحة فالاسود له فضل كبير وعبدالله فرجح بفقه الرواة كما رجح الاوزاعي بعلو الاسناد والترجيح بفقه الرواة هو المرجح المنصور عندنا واعلم ان الآثار عن الصحابة والطرق عنه عليه الصلوة والسلام كثيرة جدا والكلام

فيها واسع والمتحقق بعد ذلك رواية كل من الامرين عنه عليه الصلوة والسلام فتحتاج الى الترجيح اقيام التعارض فيترجح ما ذهبنا اليه بانه قد علم انه كانت اقوال مباحة في الصلوة وفعال من جنس هذا الرفع وقد علم نسخها فلا يبعد ان يكون مما نسخ بخلاف عدمه فانه لا يتطرق اليه احتمال عدم الشرعية لانه ليس من جنس ما عهد فيه ذلك بل من جنس السكينة التي اجمع على طلبها في الصلوة وكذا الترجيح بفضل الرواة كترجيح به ابو حنيفة فقد روى ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال ذكر عنده وائل بن حجر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند الركوع وعند السجود فقال اعرابي لم يصل مع النبي صلى الله عليه وسلم صلوة ارى قبلها قطفها واعلم من عبد الله واصحابه حفظ ولم يحفظوا وفي رواية وقد حدثني من لا احصى عن عبد الله انه رفع يديه في بدء الصلوة فقط وحكاه عن النبي صلى الله عليه وسلم وعبد الله علما بشرايع الاسلام وحدوده ومتفقد لاحوال النبي صلى الله عليه وسلم ملازم له في اقامته واسفاره وقد ضل مع النبي صلى الله عليه وسلم ما لا يحصى فيكون الاخذ به عند التعارض اولى من افراد مقابله ومن القول بسنية كل من الامرين والله سبحانه اعلم وقول المصنوع لا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى المراد منه لا يرفع في تكبيرة من تكبيرات الصلوة المعهودة او في موضع من المواضع المعهودة في كل صلوة وليس حقيقة الحصر على التكبيرة الاولى فان رفع اليدين مشروع عند تكبير القنوت في الوتر وتكبيرات العيدين واستلام الحجر وعلى الصفا والمروة وفي عرفة والمزدلفة وعند الجمرات وكذا عند الدعاء في الاستسقاء وغيره روى الطبراني بسنده عن ابن ابي ليلى عن الحكم عن القاسم عن ابن عباس عنه عليه الصلوة والسلام لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن حين تفتتح الصلوة وحين يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت وحين يقوم على المروة وحين يقف مع الناس عشية عرفة وبجمع والمقامين حين يرمى الحجرة ورفع تكبير القنوت مروي عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وابن عمر والبراء بن عازب وكذا رفع تكبيرات العيدين مروي عن عمر ذكره الاثرم والبيهقي في سننه الكبير وفي الصحيحين عن انس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء فانه يرفع يديه حتى يرى بياض ابطنه وفي السنن انه عليه الصلوة والسلام قال ان ربكم حي كريم يستحي من عبده اذا رفع يديه اليه ان يردهما صفرا وروى الترمذي عن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما حتى يمسح بهما وجهه فثبت بما ذكر من الاحاديث والآثار شرعية

الرفع في المواضع المذكورة ثم في رفع تكبيرة الاحرام والقنوت والعينين والاستلام يستقبل ببطن كفيه القبلة وفي غيرها يستقبل بهما السماء وفي المبسوط عن محمد ابن الحنفية قال الدعاء اربعة دعاء رغبة ودعاء رهبة ودعاء تضرع ودعاء خفية ففي دعاء الرغبة يجعل بطن كفيه نحو السماء وفي دعاء رهبة يجعل ظهر كفيه الى وجهه كالاستغث من الشيء وفي دعاء التضرع يعقد الخصر والبصر ويحلق الابهام والوسطى ويشير بالسبابة ودعاء الخفية ما يفعله المرء في نفسه يعني ليس فيه رفع لان في الرفع اعلانا وذكر السيد الامام ابو القاسم السمرقندي في المستخلص آداب الدعاء عشرة وذكر منها ان يدعو مستقبل القبلة ويرفع يديه بحيث يرى بياض ابطيه وقد تقدم دليل هذا في حديث الاستسقاء وفي مسلم عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فاشار يظهر كفيه الى السماء وهذا لا يخالف ما مر عن ابن الحنفية لان الاستسقاء فيه رغبة من حيث طلب السقيا ورهبة من حيث دفع الفحط فيجوز كل من كفي الرفع باعتبار وفي القنية والافضل ان يبسط كفيه وينهما فرجة وان قلت وفيها عن تفسير السمان المستحب ان يرفع يديه في الدعاء بحذاء صدره كذا روى عن ابن عباس من فعل النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وهذا يخالف ما تقدم عن المستخلص ويمكن ان يحمل ذلك على حالة المبالغة والجهد وزيادة الاهتمام كافي الاستسقاء لعود النفع الى العامة وهذا على ما عداها - ولذا قال في حديث الصحيحين المتقدم كان لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء اي لا يرفع كل الرفع الا في الاستسقاء والله سبحانه اعلم (واذا رفع) المصلي (رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى وجلس عليها ونصب) اليمنى (نصبا ويوجه اصابعه) اي اصابع رجله اليمنى (نحو القبلة) هذه كيفية القعود المسنون في القعدتين عندنا وعند مالك التورك فيهما كما قلنا في المرأة وعند الشافعي واحمد في الاولى كقولنا وفي الاخرة كلاك استدل مالك بحديث مضعف انه عليه الصلوة والسلام قدم متورا كضعفه الطحاوي وغيره وللشافعي واحمد ما روى البخاري عن ابي حميد الساعدي انه وصف صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فكان اذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى واذا جلس في الاخرة قدم رجله اليسرى ونصب الاخرى وقعد على مقعدته ولنا ما روى مسلم عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتح الصلوة بالتكبير الى ان قالت وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى وفي النسائي

عن ابن عمر عن ابيه قال من سنة الصلوة ان يصب القدم اليمنى واستقباله باصابعها
القبلة والجلوس على اليسرى فيحمل التورك على حال الضعف والكبر توفيقا
(ويضع يديه) حال التشهد (على فخذه ويفرج اصابعه لاكل التفريح) هذا
عندنا وعند الشافعي يبسط اصابع اليسرى ويقبض اصابع اليمنى الا المسبحة
لما روى مسلم عن ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قعد في التشهد
وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد
ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة ولنا ما روى الترمذى من حديث وائل قلت لا نظرن
الى صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما جلس يعنى للتشهد افترش رجله
اليسرى ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ونصب رجله اليمنى من غير ذكر
زيادة والمراد من العقد المذكور في رواية مسلم العقد عند الاشارة لاف جميع التشهد
الا يرى ما في الرواية الاخرى لمسلم وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض
اصابعه كلها وأشار باصبعه التي تلى الابهام ولا شك ان وضع الكف لا يتحقق
حقيقة مع قبض الاصابع فالمراد وضع الكف ثم قبض الاصابع بعد ذلك عند
الاشارة وهو المروى عن محمد في كيفية الاشارة قال يقبض خنصره والتي تليها
ويخلق الوسطى والابهام ويقيم المسبحة وكذا عن ابي يوسف في الامالى وهذا
فرع تصحيح الاشارة وعن كثير من المشايخ لا يشير اصلا وصححه في الخلاصة وهو
خلاف الدراية والرواية اما الدراية فاتفق في الحديث الصحيح ولا حمل له الا الاشارة
واما الرواية فمن محمد ان ما ذكره في كيفية الاشارة هو قوله وقول ابي حنيفة ذكره
في النهاية وغيرها قال بنحو الدين الزاهدى لما اتفقت الروايات عن اصحابنا جميعا
في كونها سنة وكذا عن الكوفيين والمدنيين وكثرت الاخبار والآثار وكان
العمل بها اولى والكيفية المتقدمة من التحليق ذكرها الفقيه ابو جعفر قال
في الجامع الاصغر وقال غيره من اصحابنا يشير بثلاثة وخمسين انتهى وهذا موافق
لصريح رواية مسلم وصفة عقد ثلاثة وخمسين ان يقبض الوسطى والخنصر
والبنصر ويضع رأس ابهامه على حرف مفصل الوسطى الاوسط وصفة الاشارة
عن الحلواني انه يرفع الاصبع عند الثاني ويضعها عند اثبات اشارة اليهما
ويكره ان يشير بكتفنا مسبحته لما روى الترمذى والنسائى عن ابي هريرة ان رجلا
كان يدعوا باصبعيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احد احد (ثم) اذا قعد
على الصفة المذكورة (يتشهد) اى يقرأ التشهد وهو من تسمية الكل باسم
جزئه (ويقول) عطف تفسير ليتشهد (التحيات لله والصلوة والطيبات

الى قوله) اى الى ان يقول (عبده ورسوله) وهو السلام عليك ايها النبي
ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله
واشهد ان محمدا عبده ورسوله والتحيات جمع تحية اسم من حي فلان اذا دعا له
عند ملاقاته واشتقاقها من قول العرب عند ملاقة بعضهم بعضا حيائك الله اى
ابقاك ولكل قوم تحية يحى بها بعضهم بعضا عند الملاقات وتحية الاسلام
السلام والمراد بالتحيات ههنا جميع الاثنية الحميدة والعبادات القولية والصلوات
العبادات البدنية والطيبات العبادات المالية يعنى ان هذه العبادات
مختصة بالله لا يستحقها غيره واصله انه صلى الله عليه وسلم لما انتهى في المعراج
لمستوى يسمع فيه صريف الاقلام وقام في المقام الذى اراده الله تعالى للمخاطبة
قصدان يحى ربه سبحانه كما يحى الملوك فالهمه الله تعالى ان قال التحيات لله
والصلوات والطيبات فلما قال ذلك رد الله تعالى عليه وحيه بان قال السلام عليك
ايها النبي ورحمة الله وبركاته فقابل التحيات بالسلام الذى هو تحية الاسلام
وقابل الصلوات بالرحمة التى هى بمعناها وقابل الطيبات بالبركات المناسبة للمال
لكونها النمو والكثرة وافرد السلام والرحمة لان كلام التحيات والصلوات
متحد باعتبار اتحاد آله من اللسان والبدن فوجد ما يقابله بخلاف العبادات
المالية فان آياتها متعددة وهى انواع الاموال من النقود والحيوانات والنباتات
فجمع ما يقابلها ثم لما قال سبحانه السلام عليك ايها النبي الخ قال النبي صلى الله
عليه وسلم السلام علينا اى معشر الامة وعلى عباد الله الصالحين تشريكا لامتة ولسائر
الصالحين من الملائكة والانبياء وصالحى اتباعهم فى السلام الذى سلمه الله عليه وعدم
اختصاص به على ما هو مقتضى سحيته الكاملة الكرم وشيمته التى هى اكرام
الشيم ثم قالت الملائكة اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم تشهد
على هذه الصفة هو تشهد ابن مسعود لما روى الستة واللفظ لمسلم عن ابن مسعود
علمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفى بين كفيه كاي علمنى السورة من القرآن
فقال اذا قعد احدكم فى الصلوة فليقل التحيات لله والصلوات الخ وفى
لفظ النسائي اذا قعدتم فى كل ركعتين فقولوا قال الترمذى اصح حديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم فى تشهد حديث ابن مسعود والعمل عليه عند اكثر الصحابة
والتابعين ثم اخرج عن خفيف قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فى المنام فقلت له ان الناس قد اختلفوا فى التشهد فقال عليك بشهد ابن مسعود
وكقول الترمذى قال الخطابى وابن المنذر ومن وافق ابن مسعود على رفع هذه

الصفة من التشهد معاوية وعائشة وسلمان اخرج الطبراني عن معاوية انه كان يعلم الناس التشهد وهو على المنبر عنه عليه الصلوة والسلام التحيات لله والصلوة الخ سواء واخرج البيهقي عن عائشة قالت هذا تشهد النبي صلى الله عليه وسلم التحيات لله والصلوات الخ قال النووي اسناده جيد استفدنا منه ان تشهد عليه الصلوة والسلام بلفظ تشهدنا وروى الطبراني والبيهقي عن ابي راشد قال سألت سلمان عن التشهد فقال اعلمكم كما علمنيهن رسول الله صلى الله عليه وسلم التحيات لله والصلوات الخ سواء وهو مر جرح على ما اختاره الشافعي من تشهد ابن عباس وهو التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهدان لا اله الا الله واشهدان محمدا رسول الله من وجوه منها انه اصح باجماع ائمة الحديث ومنها ان فيه الامر على ما تقدم ومنها ان فيه الالف واللام المستغرقة للجنس في السلام بخلاف النكرة فانها تناول الواحد ومنها زيادة الواو وهي لتجديد الكلام المقتضي لتعدد التناء لان المعطوف غير المعطوف عليه بخلاف عدمها لانه يفيد ان المثنى به شيء واحد موصوف بصفات ومنها التأكيد في التعليم قال ابو حنيفة اخذ حماد بن ابي سليمان بيدي وعلمني التشهد وقال ابراهيم بيدي وعلمني التشهد وقال مسعود بيدي وعلمني التشهد وقال عبد الله بن مسعود اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وعلمني التشهد كما علمني السورة من القرآن ففي هذا زيادة تأكيد على ما في رواية ابن عباس من قوله يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن (ولا يزيد على هذا) القدر من التشهد (في القعدة الاولى) لما روى الامام احمد عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التشهد فكان يقول اذا جلس في وسط الصلوة وفي آخرها على وركة اليسرى التحيات لله الى قوله عبده ورسوله ثم قال اذا كان في وسط الصلوة نهض حين يفرغ من تشهده وان كان في آخرها دعا بعد تشهده بما شاء ان يدعو ثم يسلم وفي السنن عن ابن مسعود كان النبي صلى الله عليه وسلم في الركعتين الاوليين كانه على الرضف حتى يقوم (فان زاد) على القدر التشهد (قال المشايخ ان قال اللهم صل على محمد ساهيا يجب عليه سجدة السهو وعن ابي حنيفة) فيما رواه الحسن عنه (ان زاد حرفا) واحدا (فعليه سجدة السهو) قال المصنف (واكثر المشايخ على هذا) اي على انه يلزمه السهو بزيادة حرف واحد وفي الخلاصة والمختار

انه يلزمه السهو ان قال اللهم صل على محمد قال البرازي لانه ادى سنة وكيدة
 فيلزم تأخير الركن اى وبتأخير الركن يجب سجود السهو وهذا باطلاقه يصلح
 دليلا لمن اختار رواية الحسن فان مطلق تأخير الركن موجود في زيادة الحرف
 ولا يخص ما اختاره هو وصاحب الخلاصة من التقييد بقوله اللهم صل على محمد
 والصحيح ان قدر زيادة الحرف ونحوه غير معتبر جنس في ما يجب به سجود السهو
 وانما المعتبر قدر ما يؤدى فيه ركن كفى الجهر فيما يخاف وعكسه وكما في التفكير
 حال الشك ونحوه على ما عرف في باب السهو وقوله اللهم صل على محمد يشغل
 من الزمان ما يمكن اى يؤدى فيه ركن بخلاف ما دونه لانه زمن قليل يعسر
 الاحتراز عنه فهذا يتم مراد البرازي ويعلم منه انه لا يشترط التكلم بذلك
 بل لو مكث مقدار ما يقول اللهم صل على محمد يجب السهو لانه اخر الركن بمقدار ما
 يؤدى فيه ركن سواء صلى على النبي صلى الله عليه وسلم او سكت (فاذا قام) بعد التشهد
 الاول (الى) الركعة (الثالثة) لا يعتمد بيديه على الارض) لما في ابى دواد
 عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يعتمد الرجل على يديه اذا
 نهض في الصلوة (وان اعتمد لا بأس به) ومقتضى الحديث انه يحكره اذا لم يكن
 عذر لمطلق النهى وعلى العذر يحمل ماورد مخالفه ويكبر عند هذا النهوض
 ذكره في شرح المختار وقد عد في خزنة الفقه ونظم الزند ويسقى تكبيرات فرائض
 اليوم واليلة اربعا وتسعين ولا يكون كذلك الا اذا كان في القيام الى الثالثة
 تكبير وفي الصحيحين من حديث ابى هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا قام الى الصلوة يكبر حين يقوم الحديث الى ان قال ويكبر حين يقوم من الثنتين
 بعد الجلوس (وان كانت) تلك (الصلوة فريضة) ثلاثية او رباعية (فهو مخير) فيما
 بعد الاولين اذا كان قد قرأ فيهما (بين ان يقرأ وبين ان يسبح وبين ان
 يسكت والقراءة افضل) وقد مر الكلام فيها مستوفي في بحث الثالثة من الفرائض
 التى هي القراءة (وان قرأ يقرأ الفاتحة فحسب) بسكون السين مبذبا
 على الضم بمعنى فقط (ولا يزيد عليها شيئا) لما في البخارى من حديث ابى
 قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الاولين بام القرآن
 وسورتين وفي الركعتين الاخيرين بام الكتاب الحديث (فان ضم السورة) الى
 الفاتحة (سأهاى يجب عليه سجدة السهو في قول عن ابى يوسف) لتأخير
 الركن عن محله عقيب الفاتحة (وفي اظهر الروايات لا يجب عليه سجود
 السهو) لان القراءة فيهما مشروعة من غير تقدير والتقييد بالفاتحة مسنون

لان الاقتصار عليها واجب لكن ينبغي انه لو اطال زائدا على ماقرأ في احدى الاولين سهوا ان يجب سجود السهو لمخالفة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم من غير ترك في وقت ما وانعقد عليه الاجماع وما كان كذلك فهو واجب فاذا خالفه فقد ترك واجبا ومن ترك واجبا سهوا لم يمسح سجود السهو (واما اذا كانت تلك الصلوة سنة) من السنن الرواتب (او نفلا) غير الرواتب (فبتدئ) في القيام من التشهد (كما ابتدأ في الركعة الاولى يعنى) انه يأتي (بالثناء والتعوذ) وانما قال هذا لئلا يفهم من التشبيه بالركعة الاولى انه يرفع يديه فيه ايضا فان رفع اليدين لم يذكر احد انه يأتي به لكون قول المص وغيره في الاستدلال (لان كل شفع من النفل صلوة على حدة) يقتضى انه يرفعهما كما يقتضى انه يصلى على النبي عليه وسلم في ذلك التشهد وقد صرح بالصلوة غير المص ثم ان اطلاقه السنة يشمل الاربع قبل الظهر وقبل الجمعة وبعدها ايضا وقد تقدم في بيان اوقات الكراهة التصريح بانه لا يصلى فيها في التشهد الاول ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة وكذا سائر ما يقتضى انها صلوة واحدة وذكر في القنية انه يصلى في القعدة الاولى من سنة الظهر وذكر قولين فيها اذا صلى ناسيا انه عليه سجود السهو وانه لا سجود عليه وفيها ايضا ولا يصلى في الاربع قبل الجمعة وبعدها واذا قام الى الثالثة لا يستفتح وفي البواق يصلى ويستفتح انتهى والاصح انه لا يصلى ولا يستفتح في سنة الظهر والجمعة على ان صاحب الهداية قال ولهذا قالوا يستفتح في الثالثة وهذا اللفظ منه على ما هو عادته يشير الى انه غير مرضى عنده ولم يتعرض له شراحه والظاهر ان عدم كونه مرضيا عنده لان كون كل شفع من النفل صلوة على حدة ليس مطردا في كل الاحكام فانه لم يطرد في لزوم القعدة الاولى عند ابى حنيفة وابى يوسف حتى لو تركها لا تفسد عندها ولم يطرد في سجود السهو عند الكل حتى اجمعوا انه لو سجد للسهو على رأس شفع لا يبني عليه شفعا آخر لان السجود يحبط لوقوعه في وسط الصلوة فقد صرحوا بصيرورة الكل صلوة واحدة حيث حكموا بوقوع سجود السهو في هذه الصورة في وسط الصلوة وان كان كذلك امكن ان يقال لا يصلى في القعدة الاولى لكونها قعدة في وسط الصلوة ولا يستفتح ولا تتمتع في القيام الى الثالثة لكونه قياما في وسط الصلوة لا في اولها والحاصل ان كل ركعتين من النفل صلوة على حدة من وجه دون وجه فاعتبر كونه صلوة على حدة في حق القراءة للاحتياط اذ بالنظر اليه تجب القراءة في كل شفع وبالنظر الى ان الكل

صلوة على حدة لا تجب فالاحتياط في الوجوب كما في الوتر وكذا في عدم لزوم الشفع الثاني قبل القيام اليه لانه اذا تردد بين اللزوم وعدمه لا يلزم بالشك وعلى عدم اللزوم يبنى انه اذا اقيمت الصلوة او خرج الخطيب وهو في النفل انه يقطع على رأس الشفع كما تقدم وكذا في بطلان الشفعة وخيار الخيرة بالشروع في الشفع الآخر لان كلا من الشفعة والخيار متردد بين الثبوت وعدمه فلا يثبت بالشك وكذا في عدم سريان الفساد من شفع الى شفع اذ لا يحكم بالفساد مع الشك واما في غير هذه الاحكام فالاولى ان يعتبر كون الكل صلوة واحدة لكونه الاصل للاتصال واتحاد التحريم ولذا لا يقال انه صلى صلتين بل صلوة واحدة ومسئلة الاستفتاح ونحوه ليست مروية عن الائمة المتقدمين وانما هي اختيار بعض المتأخرين والله سبحانه اعلم (ويقعد في القعدة الاخيرة مثل ما قعد في) القعدة (الاولى) عندنا من غير فرق لما تقدم (والمرأة تقعد على اليها اليسرى في القعدتين) الاولى والاخيرة (وتخرج ككتار جليها من الجانب الآخر) اى اليمين لان ذلك استرلها وايسرومبنى امرها على السترو اليسر (وتشهد) اى ويقرأ التشهد في القعدة الاخيرة (فاذا آتم التشهد) الى قوله عبده ورسوله (يصل على النبي صلى الله عليه وسلم) وهى سنة في الصلوة عندنا وعند الجمهور وقال الشافعى فرض قاله القاضى عياض وقد شذ الشافعى ولاسلفه في هذا القول ولاسنة يتبعها وشنع عليه فيه جماعة منهم الطبرى والقشبرى وخالفه من اهل مذهبه الخطابى وقال لا اعلم له فيها قدوة والتشهدات المروية عن ابن مسعود وابن عباس وابى هريرة وجابر وابى سعيد وابى موسى وابن الزبير لم يذكر فيها شئ من ذلك وماروى عنه عليه الصلوة والسلام لا صلوة لمن لم يصل على ضعفه اهل الحديث كلهم ولو صح فمعناه كإمالة او لمن لم يصل على عمره وماروى عنه عليه الصلوة والسلام من صلى صلوة لم يصل على فيها ولا على اهل بيتي لم تقبل منه ضعيف ايضا بجابر الجعفى مع انه قد اختلف عليه في رفعه ووقفه على ابن مسعود قاله الدار قطنى واما الاول فرواه ابن ماجة لا صلوة لمن لا وضوء له ولا صلوة لمن لم يذكر اسم الله عليه ولا صلوة لمن لم يصل على النبي ولا صلوة لمن لم يحب الانصار وفيه عبدالمهيمن قال ابن حبان لا يحتج به واخرجه الطبرانى عن ابى ابن عباس بن سهل بن سعد عن ابيه عن جده مرفوعا نحوه قالوا حديث عبدالمهيمن اشبه بالصواب مع ان جماعة قد تكلموا في ابى بن عباس وروى البيهقى عن يحيى بن السباق عن رجل من بنى الحارث عن ابن مسعود عنه عليه الصلوة والسلام اذا تشهد احدكم في الصلوة فليقل اللهم صل على

محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وفيه المجهول وبالجملة ليس له دليل يدل على الفرضية في الصلوة اصلا ولا خلافا انها تفرض في العمر مرة وقال الطحاوي تجب كما ذكر وقال الكرخي لا تجب وجعل في التحفة قول الطحاوي اصح وهو المختار لقوله عليه الصلوة والسلام رغم انف رجل ذكرت عنده فلم يصل على رواه الترمذي وقال حديث حسن وقوله عليه الصلوة والسلام من ذكرت عنده فلم يصل على رواه ابن السني باسناد جيد وقوله عليه الصلوة والسلام البخيل من ذكرت عنده فلم يصل على رواه الترمذي وقال حسن صحيح والاحاديث في ذلك كثيرة جدا بعضها امر يفيد الوجوب وبعضها وعيد او ذم على الترك وها يفيدانه ايضا ولو تكرر ذكره عليه الصلوة والسلام في مجلس واحد قال في الكافي لم يلزمه الامرة واحدة في الصحيح لان تكرار اسمه واجب لحفظ سنة التي بها اقوام الشريعة فلو وجبت الصلوة في كل مرة لافضى الى الحرج غير انه ندب تكرارها بخلاف السجود اى سجود التلاوة فانه لا يندب تكراره بتكرار التلاوة في مجلس واحد والتشميت كالصلوة وقيل يجب التشميت في كل مرة الى الثالث قال الزاهدي وفي النظم ولو تكرر اسم الله تعالى في مجلس واحد اوفى مجالس يجب لكل مجلس ثناء على حدة ولو تركه لا يبقى ديننا عليه وكذا في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن لو تركها تبقى عليه ديننا لانه لا يخلو عن تجدد نعم الله تعالى الموجبة للثناء فلا يكون وقت للقضاء كقضاء الفاتحة في الآخرين بخلاف الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم انتهى والمختار في صفة الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم على ما ذكر في الكفاية والزاهدي في القنية وشرح القدرى قال سئل محمد عن الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وهي الموافقة لما في الصحيحين وغيرها عن كعب بن عجرة قال سالنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله كيف الصلوة عليكم اهل البيت فان الله قد اعاننا كيف نسلم عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد (ويستغفر) بعد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم اى يطلب المغفرة (لنفسه ولوالديه) ان كانا مؤمنين (ولجميع المؤمنين والمؤمنات) فيقول ربنا اغفر لي

ولو أدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ونحو ذلك (ويدعو بالدعوات الماثورة)
 اى المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم كفى صحيح مسلم عن ابي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تشهد احدكم فليستعذ بالله من اربع يقول اللهم
 انى اعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والممات ومن شر
 المسيح الدجال وفيه عن على قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة
 يكون آخر ما يقول بمد التشهد والتسليم اللهم اغفر لى ما قدمت وما اخرت وما
 اعلنت وما سررت وما سرفت وما انت اعلم به منى انت المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت
 وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمر وابن العاص عن ابي بكر الصديق انه قال لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم علمنى دعاء ادعوه به فى صلوة قال قل اللهم انى ظلمت نفسى ظلما
 كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لى مغفرة من عندك وارحمى انك انت الغفور
 الرحيم (و) يدعو (بما يشبه الفاظ القرآن) كما تقدم وكقوله ربنا اننا فى الدنيا حسنة
 وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ربنا لاترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا
 من لدنك رحمة انك انت الوهاب ونحو ذلك فان هذه الادعية تشبه الفاظ القرآن
 وليست بقرآن لانه لم يقصد بها القرآنة بل الدعاء حتى جاز الدعاء بها مع الجنابة
 والحيض (ولا يدعوا بما يشبه كلام الناس) وهو ما لا يستحيل طلبه منهم (نحو
 قوله اللهم اكسنى او) اللهم (زوجنى فلانة) او اعطنى مالا او متاعا وما شبه ذلك (حتى
 لو قال ذلك فى وسط الصلوة) قبل القعود الاخير قدر التشهد (تفسد صلوته) واما بعد
 التشهد فانها لا تفسد لكن تكون ناقصة لترك السلام الذى هو واجب وخروجه
 منها بدونه بمنزلة ما نوتكلم او عمل عملا آخر مناقضا للصلوة وعند مالك والشافعى
 يجوز ان يدعوا بكل ما يريد من امر الدنيا والآخرة لما روى الستة الا الترمذى فى
 حديث ابن مسعود فى التشهد من قوله عليه الصلوة والسلام ثم ليتخير احدكم
 من الدعاء اعجبه اليه فيدعوه به ولنا قوله عليه الصلوة والسلام ان صلوتنا هذه
 لا يصلح فيها شئ من كلام الناس رواه مسلم فيعارض ذلك الحديث او يقدم
 عليه لانه مانع وذلك ميسر ولو قال اللهم ارزقنى جعله فى الهداية بما يشبه كلام
 الناس وصححه فى الكافى لانه يقال رزق الامير الجيش قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
 وقد رجح عدم الفساد لان الرزق فى الحقيقة هو الله تعالى ونسبته الى الامير مجاز
 وفى الخلاصة لو قال ارزقنى فلانة الاصح انه تفسد او ارزقنى الحج الاصح انه لا تفسد
 وفيها اكسنى ثوبا للز فلانا اقض ديونى اغفر لى وخالى تفسد ولو قال اغفر لى
 ولو أدى وللمؤمنين والمؤمنات لا تفسد ولا خى قال الحلوانى لا تفسد وابن

الفضل تفسدوا الاول اوجه وارزقني رؤيتك لا تفسد انتهى كلام الشيخ كالدين
وسياتى تمامه فيما يفسد ان شاء الله تعالى (وروى عن بعض المشايخ) وهو محمد بن
عبد الله بن عمر (انه قال لا يقول) في الصلوة على النبي (وارحم محمدا) فانه نوع ظن
بتقصير الانبياء فان احدا لا يستحق الرحمة الا باتيان ما يلام عليه ونحن امرنا بتعظيم
الانبياء وتوقيرهم وهكذا ذكر شيخ الاسلام في المبسوط (واكثر المشايخ على انه يقول)
وارحم محمدا وآل محمد (للتوارث فيه) على ما تقدم في رواية البيهقي من حديث
ابن مسعود قال الرستغنى ويكون معنى قولنا وارحم محمدا ارحم امة محمد فالتقصير
راجع الى الامة كمن جنى جناية وله اب شيخ كبير فاراد السلطان ان يقيم العقوبة
على الجاني فيقول الناس ارحم هذا الشيخ الكبير فان ذلك ارحم راجع الى الابن
الجاني حقيقة كذا في المحيط ولكن الاتيان بما في الاحاديث الصحيحة اولى واخرى
(ويقول) فيما اذا اتى بقوله وارحم محمدا وآل محمد كما صليت وباركت (ورحمت)
لموافقة وارحم (ولا يقول وترحم) لانه لم يكن قد قال وترحم (و) اما (ان قال)
في ذلك (وترحم) باسكان الراء (فهو خطأ) اذ ليس في اللغة ترحم يترحم
ترحمة (ولو قال) بعد قوله ورحمت (وترحم بالتشديد) اى بتشديد الحاء من الفعل
(يجوز) لان له معنى صحيحا في اللغة يقال ترحم عليه اذا دعاه بالرحمة وذلك
من الله سبحانه نفس الرحمة (ولا يقول) بعد قوله (في العالمين ربنا انك حميد
مجيد) لعدم وروده في الاحاديث (ولو قال) ذلك (لا بأس به) اى لا يكره اذ هو
زيادة نداء الله تعالى ولا ضرر له ولا تغيير فيه للمعنى وان كان الاولى تركه لعدم
الورود اذا الاولى المحافظة على الاتيان بما قاله صلى الله عليه وسلم من غير زيادة
ولانقصان (ويشير بالسبابة اذا انتهى الى الشهادتين وقال في الواقعات لا يشير)
والاول هو المختار على ما قدمناه (فان اشار يعقد) اى يضم (الحنصر والبصر
ويخلق الوسطى بالابهام اى يجعلها حلقة وقد ذكرناه في بحث التشهد الاول
(فاذا فرغ من الادعية) بعد التشهد (يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم
ورحمة الله ولا يقول في هذا السلام) اى في سلام الخروج من الصلوة سواء كان
عن اليمين او اليسار (وبركاته هذا ذكر في المحيط) بخلاف السلام الذى في التشهد
وهو قوله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته حيث يقول اتباعا للمروى
في الموضعين اذ في سلام التشهد قد ورد ذلك على ما تقدم بخلاف سلام التحلل
فان المروى فيه عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه
السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الايمن وعن يساره السلام عليكم

ورحمه الله حتى يرى بياض خده الايسر رواه اصحاب السنن الاربعة وقال الترمذى حديث حسن صحيح ولايتوهم ان مراده هذا السلام الاول وانه يقول في السلام الثانى وبركاته كما يفعله بعض الجهال لان ذلك خلاف السنة كما في هذا الحديث الصحيح وخلاف عمل الامة وفيه تمييز من في اليسار على من في اليمين من غير دليل وذكر في مختلف الفتاوى ثم يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن يساره كذلك وفي جامع الجوامع ولو سلم تلقاء وجهه ثم عن يمينه وشماله جاز رواه الحسن عن محمد واتباع الحديث وعمل الامة اولى (وينبى بالتسليمه الاولى) في خطابه بملككم (من) هو (عن يمينه من الملائكة والمؤمنين) المشار كين له في صلاته دون غيرهم (ويفعل في السلام عن يساره مثل ذلك) اى يقول السلام عليكم ورحمة الله وينبى به من عن يساره من الملائكة والمؤمنين والتسليمه الاولى للتحية وللخروج من الصلوة والثانية للتسوية بين القوم في التحية ثم قيل الثانية سنة والاصح انها واجبة كالاولى وبمجرد لفظ السلام يخرج ولا يتوقف كذا في شرح الهداية لابن الهمام واعلم ان الواو لا تقتضى الترتيب كما هو مقرر فلا يظن من تقديم الملائكة في الذكر اعتقاد فضيلتهم على المؤمنين بل مذهب اهل السنة ان رسل البشر افضل من رسل الملائكة وسائر الاتقياء من المؤمنين افضل من سائر الملائكة لقوله تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين وقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية والملائكة داخلون في جملة العالمين وفي البرية وقالت المعتزلة الملائكة افضل من البشر لقوله تعالى لن يستنكف المسيح ان يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون فان التدرج في مثل هذا الكلام من الادنى الى الاعلى كما يقال لا يستنكف عبد فلان عن خدمتي ولا سيده ولان الملائكة رسل الى الانبياء فيفضلون عليهم كما يفضل الرسل على ائمتهم والجواب ان الآية انها دليل لنا بعين ما ذكرتم لان معناه ان المسيح ابعد عن الاستنكاف من الملائكة واولى بالعبودية ومن كان ابعد عن الاستنكاف وادنى الى العبودية فهو الاقرب منزلة والاعلى رتبة والاكثر اوابا عند الله في الآخرة وذلك هو المراد بالافضلية وان كان ما يقتضى الاستنكاف من زيادة القدرة على البطش والاعمال الشاقة وسعة العلوم والافعال العجيبة وغرابة التكون التي ظن الحق الجهال من النصارى انها السبب في ترفع المسيح عن العبودية في الملائكة اشد واقوى فليس النزاع فيها ووصفهم بالمقرين لا يستلزم كون المسيح ليس من المقرين للاجماع على انه منهم مقرب على انه قد يسلم ان جملة الملائكة

المقرين افضل من المسيح لا ان كل واحد منهم افضل منه والكلام فيه والآية انما تفيد الاول والجواب عن قولهم ان الملائكة رسل الى الانبياء ان مطلق الرسالة لا تقتضى افضلية الرسول وانما ذلك فيما اذا كان الرسول للتشريع والتعليم وانقاد الضلال والدعاء الى الله واما اذا كان لمجرد تبليغ الخبر من المرسل الى المرسل اليه فلا الاترى ان السلطان قدير سئل الخبر مع بوابه الى وزيره ولا يقتضى ان البواب اقرب وافضل عند السلطان من الوزير وهكذا حال الملائكة مع الانبياء انما هم رسل اليهم في تبليغ الخبر فقط وقد روى التوقف في هذا المسئلة عن جماعة منهم ابو حنيفة لعدم القاطع فان مثل العالمين والبرية من البام وهو مختلف في افادة القطع وتفويض علم مالم يحصل لنا الجزم بعلمه الى عالمه اسلم والله اعلم (وقال بعضهم) اى بعض العلماء (ينوى) من الملائكة (الحفظة) الذين وكلوا بحفظه خاصة ولا يعم النية (وقال بعضهم ينوى جميع من معه من الملائكة) على سبيل العموم من غير تقييدهم بصفة كونهم حفظة او غير حفظة (لانه) اى الشان (قد اختلف الاخبار) ينبغي ان يكون هذا تعليلا لكل من القولين لا للقول الاخير فقط لانه يفيد عدم التعيين في العدد وكل من القولين كذلك لا تعيين للعدد فيه (قيل ان مع كل مؤمن خمسا) كذا وقع في نسخ المتن خمسا بلاتاء والاولى ان يقال خمسة (من الملائكة) بالتاء تحرزا من التانيث وهذا القول روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مع كل مؤمن خمس من الحفظة واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد عن يساره يكتب السيئات وواحد امامه يلقيه الخيرات وواحد وراه يدفع عنه المكاره وواحد عند ناصيته يكتب ما يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويبلغه الرسول (وقيل) مع كل مؤمن (ستون) ملكا (وقيل) مع كل مؤمن (مائة وستون) ملكا اخرج الطبراني مرفوعا وكل بالمؤمن مائة وستون ملكا يذبون عنه مالم يقدر له من ذلك البصر عليه سبعة املاك يذبون المؤمن عنه كما يذب عن قصعة العسل الذباب في اليوم الصائف ولو وكل العبد الى نفسه طرفة عين لاخطفته الشياطين وذكر ابن راهوية في مسنده والبيهقي في شعب الايمان في حديثين طويلين ما يفيد انهما اثنان واخرج الطبراني في تفسيره عند قوله تعالى له معقبات الآية من حديث آخر دخل عثمان بن عفان على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له يا رسول الله اخبرني عن العبدكم معه ملك فقال عليه الصلوة والسلام على يمينك ملك على حسناك وهو امين على الملك الذى على الشمال فاذا عملت حسنة تكتب عشرا واذا عملت سيئة قال الذى

على الشمال للذى على اليمين اكتب فيقول لالمه يستغفر ويتوب فاذا قال ثلثا قال نعم اكتب ارحنا الله منه فبئس القرين ما اقل مراقبته لله تعالى واقل استحياءه منا يقول الله تعالى ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد وملكان من بين يديك ومن خلفك يقول الله تعالى له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من امر الله وملك قابض على ناصيتك فاذا تواضعت لله تعالى رفعك واذا تجبرت على الله قصمك وملكان على شفتيك ليس يحفظان عليك الا الصلوة على محمد وملك قائم على فيك لا يدع ان تدخل الحية فيك وملكان على عينيك فهو لاء عشرة املاك على كل ابن آدم يتداولون ملائكة الليل على ملائكة النهار لان ملائكة الليل سوى ملائكة النهار فهو لاء عشرون ملكا على كل آدمى وابليس مع ابن آدم بالنهار وولده بالليل (وينوى المقتدى امامه بالتسليم الاولى) مع من نوى فيها (ان كان) الامام (عن يمينه او بحذاءه) اى اذا كان الامام بحذاءه ينويه في التسليم الاولى ايضا وهذا عند ابى يوسف لانه تعارض فيه الجانبان فرجح اليمين لانه تعالى يحب اليسار من في كل شئ وعند محمد وهورواية عن ابى حنيفة ينويه في التسليمين لان الجمع عند التعارض اذا امكن لا يصر الى الترجيح (و) ينويه (في) التسليم (الاخرى) اى الثانية (ان كان عن يساره) والامام ايضا ينوى القوم مع الحفظة في التسليمين هو الصحيح لانه مخاطبهم بهافينويهم فيهما اذ الكلام يعتبر بالنية وقيل لا ينويهم اصلا لانه يشير اليهم وهى فوق النية وقيل ينوى بالتسليم الاولى فقط واما المنفرد فلا ينوى سوى الحفظة لانه ليس معه سواهم وقد تقدم انه لا ينوى من البشر من لا يشاركه في صلاته (وينبئ) للمصلى من طريق الادب (ان يكون منتهى بصره في) حال (قيامه الى موضع سجوده) ولا يتجاوز (وفي) حال الركوع (الى ظهر قدميه وفي) حال (سجوده الى اربعة افعه) اى طرفه (و) في حال (قعوده الى حجره) بفتح الحاء وكسرهما وهو ما على مجمع فحذيه من ثوبه ذلك كله مقتضى الخشوع فان الخاشع لا يتكلف حركة عينيه ازيد مماهى عليه واذا تركت العين على ماهى عليه لا يتجاوز نظرهما في الحالات المذكورة الى غير المواضع المذكورة وينبئ ان يكون بين قدميه في حال القيام قدر اربع اصابع مضمومة كذا في الخلاصة وهو ايضا راجع الى عدم التكلف على ما عليه الخلقة السليمة والافلوكان افصح ينبئ ان لا يتكلف غير ما يقتضيه اصل خلقته ولو كان اكثر من اربع اصابع اذا اصل في الكل عدم التكلف وهذا كله ادب ولو تركه لا ياثم (والسنة للامام في السلام ان تكون

ان تكون التسليمة الثانية اخفض (اى اسفل (من) التسليمة (الاولى) من حيث الصوت وهذا بناء على ان السنة في حقه الجهر في اذكار الانتقالات جميعها لاجل الاعلام بانتقاله من حال الى حال فكذا يسن له الجهر بالتسليم الا ان التسليمة الاولى للانتقال فلا بد من تمام الجهر بها كسائر اذكار الانتقالات بخلاف الثانية فانها للتسوية مع ان الاولى دالة على تعقيبها ايها فلا حاجة الى زيادة الجهر بها (ومن المشايخ من قال بخفض الثانية) كذا وقع في بعض نسخ المتن وكان مراده انه يخفيها ولا يجهر بها اصلا لما قلنا من عدم الاحتياج الى الجهر لدلالة الاولى عليها وهذا يخالف القول الاول لان ظاهره انه يجهر بها جهرًا دون الجهر بالاولى وفي بعض النسخ (ومن المشايخ من قال بخفض الاولى من الثانية) اى بخفض الاولى ازيد من الثانية وهذا غير صحيح ولا ينبغي ان يكون قول احد من المشايخ بل هو تصرف من بعض الكتبة والاصح القول الاول انه يجهر بالثانية دون الجهر بالاولى لان الاولى وان دلت على تعقيب الثانية ايها الا ان المقتدين ينتظرون الامام فيها ولا يعلمون انه يأتي بها او يسجد قبلها لسهو حصل له لم يشعروا به او شعروا او هو ممن يكتفى بتسليمية واحدة كالمالكية على انها للتحية ايضا كما تقدم ولا بد في سلام التحية من اسماع المسلم عليه فلا بد من الجهر بها (فاذا تمت صلوة الامام فهو مخير ان شاء انحرف عن يساره) وجعل القبلة عن يمينه (وان شاء انحرف عن يمينه) وجعل القبلة عن يساره وهذا اولى لما في مسلم من حديث البراء كذا اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم احببنا ان نكون عن يمينه حتى يقبل علينا بوجهه فان مفهومه ان وجهه عند الاقبال عليهم كان يقابل من هو عن يمينه وذلك انما يكون اذا كان المسجد عن يمينه والقبلة عن يساره وقيل مضاه حتى يقبل علينا بوجهه قبل من هو عن يساره فيفيد الانصراف عن يمينه لانه يجلس منحرفا بل يستقبلهم في القعود بعد الانصراف عن يمينه كافي حديث انس في مسلم ايضا كان النبي صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه وما في الصحيحين وغيرها من حديث ابن مسعود قال لا يجعل احدكم للشيطان شيئا من صلوته يرى ان حقا عليه ان لا ينصرف الا عن يمينه لقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره لا يعارض ذلك لان فعله عليه الصلوة والسلام لذلك تعليم للجواز مع محبة للتيامن واعتياده به وهو اى الجواز مراد ابن مسعود فانه اتمانى عن ان يرى الانصراف عن اليمين حقا لا يجوز غيره والمراد من الانصراف الالتفات عن جهة الصلوة وهى القبلة

اعلم من ان يجلس بعده اولا فلذا قال (وان شاء ذهب الى حوايجي) لانه قضى
صلاته وقد قال الله تعالى فاذا قضيت الصلوة فانثشروا في الارض والامر
للاباحة وكونه في الجمعة لا ينفى كونه في غيرها بل يثبت بطريق الدلالة (وان شاء
استقبل الناس بوجهه) اى وجلس لما في الصحيحين وغيرها عن سمرة بن جندب
كان انبى صلى الله عليه وسلم اذا يصلى صلوة اقبل علينا بوجهه وفي مسلم وغيره
عن جابر بن سمرة كان يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقوم من مصلاه الذى صلى
فيه الصبح حتى تطلع الشمس كانوا يتحدثون فيأخذون في امر الجاهلية فيضحكون
ويتبسم انتهى (وهذا اذا لم يكن بمحذاه) اى بمحذاه الامام اى في مقابله عند
استقبال القوم (مصل) حتى لو كان بمحذاه مصل لا يستقبلهم بل ينحرف
بمنة او يسرة (سواء كان) ذلك (المصلى في الصف الاول) قريبا من الامام
(او) في الصف (الآخر) بعيدا عنه اذا لم يكن بينهما حائل (والاستقبال) الى وجهه
(المصلى مكروه) مطلقا لانه تسبب في التشبه بعبادة الصورة كما ان الاستقبال
من المصلى مكروه ايضا للتشبه المذكور واعلم ان الانحراف والاستقبال مطلق
لا تفصيل فيه بين عدد وعدد على ما ذكره في الخلاصة وغيرها ولا يلتفت
الى ما ذكره بعض شراح المقدمة من ان الجماعة اذا كانوا عشرة يلتفت اليهم لترجع
حرمتهم على حرمة القبلة والافلا لترجع حرمة القبلة على الجماعة فان هذا الذى
ذكره لا اصل له في الفقه وهو رجل مجهول لا تشبه الفاضل الفاضل اهل العلم
فضلا عن ان يقلد فيما ليس له اصل والحديث الذى رواه موضوع كذب على النبي
صلى الله عليه وسلم بل حرمة المسلم الواحد ارجح من حرمة القبلة غير ان الواحد
لا يكون خلف الامام حتى يلتفت اليه بل هو عن يمينه فلو كانا اثنين كانا خلفه
فيلتفت اليهما للاطلاق المذكور والله الموفق (هذا) الذى ذكرناه من التخيير
بين الانحراف والانصراف والجلوس مستقبلا (اذا لم يكن بعد) الصلوة
(المكتوبة) التى اتمها (تطوع) كالفجر والعصر قال في الخلاصة وفي الصلوة
التي لا تطوع بعدها كالفجر والعصر يكره المكث قاعدا في مكانه مستقبل القبلة
استهى ووجه الكراهة مخالفة فعله الذى كان عليه الصلوة والسلام يداوم عليه
كإيفاده لفظ كان فيما تقدم من الحديث (فان كان بعدها) اى بعد المكتوبة (تطوع
يقوم الى التطوع) بالافصل المقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام
تباركت يا ذا الجلال والاكرام (ويكره تأخير السنة عن حال اداء الفريضة) باكثر
من نحو ذلك القدر لما روى مسلم والترمذى عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله

عليه وسلم اذا سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت
 يا ذا الجلال والاكرام واما ما روى ابو داود عن ابي رزمة قال صليت هذه الصلوة
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابو بكر وعمر يقومان في الصف المقدم عن
 يمينه وكان رجل قد شهد التكبيرة الاولى من الصلوة فصلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم صلوة ثم سلم عن يمينه ويساره حتى رأينا بياض خديه ثم انتقل كانتقال
 ابي رزمة يعني نفسه فقام الرجل الذي ادرك معه التكبيرة الاولى ليشفع فوثب
 عمر فاخذ بمكبيه فهزه ثم قال اجلس فانه لم يهلك اهل الكتاب الا انهم لم يكن بين
 صلاتهم فصل فرجع النبي صلى الله عليه وسلم بصره فقال اصاب الله بك يا ابن
 الخطاب فلا يعارض حديث عائشة اما اولا فلانه لا يعادله في الصحة واما ثانيا فلانه
 لا مخالفة بينهما لان المكث مقدار اللهم انت السلام الخ فصل ولا دليل على
 المكث اكثر من ذلك فيكره لمخالفة ما كان دأبه عليه الصلوة والسلام كما هو مفهوم
 حديث عائشة واما ما ورد من الاحاديث في الاذكار عقيب الصلوة فلا دلالة فيها
 على الاتيان بها عقيب الفرض قبل السنة بل تحمل على الاتيان بها بعد السنة
 ولا يخرجها تخلل السنة بينها وبين الفريضة عن كونها بعدها وعقبها لان
 السنة من لواحق الفريضة وتوابعها ومكملاتها فلم تكن اجنبية منها فاي فعل بعدها
 يطلق عليه انه فعل بعد الفريضة وعقبها وقول عائشة مقدار ما يقول الخ
 يفيد ان ليس المراد انه كان يقول ذلك بعينه بل كان يقعد زمانا يسع ذلك المقدار
 ونحوه من القول تقريبا فلا ينافي ما في الصحيحين عن المغيرة انه عليه الصلوة
 والسلام كان يقول في دبر كل صلوة مكتوبة لا اله الا الله وحده لاشريك له له الملك
 وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع
 ذا الجدم منك الجد وكذا ما روى مسلم وغيره عن عبدالله بن الزبير كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا سلم من صلاته قال بصوته الاعلى لا اله الا الله وحده لاشريك له
 له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله ولا نعبد الاياه له النعمة
 وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لان
 المقدار المذكور من حيث التقريب دون التحديد قد يسع كل واحد من نحو هذه
 الاذكار لعدم التفاوت الكثير بينهما وكون التقدير بالتقريب في التخمين دون
 التحديد والتحقيق والله اعلم (فاذا قام) الامام (الى التطوع لا يتطوع في مكانه) الذي
 صلى فيه الفريضة (بل يتقدم او يتأخر او ينحرف يمينا او شمالا) لما في ابي داود
 والترمذي عن المغيرة بن شعبه انه عليه الصلوة والسلام قال لا يصلي الامام

في الموضع الذي يصلي فيه حتى يتحول (او يذهب الى بيته فيتطوع ثم) اى هناك يعنى في بيته لانه عليه الصلوة والسلام انما كان يصلي السنن في بيته في صحيح مسلم وغيره سئلت عائشة عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم من التطوع فقالت كان يصلي في بيتي قبل الظهر اربعا ثم يخرج فيصلي بالناس ثم يدخل فيصلي ركعتين ويصلي بالناس المغرب ثم يدخل فيصلي ركعتين ثم يصلي بالناس العشاء ثم يدخل في بيتي فيصلي ركعتين الحديث والاخبار في ان الافضل في التطوع ان يصلي في البيت كثيرة جدا لكن هذا اذا علم انه لا يشغله شاغل قال في الخلاصة الرجل اذا كان يصلي المغرب في المسجد فاراد ان يصلي ركعتين بعده ان خاف لو رجع الى بيته يشغله شئ آخر يأتى بها في المسجد وان كان لا يخاف صلاحها في المنزل وكذا في سائر السنن حتى الجمعة فانه لو صلى الاربع قبل الجمعة في البيت وصلى الجمعة في الجامع يكون سنة انتهى (ومن المشايخ من عين الانحراف يمينا وقال ان كان المصلي (اماما يتطوع عن يسار المحراب) ويسار المحراب هو يمين المصلي ترجيحاً للتبني من (وقال شمس الائمة الحلواني هذا) يعنى ماذا كرم انه اذا كان بعد الصلوة تطوع يقوم اليه من غير تأخير الخ (اذا لم يكن من قصده الاشتغال بالدعاء) بان لم يكن له ورد معتاد يقرؤه عقيب المكتوبة (فان كان له ورد) قدا عتاد (انه يقضيه) اى يأتى به (بعد المكتوبات فانه يقوم عن مصلا) اى عن المكان الذي صلى فيه (فيقضى ورده قائماً وان شاء جلس في ناحية من) نواحي (المسجد فيقضى ورده ثم يقوم الى التطوع كلاهما) اى كل من قراءة الورد قائماً ومن قراءته جالساً في ناحية المسجد (مروى عن الصحابة رضى الله عنهم) ويجوز ان يراد بقوله كلاهما القيام الى التطوع بلا تأخير اذا لم يكن له ورد والاشتغال بالدعاء او لا اذا كان له ورد ولكن التقدير الاول اقرب (وما ذكر في ابتداء المسئلة) من انه يكره تأخير السنة عن اداء الفريضة (دليل على كراهة تأخير السنة) انه يكره تأخير السنن عن المكتوبات (وما ذكره) شمس الائمة الحلواني (دليل على الجواز) اى جواز تأخير السنن عن المكتوبات من غير كراهة (ذكره) اى ذكر هذا الكلام وهو انما ذكر في ابتداء المسئلة يدل على الكراهة وما قاله شمس الائمة يدل على عدمها (في المحيط) وقد يوفق بان تحمل الكراهة على كراهة التنزيه ومراد الحلواني عدم الاساءة فان العبارة المشهورة عنه انه قال لا بأس بان يقرأ بين الفريضة والسنة الاوراد المشهورة في هذه العبارة اطلاقها فيما خلاه اولى وهو قريب من المكروه كراهة التنزيه فتحصل منه ان الاولى

ان لا يقرأ الاوراد قبل السنة ولو فعل لا بأس به ولا تسقط السنة بذلك حتى اذا صلاها بعد الاوراد تقع سنة مؤداة لاعلى وجه السنة ولذا قالوا لو تكلم بعد الفرض لا تسقط السنة لكن ثوابها اقل فلا اقل من كون قراءة الاوراد لا تسقطها وقد قيل في الكلام انه يسقطها والاول اولى ذكره ابن الهمام في شرح الهداية واستدل به بما روى البخارى وابوداود والترمذى عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر فان كنت مستيقظة حدثني والا اضطلع حتى يؤذن بالصلوة وكذا ذكر في الخلاصة والبرازي عن الفقيه ابي الليث ان القول بان الاشتغال بالبيع والشراء بعد السنة يبطلها مشكل لانه لا رواية فيه وفي القنية الكلام بعد الفرض لا يسقط السنة لكن ينقص ثوابه وكل عمل ينافي للتحريم ايضا قال رضى الله عنه وهو الاصح انتهى ولو اواخر السنة بعد الفرض الى آخر الوقت ذكر في القنية فيه قولين في قول لا تكون سنة وفي قول تكون سنة واعلم ان هذه الاحكام المذكورة كلها في حق الامام (اما المقتدى والمنفرد) فانهما (ان لبنا في مكانهما) الذي صليا فيه المكتوبة (جاز وان قاما الى التطوع في مكانهما) ذلك (جاز) ايضا (والاحسن ان يتطوعا في مكان آخر) غير مكان المكتوبة وهذا لا ينافي ما ذكر في الخلاصة حيث قال وان كان المصلي مقتديا او يصلى وحده ان لبث في مصلاه يدعو جاز وكذا ان قام الى التطوع في مكانه او تقدم او تأخر او انحرف بمئة او يسرة جاز والكل سواء لان المراد بقوله والكل سواء اي في اقامة السنة لا في الفضل فان نفسه قد صرح به بذلك بان المنزل افضل من هذا ولم يظهر الفرق بين الامام وغيره وحيث صرح في الامام بكرهه تأخير السنة وسوى في غيره بين التأخير والوصل الا ان يقال ان حديث عائشة المتقدم انه عليه السلام لم يكن يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام الى آخره والغالب من حاله عليه السلام الامامة خص عدم التأخير بالامام واطلق في الاختيار حيث قال ثم يقوم الى السنة ولا يتطوع في مكان الفرض لقوله عليه السلام ايعجز احدكم اذا فرغ من صلاته ان يتقدم او يتأخر بسببته وكذا يستحب للجماعة كبس الصفوف لتلايظن الداخل انهم في الفرض انتهى فقوله ثم يقوم غير مخصوص بالامام دون غيره ولفظ احدكم في الحديث شامل للمقتدى وغيره فالحاصل ان المستحب في حق الكل وصل السنة بالمكتوبة من غير تأخير الا ان الاستحباب في حق الامام اشد حتى يؤدي تأخيره الى الكراهة لحديث عائشة بخلاف المقتدى والمنفرد ونظير هذا قولهم يستحب الاذان والاقامة للمسافر ولمن يصلى في بيته في المصر ويكره تركها للاول دون الثاني فعلم به ان مراتب الاستحباب متفاوتة كراتب السنة والواجب والفرض والله سبحانه اعلم

(في) بيان (ما) الشيء الذي (يكره فعله في الصلوة) بيان (ما لا يكره) فعله فيها
 اخره عن بيان صفتها لانه من العوارض عليها والاصل خلوها عنه والعارض
 مؤخر عن الاصل وقدمه على بيان ما يفسد لانه كالجزء منه من حيث انه اعم
 اذ كل مفسد مكروه ولا عكس وذلك لان الفساد يتضمن الكراهة لانه بطلان
 العمل وبطلان العمل مكروه اعني بالمعنى اللغوي وهو ضد المحبوب المرضي فيم
 الحرام قال (يكره للمصلي ان يغطي فاه) اعلم ان الفعل ان تضمن ترك واجب
 فهو مكروه كراهة تحريم وان تضمن ترك سنة فهو مكروه كراهة تنزيه ولكن
 تفاوت في الشدة والقرب من التحريم بحسب تأكد السنة وان لم يتضمن ترك
 شيء منهما فان كان اجنبيا من الصلوة ليس فيه تيمم لها ولا فيه دفع ضرر فهو
 مكروه ايضا كالعبث بالثوب او البدن وكل ما يحصل بسببه شغل القلب وكذا
 ما هو من عادة اهل التكبير او صنع اهل الكتاب واحترزنا بما ليس فيه تيمم لها
 مما ذكر في الخلاصة انه لو لم يمكنه العمامة من السجود فرفعها بيد واحدة او سواها
 بيد واحدة لا يكره لانه من تمام الصلوة وبما ليس فيه دفع ضرر من نحو قتل الحية
 والعقرب فانه لا يكره فاذا علم هذا علم ان تغطية الفم اذا لم يكن عذر مكروه وكذا
 تغطية الانف ذكره قاضي خان وعن ابى هريرة انه عليه الصلوة والسلام
 نهى عن السدل في الصلوة وان يغطي الرجل فاه رواه ابو داود والحاكم وصححه
 (الا عند التثاوب) فانه لا يكره ان يغطي فاه اذا لم يستطع كظمه (والادب عند
 التثاوب ان يكظمه) اى يمسكه ويمنعه عن الافتتاح (ان قدر) على ذلك لقوله
 عليه الصلوة والسلام اذا تثاوب احدكم في الصلوة فليكظم ما استطاع
 فان الشيطان يدخل في فيه رواه مسام وغيره (وان لم يقدر فلا بأس ان يضع يده
 او كفه على فيه) لما روى الترمذى انه عليه الصلوة والسلام قال ان التثاوب
 في الصلوة من الشيطان فاذا تثاوب احدكم فليكظم ما استطاع وفي رواية فليضع يده
 على فيه ودل هذا على ان التثاوب مكروه وكذا يكره التخطي لانه دليل الغفلة والكسل
 (ويكره الاعتجار وهو) اى الاعتجار (ان يلف بعض العمامة على رأسه ويجعل طرفا منه)
 اى من الثوب الذى لفت بعضه عمامة اى ويترك طرفا من العمامة شبه المعجر (الكائن
 للنساء يلف حول وجهه) المعجر بوزن منبر ثوب تلفه المرأة على رأسها (وقال
 بعضهم) الاعتجار (ان يشد حول رأسه) اى دائر رأسه (بالتمديد) ونحوه

(ويبدى) أى يظهر (هامته) أى اعلى رأسه وهذا هو المذكور فى فتاوى قاضى خان والحلاصة وغيرها وهو الموافق لاعتجار المرأة بالمعجر الذى تلفه حول رأسها وربما يكون وجه كراهته التشبيه للمرأة او كشف وسط الرأس لكونه فعل الجفأة من الاعراب (ويكره) ايضا (العقص) أى عقص الشعر وهو ضفره وقتله (وارادبه) فى الجامع فى هذه الموضع (ان يجعل شعره على هامته ويشده بصمغ او) ان (يلف ذؤابته) ثنية ذؤابة بضم الذال المعجمة وبعدها همزة مدودة ثم باء موحدة قال فى القاموس هى الناصية والمراد هنا خصلتنا شعره (حول رأسه كما يفعله النساء فى بعض الاوقات او ان يجمع الشعر كله من قبل)
 أى من جهة (القفاء ويمسكه) أى يشده (بخيط او خرقة كيلا يصيب الارض اذا سجد) وجميع ذلك مكروه اذ فعله قبل الصلوة وصلّى به على تلك الهيئة اما لو فعل شيئا من ذلك وهو فى الصلوة تفسد صلواته لانه عمل كثير بالاجماع ووجه الكراهة ماروى الطبرانى عن الثورى عن مكحول بن راشد عن سعيد بن المقبرى عن ابى رافع ام سلمة انه عليه السلام نهى ان يصلى الرجل ورأسه معقوص وكذا رواه اسحق بن راهوية قال انبأنا المؤمل بن اسمعيل عن سفيان به سندا ومتنا وزاد قال اسحق قلت للمؤمل افيه ام سلمة قال بلا شك واخرج الستة عنه عليه الصلوة والسلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وان لا اكف شعرا ولا ثوبا وفى العقص كف الشعر فيكون منهيّا (ويكره) ايضا (وضع اليد على الارض قبل) وضع (الركبة اذا سجد ورفعها) أى رفع الركبة (قبلها) أى قبل رفع اليد (اذا قام) من السجود لمخالفة السنة على مامر فى صفة الصلوة (الا) فعل ذلك (من عذر) فانه لا يكره لان العذر يبيح ترك الواجب فضلا من السنة لان الحرج مدفوع بالنص (و) يكره ايضا (ان ينقر) المصلى فى سجوده (نقر الديك) أى كنقر الديك فى السرعة لما فيه من ترك واجب الطمانينة (و) يكره (ان يقى) فى جلوسه التشهد او بين السجدين (اقعاء الكلب) أى كاقعاء الكلب (وهو) أى الاقعاء (ان يضع اليته على الارض وينصب فخذه) وساقه نصبا (وقيل) هو (ان ينصب يديه نصبا) والاول اصح لانه المناسب لاقعاء الكلب قال فى المستصفي واقعاء الكلب يكون بهذه الصفة الا ان اقعاء الكلب فى نصب اليدين واقعاء الآدمى فى نصب الركبتين الى صدره انتهى ووجه الكراهة ترك القعود المسنون (و) يكره (ان يفرش ذراعيه) فى السجود (افتراش) أى كافتراش (الثعلب) وهذه الاشياء الثلاثة ذكرها المص بلفظ

الحديث ففي مسند الامام احمد عن ابى هريرة رضى الله عنه نهائى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلثة عن نقر كنقر الديك واقعاء كافعاء الكلب والتفات كالتفات الثعلب او افتراش كافتراش الثعلب وفي الصحيح من حديث عائشة كان تعنيه عليه الصلوة والسلام ينهى عن عقبة الشيطان وان يفتش الرجل ذراعيه افتراش السبع وعقبة الشيطان الاقعاء واما ما روى مسلم عن طائوس قلت لابن عباس في الاقعاء على القدمين فقال هي السنة فقلنا انه انما رآه جفاء بالرجل فقال بل هي سنة نبيك صلى الله عليه وسلم وما روى اليهقي عن ابن عمر وابن الزبير انهم كانوا يقولون فالجواب المحقق عنه ان الاقعاء على ضربين احدهما مستحب وهو ان يضع اليديه على عقيبيه وركبتيه في الارض وهو المروى عن العبادلة والمنهى عنه هو الصفة المقدمة كذا قاله الشيخ كمال الدين بن الهمام وهو محمول على خارج الصلوة فان ما ذكر من الحديثين ليس فيه ما يدل على ان مراد القعود في الصلوة والا فوضع اليدين على العقيين في الصلوة مكروه ايضا لخالفه الجلوس المسنون وهو افتراش الرجل اليسرى ولكن يفهم حينئذ ان الاقعاء بنصب الركبتين مكروه خارج الصلوة ايضا ولا بعد فيه لانه جلوس الحفاة بخلاف الاحتباء اذ ليس فيه كراهة خارج الصلوة والفرق بين الاحتباء والاقعاء ان الاحتباء يكون بشد الركبتين الى الظهر عند نصبهما بيديه او بشو به او بغيره وهو اكثر جلوس اشراق العرب (و) يكره ايضا (ان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع) لانه فعل زائد ليس من تمام الصلوة على ما مر ولا يفسد الصلاة خلافا لما روى مكحول عن ابى حنيفة انه يفسد هالان المفسد انما هو العمل الكثير وهو ما يظن ان فاعله ليس في الصلوة وهذا الرفع ليس كذلك ذكره في الكافي (و) يكره ايضا (ان يسدل ثوبه) اي يرسله من غير ان يلبسه (وهو) اي السدل (ان يضعه) اي الثوب (على كتفيه ويرسل اطرافه) على عضديه او على صدره (وفي القدوري) شرح مختصر الكرخي هو ان يجعله (على رأسه او كتفيه ويرسل اطرافه من جوانبه) وفي فتاوى قاضي خان (هو ان يجعل) الثوب على رأسه او على عاتقه ويرسل جانبيه امامه على صدره والكل يصدق عليه حد السدل وهو الارسال من غير لبس فان السدل في اللغة الارخاء والارسال ولا بد ان يقيده بمدم اللبس ضرورة ان ارسال ذيل قميص ونحوه لا يسمى سدا ولا وجه كراهة السدل ما مر عن ابى هريرة انه عليه الصلوة والسلام نهى عن السدل في الصلوة وان يغطي الرجل فاه اخرجه ابو داود والحاكم وصححه ولان فيه شغل القلب

(ورحة)

يحمل شيء في الصلوة لافائدة فيه (ولو صلى في قباء مطرف) بضم الميم
 وفتح الراء قال في القاموس هورداء من خزمربيع ذواعلام (او باراني) اي مطر
 على وزن منبر وهو ما يلبس للمطر وباران بالفارسية هو المطر (ينبغي ان يدخل يديه
 في كيهو) ان (يشد القباء) ونحوه (بالمنطقة احترازا عن السدل) وفي الخلاصة
 المصلي اذا كان لابس شقة او فرجي ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون في الكراهة
 والمختار انه لا يكره ولم يوافق على ذلك احد سوى الزايزي والصحيح الذي عليه
 قاضي خان والجمهور انه يكره لانه اذا لم يدخل يديه في كيه صدق عليه اسم السدل لانه
 ارسال للثوب بدون ان يلبسه (وعن الفقيه ابى جعفر) الهندواني انه كان يقول
 اذا صلى مع القباء وهو غير مشدود الوسط فهو مسيء) يعني ولو ادخل يديه في كيه
 وينبغي ان يقيد بما اذا لم يزر ازرار له لا يشبه السدل حينئذ اما اذا زر الازرار فقد التحق
 بغيره من الثياب في اللبس فلا سدل فيه فلا يكره واما الاقية الرومية التي يحمل لأكامها
 خروج عند اعلى العضد اذا اخرج المصلي يده من الحرق وارسل اليكم فانه يكره ايضا
 لصدق السدل عليه لانه ارعاء من غير لبس اذا لبس الكم يكون بادخال اليد فيه
 ولان فيه شغل القلب بمراعاته عن ان يجلس عليه احد عند نهوضه فيتمزق ولان فيه
 تشبه باهل التكبر اذ لا تكاد تسمح نفوس المتكبرين بتركه وادخال اليد في الكم
 لا في الصلوة ولا خارجها على ما جرى من عادتهم ولو لم يرسل الكم عند اخراج
 اليدين من خرقة بل ادخله تحت منقطته زالت الكراهة لزوال اسبابها المذكورة
 (و) يكره ايضا (ان يكف ثوبه) وهو في الصلوة بعمل قليل بان يرفعه من بين
 يديه او من خلفه عند السجود او يدخل فيها وهو مكفوف كما اذا دخل وهو
 مشمر الكم او الذيل (او) ان يرفعه كيلا يترب) لما مر من قوله عليه الصلوة
 والسلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وان لا اكف شعرا ولا ثوبا ولا ذلك
 نوع تجبر (و) يكره للمصلي (كل ما هو من اخلاق الجبايرة) عموما لان الصلوة مقام
 التواضع والتذلل والخشوع وهو ينا في التكبر والتجبر (و) يكره (ان يصلي
 في ازار واحد) او في سراويل فقط لما في الصحيحين وغيرهما عن ابى هريرة رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلين احداكم في الثوب الواحد
 ليس على عاتقه منه شيء (الامن عذر) بان لا يجد غيره فان الحرج مدفوع (و)
 يكره (ان يصلي حاسرا) اي حال كونه كاشفا (رأسه تكللا) اي لاجل الكسل
 وبسببه بان استثقل ثغليته ولم يرها امرا مهما في الصلوة فتركها لذلك وهذا

معنى قولهم تهاونا بالصلوة وليس معناه الاستخفاف بها والاحتقار لان ذلك كفر والعياذ بالله (ولا بأس اذا فعله) اى كشف الرأس (بذلال وخشوع) لان ذلك هو المقصود الاصلى فى الصلوة وفى قوله لا بأس اشارة الى ان الاولى ان لا يفعله وان يتذلل ويخضع بقلبه فانهما من افعال القلب (وكذا يكره ان يصلى فى ثياب البذلة) بكسر الباء وبالذال المعجمة وهو ما لا يصاب ولا يحفظ من الدنس ونحوه (او) فى ثياب (المهنة) ككلمه فى اوزانها وبفتح الميم والهاء معا وهى الخدمة والعمل تكميلا لرعاية الادب فى الوقوف بين يديه تعالى بما امكن من تجميل الظاهر والباطن وفى قوله تعالى خذوا زينكم عند كل مسجد اشارة الى ذلك وان كان المراد بها ستر العورة على ما ذكره اهل التفسير كما تقدم (والمستحب ان يصلى) الرجل فى (ثلاثة اثواب ازار وقميص وعمامة) ولو صلى فى ثوب واحد متوشحاه جميع بدنه كما يفعله القصار فى المقصرة جاز من غير كراهة مع تيسر وجود الزائد ولكن فيه ترك الاستحباب حينئذ (وروى عن ابي حنيفة انه كان يلبس احسن ثيابه للصلوة والمرأة تصلى فى ثلاثة اثواب) ايضا (قميص وخمار ومقنعة) وفى الخلاصة قميص وازار ومقنعة فذكر الازار موضع الخمار وهو الاولى لانها محتاجة الى زيادة الستر فاذا استحباب الازار للرجل فالاولى ان يستحب لها وفيها فان صلت فى ثوبين جازت صلاتها يعنى فى قميص ومقنعة والمقنعة بكسر الميم وفتح النون ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الحنك والقناع اوسع منه بحيث يعطف من تحت الحنك ويربط من الورا والخمار اكبر منهما بحيث يغطي به الرأس وترسل اطرافه على الظهر او الصدر (و) يكره ايضا للمصلى (ان يرفع رأسه او ينكسه) وهو (فى الركوع) لخالفه هيئة الركوع المسنون على ما مر فى صفة الصلوة (و) يكره (ان يبعث بثوبه او بشئ من جسده) فى المستصفى قال الامام بدر الدين يعنى الكردوى البعث الفعل الذى فيه غرض غير صحيح والسفه مالا غرض فيه اصلا انتهى والبعث حرام خارج الصلوة فى الصلوة الاولى (و) يكره ان يفرقع اصابعه (بان يمدّها او يغمزها حتى تصوت لما روى ابن ماجة على الحارث عن على عنه عليه الصلوة والسلام انه قال لا تفرقع اصابعك وانت فى الصلوة وهو معلول بالحارث الاعور ولان الفرقة فل لا فائدة فيه فكان كالبعث وفى المستصفى انه عمل قوم لوط فيكره التشبه بهم انتهى وعلى هذا فيكره خارج الصلاة (او يشبك بين اصابعه) فانه مكروه ايضا لما روى وابوداود والترمذى عن كعب بن عجرة انه عليه الصلوة والسلام قال اذا توضأ احكم

فاحسن وضوءه ثم خرج عامدا الى المسجد فلا يشبكن بين اصابعه فانه في الصلوة فاذا نهى عنه حال الجلوس في المسجد منتظرا للصلوة احوال التوجه الى المسجد لكونه كانه في الصلوة حكما من حيث الثواب فاذا كان في الصلوة حقيقة كان منهيا عنه بالطريق الاولى ولان فيه ترك الوضع المسنون (و) يكره (ان يحمل يديه على خاصرته) لما في الصحيحين وغيرها عن ابي هريرة رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحصر في الصلوة وفي رواية ان يصلي الرجل مختصرا وفي اخرى عن الاختصار في الصلوة وفيه تأويلات اشهرها ما قال ابن سيرين وهو وضع اليد على الخصرة وفي النهاية نقلا عن المغرب وهو وضع اليد على الحصر وهو المستند فوق الورك او على الخصرة وهو ما فوق الطغطة والشراسيف والطغطة الخاصرة والشراسيف اطراف الضلع الذي يشرف على البطن انتهى وفي القاموس الطغطة وتكسر الخصرة واطراف الجنب المتصلة بالاضلاع والشراسيف جمع شرسوف كهصفور وهو غضروف معلق بكل ضلع او مقط الضلع وهو الطرف المشرف على البطن وقيل الاختصار ان يصلي متكئا على الخصرة وهي العصا وقيل ان لا يتم الركوع والسجود وقيل ان يختصر الآيات التي فيها السجدة وقيل غير ذلك والاول هو المتمد (و) يكره ايضا (ان يقب الحصى) بكل حال الابحار (ان لا يمكنه الحصى) اي الا في حال عدم تمكن الحصى اياه (من السجود عليه) بان كان فيه تفاوت كثير في الارتفاع والانخفاض بحيث لا يستقر عليه مقدار الفرض من الجهة (فيسويه) حينئذ (مرة او مرتين) كذا في فتاوى قاضي خان فاشار الى ان فيه روايتين (وفي اظهر الروايتين) انه يسويه مرة) لا يزيد عليها لما اخرج عبدالرزاق عن ابي ذر سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سألته عن مسح الحصى فقال واحدة اودع وكذا رواه ابن ابي شيبة وروى موقفا عليه قال الدارقطني وهو اصح وروى الستة عن معيقب انه عليه الصلوة والسلام قال لا تمسح الحصى وانت تصلي فان كنت لا بد فاعلا فواحدة ولانه من جملة العبث الاللعدر المذكور والمرة كافية في ذلك (و) يكره (ان يتربع في جلوسه) لخالفه سنة الجلوس (الامن عذر) ولا يكره خارج الصلوة مطلقا في الاصح لانه عليه الصلوة والسلام كان جل قعوده في غير الصلوة مع اصحابه التربع وكذا عمر كذا قاله الشيخ كمال الدين بن الهمام وان كان الجلوس على الركبتين اولى لقربه الى التواضع (و) يكره للمصلي ايضا (ان يغمض عينيه)

قيل لانه من صنيع اهل الكتاب وقال في الاختيار لانه عليه الصلوة والسلام هي عنه
 (و) يكره (ان يلتفت) بوجهه (يميناً او شمالاً) لما في البخارى عن عائشة سألت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلوة فقال هو اختلاس يختلسه
 الشيطان من صلوة العبد وفي سنن ابى دود عن ابى ذر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلوته ما لم يلتفت فاذا التفت اعرض
 عنه وروى البيهقي في شعب الايمان عن كعب ما من مؤمن يقوم مصلياً
 الا واكل الله به ملكاً ينادى يا ابن ادم لو تعلم ما في صلوتك و من تناسجى ما التفت
 ورواه الحاكم وصححه وهذا اذا لوى عنقه دون صدره امالو حرف صدره
 عن القبلة قصداً تفسد صلوته قل ذلك او كثروا ان كان ذلك بغير اختياره فان لبث
 مقدار ركن فسدت والا لا والحاصل ان الالتفات على ثلثة اوجه التفات مفسد
 وهو بالصدر والتفات مكروه وهو بالوجه والتفات غير مكروه وهو بالعين
 بدون تحويل الوجه لما روى الترمذى والنسائى وابن حبان وصححه من ابن
 عباس كان عليه الصلوة والسلام يلحظ في الصلوة يميناً وشمالاً ولا يلوى عنقه
 قال الترمذى غريب قال ابن القطان صحيح وان كان غريباً (و) يكره (ان يسجد
 على كور عمامته) وقد تقدم في بحث السجود (او ان يتنحج قصداً يعنى) بقوله
 قصداً (اختياراً) من غير ضرورة وانما يكره التنحج (اذا كان صوتاً) فقط
 (لاحرف له) اى لذلك الصوت وكذا لو كان له حرف واحد بخلاف ما اذا كان له
 حرفان او اكثر فانه يكون مفسداً اذا كان لغير عذر ولذا فسر القصد بالاختيار
 لئلا يتوهم منه انه اذا كان عن سهو وكان معه حروف انه لا يفسد لانه اذا كان
 معه حرفان وكان بلا ضرورة يفسد سواء كان قصداً او سهواً لان مفسدات
 الصلوة لا فرق فيها بين السهو وعدمه على ما يأتى ان شاء الله تعالى لان هيئتها
 مذكرة فلا يعذر فيها بالنسيان (امال السعال المدفوع) اى المضطر اليه (فلا)
 يكره وكذا التنحج اذا كان عن ضرورة كما اذا منعه البلغم عن القراءة او عن الجهر
 وهو امام فانه لا يكره (والاحسن ان يدفع سعاله ان قدر) على دفعه من غير
 ضرر يلحقه رعاية للدأب اما اذا كان يحصل له ضرر او شغل قلب بدفعه
 فالاولى عدمه (و) يكره ايضا (ان يرد المصلى السلام) بالاشارة (بيده) اورأسه لانه
 جواب معنى ولو حصل حقيقة يفسد كما اذا رده بلسانه فكره اذا كان معنى
 فقط ولانه اشتغال بالغير من غير فائدة ولو صافح بنية السلام فسدت (و) يكره
 ايضا (ان يحمل الصبي) او غيره مما يشغله وهو (في صلاته) وماروى

في الصحيحين انه عليه الصلوة والسلام ام الناس وامامة بنت ابي العاص على عاتقه الحديث محمول على الابتداء حين كان الكلام وبعض الاعمال مباحاتهم نسخ بقوله عليه الصلوة والسلام ان في الصلوة لشغلا على ما في الصحيحين (و) يكره ايضا (ان يتنخم) اى يخرج النخامة من حلقه بالفس الشديد وهو في الصلوة (قصدا) اى غير عذر وحكمه كالتنخج في تفصيله (و) يكره (ان يضع في فيه دراهم او دنائير) او غيرها من لؤلؤ ونحوه وهذا اذا كان (بحيث لا ينمعه من القراءة) لما فيه من الشغل بلا فائدة (وان منعه) ذلك (عن اداء الحروف) وانم الصلوة على تلك الحال من غير ان يؤدى مقدار ما تجوز به الصلوة بان سكت او تافظ بالفاظ لا تكون قرآنا (افسدها) اترك الفرض (و) يكره (ان ينفخ) وهو في الصلوة (يعنى) بالنفخ المذكور (نفخا لا يسمع صوته) وهذا غير مقيد لانه لو سمع صوته من غير ان يشتمل على حرفين يكره ايضا ولا يفسد وانما يفسد اذا اشتمل الصوت المسموع على حرفين او اكثر كما في التنخج بغير عذر (ولا يتلغ) المصلى (ما بين اسنانه) اى يكره له ذلك (ان كان قليلا دون قدر الحصة) (وان كان كثيرا زائدا على قدر الحصة) فان صلوته (تفسد) والتقيد بالزيادة على الحصة ليس كما ينبغي لان المذكور في الفتاوى وغيرها ان قدر الحصة يفسد ايضا كما في الصوم وقيل لا يفسد ما لم يكن ملاء الفم وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى (و) يكره للمصلى ايضا (ان يجهر بالتسمية والتأمين) وكذا بالثناء والتعوذ لمخالفة السنة على ما مر في صفة الصلوة (و) يكره (ان يتم القراءة في الركوع) لانه ليس محلها (و) يكره (ان يعد الآتى) بمد الهمزة اسم جنس واحده آية اى يكره ان يعد الآيات (و) ان يعد (التسبيح) و ان يعد (السورة) اذا كررها في الصلوة (يعنى) بالعد المكروه (العد بالاصابع) وهذا (عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس به) اى بالعد لان المصلى يضطر الى ذلك لمراعاة سنة القراءة والعمل بما وردت به السنة في صلوة التسبيح وغيرها وله انه ليس من اعمال الصلوة وفيه مخالفة سنة الوضع ومراعاة سنة القراءة يمكن بان يعد ويعين قبل الشروع (ثم من مشايخنا من قال لا خلاف في التطوع انه لا يكره) المدفيه فعلى هذا تكون صلوة التسبيح خارجة فلا يستدل بها على عدم الكراهة مطلقا (ومنهم من قال) الخلاف انما هو (في التطوع ولا) خلاف (في المكتوبة) بل يكره ذلك فيها اتفاقا (وقال) الفقيه (ابو جعفر) الهندوانى الخلاف (فيهما)

او في المكتوبة والتطوع معا فعلى هذين القولين يحجب عن صلوة التسييح
بانه لا ضرورة الى العد بالاصابع وترك الوضع المسنون لامكانه بالاشارة برؤس
الاصابع وهي في مكانها (و) لذا (قال في الفتاوى الحاقانية ان غمز برؤس
الاصابع) يعنى وهي موضوعة كما هي على الهيئة المسنونة (لا يكره وذكروا في موضع
آخر) من الحاقانية انه (لو احتاج اليها) اى الى التسييحات يعنى (الى عدها
كافي صلوة التسييح عدها اشارة) اى من حيث الاشارة (او بقلبه) اى بحفظها
ويضبطها بقلبه من غير اشارة فلا ضرورة الى ما قال من العد بمقدار اصابع (و) يكره
ايضا للمصلى (ان يتكئ) وهو في الصلوة (على حائط او على عصا) انكأ
(لا من عذر) اى كائنا من غير عذر اما لو كان من عذر فلا يكره كما تقدم في بحث
القيام (و) يكره ايضا (ان يخطو خطوات بغير عذر) اما اذا كان بعذر فلا يكره
كما اذا سبقه الحدث فثنى للوضوء وكالومشى لقتل الحية او العقرب على قول
السرخسي على ما يأتى ان شاء الله تعالى (هذا) اى الكراهة فيما اذا كانت
الخطوات بغير عذر (اذا وقف بعد كل خطوة) وكذا اذا وقف بعد كل
خطوتين (وان لم يقف) بل خطائلك خطوات متواليات (تفسد)
صلوته لانه عمل كثير (اذا كان) ذلك (بغير عذر) اما اذا كان بعذر فلا
تفسد كما مر آنفاً لحاصل ان المشي اذا كان بعذر لا يفسد ولا يكره وان كان بغير
عذر فان كان تلك خطوات متواليات يفسد والا يكره فقط ولا يفسد (و) يكره
ايضا (التمايل) في الصلوة (على يمينه مرة وعلى يسراه اخرى) لانه
من العبث المتافى للخشوع (و) يكره ايضا (اخذ القملة او البرغوث) في الصلوة
(وقتله او دفعه) وفي الخلاصة قال ابو حنيفة لا يقتل القملة في الصلوة ويدفنها تحت
الحصى وقال محمد قتلها احب الى من دفنها وكلاهما لا بأس به وقال ابو يوسف
يكره كلاهما انتهى وقال قاضي خان وروى عنه يعنى ابا حنيفة انه ان اخذ
قملة او برغوثا فقتلها او دفنها فقد اساء انتهى والذي ينبغي ان يؤخذ بقول
محمد فيما اذا قرصته فان اخذها حينئذ يكون بعذر لدفع ضررها لان تركها يذهب
الخشوع ويشغل القلب بالالم وقد تقدم ان الفعل الذي فيه دفع الضرر
لا يكره بل لو قيل ان تركها مكروه لم يبعد لما قلنا انه يشغل القلب فكان كمدافعة
البول او الفأط او الريح واذا اخذها فاما ان يقتلها او يدفنها ولكن دفنها
احب ان يسر لان في قتلها ايجاد نجاسة على قول الشافعي لان قشرها نجس
وما دامت حية فهي طاهرة ففي عدم قتلها تحرز عن الخلاف لكلا يحمل

في الصحيحين انه عليه الصلوة والسلام ام الناس وامامة بنت ابي العاص على عاتقه الحديث محمول على الابتداء حين كان الكلام وبعض الاعمال مباحثهم نسخ بقوله عليه الصلوة والسلام ان في الصلوة لشغلا على ما في الصحيحين (و) يكره ايضا (ان يتنخم) اى يخرج النخامة من حلقه بالنفس الشديد وهو في الصلوة (قصدا) اى اغير عذر وحكمه كالتنخج في تفصيله (و) يكره (ان يضع في فيه دراهم او دنائير) او غيرها من لؤلؤ ونحوه وهذا اذا كان بحيث لا يغمه من القراءة لمافي من الشغل بالاقادة (وان منعه) ذلك (عن اداء الحروف) واتم الصلوة على تلك الحال من غير ان يؤدى مقدار ما تجوز به الصلوة بان سكث او تافظ بالفاظ لا تكون قرآنا (افسدها) اترك الفرض (و) يكره (ان ينفخ) وهو في الصلوة (يعنى) بالنفخ المذكور (نفخا لا يسمع صوته) وهذا غير مقيد لانه لو سمع صوته من غير ان يشتمل على حرفين يكره ايضا ولا يفسد وانما يفسد اذا اشتمل الصوت المسموع على حرفين او اكثر كما في التنخج بغير عذر (ولا يتلغ) المصلى (ما بين اسنانه) اى يكره له ذلك (ان كان قليلا دون قدر الحصة) وان كان كثيرا زائدا على قدر الحصة (فان صلوته) (تفسد) والتقيد بالزيادة على الحصة ليس كما ينبغي لان المذكور في الفتاوى وغيرها ان قدر الحصة يفسد ايضا كما في الصوم وقيل لا يفسد ما لم يكن ملاء الفم وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى (و) يكره للمصلى ايضا (ان يجهر بالتسمية والتأمين) وكذا بالتاء والتعوذ لمخالفة السنة على ما مر في صفة الصلوة (و) يكره (ان يتم القراءة في الركوع) لانه ليس محلها (و) يكره (ان يعد الآي) بمد الهمزة اسم جنس واحدة آية اى يكره ان يعد الآيات (و) ان يعد (التسييح) و ان يعد (السورة) اذا كررها في الصلوة (يعنى) بالعد المكروه (العد بالاصابع) وهذا (عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس به) اى بالعد لان المصلى يضطر الى ذلك لمراعات سنة القراءة والعمل بما وردت به السنة في صلوة التسييح وغيرها وله انه ليس من اعمال الصلوة وفيه مخالفة سنة الوضع ومراعاة سنة القراءة يمكن بان يعد ويعين قبل الشروع (ثم من مشايخنا من قال لا خلاف في التطوع انه لا يكره) المديف فلي هذا تكون صلوة التسييح خارجة فلا يستدل بها على عدم الكراهة مطلقا (ومنهم من قال) الخلاف انما هو (في التطوع ولا) خلاف (في المكتوبة) بل يكره ذلك فيها اتفاقا (وقال) الفقيه (ابو جعفر) الهندي اني الخلاف (فيهما)

أوفي المكتوبة والتطوع مما فعل هذين القولين يحجب عن صلوة التسييح
بانه لا ضرورة الى العد بالاصابع وترك الوضع المسنون لامكانه بالإشارة برؤس
الاصابع وهي في مكانها (و) لذا (قال في الفتاوى الحاقانية ان غمز برؤس
الاصابع) يعني وهي موضوعة كما هي على الهيئة المسنونة (لا يكره وذ كر في موضع
آخر) من الحاقانية انه (لو احتاج اليها) اي الى التسييح (يعني) الى عدّها
كفي صلوة التسييح عدّها إشارة) اي من حيث الإشارة (او بقلبه) اي يحفظها
ويضبطها بقلبه من غير إشارة فلا ضرورة الى ما قلنا من العد بعقد الاصابع (و) يكره
ايضا للمصلي (ان يتكئ) وهو في الصلوة (على حائط او على عصا) انكأ
(لامن عذر) اي كائنا من غير عذر اما لو كان من عذر فلا يكره كما تقدم في بحث
القيام (و) يكره ايضا (ان يخطو خطوات بغير عذر) اما اذا كان بعذر فلا يكره
كما اذا سبقه الحدث فثنى للوضوء وكلم ومشى لقتل الحية او العقرب على قول
السرخسي على ما يأتى ان شاء الله تعالى (هذا) اي الكراهة فيما اذا كانت
الخطوات بغير عذر (اذا وقف بعد كل خطوة) وكذا اذا وقف بعد كل
خطوتين (وان لم يقف) بل خطا تلك خطوات متواليات (تفسد)
صلوته لانه عمل كثير (اذا كان) ذلك (بغير عذر) اما اذا كان بعذر فلا
تفسد كما مر آتافا لحاصل ان المشي اذا كان بعذر لا يفسد ولا يكره وان كان بغير
عذر فان كان تلك خطوات متواليات يفسد ولا يكره فقط ولا يفسد (و) يكره
ايضا (التمايل) في الصلوة (على يمينه مرة وعلى يساره اخرى) لانه
من العبث المنافي للخشوع (و) يكره ايضا (اخذ القملة او البرغوث) في الصلوة
(وقتله او دفنه) وفي الخلاصة قال ابو حنيفة لا يقتل القملة في الصلوة ويدفنها تحت
الحصى وقال محمد قتلها احب الى من دفنها وكلاهما لا بأس به وقال ابو يوسف
يكره كلاهما انتهى وقال قاضي خان وروى عنه يعني ابا حنيفة انه ان اخذ
قملة او برغوثا فقتلها او دفنها فقد اساء انتهى والذي ينبغي ان يؤخذ بقول
محمد فيما اذا قرصته فان اخذها حينئذ يكون بعذر لدفع ضررها لان تركها يذهب
الخشوع ويشغل القلب بالالم وقد تقدم ان الفعل الذي فيه دفع الضرر
لا يكره بل لو قيل ان تركها مكروه لم يبعد لما قلنا انه يشغل القلب فكان كمدافعة
البول او الفائط او الريح واذا اخذها فاما ان يقتلها او يدفنها ولكن دفنها
احب ان تيسر لان في قتلها ايجاد نجاسة على قول الشافعي لان قنصرها نجس
وما دامت حية فهي طاهرة ففي عدم قتلها تحرز عن الخلاف لثلا يحمل

التجاسة المانعة على قول بعض الأئمة اويلقيها في المسجد فكان احب
وتحمل الاساءة والكراهة المروية عن ابي حنيفة وابى يوسف على اخذها
قصدا من غير عذر (ولا بأس بقتل الحية والعقرب) في الصلوة لما روى اصحاب
السنن الاربعة عن ابي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اقتلوا الاسودين في الصلوة الحية والعقرب قال الترمذى حسن صحيح (قالوا)
اى المشايخ والمراد بعضهم اى قال بعض المشايخ لا بأس بقتل الحية والعقرب
في الصلوة (اذا لم يحتج الى المشى) الكثير كثلت خطوات متواليات (ولا الى المعالجة)
الكثيرة كثلت ضربات متواليات (فاما اذا احتاج) الى ذلك (فمشى وعالج
تفسد) صلوته كما لو قاتل انسانا في صلوته لانه عمل كثير ذكره شمس الأئمة
السرخسى في المبسوط ثم قال الاظهر انه لا تفصيل فيه لانه رخصة كالتمشى
في سبق الحدث والاستقاء من البئر والتوضى ويؤيده اطلاق الحديث واعتراض
عليه بانه يلزم مثله في علاج المارين يدي المصلى اذا حصل فيه عمل كثير فانه
مأمور به بالنص مع انه مفسد عند الكل فمأهول الجواب في علاج المار فهو الجواب هنا
فالحق فيما يظهر هو الفساد الامر بالقتال او القتل لا يستلزم صحة الصلوة مع وجوده كما
في صلوة الخوف فان المشى فيها والقتال مفسد مع الامر به عند الحاجة بل الامر في مثله
لاباحة مباشرته وان كان مفسدا للصلوة وعدم الاثم في ذلك بعد ان كان حراما وهذا
كما يباح قطع الصلوة لاغاثة ملهوف او تخليص احدهم من سبب هلاك كسقوط
من سطح او غرق او حرق ونحوه وكذا اذا خاف ضياع ما قيمته درهم له او لغيره
على ما ذكره في الخلاصة وغيرها ثم قيل يستثنى من الحيات الحية البيضاء التى
تمشى مستوية لانها من الجن لقوله عليه الصلوة والسلام اقتلوا ذا الطفتين
واياكم والحية البيضاء فانها من الجن وقال في الهداية ويستوى جمع انواع
الحيات هو الصحيح احترازا من هذا القول وهو قول الفقيه ابي جعفر الهندوانى
وما اختاره صاحب الهداية هو اختيار الامام ابي جعفر الطحاوى فانه قال لا بأس
بقتل الكل لانه عليه الصلوة والسلام عاهد الجن ان لا يدخلوا بيوت الله
ولا يظهروا انفسهم فان خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم قال الشيخ
كمال الدين بن الهام وقد حصل في عهده عليه الصلوة والسلام وفيمن بعده
الضرر بقتل بعض الحيات من الجن فالحق ان الحل ثابت ومع ذلك الاولى الامساك
عمافيه علامة الجن لا للحرمة بل دفع الضرر المتوهم من جهتهم وقيل ينذرهما
فيقول خلى طريق المسلمين اوارجى باذن الله تعالى فان ابت قتلها وهذا في غير

الصلوة يعنى اما لوقاله فى الصلوة فانها تفسد ولكن لا يحرم كما تقدم فى قطع
الصلوة لحوف الضرر (و) يكره (ترك الطمأنية فى الركوع والسجود)
لانه ترك واجب وكذا فى القومة والجلسة لانه امارك واجب او ترك سنة كما تقدم
والكل مكروه (و) يكره (تكرار) قراءة (السورة فى الفرض) وهذا يشمل
تكرارها فى ركعة وفى ركعتين لكن قوله (اذا كان قادرا على قراءة سورة اخرى) يفيد
ان المراد الثانى اذا المفهوم منه انه اذا لم يقدر على قراءة سورة اخرى لا يكره
تكرارها للضرورة والاحتياج الى قراءتها وانما تلزم الضرورة فى ركعة اخرى
فانه بعد ما قرأها فى ركعة مرة زالت الضرورة باداء الواجب فيها اما فى الركعة
الاخرى فالواجب لم يؤد بعد فاذا لم يقدر على سورة اخرى اضطر الى تكرار
السورة التى قرأها فى الركعة الاولى والحاصل ان تكرار السورة الواحدة
فى ركعة واحدة مكروه فى الفرض ذكره فى فتاوى قاضى خان وكذا تكرارها
فى ركعتين منه بان قرأها فى الاولى ثم كررها فى اركعة اثنائية يكره ذكره فى الفتية
لكن هذا اذا كان لغير ضرورة بان كان يقدر قراءة سورة اخرى اما اذا لم يقدر
فلا يكره وايضا انما يكره اذا وقع عن قصد اما اذا وقع من غير قصد كما اذا قرأ
فى الاولى قل اعوذ برب الناس فانه لا يكره ان يكررها فى الثانية ذكره فى الخلاصة
وغيرها ووجه الكراهة عدم وروده فيكون بدعة ليس عليه امره عليه الصلوة
والسلام فيكره (ولا يكره) تكرار السورة فى ركعة او فى ركعتين (فى التطوع)
لان باب النفل واسع وقد ورد انه عليه الصلوة والسلام قام الى الصبح بآية
واحدة يكررها فى تهجد فدل على جواز التكرار فى التطوع وسيأتى تمام هذا
فى الملحق ان شاء الله تعالى (ويكره) تطويل الركعة الاولى على الركعة
الثانية (من كل شفع (فى التطوع الا اذا كان) ذلك التطويل (مرويا) عن النبي
صلى الله عليه وسلم قولا (او مأثورا) اى منقولاً عنه عليه الصلوة والسلام فعلا
او مرويا عنه عليه السلام او مأثورا عن احد من الصحابة وكيف ما كان فلم يرد فيه شئ
بطريق صحيح ولا ضعيف الحديث عائشة رضى الله عنها رواه اصحاب السنن
الاربعة وابن حبان فى صحيحه والحاكم فى المستدرک كان عليه الصلوة والسلام
يقرأ فى الركعة الاولى من الوتر بفاتحة الكتاب وسبح اسم ربك الاعلى وفى الثانية
بقل يا ايها الكافرون وفى الثالثة بقل هو الله احد والمعوذتين فان الوتر من حيث
القراءة ملحق بالنوافل وقد روى فيه اطالة الاولى على الثانية واماماروى من قراءة
قل يا ايها الكافرون فى الركعة الاولى من سنة الفجر والمغرب وقراءة الاخلاص

في الثانية فليس مما نحن بصدد اذ المراد به التطويل المكروه في الفرض وهذا ليس منه لانه اطالة بمقدار آية او آيتين فان قل يا ايها الكافرون ست آيات والاخلاص خمس او اربع على الخلاف وذلك ليس بمكروه في الفرض كما تقدم هذا وقال في فتاوى قاضي خان في فصل القراءة في التراويح لو طول الاولى على الثانية لا بأس به بل المختار ذلك عند محمد وعند ابى حنيفة وابي يوسف التسوية بين الركعتين كما في الظاهر والمصر عندهما انتهى فعلم ان ما قال هنا قولهما خلافا ل محمد (وتطويل الركعة الثانية على) الركعة (الاولى في جميع الصلوات) الفرض والنفل (مكروه) ونقل ابن فرشته في شرح المجمع عن جامع المجبوبي ان اطالة الثانية انما تكره في الفرائض واما في النوافل فغير مكروهة ولعل الوجه فيه ان النقل بايه واسع فيقتصر فيه ما لا يقتصر في غيره لان المتطوع امير نفسه لا يلزمه الاما التزمه باختياره وقصده بخلاف الفرض لانه مقدار معين اصلا ووصفا فلا يتجاوز فيه عن ذلك وحينئذ فالمتنفل لم يلتزم التسوية بين الركعتين فلا تلزمه بخلاف غيره فان الشارع قد حمله فيه حدا فلا يتجاوزوه واذ لم يكره اطالة الثانية في النفل لم يكره اطالة الاولى بل الاولى والاصح كراهة اطالة الثانية على الاولى في النفل ايضا لما قاله بالفرض فيما لم يرد فيه تخصيص من التوسعة كجوازها قاعدا بلا عذر ونحوه واما اطالة الثالثة على الثانية والاولى فلا تكره لما نه شفع آخر (و) يكره ايضا في الصلوة (نزع القميص) ونحوه (والقا نسوة) بفتح القاف واللام وضم السين وهي ما تلبس في الرأس (و) كذا يكره (لهما) اذا كان النزع او اللبس بعمل يسير لانه عمل اجنبى من الصلوة لا يحصل به تميم شئ من اعمالها ولهذا كان مفسدا اذا حصل بعمل كثير بان احتاج الى اليدين او كان مما لوراء الناظر ظنه ليس في الصلوة (و) يكره (ان يشم) بفتح الشين هو الفصيح اى ينشق (طيبا) بكسر الطاء اى ذارياحة طيبة لانه اجنبى من الصلوة كما تقدم هذا اذا قصده اما لو دخلت الرايحة انفه بغير قصد فلا (او يرمى بزاقه) والبزاق كغراب ماء الفم اذا خرج منه وما دام فيه فهو ريق فالتسمية هنا باعتبار ما يؤل اليه كمن قتل قتيل (او) يرمى (بنخامته) بضم النون وهو البلغم الذى ينفذ الى الحلق بالنفس الضعيف اما من الخيشوم او من الصدر وهذا ايضا انما يكره اذا لم يكن مدفوعا اليه لانه اجنبى لا فائدة فيه اما لو اضطر اليه بان خرج بسعال او تنخخ ضرورى فلا يكره الرمي لكن الاولى حينئذ ان يأخذها بثوبه او يلقيها تحت رجله اليسرى اذا لم يكن في المسجد لما في البخارى انه عليه الصلوة والسلام قال اذا قام احدكم الى الصلوة

فلا يصبق امامه قائما يناجي الله مادام في صلاة ولا عن يمينه فان عن يمينه ملكا
وليصبق عن يساره او تحت قدمه في رواية او تحت قدمه اليسرى وفي الصحيحين
البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها (و) يكره (ان يروح) اى يجلب
الروح بفتح الراء وهو نسيم الريح او الريحانة (بشوبه او بمروحة) بكسر الميم وفتح
الواو لانه اجنبى ومن افعال المترفين وهذا اذا روح (مرة او مرتين فان روح
ثلاث مرات متواليات تفسد صلوته) لانه عمل كثير (و) يكره ايضا (ان يرفع
كفه) اى يشمره (الى المرفقين) وهذا قيد اتفاق فانه لو شمر الى مادون المرفق يكره
ايضالانه كف للثوب وهو منهي عنه في الصلوة لماسر وهذا اذا شمره خارج
الصلوة وشرع في الصلوة وهو كذلك اما لو شمره في الصلوة تفسد لانه عمل كثير
(و) يكره ايضا (ان لا يضع يده) حال القيام او الركوع او السجود او التشهد
(في موضعها) المسنون المذكور في صفة الصلوة لمخالفة السنة (الان عذر)
استثناء مفرغ متعلق بقوله يكره كما قدرناه اى يكره عدم وضع اليد في موضعها
المسنون في كل حال الا في حال العذر فانه لا يكره لان الحرج منفي (و) يكره ايضا
للمصلى (ان يقرأ) القرآن (في غير حالة القيام) من ركوع او سجود او قعود
لعدم شرعية ذلك (وان يترك التسبيحات في الركوع والسجود وان ينقص من ثلاث
تسبيحات في الركوع والسجود) لمخالفة السنة في ذلك كله (وان يأتي بالاذكار
المشروعة في الانتقالات) متعلق بالمشروعة (بعد تمام الانتقال) متعلق بياتي
اى ان يأتي بعد تمام الانتقالات بالاذكار التي شرعت في حال الانتقالات بان يكبر
للكوع بعد الانتهاء الى حد الركوع ويقول سمع الله لمن حمده بعد تمام القيام
ونحو ذلك لان السنة ان يكون ابتداء الذكر عند ابتداء الانتقال وانتهائه عند
انتهائه كما تقدم فمخالفة ذلك مخالفة للسنة فيكره (وفيه) اى في الاينان المذكور
كراحتان احدهما (تركها) اى ترك الاذكار (في موضعه) اى في موضع الذكر
وهو حال الانتقال (و) الاخرى (تحصيلها) اى تحصيل الاذكار (في غير موضعه)
اى في غير موضع الذكر وهو بعد تمام الانتقال فالضمير في موضعه يرجع الى الذكر
المذكور ضمنا في ضمير الاذكار في الموضعين (و) يكره ايضا للمصلى (ان يمسح
عرقه او) يمسح (التراب من جبهته في اثناء الصلوة او في) قعود (التشهد
قبل السلام) لانه عمل اجنبى بلا فائدة حتى لو كان فيه فائدة بان كان العرق يدخل
عينه فيولمها ونحو ذلك لا يكره لحصول الفائدة وهي دفع شغل القلب المذهب
للخشوع بسبب الالم ولا يكره ذلك بعد السلام وقد روى ابن السني في كتابه

عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضى صلاته مسح جبهته بيده اليمنى ثم قال اشهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن (ولابس للمتطوع المنفرد ان يتعوذ بالله (من النار) عند ذكر النار وما هو بمعناه من انواع العذاب (او ان يسأل الله (الرحمة عند ذكر آية الرحمة) من الجنة وانواع النعيم (او) ان يستغفر) اى يطلب من الله المغفرة عند ذكر العفو والمغفرة وما شبه ذلك روى مسلم عن حذيفة بن اليمان قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلى بها فى ركعة الحديث الى ان قال اذا مر بآية فيها تسبيح سبح واذا مر بسؤال سأل الله واذا مر بتعوذ تعوذ فهذا فى التهجيد كما ترى وقوله اذا مر بسؤال اى بما ينبغى ان يسأل وكذا يتعوذ اى بما ينبغى ان يتعوذ منه (وان كان) المصلى المنفرد (فى الفرض يكره) له ذلك لعدم الورود وفيه خلاف الشافعى استدل بالحديث المتقدم ولنا انه فى النفل كما مر (واما الامام والمقتدى فلا يفعل ذلك) السؤال والتعوذ (لا فى الفرض ولا فى النفل) الذى تقصده الجماعة كالترابيع بخلاف ما لم تقصد كفى اقتداء حذيفة به عليه الصلوة والسلام اما الامام فثلاثا يطول على المقتدين واما المقتدى فثلاثا يفوت الانصات الواجب عليه بالنص (ولابس بان يصلى) متوجها (الى ظهر رجل قاعدا) الظاهر ان التقيده باعتباره الفالب وانه لا فرق بين كونه قاعدا او قائما وقوله (يتحدث) لا فائدة فى قول من قال بالكرهية بحضرة المتحدثين وكذا بحضرة النائمين وماروى عنه عليه الصلوة والسلام لا اتصلوا خلف النائم ولا المتحدث فضعيف وقد صح عن عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى من صلوة الليل كلها وانا معترضة بينه وبين القبلة فاذا اراد ان يوتر ايقظنى فاوترت روياه فى الصحيحين وهو يقتضى انها كانت نائمة وما فى مسند البزار عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهيت ان اصلى الى النيام والمتحدثين مع ان البزار قال لانعلمه الا عن ابن عباس فهو محمول على ما اذا كانت لهم اصوات يخاف منها التغليب او الشغل وفى النائمين اذا خاف ظهور شئ يضحكه ويكره ان يصلى الى وجهه انسان وهو محمل ما روى البزار عن على انه عليه الصلوة والسلام رأى رجلا يصلى الى رجل فامر ان يعيد الصلوة ويكون الامر بالاعادة لازالة الكراهة لانه الحكم فى كل صلوة اديت مع الكراهة وليس للفساد لو كان بينهما ثالث ظهره الى وجه المصلى لا يكره لانتفاء سبب الكراهة وهو التشبه بعبادة الصور (او يصلى) اى ولا بأس بان يصلى (وبين يديه) اى قدامه

(مصحف معلق أو سيف معلق) وهذا في لما يتوهم أن السيف لكونه آلة الحرب والبأس يكره استقباله في مقام الابتهاال وفي استقبال المصحف تشبهاً بهل الكتاب فيكره ووجه عدم الكراهة أن كراهة استقبال بعض الأشياء انما هي باعتبار التشبه بعبادتها والمصحف والسيف لم يعدهما أحد فيكون في استقبالهما تشبه واستقبال أهل الكتاب للمصحف للقراءة منه للعبادة وعند أبي حنيفة يكره استقباله لأجل القراءة ولذا قيد بكونه معلقاً وكون السيف آلة الحرب مناسب لحال الابتهاال إلى الله لأنها حال المحاربة مع النفس والشيطان وعن هذا سمي المحراب (أو على بساط فيه تصاوير) جمع تصوير وهو مصدر صور وهو من ذكر المصدر وإرادة المفعول كذكر الخلق وإرادة المخلوق أي ولا بأس بأن يصلى على بساط فيه تصاوير (و) الحال أنه (لا يسجد على التصاوير) والمراد ما كان منها الذي روح فإن الخلاف إنما هو فيها فاطلق في الأصل الكراهة سواء سجد عليها أو لم يسجد وقيد في الجامع الصغير بأن تكون في موضع السجود فإذا كانت في موضع القيام أو القعود لا يكره لما فيه من الإهانة وأما صورة غير ذي الروح فلا خلاف في عدم كراهة الصلوة عليها واليهما ولا كراهة في عملها أيضاً لما روى عن ابن عباس أنه قال للمصور حين نهاه عن التصوير وذكر له الوعيد أن كان لابد فعليك بتمثال غير ذي الروح (ويكره أن يسجد عليها) أي على التصاوير لذى الروح لأن فيه تعظيماً لها وتشبهاً بعبادتها (و) يكره أيضاً (أن تكون فوق رأسه) أي رأس المصلى (في السقف أو) أن يكون (بين يديه) أي قدمه قريباً منه (أو) أن يكون (بجذائه) أي في مقابله وأن لم يكن قريباً (تصاوير) مرسومة في جدار أو غيره (أو صورة) موضوعة (أو معلقة) لأن فيه تعظيماً وتشبهاً بعبادتها بخلاف ما إذا كانت وراءه لأن فيها إهانة لكونها تحت رجله وهذا إذا كانت الصورة كبيرة غير مقطوعة الرأس و (أما إذا كانت مقطوعة الرأس يعني به إذا لم يكن له) أي للشخص المصور (رأس) أصلاً (أو كان له فحاه بخيط) نسجه عليه حتى طمست هيئته (أو كانت) الصورة (صغيرة) جداً بحيث (لا تبدو) أي لا تظهر (لناظر) إذا كان قائماً وهي على الأرض أي لا تبتين تفاصيل أعضائها (فلا يكره) حينئذ أن تكون بين يدي المصلى أو فوق رأسه أيضاً لأنها لا تعبد فانتفى التشبه الذي هو سبب الكراهة

﴿ فروع ﴾

في الخلاصة لو محو وجه الصورة فهو كقطع الرأس بخلاف قطع يديها ورجليها

ولو خيط على عنقها بخيط لا ترفع الكراهة وفيها تم المختار انها اذا كانت على وسادة او بساط لا بأس باستعمالهما وان كان يكره اتخاذها لكن لا يسجد على الصورة وان كانت الصورة على الازار او السترفكروه ويكره التصوير على ثوب صلى فيه او لم يصل اما اذا كانت في يده وهو يصلي فلا بأس به لانه مستور بثيابه وكذا لو كان على خاتمه ولو رأى صورة في بيت غيره يجوز له محوها وتغييرها انتهى وفي عدم الكراهة فيما اذا كانت في يده اشكال لانها تمنعه عن سنة الوضع وهو مكروه بغير الصلوة فكيف بها اللهم الا ان يراد ان لا يمسكها بل تكون معلقة بيده ونحو ذلك والله اعلم وكذا في قوله وان كان يكره اتخاذها نظر لما في النسائي وصحيح ابن حبان استأذن جبرئيل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف ادخل وفي بيتك ستريه تصاوير فان كنت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها واقطعها وساید او اجعلها بساطا ولم يذكر النسائي اقطعها وساید وفي البخاري في كتاب المظالم عن عائشة انها اتخذت على سترة لها سترا فيه تماثيل فهتكه النبي صلى الله عليه وسلم قالت فاتخذت منه مرفقتين فكانتا في البيت يجلس عليهما زاد احمد في مسنده ولقد رأيته متكئا على احدهما وفيها صورة وفي الهداية لو كانت الصورة على وسادة ملقاة او على بساط مفروش لا يكره لانها تداس وتوطأ بخلاف ما اذا كانت الوسادة منصوبة او كانت على الستر لانه تعظيم لها (ولا بأس بالصلوة على الطنافس) بفتح الطاء وكسر الفاء جمع طنفسة مثلثة الطاء والفاء وهي البساط ذو الحمل (و) وكذا لا بأس بالصلوة على (اللبود وسائر الفرش) بضمين جمع فراش اسم لما فرش عموما (اذا كان) الشيء (المفروش رقيقا) بحيث يجرد الساجد عليه حجم الارض والا فلا يجوز كما تقدم في بحث السجود (و) لكن الصلوة (على الارض) بلا حائل (و) على (ما لبته الارض) كالخصير والبوريا (افضل) لانه اقرب الى التواضع وفيه خروج عن خلاف الامام مالك فان عنده يكره السجود على ما كان من نحو الصوف او القطن او الكتان فكان افضل (ولا بأس بان يكون مقام الامام) اي موضع قيامه ومحل قدميه (في المسجد) اي خارج المحراب (و) يكون (سجوده في الطاق) اي في المحراب لان العبرة لموضع القدم كافي الصيد اذا كان رجلاه في الحرم ورأسه خارجه فهو صيد الحرم وبالعكس لا (و) يكره (ان يقوم في الطاق) بان يكون قدماه في المحراب وعللوا الكراهة بوجهين احدهما التشبيه باهل الكتاب في امتياز الامام عن القوم بمكان مخصوص والآخرة يشبه حاله على من عن يمينه او يساره

فعلی هذا لو كان یجئ الطاق عمودان وراءهما فرجتان بحيث یطلع اهل
الجهتين علی حاله لا یكره وعلی الاول یكره مطلقا قال السروجی هذا هو الواجه
یعنی الكراهة فی الوجهین قال الشیخ كالدين بن الهمام ولا یخفى ان امتیاز
الامام مقرر مطلوب فی الشرع فی حق المكان حتی كان التقدّم واحیا
علیه وغایة ما هناك كونه فی خصوص مكان ولا اثر لذلك فانه بنی فی المساجد
المحارب من لدن رسول الله صلی الله علیه وسلم ولولم تبین كانت السنة
ان یتقدّم فی محاذة ذلك المكان لانه یحاذی وسط الصف وهو المطلوب
اذ قیامه فی غیر محاذاته مكروه وغایته اتفاق الملتین فی بعض الاحكام ولا بدع
فیه علی ان اهل الكتاب انما یخصون الامام بالمكان المرتفع علی ما قبل فلا تشبه
انتهی ولقائل ان یقول لا یلزم من تخصیص الامام بالتقدّم تخصیصه بالمكان
علی حدة لامكانه مع اتحاد المكان فان المسجد كله مكان واحد فلا یكون
فی شرعية التقدیم دلیل علی شرعية تخصیص الامام بمكان علی الوجه الذی
خصه اهل الكتاب فلم یعلم كون الملتین متفقین علی هذا الحكم بدایل شرعی
فكان تشبههم وهو مكروه نعم یرد ما طعن به بعضهم علی ابی حنیفة بأنه لم یجعل
المحراب من المسجد واجاب فی الحواشی بان المراد من المسجد هنا موضع سجود
الناس و مصالحهم والطاق ایس بمسجد بهذا الاعتبار انتهى (و) یكره ایضا
(ان ینفرد) الامام عن القوم (فی مكان اعلى من مكان القوم اذا لم یكن بعض القوم
معه) لان فیه التشبه باهل الكتاب علی ما تقدم انهم یخصون اما مهم بالمكان
المرتفع ولذا اذا كان بعض القوم مع الامام لا یكره لزوال التشبه بزوال التخصیص
(فان انفرد) الامام عن القوم (بالمكان الاسفل اختلف المشایخ فیه) ای فی
كراهة انفرادیه به قال الطحاوی لا یكره لعدم التشبه باهل الكتاب لانهم
لا یفعلونه و ظاهر الروایة الكراهة لان فیه ازدراء بالامام حیث ارتفع کل الجماعة
فوقه بخلاف ماذا كان بعضهم معه وذكر عن شمس الائمة الحلوانی ان الصلوة
علی الرفوف فی الجامع من غیر ضرورة مكروه وعند الضرورة بان امتلاء المسجد
لا بأس به وهكذا یحكي عن الفقیه ابی الیث فی الطاق انه اذا ضاق المسجد عن القوم
لا یكره انفراد الامام فی الطاق كذا ذكر فی الكفاية عن جامع المحبوبي ثم مقدار
الارتفاع الذی یحصل به كراهة الانفراد عن القوم ذكر الطحاوی انه مقدار
بقامة الرجل وكذا روى عن ابی یوسف وقیل مقدار ما یقع به الامتیاز وقیل
مقدار ذراع اعتبارا بالستره قال فی الكفاية ناقلا عن الجامع الصغیر لقاضی خان

و عليه الاعتماد وقال ابن الهمام والوجه الوجه الثاني يعنى مايقع به الامتياز لان الموجب و هو شبه الازدراء بتحقيق غير مقتصر على قدر الذراع انتهى ولا يخفى ان هذا يختص بما اذا كان الامام اسفل لا بما اذا كان اعلى نعم يقال حينئذ ان الارتفاع مقدار مايقع به الامتياز يحصل التشبه الموجب للكراهة ان ثبت انهم يخصونه بمطلق مايقع به الامتياز من الارتفاع والظاهر ان مادون الذراع لا ينضبط به وقوع الامتياز كل الضبط فان من الناس الطويل والقصير فكان التقدير بالذراع هو الاولى لانه هو الذى ينضبط به وقوع الامتياز فى حق الكل (ويكره للمقتدى ان يقوم خلف الصف وحده الا اذا لم يجد فى الصف فرجة) يمكنه القيام فيها لقوله عليه الصلوة والسلام اتوا الصف المقدم ثم الذى يليه فاذا كان من نقص فليكن فى الصف المؤخر رواء ابو داود والنسائى وفيه الامر باتمام الصفوف الاول فالاول وهو يفيد كراهة القيام فى الصف المؤخر قبل اتمام المقدم وان لم يكن وحده فكراهة قيامه وحده اولى للمخالفة مع عدم امتثال الامر اما اذا لم يجد فى الصف فرجة فليلبى ان يجذب واحدا من الصف قبل التكبير ثم يكبر وفى القنية قيل يقوم وحده ويعذرو قيل يجذب واحدا من الصف الى نفسه فيقف بجنبه والاصح ما روى هشام عن محمد انه ينتظر الى الركوع فان جاء رجل والاجذب اليه رجلا قال رضى الله عنه يعنى نفسه والقيام وحده اولى فى زماننا لغلبة الجهل على العوام فاذا جره يفسد صلاته انتهى (وكذا) اى كما يكره للمقتدى ان يقف خلف الصف (وحده) بلا عذر (يكره للمنفرد) وهو يعنى المفترض والمتفعل (ان يقوم فى خلال الصف) اى فى اثنائه بين المقتدين فيصلى صلاته التى هو فيها (فيخالفهم فى القيام والقعود) والركوع والسجود والمخالفة سبب الكراهة لكونها سببا لتنافر القلوب على ما اشار اليه عليه الصلوة والسلام فى امره بتسوية الصفوف على ما رواء مسلم عن ابى مسعود الانصارى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح منا كبتا فى الصلوة وهو يقول استوتوا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم (و) تكره (الصلوة فى طريق العامة) لما روى الترمذى وابن ماجة عن ابى عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يصلى فى سبعة مواطن فى المزبلة و المجزرة والمقبرة وقارة الطريق وفى الحمام وفى معاطن الابل وفوق ظهر بيت الله (و) تكره الصلوة ايضا (فى الصحراء من غير سترة اذا خاف) المصلى (المرور) اى من ان يمر احد (بين يديه) لان فيها تسببا لوقوع المار فى الاثم بخلاف ما اذا كان سترة على ما باتى ان شاء الله تعالى (و) تكره الصلوة ايضا

(في معاطن الابل) اى باركها جمع معطن اسم مكان من عطن يعطن كنصر ينصر يقال عطنت الابل عطونا اذا رويت ثم بركت (و) كذا تكره (في المزبلة) بفتح الميم مع فتح الباء وضمها وهو ملق الزبل اى السرقين (و) في (المجزرة) بفتح الميم مع فتح الزاى وضمها ايضا موضع الجزارة اى فعل الجزار اى القصاب وفي المغتسل بضم الميم وفتح السين مكان الاغتسال (و) في (الحمام) في (المقبرة) لما مره من الحديث واللة كونها مواضع النجاسة فالحق بها المغتسل قياسا لانه مصب النجاسات والاساخ (و) يكره ايضا (على سطح الكعبة) للحديث والمعنى فيه عدم التعظيم وترك الادب (و) ذكر قاضى خان (في الفتاوى) قال (اذا غسل موضعا في الحمام ليس فيه تمثال) اى صورة (وصلى) فيه (لا بأس به) قال وكان واحد من الزهاد يفعل كذلك انتهى ومراده اسمعيل الزاهد ذكره البرازى قال في الخلاصة بعدما ذكر كلام الفتاوى وفي نسخة الامام السرخسى الصلوة في الحمام منهي عنها والنهي لمعنيين احدهما انه مصب الفسالات فعلى هذا لا يكره في سائرته والثاني ان الحمام بيت الشياطين فعلى هذا تكره الصلوة في جميع مواضعه غسل ذلك الموضع او لم يغسل انتهى والاولى ان لا يصلى فيه الا للضرورة كخوف الفوات ونحوه لاطلاق الحديث واما الصلوة في موضع جلوس الحمى فقال قاضى خان لا بأس بها لانه لانجاسة فيه (و كذا) اى قال في الفتاوى لا بأس بالصلوة (في المقبرة) اذا كان فيها موضع اعد للصلوة وليس فيه قبر (وهذا لان الكراهة معطلة بالتشبيه باهل الكتاب وهو منتف فيما كان على الصفة المذكورة (و) يكره (ان يقرأ كلمة او كلمتين من سورة ثم يترك) تلك السورة بعذر (ويبدأ) القراءة (من سورة اخرى) وكذا لو انتقل الى آية اخرى من تلك السورة وترك بينهما شيئا لان فيه اعراضا عما شرع فيه وابهام تفضيل غيره عليه واما اذا كان عذر كان حاضرا عما بعد تلك الآية قبل ان يتم سنة القراءة فلا يكره الانتقال الى آية اخرى من تلك السورة او من غيرها هذا اذا انتقل قصدا فان انتقل من غير قصد ثم تذكر ينبغى ان يعود ذكره في القنية وان لم يتذكر فلا كراهة ايضا لعدم القصد (ويكره للامام ان يؤتم قوما وهم له كارهون بمخضلة) اى بسبب خضلة توجب الكراهة اولان فيهم من هو اولى منه بالامامة لقوله عليه الصلوة والسلام ثلث لا تجاوز صلاتهم اذانهم البعد الا بقى حتى يرجع وامرأة بان وزوجها عليها ساخط وامام قوم وهم له كارهون وفي حديث آخر ثلثة لا تقبل لهم صلوة من تقدم قوما وهم له كارهون ورجل اتى الصلوة دبارا والدبار ان يأتيا بعد ان تقوته ورجل اعتبد محررة واما

ان كانت كراهتهم لغير سبب يقتضيها فلا تكره امامته لان كراهتهم لغير سبب بل مجرد اتباع الهوى وهو فسق راجع اليهم لآليه والحديث محمول على ما اذا كان بسبب مقتضى للكرهه لانه مقتضى حال المسلمين وهو الحب لله والبغض لله قال بغض مجرد الهوى خارج عن مراده عليه الصلوة والسلام على مالا يخفى (و) يكره ايضا للامام (ان ينقل عليهم) اى على القوم (بالنطويل) الزائد على حد السنة في القراءة وسائر الاذكار لما تقدم في بحث القراءة (و) يكره (ان يجعلهم عن اكمال السنة) في تسديدات الركوع والسجود وقراءة التشهد فانه يستلزم عدم اكمالها وهو ترك السنة وترك السنة مكروه (و) يكره ان (يلجئهم) اى يحوجهم (الى الفتح عليه) في القراءة يعنى اذا ارتج عليه في القراءة ينبغى ان يركع ان كان قد قرأ المقدار المسنون او ينتقل الى آية اخرى ان لم يكن قراءة ولا يحوج القوم الى ان يفتحوا عليه فان احوجهم الى ذلك بان وقف ساكنا او مكررا ولم يركع ولم ينقل كرمه ذلك انهم بزيادة في صلاتهم (و) يجب (عليه) اى على الامام (ان يقرأ ما تيسر) عليه قراءته (من القرآن) دون ما عسر عليه مما لم يحكم حفظه لثلا يحتاج الى الفتح عليه (وان عرض له شئ) فيما هو متيسر عليه (انتقل الى آية اخرى) من تلك السورة او من سورة اخرى (او يركع ان) كان قد قرأ ما يكفيه (وهو قدر ما تجوز به الصلوة على قول قاضى خان وصاحب المحيط ويكره وعند بعض المشايخ القدر المسنون كما قدمناه قال الشيخ كالدين بن الهمام انه هو الظاهر من حيث الدليل الا يرى الى ما ذكرنا انه عليه الصلوة والسلام قال لابي هلا فتحت على مع انها كانت سورة المؤمنين بعد الفاتحة انتهى (و) يكره للمصلى (ان يمكث في مكانه) الذى صلى فيه وفيه اشارة الى انه لو قام عن مكانه فقرأ ورده قائما او جالسا في ناحية لمسجد لا يكره وهو قول الحلواني كما تقدم (بعد ما سلم في صلوة بعدها سنة) كالظهر والجمعة والمغرب والعشاء (الا قدر ما يقول) قدر قوله (اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت اذا الجلال والاکرام به) اى بعدم المكث الا هذا القدر (ورد الاثر) عنه عليه الصلوة والسلام على ما تقدم من حديث عائشة السجيج وقوله انت السلام اى ذو السلامة من كل نقص فهو مصدر وصف به للمبالغة كالعدل ومنك السلام اى السلامة من كل شر حاصلة منك لامن غيرك وتباركت اى تنزهت وتقدس او تعاظمت او كثر خيرك والجلال العظمة وهو جامع لجميع الفضائل والاکرام الانعام او هو ابتداء النعم وهو جامع لجميع القواضل (و) يكره

(تقديم العبد) للإمامة بناء على الغالب لان الغالب عليه الجهل لا اشتغاله بالخدمة عن التعلم حتى لو علم انه عالم لا يكره (و) تقديم (الاعرابي) لما قلنا في العبد وهو منسوب الى الاعراب وهم سكان البادية من العرب ويلحق بهم سكانها من غيرهم كالتركمان والاكراذ وغيرهم (و) تقديم (الاعمى) لانه لا يمكنه الاحتراز من النجاسة ولا تحقيق استقبال القبلة كما ينبغي واما من جعله النبي صلى الله عليه وسلم اماما مع انه اعمى فخرج من هذا لانه وفق ببركة النبي صلى الله عليه وسلم (و) يكره (تقديم الفاسق) ايضا لتساهله في الامور الدينية فلا يؤمن من تقصيره في الانيان بالشرائط (و) تقديم (ولداننا) بناء على الغالب فيه الجهل ايضا اذ ليس له من يحمل على التخلق بالاخلاق الحميدة من العلم وغيره حتى لو تحقق منه عدم الجهل لا يكره تقديمه كالعبد والاعرابي فانه لا ذنب له بزنى ابويه ولا تزور وازرة وزر اخرى (وان تقدموا جاز) يعني جازت الصلاة وراءهم مع الكراهة ولا تفسد وفي الفاسق خلاف مالك فان عنده لا تصح امامته والافتدائه وكذا عند احمد في رواية لان الامامة كرامة والفاسق ليس باهل لها ولنا ما روى ابوداود عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجهاد واجب عليكم مع كل امير برا كان او فاجرا وان عمل الكبائر والصلوة واجبة عليكم خلف كل مسلم برا كان او فاجرا وان عمل الكبائر وهو من حديث مكحول عن ابى هريرة ورواه الدار قطنى بلفظ صلوا خلف كل بر وفاجر وصلوا على كل بر وفاجر وجاهدوا مع كل بر وفاجر واعلم بان مكحول لم يسمع من ابى هريرة ومن دونه ثقة وحاصله انه من قبيل المرسل وهو مقبول عندنا وكذا عند مالك وجهور الفقهاء وقدر وى هذا المعنى من طرق متعددة عند الدار قطنى وابى نعيم العقيلي كلهما مضعفة من قبل الرواة وبذلك يرتقى الى الحسن عند المحققين ثم الفاسق يشمل المبتدع لانه فاسق اعتقادا حيث خالف ما يجب اعتقاده بالدليل القطعى بتأويل فاسد ويأتى تمام هذا في الملاحقات ان شاء الله تعالى (اراد) محمد بقوله يكره تقديم الاعرابي (بالاعرابي) الذى يكره تقديمه (الجاهل) دون العالم على ما قررناه (ويكره التنفل قبل صلوة العيد) مطلقا (و) كذا يكره (بمدها) اى بمد صلوة العيد لكن (في الحيانة) فقط وهى الصحراء والمراد بها قضاء المصر المعد لصلوة العيد والجمعة ولا فرق في هذا الحكم بين الحيانة والجامع (ويتنفل) في غير الحيانة اما (في مسجده) اى مسجد محلته (اوفى بيته) لما تقدم من الدليل في بيان اوقات الكراهة (و)

يكره (ان يدخل في الصلوة وقد اخذه غائط او بول) لقوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة بحضرة الطعام ولا هو يدافعه الا خبثان متفق عليه والمراد نفي الكمال كافي نظائره وهو يقتضي الكراهة (وان كان الاهتمام) بالبول والغائط (يشغله) اى يشغل قلبه عن الصلوة ويذهب خشوعه (يقطعها) اى يقطع الصلوة ليؤديها على وجه الكمال هذا اذا كان في الوقت سعة فان خاف ان قطعها ان يخرج الوقت فلا يقطعها لان التفويت حرام وهذه كراهة فلا يهرب من الكراهة الى الحرام وكذا ان كان شرع مع الجماعة وخشى ان قطعها ان لا يحصل له جماعة فانه لا يقطعها قياسا على ما قال في الخلاصة رجل رأى على ثوبه نجاسة اقل من قدر الدرهم فالأفضل ان يفسلها ويستقبل الصلوة وان كان بحال تفوته الجماعة فان كان بحال يجد جماعة اخرى يقطع الصلوة ويفسل وان كان لا يجد او في آخر الوقت يمضي على صلاته انتهى وقد يفرق بان الصلوة مع مدافعة الاخبثين مكروهة والصلوة مع مادون الدرهم من النجاسة ترك المستحب فالصواب في صورة المدافعة ان يقطع وان فاتته الجماعة لان ترك السنة اولى من الاتيان بالكراهة وكذا ينبغي ان يكون الحكم فيما اذا كانت النجاسة قدر الدرهم فان غسلها حينئذ واجب والجماعة سنة وفعل الواجب اولى من فعل السنة فيقطع الصلوة ولو فاتته الجماعة (وان مضى عليها) اى على الصلوة فيما اذا كان الاهتمام بمسك البول او الغائط يشغله (اجزاء) اى كفاه فعلها على تلك الحال (وقد اساء) وكان آثما لادائه اياها مع الكراهة التحريمية (وكذلك) الحكم (ان اخذه) البول او الغائط (بعد الافتتاح) اى اقتح الصلوة ولم تكن به مدافعة فحدثت به بعد الافتتاح فالحكم انه يقطعها وان لم يقطعها اجزاء مع الاساءة (ويكره ان تكون قبلة المسجد الى المخرج) اى الى الخلاء (او) الى (الحمام او) الى (قبر) لان فيه ترك تعظيم المسجد وفي الخلاصة هذا اذا لم يكن بين يدي المصلي وبين هذه المواضع حائل كالحائط وان كان حائط لا يكره (وان صلى في بيته الى الحمام فلا بأس) لان الكراهة في المسجد انما هي لاحترامه لالان الصلوة الى النجاسة لان جدار الحمام حائل بخلاف ما لو صلى وبين يديه عذره او غيرها من النجاسات بلا حائل حيث يكره لذلك (ويكره المرور بين يدي المصلي) لما في الصحيحين من حديث ابي التضر عن بشر بن سعيد ان زيدا بن خالد رسله الى ابي جهيم يسأله ماذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المار بين يدي المصلي فقال ابو جهيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم

الما ريين يدي المصلى ماذا عليه لكان ان يقف اربعين خيرا له من ان يمر بين يديه قال ابو النضر لادري قال اربعين يوما او شهرا اوسنة رواه البزار عن ابى النضر عن بشر بن سعيد قال ارسلني ابو جهيم الى زيد بن خالد فسأقه وفيه لكان ان يقف اربعين خريفا وسكت عنه البزار وفيه ان المسؤل زيد خلاف ما في الصحيحين قال ابن القطان وقد خطأ الناس ابن عينة في ذلك لمخالفته ما لكا وليس بتعين لاحتمال كون ابى جهيم بعث بشرا الى زيد بن خالد وزيد بن خالد بعثه الى ابى جهيم بعد ان اخبره بما عنده ليستثبته فيما عنده وهل عنده ما يخالفه فاخبر كل بمحفوظه وشك احدهما وجزم الآخر واجتمع ذلك كله عند ابى النضر فحدث بهما غير ان مالكا حفظ حديث ابى جهيم وابن عينة حفظ حديث زيد بن خالد وهذا (اذا لم يكن عنده) اى عند المصلى (حائل) يحول بينه وبين المار (نحو السترة) اى العصا المركوزة امامه (او الاسطوانة) بضم الهمزة والطاء وهى العمود معرب استون (او نحوها) من شجرة او آدمى او دابة او غير ذلك فانه لا يكره المرور بين يدي المصل اذا كان من وراء الحائل ثم انما يكره المرور بين يديه عند عدم الحائل اذا كان في موضع سجوده في الاصح قاله في الكافي لان من قدمه الى موضع سجوده هو موضع صلوته ومنهم من قدره بثلاثة اذرع ومنهم بخمسة ومنهم باربعين ومنهم بمقدار صفين او ثلثة وفي النهاية الاصح انه ان كان بحال لوصلى صلاة الخاشعين بان يكون بصره حال قيامه الى موضع سجوده لا يقع بصره على المار لا يكره وما صححه في الكافي مختار السر خشي وما صحح في الهداية مختار فخر الاسلام ورجحه في النهاية بانه اذا صلى على الدكان وحاذى اعضاء المار اعضاءه يكره المرور على ما ذكر في الهداية وغيرها وان كان المار اسفل وهو ليس بموضع سجوده يعنى انه لو كان على الارض لم يكن سجوده فيه لان الفرض انه يسجد على الدكان فكان موضع سجوده دون محل المرور ضرورة ومع ذلك ثبت الكراهة اتفاقا فكان ذلك نقضا لمختار شمس الائمة بخلاف مختار فخر الاسلام فانه يمتنع في كل الصور غير منقوض اقول لا يخفى ان ليس المراد محاذاة جميع اعضاء المار جميع اعضاء المصلى فانه لا يتأتى الا اذا اتحد مكان المرور ومكان الصلوة في العلو والتسفل بل بعض الاعضاء بعضها وهو يصدق على محاذاة رأس المار قدمي المصلى وكونه في مثل هذه الصورة يسمى ما راين يدي المصلى بعيد ثم هذا اذا كان يصلى في الصحراء اما ان صلى في المسجد ولم يكن حائل فان كان المسجد صغيرا كره المرور مطلقا وان كان كبيرا فقليل كالصغير لا يمر بينه وبين حائط القبلة وقيل كالصحراء يمر فيها وراء موضع سجوده

وقيل يمر فيما وراء خمسين ذراعا وقيل قدر ما بين الصف الاول وحائط القبلة قال الشيخ كالدين بن الهمام ومنشاء هذه الاختلافات ما يفهم من لفظ بين يدي المصلي فن فهم ان ما بين يديه يخص ما بينه وبين محل سجوده قال به ومن فهم انه يصدق مع اكثر من ذلك نفاه وعين ما وقع عنده والذي يظهر ترجيح ما اختار في النهاية من مختار فخر الاسلام وكونه من غير تفصيل بين المسجد وغيره فان المؤتمم المرور بين يديه وكون ذلك اليتم برمته اعتبر بقعة واحدة في حق بعض الاحكام لا يستلزم تغيير الامر الحسى من المرور من بعيد فيجعل البعيد قريبا انتهى وينبى للمصلي في الصحراء ان يتخذ ستره لقوله عليه الصلوة والسلام اذا صلى احكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فان لم يجد فلي نصب عصاه فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضره ما مر امامه رواه ابو داود عن ابي هريرة رضى الله عنه لكن ذكر المناوى عن سفيان بن عيينة انه قال لم نجد شيئا نشد به هذا الحديث ولم يجىء الا من هذا الوجه وكان اسمعيل بن امية اذا حدث به يقول عندكم شيء تشدون به وقد اشار الشافعى الى ضعفه وفي مسلم عن موسى بن طلحة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وضع احكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل ولا يبالي بمن مر وراء ذلك ومؤخرة الرجل بضم الميم وكسر الحاء مخففة خشبة عريضة في آخره تحاذى رأس الراكب ولذا قال في الكافي يتخذ ستره كذراع وغماظ اصبع وينبى ان يقرب منها لما روى الحاكم انه عليه الصلوة والسلام قال اذا صلى احكم فليصل الى ستره وليدن منها ورواه ابو داود وفيه لا يقطع الشيطان عليه صلاته وينبى ان يجعلها حيال احد حاجبيه لما روى ابو داود من حديث ضباعة بنت المقتاد بن الاسود عن ابيها قالت ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الاعود ولا عمود ولا شجرة الا جعله على حاجبيه الايمن او الايسر ولا يصمد له صمد وقداخل بالوليد بن كامل ومجالة ضباعة وبان ابا على بن السكن رواه في سننه عن ضبيعة بنت المقتاد عن معدى كرب عن ابيها عنه عليه الصلوة والسلام اذا صلى احكم الى عمود او سارية او شيء فلا يجعله نصف عينيه وليجعل على حاجبيه الايسر لكن هذا الحكم مما يجوز العمل فيه بمثل هذا لانه من الفضائل ثم انما يجزى الفرز اما الالتقاء والخط فاختلف فيه اذا لم يمكن الفرز فاختر في الهداية عدم لانه لا فائدة فيه لعدم ظهوره للنظر ومن جوزه استدل بحديث ابي داود المتقدم فان لم يكن معه عصا فليخط خطا وتقدم ما فيه لكن قد يقال انه يجوز العمل بمثله في الفضائل كما مر آنفا ولذا قال ابن الهمام والسنة اولى بالاتباع مع انه

يظهر في الجملة اذ المقصود جمع الحائط بربط الخيال به كيلا ينتشر انتهى
وايضا ان سلم انه غير مفيد فلا ضرر فيه مع ما فيه من العمل بالحديث الذي يجوز
العمل به في مثله وقال ابو داود قالوا الخط بالطول وقالوا بالعرض مثل الهلال انتهى
واما الوضع ففي الكفاية يضع طولاً لا عرضاً ليكون على مثال الغرز ويدري
المار اذا اراد ان يمر في موضع سجوده او بينه وبين السترة بالاشارة او التسبيح
لقوله عليه الصلوة والسلام لا يقطع الصلوة شيء وادروا ما استطعتم فانما هو
الشیطان رواه ابو داود وفي الصحيحين عنه عليه الصلوة والسلام اذا صلى
احدكم الى شيء يستتره من الناس فاراد احد ان يجتاز بين يديه فليدفعه
فان ابى فليقلعه فانما هو الشيطان وروى ابن ماجه عن ام سلمة قالت كان النبي
صلى الله عليه وسلم يصلي في حجرة ام سلمة فريين يديه عبدالله او عمر بن ابى سلمة
فقال بيده فرجع فمرت زينب بنت ام سلمة فقال بيده هكذا فضت فلما صلى
عليه الصلوة والسلام قال هن اغلب واعله ابن القطان بان محمد بن قيس
في طبقة جماعة باسمه ولا يعرف من هو منهم وان امه لاتعرف البتة قيل هذا مبني
على ان محمد هذا قال عن امه لكن لم يوجد في كتاب ابن ماجه وقد قيده ابن ماجه
بقوله قاضي عمر بن عبدالعزيز وفي الاكمال والتهذيب واخرج له مسلم واستشهد به
البخاري قال في الهداية ويكره الجمع بينهما اي بين الاشارة والتسبيح لان
باحدهما كفاية وسترة الامام سترة للقوم لحديث ابى جحيفة المتفق عليه انه عليه
الصلوة والسلام صلى بهم بالبطحاء وبين يديه عنزة والمرأة والحمار يمران من ورائها
ففي هذا ان القوم لم يكن لهم سترة وفيه ان مرور المرأة والحمار لا يقطع الصلوة
وما روى ابو هريرة من انه عليه الصلوة والسلام قال يقطع الصلوة
المرأة والحمار والكلب وبقي من ذلك مثل مؤخرة الرجل متفق
عليه روته عائشة رضي الله عنها بما روى عنها انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصلي من الليل وانا معترضة بينه وبين القبلة اعتراض الجنابة متفق عليه
ايضا وفي القنية قام في آخر الصف من المسجد وبين الصفوف مواضع
خالية فللداخل ان يمر بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حرمة نفسه فلا ياتهم
المارين يديه

﴿ فروع ﴾

يكره رفع البصر الى السماء لما في البخاري عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم ما بال قوم يرفعون ابصارهم الى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال ليتن عن ذلك اولتخطفن ابصارهم وتكره الصلوة بحضرة الطعام لما مر من الحديث المتفق عليه لاصلوة بحضرة الطعام ولا هو يدافعه الاثنان وما في ابى داود لا تؤخر الصلوة الطعام ولا غيره محمول على تأخيرها عن وقتها جمعاً بينهما كذا قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ويكره رفع الرأس قبل الامام لما في الصحيحين عن ابى هريرة رضى الله عنه عنه عليه الصلوة والسلام اما يخشى احكم اذا رفع رأسه قبل الامام ان يجعل الله رأسه رأس حمار او يجعل الله صورته صورة حمار ويكره ان يصلى وبين يديه تنورا او كانوا موقد لانه تشبه بعباد النار بخلاف الشمع والسراج والقنديل لعدم التشبه وذكر في فتاوى الحجة ان الاولى عدم مواجهة السراج فكانه لما فيه من الجزئية ويكره ان يحرف اصابع يديه او رجله عن القبلة في السجود لترك السنة وكذا كل ما فيه مخالفة السنة او الواجب وفي خزائن الفقه ومن انتهى العدو والهرولة للصلوة ومن المكروه مجاوزة اليدين عن الاذنين ورفع اليدين تحت المنكبين وسجدة السهو قبل السلام وقالوا يكره ستر القدمين في السجود ذكره ابن الهمام ولعل مرادهم قصد ذلك لانه فعل زائد لافائدة فيه امالو وقع بغير قصد فلا وجه لكرهته بل يكره تكلف الكشف لانه اشتغال بما لافائدة فيه ولا تكره الصلوة مشدود الي سلطان فيه تشمر للعبادة وقيل يكره لانه صنيع اهل الكتاب والاول المختار واما هو مشمر اليكم فذكر في الفتنه قيل يكره لان فيه كف الثوب وقيل لا قال صاحب الهداية والفتنة وهو الاحوط ولعل مراده مقدار ما ينكشف الكفان لا الرفع الى الساعد والمرفق فانه مكروه على ما مر وتكره الصلوة في ارض الغير بلا اذن وقيل ان كانت لمسلم ولم تكن مزروعة لاولو ابتلى بالصلوة في الطريق او في ارض الغير فان كانت مزروعة او لكافر فالطريق اولى والافهى ولا يجيب في الصلوة احد ابويه اذا ناداه الا ان استغاث به لمهم فيقطعها كما يقطع لحوق سقوط اجنبى من سطح ونحوه او غرقه او حرقه او سرقة ما قيمته درهم له او لغيره كما مر

﴿ فصل ﴾

(في السنن) المراد بالسنن هنا ما يسن في الصلوة من قول او عمل او لاجلها من غير افعالها واخرها عن بيان المكروهات لان ترك المكروه اهم من فعل المسنون فقدم بيانه ليحذر وتقديمها على المفاسد ظاهراً (اولها) اى اول السنن (الاذان) وهو

(في الاصل)

في الاصل مصدر اذن كعلم وزنا ومعنى ثم صار اسما للتأذين وهو كثرة الاعلام
عموما والاعلام لوقت الصلوة خصوصا والاصل فيه ما روى الدار قطني بسند
فيه عبدالرحمن بن ابى ليلى عن معاذ بن جبل قال قام عبدالله بن زيد رجل من الانصار
يعنى الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى رأيت فى النوم كان رجلا نزل
من السماء عليه بردان اخضران نزل على جذم حائط من المدينة فاذن منى منى
ثم جلس قال ابو بكر بن عياش على نحو من اذاننا اليوم قال علمها بلالا فقال عمر
ورأيت مثل الذى رأى ولكنه سبقنى وعبدالرحمن لم يسمع من معاذ فانه ولدست بقين
من خلافة عمر فتكون سنة سبع عشرة من الهجرة ومعاذ توفى سنة تسع عشرة منها
او ثمانى عشرة وهذا عندنا وعند الجمهور حجة بمدققة الرواة وعبدالله هذا هو عبدالله
ابن زيد بن عبدربه وروى ابو داود بسند فيه محمد بن اسحق وعن عبدالله بن زيد
قال لما امر النبي صلى الله عليه وسلم بالنافوس يعمل ليضرب به الناس لجمع الصلوة
طاف بى وانا نائم رجل يحمل ناقوسا فقلت يا عبدالله اتبيع النافوس قال وما تصنع به
فقلت ندعوا به الى الصلوة قال افلا ادلك على ما هو خير من ذلك فقلت بلى قال تقول
الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر اشهدان لا اله الا الله اشهدان لا اله الا الله اشهدان
محمد رسول الله اشهدان محمد رسول الله فساقي بالترجيع ثم ستأخر عنى غير بعيد ثم
قال ثم تقول اذا اتمت الصلوة الله اكبر الله اكبر فساقي الإقامة وافرادها وثنى لفظة
الإقامة قال فلما أصبحت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكر باقى الحديث وفيه
فسمع ذلك عمرو وهو فى بيته فجعل يحجج رداءه وهو يقول والذى بمنك بالحق لقد رأيت
مثل ما رأى فقال صلى الله عليه وسلم فله الحمد قال ابن خزيمة سمعت محمد بن يحيى
الذهلى يقول ليس فى اخبار عبدالله بن زيد فى قصة الاذان اصح من هذا الى ان قال
وخبر ابن اسحق هذا ثابت صحيح لان محمد بن عبدالله بن زيد سمعه عن ابيه ومحمد
ابن اسحق سمعه من محمد بن ابراهيم التيمى وليس هو بما دلسه ابن اسحق وقال
الترمذى فى علله الكبير سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال هو عندى
صحيح انتهى ثم الاذان سنة فى قول عامة الفقهاء وكذا الإقامة وقال بعض مشايخنا
واجب لقول محمد لو اجتمع اهل بلدة على تركه قاتلناهم عليه واجب بكون القتال لما
يلزم من الاجتماع على تركه من استخفافهم بالدين بخفض اعلامه لان
الاذان من اعلام الدين لا لترك نفسه وقد يقال عدم الترك مرة دليل الوجوب
ولا يظهر كونه على الكفاية والالم يأتى اهل بلدة بتركه اذا اقامه غيرهم ولم يقاتلوا
وفى الدراية عن عبدالله بن الجعد عن ابى حنيفة وابى يوسف صلوا فى الحضر

الظهر والعصر بلا اذان ولا اقامة اخطاؤا السنة وانما هذا وان كان لا يستلزم وجوبه لجواز كون الاثم لتركهما معا فيكون الواجب ان لا يتركهما معالكن يجب حمله على انه لا يجب الاذان لظهور ما ذكرنا من دليله ثم هما سنة للصلوات الخمس اداء وقضاء اذا صليت بجماعة وللجمعة دون ماسواها فلا يؤذن للعيد ولللكوف لما روى مسلم عن جابر بن سمره صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد غير مرة ولا مرتين بغير اذان ولا اقامة وعن عائشة خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث مناديا ينادى بالصلوة جامعة والوتر وان كان واجبا لكن اذان العشاء اعلام بدخول وقته والنوافل تتبع للفرائض باعتبار التكميل فلا تخص باذان وان صليت فائنة بجماعة يؤذن لها ويقام لان النبي صلى الله عليه وسلم لما فاتته صلاة الفجر غداة ليلة التمرير امر بلالا بالاذان والاقامة حين قضوها بعد طلوع الشمس وان تعددت الفوائت اذن للاولى و اقيم وفيها بعدها يقام لكل واحدة ويخبر في الاذان لان الاذان للاجتماع وقد حصل بالاول والاقامة لبيان الشروع وهو محتاج اليه عند كل واحدة والافضل تكرارهما في الجميع لانه عليه الصلوة والسلام حين شغلهم الكفار يوم الاحزاب عن اربع صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء قضاهن على الولاء وامر بلالا ان يؤذن ويقيم لكل واحدة منهن هذا في حق الجماعة كما قلنا واما المنفرد فلا فضل له ان يأتي بهما ليكون اداؤه على هيئة الجماعة فان كان مسافرا يكرمه تركهما معا وان ترك الاذان واكتفى بالاقامة جاز ولا يكره تركهما للمقيم والفرق ان المقيم اذا صلى بلا اذان ولا اقامة حقيقة فقد صلى بهما حكما لان المؤذن نائب من اهل المدينة فيهما فيكون اذانه واقامته كاذان الكل واقامتهم واما المسافر فقد صلى بدونهما حقيقة وحكما لان المكان الذي هو فيه لم يؤذن فيه اصلا لتلك الصلوة ويستثنى من سنتيهما للجماعة جماعة المذورين للظهر يوم الجمعة في المصر فان اداء بهما مكروه روى ذلك عن علي رضي الله عنه وكذا جماعة النساء وحدهن واما صفة الاذان فمشهورة ولا ترجيع فيه عندنا خلافا للثلاثة وهوان يخفض صوته او لا بالشهادتين ثم يرجع فيمدهما صوته استدلوا بما روى مسلم عن ابي مخذومة ان النبي صلى الله عليه وسلم علمه الاذان الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله ثم يعود فيقول اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله مرتين حتى على الصلوة الحديث والتكبير في اوله مرتان وبه

قال حى على الفلاح قد قامت الصلوة وهى حجة عندنا على ما تقدم وروى ابن ابى شيبه عن عبدالرحمن بن ابى لىلى بسند قال فى الامام رجاله رجال الصحيحين قال حدثنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ان عبد الله بن زيد الانصارى جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله رأيت فى المنام كان رجلا قام وعليه بردان اخضر ان فقام على حائط فاذن مثنى مثنى واقام مثنى مثنى ولا بن ماجه قال يعنى ابا مخذورة علمنى الاذان تسع عشرة كلمة الله اكبر الله اكبر الحديث وفيه الترجيع والاقامة سبع عشرة كلمة الله اكبر الله اكبر الخ وفيه تثنية التشهد بن والحيعلتين وقد قامت الصلوة وللترمذى عمله الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة ولا يخفى ان ما استدل لنا به نص على العدد وعلى حكاية كلمات الاذان فاقطع الاحتمال بالكلية بخلاف قوله امران يوتر الاقامة فانه بعد كون الامر هو الشارع فالاقامة اسم لمجموع الذكر فكأنه قيل امر بان تجعل الاقامة التى هى مجموع الذكرا مرة لا مرتين وهو محتمل لان يكون باعتبار الفاظها كما ذهبوا اليه وان تكون باعتبار صوتها كما هو المتوارث فيجب الحمل على الثانى ليوافق ما رويناه من النص الغير المحتمل كيف وقد قال الطحاوى تواترت الآثار عن بلال انه كان يثنى الاقامة حتى مات وعن ابراهيم النخعى كانت الاقامة مثل الاذان حتى كان هؤلاء الملوك فجعلوها واحدة واحدة للسرعة اذا خرجوا يعنى بنى امية كما قال ابو الفرج بن الجوزى كان الاذان والاقامة مثنى مثنى فلما قام بنوا امية افردوا الاقامة ويستحب ان يكون المؤذن عالما بالسنة تقيا فيكره اذان الجاهل والفاسق لقوله عليه الصلوة والسلام ليؤذن لكم خياركم رواه ابو داود من حديث ابن عباس ومقتضاه كراهة اذان الصبي وان كان عاقلا وهى رواية لكن ظاهر الرواية عدم كراهة اذان العاقل بخلاف غيره فانه يكره ويدخل فى الخيار ان لا يلحن فى الاذان لانه لا يحل لافى الاذان ولا فى القراءة وتحسين الصوت مطلوب ولا تلازم بينهما وقيد الحلوانى بما هو ذكر فلا بأس بادخال المد فى الحيعلتين وظهر من هذا ان التلحين اخراج الحرف عما يجوز له فى الاداء وهو صريح فى كلام الامام احمد فانه سئل عنه فى القراءة فمنعه فقيل له لم قال ما سئلك قال محمد قال يعجبك ان يقال يامو حاماد ويستقبل القبلة بالاذان والاقامة لما مر من حديث النازل من السماء ويكره ترك الاستقبال لمخالفة السنة ويحول وجهه يمينا عند حى على الصلوة وشمالا عند حى على الفلاح فى الاذان والاقامة لانه يخاطب بهما الناس فيواجههم وهو المتوارث ويستدير فى المنارة اذا لم يحصل تمام الفائدة بتحويل الوجه مع

ثبت القميين بان اتست اوكان فيها حائل عن بعض الجهات عند القيام في البعض
ويجمل اصبيه في اذنيه لما روى ابو الشيخ في كتاب الاذان له انه عليه الصلوة
والسلام امر بلالا ان يدخل اصبيه في اذنيه وقال انه ارفع لصوتك
وروى الترمذى من حديث ابى جحيفة رأيت بلالا يؤذن ويتبع فاه ههنا
وههنا واصبعاه في اذنيه وقال حسن صحيح وان لم يفعل فلا كراهة لانه ليس
بسنة اصلية اذا الامر ليس للوجوب وقد شرع كيفيته لما هو سنة بقريئة التعليل
بانه ارفع للصوت ويكره له التكلم في اثناهما ويستأنف له لانه ذكر واحد حكما
فلا يفصل وذكر في غير موضع انه اذا سلم على المؤذن او المصلى او القارئ او الخطيب
ففرغوا عن ابى حنيفة لا يلزمهم الرد بل يرد في نفسه وعن محمد يرد بعد الفراغ
وعن ابى يوسف لا يرد اصلا وصحوه لانه لم يحجب والالم يجز الرد في نفسه ولا التأخير
الى الفراغ واجمعوا ان المتعوط لا يلزمه الرد حالا ولا بعدا وحكم تسميت العاطس
تحكم السلام ويكره ان يؤذن قاعدا الا ان اذن لنفسه لان المقصود به مراعاة
السنة لا الاعلام ويكره راكبا في ظاهر الرواية الا للمسافر وينزل للاقامة ثلاثا
يلزم الفصل بينهما وبين الشروع ويجوز للمسافر ان يؤذن ووجهه حيث
توجهت دابته كذا ذكره في الخلاصة ويكره ان يؤذن جنبا في رواية واحدة
ومحذرا لا يكره في احدى الروايتين ووجه الفرق على احديهما ان للاذان شبا
بالصلوة من حيث تعلق اجزائهما بالوقت فيشترط الطهارة عن اغلظ الحدثين
دون اخفهما عملا بالشبهين وفي الجامع الصغير اذا اذن على غير وضوء واقام
لا يبعد والجنب أحب الى ان يبعد وان لم يعد اجزاء اما الاول فلخفة الحدث
واما الثانى فللغلظ وقال في الهداية في الاعادة بسبب الجنبه روايتان والاشبه
ان يعاد الاذان لا الاقامة لان تكراره مشروع كافي يوم الجمعة دون تكراره او قوله
ان لم يعد اجزأه يعنى الصلوة لانها جائزة بدون الاذان والاقامة وتكره الاقامة
بلا وضوء للزوم الفصل بينهما وبين الصلوة وفي رواية لا تكره والاوّل اشهر
وكذا لو اذنت المرأة يستحب اعادته والسكران والمجنون والصبي غير الماقل
اذا اذنوا يجب ان يعاد لعدم حصول المقصود لعدم الاعتماد على خبرهم
وفي خلاصة خمس خصال لو وجد في الاذان او الاقامة يعنى احدها يجب
الاستيناف اذا غشي عليه او مات او سبقه الحدث فذهب وتوضأ او حصر
ولم يلقنه احد او اخرس فانه يجب ان يستقبل الاذان او الاقامة اما هو او غيره
ولو قدم في اذان او اقامة شيئا على محله يعود الا الترتيب ولا يستأنف ويحتاج

الى الفرق على هذا بين نفس الاذان فانه سنة وبين اعادته واستقباله بعد الشروع قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد يقال فيه انه اذا شرع ثم قطع تبادر الى ظن السامعين انه قطع للخطاء فينتظرون الاذان الحق وقد تقوت بذلك الصلوة فوجب ازالة ما يفضى الى ذلك بخلاف ما اذا لم يكن اذان اصلا حيث لا ينتظرون بل يراقب كل منهم الوقت بنفسه او ينصبون مراقبا انتهى وهذا لا يتأتى في السكران ونحوه بل الظاهر ان يقال الوجوب لتحقيق السنة للنفس الفعل فلا فرق وفي الخلاصة واذان العبد والاعمى والاعرجي وولد الزنا لكرهه فيه وغيرهم اولى ويكره التنحج عند الاذان والاقامة لانه بدعة كذا اطلقوه ولا يخفى ان المراد اذا لم يكن لعذر كتحصيل الصوت او تحسينه ولا يمشى في الاذان ولا في الاقامة لمخالفة المتوارث فان مشى الى مكان الصلوة عند قد قامت الصلوة فلا بأس ان كان هو الامام وقيل مطلقا ويترسل في الاذان بان يفصل بين كلماته بالسكوت ويحذر في الاقامة بان يتابع بين كلماتها لانه المتوارث ويكره مخالفة ذلك لذلك حتى لو ظن الاقامة اذا ناس فترسل فيها ثم علم فانه يستقبل الاقامة من اولها قال قاضي خان في الاصح لان السنة في الاقامة الحذر فاذا ترسل فقد ترك سنة الاقامة وصار كانه اذن مرتين وانه لا بأس به انتهى وينبغي للمؤذن ان ينتظر الناس وان علم بضعيف مستعجل اقامه ولا ينتظر رئيس المحلة لان فيه رياء وايداء لغيره ويكره ان يؤذن في مسجدين لانه يكون في احدهما داعيا الى ما لا يفعل واستحسن المتأخرون التثويب وهو العود الى الاعلام بعد الاعلام بحسب ما تعارفه كل قوم لظهور التوائى في الامور الدينية وقال ابو يوسف لا ارى بأسا ان يقول المؤذن للامير في الصلوات كلها السلام عليك ايها الامير ورحمة الله وبركاته حتى على الصلوة حتى على الفلاح واستبعده محمد لاستواء الناس في امر الجماعة لكن ابا يوسف خصهم بذلك لزيادة اشتغالهم بامور المسلمين كيلا تقوتهم الجماعة وعلى هذا القاضي والمفتي وينبغي ان يفصل بين الاذان والاقامة ويكره وصلهما والفصل في غير المغرب قال في الزاهدى مقدار ركعتين او اربع يقرأ في كل ركعة مقدار اثنتى عشرة آية يعنى مقدار صلوة السنة فانها اماركتان كما في الفجر والعصر والعشاء ان اختارهما او اربع كما في الظهر وكذا في العصر والعشاء ان اختارها وامام في المغرب فمقدار ابي خنيفة بسكتة قدر ثلث آيات قصار او آية طويلة وقيل قدر ما يخطو ثلث خطوات وقالا بجملة خفيفة والاصل ان الوصل بين الاذان والاقامة يكره في كل الصلوات لما روى الترمذى عن جابر

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال اذا اذنت فترسل واذا امت فاحذر واجعل بين اذانك واقامتك قدر ما يفرغ الآكل من اكله في غير المغرب والشارب من شربه والمتعصر اذا دخل لقضاء حاجته وهو وان كان ضعيفا لكن يحوز العمل به في مثل هذا الحكم قالوا قوله قدر ما يفرغ الآكل من اكله في غير المغرب ومن شربه في المغرب وذلك يحصل في سائر الصلوات بالسنة او ما يشبهها لعدم كراهة التطوع قبلها بخلاف المغرب لكراهة التطوع قبلها ثم قالوا الجلسة تحقق الفصل لانها شرعته كما بين الخطبتين ولا يقع الفصل بالسكنة المذكورة لانهما قد توجد بين كلمات الاذان وابوحيفة يقول قدامنا بتعجيل المغرب والفصل بالسكنة اقرب الى التعجيل والمكان هنا مختلف لانه ينتقل عن مكان الاذان في الغالب لانه انما يكون في المدينة او خارج المسجد والاقامة في داخله وكذا النغمة فيهما مختلفة والهيئة فانه يشفع الاذان ويوتر الاقامة صوتا بخلاف الخطبتين لاتحاد المكان والهيئة فلا يقع الفصل هناك الا بالجلسة وفي الخلاصة ولو فعل كما قال لا يكره عنده ولو فعل كما قال لا يكره عندها فلم ان الخلاف في الافضلية وفي الجامع الصغير قال يعقوب يعني ابا يوسف رأيت ابا حنيفة يؤذن ويقم ولا يجلس انتهى وافاد هذا ان الاولى ان يتولى العلماء الاذان لانه من باب الجماعة والدعاء اليها فلا يفضول الى غيرهم على ما مروى في الخلاصة عن واقعات الاوزجندى المؤذن اذا لم يكن عالما بالاوقات لا يستحق ثواب المؤذنين انتهى ولا يجوز الاذان لصلوة قبل دخول وقتها لانه غرور وجوزه ابو يوسف والثلاثة في الفجر للحديث المتفق عليه ان بلالا ينادى بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن ام مكتوم ولنا ما رواه ابو داود عن شداد مولى عياض بن عامر عن بلال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا ومديده عرضا وسكت عليه ابو داود واعله البيهقي بان شدادا لم يدرك بلالا وابن القطان بانه مجهول لا يعرف بغير رواية جعفر بن برقان عنه وروى البيهقي انه عليه الصلوة والسلام قال يا بلال لا تؤذن حتى يطلع الفجر قال في الامام رجال اسناده ثقة وروى عبدالعزيز بن ابي دواد عن نافع عن ابن عمر ان بلالا اذن قبل الفجر فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له ما حملك على ذلك قال استيقظت وانا وسنان فظننت ان الفجر قد طلع فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان ينادى على نفسه الان العبد قد نام وروى ابن عبد البر عن ابراهيم قال كانوا اذا اذن المؤذن بليل قالوا له اتق الله

واعد اذانك وهذا يقتضى ان العادة الفاشية عندهم انكار الاذان قبل الوقت
فثبت ان اذا انه قبل الفجر قد وقع وانه عليه الصلوة والسلام غضب عليه وامره
بالنداء على نفسه ونهاه عن مثله فيجب حمل ما رواه اما على انه من جملة النداء
عليه يعنى لا تعتمدوا على اذانه فانه يخطئ فيؤذن بليل تحريضا على الاحتراس
عن مثله واما على ان المراد بالنداء التسيير بناء على ان هذا انما كان في رمضان كما قاله
في الامام فلذا قال كلوا واشربوا او على التذكير ليوقظ الناسم ويرجع القاسم
ولو كان بلفظ الاذان لانتفاء الغرور حيث صار معهودا عندهم على انه
دليل لنا في اعادة الاذان الواقع الوقت قبل الوقت لالهم في الاكتفاء به وهو محل
الزراع هذا والسمع للاذان يحجب فيقول مثل ما يقول الا في الحيلتين فيحوقل
وعند الصلوة خير من النوم يقول صدقت وبررت اما الاجابة فظاهر الخلاصة
وفتاوى قاضى خان والتحفة وجوبها وقول الحلوانى الاجابة بالقدم فلما جابه
بلسانه ولم يمش لا يكون محببا ولو كان في المسجد ليس عليه ان يحجب باللسان
حاصله نفى وجوب الاجابة باللسان وبه صرح جماعة وانها مستحبة حتى
قالوا نال الثواب اولا فلا اثم ولا كراهة وفي التجنيس لا يكره الكلام عند
الاذان بالاجماع استدلالا باختلاف اصحابنا في كراهته عند اذان خطبة
الجمعة فان ابا حنيفة انما كرهه لانه يلحق هذه الحالة بحالة الخطبة وكان هذا
اتفاقا على انه لا يكره في غير هذه الحالة كذا ذكر شمس الائمة السرخسى فيما قرأوا
عليه انتهى لكن ظاهر الامر في قوله صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم المؤذن
فقولوا مثل ما يقول الوجوب اذا لا تظهر قرينة تصرفه عنه بل ربما يظهر
استنكار تركه لانه يشبه عدم الالتفات اليه والتشاغل عنه كذا قاله ابن الهمام
لكن آخر الحديث وهو قوله عليه الصلوة والسلام ثم صلوا على فانه من صلى
على صلوة صلى الله عليه بها عشرا ثم سلوا الله لى الوسيلة فانها منزلة فى الجنة
لا تنبى الا لعبد من عباد الله وارجو ان اكون انا هو فمن سأل لى الوسيلة حلت له
الشفاعة متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص يصلح ان يكون صارفا
عن الوجوب لان مثله من الترغيبات فى الثواب يستعمل فى المستحب غالبا وقول
صاحب التحفة ينبى ان لا يتكلم ولا يشتغل بشئ حال الاذان لا يفيد حرمة التكلم
والاشتغال وفى النهاية يجب عليهم الاجابة لقوله عليه الصلوة والسلام اربع
من الجفاء ومن جملتها ومن سمع الاذان والاقامة ولم يحجب قال ابن الهمام وهو
غير صريح فى اجابة اللسان اذ يجوز ان يراد به الاجابة بالاتيان والالكان جواب

الاقامة واجبا ولم نعلم فيه عنهم الا انه مستحب والله اعلم واذا سمع الاذان غير مرة
ينبغي ان يحجب الاول سواء كان مؤذن مسجده او غيره لانه حيث سمع الاذان
ندبله الاجابة او وجبت فاذا تحقق في حقه فالسبب يأتي بالسبب ثم لا يتكرر عليه
فان سمعهم معا اجاب معتبرا جواب مؤذن مسجده حتى لو سبق مؤذنه بعد ذلك
او سبق تقيد به دون غيره ولو لم يعتبر هذا الاعتبار جاز لكن فيه خلاف الاولى
وفي العمود قارىء سمع النداء فالأفضل ان يسك ويسمع وقال الرستغنى يعضى
في قراءته ان كان في المسجد وان كان في بيته فكذلك ان لم يكن اذان مسجده
واما الحوقلة عند الجميلة فهو وان خالف ظاهر قوله عليه الصلوة والسلام فقولوا
مثل ما يقول لكن ورد فيه حديث مسفر رواه مسلم عن عمر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا قال المؤذن الله اكبر الله اكبر فقال احكمم الله اكبر الله اكبر
ثم قال اشهد ان لا اله الا الله قال اشهد ان لا اله الا الله ثم قال اشهد ان محمدا
رسول الله قال اشهد ان محمدا رسول الله ثم قال حي على الصلوة قال لاهول ولا قوة
الا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لاهول ولا قوة الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر
الله اكبر الله اكبر ثم قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة فحملوا ذلك
العام على ماسوى هاتين الكلمتين قال الشيخ كالدين بن الهمام وهو اى هذا
الحمل غير جار على قاعدة لان عندنا لم يخص الاول مالم يكن متصلا لا يخص
بل يعارض فيجربى فيه حكم المعارضة او يقدم العام والحق الاول وانما قدم
العام في مواضع لاقتضاء حكم المعارضة ذلك في خصوص تلك المواضع وعلى
قوله من لم يشترط ذلك انما يلزم التخصيص اذا لم يكن الجمع بان تحقق معارضا
للعام في بعض الافراد بان يوجب نفي الحكم المعلق بالعام عنها فيخرجها عنه
وهنا لم يلزم من وعده عليه الصلوة والسلام لمن اجاب كذلك وقال عند الجميلة
الحوقلة ثم هلل في الآخر من قلبه بدخول الجنة نفي انه يحيل المحجب مطلقا ليكون
محجبا على الوجه المسنون وتعليل الحديث المذكور بان اعادة المدعو دعاء الداعي
يشبه الاستهزاء كما يفهم في الشاهد بخلاف ما هو ذكر يثاب عليه قائله لا يتم اذا
مانع من صحة اعتبار المحجب بهما داعيا نفسه مخاطبا لها حثا وحضا على الاجابة
بالفعل كيف وقد صرح بذلك فيما روى ابو يعلى ثنا الحكم بن موسى ثنا لوليد بن
مسلم عن ابي عابد بن سليم بن عامر عن ابي امامة عنه عليه الصلوة والسلام اذا
نادى المنادى للصلوة فتحت ابواب السماء واستجيب الدعاء من نزل به كرب او شدة
فليتجبن المنادى اذا كبر كبر واذا تشهد تشهد واذا قال حي على الصلوة قال حي

على الصلوة واذا قال حي على الفلاح قال حي على الفلاح ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة الصادقة المستجاب لها دعوة الحق وكلمة التقوى احينا عليهما وامتنا عليهما وابعثنا عليهما واجعلنا من خيار اهلها احياء وامواتا ثم يسأل الله عز وجل حاجته وروى الطبراني في كتاب الدعاء ثنا عبد الله بن احمد بن حنبل ثنا الحكم بن طريق الهيثم بن خارجة فذكر مثل حديث ابي يعلى وقال صحيح الاسناد ولكن نظر فيه بضعف ابي عائد غفيرة وقد يقال هو حسن ولو ضعف فالمقام يكفي في مثله فهذا يفيدان عموم الاول معتبر قال ولقد رأينا من مشايخ لسلك من كان يجمع بينهما فيدعو نفسه ثم يتبرأ من الحول والقوة ليعمل بالحديثين وفي حديث عمرو ابي امامة التميمي على ان لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه بجملة منه ثم الاحاديث الواردة في فضل الاجابة والدعاء عقيب الاذان منها ما تقدم من حديث عبد الله بن عمرو وحديث عمرو وحديث ابي امامة ومنها حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيامة رواه البخاري وغيره والبيهقي وزاد في آخره انك لا تخلف الميعاد وحديث سعد بن ابي وقاص عنه عليه الصلوة والسلام من قال حين يسمع المؤذن وانا اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله رضى الله زبا وبمحمد رسولا وبالاسلام ديننا غفر له ذنبه ورواه مسلم والترمذي وعن ابن عمران رجلا قال يا رسول الله ان المؤذنين يفضلوننا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل كما يقولون فاذا انتهت فسل تعطه رواه ابو داود والترمذي وابن حبان في صحيحه وروى الطبراني في الاوسط والامام احمد عنه عليه الصلوة والسلام من قال حين ينادى المتأدى اللهم رب هذه الدعوة القائمة والصلوة النافعة صل على محمد وارض عنى رضا لا سخط بعده استجاب الله له دعوته وله في الكبير من سمع النداء فقال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد وبلغه درجة الوسيلة عندك واجعلنا في شفاعته يوم القيمة وجبت له الشفاعة الى غير ذلك من الاحاديث وفي خصوص اذان المغرب ماروى ابو داود والترمذي عن ام سلمة قالت علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اقول عند اذان المغرب اللهم هذا اقبال ليلك وادبار نهارك واصوات دعائك فاغفر لى ويستحب ايضا اجابة الاقامة كما اشير اليه فيما تقدم وروى ابي داود عن رجل عن شهر بن حوشب عن ابي امامة او عن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بلالا اخذ

في الاقامة فلما ان قال قد قامت الصلوة قال النبي صلى الله عليه وسلم اقامها الله وادامها وقال في سائر الاقامة كنحو حديث عمر في الاذان ثم فضل الاذان مشهور قال عليه الصلوة والسلام لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهد له يوم القيمة رواه البخاري وغيره وقال عليه الصلوة والسلام ثلثة على كتمان المسك يوم القيمة عبادي حق الله وحق مولاه ورجل ام قوما وهم به راضون ورجل ينادي بالصلوات الخمس كل يوم وليلة رواه الترمذي وروى الامام احمد عنه عليه الصلوة والسلام لو يعلم الناس ما في النداء لتضاربوا عليه بالسيوف وله باسناد صحيح يغفر للمؤذن منتهى اذانه ويستغفر له كل رطب وبابس سمعه ورواه البزار الا انه قال ويحبه كل رطب وبابس وابوداود وابن خزيمة في صحيحه وعندهما يشهد له والنسائي وزادوله مثل اجر من صلى معه للطبراني في الاوسط يد الرحمن فوق رأس المؤذن وانه ليغفر له مدى صوته ان بلغ وفيه ان المؤذنين والمليين يخرجون من قبورهم يؤذن المؤذن ويلبي الملبى ولمسلم المؤذنون اطول الناس اعناقا يوم القيمة والاحاديث في ذلك كثيرة ولكن ذلك الثواب اذا لم يأخذ على الاذان اجرا وفي الخلاصة ولا يحل للمؤذن ولا للامام ان يأخذوا على الاذان والامامة اجرا فان لم يشارطهم على شيء لكنهم عرفوا حاجته فجمعوا له في كل وقت شيئا كان حسنا يطيب له ولا يكون اجرا انتهى ثم الامامة افضل من الاذان عندنا خلافا للشافعي على ما صححه النووي وغيره من مذهبه لمواظبته عليه الصلوة والسلام عليها وكذا الخلفاء الراشدون والائمة المهديون بعده وقول عمر رضي الله عنه لولا الخليفة لاذنت لا يستلزم تفضيله عليها بل مراده لاذنت مع الامامة لامع تركها فيفيد ان الافضل كون الامام هو المؤذن وهذا مذهبنا وعليه كان ابو حنيفة كما تقدم وكون الائمة ضمنا على ما روى ابوداود والترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الائمة ضمنا والمؤذنون امناء فارشده الله الائمة وغفر للمؤذنين لا يفيد ايضا تفضيل المؤذنين عليهم اذ ليس الضمان بمعنى الغرامة بل بمعنى انهم متكفلون صحة صلوة القوم وادائها على وجه الكمال بمراعات جميع لوازمها وهو امر مشق وافضل الاعمال احزمها اى اشقها بخلاف المؤذنين فانهم امناء بمعنى انهم معتمد عليهم في الاخبار بالموافق فليس عليهم الامراعاة الصدق ولا مشقة فيه ولذا دعا عليه السلام للائمة بالارشاد والتوفيق لصعوبة ما لهم بهم بخلاف المؤذنين والارشاد مستلزم للمغفرة التي دعا بها للمؤذنين فلا يتوهم تفضيلهم بتخصيصهم

بالدعاء والله سبحانه اعلم (و) ثانياً السنن (رفع اليدين) عند تنكير الافتتاح (مع التكبير) كما تقدم الكلام عليه في صفة الصلوة (و) ثالثها (نشر الاصابع) عند التكبير بدون تكلف ضم ولا تفريج كما تقدم (و) رابعها (جهر الامام بالتكبير) مطلقاً وكذا سائر اذكار الانتقالات كالتمسيم والسلام للتوارث في ذلك كله من لدنه عليه السلام حتى الآن (و) خامسها (الثناء) اي قراءة سبحانك اللهم الخ (و) سادسها (التعوذ) سابعا (التسمية) وقد تقدم الكلام عليهما (و) ثامنهما (التامين و) تاسعها (الاخفاء بهن) اي بالاربع المذكورة من الثناء وما بعده (اماما كان) المصلي (او مقتديا) او منفردا لما مر من الدليل (و) عاشرها (وضع اليمين) من اليدين (على الشمال) منهما (و) حادي عشرها كون ذلك الوضع (تحت السر للرجل و) كونه (على الصدر للمرأة) لما قرئتم (و) ثاني عشرها (التكبيرات التي يؤتى بها في خلال الصلوة) عند الركوع والسجود والرفع منه والنهوض من السجود او القعود الى القيام وكذا التسميع ونحوه فهي مشتملة على ست سنن كما ترى وقدم الدليل على ذلك (و) ثالث عشرها (تسبيحات الركوع و) رابع عشرها (تسبيحات السجود و) خامس عشرها (اخذ الركبتين باليدين في الركوع (حال كونه) مفرجا اصابعه وهي سادس عشرها (و) سابع عشرها (افتراش الرجل اليسرى والقعود عليها ونصب الرجل (اليمنى) موجهة اصابعها نحو القبلة في القعدتين للرجل والتورك فيهما للمرأة على ما تقدم بيانه (و) ثامن عشرها (الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد في القعدة الاخيرة و) تاسع عشرها (الدعاء) في آخر الصلوة (بما يشبه الفاظ القرآن) والادعية الماثورة كأم (و) تمام العشرين منها (الاشارة بالمسبحة عند ذكر الشهادتين في بعض الروايات كما ذكرنا) في صفة الصلوة و انما قال عند الشهادتين مع ان الاشارة انما هي عند قوله اشهدان لا اله الا الله لا عند قوله و اشهدان محمد عبده و رسوله ايضا لما ان الاشارة عند اوليها اشارة عندهما لكونهما من غلبة مقارنتهما كالشيء الواحد (وقد قيل قراءة الفاتحة في الاخيرين في الفرائض) ايضا سنة وهو ظاهر الرواية وقيل واجب وقيل مستحب وقد بيناه في القراءة (و) قيل (الخروج) من الصلوة (بلفظ السلام سنة ايضا والصحيح انه واجب لما مر (و) قيل (السلام عن يمينه ويساره) سنة وقد تقدم ان الاصح ان كليهما واجب (وقيل ببعض هذه الافعال) التي ذكرنا انها سنة انما هو (ادب) والاصح ان جميعها سنن لما تقدم من ادلتها الا ما رجع هناك انه واجب (وما ذكرنا) يعني في صفة الصلوة (بما سوى ذلك) المذكور هنا

من السنن (فهو آداب) ومراده ما لم ينص على انه فرض او واجب يعنى كل شئ لم يذكر انه فرض او واجب وقد ذكرنا في صفة الصلوة مما سوى مانعينا ههنا انه سنة فهو لادب كاخراج اليدين من الكمين عند التكبير وكون منتهى البصر حال القيام الى موضع السجود الخ ونحو ذلك ولكن هذا التعميم فيه نظر فان من جملة ذلك وضع اليدين والركبتين في السجود وهو سنة وكذا ابداء الضيعين ومجافاة البطن عن الفخذين وتوجيه الأصابع نحو القبلة فيه فان كل ذلك سنة لما تقدم من ادلته هناك وقد تقدم تفسير السنة والادب في اول الكتاب والله الموفق للصواب

﴿ فصل في النوافل ﴾

هى جمع نافلة وهى فى اللغة الزيادة وفى الشرع العبادة التى ليست بفرض ولا واجب فهى العبادة الزائدة على ما هو لازم فتم لسنن المؤكدة والمستحبة والتطوعات غير الموقته وانما ذكر المص ما هو موقت منها مؤكدا ومستحبا والمراد به ما له وقت معين تفوت سنته بفوته ولم يستوعبها فانه لم يذكر صلوة الكسوف وهى من السنن الموقته (اعلم ان السنة قبل الفجر) اى صلوة الفجر (ركعتان) وابتدأ بها لانها اقوى السنن المؤكدة حتى روى الحسن عن ابى حنيفة رضى الله عنه لو صلاها قاعدا من غير عذر لا يجوز وكذا راكبوا الدليل عليه ما فى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شئ من النوافل اشد تعاهدا منه على ركعتي الفجر روى مسلم عنها قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وقال عليه السلام فيهما صلوهما ولو طردتكم الخيل رواه ابوداود ثم اختلف فى الاقوى بعدها قال الحلواني ركعتا المغرب لانه عليه الصلوة والسلام لم يدعهما سفرا ولا حضرا ثم اتى بعد الظهر لانها متفق عليهما ثم اتى بعد العشاء ثم اتى قبل الظهر ثم اتى قبل العصر ثم اتى قبل العشاء وذكر الحسن واختلف فى افواها بعد ركعتي الفجر قيل التى قبل الظهر التى بعدها والتى بعد المغرب كلها سواء وقيل بل التى قبل الظهر آكد وهو الاصح انتهى قال ابن الهمام لان قتل المواظبة الصريحة عليها اقوى بعد سنة الفجر (واربع قبل الظهر وركعتان بعدها) لما روى عن على رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى قبل الظهر اربعا وبعدها ركعتين رواه الترمذى وقال حديث حسن وعن (عائشة) قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يدع اربعا قبل الظهر رواه البخارى وعن ابى ايوب الانصارى كان عليه السلام يصلى بعد الزوال اربع

ركعات فقلت ماهذه الصلوة التي تداوم عليها فقال هذه ساعة تفتح فيها ابواب السماء فاحب ان يصمدلى فيها عمل صالح فقلت افي كلهن قراءة قال نعم فقلت بتسليمة واحدة ام بتسليمتين فقال بتسليمة واحدة رواه ابوداود والترمذى وفي طريقه ابو عبيدة بن معتب ابو عبد الكريم الضبي الكوفي قال ابن عدى يكتب حديثه روى عنه الثورى وشعبة وهشيم ووكيع وجري بن عبد الحميد وجماعة وروى محمد بن الحسن في موطأه ثنا بكر بن عامر البجلي عن ابراهيم والشعبي عن ابى ايوب الانصارى انه عليه السلام كان يصلى اربعا اذا زالت الشمس فسأله ابو ايوب عن ذلك فقال ان ابواب السماء تفتح في هذه الساعة فاحب ان يصمدلى في تلك الساعة خير قلت افي كلهن قراءة قال نعم قلت يفصل بينهما بسلام قال لا واستحب كثير من اصحابنا الاربع بعد الظهر لما عن ام سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حافظ على اربع ركعات قبل الظهر واربع بعدها حرم الله على النار رواه الخمسة وقال الترمذى حديث حسن صحيح غريب (واربع قبل العصر) وفي مختصر القدورى وان شاء ركعتين لاختلاف الآثار في ذلك فمن على رضى الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى قبل العصر اربع ركعات يفصل بينهما بالتسليم على الملائكة المقربين ومن معهم من المسلمين والمؤمنين رواه الترمذى وقال حديث حسن ومعنى قوله بالتسليم اى بالتشهد ولذا قيده بقوله على الملائكة الخ ولو اريد التسليم المعهود لاطلقه وعن ابن عمر انه عليه السلام قال رحم الله امرأ صلى قبل العصر اربعا رواه ابوداود والترمذى وعن على كان عليه الصلوة والسلام يصلى قبل العصر ركعتين رواه ابوداود (وركعتان بعد المغرب) لما روى ابن عمر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد المغرب في بيته رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح وعن عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان يصلى في بيتي قبل الظهر اربعا ثم يخرج فيصلى بالناس ثم يدخل فيصلى ركعتين ويصلى بالناس المغرب ثم يدخل فيصلى ركعتين ثم يصلى بالناس العشاء ويدخل بيتي فيصلى ركعتين الحديث وفي آخره وكان اذا طلع الفجر صلى ركعتين ثم يخرج فيصلى بالناس صلوة الفجر رواه مسلم وابوداود واحمد وعن ام حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى في يوم ويلة نتي عشرة ركعة سوى المكتوبة بخاله بيت في الجنة رواه الجماعة الا البخارى وزاد الترمذى اربعا قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر (واصحابنا) اعتمدوا على ما في هذين

الحديثين فجعلوه مؤكدا دون غيره وعن طاوس عن ابن عباس انه عليه السلام قال من صلى اربعا بعد المغرب قبل ان يكلم احدا رفعت له في عليين وكان كمن ادرك ليلة القدر في المسجد الاقصى وهي خير من قيام نصف ليلة الحديث رواه ابو نعيم الحافظ ذكره في الامام وفي المبسوط وان تطوع بعد المغرب بست ركعات فهو افضل لحديث ابن عمر انه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الاوابين وتلا انه كان للاوابين غفورا ووردا زيدا من ذلك على ما سأتى ان شاء الله تعالى (واربع قبل العشاء واربع بعدها وان شاء ركعتين) اى وان شاء صلى ركعتين اما الركعتان فلما مر من حديث عائشة وام حبيبة واما الاربع بعدها فلما روى عن البراء ابن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر اربعا كان كائنا تمجد من ليلته ومن صلاه بعد العشاء كان كمثل من صلى قبل الظهر اربعا كان كائنا منصور في سنته ورواه البيهقي من قول عائشة والنسائي والدارقطني من قول كعب والموقوف في هذا كالمرفوع لانه من قبيل تقدير الاثوبة وهو لا يدرك الاسماعا وفي ابى داود عن شريح بن هانئ قال سألت عائشة عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ما صلى العشاء قط فدخل بيقى الاصلى فيه اربع ركعات اوست ركعات واستدل الشيخ كما الدين بن الهمام بهذا الحديث على انه ينبغي ان يكون الاربع بعد العشاء مؤكدة لما يفيد من مواظبته عليه السلام عليها واما الاربع قبلها فلم يذكر في خصوصها حديث لكن يستدل به بعموم ما رواه الجماعة من حديث عبدالله بن مغفل انه عليه السلام قال بين كل اذانين صلوة بين كل اذانين صلوة ثم قال في الثالثة لمن شاء فهذا مع عدم المانع من التفضل قبلها يفيد الاستحباب لكن كونها اربعا يتشبه على قول ابى حنيفة لانها الافضل عنده فيحمل عليها لفظ الصلوة حملا للمطلق على الكل من ذاتا ووصفا وانما قلنا مع عدم المانع من التفضل قبلها لانه بعمومه يشمل التفضل قبل المغرب مع انه مكروه عندنا وعند مالك وكثير من السلف خلافا للشافعي وطائفة حيث استحبوه لهذا الحديث وما رواه البخارى انه عليه الصلوة والسلام قال صلوا قبل المغرب صلوا قبل المغرب قال في الثالثة لمن شاء كراهة ان يتخذها الناس سنة ولا بى داود صلوا قبل المغرب ركعتين زاد ابن حبان في صحيحه وان النبي صلى الله عليه وسلم صلى قبل المغرب ركعتين ولحديث انس في الصحيحين كان المؤذن اذا اذن لصلوة المغرب قام ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يبتدرون السوارى فيركعون ركعتين حتى ان الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب ان الصلوة

قد صليت من كثرة من صليها والجواب المعارضة بما روى ابو داود عن طاوس قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال ما رأيت احدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما ورخص في الركعتين بعد العصر وسكت عليه ابو داود والمذري بعده في مختصره وهو تصحيح منهما ولا يرجح ما في الصحيحين او احدهما بما قيل اصح الاحاديث ما اتفقا عليه ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم ما اشتمل على شرطهما ثم ما على شرط البخاري ثم ما على شرط مسلم فان ذلك تحكم لا يجوز التقليد فيه لان الاحية انما هي لاشتمال رواتهما على الشروط التي اعتبرها فاذا فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث لغيرها افلا يكون الحكم باحية ما فيها عين التحكم ثم حكمهما او احدهما ان الراوي العين مستكمل تلك الشروط ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع فيجوز كون الواقع خلافه وقد اخرج مسلم في كتابه عن كثير ممن لم يسلم من غوائل الجرح وكذا في البخاري جماعة تكلم فيهم فدار الامر في الرواة على اجتهاد العلماء وكذا في الشروط حتى ان من اعتبر شرطا والغاها الآخر يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط عنده مكافيا لمعارضة المشتبه على ذلك الشرط وكذا فيمن ضعف راويا وثقه الآخر نعم تسكن نفس غير المجتهد ومن لم يخبر امر الراوي بنفسه الى ما اجتمع عليه الاكثر اما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه والذي خبر الراوي فلا يرجع الا الى رأى نفسه وحيث صح حديث ابن عمر عارض ما صح في الصحيحين ثم ترجع بان عملا كابر الصحابة على كان وفقه كابي بكر وعمر حتى نهى ابراهيم عنهما في رواه البخاري عن حماد بن ابى سليمان عنه انه نهى عنهما وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر لم يكونوا يصلونهما بل لو كان حسنا كما ادعاه بعضهم يرجح ذلك على الصحيح بهذا فان الحسن والصحة والضعف انما هو باعتبار السند ظنا اما في الواقع فيجوز غلط الصحيح وصحة الضعيف وعن هذا جاز في الحسن ان يرتفع الى الصحة اذا كثرت طرقة والضعيف يصير حجة بذلك لان تعدده قرينة على ثبوته في نفس الامر فلم لا يجوز في الصحيح السند ان يضعف بالقرينة الدالة على ضعفه في نفس الامر والحسن ان يرتفع الى الصحة بقرينة اخرى كما قلناه من عمل اكابر الصحابة على وفق ما قلناه وتركهم لمقتضى ذلك الحديث وكذا اكثر السلف ومنهم مسلك نجم السنن ومازاده ابن حبان من انه عليه الصلوة والسلام صلاحها لا يمرض ما ارسله النخعي من انه عليه السلام لم يصلهما لجواز كون ما صلوه قضاء عن شيء فانه وهو الثابت روى الطبراني في مسند الشاميين

عن جابر قال سألت نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رأيتن رسول الله عليه وسلم يصلي الركعتين قبل المغرب قلن لا غيرهم سلمة قالت صلاها عندي مرة فسألتها هذه الصلوة فقال نسيت الركعتين قبل العصر فصليتهما الآن في سؤاليه عليه الصلوة والسلام وفي سؤال الصحابة نساءه كما يفيد قول جابر سألت لاسألت ما يفيد انهما غير معهودتين من سننه وكذا سؤالهم لابن عمر والذي يظهر ان الباعث على السؤال ظهور الرواية بهما مع عدم معهوديتهما في ذلك الصدر فاجاب نسائه اللاتي يعلمن من عمله ما لا يعلمه غيرهن بالنفي عنه واجاب ابن عمر بنفيه عن الصحابة ايضا والنفي لا يمارض الاثبات اذا كان مما يعرف بدليله على ما تقرر في الاصول وهذا النفي كذلك بلا شك اذ لو كان الحال على ما في رواية انس لم يخف على ابن عمر ولا على احد من بواظب الفرائض خلف النبي صلى الله عليه وسلم بل ولا على من يحضرها في بعض الاحيان من غير مواظبة وهذا البحث ذكره الشيخ كالدين بن الهمام وقد تقدم ملخصا في اوقات الكراهة وانما اعادته هنا مستوفي زيادة الفوائد (وما ذكر) من السنة (قبل المصرو) قبل (العشاء فذلك مستحب) لامن السنن المؤكدة على ما قدمنا ان المؤكد ما في حديث عائشة وام حبيبة دون ما عداه وكذا الاربع بعد العشاء مستحبة والمؤكد منها ركعتان واذا تقرر ان المؤكد بعد الظهر ركعتان ويستحب الاربع وكذا بعد العشاء فاعلم ان الشيخ كال الدين قال قد اختلف اهل هذا المصهر هل تعتبر الاربع غير ركعتي المؤكدة او بهما وعلى التقدير الثاني هل تؤدى بتسليمية واحدة او اقل جماعة لا لانه ان نوى عند التحريمية السنة لم يصدق في الشفع الثاني او المستحب لم يصدق في السنة قال ووقع عندي انه اذا صلى اربعا بعد الظهر بتسليمية او اثنتين يقع عن السنة والمندوب سواء احتسب هو المؤكد منها او لالان المفساد بالحديث المذكور انه اذا وقع بعد الظهر اربعا مطلقا حصل الوعد المذكور وذلك صادق مع كون الراتبة منها او كونها بتسليمية او لا فيهما وكون الركعتين ليستا بتسليمية على حدة لا يمنع من وقوعهما سنة وان كان عدم كونهما بتحريمية مستقلة يمنع منه كما عرف في سجود السهو من الهداية فيمن قام عن القعدة الاخيرة يظهر الاولى ثم لم يعد حتى سجد فانه يتم ستا ولا تنوب الركعتان عن سنة الظهر على خلاف لان المواظبة عليهما بتحريمية مبتدأة لثبوت الفرق بين المحلل والتحريمية فان المحلل غير مقصود الا للخروج عن العادة على وجه حسن وقد منع في الهداية في باب القرآن ترجيح الشافعي الافراد بزيادة الحلق بانه خروج عن العادة فهو غير مقصود فلا يقع به الترجيح

قد صليت من كثرة من صليها والجواب المعارضة بما روى ابو داود عن طائفة
قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال ما رأيت احدا على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصليهما ورخص في الركعتين بعد العصر وسكت عليه ابو داود
والمندري بعده في مختصره وهو تصحيح منهما ولا يرجح ما في الصحيحين او احدهما
بما قيل اصح الاحاديث ما اتفقا عليه ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم ما
اشتمل على شرطهما ثم ما على شرط البخاري ثم ما على شرط مسلم فان ذلك تحكم
لا يجوز التقليد فيه لان الاصححة انما هي لاشتمال رواتهما على الشروط التي اعتبرها
فاذا فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث لغيرها افلا يكون الحكم باصححة
ما فيها عين التحكم ثم حكمهما او احدهما ان الراوي المعين مستكمل تلك الشروط
ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع فيجوز كون الواقع خلافه وقد اخرج مسلم
في كتابه عن كثير ممن لم يسلم من غوائل الجرح وكذا في البخاري جماعة تكلم
فيهم فدار الامر في الرواية على اجتهاد العلماء وكذا في الشروط حتى ان من اعتبر
شرطا والغايه الآخر يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط عنده مكافيا
لمعارضة المشتغل على ذلك الشرط وكذا فيمن ضعف راويا ووثقه الآخر نعم تسكن
نفس غير المجتهد ومن لم يخبر امر الراوي بنفسه الى ما اجتمع عليه الاكثر اما المجتهد
في اعتبار الشرط وعدمه والذي خبر الراوي فلا يرجع الا الى رأى نفسه
وحيث صح حديث ابن عمر عارض ما صح في الصحيحين ثم ترجح بان عمل اكابر
الصحابة على كان وفقه كابي بكر وعمر حتى نهى ابراهيم عنهم في رواه البخاري
عن حماد بن ابي سليمان عنه انه نهى عنهما وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وابا بكر وعمر لم يكونوا يصلونهما بل لو كان حسنا كما ادعاه بعضهم يرجح
ذلك على الصحيح بهذا فان الحسن والصحة والضعف انما هو باعتبار السند ظنا
اما في الواقع فيجوز غلط الصحيح وصحة الضعيف وعن هذا جاز في الحسن
ان يرتفع الى الصحة اذا كثرت طرقه والضعيف يصير حجة بذلك لان تعدده
قرينة على ثبوته في نفس الامر فلم لا يجوز في الصحيح السند ان يضعف بالقرينة
الدالة على ضعفه في نفس الامر والحسن ان يرتفع الى الصحة بقرينة اخرى
كما قلناه من عمل اكابر الصحابة على وفق ما قلناه وتركهم لمقتضى ذلك الحديث وكذا
اكابر السلف ومنهم مسلك نجم السنن وما زاده ابن حبان من انه عليه الصلوة
والسلام صلاحها لا يعارض ما رسله النخعي من انه عليه السلام لم يصلهما لجواز
كون ما صلاه قضاء عن شئ فانه وهو الثابت روى الطبراني في مسند الشاميين

عن جابر قال سألت أنس رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رأيته رسول الله عليه وسلم يصلي الركعتين قبل المغرب قلن لا غيرهم سلمة قالت صلاهما عندي مرة فسألتها هذه الصلوة فقال نسيت الركعتين قبل العصر فصليتهما الآن ففي سؤال الهاله عليه الصلوة والسلام وفي سؤال الصحابة نساءه كما يفيد قول جابر سألنا لاسألت ما يفيد انهما غير معهودتين من سننه وكذا سؤالهم لابن عمر والذي يظهر ان الباعث على السؤال ظهور الرواية بهما مع عدم معهوديتهما في ذلك الصدر فاجاب نسائه اللاتي يعلمن من عمله ما لا يعلمه غيرهن بالنفي عنه واجاب ابن عمر بنفيه عن الصحابة ايضا والنفي لا يعارض الاثبات اذا كان مما يعرف بدليله على ما تقرر في الاصول وهذا النفي كذلك بلا شك اذ لو كان الحال على ما في رواية انس لم يخف على ابن عمر ولا على احد ممن يواظب الفرائض خلف النبي صلى الله عليه وسلم بل ولا على من يحضرها في بعض الاحيان من غير مواظبة وهذا البحث ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد تقدم ملخصا في اوقات الكراهة وانما عده هنا مستوفى لزيادة الفوائد (وما ذكر) من السنة (قبل العصور) قبل (العشاء فذلك مستحب) لامن السنن المؤكدة على ما قدمنا ان المؤكد ما في حديث عائشة وام حبيبة دون ما عدهم وكذا الاربع بعد العشاء مستحبة والمؤكدة منها ركعتان واذا تقرر ان المؤكد بعد الظهر ركعتان ويستحب الاربع وكذا بعد العشاء فاعلم ان الشيخ كمال الدين قال قد اختلف اهل هذا العصر هل تعتبر الاربع غير ركعتي المؤكدة او بهما وعلى التقدير الثاني هل تؤدي بتسليمه واحدة او اقل جماعة لا لانه ان نوى عند التحريمه السنة لم يصدق في التسليمه او المستحب لم يصدق في السنة قال ووقع عندي انه اذا صلى اربعا بعد الظهر بتسليمه او اثنتين يقع عن السنة والتمدوب سواء احتسب هو او المؤكد منها او لان المفساد بالحديث المذكور انه اذا وقع بعد الظهر اربعا مطلقا حصل الوعد المذكور وذلك صادق مع كون الراتبة منها كونها بتسليمه او لا فيهما وكون الركعتين ليستا بتسليمه على حدة لا يمنع من وقوعهما سائتا وان كان عدم كونهما بتحريمه مستقلة يمنع منه كما عرف في سجود السهو من الهداية فيمن قام عن القعدة الاخيرة يظنها الاولى ثم لم يعد حتى سجد فانه يتم ستا ولا ينوب الركعتان عن سنة الظهر على خلاف لان المواظبة عليهما بتحريمه مبتدأة لثبوت الفرق بين المحلل والتحريمه فان المحلل غير مقصود الا للخروج عن العبادة على وجه حسن وقد منع في الهداية في باب القرآن ترجيح الشافعي الافراد بزيادة الحلق بانه خروج عن العبادة فهو غير مقصود فلا يقع به الترجيح

واما النية فلا مانع من جهتها سواء نوى اربعاً لله تعالى فقط او نوى المندوب بالاربع او السنة بها اما الاول فلما تقدم في شروط السلوة من ان المختار عند المص والمحققين وقوع السنة بنية مطلق الصلوة لما حققناه من ان معنى كونه سنة كونه مفعولاً للنبي صلى الله عليه وسلم على المواظبة في محل مخصوص وهذا الاسم اعنى السنة حادث منا اما هو عليه السلام فانما كان ينوى الصلوة لله تعالى لا السنة فلما واظب عليه الصلوة والسلام على الفعل كذلك سميناه سنة فمن فعل مثل ذلك الفعل في وقته فقد فعل مسمى بلفظ السنة وحينئذ تقع الاوليان سنة لوجود تمام علتها والاخران نفلاً مندوباً فهذا القسم مما حصل به كلاً الامرين واما الثاني والثالث فكذلك بناء على ان ذلك نية الصلوة وزيادة فنقد عدم مطابقة الوصف للواقع يلفو فتبقى نية مطلق الصلوة وبها يتأتى كل من السنة والمندوب قال ثم رأينا في لفظ الهداية ما يدل على ما قلنا وهو قوله الان الاربع افضل يعنى بعد العشاء خصوصاً عند ابى حنيفة فانه يرى ان الافضل في النوافل مطلقاً اربع اربع بتسليمه فاذا جعل المصلي ما بعد العشاء اربعاً اذاها بتسليمه واحدة فثبت الافضية عنده من وجهين من جهة زيادة عدد الركعات ومن جهة كونها بتسليمه واحدة والالم يكن لقوله خصوصاً عند ابى حنيفة معنى لان الاربع افضل من ركعتين بالاجماع بل كلام الكل في هذا المقام يفيد ما قلنا اذ لا شك ان الراتبة بعد العشاء ركعتان والاربع افضل والاتفاق على انها تؤدى بتسليمه واحدة عنده من غير ان يضم اليها الراتبة فيصلى ستاً لنية حينئذ عند التحريمه اما ان تكون نية السنة او المندوب وقد اهدر ذلك واجزأت عن السنة والحال في الست بعد المغرب كالحال في هذه الاربع فلو احتسب الراتبة منها انتهض سبباً للموعود انتهى (وذكر في المحيط ان تطوع قبل العصر باربع وقبل العشاء باربع فحسن لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يواظب عليهما) اما عدم مواظبته على ما قبل العشاء فقرر بل لم يرواه صلاحها فضلاً عن المواظبة واما قبل العصر فلانه قد لا يفهم من مجرد قول الراوى كان يفعل المواظبة لانه يصدق على تكرار الفعل بدون المواظبة والله سبحانه اعلم (والسنة قبل الجمعة اربع وبعدها اربع) اما الاربع بعدها فلما روى مسلم عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صليتم بعد الجمعة فصلوا اربعاً وفي رواية للجماعة الا البخارى اذا صلى احدكم الجمعة فليصل بعدها اربعاً والاول يدل على الاستحباب والثانى على الوجوب فقلنا بالسنة

مؤكدة جمعا بينهما واما الاربع قبلها فلما تقدم في سنة الظهر من مواظبته عليه الصلوة والسلام على الاربع بعد الزوال وهو يشمل الجمعة ايضا ولا يفضل بينها وبين الظهر (وعند ابى يوسف) السنة بعد الجمعة (ست) ركعات وهو مروى عن على رضى الله عنه والافضل ان يصلى اربعاً ثم ركعتين للخروج عن الخلاف

﴿ فروع ﴾

لو ترك سنة الفجر او التي قبل الظهر او التي بعدها ونحوها من المؤكدة قيل لانلحقه الاساءة لان محمدا ساء تطوعا الا ان يستخفه فيقول هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانا لا افعله فح يكفرو في النوازل ترك سنن الصلوات الخمس ان لم يرها حقا كفر وان رآها وترك قيل لا يأنثم والصحيح انه يأنثم لانه جاء الوعيد بالترك قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ولا يخفى ان الائم منوط بترك الواجب وقد قال عليه السلام للذى قال والذي بعثك بالحق نيا لا ازيد على ذلك شيئا افلح ان صدق نعم يستلزم ذلك الاساءة وفوات الدرجات والمصالح الاخرية المنوطة بفعل سنن الرسول صلى الله عليه وسلم هذا اذا تجرد الترك عن استخفاف بل يكون مع رسوخ الادب والتعظيم فان لم يكن كذلك دارين الكفر والائم بحسب الحال الباعثة على الترك انتهى (واما سبحة الضحى) اى صلوة الضحى وتسمى الصلوة سبحة لحصول التسييح بها ولا اشتغالها عليه ولكن انما اطلقت في صرف الشرع على التطوع دون الفرض (فقد وردت الاحاديث فيها) اى في صلوة الضحى حال كونها مقدرة (من الركعتين الى اثنتى عشرة ركعة) وهى مستحبة والاحاديث منها حديث ابى ذر قال عليه الصلوة والسلام يصبح على كل سلامى من احدكم صدقة وكل تسبيحة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليلة صدقة وكل تكبيرة صدقة وامر بالمعروف صدقة ونهى عن المنكر صدقة ويجزى من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى رواه مسلم واحمد وابوداود وحديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى اربعا ويزيد ماشاء الله رواه مسلم واحمد وابن ماجه وحديث ام هانى بنت ابى طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى بعدما ارتفع النهار يوم الفتح فأتى بثوب فستر عليه فاغتسل ثم قام فركع ثمانى ركعات متفق عليه وقال اسحق بن راهوية في كتاب عدد ركعات السنة والتطوع وذكرنا ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى يوما ركعتين ويوما اربعا ويوما سنا ويوما ثمانيا توسعة على امته وعن ابى زر قال اوصنى يا رسول الله قال اذا صليت الضحى

ركعتين لم تكتب من الغافلين واذا صليتها اربعا كتبت من العابدين واذا صليتها ستا لم يتبعك ذلك اليوم ذنب واذا صليتها ثمانيا كتبت من القانتين واذا صليتها عشرا بنى الله لك بيتا في الجنة رواه البيهقي وقال في اسناده نظر وروى الترمذى والنسائى بسند فيه ضعف انه عليه الصلوة والسلام قال من صلى الضحى ثنتى عشرة ركعة بنى الله له قصرا من ذهب في الجنة وقد تقرر ان الحديث الضعيف يجوز العمل به في الفضائل ووقت صلوة الضحى من ارتفاع الشمس الى ما قبل الزوال قال صاحب الحاوى ووقتها المختار اذا مضى ربع النهار لحديث زيد بن ارقم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة الاوايين حين ترمض الفصل رواه مسلم وترمض بفتح التاء والميم اى يترك من شدة الحر فى اخفافها (ثم الافضل فى صلوة الليل والنهار) من التطوع المطلق من حيث الكيفية كصلوة الضحى والهجد ونحوهما (اربعة ركعات بحريمة واحدة) وسلام واحد (عنده) اى عند ابى حنيفة (وقالا) اى ابو يوسف ومحمد الافضل (فى) صلوة (الليل ركعتان) بتحريمة وقال الشافعى الافضل فى الليل والنهار ركعتان بتسليمة واحدة لقوله عليه الصلوة والسلام صلوة الليل والنهار مثنى مثنى اخرجه اصحاب السنن الاربعة من حديث ابن عمر قال الترمذى اختلف اصحاب شعبة فيه فرفعه بعضهم ووقفه بعضهم ورواه الثقة مرفوعا ولم يذكر فيه صلوة النهار وكذا هو فى الصحيحين وقال النسائى هذا الحديث عندى خطأ وقوله فى سننه الكبرى اسناده جيد لا يعارض كلامه هذا لان جودة السند لا تمنع الخطأ من جهة اخرى دخلت على الثقة ولهذا رواه الحاكم فى كتابه فى علوم الحديث ثم قال رجاله ثقة الا ان فيه علة يطول بذكرها الكلام انتهى ولهما قوله عليه الصلوة والسلام صلاة الليل مثنى مثنى متفق عليه ولا بى حنيفة ما روى ابو يعلى الموصلى فى مسنده ثنا شيبان بن فروح ثنا طيب بن سليمان قال قالت عمرة سمعت ام المؤمنين عائشة تقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى اربع ركعات لا يفصل بينهن بسلام وما فى الصحيحين عن ابى سلمة ابن عبد الرحمن انه سأل عائشة كيف كان صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى رمضان قالت ما كان يزيد فى رمضان ولا فى غيره على احد عشر ركعة يصلى اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم كان يوتر بثلاث فهذا يفيد انه عليه الصلوة والسلام كان غالب احواله فى صلوة الضحى وصلوة الليل الاربعة بتسليمة فكان الافضل ولئن سلم انه لا يدل

على الافضلية فلا قل من انه يدل على انتفاء افضلية المثنى لانه عليه الصلوة والسلام لا يداوم على ترك الافضل لا كما قال الشيخ كالدين بن الهمام انه عليه الصلوة والسلام كان يصلي اربعا كما كان يصلي ركعتين فرواية بعض فعله اعنى فعل الاربع لا يوجب المعارضة بل المعارضة في الافضلية ثابتة والترجيح لمرجح وهو في الاربع لانها اشق على النفس بسبب طول تقييدها في مقام الخدمة وقد قال عليه الصلوة والسلام اما اجرك على قدر نصبك فترجح ان الاربع افضل وايضا ذلك الحديث محتمل الدلالة فان مقتضى لفظه حصر المبتدأ في الخبر لانه حكم على العام اعنى صلوة الليل والنهار وليس بمراد والا لكانت كل صلوة تطوع لا تكون الاثنتين شرعا والاتفاق على جواز الاربع ايضا وعلى كراهة الواحدة والثلاث في غير الوتر واذا انتفى كون الصلوة لاتباح الاثنتين اولاتصح الاثنتين لزم كون الحكم بالخبر المذكور اعنى مثنى اما في حق الفضيلة بالنسبة الى الاربع وفي حق الاباحة بالنسبة الى الفرد وترجح احدهما لمرجح وقد تحقق في حق الاربع انها افضل للمشقة فحكمنا بان المراد الثاني اى مثنى لاحاد ولائلك على ان لنا ان نقول المراد بذلك الحديث ان كل مثنى من التطوع صلوة على حدة فان مثنى معدول عن العدد المكرر وهوانان اثنان فراده حينئذ اثنان اثنان صلوة على حدة ثم اثنان اثنان صلوة على حدة وهلم جرا بخلاف ما لو لم يكرر لفظ مثنى وقال الصلوة مثنى مقتصر على المعنى حينئذ الصلوة اثنان اثنان وهلم جرا فيفيد ان كل اثنين صلوة على حدة وسبب العدول عن اربع اربع وهو اكثر استعمالا واشهر معنى في افادة ذلك قصد افادة كون الاربع مفصولة بغير السلام وذلك ليس الا لتشهد لا مخلوطة من غير فصل وذلك لان بعد جعل كل اربع صلوة على حدة والحكم بان تلك الاربع ثنتان ثنتان لا بد ان يكون الفصل بغير السلام والا كان كل صلوة ركعتين وقد كان كل صلوة اربعا وقد وقع في بعض الالفاظ بما يحسن في استعمال وقوعه تفسيراً على ما قلنا وهو ما أخرجه الترمذى والنسائى عن ابن المبارك عن الليث بن سعد ثنا عبد الله بن سعيد عن عمران بن ابي قيس عن عبد الله بن نافع عن ربيعة بن الحرث عن الفضل بن العباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة مثنى مثنى تشهد في كل ركعتين والله سبحانه الهادى (والزيادة على ثمانى ركعات) بتسليمة واحدة (نيلا وعلى اربع) ركعات بتسليمة واحدة (نهارا مكروها بالاجماع) من علمائنا على ما ذكره في كتاب الصلوة واختاره القدورى وفخر الاسلام قال السروجى وفي المبسوط يعنى

شمس الأئمة السرخسي قال ولم يذكركم كراهة الزيادة على ثمان ركعات بالليل والاصح انها لا تترك لمافيها من وصل العباد وهو افضل انتهى ثم ظاهر كلامه في المبسوط ان منتهى تهجد عليه الصلوة والسلام ثمان ركعات واقله ركعتان فانه قال روى انه عليه السلام كان يصلي من الليل خمس ركعات سبع ركعات تسع ركعات احدى عشرة ركعة ثلث عشرة ركعة فالذي قال خمس ركعات ركعتان صلوة الليل وثلث وتروا الذي قال سبع ركعات اربع صلوة الليل وثلث وتروا الذي قال تسع ركعات وثلث وتروا الذي قال احدى عشرة ثمان صلاة الليل وثلث وتروا الذي قال ثلث عشرة ثمان صلوة الليل وثلث وتروا ركعتان سنة الفجر وكان يفعل ذلك كله بتسليمة واحدة ثم يفصله هكذا قال حماد بن حماد بن سلمة انتهى وبهذا يستدل على كراهة الزيادة قال في الهداية ودليل الكراهة انه عليه الصلوة والسلام لم يزد على ذلك ولولا الكراهة لزد تلميذا للجواز (ومن شرع في صلوة التطوع او في صوم التطوع ثم افسدها فعليه قضاؤها) اعلم ان الشروع في العبادات التي تلزم بالندب ويتوقف ابتداءها على ما بعده في الصحة سبب لوجوب اتمامه وقضائه ان افسد عندنا وعند مالك وهو قول ابى بكر الصديق وابن عباس وكثير من الصحابة والتابعين كالحسان البصري ومكحول والنخعي وغيرهم وقال الشافعي واحمد ليس بموجب الا في النسيك انما الحج والعمرة لانه متبرع ولا لزوم على المتبرع وروى مسلم عن عائشة دخل على النبي صلى الله عليه وسلم يوما فقال هل عندكم شيء فقلنا لا فقال اني اذا صائم ثم اتانا في يوم آخر فقلنا يا رسول الله اهدى لنا حيث فقال اريته فلقد اصبحت صائما فاكل ولنا ان القدر المؤدى وقع قربة وطاعة لله تعالى وصار مسلما اليه سبحانه فعلا فتجب صيائته عن البطالان كالمندور لما صار لله تعالى تسمية وجب لصيائته ابتداء الفعل فلان يجب لصيائته ابتداء الفعل بقاؤه اولى لان صيانة الفعل الواقع قربة اقوى من صيانة القول والبقاء اسهل من الابتداء فيكون وجوب ما شرع فيه من العبادات ثابتا بدلالة قوله تعالى وليوفوا نذورهم باتقياس على الحج والعمرة المجمع على لزومهما واخرج ابوداود والترمذي والنسائي عن عروة عن عائشة قالت كنت انا وحفصة صائمتين ففرض لنا طعام اشتهيناه فاكلنا منه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرتني اليه حفصة وكانت ابنة ابيها فقالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم انا كنا صائمتين ففرض لنا طعام اشتهيناه فاكلنا منه قال افضيا يوما آخر مكانه فان قيل اعلاه الترمذي وغيره بالانقطاع قلنا اعلاهم مقتصر على هذا الطريق اى طريق الزهري عن عروة والحديث له طرق اخرى سالمة من الاعلال فقد رواه ابن حبان في صحيحه

عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت أصبحت
 أنا وحفصة صائمتين متطوعتين الحديث ورواه الطبراني في معجمه من حديث
 خفيف عن عكرمة عن ابن عباس ان عائشة وحفصة ورواه الزار عن حماد بن
 الوليد عن هيب الله بن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال أصبحت عائشة
 وحفصة واخرجه الطبراني في الاوسط ثنا موسى بن هرون ثنا محمد بن مهران
 الجمال قال ذكره محمد بن سلمة المكي عن محمد بن عمرو بن عيسى سلمة عن ابي
 هريرة قال اهديت لعائشة وحفصة هدية وهما صائمتان فاكلتا منها فذكرتا
 ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اقضيا يوما مكانه ولا تعودا فقد ثبت
 هذا الحديث ثبوتاً لا مرد له لو كان كل من هذه الطرق ضعيفاً لتعددتها وكثرة
 مجيئها فكيف وبعضها كاف في الاحتجاج به وحمله على انه
 امر ندب خزوج عن مقتضاه بغير موجب وليس في حديث مسلم ما ينفي القضاء
 وهو حكاية حال فيحتمل انه عليه السلام قضاء على ان النسائي قد صرح بذلك
 في روايته انه عليه الصلوة والسلام قال ولكن اصوم يوماً مكانه وصحح هذه
 الزيادة ابو محمد عبد الحق . تنبيه . قولنا عبادة تلزم بالنذر مخرج للوضوء
 وسجدة التلاوة وعبادة المريض وسفر الغزو ونحوها مما لا يجب بالنذر لكونه
 غير مقصود لذاته وقولنا يتوقف استداؤها على ما بعده في الصحة مخرج لنحو
 الصدقة والقراءة وكذا الاعتكاف على قول محمد ودخل فيه الصلوة والصوم
 والحج والعمرة والايام والطواف والاعتكاف على قول ابي حنيفة وابي يوسف
 والله الموفق (وان شرع في التطوع بنية الاربع) اي بنية ان يصلي اربع ركعات
 (ثم قطع) اي افسد ما شرع فيه قبل اتمام شفع (لا يلزمه الاشفع) اي الا قضاء
 شفع عند ابي حنيفة ومحمد (خلافا لابي يوسف) فان عنده يلزمه قضاء اربع
 في رواية وانما قيدنا بقبل اتمام شفع لانه لو افسد بعد اتمامه فان كان قبل القيام
 الى الثالثة يلزمه شفع واحد عنده وعندها لا يلزمه شيء وان كان بعد القيام اليها
 لزمه قضاء شفع اتفاقاً والاصل ان كل ركعتين من النفل صلوة على حدة والقيام
 الى الثالثة كتحريمه مبتدأة اتفاقاً الا ان ابا يوسف يعتبر الشروع مع النية بالنذر
 في رواية وعلى ذلك بناء هذه المسئلة وعندها الشروع انما يلزم ما شرع فيه
 فيما يتوقف صحة ما شرع فيه عليه ولا يتوقف لصحة الشفع الاول من النفل
 على الشفع الثاني فلا يلزم الثاني بالشروع ومجرد النية من غير شروع غير ملزم
 فعلى هذا اذا نوى اربعا وشرع لا يلزمه الاشفع فان افسده قبل اتمامه لزمه قضاؤه

فحسب وان افسده بعد القعود قدر التشهد قبل القيام الى الثالثة لا يلزمه شيء
وان افسد بعد القيام الى الثالثة لزمه شفع وهو الثاني لصحة شروعه ثم افسده
هو وظاهر الرواية عن ابي يوسف ايضا كقولهما وقال الزاهد والصحاح ان ابا يوسف
رجع الى قولهما لانه لا تلزم الاربع بنية بل ركعتان فقط (قلا هذا) الحكم
المذكور وهو لزوم الشفع فقط بالافساد بعد الشروع بنية الاربع (في غير السنن)
الرواتب كسنة الظهر والجمعة (اما اذا شرع في الاربع) التي قبل الظهر او قبل
الجمعة او بعدها (ثم قطع) في الشفع الاول او الثاني (يلزمه الاربع) اي قضاؤها
بالاتفاق لانها لم تشرع الا بتسليم واحدة فانها لم تنقل عنه عليه الصلوة والسلام
الا كذلك فهي بمنزلة صلوة واحدة ولذا لا يصلى في القعدة الاولى ولا يستفتح
في الثالثة ولو اخبر الشفيع بالبيع وهو في الشفع الاول منها فأكمل لا تبطل
شفعته وكذا الخيرة لا يبطل خيارها وكذا لو دخلت عليه امرأته وهو
فيه فأكمل لا تصح الخلو ولا يلزمه كمال المهر لو طلقها بخلاف ما لو كان نفلا
آخر فان هذه الاحكام تنعكس وقد تقدم هذا البحث في اوقات الكراهة
(وان شرع في الاربع) من التطوع سنة كان او غيرها (ولم يقعد في آخر) الركعة
(الثانية) اي ترك القعدة الاولى (فسدت) صلوته تلك (عند محمد وزفر) لترك
فرض وهي القعدة الاولى فانها فرض عندها في النفل بناء على ان كل ركعتين
منه صلوة على حدة كما تقدم (ويقضى) الركعتين (الاوليين) عندها لانهما
اللتان فسدتا واما الاخران فقد صحتا لان صحتهما غير متعلقة بصحة الاوليين
(وقالا) اي ابو حنيفة وابو يوسف (لا تفسد) صلوته في الصورة المذكورة
ولا يلزمه قضاء شيء لان القعدة على رأس الركعتين من النفل لم تفرض ليعينها
بل لغيرها وهو الخروج على تقدير القطع على رأس الركعتين فلما لم يقطع وجعلها
اربعا لم يأت او ان الخروج فلم تفرض القعدة وهذا بخلاف القراءة لانها ركن
مقصود لذاته فكان تركها مفسدا (وكل ركعتين) من النفل (اذا افسدها فعليه
قضاؤها) فحسب (دون قضاء ما قبلهما) وما بعدها مما لم يفسد اذ لا تعلق لكل شفع
بما قبله ولا بما بعده صحة وفسادا لما تقرر ان كل شفع صلوة على حدة الا ما تقدم
من الرواية عن ابي يوسف فيما اذا شرع ناويا اربعا وفسدها قبل القعود الاول
حيث يلزمه قضاء اربع واما المسئلة الملقبة بالثمانية وهي ما اذا صلى اربع
ركعات وترك القراءة في كلها او بعضها فالخلاف الواقع فيها من لزوم قضاء
الاربع في بعض صورها وقضاء ركعتين في البعض مبنى على قاعدة اخرى

مختلفة بين اثنتا الثالثة وهي ان ترك القراءة في كل ركعتي الشفع الاول او في احدهما
يوجب بطلان التحريم عند محمد فلا يصح شروعه في الشفع الثاني فلا يلزمه
قضاؤه بافساده مطلقا ولا يوجب عند أبي يوسف وانما يوجب فساد الاداء فيصح شروعه
في الشفع الثاني فاذا افسده لزمه قضاؤه ايضا وقول الامام كالاول في الاول وكالثاني
في الثاني ووجه قول محمد ان التحريم تعمق للافعال فاذا فسدت الافعال بترك
القراءة يفسد ما عقدها وابو يوسف يقول القراءة ركن زائد لان للصلوة
وجودا بدونها حقيقة وحكما في الاخرس والامى وحقيقة لاحكاما في المقتدى نعم
لاصححة للاداء الا بالقراءة لكن فساد الاداء لا يكون اقوى من تركه وترك الاداء
لا يفسد التحريم كما لو قعد بعد التحريم اوسكت قائما طويلا ففساده اولى
ان لا يبطل لان الفاسد ثابت الاصل فائت الوصف وهو اقوى من فائت الاصل
والوصف ورد عليه ان ما ذكرت تأخير لا ترك واجيب بانه ترك صورة ورد بانه لا نسلم ح
ان مثل هذا الترك لا يكون دون الفساد ولا في حنيفة ان ترك القراءة في الشفع
يجمع على افساده بخلاف تركها في ركعة منه فانه لا يفسد عند الحسن البصري
ومن وافقه فتحكمنا بفساد التحريم في حق وجوب القضاء اعمالا لدليل فرضية
القراءة في الركعتين وبقائهما في حق لزوم الشفع الثاني اعمالا لدليل فرضية
القراءة في ركعة فقط احتياطا في الموضعين ولا اعتبار بخلاف الاصم في قوله
بعدم ركنية القراءة لمخالفته الدليل القاطع اذا تقرر هذا فاعلم ان المسئلة وان ذكرها
في الهداية وغيرها على ثمانية اوجه لكن باعتبار تداخل احكام بعض صورها
في البعض وهي تنتهي الى ستة عشر صورة لكن صورة منها ليست مما يلزم
فيه قضاء شيء وهي ما اذا قرأ في الجميع فبقى الصور المبنية على القواعد المذكورة
للأئمة في لزوم القضاء خمس عشرة صورة وهي ترك القراءة في الجميع يقضى
ركعتين وعند أبي يوسف اربعا قرأ في الاولى فقط يقضى اربعا وعند محمد
ثنتين قرأ في الثانية فقط كذلك تركها في الاولى والثانية فقط يقضى ركعتين اتفاقا
تركها في الرابعة فقط كذلك تركها في الاولى والثانية كذلك تركها في الاولى
والثانية يقضى اربعا وعند محمد ثنتين تركها في الاولى والرابعة كذلك تركها
في الثانية والثالثة كذلك تركها في الثانية والرابعة كذلك تركها في الثالثة والرابعة
يقضى ركعتين اتفاقا تركها في الاولى والثانية والثالثة يقضى ركعتين وعند أبي
يوسف اربعا تركها في الاولى والثانية والرابعة كذلك تركها في الاولى والثالثة
والرابعة يقضى اربعا وعند محمد ركعتين تركها في الثانية والثالثة والرابعة

كذلك ومن احكم القواعد لم يسر عليه التخريج والله الموفق (ولو افتتح التطوع قائما ثم قعد) بعدما صلى بعضه او قبل ذلك (من غير عذر) مبيح للعود في النفل (جاز) قعوده وصحت صلوته عند ابى حنيفة خلافا لهما وقدمر تحقيقه في بحث القيام (وان نذر) ان يصلي (صلاة ولم يقل) في نذره (انه) يصلي (قائما او قاعدا يلزمه) اداؤها (قائما) صرفا للمطلق الى الكامل (وان صلى قاعدا قيل يجوز) ويسقط عنه (قياسا) على عدم النذر فانه كان له ان يصلي ان شاء قائما وان شاء قاعدا فكذا اذا نذر ولم يلتزم في نذره صفة القيام وقال في الكافي لم يلزمه القيام في الصحيح لان القيام وراء ما يتم به التطوع فلا يلزمه الا بالتخصيص عليه كالتابع في الصوم (وطول القيام افضل من) كثرة (عدد الركعات) يعنى اذا اشتغل مقدارا من الزمان بصلاة فاطالة القيام مع تقليل عدد الركعات افضل من عكسه فصلاة ركعتين في ذلك المقدار مثلا افضل من صلاة اربع فيه وهكذا القياس لان طول القيام مشتمل على كثرة القراءة وكثرة الركوع والسجود تشتمل على كثرة الذكر والتسبيح والقراءة افضل من سائر الذكر والتسبيح (ثم السنة) المؤكدة التي يكره خلافها (في سنة الفجر) وكذا في سائر السنن (هو ان لا يأتى بها محال للصف) بعد شروع القوم في الفريضة ولا خلف الصف من غير حائل (وان يأتى بها اما في بيته) وهو الافضل (او عند باب المسجد) ان امكنه ذلك بان كان ثمه موضع يليق للصلاة (وان لم يمكنه) ذلك (ففي المسجد الخارج) ان كانوا يصلون في الداخل او في الداخل ان كانوا في الخارج ان كان هناك مسجد ان صيفي وشتوي (وان كان المسجد واحدا فخلف اسطوانة ونحو ذلك) كالعمود والشجرة وما اشبهها في كونها حائلا والاتيان بها خلف الصف من غير حائل مكروه ومخالطا للصف كما يفعله كثير من الجهال اشد كراهة لما فيه من مخالفة الجماعة (هذا) الحكم المذكور (اذا كان) اتيانه بها (بعد الشروع) اى شروع الجماعة (في الفريضة) لما قلنا (واما قبل شروعهم في الفريضة فيأتى بها في اى موضع شاء) لانتفاء علة الكراهة وهى المخالفة للجماعة وكان المص قيد بسنة الفجر لان غيرها من السنن لا تؤدى بعد الشروع في الفريضة اصلا على ما قيل لقوله عليه الصلوة والسلام اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة وانما خالفناه في سنة الفجر لشدة تأكدها على ما مر على انها لا تقضى والحديث المذكور قد اوقفه ابن عيينة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة على ابى هريرة ولما روى الطحاوى

عن ابن مسعود رضى الله عنه انه دخل المسجد وقد اقيمت الصلوة فصلى ركعتي
الفجر في المسجد الى اسطوانة وذلك بمحض حذيفة وابى موسى وقد مر تمامه
في اوقات الكراهة فكانت سنة الفجر مستثناة بادلة اخرى عارضت حديث ابى
هريرة ورجحت عليه فبقى غيرها من السنن على مقتضى الحديث لعدم المعارض
ونقل السروجي في شرح الهداية عن التحفة واما بقية السنن فان امكنه ان يأتي
بها قبل ان يركع الامام اتى بها خارج المسجد ثم شرع في العرض معه فيحجز
فضيلة السنة والفرض ونفى التهمة عن نفسه وان خاف فوت ركعة شرع
معه بخلاف سنة الفجر انتهى فعلى هذا لا فائدة في التقييد الا ان يقال ان الادراك
على اوجه المذكور نادر فلم يعتبر لانه انما يجوز في غير سنة الفجر اذا علم
ادراكه قبل الركوع الركعة الاولى ولا شك ان صلوة اربع ركعات اوركتين
فيما بين شروق الامام الى ان يركع الركوع الاول مع اتمام الوجبات والسنن
في غاية الندرة بخلاف سنة الفجر فانه يجوز اذا علم انه يدركه
في التشهد عندهما وعند محمد اذا علم انه يدرك الركعة الثانية كذا قيل بناء على
الاختلاف في الجمعة فانه يفهم منه ان محمدا لا يعتبر ادراك مادون الركعة قال ابن
الهمام والوجه اتفاقهم على صلوة الركعتين هنا يعني فيما اذا علم انه يدركه في التشهد
ولا شك ان اتمام ركعتين خفيفتين مع مراعاة السنة فيهما قبل اتمام ركعتي
الفرض مع مراعاة السنة فيه ليس بنادر بل في غاية الكثرة واما اذا لم يعلم انه يدركه
لوصلاها فانه يتركها ويقتدى لان فضيلة صلوة الفرض بالجماعة اعظم من فضيلة
ركعتي الفجر لانها تفضل الفرض مع الافراد بسبع وعشرين ضعفا لا تبلغ ركعتي
الفجر ضعفا واحدا منها والوعيد على ترك الجماعة اشد منه على ترك ركعتي الفجر
على ما يعرف في موضعه واذا تركها فعندها لا تقضى اصلا لا قبل طلوع الشمس
لكراهة النفل فيه ولا بعده لاختصاص القضاء خارج الوقت بالواجبات
الا ما ورد به شرع والشرع انما ورد في قضاء ركعتي الفجر عند فوتها مع الفرض
قبل الزوال كما في غداة ليلة التعريس ولم يرد في قضائها اذا فاتت وحدها ولا اذا
فاتت مع الفرض بعد الزوال وقال محمد احب الى ان اقضيها اذا فاتت وحدها بعد
طلوع الشمس قبل الزوال وماروى عن الفقيه اسمعيل الزاهد انه ينبغي ان يشرع
في ركعتي الفجر ثم يقطعهما ليجب القضاء فيقضيهما بعد الفرض دفعه شمس الائمة
السرخسي بان ما وجب بالشروع ليس اقوى مما وجب بالذکر وقد نص محمد
ان المنذور لا يؤدي بعد صلوة الفجر قبل الطلوع ايضا هذا شروع في العبادة

بقصد ان يقطعها وهو امر غير مستحسن في الشرع كذا ذكره الامام السرخسي
والثمر تاشي وقاضي خان قال في المحيط والاحسن ان يقال يشرع في السنة ويكبر لهما ثم
يكبر اخرى للفريضة فيخرج بهذه التكبيرة من السنة ويصير شارعا في الفريضة ولا يصير
مفسدا بل يصير مجاوزا من عمل الى عمل انتهى وفيه ايضا نظر لان المجاوزة من عمل
الى آخر لا تنافي فساد الاول ويدل عليه قول صاحب الكنز في باب ما يفسد
وافتح هذا العصر او التطوع بعد ركعة من الظهر فانه صريح في ان الظهر يفسد
بالشروع في غيره وليت شعري اى ضرورة تدعو الى هذا التكلف وقد اباح له
الشرع تركهما لاجل احراز فضيلة الجماعة وادى فائدة فيه فانه لا يباح له
قضاؤها على هذا التقدير ايضا قبل طلوع الشمس واما بعد طلوعها
فان اراد النافلة فلا حاجة في جواز النقل فيه الى هذا التكلف وكذا ان اراد ان
يوقع النافلة واجبا من الابتداء امكنه ذلك بالنذر من غير احتياج الى التكلف المذكور
وان اراد انها تقع سنة للفجر فلا دليل على ذلك من حديث ولا قول صحابي ولا تابعي
ولا رواية عن احد الاثمة الثلاثة ولا غيرهم من المجتهدين والله الموفق وفي القنية صلى سنة
الفجر وفاته الفجر لا يبعد السنة اذا قضى الفجر ولا خلاف في سائر السنن سوى سنة الفجر
انها لا تقضى بعد الوقت ان فاتت وحدها واختلف فيما اذا فاتت مع الفرض
والاصح انها لا تقضى ايضا لعدم ورود الشرع به وفي الذخيرة والمحيط قيل
لا تقضى الاربع التي قبل الظهر وان كان الوقت باقيا وعامتهم على انه يقضيها وهو
قول ائمتنا الثلاثة وهو الصحيح ثم عن ابي حنيفة انها تكون نفلا مبتدأ وقيل تكون
سنة وهو قول صاحبيه وهو الاظهر كذا في الذخيرة ثم عند ابي يوسف يقضيها
بعد الركعتين وهو قول ابي حنيفة وعند محمد قبلهما وقيل الخلاف على عكسه قال
الشيخ كمال الدين بن الهمام وفي المصنف وتبعه شارح الكنز جعل قولهما بتأخير
الاربع بناء على انها لا تقع سنة بل نفلا مطلقا وعند محمد تقع سنة فيقدمها على
الركعتين قال والذي يقع عندي ان هذا من تصرف المصنفين فان المذكور في وضع
المسئلة الاتفاق على قضاء الاربع وانما الخلاف في تقديمها وتأخيرها عن الركعتين
والاتفاق على انها تقضى اتفاقا على وقوعها سنة الا ترى انهم لما اختلفوا في سنة
الفجر تقع بعد الشمس سنة او نفلا مبتدأ حكوا الخلاف في انها تقضى او لا فلو كانا
يقولان في سنة الظهر انها تكون نفلا مطلقا لجمعوها خلافة في اصل القضاء فالذي
لا يشك فيه انهم اذا قالوا تقضى او لا معناه انها تفعل بعد ذلك الوقت وتقع سنة كما هي في
ذلك الوقت او لا تقع سنة قال ويؤيد ذلك ما في فتاوى قاضي خان في باب التراويح اذا فاتت

التراويح لا تقضى بجماعة وهل تقضى بلا جماعة ف قيل نعم ما لم يدخل وقت تراويح اخرى وقيل ما لم يمض رمضان وقيل لا تقضى وهو الصحيح فان قضاها وحده كان نفلا مستحبا ولا يكون تراويح انتهى فالحاصل ان ظاهر المذهب انها تقع سنة باتفاقهم وان نقل الخلاف عن بعضهم في انها تقع نفلا مبتدأ كاذكره عن الذخيرة لكن الخلاف ثابت في تقديمها وتأخيرها كما مر ثم رجح في الكافي تقديم الاربع لانها فائنة وتلك وقتية فيقدم الفائنة على الوقتية وذكر خواهر زاده في شرح المبسوط على قول ابي حنيفة يصلى ركعتين ثم يقضى الاربع قال وهو الاصح وكذا قال الشيخ كالدين بن المهدي الامام الاولي تقديم الركعتين لان الاربع فائنة عن الموضع المسنون فلا يفوت الركعتين ايضا عن موضعهما قصدا بلا ضرورة انتهى وهذا ليس بقوى لان لقائل ان يقول موضع الركعتين بعد الفرض وبعد الاربع وموضع الاربع قبل الفرض وقبل الركعتين وقد اخرت عن الفرض لاحراز فضيلة الركعة الاولي مع الامام بالاجماع فلا تؤخر عن الركعتين بلا سبب نعم حديث عائشة انه عليه الصلوة والسلام كان اذا فاتته الاربع قبل الظهر قضاها بعد الركعتين روى الترمذي وقال حسن غريب يصلح دليلا لتقديم الركعتين هذا والمستحب في سنة الفجر ايضا التخفيف وان يقرأ في اوليهما مع الفاتحة قل يا ايها الكافرون وفي الثانية الاخلاص اما الاول فلقول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى ركعتي الفجر فيخفف حتى اقول هل قرأ فيهما بام الكتاب متفق عليه وعن حفصة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلع الفجر لا يصلى الا ركعتين خفيفتين روى مسلم واما الثاني فلما روى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد روى مسلم ايضا واختلف هل الافضل تأخيرها او تقديمها قيل التأخير افضل للقرب من الفرض وقيل التقديم وهو الذي تدل عليه الاحاديث عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سكت المؤذن من صلوة الفجر وتبين له الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الايمن حتى يأتيه المؤذن للاقامة فيخرج متفق عليه وعنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر فان كنت مستيقظة حدثني والاضطجع متفق عليه وعنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل ثلث عشرة ركعة منها الوتر وركعتا الفجر متفق عليه ايضا الى غير ذلك من الاحاديث (واما السنن التي بعد الفريضة) فانه (ان تطوع) بها (في المسجد فحسن)

(و) تطوعه بها (في البيت افضل) وهذا غير مختص بما بعد الفريضة بل جميع النوافل ماعدا التراويح وتحية المسجد الافضل فيها المنزل (لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي جميع السنن والوتر في البيت) على ما تقدم من حديث عائشة حين سألتها عبد الله بن شقيق عن صلاته عليه الصلوة والسلام وغيره من الاحاديث وفي الصحيحين انه عليه الصلوة والسلام احتجر حجرة في مسجد من حصير في رمضان الحديث الى ان قال فعليكم بالصلوة في بيوتكم فان خير صلوة المرء في بيته الا المكتوبة واخرج ابوداود صلوة المرء في بيته افضل من صلوته في مسجدى هذا الا المكتوبة وفي سنن ابى داود و الترمذى والنسائى انه عليه الصلوة والسلام اتى مسجد عبدالاشهل يصلى فيه المغرب فلما قضاوا صلاتهم رآهم يسبحون اى يتفلون فقال هذه صلوة البيوت ورواه ابن ماجه عن حديث رافع ابن خديج وقال فيه اركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم وذكر الامام احمد عن السائب بن يزيد انه قال لقد رأيت الناس في زمن عمر بن الخطاب اذا انصرفوا من المغرب انصرفوا جميعا حتى لا يبقى في المسجد احد كأنهم لا يصلون بعد المغرب حتى يصيروا الى اهلهم ولذا كره بعض المشايخ صلوة سنة المغرب في المسجد ذكره ابن الهمام عن الزاهدى وفي شرح الآثار يأتى بالركعتين بعد الظهر والركعتين بعد المغرب في المسجد وماسوها لا ينبغي ان يصلى في المسجد وهو قول البعض والبعض يقولون التطوع في المسجد حسن وفي البيت احسن كما قال المص وبه افقئ الفقيه ابو جعفر قال الا ان يخشى ان يشتغل عنها اذا رجع فان لم يخف فالافضل البيت (ومن السنن) المؤكدة (التراويح) جمع تروية سميت بها كل اربع ركعات من قيام رمضان للاستراحة بعدها غالبا على ما سيأتى ان شاء الله تعالى وهى سنة مؤكدة روى الحسن عن ابى حنيفة رضى الله تعالى ان التراويح سنة لا يجوز تركها اى لا ينبغي وقال صدر الشهيد هو الصحيح وفي جامع الفقه التراويح سنة مؤكدة وكذا في الفتاوى وغيرها قال في الهداية لانه واظب عليها الخلفاء الراشدون والنبي صلى الله عليه وسلم بين العذر في ترك المواظبة قال الشيخ كمال الدين فيه تغليب اذ لم يرد كل الخلفاء الراشدين بل عمر وعثمان وعليه وهذا لان الظاهر المنقول ان مبدءا من زمن عمر وهو ما روى عن عبدالرحمن بن عبدالقادر قال خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان الى المسجد فاذا الناس اوزاع متفرقون يصلى الرجل لنفسه ويصلى الرجل فيصلى بصلاته الرهط فقال عمر انى ارى لو جمعت هؤلاء على قارىء واحد لكان امثل ثم عزم فجمعهم على ابى بن كعب ثم خرجت

معه ليلة اخرى والناس يصلون بصلوة قارئهم فقال عمر نعمت البدعة هذه
والتي ينامون عنها افضل يريد آخر الليل وكان الناس يقومون اوله رواه اصحاب
السنن وصححه الترمذى وقد قال عليه الصلوة والسلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء
الراشدين المهديين من بعدى رواه ابودارد والترمذى والنسائى وقال عليه الصلوة
والسلام ان الله فرض عليكم صيام رمضان وسننت قيامه فمن صامه وقامه ايمانا واحتسابا
خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه رواه النسائى وابن ماجة واحمد وقدين عليه الصلوة
والسلام العذر في تركها وهو خشية الافتراض في الصحيحين عن عائشة رضى الله
عنها انه صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد فصلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة
فكثر الناس ثم اجتمعوا من الثالثة فلم يخرج اليهم فلما اصبح قال قد رايت الذى صنعتم
فلم يمنعنى من الخروج اليكم الا انى خشيت ان تفترض عليكم وذلك في رمضان (واقامتها
بالجماعة سنة ايضا) وذكر الطحاوى في اختلاف العلماء عن ابى يوسف ان امكنه
اداؤها في بيته مع مراعاة سنة القراءة واشباهها فليصلها في بيته كذا حكا
في المبسوط وهو قول مالك والشافعى في القديم وربيعة فانه افضل ومثله في جوامع
الفقه عن ابى يوسف الا ان يكون فقيها يقتدى به ففي حضوره الجماعة ترغيب
الناس فلا يصلحها في بيته ومفزع هؤلاء مامر من الاحاديث في افضلية التطوع
في البيت وقال عيسى بن ابان والمزنى وابن عبد الحكم وابن حنبل الجماعة احب وافضل
وهو المشهور عند عامة العلماء وقال صاحب المبسوط وهو الاصح والاثق وادعى
على بن موسى القمى فيه الاجماع وله كتب يرد فيها على اصحاب الشافعى والجواب
عما استدلوا به اجماع الصحابة على الجماعة فيها والظاهر ان سندهم كون النبي
صلى الله عليه وسلم صلى عن اقتدى به بعض الليالى وبين العذر في ترك المواظبة على
ذلك وهو خوف الافتراض وفيه اشارة الى انه لولا ذلك لاستمر على صلواته بهم
على تلك الحال فلما زال ذلك الخوف بوفاة عليه الصلوة والسلام زال المانع
ويؤيده حديث جبير بن نفير عن ابى ذر قال صمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلم يصل بنا حتى بقى سبع من الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم يقم بنا
في السادسة وقام بنا في الخامسة حتى ذهب شطر الليل فقلنا يا رسول الله لو نقلتنا بقية
ليلتنا هذه فقال انه من قام مع الامام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة ثم لم يقم بنا حتى
بقى ثلث من الشهر فصلى بنا في الثلاثة ودعا اهله ونساءه فقام بنا حتى نحونا ان يفوتنا
الفلاح قلت وما الفلاح قال السحور رواه ابوداود والترمذى والنسائى وابن ماجة
واحمد وقال الترمذى حديث صحيح فقد ثبت انه عليه الصلوة والسلام صلاحها

بالجماعة على سبيل التداعى ولم يحرها مجرى سائر النوافل وإنما عدم المواظبة لذلك العذر على أن الجماعة متى شرعت كانت افضل من الانفراد الا ان الجماعة فيها سنة (على سبيل الكفاية حتى لو ترك اهل محلة كلهم الجماعة) وصلواتهم (فقد تركوا السنة وقد اساءوا في ذلك وان اقيمت التراويح) في المسجد بالجماعة (وتخلف عنها) رجل (من افراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة لالسنة) قال في المبسوط لو صلى انسان في بيته لا يأنم فقد فعله ابن عمر وسالم والقاسم وابراهيم ونافع فدل فعل هؤلاء ان الجماعة في المسجد سنة على سبيل الكفاية اذ لا يظن بابن عمر ومن معه ترك السنة وهذا هو الصواب وقوله من افراد الناس فيه اشارة الى ما تقدم انه ان كان ممن يقتدى به لا ينبغي له ان يتخلف وصرح به قاضى خان وغيره واما ابن عمر ومن ذكر معه فقد لا يكونون مقتدين اذ ذلك لو جود من هو مقدم عليهم في العلم كعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وغيرهم بالنظر الى زمن تخلف كل واحد منهم (وان صلى) احد (في بيته بالجماعة) حصل لهم ثوابها وادركوا فضلها ولكن (لم ينالوا فضل الجماعة) التي تكون (في المسجد) لزيادة فضيلة المسجد وتكثير جماعته واظهار شعائر الاسلام (وهكذا في المكتوبات) اى الفرائض لو صلى جماعة في البيت على هيئة الجماعة في المسجد نالوا فضيلة الجماعة وهى المضاعفة بسبع وعشرين درجة لكن لم ينالوا فضيلة الجماعة الكائنة في المسجد فالخاصل ان كل ما شرع فيه الجماعة فالمسجد فيه افضل لما اشتمل عليه من شرف المكان واظهار الشعائر وتكثير سواد المسلمين وائتلاف قلوبهم وينبغي ان يقيد هذا بما اذا تساوت الجماعتان في استكمال السنن والآداب واما اذا كانت الجماعة في البيت اكمل كما اذا كان امام المسجد يخل بشئ من السنن مع استكمالها في جماعة البيت فجماعة البيت افضل فكيف اذا كان امام المسجد يخل ببعض الواجبات ككفى كثير من ائمة الزمان والله المستعان (والاحتياط في النية) فيها (ان ينوى التراويح او) ينوى (قيام الليل او) ينوى (سنة الوقت) او قيام رمضان وانما كان الاحتياط ذلك (لان المشايخ قد اختلفوا في جواز اداء السنة بنية) مطلق (النقل) او مطلق الصلوة (قال بعض المتقدمين لا يجوز) ذلك (وهو قول ابى حنيفة رضى الله عنه وقال بعض المتأخرين) بل عامتهم (يجوز كن صلى ركعتين بنية صلوة الليل ثم تين) اى ظهر او علم فان تين يستعمل لازما بمعنى ظهر ومتعديا بمعنى علم فعلى الاول يكون (قوله انه كان) اى الشأن قد (طلع الفجر) فاعلا وعلى الثانى يكون مفعولا سادا مسد مفعولى علم (قال بعضهم) اى بعض المتأخرين وهو اكثرهم (ينوب) ذلك الذى صلاه

(عن سنة الفجر وهو) اى قول بعض المتأخرين بجواز اداء السنة بنية النفل
(قولهما) اى قول ابى يوسف ومحمد وهو ظاهر الرواية عن ائمتنا كلهم وتلك
الرواية عن ابى حنيفة شاذة غير ظامرة وقد تقدم ما هو التحقيق من ذلك فى بحث
النية ومع ذلك فالاحتياط انما هو فى الخروج من الخلاف بما ذكر (وان شك)
بعد ما صلى الركعتين بنية صلوة الليل (فى طلوع الفجر) اى لم يتيقن ولم يغلب
على ظنه انه كان قدطلع ام لا (لا ينوب) ماصلا عن سنة الفجر (بالاتفاق)
من الائمة والمشايخ جميعهم لان اليقين لا يسقط بالشك واعلم ان قوله والاحتياط
فى لنية الى قوله بالاتفاق موجود فى بعض النسخ وليس بموجود فى البعض
بل الموجود ما بعده فقط وهو قوله (وان نوى التراويح صلوة مضلقة فحسب)
اى من غيره ان يعين صفة من الصفات المذكورة (فقد قالوا) اى المشايخ والمراد
بعضهم (الاصح انه لا يجوز) وهو اختيار قاضى خان على ما حكيناه عنه فى بعض
بحث النية وما اختاره صاحب الهداية هو المختار على ما قرر هناك (ووقته)
اى وقت التراويح وتذكير الضمير باعتبار الفعل او النفل المذكور ونحو ذلك
اختلف المشايخ فى وقت التراويح ف قيل الليل كله وقت لها قبل العشاء وبعده
قبل الوتر وبعده لانها سميت قيام الليل فكان الليل وقتها وهو قول الامام اسمعيل
الزاهد وجماعة وقيل وقتها ما بين العشاء والوتر حتى لو صلاها قبل العشاء
لا تجوز ولو صلاها بعد الوتر لا تجوز لانها عرفت بفعل الصحابة وهم لم يصلوها
الا فى هذا الوقت وهو قول عامة مشايخ بخارى وقال القاضى الامام ابو على النسفى
الصحيح ان وقتها (بعد العشاء) لا تجوز قبلها سواء كانت بعد الوتر او قبله
(وهو المختار) لانها نافلة سنت بعد العشاء بفعل الصحابة وكذا المنقول
من فعله عليه الصلوة والسلام فكانت تبعالها كسنتها وتقديم الصحابة لها
على الوتر لا يفيد عدم جوازها بعده لاحتمال انه بناء على استحباب تأخيرها مطلقا
لمن يأمن فواته واستحباب جعله آخر صلوة الليل فيجوز ادائها بعده كما يجوز
اداء غيرها من قيام الليل ثم المستحب تأخيرها الى ثلث الليل او نصفه كفى العشاء
واختلف فى ادائها بعد النصف فقيل يكره لكونها تبعا للعشاء كسنتها على ما مر
والصحيح انه لا يكره لانها صلوة الليل والافضل فيها تأخيرها (و) يتنى على
انها تبع للعشاء لا تجوز قبلها انه (لو صلى العشاء بامام) اى مع امام او مقتديا
بامام (وصلى التراويح بامام آخر ثم علم ان الامام) الاول كان قد (صلى العشاء
على غير وضوء) او علم فسادها بوجه من الوجوه فانه (يعيد العشاء) لفسادها

(و) يعيد (التراويح) تبمالها كما يعيد سنتها ولا يلزمه إعادة الوتر في مثل هذه الصورة عند أبي حنيفة لاستقلاله وعدم تبعيته للعشاء عنده وإنما يلزم تقديمها عليه للترتيب فإذا فات الترتيب من غير قصد لا يلزمه إعادة كمن صلى الظهر ثم صلى العصر ثم علم أن الظهر وقعت فاسدة فانه يقضيها فقط ولا يلزمه إعادة العصر كذا هذا وعندها الوتر ايضا تبع للعشاء فلزمه اعادته لاعادتها كسنتها وهو مبني على وجوبه عنده لاعندها (و) يتقضى على انها تجوز بعد الوتر ام لانه (ان فاته) مع الامام (ترويحة او ترويحان) او اكثر هل يقضيها قبل الوتر او يوتر ثم يقضيها (ذكره في الذخيرة) فقال (اختلف مشايخ زماننا قال بعضهم يوتر مع الامام ثم يقضى) ما فاته من التراويح احرار الفضيلة الوتر بالجماعة مع ان التراويح تجوز بعده (وقال بعضهم يصلى التراويح المتروكة ثم يوتر) بناء على ان وقتها قبل الوتر فيلزم تقديمها عليه هذا ان اريد بالحكم المذكور اللزوم وان اريد الاولوية فلا شك ان تأخير الوتر اولى وان فانت الجماعة فيه فان الافراد به اولى على قول الجمهور كما سيأتي ان شاء الله تعالى (واما الاستراحة) في انشاء التراويح (فيجلس بين كل ترويتين مقدار تروية) اى بين كل اربع ركعات واربع ركعات مقدار اربع ركعات وكذا بين الآخرة والوتر وليس المراد حقيقة الجلوس بل المراد الانتظار وهو مخير فيه ان شاء جلس ساكنا وان شاء هلكا وسبح او قرأ او صلى نافلة منفردا وهذا الانتظار مستحب لعادة اهل الحرمين فان عادة اهل مكة ان يطوفوا بعد كل اربع اسبوعا ويصلوا ركعتي الطواف وعادة اهل المدينة ان يصلوا اربع ركعات وقد روى البيهقي باسناد صحيح انهم كانوا يقومون على عهد عمر بنى بين كل ترويتين فثبت من عادة اهل الحرمين الفصل بين كل ترويتين ومقدار ذلك الفصل وهو مقدار تروية فكان مستحبا لان ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن (وان استراح على خمس تسليمات) اى عقيب عشر ركعات (قال بعضهم لا بأس به) اى لا يكرهه (وقال اكثر المشايخ لا يستحب) ذلك لمخالفة عمل اهل الحرمين وقوله لا يستحب كناية عن الكراهة التزهية لانه فعل مالىس بعبادة وادخال مالىس بعبادة فى العبادة مكروه ومن المكروه ما يفعله بعض الجهال من صلوة ركعتين منفردا بعد كل ركعتين لانها بدعة مع مخالفة الامام ذكره السروجي عن حزانة الفقه (والافضل) للامام (تعديل القراءة) اى تقدير ما يقرأ فى الركعتين على سبيل المساواة والعدل لئلا تكون احدى الركعتين اطول من الاخرى قال قاضى خان ولو خالف لا بأس به اما فى التسليم الواحدة لا يستحب تطويل القراءة

في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر الصلوات ولو طول الامام الاولى على الثانية فلا بأس به بل المختار ذلك عند محمد وعند ابى حنيفة وابى يوسف التسوية بين ركعتين كافي الظهر والعصر عندهما انتهى وانما كان الافضل كون ذلك التعديل (بين التسليمات) لئلا يشغل قلبه بالفكر في ذلك وهو في الصلوة (ولو صلى التراويح كلها بتسليمة واحدة) الحال انه قد (قعد على رأس كل ركعتين) منها قدر التشهد (جاز) ذلك عن التراويح واحتسبه بشرين ركعة على قول العامة وهو الصحيح من مذهب ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه كل ركعتين عن تسليمة وعند البعض يجوز النكل عن تسليمة واحدة وفي ظاهر الرواية عنه يجوز عن اربع تسليمات بناء على ان الزيادة على الثمان بتسليمة واحدة يكره ووجهه الصحيح انه جمع المتفرق ولم يخل بشئ فالنقصان بسبب الكراهة لا يرجع الى الذات فصح الاداء وعندها يقع النكل عن تسليمتين بناء على ان الزيادة على الاربع بتسليمة واحدة يكره عندهما وقول المص (ولا يكره لانه اكل) مخالف لما ذكر في الخلاصة وغيرها انه يكره والكمال لا يحصل بمجرد المشقة ما لم يكن فيها اتباع سنة وهو المراد بنحو افضل الاعمال احزها ولم يروا عنه عليه الصلوة والسلام زاد على ثمان بتسليمة واحدة فلا يكون فيه اتباع سنة فيكون مكروها وان كان مشقا وهذا هو الاصل فكم من فعل يسير يزيد ثوابه بموافقه من اتباع السنة على فعل اشق منه باضعاف لخلوه عن الانباع نعم اذا وجد الاتباع في كلا الفعلين فالاشق افضل كافي الاربع بتسليمة وتسليمتين على ما عرف ولوم يقعد على رأس كل ركعتين قدر التشهد لم يجز الا عن تسليمة واحدة عند ابى حنيفة وابى يوسف واما عند محمد وزفر فلا تجوز عن تسليمة ايضا بل يفسد على مامر من ان ترك القعدة على الركعتين من النفل فيما اذا صلى اربعا تفسده فكذاما زاد على الاربع (واذا شكوا) اي الامام والقوم (في انهم) هل (صلواتهم) تسليمات (ثمانى عشر ركعة) او عشر تسليمات ففيه (اي في حكم هذا الشك) (اختلاف) بين المشايخ قال بعضهم يصلون تسليمة اخرى جماعة لان الزيادة على التراويح بالجماعة انما تكره اذا ثبتت انها زائدة وهنالك مستيقنة لاحتمال انها تراويح فلا يكره وقال بعضهم يوترون ولا يصلون بتسليمة اخرى احتراز عن الزيادة على التراويح بالجماعة (والصحيح انهم يصلون بتسليمة) اخرى ضمن يصلون معنى يكملون فعداء بالباء اي يكملون التراويح يقينا بصلوة ركعتين (فرادى) للاحتياط في الموضعين اكمال التراويح بيقين والاحتراز عن التنفل الزائد عليها بالجماعة هذا اذا اتفق الكل على الشك فان اختلفوا وكان الامام مع بعضهم رجح اذا ادعى كل

فريق اليقين وكذا اذا كان الامام وحده في طرف وهو متيقن عمل بما عنده ولا يلتفت الى قول الجماعة وان شك عمل بقولهم وان اختلف القوم ولم يكن للامام يقين يأخذ بقول من هو صادق عنده وان لم يترجح عند صدق احدا الفريقين فهو بمنزلة مالهو شك الجميع اى يصلون ما وقع فيه الاختلاف فرادى . تنبيه . علم من هذا المسئلة ان التراويح عندنا عشرون ركعة بعشر تسليمات وهو مذهب الجمهور وعند مالك ست وثلاثون ركعة احتجاجا بعمل اهل المدينة وللجمهور مارواه البيهقي باسناد صحيح عن السائب بن يزيد قال كانوا يقومون على عهد عمر بعشرين ركعة وعلى عهد عثمان وعلى مثله وفي الموطأ عن يزيد بن رومان قال كان الناس في عهد عمر يقومون في رمضان بثلاث وعشرين ركعة وفي المغني عن علي انه امر رجلا ان يصلي بهم في رمضان بعشرين ركعة قال وهذا كالا جماع قال البيهقي والثلاث في حديث ابن رومان هي انو ترو ولكنك لم يدرك عمر فيكون منقطعا وهو حجة عندنا وعند مالك وما احتج به من عمل اهل المدينة ليس بحجة لانهم يصلون فرادى بين كل ترويحتين اربع ركعات في مقابلة طواف اهل مكة اسبوعا بين كل ترويحتين وذلك غير ممنوع على مامر والكلام فيما هو المشروع سنة بالجماعة لافيا عداه والله اعلم وذكر في الملتقط) انه (يقرأ في التراويح مقدار ما لا يؤدى الى تنفير القوم) عنها فقال بعضهم يقرأ كما يقرأ في المغرب لان التطوع اخف من المكتوبة فيعتبر باخف المكتوبات وهو المغرب قال قاضي خان هذا غير صحيح لان بهذا القدر لا يحصل الحتم والحتم في التراويح مرة واحدة سنة وكذا قال الصدر الشهيد وقال بعضهم يقرأ قدر ما يقرأ في العشاء لانها تبع لها (و) قال (في الفتاوى) نقلا عن بعضهم (يقرأ في كل ركعة ثلاثين آية حتى يقع به الحتم) ثلث مرات هذا معنى ما في فتاوى قاضي خان وغيرها وهو قول القاضي الامام الحسن المروزي لان كل عشر من الشهر مخصوص بفضيلة كما جاءت به السنة انه شهر اوله رحمة واوسطه مغفرة وآخره عتق من النيران وروى البيهقي باسناد عن ابي عثمان الهندي قال دعا عمر بثلاثة من القرآء فاستقرأهم فامراسرهم قراءة ان يقرأ للناس بثلاثين آية في كل ركعة واوسطهم بخمسة وعشرين آية قال وابطاهم بعشرين آية قال قاضي خان وقال بعضهم وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تخفيفا على الناس وبه تحصل السنة وهو الحتم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة ستائة وآيات القرآن ستة آلاف وشئ فاذا قرأ في كل ركعة عشر آيات يحصل الحتم والفضيلة في الحتم مرتين

و يبنى للإمام وغيره اذا صلى التراويح وعاد الى منزله وهو يقرأ القرآن يصلى
عشرين ركعة يقرأ في كل ركعة عشر آية احرازاً للفضيلة وهى الحتم مرتين
انتهى وفى الهداية واكثر المشايخ على ان السنة فيها الحتم فلا يترك لكسل
القوم قال الشيخ كمال الدين بن الهمام قوله ولا يترك لكسل القوم تأكيد فى مطلوبة
الحتم وانه تخفيف على الناس لا تطويل كما صرح به فى النهاية و اذا كان
امام مسجد حيه لا يحتم فله ان يترك الى غيره انتهى ومنهم من استحب الحتم ليلة
السابع والعشرين رجاء ان ينال ليلة القدر ثم اذا ختم قبل آخره قيل لا يكره له
ترك التراويح فيما بقى لانها شرعت لاجل ختم القرآن مرة قاله ابو على النسفى وقيل
يصليها ويقرأ فيها ماشاء ذكره فى الذخيرة واذا تقرر هذا فلا يخفى ما فى نقل المتن
عن الفتاوى من التساهل ولعل لفظ الثلثين وقع سهواً من الكاتب وانما هو عشر آيات
فان ظاهر قوله حتى يقع به الحتم يدل عليه والافقوع الحتم ليس موقوفاً على قراءة
الثلثين لحصوله بالعشر والله سبحانه اعلم ثم الذى يبنى فى هذا الزمان ان يفضل
كما قال قاضى خان لثلاثين ركعة ان كسل عن احراز فضيلة المراتين قال
قاضى خان والزهاد واهل الاجتهاد كانوا يحنثون فى كل عشر ليال وعن ابى
حنيفة انه كان يحنث فى شهر رمضان احدى وستين ختمة ثلثين فى الليالى وثلثين
فى الايام وواحدة فى التراويح وعنه انه صلى ثلثين سنة الفجر بوضوء العشاء
انتهى والمشهور عنه انه صلاها كذلك اربعين سنة وقال ايضا ولوقرأ بعض القرآن
فى سائر الصلوات فان كان القوم يملون من القراءة فى التراويح فلا بأس به لكن
يكون لهم ثواب الصلوة لاثواب الحتم وقد ذكرنا ان السنة هو الحتم فى التراويح
وعن ابى بكر الاسكاف انه سئل اجمل الامام للفريضة قراءة حدة او يخلط
فقرأ البعض فى الفريضة والبعض فى التراويح قال بميل الى ما هو اخف على
القوم وسئل ايضا عن الامام اذا فرغ من التشهد فى التراويح ايزيد عليه ام يقتصر
قال ان علم انه لا يتقل على القوم يزيد من الصلوة والاستغفار وان علم انه يتقل
على القوم لا يزيد ويأتى بالثناء فى كل شفع انتهى وذكر ابن الهمام وغيره فى شرح
الهداية انه لا يترك الصلوة على النبى صلى الله عليه وسلم لانها فرض اى عند الشافعى
او سنة اى عندنا ولا تترك السنن للجماعات كالتسبيحات واذا غلط فترك سورة او آية
وقرأ ما بعدها فالمستحب له ان يقرأ المتروكة ثم المقرؤة ليكون على الترتيب وقالوا
لا يبنى للقوم ان يقدموها فى التراويح الخوشخوان ولكن يقدموا الدرستخوان فان
الامام اذا كان يقرأ بصوت حسن يشغل عن الخشوع والتدبر والتفكير وكذا لو كان

الامام لحنا لا بأس ان يترك مسجده وكذا لو كان غيره اخف قراءة واحسن الكل في فتاوى قاضي خان (ولوام) رجل (في الترايع ثم اقتدى بأخر في تراويح تلك الليلة) ايضا (لايكروه) له ذلك كما لو صلى المكتوبة اماما ثم اقتدى فيها متفلا بامام آخر وهذا لان صلوة النفل غير التراويح ونحوها بالجماعة انما يكروه اذا كان الامام والمقتدى معامتفلين به وكان على سبيل التداعي بان يجتمع جمع كثير فوق الثلاثة حتى لو اقتدى به واحد او اثنان لا يكروه وفي الثلاثة اختلاف المشايخ وفي الاربعة يكروه اتفاقا ذكره في الكافي وغيره ولوام في التراويح مرتين في مسجد واحد كره وكذا لو صلاها مرتين مأموما في مسجد واحد وان في مسجدين اختلف فيه حتى عن ابي بكر الاسكاف انه لا يجوز يعني لا يجوز تراويح اهل مسجد اثنان واختاره ابو الليث وقال ابو نصر يجوز لاهل المسجد جميعا كما لو اذن واقام وصلى في مسجدين فانه لا يكروه وانما يكروه اذا اذن واقام ولم يصل فكذا في التراويح والظاهر ان هذا بناء على صحة التراويح بنية النفل المطلق وعدمها وقد علم في موضعه (واذا بلغ الصبي عشر سنين قام) البالغين (في التراويح يجوز) قاله نصير بن يحيى لانه يؤمر بالصلاة ويضرب عليها فكان في حكم البالغ من هذا الوجه الا انه لا يصح اقتداؤهم به في الفرض لان صلواته تقع نفلا فيكون اقتداء المفترض بالمتفعل بخلاف اقتدائهم في النفل (وذكر في بعض) كتب (الفتاوى انه لا يجوز) ان يؤم البالغين في التراويح ايضا (وهو المختار) وقال شمس الأئمة السرخسي هو الصحيح وذلك لان نقل البالغ اقوى لانه يصير لازما عليه بالشروع بخلاف الصبي فيلزم من اقتدائهم به بناء القوي على الضعيف وهو غير جائز عندنا (وان صلى اربع ركعات بتسليمة واحدة) الحال (انه لم يقعد على ركعتين) منها قدر التشهد (نجزى) الاربعة (عن تسليمة واحدة) اى عن ركعتين عند ابي حنيفة وابي يوسف (وهو المختار) اختاره الفقيه ابو جعفر وابوبكر محمد بن الفضل قال قاضي خان وهو الصحيح لان القعدة على رأس الثانية فرض في التطوع فاذا تركها كان ينبغي ان تفسد صلاته اصلا كما هو قول محمد وزفر وهو القياس وانما جاز على قول ابي حنيفة وابي يوسف استحسانا فاخذنا بالقياس في فساد الشفع الاول والاستحسان في حق بقاء التحريمه واذا بقيت صح شروعه في الشفع الثاني وقدا تمه بالقعدة فجاز عن تسليمة واحدة وقال الفقيه ابو الليث تنوب عن تسليمتين والصحيح الاول ولو قعد على رأس الركعتين جازت عن تسليمتين بالاتفاق (واذا فرغ من) قراءة (التشهد ينظر) يفكره (ان علم انه) ان زاد عليه (يشغل على القوم لا يزيد الدعوات) الماثورة وفي تخصيصه

الدعوات اشارة الى انه يزيد الصلوة على ما قدمناه الا انه يقتصر فيها على قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد لانه هو المفروض عند الشافعي وبه تتأدى السنة عندنا فلا يزيد الى تمامها ان كان يشغل عليهم (ولولد كروا تسليمة) كانوا قد سهوا عنها فتذكروها (بعد) ماصلوا صلوة (الوتر) اختلف المشايخ في انهم هل يصلون بتلك التسليمة بجماعة او منفردين (قال) الشيخ الامام (ابو بكر) محمد (بن الفضل لا يصلون) تلك التسليمة (بجماعة) لانها فانت عن محلها والجماعة انما شرعت في التراويح اذا كانت في محلها (وقال الصدر الشهيد يجوز ان يقال صلى) تلك التسليمة (بجماعة) لان وقتها باق لانه الليل كله بعد العشاء وبعد الوتر وقبله سواء هو على المختار كما تقدم وقوله يجوز ان يقال اشارة الى انه لا رواية عن الائمة في هذه المسئلة وانما هو اختيار من المتأخرين بناء على ما قلنا ولا يظهر قول الصدر لانه بناء على لقول المختار في وقتها (ولو سلم الامام على رأس ركعة ساهيا في الشفع الاول) من التراويح (ثم صلى ما بقى) منها (على وجهها) قبل ان يعيد ذلك الشفع (قال مشايخ بخارى يقضى الشفع الاول لا غير) لان كل شفع صلوة على حدة وقد خرج من الشفع الاول بشروعه في الشفع الثاني فلا يفسد ما بعد الشفع الاول فلا يلزمه الاقضاء (وقال مشايخ سمرقند عليه قضاء الكل) اى كل الترويح لفسادها كلها لان ذلك السلام لا يخرج من حرمة الصلوة لكونه سهوا فاذا قام الى الشفع الثاني صح شروعه فيه وكان قعوده فيه على الثالثة فاذا سلم كان سلامه سهوا بناء على السهو الاول فلم يخرج من الصلوة ويصح شروعه في الشفع الثالث وحصل قعوده وسلامه فيه على الخامسة سهوا وهكذا الى آخر الاشفاع فقد ترك القعدة على الركعتين في الاشفاع كلها فتفسد باسرها وقيد بالسلام ساهيا لانه لو سلم عمدا او فعل بعد سلامه سهوا فعلا منافيا للصلوة من كلام ونحوه لا يلزمه الاقضاء الشفع الاول اجماعا لخروجه من تحريمته بذلك وصحة استينافه ما بعده وفهم من التوجيه المذكور ان الحكم مقيد بما اذا لم يتذكر انه سلم في الاول على رأس الركعة الى ان اتم التراويح حتى لو علم انه سهوا سلم على ركعة واحدة صح ما صلاه بعد العلم سوى ركعتين لكون سلامه بعدها عمدا لاسهوا فكان مخرجاه عن التحريم وان كان على وتر فلينأمل

﴿ فروع ﴾

فاته ترويح او ترويحان وقام الامام الى الوتر ذكر في واقعات الناطقي عن ابى

عبدالله الزعفراني انه يوتر مع الامام ثم يقضى مفااته واذالم يصل الفرض مع
الامام فمن عين الائمة الكرايسى انه لا يتبعه في التراويح ولا في الوتر وكذا اذالم
يتابعه في التراويح لا يتابعه في الوتر وقال ابو يوسف الباني اذا صلى مع الامام
شيئا من التراويح يصلى معه الوتر وكذا اذالم يدرك معه شيئا منها وكذا اذا صلى
التراويح مع غيره له ان يصلى الوتر معه وهو الصحيح ذكره ابو الليث وكذا قال
ظهير الدين المرغيناني لو صلى العشاء وحده فله ان يصلى التراويح مع الامام
وهو الصحيح حتى لو دخل بعدما صلى الامام الفرض وشرع في التراويح فانه يصلى
الفرض اولاً وحده ثم يتابعه في التراويح وفي القنية لو تركوا الجماعة في الفرض
ليس لهم ان يصلوا التراويح جماعة لانها تتبع للجماعة نام المقتدى في القعود
ثم استيقظ بعد سلام الامام ولم يدر الى اين انتهى امامه فانه يتشهد ويسلم
ويتابع فيما بقي وليس عليه قضاء شيء ما لم يعلم بفوته ولو صلى التراويح قاعدا
من غير عذر قيل لا تصح ولا تكون تراويح كركعتي الفجر والصحيح الجواز
في التراويح بخلاف سنة الفجر ولكن لا يستحب بلا عذر فان صلى الامام التراويح
قاعدا بعذر او بغير عذر واقتدوا به قيسا ما اختلف فيه قال بعضهم لا يصح عند
محمد ويصح عندهما كافي الفرض وقال بعضهم يصح عند الكل وهو الصحيح
لانهم لو قعدوا صح اقتداؤهم عنده ايضا فاذا قاموا كان اولى ثم اختلف
في المستحب حينئذ قال بعضهم المستحب ان يقعدوا احترازا عن صورة المخالفة
وقال القاضي الامام ابي على النسفي يستحب لهم القيام في قولهما والقعود في قول
محمد لما ذكر ابو سليمان عن محمد انه سئل عن رجل انه قام قاعدا في شهر رمضان
يعني في التراويح ايقوم القوم قال نعم في قول ابي حنيفة وابي يوسف فقال بعض
المشايخ انما خصهما بالذكر لان عنده لا يصح اقتداؤهم بالقاعد وقال بعضهم
بذل لان المستحب لهم عنده ان يقعدوا وقال قاضي خازن ويكره للمقتدى ان يقعد
في التراويح فاذا اراد الامام ان يركع يقوم لان فيه اظهار التكاسل التشبه
بالمناقين قال الله تعالى واذا قاموا الى الصلوة قاموا كسالى وكذا اذا غلبه النوم
يكره له ان يصلى مع النوم بل ينصرف حتى يستيقظ لان في الصلوة مع النوم تهاونا
وغفلة وترك التدبر وكذا الوصل على السطح من شدة الحر اى يكره لقوله تعالى
قل نار جهنم اشد حرا لو كانوا يفقهون انتهى وفي القنية امام يصلى التراويح
على سطح المسجد اختلف في كراهته والاولى ان لا يصلى فيه عند العذر فكيف
بغيره وفيها اقتدى به على ظن انه في التراويح فاذا هو في وترته معه ويضم

Digitized by Google

لا تعلمه يروى عن ابن مسعود الامن هذا الوجه فان قيل الامر قديكون للندب والحق هو الثابت وكذا الواجب لغة فيجب الحمل عليه دفعا للمعارضة ولقيام القرينة اما المعارضة فماتقدم من حديث الاعرابي ومن فعله على الرحلة وكذا حديث معاذ حين بعثه عليه الصلوة والسلام الى اليمن وقال له فيما قال فاعلمهم ان الله قد فرض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة متفق عليه قال ابن حبان وكان قبل وفاته عليه الصلوة والسلام بياض يسيرة وفي الموطأ انه عليه الصلوة والسلام قام بهم في رمضان فصلى بهم ثمان ركعات واوتر ثم انتظروهم من القابلة فلم يخرج اليهم فسألوا فقال خشيت ان يكتب عليكم الوتر واما القرينة الصارفة للوجوب الى الغوى فمافي السنن سوى الترمذي انه عليه الصلوة والسلام قال الوتر حق واجب على كل مسلم فمن احب ان يوتر بخمس فليوتر ومن احب ان يوتر بثلاث فليفعل ومن احب ان يوتر بواحدة فليوتر رواه ابن حبان والحاكم وقال على شرطهما فقد خير بعد الحكم بالوجوب فلو كان واجبا لكان كل خصلة من المذكورة تقع واجبة على ما عرف في الواجب التحير وقد اجمعنا على عدم وجوب الخمس فلزم صرفه الى الوجوب الغوى وهو مطلق الثبوت ولا يلزم منه الوجوب شرعا فالجواب عن حديث الاعرابي وما بعده وحديث معاذ بانه يجوز ان يكون قبل وجوب الوتر وانه وجب بعد سفر معاذ وان كان قبل موته عليه الصلوة والسلام بقليل فلا تعارض وعن حديث الرحلة انه واقعة حال لا عموم لها فيجوز كون ذلك لعذر فان الفرض يجوز على الدابة لعذر الطين ونحوه ويجوز ان يكون قبل وجوبه ايضا وقد روى الطحاوي عن حنظلة بن ابي سفيان عن نافع عن ابن عمر انه كان يصلي على راحلته ويوتر بالارض ويزعم ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك فدل ان وطره ذلك كان اماحالة عدم وجوبه اولللعذر وعن حديث الموطأ بانه ايضا يجوز ان يكون قبل وجوبه ثم وجب بعده والمراد بالوتر المجموع من صلوة الليل المحتزمة بوتر فانهم كانوا يطلقون عليها اسم الوتر لان المجموع حينئذ فرد بل هذه الارادة ظاهرة من نفس الحديث فانه عليه الصلوة والسلام صلى بهم ثمان ركعات واوتر ثم تأخر في القابلة يعني عمافعله في السابقة البتة وعلل تأخره عن ذلك بخشية ان يكتب الوتر فكان المراد بالوتر ظاهر الصلوة التي فعلت محتزمة بالوتر ويؤيده ما صرح به في رواية البجلي لهذا الحديث من قوله خشيت ان تكتب عليكم صلوة الليل والجواب عن القرينة ان ذلك قبل ان يستقر امر الوتر فيجوز كونه كان اولا كذلك وفي مسلم عن عائشة انه عليه الصلوة

والسلام كان يصلي بالليل ثلث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء منها الا في آخرها فدل ان الوتر كان خمسا وقد اجمعنا على انه يجلس على كل ركعتين وهو يفيد خلافا وفي الدار قطنى انه عليه الصلاة والسلام قال لا توتر بثلث اوتر بخمس اوسبع والابتار بثاث جائز اجماعا فلم ان هذا وما شاكله كان قبل ان يستقر امر الوتر وكيف يحمل على اللغوى وهو مخوف بما يؤكده مقتضاه من قوله عليه الصلوة والسلام فمن لم يوتر فليس منى مؤكدا بالتكرار ثلثا وعدم الاذان والاقامة له لكون الغالب فيه الانفراد مع ان وقت العشاء وقت له فلا يدل على عدم وجوبه ولزوم القراءة في جميع ركعاته للاحتياط للتردد الواجب بين السنة والفرض فبالنظر الى الاول تجب في جميعه وبالنظر الى الثانى لا فتجب احتياطا هذا وقد اورد في الكافي وغيره ما روى عن الامام انه فرض بانه فرض عملا اى يعمل به عمل الفرائض. في انه مستقل غير تابع للعشاء فلا تلزم عنده اعادته للزوم اعادتها اذا صليا ثم ظهر فسادها دونه وفي لزوم الترتيب بينه وبين غيره من الفرائض حتى لو تذكر صاحب الترتيب في صلوة فرض ان عليه الوتر تفسد تلك بتذكره عنده وكذا لو تذكر فائتة وهو فيه يفسد ويلزم قضاء تلك الفائتة ثم اعادته عنده واوّلوا ما روى عنه انه سنة بان المراد ثبوت وجوبه بالسنة واما من حيث الاعتقاد فالصحيح انه واجب فيفسق تاركه غير المتأول ولا يكفر جاحده الا ان استخف ولم يره حقا على المعنى الذى مر في السنن الموضع الثانى في قدره وهو ثلث ركعات (بسلام واحد عندنا) وهو قول عمر وعلى وابن مسعود وابى وانس وابن عباس وابى امامة وعمر بن عبد العزيز واختاره الثورى وابن المبارك وهو قول مالك في كتاب الصيام ذكره في العارضة وقال ابن بطلال هو قول حذيفة وابى والفقهاء السبعة وسعيد بن المسيب وعند الشافعى اقله واحدة وهو اختيار احمد لنا حديث عائشة قالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة يصلى اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى ثلثا قالت فقلت يا رسول الله اتنام قبل ان توتر قال يا عائشة ان عيني تنامان ولا ينام قلبي رواه البخارى ومسلم والترمذى وقال حديث صحيح فلو كان الثلث بتسليمتين لقالت ثم يصلى ركعتين ثم واحدة لانها فصلات وعنها انه عليه الصلوة والسلام كان يوتر بثلث لا يفصل فيهن رواه النسائى واحمد ولفظه كان لا يسلم في ركعتي الوتر قال الثورى اسنده حسن قال ورواه

اليهقي في السنن الكبير بإسناد صحيح وعنها انه عليه الصلوة والسلام كان يقرأ في الركعة الاولى من الوتر بفاتحة الكتاب وسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله احد والمعوذتين رواه اصحاب السنن الاربعة وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وعن ابى ابن كعب انه عليه الصلوة والسلام كان يقرأ في الركعة الاولى من الوتر بسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله احد ولا يسم الا في آخرهن واما نحوه قوله عليه الصلوة والسلام صلوة الليل مثنى مثنى فاذا خشى احدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى فلا دلالة فيه على ان الوتر واحدة بتحريمه مستقلة اذ يحتمل ان المراد صلى واحدة متصلة فلا يقاوم الصراح التي ذكرنا وغيرها مما يطول ذكره مع ان اكثر الصحابة عليه قال الطحاوي ثنا بكرة ثنا ابو داود ثنا ابو خالد قال سألت ابا العالية عن الوتر فقال علمنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الوتر مثل صلوة المغرب هذا وتر الليل وهذا وتر النهار وعن عبدالله بن مسعود الوتر ثلث ركعات كوتر النهار صلوة المغرب قال البيهقي هذا صحيح وقد روى مرفوعا لكن بإسناد مضعف يحيى بن ابى الخواجب فانه الذي روى رفعه عن الاعمش عن ابن مسعود عنه عليه الصلوة والسلام فان قيل سلمنا ذلك لكن لا يدل على نفي صحة الواحدة بل انما يدل على افضلية الثلاث واستم تدعون عدم اجزاء الواحدة فلا يطابق دعواكم قلنا عدم اجزاء الواحدة لما روى محمد بن كعب القرطبي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البتراء وعن ابن مسعود ما اجزأت ركعة قط واوتر سعد بن ابى وقاص بركعة فانكر عليه ابن مسعود وقال ما هذا البتراء التي لانعرفها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الميسوط عن عمرانه لما رأى سعدا يوتر بركعة قال ما هذه البتراء لتشفعنا اولاً ودينك وما ورد عنه عليه الصلوة والسلام من الوتر بخمس وسبع ونحو ذلك فالجواب عنه قد تقدم من الحمل على ما قبل الاستقرار وعلى فصل الثنتين او الاربع او نحوها عن الثلث او بان المراد من الوتر مجموع صلوة الليل مع الوتر على ما مر بما يظهر بادنى تأمل في سياق الكلام الموضع الثالث في القراءة فيه وهو ما قال (يقرأ الفاتحة والسورة في جميع ركعاتها) وقد تقدم ان ذلك للاحتياط والمستحب قراءة سبحة في الاولى وقل يا ايها الكافرون في الثانية وقل هو الله احد في الثالثة لما تقدم من حديث عائشة الا ان فيه في الثالثة قل هو الله احد والمعوذتين ولم يعمل اصحابنا بتلك الزيادة تحموزا عن اطالة الثالثة على الثانية

اخذا برواية ابي بن كعب المتقدمة وبما روى ابو حنيفة في مسنده عن حماد عن ابراهيم
 عن الاسود عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ
 في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله
 احد الموضع الرابع في قنوته وهو ما قال (ويقت في الثالثة قبل الركوع في جميع
 السنة خلافا للشافعي) وخلافه في موضعين الاول كونه قبل الركوع فانه عنده
 بعده الثاني كونه في جميع السنة فانه عنده في النصف الاخير من رمضان فقطله في الاول
 ما روى الدار قطن عن سويد بن غفلة قال سمعت ابا بكر وعمر وعثمان وعليها
 يقولون قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الوتر وكانوا يفعلون ذلك
 وروى الحاكم وصححه عن الحسن بن علي قال علمني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كلمات اقولهن في وترتي اذا رفعت رأسي ولم يبق الا السجود اللهم اهدني
 فيمن هديت الخ وسند كره ان شاء الله تعالى ولنا ما روى النسائي وابن ماجة ثنا
 علي بن ميمون الرقي شاعله بن يزيد عن سفيان عن زبيد الياسمي عن سعيد بن
 عبد الرحمن بن ابزي عن ابيه عن ابي بن كعب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يوتر فيقنت قبل الركوع اللفظ لابن ماجة ولنظ النسائي كان يوتر بثلاث
 يقرأ في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة
 قل هو الله احد ويقت قبل الركوع وزاد في سننه فاذا فرغ قال سبحان الملك
 القدوس ثلاث مرات يطيل في اخريهن يعني صوته انتهى وكون الاعمش وشعبة
 وعبد الملك بن ابي سليمان وخبر بن حازم رروا هذا الحديث عن يزيد الياسمي
 ولم يذكروا هذه الزيادة وهي يقت قبل الركوع لا يقدح فيه لان سفيان
 ثقة وزيادة الثقة مقبولة وقد اخرج الخطيب في كتاب القنوت له ثنا ابو الحسن
 احمد بن محمد الاهوازي انا احمد بن محمد بن سعيد ثنا احمد بن الحسين بن عبد الملك ثنا
 منصور بن ابي بورة عن شريك عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله
 ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت في الوتر قبل الركوع وذكره ابن الجوزي
 في التحقيق وسكت عنه واخرج ابو نعيم في الحلية عن عطاء بن مسلم ثنا لعلاء
 ابن المسيب عن حبيب بن ابي ثابت عن ابن عباس قال اوتر النبي صلى الله عليه وسلم
 بثلاث قنت فيها قبل الركوع واخرج الطبراني في الاوسط ثنا محمود بن محمد
 المروزي ثنا سيل بن العباس الترمذي ثنا سعيد بن سالم القداح عن عبيد الله
 عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات ويجعل
 القنوت قبل الركوع فقد حصل فيه تظافر كثير بطرق كل منها اما حسن

او صحيح وماروى عن انس انه عليه الصلوة والسلام قنت بعد الركوع فالمراد منه ان ذلك كان شهرا فقط بدليل ما فى الصحيح عن عاصم الاحول سألت انسا عن القنوت فى الصلوة قال نعم فقلت أ كان ذلك قبل الركوع او بعده قال قبله قلت فان فلانا اخبرنى عنك أنك قلت بعده قال كذب انما قنت عليه الصلوة والسلام بعد الركوع شهرا انتهى وعاصم ثقة جدا واخرج ابن ابى شبة ثنا يزيد بن هرون عن هشام عن عاصم الدستواى عن حماد عن ابراهيم عن علقمة ان ابن مسعود واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقتنون فى الوتر قبل الركوع فهذه تعارض رواية الدارقطنى ويسلم الباقي عن المعارضة واما حديث الحسن فليس فيه دلالة على العموم فيحتمل كون التعليم كان فى ذلك الشهر الذى ذكره انس والله سبحانه اعلم وله فى الثانى ماروى ابو داود ان عمر جمع الناس على ابى بن كعب فكان يصلى عشرين ليلة من الشهر يعنى رمضان ولا يقت بهم الا فى النصف الثانى فاذا كان العشر الاواخر تخلف فصلى فى بيته واخرج ابن عدى بطريق ضعيف عن انس كان عليه الصلوة والسلام يقت فى النصف الاخير من رمضان ولنا ما اخرجنا اصحاب السنن الاربعة عن يزيد بن ابى مريم عن ابى الجوزاء عن الحسن بن على قال علمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم كلات اقولهن فى الوتر وفى لفظ فى قنوت الوتر اللهم اهدنى فيمن هدى الخ واخرج الاربعة ايضا وحسنه الترمذى عن على انه عليه الصلوة والسلام كان يقول فى آخر وتره اللهم انى اعوذ برضاك من سخطك وبما قالتك من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وفيما تقدم فى الخلافة قباهما ما هو اصرح فى الدلالة على المواظبة فارجع اليه والقنوت فيما استدله يحتمل طول القيام فانه يقال عليه تخصيصا للنصف الاخير بزيادة الاجتهاد على ان الاول منقطع لانه رواية الحسن البصرى ان عمر جمع الخ والحسن لم يدرك عمر بل ولد لستين بقيتا من خلافة والثانى ضعيف بابى عاتكة ضعفه البيهقى وقولنا هو قول ابن مسعود والحسن والنخعي وابن المبارك واسحق وابى ثور وعامة اهل العلم حتى قال الطحاوى ولم يقل بالقنوت فى النصف الاخير من رمضان فقط الا الشافعى والليث لكن نقل السروجى انه مروى عن على وابى وابن سيرين ورواية عن مالك واحمد ثم اذا اراد القنوت كبر ورفع يديه عندنا وذكر ابو نصر الاقطع فى شرح القدورى ان المزنى قال زاد ابو حنيفة تكبيرة فى القنوت لم تثبت فى السنة ولادل عليها قياس قال وهذا خطأ منه

فان ذلك مروى عن علي وابن عمر والبراء بن عازب والقياس يدل عليه فان التكبير للفصل والانتقال من حال الى حال وحال القنوت مخالفة لحال القراءة وقال احمد اذا قنت قبل الركوع كبر قال ابن قدامة في المتنى وقدروى عن ابن عمر انه كان اذا فرغ من القراءة كبر وفي الذخيرة رفع يديه حذاء اذنيه وهو مروى عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وابي عبيدة واسحق وقد تقدم والقنوت قيل ليس فيه دعاء موقت اى معين ويكره ان يوقت لانه اذا وقت يجرى على اللسان من غير احضار قلب ولا صدق رغبة فلا يحصل به المقصود والصحيح ان ذلك اى عدم التوقيت انما هو فيما عدا المأثور لان الصحابة اتفقوا عليه ولانه ربما يجرى على اللسان ما يشبه كلام الناس اذا لم يوقت والدعاء المأثور روى بالفاظ مختلفة واحسنها اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونستهديك ونؤمن بك ونتوكل عليك وثنى عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك نصلى ونسجد واليك نسمى ونخمد نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار ملحق وفي الاذكار عن عمر اللهم انا نستعينك ونستغفرك ولا نكفرك ونؤمن بك ونخلع من يفجرك اللهم اياك نعبد الخ واخرج ابو داود في المراسيل عن خالد بن ابى عمران قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على مضر اذ جاءه جبريل فاومى اليه ان اسكت فسكت فقال يا محمد ان الله لم يبعثك سبأاً ولا لعانا وانما بعثك رحمة ليس لك من الامر شئ الآية ثم علمه القنوت اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونخضع لك ونخلع ونترك من يكفرك اللهم اياك نعبد الخ الا انه ذكر موضع نخشى تخاف والاولى ان يضم اليه ما تقدم عن الحسن انه قال علمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات اقولهن فى الوتر اللهم اهدنى فيمن هديت وعافى فيمن عافيت وتولى فيمن توليت وبارك لى فيما اعطيت وقضى شرما قضيت فانك تقضى ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت رواه الاربعة وحسنه الترمذى كما تقدم ورواه ابن حبان والبيهقى وزاد فيه بعد واليت ولا يعز من عاديت وزاد النسائى بعد وتعاليت وصلى الله على النبي قال النووى اسناده صحيح او حسن ورواه الحاكم وقال فيه اذا رفعت رأسى ولم يبق الا السجود كما قدمناه وما عدا هذين فلا توقيت فيه فنه ما تقدم من رواية الاربعة انه عليه الصلوة والسلام كان يقول اللهم انى اعوذ برضاك من سخطك الخ ومنه ما روى عن عمر انه كان يقول بعد ان عذابك الجد بالكفار ملحق اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات والى بين قلوبهم واصلىح ذات بينهم وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم

العن كفره اهل الكتاب الذين يكذبون رسولك ويقاتلون اوليائك اللهم خالف
 بين كلمهم وزلزل اقدامهم وانزل عليهم باسك الذي لا يرد عن القوم المجرمين
 وغير ذلك من الادعية التي لاتشبهه كلام الناس ومن لا يحسن القنوت يقول
 ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقال ابو الليث
 يقول اللهم اغفر لي يكررها ثلثا وقيل يقول يارب ويكررها ثلثا منتهيه لا يقت
 في صلاة غير الوتر عندنا وهو مروى عن عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس
 وابي الدرداء وبه قال احمد وقال مالك والشافعي يقت في الفجر وهو قول الحسن
 وابن ابي ليلى لهم ما روى عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يقت
 في الصبح حتى فارق الدنيا قال النووي رواه الحاكم ابو عبد الله في كتاب الاربعين
 وقال حديث صحيح وقال الحازمي في النسخ والمنسوخ انه روى يعني القنوت
 في الفجر عن الخلفاء الاربعة وغيرهم كعمار بن ياسر وابي بن كعب وابي موسى
 الاشعري وابن عباس وابي هريرة والبراء بن عازب وانس وسهل بن سعد الساعدي
 ومعاوية بن ابي سفيان وعائشة وذهب اليه اكثر الصحابة والتابعين وذكر
 جماعة من التابعين انتهى ولنا ما أخرجه ابو حنيفة عن حماد بن ابي سليمان
 عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لم يقت في الفجر قط الا شهرا واحدا لم يزل ذلك ولا بعده وانما اقت في ذلك
 الشهر يدعو على اناس من المشركين وهذا حديث صحيح لا غبار عليه وما استدلوا به
 من حديث انس معارض بما روى الطبراني ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز
 ثنا شيبان بن فروخ ثنا غالب بن فرقد الطحان قال كنت عند انس بن مالك
 شهرين فلم يقت في صلاة الغداة واذا تعارض روايتا قول انس وفعله سلم
 ما روينا عن المعارضة ويحمل ذلك اما على ان المراد بالقنوت طول القيام فانه يطلق
 عليه ايضا كما في الصحيح عنه على الصلوة والسلام افضل الصلوة طول القنوت
 ولا شك ان صلاة الصبح اطول الصلوات قياما او يحتمل على قنوت النوازل
 كما اختاره بعض اهل الحديث انه عليه الصلوة والسلام لم يزل يقت في النوازل
 وكيف لا يحتمل على ذلك او على الغلط وقد روى شعبة عن قيس بن الربيع
 عن عاصم بن سليمان قال قلنا لانس بن مالك ان قوما يزعمون ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يزل يقت في الفجر فقال كذبوا انما اقت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا
 واحدا يدعو على احياء من احياء المشركين وروى الخطيب في كتاب القنوت
 من حديث محمد بن عبد الله الانصاري ثنا سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن انس

ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يفت الا اذا دعا لقوم او دعا عليهم وهذا سند صحيح قاله صاحب تنقيح التحقيق وامام اخرجه فيه عن انس فقد شنع عليه ابو الفرج ابن الجوزي بسببه وبلغ فيه الغاية ونسبه الى الملايئغي ذكره بسبب انه يعلم انها باطلة وقد اشتهر بعض الرواة فيها بالوضع وقد قال عليه الصلوة والسلام من حدث عني بحديث يرى انه كذب فهو واحد الكذابين وفي الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعو على قوم من العرب ثم تركه واخرج ابن حبان عن ابراهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد وابي سلمة عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفت في صلوة الصبح الا ان يدعو لقوم او على قوم وهو سند صحيح وعن ابي مالك سعد بن طارق الاشجعي عن ابيه صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يفت وصليت خلف ابي بكر فلم يفت وصليت خلف عمر فلم يفت وصليت خلف عثمان فلم يفت وصليت خلف علي فلم يفت ثم قال يا بني انها بدعة رواه النسائي وابن ماجة والترمذي وقال حديث حسن صحيح ولفظه ولفظ ابن ماجة عن ابي مالك قال قلت لابي يابث انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان وعلي بالكوفة نحووا من خمس سنين كانوا يفتون في الفجر قال اي بني محدث وبهذا ظهر خطأ نقل الحازمي القنوت عن الخلفاء الاربعة وقال الحافظ بن مندة رواه يعني حديث ابي مالك جماعة من الثقات منهم ابو عوانة وابن ادريس وابن عبد الواحد وحفص بن غياث واخرجه ابو مسعود الرازي في اصول السنة وجعله اول حديث من باب من قال ان القنوت محدث وانه عليه الصلوة والسلام قنت شهرا ثم تركه وقال الترمذي والعمل عليه عند اكثر اهل العلم وهذا يعارض قول الحازمي ان القنوت مذهب اكثر الصحابة والتابعين وقد اخرج ابن ابي شيبة عن ابي بكر وعمر وعثمان انهم كانوا لا يفتون في الفجر واخرج عن علي رضي الله عنه انه لما قنت في الصبح انكر الناس عليه فقال استنصرنا على عدونا وفيه انه كان منكرا عند الناس وليس الناس اذذاك الا الصحابة والتابعين واخرج ايضا عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير انهم كانوا لا يفتون في صلوة الفجر واخرج عن ابن عمر انه قال في قنوت الفجر ما شهدت وما علمت وما اسند الحازمي عن سعيد بن المسيب انه ذكر له قول ابن عمر هذا فقال اما انه قنت مع ابيه ولكنه نسي ثم اسند عن ابن عمر انه كان يقول كبرنا ونسينا ابتوا سعيد بن المسيب فاسألوه ان صح فهو ظالم الدلالة على ان المراد قنوت التوازل والافهل يتوهم عاقل

ان امرأ من امور الصلوة يفعل كل يوم ينساه ابن عمر ويقول ماشهده وماعلمته
او من هو ادنى منه بمراتب بل انما يتطرق النسيان الى ما يكون فعله في بعض
الاحيان ووقوعه في بعض الازمان وبهذا يقطع كل عاقل تارك للتعب ان القنوت
لو كان سنة راتبة يفعله عليه الصلوة والسلام كل صبح يجهر به ويؤمن
من خلفه كما قال الشافعي او يسره بحيث يقطع القراءة الجهرية ويسر مليا
كما قال مالك الى ان توفاه الله تعالى لم يتحقق فيه هذا الاختلاف بل كان سبيله ان ينقل
كنقل جهر القراءة ومخافتها ونحو ذلك وان جميع ما ورد من قنوته وقنوت
الخلفاء الراشدين وغيرهم مما اختلف فيه انما هو قنوت النوازل فانه محل الاجتهاد
لان حديث انس انه عليه الصلوة والسلام لم يزل يقنت حتى فارق الدنيا ونحوه مما
عن الصحابة يثبت فانه روى عن ابى بكر انه قنت عند محاربة مسيلمة وكذلك
قنت عمرو وكذا على ومعاوية عند تحاربهما وحديث ابى حنيفة ونحوه انه عليه
الصلوة والسلام قنت شهرا لم يقنت قبله ولا بعده ينفيه فوجب كون بقاء
القنوت في النوازل امرا مجتهدا فيه وذلك انه لم يؤثر عنه عليه الصلوة والسلام
انه قال لا قنوت في نازلة بعد هذه بل مجرد العدم بعدها فيتجه الاجتهاد بان يظن
ان ذلك انما هو لرفع شرعيته ونسخه نظرا الى سبب تركه عليه الصلوة والسلام
وهو انه لما نزل ليس لك من الامر شيء ترك اوانه لعدم وقوع نازلة تستدعي
القنوت بعدها فتكون شرعيته مستمرة وهو محل قنوت من قنت من الصحابة
بعد وفاته عليه الصلاة والسلام وهو مذهبنا وعليه الجمهور قال الحافظ ابو جعفر
الطحاوي انما لا يقنت عندنا في صلوة الفجر من غير بلية فاذا وقعت فتنة اوبلية
فلا بأس به ففعله رسول الله صلى الله عليه وسلم واما القنوت في الصلوات كلها
عند النوازل فلم يقل به الا الشافعي وكانهم حلوا ما روى عنه عليه الصلوة والسلام
انه قنت في الظهر والعشاء على ما في مسلم وانه قنت في المغرب ايضا على ما في البخاري
على النسخ لعدم ورود المواظبة والتكرار الواردين في الفجر عنه عليه الصلوة والسلام
والله سبحانه اعلم الموضع الخامس في ادائه بالجماعة فالاجماع على ما ذكره
المص من قوله (ولا يصلي) اى الوتر (بجماعة الا في شهر رمضان) ومضاه
الكرامة دون عدم الجواز لانه نقل من وجه ولانه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه
وسلم ولا عن احدهم الصحابة فيكون بدعة مكروهة واما في رمضان فلا خلاف
في نفى كراهة الجماعة فيه ولكن اختلفوا في الافضل ففي فتاوى قاضى خان الصحيح
ان الجماعة افضل لانه لما جازت الجماعة كانت افضل اعتبارا بالكتابة وفي النهاية

بعد ما حكي هذا قال واختار علماؤنا ان يوتر في منزله لاجتماعه لان الصحابة لم يجتمعوا على الوتر بجماعة في رمضان كما اجتمعوا على التراخي لان عمر كان يؤمهم فيه في رمضان وابى كان لا يؤمهم انتهى قال ابن الهمام وانت علمت مما قدمناه انه عليه الصلوة والسلام كان اوتر بهم ثم بين العذر في تأخره عن مثل ما صنع فيما مضى فكما ان فعله الجماعة في النفل ثم بيانه العذر في تركه اوجب سنيتها فيه فكذلك الوتر بجماعة فان الجارى فيه مثل الجارى في النفل بعينه وكذا ما نقلناه من فعل الخلفاء يفيد ذلك فلعل من تأخر عن الجماعة فيه احب ان يصلى آخر الليل فانه افضل كما قال عمر والتي يتامون عنها افضل وعلم من قوله عليه الصلوة والسلام اجعلوا آخر صلوتكم بالليل وترفأخرو لذلك فلا يدل ذلك على ان الافضل فيه ترك الجماعة لمن احب ان يوتر اول الليل كما يعطيه اطلاق جواب هؤلاء انتهى الموضوع السادس في بقية مباحث القنوت مما يتعلق بالمتابعة فيه والجهربه وغير ذلك (والمسبوق) في الوتر (يقنت مع الامام) ولا شك ان هذا على القول بان المقتضى يقنت وهو الصحيح على ما سيأتي فيه من الخلاف ان شاء الله تعالى (واذقنت) مع الامام (لا يقنت بعدها) اى بعد الركعة التى قنت فيها مع الامام لانه قنت في موضعه لانه آخر صلاته وما يقضيه اولها حكما في القراءة وما يشبهها وهو القنوت اذا وقع في موضعه بيقين لا يكرر لان تكراره غير مشروع (وان شك انه في) الركعة (الثالثة) من الوتر (ام في) الركعة (الثانية) منه ولم يترجح ظنه باحد الامرين فانه (يبني على الاقل) فيصلى الركعة التى هو فيها ويقعد ثم يصلى ركعة اخرى لاحتمال ان تلك كانت الثانية (ويقنت مرتين) مرة في الركعة التى حصل فيها الشك لاحتمال انها الثالثة ومرة فى التى بعدها لاحتمال انها هى الثالثة وتلك كانت ثانية (وذلك لان تكرار القنوت في موضعه مكروه) كما مر وفي المسئلة الاولى لو كرره كان ذلك تكراره في موضعه (وفي المسئلة الثانية لم يقع احدها في موضعه كذا في بعض النسخ ومراده ان احدها وقع في موضعه واحدها لم يقع في موضعه والعبارة لاتساعده وفي بعضها لم يقع الاحدها في موضعه وهو المناسب للمراد وكذا الحكم لو شك انه في الاولى او الثانية يقنت في كل ركعة يحتمل انها ثالثة هذا ولكن قولهم في مسئلة المسبوق انه لو كرر يكون تكرارا في موضعه فيكره غير سديد لان الركعة التى قنت فيها المسبوق مع الامام هى آخر صلوته فهى موضع القنوت وغيرها ليس موضعه فلو كرر لا يكون تكرارا في موضعه بل احدها في موضعه فحسب فالاولى ان يقال ان تكراره مع العلم بوقوعه

في موضعه مكروه بخلاف ما اذا لم يعلم بوقوعه في موضعه فانه حينئذ دار القنوت المتأخر بين ان يكون واجبا بتقدير ان الاول لم يكن في موضعه وبين ان يكون مكروها بتقدير ان الاول وقع في موضعه وماداريين كونه واجبا وكونه مكروها يوثق به احتياطا بخلاف ماداريين كونه سنة او مكروها فانه يترك (و ذكر في الزخيرة انه ان قنت في الاولى اد في الثانية ساهيا لم يقنت في الثالثة) وكذا في فتاوى قاضي خان وهو مخالف لمسئلة الشك (و) لكن (بينهما فرق) وهو ان الساهي قنت على انه موضع القنوت فلا يتكرر بخلاف الشاك الا ان هذا الفرق غير مقيد اذ لا عبرة بالظن الذي ظهر خطأه واذا كان الشاك بعيد لاحتمال ان الواجب لم يقع في موضعه فكيف لا يبعد الساهي بعد ما يقن ذلك وقد صرح في الخلاصة عن الصدر الشهيد انه قال في المسبوق لا يقنت ثانيا وفي الساهي يقنت ثانيا فاركان ما في الذخيرة رواية فهمي غير موافقة للدراية وتعليل قاضي خان بارتكاز القنوت غير مشروع منقوض بالشاك فيه اللهم الا ان يختار في الشاك ايضا انه يقنت في الاولى مما شك فيه ثم لا يبعد كما اختاره ائمة ببلغ فح لا يحتاج الى الفرق اصلا الا ان المختار ما قاله ابو حفص الكبير وابو علي النسفي من ان الشاك يبعد في كل ركعة يحتمل انها ثالثة وكذا الساهي على ما اختاره الصدر الشهيد والله سبحانه اعلم (وهل يصلى في آخر القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم) ام لا (قال الفقيه ابو الليث يصلى) لانها من جنس الدعاء وقد تقدمت الرواية بها من طريق النسائي في حديث قنوت الحسن بن علي قال ابن الهمام ولا ينبغي ان يعدل عن هذا القول (و ذكر في بعض الفتاوى) بلفظ لا بأس فقال (لا بأس بان يصلى) وهو غير بعيد عن قول ابي الليث والمراد بلا بأس انه الاول نظرا الى الدليل لكن في فتاوى قاضي خان وغيره انه اذا صلى في القنوت لا يصلى بعد التشهد وكذا اذا صلى في التشهد الاول سهوا لا يصلى في الاخير وهو قول لم يرو عن الائمة المتقدمين وليس لقائله دليل يعتمد عليه وكلام قاضي خان يشير الى عدم اختياره له حيث قال واذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت قالوا لا يصلى عليه في القعدة الاخيرة ففي قوله قالوا اشارة الى عدم استحسانه له والى انه غير مروي عن الائمة كما قلناه فان ذلك هو المتعارف في عباراتهم لمن استقرأها والله اعلم (و) اختلفوا ايضا (هل يجهر الامام بالقنوت) ام يخافت به (قال) الامام ابو بكر (محمد بن الفضل يخافت كذا جرت العادة) اى بالخاففة (في مسجد) الامام (ابي حفص الكبير) تلميذ الامام محمد بن الحسن (ببخارى) والظاهر انه مختاره وفي المحيط والامام

يجهره عند محمد وعند ابي يوسف لا يجهر وهو الاصح لانه دعاء وذکر
 وفي الذخيرة الخلاف على العکس وقال بعض المشايخ يجب ان يجهر الامام به
 لشبهه بالقرآن (وقال صاحب الذخيرة برهان الدين استحسنوا) اى المشايخ
 والمراد بعضهم (الجهر) اى بالقنوت (فى بلاد العجم ليتعلموا) فان هذا اختيار
 بعض المشايخ ان القوم ان كانوا لا يعلمون دعاء القنوت يجهر به ليتعلموا والا يخافت
 (وذکر فى الشرح) يعنى شرح الاسييجاني (يكون ذلك الجهر) الذى يجهره
 الامام فى القنوت (دون جهر القراءة) فرقا بين الركن وغيره فى الصفة واعلم
 ان تعليل الجهر بان يتعلموا ليس بقوى لان الصلوة ليست محل التعلم فلماذا اختار
 صاحب الهداية وغيره من المحققين الاخفاء وصححه صاحب المحيط
 على ما مر لان الجهر يشوش المقتدين لانهم يتابعونه على ما هو المختار
 ولانه ذكر ودعاء والمختار فيه ما لا يخفى كافى الثناء واتأمين وسائر الادعية والادكار
 قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وقال تعالى واذكر ربك فى نفسك تضرعا
 وخيفة ودون الجهر من القول وقال عليه الصلوة والسلام خير الذکر الخفى هذا
 فى حق الامام كامر واما المنفرد فذكر الاسييجاني ان شاء جهر واسمع نفسه وان شاء
 اسمع غيره وان شاء خافت وقال الشيخ كالدين بن الهمام والذى يقتضيه اختيار
 من اختار الاخفاء فى حق الامام اختياره فى حق المنفرد بادنى تأمل انتهى وذلك
 لما قلنا من الادلة وانعدام العلة التى علل بهامان اختيار الجهر لاجل التعلم وانما
 خيره الاسييجاني لان المختار عنده ان الامام يجهر به دون الجهر بالقراءة كما تقدم
 (واما المقتدى فهو مخير) بين ثلثة اشياء قد اختلف فيها (ان شاء قنت) مخافة
 وهو مختار صاحب المحيط واكثر المحققين (وان شاء امن وان شاء سكت كله) اى كل
 المذكور من الاشياء الثلاثة (مروى على) وجه (الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد)
 فذكر فى الحاوى عند ابي يوسف يقرأ أو عند محمد لا يقرأ بل يؤمن وفى الذخيرة لا يقرأ
 على قول محمد ويقرأ على قول ابي يوسف وفى موضع آخر يؤمن على قول محمد ويسكت
 على قول ابي يوسف وقيل على قول ابي يوسف ان شاء سكت وان شاء قرأ على قول
 محمد ان شاء قرأ وان شاء امن وفى فتاوى قاضى خان عن ابي يوسف انه ان شاء قنت
 وان شاء امن وعنه فى رواية يفتى الى ان عذابك بالكفار ملحق ثم يسكت وعند محمد فى
 رواية يسكت وفى رواية يسكت الى ان يبالغ الامام موضع الدعاء فح يؤمن انتهى والمقتدى
 بمن يفتى فى الفجر لا يتبعه فى القنوت عند ابي خيفة ومحمد بل يقف ساكتا فى الاظهر
 ليتابعه فيما يجب متابعتها فيه وهو القيام وقيل يقعد تحقيقا للمخالفة وقال ابو يوسف

يتبعه لانه مجتهد فيه وعليه متابعة الامام في المجتهدات كافي تكبيرات العيد ولهم
انه منسوخ ولا متابعة في المنسوخ كالوكبر للجنائز خمساً لا يتبعه في الخامسة فمن
اختلفهم في هذا يعلم ان الصحيح هو المتابعة في قنوت الوتر كذا في الكافي وغيره
(وان كنت) المقتدى (او امن لا يرفع صوته بالاتفاق) لثلاث يشوش غيره ولا ان الاصل
في الدعاء الاخفاء على ما تقدم.

﴿ فروع ﴾

او تر قبل النوم ثم قام يصلي من الليل لا بوتر ثانياً لحديث طلق بن علي قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لاوترين في ليلة رواه الترمذي وقال حديث
حسن غريب وقد ثبت انه عليه الصلوة والسلام شفع بعد الوتر روى الترمذي عن
ام سلمة انه عليه السلام كان يصلي بعد الوتر ركعتين وزاد ابن ماجة خفيفتين وهو
جالس وروى الدارمي عن ثوبان عنه عليه الصلوة والسلام قال ان هذا الشهر جهد وقل
فاذا او تر احدكم فليركع ركعتين فان قام من الليل والا كانت له وروى الامام احمد
عن ابي امامة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصليهما بعد الوتر وهو جالس يقرأ
فيهما اذا زلزلت وقل يا ايها الكافرون

﴿ تتمات من التوافل ﴾

صلوة الكسوف وهي مما اجمع على شرعيتها بالجماعة من غير كراهة وصفتها
ان يصلي الامام الذي يصلي الجمعة بالناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة كل
ركعة بركوع واحد كسائر الصلوات ويطول فيهما القراءة فيقرأ في كل منهما
نحو البقرة ويخفي القراءة عند ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه وعندها يجهر وعن
محمد كقول ابي حنيفة ثم يدعو بعد الصلوة حتى تتجلى الشمس وان لم يحضر امام
الجمعة صلى الناس فرادى وكذلك خسوف القمر يصلون فرادى وكذلك عند
حدوث فزع من شدة ظلمة اوريج او نحو ذلك وقال الاثمة الثلاثة صلوة الكسوف
كل ركعة بركوعين لحديث عائشة وابن عباس في الصحيحين وغيرها انه عليه الصلوة
والسلام صلى لكسوف الشمس ركعتين باربع ركوعات واربع سجيدات ولنا
ما اخرج ابوداود والنسائي والترمذي في الشمائل والطحاوي عن عطاء بن السائب
عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقام عليه الصلوة والسلام فلم يكدير ركع ثم ركع فلم يكدير رفع ثم رفع

فلم يكده يسجد ثم سجد فلم يكديرفع ثم رفع ثم فعل في الركعة الاخرى مثل ذلك واخرجه الحاكم وقال صحيح ولم يخرجاه من اجل عطاء بن السائب انتهى وهذا توثيق منه لعطاء وقد اخرج له البخارى مقرونا بابى بشر وقال ايوب هو ثقة وروى ابو داود والنسائى والترمذى وابن ماجة والطحاوى عن سمرة بن جندب انه قال بينا انا و غلام من الانصار نرمى غرضين لنا حتى اذا كانت الشمس قدر رحمين او ثلث في عين الناظر من الافق اسودت حتى آضت كأنها تنومة فقال احدهما لصاحبه انطلق بنا الى المسجد فوالله ليحدثن شان هذه الشمس لرسول الله صلى الله عليه وسلم في امته حدثنا قال فدفعنا فاذا هو بارز فاستقدم فصلى فقام بنا كأطول ما قام بنا في صلاة قط لا نسمع له صوتا ثم ركع بنا كأطول ما ركع بنا في صلاة قط لا نسمع له صوتا ثم سجد بنا كأطول ما سجد بنا في صلاة قط لا نسمع له صوتا ثم فعل في الركعة الاخرى مثل ذلك فوافق تحلى الشمس جلوسه في الركعة الثانية ثم سلم ثم قام فحمد الله وأثنى عليه وشهد ان لا اله الا الله وشهد انه عبده ورسوله قال الترمذى حديث حسن صحيح الى غير ذلك من الاحاديث في السنن وغيرها بعضها صحيح وبعضها حسن فيعارض ما استدلو به ويرجح عليه بموافقة القياس على انه قدر روى عنه عليه الصلوة والسلام انه صلاها بثلاث ركعات في كل ركعة واربعة ركعات في كل ركعة وكلا الروايتين في صحيح مسلم وروى اكثر من ذلك حتى روى انه ركع عشر ركعات في كل ركعة فكل جواب لهم عن الزائد على الركوعين فهو جواب لنا في الزيادة على الواحد وايضا التعارض والاضطراب يوجب التسايط والرجوع الى القياس على سائر الصلوات او يحتمل على انه عليه الصلوة والسلام لما طال في الركوع اكثر من المعهود جدارفع بعض من خافه على توهم رفعه فرفع الصف الذى وراءه فلما رأى الاولون انه عليه الصلوة والسلام لم يرفع فرجما انتظروه على احتمال ان يذكركم فلما يئسوا من ذلك رجعوا الى الركوع فظن من خلفهم انه عليه السلام كرر الركوع فزروا كذلك وكذا يحمل روايات الثلث والاربع وغيرها على تكرار الرفع من متقدم فرواه المتأخرظنا انه صدر منه عليه الصلوة والسلام سيما وهو في حال ذهول ودهشة بحصول الامر المفزع مع زيادة الاطالة والله سبحانه اعلم وبقولنا قال النخعى والثورى وابن ابى ليلى وهو مذهب عبدالله بن الزبير ورواه ابن ابى شيبة عن ابن عباس انه فعله وهو امير على البصرة ورواه الطحاوى عن المغيرة ابن شعبه وبه اخذ داود واصحابه قال ابن حزم بعد رواية حديث عبدالله بن عمر وابن العاص اخذ بهذا طائفة

من السلف منهم عبدالله بن الزبير صلى في الكسوف ركعتين كسائر الصلوات وقال فان قيل قد خطا اخوه عروة قلنا عروة اخطأ لان عبدالله صاحب عمل بعلم عروة ليس بصاحب وانكر ما لم يعلم انتهى ثم تطويل القراءة هو الافضل لما في الاحاديث ولا يكره التخفيف لان المسنون استيعاب الوقت بالصلوة والدعاء فاذا خفف احدهما طول الآخر واما الاخفاء والجهر فلهما ما في الصحيحين عن عائشة قالت جهر النبي صلى الله عليه وسلم في صلوة الحسوف بقراءته وللبخاري من حديث اسماء جهر عليه الصلوة والسلام في صلوة الكسوف ورواه ابو داود والترمذي وحسنه وصححه ولفظه صلى عليه السلام صلوة الكسوف فجهر فيها بالقراءة ولا يخيـفة رضى الله عنه ما تقدم من حديث سمرة وروى احمد وابو يعلى في مسنديهما عن ابن عباس صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الكسوف فلم اسمع منه حرفا من القراءة وفيه ابن لهيعة ورواه ابو نعيم في الحلية من طريق الواقدي عن ابن عباس رضى الله عنهما قال صليت الى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كسفت الشمس فلم اسمع له قراءة ورواه البيهقي في المعرفة من الطريقين ثم من طريق الحكم بن ابان كما رواه الطبراني ثم قال وهؤلاء وان كانوا لا يحتاج بهم لكنهم عدد ورواياتهم توافق الرواية الصحيحة عن ابن عباس في الصحيحين انه عليه الصلوة والسلام قرأ نحوا من سورة البقرة قال الشافعي فيه دليل على انه لم يسمع ما قرأ اذ لو سمعه لم يقدره بغيره ويوافق ايضا رواية محمد بن اسحق باسناده عن عائشة قالت فحرزت قراءته واذا حصل التعارض وجب الترجيح بان الاصل في صلوة النهار الخافقة وبقول ابى حنيفة رضى الله عنه قال مالك و الشافعي وانما يصلون فرادى اذا لم يحضر امام الجمعة تحرزا عن الفتنة بالاختلاف في التقديم والتقديم كما في الجمعة وفي الذخيرة الجماعة فيها سنة وفي المحيط الجماعة افضل وتجوز فرادى وعن ابى حنيفة رضى الله عنه ان شاؤا صلوا ركعتين وان شاؤا صلوا اربعا وان شاؤا أكثر وقد ورد بمعناه حديث النعمان بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل حتى تجلت الشمس رواه ابو داود والنسائي باسناد صحيح ولكن هذا غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية هي الركعتان ثم الدعاء الى ان تجلي الشمس وهو مخير ان شاء دعا مستقبلا جالسا او قائما او يستقبل القوم بوجهه يدعوا ويؤمنون قال الحلواني وهذا احسن ولا خطبة فيها عندنا وبه قال مالك واحمد وعند الشافعي تسن خطبتان بعد الصلوة لما في الصحيحين

عن عائشة انه عليه الصلوة والسلام انصرف وقد تجلّت الشمس فخطب الناس
فحمد الله واثنى عليه ثم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت احد
ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا وتصدقوا ثم قال يا امة محمد
لو تعلمون ما اعسام لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا قلنا لم ينقل عنه عليه الصلوة
والسلام انه خطب خطبتين على الهيئة المعهودة وانما فعل ذلك لردهم
عن قولهم ان الشمس كسفت لموت ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولاجتماعه في خسوف القمر للخرج فيها وكذا في كل امر مفزع كالريح والظلمة
الشديدين والزلزلة واستمرار المطر والتلج ونحو ذلك للخرج في الاجتماع في جميع
ذلك ﴿ ومن النوافل ﴾ صلوة الاستسقاء اذا دام انقطاع المطر مع الحاجة اليه
ولا تن فيها الجماعة عند ابى حنيفة رضى الله عنه بل يصلون وحدانا ان احبوا
والاستسقاء عنده انما هو الدعاء والاستغفار وقال شيخ الاسلام يجوز لوصول
بجماعة لكن ليس بسنة فهذا يفيد ان الجماعة فيها غير مكروهة بخلاف
النفل المطلق وعند محمد يسن ان يصلى الامام او نائبه ركعتين بجماعة كما في الجمعة
يجهر بالقراءة في رواية وفي رواية لا ولم يذكر قول ابى يوسف في ظاهر الرواية وذكر
في بعض المواضع مع ابى حنيفة وذكر الطحاوى مع محمد وهو الاصح وروى
ابن كاس عن محمد انه يكبر فيها زوائد كما في العيد والمشهور عدم التكبير ويخطب بعدها
خطبتين عند محمد كما في العيد وهو المشهور عن ابى يوسف وعنه في رواية خطبة
واحدة ويقوم على الارض لاعلى المنبر ويتكى على قوس اوسيف او عصا
ويقلب الامام رداءه على قول محمد ولا يقلبه على قول ابى حنيفة واختلف
الرواية فيه على قول ابى يوسف وافقوا على ان السنة الخروج الى الاستسقاء
ثلاثة ايام متتابعات ان تأخرت السقيا مشاة في ثياب رثة متذللين متواضعين
خاشعين لله ناكسي رؤسهم وقد قدموا التوبة وردوا المظالم ويقدمون الصدقة
في كل يوم قبل خروجهم وذكر انهم يصومون قبل ثلاثة ايام استدلل محمد
ومن وافقه على سنية الجماعة والخطبة بما في السنن الاربعة عن اسحق بن عبد الله
ابن كنانة قال ارسلني الوليد بن عتبة وكان امير المدينة الى ابن عباس اسأله
عن استسقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
مبتذلا متواضعا متضرعا حتى اتى المصلى فام يخطب خطبتكم هذه ولكن لم يزل في الدعاء
والتضرع والتكبير وصلى ركعتين كما كان يصلى في العيد صححه الترمذى
وقال المنذرى في مختصره رواية اسحق يعنى المذكور عن ابن عباس وابى هريرة

مرسلة واخرج السنة من حديث عبدالله بن زيد بن عاصم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج بالناس يستسقى فصلى بهم ركعتين وحول رداءه ورفع يديه فدعا واستسقى واستقبل القبلة زاد البخارى جهر فيها بالقراءة وعن عائشة قالت شكى الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحوط المطر فامر بمنبر فوضع له فى المصلى ووعدا الناس يوما يخرجون فيه قالت فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدا حاجب الشمس فقمعد على المنبر فكبر وحمد الله عز وجل ثم قال انكم شكوتهم جدد دياركم واستيخار المطر عن ابان زمانه عنكم وقد امركم عز وجل ان تدعوه ووعدكم ان يستجيب لكم ثم قال الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين لا اله الا الله يفعل ما يريد اللهم انت الله لا اله الا انت الغنى ونحن الفقراء انزل علينا الغيث واجعل ما انزلت لنا قوة وبلاغا الى حين ثم رفع يديه فلم يزل فى الرفع حتى بدا بياض ابطينه ثم حول الى الناس ظهره وقلب او حول رداءه وهو رافع يديه ثم اقبل على الناس ونزل فصلى ركعتين فانشأ الله سبحانه فرعدت وبرقت ثم امطرت باذن الله فلم يأت مسجده حتى سألت السيول فلما رأى سرعته الى الكن ضحك حتى بدت نواجذه وقال اشهد ان الله على كل شىء قدير وانى عبدالله ورسوله ولا بى حنيفة ما فى الصحيحين عن انس بن مالك قال دخل المسجد يوم الجمعة رجل من باب كان نحو دار القضى ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب فاستقبله ثم قال يا رسول الله هلكت المواشى والاموال وانقطعت السبل فادع ان يفيئنا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه وقال اللهم اغثنا اللهم اغثنا قال انس فوالله ما نرى بالسماء من سحابة ولا قرعة وما بيننا وبين سلع من بيت ولا دار قال فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس فلما توسطت السماء انتشرت ثم امطرت قال انس فوالله ما رأينا الشمس سبنا ثم دخل رجل من ذلك الباب فى الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل فادع الله ان يمسكها عنا فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الاكام والظراب وبطون الاودية ومنابت الشجرة قال فاقلت وخرجنا نمشى فى الشمس وعن ابن عباس قال جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله لقد جئت من عند قوم لا يتزود لهم راع ولا يحطرونهم فحل فصعد المنبر فحمد الله ثم قال اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا مريئا طبقا غدقا عاجلا غير راث وزاد الطحاوى نافعا غير ضار ثم نزل فابايتيه احد من الوجوه

الا قالوا قد احينا رواه ابن ماجة وذكره الشافى في الامام عن ابن عمر فقد
 استسقى عليه الصلوة والسلام ولم يصل ولم يخطب له وما استدلوا به شاذ فيما تعم به
 البلوى حيث عمل الصحابة بخلافه او محمول على بيان الجواز دون السنة
 فمن انس ان عمر كان يستسقى بالعباس ويقول اللهم انا كنا نتوسل اليك بنينا
 فتسقينا وانا نتوسل اليك بعم نينا فاسقنا قال فيسقون رواه البخارى وغيره
 وعن الشعبي ان عمر بن الخطاب خرج يستسقى فصعد المنبر فقال استغفروا
 ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم باموال وبنين
 ويجعل لكم جنات ويجعل لكم انهارا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء
 عليكم مدرارا الآية ثم نزل فقال رجل يا امير المؤمنين لو استسقيت لنا قال لقد
 طلبته لكم بمجارح السماء التي يستزل بها القطر رواه ابو بكر بن ابى شيبة
 في سننه واليهي وروى ابن ابى شيبة عن ابى مروان الاسلمى عن ابيه قال
 خرجنا مع عمر نستسقى فازاد على الاستغفار وقصص عن عمر انه لم يصل ولم يخطب
 في الاستسقاء فلو كانت الصلوة سنة لما تركها مع شدة اتباعه لسنن النبي
 صلى الله عليه وسلم ولما سكنت عنه الصحابة وليس فيما ذكره ما يدل
 على انه عليه الصلوة والسلام خطب الخطبة التي يدعونها فقد صرح
 ابن عباس في حديثهم الاول بقوله لم يخطب خطبتكم هذه وحديث عائشة
 مفسر لتلك الخطبة وهو قوله لهم انكم شكوتكم الخ على ان فيه اخراج المنبر
 وهم لم يقولوا به فالحاصل ان الاحاديث لما اختلفت في الصلوة بالجماعة وعدمها
 على وجه لا يصلح به اثبات السنة لم يقل ابو حنيفة بسنيتهما ولا يلزم من عدم قوله
 بسنيتهما قوله بانها بدعة كما نقله عنه بعض المشنعين بالتعصب بل هو قائل بالجواز
 كما تقدم واستدلوا على قلب الرءاء بما تقدم في حديث عائشة وليس فيه ما يدل
 على انه سنة او مندوب لكل امام مع عدم فعله عليه الصلوة والسلام في غيره
 من الاوقات كما في حديث الصحيحين وغيره وكذا عدم فعل الصحابة كهم وغيره
 وهو محمول منه عليه الصلوة والسلام في تلك المرة على التفاؤل بانقلاب الحال
 على ما صرح به في المستدرك من حديث جابر وصححه قال وحول رداءه ليتحول
 القحط وفي رواية الطبراني من حديث انس وقلب رداءه لكي ينقلب القحط
 الى الخصب وفي مسند اسحق لتحول السنة من الجذب الى الخصب ذكره من قول
 وكيع والاحسن في صفة التحويل ما قال في المحيط ان امكن ان يجعل اعلاه
 اسفل جملة والاجل يمينه على يساره لكن قوله جعل اعلاه اسفله يمكن

ان يراد به جعل مايلى البدن ممائلى السماء وجعل مايلى الرجل ممائلى الرأس
وكل منهما جائز ولكل منهما قائل ويستحب الدعاء بماورد عنه عليه الصلوة
والسلام انه كان يقول اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا مريعا غدقا مجللا سحاما
طبقا اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان بالبلاد والعباد والخلق
من اللأواء والضنك ما لا نشكو الا اليك اللهم انبت لنا الزرع وادركنا الضرع
واسقنا من بركات السماء وانبت لنا من بركات الارض اللهم انا نستغفرك انك كنت
غفارا فارسل السماء علينا مدرارا فاذا مطروا قالوا اللهم صيبا نافعا ويقولون
مطرنا بفضل الله وبرحمته واذا دام المطر حتى خيف ضرره قالوا اللهم حوالينا
ولا علينا اللهم على الأكمام الى آخر ما تقدم في حديث الصحيحين عن انس
وفي الرغيناني عن ابي يوسف ان شاء رفع يديه في الدعاء وان شاء اشار باصبعيه
المسبحتين والرفع هو الموافق لما تقدم في الحديث ويخرجون الصبيان والبهائم
لان بهم يزداد رجاء الرحمة وفي الحديث لولا صبيان رضع وبهائم رتع وعباد الله
الركع لصب عليكم العذاب صبا وفي الحديث ان نبيا من الانبياء استسقى فاذا هو
بنملة رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارجعوا فقد استجيب لكم من اجل
النملة ورواه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الاسناد وفي الصحيح انه عليه الصلوة والسلام
قال وهل تنصرون وترزقون الا بضعفائكم وعن ابن عمر انه عليه السلام قال لم ينقص
قوم المكيال والميزان الا اخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان ولولا البهائم
لم تمطر اوطارها ابن ماجة ولا يحضر معهم اهل الكفر عندنا وبه قال اصبخ
من المالكية وهو قول الزهري لان الاستسقاء لاستئزال الرحمة وانما تنزل عليهم
اللغة كذا قالوا واورد عليه ليس المراد الا الرحمة العامة الدنيوية وهو المطر
والرزق وهم من اهلها ولذا قالوا الصواب ان يمنعوا من الاستسقاء وحدهم لاحتمال
ان يسقوا فيفتن ضعفاء العوام والله سبحانه اعلم . ومن النوافل . المستحبة
ركعتا شكر الضوء وقد تقدم ذلك في آداب الضوء . ومنها . ركعتا تحية
المسجد قال عليه الصلوة والسلام اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع
ركعتين متقق عليه وفي مختصر البحر ودخوله المسجد بنية الفرض او الاقضاء
ينوب عن تحية المسجد وانما يؤمر بتحية المسجد اذا دخله بغير صلوة وبكفيه
لكل يوم ركعتان ولا يتكرر بتكرر الدخول . ومنها . صلوة الاواين بمد
المغرب وقد تقدم بيان فضيلة الاربع والست وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال من صلى بعد المغرب عشرين ركعة في الله يتأفي الجنة ورواه الترمذي . ومنها

رواه الترمذى وابن ماجة وقال الترمذى غريب وقال الترمذى ثنا احمد بن عبدة
 ثنا ابن وهب قال سألت عبدالله بن المبارك عن الصلوة التى يسبح فيها قال
 يكبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله الا غيرك
 ثم يقول خمس عشرة مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يتعوذ
 ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة الكتاب وسورة ثم يقول عشر مرات
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يركع فيقولها عشرا ثم يرفع رأسه
 فيقولها عشرا ثم يسجد الثانية فيقولها عشرا ثم يصلى اربع ركعات على هذا
 فذلك خمس وسبعون تسبيحة فى كل ركعة وفى رواية عن عبدالله بن المبارك انه
 قال يبدأ فى الركوع بسبحان ربى العظيم وفى السجود بسبحان ربى الاعلى ثلثا ثم
 يسبح التسبيحات وقيل لابن المبارك ان سهافى هذه الصلوة هل يسبح فى سجدة
 السهو عشرا عشرا قال لا انما هى ثلثمائة تسبيحة انتهى وهذه الصفة التى ذكرها
 ابن المبارك هى التى ذكرها فى مختصر البحر وهى الموافقة لمذهبنا لعدم الاحتياج
 فيها الى جلسة الاستراحة اذ هى مكروهة عندنا على ما تقدم فى موضعه . ومنها .
 صلوة الحاجة عن عبدالله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من كانت له حاجة الى الله تعالى اولى احد من بنى آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء
 ثم ليصل ركعتين ثم ليثن على الله وليصل على النبي عليه الصلوة والسلام ثم ليقول
 لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين
 اسئلك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم
 لاتدع لى ذنبا الا غفرته ولا هما الا فرجته ولا حاجة لك فيها رضى الا قضيتها
 يا ارحم الراحمين رواه ابن ماجة والترمذى وضمه عنه وعن عثمان بن حنيف
 ان رجلا ضرير البصر اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادع الله لى ان يعافىنى قال
 ان شئت دعوت وان شئت صبرت فهو خير لك قال فادعه فامر به ان يتوضأ
 ويحسن وضوءه ويدعو بهذا الدعاء اللهم انى اسئلك واتوجه اليك بنبيك محمد
 بنى الرحمة صلى الله عليه وسلم يا محمد انى اتوجه بك الى ربى فى حاجتى هذه
 لتقضى لى اللهم فشفعه فى روياء ايضا وقال الترمذى حسن صحيح . ومنها .
 صلوة الضحى وقد تقدمت . ومنها . قيام الليل والاخبار فيه اكثر من ان
 تحصى وبعد ذلك فالصلوة خير موضوع مالم يلزم منها ارتكاب كراهة واعلم
 ان النقل بالجماعة على سبيل التداعى مكروه على ما تقدم ماعدا التراخي وصلوة
 الكسوف والاستسقاء فعلم ان كلامنا من صلوة الغائب ليلة اول جمعة من رجب وصلوة

البراءة ليلة النصف من شعبان وصلوة القدر ليلة السابع والعشرين من رمضان
بالجماعة بدعة مكروهة قال حافظ الدين البزازی شرعا في نفل فافسدها واقتدى
احدها بالآخر في القضاء لا يجوز لاختلاف السبب وكذا قضاء الناذر بالناذر
لا يجوز وعن هذا كره الاقضاء في صلوة الرغائب وصلوة البراءة وليلة القدر ولو
بعد النذر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام بالجماعة لعدم امكان
الخروج عن العهد الا بالجماعة ولا ينبغي ان يتكلف لل التزام ما لم يكن في الصدر
الاول كل هذا التكلف لاقامة امر مكروه وهو اداء لنفل بالجماعة على سبيل
التداعي فلوترك امثال هذه الصلوات تارك ليعلم الناس انه ليس من الشعائر
الحسن انتهى وهذا لان حديث صلوة الرغائب والبراءة قد حكم عليهما الائمة
بالوضع قال في العلم المشهور حديث ليلة النصف من شعبان موضوع قال
ابو حاتم محمد بن حبان كان محمد بن مهاجر يضع الحديث على رسول الله
صلى الله عليه وسلم وحديث انس فيها موضوع لان فيه ابراهيم بن اسحق قال
ابو حاتم كان يقلب الاخبار ويسوق الحديث وفيه وهب بن وهب القاضي كذب
الناس ذكره في العلم المشهور وقال ابى الفرج بن الجوزي وابوبكر الطرطوشي
صلوة الرغائب موضوعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذب عليه
وقد ذكروا لكرهاتها وجوها منها فعلها بالجماعة وهي نافلة ولم يردبه الشرع
ومنها تخصيص سورة الاخلاص والقدر ولم يردبه الشرع . ومنها .
تخصيص ليلة الجمعة دون غيرها وقد ورد النهي عن تخصيص يوم الجمعة بصيام
وليلته بقيام . ومنها . ان العامة يعتقدونها سنة من سنن النبي صلى الله عليه
وسلم فيكون فعلها - بيا لكذبهم عليه صلى الله عليه وسلم قلت بل كثير من العوام
ببلاد الروم يعتقدونها فرضا وكثير منهم يتركون الفرائض ولا يتركونها وهو
المصيبة العظمى . ومنها . ان فعلها يفرى قاصد وضع الاحاديث بالوضع
والافتراء على النبي صلى الله عليه وسلم . ومنها . ان الاشتغال بعد السور
بما يحل بالخشوع والتدبر وهو مخالف للسنة . ومنها . ان في الصلوة الرغائب
مخالفة السنة في تعجيل الفطر . ومنها . ان سجودتها مكروهتان اذ لم يشرع
التقرب بسجدة مفردة بالاركوع غير سجدة التلاوة عند ابى حنيفة ومالك وعند
غيرهما غيرها وغير سجدة الشكر . ومنها . ان الصحابة والتابعين ومن بعدهم
من الائمة المجتهدين لم ينقل عنهم هاتان الصلاتان فلو كانتا مشروعين لما فاتتا
السلف وانما حدثتا بعد الاربع مائة قال ابو محمد عز الدين بن عبد السلام المقدسي

لم يكن بيت المقدس قط صلوة الرغائب في رجب ولا صلوة نصف شعبان فحدث في سنة ثمان واربعين واربعمائة ان قدم علينا رجل من نابلس يعرف بابن الحى وكان حسن التلاوة فقام فصلى في المسجد الاقصى ليلة النصف من شعبان فاحرم خلفه رجل ثم انضاف ثالث ورابع فساختم الاوهم جماعة كثيرة ثم جاء في الامام القابل فصلى معه خلق كثير وانتشرت في المسجد الاقصى وبيوت الناس ومنازلهم ثم استقرت كانها سنة الى يومنا هذا وقال الشيخ محي الدين النووى وهاتان الصلاتان بدعتان مذمومتان منكرتان قبيحتان ولا تغتر بذكرهما في كتاب قوت القلوب والاحياء وليس لاحد ان يستدل على شرعيتها بما روى عنه عليه الصلوة والسلام انه قال الصلوة خير موضوع فان ذلك يختص بصلوة لا تخالف الشرع بوجه من الوجوه وقد صرح النهى عن الصلوة في الاوقات المكروهة انتهى واما صلوة ليلة القدر فلا ذكر لها بين العلماء اصلا وليس فيها حديث صحيح ولا ضعيف في كتاب من الكتب المعتمدة فهي اولى بالكراهة منهما والله سبحانه الهادى . فائدة . قال في مختصر البحر لو اراد ان يصلى نوافل ينذرهما ثم يصليهما وقيل يصليهما كما هي قال شرف الائمة المكي اداء النفل بعد الذنبه افضل من ادائه دون النذر

﴿ فصل فيما يفسد الصلوة ﴾

قدمه على سجود السهو لاخلاله بفرائض الصلوة واخلال موجب سجود السهو بواجباتها فكان بيانه اهم والفساد والبطلان في العبادات واحد قد اريد بكل منهما خروج العبادة عن كونها عبادة بسبب فوات بعض الفرائض وعبروا عما يفوت الوصف مع بقاء الفرائض من الشروط والاركان بالكراهة بخلاف المعاملات على ما عرف في الاصول (واذا تكلم) المصلى في الصلوة (بكلام الناس ناسيا او عامدا تفسد) صلاته وليس المراد من الكلام الكلام النحوى بل اللفظ المركب من حرفين او اكثر حتى لا تلفظ بكلمة واحدة تفسد صلوته ولا فرق بين العمد والنسيان عندنا وعند الشافعى لا تفسد بالنسيان الا اذا طال وعند مالك واحمد الكلام ناسيا او لاصلاح الصلوة لا يفسد لقوله عليه الصلوة والسلام ان الله وضع عن امتي الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه رواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرطهما ولفظ الحديث هو هذا واما لفظ رفع كما اشتهر في عبارة الفقهاء فانه لم يوجد في شئ من كتب الحديث قاله ابن الهمام

ولحديث ذى الدين فانه عليه الصلوة والسلام اتم صلوته بعد ماتكم لانه كان
ناسيا ولنا ما روى مسلم وغيره من حديث معاوية بن الحكم السلمي قال بينا انا صلى
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ عطس رجل من القوم فقلت يرحمك الله فرماني
القوم ببصارهم فقلت واثكل اماء ما شانكم تنظرون الى فجعلوا يضربون
بايديهم على انخاذهم فلما رأيتهم يصمتون سكت فلما صلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم دعاني فبأني هو وامى ما رأيت معلما قبله ولا بعده احسن تعلما منه فوالله
ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني ثم قال ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام
الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن او يقال عليه الصلوة والسلام
وعن زيد بن ارقم قال كنا نتكلم في الصلوة ويكلم الرجل صاحبه وهو الى جنبه
في الصلوة حتى نزلت وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام
رواه مسلم ايضا وعن عبدالله بن مسعود كنا نسلم على النبي صلى الله
عليه وسلم وهو في الصلوة قبل ان تأتى ارض الحبشة فيرد علينا فلما رجعا
من ارض الحبشة اتبته فوجدته يصلى فسلمت عليه فلم يرد على حتى اذا قضى
صلاته قال ان الله يحدث من امره ما يشاء وان مما احدث ان لا تتكلموا في
الصلوة فرد على السلام فقال انما الصلوة اقراءة القرآن وذكر الله تعالى فاذا كنت
فيها فليكن ذلك شأنك رواه ابو داود وفي لفظ مسلم فلما رجعا من عند النجاشي
سلمنا عليه فلم يرد علينا وقال ان في الصلوة شغلا فهذه الاحاديث تدل على ان الكلام
كان مباحا في الصلوة ثم نسخ فلا تصاح قصة ذى الدين دليلا لاحتمال كونها
قبل النسخ واما قوله عليه الصلوة والسلام ان الله وضع عن امتي الحديث
فانه من باب المقتضى ولا عموم له لانه ضرورى فوجب تقديره على وجه يصح
والاجماع على ان رفع الائم مراد فلا يراد غيره ومن اعتبره في الحكم الشامل
لحكم الدنيا والآخرة فقد عممه من حيث لا يدري واثبته في غير محل الضرورة
من تصحيح الكلام مع انه يقول بالفساد عند اطالة الكلام ساهيا فالشرع ان رفع
افساده وجب شمول الصحة والافشمول عدوها كالاكل والشرب فان قال لا يعذر
في الاطالة مع الهيئة المذكورة قلنا الهيئة مذكرة مطلقا وانما عفي قليل العمل
لتعذر الاحتراز عنه لان في الحى حركات بالطبع ايست من الصلوة فلو اعتبر افساده
مطلقا لزم الحرج من اقامة صحة الصلوة فعفى ما لم يكثر واستوى فيه العمد والسهو
وليس الكلام من طبع الحى وبخلاف السلام ساهيا لانه ذكر من وجه فاعتبر
ذكرا حالة النسيان وكلاما حالة العمد لما فيه من الخطاب ثم انما تفسد الصلوة

بالكلام (بشرط ان يكون) الكلام (مسموعا لنفسه) اى لنفس المتكلم (وان لم)
 اى ولو لم (يصحح) المتكلم (حروفه) اى حروف الكلام (او) يشترط ان
 (يكون) المتكلم (مصححا) للحروف (وان لم يسمع) الكلام يعنى يشترط
 وجود احد الامرين اما التصحيح او السماع حتى لو لم يحصل تصحيح ولا سماع
 لا تفسد وان وجد احدهما دون الآخر تفسد لكن كون اللفظ كلاما مسموعا
 مع عدم تصحيح حروفه متعذر فلا فائدة في ذكره اللهم الا ان يريد به بعض
 الالفاظ التى يخاطب بها بعض الحيوانات كاللفظ الذى تستدعى به الهرة او الكلب
 وما يساق به الحمار فانها لفاظ مسموعة من غير تصحيح حروف لكن حينئذ يكون
 مخالفا لما ذكره الزاهدى فى الفنى وفي شرحه للقدورى انه لو استعطف هرة او كلبا
 او ساق حمارا او اوقفه بلفظ اهل الرستاق من مجرد صوت ليس معه حروف مهبجة
 لا تفسد وفى الخلاصة ايضا بمناه وكذا قوله او يكون مصححا وان لم يسمع
 مخالف لما ذكره فى الحقايق من انه لو صحح الحروف ولم يسمع نفسه لا تفسد
 اتفاقا وقد تقدم ما يؤيده من ان تصحيح الحروف من غير سماع لا يعتبر كلاما
 على الصحيح فعلم ان السماع من غير تصحيح الحروف غير مفسد لانه مجرد صوت
 وكذا تصحيح الحروف بدون سماع غير مفسد لانه مجرد ايماء الى الحروف
 بالعضلات على ما مر وانما المفسد حصول كلا الامرين معا تصحيح الحروف
 وكونها مسموعة هو الصحيح (وان نام) المصلى فى صلوته (فتكلم او ضحك)
 وهوانا تفسد) صلاته هكذا فى عامة الفتاوى وقال فى النوادر هو الاختار واختار
 فخر الاسلام عدم الفساد لانه ليس بكلام لصدوره ممن لا اختيار له والضحك
 بمنزلة الكلام وان لم يكن قهقهة ولذلك قال اوضحك لانه اذا فسد وهو دون
 القهقهة فالفساد بها اولى وقد تقدم الكلام على قهقهة النائم فى نواقض
 الوضوء فان الصحيح انها لا تفسد الوضوء ولا الصلوة والضحك والكلام
 اولى لانهما دونها (وان ان) المصلى (فى صلوته) بان قال اه بقصر الهمزة مفتوحة
 (او تاؤه) بان قال اوه بفتح الهمزة وتشديد الواو مفتوحة او بضم الهمزة واسكان
 الواو او قال آه بمد الهمزة (او بكى) فيها (فارتفع بكأؤه) اى حصل منه صوت
 مسموع (ان كان) ذلك الانين او التأوه او البكاء (من ذكر الجنة) اى بسبب
 تذكر الجنة (او النار) او نحو ذلك مما هو من الامور الاخرية (لم يقطعها)
 اى لم يفسد صلوته لانه بمنزلة الدعاء بالرحمة والعفو فكأنه قال يارب ارحمنى
 وادخلى الجنة او نجنى من النار ولو صرح بذلك لم يقطع صلاته فكذا اذا اتى

بصوت يدل عليه (وان كان) ذلك الانين ونحوه (من وجع) حصل له في بدنه
 (او مصيبة) اصابته في اهله او ماله (يقطعها) لانه بمنزلة الشكاية فكانه قال
 بي وجع يعضي او حصل لي موت ولد او تلف مال او نحو ذلك ولو صرح بذلك
 تفسد صلاته فكذا اذا دل عليه بصوت ولان القسم الاول يدل على الخشوع
 والخوف من الله تعالى فيناسب الصلوة والثاني يدل على الجزع وعدم
 الصبر والتأسف على فائت الدنيا لدنية فينا فيها وعن محمد انه ان كان بشديد
 الوجع بحيث لا يملك نفسه لا تفسد (ولا فرق) في الحكم المذكور (بين قوله او)
 اي التأوه (وبين قوله) باقصر اي الانين عند ابي حنيفة ومحمد وهو قول
 ابي يوسف اولا وهو ظاهر الرواية عنه (وقال ابو يوسف اخرا لا تفسد) صلاته
 (في) نحو (اه واف وقف) مما هو مشتمل على حرفين كلاهما واحدهما من حروف
 الزوائد العشرة التي يجمعها قولك ﴿ سألتمونها ﴾ السين والهمزة واللام
 والتاء والميم والو والنون والياء والهاء والالف فقوله اه حرفان كلاهما من الزوائد
 وقوله اف وقف حرفان احدهما منها اما لو كانت ثلاثة احرف من الزوائد وغيرها
 او حرفين من غيرها ففسد بالاتفاق له ان كلام العرب انما يتركب من ثلاثة احرف
 فكان الحرف الواحد اقل الجملة فكانه ليس من كلامهم وكذا الحرفان
 اذا كان احدهما زائدا لانه واحد باعتبار الاصل والزائد غير معتبر
 بخلاف ما اذا كان الحرفان اصليين فان الاكثر موجود وله حكم الكل ولهما
 ان الكلام تابع لوجود الهجاء وفهم المعنى ولا فرق في ذلك بين حروف الزيادة
 وغيرها فان حروف الزيادة انما سميت بذلك لان ما يزداد على الاصول في الكلمات
 انما يكون منها لانها تكون دائما زائدة غير اصول بل الكلمات التي يكون جميع
 اصولها من حروف الزيادة لانها لا نهاية لها في الكلام مثل اوه ويوم ومنان
 وسألتمونها وقد نظم ابن مالك يتأفقه جميع الحروف الزوائد اربع مرات ليس
 فيه حرف من غيرها وهو . هنا وتسليم تلايوم انسه . نهاية مسؤل
 امان وتسهيل . فعدم اعتبار الحرف الكائن من هذه الحروف في الانفساد مع
 اعتبار غيره مع عدم الفرق بينهما في ان كلا يقع في اصول الكلمة لاصلها
 بل هو مجرد تحكم واما قوله عليه الصلوة والسلام في صلوة الكسوف اف اف
 لم تعدني ان لاتعذبهم وانا فيهم فحمول على زمان اباحة الكلام في الصلوة
 فلا دليل فيه على عدم افساد التأفيف (و) ذكر (في الملتقط) ان المصلي
 (اذا سعت الحية فقال بسم الله الرحمن الرحيم تفسد) صلوته (عند محمد)

وفي الخلاصة عندها (خلافا لابي يوسف) وفي فتاوى قاضى خان ولولده
عقرب او اصابه وجع فقال بسم الله قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
تفسد صلاته لانه بمنزلة الاين وهكذا روى عن ابي حنيفة وقيل لا تفسد
لانه ليس من كلام الناس انتهى والاصح انها تفسد عندها لا عند ابي يوسف لانه
انه ليس من كلام الناس ولهما انه بمنزلة البكاء بالصوت والاين نظرا الى الباعث
والعبارة بالعزيمة لا باللفظ والالما فرق بين ماهو بسبب الآخرة وبين ماهو بسبب
الدنيا في ارتفاع البكاء ونحوه على ما تقدم (وروى عن محمد) انه قال (ان كان
المريض لا يملك نفسه) من شدة الوجع وقال بسم الله الرحمن الرحيم او ان اتأوه
(لا تفسد) صلاته وكذا عن ابي يوسف ايضا لان ما لا يمكن الامتناع عنه
يكون عفوا (كالموتنجى او عطس فارفع صوته وحصل به حروف) حيث
(لم تفسد) صلاته بذلك اجماعا لعدم مكنة الامتناع عنه (ذكره) في الفتاوى
(الحاقانية) المنسوبة الى قاضى خان (وذكر في الذخيرة) انه (اذا قال المريض يارب
او قال بسم الله لما يلحقه من المشقة) اى الالم (لا تفسد) صلاته ولم يذكر خلافا
والاصح ما تقدم من ان هذا قول ابي يوسف واما عند ما تفسد (ولو اجاب)
المصلى من قال مع الله اله (بالاله الا الله او اخبر) المصلى بما يسره او بما (يسوءه
او) بما (يعجبه فقال) جوابا للخبر بما يعجبه (سبحانه الله) او قال جوابا بالخبر
بما يسره (الحمد لله او قال) جوابا للخبر بما يسوءه (لاحول ولا قوة الا بالله)
فهو لوف ونشر مشوش (تفسد) صلاته (عندها خلافا لابي يوسف) بناء
على ما تقدمت الاشارة اليه من انه يقول ان ماتكلم به ذكر بصيغته فلا يتغير
بمزيمته لان المفسد للصلوة الملقوظ لاعزيمة القلب حتى لو تفكر فرتب في نفسه
كلما او شعرا لا تفسد ما لم يذكر بلسانه وكذا لو كان كلاما بصيغته لا يصير ثناء
وذكر بما مزيمته وكذا لو قصد اعلامه انه في الصلوة لا تفسد مع انه قصده افادة
معنى لم يوضع له وها يقول ان انه اخرجه مخرج الجواب وهو صالح له لانه يستعمل
في موضعه عرفا فجعل جوابا كتشميت العاطس والكلام يبنى على قصد المتكلم
كالدخول عليه من اسمه يحى وكان بين يديه كتاب فقال وهو في الصلوة يا يحيى
خذ الكتاب واراد خطابه او مر به من هو اسمه موسى وفي يمينه شئ فقال له
وماتك بيمينك يا موسى واراد سؤاله او كان في سفينة وابنه خارجا فقال له
يا بني اركب معنا حيث تفسد صلاته في ذلك كله اجماعا قال الشيخ كمال الدين
ابن الهمام واقرب ما ينقض كلامه ما وافق عليه من الفساد بالفتح على غير امامه

فهو قرآن وقد تغير الى وقوع الفساد به بالزيمه انتهى واما قصد الاعلام انه في الصلوة بالتسييح ونحوه فقد خرج بقوله عليه الصلوة والسلام اذا نابت احدكم نائبة وهو في الصلوة فليسيح الحديث اخرجه الستة لانه لم يتغير بعزمته فيبقى ما رواه على المنع عما هو من كلام الناس اثابت بحديث معاوية بن الحكم ونحوه ومناط كونه من كلام الناس كونه لفظا افيد به معنى ليس من اعمال الصلوة لا كونه رضع لا فائدة ذلك وهذا كذلك (وذكر القاضى الامام فخر الدين) قاضى خان في الجامع الصغير (قوله) اى قول محمد (اجاب) يعنى قيل (هل الله غير الله فقال لا الله الا الله ولو اراد اعلامه انه في الصلوة لا تقصد) وقد بينا ذلك ولو اخبر بوقوع مصيبة فقال جوابا ان الله وانا اليه راجعون قيل تفسد صلواته اتفاقا والاصح انه على هذا الخلاف (ولو عطس) المصلى (فقال الحمد لله لا تقصد) صلاته لانه لم يتغير بعزمته عن كونه ثناء ولا خطاب فيه وعن ابى حنيفة ان هذا اذا حشد في نفسه من غير ان يحرك شفثيه فان حرك فسدت والاول هو الظاهر ثم الذى ينبغى للعاطس هو ان يسكت وقيل يحمد في نفسه (ولو عطس) رجل (آخر فقال) المصلى (الحمد لله) حال كونه (يريد) اى مريدا (استفهامه) اى طلب الفهم لذلك العاطس اى يريد ان يفهم الحمد ويذكره اياه (تفسد) صلوة الحمد لقصد التفهيم والخطاب وهذا مخالف لما ذكر في الهداية وشروحها من انها لا تفسد لانه لم يتعارف جوابا وهكذا في الفتاوى قال قاضى خان وان عطس المصلى فقال له رجل في الصلوة الحمد لله روى عن محمد انه قال لا تفسد صلاته وان اراد به الجواب انتهى وفي الفتية الحمد لله لعطاس غيره لا تفسد وعن ابى حنيفة رحمه الله انها تفسد انتهى والاصح انها لا تفسد لما ذكرنا من عدم تعرفه جوابا بخلاف جواب الخبر السار بها ونحوه للتعارف ثمة واما لو قال المصلى للعاطس یرحمك الله فانها لا تفسد بالاتفاق الارواية شاذة عن ابى يوسف لحديث معاوية بن الحكم ولا يقال انه عليه الصلوة والسلام لم يأمر باعادة تلك الصلوة لانا نقول امره باعادتها لا بد منه ولا يشترط قلعه صريحاً ولا فقد تكلم بكلام آخر عمدا لعل قصد اصلاح صلواته وهو مفسد بالاجماع (ولو عطس) رجل (في الصلوة فقال له آخر یرحمك الله فقال المصلى) العاطس (آمين تفسد) صلواته لانه اجابة ولو كان يجنب المصلى العاطس رجل آخر فلما عطس المصلى فقال له رجل ليس في الصلوة یرحمك الله فقال المصلين آمين فسدت صلوة العاطس لانه اجابة ولا تفسد صلوة غير العاطس لان تأمينه ليس بجواب كذا في فتاوى قاضى خان (وان فتح)

المصلي (عن من ليس) معه (في الصلوة) سواء كان في الصلوة او خارج الصلوة
والاحسن ان يقال على غير امامه ليشمل فتحه على مقدمه في صلاته ايضا
(تفسد) صلواته لانه تعلم وتعلم وهو من كلام الناس وفي قوله ر ن فتح اشارة
الى انه قصد الفتح والتعليم حتى لو قصد القراءة فاتفق ان حصل لذلك القارى
بها الفتح لا تفسد و شرط في الاصل في الفساد ان يكرره الفتح بان يفتح مرة بعد
اخرى لان المرة قليل فيعني ولم يشترطه في الجامع الصغير وهو الصحيح لانه كلام
فلا فرق بين قليله وكثيره (وان فتح على امامه) فقد قيل (ان فتح بعد ما قرأ)
الامام (مقدار ما تجوز به الصلوة تفسد) صلوة الفاتح وان اخذ الامام بقوله تفسد
صلوة الكل وهو القياس لكونه تعلما وتعلما من غير ضرورة (والصحيح انه)
اي الشأن (لا تفسد) صلوة الفاتح ولا صلوة الامام ان اخذ بقوله وهو
الاستحسان لما روى انه عليه الصلوة والسلام قرأ في الصلوة سورة المؤمنين
فترك كلمة فلما فرغ قال ألم يكن فيكم ابي قال بلى قال هلا فتحت على فقال
ظننت انها نسخت فقال عليه الصلوة والسلام لو نسخت لا علمتكم
وعن علي اذا استطعتم الامام فاطعمه اي اذا استفتحك فافتح عليه ولان المقتدى
محتاج الى اصلاح صلواته والفتح على امامه منه لانه ربما جرى على لسان الامام
ما يفسد صلواته فكان من صلواته حكما وان كان منافيا لها حقيقة كن سبقة
الحدث لا تفسد صلواته بالمشي وان كان منافيا لها حقيقة لكونه لاصلاحها
ثم قيل ينوي بفتحها على امامه التلاوة والصحيح انه ينوي الفتح دون القراءة اذ قراءة
المقتدى خلف الامام منهي عنها وفتحها على امامه غير منهي عنه فلا بدع نية
مارخص له فيه وينوي شيئا نهى عنه هذا اذا ارجح على الامام ولم ينتقل الى آية
اخرى ففتح المؤتم عليه (وان انتقل الامام الى آية اخرى ففتح عليه) المؤتم (بعد
الانتقال تفسد صلوة الفاتح وان اخذ الامام) بقوله (تفسد صلوة الكل) وهذا
قول بعض المشايخ لانتفاء الحاجة فصار تعلما وتعلما من غير ضرورة وعامة
المشايخ على ما يفيد لفظ المحيط على عدم الفساد قال في الكافي والصحيح ان لا
تفسد بكل حال ووجه الحديث المذكور حيث قال عليه الصلوة والسلام
لا بى هلا فتحت على مع انه لا يعلم تركه الآية الا بعد الانتقال الى آية اخرى ثم قال
في الهداية وينبغي للمقتدى ان لا يعجل بالفتح وللإمام ان لا يلجئهم اليه بل يركع
اذا جاء او انه او ينتقل الى آية اخرى قال الشيخ كمال الدين بن الهمام اجله اي اجل
او ان الركوع ولم يقل كما قال غيره بل يركع ان قرأ قدر ما تجوز به الصلوة للخلاف

فيه قال قاضي خان وصاحب المحيط وبكرا اعتبروا وان الر كوع بعد قراءة ماتجوز به
الصلوة وقال بعضهم ينبغي ان لا ياجتهد اليه بل ينتقل الى آية اخرى او يرجع
اذا قرأ القدر المستحب صوتا للصلوة عن الزوائد قال وهذا هو الظاهر من جهة
الدليل الا يرى انه عليه الصلوة والسلام قال لابي هلا فتحت على مع انها
كانت سورة المؤمنين بعد الفاتحة انتهى لكن هذا اما يصلح دليلا لجواز الفتح
بعد قراءة مقدار ماتجوز به الصلوة وبعد الانتقال الى آية اخرى ولا دليل فيه
على انه اذا ارتج عليه بعد ما قرأ قدر ماتجوز به الصلوة ان الاولى ان لا يرجع بل يلدجهم
الى الفتح ليقرا القدر المستحب لانه عليه الصلوة والسلام لم يرتج عليه ولم يتوقف بل
سها عن تلك الكلمة واستمر ماضيا على قرأته بدليل قوله اني ظننت انها نسخت
اذ لو حصل منه عليه الصلوة والسلام توقف واضطراب عند تلك الكلمة
لم يظن اني انها نسخت وح فالاولى عند الارتجاج والاضطراب هو الانتقال
ان تيسر والا فالركوع ان قرأ قدر الواجب والتوقف قليلا رجاء التذكر او الفتح
ان لم يقرأ قدر الواجب لشدة تأكد الواجب وقربه من الفرض (وان فتح غير
المصلي على المصلي فاخذ بفتحه تفسد) صلوته لانه تعلم وهو عمل كثير (وان
اكل) المصلي في صلوته (او شرب عامدا او ناسيا) انه في الصلوة (تفسد)
صلوته لانه عمل كثير لانه عمل اليد والقدم ولا يعذر بالنسيان لان هيئته مذكرة
بخلاف الصوم ولا فرق بين القليل والكثير اذ لم يكن بين اسنانه حتى لو ابتلع
سمامة من الخارج فسدت اما لو كان بين اسنانه فيعني مادون الحمصة
وقد تقدم الكلام عليه (وكذا) يفسدها (العمل الكثير) مما ليس من
اعمالها ولم يكن لاصلاحها (وكل عمل لا يشك) بسببه (الناظر) الى المصلي انه
في الصلوة بل يظن ظنا غالبا (انه ليس في الصلوة فهو عمل كثير) وما كان
دون ذلك بان يشته على الناظر ويتردد في كونه في الصلوة ام لا فهو قليل
(وقال بعضهم كل عمل يعمل باليدين عرفا وعادة فهو كثير) ولو قدر انه عمله
بيد واحدة وما كان يعمل في العادة بيد واحدة فهو قليل ما لم يتكرر ولو وقع انه
عمله باليدين ولا يخفى ان هذا مخصوص بما هو من اعمال اليد والاول اعم وهذا
القول هو اختيار الشيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل (وذكر في الملنقط) انه
(لا يعتبر في فساد الصلوة عمل اليدين) اى حقيقة (ولكن يعتبر القلة والكثرة)
وهذا لا يخالف ما قبله في المعنى لانه ساكت عن بيان القلة والكثرة غير انه نفى كون
ما يعمل باليدين معتبرا في كونه هو الكثير المفسد لكونه عمل اليدين بل ينظر هل هو كثير

في نفس الامر ام لا وذلك يمكن ان يكون باحد الطريقين المتقدمين اما باعتبار
غلبة ظن الناظر انه ليس في الصلوة وشك او باعتبار انه بما يقام بالدين في العرف
او بيد واحدة وقيل يفوز الى رأى المصلي ان استكثره فكثير والا فلا وعامة
المشايخ على الاول وقال الحلواني ان الثالك اقرب الى مذهب ابى حنيفة لان
مذهبه التفويض الى رأى المبتي في كثير من المواضع ولكن هذا غير مضبوط
وتفويض مثله الى رأى العوام مما لا ينبغي واكثر الفروع اوجيعها مخرج على
احد الطريقين الاولين والظاهر ان ثانيها ليس خارجا عن الاول لان ما يقام
بالدين عادة يغلب ظن الناظر انه ليس في الصلوة وكذا قول من اعتبر
التكرار الى الثلاث متواليّة في غيره فان التكرار يغلب الظن بذلك فلذا
اختاره جمهور المشايخ (ولو ادهن) المصلي (بدهن اخذه من اناه او كان
بيده فاخذه بيده الاخرى وادهن به) اي ادهن به (رأسه) اولحيته او موضعا
آخر من جسده (او سرح شعره) سواء شعر رأسه اولحيته (تفسد) صلوته
لان ذلك عمل كثير وكذا لو اكتحل او جعل ماء الورد على رأسه ونحوه قيل هذا
اذ اتنا ول القمقة او القارورة فصب على يده (ولو كان الدهن او نحوه في يده
فمسحه برأسه) او موضعا آخر من جسده من غير ان يأخذه باليد الاخرى (لا تفسد) صلوته
لانه عمل قليل (وان حملت المرأة) في الصلاة (صيا فارضته تفسد) صلاتها لانه عمل
كثير (وان مص صبي ثدى امرأة تصلي) ينظر (ان خرج) بمصه (منها اللبن
تفسد) صلاتها لانه ارضاع وهو عمل كثير وفعله انتقل اليها على انه
لا يشترط فيما يفسد الصلوة الاختيار فان من دفع فشي ثلث خطوات بسبب
الدفع من غير ان يملك نفسه تفسد صلوته وكذا لو حمل رجل المصلي فوضعه
على دابة او اخرجه من مكان الصلوة (والا) اي وان لم ينزل منها اللبن (فلا) تفسد
صلاتها هذا اذا مص مصة او مصتين فلو مص ثلث مصات تفسد وان لم ينزل
ذكره في الخلاصة وفتاوى قاضي خان (وان صافح) المصلي احدا (بيده) حال
كونه (يريد) بتلك المصافحة (السلام تفسد) صلاته بناء على القول الاول
في حد الكثير (ولو رفع العمامة) او القلنسوة (من رأسه ووضع على الارض ورفع
من الارض ووضع على رأسه او نزع القميص او تعمم) وفعل كل واحد من الافعال
المذكورة (بيد واحدة) من غير تكرار متوال (لا تفسد) صلوته (لكن يكره) ذلك
الفعل ان كان بغير عذر اما في رفع العمامة ووضعها فظاهر لانه قليل واما نزع
القميص فهكذا ذكره وهو مشكل لانه مما يحتاج الى عمل اليدين في الغالب سيما اذا

كان اليدان في الكمين وكذا من رآه يظن انه ليس في الصلوة واما التعمم فالمدكور
في الفتاوى انه ان تعمم تفسد صلوته لانه لا يحصل بيد واحدة وكذا المرأة اذا
تخمرت وان انتقض كور عمامته فسواء مرة او مرتين لا تفسد لانه يحصل بيد
واحدة فينبغي ان يحمل ما ذكره هنا على هذا وانما قيدنا الكراهة بعدم العذر
لانه اذا كان له في ذلك عذر لا يكره كما اذا خشى من البرد او الحر ان يضره فوضع
العمامة على رأسه او اصاب ثوبه او عمامته نجاسة فتزع لاجلها حيث لا يكره بل ذكر
في فتاوى الحجة ان رفع القلنسوة او العمامة بعمل قليل اذ سقطت افضل من
الصلوة مع كشف الرأس بخلاف ما لو انحلت العمامة او احتاج في رفعها الى
عمل كثير (ولو ضرب انسانا بيد واحدة) من غير آلة (او ضربه بسوط ونحوه تفسد
صلاته كذا في المحيط) وغيره لانه مخاصمة او تأديب او مدابة وهو عمل كثير على
التفسير الاول الذي عليه الجمهور (وذكر في الذخيرة ان المصلي على الدابة اذا
ضربها لاستخراج السير) اى لطلب سرعة سيرها (تفسد) صلاته فاطلق وهو
يتناول المرة الواحدة قياسا على ضرب الانسان (وبعض المشايخ قالوا اذا
ضربها مرة او مرتين لا تفسد) صلاته (وان ضربها ثلث مرات متواليات) اى
في ركعة واحدة هكذا قيد في الخلاصة (تفسد) وكذا ذكر قاضى خان وصاحب
الخلاصة وهو الاصح لان ما يتم بيد واحدة لا يفسد ما لم ينضم اليه معنى آخر من
التكرار ثلثا متواليه او نحو التأديب كفى ضرب الانسان فان الضرب في حقه
بمنزلة التعليم او الاعلام وهو مفسد (وبعض مشايخنا قالوا اذا كان معه سوط
فهشها) اى نشطها وحركها بالسير (وفي نسخة) من نسخ الذخيرة بدل فهشها
(فهياها) وهو يؤل الى معنى هشها لان معناه اصلحها اى (اصلحها للسير او نخسها)
معطوف على هشها او بدله (لا تفسد) صلاته بذلك اى اذا لم يتكرر ثلثا متواليه
وهذا موافق للقول قبله (ولو هدى به) اى بالسوط اى ارشدها بالاماء به (الى الطريق)
اى حركه لذلك ومنه سميت العصا بالهادية (وضربها) مع ذلك ايضا (تفسد)
صلوته لان فيه تعلما وضربا فكان عملا كثيرا (وان حرك) المصلى الراكب
(رجلا) واحدة لاجل السوق (لا على الدوام) بل مرة او مرتين في الركعة الواحدة
(لا تفسد) صلوته (وان حرك) كلتا (رجليه) معا (تفسد) اعتبار العمل الرجلين بعمل
اليدين (وقال بعضهم ان حرك رجليه) معا تحريكا (قليل) اى ضعيفا بحيث لا يدركه الغير
الابتئام (لا تفسد) وينبغي ان يقيد بعدم التكرار المتوالى والا فالتكرار يجعل
القليل في حكم الكثير (و) روى (عن ابى بكر) انه اجاب فيمن اى في مسألة (من)

قاله) ای للمصلی (کم صلیتم فاشار) الیه المصلی (بیده) باصبعین منها (الی انهم صلوا رکعتین) وبنث الی انهم صلوا ثلثا ونحو ذلك (لا تقصد) صلوته لانه عمل قليل ونحوه مروی عن عائشة (وان کتب) المصلی (ما یستین) ای یظهر (حروفه) بان کتب بمداد علی کاغذ او خرقة او باصبعه ونحوها کمود علی تراب ونحوه (ان کان اقل من ثلث کلمات لا تقصد) صلوته لانه عمل قليل وکذا ان کتب ما لا یستین حروفه بان کتب علی هواء او ماء او بنحو اصبعه من غیر مداد ونحوه علی نحو ثوب او حجر صلد لا تقصد صلوته لانه لیس بعمل بل یکره لانه عبث هکذا اطلقه قاضی خان وغیره مع انه اذا کثر یغلب علی ظن الناظر الیه انه لیس فی الصلوة (وان زاد) فی کتابه ما یستین حروفه (علی ذلك) المذکور وهو مادون ثلث کلمات بان کتب ثلثا او اکثر (تفسد صلوته) لانه عمل کثیر (و) قال (فی الماتقط ولوقال المصلی مثل ما قال المؤذن تفسد صلاته) ای اذا قصد به الجواب ای جواب المؤذن وفيه خلاف ابی یوسف الآتی (و) قال (فی) الفتاوی (الحاقاقیه) ان اذن فی الصلوة یرید به ای حال کونه یقصد بتأذینه (الاذان) والاعلام بدخول وقت الصلوة (تفسد) صلاته عند ابی حنیفة رضی الله تعالی عنه (وقال ابو یوسف لا تقصد ما لم یقل (حی علی الصلوة) حی علی الفلاح له فی المسئلتین ان سوی الحیعتین ذکر فلا یفسد بخلافهما فانهما خطاب بقوله اقبلوا علی الصلوة اقبلوا علی الفلاح فیفسدان ولا بی حنیفة رضی الله تعالی عنه انه قصد الجواب فی الاولی فصار کالجواب بالحمدلة ونحوها وقصد الخطاب بالاعلام فی الثانية تفسد لان العبرة بالقصد علی ما تقدم (ولو سمع) المصلی (اسم الله تعالی فقال جل جلاله) او نحو ذلك من الفاظ التعظیم (او سمع اسم النبی صلی الله علیه وسلم فقال صلی الله علیه وسلم ان اراد) ای قصد بذلك الثناء والصلوة (اجابته) ای اجابة ذا کر الاسم (تفسد) صلاته لقصد ذلك (وان لم یرد) به (الجواب بل) قصد ثناء و صلوة علی سبیل الاستیناف (لا تقصد) صلاته لان نفس تعظیم الله تعالی والصلوة علی النبی صلی الله علیه وسلم لا ینافی الصلاة فلا یفسدها (ولو انشأ) ای رتب ونظم (شعرا او خطبة) ای کن بفکره (ولم یتکلم بلسانه لا تقصد) صلاته لانها لا تقصد بافعال القلب ما لم یقارنها فعل الجوارح ولکن قدساء الخلفته مقتضی الامر بالخشوع والتفات به بقلبه الذی هو محل نظر الحق منه الی شیء آخر وهذا غایة فی سوء الادب معه سبحانه ولو وقف ین یدی کبیر من اکابر الدنیا لراعی محل نظره الیه کل المراعاة من ان یحصل منه التفات الی شیء آخر مع انه عبد مثله بل لو التفت مناجیه حال مناجاته الی الغیر

لاشئد حقه عليه كما قال الشيخ شرف الدين اسمعيل بن المقرئ في قصيدة له
 في الوعظ نائية • تصلى بالقلب صلوة بمنالها • يكون الفقى مستوجبا للعقوبة •
 تظل وقد اتممتها غير عالم • تزيد احتياطا ركعة بعد ركعة • فويلك تدرى من
 تناجيه معرضا • وبين يدي من تنحنى غير مخبت • تخاطبه اياك نعبس مقبلا •
 على غيره فيها بغير ضرورة • ولورد من ناجاك للغير طرفه • تميزت من غيظ عليه
 وغيره • اما تستحى من مالك الملك ان يرى • صدودك عنه يا قليل المروءة • وقد روى
 ان الله تعالى اوحى الى موسى عليه الصلوة والسلام يا موسى اذا ذكرتنى فاذكرنى
 وانت تذفض اعضائك • وكن عند ذكرى خاشعا مطمئنا واذا ذكرتنى فاجعل
 لسانك من وراء قلبك واذا كنت بين يدي فقم قيام العبد الذليل وناجى بقاب ووجل
 ولسان صادق قال الامام الغزالى لا تسجد ولا تركع الا وقلبك خاشع متواضع
 على موافقة ظاهره فان المراد خضوع القلب لا خضوع البدن ولا تقل الله اكبر وفى
 قلبك شئ اكبر من الله ولا تقل وجهك وجهى الا وقلبك متوجه بكل الى الله ومعرض
 عن غيره ولا تقل الحمد لله الا وقلبك طافح بشكر نعمته عليك فرح مستبشرو ولا تقل
 اياك نعبد واياك نستعين الا وانت مستشعر ضعفك وعجزك وانه ليس اليك ولا الى
 غيرك من الامر شئ وكذلك فى جميع الاذكار والاعمال انتهى (وبالجملة) فالفكر
 فى الصلوة بغير ما يتعلق بها للحال (ان كان) ذنبيا ففكره اشد الكراهة بل مفسد
 عند اهل الحقيقة فهو لفوات الركن الاصلى المقصود بالذات و(ان كان) اخرويا
 فهو ترك الاولى فان الاشتغال فى الصلوة بها ادى الى الاشتغال بغيرها من امور
 الآخرة فانه قد ساوت ذلك الغير فى كونها من امور الآخرة وترجحت بان الوقت
 والمحل لها (فاعلم) ذلك راشدا وبالله التوفيق (ولورد) المصلى (السلام بيده
 او برأسه او طلب منه شئ فاقومى برأسه) او عينيه او حاجبه اى قال نعم اولا
 فان صلاته (لا تقسد) بذلك وكذا لو ارأه انسان درها وقال اجيد هو فاقوما
 بنعم اولا لعدم العمل الكثير فى جميع ذلك وفى الزخيرة ولا بأس بان يتكلم الرجل مع
 المصلى قال تعالى فنادته الملائكة وهو قائم يصلى فى المحراب الآية وفى احكام
 القرآن للحلوانى ولا بأس للمصلى ان يحببه برأسه ذكره الزاهدى وذكر عن كتاب
 التجانس لوقيل للمصلى تقدم فتقدم اودخل فرجة الصف احد فجانب المصلى
 فوسمه له فسدت صلوته لانه امتثل غير امر الله تعالى فى الصلوة وينبى
 ان يمكث ساعة ثم يتقدم برأيه قال يعنى نفسه فالاجابة بالرأس او باليد مثله انتهى

وقد يفرق بأنها ليس فيها امتثال امر (ولو قال) في الصلوة (اللهم اكرمني
او) قال اللهم (انعم علي او) قال اللهم (اصلح امرى او) قال اللهم (ارزقني العافية
او) قال (اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات لا تفسد) الصلوة في جميع
ذلك وكذا لو قال اللهم اغفر لي ولوالدي او قال اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ذكره
قاضي خان والاصل ان ما يستحيل طلبه من الناس وكان في القرآن او ماثورا لا يفسد
وفي الجامع الصغير لم يشترط كونه في القرآن ولا كونه ماثورا بل قال ان كان
يستحيل سؤاله من الخلق لا يفسد وما لا يستحيل سؤاله من الخلق يفسد وجعل
في الهداية قوله اللهم ارزقني مما لا يستحيل سؤاله من الخلق لقولهم رزق الامام
الجند قال ابن الهمام وقد رجح عدم الفساد لان الرازي في الحقيقة هو الله
سبحانه وتعالى ونسبته الى الامير مجاز انتهى وهذا لان الرزق المطلق عند اهل
السنة هو ما يكون غداء للحيوان او يستعمل لمطلق ما يعطى مجازا وايصال
ما يكون غداء للحيوان ليس في وسع الخلق وانما في وسعه ايصال ما يكون سببا
لذلك كالمال ولذا لو قيده بان قال ارزقني ما لا تفسد بالاخلاق واذا تقرر هذا
فقوله اكرمني او انعم علي لاشك انه لا يستحيل سؤاله من الخلق اذ يقال اكرم
فلان فلانا وانعم فلان على فلان فكان ينبغي ان يفسد الا ان صاحب المحيط
ذكرها عن الاصل من جملة ما لا يفسد وانه اعتبر ان يكون معناه في القرآن
وهذا مما معناه في القرآن مثل واذا انعمنا على الانسان فاما الانسان اذا ما ابتلاه
ربه فاكرمه ولا يرد عليه اللهم زوجني مع ان معناه في القرآن اذ ليس في القرآن
تزوج مطلق الانسان كافي الاكرام والانعام فتأمل وهذا يفيد ان قولهم طلب
ما لا يستحيل طلبه من الخلق يفسد ليس على اطلاقه فالذي يعول عليه حينئذ
ما قاله قاضي خان انه اذا دعا بما جاء في الصلوة او في القرآن او في الماثور لا تفسد
صلاته وان لم يكن في القرآن ولا في الماثور ولا يستحيل سؤاله من العباد نفس
انتهى وعلى هذا لو قال اللهم امددني بما لا تفسد بخلاف قوله ارزقني ما لا
واما قوله اصلح امرى فبالنظر الى اطلاق الامر يستحيل طلبه من الخلق وان كان
يستعمل طلبه منهم مقيدا اما صريحا او دلالة فكذا لم تفسد واما طلب العافية
والمغفرة فظاهر في عدم الفساد سيما هو موجود في القرآن (ولو قال اللهم
اغفر لآخى ففيه اختلاف المتأخرين) فقل تفسد لانه ليس في القرآن بهذا
اللفظ وهو اختيار الشيخ الامام محمد بن الفضل وقيل لا تفسد لان في القرآن
الدعاء بالمغفرة للاخ ونقصان لفظه عما في القرآن مع عدم التغير لا يضر وهو

اختيار شمس الائمة الحلواني وهو الاظهر (ولوقال اللهم اغفر لعلمي اولحالي)
 او نحو ذلك مما لم يرد في القرآن (تفسد) اتفاقا لعدم وجوده في القرآن
 او الاثر مع عدم استحالة طلبه من الخالق (ولوقال اللهم ارزقني رؤيتك او جنتك
 او حج بيتك لانتفسد) لاستحالة طلب رزق هذه الاشياء من غيره سبحانه مع ورود
 الآثار بطلبها (ولوقال اللهم ارزقني دابة او كرما او زوجة او نحو ذلك)
 مما تعارف لفظ الرزق فيه بمعنى العطا مجازا (او قال اللهم اقض ديني تفسد)
 لعدم استحالة طابه من الخالق (ولو نظر) المصلي (الى كتاب) اي
 مكتوب في كاغد او محراب او غيره (وفهم مافيه ان نظر) اليه حال كونه (غير
 مستفهم) اي غير قاصد لفهم مافيه (لانتفسد) صلاته (بالاجماع) لان النظر
 غير منافي للصلوة وكذا وقوع المعنى في القلب (وان نظر اليه مستفهما)
 اي قاصدا فهم مافيه فقد (ذكر في الملتقط تفسد) صلاته عند محمد (وذكر
 في الاجناس لانتفسد صلوته عند ابى يوسف وبه اخذ مشايخنا) وفي الهداية
 الصحيح انها لانتفسد بالاجماع وفي الكافي قيل على قول محمد تفسد وعلى قول
 ابى يوسف لانتفسد قياسا على مسألة اليمين فان من حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر
 فيه وفهمه حث عند محمد وعند ابى يوسف لا والصحيح انها لانتفسد اجماعا بخلاف
 مسألة اليمين لان المقصود ثمة الفهم والوقوف على سر فلان وههنا الفساد
 يتعلق بقراءة غير القرآن وبالفهم لا يحصل ذلك انتهى ولا شك ان النظر غير
 مفسد وقصد الفهم لا يزيد على التفكير لترتيب شعر ونحوه وقد تقدم انه غير
 مفسد لكنه مكروه لشغل القلب بغير الصلوة (وان قرأ) المصلي القرآن
 (من المصحف او من المحراب تفسد) صلوته عند ابى حنيفة خلافا لهما فان عندهما
 لانتفسد لانه عبادة انضمت الى عبادة لكنه يكره لما فيه من التشبه باهل
 الكتاب وعند الشافعي لا يكره ايضا لما روى ان ذكوان مولى عائشة كان
 يوم بهافي شهر رمضان من المصحف قلنا ان صح فهو محمول على انه كان يراجع
 قبيل الصلوة ليكون بذكره اقرب ولا بى حنيفة طريقان احدهما ان قلب
 الاوراق عمل كثير وعلى هذا فلو لم يقلب لانتفسد وكذا المكتوب في المحراب
 والاخر ان التلقن من المصحف تعلم ليس من اعمال الصلوة وهذا يوجب التسوية
 بين ما ذاق قلب الاوراق او لم يقلب وبين المصحف والمحراب ونحوه قال في الكافي
 وهو الصحيح ولم يفرق في الكتاب بين القليل والكثير وقيل لانتفسد ما لم يقرأ
 قدر الفاتحة وقيل ما لم يقرأ آية وهو الاظهر لانه مقدار ما يجوز به الصلوة

عنده وهذا اذا لم يكن حافظا اذا قرأه فان كان حافظا له لا تقصد بالاجماع لعدم التلقن (ولو اخذ) المصلي (حجرا فرمى به طائرا) او نحوه (تقصد) صلوته لانه عمل كثير (ولو كان معه حجر فرمى به) الطائر او نحوه (لا تقصد) صلوته لانه عمل قليل (و) لكن (قد اساء) لاشتغاله بغير الصلوة ولورمى بالحجر الذي معه انسانا ينبغي ان تقصد قياسا على ما اذا ضرب به بسوط او بيده لما فيه من الخصوصية على ماسر (وقال في الاجناس ان رمى باطراف اصابعه واحدا) اي حجرا واحدا وكذا لورمى حجرتين (لا تقصد) لانه قليل وفي الفتاوى ان رمى بسهم فسدت صلوته لانه كثير قالوا هذا اذا اخذ القوس والسهم ووضع السهم على الوتر اما اذا كان القوس في يده والسهم على الوتر فرمى به لا تقصد صلوته انتهى ولا شك ان هذا لا يمكن عمله الا باليدين ومن رآه يظنه في غير الصلوة فالحكم فيه بعدم الفساد مشكل ولهذا اتى به قاضي خان وغيره بلفظ قالوا الدال على عدم الرضا به (ولو حك) المصلي (جسده مرة او مرتين) متواليين (لا تقصد) صلوته للقلة (وكذا) لا تقصد (اذا فعل) ذلك الحك (مرارا غير متواليات) بان لم تكن في ركن واحد (ولو فعل) ذلك (مرارا متواليات) اي في ركن واحد (تقصد) صلوته لانه كثير هذا اذا رفع يده في كل مرة اما اذا لم يرفع يده في كل مرة فلا تقصد لانه حك واحد كذا في الخلاصة ثم قيد التوالى هنا بالكون في ركن واحد وقيد في ضرب الدابة بكونه في ركعة واحدة ولا يظهر بينهما فرق والظاهر اعتبار الركن في الموضعين لانه المعتبر في مواضع كثيرة من هذا النوع (وذكر في الاجناس اذا قتل القملة مرارا) اي بقتلات متعددة اوقتل قتلات متعددة (ان قتل قتلا متداركا) بان لم يكن بين كل قتلتين قدر ركن (تقصد) صلوته (وان كان بين القتلات فرصة) اي مهلة قدر ركن (لا تقصد) صلوته (و) لكن (الكف عنه افضل) وقد تقدم انه يكره قتلها في الصلوة عند ابي حنيفة ولا يكره عند محمد (وكذا) لا تقصد الصلوة (ولو روح المصلي بمروحة او بثوبه مرة او مرتين) ولو روح مرات متوالية (تقصد) على نسق ما تقدم (ولو تنحج) المصلي (يريد به اعلامه) اي اعلام الطالب له واضمره لانه معلوم عادة له انه في الصلوة (و) مع هذا (سمع حروفه) اي حروف التنحج وكذا اذا سمع منه حرفان نحو اح بالفتح او الضم (او تنحج لتحسين الصوت متعمدا) بان لم يكن مضطرا اليه ولا حاجة الى التقييده بعد قوله لتحسين الصوت (تقصد) صلوته (عند ابي حنيفة وابي يوسف كذا ذكره في الاجناس) وصوابه عند ابي حنيفة ومحمد

(وكذا)

وكذا هو في جميع الكتب فان ابايوسف لا يفسد بحرفين احدهما من الزوائد على ما مر فلا ادري السهو من المصنف ام من صاحب الاجناس ثم الفساد بما ذكر من التنحج قول اسمعيل لزاهد واليه ميل صاحب الهداية وقال غيره لا تفسد قال الشيخ كالدين بن الهمام وهو الصحيح ونقل في الكفاية عن مبسوط شيخ الاسلام فان كان التنحج لتحسين الصوت فكذلك ايضا يعني لا تفسد لانه يفعله لاصلاح القراءة فيكون من القراءة معنى الا يرى ان المشى للبناء لا يقطع الصلوة وان لم يكن من الصلوة حقيقة لانه لاصلاح الصلوة فصار من الصلوة معنى انتهى وان كان بعذر بان كان مدفوعا اليه اى بموت الطبع لا يفسد اتفاقا لعدم امكان التحرز وكذا اركان الاجتماع البراق في حلقه (ولو استأذن رجل المصلى) اى طلب منه الاذن في الدخول وكذا لو ناداه (فجهر) المصلى (بالقراءة) ليعلمه انه في الصلوة (او قال الحمد لله) لاجل ذلك (او) قال (الله اكبر لا تفسد) صلوته وكذا لو سبح لاجل الاعلام وهو الاولى لقوله عليه الصلوة والسلام من نابه شئ في صلوته فليسبح متفق عليه وقال عليه السلام التسبيح للرجال والتصفيق للنساء متفق عليه ايضا ولو عكسا قالوا لا تفسد وقد تركا السنة وفيه اشكال فان صوت المرأة عورة فيذنبى ان تفسد صلوتها بالجهر بالتسبيح كما لو جهرت بالقراءة وينبى ان يقيد التصفيق بما دون الثلث المتواليات وكذا لو سبح لتنبية الامام على سهو لا تفسد لكن لا يفعله لوقام الامام عن القعود الاول لانه لا يجوز له الرجوع على ماسياتى ان شاء الله تعالى (ولو قبلت المصلى امرأته ولم يقبلها هو) ولم يحصل له شهوة (فصلاته تامة) لعدم المنافى (ولو قبل هو) اى المصلى امرأته (بشهوة او بغير شهوة فسدت) صلوته لان من رآه ظنه في غير الصلوة ولو قبل المصلى زوجها بشهوة او بغير شهوة تفسد صلاتها كذا في الخلاصة قال ابن الهمام والله اعلم بوجه الفرقين معنى بين ثقيلها اياه وهو في الصلوة بغير شهوة وبين ثقيله اياها وهى في الصلوة بشهوة او بغير شهوة حيث تفسد صلاتها لاصلاته وصاحب الخلاصة اشار الى الفرق بان ثقيله في معنى الجماع يعنى ان الزوج هو الفاعل للجماع فانيانه بدواعى الجماع في معنى الجماع ولو جامعها ولو بين الفخذين تفسد صلاتها على ما ذكره قبل ذلك فكذا اذا قبلها مطلقا لانه من دواعيه وكذا لو مسها بشهوة بخلاف المرأة فانها ليست فاعلة للجماع فلا يكون اتيان دواعيه منها في معناه ما لم يشته الزوج وفي الخلاصة لو نظر الى فرج المطلقة رجعا بشهوة يصير مراجعا

ولا تفسد صلوته في رواية هو المختار وهذا يشكل على الفرق المذكور لانه
 اتى بما هو من دواعي الجماع ولذا صار مراجعا وهي في معناه الا ان يقال فساد
 الصلوة يتعلق بالدواعي التي هي فعل غير النظر والفكر واما النظر والفكر
 فلا يفسدان مطلقا على ما مر لعدم امكان التحرز عنهما بخلاف فعل سائر
 الجوارح (المصلى اذا وسوسه الشيطان فقال لاحول ولا قوة الا بالله ان كان)
 ذلك الذي وسوسه (في امر) من امور (الآخرة لا تفسد) صلاته (وان كان
 في امر) من امور (الدنيا تفسد كذا ذكره في الذخيرة) لان الوسوسة الم فكانه
 حوقل بسبب امر اخروى في الاول وبسبب امر دنيوى في الثاني فصار كما لو ارتفع
 بكاؤه اذا العبرة عند التلغظ بما قصد باللفظ (المصلى اذا اراد ان يسلم على غيره ساهيا)
 عن الصلوة (فقال السلام فتذكر) انه في الصلوة قبل قوله عليكم (فسكت تفسد)
 صلاته لانه تلفظ به على قصد الخطاب وما تلفظ به على قصد الخطاب او الجواب
 من الاذكار بل تحقق بكلام الناس وينبغي ان لا تفسد عند ابى يوسف لان الذكر لا يتغير
 بالقصد عنده وكذا في المسئلة التي قبلها (وذكر في الذخيرة المشى في الصلوة
 اذا كان) اى الماشى حال المشى (مستقبل القبلة) غير منحرف عنها (لا تفسد)
 الصلوة (اذا لم يكن متلاحقا) اى بعضه لاحقا لبعض من غير مهلة (ولم يخرج
 من المسجد) اذا كان يصلى فيه (وان كان في الفضاء) اى الصحراء (لا يفسد)
 غير المتلاحق (مالم يخرج) المصلى (عن الصفوف) يعنى اذا مشى في صلوته
 الى جهة القبلة مشيا غير متدارك بان مشى قدر صف ثم وقف قدر ركن ثم مشى
 قدر صف آخر هكذا الى ان مشى قدر صفوف كثيرة لا تفسد صلوته الا ان خرج
 من المسجد فيما اذا كانت الصلوة فيه او تجاوز الصفوف فيما اذا كانت
 الصلاة في الصحراء فان مشى مشيا متلاحقا بان مشى قدر صفين
 دفعة واحدة او خرج من المسجد او تجاوز الصفوف في الصحراء فسدت
 صلوته وهذا بناء على ان الفعل القليل غير مفسد مالم يتكرر متواليا وعلى ان اختلاف
 المكان مبطل للصلوة مالم يكن لاصلاحها والمسجد مكان واحد حكما وموضع
 الصفوف في الصحراء كالمسجد هذا اذا كان قدامه صفوف (اما لو كان) اماما
 فمشى حتى جاوز موضع سجوده فان كان ذلك مقدار ما بين وبين الصف الذي
 يليه لا تفسد وان كان اكثر فسدت (وان كان) منفردا فالعبر موضع سجوده
 ان جاوزه فسدت والا فلا والبيت للمرأة كالمسجد عند ابى على النسفي كالصحراء
 عند غيره (وبعض المشايخ قالوا في رجل رأى فرجة في الصف الثاني) اى بالنسبة

الى الصف الذى هو فيه وهو الذى قدامه ليس بينه وبينه صف (فشى اليها)
 الى تلك الفرجة فسد (لاتفسد صلوته ولو مشى الى) الصف (الثالث)
 بالنسبة الى صفه فسد فرجة فيه (تفسد) صلوته وهذا القول ان حمل
 على اطلاقه اى سواء كان مشيه الى الثالث متلاحقا او لم يكن كان مخالفا له اى لما قبله
 وان قيد بكون المشى وقع متلاحقا فلا (هذا) التفصيل كله (اذا لم يكن) الماشى
 فى الصلوة (مستدبر القبلة) بان مشى قدامه او يمينا او يسارا او الى ورائه من غير
 تحويل او استدبار (واما اذا استدبر القبلة) فقد (فسدت) صلوته سواء
 مشى قليلا او كثيرا او لم يمش لان استدبار القبلة لغير اصلاح الصلوة وحده
 مفسد (كما اذا استدبر القبلة على ظن انه رعى) اوسبقه حدث آخر (ثم تبين
 انه لم يكن رعى) ولا حدث فان صلوته قد (فسدت) بالاستدبار (وان لم)
 اى ولو لم (يخرج من المسجد) لان استدباره وقع لغير ضرورة اصلاح الصلوة
 فكان مفسدا (ولو مضى الملك او) مضى (الهليج) فى الصلوة (تفسد) صلاته
 وان لم يتلعه وقيدته فى الخلاصة بما اذا كثروا بدمنه لانه عمل كثير حينئذ وتقديره بالثلاث
 المتواليات كافي غيره وان لم يمضى الهليج لكن دخل حلقة منه شئ يسير لا يفسد
 ولو كان فى فيه سكر او قانيد فابتلع ذوبه تفسد وان لم يمضغه لانه يؤكل كذلك
 (ولو ابتلع ما بقى بين اسنانه) من المأكول (ان كان) ذلك (زائدا على قدر الحصة
 تفسد) صلوته كما يفسد صومه (وان كان اقل من قدر الحصة لا تفسد صلوته و)
 لا تفسد (صومه) وقد قدمنا للكلام عليه فى فصل ما يكره ولواكل حلوا وبقي فى فيه
 طعم الخلاوة وهو فى الصلوة وابتلع ريقه لا تفسد لانه يسير جدا

﴿ فروع ﴾

ولو نفخ فى الصلوة ان كان غير مسموع لا تفسد كالتنفس لكن يكره وان كان
 مسموعا بان كان له حروف مهجاة كاف وثقف فهو بمنزلة الكلام
 تفسد وان عطس فحصل به حروف كاصهب ونحوه لا تفسد لانه
 اضطرارى وكذا لو نجش فحصل به حروف كذا اطلقه قاضى خان وصاحب
 الخلاصة وقال فى الكافى ان كان مدفوعا اليه لا تفسد وان لم يكن مدفوعا اليه
 تفسد ولو تناوب فحصل به حروف لا تفسد ذكره قاضى خان ولو قرع
 الباب فقال ومن دخله كان آمنا يريد الاذن فسدت وكذا لو قيل له من اين جئت
 فقال وبئر معطلة وقصر مشيد او قيل له مالك فقال الحيل والبغال والحمير

يريد الجواب تفسد وان جرى على لسانه نعم فان كان عادة له يجرى على لسانه كثيرا في غير الصلوة تفسد لانه من كلامه والافلا لانه قرآن ولو قال بالفارسية آرى فهو على هذا التفصيل كذا في الفتاوى ولو قرأ من التورية او الانجيل وهو يحسن القرآن او لا يحسنه تفسد اذا لم يكن ذكر اولوا نشد شعرا تفسد وان كان فيه ذكر ولو اتبع دما خرج من لسانه لا تفسد ما لم يكن ملء الفم وكذا لو قال اقل من ملء الفم فعاد الى جوفه وهو لا يملك امساكه ولو رفع الفتيلة من السراج لا تفسد وكذا لو تردى برداء او حمل شيئا خفيفا يحمل بيد واحدة او حمل صيبا او ثوبا على عاتقه لا تفسد ولو ركب الدابة تفسد وان نزل عنها لا ولو اغلق الباب لا تفسد ولو فتح القلق اى الففل تفسد ولو لبس القميص تفسد ولو تنعل او خلع نعليه لا ولو لبس الخف تفسد الا ان يكون واسعا يابس بيد واحدة وكذا لو خلع له ولو احم الدابة او اسرجها او نزع السرج تفسد وان امسكها او خلع اللجام لا وان شد الازار او السراويل فسدت وان خلعهما لا وكل ذلك مبني على العمل القليل او لكثير ﴿ تذييل ﴾ في الحدث في الصلوة وهو من سبقه حدث سماوى من بدنه موجب للوضوء في الصلوة انصرف من فوره وتوضأ من غير ان يشغل بشئ غير ضرورى في وضوئه وبني على صلوته عندنا ان لم يعرض له ما ينافيها خلافا للثلاثة لهم ما روى الترمذى وحسنه ابو داود والنسائى عن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذفسا احدكم في الصلوة فلينصرف وليتوضأ وليعد الصلوة ولان الحدث ينافي الصلوة لتفويت شرطها ولا فرق بين الابتداء والبقاء في لزوم اشتراط الطهارة والمشي والانحراف يفسد انها ايضا فصار كالحدث العمدة ولنا ما تقدم في نواقض الوضوء من حديث عائشة قال عليه الصلوة والسلام من اصابه قىء او رعا ف او قلس او مذى فلينصرف فليتوضأ ثم يلين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم رواه ابن ماجة والدارقطنى ثم يلين على صلوته ما لم يتكلم وصحح البيهقى ارساله واخرج ابن ابى شيبه نحوه موقوفا على ابى بكر وعمر وعلى ابن عمر وسلمان الفارسي ومن التابعين عن علقمة وطاووس وسالم بن عبدالله وسعيد بن جبير والشعبي والنخعي وعطاء ومكحول وسعيد بن المسبب وكفى بهم قدوة على ان صحة ارساله الحديث حجة عندنا وعند الجمهور وقد تأيد بما صح عن هؤلاء الائمة وحينئذ فيحمل ذلك الحديث على العمدة ويضمحل القياس المذكور ولكن الاستيناف افضل للبعد عن شبهة الخلاف وقيل ذلك في حق المنفرد واما الامام والمقتدى

فالبناء افضل في حقهما احراز افضلية الجماعة وعلى هذا فلو امكنهما الاستيناف
بجماعة اخرى فهو افضل في حقهما ايضا ثم المنفرد ان شاء الله في مكان وضوءه
ان امكن او اقرب المواضع اليه ان لم يمكن تحرزا عن زيادة المشي وان شاء رجع
الى مصلاه ليؤدي صلاته في مكان واحد والمقتدى يعود الى مكانه البتة ان لم
يفرغ امامه ولو اتم في غيره لا يصح اذا كان بينه وبين امامه ما يمنع صحة الاقتداء
واركان امامه قد فرغ يتخير كالمفرد والامام حكمه حكم المقتدى
لانه يصير من جملة المقتدين فانه يستخلف غيره اذا سبقه الحدث ويصير
هو مقتديا به ثم استخلاف الامام غيره اذا سبقه الحدث جائز اجماعا فقد روى الاثر
بسند عن ابن عباس قال خرج علينا عمر لصلوة الظهر فلما دخل في الصلوة
اخذ بيد رجل كان عن يمينه ثم رجع يخرق الصفوف فلما صلينا اذا نحن بعمر
يصلي خلف سارية فلما قضى الصلوة قال لما دخلت في الصلوة وكبرت رايت شيئا
فلمست بيدي فوجدت بلة ثم جواز البناء مقيد بامور منها ان ينصرف على فوره
فان مكث بعد الحدث في مكانه قدر ركن فسدت الا اذا حدث بالنوم فكث
زمانا ثم انتبه لان فسادها بالملك لوجود اداء جزء منها مع الحدث والتائم حال
نومه غير مؤد شيئا ولذا لو قرأ ذاهبا او آتيا تفسد على الصحيح لادائه ركنا
مع الحدث او المشي وقيل انما تفسد القراءة ذاهبا لا آتيا وقيل بالعكس والذكر
لا يمنع البناء فيصح لانه ليس من الاجزاء ولو احدث راكعا فرفع مسعيا لا يبنى
لان الرفع محتاج اليه للانصراف فمجرد لا يمنع فلما اقترن معه التسميع ظهر قصد الاداء
وعن ابى يوسف لو احدث في سجوده فرفع مكبرا ناوليا امامه او لم ينو شيئا فسدت
لا ان نوى الانصراف ومنها ان يكون الحدث سماويا فلا يبنى لقهقهة وكذا الشجة
وعضة ولو منه لنفسه ولا لاصابة نجاسة مانعة من غير سبق حدث خلافا لابي يوسف فان
كانت من حدثه بنى اتفاقا والفرق لهما ان ذلك غسل ثوبه او بدنه ابتداء وهذا
تبعيا للوضوء ولو اصابته من حدثه وغيره لا يبنى ولو اتحد محلها وكذا لا يبنى
اسيلا ن دمل غمزا فان سال لسقوط شيء من غير مسقط فليل يبنى لعدم صنع
العباد وقيل على الخلاف واختلف فيما لو سبقه لعطاسه والظاهر انه يبنى
لكونه سماويا وكذا ينضح والظاهر انه لا يبنى ولو سقط الكرسي منها بغير صنع
مبلولابنت بالاتفاق ولو يتحركها فعلى الخلاف وهذا بناء على تصور بنائها
كالرجل خلافا لابن رستم ومنها ان يكون الحدث مما يخرج من بدنه فلا يبنى
بانغماء وجنون ومنها ان يكون موجبا للوضوء دون الغسل فلا يبنى للاحتلام

﴿ومنها﴾ ان لا يشتغل بفعل غير ضروري بان جاوز ماء يقدر على الوضوء منه الى ابعده منه وله ان يتوضأ ثلثا ثلثا في الاصح ويأتي بسائر سنن الوضوء ولو وجد في الحوض موضعا للتوضي فتجاوز الى موضع آخر ان كان لعذر كضييق مكان الاول بنى والا فلا ولو قصد الحوض وفي منزله ماء اقرب منه ان كان البعد قدر صفين لا تفسد وان اكثر فسدت وان كان عادته التوضي من الحوض ونسي الماء الذي في بيته وذهب الى الحوض يني ولو كان الماء بعيدا وبقره بثر ماء يترك البثر لان التزع يمنع البناء على المختار وقيل لا يمنع ان عدم غيره ﴿ومنها﴾ ان لا يمرض له ما ينافي الصلوة من كلام ونحوه او كشف عورة حتى لو كشفت رأسها للمسح او ذراعها للفعل تفسد ولا تبني في الصحيح وكذا لو كشفت الرجل والمرأة للاستنجاء يستنجي من تحت الثياب وكذا تفسل النجاسة وتمسح رأسها وتفسل ذراعها بلا كشف ان امكن والالزم الاستيناف في ذلك كله وعن القاضي ابي على النسفي ان لم يجد منه بدا لا تفسد وان وجد بان تمكن من الاستنجاء وغسل النجاسة تحت القميص ومع ذلك ابدى عورته فسدت وفي شرح الكنتز جعل الفساد بالابداء مطلقا هو ظاهر المذهب والسنة ان ينصرف محدودب الظهر آخذاً بانفسه يومه انه قد رُفِع والاستخلاف للامام ان يأخذ بثوب رجل الى الحراب او يشير اليه وله ان يستخلف مالم يخرج من المسجد او يجاوز الصفوف في الصحراء فان لم يستخلف حتى جاوز اخرج بطلت صلوة القوم ان لم يستخلفوهم قبل خروجه وفي بطلان صلاته روايتان والاظهر عدم البطلان لانه في حق نفسه كالمفرد ولا فرق بين كون الصفوف متصلة خارج المسجد ولم يجاوزها او منفصلة وقال محمد ان كانت متصلة لا تفسد مالم يجاوزها لان لمواضع الصفوف حكم المسجد كما في الصحراء ولهما ان القياس بطلانها بمجرد الانحراف لكن ورد الشرع على خلافه فيقتصر على محل الضرورة ويشترط كون الخليفة صالحا للامامة ولو مسبوقا ولو لم يكن مع الامام الا واحد تعين للاستخلاف من غير تعين ان كان صالحا للامامة والا بان كان صيبا او امرأة فقيل يتعين تفسد صلوته و صلوة الامام لانه صار مقتديا به والاصح ان لا يتعين تفسد صلوته فحسب وتقريمات الاستخلاف كثيرة مذكورة في الفتاوى وغيرها ولا ضرورة الى التطويل بذكرها لتدرة وقوعها بل لعدم امكان العمل بها في هذا الزمان والاشتغال بما يفيد اولى والله الموفق ولو حصل سبق الحدث في ركوع او سجود يجب اعادتهما في البناء لان الانتقال من ركن

الى ركن مع الطهارة شرط ولم يوجد فيعيد ما أحدث فيه ولو لم يعد لا يجزيه بخلاف ما لو تذكر فيهما سجدة فسجد هاجث لا يجب اعادتهما بل يستحب لان الانتقال مع الطهارة قد وجد والاستحباب للخروج من الخلاف لان عند زفر والشافعي تجب الاعادة وعن ابى يوسف تلزم اعادة الركوع بناء على ان القومة بين الركوع والسجود فرض عنده والله سبحانه اعلم

﴿ فصل ﴾

(في سجود السهو) كان الانسب ان يصل بحث زلة القارى بما يفسد لانه من جملة ابحاثه وكانه قصد جعل بحث القراءة خاتمه الكتاب تيناثم افراد السجدة في الترجمة في قوله (سجدة السهو واجبة) لوجهه بل الصواب ان يقال سجود السهو او سجدة السهو بلفظ التثنية لان الاضافة فيه من قبيل اضافة الحكم الى سببه والحكم الواجب بالسهو انما هو سجدة واحدة لان المصدر اذا لم يقصده العدد يطلق على القليل والكثير وكانه اراد بالسجدة معنى السجود ولم يرد الوحدة ثم سجود السهو واجب عندنا على الصحيح من المذهب ذكره في المبسوط والمحيط والذخيرة والبدائع واستدل الكرخي عليه بقول محمد اذا سها الامام وجب على المؤتم السجود فقد نص على الوجوب ووجهه انه شرع لجبر التقصان واداء العباد بصفة الكمال واجب فوجب وصار كدعاء الحج وقال القدورى هوسنة عند عامة علمائنا استدلالا بانه لا يرفع القعدة ولو كان واجبا لرفعها كما في سجدة التلاوة والجواب ان سجدة التلاوة انما ترفع القعدة لان محلها قبلها كالصلية بخلاف سجود السهو لان محله بعد القعدة فكيف يرفعها واذا تقرر انه واجب فليعلم (انه لا يجب الا بترك الواجب) من واجبات الصلوة فلا يجب بترك السنن والمستحبات كالتموذ والتسمية والثناء والتأمين وتكبيرات الانتقالات والتسيحات ولا بترك الفرائض لان تركها لا يجبر بسجود السهو بل هو مفسد ان لم يتدارك فيعاد (او بتأخيره) اى بتأخير الواجب عن محله (او بتأخير ركن) عن محله (اما ترك الواجب فهو كما اذا نسي) اى كتركه وقت نسيانه (قراءة القنوت) فى الوتر (او التشهد فى) احدى (القمدين) الاولى او الاخيرة فانه واجب فيهما (فى اظهر الروايات) وهو الصحيح وان ذكر فى بعض الروايات انه سنة فى القعدة الاولى واجب فى الاخيرة (وكما اذا نسي تكبيرات المدين) لما تقدم انها واجبة (وكما اذا جهر) الامام (فيما يخافت

او خافت فيما يجهر) لان الجهر في محله والخفاة في محلها واجب كل منهما
على الامام واما المنفرد فهو خير فيما يجهر فلا يجب عليه بالخفاة فيه واما ان جهر
فيما يخافت ففي ظاهر الرواية لا يجب ذكر في المحيط لانه لم يترك واسيا لان الخفاة
انما وجبت لنفي المغالطة وانما يحتاج الى هذا في صلوة تؤدي على سبيل الشهرة
والمنفرد يؤدي على سبيل الخفية انتهى وبناء على هذا ذكر شمس الائمة
الحلواني انه اذا كان يصلي وحده وليس ائمة احد فلا سهو عليه في ظاهر الرواية
وان كان هناك رجل آخر وكل واحد يصلي منفردا كان عليه السهو وفي الكافي
علل عدم الوجوب بان جهره بقدر اسماع نفسه وهو غير منهي عنه فعلى
هذا لو جهر بكهرا الامام يجب عليه السهو وقد ذكر نحوه ابو سليمان في نوادره
ان المنفرد اذا نسي حاله في الصلوة حتى ظن انه امام فجهر بكهرا الامام يسجد
للسهو وذكر في المحيط ان في رواية النوادر عليه السهو وميل الشيخ كمال الدين
ابن الهمام الى ان الخفاة واجبة على المنفرد في موضعها فيجب تركها السهو وهو
الاحتياط والله اعلم (وذكر في الذخيرة) ان سجود السهو (يجب بستة اشياء)
فيجب (بتقديم ركن نحو ان يركع قبل ان يقرأ ويسجد قبل ان يركع) هذا التمثيل
غير واقع في محله لان الركوع قبل القراءة والسجود قبل الركوع غير معتد به حتى يفترض
عليه اعادة الركوع بعد القراءة واعادة السجود بعد الركوع على ما مر من ان
الترتيب بين ما لا يتكرر في الركعة الواحدة وبين غيره فرض واذا لم يقع ذلك
معتد به لا يكون فيه تقديم الركن نعم اذا فعل ذلك يجب عليه سجود السهو
لتأخير الركن بسبب الزيادة التي زادها فليتأمل (و) يجب (بتأخير ركن) هذا
الثاني من الستة (نحو ان يترك سجدة صلية) بضم الصاد وسكون اللام
بعدها باء موحدة ثم باء النسبة والمراد سجدة الصلوة نسبت الى الصلب
لاختصاصها بصلب الصلوة بخلاف سجدة التلاوة وسجدة السهو فاذا ترك
سجدة من ركعة - هو (قد ذكرها في الركعة الثانية) بعد تلك الركعة او فيما بعدها
فسجدها فقط اخر ركنها عن محله (او يؤخر القيام) عطف على يترك اي او تأخير
الركن نحو ان يؤخر القيام (الى) الركعة (الثانية) بان يجلس بعد السجدة
اثانية من الركعة الاولى جلسة قبل ان يقوم كما هو مذهب الشافعي وهذا اذا لم يكن به
عذر من ضعف او وجع (او) يؤخر القيام الى الركعة (الثالثة) بان زاد
على قدر التشهد في القعدة الاولى على ما مر وسيجيء ان شاء الله (و) يجب
(بتكرار الركن) هذا الثالث من الستة (نحو ان يركع مرتين) او يسجد ثلث

مرات (و) يجب (بتغيير الواجب) من صفة الى صفة وهو الرابع من السنة (نحو ان يجهر) بالقراءة (فيما يخافت) فيه بها (او يخافت فيما يجهر فيه و) يجب (بترك الواجب) رأساً وهو الخامس من سنة (نحو ان يترك القعدة الاولى) او لقنوت او تكبيرات العيد او غير ذلك من الواجبات (و) يجب (بترك السنة المضافة الى جميع الصلاة) وهذا هو السادس (نحو ان يترك قراءة التشهد في القعدة الاولى) فانه يقال تشهد الصلوة ولا يقال تشهد القعدة بخلاف تسبيح الركوع فانه يضاف الى الركوع لا الى الصلوة وهذا على رواية كونه سنة فيها وهو اختيار البعض وهو القياس قال في الكافي لان القعدة الاخيرة لما كانت فرضاً كانت قراءة التشهد فيها واجبة فالقعدة الاولى لما كانت واجبة كانت قراءة التشهد فيها سنة لان الاقوال زين الافعال فكانت احط رتبة منها نتهى (وقال بعض المشايخ التشهد في القعدة الاولى واجب) وهو ظاهر الرواية وعليه المحققون لمواظبته عليه الصلوة والسلام عليه من غير ترك وقد تقدم قال القاضي صدر الاسلام وجوبه بشئ واحد وهو ترك الواجب قال صاحب الذخيرة وهذا اجمع ما قيل فيه لان الوجوه كلها تخرج عليه اما التقديم والتأخير فلان مراعاة الترتيب واجبة عندنا وتكرير الركن يوجب تأخير الركن الذي بعده واداء الركن من غير تأخير واجب وعليه المحققون من اصحابنا (والجهر والخافتة في محله واجب) كما عرف (ولو جهر) الامام (فيما يخافت او خافت فيما يجهر قدر ما تجوز به الصلوة يجب) سجود السهو عليه (وهو) اى التقدير بمقدار ما تجوز به الصلوة هو (الاصح والا) اى وان لم يكن ذلك مقدار ما تجوز به الصلوة (فلا) اى فلا يجب عليه سجود السهو ولم يفرق في ظاهر الرواية بين الجهر والخافتة (وذكر) في رواية (النوادر) انه ان جهر فيما يخافت فعليه سجود السهو قل ذلك او اكثر وان خافت فيما يجهر (ان خافت الفاتحة او اكثرها او خافت من السورة ثلث آيات قصار او آية طويلة فعليه السهو وان خافت آية قصيرة يجب) عليه سجود السهو (عنه) اى عند ابى حنيفة (خلافا لهما) ففرق في النوادر بين الجهر والخافتة وذلك لان الجهر في موضع الخافتة اشد والخافتة في موضع الجهر اخف لان الخافتة مشروعة في صلوات الجهر كالمغرب والعشاء دون العكس وكذا مشروعة للمنفرد في موضع الجهر دون العكس على الاصح فاغفر القليل منها لانه وفرق ايضا بين الفاتحة وغيرها حيث شرط اكثرها وهو اكثر من ثلث آيات قصار لان فيها معنى الدعاء وان كانت

قرآنا حقيقة ولو كانت دعاء لم يجب السهو بتغيير هيئته فلذا خفف حكمه والصحيح ظاهر الرواية وهو التقدير بما تجوز به الصلوة من غير تفرقة لان القليل من الجهر في موضع الخفاقة عفو ايضا ففي حديث ابي قتادة في الصحيحين انه عليه الصلوة والسلام كان يقرأ في الجهر في الاولين بام القرآن وسورتين وفي الاخرين بام الكتاب ويسمعا الآية احيانا والفتاحة قرآن حقيقة وكونها نساء صيغة لا اثر له فلا فرق بينها وبين غيرها (ثم ادنى الجهر ان يسمع غيره وادنى الخفاقة ان يسمع نفسه وهذا هو المختار ذكره في القنية) وقد تقدم في بحث القراءة (ولو قام) في الصلوة الرابعة (الى) الركعة (الخامسة او قعد) بعد رفع رأسه من السجود (في) الركعة (الثالثة) او قام الى الرابعة في المغرب او الثالثة فيه او في الفجر او قعد بعد رفعه من الركعة الاولى في جميع الصلوات (يجب) عليه سجود السهو بمجرد القيام في صورة (و) بمجرد (القعود) في صورة لتأخير الواجب وهو التشهد او السلام في صورة القيام وتأخير الركن وهو القيام في صورة القعود (وان نهض الى) الركعة (الثالثة ساهيا) ولم يقعد القعدة الاولى ثم تذكر قبل ان يستوى قائما ينظر (ان كان الى القعود اقرب يقعد) لانه بمنزلة القاعد (وفي وجوب) سجود (السهو عليه) حينئذ (اختلاف) بين المشايخ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يجب وقال غيره يجب لانه بقدر ما اشتغل به من القيام اخر واجبا والاصح عدم الوجوب لان الشرع لم يعتبر فعله قياما فكان معتبرا قمودا ضرورة فلا يوجد التأخير الموجب للسجود ولا فرق في هذا الحكم بين القعدة الاولى والثانية بخلاف ما اذا كان الى القيام اقرب (وانما يكون الى القعود اقرب اذا لم يرفع ركبته) كذا ذكره صاحب المحيط وفي المنافع قال بدر الدين بمعنى الكردي اذا انتصب النصف الاسفل يكون الى القيام اقرب وان لم ينتصب النصف الاسفل يكون الى القعود اقرب وهذا هو الذي اختاره في الكافي وهو الاصح فانه اذا رفع ركبته ولم ينتصب النصف الاسفل يصير كالجالس لقضاء الحاجة ولا يعد قائما حقيقة ولا عرفا ولا شرعا لانه لو قرأ وركع وسجد في هذه الحالة من غير عذر لا يجوز لانه ليس بقائم (فان كان الى القيام اقرب لم يقعد) بل يمضي على صلاته كما لو لم يتذكر الابد تمام القيام (ويسجد للسهو) لتركه الواجب وهو القعدة الاولى ثم هذا التفصيل رواية عن ابي يوسف اختارها مشايخ بخارى امامي ظاهر الرواية فلم يستوقا يعود وان استوى قائما لانه اذا استوى قائما اشتغل بفرض القيام فلا يترك الفرض للواجب بخلاف ما لو لم يستو قائما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام

وهو الاصح والتوفيق بين ما روى انه عليه الصلوة والسلام قام فسبحوا له فرجع
وما روى انه لم يرجع بالحمل على حالتي القرب من القيام وعدمه ليس باولى منه بالحمل
على الاستواء وعدمه انتهى بل التوفيق بالحمل على الاستواء وعدمه اولى لان الواقع
في الروایتين لفظ القيام فحملة مرة على الحقيقة ومرة على ما يقرب منها اولى من
حملة مرة على ما يقرب من الحقيقة ومرة على ما هو بعيد عنها فليتأمل ويؤيده
ما روى ابو داود انه عليه الصلوة والسلام قال اذا قام الامام في الركعتين ان ذكر
قبل ان يستوى قائماً فليجلس وان استوى قائماً فلا يجلس ويسجد سجدة للسهو
ومثله في سنن ابن ماجة ثم لو عاد بعد ما صار الى القيام اقرب قيل تفسد صلاته وقال
ابو على الجرجاني لا تفسد وقال الزوزني في شرح القدوري ان عاد فقعده يكون
مسيئاً ولا تفسد صلاته ولا يخفى ان هذا كله انما يتأتى على رواية ابى يوسف
لا على ظاهر الرواية ولو عاد بعد ما استوى قائماً فسدت صلاته لتكامل الجنابة
برفض الفرض بعد الشروع فيه لاجل ما ليس بفرض ذكره الزوزني في شرح
مختصر القدوري قال الزبلي وهو الاصح بخلاف ترك القيام لسجود التلاوة
لانه على خلاف القياس ورد به الشرع لاظهار مخالفة المستكبرين وليس مانحن
فيه في مضاه على ان الجنابة هنا بالرفض وليس ترك القيام للسجود تركاً له
حتى لو لم يتم بعدها بل ركع ومضى على صلوته صحت ولا كذلك هنا قال الشيخ
كمال الدين بن الهمام وفي النفس من هذا التصحيح شئ لان غاية الامر في الرجوع
الى القعدة ان يكون زيادة قيام ما في الصلوة وهو وان كان لا يحل له
بالصحة لا يحل لما عرف ان زيادة مادون ركعة لا تفسد الا ان يفرق
باقتراح هذه الزيادة بالرفض لكن قد يقال المتحقق لزوم الاتم ايضاً
بالرفض اما الفساد فلم يظهر وجه استلزامه اياه في ترجيح بهذا البحث القول
المقابل للتصحيح انتهى . وفي القنية . ترك القعدة الاولى في الفرض
فلما قام عاد اليها وذكر انه لم يكن له العود يقوم في الحال انتهى
وهذا يفيد ان العود غير مفسد وفيها ولو عاد الامام يعني الى القعدة الاولى بعد
ما قام لا يعود معه القوم تحقيقاً للمخالفة وذكر بعضهم انهم يعودون معه
انتهى وهذا ايضاً يفيد عدم الفساد بالعود والله اعلم . وفي القنية . ايضاً
المقتدى اذا نسي التشهد في القعدة الاولى فذكر بعد ما قام عليه ان يعود
ويتشهد بخلاف الامام والمنفرد للزوم المتابعة كمن ادرك الامام في القعدة
الاولى فقعده معه فقام الامام قبل شروع المسبوق في التشهد فانه يتشهد تبعاً

لتشهد امامه فكذا هذا (ولو كرر الفاتحة في) ركعة من (الاوليين) متواليا (او قرأ
القرآن في ركوعه او في سجوده او في) موضع (التشهد يجب) عليه سجود
السهو للزوم تأخير الواجب وهو السورة في الصورة الاولى وللقرأة فيما لم يشرع
فيه فيما بعدها والتحرز عن ذلك واجب ولو قرأ الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة
لا يلزمه السهو وقيل يلزمه وكذا لو قرأ الفاتحة الاحرف اثم اعادها لاسهو عليه
كذا في الخلاصة (وان قرأ الفاتحة في) احدى (الآخرين مرتين اوضح
فيهما) اليها (سورة) وكذا لو قرأ السورة دون الفاتحة (او قرأ التشهد مرتين في)
القعدة (الاخيرة او تشهد قائما او راكعا او ساجدا لاسهو عليه) كذا في المختار على
ما ذكره الاسييجاني اما تكرار الفاتحة وضم السورة فلان الآخرين محل للقراءة
مطلقا ولم يلزم منه ترك واجب ولا تأخيرها واما التشهد فلانه ثناء والقيام والركوع
والسجود محل للثناء وذكر الناطق في الاجناس عن محمد لو تشهد في قيامه
قبل قراءة الفاتحة فلا سهو وبعدها يلزمه قال السروجي وهو الاصح لانه
محل قراءة السورة فقد اخرج الواجب انتهى وقد يقال انه بقراءته قبل الفاتحة اخرج الفاتحة
فقد اخرج الواجب ايضا وفي المحيط والعيون ولو تشهد في ركوعه او سجوده
يلزمه السهو (ولو زاد في التشهد في) القعدة (الاولى) على التشهد شيئا
نظر (ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد يجب) عليه سجود السهو
بالاتفاق لانه اخر الفرض وهو القيام (وروى عن ابى حنيفة انه ان زاد تحريفا
واحدا يجب) عليه سجود السهو (وروى عنهما) انه (ان قال اللهم صل على محمد
لا يجب) ما لم يقل وعلى آل محمد وكان الشيخ ظهير الدين المرغيناني يقول لا يجب
سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد ونحوه انما المعتبر مقدار ما يؤدى فيه
ركن وقد تقدم تمام الكلام عليه في بحث التشهد (وان سكنت في) الركعتين
(الآخرين متعمدا فقد اساء وان سكنت ساهيا) يجب عليه (السهو) هذا بناء
على رواية وجوب الفاتحة في الآخرين (وقال ابو يوسف لاسهو عليه)
وهو بناء على عدم وجوبها وقد تقدم الكلام عليه في القراءة (وان قرأ) القرآن
(بعد) قراءة (التشهد في) القعدة (الاخيرة لاسهو عليه) لانه محل للثناء والدعاء
والقرآن يشتمل عليهما (وان نذر القنوت بعد الركوع) وهذا يشمل ما اذا نذر
في السجود او بعدما رفع من الركوع قبل ان يسجد (لم يعد) الى قراءة القنوت
اي يمضي على صلوته ولا يقنت لفوات محله اما في السجود فظاهر واما قبله
فلان القومة بين الركوع والسجود ايسرهما حكم القيام قاله قاضي خان (وان تذكر

وهو) بعد (في الركوع ففيه) اي في العود (روايتان) احدا هالايعود ولايقت
والاخرى يعود الى القيام ويقت ويعيد الركوع والذي في فتاوى قاضي خان
والصحيح انه لا يقت في الركوع ولايعود الى القيام فان عاد الى القيام وقت ولم يعد
الركوع لم تفسد صلاته لان ركوعه قائم لم يرتفع (وقال الناطقي) سواء (عاد
او لم يعد يسجد للسهو) وفي الخلاصة وعليه السهو عاد ولم يعد قنت او لم يقت
انتهى ولا بد من الفرق على ما هو الصحيح من انه لايعود الى القيام ولو عاد وقت
ولم يعد الركوع لم تفسد صلاته لان ركوعه قائم لا يرتفع ركوعه بين القنوت
وبين الفاتحة او السورة اذ ان ذكرها في الركوع فانه يعود ويقرأها ويعيد الركوع
رواية واحدة ولو عاد وقرأ يرتفع الركوع حتى لو لم يعده تفسد صلاته بل لو قام
لاجل القراءة ثم بداله فسجد ولم يقرأ ولم يعد الركوع قال بعضهم تفسد لانه
لما انتصب قائما للقراءة ارتفع ركوعه وان كان البعض يقول انها لا تفسد لان الرفض
لاجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كانه لم يكن مع ان الكل واجب وبيان الفرق اما
اولا بان وجوب القنوت دون وجوبهما اذ اكثر العلماء لا يقولون به بخلافهما
فان الفاتحة فرض عند اكثر العلماء والسورة واجبة باتفاق ائمتنا فلذا يجب
العود لاجلها ويرتفع الركوع به دون القنوت واما ثانيا فبانها اذا اعيدا
يقعان فرضين والقنوت اذا اعيد يقع واجبايان ذلك ان القراءة وان انقسمت
الى فرض وواجب وسنة الا انه مهما اطال يقع فرضا وكذا اذا اطال الركوع
والسجود على ما هو قول الاكثر والاصح لان قوله تعالى فاقرأوا ما تيسر لوجوب
احد الامرين الآية فما فوقها مطلق لصديق ما تيسر على كل فرد فمهما قرأ
يكون الفرض ومعنى الاقسام المذكورة ان جعل الفرض مقدار كذا واجب
وجعله دون ذلك مكروه وجعله فوق ذلك الى حد كذا سنة لانه يقع اول
آية يقرأها فرضا وما بعدها الى حد كذا واجبا وما بعد ذلك الى حد كذا
سنة وذلك لاننا اعتبرنا الواجب ما بعد الآية الاولى منضمنا اليها انقلب الفرض
واجبا وان اعتبرناه منفردا كان الواجب بعض الفاتحة وقد قالوا الفاتحة واجب
وكذا الكلام فيما بعد الواجب الى حد السنة فليتأمل لكن الفرق بين القنوت
وبين تكبيرات العيدين مشكل حيث ذكروا انه لو تذكرانه تركها وهو في الركوع
يعود الى القيام على ما اشار اليه في الكافي على ما يأتي ان شاء الله تعالى وكذا في
تلخيص الجامع الكبير وصرح به في شرحه الذي ذكره في التلخيص انه يجوز
رفض ركن لم يتم لاجل واجب لم يفت محله فعلى هذا جاز رفض الركوع لانه لم

فيه لعدم كراهة النفل بعدها اما في العصر والفجر فقد قيل لا يضم فيهما في الصورة الثانية لكراهة النفل بعدهما وكذا لا يضم في الفجر في الصورة الاولى ايضا لكراهة النفل بعد طلوع الفجر بخلافها في العصر لانه يصير متفلا بست ركعات قبل اداء فرض العصر ولا كراهة فيه وقيل يضم مطلقا وهو المختار لان النهي انما هو عن التنفل القصدي لا الواقع من غير قصد ولذا لو تطرأ آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر كان الاولى ان يتمها ثم يصلي ركعتي الفجر لانه لم يتنفل بعد الفجر باكثر من ركعتيه قصدا (ويسجد للسهو استحسانا) والقياس ان لا يسجد لانه في صلاة غير التي سها فيها ومن سها في صلاة لا يسجد في اخرى وجه الاستحسان ان النقصان دخل في فرضه عند محمد بترك الواجب وهو السلام وهذا النفل بناء على التحريم الاولى فتجعل في حق السهو كأنها صلاة واحدة كمن صلى ستا تطوعا وسها في الشفع الاول يسجد في الآخر وان كان كل شفع صلاة على حدة بناء على الاتحاد الحكمي بواسطة اتحاد التحريم وعندنا في يوسف النقصان في النفل بالدخول فيه لاعلى الوجه الواجب اذا الواجب ان يشرع في النفل بتحريمه النفل وهذه كانت للفرض (وسهو الامام يوجب السجدة عليه) اصالة (وعلى القوم) تبعاله فان ترك الامام لا يسجد المؤتم لئلا يصير مخالفا لامامه ولم يلتزم الاداء الامتاع له (وسهو المؤتم لا يوجب) السجود (على الامام) لانه متبوع لاتباع (ولا عليه) اى ولا على المؤتم لانه ان سجد وحده كان مخالفا لامامه وان سجد امامه ينقلب الاصل تبعا (وان سهى عن السلام يعنى) بالسهو عن السلام انه (اطال القعدة) الاخيرة ساكتا قدر كن او اكثر (على ظن انه خرج من الصلوة) ثم علم انه لم يخرج ولم يسلم (فسلم يسجد للسهو) لتأخير الواجب (وان سلم من) وجب (عليه السهو) حال كونه (يريد) بسلامه (قطع الصلوة يعنى) انه (لا يريد) حال السلام (سجدة لسهو) اى ان يسجد للسهو بل عزم ان لا يسجد له (ثم بدله) بعد ما سلم ان يسجد للسهو (فله ان يسجد ما لم يتكلم ولا يستدبر القبلة) اى وما لم يستدبر القبلة فوضع لاهو وضع لم وهو غير فصيح والحاصل ان نيته عند السلام ان لا يسجد لانتع وجوب السجود ما لم يعرض بعد السلام ما ينافي الصلوة لانها تغيير للمشروع فلا يعتبر (ومن شك في) حال (القيام انه) هل (كبر للافتتاح ام لا) فتفكر في ذلك (وطال تفكره) مقدار اداء ركن (وعلم) بعد ذلك (انه) كان قد (كبر او ظن) في الصورة المذكورة اى غلب على ظنه بعد التفكير (انه لم يكبر فاعاد التكبير ثم تذكر) انه كان قد كبر

(فعليه)

(فعلية السهو) لان تفكره يستلزم تأخير الواجب وهو القراءة وكذا ان شك انه الظهر او في العصر مثلاً او شك انه صلى ثلثاً او اربعاً وشغله عن التسليم ونحو ذلك او فرغ من القنحة وتفكر في سورة يقرأ وطال تفكره يجب عليه سجود السهو (ثم الاصل في حكم التفكير) انه (ان منعه عن اداء ركن) كقراءة آية او ثلث او ركوع او سجود (او) عن اداء (واجب) كالقعود (يلزمه السهو) لاستلزام ذلك ترك الواجب وهو الاتيان بالركن او الواجب في محله وان لم يمنعه عن شيء من ذلك بان كان يؤدى الاركان ويتفكر لايلزمه السهو (وقال بعض المشايخ) وهو الامام الصفار (ان منعه) التفكير (عن القراءة او) عن (التسبيح يجب عليه) سجود (السهو) وان كان لا يمنعه بان كان يقرأ ويتفكر او يسبح ويتفكر لا يجب عليه سجود السهو فعلى هذا القول لو شغله التفكير عن تسبيح الركوع وهو رآه مثلاً يلزمه السجود وعلى القول الاول لا يلزمه لانه لم يمنعه عن اداء ركن ولا واجب وعن الصفار ان شك في صلاة صلاها قبل هذه الصلاة فتفكر في ذلك وهو في هذه الصلاة لاسهو عليه وان شغله لتفكره وقال الحلواني ما قال في الكتاب وان شغله تفكره لا يريدانه شغله التفكير عن ركن او واجب فان ذلك يوجب سجود السهو بالاجماع ولكن اراد به شغل قلبه بعد ان تكون جوارحه مشغولة باداء الاركان كذا في التاتار خانية (وان سلم المسبوق) ساهياً (مع امامه) اى على اثر تسليمته الاولى كسائر المقتدين فانه (لاسهو عليه) لانه مقتد بعد وسهو المقتدى لا يوجب السهو (وان سلم بعده) اى بعد سلام امامه (يجب) عليه سجود السهو لوقوعه منه بعد صيرورته منفرداً وفي المحيط ان سلم في الاولى مقارناً لسلامه فلا سهو عليه لانه مقتد به وبعده يلزمه لانه منفرد انتهى فعلى هذا يراد بالملية حقيقتها وهو نادر الوقوع والله اعلم (و) ذكر (في الملتقط) ان المسبوق (اذا سلم مع امامه وكبر) تكبير التشريق (ايام التشريق مع امامه سهواً فعليه السهو) وذلك لما قلنا ان صدور السهو منه حصل بعد صيرورته منفرداً او المنفرد يلزمه السجود بسهوه ولو سلم على ظن ان عليه ان يسلم فهو سلام عمداً يمنع البناء (المسبوق يتابع امامه في سجود السهو) وان كان وقوع السهو منه قبل اقتدائه لان سجود السهو يقع في حرمة الصلاة وما دام الامام في الصلاة فالمنابعة لازمة على المسبوق كسائر المقتدين ولو ظن الامام ان عليه سهواً فسجد وتابعه المسبوق ثم علم ان لاسهو عليه ففيه روايتان وبناء عليهما اختلف المشايخ واشبههما فساد صلاة المسبوق وقال ابو حفص الكبير لا وبه اخذ الصدر الشهيد والاول

بناء على ان زيادة سجدتين كزيادة الركعة مفسد والحق انها لا تفسد بزيادة سجدتين لان اللاحق لو سجد مع الامام للسهو لا تفسد مع انه زاد سجدتين غير معتبرتين لانه لا يجزئ بهما بل عليه ان يسجد لذلك السهو في آخر صلوته بل الموجب للفساد الاقتداء في موضع زمه في الانفراد (وان قام) المسبوق (قبل) سلام الامام وقرأ وركع (و) لكن (لم يسجد) بعد (حتى سجد الامام للسهو يتابعه) المسبوق فيه (ويرتفع قيامه) وقراءته (وركوعه) لان افراده لم يستحكم بعد قتلزومه متابعتهم واذا عاد الى المتابعة ارتفع مافعله لظهور وقوعه قبل صيرورته منفردا لان ما أتى به دون الركعة حتى لو بنى عليه من غير اعادة فسدت صلوته وان كان قيد الركعة التي قام لها وركع بالسجدة لا يتابع الامام في سجود السهو لاستحكام انفراده وان عاد وسجد معه فسدت صلوته لان الاقتداء في موضع الانفراد مفسد كالانفراد في موضع الاقتداء (وان لم يتابع) المسبوق (الامام) في سجود السهو (يسجد) لاجل ذلك السهو (اذا فرغ) من الصلوة استحسانا والقياس ان لا يسجد لان ما يقضيه اول صلوته حكما وسجود السهو انما شرع في آخر الصلوة وجه الاستحسان انه آخر صلوته حقيقة وانما رجع السجود قبله في الآخر الحكمي لاجل متابعة الامام فاذا فات المتابعة كان عليه ان يسجد في الآخر الحقيقي (وان سها فيما يقضى) بعد فراغ الامام (يسجد) للسهو (ايضا) لانه منفرد والمنفرد يجب ان يسجد لاجل سهوه وان كان لم يسجد مع الامام لسهوه ثم سها هو ايضا كفته سجدتان عن سهوه وسهو امامه لان السجود لا يتكرر بتكرار السهو لان الجنائيات الواقعة في الصلوة من جنس واحد باعتبار الصلوة وكل جنائيات تعددت من جنس واحد يكتفى فيها بجزاء واحد واذا تأخر عنها كن افطر عمدا في رمضان كفته مرارا بعدها كفارة واحدة ونظائرهما كثيرة وههنا كذلك لان الجزاء الذي هو السجود متأخر عن جميع ما وقع من السهو ضرورة كونه في آخر الصلوة ولذا لو سجد لسهو امامه ثم سها فيما يقضى يسجد ايضا لتقدم الجزاء على السهو الثاني (ولا ينبنى للمسبوق) اى لا يباح له (ان يقوم الى قضاء ما سبق به قبل سلام الامام) بل يكره تحريرا لنهييه عليه الصلوة والسلام عن الاختلاف على الامام بقوله انما جعل الامام اماما ليؤتم به فلا تختلفوا عليه الحديث الا ان يكون القيام لضرورة صون صلوته عن الفساد كما اذا خشي ان تنتظره ان تطلع الشمس قبل تمام صلاته في الفجر او يدخل وقت العصر في الجمعة او تمضي مدة مسحه او يخرج الوقت وهو معذور او يبدد الحديث او يخاف مرور الناس بين يديه ونحو ذلك فلا يكره

حينئذ ان يقوم قبل سلامه بعد قعوده قدر التشهد ولا يقوم قبل قعوده قدر التشهد اصلا (فان قام قبل ان يفرغ الامام من التشهد) اى قبل ان يقعد قدر التشهد (فالمسئلة) حينئذ (على وجوه) منها على ان ما يؤديه من قيام وقراءة وركوع وسجود قبل قعود الامام قدر التشهد لا يعتد به لوقوعه منه قبل صيرورته منفردا اذ لا يصح انفراده قبل اتمام الامام صلاته ولا تتم ما لم يقعد قدر التشهد فى القعدة الاخيرة وان ما يقضيه اول صلوته فى حق القراءة واذا اقرر هذا فلا يخلو المسبوق من انه (اما ان كان مسبوqa بركة او بركتين او بثلاث ركعات) او بربع ركعات (فان كان مسبوqa بركة) ينظر (ان وقع من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد مقدار ما تجوز به الصلوة) على الاختلاف بين ابى حنيفة وصاحبيه (جازت صلوته) لومضى على ذلك لان ذلك المقدار وقع معتد به فيتأدى به فرض القراءة فانها عليه فرض لكون ما سبقه ركة واحدة وهى اول صلوته حكما فى حق القراءة (والا) اى وان لم يقع من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد مقدار ما تجوز به الصلوة (فسدت) صلوته ان مضى على ذلك ولم يعد القراءة (لان قيامه وقراءته قبل فراغ الامام من التشهد لا يعتبر) على ما مر والقراءة فرض عليه فى الركة التى يقضيها اذ لم يبق من صلوته ما يمكن تدارك القراءة فيه ففسد لترك الفرض وكذا الحكم ان كان مسبوqa بركتين لافتراض القراءة عليه فيهما وعدم ما يمكن تداركها فيه بعدها بخلاف ما اذا كان مسبوqa باكثر من ركعتين حيث لا تفسد صلوته بعدم وقوع مقدار ما تجوز به الصلوة من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد لم يمكنه من تداركها فيما بعد حتى لو لم يقرأ فيما بعد الركعتين مما يقضيه مقدار ما تجوز به الصلوة واعتد بما قرأ قبل فراغ الامام من التشهد ومضى عليه تفسد صلوته ايضا واعلم ان المسبوق هو من وقع شروعه مع الامام بعد ما فاتته الركة الاولى معه واللاحق من شرع معه قبل فواتها ثم فاته شئ فيما بعد والمدرء من لم يفته مع الامام شئ من الركعات فمن جملة احكام المسبوق ما ذكر ومن جملة ما انه فيما يقضى كالمفرد الا فى اربع مسائل احديها لا يجوز اقتداؤه ولا الاقتداء به لانه بان من حيث التحريم اما لونسى احد المسبوقين المتساويين كية ما عليه فلا حظ صاحبه فى القضاء من غير اقتداء صح ثانيها انه لو كبر ناويا للاستئناف يصير مستأنفا قاطعا للاولى بخلاف المنفرد فانه لو كبرنا ويا للاستئناف لا يصير مستأنفا مالم ينو صلوة اخرى غير التى هو فيها على ما سبق ثالثها ما تقدم انه لو سجد امامه للسهو بعد ما قام لقضاء ما سبق قبل التقيد بالسجدة يعود

ويسجد معه ولا يسجد بعد فراغه بخلاف المنفرد حيث لا يلزمه السجود لسهو غيره رابعها انه يأتي بتكبير التشريق اتفاقا بخلاف المنفرد فانه لا يجب عليه عند ابي حنيفة ومن جملتها انه لو قام حيث يصح قيامه وفرغ قبل سلام الامام وتابعه في السلام قيل تفسد صلوته والفتوى على ان لا تفسد وان كان اقتداؤه بعد المفارقة مفسدا لوقوعه بعد الفراغ فصار كتمتع الحدث في هذه الحالة ومن جملتها انه لو تذكر امامه سجدة تلاوة فسجدها بعد قيام المسبوق قبل ان يقيد مقامه اليه بالسجدة فانه يرفضه ويتابع الامام في سجدة التلاوة ويسجد معه للسهو ان سجد على القول بوجوب السهو لتأخير سجدة التلاوة ولو لم يتابعه فسدت صلوته لان عود الامام الى سجود التلاوة يرفض القعدة بخلاف العود الى سجود السهو واذا ارتفضت في حق الامام وهو لم يصبر منفردا بعد لان ما أتى به دون ركعة ترتفع في حقه ايضا وحينئذ لا يجوز له الانفراد ولو كان قيد مقامه اليه بالسجدة لا يتابعه لتحقيق انفراده ولو تابعه فسدت صلوته رواية واحدة وان لم يتابعه فسدت صلوته ايضا في رواية كتاب الصلوة ولا تفسد في رواية النوادر وجه رواية الاصل ان العود الى سجدة التلاوة رفض القعدة فتيين انه انفراد قبل ان يقعد الامام ووجه رواية نوادر ابي سلمان ان ارتقاض القعدة في حق الامام لا يظهر في حق المسبوق لانه بعد ماتم انفراده وخرج عن متابعتهم من كل وجه فلا يتعدى حكمه اليه كما لو ارتفضت كلها في حقه بعد استحكام انفراده بان ارتد الامام والعاذ بالله بعد اتمامها اوصلى الظهر يوم الجمعة بجماعة ثم راح الى الجمعة ارتفض ظهره في حقه لافي حقهم الا يرى ان مقاما لو اقتدى بمسافر وقام قبل سلامه للاتمام فنوى الامام الاقامة حتى تحول فرضه اربعا فان لم يكن سجدة عاد الى متابعة الامام وان لم يعد فسدت وان سجد فان عاد فسدت وان لم يعد ومضى عليها واتم لا تفسد كذا هذا ولو تذكر الامام سجدة صلوية يتابعه المسبوق وان لم يتابعه فسدت وان كان قيد مقامه اليه بالسجدة تفسد في الروايات كلها عاد او لم يعد لانه انفراد وعليه ركنان السجدة والقراءة وهو عاجز عن متابعتهم بعد اكمال الركعة ولو انفراد وعليه ركن فسدت فهذا اولى والاصل ما تقدم ان الاقتداء في موضع الانفراد وعكسه مفسد ومن جملتها ما شرنا اليه انه يقضى اول صلوته في حق القراءة وآخرها في حق القعدة حتى لو ادرك مع الامام ركعة من المغرب فانه يقرأ في الركعتين الفاتحة والسورة ويقعد في اوليهما لانها ثنائية ولو لم يقعد جاز استحسانا لاقباسا ولم يلزمه سجود السهو لو سهوا لكونها اولى من وجه ولو ادرك ركعة من الرباعية

فعلية ان يقضى ركعة ويقرأ فيها الفاتحة والسورة ويقعد لانه يقضى آخر
صلوته في حق القعدة وحينئذ فهي ثانية ويقضى ركعة يقرأ فيها كذلك ولا يقعد
وفي الثالثة تخير والقراءة افضل ولو ادرك ركعتين يلزمه القراءة فيما يقضى
ولو تركها في احديهما فسدت لان ما يقضى اول صلوته ولو كان امامه تركها
في الاولين وقضاها في الاخرين وادرك المسبوق في الاخرين فالقراءة فيما يقضى
فرض عليه ايضا لان تلك القراءة تلتحق بمحلها من الشفع الاول فقد ادرك
الثاني خاليا عن القراءة حكما ومن جملتها انه قيل انه اذا فرغ من التشهد قبل
سلام الامام يكرره من اوله وقيل يكرر كلمة الشهادة وقيل يسكت وقيل
يأتى بالصلاة والدعاء والصحيح انه يترسل ليفرغ من التشهد عند سلام
الامام وكذا الصحيح انه لا يأتى بالثناء في الصلاة الجهرية حتى يقوم
الى القضاء واما المقتدى اذا فرغ من التشهد الاول قبل فراغ امامه فانه يسكت
قولا واحدا ذكره في الفتنية . ومن جملتها . انه لو قام امامه الى الخامسة فتابعه
فان كان الامام قعد على الرابعة فسدت صلوته المسبوق لاقتدائه في . وضع
الانفراد وان لم يقعد لا تفسد ما لم يقيد الخامسة بالسجدة ومن جملتها انه لو ابتدأ
بقضاء ما سبق به قيل تفسد صلوته والاصح انها لا تفسد ولكن تكره . واما اللاحق
فقد يكون سبب مافاته النوم او سبق الحدث والاشتغال بالوضوء او زحمة
بحيث لم يجد مكانا وحكمه ان يقضى مافاته اولاً ثم يتابع الامام ان لم يكن
قد فرغ بخلاف المسبوق ولا يقرأ ولو بعد فراغ الامام لانه خلف الامام
حكما وكذا لو سهى لا يسجد للسهو كالمقتدى حقيقة وان سجد الامام للسهو
وهو لم يتم صلوته لا يسجد معه بل يسجد بعد فراغه ولو كان مسافرا وامامه
كذلك فنوى الاقامة لتصير صلوته اربعا بخلاف المسبوق في جميع ذلك
على ما عرف آنفا

﴿ فروع ﴾

سبق بركة من ذوات الاربع ونام في ركعتين يصلي اولاً مائماً فيه ثم ما ادركه
مع الامام ثم ما سبقه فيصلي ركعة مائماً فيه مع الامام ويقعد متابعه لانها
ثانية امامه ثم يصلي الاخرى مائماً فيه ويقعد لانها ثانية ثم يصلي التي اتى بها
فيها ويقعد متابعه لامامه لانها رابعة كل ذلك بغير قراءة لانه مقتد ثم يصلي
الركعة التي سبق بها بقراءة الفاتحة والسورة ويقعد لما مر والاصل ان اللاحق

يصلى على ترتيب صلوة امامه والمسبوق يقضى ماسبق به بعد فراغ صلوة
الامام وهذا على سبيل الوجوب دون الافتراض خلافا لزم حتى لو صلى اول الركة
التي ادركها مع الامام ثم مات في ثم ماسبق به او صلى اول ماسبق به ثم مات في
ثم مادركه مع الامام او عكس جاز مع الكراهة ولا تفسد صلوته عندنا خلافا له
والله سبحانه اعلم (وذكر في) الفتاوى (الحاقانية) فقال (رجل صلى ولم يدر
ثلاثا صلى ام اربعا قال ان كان ذلك اول ماسهى استقبل) واختلقوا في تفسير
ذلك قيل اول ماسهى في هذه الصلوة وقيل في سنته وقيل بعد بلوغه وقيل
(يعنى اول ماسهى في عمره وعليه اكثر المشايخ وان لقي ذلك) اى صادفه ووقع له
(غير مرة يتحرى) اى يطلب ما هو الاخرى بالعمل (فان وقع تحريه على انه
صلى ركة) يعنى (في) صلوة ذات (ركعتين يضيف اليها ركة اخرى
ويسجد للسهو وان وقع تحريه على انه صلى ركعتين) في السورة المذكورة
(يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو وان لم يقع تحريه على شئ اخذ بالاقل)
لانه المتيقن ومعنى الاخذ بالاقل انه (ان كان في صلوة الفجر) مثلا وشك انه صلى
ركعة او ركعتين (يحتمل كانه صلى ركة يقعد) مع ذلك احتياطا (لاحتمال
انه صلى ركعتين) والقعدة عليه فرض والفاء في يقعد غير واقعة في محلها
الا ان النسخ هكذا ثم الاصل في ذلك كله ما جاء في احاديث فني مسند ابن ابي
شيبه عن ابن عمر قال في الذي لا يدرى صلى ثلاثا ام اربعا يعيد حتى يحفظ وفي صحيح
البخارى انه عليه الصلوة والسلام قال اذا شك احدكم في صلوته فليتحرك الصواب
فليتيم عليه واخرج الترمذى وابن ماجة عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سها احدكم في صلوته فلم يدر واحدة
صلى او اثنتين فليين على واحدة فان لم يدر اثنتين صلى او ثلاثا فليين
ثنتين فان لم يدر ثلاثا صلى او اربعا فليين على ثلث وليسجد سجدة
قبل ان يسلم قال الترمذى حديث حسن صحيح فحملوا الاول على ما اذا كان
اول ماسها والثاني على ما اذا وقع تحريه على شئ وغلب ظنه عليه وركن
قلبه اليه والثالث على ما اذا لم يقع تحريه على شئ ولم يزل تردده جمع بين
الاحاديث (و) قال (في الذخيرة) لو شك في ذوات الاربع انها) اى الركة
التي عرض الشك فيها هل هي الركة (الاولى او الثانية يقعد على رأس كل ركة)
اذ لم يقع تحريه على شئ فيجعل تلك كانه الاولى فيصليها ويقعد لاحتمال
انها الثانية والقعدة فيها واجبة ثم يصلى ركة اخرى ويقعد لانها هي الثانية
باعتبار ما اخذ به ثم يصلى ركة اخرى ويقعد لاحتمال انها الرابعة والقعدة

فيها فرض ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد لانها آخر صلوته باعتبار ما اخذ به فيعمل بالاحتياط في جميع ذلك (وفي فتاوى) الامام (الفضلى اذا دار) يعنى تردد المصلي (بين الثانية والثالثة) اى شك في قيامه ان الركعة التي قام منها هي الثانية ام الثالثة (لا يقعد وهو الصحيح) لانها ان كانت الثالثة فليست محل القعود وان كانت الثانية فقد سبق انه اذا قام عن القعدة الاولى واستتم القيام لا يعود ولذا قيدنا الشك بانه في القيام اما لو شك قبل القيام فانه يقعد لاحتمال انها الثانية (الا في المغرب والوتر) فانه اذا شك بعد القيام ايضا يعود ويقعد لاحتمال انها الثالثة والقعدة فيها فرض فيتشهد ويقوم فيصلي ركعة اخرى لاحتمال ان تلك كانت الثالثة ولو شك في الفجر في قيامه ان التي قام اليها ثانية او ثالثة او في المغرب والوتر انها ثالثة ام رابعة او في الرابعة انها رابعة او خامسة فانه يقعد ويتشهد ثم يقوم فيأتي بركعة اخرى للاحتمال وكذا لو شك كذلك في ركوعه او بعده قبل تقييدها بالسجدة اما لو شك في سجوده فان كان في السجدة الاولى امكنه اصلاح صلوته على قول محمد لان تلك الركعة ان لم تك زائدة فعليه اتمامها وان كانت زائدة لا تفسد عنده لانه لما عرض الشك في السجدة الاولى ارتفعت كماله سبقه الحدث فيها فيرفضها ويقعد ويتشهد ثم يصلي ركعة اخرى وان كان الشك في السجدة الثانية او قبلها بعد رفعه من الاولى بطلت صلاته اتفاقا لاحتمال انها زائدة وقد كلت بالسجدة وزيادة ركعة مع ترك القعدة الاخيرة مفسد كما تقدم فتأمل والله الموفق (وان بدأ) المصلي بالسورة قبل الفاتحة ساهيا (في) الركعة (الاولى) او الثانية (فعليه السهو وان قرأ حرفا) واحدا (كذا في الحاقانية) فانه قال فيها اذا بدأ بقراءة السورة ساهيا في الركعة الاولى او الثانية فقرأ حرفا كان عليه السهو وفي الظهيرية عن الفقيه ابى الليث انه يلزمه سجود السهو وان قرأ حرفا واحدا والوجه فيه تأخير الواجب ولم يعف القليل منه لان السهو فيه غير غالب بخلاف الجهر والاسرار في غير المحل فانه مما يغلب فيه السهو ويعود فيقرأ الفاتحة ثم السورة وكذا لو تذكر بعد الفراغ من السورة وكذا لو تذكر في الركوع (وسجدة السهو) اى وسجود السهو (سجدتان) يسجدهما (بعد السلام ويتشهد) بعدها (ويسلم) ويعلم من هذا ان سجود السهو يرفع التشهد واما القعدة فلا يرفعها بخلاف السجدة الصلوية وسجدة التلاوة اذا تذكر احديهما بعد القعدة فسجدها حيث ترفع القعدة حتى يفترض عليه القعدة بعد ذلك وتفسد الصلوة بتركها بعده لان محلها

قبلها بخلاف سجود السهو وعلى هذا لو سلم بمجرد رفعه من سجود السهو يكون تاركا للواجب وهو التشهد ولا تفسد صلوته ثم كون سجود السهو بعد السلام مذهبنا وعند الشافعي قبل السلام وهو قول احمد وعند مالك ان كان بزيادة فبعده وان كان بنقصان فقبله وهو رواية عن احمد للشافعي ما في الكتب الستة واللفظ للبخاري عن عبدالله بن بحينة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فقام في الركعتين الاوليين ولم يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلوة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدين قبل ان يسلم ولما كان هذا الحديث فان فيه نقصانا في الصلوة بترك القعدة الاولى وقد سجده قبل السلام وحديث ابن مسعود في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا ساهيا وسجد لسهوه بعد السلام فثبت انه عليه السلام سجد للنقصان قبل السلام وللزيادة بعده ولنا ما روى ابن المغيرة شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم قام من اثنتين ولم يجلس ثم سجد لسهوه بعد السلام رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح فقد سجد عليه الصلوة والسلام للنقصان بعد السلام قال صاحب الهداية وغيره لما تعارضت روايتا فعله عليه السلام بقي التمسك بقوله هو ما في البخاري من حديث ابن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شك احدكم في صلوته فليتحرك الصواب فليتم ثم ليسجد سجدين بعد التسليم وعن عبدالله بن جعفر بن ابى طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شك في صلوته فليسجد سجدين بعدما يسلم رواه ابو داود وفيه اسمعيل بن عياش وثقه ابن معين وغيره سيما وتأيدت روايته برواية البخاري وعن ثوبان قال عليه الصلوة والسلام لكل سهو سجدتان بعدما يسلم رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه واحمد هذا ولكن في السجود قبل السلام قول ايضا وهو ما رواه مسلم وغيره من حديث ابى سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا شك احدكم في صلوته فلم يدرك صلى ثلثا ام اربعا فليطرح الشك وليبن على ما يستيقن ثم يسجد سجدين قبل ان يسلم فقد تعرضت روايتا قوله عليه الصلوة والسلام ايضا ولعل هذا هو السر في ان الخلاف انما هو في الافضلية حتى لو سجد قبل السلام اجزأه عندنا على ظاهر الرواية لان الاحاديث تدل على جواز كلا الامرين الا ان المعنى يرجح التأخير عن السلام لان السجود لما تأخر عن سببه الى آخر الصلوة اجماعا كان تأخيرها عن جميع فرائضها وواجباتها اولى والسلام من واجباتها فان قيل انما اخر لاحتمال ان يتكرر السهو فيكتفى بسجود واحد للكل ولا يحتاج الى

تكراره لكل سهو دفعا للخرج قلنا وذلك الاحتمال باق ما لم يسلم فانه يحتمل ان يؤخر السلام باطالة الفكر وانه هل صلى ثلثا ام اربعا او نحو ذلك او ظن الخروج من الصلوة على ما تقدم فكان الاولى التأخير عن السلام لئلا يلزم تكرار السجود وهو غير مشروع او تقديم الحكم على سببه ان لم يتكرر اذا وقع السهو بعد السجود له قبل السلام او التداخل في السبب فيما هو من الجوابر والاجزية فان سجود السهو وان كان عبادة لكنه بمنزلة الكفارة فيه معنى العقوبة فلي تأمل ثم قيل يسلم تسليمة واحدة ويسجد للسهو وهو قول الجمهور منهم شيخ الاسلام وفخر الاسلام قال في الكافي الصواب ان يسلم تسليمة واحدة وعليه الجمهور واليه اشار في الاصل لان الحاجة الى السلام ليفصل بين الاصل والزيادة الملحقة به وهذا يحصل بتسليمة واحدة ولان السلام للتحلل والتحية والمقصود هنا التحلل عن اصل الصلوة دون التحية لانها تقطع التحريم فصار ضم الثاني الى الاول عبثا انتهى الا ان مختار فخر الاسلام كونها تلقاء وجهه من غير انحراف لان الانحراف للتحية والمراد هنا مجرد التحلل وقيل يأتي بالتسليمتين وهو اختيار شمس الائمة وصدر الاسلام اخي فخر الاسلام وقال صاحب الهداية هو الصحيح صرفا للسلام اى المذكور في الحديث الى المعهود في الصلوة وهو السلام من الجانبين وكذا صح كون السلام من الجانبين في الظهيرية والمفيد والنيابغ وقال شيخ الاسلام انه لو سلم تسليمتين لياتي بسجود السهو بعد ذلك لانه بمنزلة الكلام واما التشهد بعد سجود السهو فلم يروى عن عمران بن حصين انه عليه الصلوة والسلام صلى بهم فسجدا فسجدا تسجدتين ثم تشهد وسلم رواه ابوداود والترمذى وقال حديث حسن غريب (وياتي بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في كلتا القعدتين) قعدة الصلوة وقعدة السهو وهذا مختار الطحاوى فانه قال كل قعدة في آخرها سلام ففيها صلوة على النبي صلى الله عليه وسلم قال قاضى خان انه الاحوط وقال بعضهم في المسئلة اختلاف بين الائمة فعند ابى حنيفة وابى يوسف يصلى في قعدة الصلوة وعند محمد في قعدة السهو بناء على ان سلام من عليه السهو يخرج من الصلوة عندها فتكون القعدة الاولى ختما فيصلى فيها ويدعو ليكون خروجه بعد اكمال الفرائض والواجبات والسنن والمستحبات جميعا قال في المفيد وهو الصحيح وعند محمد لا يخرج من فكانت قعدة السهو هى الختم فيأتى فيها بما ذكره وقال الكرخى يأتى بالصلوة والادعية في قعدة السهو قال في الهداية هو الصحيح

لان الدعاء موضعه آخر الصلوة انتهى وهذا هو الاوجه لانه وان خرج بالسلام عن الصلوة على قول ابى حنيفة وابى يوسف لكنه يعود اليها بسجود السهو على ما يأتى ان شاء الله تعالى فتكون قعدة السهو هى آخر صلوته حينئذ بالاتفاق واعلم ان الاختلاف فى الانيان بالصلوة والادعية سواء لان الصلوة سنة الدعاء ففرق المص بينهما فى الخلاف بقوله يأتى بالصلوة فى كلتا القعتين (والادعية فى قعدة السهو وقال بعضهم يأتى بالادعية فيهما) لم اعثر عليه فى كلام احد والله سبحانه اعلم ﴿ فوائد ﴾ صلى ركعتين تطوعا فسهما فيهما وسجد للسهو ثم اراد ان يبنى على تلك التحريمه اخرين ليس له ذلك لثلاثا يبطل ما دى من السجود بلا ضرورة لانه يقع فى وسط الصلاة وانما شرع فى آخرها وكل شفع من التطوع وان كان صلوة على حدة لكن التحريمه متحدة فيقع سجود السهو فى وسط التحريمه بخلاف المسافر اذا صلى الظهر ركعتين وسها فيهما وسجد للسهو ثم نوى الاقامة فانه يتم صلوته لان نية الاقامة صحت لصدورها من الاهل والوقت باق ولم يفرغ بعد ولولم ين لبطلت صلوته لانها صارت اربعا وفى بطلان صلوته بطلان سجود السهو ولو بنى لبطل سجود السهو فحسب فتحمل بطلان سجود السهو اولى من تحمل بطلان الصلوة وبطلانه معافصار البناء اولى وفيما تقدم لا يبطل شئ من صلاته ان لم ين وان بنى يبطل سجوده فصار عدم البناء اولى ومع هذا لو بنى صح لبقاء التحريمه ويميد سجود السهو فى الصحيح لانه بطل كذا فى الكافى نسي التشهد فى آخر الصلوة فسلم ثم تذكرا فاشتغل بقراءة التشهد فلما قرأ البعض سلم قبل اتمام التشهد فسدت صلوته فى قول ابى يوسف لان قعوده الاول ارتفض بالعود الى قراءة التشهد فاذا سلم قبل اتمام التشهد فسدت وقال محمد لا تقصد لان قعوده ما ارتفض كله بالعود الى قراءة التشهد وانما ارتفض بقدر ما قرأ ولم يرتفض اصلا لان محل قراءة التشهد القعدة فلا ضرورة الى رفضها وعليه الفتوى وعن هذا اختلف المشايخ فى مسئلة لاروايه لها اذ انسى الفاتحة او السورة فتذكرها فى ركوعه فانتصب قائما للقراءة فلم يقرأ وسجد ولم يعد الركوع قال بعضهم تقصد صلاته لانه لما انتصب للقراءة ارتفض ركوعه فاذا لم يعد الركوع تقصد صلوته وقال بعضهم لا يرتفض كل الركوع او لم يرتفض اصلا لان الرفض كان لاجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كانه لم يكن كذا فى فتاوى قاضى خان جهر فيما يخافت او خافت فيما يجهر فتذكر فى بعض الفاتحة يعيد الفاتحة جهرا ان كان فى صلوة

الجهر لثلا يؤدي الى الجمع بين الجهر والخفاقة في ركعة واحدة كذا في الخلاصة وفيها اراد ان يقرأ سورة بعد السورة التي قرأها فقرأ سورة قبلها لا يلزمه السهو سلام من عليه سجود السهو يخرج من الصلوة خروجا موقوفا عند ابى حنيفة وابى يوسف فان سجد للسهو عاد اليها والافلا وعند محمد لا يخرج اصله ويتنق على هذامسائل منها انه لو اقتدى به احد بعد السلام يصح اقتداؤه مطلقا عند محمد وعندهما ان سجد للسهو صح والافلا ومنها انه لو كان مسافرا فنوى الإقامة بعد السلام تصير صلواته اربعا عند محمد مطلقا حتى لو مضى ولم يتمها تفسد وعندهما ان سجد للسهو فكذلك والافلا حتى لو مضى ولم يسجد للسهو لا تفسد صلواته ومنها انه لو اقتدى به احد متطوعا في هذه الحالة ثم تكلم ذلك المقتدى او عمل عملا منافيا للصلوة يلزمه قضاء تلك الصلوة عند محمد مطلقا وعندهما ان سجد الامام للسهو والافلا ومنها لو ضحك في تلك الحالة قهقهة ينتقض وضوءه عند محمد وعندها لا ينتقض ولو سجد للسهو ولا يصح سجوده للسهو وللتنافي اذ صحته موقوفة على عدم انتقايض الطهارة وعدم انتقاضها موقوف على عدم صحته فلو صح لا انتقضت ولو انتقضت لم يصح فليتأمل لمحمد ان سجود السهو وجب جبر النقصان الواقع في الصلوة فلا بد ان يكون في حرمتها لان القائم بجبرها المنقضي فلا يمكن جبره ومن ضرورته سقوط صفة التحليل عن السلام وهذه علة يحتمل حكمها السقوط حتى اذا لم يقصد التحلل لم يعمل ولا قصدنا ولا خلاف انه اذا سجد سقط اثره في التحليل ولهما ان السلام وضع للتحليل فلا تستمر الحرمة معه اذ العلة الموضوعية لحكم لا يسقط حكمها مع وجودها الامناع والامناع هنا الحاجة الى الحاق ما يجبر بالاصل وهذه الضرورة انما هي عند اداء السجود فوجب الوقوف فان ادى بطل التحليل من الاصل والافهو حاصل لعدم ضرورة سقوطه والله سبحانه اعلم.

﴿ فصل ﴾

(في) بيان احكام (زلة القارى) الواقعة في الصلوة اعلم ان هذا الفصل من المهمات وهو مبني على قواعد ناشئة عن الاختلاف لا كما يتوهم انه ليس له قاعدة يتنى عليها بل اذا علمت تلك القواعد علم كل فرع من الفروع المذكورة في الكتب انه على اى قاعدة هو مبني ومخرج وامكن تخرج ما لم يذكر فتقول وبالله التوفيق ان الخطاء في القرآن اما ان يكون في الالهراب اى الحركات والسكون ويدخل فيه تخفيف المشدد وقصر الممدود وعكسهما اوفى الحروف يوضع

حرف مكان آخر او زيادته او نقصه او تقديمه او تأخيره او في الكلمات او في الجمل كذلك او في الوقف ومقابله والقاعدة عند المتقدمين ان ما غير تغييرا يكون اعتقاده كفرا يفسد في جميع ذلك سواء كان في القرآن او لم يكن الا ما كان من تبديل الجمل مفصولا بوقف تام وان لم يكن التغيير كذلك فان (الاصل فيه) اي في الزوال والخطاء (انه ان لم يكن مثله) اي مثل ذلك اللفظ (في القرآن والمعنى) اي والحال في ان معنى ذلك اللفظ (بعيد) من معنى لفظ القرآن (متغير) معنى لفظ القرآن به (تغيرا فاحشا) قويا بحيث لا مناسبة بين المعنيين اصلا (تفسد صلوته) ايضا (كما اذا قرأ هذا القبار مكان) قوله هذا (الغراب وكذا ان لم يكن مثله في القرآن ولا معنى له) حتى يحكم عليه بالبعد من المعنى القرآن اى او بعده (كما اذا قرأ يوم تبلى السرائل) باللام في آخره (مكان) الرأ (في السرائر وان كان مثله في القرآن والمعنى) اي معنى اللفظ الذي قرأه (بعيد) من معنى اللفظ المراد (ولم يكن) معنى اللفظ المراد (متغيرا) باللفظ المقروء (تغيرا فاحشا تفسد) ايضا عند ابى حنيفة ومحمد (وهو الاحوط وقال بعض المشايخ لا تفسد لمعوم البلوى) وهو قول ابى يوسف وان لم يكن مثله في القرآن ولكن لا يتغير به المعنى نحو قيامين مكان قوامين فالخلاف على العكس تفسد عند ابى يوسف ولا تفسد عندهما فالمعتبر في عدم الفساد عند عدم تغير المعنى كثير لوجود المثل في القرآن عنده والموافقة في المعنى عندهما فهذه قواعد الائمة المتقدمين في هذا الفصل واما المتأخرون كمحمد بن مقاتل ومحمد بن سلام واسماعيل الزاهد وابى بكر بن سعيد البلخى والهندوانى وابن الفضل والحلوانى فاتفقوا على ان الخطاء ان كان في الاعراب لا تفسد مطلقا وان كان بما اعتقده كفرا لان اكثر الناس لا يميزون بين وجوه الاعراب قال قاضى خان ومقاله المتأخرون اوسع ومقاله المتقدمون احوط لانه لو اتعمده يكون كفرا وما يكون كفرا لا يكون من القرآن قال ابن الهمام فيكون متكلميا بكلام الناس الكفار وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس ساهيا مالم يس بكفر فكيف وهو كفر انتهى وان كان الخطاء بابدال حرف بحرف فان امكن الفصل بين الحرفين بلا كلفة كالصاد مع الطاء بان قرأ الطالحات مكان الصالحات فاتفقوا على انه مفسد وان لم يكن الا بمشقة كالطاء مع الصاد والصاد مع السين والطاء مع التاء فقد اختلفوا فاكثرهم على عدم الفساد لمعوم البلوى وعن ابى منصور العراقي يعتبر عسر الفصل بين الحرفين وعدمه وعنه كل كلمة فيها عين اوحاء اوقاف او طاء او تاء وفيها سين او صاد فقرأ احدهما مكان الآخر لا تفسد

وعن ابن مقاتل يعتبر قرب المخرج وعدمه ولكن الفروع غير منضبطة على شيء من ذلك فالأولى الأخذ فيه بقول المتقدمين لانضباط قواعدهم وكون قولهم احوط واكثر الفروع المذكورة في كتب الفتاوى منزلة عليه (ولا يقاس مسائل زلة القارى بعضها) مما ليس مذكورا عن الأئمة المتقدمين أو المتأخرين (على بعض) مما هو مذکور (الا يعلم كامل في اللغة) والعربية والمعاني ونحو ذلك مما يحتاج اليه التفسير ليعلم ما يكون اعتقاده كفرا وما ليس كذلك وما معناه بعيد بمدافحشا وغير فاحش أو قريب أو متحد ليتمكنه القياس على قول المتقدمين وليعلم مخارج الحروف فيميزين قربي المخرج وببعديه والحروف التي يجوز ان يبدل بعضها من بعض والتي ليست كذلك ليتمكنه القياس على بعض اقوال المتأخرين وهانحن نستعين بالله في ان نزل ما ذكره من الفروع غير منسوب الى قاعدة عن قواعد المتأخرين على قواعد الأئمة المتقدمين رحمة الله عليهم والمص ذكر بعضها مع بعض الاختلاف فقال (وان بدل) القارى في الصلوة (حرفا مكان حرف) كان (الاصل فيه) اى في ذلك التبديل انه (ان كان بينهما) اى بين الحرفين المبدل والمبدل منه (قرب المخرج) كالقاف مكان الكاف (او كانا من مخرج واحد) كالسين مع الصاد (لا تفسد) صلاته وزاد في المحيط قيد الا بد منه وهو ان يجوز ابدال احدهما من الآخر والافهوه منقوض بمسائل كثيرة كاسيأتى ان شاء الله تعالى (كما اذا قرأ) فاما اليتيم فلا (تكهر بالكاف مكان) القاف في (تقهر) وذلك على القاعدة المذكورة وكذا على قول ابى حنيفة ومحمد لان الكهر في اللغة بمعنى القهر وان لم يكن في القرآن وكذا لو قرأ لَيْسَ لَكَ مكان قَرِيش (اما اذا قرأ مكان الذال) المعجمة (ظاء) معجمة (او) قرأ الظاء المعجمة (مكان الضاد) المعجمة (او على القلب) مثال الاول ما لو قرأ تاظ الاعين مكان تلذو عما ظرأ مكان مما ذرأ ومثال الثانى المغلوب مكان المغضوب ومثال الثالث ظمف الحيوة مكان ضف (تفسد صلاته وعليه) اى على القول بالفساد (اكثر الأئمة) للتغير الفاحش البعيد لان اللفظ معناه اللزوم واللاحاح وهو بعيد من معنى اللذة وظرأ معناه يس من البرد وهو بعيد جدا ايضا من ذرأ وكذلك غظب بالظاء ليس له معنى وكذلك الظمف بالظاء ليس له معنى ولان هذه الاحرف لا يجوز ابدال بعضها من بعض وان كان الظاء والذال من مخرج واحد (وروى عن محمد بن سلمة) انها (لا تفسد لان المعجم لا يميزون) بين هذه الاحرف وكان القاضى الامام

الشهيد المحسن يقول الاحسن فيه) اى فى الجواب فى هذا الابدال المذكور
 (ان يقول) اى المفقى (ان جرى) ذلك (على لسانه ولم يكن مميزاً) بين بعض هذه
 الحروف وبعض (و) كان (فى زعمه انه ادى الكلمة على وجهها لا تفسد) صلاته
 (وكذا) اى مثل ما ذكر المحسن (روى عن محمد بن مقاتل و) عن (الشيخ الامام
 اسمعيل الزاهد) وهذا معنى ما ذكر فى فتاوى الحجة انه يفتى فى حق الفقهاء
 باعادة الصلوة وفى حق العوام بالجواز كقول محمد بن سلمة اختياراً للاحتياط
 فى موضعه والرخصة فى موضعها (و) نحوه ما ذكر (فى الذخيرة) انه (ان لم يكن بين
 الحرفين اتحاد الحرج ولا قربه الا ان فيه) اى فى ابدال احدهما من الآخر (بلوى
 عامة نحو ان يأتى بالذال) المعجمة (مكان الضاد) المعجمة كأن يقرأ كيدهم فى تذليل
 مكان فى تضليل (او) نحو ان يأتى (بالزاي المحض) اى الخالصة (مكان الذال)
 المعجمة (او الظاء) اى ان يأتى بالطاء المعجمة (مكان الضاد) المعجمة (لا تفسد
 عند بعض المشايخ) وهذه قاعدة اخرى لبعض المتأخرين اعتبروا فيه البلوى
 العامة وهذا فصل وهو ابدال احد هذه الاحرف الثلاثة اعنى الضاد والطاء
 والذال من غيره فلتورد ما ذكره فى فتاوى قاضى خان من هذا القيل مالم يذكره المص
 ولم اعثر فيها ولا فى غيرها على مسألة منصوطة ابدال فيها الزاي بالذال والله
 اعلم قرأ والعاديات طبعاً بالطاء المعجمة مكان الضاد تفسد اذ ليس له معنى ليخفى
 بهم الكفار بالضاد المعجمة او ليفيد بالذال المعجمة مكان الظاء لا تفسد اما الاول
 فلانه فى القرآن ومعناه مناسب اى لينقص بهم الكفار واما الثانى فلان اتحاد المعنى
 قال فى القاموس المتقاضي المتقاضي خضرا بالذال المهملة مكان الضاد او بالمعجمة
 تفسد للبعد الفاحش لان الاول جمع الاخدر وهو الليل المظلم والثانى معناه الخضر و
 وهوشى يدوره الصبي يحيط فيسمع له دوى فهما بعيدان فى المعنى من الخضرو ليسا
 فى القرآن غير المغضوب بالطاء او الذال المعجمتين تفسد اذ ليس لهما معنى ولا الضالين
 بالطاء المعجمة او الذال المهملة لا تفسد لوجود لفظهما فى القرآن وقرب المعنى
 لصحة تقدير ولا الضالين اى المستمرين فى الضلال والذالين اى القائلين
 هل ندلكم على رجل الآية ولو قرأ بالذال المعجمة تفسد لبعدها لانه اسم
 فاعل من ذل النخلة اذا وضع عذقها على الجريدة لنعمله وليس من الذلة
 اذ لم يستعمل الوصف منها على فاعل بل على فاعل نخل طامعها هضم بالطاء
 المعجمة مكان الضاد او بالذال المعجمة تفسد لان الاول ليس له معنى والثانى
 بعيد المعنى عن المراد لان معنى هضم لين نضيج ومعنى هضم مقطوع

بظلام بالذال المعجمة مكان الظاء تفسد اذ لا معنى له موتوا فيظنكم بالضاد المعجمة
مكان الظاء لا تفسد لوجود معناه في القرآن وقربه اى بتقصكم فظا غليظ
القلب بالضاد المعجمة مكان الظاء في كل منهما تفسد اما الاول فلانه مصدر
بمعنى التفريق وهو بعيد عن المراد اذ المراد لو كنت جافيا قاسى القلب لانفضوا
وتفرقوا عنك وبالضاد يصير معناه لو كنت تفريقا او مفرقا ان حمل المصدر
على اسم الفاعل لتفرقوا وهو ركيك جدا واما الثانى فلانه لا معنى له وجاءكم
النذير بالضاد المعجمة مكان الذال لا تفسد لوجوده في القرآن وصحة معناه
اى الشخص الحسن وهو مكطوم بالضاد المعجمة مكان الظاء او بالذال المعجمة
تفسد اذ لا معنى لهما ناضرة الى ربها ناظرة الاولى بالظاء المعجمة
مكان الضاد والثانية بالعكس لا تفسد لصحة المعنى فتضى بالظاء المعجمة مكان
الضاد تفسد لعدم المعنى ذلت قطوفها تذليلا بالضاد المعجمة مكان الذال
تفسد لبعد المعنى ولو بالظاء المعجمة لا تفسد لقربه فظلت اغناقهم بالضاد
المعجمة مكان الظاء او بالذال المعجمة لا تفسد للوجود في القرآن وصحة المعنى
وذللنا هالهم بالضاد المعجمة مكان الذال تفسد لبعد المعنى ولو بالظاء المعجمة
لا تفسد لصحة المعنى اى جعلناها في ظل في تضليل بالذال المعجمة مكان الضاد
لا تفسد لصحة المعنى وبالظاء المعجمة تفسد لبعده لاذنك بالضاد المعجمة مكان
الذال تفسد لبعد المعنى ضعف الحيوية بالظاء المعجمة مكان الضاد تفسد لعدم
معناه ان يتبعون الا الظن وان الظن بالضاد المعجمة مكان الظاء تفسد لبعد المعنى
اذ اعوا به بالضاد المعجمة مكان الذال لا تفسد لصحة المعنى من يضل الله بالظاء
المعجمة مكان الضاد لا تفسد لصحة المعنى اى يسيقه في الكفر والضلال فرض
عليك القرآن بالظاء المعجمة مكان الضاد تفسد اذ لا معنى له لجميع حاذرون بالضاد
المعجمة مكان الذال لا تفسد لقرب المعنى اى حاضر والبال اذا ضللنا بالظاء
المعجمة مكان الضاد لا تفسد لصحة المعنى اى استمررنا ودمنا وهى قراءة ذكرها
في الكشاف عن على وابن عباس فرض فيهن الحج بالظاء المعجمة مكان الضاد
او بالذال المعجمة تفسد اذ لا معنى لهما وذروا ظاهرا لاثم بالظاء المعجمة مكان
الذال او بالضاد المعجمة تفسد لبعد المعنى لان معنى وطر سمن ومعنى وضر النسب
وهما في غاية البعد عن معنى الترك وجعلوا الله اذرا بالضاد المعجمة مكان الذال
او بالظاء المعجمة تفسد لبعد المعنى لان ضرا معناه خفي وطرأ معناه انجمد
ويبس من البرد وهما في غاية البعد من الذرة الذى معناه البت وليس في القرآن وتلذا ليعين
بالضاد المعجمة مكان الذال او بالظاء المعجمة تفسد لان الاول ليس له معنى والثانى معناه

بعيد على ماسبق هذا ما ذكره قاضي خان من ابدال هذه الاحرف الثلاثة بمضها من بعض وكله مخرج على قواعد المتقدمين كما ريناك والله الهادي واما ابدال الذال المعجمة من الزاي المحض فلم يذكر له مثال والذي ينبغي ان يكون التفصيل فيه ما في الالغ على ما يأتي ان شاء الله تعالى (و) اما الحكم (في قطع) بعض (الكلمة) عن بعض لا تقطع نفس او نسيان الباقي (بان) اراد ان (يقول) الحمد لله فقال (ال) فانقطع نفسه او نسي الباقي (ثم) تذكر فقال (حمد لله) او لم يتذكر فترك الباقي وانتقل الى كلمة اخرى (فقد كان الشيخ الامام شمس الائمة) الحلواني (يفتي بالفساد) في مثل ذلك وبه قال بعض المشايخ (و) لكن (عامة المشايخ) قالوا لا تفسد لعموم البلوى (في انقطاع النفس والنسيان) وعلى هذا الوجه قصدا ينبغي ان تفسد وبعضهم فصل فقال ينظر الى الكلمة ان كان ذكر كلها يوجب الفساد فذكر بعضها يوجبها والافلا قال قاضي خان وهو الصحيح وذكر انه لو قرأ حتى مطلع الفجر فلما قال الفج انقطع نفسه فركع لم تفسد صلاته وقرق الشيخ بخم الدين في الحصائل بين الاسم والفعل فقال في الاسم لا تفسد وفي الفعل تفسد كان اراد ان يقرأ يشكرون فقال يش وترك الباقي تفسد لان الاسم زائدة بخلاف الفعل لكن هذا الفرق انما يستقيم فيما اذا قال الى الحمد مثلاً وترك الباقي واما اذا قال الى وترك الباقي وكما تقدم آنفاً عن قاضي خان فيمن قال الفج فانقطع نفسه فلا يستقيم ومن المشايخ من قال ان كان للبعض المذكور وجه صحيح في اللغة ولا يتغير به المعنى ولا يكون لغوا لا تفسد والا تفسد كذا ذكره في التاتارخانية عن المحيط والاولى الاخذ بقول العامة في انقطاع النفس والنسيان وبما صححه قاضي خان وبهذا التفصيل الاخير في العمدة عملاً بعموم البلوى في محله وباحتياط في محله (اما الوقف) في غير موضعه والابتداء من غير موضعه (فلا يوجب) ذلك (فساد الصلوة ايضا لعموم البلوى) بانقطاع النفس او النسيان وعدم معرفة المعنى في حق العجم واكثر العوام وهذا (عند عامة علمائنا وعند بعض) العلماء (تفسد) ان تغير المعنى تغيراً فاحشاً (نحو ان يقرأ الله ووقف وابتداء) بقوله (الله) هذا مثال الوقف (او قرأ ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ووقف وابتداء) بقوله (واياكم ان اتقوا الله) او قرأ يخرجون الرسول (ووقف وابتداء) وقرأ واياكم ان تؤمنوا بالله ربكم الى غير ذلك (من الامثلة) كان يقف على قول بعض الكفار ثم يبدأ بمقولهم بان وقف على وقالت اليهود وابتداء عزيز بن الله او يد الله مغلوطة او وقف على لقد كفر الذين قالوا وابتداء ان الله هو

المسيح بن مريم اوان الله ثالث ثلاثة او نحو ذلك فالصحيح عدم الفساد في ذلك كله لما تقدم ولانه نظم القرآن واما اذا كان فيه قبح من جهة العربية فقط بان وقف على الشرط وابتدأ بالجزء نحو ان يقرأ فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يوقف ثم يقول يره او على الموصوف وابتدأ بالصفة بان قرأ انه كان عبدا ووقف ثم ابتدأ بقوله شكورا او على المبتدأ وابتدأ بالخبر بان وقف على قوله الحمد وابتدأ بقوله لله ونحو ذلك فانه لا تفسد صلاته اجماعا (ولو وصل حرفا من) آخر (كلمة بكلمة اخرى بان قرأ ايا كنعبد و ايا كنستعين) بوصل كاف اياك بنون نعبد ونستعين (او) قرأ (انا اعطينا لك كوثرا) بوصل كاف اعطيناك بلام الكوثر (او) قرأ (اذا جاء نصر الله) بوصل همزة جاء بنون نصر (وما شبه ذلك) فان صلاته (لا تفسد على قول العامة) من العلماء قال قاضي خان لا تفسد وان تعمد ذلك وفي شرح التهذيب هو الصحيح لان من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال آخر الاولى باول الثانية قال في فتاوى الحجة المصلي اذا بلغ في الفاتحة اياك نعبد و اياك نستعين لا ينبغي ان يوقف على قوله اياك ثم يقول نعبد وانما الاولى والاصح ان يصل اياك نعبد و اياك نستعين انتهى فلا اعتبار بمن يفعل ذلك السكت من الجهال المتفقهين بغير علم (وعلى قول بعض المشايخ تفسد) صلاته لانه اخرج النظم عن حيز الافادة فان ايا وحدها وكنعبد وحدها لا معنى لها والظاهر ان هذا الاختلاف انما هو عند السكت على ايا ونحوها والا فلا ينبغي لعامل ان يتوهم فيه الفساد فضلا عن العالم (وبعض المشايخ) فصلوا (وقالوا ان علم) القارئ (ان القرآن كيف هو) اى علم ان الكاف من الكلمة الاولى لا من الثانية (الا انه جرى على لسانه هذا) الوصل (لا تفسد) صلاته لان الوصل وقع في النظم دون المعنى (وان كان في اعتقاده ان القرآن كذلك) اى ان الكاف مثلا من الكلمة الثانية (تفسد) صلاته لان ما قرأه ليس بقرآن نظرا الى ما اراده وعلى هذا ينبغي انه اذا لم تكن له نية ولا نظر الى المعنى ان لا تفسد وهذا ايضا بناء على ما تقدم من السكت والافعى القرآن لا يتغير بالارادة عند اتساق نظمه والصحيح قول العامة لان كل هذه تكلفات باردة لا ينبغي الالتفات اليها (وذكر في الملتقط انه لو قرأ في الصلوة الحمد لله بالهاء مكان الحاء او قرأ كل هو الله احد) بالكاف مكان القاف (و) الحال انه (لا يقدر على غيره) كافي الاتراك ونحوهم (تجوز صلاته) ولا تفسد وكذا لو قال الحمد الحمد بالحاء المعجمة فقد ذكر محمد بن الفضل في فتاواه ان الترك ليس في لغتهم حاء انما في لغتهم خاء فاذا قرأ تركى مكان الحاء خاء لم تفسد

صلاته لانه لا يمكنه اقامة الحاء الابعشقة فصارت لهذه لفته وكذلك في كل اعجمي لا يمكنه اقامة حرف الابعشقة وجهه انتهى والذي ينبغي ان يكون الحكم فيه كالحكم في الالئغ انه يجتهد في اصلاح لفظه ولا تقصد صلوته مدام على الاجتهاد ولكن لا يجوز لغيره الاقتداء به فانهم عموموا هذا الحكم في كل من لا يمكنه النطق بحرف على ماسياتي ان شاء الله تعالى وفي فتاوى قاضي خان لو قرأ فصل لربك وانهر اى بالهاء مكان الحاء تقصد صلوته وذلك لبعد المعنى على ما هو رأى المتقدمين وفيها لو قرأ انه كان بي خفيا مكان حفيا لا تقصد وهذا ايضا يمكن ان يخرج على قول المتقدمين لصحة المعنى اى خفيا لطفه واحسانه في اجابة دماء (ولو قرأ قل اعود) بالدال المهملة مكان المعجمة (او قرأ فساء صباح المنذرين بكسر الذال لا تقصد) صلوته لصحة المعنى فيهما اما الاول فلان اعود بمعنى ارجع والباء بمعنى الى كافي قوله تعالى حكاية وقد احسن بي اى الى فيكون معناه ارجع الى رب الفلق ملتجأ من شر ما خلق واما الثانى فلانه يكون معناه فساء صباح الانبياء اى تصحيحهم على قومهم المكذبين ومثل الاول ما ذكر قاضي خان او قرأ يعودون رجال بالدال يعنى المهملة لا تقصد ومثل الثانى لو قرأ فانظر كيف كان عاقبة المنذرين بكسر الذال اى فى نصرتهم على قومهم الكافرين (ولو قرأ الالئغ لب) العالمين باللام (مكان رب) بالراء (لا تقصد) الالئغ بالياء المثلثة بعد اللام من الئغ بالتحريك وهو اللثة بضم اللام وسكون الاء وهو تحول اللسان من السين الى الاء او من الراء الى الفين او الى اللام او الى الياء او من حرف الى حرف كذا فى القاموس ثم اختلفوا فى حكم الالئغ فذكر فى واقعات الناطقى عن ابى شجاع انه قال فى الالئغ قرأ مكان رب لب او ما شبه ذلك تجوز صلوته وقال صاحب المحيط والمختار للفتوى فى جنس هذه المسائل انه ان كان يجتهد آناء الليل واطراف النهار فى التصحيح ولا يقدر عليه فصلاته جائزة وان ترك جهده فصلاته فاسدة وان ترك جهده فى بعض عمره لا يسهه ان يتركه فى باقى عمره ولو ترك تقصد صلوته انتهى قال صاحب الذخيرة وانه مشكل عندي لان ما كان خلقه فالعبد لا يقدر على تغييره انتهى وذكر فى فتاوى الحجة ما يوافق قول صاحب المحيط فانه قال وما جرى على السنة النساء والارقاء من الخطاء الكثير من اول الصلوة الى آخرها كالشيطان والآمين واياك نابذ واياك نستئين السراط انا ثم فعلى جواب الفتاوى الحسامية ماداموا فى الصحيح والتعلم والاصلاح بالليل والنهار ولا يطاوعهم لسانهم جازت صلوتهم كسائر الشروط اذا عجز عنها من الوضوء

و تطهير الثوب والقيام والقراءة والركوع والسجود والقمود والتوجه اذا حصل
المعجز عنها جازت صلوته فكذا هنا اما اذا تركوا التصحيح والجهد فسدت صلوتهم
كما ذكرنا تركوا سائر الشروط وانما جوزت صلوتهم لمعجزهم عن الاصلاح فصار
تلك الالفاظ لغتهم ولسانهم فكانهم قرأوا القرآن بلغتهم انتهى وبمعناه في فتاوى
قاضى خان فانه قال وان كان الرجل ممن لا يحسن بمض الحروف ينبغي ان يجتهد
ولا يندر في ذلك فان كان لا ينطق لسانه ان لم يجد آية ليس فيها تلك الحروف
نجوز صلوته ولا يؤم غيره انتهى فالخلاص ان اللغ يجب عليهم الجهد دائما
وصلوتهم جائزة ماداموا على الجهد ولكنهم بمنزلة الاميين في حق من يصحح
الحروف الذى عجزوا عنه لا يجوز اقتداؤه بهم ولا يجوز صلاتهم اذا تركوا الاقتداء به
مع قدرتهم وانما يجوز صلوتهم مع قراءة تلك الحروف اذا لم يقدروا على قراءة
ما يجوز به الصلوة ، ليس فيه تلك الحروف واما لو قدروا مع هذا قرؤا تلك
الحروف فصلوتهم فاسدة ايضا لان جواز صلوتهم مع التلفظ بتلك الحروف
ضرورى فينعدم بانعدام الضرورة هذا هو الذى عليه الاعتماد ولهذا اجبت
من سألنى انه صلى خلف امام فقرأ واما بنعمت ربك فحدث بالسین مكان التاء
بان صلاته فاسدة هذا وفي النوازل روى عن ابى القاسم يعنى الصفار انه قال الهندى
الذى لا يفصح بالقراءة فسكوته احب الى من قراءته في الصلوة وقيل لهذا القارئ
اجر لو قرأ في غير الصلوة قال ان كان عند تبديل الحروف يصير كلاما آخر من كلام
الناس فلا ينبغي ان يقرأ فان قرأ في الصلوة تفسد صلاته وهو بقراءة ذلك يعنى
في غير الصلوة غير مأجور وفي اللولولية بمعناه وهذا بناء على مختار المتقدمين وهو
المختار فينبغى ان ينظر الى تغيير المعنى بسبب ذلك الحرف فان كان فاحشا تفسد
وان صح معناه ولم يبعد كثيرا من المعنى المراد لا تفسد وصرح قاضى خان بانه
لو قرأ آية ولا نوم مكان السین انه تفسد صلوته وهو بناء على ما قلنا والله
اعلم (وعن ابى حنيفة فيمن قرأ واذ ابتلى ابراهيم ربه) بضم الميم وفتح الباء
(او) قرأ (الخالق البارئ المصور) بفتح الواو (او) قرأ (وهو يعظم ولا يعظم)
بفتح العين في الاول وكسرها في الثانى (لا تفسد) صلوته صريح الرواية
عن ابى حنيفة في الآية الاولى قال فى النصاب عن ابى حنيفة ومحمد فيمن قرأ واذ
ابتلى ابراهيم ربه الصحيح انه تفسد صلوته وفي المحيط وعن ابى حنيفة فيمن قرأ
واذ ابتلى ابراهيم برفع ابراهيم ونصب ربه انه لا تفسد انتهى وفي الملتقط ولو قرأ
الخالق البارئ المصور بنصب الواو فمن ابى الفضل الكرماني انه افق بالفساد

انتهى والحاصل انه تقدم ان مذهب المتأخرين عدم الافساد بالخطاء في الاعراب وهو اوسع ومذهب المتقدمين انه ان كان فاحشاً مما اعتقده كفر يفسد وهو الاحوط وقد ورد عن المتقدمين في بعض ذلك اختلاف وفي بعضه تصريح بالفساد وفي بعضه تصريح بمدحه والتحقيق فيه العمل بصحة المعنى بوجه محتمل وعدمها كما قررنا انه قاعد تهم الغير المنخرمة فنقول قال في الكشف قرأ ابو حنيفة وهي قراءة ابن عباس واذا ابتلى ابراهيم ربه برفع ابراهيم ونصب ربه والمعنى انه دعاه بكلمات من الدعاء فعلى المختبر هل يجيبه اليه ام لا انتهى فهذا يؤيد عدم الفساد واما الخالق الباري المصور فان نصب الرأى لا يفسد لانه يكون مفعول الباري والمعنى الذى برأ المصور وهو معنى صحيح وان رفع الرأى او خفضها فسدت لان اعتقاده كفر وان سكنها لم تفسد لاحتمال النصب وغيره فلا تفسد بالشك واما وهو يطعم ولا يطعم فقد روى عن يعقوب انه قرأ به ذكره في الكشف ووجهه بان الضمير لغير الله وذكر في الفتاوى الفائية انه اُفتى به عامة الائمة بسمر قد بالفساد فبلغ ذلك السيرافى فاخبر بانها قراءة الاعمش وذكر توجيهها فاخبروا بذلك فرجموا فهذه قاعدة المتقدمين المقررة وما روى من الحكم بالفساد في المسئلة الاولى والثانية وما شبه ذلك مما يصح تخريجه على معنى صحيح يحمل على الجواب نظرا الى ظاهر اللفظ ثم الرجوع توفيقا بين الروايتين (وان زاد) القارىء في الصلوة (حرفاً) نظر (ان لم يغير المعنى) بان قرأ وامر بالمعروف وانهى عن المنكر بزيادة الف في اللفظ بعد الهاء او قرأ ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخلهم ناراً خالداً بزيادة ميم الجمع (لا تفسد) صلواته اتفاقاً (وان غير المعنى نحو ان يقرأ) والقرآن الحكيم (وانك لمن المرسلين) بزيادة الواو وكذلك لو قرأ (وان سمعكم لشتى) ونحو ذلك فقد قالوا (تفسد) صلواته لانه جعل جواب القسم قسماً كذا ذكره قاضى خان وصاحب الخلاصة وغيرها وفي المحيط قال بعض المشايخ اخاف ان تفسد صلواته انتهى فهذا مع انه ليس بقطع بالفساد فيفيد ان البعض يقولون لا تفسد فلذا قال المص (وينبئ ان لا تفسد) ووجهه انه ليس بتغيير فاحش لعدم كون اعتقاده كفراً مع انه لا يخرج عن كونه من القرآن وجعله قسماً يصح ويكون الجواب محذوفاً فان حذفه قد ورد كفاي قوله تعالى والنازعات غرقاً فان جوابه محذوف ولو نقص حرفاً ان كان من اصول الكلمة ونفي المعنى تفسد في قول ابى حنيفة ومحمد كما لو قرأ ومما رزقناهم بحذفى الرأى او الزاى او قرأ وليقولوا درست بغير دال او خلقنا بغير خاء او جعلنا بغير جيم وكذا

اذا لم يكن من الاصول ولكن حذفه يؤدى الاما اعتقاده كغريبان حذف الواو
من وما خلق الذكر والاى تفسد وقالوا على قول ابى يوسف لا تفسد لان المقرو
موجود فى القرآن اما اذا كان الحذف على وجه الترخيم الجائز فى العربية نحو
ان يقرأ يامالك بحذف الكاف فلا تفسد اجماعا وكذا اذا لم يكن من اصول الكلمة
كما اذا قرأ الواقعة بغير هاء وكذا ان كان من الاصول ولم يتغير المعنى كان يقرأ
تعالى جد ربنا باللام مع حذف الياء فى تعالى لا تفسد بالاتفاق (وذكر) فى كتاب
(زلة القارى للشيخ الامام حسام الدين ابى سعيد بن اسعد النسفى انه لو قرأ الله السمد
بالسين مكان الصاد لا تفسد) صلوته (وهو اختيار) الشيخ الامام (نجم الدين)
ابى حفص (عمر النسفى) وهذا مبنى على ما تقدم من اختيار بعض المتأخرين
من عدم الافساد فيما اذا كان المخرج قريبا او متحدا او على ما تقدم من اختيار
بعضهم من عدم الافساد بقراءة الالغ ومن بمعناه من العجم كالهنود والازراك
وقد تقدم التحقيق فيه واما على قول المتقدمين فينبى ان يكون كذلك لصحة
المعنى على انه مشتق من سمد بمعنى علا وتكبر واعلم ان الصاد والسين والزاي
من مخرج واحد وكثيرا ما يبدل بعضها من بعض فلنذكر ما اورده قاضى خان
من ذلك منزلا على قاعدة المتقدمين قرأ اذا جاء نصر الله بالسين او ويومق ونصرا
بالصاد لا تفسد اما الاول فلان من جملة معانيه القطعة من الجيش وبتقديره
يصح المعنى فان جيش الله وهم الملائكة مستلزم للنصر واما الثانى فلانه لا محذور
فى تغيير اسم الضم ولا بعد عن مرادهم فانهم كانوا يستصرون بالاصنام
وبعض الاصنام اسمه نصر بفتح الصاد مشددة وهو الذى سمي به بخت نصر
السمد بالسين قال شمس الاثمة السرخسى وعبد الواحد لا تفسد وقد تقدم آفا
اصاطير بالصاد مكان السين لا تفسد لان الصطر بمعنى السطر خاسئا وهو حصير بالصاد
مكان السين فى حسير لا تفسد لصحة المعنى على انه فعيل بمعنى مفعول من الحصر
وهو المجلس اى ممنوع عن رؤية الفطور لعدم الفطور لانقسام لها بالسين تفسد
اعدم المعنى فهل عصيت بالصاد مكان فهل عسيتم بالسين لا تفسد لوجوده
فى القرآن وبعده ليس بفاحش وكذلك فان عسوك بالسين مكان عسوك بالصاد
لا تفسد لان بعده ليس بفاحش للخائنين خسيما بالسين مكان الصاد تفسد لعدم
المعنى صددناكم بالسين مكان الصاد لا تفسد لصحة المعنى على اناسدنا عقولكم
عن فهم الهدى ونحو ذلك تسطلون بالسين مكان الصاد لا تفسد لقرب السلى
من الصلى فى ان كلا منهما يحصل بالنار بثمن يخص بالصاد مكان السين لا تفسد

لان البخص قلع العين فيناسب البخص الذى هو النقص صربا بالصاد مكان
 سربا بالسين تفسد لان الصرب اللبن الحامض فهو بيمد المعنى من المراد جدا
 مع انه ليس فى القرآن نصبا بالصاد مكان نسا بالسين تفسد لبعد المعنى جدا وينبى
 ان لا تفسد على قول ابى يوسف للوجود فى القرآن مع ان اعتقاده ليس بكفر
 السخرة بالسين مكان الصخرة بالصاد تفسد للبعد الفاحش يخسفان بالسين مكان
 يخسفان تفسد للبعد الفاحش صورة انزلناها بالصاد مكان السين لا تفسد
 لصحة المعنى اى صورة من النظم البديع المعجب صوط عذاب بالصاد مكان السين
 تفسد للبعد الفاحش لان الصوط نوع من الماء فيصير المعنى نوعا من ماء عذاب
 من قصورة بالصاد مكان من قصورة بالسين تفسد للبعد الفاحش لان القصورة
 هى الحجلة التى يسكن فيها وقسورة هو الاسد او الرماة وبينهما غاية البعد افسح
 منى لسانا بالسين مكان الصاد لا تفسد لصحة المعنى وقربه ليسال الصادقين
 عن سديهم بالسين فيهما مكان الصاد لا تفسد وفيه نظر لان سدى بالسين
 لا معنى له فكان ينبى ان تفسد والظاهر انه على قول المتأخرين وكانوا يسرون
 على الحث بالسين مكان الصاد لا تفسد لصحة المعنى وكونه فى القرآن وقولوا قولا
 صديدا بالصاد مكان السين تفسد للبعد الفاحش فالفيرات سبجا بالسين مكان
 الصاد تفسد لبعده الفاحش عن المعنى المراد وتواسوا بالصبر بالسين مكان
 الصاد فيهما تفسد للبعد الفاحش مع عدمه فى القرآن رحلة الشتاء والسيف
 بالسين مكان الصاد تفسد للبعد الفاحش حاصدا اذا حصدا بالصاد مكان السين
 لا تفسد لصحة المعنى باطلاق المسبب على السبب لان الحسد يحصد الحسنات
 هموا وسموا بالسين مكان الصاد للبعد الفاحش لنسفا بالناسية ناسية بالسين
 فيهما مكان الصاد لا تفسد لصحة المعنى اى بالناسية الناسية لله وكذا لنصفما
 بالصاد مكان السين لا تفسد لصحة المعنى لمناسبة الصفح لتلك الناصية الحثينة
 ثمانية ايام حصوما بالصاد مكان السين قال ابو عصمة سعد بن معاذ المروزي
 تفسد وهو الظاهر للبعد الفاحش لان الحصم الضراط لبنا خالسا بالسين مكان
 الصاد لا تفسد وكذا صائفا بالصاد مكان السين والظاهر انهما على قول
 المتأخرين والا فالعنى ببيد جدا قل كل متربس فتربسوا بالسين فيهما مكان الصاد
 تفسد للبعد الفاحش لان الربس الضرب باليد سحقا منشرة بالسين مكان
 الصاد تفسد للبعد الفاحش لان السحف قشط الشعر عن الجلود والله سبحانه اعلم
 (ولو قرأ عتي) بالعين المهملة (مكان حق) بالحاء (لا تفسد) صلوة لانها

لغة فيها ولو قال سمع الله لحمده باللام مكان النون يرجى ان لا تفسد لقرب
 المخرج والظاهر انه مبنى على الجواب في الالتهج وقد تقدم تحقيقه وذكر في المحيط
 لو قرأ الدال مكان الذال او على العكس او ذكر النين مكان القاف او اللام
 مكان النون او على العكس تفسد بالاتفاق انتهى وهذا مبنى على قول من اعتبر
 صحة الابدال وعدمها والافقد تقدم انه لو قرأ اعود مكان اعود لا تفسد على
 قول المتقدمين لصحة المعنى (ولو قرأ يدع اليتيم بتسكين الدال او بضم الدال وترك
 التشديد) في العين (لا تفسد) صلوته (لعموم البلوى) قد يمنع عموم البلوى في ذلك
 خصوصاً في الاول ولذا حكم قاضي خان بالفساد فيه على ما يأتي قريباً ان شاء الله
 تعالى لكونه على عكس المعنى المراد اذ الدعاء يناقض الدفع واما ترك التشديد
 فيه فلا يغير المعنى فلذا لا يفسد (ولو قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف
 وقرأ) بمداوقف التام (اولئك اصحاب الجحيم) اولئك هم شر البرية او قرأ
 والذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك اصحاب الجنة هم فيها خالدون وما شبه
 ذلك مما فيه تغيير حكم الله على احد الفريقين بضده (لا تفسد) لصيرورة
 الكلام الثاني مبتدأ به غير متصل بالاول فلم يتعين الحكم بالضد (ولو لم يقف
 ووصل قال عامة المشايخ) تفسد صلوته لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله تعالى
 به ولو اعتقده يكون كفراً (وعن عبدالله بن المبارك وابي حفص الكبير البخاري
 ومحمد بن مقاتل وجماعة من المراوزة) جمع مروزي نسبة الى مرو وهو بلد
 بفارس زادوا اذاً في النسبة اليه على غير قياس (انه) اي الشأن (لا تفسد)
 صلوته لان فيه بلوى وضرورة سبق اللسان (وكذا افق ابو نصر الماتريدي)
 قال قاضي خان والصحيح هو الاول (ولو قرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله
 بكسر اللام) من رسوله (لا تفسد) صلوته عند المتأخرين لما تقدم انهم
 لا يحكمون بالفساد للخطأ في الاعراب واما عند المتقدمين فقد ذكره
 قاضي خان من جملة ما يفسد عندهم مما اعتقده كفر وهذا بناء على كون
 الجرفيه بالمطف على المشركين كما يتبادر اليه الفهم على ما حكى ان اعرابياً
 سمع رجلاً يقرأ كذلك فقال ان كان الله بريئاً من رسوله فآمن به بريء
 فليبه الرجل الى عمر فحكى الاعرابي قراءته فندها امرهم رضي الله عنه بتعلم
 العربية لكن نقل في الكشف انها قراءة ووجهها بالجرف على الجوار او بان
 الواو للقسم فعل هذا ينبغي ان لا تفسد على قول المتقدمين ايضاً ولو قرأ
 انكنا منذرين بفتح الذال تفسد قطعاً على قول المتقدمين

وكذا لو قرأ وانت خير المنزلين بفتح الزاي اوقراً نحن خلقنا بفتح القاف
وقدرنا بفتح الراء وجعلنا وانزلنا بفتح اللام فيهما اوقراً ومن يفر الذنوب
الا لله او وما يعلم تأويله الا الله بفتح الهاء فيهما او ولا يفرنكم بالله الفرور بكسر
الراء كل ذلك مما اعتقاده كفر يفسد عند المتقدمين دون المتأخرين على ما تقدم
(و ذكر في فتاوى قاضي خان لو قرأ يدع اليتيم بتسكين الدال تفسد) صلوة
وقد قدمناه (و) كذا ذكر فيها (لو قرأ يتخلون بالثاء مكان الدال) في يدخلون
(تفسد) صلوة لانه لا معنى له (ولو قرأ نحن خلقنا) في اغناهم اغلالا (مكان
انا جعلنا اوقراً اياك نعبد بترك التشديد لا تفسد) صلوة (عند المتأخرين) هذان
فصلان ﴿ الاول ﴾ ذكر كلمة مكان كلمة فانه ذكر نحن مكان انا وخلقنا مكان جعلنا
والاصل انه اذا تقارب الكلمتان معنى ومثله في القرآن لا تفسد اتفاقاً وان تقاربتا ولكن
لم تكن المبدة في القرآن فكذلك عندهما وعن ابي يوسف روايتان وان لم
تتقاربا والمبدة في القرآن تفسد على قياس قولهما ولا تفسد على قياس قول ابي
يوسف وان لم يكن للمبدة مثل في القرآن وليس مما اعتقاده كفر تفسد اتفاقاً
ان لم تكن ذكر او ان كان في القرآن لكن مما اعتقاده كفر ووصل تفسد اتفاقاً عند
عامة المشايخ وقال بعضهم على قياس ابي يوسف لا تفسد وبه كان يفتي
ابن مقاتل والصحيح من مذهب ابي يوسف انها تفسد مثال الاول العليم مكان
الحكيم او الخبير مكان البصير او السميع مكان العليم ومثال الثاني اياه مكان اواه
او التيساين مكان التوايين ونحو ذلك ومثال الثالث سطحت مكان نصبت
او بالعكس وخلقت مكان رفعت وبالعكس ومثال الرابع القبار مكان الغراب
ونحوه ومثال الخامس غافلين مكان فاعلين وعلى هذا فقوله نحن خلقنا مكان
جعلنا من القسم الاول وهو مما لا يفسد اتفاقاً فلا وجه لتخصيص ذكر المتأخرين
انما خالفه المتأخرون في القسم الخامس على ما تقدم في قوله ان الذين آمنوا وعملوا
الصالحات اولئك اصحاب الجحيم ﴿ الفصل ﴾ الثاني في تخفيف المشدد وتشديد
الخفف والاصل فيه انه ان كان لا يغير المعنى كأن قرأ وقتلوا قتيلاً ويسئلونك عن
الساعة بغير تشديد في قتلوا او الساعة وكذا يدرككم الموت وراوده اليك
ونحوه لا تفسد وان غير المعنى بان ترك التشديد في رب الفلق ونحوه او في ظلماتنا
عليهم الغمام او في ان النفس لامارة فاخترار عامة المشايخ انها تفسد كذا
في الخلاصة وقال قاضي خان قال القاضي الامام يعني ابا علي النسفي لا تفسد
بترك المشدد الا في قوله رب العالمين واياك نعبد وعامة المشايخ على ان ترك التشديد

والمذبذبة الخطاء في الاعراب لا يفسد الصلوة في قول المتأخرين انتهى فعلم
ان ذلك التفصيل على قول المتقدمين وتقدم انه الاحوط وتخصيص المص
التأخرين هنا واقع في محله ثم ان حكم تشديد المخفف كحكم عكسه في الخلاف
والتفصيل وكذلك اظهار المدغم وعكسه فالجميع فصل واحد ولذا كرر على ما اورده
قاضى خان متفرقا على احد هذين الفصلين متزلا على التفصيل المذكور
للمتقدمين والله المستعان قرأ افعيننا بالتشديد لا تفسد ادم التغير اهدنا الصراط
باطهار اللام لا تفسد لعدم التغير وكذا ما يشبهه يكذبون العاجلة مكان
يجبون تفسد على قولهما وينبئ ان لا تفسد على قول ابى يوسف لانه من القسم
الثالث بينهم من البيان مكان ينبئهم لا تفسد وينبئ ان يكون له خلاف ايضا
لانه من القسم الثاني وما اهلكناهم من كتب مكان وما اتيناهم تفسد لانه من
من القسم الرابع ان هؤلاء مدمر ما هم فيه مكان متبر لا تفسد لانه من القسم الاول
قوسرة او قوسرة مكان قوسرة تفسد لانه من القسم الرابع ما يأتهم من رزق
مكان من رسول لا تفسد لانه من الاول اما كونه في القرآن فظاهر واما تقارب المعنى
فمن حيث اطلاق اسم المسبب على السبب لان الرسول سبب لدرور الرزق اوتيت
من كل نفس مكان شئ لا تفسد لانه من الاول حتى تكون حرضا او تكون
من الجاهلين مكان الهالكين تفسد وينبئ ان لا تفسد عند ابى يوسف لكونه من
الثالث ما ودعك بالتخفيف لا تفسد لعدم التغير لم يردك مكان يمجده لا تفسد
لصحة المعنى كعصم ما كول مكان كعصف تفسد لانه من الرابع من الغابرين مكان
الغافلين تفسد عندهما لانه من الثالث لتكون من الشاكرين مكان من الحاسرين
تفسد لانه من الخامس حتى اذا فرغ بالراء والعين المعجمة مكان الزاى والعين
المهملة لا تفسد لانه من الثالث وهى قراءة يسطر الناس مكان يصدر تفسد
للبعد الفاحش ولو قرأ يستر لا تفسد لصحة المعنى لانهم يسترون كفرهم فمن يريد
الكافرين من عذاب اليم مكان يحير لا تفسد لانه من الاول اما كونه
من القرآن فظاهر واما تقارب المعنى فلان معناه فمن يختار الكافرين
مباعدة اياهم من عذاب ونحو ذلك كذبوا لك الامثال مكان ضربوا
لا تفسد لانه من الاول فسقناه الى بلد ميت فاحيناه به الماء مكان فازلنا اختلفوا
فيه قال بعضهم لا تفسد لانه من الاول لان الماء يحيى بالارض الطيبة
مانسخ من آية او نوتها مكان تنسها لا تفسد وينبئ ان يكون هذا
على قول ابى يوسف وان تفسد عندها اذ لا تقارب بين الايتاء والانساء

فستعرض له اخرى مكان فسترضع لاتفسد لتقارب المعنى لان الاعراض له اقبال عليه
اى فستقبل على الارضاع اخرى وان كنت لمن الساجرين مكان الساحرين
تفسد لانه من الثالث فسوف نصليه اجرا عظيما مكان نؤتبه لاتفسد لانه من
الاول اذفى الاصلاء معنى الايتاء الرحمن مكان الشيطان اوبالعكس اودريس
مكان ابليس اوبالعكس وما اشبه ذلك تفسد لانه من القسم الخامس

﴿ تنبيه ﴾

ومن هذا القليل اى من ذكر كلمة مكان كلمة تغيير النسب فلوقرأ عيسى
ابن لقمان تفسد لانه من الخامس لانه نسبه الى الاب واعتقاد ان له ابا كافر
ولوقرأ موسى بن مريم لاتفسد لان كليهما فى القرآن وليس فيه نسبة من
لامه الى الام ولادليل قطعيا على ان امه ليس اسمها مريم ولوقرأ موسى بن عيسى
لاتفسد على قول ابى يوسف لانه من الثانى وعليه عامة المشايخ وكذا لوقرأ
موسى بن لقمان ولوقرأ عيسى بن سارة تفسد لانه من الرابع وكذا لوقرأ مريم
ابنة غيلان والله اعلم (ولوقرأ) الاما (اضطررتم بالزنا اوبالطاء اوبالدال) المعجمتين
مكان الضاد (تفسد) صلاته للبعد الفاحش فى جميع ذلك (ولوقرأ الاما اضطررتم
بالتاء) المثناة من فوق مكان الطاء (لاتفسد) لان الطاء بدل من التاء فى مثل هذا
على ما عرف فى الصرف فلا يتغير المعنى (ولوقرأ الامن خطف الخطفة) بالتاء
مكان الطاء فيهما (تفسد) لعدم المعنى واعلم ان هذا فصل آخر وهو ابدال هذه
الاحرف الثلاثة التاء والدال والطاء بعضها من بعض وقد علمت ان المتقدمين
اعتبروا المعنى لاتحاد الخرج ولاقربه خلافا للمتأخرين فلتورد ما ذكره قاضى خان
من ذلك قرأ الطحيات اوالدحيات بالطاء اوالدال مكان التاء قال القاضى
الامام يعنى ابا على النسب لاتفسد لان الطحو والدحو من افعاله تعالى وكل مطحو
ومدحو فهو له لانه من جملة ملكه بدل ما اشتق من القنوط بما اشتق من القنوت
اوبالعكس تفسد للبعد الفاحش وعند الوجوه بالدال مكان التاء تفسد للبعد
الفاحش لاتم اشد رهبطا بالطاء مكان التاء لاتفسد لان التغيير فى تاء التانيث
لا يخل بالمعنى لانها مرصدة التغيير والحذف نبش البتة الكبرى بالتاء مكان الطاء فيهما
تفسد لعدم المعنى اظلم واغنى بالتاء مكان الطاء لاتفسد لصحة المعنى اذ
التى الضحك العالى وهو من صفات الكفار كانوا من الذين امنوا يضحكون
ومستلزم للفرح والمرح الصرات بالتاء مكان الطاء تفسد لعدم المعنى

خرجوا من ديارهم بتراب التاء مكان الطاء لا تفسد لصحة المعنى اى لاجل
 انقطاعهم عن الخير تاعها هضم بالتاء مكان الطاء لا تفسد لاتحاد مأخذ
 اشتقاقهما لان تلغ النهار بمعنى طلع امترنا عليهم مترا بالتاء مكان الطاء
 تفسد للبعد الفاحش لان المترالقطع فترة الله بالتاء مكان الطاء تفسد للبعد
 الفاحش وكذا كل ما هو مثلها في الاشتقاق والتور وكتاب
 بالتاء مكان الطاء تفسد لعدم المعنى ولو قرأ مستور بالتاء مكان الطاء لا تفسد
 لصحة المعنى لولا ان ربنا بالتاء مكان الطاء تفسد للبعد الفاحش لان الرب
 التربية لوت بالتاء مكان لوط بالطاء لا تفسد وهو مشكل لان بعده فاحش لان لات
 بمعنى اخبر بغير ما سئل عنه الا ان يقال لا بعد في اشتقاق علم من هذا الفعل
 لانه لا يشترط مناسبة العلم لما وضع له وما ينتق عن الهوى بالتاء مكان الطاء
 لا تفسد لانه لفظة فيه كصاحب الحوط بالطاء مكان التاء لا تفسد لصحة
 ان يكون بمعنى جمع الحوطة بالضم وهى اسم للاخذنى الحزم الميجتكت يتيما بالتاء
 مكان الدال تفسد لعدم المعنى ولا يستطون بالطاء مكان التاء لا تفسد لان
 التاء الزائدة قد ابدلت منها الطاء كثيرا فلم يتغير بها المعنى حمالة الحطب
 بالتاء مكان الطاء تفسد لعدم المعنى رحلة الشطاء بالطاء مكان التاء تفسد
 للبعد الفاحش لانه مصدر شطى الميت بكسر الطاء اذا ارتفعت يدها ورجلاه
 آمنط طائفة بالطاء مكان الطاء لا تفسد لان التاء الساكنة تدغم فى الطاء
 فيلزم قلبها طاء ولو قرأ تائفة بالتاء مكان الطاء تفسد للبعد الفاحش لانه من
 تاف بصره يتوفى اى تاه كاذبة خاتمة بالتاء مكان الطاء لا تفسد لصحة المعنى
 لانها من ختا الرجل يخنو اذا انكسر من حزن او فزع او مرض هل طرى
 بالطاء مكان التاء ومن فتور بالتاء مكان الطاء لا تفسد لصحة المعنى على ان طرى
 من الطريان بمعنى الحدوث اى هل حدث او على ان الفتور للبصر والاستفهام للتقرير
 اى هل ترى ببصرك عند رجعه من فتور ام لا اى انك ترى ذلك والطين
 بالطاء مكان التاء تفسد للبعد الفاحش لعل اتلع مكان اطلع لا تفسد لما تقدم
 ان تلغ لفظة فى طلع فتاف عليها تائف بالتاء مكان الطاء تفسد للبعد
 الفاحش كما تقدم يتخلون بالتاء مكان يدخلون تفسد لعدم المعنى فهذا انما
 هو على قوله المتقدمين اذ على قول بعض المتأخرين ينبى ان لا تفسد فى شئ من
 ذلك فلا يأتى التفسير والفرق والله سبحانه اعلم (ولو قرأ فهل عسيتم بالصاد)
 مكان السين (لا تفسد) وقد تقدم (ولو قرأ الشيطان بالتاء) مكان الطاء
 (لا تفسد) وقد تقدم ايضا (ولو قرأ قل هو الله ااحت بالتاء) مكان الدال (تفسد)

لعدم المعنى وكذا لو قرأ لم يلب ولم يولت بالتاء مكان الدال تفسد للبعد الفاحش (ولو قرأ اللهم سل على محمد بالسين) مكان الصاد (لا تفسد) لصحة المعنى بان يكون من السلوان وعلى بمعنى الباء كفا في قوله تعالى حقيق على ان لا أقول على الله الاحق اى اعط السلوان بمحمد عن غيره من تملقات الدنيا ونحو ذلك (ولو قرأ ماودعك بترك التشديد لا تفسد) لعدم تغير المعنى (ولو ترك التشديد في الرب تفسد) لعدم المعنى وقد تقدم (ولو قرأ) الم يحمل (كيدهم في تظليل بالظاء) مكان الضاد (تفسد ولو قرأ بالذال المعجمة) مكانها (لا تفسد) للبعد الفاحش في الاول وصحة المعنى في الثانى (ولو قرأ حمالة الحطب بالتاء) مكان الطاء (تفسد) وقد تقدم (ولو قرأ من الجنة والناس بنصب الجيم) اى بفتحها (لا تفسد) لان التغير في الاعراب اذا لم يكن اعتقاده كفر لا تفسد بالاتفاق مع ان مأخذ الاشتقاق واحد ﴿ فوائده ﴾ لو قدم بعض حروف الكلمة على بعض كعفص مكان كصف او سرخ مكان خسر تفسدان غير المعنى وقد تقدم منه جملة في ابدال كلمة بكلمة وان ترك كلمة من آية فان لم يتغير المعنى كما لو قرأ وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا وترك ذا او قرأ ولئن انبعت اهواءهم من بعد ما جاءك من العلم وترك من او قرأ وجزاء سيئة سيئة مثلها بترك سيئة الثانية لا تفسد وان تغير المعنى بان قرأ فمالهم لا يؤمنون وترك لا او قرأ واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون وترك لا فانه تفسد صلوته عند العامة لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله تعالى به واعتقاده كفر وقيل لا تفسد لان فيه بلوى وضرورة والصحيح هو الاول وان زادت كلمة في آية فان كانت الزيادة في القرآن ولا يتغير المعنى بان قرأ لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وبر اب وذوى القربى او قرأ ان الله كان غفورا رحما عليهما او قرأ وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم العليم لا تفسد بالاتفاق وان تغير المعنى ولكنها في القرآن بان قرأ من آمن بالله واليوم الآخر وعمل عملا صالحا وكفر فلهم اجرهم او قرأ وامامن نخل واستغنى وآمن وكذب بالحسنى ونحو ذلك مما يكفر معتقده تفسد صلاته بالخطاء فيه وكذا ان لم يكن في القرآن وتغير المعنى امانا لم يكن في القرآن ولا يتغير المعنى بان قرأ من ثمره اذا اثمر واستحصد او قرأ فيها فاكهة ونخل وقناح ورمات لا تفسد صلاته لانه ليس فيه تغير المعنى بل هو زيادة تشبه القرآن وما يشبه القرآن لا يفسد الصلوة روى ذلك عن ابى حنيفة كذا في فتاوى قاضى خان واذا تأملت فيما ذكرنا من اول الفصل الى آخره علمت انه ان اخطأ بما يغير تغييرا يلزم من اعتقاده الكفر تفسد صلوته مطلقا وان لم يكن التغير كذلك فان كان في هيئات الحروف من الاعراب

والتشديد والتخفيف والمد والقصر لا تقصد الا ان يكون التغير فاحشا وكذا اذا كان في نفس الحروف فان بقيت الكلمة بسببه لامعنى لها اولها معنى بعيد جدا عن المراد تقصد والا فلا سواء كان ذلك في حرف او اكثر وسواء كان في القرآن او لا عندها وعند ابي يوسف لا تقصد اذا كانت الكلمة المفيدة في القرآن وكذا الكلام في الخطاء بذكر كلمة مكان كلمة او آية مكان آية الا انه اذا وقف وقفا تاما وكان الآية او الكلمة في القرآن لا تقصد ولو كان عما يكفر بمقتضاه على تقدير الوصل لزوال ذلك المعنى بالفصل فهذا ملخص قاعدة المتقدمين وهو الذي صححه المحققون من اهل الفتاوى كقاضى خان وغيره وقرعوا عليه الفروع فافهم ترشد وامام مذهب المتأخرين فقد ذكرنا كلا في موضعه فاعمل بما تختار والاحتياط اولى سيما في امر الصلوة التي هي اول ما يحاسب العبد عليها والله سبحانه هو الموفق والهادى

﴿ تمت فيما يكره من القرآن في الصلوة وما لا يكره وفي القراءة خارج الصلوة ﴾
﴿ وفي سجدة التلاوة ﴾

ولا بأس بقراءة القرآن في الصلوة على التأليف عرف ذلك بفعل الصحابة وفيه التحرز عن هجر البعض والمستحب قراءة المفصل تيسيرا للأمر على الامام وتخفيفا على القوم كذا في الحاشية والافضل ان يقرأ في كل ركعة سورة تامة ولو قرأ بعض السورة في ركعة وباقيا في ركعة قيل يكره والصحيح انه لا يكره لما روى النسائي من حديث عائشة رضی الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب سورة الاعراف فرقها في الركعتين وذكر قاضى خان انه اذا اراد ان يقرأ آخر سورة في الركعتين او سورة تامة فاكثرها آية افضلهما قراءة وان اراد ان يقرأ آية طويلة او ثلث آيات اختلفوا فيه والصحيح ان قراءة ثلث آيات اذا بلغت مقدار اقصر سورة اولى وان قرأ آخر سورة في ركعة قيل يكره ان يقرأ آخر سورة اخرى في الركعة الثانية والصحيح انه لا يكره قاله قاضى خان ايضا وكذا لو قرأ في الاولى من وسط سورة او من اولها ثم قرأ في الثانية من وسط سورة اخرى او من اولها او سورة قصيرة الاصح انه لا يكره لكن الاولى ان لا يفعل من غير ضرورة وهذا اذا كان بين السورتين سورتان او اكثر فان كان بينهما سورة واحدة يكره الامن ضرورة وعلى هذا الانتقال من آية الى آية اخرى من سورة واحدة لا يكره اذا كان بينهما آيتان او اكثر لكن الاولى ان لا يفعل بلا ضرورة لان ما ابتدأ به ترجيح بشروعه فلا يحسن تركه

من غير ضرورة لانه يوهم الاعراض والترجيح من غير مرجح ولو قرأ في كل ركعة سورة وترك بين السورتين سورة يكره لما قلنا الا ان تكون تلك السورة اطول من التي قرأها في الركعة الاولى بحيث يلزم منه اطالة الركعة الثانية اطالة كثيرة فح لا يكره ولو ترك بينهما ثلث سور لا يكره ولو ترك سورتين فالصحيح انه لا يكره ايضا لما روى جابر بن سمرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب ليله الجمعة قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد رواه ابو داود وابن ماجه وكذا لو جمع بين السورتين في ركعة واحدة الاولى ان لا يفعل في الفرض ولو فعل لا يكره الا ان يترك بينهما سورة واكثر وكذا لو انتقل في الركعة الواحدة من آية الى آية يكره وان كان بينهما آيات بلا ضرورة فان سها ثم تذكر يعود مراعاة لترتيب الآيات وفي المحيط اذا كرر آية واحدة مرار ان كان في التطوع الذي يصليه وحده فذلك غير مكروه وان كان في الفريضة فهو مكروه وهذا في حالة الاختيار اما في حالة العذر والنسيان فلا بأس به انتهى وفي فتاوى الندى سئل ابو الفضل عن قرأ في النفل في الاولى تبث يدا ابى لهب وفي الثانية اذا جاء نصر الله قال ان يعتمد ذلك يكره وذكر القاضي الامام ابو بكر انه يكره في الفريضة ولا يكره في النفل انتهى ويكره ان يقرأ في الثانية سورة فوق التي قرأها في الاولى لان فيه ترك الترتيب الذي اجمع عليه الصحابة هذا اذا كان قصدا واما سهوا فلا فقد ذكر عن علي بن احمد انه سئل عن رجل قرأ في الاولى من الظهر سورة الفلق وفي الثانية قل هو الله احد فلما بلغ الله الصمد تذكر ان عليه ان يقرأ قل اعوذ برب الناس فقال يتم سورة الاخلاص ذكر جميع ذلك في الفتاوى الساتار خاتمة وذكر في الخلاصة افتتح سورة وقصده سورة اخرى فلما قرأ آية او آيتين اراد ان يترك تلك السورة ويفتح التي ارادها يكره انتهى واذا قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس ينبغي ان يقرأها في الثانية ايضا قال البزازی لان التكرار اهون من القراءة منكوسا وفي الوالحي من ينحتم القرآن في الصلوة اذا فرغ من المعوذتين في الركعة الاولى يركع ثم يقوم في الركعة الثانية ويقرأ بفاتحة الكتاب وشئ من سورة البقرة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الناس الحال المرتحل اى الخاتم المفتتح انتهى وذكر في فتاوى الحجة القراءة على ثلاثة اوجه في الفرائض على التؤدة والترسل والتدبر حرفا حرفا وفي التراويح يقرأ بقراءة الائمة بين التؤدة والسرعة وفي النوافل بالليله ان يسرع بعد ان يقرأ كما يفهم وذلك مباح الا يرى ان اباحيفه

كان يهتم في القرآن ليلة واحدة وفي ركعة واحدة وفيها أيضاً قراءة القرآن
بالقرآت السبع والروايات كلها جائزة لكن الصواب ان لا يقرأ بالقرآت المعجية
والروايات القريبة لان بعض السفهاء ربما يقعون في الاثم ويقولون ما لا يعلمون
ولا ينبغي للامام ان يحمل العوام على ما فيه نقصان دينهم وديارهم وحرمان
نوابهم في عقابهم ولا يقرأ على رؤس العوام والجهال واهل القرى والجلال
مثل قراءة ابي جعفر المدني وابن عامر وعلى ابن حنزة والكسائي صيانة لدينهم
فلعلمهم يستخفون او يضحكون وان كان كلها صحيحة طيبة ومشايخنا اختاروا
قراءة ابي عمرو وحفص عن عاصم انتهى ذكر ذلك كله في التاتارخانية وبقية
ابحاث القراءة في الصلوة تقدمت في كلام المصنف ﴿ واما القراءة خارج الصلوة ﴾
فاعلم ان حفظ ما تجوز به الصلوة فرض عين على كل مكلف وحفظ فاتحة
الكتاب وسورة واجب وحفظ سائر القرآن فرض كفاية وسنة عين افضل
من صلاة النفل وقراءة القرآن من المصحف افضل لانه جمع بين عبادتي القراءة والنظر
في صلوة المصحف ويستحب ان يكون على طهارة مستقبل القبلة لابسا احسن
ثيابه اكراما واكبالا لتعظيم القرآن ويستعذ ويسمى والتعوذ يستحب مرة
واحدة مالم يفصل بعمل دنيوى حتى لورد السلام او اجاب المؤذن او سبغ
او هلك ليس عليه اعادة التعوذ ذكره في فتاوى الحجة وذكر في النوازل مثل
محمد بن مقاتل عمن ابتدأ سورة براءة ولم يسم قال خطأ قال ابو القاسم يعنى
السمرقندى الصحيح ما قاله محمد بن مقاتل انما ترك التسمية في سورة براءة اذا كتبها
او وصلها بسورة الانفال اما اذا ابتدأها فليتعوذ وليأت بالتسمية انتهى وهذا
مخالف لما عليه الاثمة السبعة وغيرهم من القراء وذلك لانه اختلف في سبب ترك
كتابة البسملة في براءة فعن على وابن عباس ان بسم الله امان وبراءة نزلت لرفع
الامان وعن عثمان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا نزلت عليه سورة
او آية قال اجعلوها في الموضع الذى يذكر فيه كذا وكذا وتو في عليه السلام
ولم يبين لنا اين نضعها وكانت قصتها تشبه قصة الانفال لان فيها
ذكره اليهود وفي براءة نبذ اليهود فلذلك قرنت بينهما وقيل اختلف
الصحابه فقال بعضهم الانفال وبراءة سورة واحدة نزلت في القتال وقال
بعضهم ها سورتان فترك بينهما فرجة لقول من قال ها سورتان وتركت
البسملة لقول من قال ها سورة واحدة وحينئذ فنظر الى الوجه الاول لم يمسمل
مطلقا ومن نظر الى الوجهين الاخيرين بسمل عند الابتداء لانها وان كانت مع

الانفال سورة واحدة فالبسمة عند ابتداء الاجزاء مسنونة ايضا ولم يسمّل عند الوصل لاحتمال كونهما سورة واحدة وعلى تقدير كونهما سورتين فالوصل بينهما من غير بسملة اولى عند قراءة المدينة والبصرة والشام ثم قيل الاولى ان يحتم القرآن في كل اربعين يوما وقيل ينبغي ان يحتمه في السنة مرتين روى عن ابي حنيفة انه قال من قرأ القرآن في السنة مرتين فقد قضى حقه وقيل اذا اراد ان يقضى حقه فليحتم في كل اسبوع وقيل في كل شهر مرة وبه اثنى ابو عصمة قال عبد الله بن المبارك يجزئني ان يحتم في الصيف اول النهار وفي الشتاء اول الليل والوجه فيه امتداد زمان صلوة الملائكة ففي مسند الدارمي عن سعد بن ابي وقاص قال اذا وافق ختم القرآن اول النهار صلت عليه الملائكة حتى يمسى واذا وافق ختمه اول الليل صلت عليه الملائكة حتى يصبح ولا يستحب ان يحتم في اقل من ثلاثة ايام لما في سنن ابي داود والترمذي والنسائي عن عبد الله بن عمر وابن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفقه من قرأ القرآن في اقل من ثلث وقراءة قل هو الله احد ثلث مرات عند ختم القرآن لم يستحسنها بعض المشايخ وقال الفقيه ابو الليث هذا شيء استحسنه اهل القرآن وائمة الامصار فلا بأس به الا ان يكون الحتم في المكتوبة فلا يزيد على مرة ولا بأس بالقراءة مضطجعا اذا ضم رجله لما ورد من الآثار في فضيلة قراءة بعض الآيات والسور عند اخذ المضجع منها ما روى الترمذي عن شداد ابن اوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يأتى الى فراشه فيقرأ سورة من كتاب الله حين يأخذ مضطجعه الا واكل الله تعالى به ملكا لا يدع شيئا يؤذيه حتى يهب متى هب وضم الرجلين لمراعاة التعظيم بحسب الامكان وسئل البقالى عن قراءة القرآن في الاوقات التي نهى عن الصلوة فيها اهي افضل ام الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر والتسبيح فقال الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر والتسبيح افضل والقراءة ماشيا او وهو يعمل عملا ان كان منتبها لا يشغل قلبه المشى والعمل جائزة والاتكراه والقراءة في الحمام ان لم يكن فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا تجوز جهرا وخفية وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه فلا بأس به ويكره الجهر وكذا تكره القراءة في المسلخ والمقتسل ومواضع النجاسة وتكره عند القبور ايضا عند ابي حنيفة ولا تكره عند محمد وبقره اخذ المشايخ لورود الآثار به ما روى البيهقي ان ابن عمر استحب ان يقرأ على القبر بعد الدفن اول سورة البقرة وخاتمتها رجل يكتب الفقه

وبجنبه رجل يقرأ القرآن ولا يمكن الكاتب الاستماع فالأثم على القارئ لقراءته
 جهرا في موضع اشتغال الناس بأعمالهم ولا شيء على الكاتب وعلى هذا لو قرأ
 على السطح في الليل جهرا والناس ينام يأثم كذا في الخلاصة ولا يخلو عن نظر
 صبي يقرأ في البيت واهله مشغولون بالعمل يعذرون في ترك الاستماع ان افتتحوا
 العمل قبل القراءة والافلاو كذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن ولو كان القارئ
 في المكتب واحدا يجب على المارين الاستماع وان كان اكثر ويقع الخلل
 في الاستماع لا يجب عليهم يكره للقوم ان يقرأ القرآن جملة لتضمنها ترك الاستماع
 والانصات وقيل لأبأس به الكل في القنية والاصل ان الاستماع للقرآن اذا قرئ
 فرض كفاية لانه لا قامة حقه بان يكون ملتفتا اليه غير مضيع وذلك يحصل
 بانصات البعض كافي رد السلام حين كان لرعاية حق المسلم كفى فيه البعض
 عن الكل الا انه يجب على القارئ احترامه بان لا يقرأ في الاسواق ومواقع
 الاشتغال فاذا قرأ فيهما كان هو المضيع لحرمة فيكون الأثم عليه دون اهل
 الاشتغال دفعا للخرج في الزامهم ترك اسبابهم المحتاج اليها وكذا لو قرأ عند
 من يشتغل بالتدريس او بتكرار الفقه لانه اذا ايسح ترك الاستماع لضرورة المعاش
 الدنيوى فلان يباح لضرورة الامر الدينى اولى فيكون الأثم على القارئ هذا
 اذا سبق الدرس على القراءة اما اذا كان قد ابتدأ القراءة قبل الدرس فالأثم على المتأخر
 وفرق بين هذا وبين مواضع الاشتغال حيث يكون الأثم على القارئ فان ابتدأ
 قبل الاخذ بأعمالهم بان كانت تلك المواضع معدة لهم يعسر عليهم الانتقال
 عنها بخلاف الدرس ولا يكره قيام القارئ للقادم تعظيما اذا كان مستحقا للتعظيم
 ذكره في القنية واستماع القرآن افضل من تلاوته وكذا من الاشتغال بالتطوع
 لانه يقع فرضا والفرض افضل من النفل والجهر بالقرآن افضل ان لم يكن عند مشغولين
 مالم يخالطه رياء تعلم المرأة القرآن من المرأة افضل من تعلمها من الاعشى الغير المحرم
 وقيل يكره تعلمها منه لان صوتها عورة كذا ذكروه في كتب الفتاوى ولأبأس بتعليم
 الكافر القرآن او الفقه رجاء ان يهتدى لكن لا يمس المصحف مالم يغتسل وهذا
 قول محمد وعن ابى يوسف انه لا يمس من غير فصل ومن تعلم القرآن ثم نسيه
 يأثم لقوله عليه الصلوة والسلام عرضت على اجور امتى حق القذاة يخرجها
 الرجل من المسجد وعرضت على ذنوب امتى فلم ارضنا اعظم من سورة من القرآن
 او آية او تيهارجل ثم نسيها رواه ابو داود والترمذى وقوله عليه الصلوة والسلام
 من قرأ القرآن ثم نسيه لقي الله تعالى يوم القيمة اجزم رواه ابو داود والدارمى

والنسيان ان لا يمكنه القراءة من المصحف رجل يقرأ ويلحن يجب على السامع ان يردده الى الصواب ان علم انه لا يقع بسبب ذلك عداوة وضغن والافهوف في سعة من تركه لان كل معروف تضمن منكراً سقط وجوبه ويكره الترجيع والتلحين بقراءة القرآن عند عامة المشايخ لانه تشبه بفعل الفسقة هذا اذا كان لا يغير الحروف اما اللحن المغير فحرام بالاخلاق ويكره تصغير المصحف وكتابته بقلم دقيق لان فيه شبهة التحقير ومظنته في اللفظ او المرثى ويكره كتابة القرآن على ما يفرش وكتابته على الجدران والمحاريب غير مستحسنة ولا بأس بتحلية المصحف لان فيه تعظيم في المنظر وكذا نقطه وتعشيريه للاحتياج اليه للمجم ومن بمقتاهم واذا صار المصحف بحيث لا يمكن ان يقرأ فيه يجمل في خرقة طاهرة ويدفن في ارض طاهرة وسئل الحنابلة هل يجوز ان يجلبه القرآن قال لا وقيل ان كواغدا الاخبار يجوز استعمالها في تجليد المصحف وكتب الفقه دون كتب النحو والادب ويكره توسد المصحف لغير الحفظ ويجوز للحفظ كما يجوز اركوب على جوالق هو فيه للضرورة والله اعلم ﴿ واما سجدة التلاوة ﴾ فاذا قرأ آية السجدة وهي في اربعة عشر موضعاً آخر الاعراف وفي الرعد والنحل والاسراء ومريم واوى الحج وفي الفرقان والنمل والم تنزيل وص وفصل والنجم والانشقاق والعلق فانه يجب عليه ان يسجد بشرائط الصلوة الا التحريم سجدة بين تكبيرتين مستحبتين اما الوجوب فلقوله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ ابن آدم السجدة اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويلاه امر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وامرت بالسجود فابيت فى النار رواء مسلم فى الايمان وجه الاستدلال ان الحكيم اذا حكى عن غير الحكيم كلاماً لم ينكره كان دليل صحته وقد حكى لفظ الامر وهو عند الاطلاق للوجوب مع ان آى السجدة تفيد ايضاً لانها ثلثة اقسام قسم فيه الامر صريحاً وقسم تضمن حكاية استنكاف الكفرة حيث امر وابه وقسم فيه حكاية فعل الصالحين او الانبياء او الملائكة للسجود وكل من الامتثال والاقتداء ومخالفة الكفرة واجب الا ان دلالتها ظنية فكان الثابت الوجوب لا الافتراض وامامين مواضعها فيه خلاف الشافعى ومالك واما الشافعى فانه يقول ان ثانية الحج منها وص ليست منها واستدل للاول بحديث عقبة بن عامر قلت يا رسول الله افضل سورة الحج بسجدين قال نعم فمن لم يسجد هاهنا ولا يقرأ هاهنا رواء الترمذى وعنه عليه الصلوة والسلام فضلت سورة الحج بسجدين رواء ابو داود فى المراسيل والجواب ان الاول قد قال فيه الترمذى اسناده ليس بالقوى والثانى مرسل وليس

بحجة ولئن سلم فالمراد بالسجدة الثانية سجود الصلوة بدليل اقترانها بالركوع
 اذ المعبود في مثلها كونه من اوامر مهوركن بالاستقراء كقوله تعالى اسجدى
 واركعى مع الراكعين وكونها فضلت بسجدين لا يفيد ان كليهما سجدة تلاوة
 لجواز ان يراد تفضيلها بذكر سجدين احديهما للتلاوة والاخرى للصلوة
 واستدل الثانى بما رواه النسائى انه عليه السلام سجد فى ص وقال سجدها
 بنى الله داود توبة ونسجدها شكرا قلنا غاية ما فيه انه عليه الصلوة والسلام بين
 السبب فى حق داود عليه السلام والسبب فى حقنا وكونه للشكر لا ينافى الوجوب
 فكل الفرائض والواجبات انما وجبت شكرا لتوالى النعم وامام فى الصحيحين
 عن ابن عباس رضى الله عنهما قال سجدة ص ليس من عزائم السجود وقد رأيت النبي
 صلى الله عليه وسلم يسجد فيها وفى رواية انه قرأ اولئك الذين هدى الله فبهداهم
 اقتده وقال كان داود بمن امرنيكم ان يقتدى به فدلل لنا فانه صرح بان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يسجدها وانه عليه الصلوة والسلام امر بالاعتداء بداود
 وليس فيه ما يدل على تخصيصه عليه السلام بذلك فكنا ايضا مأمورين بالاعتداء
 وحينئذ فيحمل قوله ليس من عزائم السجود على انه ليس بما امر به على سبيل العزم
 والقطع لما فيه من الاحتمال فيفيد نفى الفرضية لا الوجوب على ما هو قولنا او السنية
 على ما هو قول الشافعى واخرج الامام احمد وابو نعيم واللفظ له عن ابى سعيد
 الخدرى قال لقد رأيتنى فى المنام كانى اكتب سورة ص فأتيت على السجدة
 فسجد كل شئ رأيت حتى اللوح والقلم والدواة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم
 فاخبرته فامرني بالسجود فيها فهذا صريح فى الامر بها فلا يعارضه المحتمل
 واما مالك فانه يقول الثلث الاخر وهى النجم والانشقاق والعلق ليست منها
 لما روى ابن عباس انه عليه السلام لم يسجد فى شئ من المفصل منذ تحول
 الى المدينة قلنا اسناده ضعيف ضعفه البيهقى فلا يصلح ناسخا لما رواه البخارى
 والترمذى وصححه عن ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام سجد فى النجم وسجد
 معه المسلمون والمشركون والحن والانس ولا معارضا لما فى الصحيحين عن ابى رافع
 الصانع قال صليت خلف ابى هريرة العتمة فقرأ اذا السماء انشقت فسجد فيها
 فقلت ما هذه قال سجدت بها خلف ابى القاسم صلى الله عليه وسلم فما زال اسجد
 فيها حتى قام وما رواه الجماعة الا البخارى عن ابى هريرة انه قال سجدنا مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فى انشقت واقرأ باسم ربك مع ان المثبت اولى من النافى
 واما اشتراط شرائط الصلوة فبالاجماع والتحريمه ليست بشرط بل التكثيرتان

مستحبان حتى لو تركهما سحت ولذا لا يرفع يديه لانه عليه الصلوة والسلام لم يفعله ولا تشهد فيها ولا تسليم لعدم التحريمه وتجب على التالى وعلى السامع اما التالى فلما تقدم وكذا السامع لعدم الفصل فيه وقد روى ابن ابى شيبه عن ابن عمر انه قال انما السجدة على من سمعها وفي المبسوط عن عثمان وعلى وابن مسعود وابن عباس انهم قالوا السجدة على من تلاها وعلى من سمعها وسواء قصد السماع او لم يقصد لاطلاق الادلة وتجب على المؤتم بتلاوة امامه وان لم يسمعها لوجوب المتابعة عليه حتى لو لم يسجدها الامام لا يسجد وان سمعها لانه مأمور بالمتابعة وعدم المخالفة ولو تلاها المؤتم لا تجب عليه ولا على من سمعه ممن هو معه في تلك الصلوة خلافا لمحمد فانه يقول يسجدونها بعد الفراغ من الصلوة لزوال المانع اذ ذاك وهو لزوم المخالفة ان لم يسجد الامام وقلب المتبوع تابعا ان سجد ولهما انه محجور عن القراءة بالنظر الى الصلوة التي التزم فيها المتابعة وتصرف المحجور غير معتبر بخلاف الجنب والحائض اذا قرأ حيث يجب على من سمعهما وكذا تجب على الجنب ايضا لانهما منهيان وتصرف المنهى معتبر كما في البيع عند اذان الجمعة وتجب على من سمعها منه ممن ليس في صلوته اجماعا لعدم الحجر بالنظر اليهم لانه بمنزلة من ليس في الصلوة في حقهم ولو سمعها المصلي ممن ليس في صلواته يسجد بها بعد الصلوة ولا يسجد بها في الصلوة لانها اجنبية عن تلك الصلوة حيث لم تكن من قراءتها ولا يدخل في الصلوة ما هو اجنبى منها وان كان من جنسها لاستلزامه تأخير جزأ منها وهو منهي عنه بلا ضرورة ولا ضرورة هنا فان قيل السبب في حق السامع السماع لا التلاوة وسماعه موجود في الصلوة فلم تكن اجنبية لكن السبب غير اجنبى قلنا السماع ليس من افعال الصلوة فكان اجنبيا بخلاف التلاوة ولو سجد بها في الصلوة لا تسقط عنه ولا تفسد الصلوة اما الاول فلانه لما نهى عن فعلها في الصلوة لما تقدم كان اداؤها فيها ناقصا وقد وجبت عليه كاملة وما وجب كاملا لا يتأدى مع النقصان واما الثانى فلانها من جنس الصلوة والصلوة لا تفسد بفعل هو من جنسها ما لم يستلزم تقويت فرض من فرائضها وتجب على من سمعها من حائض او نساء او كافر او صبي او مجنون وكذا من نائم في الصحيح لتحقق السبب في حقه وهو السماع وعدم المانع الذي هو فيه من عدم التكليف بالصلوة ولو سمعها من الطائر او الصدى لا تجب لانه محاكاة وليس بقراءة ولو تهيج بها لا تجب عليه ولا على من سمعه لانه تعداد للحروف وليس بقراءة وكذا لا تجزأه في جواز الصلوة وكذا لا تجب بالكتابة او النظر من غير

تلفظ لانه لم يقرأ ولم يسمع واذا تلاها او سمعها راكباً الامن جازاداءها بالايماء بها راكباً
عذر يديح الايماء راكباً بالفرض على ماسر في موضعه ولو تلاها وهو صحيح قادر على
السجود فلم يسجد حتى مرض وعجز عنه يجوز الايماء بها ولا يلزمه اعادتها اذا صح كما
في قضاء الصلوة ويستحب ان يقوم لها فيسجد من القيام لما فيه من زيادة معنى الحرور
وفي الظهيرة انه يستحب القيام بعد الرفع منها ايضاً ويستحب ان يتقدم التالي
ويصف السامعون خلفه ولا يرفعوا قبله تشبيهاً بالصلوة ولا يكره مخالفة ذلك
بان يسجدوا حيث كانوا ولو قدامه ويسجدوا او يرفعوا قبله لعدم الاقتداء حتى
لو ظهر فساد سجدة التالي لا تفسد سجدة من قبله وكذا لو لم يسجد التالي وذهب
يسجد السامع ويستحب للتالي اخفاؤها اذا لم يكن السامع متهيئاً للسجود
وان كان متهيئاً يستحب جهرها ولا تجب على الفور حتى لو سجد لها بعد سنة
او اكثر تقع اداء لا قضاء لعدم التقيد بالوقت ويشترط نية السجود للتلاوة لا التعيين
حتى لو كان عليه سجدة متعددة فعليه ان يسجد عددها وليس عليه ان يعين
ان هذه السجدة لآية كذا وهذه لآية كذا ويبطلها ما يبطل الصلوة من التكلم
والقهقهة والحدث وهذا مبني على قول محمد ان السجدة لا تتم بالوضع
بل بالرفع وهو الاصح على ما تقدم خلافاً لابن يوسف ومن سمعها من مصل
واقترى به قبل ان يسجد المصلي لها سجد المصلي معه وان اقتدى بعدما
سجد لها فان كان اقتداؤه في الركعة التي تلاها فيها سقطت عنه ان ادرك
معه الركوع لانها اثر القراءة التي قد تحملها الامام عنه في تلك الركعة ولو لم يدرك
معه تلك الركعة او لم يقد لتسقط فلا بد من سجوده لها لعدم المسقط
وكل سجدة وجبت في الصلوة ولم تؤد فيها سقطت اى لم يبق السجود لها
مشروعاً لفوات محله اذ لو سجد خارج الصلوة يكون مؤدياً لها انقص
مما وجبت وما وجب كاملاً لا يتأدى ناقصاً ولو اداها في صلوة اخرى فكذلك
لكونها اجنبية منها على ما تقدم ولا يقال كيف نتصور المسئلة وسجدة
التلاوة تتأدى بسجدة الصلوة وان لم ينوها لانا نقول ذلك اذا لم يقرأ بعدها تلك
آيات او اكثر على ما ياتي اما اذا قرأ فلا تتأدى بسجدة الصلوة فتتصور ولو تليت
بالعربية تجب على كل من سمعها ولم يفهمها من العجم اذا اخبر بها اجماعاً
ولو تليت بالفارسية تنزمت من سمعها ولم يفهمها اذا اخبر بها عند ابن حنيفة خلافاً للهمما
ولا تجب على من لم يسمعها وان كان في مجلس التلاوة لما تقدم من الحصر في كلام
ابن عمر ويقول فيها ما يقول في سجود الصلوة هو الاصح لانه المعهود في جنسها

قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وينبغي ان لا يكون ما صحح على عمومه بل ان كانت السجدة في الصلوة يقول فيها ما يقول فيها ان كانت فرضا وان كانت نفلا يقول ماشاء مما ورد كما رواه ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام كان يقول فيها اللهم اجعلها لي عندك ذخرا واعظم لي بها اجرا وضع عني بها وزرا وتقبلها مني كما قبلتها من داود رواه الترمذى باسناد حسن وصححه الحاكم وماروت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحسب قوله وقوته قال الترمذى حديث صحيح زاد الحاكم فتبارك الله احسن الخالقين وصحح هذه الزيادة وان كان خارج الصلوة قال ماشاء من كل ما اثر من ذلك عن ابن عمر انه كان يقول اللهم لك سجد سوادى وبك آمن فؤادى اللهم ارزقنى علما ينفعنى وعملا يرفعنى وعن قتادة انه كان يقول سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا واختاره بعض المتأخرين من اصحابنا لانه تعالى قد مدح قائله في سجودهم عند تلاوة القرآن عليهم ولو كرر تلاوة آية في مجلس واحد كفته سجدة واحدة سواء كانت بعد جميع التلاوات او بعد بعضها وهذا استحسان ووجهه دلالة الاجماع والضرورة اما الاول فان التسالى السميع لا يجب عليه الاسجدة واحدة بالاجماع مع ان التلاوة سبب على حدة حتى لو تلاها الاصم ولم يسمعها تجب عليه والسمع سبب على حدة واما الثانى فان تكرار القراءة محتاج اليه للتعليم والتعلم فلو تكرر الوجوب لزم الحرج وهو مدفوع بالنص فوجب القول بالتدخل ثم هو تدخل في السبب اى جعل الاسباب المتعددة سببا واحدا فيجب حكم واحد ويلتحق ما تأخر منها عنه بما تقدم عليه وان كان الاصل في التدخل ان يكون في الحكم اى جعل الاسباب المتعددة موجبة حكما واحدا وابقاء تعددها فلا يلتحق ما تأخر منها عن الحكم بما تقدم عليه وانما كان الاصل ذلك لان التدخل امر حكى ثبت بخلاف القياس اذا كان لكل سبب حكما فيلحق بالاحكام ولان اعتبار الثابت حسا غير ثابت ابد من اعتبار الثابت حكما غير ثابت لكننا لو قلنا به في العبادات كما في العقوبات لبطل لان العبادات اذا دارت بين الوجوب وعدمه تجب احتياطا لان مبناها على الكثير لانا خلقنا لاجلها بخلاف العقوبات فانها اذا دارت بين التزوم والسقوط تسقط درأها لان مبناها على الدرع والعفو فقلنا بالتدخل هنا في السبب ليتحقق ولا يبطل ولان المتحقق تأثير المجلس في جميع الاسباب لا الاحكام على ما في البيع وغيره وهذا التدخل مقيد بالمجلس فناسب ان يكون في السبب وفائدة

الفرق يظهر فيما لو زنى فحدثم زنى فانه يحد ثانيا سواء تبدل المجلس اولا لانه تداخل في الحكم ولو تلاها ففسد ثم تلاها لا يجب السجود ثانيا ان لم يتبدل المجلس او الآية لانه تداخل في السبب اما لو تبدلت الآية فلا تداخل لان التداخل انما يكون عند اتحاد جنس السبب لا عند اختلافه وكل آية كجنس على حدة ولعدم الضرورة المذكورة فلو قرأ آيات السجدة التي في القرآن كلها في مجلس واحد يلزمه اربعة عشر سجدة وكذا الحكم في تبدل المجلس عند اتحاد الآية يجب لكل تلاوة سجدة لان التداخل في السبب انما يصح عند جامع يجمع الاسباب ويجعلها كسبب واحد وهو المجلس اذ به يتصل القبول بالايجاب مع الفصل حقيقة وتند الخطاير المتعددة حقيقة فاذا اختلف المجلس عاد الحكم الى الاصل وهو تكرر الحكم بتكرر السبب اى سجدة بالتلاوة واعلم ان كلا من تبدل المجلس واتحاده حقيقى وحكمى فالتبدل الحقيقى كان ينقل من مكانه الاول في نحو الصحراء بثلث خطوات او اكثر والتبدل الحكمى كان يشرع في عمل آخر بان اكل ثلث لقعات او شرب ثلث جرعات او تكلم ثلث كلمات من غير ان يقوم من مكانه والاتحاد الحقيقى ظاهر والحكمى هو الكائن بين اجزاء ما يطلق عليه مكان واحد عرفا كالمسجد والبيت والحانوت وكذا مشى اقل من ثلث خطوات في نحو الصحراء اذا عرفت هذا فان وجد الاتحاد عند تكرار آية السجدة حقيقة وحكما او حكما وجد التداخل وكفت سجدة واحدة والا فلا فمن ثمة قالوا لو مشى خطوة او خطوتين او اكل لقمة او لقمتين او شرب جرعة او جرعتين او انتقل من زاوية البيت او المسجد الى زاوية اخرى اورد سلاما ما لو سمت عاطسا ثم كررها كفته سجدة واحدة بخلاف تسدية الثوب والدياسة والكراب والانتقال من غصن الى غصن وكذا لو تكلم كلمات او شرب جرعات او عقد نكاحا او بيعا او نحو ذلك فانه لا يكفيه سجدة واحدة فان مجلس الاكل غير مجلس التلاوة وكذا مجلس البيع ونحوه وان اتحد حقيقة ولو اطل الجلوس بعد التلاوة الاولى من غير ان يشتغل بشئ آخر ثم كررها لا يتكرر الوجوب ولو كررها راكبا يتكرر ان لم يكن في الصلوة لان سير الدابة يضاف الى راكبها حتى يجب عليه ضمان ما تلفت فاعتبر مكانها مكانه لاظهرها ولو في الصلوة لا يتكرر لان حرمة الصلوة تجعل الامكنة كمكان واحد ولو لا ذلك لما صحت صلواته لان اختلاف المكان يمنع صحة الصلوة وهذا يفيد التسوية بين كون التكرار في ركعة واحدة وكونه في اكثر وهو قول ابى يوسف وهو

الاصح خلافاً لمحمد فان عنده يتكرر الوجوب بتكرارها في ركعتين قال ان القول بالتداخل يؤدي الى اخلاء احدي الركعتين عن القراءة فيفسد قلنا ليس من ضرورة القول بالاتحاد في حق حكم بطلان التعدد في حق حكم آخر فكان التعدد باقيا في حق جواز الصلوة وقد افاد تعليل محمد ان خلافه فيما اذا كررها في موضع افتراض القراءة حتى لو كررها بعد اداء فرض القراءة ينبغي ان يكفيه سجدة واحدة لان المانع من التداخل متنف حينئذ مع وجود المقتضى والسفينة كالبيت لان جريانها غير مضاف الى الراكب بخلاف الدابة ولو تبدل مجلس السامع دون التالي تكرر الوجوب على السامع اجماعا ولو تبدل مجلس التالي دون السامع تكرر على السامع ايضا عند البعض لان التلاوة هي السبب في حقه ايضا لكن بشرط السماع وعند البعض لا يتكرر لان السبب في حقه السماع وصحح في الكافي الاول وفي الهداية وفتاوى قاضي خان الثاني قال في الينابيع وعليه الفتوى قال الفقير وبه نأخذ واعلم ان حكم الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه على القول بوجوبها حكم السجدة في عدم تكرار الوجوب عند اتحاد المجلس لما ذكرنا من العلة في سجدة التلاوة من لزوم الحرج لان تكرار اسمه عليه السلام واجب لحفظ سنته التي بها قوام الشريعة فلو وجب في كل مرة لافضى الى الحرج غير انه يندب تكرار الصلوة دون السجدة والفرق ان الصلوة عليه السلام يتقرب بها مستقلة وان لم يذكر بخلاف السجدة فانها لا يتقرب بها مستقلة من غير تلاوة ولو قرأ آية سجدة خارج الصلوة ولم يسجد ها ثم شرع في الصلوة من غير ان يتبدل المجلس وقرأها فيها وسجد لها كفته هذه السجدة عن التلاوتين وان سجد الاولى لم تكفه تلك السجدة عن التلاوتين وهذه المسئلة من جزئيات التداخل لاتحاد المجلس لعدم اعتبار اختلاف المجلس بالصلوة لان الشروع فيها عمل قليل لكن خصت بعدم استتباع الاولى للثانية لضعفها وقوة الثانية بكونها في الصلوة واستتباع الضعيف القوي عكس المقول ونقض الاصول فلذا افردوها بالذكر وان لم يسجد للاولى وللثانية حتى خرج من الصلوة سقطت لما مر من ان المتلوة في الصلوة اذا لم يسجد لها فيها تسقط والاولى قد اندرجت في الثانية بطريق الاستتباع فاذا سقطت الثانية سقط ما اندرج فيها ولم يعكس الاندراج لما مر آفا هذا جواب الجامع الكبير وعامة الكتب وفي نوادر ابي سليمان ان الاولى لا تسقط ما لم يسجد ها خارج الصلوة فاذا لم يسجد لها عند التلاوة يلزمه ان يسجد لها بعد الصلوة سواء سجد للثانية او لا والصحيح ما في

عامة الكتب ولولا هافي الصلوة اولا وسجد لها ثم قرأها بعدما سلم قيل يسجد ثانيا ولا تكفيه الاولى وقيل تكفيه وقيل ان لم يتكلم بعد ان سألتم قبل قراءتها تكفيه الاولى لان السلام عمل يسير كالشروع وان تكلم لا تكفيه لان الكلام مع السلام يصير كثير لانه تكلم ثلث مرات بسلامين وكلام آخر فبتبدل المجلس حكما ولو قرأها في الصلوة ولم يسجد لها حتى سلم فقرأ هامة اخرى وسجد سجدة واحدة سقطت عنه الاولى كذا في فتاوى قاضي خان ولو قرأ سجدة ثم سمعها في ذلك المكان من آخر ثم من آخر و هلم جرا كفته سجدة واحد سواء كان هو في الصلوة اولا على ظاهر الرواية وعلى رواية النوادر يتكرر الوجوب اذا وقعت تلاوته وسماعه معا وهو في الصلوة كذا في الخلاصة ايضا والمسبوق اذا سجدها مع امامه ثم قرأها فيما يقضى لا يسجد على مقتضى قول ابى يوسف خلافا لمحمد ولو لم يسجدها مع الامام و قرأها فيما يقضى يسجد انفاقا واعلم ان سجدة التلاوة تؤدى بالركوع في الصلوة وبركوع الصلوة اذ انواها وبسجود الصلوة مطلقا وقيل يشترط نيتها ايضا ويشترط في ذلك كله ان لا يقطع الفور بل يكون الركوع والسجود عقيب تلاوتها او بعد آية او آيتين فان قرأ بعدها اربع آيات انقطع الفور بلا خلاف وان قرأ ثلث آيات قبل ينقطع واليه مال شيخ الاسلام خواهر زاده وقيل لا واليه مال شمس الائمة الحلواني وهو اصح رواية فان محمدا ذكر في كتاب الصلوة قلت ارايت الرجل يقرأ السجدة وهو في الصلوة والسجدة في آخر السورة الا آيات بقيت من السورة بعد آية السجدة قال هو بالخيار ان شاء ركع بها وان شاء سجد بها قلت فان اراد ان يركع بها ختم السورة ثم ركع بها قال نعم قلت فان اراد ان يسجد لها عند الفراغ من السجدة ثم يقوم فيتلوم بعدها من السورة وهو آيتان او ثلث ثم ركع قال نعم ان شاء وان شاء وصل بها سورة اخرى انتهى فهذا نص على ان الثلث ليست قاطعة للفور وانه مخير بين ان يتم السورة ويدخل السجدة في ركوع الصلوة او سجودها وبين ان يسجد لها عند قراءتها ثم يقوم ويتم السورة ولكن هذا هو الافضل للآيتين بها مستقلة ثم اذا سجد لها على سبيل الاستقلال يكره ان يقوم ويركع من غير ان يقرأ بعدها شيئا سواء كانت الآية في وسط السورة او ختمها او بقي للتحتم آيتان او ثلث لانه يصير بانبا الركوع على السجود فينبى ان يقرأ ثم يركع فان كانت ختم السورة يقرأ آيات من سورة اخرى وان بقي منها آيتان او ثلث كسورة في اسرائيل والانشقاق فكذا ينبى ان يوصل بها سورة اخرى وان لم يوصل لا يكره

وعلل في البدايع افضلية وصل السورة بما يقتضى قصره على ما اذا كان الباقي آيتين حيث قال لان الباقي من خاتمة السورة دون تلك آيات فكان الاولى ان يقرأ تلك آيات كيلا يصير بانيا للركوع على السجود هذا واعلم ان اداء سجدة التلاوة بالركوع مما قدم فيه القياس على الاستحسان كما ذكروه في الاصول قال الشيخ كمال الدين بن الهمام فان قلت قد قالوا ان تأديتها في ضمن الركوع هو القياس والاستحسان عدمه والقياس مقدم على الاستحسان فاستغنى بكشف هذا المقام فالجواب ان مرادهم من الاستحسان ما خفي من المعاني التي ينط بها الحكم ومن القياس ما كان ظاهرا متبادرا فظهر من هذا ان الاستحسان لا يقابل القياس المحدود في الاصول بل هو اعم منه فقد يكون الاستحسان بالنص وقد يكون بالضرورة وقد يكون بالقياس اذا كان قياس آخر متبادر وذلك خفي وهو القياس الصحيح فيسمى الخفي استحسانا بالنسبة الى ذلك المتبادر فثبت به ان مسمى الاستحسان في بعض الصور هو القياس الصحيح ويسمى مقابله قياسا باعتبار الشبه وبسبب كون القياس المقابل مظهر بالنسبة الى الاستحسان ظن محمد بن سلمة ان الصليبة هي التي يقوم مقام سجدة التلاوة لا الركوع فكان القياس على قوله ان تقوم الصليبة وفي الاستحسان لا تقوم بل الركوع لان سقوط السجدة بالسجدة امر ظاهر فكان هو القياس وفي الاستحسان لا يجوز لان هذا لسجدة قائمة مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصوم يوم من رمضان لا يقوم عن نفسه وعن قضاء يوم آخر فصح ان القياس وهو الامر الظاهر هنا مقدم على الاستحسان بخلاف قيام الركوع مقامها فان القياس يأتي الجواز لانه الظاهر وفي الاستحسان يجوز وهو الخفي فكان حينئذ من تقديم الاستحسان لا القياس لكن عامة المشايخ على ان الركوع هو القائم مقامها كذا ذكره محمد في الكتاب فانه قال قلت فان اراد ان يركع بالسجدة نفسها هل يجزيه ذلك قال اما في القياس فالركعة في ذلك والسجدة سواء لان كل ذلك صلو واما في الاستحسان فينبغي له ان يسجد بالقياس ناخذ وهذا لفظ محمد وجه القياس على ما قاله محمد ان معنى التعظيم فيهما واحد فكانافي حصول التعظيم بهما جنسا واحدا والحاجة الى تعظيم الله تعالى اما اقتداء بمن عظم واما مخالفة لمن استكبر فكان الظاهر هو الجواز وجه الاستحسان ان الواجب هو التعظيم بجهة مخصوصة وهي السجود بدليل انه لو لم يركع على الفور حتى طالت القراءة ثم نوى بالركوع ان يقع على السجدة لا يجوز ثم اخذوا بالقياس لقوة دليله لما روى عن ابن مسعود و ابن عمر انها اجازا

ان يرجع عن السجود في الصلوة ولم يرو عن غيرها خلافة فلذا قدم القياس فانه لا ترجيح للحق لحقائه وللظاهر لظهوره بل يرجع في الترجيح الى ما اقترن بهما من المعاني فحق قوى الحق اخذوا به او الظاهر اخذوا به غير ان استقرارهم او جدولة قوة الظاهر المتبادر بالنسبة الى الحق المعارض له فلذا حصروا مواضع تقديم القياس على الاستحسان في بضعة عشر موضعا تعرف في الاصول انتهى ما ذكره الشيخ كالدين رحمه الله وهو تحقيق الا ان قوله عامة المشايخ على ان الركوع هو القاسم مقامها بالحصر مما لا ينبغي فانه يفيد ان السجود ولا يقوم مقامها عند العامة وليس كذلك على ما عرف ويكره للامام ان يقرأ آية السجدة في صلوة يخاف فيها وكذا في نحو الجمعة والميدلانه ان ترك السجود لها فقد ترك واجبا وان سجد يشبهه على المقتدين الا ان تكون السجدة في آخر السورة او قريبا منه بحيث تؤدي ركوع الصلوة او سجودها على ما مر ويكره ان يقرأ سورة في صلوة او غيرها ويترك آية السجدة لانه يشبه الفرار عن السجدة والاستكفاف عنها والذي ليس من اخلاق المؤمنين ولا يكره عكس ذلك بان يقرأ آية السجدة من السورة ويترك سائرها لانه مبادرة الى السجدة وقراءة آية من بين الآيات كقراءة سورة من بين السور وذلك جائز فكذا هذا وقيل من قرأ آية السجدة كلها في مجلس وسجد لكل منها ككفاه الله ما هم به ويستحب ان يقرأ مع السجدة من السورة آيات وفي فتاوى قاضي خان ان قرأ معها آية او آيتين فهو واجب وكذا في الذخيرة ليكون دفعالوهم تفضيل آية السجدة على غيرها مع ان الكل من حيث هو كلام الله في رتبة واحدة وان كان لبعضها بسبب اشتاله على ذكر صفات الحق جل جلاله زيادة فضيلة باعتبار المذكور لا المذكر وحاصله ان ما يوههم تفضيل بعض كلامه سبحانه على بعض من غير توقيف واذن منه مكروه بخلاف ما ورد فيه توقيف بزيادة فضيلته عن الرسول عليه السلام فانه باذنه سبحانه وذهب في البدائع في تعليل كراهة ترك آية السجدة من السورة الى انه لاجل ان فيه قطعاً لنظم القرآن وتفسير التأليف مع ان اتباع النظم والتأليف مأثور به قال تعالى فاذا قرأناه فاتبع قرآنه اي تأليفه فكان التغيير مكروها قال ابن الهمام وهذا يقتضي كراهة قراءة آية السجدة كلها في مجلس واحد وفيه نظر لان تغيير التأليف انما يحصل باسقاط بعض الكلمات او الآيات من السورة لا بد ذكر كلمة او آية منها على ما مر من ان قراءة آية من بين الآيات كقراءة سورة من بين السور فكما لا يكون قراءة سور متفرقة من اثناء القرآن مغيراً للتأليف والنظم لا يكون قراءة آية من كل سورة

مغيره نعم يقتضى انه لو ترك آية السجدة من آخر السورة لا يكره وفيه ما فيه وذهب صاحب البدائع ايضا في تعليل استحباب قراءة الآيات مع آية السجدة لانه لاجل ان يكون ادل على مراد الآية وليحصل معنى وجوب السجود بحق القراءة لاجل بحق استحباب السجدة اذ القراءة للسجود ليست بمستحبة فيقرأ معها آيات فيكون قصده الى التلاوة لا الى استحباب السجود والله سبحانه اعلم قال الفقير * واذا قد انهيها الغرض من الكلام على ما يتعلق بكلام المص رحمه الله فقد آثرنا ان تلحق به ملحقات خلاعتها ولا بد منها وهي مباحث الامامة وادراك الجماعة وقضاء الفوائت والجمعة والعيد و صلوة المسافر واحكام المسجد والجنائز ومسائل شتى فنقول والله المستعان

﴿ فصل في الامامة وفيها مباحث ﴾

الاول في موضع الجماعة من الاحكام فقل انهم فرض عين الامن عذر وهو قول احمد وداود وعطاء وابي ثور وقيل فرض كفاية وقال محمد في الاصل اعلم ان الجماعة سنة مؤكدة لا يرخص الترك فيها الا بعذر مرض او غيره واول هذا الكلام يفيد السنة و آخره يفيد الوجوب وهو الظاهر ففي الغاية قال عامة مشايخنا انها واجبة وفي المفيد انها واجبة وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة وفي البدائع تجب على العقلاء البالغين الاحرار القادرين على الجماعة من غير حرج انتهى والادلة تدل على الوجوب منها ما في الصحيحين واللفظ لمسلم عن ابي هريرة انه عليه الصلوة والسلام قال لقد هممت بان امر بالصلوة فتقام ثم امر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق معي رجال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلوة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار وليس المراد ترك الصلوة اصلا بدليل ما في مسلم وغيره عن ابي هريرة رضي الله عنه عنه عليه الصلوة والسلام انه قال لقد هممت ان امر فتيتي فيجمعوا لي حزم من حطب ثم اتى قوما يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فاحرقها عليهم فقل ليزيد هو ابن الاصم الجمعة عني او غيرها فقال صمتا اذناي انما كن سمعت ابا هريرة يآثره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر جمعة ولا غيرها وانما قالوا ليزيد ذلك لانه روى عن ابن مسعود نحوه الا انه قال يتخلفون عن الجمعة رواء مسلم ايضا قبلها روايتان رواية في الجمعة ورواية في غيرها وكلاهما صحيح ويؤيده ما في رواية البخاري مما يدل على ان المراد المشاء وهو قوله عليه الصلوة والسلام في آخره والذي نفى بيده لو يعلم احدهم انه

يُحَدِّثُ عَرَفًا سَمِينًا أَوْ مَرَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهْدِ الْعِشَاءِ وَمَقَامِي مُسْلِمٌ أَيْضًا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ لَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ إِلَّا مَنَاقِقُ قَدْ عَلِمَ نَفْسَاقَهُ أَوْ مَرِيضٌ وَإِنْ كَانَ الْمَرِيضُ لَيْمَشِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ حَتَّى يَأْتِي وَيَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَّمَنَا سَنَنَ الْهَدْيِ وَإِنْ مِنْ سَنَنِ الْهَدْيِ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي يُؤْذَنُ فِيهِ وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ مِنْ سِرِّهِ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ تَعَالَى غَدًا مُسْلِمًا فَلْيَحَافِظْ عَلَى هَؤُلَاءِ الصَّلَوَاتِ حَيْثُ يَنَادِي بِهِنَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَشْرَعُ لِنَبِيِّكُمْ سَنَنَ الْهَدْيِ وَإِنَّهُنَّ مِنْ سَنَنِ الْهَدْيِ وَلَوْ أَنَّكُمْ صَلَّيْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ كَمَا يَصِلُ هَذَا الْمُتَخَلِّفُ فِي بَيْتِهِ لَتَرَكْتُمْ سَنَةَ نَبِيِّكُمْ وَلَوْ تَرَكْتُمْ سَنَةَ نَبِيِّكُمْ لَضَلَلْتُمْ وَمِنْ رَجُلٍ يَتَطَهَّرُ فَيُحَسِّنُ الطَّهَوْرَ ثُمَّ يَعْبُدُ إِلَى مَسْجِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ حَسَنَةً وَرَفَعَهُ بِهَا دَرَجَةً وَحُطَّ بِهَا عَنْهُ سَيِّئَةٌ وَلَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا مَنَاقِقُ مَعْلُومُ النِّفَاقِ وَلَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يُؤْتَى بِهَادِي بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى يَقَامَ فِي الصَّفِّ فَهَذِهِ الْإِدْلَةُ أَدْنَى مَا يَثْبُتُ بِهَا الْوُجُوبُ وَتَسْمِيَةُ مُحَمَّدٍ لَهَا سَنَةً لِأَنَّهَا فِيهِ لَانَّهُ يُطْلَقُ السَّنَةُ كَثِيرًا عَلَى مَا يَجِبُ بِالسَّنَةِ كَمَا طُلِقَ عَلَى صَلَاةِ الْعِيدِ أَنَّهَا سَنَةٌ بِقَوْلِهِ عِيدَانِ اجْتِمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ الْأَوَّلُ سَنَةٌ وَالثَّانِي فَرِيضَةٌ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلِ الْعِيدِ وَبِالثَّانِي الْجُمُعَةَ فَقَدْ أُطْلِقَ عَلَى صَلَاةِ الْعِيدِ أَنَّهَا سَنَةٌ مَعَ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى الْأَصَحِّ لِأَنَّ وَجُوبَهَا بِالسَّنَةِ وَدَلَّ عَلَيْهِ بِمَا عَقِبَهُ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا يَتْرُكُ وَاحِدًا مِنْهُمَا كَمَا عَقِبَ هَهُنَا بِقَوْلِهِ لَا يَرُخَّصُ التَّرْكَ وَكَذَا تَسْمِيَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ لَهَا سَنَةً الْمُرَادُ وَجُوبَهَا بِالسَّنَةِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ وَلَوْ تَرَكْتُمْ سَنَةَ نَبِيِّكُمْ لَضَلَلْتُمْ وَكَذَا الْأَحْكَامُ تَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ مِنْ أَنَّ تَارِكَهَا مِنْ غَيْرِ عَذْرٍ يَعْزُرُ وَتَرَدُّ شَهَادَتُهُ وَيَأْتِي الْحِجْرَانُ بِالسَّكُوتِ عَنْهُ وَهَذِهِ كُلُّهَا أَحْكَامُ الْوَاجِبِ وَقَدْ يُوَفَّقُ بِأَنْ تَرْتَبَ الْوَعِيدُ فِي الْحَدِيثِ وَهَذِهِ الْأَحْكَامُ الْمَذْكُورَةُ مِمَّا اسْتَدْلَبَهُ عَلَى الْوُجُوبِ مَقِيدًا بِالْمُدَاوِمَةِ عَلَى التَّرْكِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرُ يَصَلُّونَ فِي بُيُوتِهِمْ كَمَا يُعْطِيهِ ظَاهِرُ اسْتِنَادِ الْمَضَارِعِ نَحْوُ بَنُو فُلَانٍ يَأْكُلُونَ الْبَرَّ أَيْ عَادَتُهُمْ فَيَكُونُ الْوَاجِبُ الْجُضُورُ أَيْ حِينَئِذٍ وَالسَّنَةُ الْمُؤَكَّدَةُ الَّتِي تَقْرُبُ مِنْهُ الْمَوَاضِبَةُ عَلَيْهَا وَحِينَئِذٍ فَلَا مَنَاقِفَ بَيْنَ مَا تَقْدِمُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تَفْضُلٌ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ أَوْ سَوْقُهُ سَبْعًا وَعَشْرِينَ ضَمًّا وَاللَّهُ الْهَادِي ﴿الثَّانِي﴾ فِي الْأَعْذَارِ الَّتِي تَبِيحُ التَّخَلُّفَ عَنِ الْجَمَاعَةِ فَتَنْهَا الْمَرَضَ الَّذِي يَبِيحُ التَّيَمُّمَ وَكَوْنَهُ مَقْطُوعَ الْيَدِ وَالرَّجُلَ مِنْ خِلَافٍ أَوْ مَقْلُوجًا أَوْ مُسْتَخْفِيًا مِنْ سُلْطَانٍ أَوْ غَيْرِهِ وَهُوَ مُعْصِرٌ أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ الْمَشْيَ كَالشَّيْخِ الْعَاجِزِ وَغَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِمْ الْمَوْفَى فَرُحِ

الكثر والاعمى عند ابي حنيفة قال ابن الهمام والظاهر انه اتفاق والخلاف في الجمعة لا الجماعة ففي الدراية قال محمد لا تجب على الاعمى لكن في جامع الجوامع والخلاصة وغيرها ما يؤيد قول شارح الكثر فانه قال لا تجب على الاعمى وان وجد قائدا عند ابي حنيفة وقال لا تجب وانما عدم الخلاف في المقعد على ما صرح به في الخلاصة وقاضى خان وغيرها في باب الجمعة ومنها المطر والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة في الصحيح وعن ابي يوسف سألت ابا حنيفة عن الجمعة في طين وردغة فقال لا احب تركها وقال محمد في الموطأ الحديث رخصة يعني قوله عليه الصلوة والسلام اذا ابتلت النعال فالصلوة في الرحال وجاء عن ابن ام مكتوم انه قال يا رسول الله انى ضرير شاسع الدارولى قائد لا يلايمنى فهل تجبلى رخصة ان اصلى في بيتى قال اتسمع النداء قال نعم قال ما جدلك رخصة رواه ابوداود واحمد والحاكم وغيرهم معناه لا جدلك رخصة تحصل لك فضيلة الجماعة من غير حضورها لا الايجاب على الاعمى لانه عليه السلام رخص لعبان بن مالك على ما في الصحيحين ويأتى تمام هذا في الجمعة ان شاء الله تعالى ﴿ الثالث ﴾ في استدراك فضل الجماعة اجمع العلماء على ان فضل الجماعة الموعود في قوله عليه الصلوة والسلام صلوة الجماعة تفضل صلوة الفرد بسبع وعشرين درجة على ما روياه في الصحيحين يحصل بادرار اقل الصلوة مع الامام ولو كان ذلك آخر القعدة الاخيرة قيل السلام لا على قياس قول محمد فانه لا بد ان يكون ركعة بان يدركه قبل رفع رأسه من ركوع الركعة الاخيرة حتى يدرك فضيلة الجماعة لقوله عليه الصلوة والسلام من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة رواه مسلم والجمهور على خلافه لقوله عليه السلام اذا ايتم الصلوة فلا تأتوها و اتم تسعون واتوها وعليكم السكينة فما ادركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا متفق عليه وللفظ ما يشمل ادنى جزء وليس في ذلك الحديث ان من ادرك دون الركعة لم يدرك الصلوة وينبى للمسبوق ان يشرع مع الامام في اى جزء ادركه فيكبر قائما ثم يشاركه في الفعل الذى هو فيه من غير ان يقضى ما بين القيسام وبين ذلك الفعل ولا يستد بالركعة الابدراك الامام في ركوعها لقوله عليه الصلوة والسلام اذا جئتم الى الصلوة ونحن سجدوا فاسجدوا ولا تعدوه شيئا ومن ادرك الركوع فقد ادرك الركعة رواه ابوداود وقال عليه الصلوة والسلام اذا اتى احدكم والامام على حال فليصنع كما يصنع الامام رواه الترمذى اذا علم هذا فلو شرع في صلوة منفردا في مسجد ثم اقيمت تلك الصلوة في ذلك المسجدى شرع الامام فيها بجماعة وليس

المراد شروع المؤذن في الإقامة فان كانت تلك الصلوة ثنائية او ثلاثية يقطعها
ويقتدى احرارا لفضل الجماعة ما لم يقيد الركعة الثانية بالسجدة فان قيدها
فلان القطع لادراك فضل الجماعة انما يباح قبل استحكام الصلوة و بعد
تقيد الركعة الثانية بالسجدة قد استحكمت الثانية بتمام ركعتيها والثلاثية
بوجود اكثرها وان كانت الصلوة رباعية ولم يتم شفعا بعد فان كان لم يقيد الركعة
الاولى بالسجدة يقطعها ولا يتم شفعا على ما اختاره فخر الاسلام قال في الهدية
وهو الصحيح لان مادون الركعة ليس له حكم الصلوة فكان بمحل الرفض
واختار شمس الائمة السرخسي انه يتم شفعا لان ذلك الجزء وقع قرينة فوجب
صيانتها ما يمكن بالنص وتدارك الفرض على الوجه الاكمل لا يسلب قدرة صونه
عن البطالان لامكان الجمع بينهما باتمام الشفع وفوت ركعة او ركعتين مع
الامام لا يعارض حرمة ابطال العمل ما لم يفوت الاتيان بالفرض على الوجه
الاكمل واجيب بانه وان كان ابطالا صورة فهو اكمل معنى ويرد عليه انه حينئذ كان
ينبغي ان يستوى التقيد بالسجدة وعدمه وان قيد الركعة بالسجدة يتم شفعا
بالاتفاق ويقطع ويقتدى وان كان قد صلى شفعا يقطع ويقتدى ما لم يقيد
الثالثة بالسجدة ثم هو مخير ان كان قد قام الى الثالثة ان شاء عاد الى القعود
وسلم ولا يسلم قائما لانه لم يشرع في القيام وان شاء كبر قائما ينوي الدخول
في صلوة الامام وفي المحيط يقطعها قائما بتسليمه واحدة وهو الاصح لانه
قطع وليس بتحلل كذا ذكره السروجي في شرح الهداية وذكر شمس الائمة
السرخسي انه يعود لامحالة لانه اراد الخروج عن صلوة معتد بها والخروج
عن صلوة معتد بها لم يشرع الا بالقعدة ثم اذا عاد الى القعد قال بعضهم
يقرأ التشهد ثانيا لان القعدة الاولى لم تكن قعدة وختم قال بعضهم يكفيه
التشهد الاول لان بالعود الى القعدة يرتفع القيام ويصير كان لم يوجد اصلا
فكانت هذه هي القعدة الاولى وقد تشهد فيها ويسلم تسليمتين عند بعضهم لانه
تحلل من الصلوة وعند بعضهم تسليمة واحدة لان الثانية للتحلل وهذه قطع
من وجه كذا في الكفاية وان قيد الثالثة بسجدة لا يقطع بل يتم صلوة لاستحكامها
بوجود الاكثر ويقتدى متفلا ان كان في الظهر او العشاء لما روى ابوداود
والترمذي والنسائي عن يزيد بن الاسود قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم
حجته فصليت معه صلوة الصبح في مسجد الحيف فلما قضى صلوته اذا هو
برجلين في اخرى القوم لم يصليا معه فقال علي بهما فجي بهما ترعد فرائضهما

قال ما منعكما ان تصليا معنا قال يا رسول الله انا كنا صلينا في رحالكما
قال فلا تفعلوا اذا صليتما في رحالكما ثم اتيتما مسجد جماعة فصليا معهم
فانها لكما نافلة قال الترمذى حسن صحيح الا ان النهى عن النفل بعد الصبح
والعصر وعدم شرعية التنفل بالوتر ومخالفة الامام اللازم احدهما في المغرب
عارض اطلاقه ومورده فبقى في الظهر والعشاء سالما عن المعارض فيعمل به هذا
وانما قيدنا في اول هذه المسئلة الشروع بكونه في المسجد والاقامة بكونها في ذلك
المسجد لانه لو شرع في بيته فاقامت في المسجد اوشرع في مسجد فاقامت
في آخر لا يقطع مطلقا ذكره المرغيناني ثم هذه المسئلة خارجة عن قاعدة محمد
ان صفة الفريضة متى بطلت بطل اصل الصلوة لان تلك القاعدة انما هي
اذالم يتمكن من اخراج نفسه عن العهدة بالمضى كما اذا ترك قاعدة الرابعة وقيد
الخامسة بسجدة اما اذا كان متمكنا بالمضى لكن اذن الشرع في تركه فلا فائدهم
﴿ الرابع ﴾ في الاولى بالامامة ومن تكرهه او لا تصح امامته في الصحيحين واللفظ
لمسلم قال عليه الصلوة والسلام يؤم القوم اقرؤهم لكتاب الله فان كانوا
في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاقدمهم هجرة فان
كانوا في الهجرة سواء فاقدمهم اسلاما ولا يؤم الرجل في سلطانه ولا يعقد
في بيته على تكريمه الا باذنه قال الاشبح في روايته مكان اسلاما سنا
ورواه ابن حبان والحاكم الا ان الحاكم قال عوض فاعلمهم بالسنة فافقههم فقها
فان كانوا في الفقه سواء فاكبرهم سنا وهي لفظة غريبة واسنادها صحيح قابو يوسف
اخذهما الترتيب وابوخيفة ومحمد خالفاه في حق الاقراء والاعلم فقلا الاولى
هو العلم فان تساوا في العلم فالاقراء واجاب من اختار مذهبا كصاحب
الهداية واكثر المشايخ بان الاقراء كان اعلم لانهم كانوا يتلقون القرآن باحكامه
ونظر عليه ابن الهمام برواية الحاكم وبانه يكون معناه حينئذ يؤم القوم اعلمهم
بالقراءة واحكام الكتاب فان كانوا في القراءة والعلم باحكام الكتاب سواء فاعلمهم
بالسنة وهذا يقتضى في رجلين احدهما متبحر في مسائل الصلوة والاخر متبحر
في القراءة وسائر العلوم ومنها العلم باحكام الكتاب ان يكون الثاني اولى بالتقديم
لكن المصريح في الفروع عكسه بعد احسان القدر المسنون وتعليقهم يفيد
حيث قالوا العلم يحتاج اليه في سائر الاركان والقراءة في ركن واحد وايضا بان
النص حينئذ يكون ساكتا عن الحال بين من انفرد بالعلم عن الاقرئية بعد احسان
القدر المسنون ومن انفرد بالاقرئية عن العلم حيث لم يكتف في التقديم بالا علم فقط

على ذلك التقدير بل من اجتمع فيه الاقرنية والاعلمية على ان الاعلمية بالكتاب
لا تستلزم العلم بالسنة وما يفسد الصلوة وما يكره فيها ونحو ذلك من
الفروع والشعب مع انه هو المعتبر في اولوية التقديم قال ولذا استدل
جماعة لهما بما رواه الحاكم يؤم القوم اقدم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء
فاقفهم في الدين فان كانوا في الفقه سواء فاقروهم للقرآن ولا يؤم الرجل
في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكريمه الا باذنه وهو معلول بالحجاج بن ارسطاه
والحق ان عبارتهم فيه لا تفحش لكن لا يقوى قوة حديث ابي يوسف واحسن
ما استدله لهما حديث مروا بالبكر فليصل وكان ثمة من هو اقرا منه لا علم دليل
الاول قوله عليه السلام اقراؤكم ابي ودليل الثاني قول ابي سعيد كان ابو بكر اعلمنا
وهذا آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون المعول عليه انتهى ملخصا
والمراد بالاعلم كما اشار اليه من هو اعلم باحكام الصلوة قال في الخلاصة ان كان
متبحرا في علم الصلوة لكن لم يكن له حظ في غيره من العلوم فهو اولى وانفقوا كلهم
على انهم ان تساوا في القراءة والعلم فالاورع اولى فوضعو الورع مكان
الهجرة بعدما كثرا لاسلام وانتسخ لتفاضل بالهجرة وصار بالورع وهو
التحرز عن الحرام والشبهة لقوله عليه الصلوة والسلام والمهاجر من هجر ما نهى
الله عنه ولقوله عليه السلام لا تعدل بالربعة شيئا يعني الورع فان تساوا في الاوصاف
الثلاثة قدم الا كبرنا لما في الحديث المذكور ولان التقديم للامامة من باب الكرامة وقد
ندب عليه الصلوة والسلام الى اكرامه بقوله ان من اجل الله اكرام ذى الشبهة
المسلم الحديث وقوله عليه السلام ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا
فان تساوا في الاوصاف الاربعة قدم احسنهم خلقا لقوله عليه الصلوة والسلام
ان من احبكم الى احسنكم اخلاقا وفي رواية ان من خياركم احسنكم اخلاقا والمراد
بحسن الخلق الحلم والرفق والحياثم ان تساوا فقل اصبحهم وجها وقيل
انسبهم فان تساوا اقرع بينهم وعلم من هذا الترتيب ومن كراهة تقديم الفاسق
على ما باتى ان العالم اولى بالتقديم اذا كان يحجب الفواحش وان كان غيره اورع
منه ذكره في المحيط ولو استويا في العلم والصلاح واحدهما اقرا فقدموا الآخر
اساؤا ولا يأتون فالاساءة لترك السنة وعدم الاتم لعدم ترك الواجب لانهم
قدموا رجلا صالحا كذا في فتاوى الحجة وفيه اشارة الى انهم لو قدموا فاسقا
يأتون بناء على ان كراهة تقديمه كراهة تحريم لعدم اعتناؤه بامور دينه
وتساهله في الاتيان بلوازمه فلا يبعد منه الاخلال ببعض شروط الصلوة وفعل

ما ينافيها بل هو الغالب بالنظر الى فسقه ولذا لم تجز الصلوة خلفه اصلا عند مالك ورواية عن احمد الا انا جوزناها مع الكراهة لقوله عليه الصلوة والسلام صلوا خلف كل بر وفاجر او صلوا على كل بر وفاجر وجاهدوا مع كل بر وفاجر رواه الدار قطنى واعله بان مكحول لا يسمع من ابى هريرة ومن دونه ثقة وحاصله انه مرسل وهو حجة عندنا وعند مالك وجهور الفقهاء فيكون حجة عليه وقد روى بعده طرق للدارقطنى وابى نعيم والعقيلي كلها مضعفة من قبل بعض الرواة وبذلك يرتقى الى درجة الحسن عند المحققين ولهذا ذكر في المحيط انه لو صلى خلف فاسق او مبتدع احرز ثواب الجماعة لكن لا يحرز ثواب المصلى خلف تقي كيف وقد صلى الصحابة والتابعون خلف الحجاج وفسقه ما لا يحفى لكن قال أصحابنا لا ينبغي ان يقتدى به الا في الجمعة للضرورة فيها بخلاف سائر الصلوات للتمكن من التحول الى مسجد آخر فيما سوى الجمعة وعليه يحمل عمل الصحابة والتابعين في الاقتداء بالحجاج وعلى هذه فينبى ان تكره الجمعة ايضا اذا تعددت الجوامع كفى زماننا لا مكان التحول اذا الفتوى على جواز التعدد على ماسياتى ان شاء الله تعالى ويكره ايضا تقديم العبد والاعرابى وولد الزنا والاعمى وينبى ان تكون الكراهة في هؤلاء دون الكراهة في الفاسق لانها امر محتمل غير محقق ولا غالب وهو الاخلال ببعض الشروط بناء على الجهل الغالب في العبد لاشتغاله بخدمة السيد وفي الاعرابى لعدم العلم غالبا فيهم لبعدهم عن اهله وفي ولد الزنا لعدم من يتقفه ويؤدبه ويحمله على التعلم الذى هو مكروه النفس ومخالف هواها وبناء على الضرورة في حق الاعمى لانه لا يرى التجاسة ليتحرز عنها وقد ينحرف عن القبلة وهو لا يشعر واذا تأملت وجدت سبب الكراهة في الاعمى اخف من غيره ولذا لم يكره تقديمه عند الأئمة الثلاثة وذكر في المحيط لا بأس بان يؤم الاعمى والبصير اولى وفي الانفع ذكر الامام المعروف بخواهر زاده في مبسوطه انما يكره تقديم الاعمى اذا كان غيره افضل منه وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم استخاف ابن ام مكتوم يؤم الناس وهو اعمى رواه ابو داود ويكره تقديم المبتدع ايضا لانه فاسق من حيث الاعتقاد وهو اشد من الفسق من حيث العمل لان الفاسق من حيث العمل يعترف بانه فاسق ويخاف ويستغفر بخلاف المبتدع والمراد بالمبتدع من يعتقد شيئا على خلاف ما يعتقد اهل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهة اذا لم يكن ما يعتقد يؤدى الى الكفر عند اهل السنة اما لو كان مؤدبا الى الكفر فلا يجوز اصلا كالفلاة من الروافض

الذين يدعون الألوهية لعل رضى الله عنه او ان النبوة كانت له فغاط جبريل ونحو ذلك بما هو كفر وكذا من يقذف الصديقة او ينكر صحة الصديق او خلافته او يسب الشيخين وكالجهيمة والقدرية والمشيبة القائلين بانه تعالى جسم كالأجسام ومن ينكر الشفاعة او الرؤية او عذاب القبر او الكرام الكاتين امامن يفضل عليا فحسب فهو من المبتدعة الذين يجوز الاقتداء بهم مع الكراهة وكذا من يقول انه تعالى جسم لا كالأجسام ومن قال انه تعالى لا يرى للجلاله وعظمته وروى محمد عن ابى حنيفة وابى يوسف ان الصلوة خلف اهل الاهواء لا تجوز كانه بناء على ما روى عن ابى يوسف انه قال لا يجوز الاقتداء بالمتكلم وان تكلم بحق قال الهندواني يجوز ان يكون مراده من ينظر في دقائق علم الكلام وقال صاحب المجتبى يجوز ان يريد الذى قرره ابو حنيفة حين رأى ابنه حمادا ينظر في الكلام فهما فقال رأيتك تنظر فيه فقال كنا ننظر وكأن على رؤسنا الطير مخافة ان يزل صاحبنا وانتم تنظرون وتريدون زلة صاحبكم ومن اراد زلة صاحبه فقد اراد ان يكفر فهو قد كفر قبل صاحبه فهذا هو الخوض المنهى عنه وهذا المتكلم لا يجوز الاقتداء به واعلم ان الحكم بكفر من ذكرنا من اهل الاهواء ونحوهم مع ما ثبت عن ابى حنيفة والشافعى من عدم تكفير اهل القبلة من المبتدعة كلهم محله ان ذلك المعتقد نفسه كفر فالقائل به قائل بما هو كفر وان لم يكفر بناء على كون قوله ذلك عن استفراغ وسعه مجتهدا في طلب الحق لكن جزمهم ببطلان الصلوة خلفهم لا يصحح هذا الجمع اللهم الا ان يراد بعدم الجواز عدم الحل مع الصحة والافهو مشكل كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام وعلى هذا يجب ان يحمل المنقول على ما عدا غلاة الروافض ومن ضاهاهم فان امثالهم لم يحصل منهم بذل وسع في الاجتهاد فان من يقول بان عليا هو الاله او بان جبريل غلط ونحو ذلك من السخف انما هو متبع محض الهوى وهو اسوأ حالا ممن قال ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى فلا يتأتى من مثل الامامين العظيمين ان لا يحكم بانهم من اكفر الكفرة وانما كلاهما في مثل من له شبهة فيما ذهب اليه وان كان مذهب اليه عند التحقيق في حد ذاته كفرا كمنكر الرؤية وعذاب القبر ونحو ذلك فانه فيه انكار حكم النصوص المشهورة والاجماع الا ان لهم شبهة قياس الغائب على الشاهد ونحو ذلك مما علم في الكلام وكمنكر خلافة الشيخين والساب لهما فان فيه انكار حكم الاجماع القطعى لانهم ينكرون حجة الاجماع باتهامهم الصحابة فكار لهم شبهة في الجملة وان كانت ظاهرة البطلان بالنظر

الى الدليل فبسبب تلك الشبهة التي ادى اليها اجتهادهم لم يحكم بكفرهم مع
 ان معتقدهم كفر احتياطاً بخلاف مثل من ذكرنا من الغلاة فتأمل . واما الاقتداء
 بالخالف في الفروع كالشافعي فيجوز ما لم يعلم منه ما يفسد الصلوة على اعتقاد المقتدى عليه
 الاجماع وانما اختلف في الكراهة قيل يكره وقيل لا يكره حتى قالوا لو شاهد من الشافعي
 انه اقتصد ثم غاب عنه ثم رآه يصلي يجوز له الاقتداء اما لو علم منه المقتدى ما يفسد
 الصلاة في اعتقاد الامام كما لو رأى الشافعي مس ذكره او امرأة ثم صلى ولم يتوضأ هل
 يجوز الاقتداء به قال اكثر على انه يجوز وهو الاصح واختار الهندواني وجماعة منهم
 صاحب النهاية عدم الجواز لان اعتقاد الامام انه ليس في الصلوة ولا بناء على المعلوم
 قلنا المقتدى يرى جوازها والمعتبر في حقه رأى نفسه لا رأى غيره والله اعلم
 الخامس فيمن لا يصح الاقتداء به في حق بعض المصلين دون البعض لا يصح
 اقتداء الرجل بالمرأة لقوله عليه الصلوة والسلام اخروهن من حيث اخرهن الله
 وعليه الاجماع وبناء على هذا لا يصح اقتداء الحثي المشكل بخثي مشكل
 لاحتمال ان المقتدى رجل والامام امرأة ولا يصح اقتداء البالغ غير البالغ في الفرض وغيره
 وهو الصحيح لان صلوة البالغ اقوى للزومها ولا يجوز بناء القوي على الضعيف
 وهو اصل يخرج عليه كثير من المسائل وكذا لا يجوز اقتداء العاقل بالمعتوه
 ولا اقتداء القارئ بالامى والامى بالآخرس والمكتسب بالعمى وغير المومى بالمومى
 والمومى قاعدا بالمومى مستلقيا والطاهر بصاحب العذر للاصل المذكور
 ويجوز اقتداء من هو من المذكورين بمن هو مثل حاله او اقوى لعدم المانع
 ولا يجوز اقتداء صاحب عذر بصاحب عذر آخر لانه اقتداء طاهر معذور
 من جهة فان عذره في حق نفسه بمنزلة العدم وغير عذره معتبر في حقه
 فان اتحد في العذر جاز اقتداء احدهما بالآخر للاستواء في الحال لان ذلك العذر
 في حق كل منهما غير معتبر وكذا لا يقتدى المفترض بالمتنفل لما قلنا وما في الصحيح
 عن معاذ انه كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم رجع الى قومه
 فيصلي بهم تلك الصلوة فليس فيه انه كان يصليها معه عليه الصلوة والسلام
 فرضا وما وقع في رواية الشافعي له من قوله ثم ينطلق الى قومه فيصليها بهم
 هي له تطوع ولهم فريضة ادراج من الشافعي بناء على اجتهاده ولهذا لا تعرف
 تلك الزيادة الا من جهته ولا يقتدى من يصلي فرضا بمن يصلي فرضا آخر لان
 الاقتداء شركة وموافقة فلا بد من الاتحاد وعند الشافعي يصح في جميع ذلك
 لان الاقتداء عنده اداء على سبيل الموافقة وعندنا معنى التضمن يراعى فانه
 عليه السلام جعل الائمة ضمنا اى لصلوة المقتدى ولا ضمان في الزمة اذ صلوة

المقتدى لا تصير واجبة على الامام فثبت ان الامام ضامن بصلوة نفسه صلوة
المقتدى اى صارت صلوة المقتدى فى ضمن صلوته صحة وفسادا واذا ثبت هذا
والشئ لا يتضمن ماهو فوقه ولا ما يغايره ثبت ما قلنا ولا يقال التفل يغاير الفرض
فكيف صح اقتداء المتفل بالمفترض لانا نقول ممنوع بان التفل مطلق والفرض
مقيد والمطلق جزء المقيد فلا يغايره فلذا صح اقتداء المتفل بالمفترض وكذا
ان افسد المتفل صلاته بعد اقتدائه به لعدم المغايرة فان قيل القراءة فرض
على المقتدى فى الاخرين قلنا لما اقتدى به لم يبق عليه قراءة لا فرضا ولا نفلا
وكذا قعدة المتفل على رأس الركعتين تصير نفلا لصيرورة نفسه اربعا بالاقتداء
لان القعدة انما تلزم اذا اراد الخروج اما اذا لم يرد فلا كذا فى الكافى ولا يصح اقتداء
الناذر بالناذر للمغايرة بمغايرة السبب لان السبب فى حق كل منهما امر يرجع اليه
وهو نذره وهما متغايران فتغاير اسبابهما الا اذا قال بعد نذر صاحبه نذرت تلك
المنذورة التى نذرها فلان فح يجوز اقتداء احدهما بالآخر للاتحاد ويجوز اقتداء
الحالف بالحالف لان الواجب هو البر فبقيت الصلاتان نفلا فى انفسهما ولذا صح
اقتداء الحالف بالناذر دون العكس ومصليا ركعتي الطواف كالناظرين لان طواف
هذا غير طواف الآخر وهو السبب ولو اشتراكا فى نافلة فافسدها صح اقتداء
احدهما بالآخر فى القضاء للاتحاد بخلاف ما لو افسدها بعد الشروع غير مشتركين
حيث لا يصح اقتداء احدهما بالآخر وبالناذر للتغاير ولو صليا الظهر ونوى
كل امامة الاخر صح صلاتهما لان الامام منفرد فى حق نفسه فهو نية
الانفراد حينئذ فلو نوى كل الاقتداء بالآخر فسدت ويجوز اقتداء من يصلى
السنة بعد الظهر بمن يصلى السنة قبلها وكذا سنة العشاء بالتراوىح للاتحاد
فى النافلة واما اقتداء من يرى الوتر واجبا بمن رآه سنة فجوزه الامام ابو بكر
محمد بن الفضل لان كلا يحتاج الى نية الوتر فلم يختلفا نيتهما فاهدر اختلاف
الاعتقاد فى صفة الصلوة واعتبر مجرد اعتبار النية قال الشيخ كمال الدين
ابن الهام لكن قد يستشكل اطلاقه بما ذكر فى التجنيس وغيره من ان الفرض
لا يتأدى بنية التفل ويجوز عكسه ونهى عليه عدم جواز صلوة من صلى الخمس
سنتين ولم يعرف النافلة من المكتوبة مع اعتقاده ان منها فرضا ومنها نفلا
فأفاد ان مجرد معرفة اسم الصلوة ونيتها لا يجوزها فان فرض المسئلة انه صلى
الخمس ويعتقد ان من الخمس فرضا ونفلا وهذا فرع تعينها عنده باسمائها
من صلوة الظهر و صلوة العصر الخ ولان جواب المسئلة بعدم الجواز مطلقا

انما هو بناء على عدم جواز الفرض بنية النفل اعم من ان يسميها او لا فانه اذا سماها بالظهر واعتقاده ان الظهر نفل فهو بنية الظهر نا ونفلا مخصوصا فلا يتأدى به الفرض فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز وتراخي اقتداء بوتر الشافعي بناء على انه لم يصح شروعه في الوتر لانه بنيت اياه ائمانوى النفل الذي هو الوتر فلا يتأدى الواجب بنية النفل وحينئذ فالافتداء به فيه بناء على المعلوم في زعم المقتدى نعم يمكن ان يقال لو لم يخطر بخاطره عند النية صفته من السنة او غيرها بل بمجرد الوتر يتفي المانع فيجوز لكن اطلاق مسألة التجنيس يقتضى انه لا يجوز وان لم يخطر بخاطره فقليته وفرضيته بعد ان كان المتقرر في اعتقاده فقليته وهو غير بعيد للم تأمل انتهى وقد يفرق بان اعتقاد الظهر مثلا نفلا كفر و صلوة الكافر غير صحيحة بخلاف اعتقاد الوتر سنة وعلل في مختصر البحر جواز الافتداء بضعف وجوب الوتر ولذا تلزم القراءة في جميعه وفيه نظر لانه يرد عليه ركة الطواف والنفل الذي افسده بعد الشروع فليتأمل . ويجوز اقتداء غاسل الرجلين بالماسح على الحفين لكمال طهارته بخلاف صاحب العذر اذ طهارته ناقصة ولذا تنقض بخروج الوقت فيه اجماع . واما اقتداء المتوضئ بالمتيمم فيجوز خلافا لمحمد بناء على انه طهارة ضرورية عنده وعندهما بمنزلة الماء عند عدمه في حق جواز الصلوة واعلم ان في طهارة المتيمم جهة الاطلاق باعتبار عدم توقعها وجهة الضرورة باعتبار ان المصير اليها انما يكون عند الضرورة بعدم القدرة على استعمال الماء فاعتبر محمد جهة الضرورة في نفي جواز الافتداء المتوضئ بالمتيمم وجهة الاطلاق في الرجعة اذا انقطع الدم في الحيضة الاخيرة دون العشرة حيث قال انقطاع الرجعة بمجرد التيمم وان لم تصل به اخذ بالاحتياط في الموضعين وها اختاراه جهة الاطلاق في الصلوة لان اعتبارها طهارة كالماء ليس الامن اجلها وجهة الضرورة في الرجعة حتى قال لا تنقطع الرجعة اذا تيممت مالم تصل لانها لم تشرع لاجلها فلم تكن طهارة مطلقة بالنسبة اليها مالم تصل بها الصلوة التي هي المقصودة من شرعيتها ويجوز اقتداء القائم بالقاعد الذي يركع ويسجد خلافا لمحمد ايضا وقوله القياس لان فيه بناء القوى على الضعيف اذ القعود لا يجوز الا عند الضرورة اتفاقا الا انها استحسننا بما في الصحيحين عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال دخلت على عائشة فقلت الاتحدثنى عن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت بلى قل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلوة والسلام اصلى الناس قلنا لاهم

ينتظرون الصلوة قال ضمو الى ماء في الخضب ففعلنا فاغتسل ثم ذهب لينؤاغمي عليه ثم افاق فقال اصلي الناس فقلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله عليه السلام هكذا ثلثا قالت والناس ينتظرون رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلوة العشاء الآخرة قلت فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابي بكر ان يصلي بالناس فاتاه الرسول وكان ابو بكر رجلا رقيقا فقال لعمر صل انت فقال عمر انت احق بذلك فصلى بهم ابو بكر ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد من نفسه خفة فخرج يهادى بين رجلين احدهما العباس لصلوة الظهر وابو بكر يصلي بالناس فلما رآه ابو بكر ذهب ليتأخر فاومى اليه ان لا يتأخر وقال لهما اجلساني الى جنبه فاجلساه الى جنب ابي بكر فكان ابو بكر يصلي وهو قائم بصلوة النبي عليه الصلوة والسلام والناس يصلون بصلوة ابي بكر والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد الحديث وما روى الترمذى عنها انه عليه الصلوة والسلام صلى في مرضه الذي توفى فيه خلف ابي بكر قاعدا وقال حسن صحيح واخرج النسائى عن انس ان آخر صلوة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع القوم في ثوب واحد متوشحا خلف ابي بكر فاولا يعارض ما في الصحيح وثانيا قال البيهقي لا تعارض قالت فالتى كان فيها اماما صلوة الظهر يوم السبت والاحد والتى كان فيها مأموما لصبح من يوم الاثنين وهى آخر صلوة صلاها عليه السلام كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام واما قوله عليه الصلوة والسلام واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا ونحوه فهو منسوخ بحديث عائشة هذا فانه آخر العهد منه صلى الله عليه وسلم قاله البخارى وغيره واما اقتداء القائم بالاحدب اذا بلغت حد وبته الركوع فالاصح انه يجوز عندهما لا عند محمد بناء على ان صلاته اضعف من صلوة القائم لان تلك الحال لا تجوز الا عند المعجز عن الاستواء فكان كالقعود وعندهما لما جازت صلوة القائم خلف القاعد بالحديث جازت خلف الاحدب بدلالة اولوية ولولم يصل الى حد الركوع فالاصح الجواز اتفاقا لانه في حكم القيام لقربه منه ولان من رآه لا يظنه راكعا بخلاف الاول . وتجوز امامة الخنثى المشكل للنساء وكذا امامة المرأة لكن يكره ان يصلين وحدهن جماعة على ما قالوا وان فعلن يكره ان يتقدم الامام عليهن بل يقف وسطهن كما اذا ام العارى العراة فانه لا يتقدم عليهم بل يكون وسطهم تحرزا عن وقوع نظرهم على عورته . ويجوز اقتداء الاخرس بالامى دون العكس لقوة حال الامى بقدرته على تكبيرة الاحرام دون الاخرس والاخرس مع الامى كالامى مع القارى وذكر التمر تانى يجب ان لا يترك الامى

اجتهاده اثناء ليله ونهاره ليتعلم قدر ما تجوز به الصلوة فان قصر لم يعذر عند الله تعالى وفي المحيط ان القارئ ان كان على باب المسجد او بجوار المسجد والامى في المسجد يصلى وحده ان صلاته جائزة بالاخلاف وكذا اذا كان القارئ في صلوة غير صلوة الامى جاز للامى ان يصلى وحده ولا ينتظر فراغ القارئ بالاتفاق اما اذا كان القارئ في ناحية المسجد والامى في ناحية اخرى وصلاتهما متوافقة فقد ذكر القاضي ابو حازم ان على قياس قول ابى حنيفة لايجوز وهو قول مالك وفي رواية انها تجوز ووجه تخريجه انه لم يظهر من القارئ رغبة في اداء الصلوة بالجماعة انتهى والقول الذى قاس عليه ابو حازم هو انه لو اقتدى قارئ وامى بامى فصلوة الكل فاسدة عند ابى حنيفة وعندهما تفسد صلوة القارئ فقط لانه التارك فرض القراءة مع القدرة وابو حنيفة يقول ان الاميين ايضا تركها مع القدرة عليها اذا كانا قادرين على تقديم القارئ حيث حصل الاتفاق في الصلوة والرغبة في الجماعة . السادس . في الموقف لايجوز تقديم المؤتم على الامام عندنا في الصلوة خلافا لمالك لمواظبته عليه الصلوة والسلام على التقديم على المؤمنين او التساوى من غير ترك مع انه بيان الجمل ومقتضاه الافتراض فكان عدم التقدم على الامام شرطا لصحة الاقتداء والمفتقر اليها هو المؤتم فاذا فقد شرطها فقدت وفسد الاقتداء واذا فسد وقضى صلاته عليه تفسد صلوته لفساد ما بنيت عليه بخلاف الامام فانه منفرد بالنظر الى نفسه ولذا لم تشترط نية الامامة لصحة الاقتداء فلا تفسد صلوة الامام بفساد الاقتداء لعدم بنائها عليه . والمعتبر موضع القدم . حتى لو كان المفتدى اطول من امامه بحيث يقع سجوده قدام الامام لكن قدمه غير مقدمة عليه تجوز والمعتبر في القدم العقب حتى لو كان عقب المفتدى غير متقدم على عقب الامام لكن قدمه اطول تقع اصابعه قدام اصابعه تجوز . ومن صلى مع واحدا قامه عن يمينه وان صلى مع اثنين تقدم عليهما لحديث جابر قال سرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة فقام فصلى فجئت فقممت عن يساره فاخذ بيدي وادارنى عن يمينه فجاء جابر بن صخر حتى قام عن يساره فاخذنا بيديه جميعا فدفعنا حتى اقامنا خلفه رواء مسلم وعن ابن عباس قال بت عند خالتي ميمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل فقممت عن يساره فاخذ برأسى فاقامنى عن يمينه متفق عليه وعن محمد ان الواحد يجمل اصابعه عند عقب الامام ولكن ظاهر الحديث المساواة وهو ظاهر الروايتين وعن ابى يوسف انه يتوسط الاثنين لما رواه مسلم ان علقمة والاسود دخلا على

عبدالله فقال اصلى من خلفكما قالانعم فقام بينهما فجعل احدهما عن يمينه والآخر عن شماله الحديث الى ان قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والجواب انه فعله لضيق المكان توفيقا بينه وبين حديث جابر اوانه منسوخ فان فيه ذكر التطبيق في الركوع واقتراض الذراعين وهو منسوخ فانه كان بمكة وجابر انما شهد المشاهد التي بعد بدر فحديثه متأخر وغاية الامر ان الناسخ خفي على عبدالله بن مسعود ولا بعد فيه اذ لم يكن دأبه عليه السلام الامامة الجمع الكثير دون الاثنين الا في النادر كقصة جابر وكحديث انس ان جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعت فاكل منه عليه الصلوة والسلام ثم قال قوموا فلاصل لكم قال انس فقمتم الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فضحته بماء فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت انا واليتيم ووراءه المجوز من وراءنا فصلى لنا ركعتين ثم انصرف رواء مسلم ايضا قال في الهداية فهذا دليل الافضلية والاثري يعني اثر ابن مسعود دليل الاباحة انتهى وهذا يدل على انه لا يكره توسط الامام الاثنين واختاره في المحيط وذكر في الفتاوى العتابية ان الامام لوقام في وسط القوم اقاموا في ميمنته او ميسرته فقد اساءوا انتهى وربما يحمل هذا على ما اذا زادوا على الاثنين فلا مخالفة واما الواحد لوقام خلفه او عن يساره فقل لا يكره وذكر في الهداية انه مسمى لانه خالف السنة وهو الظاهر والسنة ان يصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء لما مر من حديث انس والحديث المشكل يقوم قدام النساء ولا يقف معهن لاحتمال انه رجل ولا مع الرجال لاحتمال انه امرأة ثم الترتيب بين الرجال والصبيان سنة لا فرض هو الصحيح اما بينهم وبين النساء ففرض عندنا حتى لو حاذت امرأة اوصية مشتهاة تعقل الصلوة رجلا او تقدمت عليه قدر ركن وصلاتها مطلقة مشتركة تحريمه واداء واتحد المكان والجهة بلا حائل ونويت امامتها فسدت صلوة الرجل فشروط المحاذاة المفسدة عشرة الاول كونها بالغة اوصية مشتهاة وهي بنت تسع مطلقا او ثمان اوسبع اذا كانت عبلة وسيمة فلو لم تكن كذلك لا تقسد ولا فرق بين المحرم وغيره الثاني كونها تعقل الصلوة فان كانت لا تعقلها لا تقسد الثالث ان تكون المحاذاة قدر ركن عند محمد واداء الركن معها عند ابى يوسف على ما مر الرابع ان تكون الصلوة مطلقة اي ذات ركوع وسجود فلا تقسد المحاذاة صلوة الجنازة وسجدة التلاوة الخامس كون الصلوة مشتركة من حيث التحريم بان تبني المرأة تحريمها على تحريمه

الرجل او يبنيا تحريمها على تحريمه ثالث فلا تفسد المحاذاة فيما اذا صليا صلوة واحدة منفردين او مقتديا احدهما بامام ولم يقتد به الآخر السادس كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء بان يكون الرجل امامها او كان لهما امام فيما يؤديانه تحقيقا للمقتدين او تقديرا كالحاقين بعد فراغ الامام فلا تفسد المحاذاة اذا كانا مسبوقين قاما الى قضاء ما سبقا لانهما وان اشتركا من حيث التحريم لكن لم يشتركا من حيث الاداء كما انه لو اقتدى كل منهما بامام غير الذي اقتدى به الآخر في صلوة واحدة وان اشتركا من حيث الاداء على التفسير المذكور لانه يصدق عليه لان لهما اما مافيا يؤديانه لكن لم يشتركا من حيث التحريم فاضمحل اعتراض صدر الشريعة بان الشركة في الاداء لا توجد بدون الشركة في التحريم فلا حاجة الى ذكر الشركة في التحريم فتأمل السابع اتحاد المكان حتى لو كان احدهما على دكان علو قامة والآخر على الارض تفسد صلاته الثامن اتحاد الجهة فلو اختلف جهتهما بان كانا يصليان في جوف الكعبة كل منهما الى جهة غير جهة الآخر لا تفسد المحاذاة وكذلك في لظلمة الناصع عدم الحائل بينهما حتى لو كان بينهما استطوانة ونحوها لا تفسد والفرجة التي تسع انسانا كالحائل . العاشر . ان ينوي الامام امامة النساء هكذا قالوا ولا شك ان هذا داخل في اشتراط الشركة فانه اذا لم ينوا امامة النساء لا يصح اقتداؤهابه فلم توجد الشركة وذلك لان نية امامة النساء شرط في صحة اقتدائهن عندنا خلافا لغيره لانه يلزمه فرض ترتيب المقام باقتدائها ويلحق صلاته فساد من جهتها فلا بد ان يتوقف على التزامه باختياره وقصده كما ان المقتدى لما كان بحيث يلحقه فساد الصلوة اذا فسدت صلوة الامام بسبب الاقتداء توقف ذلك على التزامه بقصده اذ لا ولاية على احد الابلا التزام وفي رواية انما تشترط نية امامتها اذا اقتدت محاذية لرجل فان اقتدت غير محاذية له يصح اقتداؤها فان حاذت في خلاها ينقلب فاسدا لعدم ادخال الضرر اذا لم توجد منها محاذاة وعند الثالثة المحاذاة غير مفسدة وهو القياس الان ائمتنا استحسنوا بالحديث وهو خروج من حيث اخر هن الله فانه امر وهو يقتضى الافتراض عند الاطلاق وقد ورد في بيان المقام والصلاة مجمل بالنظر اليه فيكون ترك التأخير منه مفسدا لترك فرض المقام ولا تفسد صلاتها وان كانت مأمورة بالتأخير ضمنا ويحرم عليها تركه فرقا بين القصدى والضمنى وكان وزانه معها في لزوم تقدمه وتأخيرها وزان المأموم مع الامام في لزوم تأخيره وتقديم الامام فكما ان المأموم لا يجوز له

التقدم وتفسد صلاته والامام لا يجوز له التأخر ولكن لا تفسد صلاته كذلك الرجل لا يجوز له التأخر على المرأة وتفسد صلاته والمرأة لا تجوز لها المحاذات ولكن لا تفسد صلاتها الا انه ذكر في المحيط حكي عن مشايخ العراق في المحاذاة صورة تفسد صلوة المرأة دون الرجل وهي ما اذا شرعت بعد شروع الرجل محاذية لانها اذا كانت حاضرة وقت شروعه فقامت بحذاءه امكنه التأخير بالتقدم عليها خطوة او خطوتين اما اذا جاءت بعدما شرع فلا يمكنه ذلك لانه مكروه في الصلوة وانما تأخيرها بالاشارة ونحوها فاذا فعل ذلك فقد وجد منه التأخير فاذا لم تتأخر فقد تركت هي فرضها من فرض المقام فتفسد صلاتها قال وهذه المسئلة عجيبه ثم هذا مبنى على كون الحديث المذكور مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت ذلك وانما روى موقوفا على ابن مسعود في مسند عبدالرزاق قال اخبرنا سفيان الثوري عن الاعمش عن ابراهيم عن ابي معمر عن ابن مسعود قال كان الرجال والنساء في بني اسرائيل يصلون جميعا فكانت المرأة تلبس القالين فتقوم عليهما فتواعد خليلها فالتى عليهن الحيض فكان ابن مسعود يقول اخروهن من حيث اخرهن الله قيل فما القالبان قال ارجل من خشب تتخذاها النساء يتشرفن الرجال في المساجد وفي الفساية عن شيخه يرويه الحرام الحبائث والنساء حبائل الشيطان واخروهن من حيث اخرهن الله ويعزوه الى مسند رزين قيل وذكر انه في دلائل النبوة لليهقي وقد تتبع فلم يوجد هذا وقد شدد بعضهم وقال بافساد محاذاة الامرء ولا متمسك له في الرواية فان الكل صرحوا بعدم افسادها ولا في الدراية لتصر يحهم بان الفساد في المرأة غير معلول بعروض الشهوة بل لترك فرض المقام الثابت بالحديث ولذا لم يفرقوا بين المحارم والاجنبيات ولبس ذلك في الصبي ومن تساهل وعلل بعروض الشهوة صرح بنفيه في الصبي مدعي عدم اشتهاؤه وحاصله ان مظنة الشهوة الانوثة وباعتبار المظنة يثبت الحكم لا باعتبار ما قد يتفق في الذكر فقد يتفق ذلك في الميت والبهيمة ولا غيره به وقالوا ان اشتهاؤه الذكر يكون عن انحراف في المزاج وقد ساهم كثير من السلف الذين بخلاف اشتهاؤه الانثى فانه الطبع السليم . السابع . في المانع من الاقتداء يشترط لصحة الاقتداء اتحاد مكان الامام والمأموم حكما فلو كان بينهما حائط فان كان قصيرا ذليلا بان كان طوله دون القامة وعرضه غير زائد على ما بين الصفين لا يمنع لعدم الاشتباه والافان كان فيه باب او كوة يمكن الوصول

الى الامام منه وهو مفتوح فكذلك لا يمنع وان كان الباب مسدودا او الكوة صغيرة لا يمكن النفوذ منها او مشبكة فان كان لا يشتبه عليه حال الامام بروية او سماع لا يمنع على ما اختاره شمس الائمة الحلواني قال في المحيط وهو الصحيح وكذا اختاره قاضي خان وغيره وان كان الحائض على خلاف ماذ كريان كان صريضا طويلا وليس فيه ثقب منع وان لم يكن بينهما حائط ولكن بينهما او بين المقتدى وبين الصف الذي قدماه بعد فان كان مما يمكن فيه صف وتم فيه العجلة لا يمنع مطلقا وان كان قدر ما يقوم فيه صف وان كان في المسجد لا يمنع وان كان خارج المسجد يمنع الا ان يقوم فيه ثلثة فانهم صف يحصل به اتصال من ورائهم بمن قدامهم بالاتفاق بخلاف الواحد فانه لا يحصل به الاتصال بالاتفاق وكذا الانسان عند ما خلافا لابي يوسف فان الاثنين عنده كالثلثة في حصول الاتصال وفي حكم انعقاد جمعة الامام معهما وفي حكم محاذاة النساء حتى لو قامت امرأة واحدة في صف فانها تفسد صلوته واحد عن يمينها وواحد عن يسارها وواحد خلفها من الصف الذي يليها بالاتفاق وان كن ثلثا يفسدن صلوته واحد عن يمينهن وواحد عن يسارهن وثلثة ثلثة ورائهن الى آخر الصفوف بالاتفاق اما الثلثان فيفسدان صلوته واحد عن يمينهما وواحد عن يسارهما واثنين ورائهما فقط عند ما كافي الواحدة وعنده تفسدان صلوته اثنين اثنين ورائهما الى آخر الصفوف كافي الثلث فالخاص ان الثني عنده كالجمع في كونه صفا وفي انعقاد الجمعة خلافا لهما له ان في الثني معنى الاجتماع فيعطى حكم الجمع كافي الوصايا والموارث ولهما ان الجمع والثني متغايران صيغة في اللغة فيتغايران حكما اما مقام فيه دليل الالحاق كافي الوصايا والموارث ولم يرق فيما نحن فيه فلا يلحق هذا وقد قالوا ان المسجد اذا كان كبيرا جدا كمسجد بيت المقدس المشتمل على المساجد الثلاثة وقام المقتدى في اقصاه من غير اتصال الصفوف لا يجوز قال البرازي المسجد وان كان كبيرا لا يمنع الفاصل فيه الا في الجامع القديم بخوارزم وجامع القدس الشريف اعنى ما يشتمل على المساجد الثلاثة الاقصى والصخرة والبيضاء انتهى ولو اقتدى من سطح المسجد بالكلام فيه كما واقتدى من وراء الجدار وكذا المأذنة ولو اقتدى على جدار بيته متصلا بالمسجد ولا يخفى عليه حال الامام جاز بخلاف ما لو قام على سطحه حيث لا يجوز وان كان لا يخفى عليه حال الامام لكثرة التخلل واختلاف الامكنة من كل وجه بخلاف البيت لانه لم يتخلل الا الجدران اذا كان فيه ثقب ولا يشتبه عليه الحال

وباتصال الصفوف صار مع المسجد كقيام واحد وكذا لو صلى في دكان خارج المسجد ان اتصلت الصفوف جازوا لافلا ولو كان بين الامام والمقتدى في الجامع او غيره نهر فان كان صغيرا لا يمنع وان كان كبيرا يمنع واختلف في الصغير فقليل ما لا يمكن المشي في بطنه لضيقه وقيل ما يشبه القوى من غير كلفة وقيل ما لا يكون طريق مثله في الضيق والصحيح ان ما لا يمكن فيه سير الزورق فهو صغير لا يمنع وما يمكن فكبير يمنع لكن ذكر في التناثر خانية عن المتقي للحاكم الشهيد انه انما يمنع في هذه الحالة اذا كان الناس يمشون فيه فان كانوا لا يمشون لا يمنع انتهى ولا يخلوا عن نظر لانه حينئذ بمنزلة الطريق الذي تمر فيه العجلة وهو مانع مطلقا فينبغي ان يمنع هذا ايضا مطلقا ولذا لم يذكر هذا القيد احد من اصحاب الفتاوى كقاضى خان وصاحب الخلاصة وغيرها ومضى العيد له حكم المسجد وقد مر حكمه الثامن . فيما يتابع المقتدى فيه الامام وما لا يتابعه فيه لاحلاف في لزوم المتابعة في الاركان الفعلية اذ هي مواضع الاقتداء والاصل فيه قوله عليه الصلوة والسلام انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فاذا ركع فاركعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد واذا سجد فاسجدوا رواه البخارى ومسلم واختلف في المتابعة في الركن القولى وهو القراءة فعندنا لا يتابع فيها بل يستمع وينصت مطلقا اى سواء في السرية والجهرية ووافقنا مالك واحمد في الجهرية وقال الشافعى تلزم المتابعة في الفاتحة مطلقا الا اذا خاف فوت اركعة لقوله عليه الصلوة والسلام لاصلوة لمن لم يقرأ بام القرآن متفق عليه وقوله عليه السلام من صلى صلاة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج ثلثا فقليل لا يحرره انا نكون وراء الامام فقال اقرأها في نفسك لحديث رواه مسلم وغيره ولنا قوله عليه السلام اذا صليتم فاقموا صفوفكم وليؤمكم احدكم فاذا كبر تكبروا واذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين بحجكم الله فاذا اكبروا ركع فكبروا واركعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد يسمع الله لكم وزاد مسلم في روايته واذا قرأ فانصتوا ولا يلتفت الى تضعيف ابى داود وغيره لهذه الزيادة بعد صحة طريقها وثقة رواتها وقوله عليه الصلوة والسلام من صلى خلف الامام فقرأ الامام له قراءة فان قيل رفعه ضعيف والصحيح انه مرسل قلنا لئن سلم فالمرسل عندنا وعند الجمهور حجة كيف وقد رفعه ابو حنيفة بسند صحيح مع احتياطه وتضييقه في الرواية الى الغاية حتى انه شرط ما لم بشرط غيره لجواز الرواية وهو التذكر وعدم الاعتماد على الخط قال محمد بن الحسن في موطاء انا ابو حنيفة

حدثنا ابو الحسن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى خلف امام الحديث وقول من قال ان الحفاظ كالسفيانين وابي الاخوص وشعبة واسرائيل وشريك و ابي خالد الانبي وجريز وعبد الحميد وزائدة وزهير ورواه عن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلوه غير صحيح قال احمد بن حنبل في مسنده اخبرنا اسحق الازرق حدثنا سفيان وشريك عن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة وهو صحيح على شرط الشيخين ورواه عبد الله بن حميد ثنا ابو نعيم ثنا الحسن بن صالح عن ليث بن سليم وجابر عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره واسناده صحيح على شرط مسلم على ان تفرد الثقة بزيادة الرفع كافي للقبول خصوصا من كان مثل ابي حنيفة كيف وقد وافقه عليها سفيان ورفع شريك وابو الزبير واخرجه ابن عدى عن ابي حنيفة في ترجمته وذكر فيه قصة وبها اخرجه ابو عبد الله الحاكم قال حدثنا محمد بن بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي حدثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي حدثنا مكي ابن ابراهيم عن ابي حنيفة عن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله بن شداد بن الهادي عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ورجل خلفه يقرأ فجعل رجل من اصحاب النبي عليه السلام ينهاه عن القراءة في الصلوة فلما انصرف اقبل عليه الرجل وقال انتهاني عن القراءة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنازعا حتى ذكرا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلوة والسلا من صلى خلف امام فان قراءة الامام له قراءة وفي رواية لابي حنيفة ان ذلك كان في الظهر او العصر فاومى اليه رجل فنهاه فلما انصرف قال انتهاني الحديث وهذا يقتضي ان اصل الحديث هذا الا ان جابرا روى منه محل الحكم فقط مرة والمجموع اخرى ويتضمن رد القراءة خلف الامام مطلقا لانه خرج تأييدا لنهي ذلك الصحابي في السرية فيعارض ما استدلل به الخصم مما تقدم وحديث مالي انازع في القراءة ثم قال ان كان لابد فالقائمة وحديث لعلكم تقرؤن خلف امامكم قلنا نعم قال لا تفعلوا الا بالقائمة الكتاب فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها ويرجع لترجيح الخطر على الاباحة مطلقا عند التعارض ولقوة السند فان حديث من كان له امام اصح وقد عضد بمذاهب الصحابة في موطن مالك عن نافع عن ابن عمر قال اذا صلى احدكم خلف امام فحسبه قراءة الامام واذا صلى وحده فليقرأ قال وكان ابن عمر لا يقرأ خلف الامام ورواه الدار قطني مرفوعا وقال رفعه وهم لكن اذا صح حمل

على السماع فيؤيدرفعه وروى الطحاوى في شرح الآثار حدثنا يونس بن عبد
الاعلى ثنا عبدالله وهب اخبرني حيوة بن شريح عن بكر بن عمر وعن عبدالله بن مقسم
انه سأل عبدالله بن عمر وزيد بن ثابت وجابر بن عبدالله فقالوا لا تقرأ خلف الامام
في شيء من الصلوة وروى محمد بن الحسن في موطأه عن سفيان بن عيينة عن منصور
ابن ابى وائل قال سئل عبدالله بن مسعود عن القراءة خلف الامام قال انصت
فان في الصلوة شغلا ويكفيك الامام وروى فيه عن داود بن قيس القراء المدني
قال اخبرني بعض ولد سعد بن ابى وقاص ان سعدا قال وددت ان الذي
يقرأ خلف الامام في فيه جرة ورواه عبدالرزاق الا انه قال في فيه حجر وروى
محمد ايضا عن داود بن قيس عن ابن عجلان ان عمر بن الخطاب قال ليت في قم
الذي يقرأ خلف الامام حجرا واخرجه ايضا عبد الرزاق وخرجه الطحاوى
عن حماد بن سلمة عن ابى حمزة قال قلت لابن عباس اقرأوا الامام بين يدي قال
لا وروى ابن ابى شيبة في مصنفه عن جابر قال لا تقرأ خلف الامام ان جهرو ولا
ان خافت واخرج هو وعبد الرزاق من قول على من قرأ خلف الامام فقد
اخطأ القطرة ولهذه النصوص كره ابو حنيفة وابو يوسف قراءة المأموم في السرية
ايضا وهي كراهة تحريم كما يفيد قول صاحب الهداية وعندهما يكره لما فيه من
الوعيد فان اطلاق الكراهة يفيد كراهة التحريم سيما اذا استدل عليها بما فيه
وعيد والمراد ما تقدم من قول عمر بن الخطاب وسعد بن ابى وقاص وعلى بن ابى
طالب وان كانت تستحسن عند محمد فان الاصح قولهما لما مر من الادلة وفيما عدا
القراءة من الاذكار يتابعه اى يأتي به المقتدى كما يأتي به الامام ويتبني على لزوم
المتابعة في الاركان ما ذكر في الخلاصة وغيرها من الفروع وهي ان المقتدى
لورفع رأسه من الركوع والسجود قبل الامام ينبغي ان يعود ولا يصير ذلك
ركوعين ولورفع الامام رأسه من الركوع او السجود قبل تسبيح المقتدى
ثلثا فالصحيح انه يتابع الامام بخلاف ما لو قام الى الثالثة قبل ان يتم المقتدى التشهد
فانه يتم ثم يقوم لان التشهد واجب وان لم يتم وقام كذا في القعدة
الاخيرة لو سلم قبل ان يتم المقتدى التشهد فانه يتم ثم يسلم ولو سلم ولم يتم
جاز ولو سلم قبل ان يأتي المقتدى بالصلوة والدعوات فانه يتابعه لانها
سنة فالحاصل ان متابعة الامام في اغراض والواجبات من غير تأخير واجب
فان عارضها واجب لا ينبغي ان يفوت ذلك الواجب بل يأتي به ثم يتابع لان الاتيان به
لا يفوت المتابعة بالكلية وانما يؤخرها والمتابعة مع قطعه تفوته بالكلية

فكان تأخير أحد الواجبين مع الاتيان بهما اولى من ترك احدهما بالكلية بخلاف ما اذا عارضها سنة لان ترك السنة اولى من تأخير الواجب وكذا لو تكلم الامام بمد تمام القعدة قبل ان يتم المقتدى التشهيدية ويسلم بخلاف ما لو حدث الامام عمدا في هذه الحالة فانه لا يتم لان الكلام كالسلام في جواز بقاء المقتدى في التحريمه بعده بخلاف الحدث المدفانه لا يسبق في حرمة الصلوة بعده وحينئذ فان كان المقتدى قعد قدر ما يمكن فيه قراءة التشهد صحت صلوته والا فلا ولوركع في الوتر قبل ان يتم المقتدى القنوت يتابعه لان القنوت ليس بمقدر ولا معين اما ان كان لم يقرأ شيئا من القنوت فنج ينظر ان خاف فوت الركوع بقراءة شيء منه يركع ويتركه والا يقرأ مقدار ما لا يفوت الركوع مع الامام ثم يركع وفي نظم الزندوبسقى خمسة اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يفعلها القوم القنوت وتكبيرات العيدين والقعدة الاولى وسجدة التلاوة وسجود السهو واربعة اشياء اذا فعلها الامام لا يتابعه القوم لو زاد سجدة او زاد على احوال الصحابة في تكبيرات العيدين وكان المقتدى يسمع التكبير منه بخلاف ما اذا كان يسمعه من المؤذن لاحتمال ان الغلط منه او زاد على الرابع في تكبير الجنازة او قام الى الخامسة ساهيا فانه لا يتابع في ذلك ثم في القيام الى الخامسة ان كان قعد على الرابعة ينظره المقتدى قاعدا فان عاد سلم من غير اعادة التشهد وسلم المقتدى معه وان قيد الخامسة بالسجدة سلم المقتدى وحده وان كان لم يقعد على الرابعة فان عاد تابعه المقتدى وان قيد الخامسة فسدت صلوتهم جميعا ولا يفيد المقتدى تشهده وسلامه وحده وتسعة اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يتركها القوم رفع اليدين في التحريمه والتناء مادام الامام في الفاتحة فان شرع في السورة لا يفعله المقتدى ايضا عند محمد خلافا لابي يوسف وتكبير الركوع او السجود والتسبيح فيهما والتسميع وقراءة التشهد والسلام وتكبير التثنية فلو ترك الامام شيئا من هذه لا يتركه المقتدى والاصل في النوع الاول وجوب متابعتها الامام في الواجبات فعلا وكذا تركا ان كانت فعلية او قولية يلزم من فعلها المخالفة في الفعل وفي الثاني ان ليس له ان يتابعه في البدعة والمنسوخ وما لا تعلق له بالصلوة وفي الثالث عدم وجوب المتابعة في السنن فعلا فكذا تركا وكذا الواجب القولى الذى لا يلزم من فعله المخالفة في واجب فعلى كالتشهد وتكبير التثنية بخلاف القنوت وتكبيرات العيدين اذ يلزم من فعلهما المخالفة في الفعل وهو القيام مع ركوع الامام بقى ان يقال كان ينبغى ان يأتى بتكبيرات العيدين في الركوع لانها

مشروعة فيه وبالاتيان بها حينئذ لا يكون مخالفا له في واجب فعلي كافي للشهد ويمكن
ان يجاب بان تكثيرات العيدين انما شرعت في الركوع للمسبوق تحصيلًا لمناجاة
الامام اذا كان قد أتى بها ولا يلزم منه شرعيتها فيه لتحصل مخالفتها بخلاف
التشهد فان القعود محله الاصلى هذا في تكثيرات الركعة الثانية واما تكثيرات
الركعة الاولى ففي الاتيان بها ترك الاستماع والانصات والله سبحانه اعلم

﴿ فصل في قضاء الفوائت ﴾

من ترك صلوته لزمه قضاءها سواء تركها بعد تركها غير مسقط او بغير عذر خلافا لاحد
فان عنده اذا تركها عمدا بغير عذر لا يلزمه قضاءها لكونه صار مرتدا والمراد لا يؤمر
بقضاء ما تركه الا اذا تاب وعند الجمهور لا يصير مرتدا فيؤمر بالقضاء ويقدمها على
صلوة الوقت لان الترتيب بين الفائتة والوقية وبين الفوائت شرط عندنا وبه
قال النخعي والزهرى وربيعه ويحيى الانصارى والليث ومالك واحمد واسحق
وقال الشافعي مستحب وهو قول طاوس والحسن وابي ثور لان كل فرض اصل
بنفسه فلا يكون شرطا لغيره هذا هو الاصل الا ما اخرج دليل كالايما فانه اعظم
الاصول وهو شرط لكل العبادات ولنا ان الكتاب مجمل في حق اوقات الصلوات
مطلقا اداء وقضاء وانما ثبتت الاوقات بفعله عليه الصلوة والسلام وقوله عليه السلام
صلوا كما رأيتموني اصلي ولا شك ان بيان المحمل المفيد للفرضية بخبر الواحد مفيد للفرضية
ولم يثبت عنه عليه الصلوة والسلام تقديم صلوة على ما قبلها اداء ولا قضاء
ففي الصحيحين عن جابر انه عليه الصلوة والسلام صلى العصر يعني يوم الحندق بعد
ما غربت الشمس ثم صلى المغرب بعدها وعن ابي جمعة حبيب بن سباع انه
عليه السلام صلى المغرب عام الاحزاب فلما فرغ قال هل علم احد منكم اني صليت
العصر قالوا لا يا رسول الله ما صليتها فامر المؤذن فاقام فصلى العصر ثم اعاد
المغرب رواه احمد ذكره ابو الفرج باسناده قال ابو حفص بن شاهين يمتنع انه ذكرها
وهو في الصلوة والا لما عادها واخرج الدارقطني والبيهقي عن اسمعيل بن ابراهيم
الترجماني عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي صلوة فلم يذكرها الا وهو مع الامام
فليتم صلوته فاذا فرغ من صلوته فليعد التي نسي ثم ليعد التي صلاها مع الامام ورواه
مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفا وصحح الدارقطني وغيره وقفه فمنهم من نسب
الخطأ في رفعه الى سعيد بن عبد الرحمن ومنهم من نسبه الى الترجماني وهذا خارج

عن القاعدة المجمع عليها وهي ان زيادة الثقة مقبولة والرفع زيادة وسيدوقه ابن معين امام الجرح والتعديل وذكر الذهبي في ميزانه توثيقه عن جماعة وكذا الترمذي قال ابن معين وابوداود واحدا لا بأس به ولا فرق بين ان يكون من لم يذكر الزيادة ارجح ممن ذكرها اولا فلا يرد ان سمع الا يقاوم مالكا ولو كان الترتيب مستجابا لتركه عليه الصلوة والسلام مرة او اشار الى تركه مرة ولم ينقل ولا نقل ايضا عن احدهم الصحابة قولوا ولا فعلا وليس هذا كخبر الفاتحة لان ذلك ليس لبيان المفضل بل هو زيادة على مطلق الكتاب وهي بخبر الواحد غير جائزة وبهذا التقرير سقط ما بحثه الشيخ كالدين بن الهمام وبني عليه اولوية قول الشافعي ولم ار من تعرض له نعم كان ينبغي على هذا ان لا يسقط الترتيب بالنسيان وضيق الوقت وكثرة الفوائت الا انه سقط لادلة اخرى اما النسيان فلهو عليه الصلوة والسلام من نام عن صلوة او نسيها فليصاها اذا ذكرها فان ذلك وقتها متفق عليه فقد قصر وقتها على وقت التذكر فلا يكون حال النسيان وقتها فكان وقتا لما صلاه لعدم المزاحمة ولزم منه سقوط الترتيب واما ضيق الوقت فلا جاع على حرمة تأخير الصلوة عن وقتها قصدا ومستنده الكتاب والسنة وايدى الدليل العقلي فرجح على دليل اشتراط الترتيب واما الكثرة فلان الجرح مدفوع بالكتاب وعليه الاجماع ايضا واشتراط الترتيب اذ ذلك يستلزمه وايضا ربما افضى الاشتغال بالترتيب حينئذ الى تقويت الوقتية وهو حرام كإمرا فسقط اذا قرر هذا فنقول لو صلى فرضا ذا كرا ان عليه فائنة قبله فسد فرضه فسادا موقوفا عند ابى حنيفة وباتا عندهما ومعنى الوقف عنده انه ان لم يقض الفائنة حتى صلى ستا وهو ذا كر لها عاد الكل صحيحا مثاله فاته صلوة الفجر فصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر من اليوم الثاني وهو ذا كر الفائنة في كل واحدة منها فهذه الخمس فاسدة فسادا موقوفا عنده فان صلى الظهر من اليوم الثاني قبل ان يقضى الفائنة صححت الظهر والخمس التي قبلها وان قضى الفائنة قبل ظهر اليوم الثاني تقرر فساد الخمس وصحت الظهر وهذا ما يقال صلوة تصحح خمسها وصلوة تفسد خمسها فالتى تصحح هي ظهر اليوم الثاني اذا اذا هاقبل الفائنة والتي تفسدها الفائنة اذا قضاها قبل ظهر اليوم الثاني هكذا قالوا والذي ينبغي انه اذا دخل وقت الظهر من اليوم الثاني عادت الخمس صحيحة لصيرورتها مع الفائنة الاولى ست فوائت بدخوله حتى وان قضى الفائنة حينئذ قبل ظهر اليوم الثاني لا تفسد الخمس ايضا وعندها الخمس فسادا تقرر وما يصليه

بعد ذلك صحيح وان كان ذا كرا لفائنة لصيرورة الفوائت ستاوجه قولهما وهو القياس
ان سقوط الترتيب حكم والكثرة علة له وانما يثبت الحكم اذا ثبتت العلة في حق
ما بعدها لا في حق نفسها كما اذا اراد عبده بيع فسكت ثبت الاذن فيما بعدهذا البيع
لا فيه وكذا صيرورة الكلب معلما بترك الاكل ثلثا يحل ماصاده بعد الثالثة لا ماصاده
فيها ووجه قوله وهو الاستحسان ان المسقط للكثرة وهي قائمة بالكل ولذا اجعنا
على سقوط الترتيب بين الفوائت نفسها اذا صارت ستا لا فيما بعدها
فحسب وعلى انه لو اعاد الخمس في مسئلتنا بلا ترتيب صح وهذا لان المانع
من الجواز قلتها وقد زال وتوقف حكم على امر اظهر اتم ام لا ليس ببدع
كتوقف الزكوة المعجلة على تمام النصاب عند حولان الحول فان حال وهو تام
وقعت فرضا والافلا وتوقف المغرب في طريق المزدلفة فان اعادها قبل الفجر
بطلت فرضيتها والافلا وصحة صلوة المندور اذا انقطع العذر بعدها
على معاودته في الوقت الثاني فان عاد صحت والافلا وكون الزائد على العادة
حيضا على انقطاعه لعشرة او اقل وصحت صلوة من انقطع دمها دون العادة
فاغتسلت وصلت على عدم العود وغير ذلك من المسائل قال الشيخ كمال الدين
ابن الهمام ولا يخفى على متأمل ان التعليل المذكور يوجب ثبوت صحة المؤديات
بمجرد دخول وقت سادستها التي هي سابعة المتروكة لان الكثرة تثبت حينئذ
وهي المسقط من غير توقف على ادائها كما هو المذكور في التصوير في سائر الكتب
انتهى وسيأتي ما يؤيده قريبا ان شاء الله تعالى والتذكر في خلال الصلوة
كالتذكر في اولها في الحكم المذكور وان استمر النسيان الى ان سلم صحت الصلوة
اتفاقا لسقوط الترتيب بالنسيان وان بقي من الوقت ما لا يسع الفائنة والوقية
مقابل كان بحيث لو صلى الفائنة يخرج قبل اتمام الوقية يسقط الترتيب ويقدم
الوقية ولو كان الفائت اكثر من صلوة والوقت يسع بعضها من الوقية دون
كلها فلا بد من تقديم ذلك البعض حتى لو فاتته العشاء والوتر وقد بقي من الوقت
ما لا يسع الا خمس ركعات فلا بد ان يقضى الوتر عند ابى حنيفة ثم يصلى الفجر
ثم يقضى العشاء بعد ارتفاع الشمس وكذا لو تذكر في وقت العصر انه لم يصل
الفجر والظهر وقد بقي من الوقت قدر ما يسع ثمان ركعات يقضى الظهر ثم يؤدي
العصر ثم يقضى الفجر بعد الغروب وان بقي قدر ما يسع ست ركعات فقط يقضى الفجر
ثم يؤدي العصر ثم يقضى الظهر بعد الغروب فلا بد ان يقضى من الفوائت ما يمكن
قضاؤه مع عدم تقويت الوقية فان امكنه الترتيب فيما بينها ايضا راعاه كما في هذه
الصورة الاخيرة والافلا كافي اللتين قبلها ثم المختبر حقيقة اتساع الوقت لاغلبة

الظن فقد ذكر الزاهدي في شرح القدوري من عليه العشاء فظن ضيق وقت
 الفجر فصلاها وفي الوقت سعة يكررها الى ان تطلع الشمس وفرضه مايلي
 الطلوع وماقبله تطوع وقيل يشرع في العشاء فان طلعت قبل الفراغ صح
 فجره والا فلا انتهى وهو يدل على ماقلناه ولو قدم الفاتنة عند ضيق الوقت صح
 لان النهي عن تقديمها ليس لمعنى في عينها بل لمافية من تقويت الوقتية ولهذا
 ينهى عن التطوع وانتهى متى لم يكن لمعنى في عين المنهى لا يمنع الجواز كالنهي عن
 الصلوة في الارض المغصوبة ثم المراد تضيق اصل الوقت لا الوقت المستحب
 وعند الحسن بن زياد وهو رواية عن محمد الوقت المستحب حتى لو تذكر في وقت العصر
 ان عليه قضاء الظهر وعلم منه انه لو اشتغل بقضائهما تقع العصر في الوقت المكروه
 يسقط الترتيب عنده لا عندنا فيلزمه ان يصلي الظهر في الوقت المستحب ولو وقع
 العصر في الوقت المكروه عندنا وعنده يصلي العصر ويؤخر الظهر الى ما بعد
 الغروب ولو بقي من المستحب ما لا يسع الظهر تمامها سقط الترتيب بالاتفاق لعدم
 جواز الظهر في المكروه ولو شرع في العصر والشمس حمراء ذا كرا للظهر ثم
 غربت وهو فيها آتمها وطعن فيه عيسى بن ابان فقال بل يقطعها ثم يبدأ بالظهر
 لان ما بعد الغروب وقت مستحب وهو ذا كرا للظهر وهو القياس وجه الاستحسان
 انه لو قطعها تكون كلها قضاء ولو مضى كان بعضها في الوقت فكان اولى ثم العبرة
 لوقت الافتتاح حتى لو افتتح الوقتية اول الوقت وهو ذا كرا للفاتنة واطال حتى
 تضيق او خرج لم تصح لان شروعه وفي الوقت سعة مع التذكر لم يقع صحيحا
 فان جدد الشروع عند التضيق صح قال الزاهدي ويراعى الترتيب وان لم يقدر
 على اداء الوقتية الامع التخفيف في قصر القراءة والافعال ويقتصر على اقل
 ما تجوز به الصلوة انتهى والكثرة المسقطة للترتيب صيرورة الفوائت سنا
 بخروج وقت السادسة وعن محمد انه اعتبر دخول وقت السادسة للدخول في حد
 التكرار بذلك وجه ظاهر الرواية وهو الصحيح ان التكرار المؤدى الى الحرج
 ان يكون عليه ظهر ان قضاء مثلا مع بينهما الا ان يكون عليه ظهر قضاء
 وظهر اداء اذ بالغايرة في الوصف يزول التكرار والا يحصل بالصوتين وهذا
 يؤيد ما ذكره ابن الهمام في مسألة الخمس اذ بدخول وقت السادسة تصح
 الخمس لان دخول وقت السادسة بالنظر الى الخمس هو خروج وقت السادسة
 بالنظر الى ضم الفاتنة اليها ودخول وقت السابعة بل لو فرض ان الفاتنة كانت
 كالفجر ينبغي ان تصح الخمس بخروج وقت الخامسة وهي الفجر من اليوم الثاني

لانها سادسة بضم الفائنة الى المؤديات فليتاكمل ثم الفوائت نوعان قديمة وحديثة
فالحديثة تسقط الترتيب اتفاقا عند الكثرة واختلف في القديمة كمن ترك صلاة
شهر ثم ندم وشرع يصلي ولم يقض تلك الصلوات حتى لو ترك صلاة ثم صلى اخرى
ذاكرا للفائنة الحديثة لم يجزء البعض وجعل الماضي من الفوائت كان لم يكن زجرا له
عن النهاون وجوزه الاكثرون وعليه الفتوى لان القديمة ابطلت الترتيب لكثرتها
وبالحديثة ازدادت الكثرة فيتا كذا لسقوط ولوقضى بعض الفوائت حتى زالت
الكثرة عاد الترتيب عند البعض بان ترك صلاة شهر ثم قضاها حتى بقى اقل من ست
ثم صلى الوقتية ذاكرا لم يبق لم يجز عند هؤلاء لان العلة هي الكثرة ولم تبق
والاصح انه لا يعود لان الساقط لا يحتمل العود كقليل ماء نجس دخل عليه ماء
جار حتى سال فعاد قليلا لم يعد نجسا بخلاف النسيان وضيق الوقت لان الجواز
ثم للعجز وهنا سقط حقيقة حتى لو تمكن من اداء الفائنة مع الوقتية لا يلزمه الترتيب
ايضا كذا في الكافي ولو ترك صلوات يوم وليلة وصلى من الغد مع كل وقتية
فائنة فالقوائت كلها صحيحة قدمها او اخرها واما الوقتيات فان بدأ بها فكلها
فاسدة وكذا ان اخرها الا لعشاء اما فساد الكل في التقديم فلانه متى اذى
شيئا منها صارت سادسة الفوائت فاذا قضى متروكة بعدها عادت المتروكات
خمس ثم لا يزال هكذا واما فساد غير العشاء في التأخير فلانه كما صلى فائنة عادت
الفوائت اربعا ففسدت الوقتية ضرورة واما عدم فساد العشاء فمحمول
على ما اذا كان جاهلا وعنده انه قد صلى جميع ما عليه فصار كالتاسي فان
كان عالما لم يجز العشاء ايضا لانه صلاها وعنده ان عليه اربع صلوات كذا
في الكافي ايضا ترك صلاة من صلوات يوم وليلة ونسيها ولم يقع تحريمه على شيء
يعيد صلاة يوم وليلة ليخرج عما عليه بيقين وفي شرح التهذيب لو صلى صلاة
من غير تحرجاز في الحكم وسقطت عنه المتروكة والاول هو المروي عن ابي حنيفة
وهو الاحوط قال الفقيه ابو الليث وبه تأخذ وان ترك صلوتين من يومين ونسيهما
يعيد صلاة يومين الاحتياط كذا رواه ابو سليمان عن محمد وعلي هذا اذا نسي ثلاث
صلوات من ثلاثة ايام يعيد صلاة ثلاثة ايام رواه ابراهيم عن محمد ذكره
في التاتارخانية ولم يذكر ما زاد وذكر الزاهدي قال عمر بن ابي عمرو سألت محمدا
عن نسي سجدة صلوتية ولم يدر من اى صلاة هي قال يعيد الخمس قلت فان نسي
خمس صلوات من خمسة ايام قال يعيد صلاة خمسة ايام ولو ترك ظهرا
وعصرا من يومين ولا يدرى الاولى منهما فعند ابي حنيفة يقضى واحدة ثم

الآخرى ثم يعيد التي قدمها ليخرج عما عليه بيقين وعندها لا يلزمه إعادة التي قدمها لسقوط الترتيب بالنسيان فهما الحقائق الترتيب بين الفائتين بناسي الفائتة وهو الحق بناسي التمين على ما مر في ترك صلاة من الخمس ونسي أي صلاة هي قال قاضي خازن والفتوى على قولهما قال ابن الهمام كانه لاجل التخفيف على الناس والافديلهما لا يترجح على دليله انتهى ويؤيده ما قال في الواقعات ويقول ابى حنيفة نأخذ وذلك لما فيه من الاحتياط ولو ترك المغرب ايضا من يوم آخر قليل لا يسقط الترتيب عنده فيصلى مثلا الظهر ثم العصر ثم يعيد الظهر ثم يصلى المغرب ثم يعيد تلك الصلاة التي صلاها قبلها كما صلاها فتصير سبعا ولو ترك العشاء من يوم آخر كذلك يصلى السبع على ذلك الترتيب ثم يصلى العشاء ثم يعيد السبع فتكون الجملة خمس عشرة ولو ترك الفجر من يوم آخر كذلك يصلى الخمس عشرة على ذلك الترتيب ثم يصلى الفجر ثم يعيد ما صلى قبلها على ترتيبه فيكون المجموع احدى وثلاثين صلاة هذا على قول بعض وعلى قول البعض لا يلزم الترتيب عنده ايضا فيما زاد على الصلوتين قال في الحقائق وهو الاصح لان إعادة تلك صلوات في وقت الوقتية لاجل الترتيب تستقيم اما الجواب سبع صلوات في وقت واحد فلا يستقيم لئلا تضمنه تقويت الوقتية انتهى وقيل مبنى الخلاف على ان الكثرة هل تعتبر في الفوائت مع ما بينهما من المؤديات ام في الفوائت نفسها فقط فمن اعتبر الاول قال لا يتأتى الخلاف فيما زاد على الصلوتين ومن اعتبر الثاني قال يتأتى الخلاف ما لم تقصر الفوائت نفسها ستا والحق ان المعتبر هو صيرورة الفوائت نفسها ستا ولا معنى لاعتبار وجود اوقات لافوائت فيها لسقوط الترتيب اذا السر في سقوطه بكثرة الفوائت ان لا يؤدى الاشتغال بفعالها على الترتيب الى تقويت الوقتية فمجرد الاوقات بلا فوائت لا اثر له وانما العلة في عدم الخلاف فيما زاد على الصلوتين في المسئلة المذكورة ما ذكره صاحب الحقائق لان الترتيب اذا سقطت بست صلوات حذرا من الافضاء الى تقويت الوقتية فسقوطه بسبع اولى والطائفة الاخرى لم يعتبروا بالتحقق فوائت ست وليس بالوجه ولهذا اقتصر في المنظومة على ذكر الصلوتين صبي صلى العشاء ثم بلغ قبل طلوع الفجر يلزمه اعادتها وهي واقعة محمد بن الحسن سألها اباحنيفة فاجابه بذلك فقضاها وفي الخلاصة رجل فاته صلوات في الصحة ففرض مرضا يضره الوضوء ولا يقدر فيه على الركوع والسجود فقضاها بالتميم والاياء جاز ولا يلزم اعادتها اذا صح اذ فاته صلوات ينبغي ان يقضيها في البيت لافي المسجد ستر الذنبه وتقديره شك في صلاة انه صلاها

ام لان كان في الوقت يصلحها وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه لان الظاهر من حال المسلم الاداء في الوقت ومن مات وعليه صلوات قاوصى بمال معين يعطى لكفارة صلواته لزم ويعطى لكل صلوة كالفطرة وللوتر كذلك وكذا لصوم كل يوم وانما يلزم تنفيذها من الثلث وان لم يوص وتبرع به بعض الورثة جاز وان كانت الصلوة كثيرة والحنطة قليلة يعطى ثلثة اصوع عن صلوة يوم وليلة مع الوتر مثلاً لفقير ثم يدفعها الفقير الى الوارث ثم يدفعها الوارث اليه وهكذا يفعل مراراً حتى يستوعب الصلوات ويجوز اعطاؤها لفقير واحد دفعة بخلاف كفارة اليمين والظهار والافطار بلا عذر ولو فدى عن صلواته في مرضه لا يصح كذافي التاتار خانية ومن اراد ان يقضى صلوات صلاها ان كان لاجل نقصان دخلها او كراهة فحسن والافقيل يكره وقيل لا يكره لانه اخذ بالاحتياط الا بعد الفجر والعصر لانه نقل ظاهر او هو مكروه بعدها

﴿ فصل في صلوة المسافر ﴾

وفيها ابحاث • الاول • في مدة السفر اعلم ان اقل مدة السفر عندنا مسافة ثلثة ايام من اقصر ايام السنة بالسير الوسط وهو مشى الاقدام والابل في البر واعتدال الريح في البحر وعن ابى يوسف يومان واكثر الثالث وصح صاحب الهداية انه لا يعتبر التقدير بالفراسخ لكن قال المرغيناني وعامة المشايخ قدروها بالفراسخ فقيل احد وعشرون فرسخا وقيل ثمانية عشر فرسخا قال المرغيناني وعليه الفتوى وقال الصابى في جوامع الفقه وهو المختار وقيل خمسة عشر فرسخا واختيار صاحب الهداية اولى لشموله السهل والجبل فانه يعتبر في الجبل ما يليق به وهوان يسير فيه سيرا وسطا مسافة ثلثة ايام وعند الشافى اقلها مرحلتان ستة عشر فرسخا وهو رواية عن مالك وبه قال احمد لما في البخارى عن ابن عباس وابن عمر انهما كانا يقصران في اربعة بردوا استدلوا بما مر في المسح على الخفين من حديث مسلم عن علي قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة ايام ولياليهن للمسافر ويوما وليلة للمقيم وجه الاستدلال ان اللام في المسافر ليست للمهد اذ لامعه ودفى للاستغراق فعم كل مسافر فلو كان السفر الشرعى اقل من ذلك لوجد مسافر لا يمكنه المسح ثلثة ايام وقد كان كل مسافر يمكنه ذلك واعترضه ابن الهمام بانه قديقال المراد المسافر اذا كان

سفره يستوعب ثلاثة ايام قال ولا يقال انه احتمال يخالفه الظاهر فلا يصار اليه
لانا نقول قد صاروا اليه فيما اذا بكر المسافر في اليوم الاول ومشى الى وقت
الزوال فبلغ المرحلة ونزل وبات فيها ثم في اليوم الثاني كذلك ثم بكر كذلك
في اليوم الثالث فبلغ المقصد قبل الزوال فان هذا مسافر على الصحيح كذا ذكره
السرخسي ولا يمكنه المسح تمام ثلاثة ايام فظهر انه انما يمسح ثلاثة ايام اذا كان
سفره ثلاثة ايام وهو عين الاحتمال المذكور انتهى وكذا لو نوى ان يسافر ثلاثة
ايام ثم اقام او بدله ان يرجع الى ما خرج منه قبل تمامها فانه يترخص مقدار
ماسار فقط فقد صدق عليه في ذلك المقدار انه مسافر ومع هذا لا يمكنه شرعا
ان يمسح ثلاثة ايام والاولى ان يستدل باشارة هذا الحديث وباشارة حديث الصحيحين
لاتسافرا مرارة ثانيا الا ومعها ذورحم محرم وفي لفظ البخاري ثلاثة ايام ان السفر
التام الذي به تنغير الاحكام لكونه مظنة المشقة المقتضية للتخفيف هو الثلاثة
على ان الاخذ بها هو الاحوط وقد اعتبر الشرع هذا العدد في احكام كثيرة
وبان الرخصة لمرارة الغربة ومشقة الوحدة وكما لها ان يكون الارتحال عن غير
الاهل التزول في غير اهل وذلك في اليوم الثاني اذا كان السفر ثلاثة ايام والثلاثة
اقل الكثير واكثر القليل ولا يجوز القصر في قليل السفر فوجب ان يكون اقل
الكثير لان اكثر الكثير لاحدله وماروى عن ابن عباس وابن عمر فمل صحابي
وليس بحجة عند الشافعي على انه قد عارضه فعل صحابي فان مذهبنا مذهب
عثمان وابن مسعود وسويد بن غفلة وحذيفة بن اليمان وابي قلابة وشريك
ابن عبدالله من الصحابة وبه قال الشعبي والنخعي والثوري والحسن بن حي وسعيد
ابن جبير وابن سيرين من التابعين وماروى عنه عليه الصلوة والسلام انه قال لا تقصروا
في اقل من اربعة برد من مكة الى عسفان ضعيف يرويه اسمعيل بن عياش
وهو ضعيف عن عبد الوهاب بن مجاهد وهو اشد ضعفا منه قال يحيى واحد
ليس بشئ وقال الثوري كذاب وقال النسائي متروك الحديث فلا يصح
الاحتجاج به . الثاني . فيما يصير به المقيم مسافرا والمسافر مقيما وفي حكم السفر
من فارق بيوت موضع هو فيه من مصر او قرية ناولا الذهاب الى موضع بينه
وبين ذلك الموضع المسافة المذكورة صار مسافرا فلا يصير مسافرا قبل ان يفارق
عمران ما خرج منه من الجانب الذي خرج منه حتى لو كان ثمة محلة منفصلة عن المصر
وقد كانت متصلة به لا يصير مسافرا ما لم يجاوزها ولو جاوز العمران من جهة
خروجه وكان بمحذاته محلة من الجانب الآخر يصير مسافرا اذا لمعتبر جانب

خروجه وان كان هناك قرية متصلة بربض المصر فلا بد من مجاوزتها على الصحيح وان كانت متصلة بفنائها دون ربضه لا تعتبر مجاوزتها على الصحيح اما قضاء المصر فان كان بينه وبينه اقل من غلوة وليس بينهما مزرعة تعتبر مجاوزته ايضاً والا فلا والاصل في هذا ما روى انس قال صليت الظهر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة اربعاً والمصر بذى الحليفة ركعتين متفق عليه فدل ان بمجرد النية لا يصير مسافراً والاصل الظهر بالمدينة ركعتين وما ذكره البخاري قال خرج على فقصر وهو يرى البيوت بالمدينة فلما رجع قيل له هذه الكوفة قال لا حتى ندخلها فدل انه بالخروج يصير مسافراً وان لم يغب المصر عن بصره وعنه انه لما خرج الى صفين قال لو جاوزنا هذا الحصن لقصرنا فالخص كان امامه في جانب خروجه رواء اليهقي وكذا لا يصير مسافراً بالنية حتى لو خرج لطلب آبق او غريم لا يكون مسافراً ولو طاف الدنيا لم ينو المسافة المذكورة وكذا صاحب الجيش اذا طلب عدوه ولا يدرى اين يدركه وفي المودهم مسافرون ان كان بينهم وبين مقرهم ثلاثة ايام وهي مسافة السفر ثم للمسافر احكام يخالف فيها المقيم كإباحة الفطر في رمضان وامتداد مدة المسح ثلثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعيدن والاضحية ومن ذلك قصر ذوات الاربع من الصلوات فان فرضه في كل منها ركعتان والقصر لازم عندنا وهو مذهب عمر وابنه وعلى وابن مسعود وجابر وابن عباس وبه قال الثوري وحمد بن سليمان وعمر بن عبدالعزيز والاوزاعي والحسن بن حي والحسن البصري وهورواية عن مالك واحمد قال يحيى السنة البغوي وهو قول اكثر اهل العلم وقال الشافعي كل من القصر والاتمام جائز وبه قال مالك واحمد لان الاتمام عزيمة والقصر رخصة كالقصر في الصوم وللجمهور حديث عمر بن الخطاب قال صلوة السفر ركعتان وصلوة الاضحية ركعتان وصلوة الفطر ركعتان وصلوة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وسلم وقد خاب من افترى رواء النسائي وابن ماجة واحمد واليهقي باسناد صحيح قاله النووي وحديث عائشة قالت فرضت الصلوة ركعتين ركعتين فاقرت صلوة السفر وزيد في صلوة الحضر متفق عليه وعن حفص بن عاصم صحبت ابن عمر في طريق مكة فصلى لنا الظهر ركعتين ثم جاء رجل وجلس فرآى ناساً اقياما فقال ما يصنع هؤلاء فقلت يسبحون فقال لو كنت مسبحاً لاتممت صلوتي صحبت النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يزيد على ركعتين في السفر وابا بكر وعمر وعثمان

كذلك متفق عليه ولفظ البخاري صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله وعنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمغني ركعتين ومع ابني بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ومع عثمان ركعتين صدرا من خلافتهم صلاها اربعا وانما صلاها اربعا فيما بعد كما في هذه الرواية لانه صار مقبلا بالتأهل على ما روى الامام احمد وابوبكر بن ابى شيبة وابو عمر بن عبد البر والطحاوي ان عثمان صلى بمغني اربع ركعات فانكر الناس عليه فقال ايها الناس اني تأهلت بمكة منذ قدمت واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تأهل في بلد فليصل صلوته المقيم والآثار في ذلك كثيرة وهي تدل على ان الفرض ركعتان وان الاتمام منكر ولو كان جائزا لفعله عليه الصلوة والسلام مرة تعليميا للجواز كما في الصيام فان قيل قال انس كنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نسافر منا الصائم ومنا المفطر ومنا من يتم ومنا من يقصر وعن عائشة قالت كل ذلك كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم صام وافطر وقصر الصلوة واتم قلنا في طريقهما زيد الغمي وطلحة بن عمر قال ابن عبد البر لا يحتج بهما وقال ابو الفرج بن الجوزي المعروف منا الصائم ومنا المفطر والزيادة من قول زيد الغمي ولم يصحح الاتمام احد من اصحاب الكتب الستة ولا من غيرهم سوى الدارقطني وتمعن في مذهب الشافعي معروف كما صحح الجهر بالبسملة فلما اقسام عليه اعترف انه غير صحيح كذا ذكره السروجي في شرح الهداية وليس المراد من قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة الآية هذا القصر لان هذا القصر غير مقيد بالخوف اجاما بل المراد قصر هيئتها وفعلها وقت الخوف والامتناع النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه العزيمة دائما وعن يعلى بن امية قلت لعمر بن الخطاب انما قال الله تعالى ان تقصروا من الصلوة ان خفتم فقد امن الناس فقال عمر عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقه رواء مسلم واصحاب السنن الاربعة والتصدق بما لا يحتل التمليك ممن لا تلزم طاعته اسقاط محض لا يقبل الرد كالعفو عن القصاص فمن تلزم طاعته وهو الحاكم بما يريد اولى ان لا يقبل الرد ويكون اسقاطا محضا وقد علم من هذا ان القصر عندنا عزيمة وقد يطلق البعض عليه اسم الرخصة ومراده انه رخصة اسقاط ولا فرق بينها وبين العزيمة في المعنى ولهذا يكره الاتمام عندنا حتى روى عن ابى حنيفة انه قال من اتم الصلوة فقد اساء وخالف السنة

وان اتم فان قعد في الثانية قدر التشهد اجزأته والاخران نافلة له ويصير مسينا
لتأخير السلام ولكونه في النفل على تحريمه الفرض وان كان ذلك جائزا عندنا
وان لم يقعد في الثانية بطل فرضه لان القعود على الثانية فرض لانه اخر صلوته
كما في الفجر والجمعة ولوترك القراءة في احدى الاولين بطلت لذلك ثم لا يزال
المسافر على حكم السفر حتى يدخل وطنه او ينوي اقامة خمسة عشر يوما بموضع
واحد من مصر او قرية غير وطنه فعلم بهذا انه يصير مقيما بدخول وطنه وان لم
ينو اقامة واما في غير وطنه فلا يصير مقيما الابنية الاقامة واقل الاقامة عندنا
خسة عشر يوما وعند مالك و الشافعي اربعة ايام وهو رواية عن احمد وعنه
خسة وعنه اثنان وعشرون صلاة وجعله في المغني هو المذهب استدل مالك
والشافعي بما روى انه عليه الصلاة والسلام اذن للمهاجرين في اقامة ثلث ليل
لما عسى ان يكون له حاجة ولا حاجة فيه كما لا يخفى واحتج احمد بانه عليه الصلاة
والسلام قصر احدى وعشرون صلاة حين دخل مكة الى ان خرج الى
مكة وهو حجة على من قدر المدة باقل من ذلك لاعلى من قدر باكثر لانه مسكوت
عنه ولنا ما اخرج الطحاوي عن ابن عمر وابن عباس قالا اذا قدمت بلدة
وانت مسافر وفي نفسك ان تقيم خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة بها وان كنت
لا تدري متى تظعن فاقصرها وقال محمد في كتاب الآثار حدثنا ابو حنيفة ثماموسي
ابن مسلم عن مجاهد عن عبدالله بن عمر قال اذا كنت مسافرا فوطنت نفسك
عن اقامة خمسة عشر يوما فاقم الصلاة وان كنت لا تدري متى تظعن فاقصر
والاثر في مثل هذا كالحبر اذا لم يدخل للرأى في التقديرات الشرعية فالموقوف فيه
كالرفوع فعملنا به لانه مثبت لزيادة سكت عنها ما استدلوا به ولم يتافه فلو نوى
اقل من خمسة عشر يوما لا يزول حكم السفر وكذا ان نوى خمسة عشر يوما لكن
بموضعين لا يصير مقيما الا ان نوى ان تكون بيتوته في احدها وان كان يقول
غدا اخرج او بعد غد اخرج واستمر على ذلك لا يصير مقيما عندنا وهو مذهب
الجمهور ولو بقي سنين وليس لذلك نهاية ابدا وقال الشافعي يقصر الى ثمانية
عشر يوما ثم يتم وفي قول الى سبعة عشر يوما ثم يتم لما روى ابو داود ان النبي
صلى الله عليه وسلم اقام على حرب هو اذن ثمانية عشر يوما يقصر الصلاة وروى
انه عليه الصلاة والسلام اقام سبعة عشر يوما يقصر الصلاة عام الفتح قال ابن عباس
ونحن نقصر سبعة عشر يوما وان زدنا اتمنا والاول ضعيف والثاني صحيح
واصح منه انه عليه الصلاة والسلام اقام بها تسعة عشر يوما يقصر قال ابن

عباس ونحن نقصر تسعة عشر يوما وان اتينا اكثر اتمنا رواه البخارى قلنا ليس في فعله عليه الصلوة والسلام ما يدل على نفى القصر في الزيادة كالا يخفى كيف وقدروى ابو داود ايضا والبيهقى باسناد صحيح انه عليه السلام اقام بنبوك عشرين يوما يقصر واختيار ابن عباس المذكور قد عارضه اختيار غيره من الصحابة ومن بعدهم قال الترمذى اجمع اهل العلم على ان المسافر يقصر ما لم يجمع اقامة ومثله قال ابن المنذر وعن عمر قال اصل صلاة المسافر ما لم يجمع مكثا و اقام الصحابة برام مرمز تسعة اشهر يقصرون و روى البيهقى في المعرفة باسناد صحيح ان ابن عمر قال ارتج علينا الثلج ونحن باذر بجحان ستة اشهر في غزاة فكنا نصلى ركعتين وفيه انه كان مع غيره من الصحابة يفعلون ذلك واختيار اكثر الصحابة راجح على اختيار ابن عباس وحده وفي الفتاوى الفياثية المسافر اذا دخل مصرا وهو على عزم انه متى حصل غرضه خرج لا يصير مقيما وان مكث سنة الا اذا كان مقصودا يعلم انه لا يحصل في اقل من خمسة عشر يوما فانه يصير مقيما وان لم ينو الاقامة انتهى ولا تصح نية الاقامة من العسكر في دار الحرب لانهم بين ان يهزموا فيفروا او يهزموا فيفروا وحالهم هذه مبطله عزيمتهم لتردها في الاقامة ولا بد في تحقق النية من الجزم ولو كانت الشوكة لهم لان احتمال وصول المدد للعدو او وجود مكيدة من القليل يهزم بها الكثير قائم وذلك يمنع الجزم وعن ابى يوسف ان كانوا في المدينة في البيوت تصح منهم وان كانوا في الحياض لا تصح وهذا بخلاف من دخل اليهم بامان حيث تصح نية الاقامة منه بالاتفاق وكذا لا تصح نية الاقامة في الصحراء الامن اهل الاخوية حتى لو حاصر العسكر عدوا في الصحراء من دار الاسلام ونووا الاقامة لا تصح لما تقدم واما اهل الاخوية فتصح منهم نية الاقامة فيها لانها لهم بمنزلة القرى حتى لو نزلوا في موضع ونووها وعندهم من الماء والكلاء ما يكفيهم مدتها صاروا مقيمين ولو ارتحلوا عنه ونووا الذهاب الى موضع بينه وبينه مسافة السفر صاروا مسافرين والافلا الكافر في دار الحرب اذا اسلم ولم يتعرضوا له فهو على اقامته لعدم ما يزيلها ولو خاف ففر منهم يريد سفر ثلثة ايام لم تعتبر نيته هكذا وقع في الخلاصة وفتاوى قاضى خان ولعل المراد لم تعتبر نية الاقامة بعد ذلك والافقد ذكر السروجى عن الذخيرة ان الاسير اذا انفلت من العدو فوطن نفسه على اقامة نصف شهر في غار او نحوه قصر لانه محارب للعدو وكذا لو اسلم فهرب منهم وطلبوه ليقتلوه فخرج هاربا مسيرة السفر انتهى فهذا يدل على انه يقصر وكذا صرح بانه يقصر في التاتار خانية بعلامة المحيط فتمين حمل تلك

العبارة على ما قلنا ولا يصح غير ذلك ثم المعتبر في السفر والاقامة نية الاصل
 دون التبع كالخليفة والامير مع الجند والزوج مع زوجته والمولى
 مع عبده والمستاجر مع اجيره والاستاذ مع تلميذه وفي القنية نية السفر والاقامة الى
 الزوج ان استوفت مهرها يعني المعجل والاقلها وكذا الجندی ان كان يرتزق
 من الامير والا فلا انتهى والوجه انها تتبع مطلقا فانها اذا خرجت معه الى
 السفر لم يبق لها ان تتخلف عنه وكذا الجندی اذا كان رزقه من بيت المال وقدمه
 السلطان بالخروج مع الامير فهو تابع له نعم ذكر في الذخيرة ان المتطوع
 بالجهاد لا يكون تبعا للوالي وهو ظاهر وكذا قائد الاعمى اذا كان باجر فهو تابع له
 كغيره من الاجراء والافلا ولو حمل رجل رجلا ظلما ولا يدري المحمول الى اين يذهب به
 ذكر الحاكم الشهيد في المنتقى انه يتم الصلوة حتى يسير ثلثا ثم يقصر وينبني
 ان يكون هذا اذا سأل فلم يخبره وذكر في المنتقى ايضا ان المسلم اذا اسره العدو
 ان كان مقصده ثلثة ايام قصر وان لم يعلم سأل فان لم يخبره وكان العدو مقيما اتم
 وان كان مسافرا قصر وينبني ان يكون هذا اذا تحقق انه مسافر والا يكون كمن
 اخذه الظالم لا يقصر الا بعد السير ثلثا وكذا ينبني ان يكون حكم كل تابع يسأل
 عن متبوعه فان اخبره عمل بخبره والاعمل بالاصل الذي كان عليه من اقامة
 او سفر حتى يتحقق خلافه وقيل اذا كان سفره محققا ولم يعلم من متبوعه نية الاقامة
 عند دخول مصر او قرية يلزمه الاتمام وعلى الاصل الذي ذكرناه لا يلزمه
 وهو الاصح لان المتيقن لا يزول بالشك وتعذر المسؤول بسبب من الاسباب بمنزلة
 المسؤول مع عدم الاخبار والمديون ان حبسه غريمه ان كان معسرا يقصر لانه
 لم ينو الاقامة وكذا ان كان موسرا وعزم ان يقضيه او لم يعزم شيئا فاما ان عزم ان لا
 يقضيه فانه يتم لانه بمنزلة نية الاقامة كذا في المحيط وذكر في الذخيرة عن ابن
 سباعة عن ابي يوسف انه ان كان معسرا يتم وكذا ان كان موسرا الا ان يوطن
 نفسه على ادائه والعبد بين شريكين احدهما مسافر والاخر مقيم ان تهائلا
 في خدمته اتم في نوبة المقيم وقصر في نوبة الآخر وان لم يتهائلا يفرض عليه
 ان يقعد على رأس الركبتين ويتم احتياطا لانه مسافر من وجه مقيم من وجه
 وعلى هذا فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم مطلقا فليعلم هذا وقد يفهم من التمثيل
 بالخليفة في اول مسئلة التبع ان الخليفة والسلطان كغيره في انه اذا نوى السفر
 يصير مسافرا ويقصر فقل هذا اذا لم يكن في ولايته اما اذا طاف في ولايته
 فلا يقصر والاصح انه لا فرق لما تقدم من فعل النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء

الراشدين انهم قصر واحين سافروا من المدينة الى مكة وغير ذلك ومراهم
قال اذا طاف في ولايته لا يقصر هو ما صرح به حافظ الدين البرازي في فتاويه
انه اذا خرج لتفحص احوال الرعية وقصد الرجوع متى حصل مقصوده ولم
يقصد مسيرة سفر حتى انه في الرجوع يقصر لو كان من مدة سفر ولا اعتبار بمن علل
بان جميع الولاية بمنزلة مصره لان هذا تعليل في مقابلة النص مع عدم الرواية
عن احد من الائمة الثلاثة فلا يسمع كافر خرج قاصدا مدة السفر فاسلم في اثناء
الطريق وقد بقي بينه وبين مقصده اقل من ثلاثة ايام لا يقصر وكذا الصبي اذا
خرج مع ابيه فبلغ في اثناء الطريق وقد بقي الى مقصده اقل من ثلاثة ايام كذا
قاله ابو بكر محمد بن الفضل وقال غيره من المعالج الجواب كذلك في الصبي اما
الكافر في قصر لان نية الكافر السفر معتبرة بخلاف نية الصبي قال في الخلاصة
هو المختار وقيل يقصر ان والخائض اذا ظهرت وقد بقي بينها وبين مقصدها
اقل من ثلاثة ايام تتم الصلوة هو الصحيح ذكره في الظهيرية . الثالث . اعتبار
حال الصلوة في التغير وما يتنى عليه من اقتداء المسافر بالمقيم وعكسه اعلم ان الصلاة
مادام وقتها باقية فهي قابلة للتغير من صفة الى صفة بتغير حال العبد مالم تؤد فاذا
خرج تقرر في الذمة على ما كانت عليه من الصفة باعتبار حاله والمعتبر في ذلك
آخر الوقت عندنا بحيث لا يبقى منه قدر ما يسمع قوله الله اكبر وعند زفر قدر
ما لا يسمع فيه اداء الصلوة والدليل من الجانبين عرف في الاصول ثم اعلم ان صلوة
المسافر كما تتغير من الركعتين الى الاربعة مادام في الوقت بنية الاقامة كذلك تتغير بالاقتداء
بالمقيم ان تم الاقتداء اذا عرفت هذا فنقول اذا اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت صح
ولزمه الاتمام لما قلنا آثفا وان اقتدى به خارج الوقت لا يصح لان الصلوة تقرر
في ذمته ركعتين فلا تتغير بالاقتداء بالمقيم كالاتفسير بنية الاقامة فيلزم اقتداء
المفترض بالمتنفل في حق القعدة على رأس الركعتين بخلاف ما لو اقتدى به
في الوقت ثم خرج الوقت قبل تمامها لانه حين اقتدى صار فرضه اربعا للتبعية مع
قبول الصلوة للتغير وصار كالمقيم في حق تلك الصلوة وصلوة المقيم لا تنصير ركعتين
بمخرج الوقت وكذا لو نام خلف الامام حتى خرج الوقت اوسبقه الحدث بعد اقتدائه
به فاشتغل بالوضوء فخرج الوقت واختار البناء فانه يتم اربعا لان خروج
الوقت لا يغيرها بعد ما صارت اربعا بالاقتداء اما لو افسد صلوته بعد ما اقتدى
بالمقيم في الوقت فانه يصلي ركعتين لزوال الاقتداء بخلاف ما لو اقتدى
متنفلا بالمفترض المقيم حيث يصلي اربعا لو افسد لانه ان لم

صلوة الامام وهنا لم يقصد الاسقاط فرضه غيرانه تغير ضرورة المتابعة وقد زالت ولو اقتدى المقيم بالمسافر صح سواء كان في الوقت او خارجه لعدم المانع فاذا صلى المسافر ركعتين سلم ويقوم المقيم فيتم صلوته بغير قراءة في الاصح وقيل يتم بقراءة لانه منفرد ولذا يجب عليه سجود السهو لوسهاوجه الاصح انه بالنظر الى كونه مقتديا بتحريمه حيث ادرك اول صلوة الامام تكره له القراءة تحريما وبالنظر الى كونه غير مقتد فعلا وقد سقط عنه فرض القراءة تستحب له القراءة واذا دار فعل بين كونه مستحبا او حراما رجحت الحرمة بخلاف المسبوق فانه ادرك قراءة ناقلة ولو فرض ان امامه لم يكن قرأ الاولين فما قرأ في الاخرين يلتحق بالاولين ويخلو الشفع الثاني عن القراءة فلم يدرك بالنظر اليه قراءة اصلا اذذاك فدارت قراءته بين ان تكره تحريما بالنظر الى التحريم او تكون ركنا بالنظر الى الفعل فالاحتياط هو الاتيان بالفرض اذ يلزم من تركه الفساد ولا يلزم من فعله المكروه ويستحب للمسافر اذا سلم ان يقول لهم اتعوا صلاتكم فانا قوم سفر لاحتمال ان يكون خلفه من لا يعرف حاله ولا يتيسر له الاجتماع به ليسأله فيحكم بفساد صلوة نفسه بناء على ظن ان امامه مقيم قد فسدت صلاته بسلامه على ركعتين وهذا مجمل مافي الفتاوى اذا اقتدى بامام لا يدري امسافر هو او مقيم لا يصح لان الظلم بحال الامام شرط الاداء بمجماعة انتهى لانه شرط في الابتداء لما في المبسوط رجل صلى بالقوم الظهر ركعتين في قرية وهم لا يدرون امسافر هو ام مقيم فصلاهم فاسد سواء كانوا مقيمين او مسافرين لان الظاهر من حال من في موضع الإقامة انه مقيم والبناء على الظاهر واجب حتى يتبين خلافه فان سألوه فاخبرهم انه مسافر جازت صلاتهم انتهى وروى ابو داود والترمذي عن عمر ان بن حصين قال غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدت معه الفتح فاقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يسلي الا ركعتين يقول يا اهل مكة صلوا اربعا فانا قوم سفر صححه الترمذي ولو قام المقتدى المقيم قبل سلام الامام فنوى الامام الإقامة قبل تقييد ما قام اليه بالسجدة لزمه الرفض ومتابعة الامام فلو لم يفعل فسدت صلوته لانه ما لم يسجد لم يستحكم خروجه عن صلوة الامام قبل سلام الامام وقد بقي على الامام ركعتان بنية الإقامة فوجب عليه الاقتداء فيهما فاذا انفرد فسد بخلاف ما لو نوى بعد التقييد بالسجدة فانه حينئذ قد استحكم افراده حتى لو رفض وتابع فسد صلوته لاقتداءه في موضع الافراد و يتنى على ما ذكرناه في اول هذا البحث ان من فاته صلوة وهو مقيم

قضاها اربعا مقيما او مسافرا ومن فاتته صلاة في السفر قضاها ركعتين مسافرا او مقيما ومن صلى الظهر في منزله وهو مقيم ثم خرج الى السفر في وقته ثم دخل وقت العصر فصلاها وهو مسافر ثم تذكر شيئا في منزله فرجع اليه قبل خروج وقت العصر ثم خرج الوقت ثم ظهر انه صلى الظهر والعصر بغير طهارة لزمه قضاء الظهر ركعتين والعصر اربعا بناء على ما ذكرنا ان الصلوة قابلة للتغير ما بقى الوقت ما لم تؤد وان المعتبر آخر الوقت وقد كان في آخر وقت الظهر مسافرا ولم تكن ادبت وفي آخر وقت العصر مقيما حيث رجع الى منزله فتقرر الظهر ركعتين والعصر اربعا الرابع في الوطن قالوا الاوطان ثلثة وطن اصلي ووطن اقامة ووطن سفر فالاصلي هو مولد الانسان او موضع تاهل به ومن قصده التبعث به لا الارتحال عنه اما لو كان له ابوان ببلد غير مولده وهو بالغ ولم يتأهل به فليس ذلك وطنه وفي المبسوط هو الذي نشأ فيه او توطن فيه او تأهل فقوله او توطن فيه يتناول ما عزم القرار فيه وعدم الارتحال وان لم يتأهل فعلى هذا لو عزم من له ابوان في بلد على القرار فيه وترك الوطن الذي كان له قبله يكون وطنه ولو تزوج المسافر ببلد ولم ينو الاقامة به فليل لا يصير مقيما وقيل يصير مقيما وهو الاوجه لما مر من حديث عثمان ولو كان له اهل ببلدين فايتهما دخلها صار مقيما فان ماتت زوجته في احديهما وبقي له فيها دور وعقار قيل لا يبقى وطنه اذ المعتبر الاهل دون الدار كما لو تأهل ببلدة واستقرت سكنه وليس له فيها دار وقيل تبقى ووطن الإقامة ما ينوي فيه الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا ولم يكن مولده لاله به اهل ووطن السفر ما ينوي فيه الإقامة اقل من خمسة عشر يوما وليس مولده ولا لاله به اهل ويسمى وطن السكني ايضا والمحققون على عدم اعتباره ولذا لم يذكره صاحب الهداية لانه فيه يوصف السفر فهو كالمفاضة ثم الاصلى ينتقض بمثله حتى لو كان له وطن اصلي فانتقل عنه واستوطن غيره خرج عن كونه وطنه حتى لو دخله بعد ذلك لا يلزمه الاقامة ما لم ينو الاقامة لما مر من انه عليه السلام واصحابه المهاجرين قصروا بمكة مع انها كانت وطنهم الاصلى لكونهم استوطنوا المدينة فزال وطنية مكة ولا ينتقض بوطن الإقامة ولا بالسفر لان الشيء لا ينتقض بما هو دونه واما وطن الإقامة فينتقض بوطن إقامة آخر وان لم يكن بينهما مدة سفر وكذا ينتقض بالسفر وان لم يطرأ عليه وطن إقامة آخر لضعف وطنيته ثم السفر ليس بشرط لثبوت الوطن الاصلى بالاجماع وكذا ثبوت وطن الإقامة في ظاهر الرواية وعن محمدانه شرط لثبوت

وطن الإقامة ان يتقدمه سفر ويكون بينه وبين ما صار اليه منه مدة سفر حتى لو خرج من مصره لاقصد السفر فوصل الى قرية ونوى إقامة خمسة عشر يوما بها لاتصير تلك وطن اقامته وان كان بينهما مدة سفر لعدم تقدم السفر وكذا لو قصد السفر فقبل ان يسير مدته اقام بقرية خمسة عشر يوما لاتصير وطن اقامته وعلى ظاهر الرواية تصير تلك القرية وطن اقامته في الصورتين الخامس في مسائل متفرقة يرخص للمسافر ترك السنن على قول البعض وقال الفضلي لا يرخص وفي المبسوط لشمس الأئمة لا قصر في السنن وتكلموا في فضل قيل الترك ترخصا وقيل الفعل تقربا وقال الهند وأنى الفعل افضل حالة النزول والترك في حالة السير انتهى وهذا هو العدل اذالم تكن مشقة حالة النزول وقد تقدم عن ابن عمر انه قال لو كنت مسبحا لا تمت وقال هشام رأيت محمدا كثيرا لا يتطوع في السفر قبل الظهر ولا بعدها ولا يدع ركعتي الفجر والمغرب وما رأيت به يتطوع قبل العصر ولا قبل العشاء كذا في شرح الهداية للسروجي والعاصي والمطيع في سفره في الرخص سواء عندنا وبه قال الاوزاعي والثوري وداود والمزني وبعض المالكية وقالت الثالثة ليس للعاصي بسفره كالأبق اوفى سفره كقاطع الطريق ان يترخص بالرخص المشروعة للمسافر لانها نعم فلا ينالها المستحق للنقم وقياسا على عدم جواز صلوة الخوف للبغاة وقطاع الطريق بالاجماع قلنا هذا قياس في مقابلة النصوص من الكتاب والسنة قال تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر الآية واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة الآية وان كنتم مرضى او على سفر الآية وقال عليه الصلوة والسلام يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولا فصل في هذه النصوص بين مسافر ومسافر على ان الله تعالى لم يمنع نعمة عن عباده في الدنيا لمصبتهم والا لما اباح لهم الشكاح والبيع والشراء وغير ذلك من العقود الشرعية التي شرعيتها من نعمة ولا يقال ذلك للضرورة كال الميتة ونحوها لانا نقول فينبغي ان يقتصر على قدر الضرورة ولا يباح الزائد كاكل الميتة ولا قائل به والقياس على عدم جواز صلوة الخوف للبغاة وقطاع الطريق غير صحيح لان المعصية في حقهم في نفس الصلوة اذ قصدهم بها حينئذ محاربة الله ورسوله والمعصية فيما نحن فيه فيما تعلق به الصلوة ونحوها من الرخص لا في عينها فصار كالصلوة عند التطوع مع الصلوة في الثوب المغصوب وكالزنى في حق ثبوت النسب مع الوطئ في الحيض فليتأمل ولا يجوز الجمع عندنا بين

صلوتين في وقت واحد سوى الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمزدلفة
وهو قول ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص وابن عمر والنخعي وابن سيرين ومكحول
وجابر بن زيد وعمر بن دينار ورواه ابن القاسم عن مالك وقال الشافعي واحد
ومالك في المشهور عنه يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء
في وقت واحد لعذر السفر أو المطر تأخيرا بأن يؤخر الأولى إلى وقت الثانية
فيصليهما فيه وتقديما بأن يقدم الثانية في وقت الأولى فيصليهما فيه أما التأخير
فلهم فيه أحاديث يعارضها ما في صحيح مسلم من قوله عليه الصلوة والسلام
ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة بأن تؤخر صلوة إلى وقت الأخرى
وهو محرم وتلك مبيحة والمحرم يرجع على المسيح عند المعارضة على أن الجمع على صحتة
منها ليس فيه دليل على الجمع في وقت واحد بل كلها محتملة للجمع من حيث الفعل
بإداء الأولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها وأما ما روى يحيى عن عبيد الله
عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا جده السير جمع بين المغرب والعشاء بعدما يغيب
الشفق ويقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جده السير جمع
بينهما فقال الإمام أبو جعفر الطحاوي لم يذكر ذلك أحد من أصحاب نافع غيره
لأعبيد الله ولا مالك ولا الليث على أنه يجوز أن يراد أنه صلى العشاء التي بها يحصل
الجمع بعدما غاب الشفق مع صلوته للمغرب في آخر وقتها وبدل عليه رواية إسامة
ابن زيد قال أخبرني نافع أن ابن عمر جده السير حتى كان غيوبة الشفق جمع
بينهما قال في طريق آخر حتى إذا كان في آخر الشفق نزل وصلى المغرب ثم العشاء
وقد توارى ثم أقبل علينا فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل هكذا إذا عجل به
أمر وفي طريق آخر حتى إذا كان في آخر الشفق أن يغيب نزل فصلى المغرب وغاب الشفق فصلى
العشاء وقال هكذا كنا نفعل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جددنا السير
وأما التقديم فليس لهم حديث صريح فيه إلا ما روى قتبية بن سعيد عن الليث
عن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن معاذ بن جبل
أنه عليه الصلوة والسلام كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيف الشمس أخر
الظهر إلى العصر فيصليهما جميعا وإذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر
والعصر ثم سار وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليها مع العشاء
وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع المغرب قال البيهقي هذا
حديث محفوظ صحيح هكذا قال لكن قال الترمذي تفرد به قتبية بن سعيد وهو
غريب وقال الحاكم في علوم الحديث هذا شاذ الإسناد والمتن وأئمة الحديث

انما سمعوه تمجبا من اسناده ومثله قال فنظرنا فاذا الحديث موضوع وقتيبة بن سعيد ثقة مأمون قال الحاكم بسنده الى البخارى قال قلت لقتيبة مع من كتبت عن الليث حديث يزيد بن ابى حبيب عن ابى الطفيل قال كتبت مع خالد المدائني قال البخارى كان خالد يدخل الاحاديث على الشيوخ وقال الحاكم ولم نجد ليزيد بن حبيب عن ابى الطفيل رواية ولا وجدنا هذا المتن بهذا السياق عن احد من اصحاب ابى الطفيل ولا عند احد ممن روى عن معاذ بن جبل وخالد هذا متروك الحديث استهي وعن ابى داود قال ليس في تقديم الوقت حديث يثبت ذكره عنه في الكتاب وهذا الحديث ذكره ابو داود والترمذى والصحيح فيه ما خرجاه في الصحيحين انه عليه الصلوة والسلام كان اذا ارتحل بعدما تزيح الشمس صلى الظهر ثم ركب وهل يجوز ابطال اصل قدا جمعت عليه الامة من كون الوقت شرطا وسببا لا يجوز تقديم الصلوة عليه بمثل حديث شانه هذا مع ما في الصحيحين عن عبد الله ابن مسعود قال والذي لاله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة قط الا لوقتها الاصلتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء يجمع اى مزدلفة بل انما يصح بمثل حديث الجمع بعرفة والمزدلفة لكونه في غاية الصحة والشهرة واما الجمع في المطر فاستدلوا فيه بحديث مسلم عن ابن عباس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا في غير خوف ولا سفر قال مالك ارى ذلك في المطر ولكن ردظنه هذا بما خرجاه مسلم وابوداد والترمذى والنسائى واحمد عن ابن عباس قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما اراد بذلك قال ان لا يخرج امته ولم يقل احد منهم بظاهره فتعين الحمل على الجمع فعلا كاقولنا واضطرارهم ايضا اليه اوالى تقدير بعيد لادليل عليه وهو قول بعضهم والمراد ولا مطر كثير او مستدام او مطر ينزل عليه بل كان مستظلا بسقف وليس لهم حديث يصرح بانه عليه السلام جمع بين الصلوتين في وقت واحد لاجل المطر فليت شعري اى ضرورة دعت الى هذا التقدير السمج الذى يمججه كل طبع سليم والله الهادى الى الصراط المستقيم

﴿ فصل في صلوة الجمعة ﴾

اعلم ان صلوة الجمعة فرض عين على كل من استكمل شرائط وجوبها دل على فرضيتها الكتاب وهو قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فانه امر

وهو باطلاقة يقتضى الوجوب ونهى عما كان مباحا فيقتضى حرمة وبالسنة
وهي كثيرة منها قوله عليه الصلوة والسلام لقد هممت ان امر رجلا يصلى بالناس
ثم احرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم رواه مسلم واحده وقوله عليه
الصلوة والسلام لينتهن اقوام عن ودعهم الجمعات اوليختمن الله على قلوبهم
ثم ليكونن من الغافلين رواه البخارى ومسلم والنسائي واحده وقوله عليه السلام
من ترك ثلث جمع نهانا طبع الله على قلبه رواه الحنسة وقوله عليه السلام رواج
الجمعة واجب على كل محتلم رواه النسائي باسناد صحيح على شرط مسلم وغير
ذلك من الاحاديث ويأتى بعضها ايضا ان شاء الله تعالى واجماع الامة
على فرضيتها عينا حكاه ابن المنذر وغيره حتى قال ابو بكر بن العربي لا يطلب
على فرضية الجمعة دليل فان الاجماع من اعظم الادلة اذاقرر هذا فاعلم ان ههنا
ابحاثا الاول في بيان شرائط الجمعة اعلم ان للجمعة شروط وللوجوب زائدة على شروط
سائر الصلوات من الاسلام والعقل والبلوغ والطهارة من الحيض والنفاس
وشروطا للاداء زائدة على شروط سائر الصلوات من الطهارة وغيرها مما ذكر
اما شروط الوجوب فستة فاولها المذكورة فلا تجب على المرأة لما روى طارق
ابن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الجمعة حق واجب على كل مسلم
في جماعة الا اربعة عبد مملوك او امرأة اوصى او مريض رواه ابو داود الثاني
الاقامة فلا تجب على مسافر لقوله عليه السلام الجمعة واجبة الاعلى صبي او مملوك
او مسافر رواه البيهقي وعليه اجماع الائمة الاربعة وجمهور العلماء خلافا
للظاهرية الثالث الحرية فلا تجب على العبد لما من الحديث وعليه الاجماع ايضا
وفي الفتاوى وللمولى ان يمنع عبده عن الجمعة والجماعات والعبيد ولو اذن المولى
لعبده في الجمعة ذكر في المنية تجب عليه وذكر المرغيناني انه يتحيز وفيما
اذا حضر باب الجامع لحفظ الدابة خلافه والاصح انه يصلى اذا لم يحل بالحفظ
والمكاتب تجب عليه وكذا معتق البعض ولا تجب على العبد المأذون له في التجارة
ولا على العبد الذي يؤدى الضريبة وقال الشيخ ابو حفص الكبير للمستأجر
ان يمنع الاجير عن حضور الجمعة وقال ابو على الدقاق ليس له ذلك لكن يسقط
عنه من الاجرة قدر اشتغاله ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يسقط عنه
شئ وان قال الاجير حط ربع الاجرة بمقابلة اشتغاله بالصلوة لم يكن له ذلك
الرابع الصحة اى عدم المرض فلا تجب على المريض اذا كان لا يقدر
على الذهاب الى الجامع او يقدر الا انه يخاف ان يزيد مرضه او يبطىء برؤه

بسببه لما سر في الحديث والشيخ الكبير الضيف عن السمي كالمريض الخامس
سلامة العينين فلا تجب على الاعمي وان وجد قائدا عند ابى حنيفة وعندهما
ان وجد قائدا تجب عليه السادس سلامة الزجاين فلا تجب على المقعد ومقطوع
الرجلين وان وجد من يحمله بالاتفاق والفرق لهما بينه وبين الاعمي ان الاعمي
قادر على السعى عند وجود القائدون المقعد وابو حنيفة قاعدته ان القدرة
بالغير لا تعد قدرة على ما سر وهو التحقيق والمريض ان وجد مساعدا قيل
هو على الخلاف كالاعمي وقيل لا تجب عليه بالاتفاق كالقعد والاولى انه ان
لم تضره الحركة فكلا الاعمي وان تضره فكالمقعد والمرض كالمريض ان بقى المريض ضايما
بذهابه على الاصح فالتمريض على هذا الوجه من جملة الاعذار التي تبيح عدم
التوجه الى الجمع والجماعات وكذا الخوف من ظلم ونحوه والمطر والتلج والوجل
ونحوها وانما اختصت الجمعة بهذه الشروط لعدم تأديها في اى مكان واختصاصها
بمكان وصفه يحصل بهما الحرج كالمشقة بسبب العجز والضعف في المريض
ونحوه وبسبب فوات مصلحة نفسه او مولاة في حق المسافر والعبد والحرج
مدفوع رحمة من الله ولطفاً فلم تجب على هؤلاء لذلك وكفاهم اداء الظهر
ولو حضروا وصلوا الجمعة اجزأتهم ولم يلزمهم الظهر لان سقوط الوجوب عنهم
للفرق بهم فاذا تحملوا المشقة وقعت فرضاً واجزأت كحج الفقير واما شروط
الاداء فسته ايضا الشرط الاول المصر او قنائه فلا تجوز في القرى عندنا
وهو مذهب على بن ابي طالب وحذيفة وعطاء والحسن بن ابي الحسن والتخى
ومجاهد وابن سيرين والثوري وسحنون خلافاً للائمة الثلاثة لما روى ابن ابي شيبة
عن على بن ابي طالب انه قال لا الجمعة ولا تشريق ولا صلوة فطر ولا اضحى
الا في مصر جامع او مدينة عظيمة وصححه ابن حزم في المحلى وروى مرفوعاً وهو
ضعيف ولكن الموقوف في مثل هذا كالمرفوع لانه من شروط العبادة وهي
من احكام الوضع ولا مدخل للرأى فيها وامامنا روى ابن عباس ان اول جمعة
جعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بجوانا قرية بالبحرين
فلا ينافى المصرية اطلاق الصدر الاول اسم القرية اذ القرية تقال عليه
في عرفهم وهولفة القرآن واضرب لهم مثلاً اصحاب القرية اى انطاكية وقالوا
لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم اى مكة والطائف وفي الصحاح
جوانا حصن بالبحرين فهي مصر على ما يأتى من تفسير مصر وما روى عبد
الرحمن بن كعب عن ابيه كعب بن مالك انه قال اول من جمع بنافى حرة بنى

بباضة اسعد بن زرارة وكان كعب كلما سمع النداء ترحم على اسعد لذلك قال قلت كم كنتم قال اربعين فكان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ذكره البيهقي وكثير من اهل العلم فلا يلزم حجة لانه كان قبل ان تفرض الجمعة وبغير علمه عليه الصلوة والسلام على ما روى في القصة انهم قالوا لليهود يوم يجتمعون فيه كل سبعة ايام وللنصارى يوم فلنجعل لنا يوما نجتمع فيه نذكر الله تعالى ونصلي فقالوا يوم السبت لليهود ويوم الاحد للنصارى فاجعلوه يوم العروبة فاجتمعوا الى مسجدهم فصلى بهم وذكرهم وسموه يوم الجمعة ثم انزل الله تعالى فيه بعد قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولوسلم فتلك الحرة من اقية المصر فسلم حديث على عن المعارض والقاطع للشغب ان قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله ليس على اطلاقه اتفاقا اذ لا تجوز في البرارى اجماعا فهم قدروا القرية ونحن قدرنا المصر وهو اولى بالحديث على سيما ولا معارض له اذ لم ينقل عن الصحابة انهم حين فتحوا البلاد اشتغلوا بنصب المنابر والجمع الا في الامصار ثم اختلفوا في تفسير المصر اختلافا كثيرا والفصل في ذلك ان مكة والمدينة مصران تقام بهما الجمع من زمانه عليه الصلوة والسلام الى اليوم فكل موضع كان مثل احدهما فهو مصر وكل تفسير لا يصدق على احدهما فهو غير معتبر حتى التعريف الذي اختاره جماعة من المتأخرين كصاحب المختار والوقاية وغيرها وهوما لو اجتمع اهله في اكبر مساجدهم لايستقيم فانه منقوض بهما اذ مسجد كل منهما يسع اهله وزيادة ولم يعلم ان مكة والمدينة كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم او الصحابة اكبر مما هي الان والان مسجدها كان اصغر مما هو الان فلا يعتبر هذا التعريف وبالاولى ان لا يعتبر تعريفهما يعيش فيه كل محترف بحرفته او يوجد فيه كل محترف فان مصر وقسطنطينية من اعظم امصار الاسلام في زماننا ومع هذا في كل منهما حرف لا توجد في الاخرى فضلا عن مكة والمدينة والحد الصحيح ما اختاره صاحب الهداية انه الذي له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وتزييف صدر الشريعة له عند اعتذاره عن صاحب الوقاية حيث اختار الحد المتقدم ذكره بظهور التواني في احكام الشرع سيما في اقامة الحدود في الامصار مزيف بان المراد القدرة على اقامة الحدود على ما صرح به في تحفة الفقهاء عن ابي حنيفة انه بلدة كبيرة فيها سكك واسواق ولها رسلانق وفيها وال يقدر على انصاف المظلوم من الظالم بحشمتة وعلمه او علم غيره يرجع الناس اليه فيما تقع من الحوادث وهذا هو الاصح انتهى

الان صاحب الهداية ترك ذكر السكك والرساتيق بناء على الغالب اذ الغالب ار الامير والقاضي شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحدود ولا يكون الا في بلد كذلك فالحاصل ان اصح الحدود ما ذكره في التحفة لصدقه على مكة والمدينة وانهما هما الاصل في اعتبار المصرية وفي الفتاوى الفائية لوصلى الجمعة في قرية بغير مسجد جامع والقرية كبيرة لها قرى وفيها وال وحاكم جازت الجمعة بنوا المسجد او لم يبنوا وهو قول ابي القاسم الصفار وهذا اقرب الاقاويل الى الصواب انتهى وهو ليس بعيد مما قبله والمسجد الجامع ليس بشرط ولهذا اجمعوا على جوازها بالمصلى في فناء المصر وهو ما اتصل بالمصر معدا لمصلحة من ركض الخيل وجمع العساكر والمناضلة ودفن الموتى وصلوة الجنائز ونحو ذلك لان له حكم المصر باعتبار حاجة اهله اليه وقدره محمد بالغلوة وقال قاضي خان والاعتماد على ما روى عن ابي حنيفة كل موضع بلغت ابنته ابنة منى وفيه مفت وقاض يقيم الحدود وينفذ الاحكام فهو مصر جامع وفي المرغيناني ان هذا ظاهر الرواية وهذا ايضا يقرب من تعريف صاحب التحفة وعن محمد ان كل موضع مصره الامام فهو مصر حتى انه لو بعث الى قرية نائب الاقامة الحدود والقصاص تصير مصرا فاذا عزله تلحق بالقرى ووجه ذلك ما صح انه كان لعثمان عبد اسود امير له على الربرة يصلى خلفه ابو ذر وعشرة من الصحابة الجمعة وغيرها ذكره ابن حزم في المحلى وتجاوز اقامتها بمضى ايام الموسم اذا كان الامير امير الحجاز او كان الخليفة هناك عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد لانها تنصرف اذ ذاك فان لها سكاك ويصير لها بالموسم اسواقا بخلاف عرفات لانها لا ابنة بها وبخلاف ما اذا لم يكن الامير الموسم اى امير الحاج لانه لم يفوض اليه اقامة الجمع ولا يصلى العيد بها بالاتفاق لالعدم التمسر ولكن للاشتغال فيه بامور الحج من الرعى والذبح والحلق وطواف الافاضة وغيرها فيقع الحرج بصلاتها فعلى هذا ينبغي ان تسقط الجمعة عن اهل مكة اذا خرجوا للحج واتفق ان العيد يوم الجمعة للحاج المذكور ثم اقامة الجمعة في موضعين او اكثر من مصر واحد في جوامع الفقه عن ابي حنيفة روايتان والاظهر عنه عدم جوازها في موضعين انتهى وقال شمس الاثمة السر خفى في المسبوط الصحيح من قول ابي حنيفة ومحمد جوازها وعن ابي يوسف تجوز بموضعين لا غير وعنه لا تجوز بمصر في موضعين الا ان يكون بينهما نهر فاصلا فح يكون كل جانب كمصر له الا ان اقامة الجمعة من اعلام الدين فلا يجوز تقليلها وفي اقامتها باكثر من موضعين تقليلها ولهما

ان الشرط المصر الجامع وهو موجود في كل فريق ولان في الحصر في موضع او موضعين حرجا في المدن الكبيرة وهو مدفوع وقد يكون فيه تهيسج الفتنة كان يكون بين اهل مصر اختلاف بحيث تشور الفتنة باجتماعهم وقد امرنا بتسكينها ثم على قول ابى يوسف لو تعددت فالجمعة لمن سبق واختلفوا قال بعضهم يعتبر السابق بالفراغ والصحيح انه بالافتتاح فان صلوا معا واشتبه الامر فسدت صلاة الكل وذكر في التفريد والافضل هو الجامع الواحد وذلك للخروج من الخلاف والخروج عن المهددة بيقين وعن هذا وعن الاختلاف في المصر قالوا في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة ينبغي ان يصلى اربع ركعات وينوى بها الظهر حتى لو لم تقع الجمعة موقعها يخرج عن عهدة فرض الوقت بيقين كذا في الكافي قال في فتاوى الحجة هذا في القرى الكبيرة واما البلاد فلا يشك في الجواز ولا تعاد الفريضة قال والاحتياط في القرى ان يصلى السنة اربعا ثم الجمعة ثم ينوى سنة الجمعة اربعا ثم يصلى الظهر ثم ركعتين سنة الوقت هذا هو الصحيح المختار فان صحت الجمعة فقد ادى سنتها على وجهها والافقد صلى الظهر مع سنته قال وقول الناس يصلى الظهر بنية الظهر او بنية اقرب صلاة على ما ليس له اصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقنصبات انتهى وهذا الذي قاله من حيث كون الموضع مصرا او لا واما من حيث جواز التعدد وعدمه فالاول هو الاحتياط لان فيه قوى اذا الجمعة جامعة للجماعات ولم تكن في زمن السلف تصلى الا في موضع واحد من المصر وكون الصحيح جواز التعدد للضرورة للفتوى لا يمنع شرعية الاحتياط للفتوى وذكر في فتاوى اهو ينفى ان يقرأ الفاتحة والسورة في الاربع التي تصلى بعد الجمعة بنية الظهر في ديارنا فان وقع فربضا فقراءة السورة لا تضروا ووقع فلا فقراءة السورة واجبة انتهى والاحسن في النية ان ينوى آخر ظهره ادركت وقته ولم يسقط عنى بعد حتى ان صحت الجمعة وكان عليه ظهر يسقط عنه والافضل ومن كان مقيما في اطراف المصر ليس بينه وبين المصر فرجة بل الابنية متصلة اليه فعليه الجمعة وان كان بينه وبين المصر فرجة من المزارع والمراعى فلا الجمعة عليه وان كان يسمع النداء . والغاوة والميل والاميال ليس بشئ كذا روى الفقيه ابو جعفر عن ابى حنيفة وابى يوسف وهو اختيار شمس الائمة الحلواني كذا في فتاوى قاضي خان وادخل القروى المصر يوم الجمعة فان نوى المكث الى وقتها لزمته ون نوى الخروج قبل دخوله لا تلزمه ولو نوى الخروج بعد دخول وقتها تلزمه

وقال الفقيه ابواليث لا تلزمه كذا في الخلاصة ولم يذكر قاضي خان الاعدم
 لزومها اذ انوى الخروج في يومه قبل الوقت او بعده كما اختاره الفقيه فلم انه
 المختار عنده لانه اذ انوى اقامة ذلك اليوم في المصر التحق باهله بخلاف
 ما اذا لم ينو الشرط الثاني كون الامام فيها السلطان او من اذله السلطان
 لقوله عليه السلام فمن تركها وله امام عادل او جائر فلا جمع الله شمله ولا بارك له
 في امره الحديث رواه ابن ماجة وغيره فقد اشترط عليه السلام الامام وهو
 السلطان لاحاق الوعيد بتركها وقال الحسن بن ابى الحسن البصرى اربع
 الى السلطان فذكر منها الجمعة وقال حبيب بن ابى ثابت لا تكون الجمعة الا بامير
 وهو قول الاوزاعي ايضا وقال ابن المنذر مضت السنة ان الذى يقيم الجمعة
 السلطان او من بها امره فاذا لم يكن ذلك فصلوا الظهر ولانها تقام بجمع
 عظيم اذ هي جامعة للجماعات المتفرقة في المساجد وفي غيرها وقد تقع المنازعة
 في التقدم والتقديم وفي التعجيل والتأخير فلا بد من له الولاية العامة والكلمة الفاصلة
 حسما للمنازعة المفضية الى العداوة والفتنة والى تقوية الجمعة غالبا وعلى هذا
 كان السلف من الصحابة ومن بعدهم حتى ان عليا اتما جمع ايام محاصرة عثمان
 بامرهم ولو قلد العبد عمل ناحية فصلى بهم الجمعة جازلما من حديث عثمان
 * والمتقلب الذى لا منشور له اذا كان سيرته في الرعية سيرة الامراء يجوز له
 اقامتها لان بذلك تثبت السلطنة فيتحقق الشرط وليس للقاضي ان يصلى بهم
 اذا لم يؤمر به صريحا او دلالة وكذا صاحب الشرطة وعن ابى يوسف ان لصاحب
 الشرطة ان يصلى بهم دون القاضي فان مات والى المصر فصلى بهم خليفته
 قبل الاتيان وال آخر صرح وكذا الوصلى بهم القاضي او صاحب الشرطة فان لم يكن
 احدهم هؤلاء فاجتمع الناس على واحد فصلى بهم جاز ومع وجود احدهم
 لا تجوز الا باذنه للضرورة هناك لاهنا ولومات الخليفة وله امراء وولاة على اشياء
 من امور العامة كان لهم اقامة الجمعة لانهم اقيموا الامور المسلمين فكانوا على
 حالهم ما لم يعزلوا ولو شرع المأمور بها فيها ثم حضر آخر مكانه مضى عليها
 ولو حضر قبل شروعه لا يصح شروعه والمرأة اذا كانت سلطانة يجوز امرها
 باقامتها لا اقامتها وللمأمور بالجمعة ان يستخلف غيره وان لم يؤذن له في الاستخلاف
 بخلاف القاضي حيث لا يملك الاستخلاف ان لم يؤذن له فيه والفرق ان الجمعة
 موقفة تقوت بتأخيرها فالامر باقامتها مع العلم بان المأمور عرض له الاعراض
 المؤدية الى التقوية امر بالاستخلاف دلالة بخلاف القاضي لان القضاء غير

موقت قال شرح الهداية في كتاب ادب القاضي انما يجوز الاستخلاف في الجمعة بشرط ان يكون المستخلف قد سمع الخطبة اما اذا لم يكن سمعها فلا لانها من شرائط افتتاح الجماعة بخلاف ما لو سبقه الحدث فاستخلف من لم يشهد الخطبة لان الخليفة حينئذ بان وليس بمفتح والخطبة شرط الافتتاح وقد وجد في حق الاصل و بخلاف المستعير فان له ان يعير لانه يملك المنافع لنفسه فكان له تملكها و القاضي انما اذن له ليعمل لغيره وهذا ما قالوا من قام مقام غيره لغيره لا يكون له اقامة غيره مقام نفسه و من قام مقام غيره لنفسه كان له اقامة غيره مقام نفسه ففهم بعض الفضلاء من هذا ان الاستخلاف انما يجوز في الصلوة بعد الشروع حتى قال في بعض مصنفاته ان الاستخلاف لا يجوز للخطبة اصلا ولا للصلوة ابتداء بل بعدما احدث الامام الا اذا كان مأذونا من السلطان للاستخلاف اعتمادا منه على التقييد المذكور وعلى القاعدة المذكورة وانت خير بان اطلاقهم و فرقههم المذكور بين المأذون في الجماعة و بين القاضي فيبدأ بطلاق الاستخلاف في الخطبة و في الصلوة غاية ما في الباب انه اذا خطب فاراد الاستخلاف للصلوة لا يجوز ان يستخلف من لم يشهد الخطبة الا اذا كان بعد الشروع و سبق الحدث و اما القاعدة المذكورة فنقول بموجبها ولا نسلم ان المأذون في الجماعة قام مقام غيره لغيره فقط بل لغيره و لنفسه بخلاف القاضي وذلك لان القاضي انما قام مقام السلطان لاجل الرعية خاصة ولذا لا يجوز حكمه لنفسه بل ولا لمن هو بمنزلة نفسه ممن لا تقبل شهادته له و اما المأمور بالجماعة فانه ما قام مقام السلطان لاجل الناس فقط بل لاجل نفسه ايضا فان الصلوة المأمور باقامتها ليست مخصوصة بغيره بل هي له ايضا فقط قام فيها مقام غيره نفسه و لغيره الا ان الغير تابع له و نفسه اصل في ذلك اقيام فكان من القسم الثاني وهو من قام مقام غيره لنفسه فجاز له الاستخلاف كما في المستعير وعلى هذا عمل الامة من غير نكير فليتأمل والاذن في الخطبة اذن في الصلوة و بالعكس ففي الواقعات احدث الامام وقال لو احدث اخطب ولا تصل بهم اجزاء ان يخطب و يصلي بهم . الشرط الثالث الوقت وهو وان كان شرط السائر الصلوات الا ان الجمعة تختص بانها لا تصح الا فيه بخلاف سائر الصلوات فانها تصح بعده ايضا و وقتها وقت الظهر لما في البخارى عن انس كان عليه الصلوة والسلام يصلي الجمعة حين تميل الشمس وفي مسلم عن سلمة ابن الاكوع كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس الحديث وهو المتوارث من لدن النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ولا تجوز قبل الزوال الا في قول احمد بن حنبل

وليس له متمسك الا حديث مسلم عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة ثم نذهب الى جبالنا فنزجها حين تزول الشمس قال البيهقي يعنى التواضع ولادليل فيه اذ غايته الاخبار بان الصلوة والرواح كانا حين الزوال لان الصلوة كانت قبله فان قيل قوله حين الزوال لا يسع هذه الجملة قلنا المراد ما يدانى الزوال لاحقيقة فانها الانسع الاراحة ايضا لكونها زمنا لطيفا جدا ولا تصح بعد دخول وقت العصر خلافا لما لك لما ان وقت الظهر والعصر عنده واحد ولنا ان شرعيتها على خلاف القياس لسقوط الركعتين مع الاقامة فيراعى فيها جميع الخصوصيات التى ورد الشرع بها ولم يرد بها قط انه عليه الصلوة والسلام صلاها بعد دخول وقت العصر وكذا من بعده الى يومنا فلا يجوز حينئذ ولو خرج الوقت وهو فيها يلزمه استئناف الظهر ولا يبينه عليها عندنا خلافا للشافعى لاختلافهما كية وشرطا والاختلاف يتأتى فان عنده يجوز بناء احد الفرضين على الآخر وعندنا لا يجوز على ما تقدم فى الامامة فافهم * الشرط الرابع الخطبة و عليه الجمهور خلافا للامامية فانهم يجوزون اداءها بلا خطبة وقد شدوا فانه لم يرد انه عليه الصلوة والسلام او احد من الخلفاء ارشدين فن بعمهم صلاها بدونها فهي من جملة الخصوصيات التى لم يرد اسقاط الركعتين الامع مراعاتها فكانت شرطا و شرط الخطبة كونها فى الوقت لا تصح قبله لانه من جملة الخصوصيات المقيدة بها وان تكون بحضرة الجماعة فلو خطب وحده ثم حضرت الجماعة فصلى بهم لا تجوز للتوارث المذكور ولقوله تعالى فاسمعوا الى ذكر الله وهو يشمل الخطبة والصلوة فكما ان الصلوة لا تجوز بدون الجماعة على ما يأتى ان شاء الله تعالى فكذا الخطبة وذلك لان الآية وان دلت على وجوب السعى بمبارتها فقد دلت على توقف الذكر فيكون انتهاء السعى المسند الى الجمع اليه باشارتها ولا يشترط لصحتها كونها مسموعة لهم بل يكفى حضورهم حتى لو بعدوا عنه او ناموا او كانوا صما اجزأت والظاهر انه يشترط كونها جهرا بحيث يسمعها من كان عنده اذا لم يكن به مانع وركنها مطلق ذكر الله تعالى بنيتها عند ابى حنيفة رحمه الله وعندهما ذكر طويل يسمى خطبة وواجبها كونها مع الطهارة والقيام وستر العورة وسننها كونها خطبتين بمجلسة بينهما تشتمل كل منهما على الحمد والتشهد والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والاوى على تلاوة آية وعلى الوعظ ايضا والثانية على الدعاء للمؤمنين والمؤمنات عوض

الوعظ وهذه كلها فرائض عند الشافعي لما افها من جملة الخصوصيات التي لم ينقل اسقاط الركعتين الاممها فكانت كاصل الخطبة قلنا ذاك فيما لا يلزم منه الزيادة على النص بخبر الواحد وفي افتراض هذه الاشياء ذلك لان الثابت بطريق التواتر والشهرة امامه مطلق الخطبة في الوقت ولم يثبت ان كل فرد من افراد خطبه عليه الصلوة والسلام كان مشتملا على جميع ذلك ولا يستلزمه اسم الخطبة فلا دليل على افتراضه فكان واجبا او سنة وكره تركه فان قيل من المعلوم يقينا انه عليه الصلوة والسلام لم يخطب قط بدون ستر وطهارة قلنا نعم ولكن لكون ذلك دأبه وعادته وادبه ولا دليل على انه انما فعله لخصوص الخطبة ولا يقال الخطبة قائمة مقام الركعتين فيشترط لهما ما يشترط لهما لانا نقول لانسلم والا لما ابيح الاستدبار فيها ولقطعهما الكلام العمدة على ان مسلمانا روى ان كعب بن عجرة دخل المسجد يوم الجمعة وعبد الرحمن بن الحكم يخطب قاعدا فقال انظروا الى هذا الحديث يخطب قاعدا والله تعالى يقول واذا راوا تجارة اولهوا انفضوا اليها وتركوك قائما ثم صلى معه ولم يحكم هو ولا غيره من الصحابة الموجودين اذ ذاك بفساد الصلوة وانما انكر عليه لتركه السنة وذكر ابو عمر بن عبد البر ذهب ملك واهل العراق وسائر فقهاء الامصار الا الشافعي ان الجلوس بينهما سنة ولا شيء على من تركه ولا يي يوسف ومحمد ان الشرط هو الخطبة وهي انما تطلق عرفا على ذكر طويل واقله قدر التشهد ومادون ذلك لا يسمى خطبة في العرف ولا في اللغة ولا يي حنيفة قوله تعالى فاسمعوا الى ذكر الله من غير فصل بين كونه ذكرا طويلا او قصيرا فكان الشرط الذكر الاعم بالقطعي غير ان المأثور عنه عليه السلام اختيار احد الفردين اعني الذكر المسمى خطبة والمواظبة عليه فكان ذلك واجبا او سنة لانه الشرط الذي لا يجزى غيره اذ لا يكون بيانا لعدم الاجمال في لفظ الذكر وذكر في المبسوط والمحيط وملتقى البحار وشرح البخاري لابن بطال وشرح مسلم لصدر الدين الخلاطي والمورخون ان عثمان بن عفان اول جمعة ولى الخلافة صعد المنبر فقال الحمد لله فارتج عليه فقال ان ابا بكر وعمر كانا يعدان لهذا المقام مقالا وانكم الى امام فما لاجوج منكم الى امام قوال وسيأتىكم الخطب بعد واستغفر الله لى ولكم ونزل وصلى ولم ينكر عليه احد فكان اجماعا منهم على الاكتفاء بهذا القدر وان الطول المسمى خطبة في العرف ليس بشرط فكان الشرط مطلق الذكر فلو قال الحمد لله اوسبحان الله اولاله الا الله اونحو ذلك اجزا لكن لا بد من كون ذلك

على قصد الخطبة فلو عطس فحمد الله لاجله لا يجزئ عن الخطبة ويكره للخطيب ان يتكلم حال الخطبة بكلام الدنيا كما في الاذان والاقامة بل اولى ولو خطب ففقر من كان حاضرا وجاء آخرون فصلى بهم اجزا هم لانه خطب والقوم حضور وصلى والقوم حضور ولو خطب ثم ذهب فتوضأ في منزله ثم جاء فصلى تجوز ولو تغدى فيه او جامع فاغتسل استقبل الخطبة ذكره في الواقعات ومنية المفتي لانه ليس من عمل الصلوة وفي المرغيناني لورجى الى منزله فتغذى اجزاء ولو خطب وهو جنب فذهب فاغتسل استقبل ذكر هذا كله السروجي في شرح الهداية الشرط الخامس الجماعة على شرطيتها الاجماع من غير مخالف وانما اختلفوا في اقل عددهم فعند ابى حنيفة ومحمد ورفاعة رجال مكلفين سوى الامام وعند ابى يوسف اثنان سوى الامام وعند الشافعي اربعون رجلا احرارا مقيمين لا يظعنون صيفا ولا شتاء الاظعن حاجة وهو ظاهر مذهب احمد وعند مالك من يقرى بهم قرية ولم يحدد عدد اوروى ابن حبيب عنه الحد بثلاثين لما روى ابو محمد الاسدي مرسلا اذا اجتمع ثلثون بيتا ليأمرؤا رجلا يصلى بهم الجمعة والجواب ان الاسدي مجهول فلم يحتج به وللشافعي مامر في بحث المصر من حديث اسعد بن زرارة وانهم كانوا اربعين ولا حاجة فيه اذ دلالة فيه على انهم لو كانوا اقل لما جمعوا وما روى عن جابر مضت السنة ان في كل ثلاثة اماما وفي كل اربعين فافوق ذلك جمعة فقال في شرح المذهب ضعيف رواه البيهقي وغيره باسناد ضعيف قال البيهقي وهو حديث لا يحتج بمثله انتهى ولا يى يوسف ان مسمى الجماعة متحقق في الاثنين وكون الجمع الصيغى اقله ثلاثة لا يمس مانحن فيه اذا الشرط جماعة هي ليس مدلول صيغة الجمع بل مافيه معنى الاجتماع وفي الاثنين ذلك وجوابه ان الشرط جماعة هي مدلول صيغة الجمع لقوله تعالى فاسعوا فانه طلب الحضور متعلقا بلفظ الجمع وهو الواو الى ذكر يستلزم ذلك فافلزم ان الشرط ان يكون مع الامام جمع وهو مسمى لفظ الجمع لانفس لفظ الجمع الذى هو ج م ع ويشترط كونهم رجلا لعقلاء فلا تنعقد بالنساء والصبيان ولا يشترط كونهم احرارا مقيمين بل تنعقد بالبيد والمسافرين وتصح امامتهم فيها وكذا المرضى ونحوهم من المسذورين خلافا لفرقانه لا تصح امامة من لا يجب عليه الجمعة فيها عنده لسقوط وجوبها عنهم قلنا ان عدم الوجوب ليس لمانع فيهم بل للتخفيف عليهم كما تقدم فاذا تركوا الترخص فهم كغيرهم فتجوز امامتهم كما تجوز امامة

غيرهم ويشترط بقاؤهم الى السجدة الاولى عند ابى خيفة رضى الله تعالى عنه فلو
نفروا قبلها او نقصوا يستقبل من بقى الظهر وعندها يشترط بقاؤهم الى التحريمة
فلو نفروا بعدها يتم من بقى الجمعة وعند زفر يشترط بقاؤهم الى تمامها بالعود
قدر التشهد فلو نفروا قبل ذلك يستأنف من بقى الظهر له ان الجماعة شرط فلا بد
من دوامه كالوقت ولهما انها شرط الانقضاء فلا يشترط دوامها كالخطبة وابو
خليفة يقول نعم هي شرط الانقضاء لكن انقضاء الصلوة وتحقيق تمامه موقوف
على وجود تمام الاركان لان دخول الشيء في الوجود بدخول جميع اركانه فلم
يسجد فيها لاسمى صلوة ولذا لا يحنث بها لو حلف لا يصلى فكان ذهاب الجماعة
قبل السجود كذا بهم قبل التكبير من جهة انه عدم الجماعة قبل تحقق معنى
الصلوة بخلاف الخطبة لانها تنافى الصلوة فلا يشترط دوامها الى تحقيق الصلوة
ولا عبرة ببقاء النسوان والصبيان لانها لا تعتقد بهم ابتداء فكذا بقاء بخلاف العبيد
وغيرهم من سائر من لا يجب عليه لما تقدم الشرط السادس الاذن العام حتى لو ان
السلطان او الامير اذا اغلق باب قصره وصلى فيه بحشمه لا تجوز جمعة وان
فتحه واذن للناس بالدخول جازت سواء دخلوا او لا وذلك لما مر غير مرة انها
شرعت بخصوصيات لا تجوز بدونها والاذن العام والاداء على سبيل الشهرة
من جملة تلك الخصوصيات فلا تجوز بدونه البحث الثانى فى صفتها يستحب
التكبير اليها الحديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل
يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح فى الساعة الثانية
فكأنما قرب بقرة ومن راح فى الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً اقرن ومن راح
فى الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح فى الساعة الخامسة فكأنما قرب
بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر رواه الجماعة الا ابن
ماجة قيل المراد من هذه الساعة اوقات متقاربة فى ساعة واحدة وهى
بعد الزوال واليه ذهب مالك واختاره القاضى حسين وامام الحرمين
وتمسكوا بلفظ الرواح فانه يستعمل بعد الزوال وردبانه يستعمل فى مطلق الذهاب
يقال راح القوم اى ساروا ذكره البغوى وانكر الا زهرى اختصاص الرواح بما بعد
الزوال وغازق قائله وقال هو عبارة عن السير ليلا او نهارا وذكر فى القاموس
راح للمعروف راح راحة اخذته له خفة وراحته وراحته يد له كذا خفت ومنه قوله عليه
السلام ومن راح فى الساعة الثانية الحديث لم يرد رواح النهار بل المراد خف اليها
انتهى فكانه عليه الصلوة والسلام قال من نشط الى الجمعة فى الساعة الثانية

والجمهور على ان المراد الساعات النهارية وان المقرب للبدنة من راح في اول النهار من طلوع الشمس وهو الاظهر او من طلوع الفجر على اختلاف في ذلك ورده القفال بانه لو كان المراد ذلك لاستوى الجاثيان في الفضيلة في ساعة واحدة مع تعاقبهما في المجيء وبانه لو كان كذلك لاختلف الامر باليوم الشتائي والصائفي ولغات الجمعة في اليوم الشتائي لمن جاء في الساعة الخامسة والجواب عن الاول اننا لانسلم الاستواء لان كلا من الانواع المذكورة مختلف الآحاد فيمكن ان يهدي شخصان كل منهما بدنة ومع هذا بدنة احدهما افضل من بدنة الآخر بدرجات وهذا في غاية الظهور وعن الثاني بانه عليه الصلوة والسلام ذكر ذلك على تقدير الاعتدال بين الليل والنهار كما هو دابة في النظر الى الوسط الذي هو خير الامور هذا ان اعتبر ساعات اهل الحساب وهو ليس بلازم بل الظاهر ان مراده عليه الصلوة والسلام تقسيم هذا الزمان من اول النهار الى وقت الصلوة سنة اجزا فيشمل النهار الشتائي والصائفي ويؤيد مذهب الجمهور شدة التفاوت بين انواع القرابين المذكورة فانه يدل على شدة التفاوت بين الساعات لمن تأمل ادنى تأمل وحديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة منها ساعة لا يوجد عبد مسلم يسأل الله فيها شيئا الا اياه واتمسوها آخر ساعة بعد العصر رواه ابو داود والنسائي وسئل ابن عمر متى اروح الى الجمعة فقال اذا صليت الغداة فرح ان شئت وقيل اول بدعة حدثت في الاسلام ترك البكور الى الجمعة ذكره في الكشف واما حديث ابي هريرة في الصحيحين ايضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل المهجر كمثل الذي يهدي بدنة ثم كالذي يهدي بقرة الحديث فالمراد بالمهجر المبكر والمجمل توفيقا بينه وبين قوله عليه الصلوة والسلام من غسل يوم الجمعة واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب ودنا من الامام واستمع ولم يلغ كان له بكل خطوة عمل سنة اجر صيامها وقيامها رواه الترمذي وقال حديث حسن وصححه الحاكم قال في القاموس والتهجير في قوله عليه الصلوة والسلام المهجر الى الجمعة كالمهدي بدنة وقوله عليه الصلوة والسلام لو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا اليه بمعنى التكير الى الصلوات وهو المعنى في اوائل اوقاتها وليس من المهاجرة انتهى ويستحب ان يلبس احسن ما يجد من الثياب لقوله عليه الصلوة والسلام ما على احدكم ان وجد ان يتخذ ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبي مهنة رواه ابو داود والنسائي ويستحب السواك والتطيب لقوله عليه الصلوة والسلام لا يفتسل

رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه او يمس
من طيب يتيه ثم يخرج ولا يفرق بين اثنين ثم يصلى ما كتب له ثم ينصت
اذا تكلم الامام الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وفضل ثلثة ايام رواء
البخارى ويجب السعى وترك الاشتغال بالاذان الاول لقوله تعالى فاسموا الى
ذكر الله وذروا البيع واختلف في المراد بالاذان الاول ف قيل الاذان الاول باعتبار
المشروعية وهو الذى بين يدي المنبر لانه الذى كان اولاً في زمنه عليه السلام
وزمن ابى بكر وعمر حتى احدث عثمان الاذان الثانى على الزوراء حين كثر
الناس والاصح انه الاول باعتبار الوقت وهو الذى يكون على المنارة
بعد الزوال واذا صعد الامام على المنبر يجب على الناس ترك الصلوة النافلة لما
تقدم من كراهتها عند الخطبة ويجب ترك الكلام ايضاً عند ابى حنيفة
رضى الله تعالى عنه وقال ايباح الكلام حتى يشرع في الخطبة لما عن ثعلبة بن
مالك ان جلوس الامام على المنبر يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام وكذا
عن الزهرى ولان الكراهة للاخلال بفرض الاستماع والاستماع ههنا بخلاف
الصلوة فانها قدمت ولا ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه ما ذكر ابن ابى شيبة في مصنفه
عن على وابن عباس وابن عمر كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام
ولان الكلام ايضاً قديم طبعاً فان الكلام يحجر الكلام فكان المنع احوط ثم ان
الاستماع والانصات واجب عندنا وعند الجمهور حتى انه يكره قراءة القرآن
ونحوها ورد السلام وتسميت العاطس وكذا الاكل والشرب وكل عمل لما اخرج
السته عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قلت لصاحبك يوم
الجمعة انصت والامام يخطب فقد لغوت وهذا يفيد بعبارة من منع الامر
بالمعروف مع انه واجب وبدلته منع صلوة النفل والقراءة والاذكار لانه
اذا منع الواجب فالنفل اولى بالمنع ويرجع على سائر الاحاديث الدالة على
جواز تحية المسجد او اباحة الكلام لانه محرم والمحرم مرجع على المبيح
ولا يقال رد السلام فرض فلا يمنع منه لاننا نقول ذلك اذا كان السلام مأذوناً
فيه شرعاً وليس كذلك في حالة الخطبة بل يرتكب فاعله اثمًا واذا قرأ الامام
ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية فعن ابى حنيفة ومحمد انه ينصت وعن
ابى يوسف انه يصلى سرا وبه اخذ بعض المشايخ واكثرهم انه ينصت وفي الحجة لو سكت
فهو افضل تحية الانصات وعن ابى حنيفة اذا عطس يحمد الله في نفسه ولا يجهر
وهو الصحيح وكذا لو سمت اورد السلام في نفسه جاز وكذا لو اشار برأسه او عينه

اويده عند رؤية المنكر ولم يتكلم بلسانه الصحيح انه لا يكره وقال بعضهم يجب الانصات الى ان يشرع في مدح الظلمة فلا يجب حينئذ ولذا ذهب بعضهم الى ان البعد في زماننا من الامام افضل كيلا يسمع مدح الظلمة لكن الصحيح ان القرب افضل لما مر من الحديث ولقوله عليه الصلوة والسلام احضروا الذكر وادنوا من الامام فان الرجل لا يزال يتباعد حتى يؤخر في الجنة وان دخلها رواء ابو داود والحاصل ان الدنو فضيلة فلا تترك لاجل ما يجاورها من معصية غيره كاتباع الجنازة التي معها نائمة هذا وقد اختلف المتأخرون في البعد عن الامام فحمد بن سلمة اختار السكوت في حقه ايضا ونصير بن يحيى اجاز القراءة ونحوها وعن ابى يوسف اختيار السكوت وحكى عنه انه كان ينظر في كتابه ويصلحه بالقلم ولا منافاة بينهما فان طلب السكوت والانصات وان كان للاستماع للذاته لكن الكلام والقراءة للبعد الذي لا يسمع الامام قديصل الى اذن من يسمعه فيشغله عن فهم ما يسمع او عن السماع بخلاف النظر في الكتاب والكتابة لكن الافضل هو الانصات لقول عثمان للمنصت الذي لا يسمع من الحظ مثل ما للمنصت السامع وعليه اكثر المشايخ واذا جلس الامام على المنبر اذن المؤذن بين يديه الاذان الثاني للتوارث وفي الميسر يستحب للقوم ان يستقبلوا الامام عند الخطبة وعن ابى حنيفة انه كان اذا فرغ المؤذن من اذانه ادار وجهه الى الامام وعن عدى بن ثابت كان عليه السلام اذا خطب استقبله اصحابه بوجوههم ذكره ابن بطال في شرح البخارى لكن الرسم الآن انهم يستقبلون القبلة للخرج في تسوية الصفوف لكثرة الزحام كذا في شرح الهداية للسروجي واذا فرغ من الخطبة اقاموا الصلوة وصلى بالناس ركعتين على ما هو المتوارث المعروف وفي التحفة وغيرها يقرأ فيهما قدر ما يقرأ في الظهر لانهما بدل منه وان قرأ بسورة الجمعة واذا جاءك المنافقون او بسبح اسم ربك وهل اتيك حديث الغاشية تبركا بالمأثور عنه عليه الصلوة والسلام على ما مر في صفة الصلوة كان حسنا لكن يتركه احيانا لئلا يتوهم العامة وجوبه . البحث الثالث في مسائل متفرقة ومن ادرك الامام صلى معه ما ادرك وبني عليه الجمعة لما خرج الستة عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قيمت الصلوة فلا تأتوها واتم تسمون واتوها واتم تمشون وعليكم السكينة فما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا وهذا مطلق يشمل ما اذا ادركه بعد التشهد او في سجود السهو وهو قول ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد ان ادرك معه ركوع الركعة الثانية بني عليها الجمعة وان ادرك

فيا بعد ذلك بنى عليه الظهر لانه جمعة من وجه ظهر من وجه لفوات بعض الشرائط في حقه فيصلى اربعا اعتبارا للظهر ويقعد لامحالة على رأس الركعتين اعتبارا للجمعة ويقرأ في الاخيرين لاحتمال النفلية ولهما انه مدرك للجمعة في هذه الحالة حتى تشرط نية الجمعة وهي ركعتان ولا وجه لما ذكر لانهما مختلفان لا يبنى احدهما على تحريمه الآخر كذا في الهدية الخطيب اذا صعد المنبر لا يسلم على القوم عندنا وبه قال مالك لانه قد سلم عند دخوله فلا معنى لتسليمه ثانيا وقال الشافعي واحمد يسلم عليهم لما روى انه عليه الصلوة والسلام كان اذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه ثم قال السلام عليكم رواه البيهقي وقال ليس بالقوى وقال عبدالحق في الاحكام الكبرى هو مرسل قال واسنده ابو احمد من حديث ابن لهيعة وهو معروف في الضعفاء ولا يحتاج به انتهى وكل بلد فتح بالسيف يخطب فيها بالسيف ككفة وكل بلد اسلم اهلها طوعا كالمدينة يخطب فيها بلا سيف كذا في روضة العلماء وفي النساب الجهر في الخطبة الثانية دون الجهر في الاولى ويكره اشد الكراهة وصف السلاطين بما ليس فيهم لان فيه خلط العبادة بالمعصية وهي الكذب وربما يؤدي بعض ذلك الى الكفر فقد ذكر في الفتاوى التاتار خانية في كتاب الردة سئل الصغار عن الخطباء الذين يقولون السلطان العادل الاكرم شاهنشاه الاعظم مالك رقاب الامم ونحوه من الاوصاف هل يجوز ام لا قال لا لان بعض الفاظه كفر وبعضها معصية وكذب قال ابو منصور من قال للسلطان الذي بعض افعاله ظلم عادل فهو كافر واما شاها نشاء فهو من خصائص الله تعالى بدون وصف الاعظم لا يجوز وصف العباد به واما مالك رقاب الامم فهو كذب محض انتهى وقال حافظ الدين البرازي في فتاويه فلذا كان ائمة خوارزم يتباعدون عن المحراب يوم العيد والجمعة حتى لا يستمعوا مدح الخطباء الذين تقرض شفاههم لذكركم اياهم على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد انتهى وأشار بقوله تقرض شفاههم الى ما روى انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيت لية اسرى بي رجلا تقرض شفاههم بمقاريض من نار قلت من هؤلاء يا جبرائيل قال هؤلاء خطباء من امتك يأمرون الناس بالبر وينسون انفسهم ذكره الامام البغوي في شرح السنة وفي المصابيح فهو لاء على اثر نهيبهم عن المنكر يأتون به علنا على رأس المنبر فالى الله المشتكى وبه المستعان من احوالنا في هذا الزمان ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم . ومن صلى الظهر يوم الجمعة قبل صلوة الامام الجمعة ولا عذر له

صحت ظهره عندنا وان كان عاصيا وعند زفر لا تصح وهو قول الثلاثة لان الفرض في حق الجمعة في هذا اليوم والظهر بدل عنها لانه مأمور باداء الجمعة معاقب بتركها ومنه عن اداء الظهر ولا يجوز البدل مع القدرة على الاصل قلنا فرض الوقت في هذا اليوم ايضا هو الظهر كسائر الايام ولذا لو خرج الوقت لا يقضى الا الظهر بالاجماع لانه مأمور باسقاط الظهر بالجمعة فاذا لم يفعل كان عاصيا معاقبا وهو لا ينافي الصحة كالمصلاها في ارض مفصوبة مع ثوب حرير وذهب ونحو ذلك من المعاصي التي لا تخل بشئ من شرائطها واركانها ثم اذا بدله ان يصلي الجمعة بعد ذلك فتوجه اليها قبل الفراغ منها بطلت ظهره التي صلاها بمجرد السعي سواء ادرك الجمعة او لم يدرك عندنا في حنيفة حتى انه يجب عليه اعادة الظهر اذ لم يدرك الجمعة او بدله الرجوع فرجع وقالوا لا تبطل ظهره ما لم يشرع في الجمعة وفي رواية ما لم يتم الجمعة لان السعي دون الظهر لانه حسن للمعني لغيره بخلاف الظهر ونقض الظهر وان كان مأمورا به لكنه لضرورة اداء الجمعة اذ نقض العبادة قصدا بلا ضرورة حرام فلا ينتقض دون ادائها وليس السعي اداء ولا في حنيفة ان السعي من خصائص الجمعة لاختصاص فعلها بمكان وهو الذي تجتمع شرائطها فيه بخلاف سائر الصلوات فانه يجوز ادائها في البيت ونحوه فكان الاشتغال بالسعي كالاشتغال بها فينتقض به ما ينتقض بها ولانه مأمور بعد اتمام الظهر بنقضها بالذهاب الى الجمعة فذهابه اليها شروع في طريق نقضها المأمور به فيحكم بنقضها به احتياطا لرفع العصية ولو كان من صلى الظهر معذورا كالسافر ونحوه فسعى اليها لا يبطل ظهره بالسعي اتفاقا على هذا التوجيه الثاني لكون فعله غير معصية وعلى التوجيه الاول لافرق بينه وبين غير المعذور وهو الصحيح من المذهب ولو كان في الجامع فسمع الخطبة ثم قام فصلى الظهر جاز ظهره ولا ينتقض ذكره قاضي خان لانه لم يرغب في الجمعة فصار كالمخرج من بيته وسعى لا يقصدها كذا ذكره السروجي ويظهر من التعليل ان المراد اذ لم يشرع بمس ذلك في الجمعة اما لو شرع فيها فينبغي ان ينتقض ظهره فان ادركها المعذور بعدما صلى الظهر وشرع فيها بطلت ظهره عندنا خلافا لزفر هو يقول ان الفرض الظهر وقداؤه في وقته فلا يبطل بغيره ولنا ان المعذور انما فارق غيره في الترخص بترك السعي فاذا لم يترخص التحق بغيره ويكره للمعذرين والمسجونين اداء الظهر بجماعة في المصربوم الجمعة سواء كان قبل الفراغ من الجمعة او بعده لان الجمعة جامعة للجماعات

فينبغي ان لا تكون جماعة غيرها في المكان الذي هي فيه ولثلاث يتطرق الى الاقتداء بهم
غيرهم بخلاف اهل القرى لانه لاجمة عليهم فكان هذا اليوم في حقهم كثيره
من الايام ويستحب للمريض ان لا يصلى الظهر قبل فراغ الامام من الجمعة لرجاء
البرء في كل ساعة خطب واحد وصلى واحد جاز والاوى ان لا يصلى غير
من خطب لان الصلوة والخطبة كشيء واحد اذ القصر للخطبة فلا يقيمها
اشنان تذكر الفجر في الجمعة وهو صاحب ترتيب يقطعها ويقضى الفجر ان كان
في الوقت سعة وان فاتت الجمعة صلى الظهر وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف
وقال محمد ان خاف فوت الجمعة لا يقطعها فالمعتبر في عدم قطعها عنده خوف
فوتها وعندها خوف فوت الوقت له ان فرض الوقت الجمعة فاذا خاف فوتها
سقط الترتيب ولهما ان فرض الوقت الظهر فاذا لم يخف فوته وجب الترتيب
كذا في الكافي وهذا بناء على قول محمد الاخير وجمعه معهما في خلافة زفر
على قوله الاول فانه وافقهما فيه على ان فرض الوقت هو الظهر ثم خالفهما آخرا
وقال الفرض احدهما غير معين وانما يتعين بالظهر بالفعل فالجمعة اكدهم الظهر ذكره
السروجي عن الذخيرة فيوجه ما استدلل له في الكافي على هذا لانها قد تعينت
بالشروع فيها فصارت هي فرض الوقت عنده حينئذ على ان السروجي ذكر
عن المفيد قال ابو حنيفة وابو يوسف فرض الوقت الظهر لكن امر غير المعذور
باسقاطه بالجمعة حتما والمعذور رخصة وقال محمد فرض الوقت الجمعة لكن
رخص له اسقاطها بالظهر قال ومثله في المحيط وفي النبايع هو اصح اقواله ثم قال
السروجي قلت لو رخص له في ذلك لما اثم بترك الجمعة اذا صلى الظهر انتهى
ويمكن ان يقال الضمير في رخص له يعود الى المعذور او ان المراد رخص له في الحكم
بصحة الظهر وهو لا ينافي الاثم وذكر السروجي في الاستدلال للخلاف في مسألة
تذكر الفجر مسلكا آخر وهو ان محمدا يقول الترتيب ثبت بخبر الواحد والجمعة
بالاخبار المتواترة فلا يجوز ان يترك ما ثبت بالتواتر لما ثبت بخبر الواحد وهما يقولان
ان القوات الى خلف او اصل وهو الظهر كلا قوات فعلى هذا لا يحتاج
الى الجواب عن موافقة محمد لهما في خلافة زفر الامام اذ امكن اهل مصر
ان يجتمعوا قال الفقيه ابو جعفر عن اصحابنا انهم هم مجتهدا لسبب من الاسباب
واراد ان يخرج ذلك الموضوع عن ان يكون مصرا صرح به وليس لهم ان يجتمعوا
بعد ذلك لانه كما ان له ان يصير موضعا فله ان يخرج موضعا عن ان يكون مصرا
وان نهاهم متعتنا واضرارهم كان لهم ان يجتمعوا على رجل يصلى بهم

الجمعة لانهم على هذا الوجه معصية ولا طاعة له في المعصية حضر والمسجد ملائ ان تخطى يؤذى الناس لا يتخطى وان كان لا يؤذى احدا بان لا يطاق ثوبا ولا جسدا لا بأس بان يتخطى وبدن من الامام وذكر الفقيه ابو جعفر عن اصحابنا لا بأس بالتخطى ما لم يأخذ الامام في الخطبة ويكره اذا اخذ لان للمسلم ان يتقدم ويدنو من المحراب اذا لم يكن الامام في الخطبة ليتسع المكان على من يحجى بعده وينال فضل القرب من الامام فاذا لم يفعل الاول فقد ضيع ذلك المكان من غير عذر فكان للذي جاء بعده ان يأخذ ذلك المكان اما من جاء والامام يخطب فعليه ان يستقر في موضعه من المسجد لان مشيه وتقدمه عمل في حال الخطبة وروى هشام عن ابي يوسف انه لا بأس بالتخطى ما لم يخرج الامام او يؤذى احدا كذا في فتاوى قاضي خان وقد علم منه ان التخطى جائز بشرطين احدهما ان لا يؤذى احدا لان الابداء حرام والدنو مستحب وترك الحرام مقدم على فعل المستحب والثاني ان لا يكون الامام في الخطبة لان تخطيه حينئذ عمل وهو ايضا حرام في حال الخطبة فلا يرتكبه لاجل امر مستحب ولذا قال عليه الصلوة والسلام للذي رآه يتخطى الناس ويقول افسحوا اجلس فقد آذيت لانه قد تخطى وقت الخطبة واذى وهو محل ما روى الترمذى عن معاذ بن انس الجهني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تخطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسرا الى جهنم وينبغي ان يقيد بما اذا وجد بدا اما اذا لم يجد بان لم يكن في الورا موضع وفي القدام موضع فله ان يتخطى اليه للضرورة ويكره تطويل الخطبة بان تزيد الخطبتان على سورة من طوال المفصل لاسيا في ايام الشتاء ويكره السفر بعد الزوال يوم الجمعة قبل ان يصليها ولا يكره قبل الزوال لعدم وجوبها قبله وتوجه الخطاب بالسعى اليها بعده هذا هو الصحيح والله سبحانه اعلم

﴿ فصل في صلوة العيد ﴾

اعلم ان صلوة العيد واجبة على من تجب عليه الجمعة هذا هو الصحيح من المذهب وتسمية محمد اياه سنة في الجامع الصغير حيث قال عيدان اجتماعا في يوم واحد الاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما لكونهما اوجبت بالسنة الا يرى الى قوله ولا يترك واحد منهما فانه اخبر بعدم الترك والاخبار في عبارات الاثمة والمشايخ يفيد الوجوب والدليل على وجوبها اشارة الكتاب وتكملوا العدة وتكبروا

الله على ما هذا كم وقوله تعالى فصل لربك وانحر فان في الاولى اشارة الى صلوة عيد الفطر وفي الثانية اشارة الى صلوة عيد النحر والسنة وهو ما ثبت بالنقل المستفيض عنه عليه الصلوة والسلام انه كان يصلي صلوة العيدين من حين شرعتهما الى ان توفاه الله تعالى من غير ترك وهو دليل الوجوب وكذا صلاحها الخفاء الراشدون والائمة المهديون من غير ترك وهي من اعلام الدين فكانت واجبة وحديث الاعرابي الذي قال هل على غير هن لا ينافية لان الاعرابي لا تجب عليه اذ من شرائطها المصير ويشترط لها جميع ما يشترط للجمعة وجوب اداء الاخطبة فانها ليست بشرط لها بل هي سنة بعدها للنقل المستفيض بذلك ثم يستحب لصلوة العيد ما يستحب للجمعة من الاغتسال والاستياك والتطيب ولبس احسن الثياب والتكبير الى المصلي لانه يوم اجتماع للعبادة كالجمعة فيستحب التنظيف واظهار النعمة والمسارة وذكر السروجي عن الجواهر قال يغتسل بعد الفجر فان فعل قبله اجزاء ويتطيب بازالة الشعر وقلم الانفطار ومس الطيب وقالت المالكية والشافعية يستوى في ذلك الذهاب الى الصلوة والقاعد لانه يوم الزينة بخلاف الجمعة قال السروجي وهذا صحيح ويستحب يوم الفطر ان يأكل شيئاً قبل الصلوة لما روى انس كان عليه الصلوة والسلام لا يعدو يوم الفطر حقياً كل تمرات وياً كلهن وترا رواه البخاري فلذا ينبغي ان يكون المأكل كقول تمارا ان وجد والافشيئنا حلوا والمستحب يوم الاضحية تأخير الاكل الى ما بعد الصلوة لما في الترمذي كان عليه الصلوة والسلام لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحية حتى يصلي وقيل هذا في حق من يضحي لافي حق غيره والاول اصح والاصح انه لا يكره الاكل قبل الصلوة هنا ولا تركه في الفطر ويستحب يوم الفطر اداء صدقة الفطر قبل الصلوة اغناء للفقير ليتفرغ قلبه للصلوة ويستحب التوجه الى المصلي ماشياً ان قدر لانه اقرب للتواضع ولا يكره الركوب قال المرغيناني لا بأس بالركوب في الجمعة والعيدين والمشى افضل ويستحب التكبير جهر افي طريق المصلي يوم الاضحية اتفاقاً للاجماع واما يوم الفطر فقال ابو حنيفة لا يجهر به وقال لا يجهر وعن ابى حنيفة كقولهما لقوله تعالى وتكملوا العدة وتكبروا الله على ما هذا كم وروى الدارقطني عن سالم ان عبد الله بن عمر اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر من حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلي ولا بى حنيفة ان رفع الصوت بالذكر بدعة مخالف للامر في قوله تعالى واذا ذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة ودون الجهر الا ما خض

بالاجماع والجواب عما استدلا به اما الآية فبانها يحتمل ان يراد بها التكبير في الصلوة او يراد بها نفس الصلوة والتكبير بمعنى التعظيم على انها لا دلالة فيها على الجهر واما الحديث فانه ضعيف بموسى بن محمد بن عطاء بن الطاهر المقدسى ثم ليس فيه ايضا ما يدل على انه كان يجهر به نعم روى الدار قطنى موقوفا عن نافع ان ابن عمر كان اذا غدا يوم الفطر ويوم الاضحى يجهر بالتكبير حتى يأتى المصلى ثم يكبر حتى يأتى الامام وقال البيهقى الصحيح وقفه على ابن عمر وهو قول صحابي قد عارضه قول صحابي آخر روى ابن المنذر عن ابن عباس انه سمع الناس يكبرون فقال لقائد اكبر الامام قيل لا قال اجئن الناس ادركنا مثل هذا اليوم مع النبي صلى الله عليه وسلم فما كان احديكم قبل الامام فيبقى مفاد الآية بلا معارض على اقول الصحابي لا يعارضه هذا والذي ينبغي ان يكون الخلاف في استحباب الجهر وعدمه لافى كراهية وعدمها فعندهما يستحب وعنده الاخفاء افضل وذلك لان الجهر قد نقل عن كثير من السلف كابن عمرو وعلى وابى امامة الباهلى والنخعي وابن جبير وعمر بن عبدالعزيز وابى ليلي وابان بن عثمان والحكم وحماد ومالك واحمد وابى ثور ومثله عن الشافعي ذكره ابن المنذر في الاشراف وقال الفقيه ابو جعفر والذي عندنا انه لا ينبغي ان تمنع العامة عن ذلك لقلّة رغبتهم في الخيرات وبه تأخذ يعني انهم اذا منعوا عن الجهر به لا يفعلونه سرا فينقطعون عن الخير بخلاف العالم الذي يعلم ان الاسرار هو الافضل ثم قيل يقطع التكبير اذا انتهى الى المصلى سواء في الفطر اى على القول بالجهر او الاضحى وقيل لا يقطعه مالم يفتح الصلوة ويكره التنفل قبل صلوة العيد وقد تقدم الكلام عليه في اوقات الكراهة فاذا دخل وقت الصلوة بارتفاع الشمس وخروج وقت الكراهة على ما بيناه في موضعه يصلى الامام بالناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة لما في الصحيحين سئل ابن عباس شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد قال نعم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ثم خطب ولم يذكر اذانا ولا اقامة ولانه المتوارث وعليه الاجماع فيكبر تكبيرة الاحرام ثم يضع يديه تحت سرته ويثنى على مامر ثم ثلث تكبيرات يفصل بين كل تكبيرتين بسكتة قدر ثلث تسبيحات ثلاثا يؤدى الاتصال الا الاشتباه على البعيد ويرفع يديه عند كل تكبيرة منهن ويرسلهما في اثنا عشر ثم يضعهما بعد الثالثة ويتعوذ ويقرأ الفاتحة وسورة كافي الجمعة ثم يكبر ويركع فاذا قام الى الركعة الثانية يتدبى بالقراءة ثم يكبر بعدها ثلث تكبيرات على هيئة تكبيرة في الاولى ثم يكبر ويركع فالزوائد

في كل ركعة ثلث والقراءة في الاولى بمد التكبير وفي الثانية قبله هكذا كيفية صلوة العبد عند علمائنا وهو قول ابن مسعود وابي موسى الاشعري وحذيفة بن اليمان وعقبة بن عامر وابن الزبير وابي مسعود البدرى. والحسن وابن سيرين والثوري وهو رواية عن احمد وحكام البخارى في صحيحه مذهبا لابن عباس وفي التحرير جماله قول عمر بن الخطاب ايضا وزاد المر غيناني اباسعيد والبراء وقال مالك واحد في ظاهره قوله يكبر في الاولى سنا وفي الثانية خمسا ويقرأ فيهما بعد التكبير وهو مذهب الزهري والاوزاعي وقال الشافعي يكبر في الاولى سبعا وفي الثانية خمسا ويقرأ فيهما بعد التكبير وهو مروى عن ابن عباس وقال شريك ابن عبدالله وابن حى يكبر في الفطر في الاولى اربعا زوائد بعد القراءة وفي الثانية كذلك وفي الاضحية واحدة زائدة في كل ركعة بعد القراءة وفيها تسعة اقوال اخر ذكرها السروجي في شرح الهداية والاحاديث المروية في هذا المعنى اربعة الاول عن عائشة كان عليه الصلوة والسلام يكبر في العيدين في الاولى سبع وفي الثانية بخمس قبل القراءة سوى تكبيرتي الركوع رواه ابوداود وابن ماجه والحاكم وقال تفرد به ابن لهيعة الثاني عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التكبير في الفطر سبع في الاولى وخمس في الثانية والقراءة بعدهما كلتيهما رواه ابوداود وابن ماجه قال الترمذي في العلل سألت البخارى عنه فقال هو صحيح الثالث عن كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الاولى سبعا قبل القراءة وفي الاخرى خمسا رواه الترمذي وابن ماجه قال الترمذي حديث حسن وهو حسن شئ روى في هذا الباب وقال في علله الكبرى سألت محمدا عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب اصح منه وهذه ادلة الشافعي الرابع عن سعيد بن العاص انه سأل ابا موسى الاشعري وحذيفة بن اليمان كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الاضحية والفطر فقال ابو موسى اربعا تكبيره على الجنازة فقال حذيفة صدق فقال ابو موسى كذلك كنت اكبر في البصرة حيث كنت عليهم رواه ابو داود وسكت عليه وسكوته تحسين منه كما علم من شرطه وكذلك سكت عليه المنذرى في مختصره وتضعيف ابن الجوزي له بعد الرحمن بن ثوبان نقلا عن ابن معين والامام احمد معارض بقول صاحب التقييح فيه وثقه غير واحد وقال ابن معين ايسر به بأس لكن ابوعائشة في سننه قال ابن القطان لا اعرف حاله لكن قال الحاكم ابوعائشة هو مولى سعيد بن العاص

سمع ابا هريرة وابو موسى الاشعري وحذيفة بن يمان وروى عنه مكحول ولو سلم
ففي كل من تلك الاحاديث الثلاثة نحو ذلك من التضعيف اما الاول فيما في ابن لهيعة
من الكلام مع شدة اضطرابه سنداً واما الحديثان الآخران الذان يليانه
فقد منع القول بتصحيحهما الاول بعيدا رحن الطائفي ضعفه ابن حنبل ويحيى
وقال النسائي ليس بقوى وعن ابى حاتم انه مثل عبدالله بن المؤمل وهو ضعيف
والثاني بان كثير بن عبدالله عندهم متروك وقال احمد لا يساوى شيئاً وضرب على حديثه
في المسند وقال ابن معين ليس حديثه بشيء وقال النسائي والدارقطني متروك
وقال ابو زرعة واهى الحديث واقطاع القول من الشافعي هو قوله فيه انه ركن
من اركان الكذب واقطع الشافعي فيه القول وقال احمد بن حنبل
ليس في تكبير العيدين عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث صحيح انتهى واذا
كان الامر كذلك فالأخذ بقول اكثر الصحابة واكثرهم على ان فيه قلة
الخالفه لسائر الصلوات بقلة الزيادة اولى . وطريق المروى عن الصحابة هو
ما اخرج عبدالرزاق اناسفيان الثوري عن ابى اسحق عن علقمة والاسود ان
ابن مسعود كان يكبر في العيدين تسعا اربعا قبل القراءة ثم يكبر في ركع وفي الثانية
يقراً فاذا فرغ كبر اربعا ثم ركع انا معمر عن ابى اسحق عن علقمة والاسود قال
كان ابن مسعود جالسا وعنده حذيفة وابو موسى الاشعري فسألهم سعد بن
العاص عن التكبير في يوم الفطر والاضحى فقال ابو موسى الاشعري . سل
عبدالله فانه اقدمنا واعلمنا فسأله فقال ابن مسعود يكبر اربعا ثم يقرأ ثم يكبر
في ركع ثم يقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر اربعا بعد القراءة . وروى ابن ابي شيبة
ثنا هـ - يم انا مجاهد عن الشعبي عن مسروق . وقال كان عبدالله بن مسعود
يعلمنا التكبير في العيدين تسع تكبيرات خمس في الاولى واربع في الآخرة
ويوالى بين القراءتين . وروى محمد بن الحسن انا ابو حنيفة عن حماد بن ابى
سليمان عن ابراهيم النخعي عن عبدالله بن مسعود وكان قاعدا في مسجد الكوفة
ومعه حذيفة بن يمان وابو موسى الاشعري فخرج عليهم الوليد بن عقبة بن ابى
معيط وهو امير الكوفة يومئذ . فقال ان غدا عيدكم فكيف اصنع فقالوا اخبره
يا ابا عبد الرحمن . فامر عبدالله بن مسعود ان يصلى بغير اذان ولا اقامة
وان يكبر في الاولى خمسا وفي الثانية اربعا وان يوالى بين القراءتين وان يخطب
بعد الصلوة على راحلته . وقال الترمذي وقد روى عن ابن مسعود انه قال
في التكبير في العيدين تسع تكبيرات في الاولى خمسا قبل القراءة وفي الثانية يبدأ

بالقراءة ثم يكبر اربعا مع تكبيرة الركوع . وقد روى عن غير واحد من الصحابة نحو هذا انتهى . وهذا اثر صحيح قاله بحضرة جماعة من الصحابة ومثل هذا يحمل على الرفع لانه كسقل اعداد الركعات . فان قيل روى عن ابي هريرة وابن عباس ما يخالفه قلنا غاية المعارضة ويترجح اولمروى عن ابن مسعود مع ان المروى عن ابن عباس متعارض وروى ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن ابن جريج عن عطاء ان ابن عباس كبر في عيد ثلث عشرة سبعا في الاولى وستافى الآخرة وقال حدثنا يزيد بن هرون انا حميد عن عمار بن ابي عمار ان ابن عباس كبر في عيد ثلثي عشرة تكبيرة سبعا في الاول وخمسا في الآخرة وقال حدثنا هشيم انا خالد الحذاء عن عبدالله بن الحرث قال صلى بنا ابن عباس يوم عيد فكبر تسع تكبيرات خمسا في الاولى واربعافى الآخرة ووالى بين القراءة بين ورواه عبد الرزق وزاد وفيه فعل المغيرة بن شعبه مثل ذلك فاضطرب المروى عنه واثر ابن مسعود سالم من الاضطراب وبه يترجح المرفوع الموافق له ويترجح المواالة بين القراءتين بالمعنى ايضا وهو ان التكبير ثناء وشرعيته في الاولى قبل القراءة كدعاء الاستفتاح وحيث شرع في الآخرة شرع بعد القراءة كالقنوت فكذلك التكبير ثم قال صاحب الهداية وغيره ان عمل العامة اليوم بقول ابن عباس لامر بنيه الخلفاء بالعمل في صلوة العيد بقول احدهم الا ان الشافعى حمل جميع التكبيرات المروية عنه على الزوائد . وعلمنا وانا حملوها على الزوائد والاصليات فحيث عملوا بمذهبه يكبرون في كل ركعة خمسا زوائد عملا برواية الاولى او خمسا في الاولى واربعافى الثانية عملا بالرواية الثانية وذكر في المحيط ان الاولى الاخذ بالرواية الاولى في الفطر وبالثانية في الاضحية عملا بالروايتين وتخصيص الاضحية برواية النقصان لاشتغال الناس بالقرايين ولما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى عمرو بن احزم وهو ببخرا ان عجل الاضحية واخر الفطر وقد علم بهذا ان عملنا بمذهب ابن عباس حيث عملنا به خلاف مذهب الشافعى وان المذهب عندنا هو الاول وهو قول ابن مسعود لما ترجح به والذي ذكروا من عمل العامة بقول ابن عباس لامر بنيه الخلفاء بذلك كان في زمنهم اما في زماننا فقد زال ازالا خليفة الآن والذي يكون بمصر فاعلم ان يكون خليفة اسما لامعنى لانفساء بعض شروط الخلافة فيه على ما لا يخفى على من له ادنى علم بشروطها فالعمل الآن بما هو المذهب عندنا لكن حيث لا يقع الالتباس على الناس والله سبحانه اعلم ثم يخطب بعد الصلوة خطبتين يبدأ فيهما بالتكبير يعلم في الفطر احكام

صدقة الفطر وفي الاضحية احكام الاضحية وتكبير التشريق وهي سنة و يسن فيها مايسن في خطبة الجمعة ويكره فيها مايكره فيها ويستحب الاياب في غير طريق الذهاب لما روى ابوهريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خرج يوم العيد في طريق رجع في طريق غيره رواه الترمذى وقال جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق رواه البخارى ولان فيه تكثير الشهود اذا مكنته القرية تشهد لصاحبها ومن فاتته صلاة العيد مع الامام لا يقضيها لاختصاصها بشرائط قد فاتت وان حدث عذر منع الصلوة يوم الفطر قبل الزوال صلوا من الغد قبل الزوال وان منع عذر من الصلوة في اليوم الثانى لم تصل بعده بخلاف الاضحية فانها تصل في الثالث ايضا ان منع عذر في اليوم الاول والثانى وكذا اراخروها بلاعذر الى يوم الثانى او الثالث جاز لكن مع الاساءة فالخصل ان صلاة عيد الاضحية تجوز في اليوم الثانى والثالث سواء اخرت بعذر او بدونه اما صلاة الفطر فلا تجوز الا في الثانى بشرط حصول العذر في الاول ولا تصلان بعد الزوال على كل حال والاصل فيه ما روى ان ركبا جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يشهدون انهم رأوا الهلال بالامس فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفطروا وان يخرجوا الى عيدهم من الغد رواه ابو داود والنسائى وابن ماجه والدارقطنى وزاد ان الركب جاؤا آخر النهار قال الدارقطنى اسنده حسن وصححه عبدالحق والبيهقى وروى الطحاوى ثنا عبد الله بن صالح ثنا هشيم بن بشير عن ابي بشر جعفر بن اياس عن ابي عمير بن انس بن مالك اخبرني عمومي عن الانصار ان الهلال خفي على الناس في آخر ليلة من شهر رمضان في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصبحوا صياما فاجاء ركب فشهدوا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد زوال الشمس انهم رأوا الهلال الليلة الماضية فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس بالفطر فافطروا تلك الساعة وخرج بهم من الغد وصلى بهم صلاة العيد فدل على عدم جوازها بعد الزوال والاما اخرها عليه الصلوة والسلام الى الغد وان فرق بين الفطر والاضحية ان عيد الفطر الذى اضيف اليه الصلوة يوم واحد وعيد الاضحية الذى اضيفت اليه ثلاثة ايام لانها كلها ايام الاضحية بالاجماع فالصلوة فيما سوى ذلك من الايام لا تسمى صلوة العيد الا ان النفل ورد بها عند العذر في اليوم الذى يلي يوم الفطر مع انه ليس عيد الفطر على خلاف القياس فاقتصر عليه والله سبحانه اعلم

❖ فروع ❖

الخروج الى المصلى وهي الجبانة سنة وان كان يسعهم الجامع وعليه عامة المشايخ

لما ثبت انه عليه الصلوة والسلام كان يخرج يوم الفطر ويوم الاضحية الى المصلى فان ضعف القوم عن الخروج امر الامام من يصل بهم في المسجد روى ذلك عن علي وفي جامع الفقه ومنية المفتي والذخيرة يجوز اقامتها في المصير وفائه في موضعين فاكثر وبه قال الشافعي واحمد ولو خطب قبل الصلوة جاز ويكره ذكره في المحيط ادرك الامام راعيا كبر للاحرام ثم للمعد ان ظن انه يدركه في الركوع لان محل التكبيرات القيام ويكبر برأى نفسه لا برأى امامه لانه مسبوق وهو منفرد فيما يقضى وفاء الذكر يقضى قبل فراغ الامام بخلاف فاءت الفعل وان خاف انه لا يدرك الركوع مع الامام ركع وكبر في ركوعه وعن ابى يوسف يترك التكبير ويسبح تسبيح الركوع لان التكبير فاءت محله والتسبيح في محله ولهما ان التكبير واجب والتسبيح سنة والوجوب يرجع الى الذات والكون في المحل الى الحال وال ترجيح بالذات اقوى والركوع قيام من وجه بخلاف ما لو تذكر الامام في الركوع انه ترك التكبيرات لقدرته على الاتيان بها في محلهما الاصلى وهو القيام كذا في الكافي ولا يرفع يديه اذا كبر في ركوعه لان الوضع سنة في محله والرفع سنة لافي محله فيترجح الوضع واذا رفع الامام رأسه سقط عنه ما بقى من التكبيرات فلا يتمها لان المتابعة تقع فرضا والتكبير واجب ولا يتمها في القومة لانها لم تشرع الا لفصل فلا يقضى فيها شيء ويتبع امامه في التكبير وان خالف رأيه لانه حكمه على نفسه بالاقتداء وليس التكبير كالقنوت المنسوخ فبطل رأيه برأيه الا ان جاوز اقوال الصحابة وهو يسمع تكبيره فانه لا يتبعه حينئذ لانه مخطئ بيقين فان لم يسمع تكبيره بل يسمع المبلغ يتبعه وان جاوز الاقوال لاحتمال كون الخطاء من المبلغ لكن ينوى بكل تكبيرة الدخول في الصلوة لاحتمال انه كبر قبل الامام وكذا اللاحق يكبر برأى امامه لانه خلفه حكما بخلاف المسبوق نسي التكبير في الاولى حتى قرأ بمض الفاتحة او كلها ثم تذكر يكبر ويبعد الفاتحة واذا تذكر بعد ما قرأ الفاتحة والسورة يكبر ولا يعيد القراءة لانها تمت وصحت بالكتاب والسنة فلا تقبل النقض بالرأى وفي اعادتها بعد التمام نقضها بخلاف الوجهين الاولين لانها لم تتم فكانه لم يشرع فيها فيعيدها رعاية للترتيب سبق بركعة يقرأ في قضاء ما سبق اولاهم يكبر وذكر في النوادر انه يكبر ثم يقرأ لانه يقضى اول صلاته في حق الاذاكار وجه الاول وهو ظاهر الرواية ان البداءة بالتكبير تؤدى الى الموالاة بين التكبيرات وهو خلاف الاجماع ولو بدأ بالقراءة يكون موافقا لملى مامر

من مذهبه انه يقدم القراءة على التكبير في كلتا الركعتين النساء اذا اردن ان يصلين
صلوة الضحى يصلين بعد ماصلى الامام كذا في الخلاصة ويستحب تأخيرها
في الفطر وتعجيلها في الاضحية للحديث المتقدم وفي الفنية تقدم صلوة العيد على
صلوة الجنازة و صلوة الجنازة على الخطبة وفي المضمرات عن ابن المبارك في تقليم
الاطفار وحلق الرأس في العشر قال لانؤخر السنة وقدورد ذلك فلا يجب
التأخير انتهى ومماورد في صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل
العشر واراد بعضكم ان يضحي فلا يأخذن شعرا ولا يقلدن ظفرا فهذا محمول
على الندب دون الوجوب بالاجماع فظهر قوله فلا يجب التأخير الا ان نفى
الوجوب لاينا في الاستحباب فيكون مستحبا الا ان استلزم الزيادة على وقت
اباحة التأخير ونهايته مادون الاربعين فانه لايباح ترك قلم الاظفار ونحوه فوق
الاربعين قال في الفنية الافضل ان يقلم اظفاره ويقص شاربه ويحلق عانته
وينظف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر
يوما ولا عذر في تركه وراء الاربعين فالاسبوع افضل والخمسة عشر هو
الايوسط والاربعون الابد ولاعذر فيما وراء الاربعين ويستحق الوعيد انتهى
واختلف في قول الرجل لغيره يوم العيد تقبل الله منا ومنك روى عن ابي امامة
الباهلي وائلة بن الاسقع انهما كانا يقولان ذلك قال ابن حنبل اسناد حديث
ابي امامة جيدوروى مثله عن ليث بن سعد وقال ابن حنبل لا بأس به وذكره هذه
المسئلة في الفنية واختلاف العلماء فيها ولم يذكر الكراهة عن اصحابنا وعن مالك
انه كرهه وقال هو من فعل الاعاجم وعن الاوزاعي انه بدعة والاطهر انه لا بأس به
لما فيه من الاثر والله اعلم * والتعريف الذى يفعله بعض الناس من الاجتماع
عشية يوم عرفة في الجوامع او في مكان خارج البلد فيدعون ويتشبهون باهل
عرفة قيل ليس بشئ أى ليس بشئ مذوب ولا مكروه وذكر في النهاية عن ابي يوسف
ومحمد في غير رواية الاصول انه لا يكره لما روى ان ابن عباس فعل ذلك بالبصرة
وهذا يفيد ان مقابله من رواية الاصول الكراهة ويدل عليه التعليل بان
الوقوف عهده قربة في مكان مخصوص فلا يكون قربة في غيره والمروى عن
ابن عباس محمول على انه لجرد الدعاء للتشبيه باهل الموقف وعن مالك انه سئل
عنه فقال ليس هذا من امر الناس وانما مفاتيح هذه الاشياء البدع انتهى
ومراده بالناس اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم يكن من امرهم
فهو بدعة والبدعة اذا لم تستلزم سنة فهي ضلالة وقال عطاء الخراساني

ان استطعت ان تخلو بنفسك عشية عرفة فافعل انتهى وهذا هو المتمدن والله سبحانه اعلم وتكبير التشريق عقيب الصلوات قيل سنة عندنا والاكثر على انه واجب لمواظبته عليه الصلوة والسلام عليه من غير ترك وكذا الخلفاء الراشدون والصحابة بشرط الاقامة والحرية والذكورة وكون الصلوة فريضة بجماعة مستحبة في المصر هذا كله عند ابى حنيفة رحمه الله فلا تجب على مسافر ولا عبد ولا امرأة الا اذا اقتدوا بمن تجب عليه ولا تجب عقيب الواجب كالوتر و صلوة العيد ولا عقيب النوافل ولا على المنفرد ولا على المذورين الذين صلوا الظهر يوم الجمعة بجماعة ولا على اهل القرى وعندها يجب على كل من يصلى المكتوبة لانه تبع لها وله ان الجهر بالتكبير خلاف السنة والشرع وزد به عند استجماع هذه الشرائط فيقتصر الا ان بالاعتداء يجب بطريق التبعية وابتدأه فجر عرفة عندنا وهو قول احمد والظاهر عن الشافعي على ما ذكره النووي وفي قوله الآخر وهو قول مالك ظهر يوم النحر واخره عصر يوم النحر عند ابى حنيفة رحمه الله وعصر آخر ايام التشريق عندهما وهو قول احمد والظاهر عن الشافعي وفي قوله الآخر صبح آخر ايام التشريق وهو قول مالك ومن وافقه ان الناس تبع للحجاج وهو يقطعون التلبية يوم النحر ضحى ويتدئون التكبير من صلوة الظهر وينتهي تكبيرهم بصلوة الصبح آخر ايام التشريق والناس تبع لهم والجواب عدم تسليم ادعاء التبعية بل المسلمون اصول في هذا الحكم ولا بى يوسف ومحمد ومن وافقهما ما رواه ابن ابى شيبة حدثنا حسين بن على عن إزائدة عن عاصم عن شقيق عن على انه كان يكبر بعد الفجر يوم عرفة الى صلوة العصر من آخر ايام التشريق ورواه محمد بن ابى حنيفة عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم النخعي عن على بن ابى طالب فذكره ولا بى حنيفة ما روى ابن ابى شيبة ثنا ابى الاخوص عن ابى اسحق عن الاسود قال كان عبد الله يكبر من صلوة الفجر يوم عرفة الى صلوة العصر من يوم النحر يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد فالحاصل ان المسئلة مختلفة بين الصحابة فاخذ ابو يوسف ومحمد بالاكثر للاحتياط في العبادة خصوصا في الذكر للامر بالكثرة واورد عليهما تكبيرات العيد حيث وافقاه على الاخذ فيها بالاقل واجيب بانها يؤتى بها في الصلوة وهى تصان عن الزوائد وهذه عقيب الصلوة وهو موضع الذكر والدعاء بالنص لقوله تعالى فاذا فرغت فانصب والى ربك فارغب واكثر الاذكار في مظانها افضل وقال ابو حنيفة ليس كلامنا في مطلق الذكر فانه امر

مرغوب فيه في كل الاحيان بل في الجهرية وهو بدعة لقوله تعالى ادعوا ربكم
تضرعا وخفية الا ما استئنا الشرع فاذا تعارضت الادلة في مقدار المستثنى
فالاخذ بالاقل والعمل فيما وراءه بالاصل هو الاحتياط اذ فيه الجمع بين الادلة
وبهذا ظهر انه لا وجه لمن جعل الفتوى على قولهما وصفة التكبير
ان يقول بعد السلام مرة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله
الحمد فهو تكبيرتان قبل التهليل وتكبيرتان بعده لما مر عن ابن مسعود وسنده
جيد واخرج ابن ابي شيبة ايضا ثنا يزيد بن هرون ثنا شريك قال قلت لابي
اسحق كيف كان تكبير علي وعبد الله بن مسعود قال كانا يقولان الله اكبر الله اكبر لا اله
الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد وقال ثنا جري عن منصور عن ابراهيم قال كانوا يعنى
الصحابة يكبرون يوم عرفة واحدهم مستقبل القبلة في دبر الصلوة الله اكبر الله اكبر
لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد فم النقل فيه عن الصحابة وهو المأثور عن
الحليل واسماعيل وجبرائيل فان الحليل لما اراد الذبح ونزل جبرئيل بالفداء نادى
من الهوى الله اكبر الله اكبر فسمعه الذبيح فقال لا اله الا الله والله اكبر فقال ابراهيم
الله اكبر والله الحمد كذا في الكشف والمذكور في كتب الفقه ان ابراهيم سمع اولاً
فقال لا اله الا الله والله اكبر ثم الذبيح بعده فقال الله اكبر والله الحمد فظهر ان جعل التكبير
قبل التهليل ثلثا كما قال الشافعي لا ثبت له امام نسي التكبير فقام وذهب فلم يخرج
من المسجد يعود ويكبر لان حرمة الصلوة قائمة وان خرج لا يعود ولا يكبر ولكن
يكبر القوم وحدهم وكذا ان كان الامام لا يرى التكبير والمقتدى يراه يكبر وحده
لانه لا يؤدى في حرمة الصلوة ولذا لا يسلم بعده ولا يصح الاقتداء فيه فكان
الامام فيه مستحبا لاحتمال كما في سجود التلاوة فيتابعه ان اتى به
والانفراده لان المتابعة انما تجب فيما تؤدى في تحريم الصلوة كسجود السهو
والامام شرط الوجوب عنده لاشراط الاداء ترك صلوة في ايام التشريق فقضاها
فيها من ذلك العام كبر لبقاء الوقت ولو تركها في غيرها ففقد فيها اوبالمكس
لايكبر وكذا لو ترك فيها ففقد فيها من عام اخر لان السنن الوقتية لا تقضى في غير
وقتها والنقصاء على وفق الاداء فحيث لا يكبر في الاداء لا يكبر في القضاء احدث
عمدا سقط التكبير لانقطاع حرمة الصلوة ولو سبقه كبر بلا وضوء لبقاء الحرمة
ولو اجتمع سجود السهو والتكبير والتلبية بدأ بالسهو لانه يؤدى في حرمة الصلوة
ثم بالتكبير لانه يؤدى بعد الصلوة متصلا بهائم بالتلبية لانها تؤدى خارج الصلوة

من كل وجه فلو قدم التكبير سجده لانه لا ينافي الصلوة ولو قدم التلبية سقط التكبير
والسجود لانها كلام يقطع الوصل ذكر ذلك كله في الكافي

﴿ فصل في الجنائز ﴾

وفيها ابحاث الاول فيما يفعل بالمتحضر وهو من حضرته ملائكة الموت او الموت
وعلاماته ان تسترخي قدماه ولا تنتصب او يتعوج انفسه وتخشف صدغاه يستحب
ان يوجه الى القبلة لما روى انه عليه الصلوة والسلام لما قدم المدينة سأل
عن البراء بن معرور فقالوا توفي واوصى بثله لك واوصى ان يوجه الى القبلة لما احتضر
فقال عليه الصلوة والسلام اصاب الفطرة وقد رددت ثلثه على ولده الحديث
رواه الحاكم وقال صحيح والسنة ان يكون على شقه الايمن كما هو السنة في النوم
وفي الحيط والاسديجاني وغيرهما ان يعرف ان يوضع مستلقيا وقدماه الى القبلة
قالوا هو ايسر لخروج الروح ولم يذكروا وجه ذلك ولا يمكن معرفته بالتجربة
نعم هو اسهل عند عدم الاستمسك بكافي الطفل وينبغي حينئذ ان يرفع راسه قليلا
ليكون وجهه الى القبلة ويلقن الشهادة لما روى الجماعة الا البخاري انه عليه الصلوة
والسلام قال لقنوا موتاكم شهادة ان لا اله الا الله والمراد من قرب من الموت كافي قوله
عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلا ولا ينبغي ان يؤمر بهابل تذكر عنده ليتذكر
واما التلقين بعد الدفن ففيل يفعل لحقيقة ما رويناها وقيل لا يؤمر به ولا ينبغي
عنه كذا ذكره ابن الهمام والذي عليه الجمهور ان المراد من الحديث مجازة كذا كرنا
حتى ان من استحب التلقين بعد الموت لم يستدل به الا على تلقينه عند الاحتضار مع
انهم قائلون بجواز الجمع بين الحقيقة والمجاز وانما لا ينهى عن التلقين بعد الدفن
لانه لا ضرر فيه بل فيه نفع فان الميت يستأنس بالذكر على ما ورد في الآثار ففي
صحيح مسلم عن عمرو بن العاص قال اذا دفنتموني اقيموا عند قبري قدر ما ينجر
جزور ويقسم لحما حتى استأنس بكم وانظر ما اذا راجع رسل ربي وعن عثمان
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا
لاخيكم واسألوا الله له التثبيت فانه الآن يسأل رواه ابو داود والبيهقي باسناد حسن
فاذامات يستحب ان تغمض عيناه لما روت ام سلمة قالت دخل رسول الله صلى الله
عليه وسلم على ابني سلمة وقد شق بصره فاعمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه
البصر ولانه اذا ترك يبق فظيع المنظر وتشدد الحياض بعصاة عريضة من فوق

رأسه لازالة الفظاعة ولثلا يدخله شئ من الهوام وتمد اطرافه لثلا تبقى متقوسة
ويقول مغمضة بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه
مابعده واسمعه بقلائك واجعل ماخرج اليه خيرا مما خرج عنه ويخلف ثيابه لانها
تحمي فيسرع اليه التغير والفساد ويجعل على سرير اولوح لثلا تغيره ندوة
الارض ويوضع على بطنه سيف اوشئ من حديد لثلا ينتفخ وهو مروي عن
انس والشعبى ولا يوضع على بطنه المصحف اكراما للمصحف وتكره القراءة عنده
حتى يغسل ويسرع في تجهيزه ذكر ذلك كله السروجى في شرح الهداية
وفي التاتار خانية بعلامة المحيط ولا بأس بجلوس الحائض والجنب عندالميت انتهى
الثانى فى غسله واذا ارادوا غسله يستحب ان يضعوه على سرير اولوح قدجرأى
ادبر الجمر بالخور حوله وترثنا او خمس او سبعة قال فى المبسوط والبدائع والمرغينانى
يوضع على التحت طولا الى القبلة كما فى صلوة المريض بالايماء وقال الاسبيجاني
لا رواية فيه عن اصحابنا والعرف ان يوضع على قفاه طولا نحو القبلة هذا ان
اتسع المكان والا فالاصح انه يوضع كما تيسر قاله صاحب البدائع والمرغينانى
ويجرد عن ثيابه عندنا وهو قول مالك وظاهر الرواية عن احمد وعند الشافعى
ان المستحب ان يغسل فى قميصه لحديث عائشة رضى الله تعالى عنها
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غسلوه وعليه قميصه يصبون الماء عليه ويدلكونه
من فوق القميص رواه ابو داود قلنا مخصوص به عليه الصلوة والسلام لما
روى ابو داود ايضا انهم قالوا نجردوه كما نجرد موتانا ام نغسله فى ثيابه فسمعوا من
ناحية البيت اغسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه قال ابن عبد البر روى
ذلك عن عائشة من وجه صحيح وروى انهم غشيهم نعاس وسمعواها تفاقى قول لا تجردوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى رواية اغسلوه فى قميصه الذى مات فيه ذكره
ابن دحية فى العلم المشهور فدل هذا ان عادتهم كانت تجريد موتاهم للغسل فى زمنه
عليه الصلوة والسلام ولان التجريد اشد تمكنا من اقامة السنة فى الغسل والتنظيف
واعبارا بحال الحياة وتسترعورته الغليظة فقط على ظاهر الرواية وصححه
صاحب الهداية وعلى رواية النوادر يجب ستر عورته كلها من السرة الى الركبة
كافى حال الحياة ولم يذكر غير فى المحيط ومثله فى التحفة والتجريد ومختصر الكرخى
وصححه صاحب المحيط وصاحب الهداية وهو المأخوذ لقوله عليه الصلوة
والسلام لعل لا تنظر الى فخذى ولا ميت ولان ما كان عورة لا يسقط بالموت ولذا
لا يجوز مسه حتى لو ماتت امرأة بين الرجال الاجانب ييمها رجل بخرقه ولا يمسها
ولذا يجب فى اسه تتجأه ان يلف الفاسل على يده خرقه عند ابى حنيفة ومحمد

وقال ابو يوسف لا يستنجي الميت اصلاً ثم يوضيه فيبدأ بفسل وجهه ولا يفسل
اولا يديه الى الرسفين لان ذلك كان في الحياة لكونهما آلة تطهيره والآن آلة تطهيره
يد الغاسل فلا فائدة في غسلهما اولاً لانه يغسلهما بعد الوجه الى لرفقين ولا يعضض
ولا يستنشق عندنا وهو قول الجمهور وعند الشافعي يفعلان قياساً على وضوء الحي
قلنا المضمضة ادارة الماء في داخل الفم حتى يبلغ جميع بشرته ثم اخراجه والاستنشاق
ادخاله في الانف وجذبه بالنفس الى الحياشيم ثم نثره وذلك متعذر في حقه والمسكة
زأله فالغالب الذي هو كالحقق ان الماء يسبق منهما الى حلقة فيكون ايجاراً واسعا طاً
لامضمضة واستنشاقاً واستحب بعض العلماء ان ياف الغاسل على اصبعه خرقة
يمسح بها اسنانه ولهااته وشفتيه ومنخريه وعليه عمل الناس وفي صلوة الاثر انه
لا يمسح رأسه وهو المختار وهو ظاهر الرواية وصحح شيخ الاسلام في شرح المبسوط
انه يمسح اذ لا فاصل بينه وبين الحي فيه ولا يؤخر غسل رجله كافي الحي اذا غتسل
على لوح ونحوه قال الحلواني وما ذكر من الوضوء في حق البالغ والصبي الذي
يعقل الصلوة اما الذي لا يعقلها فيفسل ولا يوضأ لانه لم يكن بحيث يصلي وهذا
التوجيه ليس بقوى اذ يقال ار هذا الوضوء سنة الفسل المفروض للميت لا يتعلق
يكون الميت بحيث يصلي اولاً كافي المجنون ثم يفسل رأسه ولحيته بالخطمي العراقي
من غير تسريح ثم يفيض عليه ماء مغلي بسدر او خطمي او حرص وهو الاثنان
قبل طحنه او صابون ان تيسر شيء من ذلك واذا فسخن قراح طلباً للمبالغة في التنظيف
ما امكن ويفسل ثلثاً اعتباراً بسنة الفسل حال الحياة فيضجع كل مرة على شقه
الايسر فيفسل شقه الايمن حتى يصل الماء الى تحته ثم على شقه الايمن فيفسل
الايسر كذلك ولا يكب على وجهه ليفسل ظهره كذا ذكره السروجي ثم يقعد
بمد المرة الاولى ويسند الى صدره او يده او ركبته على حسب ما تيسر ويمسح بطنه
مسحاً رقيقاً وفي المحيط يمسح بطنه بعد المرتين فان خرج منه شيء ازاله وعن ابى حنيفة
في غير رواية الاصول انه يمسح بطنه اولاً قبل الفسل وهو قول الشافعي والاول
هو ظاهر الرواية ولا يعيد غسله ولا وضوءه لاجل ما خرج لانه خرج عن التكليف
بتقضى الطهارة فكانت تلك النجاسة في حقه بمنزلة نجاسة اصابت المتوضئ
من الخارج فانه يكفيه غسلها وقال في البدائع يفسل في المرة الاولى بلء القراح
وهو الذي لم يخالطه شيء لينتل بدنه والنجاسة التي عليه وفي المرة الثانية بماء السدر
او ماجرى مجراه وفي الثالثة بلء القراح وشيء من الكافور وقال ابن الهمام في شرح
الهداية الاولى ان يفسل الاوليان بالسدر كما هو ظاهر الكتاب يعني الهداية واخرج
ابوداود عن ابن سيرين انه كان يأخذ الفسل عن ام عطية يعني التي غسلت زينب

بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفصل بمعنى ابن سيرين بالسدر مرتين والثالثة
 بالماء والكافور وسنده صحيح انتهى وروى الجماعة عن أم عطية دخل علينا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نغسل ابنته فقال اغسليها وترائلنا اوخسا
 اوسبعا بماء وسدر واجملن في الآخرة كافور اودل هذا على جواز الزيادة على
 الثالثة عند الحاجة لكن ينبغي ان يكون وترا ذكره في شرح مختصر الكرخي وكذا
 في المفيد ولا يؤخذ شيء من شعر الميت ولا ظفره ولا يحنن لما روى عن عائشة
 انها انكرت ذلك فقالت علام تنصون ميتكم رواه مسلم اي تأخذون ناصيته
 يقال نصوته اي اخذت ناصيته ولان السنة ان يدفن الميت بجميع
 اجزائه لاحترامه ولان ذلك في الحى يفعل للزينة والميت قد فارق الزينة
 واهلها وفي المرفغين لو انكسر ظفر الميت فلا بأس باخذه قال المرفغاني وليس
 في غسله استعمال القطن وفي الروضة لا بأس بان يحشى فيه ومسامعه بالقطن
 وان يجمل القطن على وجهه وقيل لا بأس بان يحشى بخارقه كافه وفيه وجوزه
 بعضهم في دبره واستقبحه مشايخنا واذا تم غسله نشف بثوب لثلاثين اكلفه
 وجعل الخنوط على رأسه ولحيته وهو ما يخلط من اصناف الطيب لاجل الموتى
 خاصة ولا بأس بجميع انواع الطيب فيه غير الزعفران والورس في حق الرجال
 ولا بأس بهما في حق النساء ذكره في التحفة فدخل فيه المسك وبه قال اكثر
 العلماء وكرهه بعضهم واستعماله في خنوط النبي عليه الصلوة والسلام حجة عليهم
 فقد اخرج الحاكم عن ابي وائل قال كان عند علي مسك فاوصى ان يحط به قال وهو
 فضل خنوط النبي عليه الصلوة والسلام رواه ابن ابي شيبة والبيهقي وقال
 النووي اسناده حسن وجعل الكافور على مواضع سجوده وهي جبهته واهفه ويدا
 وركبته وقدماه رواه البيهقي عن ابن مسعود لانه يطرد الهوام وفيه تخفيف
 وحفظ عن اسراع التغير والفساد ومواضع السجود اولى بهذه الكرامة لشرفها
 وقال النخعي يوضع الخنوط على الجبهة والراحتين والركبتين والقدمين ثم يغسل
 الميت وتكفينه والصلوة عليه ودفنه فروض كفاية بالاجماع واختلف في سبب
 وجوب غسله والجمهور من مشايخنا على انه نجاسة حصلت بالموت لانه كسائر
 الحيوانات يتجس بالموت ولذا يتجس البر بموته فيها ولو حمله احد وصلى به قبل
 الفسقل لا تجوز صلاته ولو كان سببه حدثا حل بالموت كما قال البعض لجازت
 كن حل محدثا وكرامة الآدمي المسلم طهارته بالنقل بخلاف غيره من الميئات
 وقوله عليه السلام المؤمن لا يتجس اي بالحدث الذي دل عليه سياق الحديث
 وهو جنابة ابي هريرة رضي الله عنه اي لا يصير نجسا بالجنابة كالنجاسات الحقيقية

التي ينبغي ابعادها عن المحترم كالنبي عليه السلام والا فالاجماع انه يتنجس
بالنجاسة الحقيقية اذا اصابته وهل يشترط في غسله النية قال ابن الهمام في شرح
الهداية الظاهر انه يشترط لاسقاط وجوبه عن المكلف لا لتحصيل طهارته
هو لانا امرنا بالغسل ولانا لم نقض حقه بمد وقالوا في الفريق يغسل ثلثا في قول
ابن يوسف وعن محمد في رواية ان نوى الغسل عند الاخراج من الماء يغسل
مرتين وان لم ينو ثلثا جعل حركة الاخراج بالنية غسلة وعنه يغسل مرة
كانه ذكر في هذا المقدار الواجب انتهى وليس فيما ذكر ما يفيد اشتراط النية
لاسقاط الوجوب بل يفيد ان الفرض وجود فعل الغسل له من ناحي لو غسله
لاجل تعليم الغير يسقط الوجوب ويكون اداء الحقة وقول ابن يوسف يغسل
الفريق ثلثا انما يفيد ان الغسل الحاصل من الفرق لا يعد غسلا فيغسل ثلثا اقامة
للسنة لان المقصود الغسل المضاف اليها ولا يفيد انه لا يسقط الوجوب عنا
الابالنية وكذا المروى عن محمد انما ذكر النية لتصير حركة الاخراج غسلة مضافة
اليها لاجل ان النية شرط سقوط الوجوب عند فعلها فلي تأمل وقد علم من الاصول
ان ما واجب لغيره من الافعال الحسية يشترط وجوده لا وجوده قصدا
كالسعي الى الجمعة والطهارة ولا ترد صلوة الجنابة لانها من الافعال الشرعية
نعم لا ينال ثواب العبادة بدون النية اما ان لا يسقط الوجوب بحيث يستحق العقاب
المرتب على ترك الواجب فلا دليل عليه والاولى في الغسل ان يكون اقرب الناس
الى الميت فان لم يحسن الغسل فاهل الامانة والورع وينبغي للغاسل ولمن حضر
اذا رأى من الميت شيئا مما يجب على الميت ستره ان يستره ولا يحدث به لانه غيبة
هذا اذا كان من العيوب الموجودة قبل الموت وكذا اذا كان من العيوب الحادثة
بالموت كسواد وجهه ونحوه الا اذا كان مشهورا ببدعة فلا بأس بذلك تحذيرا
للناس من بدعته وان رأى حسنا من امارات الخير كاضاءة الوجه والتبسم ونحو
ذلك استحباب اظهاره ليكثر الترحم عليه ويحصل الحث على مثل عمله الحسن
• الثالث في تكفينه • السنة ان يكفن الرجل في ثمانية اثواب قميص وازار ولفافة
والمرأة في خمسة درع وخمار وازار ولفافة وخرقة تربط على يديها والكفاية
في حقه ان يقتصر على ازار ولفافة وفي حقها على ازار وخمار ولفافة والفرض
في حقها اثواب يستر ابدن هذا مذهبنا وقال مالك السنة ثلث لفائف وقميص
وقال الشافعي واحمد ثلث لفائف لما روت عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في ثلثة اثواب يمانية بيض سحولية ليس فيها عمامة ولا قميص متفق
عليه فحمله مالك على ان القميص ليس من جملة الثلثة ولنا ما روى ابن عدى

في الكامل عن جابر بن سمرة قال كفن النبي عليه الصلوة والسلام في ثلثة اثواب قميص وازار ولفافة وروى محمد بن الحسن عن ابي حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي ان النبي صلى الله عليه وسلم كفن في حلة يمانية وقيص واخرج عبدالرزاق نحوه عن الحسن مرسل ايضا وروى ابوداود عن ابن عباس قال كفن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب قميصه الذي مات فيه وحلة نجرانية فهذه الاحاديث وان كان بعضها مرسلا وبعضها لا يوازي حديث الصحيحين لكن تأيدت بان الحال اكشف على الرجال من النساء على انه يمكن ان يراد من قول عائشة ليس فيها قميص القميص المعتاد ذوالكمين والدخاريص فان قميص الكفن ليس له دخاريص ولا كان حتى لو كفن في قميصه قطع جيبه ولبته وكاه كذا في جوامع الفقه ثم اللفافة من القرن الى القدم وكذا الازار والقميص من المنكب الى القدم والدرع هو القميص الا انه الذي يفتح جيبه على الصدر والقميص يفتح جيبه على الكتف وقد كان القميص من عادة الرجال والدرع من عادة النساء في الحياة فكذا في الموت وعرض الخرقه من اصل الثديين الى السرة وقيل الى الركبة وهو استز وصفة التكفين ان تبسط اللفافة على بساط او حصير او نحوه ثم يذر عليها الطيب ثم يبسط عليها الازار ويذر عليه الطيب ثم القميص كذلك ثم يوضع الميت بالثوب الذي نشف فيه فيقمص ويحيط ثم يعطف عليه الازار من جهة اليسار ثم من اليمين ثم اللفافة كذلك ويربط ان خيف انتشاره والمرأة تقمص ثم يجعل شعرها ضفيرتين على صدرها فوق الدرع ثم يوضع الحمار على رأسها كالمقنعة منشورا فوق ذلك تحت الازار ثم يعطف الازار واللفافة كما مر ثم يربط الخرقه على ثدييها فوق الاكفان كيلا تنتشر عليها اكفانها والامة كالخرة وفي المحيط والغلام المراهق والجارية المراهقة بمنزلة البالغ وان كان لم يراهق يكفن في خرقتين ازار ورداء وان كفن في ازار واحد اجزا وفي الينا بيع ادنى ما يكفن فيه الصبي الصغير ثوب والصغيرة ثوبان وقال قاضي خان والطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة فالاحسن ان يكفن فيما يكفن فيه البالغ وان كفن في ثوب واحد جاز والسقط والمولود ميتا يلف في خرقه والحنثي المشكل كالانثى احتياطا والجديد والفصيل ولو كان خلقا في الكفن سواء كذا في البدائع والمبسوط لما روى عن عائشة قالت نظر ابو بكر الصديق الى ثوب تمرض فيه فقال اغسلوا هذا وزيدوا عليه ثوبين وكفنوني فيها قالت قلت هذا خلق قال الحى احق بالجديد من الميت انما هو للمهله رواء البخارى والمستحب فيه البياض لحديث ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام قال البسوا من ثيابكم البيض فانه من خير

ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم رواء الخمسة الا انساني ويجوز من القطن والكتان والبرود وان كان لها اعلام ما لم تكن تماثيل ويكره للرجال المزعفر والمصفر والحرير ولا يكره للنساء اعتبارا بحال الحياة فان لم يوجد للرجل الا الحرير يجوز الكفن به ولكن لا يزداد على ثوب للضرورة وينبغي ان يكون الكفن في النفاسة مثل مبلوسه في الجمعة والعيد وللمرأة ما تلبس في زيادة اهلها وقيل يعتبر باوسط ما يلبسه في الحياة وفي المرغبات لو كان في المال كثرة وفي الورثة قلة فكفن اولى السنة وان كان العكس فكفن الكفاية اولى مع جواز كفن السنة وفي جوامع الفقه ليس لصاحب الدين ان يمنع من كفن السنة وهو يشمل السنة من حيث العدد ومن حيث القيمة وتجوز الاكفان قبل ان يدرج الميت فيها وترامة او ثلثا وخمسا والمحرم كغيره في التكفين عندنا وبه قال مالك وقال الشافعي واحد لا يغطي رأسه ولا يمس طيبا لما في مسلم ان رجلا وقصته راحلته وهو محرم فمات فقيل عليه الصلوة والسلام اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه ولا تخمر ووجهه ولا رأسه فانه يبعث يوم القيمة مليا ولنا قوله عليه الصلوة والسلام اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلث صدقة جارية او علم ينفع به او ولد صالح يدعوه رواء الخمسة الا البخاري واحرامه من عمله فانقطع والجواب عن حديثهم انه ليس بعامة افظا لانه في شخص معين ولا معنى لانه لم يقل يبعث مليا لانه مات محرما فلا يتعدى حكمه الى غيره الا بدليل وهو عليه السلام يطلع من خواص الخلق على ما لا تعلمه فيخص حكمه به وفي حديث عطاء انه عليه السلام سئل عن محرم مات فقال خمروا رأسه ووجهه ولا تشبهوه باليهود وفي الحديث عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المحرم يموت خمروه ولا تشبهوه باليهود رواء الدارقطني وفي الموطأ عن عائشة اصنعوا به ما تصنعون بموتاكم وفي الموطأ ان ابن عمر لما مات ابنه واقد وهو محرم كفنه وخر رأسه ووجهه وقال لو لا اننا محرمون لحططنا بك يا واقد والكفن من جميع المال مقدما على الدين والوصية والميراث الا ان تكون التركة عبدا جانيا او شيئا مرهونا فان حق ولي الجناية والمرتهن مقدم على التكفين واذا لم يكن للميت مال فكفنه على من يجب عليه نفقته في حياته وكفن الزوجة على الزوج عند ابي يوسف وفي شرح السراجية لمصنفها واما المرأة اذا لم يكن لها مال فكفنها ومؤنتها على الزوج عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد والشافعي ذلك على من تلزمه نفقتها من ذوى انسابها انتهى فقد ضم قول ابي حنيفة الى قول ابي يوسف وقيد بما اذا لم يكن لها مال وفي المنظومة قيد بالاعسار ايضا لكن خص الخلاف بابي يوسف ولم يذكر معه ابا حنيفة وكذا في عامة الكتب

وفي الفتاوى لم يقيد بالاعسار بل قالوا تجهيزها على الزوج وان تركت مالا عند
 ابي يوسف وعليه الفتوى انتهى والاولى حيث جعل الفتوى على قول ابي يوسف
 ان يقيد بما اذا كانت معسرة لان غاية ما وجهوه به ان الغرم بالغنم ولو تركت مالا يرثه
 الزوج فيكون غرامة تجهيزها عليه ولانك ان هذه العلة لا تخص بل تعم سائر
 الورثة ومقتضاها ان تكون على الورثة بالحصل حال الاعسار ايضا فكيف تجب
 عليه وحده حال اليسار فان قيل باعتبار ان نفقتها عليه وحده حال الحياة يقال
 كانت في مقابلة احتباسها وقد زالت بالموت بخلاف ما تجب على القريب فانه
 للقرابة وهي باقية بعده فاذا تأملت وجدت التوجيه يرجح قول محمد والله اعلم
 ولو كفنه من يرثه يرجع به في تركته وان كفنه من لا يرثه من اقاربه بغير امر
 الوارث لا يرجع سواء اشهد بالرجوع او لم يشهد ﴿ الرابع ﴾ في الصلوة
 عليه وهي فرض كفاية كما مر وعليه الاجماع وشرط صحتها شرائط الصلوة
 المطلقة واسلام الميت وطهارته ووضعه امام المصلي وبهذا القيد علم انها
 لا تجوز على فائب ولا حاضر محمول على دابة او غيرها لاختلاف المكان
 ولا موضوع تقدم عليه المصلي وهو كالامام من بعض الوجوه وانما قلنا ذلك
 لان صحة الصلوة على الصبي ونحوه افادت انه لم يعتبر اماما من كل وجه كما انها
 صلوة من بعض الوجوه ولذا ودفن بالاصلوة او بلا غسل ولم يمكن اخراجه
 الا بالنش سقط هذا الشرط او الشرطان وصلى على قبره بلا غسل للضرورة بخلاف
 ما اذا لم يهل عليه التراب بعد فانه يخرج ويغسل ويصلى عليه ولو صلى عليه
 بلا غسل ودفن واهل عليه التراب تعاد لفساد الاولى وقيل تنقلب الاولى صحيحة
 لتحقق المعجز فلا تعاد واما صلواته عليه الصلوة والسلام على النجاشي فاما لانه
 رفع له سريره حتى رآه بحضرته فتكون صلوة من خلفه على ميت يراه الامام
 ويحضره دون المؤمنين وهذا غير مانع من الاقتداء وهذا وان كان احتمالا لكن
 المروى ما يشير اليه وهو ماروى ابن حبان في صحيحه من حديث عمران
 ابن حصين انه عليه الصلوة والسلام قال ان اخاكم التجاشى قد توفي فقوموا صلوا
 عليه فقام عليه السلام وصفوا خلفه فكبر اربعا وهم لا يظنون ان جنازته بين
 يديه وهذا اللقط يفيدان الواقع خلاف ظنهم لانه هو قائدته المعتد بها فاما
 انه سمع منه عليه الصلوة والسلام او كشف له واما لان ذلك امر خص به النجاشي
 فلا يلتحق به غيره وان كان افضل منه كشهادة حزيمة مع شهادة الصديق فان قيل
 بل قد صلى على غيره وهو معاوية بن معاوية المزني ويقال الليثي نزل جبرائيل
 عليه السلام على رسول الله بتبوك فقال يا رسول الله ان معاوية بن معاوية قد مات

اتحب ان اطوى لك الارض فتصلى عليه قال نعم فضرِبَ بِجَنَاحِهِ عَلَى الارض
فرفع له سريره فصلى عليه وخافه صفان من الملائكة في كل صف سبعون الف
ملك ثم رجع فقال عليه السلام لجبرائيل هم ادرك هذا قال يحب سورة قل هو الله احد
وقراءه اياها جأئياً وذاهباً وقائماً وقاعداً وعلى كل حال رواه الطبراني من حديث
ابي امامة وابن سعد في الطبقات من حديث انس وكذا صلى على زيد وجعفر
لما استشهدا بمؤتة على مافي المغازي قال الواقدى حدثني محمد بن صالح عن عاصم
ابن عمر بن قتادة وحدثني عبد الجبار بن عمار عن عبدالله بن ابي بكر قال لما اتقى
الناس بمؤتة جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وكشف له ما بينه وبين
الشام فهو ينظر الى معتركهم فقال عليه الصلوة والسلام اخذ الراية زيد
ابن حارثة فمضى حتى استشهد وصلى عليه ودعاه وقال استغفروا له دخل الجنة
وهو يسمى ثم اخذ الراية جعفر بن ابي طالب فمضى حتى استشهد وصلى عليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعاه وقال استغفروا له دخل الجنة فهو يطير
فيها بمجنحين حيث شاء قلنا انما ادعينا الخصوصية بتقدير ان لا يكون رفعه
سريره ولم يكن مرثياله وما ذكر بخلاف ذلك على ان طريقه ضعيف فافي المغازي
مرسل ومافي الطبقات ضعيف بالعلابن زيد ويقال ابن يزيد تفقوا على ضعفه
وفي رواية الطبراني لقيه بن الوليد وقد عنعن ثم دليل الخصوصية انه عليه السلام
لم يصل على غائب سوى هؤلاء ومن عدا التجاشى صرح فيه بانه رفع له وكان
بمراى منه ثم انه قد توفي خلق كثير منهم غيباً في الغزوات وغيرها ومن اعن الناس
اليه كان القراء ولم يؤثر قط عنه عليه الصلوة والسلام انه صلى عليهم وكان
على الصلوة على كل من توفي من اصحابه شديد الحرص حتى قال لا يموتن احد منكم
الا اذتموني به فان صلاتي رحمة له وركنها القيام فلا تجوز قاعداً بلا عذر وكذا راى
والتكبيرات سوى الاولى فانها شرط والدعاء الا انه يتحمله الامام عن المسبوق
اذا خشي ان ترفع فانه يكتفي بالتكبيرات ويترك الدعاء والاولى بالامامة فيها
السلطان ثم القاضي ثم امام الجمعة ثم امام الحى ثم الولي على ترتيب الارث وله
ان يأذن لغيره اذا انتهى الحق اليه وليس لغير المذكورين ان يتقدم بلاذنه
فان تقدم فله ان يبعد ان شاء وان صلى هو فليس لغيره ان يصلى بعده من السلطان
فمن دونه والاصل ان الحق في الصلوة للولي ولذا هو مقدم على الجميع في قول
ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة وبه قال الشافعي لان هذا حكم يتعلق
بالولاية كالانكاح فيكون الولي مقدماً على غيره فيه الا ان الاستحسان وهو ظاهر
الرواية تقديم السلطان ونحوه لما روى ان الحسين قدم سعيد بن العاص للمامات الحسن

وقال لولا السنة لما قدمتك وكان سعيد واليا بالمدينة ولان في التقديم عليهم
ازدراء بهم وتعظيم اولى الامر واجب واما امام الحى فتقديمه مستحب لانه رضى به
امام حال حياته فينبى ان يصلى عليه بعد وفاته كذا وجهوه فعلى هذا لو علم
انه كان غير راض به حال حياته ينبى ان لا يستحب تقديمه وفي فتاوى قاضى خان
قال الفقيه ابو جعفر اذا حضر السلطان يقدمه الاولياء وان حضر والى المصر
والقاضى قالوا لى اولى ان يقدم وان لم يحضر الوالى ولا القاضى وحضر صاحب
الشرطة وامام الحى فصاحب الشرطة اولى ان يقدم وان كان لوى المصر
خليفة فلم يحضر الوالى وحضر خليفته فخليفته اولى بالتقديم من القاضى
ومن صاحب الشرطة وان لم يحضر احد من المذكورين وحضر الاولياء
وامام الحى ينبى للاولياء ان يقدموا امام الحى وان لم يحضر امام الحى
وحضر المؤذن فليس على الاولياء تقديمه وان حضر الوالى او خليفته والقاضى
وصاحب الشرطة وامام الحى والاولياء فابى الاولياء ان يقدموا احدا
من هؤلاء وارادوا ان يتقدموا فلهم ذلك ولهم ان يقدموا من شاؤوا ولا يتقدم
احد من هؤلاء الا باذنهم وهذا قياس قول ابى حنيفة وابى يوسف
وزفروبه اخذ الحسن انتهى ثم عدم جواز صلوة غير الوالى بعده مذهبا
وبه قال مالك . وقال الشافعى لمن لم يصل ان يصلى وله فى اعادة من صلى
قولان صحهما استحباب عدمه حديث ابن عباس انه عليه السلام
مر بقبر دفن ليلا فقال متى دفن هذا فقالوا البارحة قال افلا اذنتونى قالوا دفناه
فى ظلمة الليل فكر هنا ان نوقظك فقام فصفنا خلفه فصلى عليه متفق عليه
ولان الصحابة صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم افرادا لا يؤمهم احد وزوى
انه عليه السلام اوصى بذلك ذكره البزار والطبرانى ولنا انه فرض كفاية
وقد سقط بالاولين فاذا صلى بعد سقوطها كانت تقلا ولو شرع المتفل بها
لصلى على قبره عليه السلام الى يوم القيمة لانه الآن كما وضع لان الارض لا تأكل
اجساد الانبياء ولما جمع الامة على تركها والجواب عن الحديث الاول انه
عليه الصلوة والسلام كان هو الولى لانه اولى بالمؤمنين من انفسهم وعن الثانى
بانه مخصوص به للاجماع الذى ذكرناه على ترك الصحابة الذين لم يحضروا وفاته
عليه الصلوة والسلام على قبره وهى اربع تكبيرات يقرأ دعاء الاستفتاح عقب
الاولى كفى سائر الصلوات ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم عقب
الثانية كما بعد التشهد لان الشاء والصلوة عليه السلام سنة الدعاء ويدعو
لنفسه وللميت ولسائر المسلمين عقب الثالثة ويسلم عقب الرابعة من غير ان يقول

شيئا في ظاهر الرواية واستحسن بعض المشايخ ان يقول ربنا آتانا في الدنيا حسنة
وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقيل يقول سبحان ربك رب العزة
عما يصفون الخ وينسوى بالتسليمين الميت مع القوم كذا ذكره الشيخ كالدين
ابن الهمام وذكر المروحي عن المرغيناني انه لا ينوي الميت وكذا في فتاوى
قاضي خان وذكر عن الاسديجاني انه ينويه في التسليمة الاولى لا غيرا ما كونها
اربعا فعليه الائمة الاربعة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اخر صلوة صلاها
على النجاشي كبر اربعا وثبت عليها حتى توفي وان ابا بكر الصديق رضي الله
عنه صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فكبر اربعا وصلى عمر على ابي بكر
فكبر اربعا وصلى صهيب على عمر فكبر اربعا وصلى الحسن على علي فكبر اربعا
قال ابو عمر بن عبد البر ان فقد الاجماع على الاربع فلو كبر الامام خمسا لا يتبعه
المقتدى بل يقف ساكنا حتى يسلم فيسلم معه لان الزيادة على الاربع منسوخة
ولامتابعة في المنسوخ كافي قنوت الفجر وليس فيها قراءة القرآن عندنا
وهو قول عمر وابنه وعلى وابي هريرة وبه قال مالك وقال الشافعي واحد
يقرأ الفاتحة في الاولى وهو مروى عن ابن عباس انه صلى على جنازة فقرأ
فاتحة الكتاب قال لتعلموا انها سنة رواه الترمذي وغيره ولنا ما قدمناه
من قول عمر وغيره ولو قرأ الفاتحة بنية التناء والدعاء جاز وصفه الدعاء
ان يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذرنا وانثانا اللهم
من احبته منا فاحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان وخص
هذا الميت بالروح والراحة والرحمة والمغفرة والرضوان اللهم ان كان محسنا فزد
في احسانه وان كان مسيئا فتجاوز عنه ولقه الامن والبشرى والكرامة
والزلفى برحمتك يا ارحم الراحمين وليس فيها دعاء موقت والمروى عنه عليه
الصلوة والسلام هذا الدعاء الى قوله فتوفه على الايمان رواه ابو داود واحد
وزاد البعض بعده اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين
والمسلمات الاحياء منهم والاموات تابع بيننا وبينهم بالخيرات انك مجيب
الدعوات ومنزل البركات ودافع السيئات ومقيل المعثرات انك على كل شيء
قدير وزاد بعض شراح القدرى اللهم انس وحدته وارحم غربته وبرد
مضبجحه ولقنه حجة ووسع مدخله واكرم نزهه وقبيل حسنته وامح بمفوك
سيئته اللهم انه نزل بك وانت خير منزل به وانه فقير الى عفوك وغفرانك
وجودك وامتنانك وانت غنى عن عذابه اللهم اقبل شفاعتنا فيه وارحمنا ببركته
يا ارحم الراحمين وفي صحيح مسلم والترمذي والنسائي عن عوف بن مالك انه عليه

الصلوة والسلام صلى على جنازة رجل فحفظت من دعائه اللهم اغفر له وارحمه
وعافه واعف عنه واكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا
كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وابدله داراً خيراً من داره واهلاً خيراً من اهله وزوجاً
خيراً من زوجته وادخله الجنة واعذه من عذاب القبر وعذاب النار قال عوف حتى
تمنيت ان اكون ذلك الميت وان كان غير مكلف يقول بمد قوله ومن توفيته
مناقبه على الايمان اللهم اجعله لنا فرطاً اللهم اجعله لنا اجرا و ذخراً اللهم
اجعله لنا شافعاً مشفعاً ثم يتم الدعاء له وللمؤمنين وفي المفيد ويدعو لوالديه
اي والدي الطفل وقيل يقول اللهم قل به موازينهما واعظم به اجورهما
اللهم اجمله في كفالة ابراهيم والحقه بصالح المؤمنين والجنون كالطفل
ذكره في المحيط وينبئ ان يقيد بالجنون الاصلى لانه لم يكلف فلا ذنب له
كالصبي بخلاف العارضي فانه قد كلف وعروض الجنون لا يمحو ما قبله
بل هو كسائر الامراض ورفعه للتكليف اتماهو فيما يأتي لافيا مضى والمسبوق
وهو من لم يحضر عند اول التكبير اذا حضر لا يشرع ما لم يكبر الامام تكبيرة قال
حضوره بخلاف من كان حاضراً عند تكبيرة سبقة الامام بها فانه لا ينتظر
لانه ضروري اذ لا يمكن المقارنة بالبحر ج وهو مدفوع وهذا عند ابى حنيفة
ومحمد وقال ابو يوسف يكبر المسبوق ايضاً كما حضر تكبيرة الافتتاح قياساً على
سائر الصلوات والهما ان كل تكبيرة بمنزلة ركعة فكما ان المسبوق لا يأتي بمافاته
من الركعات قبل فراغ الامام بل يتابعه فيما بقي ويقضى بمافاته بعد سلامه فكذا
هنا لا يأتي بالتكبيرات التي مضت قبل فراغ الامام بل يتابعه فيما بقي منها ويقضى
بما مضى بعد سلامه قال في الكافي الا ان ابى يوسف يقول في تكبيرة الافتتاح
معينان معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة ومعنى الافتتاح مرجح فيها بدليل
تخصيصها برفع اليد عندها انتهى وهذا منه يفيد ترجيح قول ابى يوسف
وهو ظاهر وللم ينتظر وكبر لا يفسد صلوته عند هالكن تلك التكبيرة غير
معتبرة بل المعتبر ما كبر بعدها مع الامام حتى لو اعتد بها وكبر ثلثاً سواها فسدت
صلاته وان جاء بعدما كبر الرابعة فاتته الصلوة عندها وعند ابى يوسف يكبر فاذا
سلم الامام قضى تلك تكبيرات وذكر في المحيط ان عليه الفتوى وذكر ايضاً
ان محمداً معه هنا لانه لو انتظر نفوته الصلوة بخلاف ما لو ادركه قبل ذلك
ثم المسبوق يقضى بمافاته من التكبيرات بعد سلام الامام متواليه من غير دعاء
لثا لرفع قبل فراغه فنبتل صلوته فاذا رفعت على الاكتاف قبل فراغه يقطع
التكبير لانها باطل وقيل وضعها على الاكتاف لا تبطل وان رفعت على الارض

وعن محمد ان كانت الى الارض اقرب يأتي بالتكبير وان كانت الى الارتفاع اقرب فلا وقيل لا يقطع حتى تبعدوا الاول اصح ولا ترفع الايدي في صلوة الجنابة الا في التكبيرة الاولى في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ بلخ اختاروا الرفع عند كل تكبيرة وفي الحاوي سئل الامام ابو القاسم عن ذلك فقال انا افعل واقيس ثانيه باوله لانه ركن كله وكان محمد بن سلمة وعبدالله بن المبارك ومحمد بن الازهر وعصام بن يوسف يرفعون ونصير بن يحيى ومحمد بن مقاتل ربما يرفعان وربما لا يرفعان وفي جوامع الفقه والمختار تركه وهو قول مالك وعنه الرفع في الجميع وبه قال الشافعي واحمد لنا حديث ابن عباس وحديث ابي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى على جنازة رفع يديه في اول تكبيرة ثم لا يعود رواها الدارقطني قال ابن حزم لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رفع في شيء من تكبيرات الجنابة الا في الاولى فلا يجوز فعل ذلك لانه عمل في الصلوة بل انص قال السروجي والعجب من النووي انه يدعي ان الرفع في كل تكبيرة سنة ويستدل بفعل ابن عمر مع ان الرواية عنه مضطربة ويقول الامام بخذاء صدر الميت ذكر اكان اوانتي في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يقوم بخذاء وسط المرأة وفي رواية يقوم بخذاء وسط الرجل وبخذاء رأس المرأة والمختار هو ظاهر الرواية لان الصدر محل الايمان فيكون القيام عنده اشارة الى ان الشفاعة والدعاء لاجل الايمان وماروى عن انس انه قام من الرجل عند رأسه ومن المرأة عند عجزيرتها ورفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم معارض بما روى احمد ان اباعا قال صليت خلف انس على جنازة فقام حيال صدره وبما روى في الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام صلى على امرأة ماتت في نفاسها فقام وسطها والوسط لا يتأفي الصدر فان الصدر وسط باعتبار توسط الاعضاء فوقه يده ورأسه ونحوه بطنه ورجلاه ويستحب ان يصفوا ثلاثة صفوف حتى لو كانوا سبعة يتقدم احدهم للإمامة ويقف وراء ثلاثة ورائهم اثنان ثم واحد ذكره في المحيط لقوله عليه الصلوة والسلام من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وفي القنية افضل صفوف الرجال في الجنابة آخرها وفي غيرها اولها اظهارا للتواضع لتكون شفاعة ادعى للقبول انتهى ولو اخطاؤا عند الوضع فوضعوا رأسه مما يلي يسار الامام جازت الصلوة وان تعمدوه فقد اساؤا وجازت كذا في التاتار خانية وتكره الصلوة على الجنابة في مسجد جماعة عندنا وبه قال

مالك وقال الشافعي واحد لا بأس بها لما روى ان سمع بن ابي وقاص لما تو في امرت عائشة بادخال جنازة المسجد حتى صلى عليها ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ثم قالت هل عاب الناس علينا ما فعلنا فقيل نعم فقالت ما اسرع ما نسوا ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة سهيل بن البيضاء الا في المسجد رواء مسلم ولنا ما رواه ابو داود وابن ماجه عن ابن ابي ذئب عن صالح مولى التؤمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على ميت في المسجد فلا اجر له وروى فلا شيء له ومولى التؤمة قال ابن معين ثقة لكنه اختلط قبل موته فمن سمع منه قبل ذلك فهو ثبت حجة وكلهم على ان ابن ابي ذئب سمع منه قبل الاختلاط وما استدلت به عائشة واقعة حال لاعموم لها لجواز كون ذلك لضرورة ولو سلم عدمها فانكارهم وهم الصحابة والتابعون دليل انه استقر الامر بعد ذلك على تركه وما قيل لو كان عند ابي هريرة هذا الخبر لرواه ولم يسكت مدفوع بان غاية ما في سكوته مع علمه كونه سوغ الاجتهاد والانكار الذي لا يجوز السكوت عليه هو ما يكون معصية وما ادى اليه رأى المجتهد لا يكون معصية في حقه فلا يجب الانكار عليه بسببه وما روى ان ابا بكر وعمر صلى عليهما في المسجد ومعلوم ان عامة الصحابة شهدوا الصلوة عليهما ليس صريحا في ادخالها المسجد فيجوز انهما وضعا خارجه في موضع دفنهما وصلى الناس في المسجد وهو غير مكروه عندنا في رواية ويدل عليه ما اسند عبد الرزاق قال اخبرنا الثوري ومعر عن هشام بن عروة قال رأى ابي رجلا يخرجون من المسجد ليصلوا على جنازة فقال ما يصنع هؤلاء والله ما صلى على ابي الا في المسجد هذا وفي جوامع الفقه لو وضعت الجنازة على باب المسجد والامام والقوم في المسجد اختلف المشايخ فيه ولو وضعت خارج المسجد والامام وبعض القوم معها والباقي في المسجد والصفوف متصلة لا يكره واعلم ان لفظ حديث ابي هريرة محتمل لكل من الكراهة في هذه الصورة وعدمها فان الجار والمجرور ان تعلق بالفعل اقتضى الكراهة وان تعلق بصفة النكرة لم يقتضها وكذا تعليلهم للكراهة بكون المسجد لم يبين انها يقتضى الكراهة وتعليلهم بخوف التلويث يقتضى عدمها والى عدمها مال في المبسوط وفي المحيط وعليه العمل وهو المختار ولا تجوز السلووة عليها راكبا الا من عذر والقياس الجواز لانها دعاء والركوب لا ينافي وجه الاستحسان انها صلوة من وجه لا شترائط شرائط الصلوة بالاجماع وكذا التكبير فتشارك سائر الصلوات في حكم القيام وعليه الاجماع الا من شذ من المالكية قال ابن قدامة

لا علم فيها خلافاً ولا تجوز والميت على دابة او على الايدي او على الاكتساف
لانه كالامام واختلاف المكان مانع من الاقتداء ومن دفن ولم يصل عليه صلى على
قبره مالم يقلب على الظن انه تفسخ لما مر من صلواته عليه السلام على القبر ولا يعتبر
التقدير بالايام في التفسخ وعدمه على الصحيح بل المعتبر غلبة الظن لان ذلك يختلف
 باختلاف الحال من السمن والهزال وباختلاف الزمان من الحر والبرد وباختلاف
المكان من كون الارض سبخة او غيرها ولو شك في التفسخ لا يصل عليه ايضاً
ذكره في المزيد والمفيد وجوامع الفقه وغيرها ولا يصل عليه بعد التفسخ لما سأتى
قريباً من عدم جوازها على العضو عندنا وما روى البخاري عن عقبة بن عامر انه
عليه الصلوة والسلام صلى على قتلى احد بعد ثمان سنين فغير محل النزاع اذ قد
قررنا انه لا يعتبر بالتقدير بالزمان بل بغلبة الرأي بالتفسخ وكونهم كانوا
قد تفسخوا غير مسلم فان اجسادهم لم تبلى ولما اراد معاوية ان يجري العين التي
باحد عند قبور الشهداء اصابت المسحاة اصبع حمزة فاقطرت دماً ولا يصل
على غائب وقدم ولا على عضو والاصل فيه ان الصلوة على الميت من الاحكام
التي لا مدخل للعقل فيها اذ ليست بصلوة من كل وجه ولا محض دعاء كسائر
الادعية لما فيها من الشروط الزائدة فيقتصر فيها على الآثار ولم يصح بالصلوة
على العضو اثر وما روى ان عمر صلى على عظام بالشام وان اباعبيدة صلى على رؤس
من رؤس المسلمين قال ابن المنذر في الاشراف لم يصح ذلك عنهما واذا لم يردائر
بالصلوة على العضو لا يصل عليه الا اذا كان في حكم الكل بان وجد اكثره او النصف
ومعه الرأس اذ لاكثر حكم الكل وكذا النصف مع الرأس لاشتراكه على اكثر
الاعضاء الرئيسة بخلاف ما لو وجد نصفه مشقوقاً طويلاً فانه لا يصل عليه لثلاث
يؤدي الى تكرار الصلوة على ميت واحد فانه غير مشروع فان قيل قد تقدم انه
عليه الصلوة والسلام صلى على قتلى احد بعد ثمان سنين مع انه كان قد صلى عليهم
عند استشهادهم وهو تكرار قلنا قد قيل المراد من الصلوة عليهم بعد ثمان سنين
الدعاء ولئن سلم انها الصلوة المعتادة فليس فيما يدل على انه عليه السلام صلى على
من كان صلى عليه اولا فيحتمل ان بعضهم كان لم يصل عليه فصلى عليه بعد تلك
المدة ومع الاحتمال لا يصلح الاستدلال ولا يصل على باغ ولا قاطع طريق اذ اقتلا
حال الحرب ولا يغسلان زجراً عن مثل فعلهما وهو مذهب على فانه روى عنه انه لم
يفسل البغاة من اهل النهر وان لم يصل عليهم فليل له اكفارهم فقال لاخواننا
بقوا علينا اشار الى انه ترك ذلك عقوبة لهم ليكون زجراً لغيرهم وقطاع الطريق
مثلهم في السعي بالفساد بل هم اشد وان قتل البغاة بعد وضع الحرب او زارها

يصلى عليهم وكذا قطاع الطريق اذا اخذهم الامام ثم قتلهم يصلى عليهم
ذكره قاضي خان والوجه فيه ان فيه احتمال النوبة ولان الاثر عن علي انما ورد
فيمن قتل حال المحاربة فبقى ماعداه على قياس موتى المسلمين وحكم المقتولين
بالعصية والمكابرين في المصر بالليل حكم قطاع الطريق ومن قتل احد
ابويه لا يصلى عليه اهانة له ذكره في جوامع الفقه ولا يصلى على من قتل نفسه
عمدا عند ابي يوسف واختاره على السعدي لانه باغ على نفسه وعندها يصلى
عليه واختاره شمس الائمة الحلواني لان دمه هدر فصار كالمت حنف افه
ولانه مسلم عاص غير ساع في الارض فسادا فلا يقاس على البغاة وقطاع
الطريق قال الشيخ كمال الدين بن الهمام في صحيح مسلم ما يؤيد قول ابي يوسف
عن جابر بن سمرة قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل قتل نفسه بمشاقص
فلم يصل عليه انتهى والجواب انها واقعة حال لا تقتضي العموم لاحتمال انه
عليه الصلوة والسلام علم منه امرا يمنع من الصلوة عليه على انه ليس فيه انه منع
الصحابة عن الصلوة عليه فيحمل انه امتنع عنها كما امتنع من الصلوة على المديون
للزجر لالانها ممنوعة مطلقة فلا دليل على عدم صلوة غيره عليه السلام عليه
ومن علم بحياته عند ولادته باستهلال او حركة غسل وصلى عليه وكذا
لو خرج اكثره حيا واغسل ولم يصل عليه لما روى جابر مرفوعا الطفل لا يصلى
عليه ولا يرث ولا يورث حتى يستهل اخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه
وصححه ابن حبان والحاكم وان سبي صبي ومات فان لم يسب معه احد ابويه
يصلى عليه لانه مسلم تبع للاساني ان كان مسلما وللدار ان كان ذميا وان سبي معه احد
ابويه لا يصلى عليه الا ان اسلم احدها او اسلم الصبي نفسه وكان يعقل الاسلام
لانه اذا كان معه احد ابويه فهو تبع له فيكون كافرا واذا اسلم احدهما تبعه في الاسلام
لان الولد يتبع خير الابوين ديننا واسلام الصبي العاقل صحيح عندنا لانه نفع محض
وقد صح ان عليا اسلم صبيا وصححه النبي عليه الصلوة والسلام في الخامس في الحمل
والتشيع في السنة في حمل الجنازة عندنا ان يحملها اربعة نفر من جوانب الاربعة
وبه قال مالك والاكثرون خلافا للشافعي لما روى عبدالرزاق وابن ابي شيبه شاشعة
عن منصور بن لمعمر عن عبيد الله بن قسطاس عن ابي عبيدة عن ابيه عن عبد الله بن
مسعود قال من اتبع الجنازة فليأخذ بجوانب السرير الاربعة ورويا ايضا
شاهشين عن ابي عطاء عن علي الازدي قال رأيت ابن عمر في جنازة فحمل
بجوانب السرير الاربع وروى عبدالرزاق اخبرني الثوري عن عباد بن منصور
اخبرني ابو المهزم عن ابي هريرة قال من حمل الجنازة بجوانبها الاربع فقد

قضى الذى عليه وروى محمد بن الحسن انا ابو خيفة ثنا منصور بن المعتمر قال من السنة حمل الجنابة بجوانب السرير الاربعة ورواه ابن ماجة وافظه من اتبع الجنابة فليأخذ بجوانب السرير كلها فانه من السنة وان شاء فليدع ثم ان شاء فليدع فلمن ان هذا هو السنة ثم فيه التخفيف على الحلة وصيانة الملت عن السقوط والاقلاب وزيادة الاكرام للميت والبعد من تشبيه حمله بحمل الامتعة والاثقال ولذا كره حمله على الظهر والدابة وما ورد من الحمل بين العمودين فحمول على حال عذر من ضيق الطريق او الازدحام او قلة الحاملين او غير ذلك توفيقا بينه وبين ما روينا مما ذهب اليه الجمهور وما روى انه عليه الصلوة والسلام حمل جنازة سعد بن معاذين العمودين ضعيف الاسناد قال النووي ليس في حملها بين العمودين نص ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى ويستحب ان يحملها من كل جانب عشر خطوات لما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال من حمل جنازة اربعين خطوة كفرت عنه اربعين كبيرة رواه ابو بكر النجار وينبى ان يبدأ بمقدمها فيضعه على يمينه ثم مؤخرها كذلك ثم بمقدمها على يساره ثم مؤخرها كذلك وفي المبسوط حمل الصبي على الايدى احب من حمله على الدابة وفي الينا بيع والرضيع والقطيم او فوق ذلك قليلا لا بأس ان يحمل رجل واحد على يديه او يحمله على يديه وهو راكب قال ابو خيفة لا بأس ان يحمل الصغير في سبط او طبق والسفط بالفاء من الات النساء يحمل فيه الطيب وغيره ويستعار للتأبوت الصغير كذا في شرح الهداية للسروجي وينبى الاسراع فى المشى بها مادون الحطب وهو ضرب من العدو دون العنق وهو الخطو الفسيح فيسرعون اسراعا لا يصل الى حد العنق والعدو وفى التحفة الاسراع بالميت سنة وفى البدائع وجوامع الفقه يسرع بالميت بحيث لا يضطرب على الجنابة والاصل فيه ما روى الجماعة من حديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرعوا بالجنابة فان كانت صالحة قربتموها الى الخير وان كان غير ذلك فشر تضعونه عن رقابكم وعن ابن مسعود قال سألنا نبينا صلى الله عليه وسلم عن المشى بالجنابة فقال ما دون الحطب رواه ابو داود والترمذى وعن ابى موسى قال مرت برسول الله صلى الله عليه وسلم جنازة تمخض مخض الزرق فقال عليه الصلوة والسلام عليكم بالقصد ولا يكره المشى قد امها ولكن المشى خلفها افضل عندنا وهو قول على وابن عمر وابن مسعود واصحابه والاوزاعى والثورى واسحق وغيرهم وروى عن على بن ابى طالب انه كان يمشى خلف الجنازة وابوبكر وعمر وعثمان امامها فقال على ان فضل الماشى خلفها على الماشى امامها كفضل الصلوة

المكتوبة على النافلة ويروى كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذوانهما
يعلمان ذلك ولكنهما يسهلان على الناس رواه سعيد بن منصور والحافظ
ابو جعفر الطحاوى والبيهقى في سننه الكبرى ولم يذكروا له على التسهيل يحمل
ما روى عنه عليه الصلوة والسلام انه كان يمشى بين يديها فان رواية ابن
عمر وقد عمل بخلافه عن نافع قال خرج ابن عمر الى جنازة فرأى بها نساء فوقف ثم
قال ردوهن فانهن قننه الحى والميت ثم مضى ومشى خلفها قلت يا ابا عبد الرحمن
كيف المشى في الجنازة امامها ام خلفها فقال اما ترانى امشى خلفها رواه الطحاوى
وما كان ابن عمر ليخالف فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع شدة حرصه على اتباعه
الا لعلمه بانه عليه السلام اتا فعله لعذر وان الافضل عنده عليه السلام مقابله
فيتبعه فيه لذلك وفي صحيح البخارى عن البراء بن عازب امرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم باتباع الجنازة قال على الاتباع لا يقع الاعلى التالى ولا يسمى
ان تقدم تابعا بل هو متبوع ويحمل الامر على الندب دون الوجوب للاجماع وعن علي
رضي الله عنه انه قال قدمها بين يديك واجعلها نصب عينيك فاتمهاى موعظة
وتذكرة وعبرة وما قيل انهم شفعاء فالاولى بهم التقدم قال ابو نصر البغدادى
هو باطل بالصلوة عليه فانهم شفعاء فيها وقد تأخروا عنه ولان الشفاعة في الصلوة
عليه لافى تشييعه ولان الشفيع انما تقدم خوفا من بطش المشفوع عنده
فيمنعه منه بالتقدم وذلك لا يتحقق هنا فلم يبق الاتقيده وتسليه اليه وطلب عفوه
ورحمته والراكب يسير خلف الجنازة ولا يتقدمها لئلا يضر الناس باثارة الغبار
الا ان يكون بعيدا على ما روى في النوادر عن ابى يوسف قال رأيت ابا جعفر
امام الجنازة وهو راكب ثم يقف حتى ياتيه فقوله ثم يقف دليل انه كان يبعد عنها
والمشى افضل لكونه اقرب الى التواضع واليق بحال الشفيع وفي حديث جابر بن
سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم تبع جنازة ابن الدحداح ماشيا ورجع على
فرس رواه الترمذى وقال حديث حسن ولا يقوم احد للجنازة اذا مرت به الا اذا
اراد ان يتبعها وعليه الجمهور وما ورد في الاحاديث الصحيحة من القيام لها
منسوخ بما روى عن علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا بالقيام في الجنازة
ثم جلس بعد ذلك وامرنا بالجلوس رواه ابوداود وابن ماجه واحمد والطحاوى
من طرق وعن علي قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قعد رواه ابوداود والنسائى
والترمذى ومجحه ولسام بمناه وقال قد كان ثم نسخ ولا ينبغي ان يرجع من
جنازة حتى يصلى عليها وبعد ما صلى لا يرجع الا باذن الاولياء هذا ذكره في عامة
كتب الفتاوى وغيرها وفي المحيط قيل الرفق ان يسهل الرجوع بغير اذنه اقول

هذا هو الموافق للإحاديث وعليه الجمهور ولا علم لهم في المنع مأخذاً إلا أن حصل الوحشة لأهل الميت بسبب الرجوع فينبغي أن يراعى ذلك والافتى الصحيحين أن من اتبع جنازة مسلم حتى يصلي عليها فله قيراط من الاجر ومن اتبعها حتى تدفن فله قيراطان والقيراط مثل احدواذا منع من الرجوع بغير اذنهم فربما يكون له ضرورة يتعسر عليه شهود الدفن بسببها فيترك الصلوة عليها ايضاً فيحرم من اجرها وهذا مما لا يعقل وينبغي لمنع الجنازة ان يكون متخشعاً متفكراً في مآله متعظاً بالموت وبما يصير اليه الميت ولا يتحدث باحاديث الدنيا ولا يضحك وسمع ابن مسعود رجلاً يضحك في جنازة فقال له اتضحك وانت في جنازة لا كلك ابداً رواه سعيد بن منصور وينبغي ان يطيل الصمت ويكره رفع الصوت فيها بالذكر وقراءة القرآن ذكر في فتاوى المصنف انها كراهة تحریم واختاره مجد الأئمة الترمذاني وقال علاء الدين التاجرى ترك الاولى ومن اراد الذكرا والقراءة فليذكر وليقرأ في نفسه وقال قيس بن عباد كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون رفع الصوت عندئذ عند القتال وفي الجنازة وفي الذكر ذكره ابن المنذر في الاشراف ولا ينبغي للنساء ان يخرجن مع الجنازة ذكره في البدائع والمرغيناني والاسيبيجاني وعليه الجمهور وعن ام عطية نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا متفق عليه وقولها لم يعزم علينا معناه ان النهي نهى تنزيه والذي ينبغي ان يكون التنزيه مختصاً بزمنه عليه الصلوة والسلام حيث كان يباح له الخروج للمساجد والاعبياد وغير ذلك وان يكون في زمانه للتحريم لما في خروجهن من الفساد وفي كفاية الشعبي سئل القاضي عن جواز خروج النساء الى المقابر فقال لا يستل عن الجواز والفساد في مثل هذا وانما يستل عن مقدار ما يلحقها من اللعن فيه واعلم انها كلما قصدت لخروج كانت في لعنة الله وملائكته واذا خرجت تحفها الشياطين من كل جانب واذا اتت القبور يلعنها روح الميت واذا رجعت كانت في لعنة الله ذكره في التاتار خانية وقد روى عن علي قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا نسوة جلوس قال ما يجلسكن قلن ننتظر الجنازة قال هل تفلسن قلن لا قال هل تحملن قلن لا قال هل تبدلين فيمن يدلى قلن لا قال فارجعن مأزورات غير مأجورات رواه ابن ماجة باسناد ضعيف لكن يعضده المعنى الحادث باختلاف الزمان الذي بسببه كره لهن حضور الجمع والجماعات الذي اشارت اليه عائشة بقولها لو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما حدث النساء بعده لمنعهن كما منعت نساء بنى اسرائيل واذا قالت عائشة هذا عن نساء زمانها فما ظنك بنساء زماننا ويحرم النوح وشق

الحيوب وخمش الحدود ولطمها ونحو ذلك من الافعال لما في الصحيح ليس منا من لطم الحدود وشق الحيوب ودعى بدعوة الجاهلية وعن ابي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم برئ من الصالفة والحالفة والشاقة رواها البخاري والصلق شدة الصوت وفي صحيح مسلم ثمان في الناس ما كفر الطعن في النسب والنياحة على الميت اى من افعال الكفار ولا بأس بالبكاء بارسال الدموع في الجنازة وفي المنزل لقوله عليه الصلوة والسلام ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا واثار الى لسانه او يرحم متفق عليه وان كان مع الجنازة صايحة او نايحة تزجر وتمنع فان لم تنزجر لا يترك اتباع الجنازة وتشيعها لما اقترن به من البدعة وينكر بقلبه واذا انتهت الجنازة الى القبر يكره الجلوس قبل ان توضع عن الاعناق لان القصد من حضور دفن الميت اكرامه وفي جلوسهم قبل وضعه ازدراءه ولانه قد تقع الحاجة الى التعاون والقيام امكن فيه واذا وضعت عن الاعناق يجلسون ويكره القيام ذكره قاضى خان وهو مقيد بعدم الحاجة والضرورة على ما لا يخفى ﴿ السادس ﴾ في الدفن اللحد في القبر افضل عند الائمة الاربعة ان امكن والا فالشق كذا ذكره السروجي وفي فتاوى قاضى خان والسنة في القبر اللحد وان كانت الارض رخوة فلا بأس بالشق انتهى والاصل فيه قوله عليه الصلوة والسلام اللحد لنا والشق لغيرنا رواه ابو داود والترمذى وروى ابن ماجة عن انس لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم كان بالمدينة رجل يلحد وآخر يضرع قالوا نستخير ربنا ونبعث اليهما فايهما سبق تركناه فارسل اليهما فسبق صاحب اللحد فلحدوا النبي صلى الله عليه وسلم واخرج مسلم عن سعد بن ابي وقاص انه قال في مرضه الذى مات فيه الحدوا الى الحدوا ونصبوا على اللبن نصبا كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى ابن حبان في صحيحه عن جابر انه عليه السلام الحدوا نصب عليه اللبن نصبا ورفع قبره من الارض نحو شبر واللحدان يحفر في جانب القبلة من الارض حفيرة فيوضع فيها الميت وينصب عليها اللبن والشق ان يحفر حفيرة كالنهر ويبني جانبها باللبن او غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه باللبن او الخشب ولا يمس السقف الميت واستحب بعض الصحابة ان يرسم في التراب رمسا يروى ذلك عن عبد الله بن عمر وابن العاص وقال ليس احد جنبي اولى بالتراب من الآخر وقال صاحب المنافع اختاروا الشق في ديارنا لرخاوة الاراضى فيتعذر اللحد فيها حتى اجازوا الاجرور فوق الخشب واتخاذ التابوت ولو كان من حديد ومثله في المبسوط ويكون التابوت من رأس المال اذا كانت الارض رخوة او ندبة مع كون التابوت في غيرها مكروها في قول

العلماء قاطبة وفي قاضي خان ينبغي ان يفرش فيه التراب وتطين الطبقة العليا مما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف عن عيين الميت ويساره ليصير بمنزلة اللحد وفي المحيط واستحسن مشايحننا اتخاذ التابوت للنساء يعني ولولم تكن الارض رخوة فانه اقرب الى السر والتحرز عن مسها عند الوضع في القبر ومقدار عمق القبر قدر نصف قامته ذكره في الروضة وفي الذخيرة الى صدر الرجل او وسط القامة فان زاد وافهو افضل وان عمقوا مقدار قامته فهو احسن فلم بهذا ان الادنى نصف القامة والا على القامة وما بينهما بينهما ويوضع الميت في قبره وضعا من جهة القبلة مستقبل القبلة عند وضعه ولا يسلم سلا عندنا وهو مذهب علي وابنه محمد بن الحنفية واسحق بن راهوية وابراهيم النخعي وابن حبيب وقال الشافعي واحمد يستحب السيل بان يوضع عند رجل القبر ثم يسلم من قبل رأسه منحدرًا وخير مالك والظاهرية للشافعي حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه رواه الشافعي وعن عبد الله بن يزيد الخطمي الانصاري الصحابي انه صلى على جنازة الحارث ثم ادخله القبر من قبل رأسه وقال انه من السنة رواه ابو داود وقال البيهقي اسناده صحيح ولنا ما روى ابو داود في المراسيل عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم هو النخعي لا التيمي فان حمادا انما يروى عن النخعي وصرح به ابن ابى شيبه فقال عن حماد عن ابراهيم النخعي ان النبي صلى الله عليه وسلم ادخل القبر من قبل القبلة ولم يسلم سلا زاد ابن ابى شيبه ورفع قبره حتى يعرف وروى ابن ماجه عن ابى سعيد انه عليه الصلوة والسلام اخذ من قبل القبلة واستقبل استقبالًا فقد تعارض روايتا دفنه عليه السلام وهو من فعل الصحابة وكذا ما صح عن علي انه ادخل يزيد بن المكف من قبل القبلة وعن ابن الحنفية انه ادخل ابن عباس من قبل القبلة اخرجهما ابن ابى شيبه يعارض فعل عبد الله الخطمي ويترجح فعل علي يملى وبفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه وهو ما عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل قبرًا ليلا فاسرج له سراج واخذ الميت من قبل القبلة رواه الطحاوي والترمذي وقال حديث حسن وعن ابن مسعود انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في قبر عبد الله ذي النجادين وابوبكر وعمر يقول ادنيا مني اخاكم حتى اسنده في لحده واخذه من قبل القبلة رواه الحلال في جامعه واستعقب النووي تحسين الترمذي لحديث ابن عباس بكونه من رواية الحجاج بن ارمطة وانه ضعيف باتفاق اهل الحديث ليس بصواب فقد قال ابن معين انه صدوق الا انه يدلّس ولا شك ان المداس اذا كان عدلا لا يضره التدليس اذا قال حدثني او اخبرني كابن عيينة والثوري وغيرها وكذا قال ابو زرعة

وابوحاتم انه صدوق مدلس فاذا قال حدثني او اخبرني عن الثقة كان مقبولا ولا يرتاب في صدقه وحفظه وقال ابن عدى انما غاب الناس عليه تدليس عن الزهري وغيره اما ان تعدد الكذب فلا وهو ممن يكتب حديثه وقال ابو بكر الخطيب هو احد العلماء الحفاظ وقال الحاكم قد وثقه شعبة وغيره من الاثمة واكثر ما اخذ عليه التدايس روى له مسلم مقرونا بعبد الملك وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجة وهذا تعديل له من هؤلاء الاثمة فكيف يقال انه ضعيف باقتناع اهل الحديث هذا على ان الجهة القبلة شرفا فكانت افضل وكذا وجوه الاخذين تكون الى القبلة فكان اولى ويقول واضمه بسم الله وعلى ملة رسول الله كذا نقل عنه عليه السلام انه كان يقوله اذا وضع ميتا في قبره رواه ابوداود والترمذي وقال حديث حسن اي بسم الله وضعتك وعلى ملة رسول الله سلمناك ولا تعين في عدد الواضعين وفي الذخيرة لا يضر وتردخلة او شفع لان المعتبر حصول الكفاية وذو الرحم المحرم اولى بوضع المرأة فان لم يكن فاهل الصلاح من الاجانب ذكره في المحيط وفي الوبري او المحرم من غير رحم ولا يدخل القبر امرأة ولا كافر وان كانا قريين ذكره القدوري في شرحه والعناني في جوامع الفقه سواء كان الميت ذكرا او انثى ويستحب تسجئة قبر المرأة بشوب حال ادخالها القبر حتى يسوى اللبن ونحوه على الاعد ولا يستحب في حق الرجل عندنا لما روى عن علي انه مر بقوم قد دفنوا ميتا وبسطوا على قبره ثوبا فجذبه وقال انما يصنع هذا بالنساء وشهد انس دفن ابي زيد الانصاري فحضر القبر بشوب فقال عبد الله بن انس ارفعوا الثوب انما تحمر النساء وانس شاهد على شفير القبر ولم ينكر عليه وفيه خلاف الشافعي وقد تمسك بمحدث ضعيف اعترف بضعفه النووي ويوجه الميت في القبر الى القبلة على جنبه الايمن ولا يلقى على ظهره وتحمل العقدة روى مالك عن الشعبي والنخعي وروى عنه عليه الصلوة والسلام انه لما وضع نعيم بن مسعود في القبر نزع الاخلة فيه وروى ابوداود والنسائي ان رجلا قال يا رسول الله ما لك باثر قال هي تسع فذكر منها استحلال البيت الحرام ثم قال قبلتكم احياء وامواتا وفي الينابيع السنة ان يفرش في القبر التراب يعني في الارض الترة والسبخة قال السروجي وفي كتب الشافعية والحنابلة يجعل تحت رأسه لبنة او حجر ولم اقف عليه عن اصحابنا انتهى ويكره ان يوضع تحت مضرية او مخدة ذكره المرغيناني وكره ابن عباس ان يلقى تحت الميت شيئا رواه الترمذي وعن ابي موسى لا تجعلوا بيني وبين الارض شيئا وما روى انه جعل في قبره عليه الصلوة والسلام قطيفة قيل لان المدينة سبخة وقيل ان العباس وعليها

تنازعاها فبسطها شقران تحته لقطع التنازع وقيل كان عليه السلام يلبسها ويفترشها فقال شقران والله ما يلبسك احد بعده ابدا فالفها في القبر ويسند الميت من ورائه بتراب او نحوه لئلا ينقلب ويسوى اللبن على اللحد اى يقيم اللبن عليه من جهة القبلة وتسد شقوقه كيلا ينزل التراب منها على الميت واستعمال اللبن مجمع عليه ولا بأس بالقصب وفي الورى يستحب اللبن والقصب والحشيش في اللحد قال الشعبي جعل في لحد النبي عليه الصلوة والسلام طن قصب وحكى عن شمس الائمة الحلوانى هذا في قصب لم يعمل فاما القصب المعمول وهو بالفارسية بوريا فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكره وقال بعضهم لا يكره يعنى جملة فوق اللبن ويكره الا اجر والحشب لانها لاحكام البناء والزينة والقبر مكان البلاء والفتاء وقد اوصى الاسود بن يزيد ان لا يجعلوا على قبره اجرا وقال ابراهيم النخعي كانوا يكرهون الاجر في قبورهم وقيل لا بأس به عند رخاوة الارض وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يجوز استعمال رفوف الحشب واتخاذ التابوت في بخارى وقد تقدم ثم يهال التراب ولا يزداد على التراب الذى خرج من القبر وتكره الزيادة وعن محمد لا بأس بها والاول رواية الحسن عن ابى حنيفة ويستحب حتى التراب عليه لما روى ابو هريرة ان النبي عليه السلام صلى على جنازة ثم اتى القبر فجنى عليه من قبل رأسه ثلثا رواه ابن ماجة قال محمد ولا يرى برش الماء عليه بأسا ويسم القبر ولا يسطح عندنا وبه قال الثورى والليث ومالك واحمد والجمهور وقال الشافعى التسطيح اى التزييع افضل لما روى ابوداود عن القاسم بن محمد قال دخلت على عائشة فقلت يا اماء اكفى لى عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه فكشفت لى عن ثلثة قبور لا مشرفة ولا لاطية مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء وللجمهور ما روى البخارى عن سفيان الثمار انه رأى قبر النبي عليه الصلوة والسلام مسما وحديث القاسم لوبلغ درجة هذا في الصحة فليس فيه معارضة له فانه لا تصریح فيه بالتسطيح فان قوله مبطوحة يجوز كونه صفة مؤكدة للاطئة اى ليست مشرفة زائدة في الارتفاع ولا لاطية زائدة في الانخفاض بحيث تكون مبطوحة لاصقة بالارض بل هى بين ذلك ويحتمل ان تكون مبطوحة بمعنى مسطحة من قولهم بطح المسجد تبطحا اى التى فيه البطحاء اى الحصباء الصغار وهو الموافق لقوله ببطحاء العرصة اى التى عليها بطحاء العرصة الحمراء وليس فى شئ من ذلك ما ينافى التسليم كيف وقدرى عن القاسم التصريح بانها مسنمة رواه ابو حفص بن شاهين فى كتابه الجنائز ثنا عبد الله بن سليمان بن الاشعث ثنا عبد الله بن سعيد ثنا عبد الرحمن

الحارثي عن عمرو بن سمر عن جابر قال سألت ثلثة كلهم له في قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم اب سألت ابا جعفر محمد بن علي وسألت القاسم بن محمد بن ابي بكر وسألت سالم بن عبد الله قلت اخبروني عن قبور آبائكم في بيت عائشة فكلهم قالوا انها مسنمة واماماروى مسلم عن ابي الهياج الاسدي قال قال لي علي ابعتك على ما بعني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا تدع تمثالا الا طمسته ولا قبرا مشرفا الا سويته فالمراد ما كانوا يفعلونه من تعلية القبور بالبناء الحسن الرفيع وليس مما نحن فيه فان التسنيم المستحب قدر ما يبدو ويتميز عن الارض به وفي المحيط وتسليم القبر قدر اربع اصابع او شبر وفي قاضي خان قدر شبر وفي البدائع واكثر قليلا فلم يكن حديث مسلم منافيا لما اخترناه من التسنيم فان الاجماع على ان ليس المراد منه التسوية بالارض ويكره تجصيص القبر وتطينه وبه قالت الائمة الثلاثة لما روى جابر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تجصيص القبور وان يكتب عليها وان يبنى عليها رواء مسلم وابوداود والترمذي وصححه ولفظه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تجصص القبور وان يكتب عليها وان يبنى عليها وان توطأ وعن الحسن عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال الميت يسمع الاذان ما لم يطين قبره ذكره في المغني وفي منية المفتي المختار انه لا يكره التطين وعن ابي حنيفة انه يكره ان يبنى عليه بناء من بيت اوقبة او نحو ذلك لما مر من الحديث آفوا وكذا يكره وطئه والجلوس عليه كذلك وكره ابو يوسف الكتابة ايضا والله اعلم ﴿ السابع ﴾ في الشهيد والمراد به الحكمي اى الذى يتعلق به نوع مخصوص من احكام الشرع الجارية على المكلفين في الدنيا واما الشهيد الحقيقي الذى وعده الله الثواب المخصوص فليس من يتعلق به الاحكام الجارية على المكلفين غير الاعتقاد بانه الذى قتل في سبيل الله ومن الحق به والله اعلم بمن قتل في سبيله ثم الاحسن في تعريف الشهيد الحكمي على قول ابي حنيفة انه مسلم مكلف ظاهر علم انه قتل ظلما قتلا لم يجب به مال ولم يرتث وعلى قولهما يترك قيد التكليف والطهارة فهذا شامل لقتل اهل الحرب واهل البنى باى شئ كان وبابى سبب كان ولقتيل غيرهم اذالم يجب بنفس القتل مال سواء لم يجب اصلا كقتل الاسير مثله في دار الحرب عند ابي حنيفة وقتل السيد عبده عند الكل او وجب له ارض كقتل الاب ابنه والصلح عن العمد وشبه ذلك وخرج من الحد من قتل من البغاة وقطاع الطريق واهل المصية والمقتول بمحد او قصاص لانهم لم يقتلوا ظلما وهذا بالاجماع وخرج منه من وجب بقتله مال كقتيل غير العمد

على حسب اختلافهم وكذا الذى وجب بقتله القسامة لظهور وجوب المال بنفسى القتل شرعا فيقتض هذا بالاتفاق ايضا وخرج بقيد العلم من لم يعلم قاتله سواء وجب فيه القسامة او لم تجب هو الصحيح ويشير اليه كلام صاحب الهداية حيث قال الا ان يعلم انه قتل بمجديدة ظلما وذلك لاحتمال انه لم يقتل ظلما بل لسبب مبيح للقتل وان كان تعليله وجوب الفصل بوجوب القسامة والدية يشير الى انه اذا لم تجب فيه القسامة والدية لا يفصل كما اذا وجد فى الشارع الاعظم او الجامع او فى برية ليس بقرية لئلا يكتن الوجه ما ذكرنا من احتمال السبب المبيح للقتل منه فلا يسقط الفصل الذى هو واجب لسائر الموتى بالشبهة والاحتمال لان سقوطه فى حق الشهيد المذكور على خلاف القياس فلا بد من تحقق وجود الوصف الذى سقط لاجله الفصل فيه وعند الاحتمال يعمل بالاصل وخرج منه الصبي والجنون والجنب والحائض والنفساء على قول ابى حنيفة وبه قال احمد وسحنون من المالكية فانهم ليسوا من قسم الشهيد الحكيم عنده بل يغسلون كسائر الاموات وعندها لا يغسلون وهو قول الشافعى واشبه من المالكية قياسا على غيرهم لان عدم التكليف او عدم الطهارة لا يؤثر فى الشهادة فان عدم الذنب فى غير المكلف لا ينسأ فى كرامة سقوط الفصل فان سقوطه لابقاء اثر مظلومية وغير المكلف اولى بذلك وكذا عدم الطهارة فى الحيوة لا يوجب الفصل بعد المات لان وجوبه فى الحيوة لوجوب ما لا يصح الابه وقد سقط ذلك بالموت فيسقط الفصل والشهادة قد اقيمت مقام الفصل الواجب بالموت فلا يجب الفصل اصلا ولا بى حنيفة فى غير المكلف ان الفصل انما سقط عن الشهيد لان القتل صار كفارة له ولا ذنب له غير المكلف ليكون القتل طهارة له فالقتل فى حقه والموت سواء فيفصل والتكريم فى جعل القتل طهارة من الذنوب اظهر منه فى ابقاء اثر الظلم او هو غير موجود معه اصلا اذا لحاكم علام لا يحتاج الى شاهد وله فى غير الظاهر ما رواه ابن حبان والحاكم عن عبد الله بن زبير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وقد قتل حنظلة بن ابي عامر الثقفى ان صاحبكم حنظلة تفسله الملائكة فسلوا صاحبته فقالت خرج وهو جنب لما سمع الهاقة فقال عليه الصلوة والسلام لذلك غسلته الملائكة قال الحاكم صحيح على شرط مسلم فهذا نص مشتمل على التصريح بان الملائكة غسلت حنظلة لاجل انه جنب فلا اعتبار للقياس فى مقابله والحق الحيض والنفساء بالجنب بطريق الدلالة سواء كانا قد اشقطعا اولا فى الصحيح لحصول الانقطاع بالموت وكذا خرج عن

الحمد من ارث باثاق اثمتا ايضا والارثناك افتصال من رث الثوب
 يرث اذا صار خلقا وسمى الشهيد الذي حصل له رفق من مرافق الحياة
 مرتنا تشيها لشهادته بالثوب الرث حيث لم يتبق على جدتها وهيئتها التي كانت
 في شهداء احد الذين هم الاصل في حكم هذا الشهيد وذلك بان يأكل
 او يشرب او ينام او يداوى او ينقل من المعركة حيا او بأويه خيمة او نحوها
 وهو حي او يمضي عليه وقت صلوة وهو يعقل والاصل ان ترك الغسل على
 خلاف القياس المشروع في حق سائر اموات بني آدم فيراعى فيه جميع
 الصفات التي كانت في المقيس عليه وهم شهداء احد وغيرهم ممن استشهد في زمنه
 عليه الصلوة والسلام والضابط في حقهم انه لم يحصل لهم بعد وجود سبب
 القتل شيء من مرافق الدنيا ولا خوطبوا بحكم جديد من احكامها وما قبل مضى
 وقت الصلوة كله من مرافق الدنيا ومضى وقت الصلوة مع العقل خطاب بحكم
 جديد من احكامها لان الصلوة صارت ديننا في ذمته اما مطلقا او ان قدر على
 الائمة بالرأس على ما مر الكلام عليه في صلوة المريض وقدرى اليه حتى
 في شعب الايمان عن ابي جهم بن خديفة المدوي قال انطلقت يوم اليرموك
 لطلب ابن عمي ومعي شنة ماء فقلت ان كان به رمق سقيته ومسحت وجهه
 فاذا به ينهد فقلت اسقيك فاشار ان نعم فاذا رجلي يقول آه فاشار ابن عمي ان انطلق
 اليه فاذا هو هشام بن العاص اخو عمرو بن العاص فأتيته فقلت اسقيك فسمع
 آخر يقول آه فاشار هشام ان انطلق اليه فجيته فاذا هو قد مات فرجعت الى هشام
 فاذا هو قد مات فرجعت الى ابن عمي فاذا هو قد مات ولوا وصي بشيء فان كان
 من امور الدنيا فهو ارثناك اتفاقا وان كان من امور الآخرة فكذلك عند ابي يوسف
 وقال محمد ليس بارتناك لانه من احكام الاموات دون الاحياء وقيل الخلاف
 بينهما فيما اذا اوصى بامور الدنيا اما بامور الآخرة فلا يكون مرتنا اتفاقا وقيل
 لا خلاف بينهما فجواب ابي يوسف وقع فيما اذا وصى بامور الدنيا وجواب محمد
 فيما اذا وصى بامور الآخرة ومن الارثناك ان يبيع او يشتري او يتكلم بكلام كثير
 وعن محمد انه اريق مكانه حيا يوما وليلة فهو مرتث وان لم يكن يعقل وهذا كله اذا كان
 بعد انقضاء الحرب اما قبل انقضاءها فلا يصير مرتثا بشيء مما تقدم ذكره
 ابن الهمام في شرح الهداية لان ما ينال من المرافق حينئذ لا يصلح ان يكون
 للاستعانة على القتال فلا يؤثر في الشهادة نقصا ثم حكم الشهيد المذكور ان
 لا يغسل بل يدفن بدمه وثيابه التي قتل فيها الا ما ليس من جنس الكفن
 لقوله عليه الصلوة والسلام في شهداء احد زملوهم بكلومهم ودمائهم رواء

احمد وعن ابن عباس امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل احدا ينزع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا بثيابهم ودمائهم رواه ابو داود وعلى هذا الاثمة الاربعة وجهور العلماء خلافا لسعيد بن المسيب والذي ليس من جنس الكفن هو السلاح وآلة الحرب من الحديد ونحوه والجلود كالقرو والخف والنعل والحشو كالقلنسوة والحية المحشوة في الذخيرة السراويل مما ليس من جنس الكفن ايضا فان كان ما عليه ناقصا من كفن السنة يزداد عليه بان لم يكن فيه ازار ولفافة وان كان ازيد من ذلك ينقص منه وعلم ان امره عليه الصلوة والسلام ان يدفنوا بآبائهم ليس ما يدل على منع الزيادة لكن ظاهره يمنع النقصان الا ان يقال الظاهر من حالهم انهم لم يكن عليهم من الثياب ازيد من مقدار سنة الكفن بل هو الغالب في كل مقاتل ان لا يلبس اكثر من ثلاثة اثواب زائدا على الحشو وآلة القتال فورد الامر على ما هو الغالب المعتاد فلا يدل على المنع فيما عسى ان يوجد على سبيل التدرة وبهذا يحجب في نزع الحشو فان ظاهر الحديث يدل على منعه لكن لبسه لم يكن معتادا في ديارهم فورد الامر على الغالب و يصلى على الشهيد عندنا وهو قول ابن عباس وابن الزبير وعقبة ابن عامر وجهور التابعين ورواية عن احمد وقال مالك والشافعي واسحق لا يصلى عليه حديث جابر بن عبد الله انه عليه الصلوة والسلام امر بدفن شهداء احد في دماءهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم رواه البخاري والترمذي وصححه ولنا ما روى الحاكم عن جابر قال فقد رسول الله صلى الله عليه وسلم حمزة حين قاء الناس من القتال فقال رجل رأيت عند تلك الشجرة فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه فلما رآه ورأى ما مثل به شق وبكى فقام رجل من الانصار فرمى عليه بثوب ثم جئ بجمزة فصلى عليه ثم بالشهداء فيوضعون الى جانب حمزة فيصلى عليهم ثم يرفعون ويترك حمزة حتى صلى على الشهداء كلهم وقال عليه السلام حمزة سيد الشهداء عند الله يوالقيمة مختصر وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه واسند احمد ثنا عفان بن مسلم ثنا حماد بن سلمة ثنا عطاب بن السائب عن الشعبي عن ابن مسعود قال كان النساء يوم احد خلف مسلمين يجهزون على جرحى المسلمين الى ان قال فوضع النبي عليه السلام حمزة وجئ رجل من الانصار فوضع الى جنبه فصلى عليه فرفع الانصارى وترك حمزة ثم جئ بآخر فوضع الى جنب حمزة فصلى عليه ثم رفع وترك حمزة فصلى عليه يومئذ سبعين صلوة واخرج الدار قطنى عن ابن عباس قال لما انصرف المشركون عن قتلى احد الى ان قال ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم حمزة فكبر عليه

عشرا ثم جعل يحجاء بالرجل فيوضع وحزة مكانه حتى صلى عليه سبعين صلوة وكانت القتلى يومئذ سبعين الى غير ذلك من الاحاديث وكل من هذه الاحاديث ان سلم انه لم يرتق الى درجة الصحة فليس بنازل عن درجة الحسن وعلى تقدير ان كل واحد منهما لم يبلغها فرضا فجموعها مرتق اليها قطعاً وحينئذ يعارض حديث البخارى وترجح عليه بانها مثبتة وهو نافي على ما عرف في الاصول من ترجيح المتيقن على النافي اذالم يعرف بدليله وهذا كذلك فان جابر المكي مرأيا ما فعله عليه الصلوة والسلام في ذلك اليوم لاشتغال قلبه وحزنه بقتل ابيه وعنه على ما ذكره البخارى واليهيقي انها قتلا في ذلك اليوم فلم يشعر ابتداء بما فعله عليه السلام من الصلوة عليهم وقد سمع امره عليه السلام بدفنه بمائتهم كما هم فظن انه لم يصل عليهم فرواه ثم لما علم بصلوته عليه السلام عليهم وكيفية رواه ايضا كافي رواية الحاكم والله سبحانه اعلم ﴿ الثامن ﴾ في مسائل متفرقة من الجنائز ولا بأس بالاذن في صلوة الجنائز لان التقدم حق الولي فيملك ابطاله بتقديم غيره وفي بعض النسخ لا بأس بالاذن اى الاعلام وهو ان يعلم بعضهم بعضا ليقضوا حقه كذا في الهداية قال ابن الهمام سيما اذا كانت الجنائز يتبرك بها ولينفع الميت بكثرتهم ففي صحيح مسلم وسنن الترمذى والنسائى عن عائشة انه عليه الصلوة والسلام قال ما من ميت يصلى عليه امة من الناس يلبغون مائة كلهم يشفعون فيه الاشفعوا فيه وكره بعضهم ان ينادى عليه في الاذقة والاسواق لانه يشبه نعى الجاهلية والاصح انه لا يكره اذالم يكن مع تنويه بذكره وتفخيم بل يقول العبد الفقير الى الله تعالى فلان بن فلان الفلانى فان نعى الجاهلية ما كان فيه قصد الدوران مع الضجيج والنياحه وتعداد الاوصاف وهو المراد بدعوى الجاهلية في قوله عليه الصلوة والسلام ليس منا من ضرب الحدود وشق الحيوب ودعى بدعوى الجاهلية مات للمسلم قريب كافر ليس له ولى من الكفار يغسله غسل الثوب النجس ويلفه في خرقة ويحفره حفرة ويلقيه فيها من غير مراعات السنة في ذلك لما روى ان اباطال لم اهلك جاء على فقال يا رسول الله ان غمك الضال قدمات فقال اذهب فغسله وكفنه ووارده التراب الحديث قال النووى وهو ضعيف انتهى وان دفعه الى اهل دينه جاز وان كان له ولى اخر من الكفار لا ينبغي للمسلم ان يتولى امره بل يخلى بينه وبينهم ويتبع جنازته من بعيد ان شاء وهذا لم يكن كفره بالارتداد واما لو كان مرتدا يلقيه في حفرة كالكلب دفعا لاذى جيفته عن الناس من غير غسل ولا تكفين ولا يدفعه الى اهل الدين الذى انتقل اليه ولومات المسلم وليس له

ولى الاكافر لا يذنبى للمسلمين ان يخلوا بينه وبينه بل يتولون امره لما روى ان يهوديا
 امن برسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته فقال عليه الصلوة والسلام لاصحابه
 تولوا اخاكم ولم يخل بينه وبين اليهود مات وليس له مال ولا من يجب كفنه عليه
 وجب كفنه على الناس بطريق الكفاية فيجب في بيت المال فان لم يكن او منع
 ظلما سألو الاله من الناس لانه لا يقدر على السؤال بنفسه بخلاف الحى اذا لم يجد
 ثوبا لا يجب على الناس ان يسألوا لانه قادر على السؤال فان فضل عما سألوا
 شئ صرف الى كفن آخر ان لم يعرف صاحبه بعينه وان عرف رد اليه
 وان لم يوجد ميت اخر تصدقه نبش الميت وهو طرى كفن ثانيا
 من جميع المال فان كان قد قسم ماله فملى الورثة لاعلى الغرماء كفن رجل ميتا
 من ماله ثم وجد الكفن في يدرجل او افترس الميت سبع فالكفن له لازال الميت
 لا يملكه خرج من الميت شئ بعدما ادرج في كفنه ذكر في الروضة لا يفصل منه
 شئ عندنا يجوز ان تفصل المرأة زوجها بالاجماع اما غسله زوجته فغير جائز
 عندنا وهو قول الثورى والاوزاعى خلافا للثلاثة احتجوا بحديث عائشة قلت
 وارأساء لصداع بي فقال عليه الصلوة والسلام وانا وارأساء يا عائشة ماضرك
 انمت قبل فغسلتك وكفنتك الحديث رواه احمد والدارقطنى وغيرها باسناد
 ضعيف قال ابوالفرج ورواه البخارى ولم يقل غسلتك وروى اليهقي وابوالفرج
 عن فاطمة انها قالت لاسماء بنت عميس يا اسماء اذا مت فاغسليني انت وعلى
 فغسلها قال ابوالفرج فى اسناده عبدالله بن نافع قال يحيى ليس بشئ وقال
 النسائى متروك ورووا احاديث اخر ليس فيها ما يعتمد عليه على انه لو ثبت لم يكن
 فيه دلالة لان الغسل مما يضاف الى السبب اضافة مشهورة تقرب من الحقيقة
 فى كثرة الاستعمال والشهرة يقال فلان غسل فلانا وكفنه وجهزه ولم يصدر
 من فلان من ذلك شئ الامباشرة الاسباب والقيام عليها قال النووى والمعتد
 عليه القياس على غسلها ثم قال فان قيل الفرق ان علائق النكاح فيها باقية
 وهى العدة بخلاف الزوج قال المشافى لاعتبار بالعدة فان الزوج لو طلقها
 ثم مات لانفسه فى العدة هكذا اجاب فى الام قال السروجى قلت قياس العدة
 بالطلاق قبل الميت غير سديد لانها كانت محرمة عند وجود سبب غسله
 فى الطلاق دون الموت فجاز ان يبقى الحل الثابت عنده لا المنفى عنده الا يرى انها
 تراث هنا لانه انتهى ولا يخلو هذا الحل عن اشكال فان الموت ان اوجب
 قطع الوصلة واثبات الحرمة فلا فرق بينه وبين الطلاق البائن من جانبها وجانبه
 والا فلا فرق بينهما وبينه فى جواز الغسل وقد يجاب بانه بمنزلة الطلاق الرجعى

في توقف قطع الوصلة وثابت الحرمة على انقضاء العدة وذلك انما يكون حيث
 نوجد كما في جانبها الا حيث لا توجد كما في جانبه ولو كانت حاملا فوضعت اثر موته
 لا يجوز لها ان تغسله لانقضاء عدتها خلافا لملك والشافعي وكذا لو بانث منه
 قبل موته او ارتدت قبله او بعده او قبلت ابنه او اباه او وطئت بشبهة قال في المحيط
 في رواية الحسن وهي الاصح يحرم عليها غسله خلافا لزرر والمطلقة الرجعية
 تغسله وبه قال احمد خلافا للشافعي وعن مالك روايتان وام الولد لا تغسل
 سيدها وان كانت في العدة لان عدتها للعتق لا للموت فصارت كما لو اعتقها ثم ماتت
 وهي في العدة وهي عدة الاستبراء حتى كانت بالاقرء كذا في المحيط وفي البدائع
 في ام الولد روايتان عن ابي حنيفة في قوله الاول تغسله كقول زرر ومالك واحمد وفي
 قوله الثاني لا تغسله وهو الاصح عند الشافعي ولو غسل الميت وكفن ونسوا بعضا من
 بصبه الماء ينقض الكفن ويفسد العضو وتعاد الصلوة ان كانوا صلوا عليه وكذا
 لو علموا بذلك بعد وضعه في القبر قبل ان يهال التراب ولو اهيل لا ينش ولا يخرج
 وسقط غسله وعادت الصلوة عليه الى الجواز وفي المبسوط سقط غسله ويصلى على
 قبره لان الصلوة الاولى لم تصح انتهى وهو الاظهر وكذا لو لم يغسل اصلا ولم يكفن
 فانه لا ينش بعدما اهيل التراب لان الغسل والكفن مأمور والنش منهي عنه والنهي
 راجح على الامر ولو بقيت اصبع او نحوها لا ينقض الكفن عند ابي حنيفة وابي
 يوسف لاحتمال الجفاف بعد الغسل وقال محمد ينقض ويقبل على كل حال ولو علم
 ذلك قبل التكفين غسل بالانفاق ولو دفن بثوب او درهم للغير او في ارض مفصوبة
 او اخذت بشفعة يخرج منه لانها حق العبد وان وقع في القبر متاع فعلم به بعدما
 اهيل التراب نبش ايضا واخرج ولا يجوز نبش القبر لغير ذلك وفي المتنق مات ولم
 يجدوا له ماء فيمموه وصلوا عليه ثم وجدوا ماء غسلوه وصلوا عليه ثانيا لان نقض
 تيممه وفي المرغيناني وفي رواية لاتعاد الصلوة قال السروجي وهو موافق للاصول
 يعني ان الاصل انه اذا صلى بالتيمم ثم وجد الماء لا تجب اعادة الصلوة ولو في الوقت
 فكذا هذا وكلا الروايتين عن ابي يوسف حي وميت بينهما ثوب او ثوب مباح فالحي
 اولى به وفي المرغيناني ان كان للحي فهو اولى وان كان للميت فهو اولى وان كان الحي
 وارثا للميت فان كان مضطرا اليه لبرد او سبب يخشى منه التلف قدم على الميت
 كما لو كان للميت ماء وهناك مضطرا اليه لمطش قدم على غسله بخلاف ما لو كانت
 حاجة الحي الى السترة للصلوة او الى الماء للطهارة فان الميت اولى بملكه لبقائه
 فيما هو محتاج اليه والحي يمكنه ان يصلى عربانا ومتمما لوجود العذر ولا يجوز
 الجمع بين اثنين في كفن واحد عندنا خلافا للشافعية والحنابلة حيث جوزوه

عند الضرورة لما روى انس قال كفن الرجلان والثلاثة في قتي واحد في الثوب الواحد قال الترمذي حسن غريب قلنا معناه انه كان يقسم الثوب الواحد بين الجماعة فيكفن كل واحد ببعضه للضرورة وان لم يستر الا بعض بدنه وليس المراد ان يلاصق بدنهما لان فيه مباشرة عورة احدهما الاخر ولا يجوز ان يدفن اثنان او اكثر في قبر واحد الا عند الضرورة وحينئذ يحمل بينهما حاجز من التراب او صلى ان يصلى عليه فلان فالوصية باطلة وليس له ان يتقدم الا برضى الاولياء وكذا الوصية بنفسه وادخاله القبر وبه قال الشافعي وروى ابن رستم انها جائزة ويؤمر ان يصلى عليه وبه قال ابن حنبل والاول هو المشهور ولو صلى النساء وحدهن على الجنازة جازت وسقطت بها الفريضة ويستحب ان يصلين منفردات معا ويجوز جماعة ولو اجتمعت الجنائز جاز ان يصلى عليهم صلوة واحدة ويحملون واحدا خلف واحد ويحمل الرجال ممائل الامام ويستوى فيه الحر والعبد في ظاهر الرواية ثم الصبيان ثم الحنثاني ثم النساء كما في سائر الصلوات وان شاءوا اجعلوهم صفا واحدا قال المرغيناني الوجهان بيان في ظاهر الرواية وجاز ان يصلى على كل واحد على حدة وهو الافضل لان الجمع مختلف فيه ولو كبر على جنازة فجئى باخرى يتم الاولى ويستقبل الاخرى واذا اختلط موتى المسلمين وموتى المشركين فان وجدت علامة عمل بها قيل علامة المسلمين الحنثان والحضاب ولبس السواد وقص الشارب لكن الحنثان انما يكون علامة اذا لم يكن فيهم يهود واما لبس السواد فكثير في الكفار من الفرنج ونحوهم فلا يكون علامة واما قص الشارب فينبغي ان لا يكون عدمه علامة الكفر لما ذكر في التاتار خانية انه يندب للغازي في دار الحرب توفير الشارب وتطويله ليكون اهيأ في عين العدو وان لم توجد علامة وكان المسلمون اكثر غسل الكل وصلى عليهم وينوى المسلمون وان كان الكفار اكثر غسلوا ولم يصل عليهم وان كانوا سواء قيل يصلى عليهم وقيل لا واما الدفن فقيل يدفنون في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقيل تتخذ لهم مقابر على حدة وتسوى قبورهم ولا تسنم وهو قول ابي جعفر الهندي واصل الاختلاف في كتابية تحت مسلم ماتت حبلى لا يصلى عليها بالاجماع واختلف الصحابة في دفنها قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين ترجيحاً للولد المسلم وقيل في مقابر المشركين وقال عقبة بن عامر وائلة يتخذ لها قبر على حدة وهوا حوط وفي بعض كتب المالكية يحمل ظهرها الى القبلة لان وجه الجنين الى ظهرها قال السروجي وهو حسن ولو وجد قتيل في دار الاسلام فان كان عليه سيما عمل

بها وان لم تكن ففيه روايتان في رواية يفسل ولا يصلى عليه والصحيح انه يصلى
 عليه لانه مسلم تبعاً للداروان وجد في دار الحرب ولا علامة فالصحيح انه كافر بحكم
 الدار ولو حضرت الجنازة في وقت المغرب تقدم صلوة المغرب ثم تصلى الجنازة
 ثم سنة المغرب وقيل تقدم السنة ايضا على الجنازة ولو حضرت وقت صلاة
 العيد قدمت العيد عليهما ثم هي على الخطبة والقياس تقديمها على العيد
 لكن استحسنوا تقديم العيد مخافة لتشويش لئلا يظن البعيد انها صلاة
 العيد ولو جهز الميت صبيحة الجمعة يكره تأخيرها الى وقت الجمعة يصلى عليه
 جمع عظيم بعد الجمعة اما لو خافوا فوت الجمعة بسبب دفنه اخروا دفنه واتسع
 الجناز افضل من النوافل ان كان لجوار او قرابة او صلاح مشهور والا فالنوافل
 افضل ذكر ذلك كله السروجي في شرح الهداية وذكر قاضيخان يجوز
 الاستئجار على حمل الجنازة وحفر القبور ولا يجوز على غسل الميت وبعض المشايخ
 جوزوا ذلك ايضا ويستحب في القتل والميت دفنه في المكان الذي مات فيه
 في مقابر اولئك القوم وان نقل الدفن قدر ميل او ميلين فلا بأس به قيل
 هذا التقدير من محمد يدل على ان نقله من بلد الى بلد لا يجوز او مكروه ولان مقابر
 بعض البلدان ربما بلغت هذه المسافة ففيه ضرورة ولا ضرورة في النقل
 الى بلد آخر وقيل يجوز ذلك مادون السفر لما روى ان سعد بن ابي وقاص
 مات في قرية على اربعة فراسخ من المدينة فحمل على اعناق الرجال اليها وقيل
 لا يكره في مدة السفر ايضا واما بعد الدفن فلا يجوز اخراجه حتى قالوا لو ان
 امرأة مات ولدها ودفن ببلد غير بلدها وهي لا تصير وارادت نبشه ونقله
 الى بلدها لا يباح لها ذلك ولا يباح نبشه بعد الدفن اصلا الا لما تقدم من
 سقوط مال فيه او كون الارض حق الغير وح ان شاء ذلك الغير اخراجه
 وان شاء سوى القبر وزرع فوقه وجوز البعض النقل بعد الدفن استدلالا
 بما نقل ان يعقوب عليه السلام بعد ما مضى عليه زمان نقل من مصر الى الشام
 ليكون مع آباءه والصحيح الاول لان شرع من قبلنا اذا لم يقصه الله اورسوله علينا
 من غير تغيير لا يكون شرعا لنا فلا يجوز الاستدلال به وفي القنية مقابر بلغ اليها
 حطم جيحون لا يجوز نقلهم الى موضع آخر ويكره الدفن في البيت الذي مات فيه سواء
 كان صغيرا او كبيرا لان ذلك خاص بالانبياء ولا يحفر قبر لدفن آخر ما لم يبل الاول
 فلم يبق له عظم الا عند الضرورة بان لم يوجد فح تجمع عظام الاول ويجعل بينها
 وبين الآخر حاجز من تراب ومن مات في سفينة ليس بقربها ارض غسل
 وكفن وصلى عليه ويلقى في البحر ويكره الجلوس على القبر ووطئه وقطع النبات

الرطوبة من اعلاه دون اليابس ولوراي طريقا وظن انه محدث وان تحته قبرا كره
المشي فيه . ويكره النوم عند القبر وقضاء الحاجة بل اولا وكل ما لم يمهّد
في السنة والمصمود منها ليس الازيارتهما والدعاء عندها قائما كما كان يفعل عليه
السلام في الخروج الى البقيع ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وان ان شاء الله
بكم لاحقون اسأل الله لي ولكم العافية واختلف في اجلاس القارئ ليقروا عند
القبر والختار عدم الكراهة . ولا يكره الدفن ليلا والمستحب النهار امرأة
ماتت واضطرب الولد في بطنها وغلب على رأيهم انه حي يشق بطنها اما لو ابتلع
لؤلؤة او مالا لانسان ثم مات ولا مال له ففي التجنيس انه لا يشق بطنه وفرق بينه
وبين المسئلة الاولى ان هناك ابطال حق الميت لصيانة حرمة الحي فيجوز وهنا ابطال
حرمة الاعلى وهو الا دعى لصيانة الادنى وهو المال بناء على ان حرمة الميت كحرمة
الحي ولا يشق بطنه حيا لو ابتلع ذلك فكذا بعد الموت وذكر في الاختيار ان عدم
الشق فيه رواية عن محمد وان الجرجاني روى عن اصحابنا انه يشق لان حق
الا دعى مقدم على حق الله تعالى وعلى حق الظالم المتعدى قال الشيخ كالدين
ابن الهمام وهذا اولى . والجواب عن الفرق ان ذلك الاحترام يزول بتعديده انتهى
واما لم يشق في حال الحيوية لافضائه الى الهلاك لا لجرد الاحترام ولا كذلك بعد
الموت . وفي فتاوى قاضي خان حامل مات وقداً على حملها تسعة اشهر وكان
الولد يتحرك في بطنها فدفنت ولم يشق بطنها ثم رويت في المنام تقول ولدت
لا ينبش القبر لان الظاهر انه لو ولدت كان الولد ميتا وفيها ولا تنكسر عظام
اليهود اذا وجدت في قبورهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام المسلم لانه لما حرم
ايداؤه في حياته تجب صيانته عن الكسر بدموته انتهى ويستحب زيارة القبور
للرجال وتكره للنساء لما قدمناه ويدعو قائما مستقبل القبلة وقيل يستقبل وجه
الميت وهو قول الشافعي وكذا الكلام في زيارته عليه السلام وفي الفقيه قال
ابواليث لا يعرف وضع اليد على القبر سنة ولا مستحبا ولا نرى به بأسا وقال
علاء الدين التاجري هكذا وجدناه من غير نكير من السلف وقال شرف الائمة
بدعة وعن جابر الله العلامة مشايخ مكة ينكرون ذلك ويقولون انه عادة اهل
الكتاب وفي احياء علوم الدين انه من عادة النصارى انتهى ولا شك انه بدعة
لاسنة فيه ولا ترفع صحابي ولا عن امام ممن يعتمد عليه فيكره ولم يمهّد الاستلام
في السنة الا لا يجزى الاسود والركن اليماني خاصة ويجوز الجلوس للمصيبة ثلثة
ايام وهو خلاف الاولى ويكره في المسجد ويستحب التعزية للرجال والنساء
اللاتي لا يفتن لقوله عليه الصلوة والسلام من عزى اخاه بمصيبته كساه الله

من حلال الكرامة يوم القيمة رواه ابن ماجة وقوله عليه السلام من عزى مصابا فله مثل اجره رواه الترمذى وابن ماجة والتعزية ان يقول اعظم الله اجرى واحسن عزاك وغفر لىتك ان كان الميت مكلفا ولا يقول وغفر لىتك وروى ان الحضر عليه السلام عزى اهل بيت النبى صلى الله عليه وسلم فقال ان فى الله سبحانه وتعالى عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودركا من كل فائت فبالله تقواواياه فارجوا فان المصاب من حرم الثواب رواه الشافعى فى الام وذ كر غيره ايضا وفيه دليل على ان الحضر عليه السلام حى وهو قول اكثر العلماء ذكره السروجى فى شرح الهداية ويكره اتخاذ الضيافة من اهل الميت لانه شرع فى السرور لافى الحزن قالوا وهى بدعة مستقبحة لما روى الامام احمد وابن ماجة باسناد صحيح عن جرير بن عبد الله قال كنا نمد الاجتماع الى اهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة ويستحب لجيران الميت واقرباء الاباعد تهيئة طعام لهم لقوله عليه الصلوة والسلام اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم حسنه الترمذى وصححه الحاكم ولانه بر معروف ويستحب ان يلج عليهم فى الاكل لان الحزن يمنهم من ذلك فيضعفون ذكره كله ابن الهمام وفى فتاوى البزازى ويكره اتخاذ الطعام فى اليوم الاول والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام الى القبر فى المواسم واتخاذ الدعوة بقراءة القرآن وجمع الصلحاء والقراء للختم او لقراءة سورة الانعام ارا الاخلاص والحاصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لاجل الاكل يكره وفيها فى كتاب الاستحسان وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا انتهى ولا يخلو عن نظر لانه لادليل على الكراهة الاحديث جرير بن عبد الله المتقدم وانما يدل على كراهة ذلك عند الموت فقط على انه قد عارضه مارواه الامام احمد بسند صحيح وابوداود عن عاصم بن كليب عن ابيه عن رجل من الانصار قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جنازة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على القبر يوصى الخافر يقول اوسع من قبل رجلى اوسع من قبل رأسه فلما رجع استقبله داعى امرأته فجاء وجىء بالطعام فوضع بين يده ووضع القوم فاكلوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يلوك لقمة فى فيه ثم قال انى اجد لى شاة اخذت بغير اذن اهلها فارسلت المرأة تقول يا رسول الله صلى الله عليه وسلم انى ارسلت الى البقيع اشتري شاة فلم اجد فارسلت الى جارى قد اشتري شاة ان يرسل الى ثمنها فلم يوجد فارسلت الى امرأته فارسلت بها الى فقال عليه السلام اطعميه الاسارى فهذا يدل عن اباحة صنع اهل الميت الطعام والدعوة اليه وفى الفتاوى جمل ارضه مقبره فبنى رجل فيها بيتا لوضع النعش واللبن ونحوهما ان كان فى الارض

سعة فلا بأس به ولا يهدم ويحفر فيه لأن صاحبها جعلها مقبرة ولو حفر قبراً فاراد آخر دفن ميت فيه أن كانت المقبرة واسعة كره له لا يحاش المسلم من غير ضرورة وإن كانت ضيقة جازو لكن يضمن ما نطق الأول وهذا كمن بسط بساطاً أو مصلى في مسجد أو مجلس أن كان المكان واسماً كره لغيره أن يزيله والأقلا ومن حفر لنفسه قبراً فلا بأس به ويؤجر عليه كذا عمل عمر بن عبد العزيز والربيع ابن خيثم وغيرهما ذكره في التاتار خانية وذكر في القنية يكره أن يتخذ لنفسه تابوتاً قبل موته وعن أبي بكر أنه رأى رجلاً عنده مسحة يريد أن يحفر لنفسه قبراً فقال لا تعد لنفسك قبراً واعد نفسك للقبر انتهى والذي ينبغي أن لا يكره تهية نحو الكفن لأن الحاجة إليه متحققة غالباً بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدرى نفس بأى أرض تموت وفي فتاوى البزازی ذكر الامام الصفار لو كتب على جبهة الميت أو عمامته أو كفنه عهداً ما يرجي أن يغفر الله سبحانه وتعالى الميت وفي كفاية الشعبي حكى عن بعض المتقدمين أنه أوصى ابنه إذا مات وغسلت فاكتب على جبهته وصدرى بسم الله الرحمن الرحيم قال ففعلت ثم رأته في المنام وسألت عن حاله فقال لما وضعت في القبر جأني ملائكة العذاب فلما رأوا مكتوباً على جبهته وصدرى بسم الله الرحمن الرحيم قالوا أمنت من العذاب ذكره في التاتار خانية والله سبحانه أعلم

﴿ فصل في أحكام المسجد ﴾

قال الله تعالى إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر الآية العمارة تتناول البناء وقد قال عليه الصلوة والسلام من بنى مسجداً لله بنى الله مثله في الجنة متفق عليه وتتناول ما استرم منها وكنسها وتنظيفها وتنويرها بالمصابيح وتعظيمها واعتيادها للعبادة والذكر وصيانتها عما لم ين له من أحداث الدنيا وأشغالها ويدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام إذا رأيتم الرجل يتعاهد المسجد فاشهدوا له بالإيمان فإن الله تعالى يقول إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر الآية رواه الترمذى وابن ماجه فهذا يدل على أن المراد بالعمارة المعنى الثانى وهما البنايات الأولى فيما تصان عنه المساجد يجب أن تصان عن ادخال الرأحة الكريهة لقوله عليه السلام من أكل الثوم والبصل والتكرات فلا يقرب من مسجداً فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنوا آدم متفق عليه وعن حديث الدنيا وعن البيع والشراء وأنشاد الأشعار وأقامة الحدود ونشيدان الضلالة والمرور فيها لغير ضرورة ورفع الصوت وادخال المجانين والصبيان لغير

الصلاة ونحوها لما روى عمر وبن شعيب والخصومة عن ابيه عن جده قال نهى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشراء والبيع في المسجد وان تنشد فيه
 الاشعار وان تنشد فيه الضالة وعن الخلق يوم الجمعة قبل الصلوة رواه الخمسة
 غير ان النسائي لم يذكر. نشد ان الضالة وفي صحيح مسلم قال عليه الصلوة والسلام
 من سمع رجلا ينشد في المسجد ضالة فليقل لاردها الله عليك فان المساجد لم تبني
 لهذا وروى الترمذي في سننه والنسائي في عمل اليوم والليلة عن ابي هريرة قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من رأيتوه يبيع او يتباع في المسجد
 فقولوا لا ارجع الله تجارتك ومن رأيتوه ينشد عن ضالة في المسجد فقولوا لاردها الله
 عليك قال الترمذي حديث حسن غريب ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم
 وصححه وروى ابن ماجه انه عليه الصلوة والسلام قال خصال لا تبني في المسجد
 لا يتخذ طريقا ولا يشهر فيه سلاح ولا ينض فيه بقوس ولا ينشد فيه نبل ولا يمر
 فيه بلحم نبي ولا يضرب فيه حد ولا يتخذ سوقا وروى عبد الرزاق ثنا محمد بن اسلم
 عن عبد ربه بن عبد الله عن مكحول عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال جنبوا مساكنكم صبيانكم ومجانينكم وشرايئكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع اصواتكم
 واقامة حدودكم وسل سيفوكم واتخذوا على ابوابها المطاعم وجروها في الجمع
 والمراد بالبيع والشراء ما كان للتجارة والكسب كما هو الظاهر من الاحاديث اما
 ما ليس كذلك فيباح للمعتكف للحاجة والمراد من انشاد الشعر ما كان من حديث
 الدنيا مما ايس فيه نوع ذكر وعبادة توفيقا بين ما تقدم وبين ما اتفق عليه عن سعيد
 ابن المسيب مرعر بن الخطاب في المسجد وحسان بن ثابت ينشد فلحظ اليه فقال كنت
 انشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت الى ابي هريرة فقال انشدك الله اسمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اجب عنى اللهم ايده بروح القدس قال نعم فالحاصل
 ان المساجد بنيت لاعمال الآخرة مما ليس فيه توهم اهانتها وتلوينها بما ينفي
 التنظيف منه ولم تبني لاعمال الدنيا ولو لم يكن فيه توهم تلوينها واهانة
 على ما اشار اليه قوله عليه الصلوة والسلام فان المساجد لم تبني لهذا
 فما كان فيه نوع عبادة وليس فيه اهانة ولا تلوين لا يكره والاكره
 ولهذا نثر عليه السلام ما لا اتاه من البحرين في المسجد وقسمه فيه لكونه نوع
 عبادة وليس فيه امتهان بخلاف اقامة الحدود ونحوها لان فيه امتهانا
 وعلى هذا الاصل يتفرع ما ذكره في كتب الفتاوى مما تقدم ومن انه يكره
 التوضؤ في المسجد الا اذا كان فيه موضع اعد لذلك لانه مستثنى منه حينئذ وكذا
 الحياطة فيه تكره الا اذا كان لضرورة حفظه عن الصبيان ونحوهم اما الكاتب
 ومعلم الصبيان فان كان باجرة يكره وان كان حسبة فليل لا يكره والوجه

ما قاله ابن الهمام انه يكره التعليم ان لم يكن ضرورة لان نفس التعليم ومراجعة
الاطفال لا يخلو عما يكره في المسجد مع ما تقدم من الحديث وعلم مما تقدم
حرمة السؤال في المسجد لانه كشدان الضالة والبيع ونحوه وكراهة الاعطاء
لانه يحمل على السؤال وقيل لا اذ لم يتخط الناس ولم يمر بين يدي مصل والاول
احوط ولا يترك على حيطان المسجد ولا على ارضه ولا على البواري وكذا الحائط
لكن يأخذه بطرف ثوبه ويدلك بعضه ببعض قال عليه الصلوة والسلام البزاق
في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها متفق عليه والمتبادر من الدفن هو الدفن
بتراب المسجد اورمله وقيل المراد اخراجه من المسجد ولا يكفي دفنه بترابه
وفي المحيط فان فعل فعله ان يرفعه لان تنزيه المسجد من القدر واجب
وان اضطر اليه دفنه تحت الحصى وفوق البواري اخف لانها ليست من المسجد
حقيقة وان كان لها حكمه فهي ايسر وكذا يكره مسح الرجل ونحوها من الطين
بحائط المسجد او استوائته وان مسح بتراب مجموع فيه او بنحشية موضوعة فيه
فلا بأس وان مسح بقطعة حصير ملقاة فيه لا يصلى عليها فلا بأس به ايضا والاولى
ان لا يفعل وان كان التراب مفروشا فيه كره المسح به لانه بمنزلة ارضه ولا يحفر
في المسجد بترماء لانه لا يؤمن عن دخول النساء والصبيان فتذهب حرمة المسجد
ومهابته ولو كان البئر قديما يترك كثير زمزم ويكره غرس الشجر في المسجد لانه
تشبيهه بالبيعة وشغل لمكان الصلوة الا ان تكون فيه منفعة للمسجد بان كانت
ارضه نزة ولا تستقر فيها الاساطين فيغرس الشجر لنقل الترابها ولا بأس
بان يتخذ في المسجد بيت يوضع فيه الحصر ومتاع المسجد به جرت العادة من
غير نكير وان تطرق المسجد بلا عذر ثم ندم فليرجع اعداما لما جنى ويكره ان
يطين بطين نجس او يصبح فيه بدهن نجس والكلام المباح فيه مكروه وبأكل
الحسنات كما تأكل البهيمة الحشيش كذا ذكره حديثا صاحب الكشاف والنوم فيه
لغير المعتكف مكروه وقيل لا بأس للغريب ان ينام فيه والاولى ان ينوي الاعتكاف
ليخرج من الخلاف وذكر السروجي في شرح الهداية قال النووي في شرح المذهب
لا يحرم للانسان ان يخرج الريح من دبره فيه قال السروجي وهذا عندنا مكروه ولا بأس
بالجلوس فيه لغير الصلوة الا للمصيبة فانه يكره وكذا يكره في المسجد يكره فوقه ايضا
. اثنا في افضل المساجد للصلوة افضلها المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد
بيت المقدس ثم مسجد قبا ثم الاقدم فالأقدم ثم الاعظم فالاعظم ذكره محمد بن
سعد البخاري في اجناسه قال عليه الصلوة والسلام لا تشد الرحال الا الى ثلاثة
مساجد مسجد الحرام ومسجد الاقصى ومسجدي هذا متفق عليه وقال عليه السلام

صلوة في مسجدى هذا افضل من الف صلاة فيها سواء الا المسجد الحرام رواه البخارى وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتى مسجد قبا كل سبت ماشيا وراكبا فيصلى فيه ركعتين ثم الاقدم افضل لسبقه حكما الا اذا كان الحادث اقرب الى بيته فانه افضل حينئذ لسبقه حقيقة وحكما كذا فى الواقعات وذكر قاضى خان وصاحب منية المفتى وغيرهما ان الاقدم افضل فان استويا فى القدم فالاقرب افضل ولو استويا فى القدم والقرب وقوم احدهما اكثر فان كان فقها يقتدى به يذهب الى الذى جماعته اقل تكثيرا لها بسببه وغير ذلك الفقيه تخير والافضل ان يختار الذى امامه اصلح وافقه فان الصلوة مع الافضل افضل اخرج الطبرانى عن مرثد بن ابى مرثد الضنوى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سركم ان تقبل صلواتكم فليؤمكم علماءكم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم ورواه الحساک وسكت عليه الا انه قال فليؤمكم خياركم ومسجد حيه وان قل جمعه افضل من الجامع وان كثر جمعه وان فاتته الجماعة فى مسجد حيه فان اتى مسجد آخر يدرکها فيه فهو افضل الا فى المسجد الحرام ومسجد النبی علیه الصلوة والسلام كذا فى مختصر البحر وينبى ان يستثنى المسجد الاقصى ايضا لان الصلوة فى الجماعة تفضل صلوة الفذ بخمس وعشرين او سبع وعشرين درجة والصلوة فى احد المساجد الثلاثة تزيد على ذلك زيادة كثيرة فانها فى المسجد الحرام بمائة والف فى مسجده عليه الصلوة والسلام بالف وفى مسجد الاقصى بخمس مائة ولن لم يدرك الجماعة فى مسجد آخر فمسجد حيه اولى قضاء لحقه ولهذا لو لم تحضر جماعته يصلى المؤذن وحده فيه ولا يذهب الى مسجد آخر فيه جماعة كمال ان الجماعة لو غاب المؤذن لا يذهبون الى غيره بل تقدم احدهم عوضه وكذا لو فات احدهم تكبيرة الافتتاح او ركعة او ركعتان ويمكنه ادراكها فى غيره لا يذهب اليه لانه صار محروجا فضيلة الجماعة فى مسجده فلا يترك حقه وفى فتاوى صاعد امام محله يصلى العشاء قبل غيباب البياض فالافضل ان يصلها وحده بعد البياض وفى النظم ومسجد استاذہ لدرسه او لسماع الاخبار افضل بالاتفاق وفى فتاوى قاضى خان اذا كان امام الحى زانيا او اكل رباله ان تحول الى مسجد آخر انتهى وكذا ينبى اذا كان فيه خصلة تكره بسببها امامته لان التحرز عن الكراهة اولى من الايمان بالفضيلة وان دخل مسجد او اقيم فى مسجد آخر لا يخرج من الاول حتى يصلى لنا كدحقه بدخوله ويكره الخروج من مسجد اتفق فيه ما لم يصل الصلوة التى اذن لها لقوله عليه السلام لا يخرج احد من المسجد بعد النداء الا المتأفق الا اخرجه

حاجة وهو يريد الرجوع روافه أبو داود في التراسيل عن سعيد بن مسيب الانذا كان
ينتظم به امر جماعة اخرى بان كان اماما او مؤذنا في مسجد آخر فلا يكرمه
الخروج لسبق تعلق ذلك الحق به قبل تعلق حق هذا المسجد وكذا لا يكرمه ان
يخرج بعد ماصلى تلك الصلوة الا اذا شرع في الاقامة في الظهر او العشاء لانه
ربما يهتم بالخروج وقت الاقامة بالرفض مع ان التفل مقتديا مباح في هذين
الوقتين فيقتدى متفلا ازالة للهمة بخلاف ما لو كان قد صلى الفجر او العصر
او المغرب فان كراهة التعرض للهمة قد عارضها كراهة التفل مطلقا بعد الاولين
ومقتديا بعد الاخيرة لافضائه اما الى التفل بوتر او مخالفه الامام وكلاهما مكروه
ولا شك ان كراهة التفل على هذا الوجه متحققة لتحقق سببها فترجحت على
كراهة التعرض للهمة لعدم تحققها لعدم تحقق سببها ﴿ الثالث ﴾ في مسائل
متفرقة تتعلق بالمسجد مصلى العيد والجنائز له حكم المسجد عند الفقيه ابى الليث
والاصح عدمه عند السرخسي ووفق قاضي خان فقال له حكم المسجد عند اداء
الصلوة حتى يصح الاقتداء وان لم تكن الصفوف متصلة وليس له حكمه في حق
المروور وحرمة الدخول للجانب والحائض وقضاء المسجد له حكم المسجد حتى
لو اقتدى بالامام منه يصح اقتداؤه وان لم تتصل الصفوف ولا المسجد ملائ
وينبغي ان يختص بهذا الحكم دون حرمة مرور الجانب ونحوه وقناؤه هو المكان
المتصل به ليس بينه وبين طريق والمساجد التي على قوارع الطريق ليس لها
جماعة راتبه في حكم المسجد لكن لا يعتكف فيها دار فيها مسجد ان كانت
لو اغلقت كان للمسجد جماعة ممن فيها ولا يمنعون احدا من الصلوة فيه فهو
مسجد جماعة ثبت فيه الاحكام المتقدمة من حرمة البيع والشراء ودخول
الجانب وكذا جواز الاعتكاف وان كانت لو اغلقت لم يكن له جمعة ولو فتحت
كان له جماعة فليس بمسجد جماعة وان كانوا لا يمنعون احدا من الصلوة فيه ذكره
قاضي خان يعني يكون بمنزلة مسجد الطريق ثبت فيه الاحكام سوى جواز
الاعتكاف ولو اتخذ في بيته موعضا للصلوة فليس له حكم المسجد اصلا ولا بأس
بترك سراج المسجد الى ثلث الليل لان لهم ان يؤخروا الصلوة الى ثلث الليل
ولا يترك اكثر من ذلك الا اذا شرطه الواقف او كان معتادا في ذلك الموضع ويجوز
ان يدرس الكتاب بضوءة قبل الصورة وبعدها مادام الناس يصلون فيه
واذا لم يكن للمسجد امام ومؤذن راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيه باذان
واقامة بل هو الافضل ذكره قاضي خان اما لو كان له امام ومؤذن معلوم فيكره
تكرار الجماعة فيه باذان واقامة عندنا وعن ابى حنيفة لو كانت الجماعة الثانية

أكثر من ثلثة يكره التكرار والافلاوعن ابى يوسف اذا لم تكن على انهيته الاولى
لا يكره ولا يكره وهو الصحيح وبالعدول عن المحراب تختلف الهيئة كذا فى فتاوى
البرازى رجل بنى مسجد فى ارض غصب لا بأس بالصلوة فيه ذكره فى الاجناس
وذكر فى الوقعات رجل بنى مسجدا على سور المدينة لا يبنى ان يصلى فيه لانه
حق العامة فلم يخلص الله تعالى كالمبنى فى ارض مفسوبة قال السروجى وهذا
يخالف ما ذكره فى الاجناس والظاهر انه لا مخالفة لان لا بأس عند عدم القرينة
يدل على خلاف الاولى ويمكن حمل لا يبنى عليه لكن قول صاحب الوقعات
بعد ذلك ولو فعله باذن الامام يبنى ان يجوز فيما لا ضرر فيه يعنى فى مسجد السور
لانه نائم يدل على ان مراده بلا يبنى عدم جواز بمعنى الكراهة فتقع المنافة
وفى المحيط ضاق المسجد على الناس وبجبهه ارض لرجل تؤخذ ارضه بالقيمة
كرها قال وقد صح عن عمر والصحابه انهم اخذوا ارضين يكره اصحابهم اوزادوها
فى المسجد الحرام حين ضاق بهم . رجل بنى مسجدا وجعله لله فهو احق بممرته
وعمارته وبسط البوارى والحصير والقناديل والاذان والاقامة والامامة فيه ان كان
اهلا لذلك وان لم يكن فالرأى فى ذلك اليه وكذا ولد البانى وعشيرته من بعده اولى من
غيرهم وان تنازع البانى فى نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة فان كان من
اختاره اهل المحلة اولى من الذى اختاره البانى فاختيار اهل المحلة اولى لان ضرره
ونفعه عائد اليهم وان كانا سواء فاختيار البانى اولى كذا فى البرازية والخلاصة
وفى المحيط سئل ابو القاسم عن اشترى الدهن او الحصير للمسجد ايها افضل
قال هما سواء قال ابو الليث ان كان المسجد محتاجا الى احدهما فهو افضل
وان كان سواء فى الحاجة كانا سواء فى الثواب ويكره ان يفتح باب المسجد كذا
فى الجامع الصغير لانه منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه لكن هذا فى زمانهم
اما فى زماننا فقد كثرت الفساد فلا بأس به فى غير او ان الصلوة صيانة لمتاع المسجد
واحترازا عن سرقة كذا قاله قاضى خان عن مشايخه فى زمانهم فضلا عن زماننا
الذى شاهدنا فيه بعض المساجد كسرت اغلاقها وسرق متاعها فكيف
لو تركت مفتوحة ولا بأس بنقش المسجد بالجص والساج وماء الذهب ونحوه
كالا بأس بتجليه المصحف يعنى انه لا يائتم بفعله لكن تركه اولى وفى الجامع الصغير
لقاضى خان من الناس من استحسن ذلك ومنهم من كرهه وجه من استحسنه
ان فيه تعظيما للمسجد واجلالا لمعالم العبادة وفيه اجلال الدين ووجه الكراهة
قوله عليه الصلوة والسلام ان من اشراط الساعة ان تزين المساجد وقال ابن عباس
لتزخر فيها كازخرفت اليهود والنصارى والاصح ما تقدم انه لا بأس به ومحل

الكراهة التكلف بدقائق النقوش ونحوه خصوصا في جدار القبلة لانه يلحق
قلب المصلي هذا اذا فصل من مال نفسه اما المتولى فلا يجوز ان يفصل من مال
الوقف الا ما يرجع الى احكام البناء حتى لو جعل البياض فوق السواد للنقاء
ضمن كذا في الغاية

﴿ فصل في مسائل شتى ﴾

من كتاب الصلوة وهى الجامعة الصلوة داخل الكعبة جائزة فرضها ونفلها
في قول عامة اهل العلم خلافا لما لك في الفرض فان صلوا بجماعة فجعل بعضهم
ظهره الى ظهر الامام جاز وكذا لو كان وجهه او ظهره الى جنب الامام او وجهه
الى وجهه جاز الا انه تكره المواجهة بلا حائل وان كان ظهره الى وجه الامام
لا يجوز وكذا لو كان متوجها الى جهة توجه الامام عن يمينه او يساره وهو اقرب
الى الجدار من الامام لا يجوز لتقدمه منه واذا صلى الامام خارج الكعبة في المسجد
الحرام وتحلق المقتدون حولها جاز لمن في غير جهته ان يكون اقرب اليها منه
للمن كان في جهته لان التقدم والتأخر انما يظهر عند اتحاد الجهة والصلوة
فوقها تجوز عندنا مع الكراهة وقال مالك لا تجوز اصلا وقال الشافعي واحمد
لا تجوز مالم يكن بين يديه ستره دليلنا ان القبلة هى الكعبة عرصتها وهوؤها
الى عنان السماء لا البناء لانه ينقل ولذا حين ازيل البناء في زمن ابن الزبير
والحجاج لم يترك الصحابة والتابعون الصلوة ولا نقل عنهم انهم جعلوا قدامهم
سترا فلم ان القبلة هى العرصة والهواء ولذا وصلى على ابي قيس جاز بلا خلاف
وان كان لا بناء بين يديه والكراهة لما فيه من ترك التعظيم لقوله عليه الصلوة
والسلام سبع مواطن لا تجوز الصلوة فيها ظهر بيت الله والمقبرة والمزبلة والحجرة
والحمام وعطن الابل ومحجة الطريق رواه ابن ماجة والمراد بعدم الجواز
الكراهة في غير ظهر البيت بالاجماع فكذابه والله سبحانه اعلم وفي شرح القندورى
للزاهد السجدة خمس صلوية وهى فرض وسجدة سهو وسجدة تلاوة
وها واجبتان وسجدة نذر وهى واجبة لمن قال الله تعالى على سجدة تلاوة
واذ لم يقيد بها بالتلاوة لا تجب عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف وسجدة شكر
ذكر الطحاوى عن ابي حنيفة انه قال لا اراه شيئا قال ابو بكر الرازى مضاف ليس
بواجب ولا مسنون بل هو مباح لا بدعة وعن محمد انه كرها قال ولكننا نستحبها
اذا اتاه ما يسره من حصول نعمة او دفع قمة وبه قال الشافعي فيكبر مستقبل
القبلة ويسجد فيحمد الله تعالى ويشكره ويسبح ثم يكبر فيرفع رأسه اما بغير

سبب فليس بقربة ولا مكروه وما يفعل عقيب الصلوة فمكروه لان الجهم - ال
يعتقد ونها سنة او واجبة وكل مباح يؤدي اليه فمكروه انتهى وفي الحجة قال
ابو حنيفة لا تجب سجدة الشكر لان النعم كثيرة لا يمكن ان يسجد لكل نعمة فيؤدي
الى تكليف ما لا يطاق ومحمد يقول سجدة الشكر جائزة قال صاحب الحجة عندي
ان قول ابى حنيفة محمول على الايجاب وقول محمد محمول على الجواز والاستحباب
فيعمل بهما لا يجب بكل نعمة سجدة كما قال ابو حنيفة ولكن يجوز ان يسجد سجدة
الشكر في وقت يسر بنعمة او ذكر نعمة فشكرها بالسجدة وانه غير خارج عن حد
الاستحباب وقد وردت فيه روايات كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يمنع
العباد عن سجدة الشكر لما فيه من الخضوع والتعبد وعليه الفتوى انتهى وفي المصنف
في قول صاحب المنظومة وليس للسجود شكرا عبرة قيل لم يرد به نفي
مشروعيته قربة بل اراد به نفي وجوبه شكرا وقال الا كثرون انها ليست بقربة
عنده بل هو مكروه لا يثاب عليه وتركه اولى وقال هو قربة يثاب عليه وعليه يدل
ظاهر النظم وثمره الاختلاف تظهر في انتقاص الطهارة اذ انام في سجود الشكر
وفما اذا تيسر لسجدة الشكر هل تجوز الصلوة به انتهى فقد علم من الاختلاف
في سجدة الشكر ومما صرح به الزاهد كراهة السجود بعد الصلوة لغير سبب
واما ما ذكره في التاتار خانية عن المضمرات ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة
رضي الله عنها مامن مؤمن ولا مؤمنة يسجد سجدتين يقول في سجوده خمس
مرات سبح قدوس رب الملائكة والروح ثم يرفع رأسه ويقرأ آية الكرسي مرة
ثم يسجد ويقول خمس مرات سبح قدوس رب الملائكة والروح والذي نفس
محمد بيده انه لا يقوم من مقامه حتى يغفر الله له واعطاه ثواب مائة حجة ومائة عمرة
واعطاه الله ثواب الشهداء وبعث اليه الف ملك يكتبون له الحسنات وكانما
اعتق مائة رقبة واستجاب الله له دعاءه ويشفع يوم القيمة في ستين من اهل النار
واذا مات مات شهيدا فحديث موضع باطل لا اصل له ولا يجوز العمل به ولا نقله
الا لبيان بطلانه كما هو شأن الاحاديث الموضوعة ويدلك على وضعه ركا كته
والمبالغة الغير الموافقة للشرع والعقل فان الاجر على قدر المشقة شرعا وهقلا
وافضل الاعمال احزها واتما قصد بعض الملحدين بمثل هذا الحديث افساد
الدين واضلال الخلق واغراءهم بالفسق وتبيطهم عن الجهد في العبادة فيختره
بعض من ليس له خبرة بعلوم الحديث وطرقه ولا ملكة يميزها بين صحيحه وسقيمه
قال الربيع بن خثيم ان للحديث ضوء مثل ضوء النهار يعرفه وظلمة كظلمة الليل
تنكره وقال ابن الجوزي ان الحديث المنكر يشعر منه جلد الطالب للعلم وينفر

منه قلبه في الغالب انتهى ومن لم يحمل الله نور أمثاله من نور والله سبحانه أعظم
وهو ولي المصيبة والتوفيق وفي قساوى قاضى خان ولا بأس ان يصلى على الفرش
والبسط والبود والصلوة على الارض او ما تفتت الارض افضل اراد ان يصلى
في بيت غيره فالأفضل ان يستأذنه وان لم يستأذن فلا بأس به كذا في الخلاصة
والبزازية ولو صلى في بيت رجل يؤم باذن من له السكنى رفع من الركوع او السجود
قبل الامام عادل تزول المخالفة بالموافقة معه ثوب ديباج طاهر وثوب كرباس
فيه قدر ما يمنع من النجاسة وليس عنده ما يزيلها يصلى في الثوب الديباج لانه
مكروه وذلك مفسد شرع منفردا في صلوة جهرية فقرأ الفاتحة مخافة
ثم اقتدى به جماعة يحجر بالسورة ان قصد الامامة والافلا اذ لا يلزمه ما لم يلتزمه
جهر المنفرد في موضع المخافة يكون مسيئا ولكن لا يلزمه السهو ولو سهوا ويكره له
الجهر في نوافل النهار ايضا وفي كفاية الشعبي يخاف الامن عذر وهو ان يكون
هناك من يتحدث او يغلبه النوم فيجهر لدفع النوم ودفع الكلام وفي قساوى
الحجة يكره ان يذب بيده او كفه الذباب والبعوض الا عند الحاجة بعمل قليل
وفيها الصلوة في النملين تفضل على صلوة الحافى اضعاغا مخالفة لليهود انتهى
سها الامام فخافت بالفاتحة في الجهرية ثم تذكر يحجر بالسورة ولا يعيد ولو خافت
بآية او اكثريتها جهر او لا يعيد خاف ان قرأ الفاتحة او السورة ان يخرج الوقت
جاز ان يقتصر على ادنى الفرض وخص فخر الاسلام هذا بالفجر لانها تفسد
اصلا بخروج الوقت بخلاف غيرها وقيل يراعى سنة القراءة في غير الفجر وان خرج
الوقت والاظهر ان يراعى قدر الواجب في غيرها لان الاخلال به مفسد عند بعض
الائمة بخلاف خروج الوقت امام قرأ فانتقل الى موضع آخر فذكر كلمة او كلمتين
مكان غيره نحو ان قرأ مكان لعلمكم تشكرون قليلا ما تشكرون ينبغي ان يعود
الى الترتيب الاول وكذا ان كان آية او اكثر ان انتقل الى ما فوقه والافلا وقيل
يعود الى ترتيب قراءته على كل حال كذا في القنية اسبابه وجع سنن لا يطيقه
الاباسماك الماء فيه او باخذ دواء بين اسنانه وضاق الوقت فانه يقتدى بامام
فان لم يجد يصلى بغير قراءة ويمدركذا في القنية ايضا شك قبل السورة انه
هل قرأ الفاتحة او لا قيل يقرأ السورة فقط وقيل يقرأ الفاتحة ثم السورة وهو
الاظهر بخلاف ما لو شك بعد قراءة السورة في قراءة الفاتحة حيث لا يقرأها
لان الظاهر انه قرأها وان كان له رأى عمله تلاسجدة وسجد فظن المؤمنون
انه ركع فركعوا وسجدوا لم تفسد صلاتهم وان سجدوا اخرى فسدت لزيادة
ركعة تامة هنا لانها الاشتغال بالجماعة لثلاث يافته ركعة او اكثر افضل من ابلاغ

انوضوء ثلاثا وانوضوء ثلثا فضل من ادراك التكبير الاول شرع في فائفة
ثم اقيمت الجماعة لا يقطع وان لم يكن صاحب ترتيب امامه لا يأتي بالطمانينة لا يعذر
في الاقتداء به ويقتدى بمن يأتي به انسى القنوت فركع ولم يتابعه القوم فرفع رأسه
وقنت وركع وتابعوه ففسدت صلاتهم لانهم اقتدوا في الركوع مفترضين بمشغل
انتهى الى الامام وهو في الركوع ان قام في الصف الاخير يدرك الركعة وان مشى الى
الصف الاول لا يدركها لا يمشی وان كان بحيث لومشى الى الصف فاتته الركعة
وان قام وحده لافوت يمشی ولا يقوم وحده الكل من القنية وقوله ان قام في الصف
الاخير يشير الى انه ان كان بحيث لو قام وراء الصف وحده يدركها ولو مشى
الى الصف لا يدركها انه يمشی الى الصف ولا يقف وحده ان كان في الصف
فرجة لكرهته وترك المكروه اولى من ادراك الفضيلة وفي القنية ايضا امام
يترك الامامة لزيارة اقاربه في الرستاق اسبوعا او نحوه او لمصيبته او لاستراحة
لابأس به ومثله عفو في العادة والشرع انتهى والظاهر ان المراد به وقوع
ذلك في السنة مرة تين للامام انه صلى بغير وضوء يجب عليه الاخبار بقدر
الممكن وقيل لا يجب عليه قال صاحب القنية وهذا اصح اخذا بقول الشافعي فان
عنده لا يفسد صلاة المقتدى اذا ظهر ان صلاة الامام وقعت فاسدة واليه
اشار ابو يوسف حين اخبر ان الحمام الذي اغتسل فيه كان قد وقع في بئر
فارة فقال تأخذ بقول اخواننا من اهل المدينة خاف ان يصلي سنة الفجر على
وجهها ان تفوته الجماعة ولو اقتصر على الفاتحة وعلى تسبيحة في الركوع
والسجود يدركها فله ان يقتصر لان ترك السنة لادراك الجماعة اذا جاز فترك
سنة السنة اولى وعلى هذا ترك التناء والتعوذ وكذا في سنة الظهر اذالم يسع
وقت انفجر الالوتر والفجر اول سنة الفجر يوتر ويترك السنة عند ابى حنيفة
وعندهما السنة اولى من الوتر اقام المؤذن ولم يصل الامام ركعتي الفجر يصليهما
ولانعاد الاقامة لان تكرارها غير مشروع اذالم يقطعها قاطع من كلام كثير
او عمل كثير مما يقطع المجلس في سجدة التلاوة شرع في النقل على ظن ان
في الوقت سعة ثم ظهر انه لو اتم شغلا يفوت الفرض لا يقطعه كما لو شرع
في النقل ثم خرج الخطيب اذ لا يجوز قطع العبادة الا لأكملها افتتح التطوع
قاظما ثم قدم ثم افسد فقضاها قاعدا جاز ولو افسد قبل القعود لم يحز القضاء
الاقاظما ذكره في الحاوي قام المتطوع الى الثالثة ثم ذكر انه لم يقعد يعود وان
كانت سنة الظهر وعن البردوي انه لا يعود وقيل هذا قول ابى حنيفة والاول
قول محمد ويسجد للسهو على كل حال وان لم يكن نوى اربعا يعود اتفاقا

وان لم يعد تفسد كذا في القنية وفيها اذا لم يتم الركوع والسجود يؤمر بالقضاء في الوقت لابعده وقيل القضاء اولى في الحالين انتهى وقد قدمنا ان كل صلاة اويت مع التفصان تجب اعادتها ذكره في الهداية وفي القنية ايضا في باب قضاء الفوائت صلى خلف امام يلحن ينبغي ان يعيد انتهى لم يجد المأري الاجلدة الميتة غير مدبوغ لا يستتر به للنجاسة الاصلية حتى لم يحجز بيمه بخلاف الثوب النجس لان نجاسته عارضة ولذا جاز بيمه يجوز ان يحمل نعله في الصلوة ان خاف ضياعه ان لم يكن فيه نجاسة مانعة والافضل ان يضع نعله في الصلوة قدامه لئلا يشتغل قلبه به شرع في الصلوة بالاخلاص ثم خالطه الرياء فالعبرة للسابق ولارياء في الفرائض في حق سقوط الوجوب امكنه النظر في العلم نهارا والصلوة في الليل فعل والافان كان له ذهن ويعرف الزيادة من نفسه فالنظر في العلم افضل الصلوة لارضاء الخصوم لا تفيد بل يصلى لوجه الله تعالى فاذا لم يعف خصمه يؤخذ من حسناته جاء في بعض الكتب انه يؤخذ لائق ثواب سبعمائة صلوة بالجماعة فلا فائدة في النية وان عفا لا يؤاخذ به فما الفائدة ح الكل في البرازية وفي الظهيرة ولوترك تكبيرة القنوت لارواية لهذا فقيل يجب سجود السهو اعتبارا بتكبيرات العيد وقيل لا وفي الحجة الاشتغال بقضاء الفوائت اولى واهم من التوافل الا السنين المعروفة وصلوة الضحى وصلوة التسبيح والصلوات التي رويت في الاخبار فلك تصلى بنية النفل وغيرها بنية القضاء في فوائد السفر كدى ان تلا من اول السجدة اكثر من نصف الآية وترك الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد وان قرأ الحرف الذي فيه السجدة ان قرأ ما قبله او بعده اكثر من نصف الآية تجب السجدة والافلا وفي المحيط قال الشيخ ابو جعفر اذا قرأ حرف السجدة ومهما غيرها قبلها او بعدها ما فيه امر بالسجدة يسجد وان كان دون ذلك لا يسجد انتهى وهذا اقرب وفي المنتقط تأخير سجدة التلاوة يجوز وان طالت المدة ولا ثم عليه وفي المحيط وهل يكره تأخيرها ذكر في بعض المواضع ان تأخيرها خارج الصلوة لا يكره وذكر الطحاوي مطلقا ان تأخيرها مكروه وفي الحجة ويستحب للتالي والسامع اذا لم يمكنه السجود ان يقول سمعنا واطعنا غفرانك ربنا واليك المصير انتهى وفي الضائية الامام القروي اذا ام الناس في القرية ثم سى الى المصر للجمعة فاخبره رجل في الطريق ان الامم فرغ من الصلوة قام في الظهر ثانيا بقوم آخرين ثم لما قدم المصر وجد الامام في الجمعة فدخل معه فحدث الامام وقدمه فصلي الجمعة جازت صلوة الاقوام كلهم فهذا رجل ام في الصلوة في وقت ثلث مرات

وقد جاز الكل انتهى واذا صلى من الرابعة اكثرها بان قيد اثنائه بالسجدة
ثم اقيمت الجماعة واحب ان يجعل ماصلاؤه نفلا ويؤدي الفرض بالجماعة فالجيلة
ان يترك القعدة الاخيرة ويقوم الى الخامسة ويضم اليها سادسة او يصل
الرابعة قاعدا لتقلب صلوته نفلا عند ابى حنيفة وابى يوسف نذر ان يصل
ركعتين بغير طهارة فنذره باطل عند محمد وقال ابو يوسف يلزمه ان يصليهما
بالطهارة ولو نذر ان يصليهما بغير قراءة لزمته بالقراءة عندنا خلافا لفرقان عنده
لا يلزمه شيء ولو نذر ان يصل ركعة واحدة لزمه شفع عندنا وعند زفر لاشيء
عليه ولو نذر ان يصل ثلثا لزمه ان يصل اربعا عندنا وعنده يلزمه ركعتان ولو قال لله
تعالى على ان اصلي كذا في المسجد الحرام يجوز ان يصل في اى مكان كان خلافا
لزفر ايضا حيث يلزمه ان يصل فيهِ ولو نذرت امرأة ان تصل غدا كذا او ان تصوم
غدافحا ضت فيه لزمها قضاء ذلك اذا طهرت وعند زفر لا يلزمها شيء ويؤمر
الصبي بالصلوة اذا بلغ سبعا ويضرب عليها اذا بلغ عشرة وورد الحديث وكذا
من في حجره يقيم له ان يضربه اذا بلغ عشرة على ترك الصلوة فانه ذكر في مجموعات
السمرى قدى له ان يضرب اليتيم فيما يضرب به ولده وكذا الزوج له ان يضرب
زوجته على ترك الصلوة او الغسل في الاصح كما ان له ان يضربها على ترك الزينة
اذا ارادها والاجابة الى فراشه اذا دعاها والخروج بغير اذنه وان لم تنته عن تركها
بالضرب يطلقها ولو لم يكن قادرا على مهرها ولان يلقى الله تعالى ومهرها في ذمته
خير له من ان يطا امرأة لاتصلى قال الله تبارك وتعالى وأمر اهلك بالصلوة
واصطبر عليها لانسألك رزقا نحن نرزقك والعاقبة للمتقوى ونسأل الله تعالى حسن
العاقبة والعافية في الدنيا والآخرة لنا ولاخواننا واجبابنا وجميع المسلمين انه
خير مستول واكرم مأمول قال الفقير الى عفو ربه ومغفرته ابراهيم بن محمد بن
ابراهيم الحلبي هذا ما وفق الله تعالى له ويسره وله الحمد اولوا آخره وظاهرا
وباطنا على كل حال وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
دائما الى يوم الحشر والمآل

حمداً لك اللهم يا من رفع رايات الشريعة الغراء بالعلماء الاعلام واعلى درجاتهم
 بالتمسك بها من بين سائر الانام والصلوة والسلام على مطلع الفجر الهداية ومنبع
 علم الدراية والرواية سيدنا محمد الذي انمحت بانوار طلعه ظلمات الجهالة
 وانمحت ترهات اهل الشقاق والضلالة وعلى آله واصحابه ومن تبعهم من احزابه
 الى يوم الدين الذين انزل فيهم قلوباً فلولاً نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين
 وبعد فيقول العبد الفقير خدام العلم الشريف المدرس المجيز سابقاً في جامع الوالدة
 الكائنة في اسكدار الحافظ محمد خيرى الاسكدارى اناله الله فوق ما يتناهى في هذه الدار
 وفي تلك الدار قد وقع الفراغ من تصحيح الكتاب المشهور بشرح الحلبي الكبير
 للمولى العلامة الفقيه والفهامة النبيه الخطير ابراهيم بن محمد الحلبي اعلى الله
 درجته في المقام الابدى الحبي وهو كتاب جليل المقدار مرغوب عند الخواص
 والعوام متداول بين العلماء العظام والطلبة الكرام كيف وشهرته تفتى عن
 ان تصفه الاقلام بل هو ادل دليل على جلاله قدر مؤلفه وكلامه حيث انه
 لم يؤلف مؤلف على مثاله ولم ينسخ منسوج في باب على منواله لما انه جمع من
 مسائل الصلوة المهمات فاعى ولم يترك شيئاً من معضلاتها الا واتم تحقيقها
 حيث سعى جزاء الله عنا خيراً واجزل له اجرا ولما اراد طبعه ثانياً الحافظ
 شوقي افندى في يمن ايام مفخر سلالة آل عثمان السلطان ابن السلطان
 السلطان الغازى (عبد الحميد) خان ادام الله ظلال شوكته الى آخر الدوران
 وكانت نسخة المتداولة المطبوعة قبل هذا مشحونة بالغلط المردود بحيث يضل
 اذهان الواردين عن المورد التزمت تصحيحه وفقدت من غنه سمينه ومن
 غلطاته صحيحه وبذلت الجهد فيه حتى لا يتصادف الناظر المطالع بما ينافيه
 فجاء بمحمد الله وتوفيقه مطبوعاً مهذباً ولاهل المطالعة كتاباً مرغوباً وهذه
 من جملة ما وفقني المولى سبحانه وتعالى لتصحيحه بفضل العليم ولطفه الجسيم
 ونسأله تعالى ان يوفقني لتصحيح امثاله من الكتب الدينية بجاه من جاهه
 عنده عظيم وقدم طبعه وكل ينعه في رجب شهر الله المعظم سنة خمس
 وعشرين وثلاثمائة والف

﴿ فهرست غنية المتملى شرح الكبير للمنية المصلى ﴾

صحيفه	صحيفه
٢٢٥ الشرط الخامس	١٣ شرائط الصلاة
٢٤٧ الشرط السادس	١٤ فرائض الوضوء
٢٥٦ فرائض الصلاة	٢٠ سنن الوضوء
٢٥٨ الاول تكبيرة الافتتاح	٢٨ آداب الوضوء
٢٦١ الثانى القيام	٣٢ ومن الآداب ان يستاك
٢٧٥ الثالث القراءة	٣٧ مناهى الوضوء
٢٧٩ الرابع الركوع	٤٠ فروع فى فوائد ابى حفص
٢٨٢ الخامس السجدة	٤٠ الطهارة الكبرى
٢٨٩ السادس العقدة الاخيرة	٤٦ فرائض الغسل
٢٩١ السابعة الخروج بضمه	٥٠ سنن الغسل
٢٩٤ الثامن تعديل الاركان	٥٦ فروع ان اجنبت المرأة
٢٩٥ واحبات الصلاة	٦٢ فصل فى التيمم
٢٩٨ صفة الصلوة	٨٣ فروع لو تيمم لجنازة
٣٤٥ كراهية الصلاة	٨٨ فصل فى المياه
٣٥٩ فروع فى الخلاصة	٩٤ فصل فى الحياض
٣٦٩ فروع يكره رفع البصر	١٠٤ فصل فى المسح على الخفين
٣٧٠ سنن الصلاة	١٢٤ فصل فى نواقض الوضوء
٣٨٣ فصل فى النوافل	١٤٥ فصل فى الانحجاس
٣٨٩ فروع لو ترك	١٥٦ فصل فى البثر
٤٠٠ تراويح	١٦٦ فصل فى الآسار
٤٠٦ تنبيه	١٧٦ الشرط الثانى
٤٠٩ فروع	٢٠٣ فروع شتى من تعلق النجاسة
٤١١ صلاة الوتر	٢٠٧ فارة ماتت فى دهن
٤٢٤ فروع وتر قبل النوم	٢٠٨ الشرط الثالث
٤٢٤ تمت من النوافل	٢١٦ فروع فى الستر
٤٢٥ صلاة الكسوف	٢١٧ الشرط الرابع
٤٢٧ صلاة الاستسقاء	٢٢٥ فروع فى شرح الطحاوى
٤٣٠ شكر الوضوء	

صفحه	صفحه
٤٩٣ تمت فيما يكره من القرآن	٤٣٠ تحية المسجد
٤٩٥ القراءة خارج الصلاة	٤٣٠ صلاة ابوابين
٥٠٨ فصل الامامة	٤٣١ ركعتا الاستخارة
٥١٢ الاولى بالامامة	٤٣١ ركعتا السفر
٥١٦ من لا يصح الاقتداء به	٤٣١ صلاة التسبيح
٥٢١ شروط المحاذاة	٤٣٢ صلاة الحاجة
٥٢٩ فصل في قضاء الفوائت	٤٣٢ قيام الليل
٥٣٥ فصل المسافرين	٤٣٤ مفسدات الصلاة
٥٤٧ فصل في صلاة الجمعة	٤٥١ فروع لو نفيخ في الصلاة
٥٦٥ صلاة العيد	٤٥٢ تذييل في الحدث
٥٧١ فروع خروج الى المصلى	٤٥٥ فصل في سجود السهو
٥٧٦ فصل في الجنائز	٤٦٩ فروع سبق بركة
٦١٠ احكام المسجد	٤٧٥ ذلة القارئ
٦١٤ مسائل متفرقة	٤٩٠ تنبيه ومن هذا القبيل
٦١٦ مسائل شتى	٤٩٢ فوائد

